



ملك عباس محمد بن الحاج احمد بن عيسى بن ابراهيم

مؤسسة الشيخ عيسى سعيد - فردانية
قسم التراكم والكتب / شعبة التزويد والتجديد
الرقم العام
تاريخ التزويد: آخر شهر ١٢٠١٤
المصدر: الحاج صالح أسقف بقب
المصدر
رقم الطلب

١٧
الجزء الاول

من شرح كتاب النيل وشفاء القليل في
الطهارات تأليف الامام الهمام شيخ
الاسلام العلامة الشيخ محمد بن
يوسف اطفيش متع الله
المسلمين بحياته
امين

﴿ تنبيه ﴾

ان الشارح دعا بالسوء لمن يختصر شرح النيل او يحشي منه على النيل ولا
يرجع من يفعل ذلك او يقصده او يامر به فانما تعنت فيه ليدرس ويعمل بما فيه
لا يشتغل بالتصرف فيه او بالزيادة فيه مثل ان يقال ومن غيره ثم يقال رجع
فمن فعل ذلك لا يرجع

﴿ طبع على ذمة صاحب الامتياز محمد بن يوسف الباروني وشركاه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأول في الطهارات

وبعد فيقول فقير الى مولاه * الحامد له على ما اولاه * من النعم والمثارب
الحاج * محمد بن الحاج * هذا ثاني تفسير على النبل * يغفل عنه ما ابرهم كالسيل
* بخلاف الاول فانه طويل الذيل * ولم يتم وكلاهما في صغر السن مخلص لربنا
الجليل * وهو حسي ونعم الوكيل * ولا ايج لاحد ان يختصره او يتخل منه
حاشية على انبل * او يشرح النبل به او يدخل فيه بقوله ومن غيره وقوله رجع ومن
فعل ذلك لم يربح واخاف عليه تعجيل العقاب وانما الفتنة لا تنفع به الناس ويشغلوا
به في العبادة * الحمد لله * الحمد الثناء على الجليل سواء تعاق بالفضائل ام
بالفواصل وبسطته في شرح اللامية وغيره كحشيتي على ابي مسئلة فاني قد ذكرت
فيها اقسام الحمد والشكر والمدح والله ذو الواجب الوجود لذاته بمعنى ان ذاته
تقتضي الوجود وتستلزمه حتى انه لا يمكن وصفه بالعدم * حمدا * مفعول مطابق
لحذوف لا للحمد لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل معوله اي نحمده حمدا
* يوافي * اي يقابل ويعادل * ما تفضل به علينا من النعم * النعمة امر حلال
ملايم فما تفضل الله عز وجل به على الكافر نعمة ولو هلك بها لان ذلك لا يستعمله
لها في غير محلها ويال على انها نعمة عليه وجوب الشكر عليها اجماعا ذهب بعض
الشافعية الى ان افضل الحمد الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزبده حتى ان من

الحمد لله حمدا يوافي
ما تفضل به علينا من النعم

حالف ليحمده بجميع محامده وقال ذلك بر والمراد الشاء حمد يوافي ما تفضل به
من النعم عليه بان طلب من الله ان يتم تقصيره فيصدر منه حمدا يكون طبق ما انعم
عليه به كانه قل اللهم اصدر مني حمدا يوافي ذلك والمراد يوافي النعم التي هي خلاف
التوفيق لذلك الحمد فان التوفيق اليه نعمة ايضا والتي لا يعادل نفسه وايضا لو اراد
ذلك التوفيق في قوله ما تغفل لزم ان يكون قد طلب من الله حصة لا يكون لله
عليه معها منة وفضل وذلك غير واقع وغير جائز الوقوع وغير جائز الطلب به
كسائر المستحيلات في حق الله سبحانه وتعالى فانهم ولا يتكرر الحمد مع الشكر بعد
لان مراده الحمد باللسان والشكر به وبغيره فذكر الشكر بعده ذكر دام بعد خاص
ولم يجعل متعلق الحمد هو ما تفضل به من النعم بل قال حمدا يوافي ذلك فلا يكون
ذلك هو الشكر ولا ينافي قوله حمدا يوافي الخ قوله لا احصي ثناء لان الحمد الذي
لا يحصيه هو الثناء الذي يطابق الذات الراجب الوجود * والشكر * فعل يني
عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا باللسان ام اعتقادا بالجنان ام عملا
بالاركان * قوله على ما اولانا * جعلنا تالين له او جعله تاليا لنا اي قربه اليانا
واعطانا * من افضل * الخير العظيم * والكرم * العطاء بدون ان نكون
له مستحقين وقيل الكرم الانعام بالنوال قبل السؤال وقيل الحلم على جهل العباد فلا
يعجل بالعقوبة وقيل عموم العطاء الخلقه بلا سبب منهم وقيل اعطاء ما ينبغي لمن
ينبغي على وجه ينبغي لا لعله ولا غرض ولا يقول الله سخي اهدم ورود هذا الاسم
في حقه تعالى قيل ولا استدعائه سبق الخلق * لا احصي * لا استطيع * ثناء * بالانصب
والتنوين اي ذكرا بالجميل عظيما وافيا بحقه وهذا مستفاد من السياق والتشكيك ولا
يطاق الثناء على الذكور بالقبيح او على الفعل الا مجازا على الصحيح * عليه * اي
على الله * هو * مبتدأ دائد الى الله وخبره * كما اثني على نفسه * اي ذاته او
هو عائد الى ثناء فتكون الجملة نعتا لثناء على هذا وهذه اشارة الى حديث عنه صلى
الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك روى ابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ
برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك

والشكر له على ما اولانا
من الفضل والكرم لا
احصي ثناء عليه هو كما
اثني على نفسه

انت كما ثبت على نفسك وهذا اعتراف بالعجز عن بلوغ حقيقة الثناء والاثبات
 به كاملاً اذ لا نهاية لعظمة صفاته فلا يصف الله على الكمال والتام الا هو كما قال
 الا انت وكما قل المصنف الا هو قال الصديق العجز عن ادراك الادراك ادراك
 ونسئله اي نطلبه امثالاً لقوله ادعوني استجب لكم اللطف الاحسان
 الى الخلق بايصال النعم اليهم برفق ودفع المضرات والاعانة التوفيق في كل
 حال متعلق باللطف او بالاعانة تنازلاً لا ينسئل ولا سيما سي بمعنى مثل
 وما موصولة او موصوفة اي لا مثل الحال الذي هو حال حلول نزول
 الانسان اي الادمي وخبر لا محذوف اي موجود وضافة سي لا تفيد
 تعريفاً ولذلك وقع اسماً لا اوربما قيل للانثى انسانة وال للحيقة في ضمن فرد والمراد
 نفسه او العهد الذهني وهذا الكلام موجه الى الله وهو عالم بما في ذهنه والخلق ايضاً يفهمه
 وحال الرفع خبر لمحذوف الجملة صلة او صفة ان جعلت ما موصوفة وحذف صدر
 الصلة وحذفه بعد سيما جائز ولو لم تطل الصلة كاي وقد طات هنا ويجوز جر حال
 على اضافة سي اليه وزيادة ما برسمه اي قبره والباء بمعنى في وفائدة
 سواء اليوم الاعانة في وقت نزوله في قبره ان يوقفه فيجب للملكين بالحق وسمي
 القبر رمساً لانه يستر المقبور والرسم الستر رمت الريح الارض اذا سترتها بالتراب
 فاصل الرسم مصدر ثم سمي به تراب القبر ثم سمي به القبر والصلاة
 اي ايصال الله النعم وزادتها وهذا اولي من ان يقال ذلك تعبد واسلام
 اي التحية والانجاء من كل ما يخاف على نينا فعيل بمعنى فاعل لانه
 مخبر للناس او بمعنى مفعول لانه اخبره جبريل عن الله او لانه مرفوع القدر
 ولكن هذا لا يهزوكل نبي يخبر الناس وان لم يكن مرسل محمد علم منقول
 من اسم مفعول حمد بالتشديد للمبالغة اي الذي عظم وكثر حمد الناس له لكثرة
 خصاله الموجبة للحمد سيد العرب والعجم اي رفيع القدر عليهم او ملكهم
 او حليمهم الذي لا يستغزه الغضب والمراد بالعرب هنا ما يشمل الاعراب وهم
 سكان البادية والعرب من ولد اسماعيل من زوجه العربية وقحطان وقيل كانوا قبله
 ايضاً غير قحطان كما ان قحطان قبله وهم ثمود وجرم واد وغيرهم واصل

ونسئله اللطف والاعانة
 في كل حال ولا سيما حال
 حلول الانسان برسمه
 والصلاة والسلام على نينا
 محمد سيد العرب والعجم

العربية من هود لانه اوقفه الله على لغة العرب المدفونة والعجم خلاف العرب
 ويطلق العرب ايضاً على من نسبه عربي ولو كان لسانه عجيباً كما سمي نفسي بربرياً
 بلنبي وانا من العرب من بني عدي والهجري على من نسبه العجمة ولو كان لسانه
 عربياً المبعوث ب الدلائل انقواطع للشبهة الى كافة الامم
 اي جميعهم وجر كافة بالي لوروده في كلام عمر مجروراً على اذ قل قد جعلت لال
 بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين كل عام مائتي مثقال ذهباً ابريزا كتيه
 عمر وختمه كفي بالموت واعطاهم اهل قل السيد عبد الله هذا الخط موجود
 في بني كاكلة الى الان والذي يظهر ان جره شاذ لا يقاس عليه وامل المصنف
 جرى على مذهب من يرى اقياس على كل ما ورد في السعة بل بعض اجاز
 القياس على كل ما ورد ولو في نظم فقياس عليها الى وهو قياس ضعيف لضعف القياس
 كالرخصة لا يقاس عليها ولا تعدى مكانها وعن ابن الدهان ان كافة لا يستعمل
 الاحوال وقد اجاز الزمخشري في كشفه كونه نعت مصدر محذوف وعلى
 اله اي تابعه باحسان في اي زمان بعده الى يوم القيامة لان المقام للدعاء
 وصحبه بفتح الصاد اقتصر عليه انقاموس وغيره وزاد شيخ الاسلام في شرح
 الجزرية الكسر ولا يجوز ضمهم وهم من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة
 وامن به واشترط بعض ان يغزوا معه وبعض ان يروي عنه وبعض ان تطول
 صحبته وفي تسمية من لقيه من الملائكة والانبياء في الارض او في السماء صحابياً
 قولان وعدتهم قيل عدة الانبياء وهم في الولاية الامن تيمت منه كبيرة ولم
 يقب منها لانهم تحت ائمة العدل ومن حضر الفتن فوب الضلال يرى منه
 ومن توقف لانه لم يدرك الحق ابقى على ولايته ومن توقف تشبهاً او رجوعاً عن
 العلم بره منه ومن هذا الرجوع ان يظهر له الباطل فلا يبرأ من صاحبه لجرد ما جاء
 في الصحابة من عموم المدح وجملة الصحابة فيها قليل مائة الف واربعة وعشرون
 الفاً عدد الانبياء حضر منه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع من اهل مكة
 والمدينة والطائف وما بينهما من الاعراب اربون الفارواه ابوطالب مكي وقال
 ابو زرعة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعة عشر الفا من

المبعوث بالقواطع الى
 كافة الامم وعلى اله
 وصحبه

الصعابة من روى عنه وسمع منه وكذا حكى ابن الصلاح وغيره قال الزبيدي قال
السيوطي قال القرافي لم اقف لهذا على اسناد ولا هو في كتب التواريخ المشهورة
وانما ذكره ابو موسى المديني في الدليل بغير اسناد قال السيوطي وقد وقفت على
اسناده في بعض كتب الخياط البغدادي واوردته في شرح التفسير قال الحاكم
في الاكامل عن ابي زرعة كانوا يتابوك سبعين الفا ونقل ابن الاثير عن ابي زرعة انه
سئل عن عدة من رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن يضبط هذا حضر
معه نحو الوداع تسعون الفا وشهد معه تبوك اربعون الفا قال ابن السمعاني كان
بالشام عشرة الاف عين رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بالعين
الانسان ولو اعمى وقال ابن حزم انه صلى الله عليه وسلم غزا هوازت في حنين
بأثنى عشر الف مقاتل كلهم يقع عليه اسم الصحبة وغزا تبوك بأكثر من ذلك
* ذوي الشرف * العلو * ومكارم * جمع كرم على غير قياس او جمع مكرم
مكرم او مكرمة بفتح اولها وراء الاول وضم راء الثاني * الشيم * الطبع جمع
شيمة بكسر شينها ويجوز همزها وجميع تلك الالفاظ المذكورة قد بسطتها في
غير هذا الشرح والتراجم متقاربة * وبعد فيقول * اي مهمى يكن من شيء في
الدنيا فاني اقول والدنيا لا تخلو من وقوع شيء فبقوله متحقق قطعاً وهو طول تردده
والترقب على الواجب واجب فذلك معنى التاكيد الذي تدل عليه اما والكلام على
ذلك بسطته في غير هذا الشرح * قد طال ما يتردد * ما مصدرية والمصدر فاعل
لا كافة لكتب المصنف لها منفصلة * في خاطري * اراد القلب واصله ما يقع فيه
فسمي المحل باسم الحال وبسطته في شرحي على شرح عصام الدين في الاستعارات * ان
اجمع * فاعل يتردد وان تجعل ما اسما فاعلا اطال وان اجمع بدلائلها او من ضميرها
في يتردد كتاباً * مختصراً * اي مقال اللفظ مكثراً المعنى وهو اسم مفعول
ويطلق الاختصار ايضاً على تقليل اللفظ ولو كانت المعنى على قدر اللفظ فقط
فالمعنى الاول يكون مراد فاللا يجاز بقى البحث كيف يكون يجمع مختصراً
وانما يكون مختصراً بعد جمعه على طريق الاختصار ويحاج بان المعنى انه يكون مختصراً
بعد جمعه فيكون نعتاً مقدراً كالحال المقدرة اي ان اجمع كلاماً مختصراً اي كلاماً

ذوي الشرف ومكارم
الشم وبعد فيقول قد طال
ما يتردد في خاطري ان اجمع
مختصراً

اختصره وبان المواد ان يجمع من كلام المطولين كلاماً قليلاً وبان المعنى اخصل من
الكتب المطولة كتاباً مختصراً * في الفقه * اي الاحكام الشرعية التي طريقها
الاجتهاد كوجوب الصلوات الخمس والزكاة ونحوها وكيفية ذلك وموافيقه وغير ذلك
فانه ليس في القراء ان ذلك واجب بل فيه الامر بفعل الامر بفن اصول الفقه على
الوجوب فما ورد في القراء ان السنة لا يسعى فيها ويطلق الفقه على العلم بالاحكام الشرعية
التي طريقها الاجتهاد ايضاً وقد يطلق لفظ الفقه على الاحكام غير الاجتهادية ايضاً
وعلى العلم بها ايضاً وقد ذكر في هذا المختصر ما طريقه الاجتهاد وما طريقه غير الاجتهاد
بناء على القلة والجواز الزيادة على ما يترجم له او ارادة للفقه لغة وهو مطلق العلم وانهم كما
جاء به القراء ان * جامعا * لفنون الفقه من صلاة وبيع وغيرها * مياد * بالتشديد
والاسكان * لما به الفتوى * اي لما الفتوى به وقدمه للخصاصي ايبن مالا تكون
الفتوى الابه من غيره ومعناه الافتاء في واسم مصدر ونسبة الجمع والتبيين الى الكتاب
مجاز اسنادي للملاسة بين الكتاب وموقفه الجامع المبين حقيقة ولانه الواسطة او
لانه من اسناد الحكم الى محله سواء قلنا الكتاب اسم للالفاظ او للنقوش او لمجامع الورق
فان كل ذلك يصح اطلاقه على محل وكذا في مثل ذلك مما ياتي * من مشهور المذهب *
اي الطريق الذي بانته به الفرقة في القراء ومسائل الاستنباط وليس فيها قطع حذر
وهو اسم مكان والمراد ما شهر في المذهب فلاضافة ظرفية ومن لا يبيع فان مشهور
المذهب كثير وافتوى ببعض ذلك المشهور وذلك انه يشهر في مسألة قولان او وجهان
مشهوران او اكثر فيبين ما به الفتوى من ذلك ويحتمل ان يريد بمشهور المذهب ما هو
اكثر اشتهاراً حتى كان غيره لم يشهر فتكون من للبيان ومراده بالمذهب مذهب
الاباضية الوهبة ويحتمل ان يريد مذهب العالم في المسئلة فتكون من للبيان فكانه ان
على هذا لما به الفتوى وهو المذهب المشهور وما روى محضاً ونسأ * لا مملاً *
موقفاً في الملل وهو الضمير * و * كافلاً بالبغيه معطياً لما * لا مملاً * اي مقصراً
* مانعاً * عنها وحذف مفعول مل ومانع وهو الطالب لعدم تعاقب الفرض به
* فان عبارة * الفاء لتعليل طال او يتردد او يجمع او رابطة لجواب شرط محذوف
اي ان تلك اناني غني عن كتابك بكتب السلف ولعمري الله تدسمعت بان ذلك قبيل

في الفقه جامعاً ميئاً لما به
الفتوى من مشهور المذهب
لا مملاً ولا مملاً مانعاً
عبارة

والعبارة ما يعبر به من اللفظ عما في القلب من المعاني وهي في الاصل مصدر عبر
 بالتخفيف واسم مصدر عبر بالشديد وهي من عبر النهر وشو به معنى جاز عليه وهذا
 المعنى ملاحظ **هـ** لانه ينقل السامع من اللفظ الى المعنى وان قلت هل يصح كون ذلك
 تمايلا لقوله لا ممل ولا مملولا منعافا لا يصح لانه يلزم عليه ان تكون عبارة السلف
 مملعة مخمة كلها وان عبارة الخلف مطافلا تمل ولا تخل ففهم الا ان يقل بالانتماء
 ذلك في جملة **الخلف** اي القرن بعد القرن والمراد المتأخرون **و** وان قصر
 ذراعها **و** الواو حالية او عاطفة على محذوف اي ان لم يقصر ذراعها وان قصر
 ذراعها **و** انقصر ضد الطول والذراع اللفظ وكذا الباع شبه قلة اللفظ بقصر الذراع
 واشتق من القصر بمعنى القلة قصر بمعنى قل ففي قصر استعارة تبعية لوقوعها في الفعل
 بعد وقوعها اعتبارا في المصدر تحقيقية لثبوت المشبه حسا وعقلا تصريحية لذكر
 اللفظ المشتق من لفظ المشبه به مرشحة لذكر مناسب القصر وهو الذراع او قل شبه
 اللفظ بالذراع واستعار اسمه له استعارة تحقيقية تصريحية اصلية مرشحة بذكر الطول
 والقرينة لفظ العبارة وان اردت الاكثار من هذا وبيانه حتى يتضح امكليل الذهن
 فعليك بشرحي المذكور او بحثي على شرح الراية او حاشيتي على شرح الزونية
 للتلاقي ويجوز ان تكون الاستعارة مكنية شبه اللفظ بالانسان في نفسه ورمز
 اليه بذكر لازم الانسان وهو الذراع والباع اصل الذراع من طرف الاصبع الوسطى
 الى المرفق هذا هو الحق وشهر من السبابة وهو مونت وقد يذكر وكلام المصنف
 محتمل لما لانه ولو كان عنده مونتاً يجوز ان لا يقرن فعله بالتاء لانه ظاهر مجازي
 التانيث ولانه يعني اللفظ **و** اوضح **و** خبر ان **و** من عبارة السلف **و** اي الماضين
 واصله من تقدم من اباك او اقرار بك **و** وان طال باعها **و** الكلام هنا كالكلام
 قبله وهكذا فس ما ياتي ويجوز ان يريد بالعبارة التاليف واصل الباع قدر مد الذراعين
 الى جهتيهما والمراد هنا اللفظ ولا يخفى ما في التعبير بالذراع في عبارة الخلف وبالباع
 في عبارة السلف من المناسبة والمبالغة والباع اربعة اذرع نصفها اربعة الانف **و** كان
 يعوفني **و** يعني واسم كان ضمير الشأن او ضمير الكتاب او ضمير الجمع الماثل
 من اجمع **و** عن **و** اي عن الكتاب او جمعه **و** قصور **و** فاعل يعوق او اسم كان وفي

الخلف وان قصر ذراعها
 اوضح من عبارة السلف
 وان طال باعها وكان
 يعوفني عنه قصور

يعوق ضميره لكن يلزم عليه تقديم الخبر الفعلي على مبتداه حيث اللبس فيقال انه لا
 لبس هنا لوجود لفظ كان **و** نظري **و** اي فكري وتاملي قال ابن السبكي النظر الفكر
 المودي الى علم او ظن فانظر كتابي الذي الفتة في السفر بعضه في السفينة وبعضه
 في مكة الذي سميته ايضا المنطق في بلاد المشرق **و** وجود قريحتي **و** اي طبعتي
 لانها تقترح الشيء اي تبذره وجودها عدم سلوكها ودخولها في المسائل الصعبة
 استعار الجمود لعدم انبساط القريحة المعبر عنه بضعف القريحة ووجه شبه قلة
 الانفعال الا بعد تكلف او شبه القريحة بماء في نفسه ورمز اليه بلازمه وهو اثبات
 الجمود وهو تخيل باق على حقيقته استلحقته الاستعارة او مستعار لضعف الفطنة
 والقريحة في الاصل الماء الاول في اليراستعير لاول ما يستبط من العلم او لما
 يستنبط منه مطلقاً ووجه شبه ان كلا سبب للحياة الماء سبب لحياة الجسم والعلم
 سبب لحياة الروح اعني انه معتبر نافع ثم اطلق على العقل لانه محل العلم لعلاقة
 الحاية والمحلية او احدهما اولان العقل بعض ضروري العلم لعلاقة الكلية وابعضية
 او احدهما اود ذلك استعارة ثم صار اطلاق القريحة على العلم حقيقة ظرفية **و** وعدم **و**
 بضم فسكون **و** بنميتين **و** بنميتين **و** اهلتي **و** اي كوني اهلا **و** لذلك **و** المذكور
 من جمع المختصر الجامع المبين لما به يفتى المتوسط بين الطول واقصر **و** وخود **و**
 اي سكون **و** فطاتي **و** اي حدقتي والظاهر انه اراد عدم اتقادها اصلا لانه في مقام
 هضم النفس لاسكونها بعد اتقاد بدليل السياق السابق واللاحق الا ان اراد انها كانت
 متقدمة ثم سكنت لكونها اولهم فاشار الى كونها كانت متقدمة ثم سكنت لان الفطنة
 والقريحة ضرورية باعتبار الطبع وقطع الظرع المعالجة والمجاهدة فلا بدخوله الرئاء والعجب
 بالاخبار بذلك شبه الفطنة بالنار واستعار اسم النار للفطنة ولم يذكره فذلك استعارة
 بالكناية رمز اليها بالخمود فان من لوازم النار اصلية تحقيقية او شبه عدم تحرك ذهنه في المسائل
 بخمود النار واستعار له اسم الخمود استعارة تصريحية تحقيقية اصلية والفطنة تجريد والقرينة
 حالية او الفطنة هي القرينة **و** فلا انظم في سلك سلاك تلك المسالك **و** انظم
 ادخال نحو الجوهر واللؤلؤ في السلك والسلك بفتح فاسكان الحيط الذي ينظم
 فيه ذلك وسلاك بالضم والتشديد جمع سالك والمسالك جمع مسلك وهو اسم مكان

نظري وجود قريحتي وعدم
 اهليتي لذلك وخود فطنتي
 فلا انظم في سلك سلاك
 تلك المسالك

السلوك أي الذهاب والجواز وأراد بذلك المسالك مراتب العلماء المؤلفين شبه الكون في جملتهم بادخال نحو الجوهرية في الخيط واستعار له اسم الادخال وهو النظم واشتق منه انظم بمعنى ادخل فانظم استعارة تبعية تصريحية تحقيقية لان الادخال موجود عقلا وبمحس ايضاً والملك ترشح او شبه الكون منهم بالخيط المذكور واستعار له اسمه وهو الملك استعارة تصريحية تحقيقية اصلية مرشحة للنظم وقد اصلت الكلام في هذين اللفظين بعينهما في شرح غصام الدين وشبه مراتب العلماء المؤلفين بالطرق واستعار اسم السلوك للكون منهم والدخول في جملتهم واشتق منه سلاك بمعنى الداخلين في جملتهم فسلاك استعارة تبعية تصريحية تحقيقية وكذا المسالك * ولقطة * متعلق باعد بناء على انه لا صدر للالافية غير العاملة مطلقاً او لم تقع في جواب القسم * تصفي * التصفح البحث والنظر * للاصول * جمع اصل ومولفة ما ينبي عليه غيره واصطلاحاً الراجح والمستصوب وانظاهر والدار والتعبد والغالب والمخرج كقول الفرضي اصل المسئلة من كذا وانه عدة وليست بمرادة هنا ورد التعريف اللغوي بانه لا يقال الولد ينبي على الوالد ورد هذا الرد بانه ينبي عليه عقلاً كاصل الشجرة واصل الجدار والحقيقة فانها اصل للحجاز ويقال الاصل ما احتاج اليه غيره وورده ان الشجرة بحاجة الى الثمرة من حيث كمالها مع ان الشجرة ليست اصلاً للشجرة ويحاجب بان اعتبار الكمال وعدمه غير مراعى فلا نقول الثمرة اصل للشجرة بل الشجرة اصل للثمره لانها لا تكون بلا شجرة واعتبار الكمال امر متلاعب متعاكس وليس من اللنة ويقال اصل الشيء ما منه الشيء ويرده ان الواحد من العشرة وليست العشرة من الواحد ويحاجب بانها منه اذ تركبت باحاد والفرع ما بني على غيره من حيث انه بني على غيره فخرجت اهل الفقه من حيث ينبي عليها الفقه اذ هي بذلك الاعتبار اصول لافروع بخلافها من حيث تبني هي على علم التوحيد وكذلك يعتبر قيد الحيثية في الاصل فيقال الاصل ما بني عليه غيره من حيث انه بني عليه غيره ليخرج علم اصول الفقه من حيث انه بني على علم اصل الدين فهو فرع بهذا الاعتبار لا اصل والفرع عكس الاصل في جميع اقواله ويتبادر ان مراده هنا الدليل وهو من الكتاب

ولقطة تصفي للاصول

والسنة والاجماع * والقواعد * جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئية موضوعها فقولاك انما اعل مرفوع قضية كلية لان المراد بالفاعل المجلس يكتسب منها معرفة حكم موضوعها وهو الرفع وموضوعها هو قولك الفاعل وجزئياته كل اسم وقع في عبارة فاعلاً وقولك كل كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فموضوع هذه القضية قولك كلي وجزئياته حيوان وجسم ونحوهما من الاجناس واحكامها كونها اجناساً فاكسب الحكم يحتمل القضية كبرى اصغرى موضوعها جزئي من القضية الكلية كقولك الحيوان كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كلي كذا يكون جنساً ياتيح الحيوان جنس فقد انتظم من ذلك قياس من الشكل الاول والشاهد جزئي من جزئيات القاعدة وزيد من قولك قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وقد اقرت السنوسية في المسجد الحرام لاذكر نقائس دقائق التوحيد بالمنطق ولقصر على قومنا نفوسهم وهو محفل عظيم معمور باصحابنا العمايين العلماء والطلبة وبيعض الشافعية * لا اعد * بالبناء للمفعول وكذا قوله لا انظم اي لا احسب * من فرسان * جمع فارس او فرس * الفن * اي النوع من العلوم والمراد الفقه واللعهد الذكري اذ تقدم ذكره بالفظ اتفق عليه العلماء بالفرسان بجامع السبق الى مرغوب فيه واستعار لهم اسمها استعارة تصريحية تحقيقية اصلية مطلقة لان الفن يلائم المشبه والميدان يلائم المشبه به * واهل * ميدانه * اي موضع استباق الافراس والضمير للفن ولك ان ثبت للفن شيئاً شبيهاً بالميدان وتستعير اسمه له تصريحية تخيلية اصلية * ولم اخفر * بضم الفاء او فتحها وجهان اي لم انز * بنيل * اصابة * القوائد * القاعدة لغة ما استفدت من علم او مال واصطلاحاً ما يترتب على الفعل سواء كان لاجاله الاقدام على الفعل ام لا فشمع ما اذا حفر لاجل الماء فوجد كنزاً قبل وجود الماء او معه واذا كان الاقدام من اجل ذلك فكما يسعى فائدة لترتبه يسمى غرضاً لكونه مطلوباً وباعثاً لكون الفعل من اجله وعلّة غائية لكونه ياتيء اخر او لعله مشتق من اسم العين لان المنفعة تصيب القوائد كقولك ركبته اصاب ركبته * وحفظ العوائد * جمع عائدة وهي المعروف المتكرر

والقواعد لا اعد من فرسان
الفن وميدانه ولواظفر بنيل
القوائد وحفظ العوائد

وحفظها كثرها شبه المسائل بالمال الذي يصان على حد ما من الاستعارة
 الأصلية التصريحية التحقيقية والحفظ بمعنى عدم النسيان تجريداً وبمعنى الصون
 ترشح **﴿ حتى أتاهل ﴾** أي أكون أهلاً وحتى ابتدائية فالمضارع بعدها مرفوع للحال
 وفي نسخ للمصنف أتاهل بتشديد التاء قلباً لمعزة أهل ياء وأدغام الياء بعد إبدالها
 تاء في التاء وذلك شاذ كأنك في كل أصل ماضيه أتاهل بقلب همزة أهل ياء
 لسكونها بعد كسرة ولم احفظ أتاهل وارداً أي لم ارتق تلك المراقي إلى أن أصل
﴿ لحوز ﴾ أي قبض **﴿ قصب السبق ﴾** في مضارعه **﴿ القصب بفتح القاف ﴾**
 والصاد النبات ذو الأنابيب والمضمار الموضع تضمير فيه الخيل أي تعلف فيه القوت
 بعد السمن ويطلق على غاية القرس في السباق وعلى موضع المسابقة ويتبادر هذا
 والذي قبله كانوا يغزون قصبة في آخر الميدان فيعلم الجواد من الأفراس بالسبق
 إليها واخذها بواسطة مولاها والهاء للعلم المميز عنه بالق أو للسبق أثبت للفن مضماراً
 تخيلاً ورثته بقصب السبق وإضافة القصب لأدنى ملاسة أو استثمار لمعظم الفن
 لفظه القصب ورثته بما بعده أو ذلك استعارة تمثيلية شبه حال العلماء في غلبتهم من
 قوائم في العلم بحال السابقين على الخيل في الميدان إلى القصبة بجوامع حوز مابه الشرف
 وقد تقرر أنه لا يصار إلى الاستعارة في الأفراد ما وجدت الاستعارة التمثيلية بلا
 تكاف **﴿ مع ما أنا فيه من اشتغال بال ﴾** أي قلب **﴿ قد استولى ﴾** تغلب **﴿ علي ﴾**
 سلطانه **﴿ أي قوته أو أثبت الملك بكسر اللام للاشتغال تخيلاً واستعار له لفظه ﴾**
 السلطان واستولى ترشح وسلطان الاشتغال هو الاشتغال العظيم من بين الاشتغالات
 ولك أن تجعل الاشتغال كله سلطاناً وعليه فلاضافة للبيان أي سلطان هو الاشتغال
﴿ واختلال ﴾ أي فساد **﴿ حال قد تبين لدي ﴾** أي عندي **﴿ برهانه ﴾** أي
 دليله القاطع والهاء للاختلال **﴿ و ﴾** مع ما أنا فيه **﴿ من أن العلم ﴾** والعطف على
 من اشتغال ولا حاجة إلى جعله عطفاً على علة محذوفة هكذا منعت من الحوز لذلك
 ولأن العلم **﴿ قد أدبرت ﴾** مضت **﴿ أيامه ﴾** وعقبها أيام الجهل أراد بالعلم
 المعلومات الإسلامية كلها فقها وغيره والأدبار التول والاقضاء **﴿ وانظمت ﴾**
 اندرست **﴿ أعلامه ﴾** جمع علم بفتح العين واللام أي علامة والمراد العلماء فانهم

حتى أتاهل لحوز قصب
 السبق في مضارعه مع ما أنا
 فيه من اشتغال بال قد
 استولى علي سلطانه
 واختلال حال قد تبين
 لدي برهانه ومن أن العلم قد
 أدبرت أيامه وانظمت
 أعلامه

علامات العلم وأدلاء عليه شبه تقديم بانطاس طرق الأرض فلا يهتدي الماشي فيها
 إلى مقصده **﴿ وسدت ﴾** أي حبست **﴿ صادرة ﴾** جمع مصدر وهو الموضع الذي
 يصدر منه الشيء أي يحدث ويخرج منه شبه موت العلماء وفقدتها بسد نحو الحوض
 وخيل له المصادر والموارد **﴿ ومنعت موارد ﴾** جمع مورد وهو الموضع الذي يورد
 أي يصنه الشيء أو أراد بالمصادر المواضع التي يصدر عنها بعد ورودها وهو أوتق
 أو المصادر والمراد عبارة عن العلماء شبههم بمواضع الصدر والورد ورشح بالسد
 والمراد أنه لا عالم فضلاً عن أن يورد إليه ويصدر منه إلا من استثناه بقوله **﴿ لولا ﴾**
 أن لي خبيراً **﴿ أي دليلاً ﴾** شبه الجهل بفتنة الأندرس أرقامها التي يهتدي بها فيها
 وشيخه بالدليل وجواب لولا دل عليه مضمون ما قبلها كأنه قد ذهب العلم لولا أن
 لي خبيراً **﴿ ماهر ﴾** كامل الدلالة **﴿ جاب ﴾** قطع **﴿ البلاد ﴾** أي مهامه الجهل
 فهو استعارة أو تابع للاستعارة السابقة على خلاف بسطته في شرح عصام الدين
 وفي بيان البيان الشتمل على الفنون الثلاثة **﴿ سهلها وعرها ﴾** بدل من البلاد أو توكيد
 عند بعض ويضاهي طاق كما بين العجم والعرب وغيرهما من كل متضادين جماً في
 كلام والوعر خلاف السهل كالجبل بأسكان العين وكسرهما والأسكان انسب لقوله
 سهلها بل أو كد لقوله بعد وقفرها **﴿ و ﴾** لولا أن **﴿ وباواني ﴾** أي في زمانني بفتح الحزة
 وتكسر أيضاً **﴿ سحاباً ﴾** شبه شيخه بالسحاب ورشح بقوله **﴿ هامراً ﴾** أي سائلاً
 أي ساكباً بكثرة شبه نشره العلم للناس بسيلان الماء من السحاب وبينه وبين ماهر
 جناس القلب البعض وقد ظهر لك بتقديري لولا أن في قوله وباواني أن عطف قوله
 بأواني سحاباً على قوله أن لي خبيراً عطف معمولين على معمولي عامل واحد وهكذا
 يعلم الأعراب بتقديري **﴿ جاء ﴾** بالاعطاء بلا سؤال **﴿ على السوح ﴾** جمع ساحة
 وهي الجهة وهو بضم السين وهو ما تبع للاستعارة أو خروج إلى أرادة هذه البلاد
 ويدل على التبع قوله **﴿ فاخصبها ﴾** جعلها كثيرة العشب ورائحة اليبس **﴿ عمرانها ﴾**
 وقفرها **﴿ فيه ما في سهلها وعرها ﴾** وهو تابع للاستعارة أو أشار بعمران إلى من فيه
 بقية علم قليل وبالقفر إلى من خلا من العلم **﴿ ونجماً ثقباً ﴾** مضيداً يثقب الظلمة
﴿ به يقتدي ﴾ قدم به للاهتمام والسمع والنصر لانه لا مقتدي به سوى شيخه في

وسدت مصادره ومنعت
 موارده لولا أن لي خبيراً
 ماهر اجاب البلاد سهلها
 وعرها وباواني سحاباً
 هامراً جاد على السوح
 فاخصبها عمرانها وقفرها
 ونجماً ثقباً به يقتدي

ذلك الزمان في هذه البلاد وكذا قوله **﴿واليه﴾** فانه متعلق بيهتدى واما قوله
﴿من تحير﴾ فقدم للسمع وهو بفتح التاء والماء وضم الياء مصدر تحير مضاف
للقوله **﴿الضلال﴾** اضافة ملازمة مسبب الى السبب والضلال الكون في
غير الطريق **﴿وشبه﴾** بضم الشين وفتح الباء جمع شبهة **﴿الزيع﴾** بفتح الزاي
اي الميل عن الحق والاضافة للملازمة من اضافة المسبب الى السبب فان الزيع
بمعنى عدم الحصول في العلم سبب لشبهة يدعيها حجة **﴿يهتدى﴾** يلجأ نائب
يقندى به ونائب يهتدى اليه وقدم النائب لانه يجوز تقديمه اذا كان جاراً ومجروراً
او ظرفاً غير متصرف عند مجزى نيابة غير المتصرف او متصرف باقيا على نصبه
عند مجزى بقاءه وذلك الجواز اعني جواز تقديم نائب الذي هو جار ومجرور
او ظرف على الحد المذكور هو الصحيح ادم اللبس والتوسع فيهما ولشبهه بالفضلة ولو
لم يكن هو المشهور كما حذف الفاعل لما كان في صورة غير الفاعل في قوله تعالى
اسمع بهم وابصر الاصل ابصر به **﴿وسهما﴾** اي واحداً للنبيل **﴿صائباً﴾** لا يخطيء
مارمي به **﴿اعد﴾** هي **﴿لدفع مكاييد﴾** جمع مكيدة وهي المكر والخبث او الحيلة
او الحرب والمكيدة مصدر ميمي بالياء لا بالهمزة لاصالة المدة وهمز الاصل لغة
ضعيفة **﴿اهل الظلم والعدوان﴾** بضم العين وكسرهما اي العداوة او مرادف
للظلم والمراد بهم الناس الظالمة فان شيخه نافع لدينا واخرى او الشيطان والنفس
وثوابهما **﴿وكنزاً﴾** اي مالا مدفوناً وهو استعارة كمثلها مما مر او ياتي مما لم
انه عليه خشية الملل **﴿مدخراً﴾** مؤخر الوقت الحاجة كما قال **﴿لنوائب﴾** جمع
نايبة اي مصيبة نازلة **﴿الدهر﴾** الزمان والاضافة اضافة حال المحل **﴿ونوازل﴾**
الزمان **﴿اضاف الحال للمحل والمراد بالحال في مثل هذا المقام ما يشمل الزمان﴾**
والمراد نوازل الدين والدنيا والعطف ترادف او اعتبار للمفهوم فان مفهوم النوائب
الاصابة ومفهوم النوازل النزول فهما متحدان ما صدقاً مختلفان مفهوماً **﴿وعينا من﴾**
عنيها **﴿بفتح العين واسكان الدال اي ماها الخلو متعلق بتنطفي وقدم للاهتمام﴾**
والحصر على ما مر في به **﴿تنطفي﴾** تسكن وتذهب عبارة عن زوال الجهل
المحرق كالنار استعارة تبعية لزوال الجهل او اطلاق الانطفاء على مطلق الزوال

واليه من تحير الضلال
وشبه الزيع يهتدى وسهما
صائباً اعد لدفع مكاييد
اهل الظلم والعدوان وكنزاً
مدخراً لنوائب الدهر
ونوازل الزمان وعينا من
عذبتها تنطفي

واصل زوال حرارة النار فيكون مجازاً مرسلاً لعلاقة الاطلاق والتقييد **﴿حرارة﴾**
استعاره لكرهية الجهل الشاقة على من كرهه **﴿الاكباد﴾** جمع كبد وهو لجة سوداء
الى الحرة قرب الفؤاد ترشف الماء **﴿في المواجه﴾** استعارة لازمة الاحتياج الى
العلم جمع هاجرة وهي شدة الحر والمكبد موت وقد يذكروكاه مفتوحة وتكسر
والياء ساكنة وتفتح السكاف مع كسر الباء ايضاً **﴿وبجراً﴾** شبه شيخه بالبحر
بجامع الاتساع واستفادة المرغوب فيه منه لكن اتساعه معقول لا محسوس وهو اتساع
علمه والمستفاد منه هو العلم وهو المعبر عنه بالدر والجواهر في قوله **﴿منه يلقط﴾**
قدم منه للحصر والاهتمام **﴿نفيس﴾** النفيس الشيء المرغوب فيه **﴿الدر﴾** اللؤلؤ
العظيم **﴿وانواع الجواهر﴾** وجواب لولا محذوف اي لولا ان لي ذلك الشيخ
لضللت او اعني مضمون ما قبلها كما تقدم وما تقدم عن المصنف من قصور النظر وخود
القرينة وغير ذلك غضم لنفسه والا فهو رحمه الله لا نظيره في هذه البلاد قديماً
وحديثاً وكتابه هذا لم يوجد مثله في المذهب **﴿بل﴾** حرف ابتداء على المشهور
لدخولها على الجملة وهي انتقالية لا اطلاقية **﴿هو معدل النهار﴾** بكسر الميم وفتح
الدال اي آلة يدل بها النهار اي هو عدل له في الاضاءة او بفتح الميم وكسر
الدال اسم زمان اي هو وقت اعتدال النهار لا حرو ولا قرشبه بالوقت الذي يعتدل
فيه النهار والليل وهو يوم وليلة في الربيع ويوم وليلة في الخريف لا يزيد اليل على
النهار ولا النهار على اليل وكل جزء من اجزاء ذلك اليوم اذ تلك اليسلة يسمى
معدلاً ويشير بذلك الى استواء واعتداله في خصاله وانه لا مضرة فيه وذلك كناية
عن انه لا مضرة منه بل النفع وانه لا يخل ولا يمل ولا جاف ولا غال وعلى الوجه
الاخير فالمشهور فيه غير الضبط المذكور بل ضم الميم وفتح العين وتشديد الدال
ولك على هذا ان تقدر مضفين اي هو فلك حركة معدل النهار وهذا الفلك
جسم سميت دائرته اي منطقة البروج منه بمعدل النهار لتعادل اليل والنهار
في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وفي ذلك تشبيهه ببلغ او يقال معدل النهار
بضم الميم وكسر الدال مشددة هو منطقة الحركة الاولى اليومية وتسمى فلك
معدل النهار ومدار الحمل والميزان واجزاءها ازماناً وتسمى اجزاء المطالع وتر بقطبي

حرارة الاكباد في
المواجه وبجرامنه يلقط
نفيس الدر وانواع الجواهر
بل هو معدل النهار

دائرة نصف النهار وتميل عن سمت الراس في كل بلد بقدر عرضه في الجهة الخافئة
 وقطباها قطبا العالم احدهما شمالي والاخر جنوبي ويرتفع احدهما عن الافق بقدر
 ما تميل به عن سمت الراس وينحط الاخر بذلك القدر فانظر كتابي في فن الفلك
 الذي سميته مطلع الملك في فن الفلك * لولان له * اي للشيخ * حركة اقبال *
 حيث انبسط * وادبار * انقباض لحادث او سائمة كسائر الشيوخ كما ان النهار
 يدبر ويقل فذلك شبيه بتاكيد المدح بما يشبه الذم لان كونه ذا اقبال وادبار مما
 يزيد الكون من جنس النهار او المراد بالاقبال والادبار جولان فكره في العلم اثباتا
 ومنه فذلك تاكيد مدح بما يشبه الذم ايضا وفي الوجوه ارجاع الضمير لغير المضاف
 اليه والاول لا يناسب التفسير بما لا يلائم الزمان كل المناسبة ويجوز عود الهاء للنهار اي
 هو نظير النهار لولان لان النهار اقبالا وادبارا واذ كانا له فهو فائق على النهار لانه
 لا اقبال وادبار له بل له اقبال فقط وفي هذا الوجه عود الضمير للمضاف اليه وهو
 جائز واد فصح ولو كان الاصل عوده للمضاف وجواب لولا محذوف اي لكن
 معدل الهاء بل يعني عنه قوله هو معدل النهار * من * بدل معدل او بدل بحرا
 او خيرا او خبر محذوف او مفعول محذوف * شهد بفضله * شرفه * الملوان *
 النهار والليل تنية الملا وهو النهار فذلك تغليب ويطلق الملا ايضا على الساعة
 الطويلة منه والملوان على طرفيهما ايضا وشهادتهما اما بمبالغة في علمه حتى ظهر الما
 او حقيقة لانهما يشهدان لمن فعل فيهما شيئا وهذا لو اشترك فيه الناس لمكن
 له مزية لكثرة علمه * ونطق بجوده بالعلم * متعلق بجوده * الثقلان * الانس
 والجن نطقا حقيقيا على ما يرجح من الظن من نطق الجن بذلك لانها تراه وتسمعه
 وتحضر مجلس العلم او اراد بالنطق الدلالة دلالة الحال على الجود واشتق منه
 نطق بمعنى دل وبسطت هذا اللفظ في شرح عصام الدين وسما الثقلين لثقل ريهما
 وزائنه او لثقلهما بالذنوب وبسطته في التفسير في سورة الرحمن * ومن لا نظير
 له * اي مثل وقيل بالفرق وذكرته في غير هذا * في ايضاح * كشف المسائل
 * المشكلات * الملبسات * وابرار * اظهر المسائل * المخدرات * اسي
 المستورات كما تستر المرأة الكاملة اسم مفعول خدر بالتشديد المبالغة * وفتح

لولان له حركة اقبال
 وادبار من شهد بفضله
 الملوان ونطق بجوده بالعلم
 الثقلان ومن لا نظير له
 في ايضاح المشكلات
 وابرار المخدرات وفتح

المفصلات * بضم الميم واسكان الغين المعجمة وفتح اللام اي المغلق عليها فلا يرام
 فتحها اي اوصول اليها الا بفتحاح وهن فوق المخدرات في الشرف والعزة * من
 اسمه * وهو لفظ يحكي * كفعله * الذي هو نشر العلم وحياته ومن بدل اويان
 لمن قبله او خبر محذوف او مفعول محذوف وكذا في مثله وكفعله متعلق بمشعر
 او حال من ضميره او نعت لاسم على طريقة بعض الماخرين في جواز نعت المعرفة
 بالظروف بان يقدر المتعلق معرفة اي السكائن كفعله * مشعر * معلم خبر اسم
 ومفعوله محذوف للتعميم اي مشعر الناس * بقاء العلم وحياته * منذ جاء اوقبل ذلك
 في غير هذه البلاد والا بقي البحث في قوله كفعله فان فعلة وهو نشر العلم وحياته
 مبق للعلم لا مشعر بقاءه فقط ويحاج بان مشعر بقاء العلم بعد عصره لان احياءه
 في زمانه دل على بقاءه بعد او بان المصنف قل ذلك قبل ان يكون احياء شيخه
 للعلم مبقيا له لجواز ان يضمحل عن الناس ما علمهم عن قريب او يموت من اخذ عنه
 اولا ينشره الاخذ للناس لما منع يجوز الامتناع به شرعا اولا يجوز الامتناع اعني ان
 ذلك ممكن او لانه ولو كان قد احياء بتعليم المصنف لكن المصنف لم يتد بعلمه
 الذي تلم منه هضما انفسه لا للعلم فصير الاحياء الحاصل بمنزلة غير الحاصل ولان
 الاحياء والابقاء اذا حصلوا وتحققا لم يمنع ان يقول اشعر بالبقاء والحياة لان
 التصريح بشيء واظهاره في الخارج تال لا ينفي الاشارة فاذا قلت قام زيد صح ان
 يقال اشعرت السامع بقيامه وان جعلنا كفعله خبرا اولا ومشعرا خبرا ثانيا لم يبق
 اشكال وان قلت فما معنى اشعار اسمه ببقاء العلم وحياته قلت موافقة لفظ اسمه
 الذي هو يحكي للفل الذي هو الاحياء وفي منهاها البقاء وحياته يختلف اشعار
 اسمه واشعار فعله وقد عبر عنها بالفظ واحد وهو لفظ مشعر فله استعمل اللفظ
 في معنيته او اراد به القدر المشترك بينهما فقط * ابو زكريا * بالمد ويشعر
 ويقال زكري بوزن عربي وباسكان الكاف وزكري بالمد والقصر مع تخفيف الياء
 وزكري بالاسكان فان مد او قصر مع الصرف وان شدد صرف وتنية الممدود بالواو
 وجمعه بالهمز والنسبة بالواو وتثبت الهزة اذا اضيف الياء مفردا وتقلب واوا في
 التنية والجمع المضافين للياء وتنية المقصور بلا همز * يحيى بن صالح * ذكرت

المفصلات من اسمه كفعله
 مشعر بقاء العلم وحياته
 ابو زكريا يحيى بن صالح

بعض نسبة في كتابي المسمى بالعيبة بامير المهلة الجامع لما تيسر من الانساب
بحسب الصلوح * اصاح الله حاله وابقاه لظهور اياته وادام له السرور * اي
الفرح * وكفاه كل محذور وملا بعله الصدور بالعشي * اي في العشي * والبكور *
اراد جميع الازمنة فانظر ما ذكرته في تفسير غافر في قوله غدوا وعشيا وفيه نكت
واعتيت وغين حاسده اقدبت

وكم من فنون العلم احيا لنا يحيي * فصارت افاضه لدينا هي الدنيا
وكم جاهل تعلم العلم عنده * فصار شريفاً فائزاً باليد العليا
عليكم قرار العلم نحو ابن صالح * فنجزه اعيت صدوركم اعيان
وقرأ الشيخ يحيى على عالم في جربة اسمه يوسف وقد مدح الشيخ عمرو التلاتي
الشيخ يحيى والشيخ ابراهيم بن بجمان فقال بعد عموم في مدح بني مصعب مخصصاً
لها ما نصه

فمن بينهم به تضيء علومهم * وتخي به يحيي الصعيد الرماثم
امام عظيم في العلوم الزواجر * ذكي فريد في الوغا والمراحم
ولاسيما وبحر يوسف شربه * به جاءه العلا وكل العنائم
وخي ابراهيم شمس المعارف * قد ايقظ للهدى جميع النوائم

فذكر انه احى العلم كما ذكر المصنف رحمهم الله تعالى وذكر الشيخ ابراهيم باسم
الاخ لانه اذ ذاك صير السن كانه كتب الى التلاتي فاجابه فذكره واراد بيوسف
الشيخ يوسف بن محمد تزيل جربة * فلما اشد عزمي * اي ارادتي الفعل والقطع
عليه او اجتهداي * على ما اهتمت * اي التي في قلبي من الخير * وقلت لا بد
لي مما قصدت * * لما علمت * * او ما مصدرية ويتعلق بلا لكونها بمنى انتفى * مما
اعد من جزيل * كثير * الثواب للمعينين على حياة العلم ولو اعان * بسبب * هو
لغة ما اتصل به الى شيء وفي الاصول ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود
وبسطه في شرح مختصر الدل * ما * حرف زائدة كيد عموم السبب وقيل
نكرة تامة نعت بمعنى اي سبب * من الاسباب * كمكتابة الابواب والفصول
والمسائل والنبهات والفوائد والحوائث والتهات وسائر التراجم واوائل الكلام

وكتابه الاصل في الشرح بالمداد الاحمر او الاصفر او الاخضر او الازرق ونحو ذلك
مما يخالف سائر الكتابة ويكتب ابواب الشرح وفصوله وخواتمه ونحو ذلك بالاخضر
او بالاخضر او نحو ذلك مما يخالف لون الاصل ولون الشرح وان كتب بما يوافق
فليحفظ كتابة ذلك او ليحدها حتى يتبين واما تنويع الكتابة بانواع المداد لغير ذلك
بقصد التحسين للعلم في القلب ففيه اجر والا فقد زعم بعض ان الاولى تركه لانه
من فعل الفلاسفة ولم يجرمه ولكن كرهه وليس كذاك انما يكون الاولى تركه لو
كان اللبس بكتابتهم غير مأمون او قصد التشبيه وقد تكلمت على ذاك في الشامل
فقد تبين لك ان من كرهه فقد كرهه في غير الباب ونحوه مما ذكرت * لا لا *
توكيد لفظي واعيد وحده لانه يصح في الجواب كنعم * (مقصود) * اسم للاولى
ولا اسم للثانية ولا خبر لانها زائدة للتأكيد * (لي سواء) * اي سوى ما اعد من
جزيل الثواب او سوى الله لدلالة السياق فيكون على هذا الاخير ذكر الله بعد
من اقامة الظاهر مقام المضمرة * ولا مرغوب * اي لا مرغوباً فيه فكان الحذف
والابصال * لي في غير ما عند الله ورضاه اختاست * جواب لما اسئ خطفت
* لجمعه * اي لجمع ذلك الكتاب المختصر الذي الهمة الله * من اثناء * بفتح
اوله اي وسط * الايام * الظاهر انه اراد ما يشمل الليالي والاطراف اليوم ايضاً
اي يجلس من الاوقات الوقت الذي لم يمنعه مانع فيه * فرصاً * بضم الفاء وفتح
الراء او بفتحها والاولى الاول والمفرد فرصة بفتحها وضم الفاء وسكون الراء وهو
النوبة تنتهزها وتسارع اليها ثلاث فتوتك * مع ما اكابد * ما مصدرية واكابد فاسي
* واتجرع * اباع بصبر وشدة * من * ابناء * الزمان غصصاً * مفعول اكابد او
اتجرع تنازعاً جمع غصة وهو بضم الغين وفتح الصاد الاولى شبه تحمل الاذى بباع
ما يعترض في الخلق وينشب فيه ويسده او ما يعترض فيه ولا تجده اقوى الجابدة
بل يكتب بعله لمرارته وكرهته مثلاً او شبه المعترض فيه بالفصص وقوله اختلست
الخ وقوله * فحجاء * الخ دليل على ان الترجمة بعد التاليف اي جاء الكتاب * بعون
الله * وتوفيقه وها خلق الله القدرة على الطاعة في العبد عند ابتداء فيها المستمرة
الى انتهاءها وبسطه في شرح تبغور بن من علم الكلام * قوله * لا اميره * الحمد

لا لا مقصود لي سواء ولا
مرغوب لي في غير ما عند
الله ورضاه اختلست لجمعه
من اثناء الايام فرصاً مع ما
اكابد واتجرع من الزمان
غصصاً فحجاء بعون الله وله
الحمد

جملة معترضة * كما تشبهه النفس وتلد * تشتم * به الاعين * اعين البصيرة
او اعين الوجه يتلذذ صاحبها بنظرها اياه * وتحفظه * بالفاظه او بمعانيه * الصدور *
القلوب * السالمة * من موانع الحفظ كالاشتغال والمحموم والبغض والحسد
* وتدرسه اللسان * بضم السين جمع لسان بناء على تانيه ولو ذكر جمع على
السنة بالكسر * في ايام * متعلق بجاء او اختلست وفائدة هذه الظرفية تأكيد
الحمد وظهار النعمة اذ وفقه على تاليف ذلك الكتاب العظيم الشأن في الايام
التي لا تناسب التاليف ولك تعليق به حفظه او تدرسه مبالغة في مدح كتابه على
جهة التحدث بالنعمة والترغيب فيه حين امكن حفظه ودرسه ولو في ايام لا تناسب
الحفظ والدرس والايام جمع قلة مراد به الكثيرة * ذهش * بالاضافة وفتح
الدال والماء اي تحيرا وذهاب عقل من ذهل او ولد * وتموج * بفتح التاء والميم
وضم الواو مشددة اي اضطراب * قتن * وتحركها شبه الفتن بالبحر فاستعار
اسمه لما ولم يذكره ورز الى ذلك بالتموج او شبه تحركها بالتموج البحر واستعار اسم
التموج للتحرك والفتن تجريد او قرية والفاء مكسورة والتاء مفتوحة جمع فتنة
* على عجل * متعلق بالتموج * (وتتابع محن) * بوزن قتن وهو البساييا والامر
السي من حيث انه يصرف عن الدين مثلاً او يشغل عنه يسعى فتنة ومن حيث
انه يضرب ويبتلى به يسمى محنة * (فدونكه) * اي خذه من مكان قريب يامن
يتاهل لاخذه * (كتاباً) * حال * (جماعاً) * بفتح الجيم كثير الجمع للمسائل
* (معروضاً) * بقرآتي اياه * (على الاستاذ) * المذكور ابي زكرياء مجي فيوفي
غاية الصحة وكان استاذ المذكور يقول كانه عربي السليقة والاستاذ بضم الهزة
المعلم الماهر وهو لفظ عجمي معرب * (مجموعاً) * جمعت مسائله كل نوع على حدة
في محله لا ككتب المشاركة الطوال جزاهم الله عنا خيراً بالتعويل * (لا مقطوعاً
فضله عن العباد ولا ممنوعاً) * وهذا * (شعر) * في التحريض على قراءة هذا
الكتاب بذكر بعض فضائله وهو عرفنا كلام مقفى موزون قصداً لان يقرأ لا كالنثر
ولغة العلم والفهم وهو من الرجز الموزون وهو الذي يسقط من شطرا بيته جزء ومن
شطره جزء فيكون مربعا وجعل رويه هنا اواخر الايات فهو يقرأ مستغنياً شطرا

كما تشبهه النفس وتلد
بالاعين وتحفظه الصدور
السالمة وتدرسه اللسان
في ايام ذهش وتموج
على عجل وتتابع محن
فدونكه كتاباً جماعاً
معروضاً على الاستاذ مجموعاً
لا مقطوعاً فضله عن العباد
ولا ممنوعاً شعر

مستغفلان مستغفلان شطرا ومثله قوله

قد هاج قايي منزل * من ام عمرو مقتر

لكن دخله الطي وهو اسقاط الرابع الساكن وهو فاء مستغفلان في قوله طالعاه ومر
به وفيه نكد وجد وجد ودخله الحين وهو اسقاط الحرف الثاني الساكن في السبب
من الجزء وهو سين مستغفلان في قوله حسنه فند وقوله وخذ وقوله فلم ويجوز كونه
من السكامل المجرى متغافلن متغافلن شطرا متغافلن متغافلن شطرا ودخله الطي
والوقص في المواضع المذكورة بعينها والوقص هو الحذف لثاني الجزء المتحرك من
السبب وهو تاء متغافلن ولكن الاولى انه من الرجز لان مستغفلان فيه اصل واما
في السكامل فمخفف من متغافلن باسكان تاء متغافلن وبسبب مسائل العروض
في حاشيتي على شرح زكرياء على الفرائدية * ياسيدا * ياشيخا رئيساً في العلم
او ياقارناً عظيماً * طالعاه * بفتح اللام وهو فعل ماض والمجاملة صفة اي صاحبه
اجمالاً لا كلمة كلمة وهذا اولى من ان يقول طالعاه بالخطاب لما قررت في النحو
من ان الظاهر من قبيل الغيبة * ان فاق حسنه * حسن سائر الكتب وهو كذلك
* فمد * على بالمعروف من الدعاء بالغفران غفر الله لك وهو بضم الهمزة يقل
عاده يعود اي اوصل اليه المعروف ووصلة ونفحة وعطف عليه او المراد عند اي
اوله * ثم ابتد في فهمه * جزءا جزءا وانما اثبت الياء في ابتد لان الاصل
ابتداء بهز ساكن فسكونه هو مة ضي بناء الامر ثم قلب ياء فلا تحذف هذه الياء
بعد ويجوز ان تكون الياء في الخط للمزة فلاولى كتبها فوقها ساكنة واما لفظة
ندي بالياء يبدأ بالالف فضعيفة * وخذ جواهرها * بالتنوين بناء على جواز تنوين
مفاعيل في السعة ولو تغير جوار المنون لا للضرورة لصحة الوزن بدونه لكنه يكون
مطوياً فيسمى خبلاً لاجتماع الطي والحين لو لم ينونه شبه العلم بالجواهر فاستعار اسمها
له * وجد * بها على اللام يذ والمسترشدين والناس من الجود * ياقارناً * لهذا
الكتاب وحده او عند شيخه * (مر به) * بفتح الميم صفة قارداً * (فلم تجد فيه نكد) *
عطف على مر به ووقف على نكد على لغة رقيقة وخاطب تلميهاً على جوارزه مثل
يامن احبي ثم امت والكبد العسر * (افح له باب الصفا) * من قبوله والاقبال اليه

ياسيدا طالعاه ان

فاق حسنه فمد

ثم ابتد في فهمه

وخذ جواهرها وجد

ياقارناً مر به

فلم تجد فيه نكد

افح له باب الصفا

والترغيب فيه والدعاء لمولاه فان دعاء الطلبة مرغوب فيه والصفاء نقيض الكدر
واللهات كلها لاكتتاب ويجوز ان يريد بقارئا وسيدا واحدا * سعي * مفعول لا جواب
ناصبه افتح وفي ذلك تلويح الى السمي بين الصفاء والمروة والى الباب الذي يخرج
منه الى الصفاء فيسعى فيه الطالب كسعي الحاج بينها * لمن * بفتح اللام وهي
لام ابتداء ومن مبتدا * جد * اي اجتهد صلة من او صفتها والاولى اولى * وجد *
من الوجود خبر المبتدا اي فان من اجتهد في الخير من نحو العلم والدعاء لمن تسبب
اليه بالعلم واعانه وجد ما يامله من الخير والجملة تغليل لما قبله والذين جاهدوا فينا
لنهديهم سبلنا وعنه صلى الله عليه وسلم من اسدى اليكم معروفًا فكافؤوه ويجوز
كسر اللام جارة متعاقبة بسعيًا وجد صلة وجد الثاني معطوف عليه بالواو قبله من
عطف التوكيد اللفظي من جد بالتشديد وسكنه للوقف والزمي ثم رايت في نسخة
من خط المؤلف تشديد الدال الآخرة ليتنبه لذلك لا لتقرأ مشددة فتعين المصير
الى هذه واعلم اني معتمد في الشرح على اصح نسخ المؤلف فانه كتب ثلاثا او اربعا
وانظر لم اتم يقف المؤلف العروض من البيت الاول والجواب ان تقفية العروض
جائزة اولوية لا واجبة وانظر لم استعمل سناد التوجيه فان الروي ساكن وهو
الدال فيلبي ان تنفق الحركة قبله وقد اتفقت في عدد وجد دون نكد ووجد
واختلافها عيب والجواب ان قوله يا قارئًا مر به الى آخر البيتين جاء به على اسلوب
آخر غير اسلوب البيتين قبلها وهذا في الرجز جائز ووجدت في آخر الجزء الثاني
من عزم الشرحين تلخيص مجمع البحرين ومطلع البدرين من خط مولاه محمد
بن محمد الكرخي الشافعي في خامس عشر صفر الخير سنة تسع مائة واثنين
وتسعين يتين يشبههما ما للمصنف هكذا

ياذا الذي طامه * ان راق معناه فمد

وافتح للباب الرضى * وان تجد عيبا فسد

* وسميته * عداه بالباء الضمنية معنى الوسم او الباء زائدة * بالليل * بكسر
النون واسماء الكتب اعلام اشخاص وسمياتها الفاظ مخصوصة دالة على معان
مخصوصة هذا هو الصحيح * رجاء * لا جزما لان المؤلف رحمه الله خائف

راج ولو فيما لا يعرض فيه الخوف والرجاء وهو ما عدا امور الآخرة واعمالها واعمال
العقاب فان ما عداها لا يكفر احد فيه بعدم استحضار الخوف والرجاء وقوله تعالى لا
يأيس من روح الله الا القوم الكافرون ولو كان واردا عقب ذكر الاياس من امر
غير الجنة وغير رضى الله لكن لا دليل فيه على وجوب الرجاء والخوف في غير
امر الآخرة لاحتمال ان يكون ذلك الكفر ليس من سبب الاياس من امر غير الآخرة
بل ان من كفر بالله يدعوه طبعه الى الاياس مطلقا لقلة ثقته بالله ومثل هذه الآية
قوله تعالى فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون ومن يقنط من رحمة ربه الا
الضالون وظاهر هذه الايات ان الاياس من رحمة الله كبيرة ايضا ان ايس من
الله ولو قيل به لصح ثم ظروفي الجزم بان الاياس من الله في امر الدنيا كفر ايضا
وهو ظاهر الايات واما الاياس في امر الدنيا من جانب الخلق فلا يأس به بل
يتعين ان يعلم انه لا ياتيه منهم شيء الا باذن الله ويبقى ذلك ان شاء الله في
الكتاب الاخير تبين افعال العباد * من الله سبحانه وتعالى ان ينفع * مفعول رجاء
من اعمال المصدر المنون او تقدر لام التقوية اي لان ينفع والينفع ايصال الخير
* به كل من قراه * عند شيخه او قراءة مطاعة ودرس * او حصه * اي او
حفظه او اشتراه او حبسه * او سعى في شيء منه * قراءة او تحصيل او تحفا
او اعانة على ذلك * كل وقت * تمازعه الثلاثة اي في اي وقت * من بعد
عصره * اي عصر الكتاب اي زمان مولاه اما اشارة الى ان اهل العصر لا يتقادرون
له لان اهل كل عصر لا يتقادرون لعالمهم ويناسبه قوله بعد وان من غير عصره او
اراد من بعد عصره ولا سيما في عصره وتمازعه الثلاثة او يتعلق ينفع وهو اولى
* كما نفع بالليل * بكسر النون وهو من الجنة منتباه بحر الروم وهو بحر الاسكندرية
كذا قيل واقول لعل هذا المنتهي في بحرهم خليج مقطوع منه وهو بحري شهرين
في الاسلام وشهرين في النوبة واربعة في الحراب وقيل مسافته في الارض الف
وسبعماية فرسخ وثمانية واربعون فرسخا * كثيرا * من الحق * وان * كانوا * (من
غير مصره) * الذين هم عليه والمصر المدينة مطلقا او المدينة العظيمة * (مشيرا) *
حال من تاء سميته محكية نحو جاء زيد اليوم راكبا امس وهذا بناء على سبق

من الله سبحانه وتعالى ان
ينفع به كل من قراه او
حصه اوسى في شيء
منه كل وقت من بعد
عصره كما نفع بالليل كثير
وان من غير عصره مشيرا

التأليف الترجمة فيه * اي في ذلك الكتاب * ب * لفظ * جوز * بالنسبة للمفعول
 الى قول بالجواز * من اقول العلماء غالباً ومن غير الغالب قوله في باب الحوالة
 وجوز ولا يحيل غريمه الخ فانه ليس قولاً بل مطاق اجازة من العلماء حال كون
 لفظ جوز * ك * لفظ * (رخص) * بالبناء للمفعول * (كذلك) * اي مشيراً
 به الى قول بالترخيص وولعة التسهيل واصطلاحاً باحة الشيء المنوع مع قيام
 السبب او مخالفة الدليل وبسط الكلام على ذلك في شرحي على شرح مختصر
 العدل وهو قدر النيل اربع مرات او اكثر وذلك من فعل الله الرحمن الرحيم
 واذا ذكرت كتاباً فللترغيب فيه ولئلا يستخف بنا قومنا والا فانا عاجز
 وليجد اصحابنا الحكاية عن كتب المذهب * (و) * مشيراً * (ب) * لفظ
 * (منع) * حال كون هذا اللفظ * (قليل) * او قليلاً ظرف اي اشير في زمان
 قليل او مفعول مطلق اي اشارة قليلاً لان قليلاً يصح للثبوت لانه فعيل بمعنى
 فاعل * الى عدمه * اي عدم الجواز والكثير اشارة الى عدم الجواز بلفظ لا والمنع
 قول ويستعمل في النبي غير قول كقوله بعد باب اللقطة ومنع غير العيين * (و) *
 مشيراً * (ب) * لفظ * (كره) * كذلك * قليلاً الى عدم الجواز والكثير اشارته بكره
 الى كره الشيء لا اثم في فعله مع الثواب في تركه ومن استعماله في عدم الجواز
 قوله في باب احكام التجاسات بعد باب نقض ما يجمع وكره تناول النجس باليد
 والثوب بلا ضرورة ما وجد غيرهما وبامتنعة الغير بلا اذنه فان تناول النجس باليد
 والثوب بلا ضرورة حرام وغير اليد لا يكفر به وتناوله بامتنعة الغير حرام يكفر به
 ان لم يكن رضى او دلالة وقوله في باب احكام الحيض والاستحاضة وكره وطئ
 نفاه في الاربعين على احد اوجه فيه ستاتي ان شاء الله * بل اقل * عطف
 على المكاف الدخلة على ذان قلنا هي اسم منصوب على الحال او على ثابتاً ان قلنا
 حرف * معتبراً * مثال ثنية والاولى مشيراً او حال من ضمير مشيراً * من المفاهيم
 مفهوم * مفعول معتبراً * الصفة * اسمي التعت هذا مراده هنا او ما هو اعم
 * مفهوم الشرط * ومقصوده مفهوم المخالفة فيهما مثال مفهوم الصفة قوله ولا
 على طريق عامر ففهمه جواز القضاء على غير عامر والجواز مفهوم مخالفة للمنع

فيه يجوز الى قول بالجواز
 كرخض كذلك ومنع
 قليلاً الى عدمه وبكره
 كذلك بل اقل معتبراً من
 المفاهيم مفهوم الصفة
 ومفهوم الشرط

المنطوق به وقوله في محل به يخف ضرره ففهمه المنع في محل لا يخف ضرره ومثل
 الشرط قوله وقيل ان كانت مثمرة بالفعل ففهمه الجواز اذا لم يتر بانفعل واعلم
 انه قد يعتبر غيرهما من المفاهيم ونص عليهما فقط لا طرادهما في كلامه والمفهوم
 ما يدل عليه اللفظ لا في محل النطق * لكنني اعتذر * استدراك لما عساه ان
 يقال ان مثله لا يفعل شيئاً في كتابه يطلب العذر عنه * لدوي الالباب * جمع
 لب وهو القلب من حيث اشتغاله على العقل وخصهم بالذكر لانهم المعتبرون واهل
 الشفقة * ابان * اظهر * الله لي ولم يعلم معالم التحقيق * جمع معلّم بفتح الميم واللام
 اي مواضع الامارة والدلالة على الرشد او الامارة والدلالة او نفس العلامة والتحقيق
 اثبات المعجزة على الوجه الحق وقيل اثباتها بدليهاها والتدقيق اثباتها بدليلين * وسلك
 بنا وبهم * هذه الباء معاقبة لعمزة التعدية اي اسلكنا وايامهم * انفع طريق *
 اضافة عام لخاص او صفة لموصوف وانفع ظرف لاضافته لطرق او مفعول ان قلنا
 منصوب دخل مفعول وانفع الطريق هو الطريق الموصل الى الجنة ورضي الله
 وهو طريق مفعول لا محسوس والمراد به الاعتقادات والاقوال والاعمال الصالحة
 * واسئل من سلمت منهم * حال من من * طوبته * نيته او ضميره سماها طوية
 لا خفاءها ونية للقصد مثلاً * وخاصت نيته * بفتح النون وكسرها وتشديد الياء
 وتخفيفها سواء قلنا انها من نوى بمعنى قصد او نوى بمعنى بعد ويجوز ان تكون من
 ولي بتقديم الواو بمعنى ابطأ فحذفت الواو وحذفها من وعد عدة فتعين حيث الكسر
 والتخفيف ووجه البطء والبعد ان النية وسيلة لوصول النوي مع بعده لعدم الوصول
 اليه بالجوارح واجيز ان يكون الاصل نوية بكسر فاسكان قلبت الواو ياء وحذفت
 الياء بعدها وفتحت هي وصيرت التاء عوضاً والمراد سلامة النية عن البغض والحسد
 وغيرها وخلوها للمحبة والاغباط وغيرها ومن في قوله منهم للبيان لان من يتولاه
 الانسان على الوصف لا على التعيين لا يكون الا سالماً من ذلك وكلام المصنف
 في دعائه بقوله ابان وسلك هو فيمن تولاه المصنف على الوصف فليست للتبعض
 الا ان يقال المراد من سلمت منهم طوبته عن بنفي واحتماري فلم يحقرني ولم
 ينفضي لان من احتقرني وانفطني لما تخيل له مني بحيث يعذره الله او بحيث يتوب

لكنني اعتذر لدوي
 الالباب ابان الله لي ولم
 معالم التحقيق وسلك بنا
 وبهم انفع طريق واسئل
 من سلمت منهم طوبته
 وخلصت نيته

والا ان يجعل الكلام استخداما بان يرجع هاء منهم الى ذوي الالباب مطلقا عن قيد الولاية بعد ما ذكرهم بقيد هاء فاما خص من سلمت طويته لان من لم تسلم طويته لا يقرأ كتابه وان قرأه فليس سوال المصنف اياه موثرا فيه بل ينبغي له الزلات * لسان * متعلق باسئل ومعمول اعتذر محذوف اي اعتذر فيما اخطأت فيه من لفظ او معنى * التضرع * اي الخضوع * والخشوع * واضافة اللان للملابسة او خيل للتضرع وما بعده لسانا واثبتة رمزا الى تشبيهها المضرع بالانسان وعطف الخشوع عطف مرادف او اراد بالتضرع الدعاء وبالخشوع الخضوع * وخطاب التذلل والخضوع ان ينظر * مفعول اسئل * فيه بعين الرضى * اي القبول لا بعين التحفظ اثلا يظهر له المعروف منكرا * والاعتبار * اي التفكير * وان لا يبادر * يسارع * قبل اطالة التأمل فيه * متعلق بالتأمل * ومراجعة * معطوف على اطالة * الامهات * اي وقبل الرجوع الى الاصول المجموع منها هذا الكتاب والمفرد ام ويجمع على امات ايضا وقيل هذا فيما لا يقل والاول لمن يعقل * الى الانكار * متعلق بيبادر * فما وجده بعد ذلك من نقص * للفظ ينحل بالمعنى او بزيادة * كمله * اي ازال النقص بالحاق اللفظ المحل بالمعنى حتى يكون ذلك المنقوص كاملا * او من خطاه * في لفظ او معنى او في الخط * اصلحه * وذلك التكميل والاصلاح بالقلم وقال ابن مرزوق في مثل ذلك ان الظاهر التكميل والاصلاح باللسان حال الاقراء او حال الفتوى والكتابة في التأليف كالتشريح والحراشي او في الهامش مع التنبيه على انه حاشية ويقول الله كذا والماضيان بمعنى الامر اي فليكمله وليصلحه * فقل * انما للتعليل والمراد بالقله هنا الغني راسا * ما يخلص مصنف * بكسر النون اسم لمن صنف الكتاب وفتحها اسم للكتاب * من المفوات * الزلات * او ينجو مولف * بالكسر والفتح كذلك * من الثرات * السقطات والمراد ايضا الزلات وذلك تاكيد ان كسرت الون واللام جميعا او ففتحتا جميعا وتأسيس ان خولف بينهما وهو اولى لكن فتح الاول وكسر الثاني اولى لان قوله ينجو اشد مناسبة للانسان والمراد بالمفوات الزلات في الخط وبالثرات الزلات في اللفظ والمعنى او العكس او بالمفوات الخطا في اللفظ

بلسان التضرع والخشوع
وخطاب التذلل والخضوع
ان ينظر فيه بعين الرضى
والاعتبار وان لا يبادر
قبل اطالة التأمل فيه
ومراجعة الامهات الى
الانكار فما وجده بعد
ذلك من نقص كمله او
من خطاه اصلحه فقل
ما يخلص مصنف من
المفوات او ينجو مولف
من الثرات

والخط وبالثرات ما بقي ونحو ذلك من العكس وغيرها * ثم * للاستيناف والصحيح انها لا تكون للاستيناف بل للعطف على لكي الخ او على ما وجده بعد ذلك الخ او على محذوف اي الواجب او المطلوب ذاك ثم * لا بد * لا ناظر فيه من صفاه * بتثليث الواو اي حبه * وصدق عزمه * شدة ارادته وقطعه * وجده * بكسر الجيم اي اجتهاده * ان يستعمل قواه * اي قوته جمع قوة ابدلت واوه الثانية القاف في الجمع وواو الجمع غير مشددة وانما قللت القاف لتحركها بعد فتحة لان اصله قو وكثرف * فان لم ينظر بمطلوبه في كتابه * اي في كتاب مطلوبه اي في الكتاب الذي هو مظنة وجود مطلوبه فيه من كتب هذا الكتاب * او بابه فرما وجده في سواء * مثل ان يبحث عن مسئلة في كتاب الوضوء والطهارات فيجدها في كتاب الصلاة او عن مسئلة فيه فيجدها في باب غير الباب الذي ظن وجودها فيه * لامر الجاني * اضطرنني * الى ذلك * كنسيان وعدم معرفة انه قد ذكره صاحب الكتاب الذي تلخر اختصاره ولو علم لقدّم ذلك في محله من باب او كتاب وكذا الكلام في الباب * وقانا * حفظنا * الله واياكم من المعاطب * جمع معطب بفتح الميم والطاء وهو وضع المعطب اي الملاك * واصناف المهالك * المهالك المعاطب او اراد باحدهما الموضع وبالاخر المصدر او اراد باحدهما المضار الدنيوية وبالاخر المضار الآخريّة * ولم انعرض فيه لعله كل حكم او دليله * بل لبعض ذلك فقط والعله موجبة الاثبات او السلب والحكم الاثبات او السلب ويطاق على المثبت بالفتح والمسلوب والدليل المرشد وما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري * ليسهل حفظه على متعاطي * حفظ * اي على قاصده ومتناوله ويجوز عود الهاء الى الحفظ والمراد حفظ معانيه او انما ظاهره * وروما * قصدا وتصبه على التاميل لكمال الشروط بخلاف السهولة فان فاعلها الحفظ * لاختصاره وينحصر في اثنين وعشرين كتابا * انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصدق اسم النبل على كل واحد من تلك الكتب حقيقة التسعة الاولى والحادي شر اصولها للشيخ عاشر الاباب الجمالة وباب الحوالة وباب الوكالة على البيع والشراء فمن الديوان وكذا الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

ثم لا بد للناظر فيه من صفاه وصدق عزمه وجده ان يستعمل قواه فان لم ينظر بمطلوبه في كتابه او بابه فرما وجده في سواء لامر الجاني الى ذلك وقانا الله واياكم من المعاطب واصناف المهالك ولم انعرض فيه لعله كل حكم او دليله ليسهل حفظه على متعاطيه وروما لاختصاره وينحصر في اثنين وعشرين كتابا

والسادس عشر فان اصولن للشيخ عامر الاباب اللقطة فليس له والا قوله باب ليس
 قيل في مال موحد متروك الى كتاب الوصايا فان ذلك من الديوان الا قليلا
 ووصايا الشيخ عامر انتهت في اخر التدبير وبقية الوصايا من الديوان واما العاشر
 والسابع عشر فللشيخ يحيى النفوسي واما الثامن عشر والموفي عشر بن فمن الديوان
 واما التاسع عشر والثاني والعشرون فللشيخ العباس احمد بن محمد بن بكر رضي الله
 عنهم الا خاتمة الثاني والعشرون فمن جمع الجوامع واما الحادي والعشرون فللشيخ
 اسماعيل بن موسى **مختوما** **ن** انت لتمييز العدد ولو نعت العدد لكان اولي
كل منها بخاتمة حسنة **ل** لكنها ليست زائدة على الاصول والحواشي وفائدتها
 استشعار الختم لتسريح النفس اليه وتسهيل قطع المسافة الا كتاب الصلاة ففيه
 خاتمتان خاتمة صدر اخر القرائن واخرى عند اخر النفل وهي المعتبرة فلا اشكال
حسن **بالتشديد** **ل** الله لما بفضله ولا شيئا **جمع** شيخ وهو من قرأ ثلاث
 مرات او اكثر عنده والمصنف لا يخلوا من اشياخ ولكن المعتمد هو شيخه
 المذكور ويحتمل ان يريد ما يشمل الشيخ بالواسطة كالشيخ يوسف بن محمد نزيل
 جربة فانه شيخ للمؤلف بواسطة شيخه المذكور وكذا شيخ هذا الشيخ وهو ابو
 محمد وشيخ محمد وهو البلاز المذهبي او اراد شيوخ المذهب شيخه وغيره **واخواننا**
 في الله **وصالح** **ابا** **ن** **الاراد** ما يشمل الامهات وصالح جنس الصالحين **خواتمنا**
 مفول حسن **وعصمتنا** من الخطا والزلل **اي** **عصمتنا** من الموت عليهما او من
 منظمهما والا فلا يجوز لاحد طلب العصمة النبوية والذلل هو الخطا وعصمة عطف
 مرادف وعلته السجع او هو لعدم موافقة الحق خطاء **ولا** **اقتبه** **ذلك** **عفاه** **الله**
ووقفنا في القول والعمل **وذلك** **كله** **ادعية** **امين** **انه** **بالكسر** **على** **التعليل**
الجلي **او** **بالفتح** **على** **تقدير** **اللام** **جواد** **كريم** **بتخفيف** **الواو** **اي** **كثير** **العطاء**
معظمه **بلا** **من** **ولا** **اذ** **رؤف** **شديد** **الرحمة** **رحيم** **كثير** **الرحمة** **اي**
الانعام **عظيما** **قدم** **الصنعة** **الخاصة** **على** **امامة** **للسجع** **الكتاب** **الاول** **في** **الطهارات**
الطهارة **صنعة** **حكيمية** **توجب** **لموصوفها** **اباحة** **الصلاة** **به** **اوفيه** **اوله** **فالاولان** **من**
خبث **والاخيرة** **من** **حدث** **ومعنى** **حكيمية** **انه** **يحكم** **بها** **ويقدر** **قيامها** **بما** **وقولنا**

مختوما كل منها بخاتمة
 حسنة حسن الله لنا بفضل
 ولا شيئا واخواننا وصالح
 ابا ن خواتمنا وعصمتنا
 من الخطا والزلل ووقفنا
 في القول والعمل انه
 جواد كريم رؤف رحيم
 الكتاب الاول
 في الطهارات

به اي بلبسه فيشمل الثوب والبدن والماء واراد بفيه المكان وبه المعلي وتقالها النجاسة
باب **في** **ادب** **قضاء** **حاجة** **الانسان** **سن** **جعل** **سنة** **لقاضي** **حاجة**
الانسان **اي** **اريد** **قضاء** **دا** **واصاها** **العائط** **فقط** **وتشتمل** **في** **البول** **ايضا** **والانسان**
ادم **لانه** **اول** **قاضيها** **او** **الجنس** **الابعاد** **وجوبا** **في** **القضاء** **عن** **الاس** **لثلا**
يضرهم **بالرائحة** **او** **يروا** **عورته** **او** **يعموا** **ما** **يخرج** **منه** **وهو** **واجب** **من** **حيث** **الاضرار**
او **السمع** **او** **الرؤية** **وان** **لم** **يكن** **ذلك** **فمندوب** **وانما** **قلت** **بالوجوب** **لان** **الاستماع**
الى **صوت** **خروج** **العائط** **ووقع** **البول** **في** **الارض** **للتلذذ** **كبيرة** **كاسماع** **لصوت**
الاستنجاء **للتلذذ** **ويكره** **بلا** **تلذذ** **كرهه** **اكيدة** **واذا** **كان** **كذلك** **فليبعد** **لثلا**
يكون **ذريعة** **اليه** **ولو** **لم** **يكن** **كشف** **عورة** **ولا** **انحرار** **برائحة** **فاذا** **كان** **حضره** **اعى**
اصم **لا** **يربح** **فلا** **يجب** **البعد** **لكن** **تكره** **مقابلته** **بالعورة** **وبذلك** **باضراره** **الناس**
وبكشف **العورة** **لم** **لا** **بقضاءه** **حيث** **يسمعون** **وبذلك** **المستمع** **لا** **السامع** **بلا** **استماع**
ومعنى **الابعاد** **ابعاد** **نفسه** **وهذا** **هو** **الاصل** **ومن** **الجائزان** **يقال** **للمراد** **ابعاده** **الناس**
بمعنى **تصويره** **الناس** **بعيد** **من** **عنه** **ببده** **عنهم** **فانك** **اذا** **بعدت** **عن** **شيء** **فان** **الشيء**
بعيد **عنك** **كما** **بعدت** **عنه** **والاستعار** **عنهم** **وجوبا** **من** **حيث** **العورة** **ونذبا** **من**
حيث **ثيابه** **وماليس** **بعورة** **من** **بدنه** **والسكوت** **عن** **كل** **شيء** **لثلا** **يصله** **النجس**
ولو **يتكلم** **وحده** **الا** **عن** **شيء** **مهم** **كتنجية** **نفس** **او** **مال** **له** **ارليمه**
وكامره **بان** **يوتى** **بمحجاة** **الاستنجاء** **ونحوها** **وكاذنه** **لمن** **يستاذن** **وكرد** **جواب** **لمن**
ساله **عن** **شيء** **اين** **هو** **ان** **استعجل** **او** **كان** **ينضب** **ان** **لم** **يجبه** **واجابة** **الوالدين** **ومن**
يعظم **ولا** **يحرم** **الكلم** **ان** **لم** **يكن** **بمعظم** **كاسم** **الله** **واسم** **نبي** **مراد** **به** **نبي** **وكاقران**
اذا **امن** **من** **التنجس** **وقد** **قال** **صلى** **الله** **اليه** **وسلم** **لا** **ين** **مسعود** **حين** **اتاه** **بالروثة**
والحجرين **انها** **ركس** **وقد** **يقال** **ان** **الشيء** **عنها** **تشرع** **فجاز** **التعجيل** **به** **خوف**
الفوت **في** **تلك** **الحال** **وهو** **بغير** **ويتحصل** **جواز** **التكلم** **مطلقا** **الا** **بما** **يعظم** **ولكن**
يتحفظ **عن** **التنجس** **فان** **تنجيس** **الوب** **والبدن** **منه** **ولو** **يفصل** **بعد** **الالما**
لا **بد** **منه** **ولا** **يرد** **سلاما** **لان** **السلام** **اسم** **لله** **ولثلا** **يصله** **النجس** **بالاشتغال**
وان **قلت** **فيجوز** **له** **رد** **السلام** **وبعني** **به** **السلامة** **قلت** **منع** **مطلقا** **من**

باب

من لقاضي حاجة الانسان
 الابعاد والاستتار
 والسكوت الا عن مهم
 كتنجية نفس او مال ولا
 يرد سلاما

حيث انه اسم الله ولولم يرد به الله وهكذا لا يذكر اسمه ولومر كبا مع اسم اخر كمد الله
وعبد العزيز واسرائيل واسرافيل وعزرائيل وجبرائيل وميكائيل لان اذيل وفيل الله
والاستار وما بعده في الغشاء وغيره ولا ينصت لحديث * اي لا يستمع
* وكره العمل مع * قضاء * ما * حذرا من التجسس * وان قل * وان عمل
او تكلم او انصت فلا بأس وانما يحذر في ذلك ان يتجسس * وليرتد * بفتح
التاء واسكان الدال اي يطلب مكانا * سهلا * لئلا يرتد اليه البول برشاش
ومنفذرا الى غير جهته او محذورا لا اليه لئلا ينحدر اليه النجس حال كونه
* مستديرا * لئلا ترد اليه وانما قدرت حال كونه لا بين المعنى والافستدبرا
في تقديري خبر للكون وكذا في مثل ذلك * لا * مستديرا * قبلة ولا مستقبلا
لما * حرمتها على الصحيح وقيل للملائكة السائحين وصالحى الجن فانهم يصلون الى
الكعبة فلعل مستدبرها يستقبل صفا ولعل مستقبلها يستدبر اخر فتكشفه بل
صف المصلين له حرمة عظيمة وقد مر انه لا يستقبل ماله حرمة ولكن يكفى التستر
بثوبه الذي لبسه كنيته ويتحزز عن تنجسه فان التستر به مظنة لتنجسه ويجوز
استقبال جهة بيت المقدس واستدبارها وقيل لا وقيل يكره * ولا * مستديرا
او مستقبلا * للقرنين * حرمة هما وهما القمر والشمس ولا لمطأهما ومغارهما ولولم
يكونا فيها ولا للنجوم ولا للامم لحرمة ذلك

امني واصبح من تذكركم قلعا * يرثى لي المشتقان الاهل والولد
قد خدد الدمع خدي من تذكركم * واعتادني المضيان الشوق والكد
وغاب عن قلتي نومي فافرها * وخانتني المسندان الصبر والجلد
لاغر والدمع اذ جرت غواربه * وتحت الخاقان القلب والكبد
كانما محبتي نضوا بواقعة * يعتاده الضاريان الذيب والاسد
* روي اخر *

يا من يصيح الى داعي السفاه * وقد نادى بك الناعيان السمع والبصر
ان كنت لا تسمع الذكرى فقيم ثوى * في راسك الواعيان السمع والبصر
ليس الاصم ولا الاعمى وى رجل * لم يده الهاديان العين والاثر

ولا ينصت لحديث وكره
العمل منها وان قل ويرتد
سهلا مستديرا لا قبلة
ولا مستقبلها ولا للقرنين

لا الدهر يبقى ولا الدنيا ولا انفلك * الاعلى ولا النيران الشمس والقمر
لا يرحلن عن الدنيا وان كرها * فراقها الثاويان البدو والحضر
* ولا لنابت * ظاهره شمول شجر لا يشعثر ثرا يوكل وظاهر كلامهم الاتفاق
على جواز استقبالها واستدبارها ولعل مراده غير الشجر وقد صح انه صلى الله عليه
وسلم قضى حاجته مستترا بشجرتين وبنخلتين او مراده النابت الذي له شان كنبات الجزر
واللفت والبر والشعير فيكون قوله * كزرع * نعتا للتقيد والزرع ما يزرع من بر
وشعير وغيرها * ولا لكل ذي حرمة * ككتاب ولوح ووجه حيوان * ولو *
كان * نارا * لانها نور واراد بها ما يشمل الجمر وهذا من المصنف نص في ان النار
حرمة فهي العلة في قولهم ان من تعرى للجمر عاص ومن تعرى للنار هلك اي ولو
لم ير احد عورته عند التعري للجمر او للنار ولو استقبلها او استدبرها لغير قضاء حاجة
الانسان وكذا يهلك من تعرى للقرنين وقيل يعصي ومن تعرى لما او للنار بلا عمد
او لضرورة كتطيب بنار فلا عليه كما جاز للطايب ان يرى العورة ويأشهرها وقد
رددت على من توهم ان المنهي عنه التعري للجمر او للنار عند حضور من لا يجوز ان
يرى عورته لعلة انكشاف العورة وذلك ان ورفات جاءت من عمان فكثبتها
ودخلت فيها بقولي ومن غيره فارد عليه ما ظهر لي انه خاف فيه الحق هو او سائله
او كلاهما ثم اقول رجع على طريقة عملن ورايت في السؤالات انه قال ابو محمد عبد
الله بن سحيمان ان معنى قوله فيما اذا تعرى حيث يراه البلغ الصبيحوا العقول
فالملاك بالموقدة والعصيان بالجر لظفر العين اليه لا ظهورها للجمر او الموقدة في
تفسيره * وجوز استقبال القبلة واستدبارها مطلقا * في المباني والصحاري * وقيل *
يجوز ان * في المباني لاني الصحاري * وقيل يجوز ان في غير مكة وقيل فيها ايضا
ما لم يستقبل او يستدبر المسجد بالروية والمقابلة وكلامه يدل على المنع لحرمة جهة
الكعبة وهو الصحيح وقيل لعله الملائكة السائحين وصالحى الجن فانهم يصلون الى
الكعبة فمن استدبرها استقبل الصف من الملائكة خفه او الجن ومن استقبلها
استدبر الصف لكن يكفى التستر بثيابه فمن ستر دبره بثوبه لم يضره استدبار الصف
ومن ستر قبله بثوبه لم يضره في قول بعض استقبال جهة القبلة وكذا استدبارها اذا

ولا لنابت كزرع ولا
لكل ذي حرمة ولو نارا
وجوز استقبال القبلة
واستدبارها مطلقا وقيل
في المباني لاني الصحاري

استدبرها وتدست بثوبه واسترقبه بثوب مظنة تنجسه فليحفظ ﴿ ولا تقضي ﴾
 حاجة الانسان ﴿ في حرث وان لم يثبت ﴾ لئلا يقابل الموضع او ما ظهر من
 بذر بالعمرة ويجوز اخلاط العرة به وان نبت ﴿ ولا في بيوت الغير ﴾ ومنع بعض
 ادخال ال على غير ﴿ بلا اذن وان خربت ورخص في ﴾ قضائها في محل
 بها ﴿ اي في البيوت وان لم تخرب ﴾ يخف ضرره ﴿ ان دخل باذن او لم يلزمه
 الاستيذان صفة محل ﴾ بشرط اصلاحه ﴿ اي اصلاح الموضع بازالة النجس منه او
 محالة صاحبه ﴾ المضطر ﴿ لا لغيره متعلق برخص واما ان اذن له فليقض حيث
 اذن له ومن الاذن ان يدخل داره باذنه فيجوز له قضاءها في الموضع المعد لذلك
 وان بلا اذن ما لم يمنعه ولم يضطر وقيل لا بد من المحالة وهو الصحيح لان ذلك
 مضرة بخلاف الصلاة فانه اذا اذن لك في الدخول فصل بلا اذن
 وتدخلت باذن ﴿ ك ﴾ ما رخص ان تقضي في ﴿ ظهر مسجد ﴾ غير الكعبة
 وبيت المقدس ﴿ اوفي ﴾ داخل ﴿ في غير محرابه مما يخف ضرره وقيل يقصد
 الحراب او الشمال وقيل يقصد الحراب لانه ليس من المسجد والصحيح انه منه
 وانما لا يكون منه لفتح خارج كصورة باب ﴿ كذلك ﴾ اي المضطر لم يقدر ان
 ينزل او يخرج بشرط اصلاحه ولكنه يطيب بما امكن ﴿ ولا ﴾ تقضي ﴿ في اجرة ﴾
 جمع جعر بالضم وهو كل شيء يحتفره الهوام والسباع لانفسهم والقياس اجحار وذلك
 لانها مساكن الجن المؤمنين والكافرين وقيل المؤمنين او لئلا يضره خارج منها
 وقيل بالكرامة فقط ﴿ واثر حافر ﴾ من حوافر الدواب لانها مساكن الجن الا
 ان لم يجد وزاد فيها وذكر الله والظاهر ان المراد بالحافر حافر نحو حمار او فرس
 فيخرج الظلف هذا ما يظهر من العبارة لبادي التامل وليس المراد كذلك بل المواد
 ما يشغل ايضا الظانف ﴿ ولا على نهر جار او راكد ﴾ غير جار لحمة الماء ولئلا
 يتصل باحد او يشربه ﴿ ولا على طريق عام ﴾ اي ذي عمارة بالمجيء او الذهاب
 ونحوهما ﴿ ولا في ظل مسكن ﴾ بحيث يقصد صاحبه او غيره وحيث يقرب من موضع
 القعود فينادي القائد والاجاز ما لم يمنعه مالك الارض وان منع واضطر قضاهما

ولا تقضي في حرث وان
 لم يثبت ولا في بيوت
 الغير بلا اذن وان خربت
 ورخص في محل بها يخف
 ضرره بشرط اصلاحه
 المضطر كظهر مسجد اوفي
 كذلك ولا في اجرة
 واثر حافر ولا على نهر جار
 او راكد ولا على طريق
 عام ولا في باب ولا في
 ظل مسكن

واصلاح وهكذا سائر الارض وهكذا المنع من حريم المسكن ﴿ او ﴾ ظل ﴿ شجرة ﴾
 بالقرب حيث يضر القاعد او الثمار كذا يفهم من بعض الكتب والمراد شجرة
 الثمار واما ما لا يثمر فلا بأس والمراد ما يشمل النخلة ﴿ مطلقا ﴾ اثمرت بالفعل او
 بالقوة هذا مراده بالاطلاق اعتمادا على قوله في القول الثاني ان كانت مثمرة بالفعل
 فان الثمار بالفعل مقابلة الاثمار بالقوة فالاطلاق يشملهما ﴿ وهو المختار ﴾ لما
 فيه من الحوطة ولان لها حرمة مطلقا اذا كانت مما يثمر كما لا يستقبل الثبات
 الذي هو كزرع ولكون مثمرة في الحديث اسم فاعل واسم المفاعل للاستقبال
 افعال اول الماضي فيمتاط بالمنع فيما اثمرت في الماضي او يمكن ان تثمر في المستقبل
 ولو اشتهر ان اسم الفاعل حقيقة في المنبس بالفعل فلما يفارق الصفة المشبهة على
 هذا بدلاته على الحدوث في جهة المعنى ﴿ وقيل ان كانت مثمرة بالفعل ﴾ ينتج
 الفاء في مثل هذا مما هو ممة بل للامكان ولولم تكن الثمرة بحمد الانتفاع احترامها لما
 اذ تصير اليه وقيل لا يمتنع حتى تصير بحمد الانتفاع فيمنع احترامها ولئلا
 تفسد عن اكلها فلو قضيت الحاجة تحتها وستررت بحيث لا تلاقيها الثمرة فلا بأس
 على هذا القول ﴿ ولا يطوب في الذهاب اليها بلا عذر ﴾ وان كان عذر للذهاب اليها
 او فين يصاحبه جازا او وجب كخوف او مرض ﴿ وليحذر من الملاقات ﴾ بين
 البول والعائط وبين العائط وندا البول لانها تحجب الدعاء وتورث الوسواس
 وذلك دعاء الدنيا وتلك الملاقات ذنب صغير عند مجيز ظهور الصغيرة ومجهول
 عند من لم يحزن وان اصر كل اصراره كبيرة وان قضاها انها تحجب دعاء الآخرة كما زعم
 بعض واضنه غلطا فهي كبيرة ولا ضير بملاقاة بول احد وغائطه اخر ﴿ ان امكن ﴾
 الحذر لا كالمحاض ﴿ وليذكر ﴾ ندبا لا وجوبا ﴿ الورد ﴾ يطلق على الجزء
 من اقوان او من الذكر بكسر الواو ﴿ المعلوم ﴾ اللهم اني اعوز بك من النجس الرجس
 الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم ومعنى الخبيث انه خيس في نفسه بالمعاصي
 والنجس ومعنى نجس المجهول خيئا بالخذلان او المنسوب للنجس او من جعلت
 اصحابه خبيثا وذلك بفتح الباء واما بكبرها فمعناه الجائل لغيره خيئا بوسواسه
 حتى يوقعه في المعصية او الذي اصحابه خبيث او الذي ينسب الناس للنجس ﴿ عند

او شجرة مطلقا وهو المختار
 وقيل ان كانت مثمرة
 بالفعل ولا يصطوب في
 الذهاب اليها بلا عذر
 وليحذر من الملاقات ان
 امكن وليذكر الورد
 المعلوم عند

ارادة الدخول للموضع المعد لذلك وان تمدد مداخلة قاله عند دخول اخرها
 * وهل * ذلك الورد * خاص بالامكنة * جمع مكان وهو موضع السكون
 فلزائد الميم لا الالف وقبل الالف لا الميم من مكن بمعنى ثبت ويدل له الجمع المذكور
 * المعدة * المهيأة * لذلك * القضاء فلا يقال في غيرها تشرعابل مجرد رغبة
 ودعاء ان شاء لانها التي هي حضرة الشياطين * او عام * لها ولغيرها كاللأنه
 واقضاء كاصحوا وغير ذلك وهو الاظهر * ذلك * قولان * لا تردد * و
 لذكر * عند * ارادة * تشهير الثياب في غير * الموضع * المعدة * قضاء * ها
 ولذكره بقلبه ناسيه * ولا يحرك به لسانه ولو تحريكا لا يسمع اذنيه بناء على
 ان ذلك قراءة ومن قال انه لا تكيف لم يسمع اذنه اجاز بلا استماع اذن
 ويجوز الذكري في القلب بلا تحريك اللسان وناجاز بعض ذكر الله في حال القضاء
 وعليه فيجوز ذكر ناسيه فيه بلسانه ويجوز ايضا تعمد الذكري فيه مطلقا على هذا
 ذلك الورد وغيره والصحيح المع فيه باللسان تعظيما لان اسم الله وكلامه كما
 لا يكتب ذلك بماد نجس او في لوح نجس ونحوه وكذا سائر الامكنة المستقرة
 كالزينة والمجزرة على الخلاف الا الذي ذكر على الذبيحة فانه يقال ولو في المجزرة بلا
 اشكال قال السمرقندي ان كان على فص خاتمه اسم الله تعالى او اسم نبي من
 الانبياء فانه يستحب له اذا دخل الحلاء ان يجعل فوس الختم في كفنه انتهى يعني
 يضم عليه كفنه وبوخذ جواز دخوله بحجاب مستور بجلده او به وبثياب وترك
 ذلك اولى * ويجوز حفرتين * مقدار شبر عمقا او ما تبلغ السمكة او عرض اربعة
 اصابع اقوال ولو في ارض غيره لئلا ينتشر النجس ولئلا يلتقي البول والدائط فهو
 اعم من قوله ويجوز من الملافة فلا تكرار لان الحفر ليس موضوعا لعدم الملافة
 بل يفهم عدمها منه التزاما وباعتبار اخر يكون حذر الملافة اعم لانه بالحفر وبغيره
 هو ثم يدفنهما * اي يدفن امرتين حتى ينويهما بالارض ويجاز باقل من ذلك
 اذا ستر النجس وكانت الارض له او غير مملوكة اولا بضر فيها عدم التسوية
 ويجوز عود الضمير للبول والغائط والا لاولى لما ذكرته * بعد * بالضم اي
 بعد قضاءها وبكسر همزة ازاو بالنصب وفتح الحزة * ان قضاها في غير مرحاض *

ارادة الدخول وهل خاص
 بالامكنة المعدة لذلك او
 عام وهو الاظهر قولان
 وعند تشهير الثياب في
 غير المعدة لها ولذكره
 بقلبه ناسيه وليفجر
 حفرتين ثم يدفنهما بعد
 ان قضاها في غير مرحاض

ولو استغنى عن بعد وما بعدها لكان اولى للعالم بذلك والمرحاض الموضع المعد لذلك
 * ويستطاب يسراه * لا يبيته * الامن عذر * وان استطاب يمينه بلا عذر
 فلا بأس عند الجمهور وقيل حرام وهو الذي رايت بخط الثلاثي نسبة للكفر
 والاستطابة طلب كون المحل طيبا * بما * منعاق يستطاب * اعده * اي هياه * من
 كحجر * المكاف اسم بمعنى مثل مبني للوضع على حرف وما بعده مخفوض على الاضافة
 بناء على جواز استعمالها اسما في السعة ويضعف جعل مجرور من محذوف اي
 من شيء ثابت كحجر وهكذا في مثل ذلك * او عود * ولورطبا يضم العين وهو
 الحشبة وقيل ان ييس بقحط جاز وان قطع رطبا ثم ييس فلا وكالذي ييس بقحط
 ما ييس بلا قحط ولا قطع ولعل الفرق ان المقطوع رطبا ثم ينيس ان المقطوع
 رطبا يرشف البلل لداخله فيصعب التوصل لنظيره واذال من ظاهره توهم واجده انه
 طاهر ولانه له حرمة اذ قطع رطبا وذلك كله مناسبة ضيقة والمانع يجوز حال الضرورة
 * وكل * شيء * جامد طاهر * اي مزيل لا كزجاج والحق ان الفحم منق
 خلا فالبعض وعطف كل على كاف كحجر عطف خاص على عام بحسب اللفظ فن كحجر
 وعود يشمل بظاهره واطهره ومانجس وما ينقي وما لا ينقي والجامد وغيره وعطف ذلك بيانا
 للمقصود وان شئت فقل عطف تفسير على ان المراد بكحجر مثل ذلك بان يفسر وجه الشبه
 بضمون ذلك وان شئت فقل عام على خاص بان يريد بكحجر نوع الحجر من
 اجزاء الارض وبكعود نوع النبات حتى يشمل ثمار الشجر التي لا ياكلها الانسان
 ولا دابته ونوى ثمارها ووجه الشبه ما ذكر ويريد بكل ما يعم ذلك كله وغيره
 كقطع جلد لا تنفع وكما يقع من الثوب عند مشطه وان شئت فكل مبتدا خبره
 منق والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك ان قوله لا يذي
 حرمة معطوف على قوله بما وان استطاب بغير طاهر اجزاء ولا ينقي ذلك فلا
 يحسن الاستحمار بالمد الذي يوجد على التراب النجس قرب المرحاض الا بعد نقضه
 او حكه ويجوز تعليق بذي بمحذوف اي لا يستغني بذي حرمة وهو اولى من
 العطف على قوله بما لانه يحتاج الى تقييده بما لا حرمة له بايقاع ما على ما لا حرمة له
 او بتقدير هكذا بما اعده مما لا حرمة له من كحجر او يجعل وجه الشبه عدم الحرمة

ويستطاب يسراه الامن
 عذر بما اعده من كحجر
 او عود وكذا جامد طاهر
 منق

وذلك لانه لا بد من تعاند بين متعاطي لا * لا بذى حرمة * كتراب المسجد
وحجره وتراب النيم واللوح وشماريخ الثمار وعراجينها ونواها وذهب وفضة واذا
كان لا يستنجي بذى حرمة فكيف يجوز ان يكتب القرء ان او اسم الله او نبينه
ويمى ويشرب ويجمع ذلك الماء في الكنيف فالورع ترك ذلك ولو جاء به اثر
وكذا يرق في ماء فيشرب فيلقى فيه وكذا غير الماء * ولا بحشيش مطلقا * يابسا
اورطبا * وقيل * لا يستطاب به * ان كان رطبا * بضم الراء والطاء او بضم
الراء واسكان الطاء * ولا بعظم * ذكر اسم الله عليه عند التذكية وجاز بعظم لم
يذكر عليه نسيانا وبمعظم حوت لانه لا يحتاج للتذكية وبمعظم ميتة اذا زال ودكه
بالزمان على القول بطهارته حينئذ وكذا ان زال بغير الزمان ويحتمل ان يراد بذكر
اسم الله التخرز عن عظم الميتة فكل عظم حل لحمه لا يستجمر به فلا يستجمر به عظم
حوت ولا بعظم ما ذكي بلا ذكر نسيانا في قول حله ويلحق في النهي عن
الاستجمار بالعظم مطابق ليهسه وكان يكسي للجن لما قبل النبي صلى الله عليه
وسلم لقولهم له انه امك ان يستنجوا بعظم وروث وحة فان الله جاعل لنا فيها
رزقا واما قوله كما مر رثم بعظم الخ فرد عليهم اذا دعا قلة الزاد مع كثرة العظام
فاجابوا بان الطاهر منها قليل ومن نجسها فليطهر ولا يستنجي بما تاكل دواب
الانس كدواب الجن فان طعامها الروث والعظم يكسى لما للجن المؤمنين والكافرين
فاذا وضعه مع ذكر الله اخذه المؤمن او بلا ذكر اخذه الكافر * ولا يرجع *
ما خرج من البطن مما يוכל براء وفرثا مايعا او فرثا اخرج من الكرش بعد الذكاة
* وان * كان الرجيم * لبيمة * ولو استغنى عن هذه الغاية لكان اولى لان
الرجيم النجس لا دمي او غيره يخرج من قوله طاهر وقوله يرجع يخرج ما طهر
من الارواث * ولا بقصب وان * كان * لغير زرع * وقيل لا يستطيع الا
بحجر الا ان لم يحجره * وليبالغ في التقية مع الايتار * الايتان بالوتر واحد ان اتقى
او ثلاثة او خمسة او سبعة وهكذا وجربا وان جاوز وتره واتقى قبل بلوغه اخر وصله
تعبدا والصحيح جواز الشفع واستحباب الوتر وقيل لا يكفي اقل من ثلاثة ويكفي
العدد من اطراف شيء واحد والواحد اذا حك حتى زال نجسه * وليدفن ذلك *

لا بذى حرمة ولا بحشيش
مطلقا وقيل ان كان رطبا
ولا بعظم ولا يرجع وان
لبيمة ولا بقصب وان
لغير زرع وليبالغ في
التقية مع الايتار وليدفن
ذلك

المذكور من نحو حجر مما استطاب به الا ان وضعه على الارض ولم يظهر نجسه
* ان قضاها في غير المراض * والا طرح ذلك في المراض * ويقدم يسراه
دخولا * مفعول لاجله * فيه * اي في المراض ندبا * ويقدم ندبا * يمينه
خروجاً منه * هو * عكس مسجد * فيقدم داخل المسجد يمينه دخولا وبخرو
خروجاً ندبا * والمنزل * يقدم * يمينه فيها * في الدخول فيه والخروج منه
ندبا والمصلى والمدارس ومواضع الخير كالسجدة * ويقدم قبله * بضم القاف والياء
وضم القاف وسكون الباء * في الازالة * للنجس وان اخره فلا بأس * مع تفرج *
توسيع * نخذه واسترخاه وعدم التفاته بلا داع * الى التفات * وليحذر ان يمس
النجس ويحك ذكركه بشاله والحجر يمينه فيمسح عرضا ويبدأ بآل الحجارة من
اسفل الباب الى فوق طولاً في دبره حتى يتم وقبل في المرة الاولى وظاهر كلامهم
ان العدد المذكور للدبر هو العدد للتبيل واطاهر انه لاحد له لانه بالصلت ولا
يجزي الماء بدون الحجارة عندنا الا ان عدت هي وما معها واجازه المخالفون وكثير
من مشارقتنا ولا تجزي الحجارة لو اجد الماء عندنا وعند الاكثر فلا بد من الكلام
على الاستنجاء هذا * باب * في الكلام عليه * فرض * من السنة قل
بعض ومن القرءان وهو قوله فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله اذا مدح احدا بشيء
واطلق كان الشيء واجبا مالم يدل دليل وكان تطهرهم امرار الماء على المخرجين بعد
الحجارة او بدونه قبل فرضها قولان واقترض والواجب الفعل المطلوب طلبا جازما
وقال ابو حنيفة اقترض ما ثبت بدليل قطعي كالقرءان والواجب ما ثبت بظني كغير
الواحد اه وفرض الاستنجاء من السنة بتقريره اهل قبا وغيرهم على المواضبة عليه
وبمواضبته هو عليه وانما يجب بدخول وقت الصلاة ويوسع مالم يخف فوت الصلاة
بتطهر وقيل يجب بارادة القيام الى الصلاة ويكفر بتركه حتى لم يبق ما يصلى بتطهر
وقيل حتى يخرج وقتها * الاستنجاء * اي ازالة النجس بوزن الدلو وهو الحدث
والبول والغائط واصله المكان المرتفع مجاز مرسل تسحية للول باسم المحل وظاهر
القاموس انه حقيقة قال والنحو السحاب هراق ماءه وما يخرج من البطن من
ريح او غائط ثم اظلمت على انه كثيرا ما يذكر المعاني المجازية * بالماء وان * كان

ان قضاها في غير المراض
ويقدم يسراه دخولا فيه
ويمنه خروجاً منه عكس
مسجد والمنزل يمينه فيها
ويقدم قبله في الازالة مع
تفرج نخذه واسترخاه
وعدم التفاته بلا داع
باب *
فرض الاستنجاء بالماء وان

مضافاً اي منسوباً الى مكان قثم هو اي الماء فيه وذلك المكان
 القائم فيه كالبحر والعين والبير وماء السبخة ومعدن الملح فراهه بالمضاف ما
 ما يشمل المضاف الجائز به الوضوء او الى مكان خارج هو اي الماء
 منه كالبقول وقائم وخارج صفتان جرتا على غير ماها له ولم يبرز ضميرها بناء
 على جواز عدم الابرار عند امن اللبس او الى شيء واقع فيه اي في
 الماء وذلك الذي وقع فيه كصبغ مما يغيره او غيره مما لا يغيره تقول
 ماء البحر وماء البطيخ وماء الجوز اذا دق وخرج منه ماء وماء النيلة ويكره بماء
 يقل يوكل وقيل انه يكره ايضاً بالماء المضاف مطاقاً وانه ان لم يوجد الا هو جاز
 ترك الاستنجاء وقيل يستنجى بماء البحر ولا يتوضأ به ولا يتمسك بالصحيح وجوب
 استعماله الا ان كان يضر وجاز الاستنجاء بالماء وان دائماً بد جمود او سور بهيمة
 لا ينجس او حائض او نفساء او جنب او متغيراً بما لا ينجس لا بماء اي
 لا فرض بماء ودخلت لا على المائي بدون تكرار او دعاء لانه محذوف او اعتبر
 تكرارها بعد او يقدر مضارع اي لا يفرض ونفي الفرض صادق بالجواز وليس بمراد
 وبعده وهو المراد وان شئت فقد لا يستنجى بماء ولك ان تقول عاطفة لكن لا
 بد من تقدير في الماطوف عليه ليتعاند متعاطفها اي فرض الاستنجاء بالماء الذي
 لم يخلط بودك ولم يطبخ فيه طعام لا بماء خالط الخ خالط بودك بفتح
 الواو والدال وهو الدسم واجاز بعضهم غسل النجس بزيت ولبن وخل امتنع
 زواله عن الماء وان زال الودك عنه استنجى به او طبخ فيه طعام قيل ولو
 كان الطعام ملحاً فقط ومقابلته صحة الاستنجاء بماء طبخ فيه ملح بناء على
 انه غير طعام ويدل على انه طعام ان الله سبحانه اتم به وعد ابراهيم ان يطعم
 الناس نخلق له الملح وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يوكل قبل الطعام
 وكره لحمة الطعام ولا بماء سبخة بفتح السين والباء وبسكون الباء ارض
 ذات ملح ان اثر في الجسد اي بقي اثره فيه وقيل يستنجى به الا ان خيف
 منه ضرر ويحتمل كلام المصنف بان يريد بالتأثير التأثير فيه بالاضرار وجوز به

مضافاً الى قثم فيه كالبحر
 او خارج منه كالبقول او
 واقع فيه كصبغ او غيره
 لا بماء خلط بودك امتنع
 زواله او طبخ فيه طعام
 قيل ولو ملحاً فقط ولا
 بماء سبخة ان اثر في الجسد
 وجوز به

ماء مكدر اي مغبر بالتراب يلتصق التراب معه اي مع الماء باليد
 عند استعماله اي استعمال المكدر في الاستنجاء وقيل لا يجوز والصحيح جوازه
 في الاستنجاء اذا كان الصب يزيل ما بقي من الصب قبله من التراب او يغسله
 ان قيل الغسل بغلط اجزائه وتماسكها لا في وضوء وقيل الاستنجاء والوضوء
 سواء في الجواز بالمكدر ولا فرض اولاً يفرض اولاً يستنجى على حد مأمور
 به ماء راكد اي في ماء راكد اي غير جار ان قل وقيل لا يستنجى
 في الراكد وان كثر والكثير ان تحرك طرفاً ولا يبلغ التحريك الطرف الاخر والا
 نجس والحق ان الكثير قلتان فصاعداً فيجوز الاستنجاء في راكد قدر قلتين ان كان
 الماء لا يتغير واولى من ذلك ان يقال لا يستنجى في راكد ولو كثر لثلاث تستقذره
 نفس الشارب ومريد الغسل لبدنه او لشيء ومريد اخذه للطعام ولثلاث يتخذ
 مفتسلاً بدون ان ينجس لولم يتغير وان كثر حتى لا يستقذر جاز قايس المراد
 بالذهي عنه انه بنجس لو غسل فيه بل الاستقذار واتخاذ مفصلاً وهذا اليبس
 والعين والحوض ونحوها ولا بماء اي في ماء لا تجري وان كثر
 وجوز ان كان قدر قلتين ولا يتغير على حد مأمور وكذا اي كالمذكور
 وهو البير او الاشارة للحكم فيقدر على هذا مضاف في قوله عين اي حكم عين
 لا تجري اي لا تجري ماءها فحذف المضاف ار اسند الجريان للمحل الجريان
 الماء فيه فهو تجوز في الاسناد على هذا لان العين اسم للوضع لا للماء وكذا في مثل
 ذلك كقوله ولا تنشف من نشف اللازم اما من المعدي فيقدر مفعوله اي
 لا تنشف الماء يقال نشفت الارض الماء بفتح الشين تنشفه بضمه ونشفته بالكسر
 تنشفه بالفتح ونشف الماء ذهب فيها يزداد موافق زاد اللازم او مطاوع
 المتعدي لواحد ودالة الاولى عن تاء ماءها فاعل او يتنازع فيه تنشف على
 المفعولية ويزداد على الفاعلية ولا يخرج ماء منه اي من الماء ومن
 الخروج النشف ولو كان الخارج قليلاً في الاستنجاء فيها قولان
 اقصر السد ويكفي على المنع ولا يكفي خروج بلا زيادة ولا وجه له وعطف قوله
 لا يزداد ماءها ولا يخرج عطف مرادف لان قوله لا تجري في معنى ذلك ونكشته

مكدر يلتصق التراب
 معه باليد عند استعماله لاني
 وضوء وقيل سواء ولا
 براكد ان قل ولا بماء
 لا تجري وجوز وكذا
 عين لا تجري ولا تنشف
 يزداد ماءها ولا يخرج منه
 ولو قليلاً

التوضيح وقد يقال ان معنى قوله لا تجري انها لا تجري بنفسها الا بخرق خارق لحوضها
لاستواءه بمادة العين او استعلاءه عليها فكان يرد الماء اليها ومنه معنى قوله لا يزداد
ماها انه لا يزداد الماء في حوضها منها ولا من غيرها وقوله ولا يخرج بمعنى لا يخرج
بنفسه ولا باخراج الخارج ويجوز على ضعف ان يقال الواو بمعنى او اي او لا يزداد
او لا يخرج فيكون قوله لا يجري جامعاً لعدم الازدياد وعدم الخروج وقوله لا يزداد
خاصاً بعدم الازدياد ويكون الخروج موجود او قوله لا يخرج بالعكس او يقدر
وعين لا يزداد ماءها وعين لا يخرج منه اي من العين اي لا يخرج ماءه لجواز
تذكير عين الماء او الماء عائد لماها فكيف رابطاً ولا بماء اي في ماء ساقية
لا يدرى تجري ام لا تجري ولا بماء حوض اي في ماء ساقية
يزداد اليه اي الى الماء او الضمير للحوض ويقدر مثله للساقية او هو لقولك احدها
بلا خروج وقيل يجوز ان كان يزيد ولو بلا خروج وقيل يجوز بخروج ولو بلا
زيادة وقيل لا ولو زيادة مع خروج كذا قيل وهو ضعيف ولا في الجاري اذا لم
يكن الا ما مر بالمئة او النجس وقيل بالجواز ولا يستجى بماء المشركين
وقيل بالجواز وقيل بجواز ماء الكتابين منهم وكره وحكمة المنع تجبى بلهم
وانهم بالنجس فيهم ولا بماء ولغ فيه ادخل فيه لسانه فثربه او حركه
ذو ناب ككباب وسبع لا كجمل وفرس وقيل بالجواز غيرهم ومنع ولو
هرا او لغ فيه ذو ناب بكسر الميم وهو ظرف كل سبع من الماشي والطيائر
وقد يكون في منقره وجوز او لغ فيه كحجة اي مثلها من الافاعي
والاماحي ونحوها وجوز الا ما يضر من سمها ولا بماء مشمس بضم الميم
الاولى وفتح الثانية مشددة اي ملق في الشمس او بكسر الثانية خفيفة اي صار ذا
شمس صيفاً اراد به وقت الحر ولون وسط الربيع الى وسط الخريف واكثر
من ذلك واقل بحسب شدة الحر كما يحمل كلامهم في مدة الطهارة بالزمان على ذلك
اذ كانوا يقتضون فيها على ذكر الصيف والشتاء ويجوز بشمس شتاء في اناه
ومجوز ان كان في غير الاناء مكشوف فمه كله او بعضه ولو ترك حتى يرد
وقيل اذا برد جاز الاستنجاء به وقيل ولو لم يرد وقيل في الديوان والاناء اذا كان

ولا بماء ساقية لا يدرى
تجري ام لا ولا بماء
حوض او ساقية يزداد اليه
بلا خروج ولا بماء
المشركين ولا بماء ولغ فيه
ذو ناب غيرهم وذو ناب
الركبة ولا بشمس صيفاً
في اناه مكشوف

فيه الماء وبقي مكشوفاً قال ان كان ذلك في الصيف فلا يغتسل به وان كان ذلك
في الشتاء ففيه قولان قيل يغتسل به وقيل لا ورخص بعضهم ان يغتسل به ويذكر
اسم الله عليه ولو كان ذلك في الصيف انتهى بتصرف وفيه مخالفة لكلام المصنف
قيل انه يؤثر النهر وعلى كل حال يحزيه ان استعماله وحده الحذر منه ما اذا اثرت
فيه الحرارة بالشمس ولو قليلاً وانما خص بالاناء لانه هو الذي تحكم عليه الشمس
فتأثر فيه بخلاف ما في الارض فانه ولو كان قليلاً في مكان ضيق لا تكون حرارته
كحرارة ما في الاناء لان الارض تزداد وقال قومنا الشمس المحذورة هو ما في اناه
مسدود عليه اذا كان في شمس الصيف واثر فيه وفي الماء المسترأب
اي المشكوك في كونه مقصوباً او مسروقاً او رباً او نحو ذلك مما لا يحل قولان
الجواز لعدم اليقين والمنع للريبة وقيل بجواز غير المحققة وهي العارضة وليس المراد
بالمسترأب المشكوك في نجسه لان عادتهم في ذكر الريبة ارادة ما لم يكن ملكاً لمن
في يده لا على القطع ولذا كره الحرام بعده واما المشكوك في نجسه فيجوز استعماله
استصحاباً للاصل ويجوز التيمم الا ان قويت الشبهة فلا يستعمله لان قلب الانسان
حينئذ يفتيه بالمنع وقد امر باستفتاء القلب ولا بد الماء الحرام فان فعل
اي استنجى بالحرام اجزأه فعله او ذلك الماء كفر باقدامه على ذلك
ولزمه غرم القيمة لربه اي لصاحب الماء او للفقير ان كان لا يضل
اليه ورخص بعضهم ان يرد الشيء الحرام لمن كان بيده وهو ضعيف جداً وليس
ذلك مختصاً بالماء ولا بماء اي في ماء الغدران بضم الغين واسكان
الدال جمع غدير وهو ما غدره اي تركه السيل ومثله ما تركه البحر المسافر ونحوه
ان قل اي نقص عن قلتين وقيل يتحرك طرفه ان حرك الطرف الاخر
وامتنع الاخذ منها باناء والاستنجاء بجنبه وما لم يمتنع عمل به ويكسر همز اناه
ولا يجوز فتحه وما ذكره اعتناء بالصورة التي تم فيها الامتناع واحتمل انما اذا
كثر ماءها او وجد الاناء فانه يؤخذ بالاناء ولو قل ويستنجى فيه ان كثر او
جعل يجانبها مستحسناً لغسل ماءها من المستحسنة وذلك حيث امكن والقرينة تدح
وتنفع وهو بالبناء للمفعول ورفع مستحسناً والمطف على اقل او بفتح الجيم واسكان

وفي المسترأب قولان ولا
بالحرام فان فعل اجزأ ولزم
غرم القيمة لربه ولا بماء
الغدران ان قل وامتنع
الاخذ منها باناء او جعل
بجانبها مستحسناً

العين وضم اللام وخفض المستحجم عطفًا للجمل على الاخذ ويكون من الفصل بين
المنضامين بمعمول المضاف اللهم الا ان يرفع مستحجم على النيابة للجمل لانه مصدر
المبني للمفعول والمعنى انه امتنع ان يجعل مستحجما بجانبها لحضرة الناس او صلاحية
الارض ورجوع الماء اليه او نحو ذلك من الموانع والمستحجم بضم الميم واسكان
السين وفتح التاء والحاء وتشديد الميم الاخيرة موضع الاستحجام اي الاشتغال
بالماء الحميم اي الحار ويطاق الحميم على البارد ايضا والمراد هنا الموضع المعد للفعل
مطلقا ولا يستنجى بماء بطون البهائم الخلة والمكروهة وجوز بما
في الخلة بلا كراهة وفي المكروهة بكراهة وان استنجى بدم اللحم اجزاه بناء على
طهارته ولا يمانى السنة اي بالماء الذي يغرف من البير بعد نزع الميتة او الخنزير
او الدم او الخمر مثلا ان امكن نزعهما ان وجد غيره وجوز ولو وجد غيره
ومنع وان لم يوجد غيره ولا يمانى اعطاه عبد الغير او صفه اياه لا بدلالة
او عرف وان فعل اجزا وغرم للسيد والاب وجوز بدون ذلك ان كان على بير
والصحيح الاول لاجل منع الاستخدام واجيز معروف العبد مما جعله سيده في يده
من غلة او غيره ومعروف الصبي اذا عرف الجنة والنار ولا يمانى شهد امينان
او امين وامينان بنجاسته قيل او شهد امين واحد لا اهل الجملة ولو
كثر ولا يؤخذ بقولهم ان هذا نجس او من ترد شهادته كالعبيد والنساء
المولين وكذا الطفل والخفلة فيستنجى به ولو صدقوا وقيل يستنجى بماء شهد
اهل الجملة او من ترد شهادته بنجاسته ان لم يصدقوا لان صدقوا بناء على
ان التصديق حجة وهو الصحيح عندي ولو شهد طفل واحد او امة بنجاسته وصدق
حكم بنجسه ولا يمانى يعطى بالقيمة في الحقوق كالزكاة والكفارات
بانواعها كدينار الثراش على قول جواز القيمة في الزكاة والكفارة بالدرهم والدنانير
والعروض وغيرها لمن لا يأخذها كان يكون مشركا او منافقا او غنيا او نحو
ذلك فاعطى له الماء زكاة بالقيمة او كان غنيا فاعطى له الماء كفارة بالقيمة ولا يمانى
اشترى بما اعطى في الزكاة او الكفارة او نحوها لمن لا يأخذ ذلك وان اعطى لمن
يستعمله وهو لا يستحقها من باب اولي في المنع فهو مفهوم اولي ويجوز حمل العبارة

ولا يمانى بطون البهائم ولا
بماء السنة ان وجد غيره
ولا يمانى اعطاه عبد الغير
او طفله لا بدلالة ولا يمانى
شهد امينان بنجاسته قيل
او واحد لا اهل الجملة او
من ترد شهادته وقيل ان
لم يصدقوا ولا يمانى ببطي
في الحقوق لمن لا يأخذها

على ما اذا اخذ المستعمل له او انتقل اليه ممن لا يستحقها ولا يمانى اضطر اليه
ولو غير صاحبه او ذابته او دابة غيره سواء اضطر اليه لاكل او شرب او مداواة
به وحده او مع غيره او لغير ذلك قيل ولا يمانى اناء ين تنجس احدهما واشتبه
هو الصحيح واما تعبيره بقيل فما هو الا للاشارة الى ان هذا قول وان منهم من قل
يستنجى باحدهما بعد التحري والحق انه ان لم يبق ما يتحرى به ان لا يجوز له احد
الاستنجاء به اذ لا يجوز التقدم على شبهة ولا التعبد بشيء على شك ولانه قد يوافق
النجس فيكون قد التلخ بالنجس والالتطاخ بالنجس لا يجوز مع امكان التحفز
عنه ولانه يصير باشتباههما غير واجد للماء المعلوم طهارته وقيل انه يستعمل
احدهما ويمكث حتى يبس فيلبس ثوبه ثم يصلي ثم يستعمل الاخر ويمكث حتى
يبس ثم يلبسه ثم يصلي بعد ما غسل كل ما وصله الاول وفيه البحث السابق
كله الا ان هذا قد واثق الطاهر والصلاة به قطعا وهو احوط وفيه كلفة وليس
حقيقة الا لتلك الصلاة او ما جمع من الصلوات لا مكان ان يكون الاخير هو
النجس واما قول السد ويكشي على قول فكذلك ايضا للدلالة على ان هذا قول
واقصر عليه لانه معرض لتعداد مالا يستنجى به وكذا الكلام في الابنية المتعددة اذا
اشتبه طاهرها بنجسها واناء اختلط بثنية وكذا الاناء ان والانات طفل او
مجنون او بالغ غائب المراد بذلك الشخص او الانسان فيعم الطفلة
والمجنونة والغائبة وهكذا في مثل ذلك وقيل ان نوى الحل جازله التقدم او التزم
للطفل والمجنون او كانه حق على احد هولاء او باشره اي مسه كجذوم
اي مثل محذوم والجذام بالضم علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله فتفسد
مزاج الاعضاء وهيئتها وربما انتهى الى تاكل الاعضاء وسقوطها عن تفرح
او مجذور الجذري بضم الجيم وفتحها قروح تخرج وتقيح وان خيف منه
ضرر والا كمن قد مرض الجذري فانه لا يتمكرر مرضه فليستعمل ماء المجذور
وكي جذيم يستعمل ماء الجذوم ان لم يخف زيادة ولا يمانى من لم يجد غير ما ذكر
من المغلورات وضح ازالة حكم الحث بغالب ما ذكر وهو ما عدا النجس
والذي فيه الودك وماء الكرش على خلاف فيها وكفر تارك الاستنجاء عدا بلا

ولا يمانى اضطر اليه قيل
ولا يمانى اناء ين تنجس
احدهما واشتبه او اناء
اختلط بثنية طفل او
مجنون او غائب او باشره
كجذوم او مجذور ان
خيف منه ضرر ولا يمانى من
لم يجد غير ما ذكر وضح
ازالة حكم الحث بغالب
ما ذكر وكفر تارك
الاستنجاء عدا بلا

عذر مع خروج الوقت * ومر غير هذا ولا بد من بيان كيفية الاستنجاء وهذا
 * فصل * في بيانها * ندب * وقيل وجب * لمستيقظ من نوم ليل * وقيل
 او من نوم النهار ولو مرة بعد اخرى لانه لا يدري اين كانت يده وهذه العلة توجد
 في نوم الليل والنهار وفي النوم ولو تكرر وقد اشار اليها في الحديث بقوله لانه
 لا يدري اين بات يده ولا يخصه لفظ بات بالليل لان معناه صارت وان سلمنا
 انه من ميت الليل لكن تقيس عليه النهار لان نائم النهار لا يدري ايضا اين كانت
 يده وانما خص الليل لليلة فمن لبس سراويل اولف يده فلا غسل عليه وكذا
 من حفظه احد وقد يقال ان من لم يحفظه احد يحتمل ان تكون يده في نجس غير
 نجس فرجه وبذنه ايضا ان لم يلقه لعله يمس في الاثر ان الثيب ان باتت بسر او بيل
 فلا غسل عليها ومفهومه ان الاعتبار ما يتبادر النجس منه فلم يعتبر ما يمكن منه من
 غير الفرج والبدن وما يمكن ان يكون من الدبر او قبل البكر واذا درى اين باتت
 فغسلها مستحب على المختار فيما قيل وتركه غير مكروه وحمل احمد غسلها على الوجوب
 اذ لم يدري اين باتت في نوم الليل واستحب في النهار والجمهور على الندب لان الامر
 ولو كان للوجوب عند الجمهور لكن قوله لانه لا يدري الخ يصرفه عن الوجوب لانه
 شك والشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم استصحابا للاصل وايضا قد توضحا
 من الشن الملق هو وابن عباس بلا غسل اذ باتا معافي بيت خالة ابن عباس زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم وان جعلها احد في اناه لم ينجس اذ لم يتيقن نجسها وقيل
 داود واسحق والطبري نجس ويستفاد من التعليل بانه لا يدري اين باتت يده
 انه يندب له استنجاء قبله ودبره لعل يديه اخر جتا بللامنهما فافهم يسر الله تعالى
 لك ويستفاد ايضا انه لا يمس بهما المصنف ونحوه مما لا يمس بنجس الا بعد
 غسلها وهذا كله ندب واحتياط * غسل يديه ثلاثا * اي ثلاثا غسلات او
 ثلاث مرات * قبل ادخالها في الاء * او غيره من مطاق ما يعامل الا في الماء الكثير
 كالقلتين والحوض الكبير * ولو * كانتا * طهرتين * اي والحال انهما طاهرتان
 في ظنه وفي استصحاب الاصل لان الطهارة اصل مستصحب والافلو تيقن نجسها
 كان غسلها واجبا لاندوبها بفعل ذلك * ثم ياخذ في الاستنجاء * فلعلطف على

عذر مع خروج الوقت
 * فصل *

ندب لمستيقظ من نوم
 ليل غسل يديه ثلاثا قبل
 ادخالها في الاء ولو
 طهرتين ثم ياخذ في
 الاستنجاء

محذوف او ثم للاستئناف في قول من زعم انه يجوز ان تكون له وليست عاطفة
 لمصدر مدخولها على غسل والا لزم كون الاستنجاء مندوبا اليه والاخذ في الشيء
 الشروع فيه * مقدما * في الاستنجاء * لمخرج البول * اي موضع خروجه وثمة
 الذكر بغسلها الى ان يطمن وليحذر الوسواس كذا غيرها وقيل يغسل ذكره خمس
 مرات وقيل ثلاث مرات هذا ولو ادخلها في الاء قبل الغسل ثلاثا لم يغسل على
 قول الندب وفسد على قول الوجوب ولا غسل ان كان يريد ادخالها في الماء
 الكثير وبغسلها في الكثير * ثم يفيض الماء على يده * اي اليسرى التي يستنجي
 بها واليمنى ان استنجى بها ليدروا انما يفيض عليها وليستا على ذكره وهكذا اذا اراد
 ان يفيض افاض عليها وليستا على جسده الا ان كان ان افاض عليها وهما عليه
 انصف الكل وذلك لئلا يلحق ماءها البدن وقد غسلها احتياطا ثم يمس الذكر بالغسل
 ثم يفيض الماء على يده * ثلاثا بعد تجميع الذكر بالغسل * وذلك ليدخل على كل
 عضو بما جديد طاهر غير ماء العضو قبله كما انه يستحب لمن اراد الاستنجاء مطلقا
 غسل يده اليسرى يسبق الماء الطاهر النجس * ثم * مقدما * ثم يمس يمينه ثم
 يسراها ثم يجمعها مع الذكر * في الغسل * ثم يفيض الماء * على يده * كذلك *
 ثلاثا * ثم * مقدما * ما بين اليدين * تحت اليدين * وفوق ما يلي مخرج الغائط
 * ثم مخرج الغائط * اي موضع خروجه واصل الغائط المكان المنخفض سمي به
 ما يخرج من البطن من الطعام لانه يوضع فيه او القوط وهو الحفر وقيل يجمع
 يمينه بالغسل بعد غسل كل واحدة ثم يفيض الماء على يده ثلاثا ثم يجمعها مع
 الذكر بالغسل ثم يفيض الماء ولو قدم البيضة اليسرى على اليمنى لجاز او قدم الدبر
 على القبل واحتراز عن وصول النجس اليه لكي وان لم يتغوط لم يجب غسله الا
 ان وصله الماء النجس وكذا ان تغوط ولم يبل لم يلزم الا غسل موضع النجس قبل
 وينبغي غسل ذلك ولو لم يصله دفعا للوسواس وانما يغسل مخرج الغائط * من
 فوق بابه متسفلا * ذاهبا الى اسفل * بلا مجاوزة له * قبل ان يطهر * مع
 استرخاء * ليدنه * بامهال * قليلا قليلا حتى يذسط جلده كما قال ابن محبوب
 رحمه الله والقيرواني * لا برة * ليحكم على موضع النجس ثم يفيض الماء على يده

مقدما لمخرج البول ثم
 يفيض الماء على يده ثلاثا
 بعد تجميع الذكر بالغسل
 ثم يمس يمينه ثم يسراها
 ثم يجمعها مع الذكر ثم
 يفيض الماء كذلك ثم
 ما بين اليدين ثم يخرج
 الغائط من فوق بابه
 متسفلا بلا مجاوزة له مع
 استرخاء بامهال لا برة

ثلاثاً ثم يجهل الشدة في جسده والانكماش بامهال فهو * يتندي بسعة * بفتح
 السين وقل الكبراي وع * ويغتم بضيق * يستمر على الغسل بالسعة * الى ان
 يجد خشونة بعدلين مع طائفة * بفتح الطاء والميم واسكان الهز بعدها وكسر
 التون بعدها باء وبعد الباء نون اي ساكن النفس وفيه ضبط اخر بضم الطاء
 وفتح الميم واسكان الهزة ذكرته في شرح اللامية * بالنقاء * الطهارة وحده
 الطائفة وقيل يغسل هذا المخرج عشر مرات * ثم يفيض الماء * على يده
 * كذلك * ثلاثاً ويذني غسل مقعدته اليمنى فاليسرى ثم يجدهما بالسل الى عجم
 الذنب وكل تلك الاوضاع استحسان لا وجوب وكذا الترتيب * وان جامع بدا
 من السرة احتياطاً * غسل ما يلي ذكره من نخذه ومن تحول له مخرج البول او
 الداء وخرج من غير مخرجه لزمه ازالة النجس فقط بلا استجمار وليس عليه
 استنجاء مخصوص واذا استنجد المحدث توضأ بانصال او بانفصال وفي الديوان
 تغسل البكر الانف الذي يخرج منه البول فما بين اوراقها الى الدبر ثم الدبر والذنب
 الانف ثم تدخل اصبعها او اكثر وتدور بالقرن من وراء يدها فما بين الاوراك
 فالدبر اه وقيل تستنجد ما ظهر كالبركرو لم تخاطب بما خفي وهو الصحيح عندي
 ويؤيده انه لا ينقض وضوءها ما حدث من داخلها وذكر فيه ان ذات الزوج تبدأ
 من سرتها وان الثيب اذا مضمها الضيق من الغسل فلجمع البزاق على اصبعها وان
 كان ذلك لبرد الماء فلتسخنه وان رجع منها الماء بعد ما استنجت فلتعد الغسل
 ان كان حاراً وليس عليها المراودة اذا جوعت ولا تخفيف واما الدبر فلا بد لما من
 تخفيفه وتفتيته ولا استنجاء على من قصر يدها حتى لا تصل او يمنع من ان يصل
 عظم البطن او ترشح البول او البلال او الدم ولا ينقطع قدر ما تصل او اعوج قرنهما
 او لا يدور الاصبع به او كان به وسخ لا تقدر على غسله او خرج رجهما او يخرج
 الدم اذا ارادت الاستنجاء او ترداد استرخاء او خلطت ومن لا يدخل من اصبعها
 الا عقدة او عقدتان فقل الاستنجاء عليها وقيل تغسل ما وصات ومن لم يقدر على
 غسل النجس من جسده لعذر او عدم الماء فليزله بالتراب اه وان خرج الماء اصفر
 فهو نجس بعيد الاستنجاء هذا * باب * في الوضوء * فرض الوضوء * بضم

يتندي بسعة ويغتم بضيق
 الى ان يجد خشونة بعد
 لين مع طائفة بالنقاء ثم
 يفيض الماء كذلك وان
 جامع بدا من السرة
 احتياطاً

* باب *

فرض الوضوء

الواوي استعمال الماء لاغشاء مخصوصة مصدر وضوءاً ما بفتحها فاسم الماء الذي
 استعمال او يستعمل فيه وقيل بالعكس وحكي الخليل فتحها في المعنيين وغيره ضمها
 كذلك وهو شاذ وهو لمة البضافة والبريق * لصلاة الفرض والجنابة ان تعينت *
 على مصلحتها بان لم يوجد سواء او وجد معه من لا يحسنها او اتدب لها بالسبق
 فان الفرض يتأدى به ومن كررها بعده فقد تنفل ولم تعين فيجوز له التيمم فالمراد
 بتعينها تأديها والتأدي بالاول فيجب ان يتوضأ الا ان كان له عذر تادت بتيمم
 والا ولم يتوضأ لم تناد فيكون الفرض باقياً على الناس كافة فان صلى احد على الميت
 بالوضوء وصلوا خلفه بتيمم او فرادى او امامهم منهم بتيمم لم يجوز وقيل يكفي التيمم
 لصلاة الجنابة مطلقاً على انها دماء او صلاة نفل والصحيح انها صلاة فرض
 * والطواف العمرة * الواجبة وقيل لا تجب العمرة والصحيح وجوبها * وطواف
 الافاضة * وهو طواف الزيادة * وسن لصلاة السنن * المؤكدة وغيرها كالوتر وسنة
 المغرب وسنة الفجر وصلاة الضحى وصلاة الكسوف وللنفل وقيل يندب له وقيل
 لا يصح نفل ولا سنة الا بوضوء ويمتله كلام المصنف كانه قال وسن وجوباً
 ومعنى وجوبه انه لا يصح النفل او السنة الا بالوضوء * ولطواف الوداع * بالفتح
 * ومس المصحف * بضم الميم وجاز كسرهما الاول اسم مفعول اي جمعت فيه
 المصحف والثاني آله ويجوز الفتح على انه اسم مكن والمراد كتاب انقرأ ان
 * ولتوم بجنابة * فمن فعل ذلك بغير وضوء فلا اثم وقيل يجب لمس المصحف
 فالمراد وضوء كوضوء الصلاة لا خصوص وضوء الجنب الذي لا يقضه الا جنابة
 اخرى وهو ان يستنجد ويغسل يديه وفمه وانفه ثلاثاً ترد روحه من السماء عن
 السجود تحت العرش * وزرب * الوضوء * له * اي النوم * مطافاً * عن قيد
 الجنابة لان النوم احد الموتين وامذهب روحه الى السماء طاهرة ولموت طاهراً
 ان مات في نومة ولا لوم عليه بانتفاضه في النوم اذ تعمد له * وللقرأة * قرأة
 القران ومثله العلم والحديث وسائر علوم الاسلام كالنحو والحرف والبيان لان قراءتها
 عبادة وخدمة لكتاب الله سبحانه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وقيل يجب للقران
 * والدعاء * ودخول المسجد * غير مسجد المخالفين كذا قال بعض والواضح انه كسجد

لصلاة الفرض والجنابة
 ان تعينت ولطواف العمرة
 وطواف الافاضة وسن
 لصلاة السنن ولطواف
 الوداع ومس المصحف
 ولتوم بجنابة وندب له
 مطافاً ولقرأة والدعاء
 ودخول المسجد

لان الاحكام واحدة وانه بني للعبادة ومثل المسجد المصلي **وايبح** الوضوء لان يكون على طهارة من غير ارادة صلاة **واكل مخوف** بفتح الميم وضم الحاء واسكان الواو اسم مفعول خاف يقال خفت شيئا فالشيء مخوف **ينبت** منه فهو مخوف منه او بضم الميم وفتح الحاء وكسر الواو مشدودة **كر كوب البحر** وتزول البير وطلوع النخلة والمشي حيث يخاف من عدو اوسع اوسيل ويثاب فاعل المباح على نيته ان نوي خيرا والوضوء للمخوف مندوب لانه لقصد الموت على طهارة بل خلاصة القول في ذلك انه ان اراد بوضوءه السلامة من المخوف او نجح امره كرجح في تجره وغلبة من يخافه مبطلا وادراك ماله المباح كان مباحا وان اراد ان ادر كته الوفا ادر كته طاهرا كان مندوبا فليحمل كلام المصنف على الاول وكلام المصنف صريح في ان الوضوء بحسب المتوضا له فرض للمفروض مسنون للمسنون اعني من الصلاة مندوب للمندوب من العبادات مباح للمباح وقيل لانقل الا بوضوء وكذا السنة وعليه فهل يسمى الوضوء لما فرضا بمعنى انها لا يصحان ولا يثاب عليهما الا به او يسمى شرطا لانغاهما بانتفاءه لا فرضا لما يؤم لفظ افترض من لزومه مع انه لو ترك هو وتلك الصلاة لم يكفره ولان القضاة كما رايت والمأصدق واحد اما المندوب فهو ما يثاب على فعله تفضلا ولا يعاقب على تركه في الاخرة من حيث انه ترك ولو عوقب من جهة اخرى كان تركه تهاونا بالدين ومعناه لغة المدعو اليه والمباح مالا يثاب على فعله ولا على تركه ولا يعاقب على تركه ولا على فعله من حيث الفعل او الترك ولو ائيب عليه او عوقب من جهة النية وهو لغة الموسع فيه والمسنون ما فسله النبي اوفله او فرض غيره عليه وقيل ما فعله ثلاث مرات او اكثر والبسط في محله والتحقيق ان الوضوء فيه الاحكام الخمسة الوجوب والتدب كما مر والاباحة كالوضوء لينجح في تجره والكراهة كالوضوء ليسهل له امر مكرره والتحریم كالوضوء ليتوصل الى حرام **ولزم** الوضوء **المكلف** اي المأمور المنهي منا ومن الجن او المزم ما فيه مشقة منا ومنهم **بدخول وقت الصلاة** لزوما موسعا ما بقي اكثر مما يصلي ويتوضا فيه بمقدمات الوضوء التي احتاج اليها واذا لم يبق الا مقدار لزم الشروع وان تعمد بلا عذر حتى لا يدرك ذلك كفر

وايبح لكل مخوف كركوب البحر ولزم المكلف بدخول وقت الصلاة

وقيل لا يكفر حتى يخرج الوقت وهكذا في نحو الاستنجاء والوضوء ثم الاظهر انه يكفر بمجرد نية ان لا يتوضا وان لا يصلي حتى يخرج الوقت مع مكث اقل قليل بعد النية وبنية ان يخرجه حتى لا يدرك كذلك فليتب ويعمل ما امر به فاذا صرح بذلك حكم سامعه بكفره والا فتنما يحكم بكفره اذا خرج اول يبق منه ما يدرك ذلك قولان مع العلم بالقدرة وقيل يلزم الوضوء بالحدث وجوباً بموسعه ولو قبل الوقت وقيل به وبالقيام للصلاة **بنية** اي مع نية **رفع** اذ هاب حكم **الحدث** من نيس او غيره بعد زوال النجس وحكم الحدث هو امتناع العبادة المخصوصة **به** اي بالوضوء والنية الزم بالقلب وقيل السبب المحرك للقلب **بالماء** اي به مع الماء او بدل من به على حذف مضاف اي باقية حال الماء او متباق بالهاء لعودها الى ما يصح التعلق به وهو الوضوء **المطلق** وسياقي **بيانه** في قوله باب يرفع الحدث الخ ولا يجب الوضوء قبل الوقت ولا على الصبي لكن لا تصح له الصلاة الا به **و** الماء المطلق **هو من فرائضه** اي الوضوء **المتفق** عليها **عندنا** كالنية في الاتفاق على فرضيتها عندنا وقول بعننا بعدم وجوب البية شاذ او ماول الى الوجوب وذلك ان ابن النظر قال

وان توضات بلانية * اجزاك للفرض وللاجر

فيحتمل ان يريد ان توضات بلانية رفع الحدث ويحتمل ان يريد ان توضات بلانية صلاة الفرض ولا نية صلاة النفل لكنه نوى رفع الحدث وهذا اولي ليوافق المذهب وان نوى نفلا صلى الفرض وبالعكس وظاهره الاتفاق على المطلق وليس كذلك فان بعض اصحابنا قد اجاز رفع الحدث بالتمتع بواقع فيه مثل التيلة والمغبر اذا قل تغييره وبالمغبر بمكانه وبالمغبر ما عدا لونه ففي كل ذلك خلاف وكأنه شاذ فلم يعتبره **عند التلبس** عند ارادة الاختلاط والشروع **به** **كاستمرار** اي ادامة **حكمه** بان لا يقصد في بعض اغنياء التنضف او التبرد مثلا وليس دهنه بقطع وقيل ينوي عند ارادة غسل القدم وقيل عند غسل الوجه وقيل يجب ان يحضرها بقلبه مستمرة او عند كل عضو الى ان يغسل وجهه الغسلة الواجبة ولا يكفي النية لكل عضو وحده عند من قال انه فرض واحد ويكفي عند من قال كل

نية رفع الحدث به بالماء المطلق وسياقي وهو من فرائض المتفق عليها كانية عند التلبس به واستمرار حكمها

عضو فرض على حدة وان قطعها قبل التمام اعاد لا بعده خلافا لبعض ولا تكفي ان
عنى بها حدثا معينا وقد بقي اخروا لان نوى ان احدثت ثم صح احداثه لعدم الجزم
وقيل يكفي «وغسل الوجه باستيعاب» اي تعميم «واليدين للمرفقين» بفتح
الميم وكسر الفاء وبكسر الميم وفتح الفاء وهو موضع يرتق به اي يتسكى عليه وهو
موصل الذراع في المضد «معاً» يعني ان المرفقين يغسلان مع اليدين «ومسح الراس
وغسل الرجلين مع الكعبين» وفيه ان غسل المرفقين والكعبين غير متفق عليه
وان منهم من قال مسح الرجلين فكيف يعطف ذلك على المتفق عليه فلعل المراد
بالتشبيه التشبيه في مطاق انقض وعلله اراد وغسل الرجلين اجماعاً مع الكعبين عندنا
واما المسح على الخفين فلا يرد لان الكلام في المتفق عليه عندنا ولا قائل به هنا
لعدم صحة الاحاديث المدعى ورودها فيه كما انكرته عائشة ولانه اذا مسح على
الحف لم يصدق عليه انه غسل رجله ولا مسحها والخطاب انما هو للرجل ولانه اذا
مسح على الخفين ثم زعما صلى لم يصدق عليه انه صلى بوضوء رجله ولا يرد على
هذا ما اذا حاق راسه لان الشعر من اجزاء جسده وقد ارتفع الحدث بمسحه فلا
يرفع بحلقه «وسننه» اي الوضوء «التسمية» اي ذكر الاسم اي اسم من
اسما الله فيكبي والاولى ان يقول بسم الله او يكمل البسملة قولان والذي اقول
ان السنة نودي بسم الله وان قال بسم الله الرحمن الرحيم فقد اداها وزاد وهو
احسن وانما اخترت ان البسملة اولى تمت اولم تتم لان المراد التبرك بها في دفع
الوضوء وفي اتمام الوضوء وهذا يحمل بعبارة بسم الله لا بنحو سبحان الله اولا
الا الله ولان الوارد في القرآن في تعليم التبرك والتحصيل بسم الله ولانها الواردة في
الحديث عند الوضوء ولانها الموافقة للفظ قوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ولانه اذا قال
ذلك انفقوا على الاجزاء بخلاف نحو سبحان الله ولا اله الا الله وقيل بوجود ذكر اسم الله
على الوضوء بظاهر الحديث وليس كذلك بل المراد لا وضوء كامل الا جزم لمن لم يذكره
وقيل ذكر اسم الله هو ذكر الله بقلبه وهو النية وليس كذلك لانه لا يتبادر
«اولاً» عند الشروع في غسل الكفين ان نسي وتذكر قول بسم الله على اوله
واخره وزعم بعض انه يذكرها وينوي رفع الحدث عند الوجه لاقبله «وغسل

وغسل الوجه باستيعاب
واليدين للمرفقين معاً
ومسح الراس وغسل
الرجلين مع الكعبين وسننه
التسمية اولا وغسل

اليدين «اي الكفين وظاهر هذا انها من الوضوء» والمضمضة «اي غسل الفم
بتحريك الماء فيه» والاستنشاق «اي رفع الماء بالانف كما ترفع الرائحة
وتخايل» اي جعل الخل باذخال نحو الاصبع «الحية» بكسر اللام
«والاصابع» عند غسل الذراع ولا بد من اتصال الماء في الاصابع ظاهراً
وباطناً ولا يلزم عركها ببعض بعض ولا باذخال الاصابع لقلتها «ومسح
ظاهر الاذنين وباطنهما» وذلك كله سنن واجبات وقيل التسمية مندوبة وعند
بعض ان لم يسم لم يلزم الاملا في الماء من بدنه وتندب الاستعاذة دفماً للنسواس
«و» سن بندب «الثلاث والترتيب» وقيل بوجوبه حتى لا يندر ولو نسي
وقيل يعذر ان نسي «ومندوباته ترتيب المسنون على المفروض» حيث اجتمعما
في عضو بان ينوي الغسل الاول فرضاً والثاني والثالث سنن وكذا ان قلنا
باستحباب مسح الراس ثلاثاً فالمسح الاول ينوي فرضاً وبغيره سنة واما ما نسبته سنة
فانه ينوي غسله الاول سنة واجبة وبغيره سنة مستحبة هذا ما ظهري لا كما قال
السدوي كثي ويبدل لذلك قول بعض كما في الديوان انه ان بلغ الماء في الرة الثانية
او الثالثة من غير عمد لم يلزمه اعادة وضوءه اي لان ذلك نفل مسنون «والسواك»
سالك فيه بالعود دلالة «قبله والتوضي» بضم الصاد بعده همزة ويضف بالكسر
والياء «باليمين» اي يقل الماء بها وصبه بها فهذا شامل للاعضاء كلها باليمين
ويختص الشمال بذلك الفم والانف وغسل الرجلين والاولى اخذ الماء بها لغسل
اليمين «والمبالغة في» المضمضة «والاستنشاق لغير صائم والابتداء من مقدم
الرأس» اي اعلاه واختار بعض الابتداء من وسطه الى المقدم وهو اول لان
الاصل في الغسل والمسح الابتداء من الاعلى «وتقليل صب الماء» اراد بالتقليل
ما دون الاسراف لانه صلى الله عليه وسلم توضأ بمد «مع الذكر» الله او قرأه
وعبر مع لخروجه من الكلام على الاعضاء وقدم السواك لانه اسبق «والدعاء»
في اثناءه «بفتح اي وسطه وذلك كله سنن لكنها مندوبة ولذلك جعلها
من المندوبات وقد اشتهر عند كثير ان المستحب والمندوب والمسنون مترادفة
والسنة الواجبة داخلة في الواجب والفرض وقد يدخل فيه السنة المأكدة كتحليل

اليدين والمضمضة
والاستنشاق وتحليل
للحية والاصابع ومنع
ظاهر الاذنين وباطنهما
والثلاث والترتيب
ومندوباته ترتيب المسنون
على المفروض والسواك قبله
بالتوضي باليمين والمبالغة
في الاستنشاق لغير صائم
والابتداء من مقدم الرأس
وتقليل صب الماء مع
الذكر والدعاء في اثناءه

العبادة والاصابع وقيل ان غسل اليدين واجب في الوضوء وقيل انه سنة لكن ليس من الوضوء بل لازالة الوسخ لا نجس قد يوجد عليه فنية بدمه وعليه يجزي غسلها بمضاف كماء التيلة والحق وجوب تغسيل الاصابع عند غسل الذراع لقوله صلى الله عليه وسلم خللوا اصابعكم بقيل ان تخلل بماء من النار لان الامر للجوب عند عدم القرينة وتزيت الوعيد لان الاصابع من جملة الذراع المأمور بغسله في القرء ان ويحتمل ان يريد ان ايصال الماء فيها فرض مع ذلك بعض اصابع اليد بعضها او غيرها وات السنة ذلك اصابع كل يد باصابع الاخرى غزالة لها على انه لم يرد في الحديث التخليل لذته بل لا يصل الماء مع ذلك فاذا حصل الايصال والدلك بغير تخليل كفي **وكره** المكروه ما يثاب على تركه امتثالا ولا يعاقب على فعله **الا** كذا من صب الماء فيه **اي** في الوضوء ولو كان على بحر او نهر ولو كان الماء يرجع في ذلك البحر او النهر لا يمتد الاكثر في غير ذلك ولثلا يدخله الوسواس اذا لم يكثروا لانه اذا كثر فقد اكثر الماء المستعمل مع ان اكثار استعماله مكروه في نفسه فالاسراف يحصل مطلقا **والزيادة** على الثلاث في المغسول **وان** شك في الثالثة زادها لعدم اليقين وقيل لا لثلا يكون قد زاد على الثلاث وقد يرجع الاول استصحابا للاصل وقد يرجع الثاني حوطة والاول عندي اولى لانه لا يحصل الكراهة مع عدم اليقين وهو مرید لتحصيل فضل الثلاث فيفسل ليحصل له والاحكام الخمسة انما تكون مع تعد الفعل ومنها الكراهة ولا يتصور ان يكون الفعل حراما او مكروها او فرضا او مستحبا او مباحا بلا عمد ولزم على الثاني ان من شك في الواحدة من الوتر بعد الشفع ان لا يزيدا لثلا يكون لم يؤثر وليس كذلك ونظائره كثيرة **وعلى** المرة في المنسوح **شامل** للرجلين عند من قال بمسحهما والصحيح غسلهما فيستحب ثلاثا وقيل يستحب ايضا تثليث المنسوح لحديث ترضا ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي الخ والصحيح الاول لان عموم هذا الحديث مخصوص باحاديث عثمان انه صلى الله عليه وسلم لم يترضا مرتين ولا ثلاثا للمنسوح بل مرة ويناسبه ان المسح مبني على التخفيف وانه لو اعتبر فيه الثلاث او الاثنتان لكان كمنسل ومنها ما روي عنه انه دعا بماء فافرج على كفيه ثلاث مرات فغسلها ثم ادخل يمينه في الاناء فمضمض واستنشق ثم غسل

وكره الاكثر من صب الماء فيه والزيادة على الثلاث في المنسوح وعلى المرة في المنسوح

وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاثا ثم مسح راسه ثم غسل رجله ثلاث مرات الى الكعبين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوءي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه الا غفر له ما تقدم من ذنبه واستحب انس وعطاء والشافعي المسح ثلاثا **والوضوء** في محل الخلاء **اي** موضع خلى فيه لقضاء الحاجة وقد يطلق الخلاء على الغائط او البول ويحتمله الكلام وكذا بكره في الموضع النجس مطلقا لحمة الوضوء ولثلا يصله النجس ولثلا يلحقه الوسواس **والكلام** بغير الذكر **الا** لما لا بد منه او لامرهم **والاقتصار** على المرة في المغسول **لغير** العلم **بالجواز** بناء على ان التقدم لشيء بغير علم مع الموافقة مكروه وقيل حرام لكن ان اخذ جواز المرة من اية الوضوء من حيث ان الامر لا يدل على التكرار صرح وكان عاملا بعلم ولم يلحقه كراهة ولا حرمة ثم ظروفي ان المراد بالعلم من اتفق بعلم الشريعة لانه يعلم كيف يقتصر على الواحدة بان يعلمها فلا يكره له ويكره لغيره وكذا الاقتصار على مرتين لم يكن لا كراهة فيهما تلوف رضاه واجبا بوجوب التعميم ومنه لما قد لا يصله الماء فيقصد لم يكن مكروها في حقه ولو جهل سائر الفرائض ويكلف بها وتظهر هذه المسئلة ما ذكره في التاج من انه كره لداخل منزله ان يترك السلام على نفسه وعلى من به ان كان عالما والا لم يلزمه شيء الا ان المتبادر من هذه البارة ان المراد انه كره له دخول منزل نفسه بلا سلام ان كان عالما باستحباب دخوله به وان قلت كانه تكفي الغسلة التي لم تفرض في الموضع الذي لم تصله المفروضة قلت نعم اذا بلغ مجوده في التعميم وبقي شيء بلا عمد فان الله جل وعلا يكمل فرضه بقله ويكتب له اجر فرضه تاما بلا نقص من نفعه **والوضوء** من المشمس **المذكور** سابقا **او** من انا ذهب **سعي** لذهابه **او** فضة **سميت** لتفرقا **او** صفر **بضم** فسكون نجاس ولوايض وذلك كله للاسراف **وقيل** **التوضي** **من** الاولين **الذهب** والفضة **حرام** **في** عباد والقولان في الرجل والمرأة جميعا لان المحلل للنساء لبس الذهب لا الشرب فيه ونحو الشرب بدليل كراهة الفضة او تعديها اليها وعليه في الوضوء والذي اقول ان ما فيه نحر يكره ايضا مثل انا القودير فيكره مطلقا ولو لم

والوضوء في محل الخلاء والكلام بغير الذكر والاقتصار على المرة لتبره لم الوضوء من المشمس او من انا ذهب او فضة او صفر وقيل من الاولين حرام

بغير به سدا للذرية **والتوضي** **عربانا** اي عاري العورة حل من المستتر
في المصدر بناء على قول الكوفيين بالاستئثار فيه **وان** **كان** **بخلوة**
عن يراه من الانس لان الملك والمجن عنده والمراد الخلوة المتينة ولا سيما في غير
التيقنة فانه اشد كراهة لامر حدوث من يراه ولم يحرم لانه لم يحضره لكن خاف
حضوره **او ظلة** لشرف الوضوء فلا يخلط بالعراء ولو في خلوة او ظلة ويجوز
ان يكون المراد الحل في انه خلوة وظلة ولانه يحرم عند الناس في غير ظلة فيبطل او اراد
ان التوضي مع الناس في غير ظلة مكروه ايضا حيث لا يرون عورته بان اعرضوا
بوجوههم او ستروا اعينهم او غشوها او كانوا عريانين **مكروه** كذلك او تعري
احد الزوجين للآخر او تعري اسرته او هي له فان ذلك **مكروه** **او بمضاف** **لما** **يغير**
احد اوصافه بما وقع فيه بان يذهب الواقع الى اسفل ويبقى الماء خاليا عنه بلا ان
يغير وصف او يعلو الواقع ويسئل الماء صافية او ذلك حيث امكن **والمسح بمندبل**
بكسر الميم اي لة البندل وهو الوسخ وفتحها اي وضع ازالته او موضعه لانه موجود
فيه بالمسح وقد يقل مندبل بكسرها وفتح الدال بلا ياء **او نحوه** **ولو ثوب**
صلاة وقيل لا بكراهة ثوبها وان مسح قصدا لا بطله لم يبطل وقيل يبطل والصحيح
تسدي الاول لان الحدث قد ارتفع فلا ينقض وضوءه الا حدث اخر الا ان
يقال انه لما كان مقبدا اثرت النية في ابطاله كما قيل ان من نوى افطارا فقد افطر
ولو لم ياكل او يشرب مثلا وقيل ليس مفطرا حتى ياكل مثلا والا ان يقل
ابطال العمل بلا عذر كبيرة لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم والنهي للحظر عند عدم
اقربنة فيرجع البحث الى النقض بالكبار **ولطم الوجه بالماء** **وكذا سائر**
الاعضاء وخص الوجه لانه مظنة للطم بالماء ولشرفه بل يوصل الماء الى العضو بلا
لطم اي ضرب **ونفض اليد** قيل قدمت سنة اليد والمضمضة والاستنشاق لادراك
اوصاف الماء لونا **في اليد ظاهرا** **وطها** **وريجا** **نشر** على طريق اللف وقدمت
اليدين لانها التناول فلطم اشرف الذوق والنطق وذكر الله وعظم جرمه فالانف
لشرف الشم والوجه لشموله اياها والينين فاليدان لكثرة جدواهما في الطاعة وغيرها
فالراس لاشتمالها على الحكمة والقوى المدركة وايضا قدمت اليد لاعتبار الارن لان تغير

والتوضي **عربانا** وان
بخلوة او ظلة او بمضاف لم
يغير والمسح بمندبل او
نحوه ولطم الوجه بالماء
ونفض اليد قيل قدمت
سنة اليد والمضمضة
والاستنشاق لادراك
اوصاف الماء لونا وطها
وريجا

اللون اعظم من تغير الطعم والريح وقدم الفم لان تغير الطعم اعظم من تغير الرائحة
ولان الامر والنهي باللسان ولان الفم مدخل القوت وقيل لا تدرى علة ذلك **ومن**
تعمد ترك المضمضة والاستنشاق اعاد **الوضوء** **اتفاقا** في المذهب وخلافا
في غير المذهب واطلت البحث في الشامل فانظره ان شئت والحق جواز استدراكها
قبل تمام الوضوء او عقبه عند من لا يشترط الترتيب وبعد الوضوء بانفصال عند من
لا يشترط الموالاة ولو جف او ان لم يجف على قول ولو بعد الصلاة فيعيدها بعد
الاستدراك وقيل ان استدراك قبلها والا اعادها والوضوء ولعله اتفقوا على ذلك لانه
لم يدخل الوضوء على الانمام بل دخله على نية النقص منه فلا اعتداد بما فعل منه
لكن المصنف اراد انه ترك ذلك ولم يعد اليه والذي في القواعد ان تعمد تركها حتى
صلى اعاد اتفاقا وان نسي بخلاف ومفهومة انه ان تعمد الترتيب ثم استدرك قبل
الصلاة قيل يصح وضوءه وقيل يعيده وهو كذلك وقوله اعاد يعني الوضوء فكذا
الصلاة قوله وان نسي بخلاف يعني انه يجزيه وضوءه لصلاته التي صلى ويعيده لما
بعد او يستدرك ما بقي منه على الخلاف وقيل لا يجزيه لصلاته التي صلى فيعيد
او يستدرك ثم يعيدها **ومن رجع** **بفتح عين الماضي** وضم عين مضارعه وفتحها
وضم عين الماضي والمضارع وكسر الماضي وفتح المضارع والبناء للفاضل كركم خرج
الدم من انفه ومثله ما اذا جاوز العظم وقيل لا ينحس ولا يعيد الوضوء الا ان
خرج من الانف **واستنشق** بلا قصد لغسل الانف اولا فان جعل الماء في فيه
وانفه معا **اي دفعة** لا واحدا بعد اخر بل ذلك بان يضمض مرة ويستنشق
مرة ثم يضمض مرة ويستنشق فذلك ثلاث **ثلاثا** ولم ير **اولا** ولا **ثانيا** ولا
ثالثا **للدن اثرا** في عضو او ثوب **اجزاء** **مرتان** للغسل ومرة للوضوء
وان رآه اولا لا ثانيا ولا ثالثا اجزاء وما ذكر من الاجزاء انما يكون اذا لم ينو الاولى
لرفع الحدث بل نوى له الثالثة او نوى رفع الحدث ولم ينو له واحدة بعينها اما اذا
نوى له الاولى او الثانية فلا تجزيه الثالثة لانها تغسل في نيته وكذا اذا اقتصر على
المرتين وما ذكره انما يكون اذا لم يمس الماء الخارج من انفه اولا او ثانيا غير انفه مما
يليه مثلا والالم يجوز لان الاول نجس والثاني كذلك لكن مطهر للانف فلا يظهر

ومن تعمد ترك المضمضة
والاستنشاق اعاد اتفاقا
ومن رجع واستنشق بلا
قصد لغسل الانف اولا
فان جعل الماء في فيه وانفه
معا ثلاثا ولم ير للدم اثرا
اجزاء

عضواً آخر وكذا الأولى إذا اقتصر على مرتين ولم ير أثراً فيها وكالزراف سائر النجس في الأنف وذلك كله على أقول بأن أيدين ليستا من أعضاء الوضوء والا لم يجز من ذلك شيء **﴿والمترين﴾** أي في المرتين أن لم يره أولاً ولا ثانياً **﴿قولان لا﴾** عاطفة على هاء اجزاء أي اجزاء جعله لا **﴿من جعله﴾** أي الماء **﴿مرة﴾** أو ثلاثاً لكن جعل لفيه على حدة **﴿ومن تقياء﴾** بالهمز **﴿أو خرج دم من فيه﴾** أو نجس فوه بشيء ما **﴿وتوضاً قبل غسله أعاد﴾** الوضوء ولو مضمض ثلاثاً بناء على أن النجس لا يطهر بدون ثلاث وهو قول أيضاً في مسألة الأنف إذا جعل فيه مع القم ثلاثاً ولم يذكره المصنف ولا السدويكشي كما لم يذكر القول بعدم الإعادة أن جعل في فمه على حدة وجعل لأنفه على حدة ثلاثاً وقد رُفِعَ وذلك أن منهم من أجاز الدخول في الوضوء وفي عضو من أعضاء وضوءه نجس إذا بلغه طهره وتوضأه وهو ضعيف لا يعمل به لأنه ينقضه النجس الحادث فكيف يتم معه **﴿وجوز﴾** الوضوء **﴿أن مضمض ثلاثاً﴾** وفي المرتين أيضاً قولان وفي القم الإيجاث المذكورة في الأنف كلها من رؤية الأثر وعدم رؤيته ومن نيته رفع الحدث بفسلة مخصوصة وعدم ذلك وكون أيدين قبليهما ليستا من أعضاء الوضوء أو منها ويشترط أن لا يس النجس حمرة الشنة أو يبنى على أنها من القم والا لم يدخل القم الماء إلا وقد نجس بالشفة إخراج ذلك أن من قال ما أحمر من الشفة هو من القم فتطهر الشفتان إذا طهر القم إذا قصدما بالفصل معه ولا ينجس الماء عن القم بمروره عنهما لأنها جزءه فيكفي ثلاث غسلات أو اثنتان مثلاً وأما من قل أنه ليس من القم فإنه إذا نجسها غسلها ثلاثاً مثلاً ثم أدخل الماء لفيه ويمضمضه ويخرجه ثم يغسلها ثلاثاً مثلاً ثم يدخل الماء لفيه ويمضمضه ثم يخرجها ثم يغسلها كذلك ثم يدخل الماء لفيه ويمضمضه ثم يخرجها ثم يغسلها كذلك وفي نسخة **﴿أن لا يعيد﴾** وهو النائب **﴿ومن استوصلت﴾** قطعت من الأصل **﴿أنفه﴾** ويجوز تذكير الأنف **﴿أمر بأصبعه على المحل﴾** بالفصل وإنما يغسل ما دار عليه جدر الأنف لا محل الجدر والظاهر الإقتصار على همزة أمر أو على الباء إلا أن كانت الباء زائدة أو قدر القول أي أمر الماء بل هو المتعين وهمز أصبع وياه مثلاً فذلك تسع ذات

وبالمترين قولان لا من جعله مرة ومن تقياء أو خرج دم من فيه وتوضاً قبل غسله أعاد وجوز أن مضمض ثلاثاً أن لا يعيد ومن استوصلت أنه أمر بأصبعه على المحل

والعاشرة أصبوع بضم الهمزة وهو موش وقد يذكر **﴿ويدخلها إلى العظم أن سلت﴾** أو سلم ما يليه وما قطع منها أمر بأصبعه عليه **﴿وأمكن﴾** الإدخال وإن لم يمكن لفطر ضيقها أو عظم الأصبع لم يلزمه ادخال غير الأصبع وأراد بالأصبعين الوسطي والسبابة أو السبابة والابهام من الشمال ويكفي غيرها من أي يد ويكفي أصبع واحدة تدخل في ثقبه في أخرى **﴿أو بقي منه﴾** من المحل أو من الأنف تذكيراً بعد تانيث **﴿موجبه﴾** أي موجب الإدخال اسم فاعل أوجب بمعنى مثبت أو فإرض فإن ادخال الأصبع في الأنف وأقم قيل فرض وقيل لا **﴿يد﴾** متعلق بیدخل **﴿جذب الماء بالخياشيم﴾** جمع خيشوم وهو ما فوق نخرة الأنف من القصبة وما تحتها من حشام الرأس وواحد الغراضيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ أو عروق في بطن الأنف ونخرة الأنف مقدمته أو خرقه أو ما بين المخرين أو أرنبة وقصبتة ما استطال منه أو مخرج النفس **﴿ثم يستنثر﴾** بعجم الماء الأخيرة أي يخرج **﴿النفس﴾** بفتح الفاء **﴿بها﴾** أي بالأصبعين من اليسرى أي يخرج الماء مفرقاً بتشديد النفس بسبب وضع الأصبعين على طرفي الثقبين وإن بلغ ماء أنفه أو فمه ولم يخرج فلا بأس وقيل لا يكفي وإن أخرجه بلا نثر من أنفه فلا بأس أن كان حصل ذلك بشدة بأصبعيه مثلاً على فمه أو أنفه وتحريكه أنفه بجملتها من خارج أو بادخال الأصبعين **﴿ويمضمض بادخال السبابة﴾** من الشمال ويمجزي من اليمين ويمجزي غيرها وإن أخرج الماء قبل أن يمضمض لم يجز وقيل المضمضة تحريك الماء في القم بلا أصبع ثم تدخل الأصبع ويمضمضه الكلام أي يمضمض مع ادخال السبابة أي قبله باتصال ويصب ماء فيه قدامه وقيل على كفه اليسر ثم يصب عليه الماء والسبابة الأصبع الثالثة للابهام **﴿في شدقه﴾** بكسر الشين ويمجوز فتحها داخل الحنك **﴿اليمين﴾** أخذاً من رباعيته العليا بفتح الراء وتخفيف الباء السن بين الثانية والثاب **﴿مارا باضراره العليا﴾** ويمجوز أن يكون نعتاً للأضراس والرباعية ولو اختلف لفظ الحرفين الجارين لها ومعناها عند بعض ويقطع عند الغير وبأضراسه السفلى **﴿إلى رباعيته السفلى ثم﴾** الشدق **﴿اليسر كذلك﴾** يدخل السبابة فيه أخذاً من رباعيته العليا مارا بأضراسه العليا وبأضراسه السفلى

ويدخلها إلى العظم أن سلت وأمكن أو بقي منه موجبه بعد جذب الماء بالخياشيم ثم يستنثر النفس بها ويمضمض بادخال السبابة في شدقه اليمين أخذاً من رباعيته مارا بأضراسه العليا إلى رباعيته السفلى ثم اليسر كذلك

الى ربايته السفلى وذلك بعد قصد النيا وهي المقدمة ان من فوق والمقدمتان من تحت او قصدتهن اخرًا وذلك لانهن بين الرباعيات وان شاء بدا من الثانية وانتهى الثانية فوق وتحت فلا يبقى شيء وان ابتدا بالجبهة الى مري جاز ان لم يقصد خلاف السنة ثم يستوعب الوجه * يسمه * من منبت * بفتح الميم والباء مكان الثبت * الشعر المعتاد * قيل ينسل بعض المنبت ليمتدح التعميم فلا ينسل الاصل ولا الاغم من منبت شعرها الاصل بترك ما فوق المنبت المعتاد والاغم بفصل منبت شعره من الجبهة الى المنبت المعتاد * لمتتهى الذقن طولاً * والذق بفتح الذال المعجمة والفتك وبكسر الذال مجتمع الحين من اسفاهما وان كان شعر اسفل الذقن غسل ظاهره وطرفه التالي للارض وان لم يكتف اوصل الماء الجلد وظاهر الشعر عندي وهكذا عندي كل شيء غير كثيف يجب اصال الماء الجلد في المسح وغسل اعلى وافاد كلامه ان غسل الوجه بدا به من اعلاه وهو كذلك كما هو الاصل في كل غسل الا ماورد خلافه وان بدا من اسفل العضو او الوجه جاز الا ان ورد وجوب البدن اعلاه وافاد كلامه انه لا يشرع التيامن في الوجه بل بفصل دفعة من اعلاه * ومن الاذن الى الاذن عرضاً * واللام بمعنى الى اي الى الاذن بنضم فاسكان او بضمين ويجب غسل شعر الوجه كله ان لم يكن كثيفاً بايصال الماء الى الجلد ويخلل ان كتف ويأتي عليه الماء ويعرك وقيل لا يغسل موضع اللحية من الجانبين وان لم تكن اولم تكثف المشهور ان الشعر الكثيف يغسل من ظاهره ولا يجب اصال الماء الى الجلد ان كتف ولكن يستحب التخليل ويجب الايصال في غسل الجبهة والخص والنفاس وسائر الاغتسالات * ثم يمتدح * اعلى * كفها * واعلاه هو ومن الاصابع * لرفقها * وفي ذلك غسل من اسفل للاعلى فان اسفل اليد اطراف الاصابع وما ذلك الا لقوله تعالى الى المرافق اذ جعل الغاية المرفق فلم ان المبدأ الاصابع ولولا هذه الآية لكان البدن من المرفق فان بدا من المرفق لم يجوز وقيل انه يكفي وضوئه ان لم يقصد مخالفة ظاهر القرءان ولا مخالفة السنة لانها البدأ ايضاً من اطراف الاصابع وهكذا البحث في غسل الرجلين من اصابعهما مع انهما الاسفل فاذن الا لقوله تعالى الى الكعبين * فظاهره فباطناً * بلا تخليل الاصابع الا ان

ثم يستوعب الوجه من منبت الشعر المعتاد لمتتهى الذقن طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً ثم يمتدح كفها لرفقها فباطناً

شاء هذا هو الصحيح عندهم والحق عندي وجوب تخليلها في الغسلة المفروضة وبه يثبت في المسنونة الا ان ارادوا ان الايصال والدلك واجبان وكون الدلك بالتخليل سنة وكيفية غسل اليمنى ظاهره فباطناً ان يصب عليها الماء بالشمال على اعلى الاصابع فاذا دللكها الى المرفق من ظاهره نقل يده الى اعلاها من باطن ثم يدلك منه ويسرع ليلحق الماء وان منع من اسفل الباطن لاعلاه اجزاء وكذا في اليسرى لكن يبدأ من اعلى باطنها وهو اعلى الاصابع * ثم يجمعها ثم يسره باطناً فظاهراً * لان باطنها يمين لها وكذا ظاهر اليمنى * ف * يجمعها بالدلك لابعادها اخرى * جمعاً * وان غسل الجبهة اليسرى قبل اليمنى من يديه جاز ان لم يقصد خلاف السنة * ويجزئه الغسل وان بكعود او حجر * او بادخال العضو في الماء وعركه فيه او بانصباب الماء عليه بشدة وقيل لا بد من اليد ومن نقل الماء وقيل يجوز غسله اي العضو فيه الا الوجه ولم يوجب بعض قومنا الدلك لا باليد ولا بغيرها ولا بشدة الماء بل الوصول فقط * لا بغير نفسه * الا ان يعينه بصب الماء مثلاً بخلاف الاستحشاء فانه يجوز ان يستنجي له غيره لكنه مع الكفر ان كان غير زوجه او مريبة وغير زوجها ومتسريها * و * اقل مايجزى عندنا * في مسح الرأس ثلاث ثلاث اصابع * تمسح كل شعرة وحدها من الثلاث ثلاث اصابع * فاكثر * شعرا او اصبعاً * لا اقل * كانه قيل في الآية وامسحوا بشعر رؤسكم باصابعكم وان لم يكن او لم يكن حيث يمسح فواضع ثلاث شعرات وظاهره انه لا يجوز المسح باصبع او اصبعين والذي عندي انه يجوز ولهم ارادوا ان مسح باصبع او اصبعين ثم اعاد لها او لها اللبل ومسح كذلك لكفي * و * في المسئلة خلاف عند بعضنا وعند غيرنا هكذا * هل الواجب كل الرأس * بهيمة ساكنة وقد تقلب القاء وقد تسهل * او بعضه * هل * يمسح * البعض * بالربع او بالثلث او بضعفه * وهو الثلثان وهو بكسر الضاد * او لا يمسح * فيجزى اقل قليل ولو اقل من ثلاث شعرات وهذا والاول هما اظهر الاقوال * اقوال وفي وجوب التجديد * تجديد الماء * اجل * مسح الاذنين قولان اختيار منها عدمه * اي عدم وجوب التجديد ومسحها سنة لا فرض على الصحيح ويبدأ من

ثم يجمعها ثم يسره باطناً فظاهراً فجمعاً ويجزئه الغسل وان بكعود او حجر لا بغير نفسه وفي مسح الرأس ثلاث ثلاث اصابع فاكثر لا اقل وهل الواجب كل الرأس او بعضه ويحد بالربع او بالثلث او بضعفه او لا يحد اقوال وفي وجوب التجديد لمسح الاذنين قولان اختيار منها عدمه

اعلاها وان بدا من اسفل جاز وكيفية عدم التجديد ان يصب الماء في يديه ويمسح
 بهما راسه ثم يمسح بهما اذنيه وكيفية التجديد ان يصب في يده فيمسح راسه
 ثم يصب في يديه فيمسح اذنيه بهما او يصب في شماله فمنها في يمينه فيمسح بها
 راسه ثم يصب مما بقي فيها في يمينه ويمسح بهما اذنيه وان بل يمينه ويمسح بها راسه
 واذنيه اجزاء وهو عدم تجديد وان صب في الشمال وصب منها في اليمين فمسح بها
 راسه فاذهه وبما في الشمال اذنه الاخرى فجمع بين التجديد وعدمه وهو جاز
 وقيل يمسح ظاهرهما مع الراس وباطنهما مع الوجه اي ويمسح باطنهما
 مرة عند غسل الوجه ولا يغسل لان الغسل يضره كما يغسل ما ظهر من فاصل
 ثقبتي الانف وما ظهر من الشفتين مع الوجه ومن لا يكره مسح العضو مرتين او
 ثلاثا وقال يمسح باطن الاذنين مع الوجه مسحها كلها غسل وجهه وباطنهما هو
 ما يلي الوجه وكانتا منفعتين كذلك ثم انفتحتا عما يلي الوجه وظاهرهما ما يلي
 الراس وبعض يسمي ما يلي الراس باطنا لانه لا يواجه به وما يلي الوجه ظاهرا لانه
 يواجه به ولا يقول صاحب هذا القول ان ما يلي الراس يغسل مع الوجه وليس بمجدد
 انها كانتا منفعتين عما يلي الوجه ومقتضى الميامنة في الوضوء ان يمسح اذنيه اليمنى
 ثم اليسرى لا بالعكس ولا معا ولو قلنا انها من الراس لانهما عضوان كل على حدة
 ولكن الانسب مسحهما مرة اذا لم يجدد لهما الماء وكان مسحها من مسح الراس ثم
 يتداه غسل يميني رجله من صفري بنانها بخلايينها بين البنان والكبراهما اي
 الى كبرى البنان ويتداه كل بنة من اعلاها لاسفلها وقيل من اصلها مارا بظاهرها
 اي الرجل الى الكعب الايمن من اصل الكبرى الى الكعب الايمن وقيل اذا
 وصل الكبرى انتقل الى اصل الصفري فيغسل منه الى الكعب الايمن وقيل ثم الى
 اصل الكبرى فمنه الى الكعب الايسر ثم ظاهر الرجل من اصول البنان والاولى
 عندني اذا وصل الكبرى ان يقصد نصف قدمه الايمن ثم النصف الايسر ثم
 للايسر اي ثم من اصل الكبرى الى الكعب الايسر ثم يقصد باطن القدم
 من تحت البنان ثم يقصد العرقوب بفتح العين عصب غليظ فوق عقب
 الانسان ويفصل ايضا العقب ولعله اراد به ما يشمل العقب ثم يبتدىء من

كبرى بنان يسراه لصنراها اي الى صفري بنانها ويجوز ان لا تقدر
 المضاف مارا بظاهرها الى الكعب الايمن ثم الكعب الايسر ثم يقصد باطن
 القدم والعرقوب كذلك وفيها مافي الرجل الايمن من البحث والخلف قيل وتبتدي
 المرأة مسح راسها من خلف ويجوز هذا للرجل مع قصد لمس الخفي في اعضاء
 الوضوء كجانبتي العرقوب واخمس الرجل وما تحت البنان ونحو الحجاب وجانبتي
 العين وتحت الشفة السفلى وهكذا وتخليل للاصابع واللى على ما مر
 واستيعاب فيجب عليه احالة الخاتم في اصبعه ان امكنت على الصحيح وفي
 وجوب تقديم الميامن في العضو وترتيب الاعضاء مسنونها ومعرضها
 الترتيب المذكور خلاف الاكثر منا على الجواز جواز الترتيب لا على وجوبه
 والاقول على الوجوب ان لم يقصد خلاف السنة وان قصد خلافا بطل وضوءه
 على الصحيح فلو قدم سنة على اخرى او على فرض او فرضا عليها جاز والصحيح
 عندي المنع لانه لم يدع عنه صلى الله عليه وسلم الا الترتيب ولان العطف بالواو
 لما كان محتملا وجب ان يمد الى ما لا يشك في اجزائه ويتفق على اجزائه وهو
 الترتيب ولما بدأ الله به لما عدنا دليلا على خلافه كما قال صلى الله عليه
 وسلم في السعي بدا بما بدا الله به فالواجب الترتيب وانما يكون الاصل عدم
 الوجوب فيما لم يكن فيه شغل ذمة اما اذا شغلت ووردت كيفية فلا يعدل فان الذمة
 مشغولة بوجوب الوضوء وقد ورد في كيفية الترتيب فلية نصر عليه حتى يقوم دليل
 على جواز غيره وليس غسل الشمال قبل اليمين متفقا على جوازه كما قيل فضلا عن
 ان يعترض به من حيث انه لم يرد في السنة وقد جاز بل لو اتفق عليه لم يرد ايضا
 لان جوازه انما يكون لذكر الله عز وجل اليدين مرة وكذا الرجلان وقيل ان لم
 يعتمد عدم الترتيب جاز وان تعمد لم يجز وقيل ان بدا من الرجل وختم بالكعب
 منكشلا لم يجز قولنا وحدا وتجب الموالاة بالقدرة عليها ولا تجب ان لم يقدر
 كان يمنع من الاتمام بمانع من ماسكه ومن فقد الماء ونحو ذلك ومثل ان يدخل
 في الوضوء غافلا او ناويا انه يكفيه الماء ثم لا يكفيه وقيل لا تجب ولو مع القدرة
 والعمد مع الذكر اي عدم السيان وصح البناء على التقدم ولو طال

اكبرى يسراه لصنراها الى
 الكعب الايمن ثم الايسر
 مع قصد وتخليل واستيعاب
 في وجوب ترتيب الاعضاء
 خلاف الاكثر منا على
 الجواز ان لم يقصد خلاف
 السنة وتجب الموالاة
 بالقدرة مع الذكر وصح
 البناء على التقدم ولو طال

ما بين الاصل والبناء حتى جف كله او بعضه * ان فقد احدهما * المقدرة او
الذكر وقيل تجب الموالاة الا ان فقد احدهما ولم يكن جفوف فن جف بعض دون
بعض فكانه لم يجف * لا بتجديد النية * لكفاية الاولى ومن قل الوضوء فرض
واحد اوجب الترتيب الا لعذر ومن قال كل عضو فرض لم يوجبه وهو ظاهر الا انه
يرد عليه ان المعروف في السنة الموالاة * وعذر في نسيان * بالتثوين * اول *
لعت او بالاضافة اي نسيان عضو اول في النسيان ولو كان غير اول في الترتيب وان
نسي او عدم المقدرة ثم تذكر او قدر على الموالاة او فقد الماء وضيع الطلب لم يجزه
ولو ضيع قليلا او مكث قليلا بعد التذكر لا كما قيل يجوز به ان ضيع اقل ما يتوضا
للباري او ما ردد الماء وقيل يعذر وقيل ان جف كله لم يعذر * لافي * نسيان
* ثان فيه * اي في الوضوء وذلك ان يذى انه في الوضوء فيترك التوضي ثم
يتذكر فيزيد التوضي فهذا اول ثم ينسي ثم يذكر فهذا ثان وكانهم عدوه
مضيا متعمدا والذي يظهر انه يعذر في النسيان الاول وغيره فافهم وهذا * باب *
فيما يرفع به الحدث وحكم الخبث * يرفع الحدث * هو منى قائم بالبدن مانع
من العبادة المخصوصة كالصلاة وهو يكون المكاف فاعلا لمكبيرة او متنجسا غسل
النجس ولم يتوضا او لم يغسله او فاعلا لشيء مما ينقض الوضوء وحده او ينقض
الوضوء ويوجب الجنابة كالجماع ويقدر مضاف اي حكم الحدث وحكمه المنع من
العبادة المخصوصة كالصلاة * وحكم الخبث * اي النجس وحكمه تنجس البدن
وامتناع اشياء كالصلاة لاجل المخصوصة كالصلاة * الماء * المطاق وهو
الباقي على اوصاف خافته * بكسر الحاء لاوع * بلا مخالط * بغير وصفه واما
الارض لقوله بعد انه يجوز بما طرح فيه من نحو زرنج او كبريت * وبمعناه *
اي في معناه * ماعبر به بعض قومنا * وهم المخالفون وازادتهم اليان من اضافة
احد المتقاربين للآخر للملازمة بيننا وبينهم بالنزاع في اشياء * عنه * اي عن
المطابق * من انه * اي الملقى * ما يصدق عنه اسم ماء بلا قيد * بلا مكان
ولا بيان اما التقييد بالمكان فلكل ماء مكان كما البير والعين والبحر والسماء وماء من

ان فقد احدهما لا بتجديد
النية وعذر في نسيان اول
لا في ثان فيه
باب
يرفع الحدث وحكم الخبث
بالمطابق وهو الباقي على
اوصاف خلقة بلا مخالط
وبمعناه ماعبر به بعض
قومنا عنه من انه ما يصدق
عنه اسم ماء بلا قيد

كاف واما اضافة البيان التي مثل قولك ماء المطر فلا تمنع ايضا وهو كاف ايضا
وخرج مثل ماء الورد وماء النيلة لكن هذا شرط في الوضوء كاف في غسل النجس
ولم يبين المصنف ذلك بل قال يرفع الحدث ويزيل النجس ولم يذكر غير ذلك
ولعله لم يرد * الا الوضوء فتذكر المطاق شرطه واراد بالحدث المانع المرتب على
اعضاء الوضوء او النسل فهو لا يرفع الا المطاق وذلك هو نواقض الوضوء غير
النجس كالسكذب وذلك ايضا الجنابة والحيض والنفس واراد بحكم الخبث الباقي
بعد زوال الدين اي النجس بل هذا متعين فافهم ويستثنى من المطاق ماء ابار ثمود
فلا يستعمل اصلا لانه ماء ذذاب ولا يقيم بترابهم وهم مسيرة خمسة اميال وقيل
بجواز الوضوء والغسل بما تغير وصفان او وصف منه لاثثة وقيل يجوز بما تغير
طعمه او رائحته او كلاهما لالونه ولو وحده وقيل ايضا بجواز ما تغير قليلا وقيل بجواز
ما تغير بانهاء كجرة ودلو وقربة والورع المنع واجاز بعض بما تغيرت اوصافه كلها كما
يأتي * وان جمع من ندى * بلل الارض ونحوها والبل النازل ولو على اوراق
شجر غيرة عند بعض وقيل لا يرفع الحدث بما جمع من ندى الا ان جرى بلا عصر
* او ذاب بعد جمود * كالنجاج والبرد والملح ان ذاب في موضعه وقيل ولو في
غيره وسواء ذاب ذلك بالشمس او بالنار * او كان سور بهيمة لا يتنجس سورها
او يستقذر * اي يستخبث ويأخى بالنجس ولو لم يتنجس كسور حمار وضب والضحيح
الجواز ما لم يكن نجسا والسور فضلة الشراب بضم السين وهمز الواو كجمل وفس
وحمار وهر وغير ذلك ويجوز التسهيل واخلاص الواو * او حائض او جنب او * كان
* فضلة * بقية * طهارتهما * يمان فيه يديهما وقيل لا ان نزل في ذلك الماء
ولو يكثر ومن نجس ذلك منهما او بلاهما فقد غلا والنفساء داخل في الحائض
* او * كان * كثيرا خلط بنجس لم يغير * النجس * وصفا منه * اي من
الماء وان غيره نجس على الصحيح وقيل لا حتى يغير جميع الاوصاف اللون والطعم
والريح وقيل ماء غير المطر بنجس بتغير وصف وماء لا يتنجس الا بتغيرها جميعا
* او شك في * وقوع * مغيرة * فيه او هل غيره اولا او هو نجس فينجس الماء
ان غيره اولا فهو ظاهر رافع للحدث ما لم يتيقن * او تغير بتولد منه * ولو جميع

وان جمع من ندى او ذاب
بعد جموده او كان سور
بهيمة لا يتنجس سورها
او يستقذر او حائض او
جنب او فضلة طهارتهما
او كثيرا خلط بنجس لم
يغير وصفا منه او شك في
مغيره او تغير بتولد منه

اوصافه * كطحل * بضم الطاء واللام وفتح اللام خضرة تعلو الماء وكالحوان
 المتولد منه ان تغير بروثه او بوله او غيرها كهيئة خلافا لبعض فيها ومنع بعض ان
 طبع فيه كطحل وان رفع من الماء ما تولد منه ورد فيه وغيره فقل لا يرفع
 الحدث وينزل النجس فقط وقيل يرفعه ايضا وفي المقام بحث لانه فرض المسئلة
 اولاً في الماء المطلق وفسره بالم يتغير عن خلقته ثم ذكر انه يجوز رفع الحدث بما
 تغير قلل مراده بالباقي على اوصاف خلقته ما بقي عليها او تغير بما اصله منه او
 بكانه جاعلاً لذلك التغير مثل عدم التغير ومع ذلك يشمل ايضا قوله وبمطروح
 فيه ويحتمل ان يحاج بان التقدير وجوز بمطروح فيه ويجوز ان يحاج على الكل
 بتقدير في قوله وان جمع من ندى اي ويرفع الحدث به وان جمع من ندى الخ
 فيكون كلاماً مستافاً خارجاً عن مراعاة التعريف كما يذكرون الترخيس بعد المع
 وعط الترخيس انما هو المتغير وان قلت يحاج بان المراد بالباقي على اوصاف خلقته
 هو ما يصدق عليه اسم ماء بلا قيد والمتغير بما ذكره او يذكره يصدق عليه اسم
 ماء بلا قيد قلت يلزم على هذا ان يكون كل متغير يصدق عليه اسم ماء بلا قيد
 لا يمنع رفع الحدث وحكم الحبث به وليس كذلك * او * تغير * بطول مكثه *
 او وعاء * او * ب * قراره كالح بارضه * اي في ارض الملح اما في غير
 ارضه بان نقل لموضع اخر فتغيره مضر قال بعض اذا وقع في شيء فهو من جنس
 الطعام وقيل الملح كالتراب لا يضر اصلاً في موضعه او غيره ولو غير واختلف فيه ان
 طبع قليل يتوضأ به طبع فيه وقيل لا * ان لم يوثر * لم يبق اثره في العضو
 * وجوز وان اثر او * تغير * ب * شيء * مطروح فيه * وذلك المطروح في
 الماء * كزنج * اصفره وابيضه واحمره وهو حجر الزاي مكسورة وكثرة وغيرها
 مما هو من الارض كالح * او كبريت * بكسر الكاف والراء واسكان الباء * او
 يجريه عليهما * او على مثلهما او بشجر او نبات خرج فيه او يجانبه او في غير
 ذلك كما جاء الماء اليه وهو متغير وصفاً * والاصح السلب * نفي التوضي * بالماء
 بل نفي رفع الحدث * ب * سبب اشياء * الواقع فيه بقصد ان غير لونا
 او طعماً او ريحاً * وهو ظاهر وقيل لا سلب وان وقع بقصد واما بغير قصد مثل

كطحل او بطول
 مكثه او قراره كالح
 بارضه ان لم يوثر وجوز
 وان اثر او بطرح فيه
 كزنج او كبريت او
 يجريه عليهما والاصح
 السلب بالواقع فيه بقصد
 ان غير لونا او طعماً او ريحاً

ان يقع من يد احد بغير عمد او برفع بريح فلا سلب عند بعض المالكية خلافاً
 لبعض ائمتنا وهو الصحيح وهو مذهبنا انه لا فرق بين العمد وغيره * كورق
 الشجر * وتبن وحشيش * وبسر النخل * وغير ذلك من الاشياء الطاهرة
 * ان وقع في بئر * او في غيرها كما لا ين رشيد وبعض اصحابنا ولم يذكر غير
 البئر لانه يعلم بالاولى وقيل يجوز ان وقع في البئر وخصه من خصه بالبئر ترخيصاً
 لئلا يعطل ماء البئر كله عن رفع الحدث به ويلاحق بها ما في معناها في كثرة الماء
 كالحياض الكبار مثل البركة بل ولو قل ماء البئر لانها محتاج اليها * ولو * كان
 الواقع * طاهراً * اي والحال انه طاهر اما ان كان نجساً وغيره وصفاً فللماء نجس
 واختلف في التوضي بماء تغير بحشيش طوي به اوسد وبماء جعل في القم فقل
 ينفك عن الريق فيتوضأ به وقيل لا فلا * و * الاصح ايضا السلب * بالاوراق
 والارواث * وغيرها * النجسة * نعت للارواق والارواث * ان وقعت فيها *
 او في غيرها * بريح * لنجاسة الماء * وبغيرت * الماء ومقابلته طهارة الماء
 ما لم تجتمع اوصافه تغييراً والتوضأ بالظاهر ما لم تجتمع وهو شاذ وعلاقة الطهارة
 انها وقعت بريح وان التغير بنفس الورق والروث ولو نجساً لا ينافي ما من النجس ان
 كان الروث نجساً بغير ذاته ويصح عطف بالاوراق على يجري او على يتولد * وفي *
 الاوراق والارواث وغيرها الطاهرة * المغيرة * اقوال * المع والجواز على الاطلاق
 ومن اجاز على الاطلاق فانه ممن لم يشترط في رفع الاحداث بالماء ان يكون مطلقاً
 ومن منع مطلقاً فانه يوجب التيمم على الذي لم يجد الا الماء المتغير لرفع الحدث
 و * ثانياً * اي الاقوال * السلب بها * اي بسبب تلك الاشياء المغيرة * ان
 وجد غيرها * اي غير تلك البير او غيرها تلك الاشياء ويسلب بمطبوخ فيه كما ياتي
 * وجوز ان غيرت طعماً او ريحاً لا لونا * وجوز ان غيرت طعماً وريحاً ما وجوز
 ان غيرت طعماً او ريحاً مع لون وجوز ولو غيرت كل ذلك * وان * تغير * الماء
 * بخالط ينفك عنه غالباً * اي لا يوجد فيه غالباً لكونه يقع فيه من خارج واحتث
 عما وجودة فيه دائماً كشجرة على عين تاتي اوراقها في الماء وتغيره فانه ليس المختار
 فيه السلب بالمغير الكثير لانها كقرار الماء * لا يطبخ * وذلك الخالط

كورق الشجر وبسر النخل
 ان وقع في بئر او طاهراً
 وبلاوراق والارواث
 النجسة ان وقعت فيها
 بريح وغيرت وفي الطهارة
 اقوال ثالثاً السلب بها
 ان وجد غيرها وجوز ان
 غيرت طعماً او ريحاً لا لونا
 وان تغير بخالط ينفك
 عنه غالباً لا يطبخ

﴿كره قرآن﴾ هو طاهر غير مسكر لاسيما بال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة له وذكرته بغير ذلك في ازالة الاعتراض على نية ان ارد على قائله من قومنا فدورض بكتبه بالغلب فانشر ﴿وريجان﴾ بفنح الرائ نبات طيب الرائحة وهو الذي يسمى القمام وقيل كل نبات كذلك وقيل اطرافه وقيل ورقه ﴿ف﴾ فية اقوال الجواز والمنع مطلقا ﴿ثالثها المختار﴾ نعم ثالثها ﴿السلب ب﴾ المنعير ﴿الكثير﴾ لا بالمنعير القليل ولو اجتمعت اوصاف التغير والفعل كالوضوء سواء لجنابة او حيض او نفاس ﴿و﴾ الماء ﴿الراكد﴾ اي غير الجاري ﴿ولو﴾ كان ﴿كثيرا﴾ ان تنجس ﴿خالط النجس﴾ قيل ﴿هو﴾ نجس وان لم يتغير ﴿لظاهر النهي عن البول في الماء الدائم ثم التوضي منه او الغسل واجيب بان هذا النهي تنفير عن تنجيس ما يحتاج لتناوله لذلك لما فيه من الجفاء وكراهة النفس ولئلا يعناد ذلك فيكثر حتى يتغير فينجس او لئلا يتناول من نفس المكان الذي بال فيه فيوافق النجس او المراد بالماء الدائم مادون القلتين ﴿وقيل﴾ ان ورد على النجس طاهر ﴿لان لوروده قوة يكون بها كالغسل وان كان النجس عينا جامدا بقي فلما ايضا يقوى لانه هو الذي يمل الماء كما قال ﴿لا ان ورد﴾ النجس ﴿عليه﴾ والمختار في حد الكثير قدر قلتي ب ﴿قمة﴾ معتادة ﴿بالتنوين﴾ رفعا ﴿بدل من المستتر في معتادة وتضعف الاضافة ولو اسقط التاء ورفع رفعا لكان اولى ويجوز ان يكون رفعا نائب معتادة واث لاضافته لموثب يعني عنه ويدل على مفاده وقيل بقية هجر القرية الى المدينة وهي مائتان وخمسون رطلا وقيل اقله قربتان ونصف ثم انه اذا كان الماء قلتي او اكثر وكان فيه نجس ثم نقص عن القلتين بالاخذ او بالشف او بالرشخ او الخروج او الريح او نحو ذلك فهل يطهر الجواب انه طاهر ولو نقص لانه حكم بطهارته فلا ترجع نجاسته الا ان نقص حتى قل حتى تنير لونه او طعمه او ريحه لان فائدة كونه طاهرا استماله فلا وجه لكونه طاهرا مع انه اذا نقص نجس فانهم وقيل الماء وان قل ونقص عن القلتين لا ينجس الا ان تنير وقيل القليل بلا تغيير مكروه والكثير طاهر ولم يعتبر بعض كثرة ماء العيون الراكد فنجسه واعتبر كثرة ماء المطر وزعم غير واحد ان الكثير مالا يتحرك طرفه بتحريك طرف ويرده حديث

كره قرآن ورجان فشالها المختار السلب بالكثير والراكد ولو كثيرا ان تنجس قيل نجس وان لم يتغير وقيل ان ورد على النجس طاهر لا ان ورد عليه والمختار في حد الكثير قدر قلتي ب تادة رفعا

القلتين وانه قد يعمق ولو عشرين قامة واكثر فيتنجس اقرب الطرف بحيث يصله التحريك وهو غير سائغ الا ان يقرب الطرف ولو عمقا فيحكم بطهارة اسفله اذا كان لا يصله التحريك ولو وصل الجوانب من فوق ويرده ايضا ان التحريك بقوى ويضعف فايها يحكم به وانه تحجير للواسع اذ قد يتسع الماء جدا ويبلغ التحريك طرفه والمفهوم من كلامهم ان علة تنجيسه ان يحرك فيوصل التحريك النجس طرفه فلو لم يحرك لم يحكم بنجاسة غير الموضع الذي وقعت فيه وفي الديوان انه رخص ان حرك ما يليه ولم يبلغ التحريك الى طرفه الاخر واما اتصال الحركة على الحركة فلا بأس بها وقول الربيع رحمه الله الكثير اربعون قلة قيل هن بالبندادي والدمشقي مائة وثمانية ارطال وبالمصري اربع مائة وستة واربعون رطلا وربع رطل وسدس درهم وستة اسباع وباليمني مائتان وخمسون وبالمساحة ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا والحق ان الكثير قلتيان واما مادونهما ينجس ولو لم يتغير وهما وما فوقهما لا تنجس الا ان تغيرت وان هذا مطرد في كل ماء وان الجاري لا يفسد الا ما تغير منه وقالوا ان غمرت النجاسة مجرى الماء فهو نجس الا ان جرى من جانب او فوق او تحت من غير ملاقة نجس ﴿وحكم على﴾ الماء ﴿الجاري المقطع من اوله﴾ ولو لم ينقطع من آخره على الواضح ﴿ان حمل بكرة﴾ من بئر الشاة ﴿بالجاري﴾ فهو ﴿لا يفسد ان لم يغلب عليه النجس﴾ ولو اقل من قلتي وان غلبه وعنه فهو نجس كله وان غلب موضعه نجس الموضع وحده ﴿كالكثير﴾ الراكد في عدم الفساد فان الكثير الذي ﴿ان حرك﴾ تحريكاً ما ولو ضعيفاً ﴿من طرف لم يصل﴾ اثر التحريك طرفاً ﴿آخر﴾ لا ينجس الا الموضع الذي تغير منه وان تغير كله نجس كله والظاهر ان الجاري كغيره فينجس ان كان اقل من قلتي ولو لم يتغير ويطهر ان لم يتغير وكان قلتي او اكثر ﴿وحكم﴾ على بئر تجري تحت الارض ﴿اي يخرج خروجاً ما﴾ بالجارية ﴿فلا تفسد الا بتغير﴾ والا ﴿تجرت تحت الارض﴾ فيها ﴿قولان﴾ النجس وان لم يتغير والظاهرة ان لم يتغير وكانت قلتي والجريان من فيها اولى منه من تحتها اذا كان ﴿وان تنجست﴾ البئر لا غير اي خالطت نجسا فلو وقعت ميتة مثلاً في غير البئر لم ينجس ان لم يتغير

وحكم على الجاري المقطع من اوله ان حمل بكرة بالجاري لا يفسد ان لم يغلب عليه النجس كالكثير ان حرك من طرف لم يصل آخره على بئر تجري تحت الارض بالجارية والا فقولان وان تنجست

وصف من اوصاه ولم يلزم نزع ماء السنة عنه كما في القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد وحمل عليها بعض قومنا الحب والبركة وشوها في غرف ماء السنة بعد النزع **بمتجسد** اي بماله جسد متماسك لا مائع **كسنة** حيوان **بري** ذي نفس **اي دم** **سائلة** ولو قملة ان تيقن وصولها الى الماء وموتها وقيل كل قمل لادمي او غيره طاهر وفي العظم والصوف والوبر والشعر والجناد والقرن قولان **او لحم خنزير** اذا مات او قطع منه وهو حي **ولو ذبح** والواضح ان الميتة تقني عنه لان الذبح لا يطهره ولكن ذكره لما قد يتوهم ان الذبح ينافيه ولما نبتة القران اذ ذكر فيه مع الميتة ولم يستغن عنه ولو كان الفرق بين القران وغيره ظاهرا لان ذكره فيه لم انه حرام مطبقا ولولم يذكر لم يذلم واختلاف في المضطر اليه هل يحمل له بلا ذكاة او لا يحمل له الا بها وهل هو نجس ناقض للوضوء في حقه او لا **او يجرء** كعظم وجلد او بدم جامد او كل نجس له **كبول او خمر** **غير جامدين** نحو البرد **او دم** **غير جامد** وان نجس بمائع فلا يمكن نزع فليغرف العدد فقط وقيل لا غرغ الا بالميتة والخنزير والخنزير والدم وهو المشهور عند الطائفة وان لم يمكن نزع النجس لكثرة الماء نزع العدد وكفى واذا قدر عليه اعيد النزع بعد نزع والصحيح انه يستعمل ان لم يتغير ولا ينزع الدلاء حتى يخرج النجس وان وقع انسان او حيوان في بئر ولم يمت فيها فقليل يغرف منها ان اصاب الماء مخرجا وقيل لا قيل الاول هو القياس والثاني هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم والصحابة لم يعتبروا تنجس المخرج وكذا الكلام في فم ماسوره نجس او مكروه اذا علم انه مس الماء **ثم يغرف منها اربعون دلو** **للسنة** **لا انجاسة** **الماء** فان القاتنين فصاء لا ينجسها الا ما غير الماء **وقيل خمسون** **وقيل ثلاثون** **وقيل عشرون** **وقيل خمسة** **الماء يغرف والقولان** في ماء الغرف وقيل تنزع خمسين ان كان يزيد ماءها وقيل ان كان لا يزيد غرغ كله والحق انه لا يجب غرغه كله الا ان تغبر بالكلية وقيل لا غرغ ان غرغ ماءها **ولو** **طاهرة** **اعتيد** **الدلو** **لها** **اي البير** **والدلو** **يؤث** **وبذكر كما رايت** **غالبا** **لا بنجسة** **ولا با كبر**

بمتجسد كسنة بري ذي نفس
سائلة او لحم خنزير ولو
ذبح او يجرء نزع لا ان
بائع كبول او خمر او دم
ثم يغرف منها اربعون دلو
للسنة وقيل خمسون بطاهرة
اعتيد لها غالبا لا با كبر

دلائها على الراجح **اذا كان لما دلوان** او اكثر وقيل با كبرها وقيل ان تنجست وقت الزجر والا فبالصغير وقيل ان كان لما دلاء فواوسط وقيل ان كانت زاجرة فلا يغرف بدلو الزجر وان نزلت بكبير على حساب الصغير حيث يكون النزع بالصغير او عكس ذلك فقولان مثل ان ينزع عشر دلاء وفيها اربعون صفارا او سبعين صفارا وفيها اربعون كبار وقيل يجزي الغرف بغير دلوها او اصغر من دلوها او كان مملا يغرف به كالقرن وان كانت افواه الدواب تصلها فتشرب منها اربعين دلو او عدد الغرف على الخلاف اجزا بناء على ان الصرف للنجاسة فلا يحتاج لنية لا على انه تعيد فيحتاج لنية ولا نية للدابة الا ان ساقن لذلك ونوى وان زاد عليها الماء الطاهر حتى فاضت من فيها اجزاء **ثم يحكم** **بإماتها** **اي البير** **مع الدلو والحبل** **وما معها** **وجانبا** **ومثل هذا في الطهر** **الحكم** **بطهارة الوعاء** **كله** **بلا غرغ** **جوانبه** **اذا نزع من مائه ما نجس** **من حيث بلغ** **او بلغ خاتم ارجصاة** **وقيل يغسل** **الحبل** **وكل شيء** **ان مس** **ماء قبل تمام العدد** **وقيل يغسل الدلو ايضا** **واقولان** **بناء على نجاسة الماء** **ولاشك** **في غسل مامسه ماء** **مينبر** **الا ان طهر قبل التمام بطهارة الماء** **وان تغير ماءها** **فليغرف** **كله** **ثم تغسل ويرفع ماء الغسل** **وان بقي منه** **اي من العدد** **دلو** **او اكثر** **لا لغرغ** **بفتح الفاء** **الماء** **اعيد الغرف وطهرت** **هي والدلو وما اصاب** **الماء قبل الغرغ** **ان فرغ** **لم يبق اثر نجس** **وان فرغ** **بشرة** **او اقل ولو بقي** **ان كان لا يغيره دلو لقلته** **وذلك** **انه يعتبر مقدار اقل ما ينزلون الدلو لاجله من الماء لا قليل لا ينزلونها لاجله ولا يلزم النزع بعد رجوع الماء الى البير **وما السنة** **لا ينجس** **بد نزع النجس** **ان غرغ ماءها** **اي البير** **لم يتغير** **وذلك** **بان كانت مغرقة** **وقيل** **ان كانت لا تنزع** **وقيل** **وان قل** **لم يتغير** **وكان قلتين** **وقيل** **لا ينجس** **ولو قبل النزع** **وكذا الخلاف فيما فيها من الماء قبل النزع** **وقيل** **ولو تغير وازيل المتغير لجانب** **وان رجع بدلو النزع** **بالبناء للمفعول** **والنائب المحرور** **اولا فاعل الذي هو النزع** **او احد وهذا** **والاول اولي لعمومها** **في** **بير** **اخرى قبل التمام** **او قبل غسلها على قول** **ان لا او حيث تغير الى اخره** **غرف منها العدد ايضا** **بعد تطهير الدلو** **اي بعد صورة التطهير** **والا فحيث تغير** **غرف اخرى** **وقيل** **بجواز****

دلائها على الراجح ثم يحكم
بطهارتها مع الدلو والحبل
وقيل يغسل ان مس ماء
قبل تمام العدد وان بقي
منه دلو لا لغرغ الماء اعيد
الغرف وطهرت ان فرغ
وان بشرة وما السنة
لا ينجس بعد نزع النجس
ان غرغ ماءها وان رجع
بدلو النزع في اخرى قبل
التمام غرف منها العدد
ايضا بعد تطهير الدلو

الزرف بها ولو بلا تطهير كما قال بعد وجوز ان بناجسة وكذا ان القي ما بل بماءها او
بعض ماءها في اخري قبل ذلك وكذا يغرف من الثالثة ان اصابها ذلك من الثانية
وكذا ما بعد وقيل لا يغرف الا من الاولى ويظهر الدلو بالنزلة في البئر الثانية ثلاثان كثير
ماءها واقائل بالزرف من الثانية وما بعدها انما قال ذلك جريا عن التعبد ولا
يضر ماء راجع لبئر اي اليها بانحراف دلو اي ميلها الى جدار
البئر فيصدمه فيصيب منه ماء او عدم اعتدالها في صنعها او في ربطها بمحملها
او خرقها او بعد افرغها فلا ينجس ولا يغرف قدره وجوز النزح اي
النزع وان كان برب دلو ناجسة بغير بئر اخري محتاجة للنزع
لا بئر كذلك وقيل وان بئر كذلك مثل ان يرجع الدلو في اخري قبل
الهام ونحوه مما مر فيجوز على هذا القول النزح بها قبل تطهيرها وتطهر بالنزع او
كان النزح متفرقا وان كان في ايام وان عمدا او بلا قصد النزح
وقيل لا بد من القصد وعلّة الخاف هل انغرف تعبد فلا يتم الا بالنية او تطهير
على انها نجسة ولو لم يتغير احد اوصافها فيكون حديث القلتين مختصا بغير البئر
واما البئر فنجسة ولو لم يتغير احد اوصافها كما ان ما دون القلتين بغير الجاري واما
الجاري اذا لم يتغير فلا ينجس ولو كان دونهما والصحيح ان انغرف تعبد فلا بد
من النية وليس ماءها نجسا غرغ العرد او لم يغرف وانها كغيرها ان كان ماءها
قلتين او اكثر لم ينجس ان لم يتغير واذا تغيرت البئر زال حكم التعبد وكان انغرف
للتطهير فلا تطهر حتى ينقضي ماءها او يزول التغير فاذا انقضى طهر كما ذكرت
لكن بشرط الفصل واطلاع ماءه او ينزول الماء من العين فيها او من فوق بحيث
يأتي على كل موضع كان فيه الماء النجس وما لم يأت به طهر بالزمان بل اذا تيسر فقد
طهر عندي لزواله وقيل لا يكفي متفرقا الا نسيانا او غلطا واعلم ان الاقلاصالة بين
الماء ومجورها هي النافية للنس المختصة بالنكرة لكنها اشملت فلا تدخل الاعلى
النكرة فاذا دخلت على المعرفة في مثل قوله بلا قصد النزح فاما ان يبنى على اضافة
المصدر لقاعله او مفعوله لفظية لانه فعل في الاصل او مفعول وهذا اذا كان
مصدرا مضافا لذلك ووجه اخر ان اللفظة قد دخلها كنكرة بشرط

وجود العدد او الزيادة عليه والمشهور ان النزح بدلوها وان فرط في الصغر
او الكبر وقيل يرجع للاسقط وادعى بعضنا الاتفاق على طهارة جوانب البئر ولا
يضر ماء جار من جسد كلب خرج من نهر ونحوه وقيل يضر والخلف
ان بله المطر شديدا هذا بناء على طهارة شعره دون جلده فيكون الماء القاطر من
شعره على جلده كاللحاء الجاري والماء الجاري يختص بالطهارة ولو قل ما لم يذاب
عليه النجس وقيل بطهارة الكلب فاما ينجس منه ما نجس من غيره ومن قول
ينجس شعره كجلده حكم عليه بالنجس ولو خرج من نهر والواضح عندي ان ما كان
محرم الذات كالكلب عند بعض او كالحنزير لا ينجس الماء المتصل به الا ان كان
فيه بعض ودكه او عرقه او مخطه او لعابه ونحو ذلك ورخص بعض قومنا في
ذلك كله ما دام حيا قياسا على الانسان واعتبارا للحياة فما وجدت طهر السور
والبلبل ويظهر قدر الوضوء بفتح الواو بقدر ما يتوضأ به قطرة بول
او غيره بثوب اي فيه او جسد اتفاقا والخلف فيها اي قطرة البول
وكذا غيرها ان وقعت فيه اي في قدر الوضوء هل تنفسه وهو
الصحيح لانه اقل من قلتين اولا وبه قال بعض اصحابنا والحوض
وهو مجتمع الماء كالمجل وغيره ان كان الماء يخرج منه ويمد اي يزداد
اليه هو طاهر لانه جار الا موضعا ظهر فيه النجس و كان
ان القي فيه نجس لم يلبه النجس واتقي فيه كله ولو غلب بعضه واذا غلب
بعضه نجس البعض المغلوب فقط وعلت من كلامي ان الشرط والجواب خبر لكان
محدوفة ويمرزان تكون الواو حالية لا عاطفة على ما قبلها فتكون جملة لم يلبه نعتا
لنجس والا يمكن يخرج منه ويمد اليه بل يخرج فقط او يمد فقط
فقولان قول بالطهارة لان الخروج جري والجاري طاهر مالم يتغير وان تغير
نجس موضع التغير دون سائر الجاري هذا حكم الخارج وحكم الباقي ايضا الطهارة
لان الماء يتداخل بفضه في بعض ويمد بفضه على بعض الى جهة المخرج فهو كالجاري
بمسل النجس ماورد عليه من الطاهر بل هذه علّة طهارة الخارج وهذا يتم ولو
فرضنا وقوع النجس في اخر الماء لانه يتزاحم ويتداخل بجوانبه مع الطاهر والذي

ولا يضر راجع لبئر
بانحراف دلو او خرقها او
بعد افرغها وجوز النزح
وان بناجسة لا بئر او
متفرقا وان في ايام او بلا
قصد النزح بشرط

العدد ولا يضر جار من
جسد كلب خرج من نهر
ويظهر قدر الوضوء قطرة
بول بثوب او جسد اتفاقا
والخلف فيها ان وقعت فيه
هل تنفسه اولا والحوض
ان كان يخرج منه ويمد
اليه طاهر وان القي فيه
نجس لم يلبه والا فقولان

يزيد اليه يطهر لان الزيادة ورود ماء طاهر على نجس فيوقعه في حكم الطاهر كانه
 غسل فان الماء الوارد خاصة في القوة وقول بالنجس وكل ما ذكرت توجيهه مني
 اكلامهم والواضح عندي انه لا ينجس ولو لم يمس ولم يخرج ان كان قلتين او اكثر
 ولم يفر واما في صورة الزيادة والخروج فهو طاهر ولو كان اقل من قلتين ان لم
 يتغير وان صب في ماء طاهر ماء نجس ففي ما طار منه من الماء
 بالصب قولان الطهر والنجس ورجحوه ونجس عكسه وهو ان يصب
 طاهر في ماء نجس اتفاقا وقيل فيه قولان بترجيح النجس لان الطائر اما
 الماء النجس واما الطاهر الملاقى للنجس في المسئلتين والباقي طاهر ان كان قلتين
 ونجس ان كان دونهما كالاول وينبغي اختبار الماء باللونين بلونين مختلفين
 كنبلة وزعفران وكذا اي كالاول ماء طاهر صب بمحل نجس فطار
 منه من الماء المصبوب اي طار به من الماء اراد طار الماء من المحل فيه قولان
 وان لصق بالماء الذي طار تراب نجس نجس الا ان ازيل قبل ان يدخل نجسه فالحق
 الفصل ان كانت نجاسة المحل رطبة او تنحل بمجرد مس الماء اياها نجس والا
 طهر وقولان ان صب النجس كبرل في ماء او بالعكس فطار بالصب وان
 استنجي او غسل نجس بمحل اي فيه ينشف الماء او ينحدر فلا باس
 بذلك المحل اذا نشف ماءه ولو لم يمس ماء افراغ اذا كان في حين الغسل قبل
 ذلك لا يلحق الاخير الاول ان يلحق الماء الاخر الماء الاول ورخص
 مطلقا لحقه او لم يلحقه وفيه قول انه طاهر ان كان ماء الفجر ينشف قبل وقت
 الظهر وما ذكره للحكم بطهارة موضع بول الاعرابي بعد افراغ الماء عليه بدين ان
 ينتظر يسه وبدون تكرار الافراغ ومحل انحدر الماء محل النشف بل اقرب
 طهرا وذلك كله عندي انما هو اذا يقن صب الماء بعد الحكم بطهارة المفسول
 فيكون المصبوب بعدها غسلا للمحل ولو امكن ذلك بصب واحد طائل او كثير
 الماء والا نجس الموضع ويقتد ذلك ايضا بوصول الماء الطاهر حيث وصل النجس
 والا يهل لم يحكم الا بطهارة ظاهر الارض الذي وصله الطاهر وكذا مستح
 يجري ماءه او ينشف ولا يضر ماء طائر من غسل يد او غيرها

وان صب في طاهر ماء
 نجس ففي ما طار منه
 بالصب قولان ونجس
 عكسه وقيل كالاول وكذا
 ماء صب بمحل نجس فطار
 منه من الماء المصبوب اي طار به من
 الماء اراد طار الماء من المحل فيه قولان
 وان لصق بالماء الذي طار تراب نجس نجس
 الا ان ازيل قبل ان يدخل نجسه فالحق
 الفصل ان كانت نجاسة المحل رطبة او تنحل
 بمجرد مس الماء اياها نجس والا
 طهر وقولان ان صب النجس كبرل في ماء
 او بالعكس فطار بالصب وان
 استنجي او غسل نجس بمحل اي فيه
 ينشف الماء او ينحدر فلا باس
 بذلك المحل اذا نشف ماءه ولو لم يمس
 ماء افراغ اذا كان في حين الغسل قبل
 ذلك لا يلحق الاخير الاول ان يلحق
 الماء الاخر الماء الاول ورخص
 مطلقا لحقه او لم يلحقه وفيه قول
 انه طاهر ان كان ماء الفجر ينشف قبل
 وقت الظهر وما ذكره للحكم بطهارة
 موضع بول الاعرابي بعد افراغ الماء
 عليه بدين ان ينتظر يسه وبدون تكرار
 الافراغ ومحل انحدر الماء محل النشف
 بل اقرب طهرا وذلك كله عندي انما هو
 اذا يقن صب الماء بعد الحكم بطهارة
 المفسول فيكون المصبوب بعدها غسلا
 للمحل ولو امكن ذلك بصب واحد طائل
 او كثير الماء والا نجس الموضع
 ويقتد ذلك ايضا بوصول الماء الطاهر
 حيث وصل النجس والا يهل لم يحكم الا
 بطهارة ظاهر الارض الذي وصله الطاهر
 وكذا مستح يجري ماءه او ينشف ولا
 يضر ماء طائر من غسل يد او غيرها

او استنجاء بعد الصب ثلاثا ان لم يراثر النجس على الاصح وقيل
 بعد الصب مرتين وقيل مالم يتم الاستنجاء ورخص فيه اي فيما طار
 بعد وصوله اي الماء الارض مطلقا اي ولو صب اقل من ثلاث
 وسور مبتدا بهيمة غير جلالة لا جلالة بتشديد اللام هو فعالة
 لانصب اي صاحبة الجمل وهو العذرة هنا هذا اصل اللفظ ثم استعمل في كل بهيمة
 تا كل النجس مطلقا حقيقة عرفية خاصة لان ذلك في عرف الفقهاء او اطلاق
 للخاص على العام والاول المتبادر او لا سبع غير هو او مكب بفتح
 اللام اي صائد معلم محمول كالكلب فانه من عادته قبول التعليم ومراده ما يشمل
 الكلب الملم كادمي غير مشرك او شارب خمر او بالغ اقف اي غير مختن
 فهو بقلته اي بجلدة الاختتان في ذكره غير مخونة بلا عذر طاهر خبر
 فالسبع والمثرك وشارب الخمر والبالغ الاقف والجلالة نجس سورهم على الصحيح
 والبهيمة والمكب والمهر والادمي غير ما ذكر طهارة السور والسبع مطوف على
 جلالة وقيل بنجاسة سور المر والمكب والصحيح طهارة سورهما وجاء الحديث
 بطهارة سور المر واختلف في سور الفار ونجس سور الخنزير وبالله وقيل لا وطهر
 سور الاقف ان خاف ضرا من الاختتان لحرا او قرا ولم يبلغ ولا تصح شهادة غير
 المعذور ولا تزوجه ولا صلته ولا صومه ولا حجه او عمرته ولا ذبيحته ولا يطهر بالله
 ويصح ذلك من المعذور لحرا او قرا او مرض وقيل يصح من المعذور بالله وسوره
 فقط وما يعذره ان لا يجد من يغتسه او آلة فيطلب فيمذر مالم يجد ومن لم
 يوجب الختن من قومنا حكم بطهارة الاقف ولو وجد الختن ولم يمنعه مانع وحكم
 عليه باحكام المختون كلها كالعرق والخسائط بالفتح وهو السائل من الانف
 واللاماب بالضم ما سال من الفم واللبن والدموع والخمسة من غير
 المشرك وغير الجلال والبيض اجماعا ونجس ذلك كله من السبع وما معه واما
 بلل السطن مع البيضة فنجس ان اكلت تلك الدابة النجس والارجح اي
 الارجح في الرو والفار والمكب والكتابي وسواء في المكب ان يكون كلبا
 لاصيد او لغيره وسواء صاد او لم يضد وسواء كان سباعا او طائرا وقيل الكتابي

او استنجاء بعد الصب
 ثلاثا على الاصح ورخص
 فيه بعد وصوله الارض
 مطلقا وسور بهيمة لا
 جلالة او سبع غير هو او
 مكب كادمي غير مشرك
 او شارب خمر او بالغ اقف
 بلا عذر طاهر كالعرق
 والمخاط واللعاب واللبن
 والدموع والبيض اجماعا
 والارجح في المر والفار
 والمكب

نجس وقيل مكروه والخالف فيه ولو كان محاربا لا كما قال الشيخ توفيق **﴿الطهارة﴾**
وفي غير الكتابي من المشركين النجاسة وقيل بلالة طاهر وان دخل المشركون
بلدا وتغلبوا على اهله المسلمين وهم غير اهل كتاب فحكم ببلهم كحكم ببل الكتابي
فيما يظهر لي لضرورة الملاقاة **﴿وفي الحيوان الجلال وان كان آدميا﴾** كانت
النجس **﴿وقيل طاهر﴾** كدجاجة **﴿في بلها وبل طاهر بيضا﴾** خلاف الراجح
النجس ورجح بعض الطهارة ان صينت وقيل بطهارة بلل دجاجة الرخايل بعدها
عن النجس والتحقيق طهارة بيض الدجاجة اجماعا ان صينت عن الانجاس
الا قول من زعم ان ارواث ما يوه كل لحم نجسة وان لم تر تاكل نجسا سماها بعض
على النجس لرغبتها في الانجاس وبعض على الطهارة على الاصل **﴿وسور﴾** بتسديدا
﴿كافعي﴾ الكف امم مضاف اليه وهي الحبة الحبيثة **﴿وحبة كبيضة نجس﴾**
خبر **﴿او طاهر﴾** مستفذر **﴿كره﴾** بسم **﴿قولان وفي سم ذلك قولان﴾**
فائدة اجاز بعض البول في الجاري وبعض التوضي بماء تغير بالقطران من وعاءه
مطلقا وبعض ان كان يشرب وبعض ان كان القطران دباغا للوعاء لا بعد دباغ
هذا **﴿فصل سن غسل اناه ولغ فيه كلب﴾** غير معلوم على الصحيح **﴿سبعما﴾**
اولاهن واخرهن بتراب **﴿وذلك لشدة نجاسته ويبحث في التعليل بان الحزير﴾**
اشد منه نجاسة وليس الغسل فيه سبب اقلل السبع للسم والنجس فثلاث للنجس والباقي
للماء والبلاء بمعنى مع اي اولاهن واخرهن مع تراب فهن كاهن بالماء لكن يخلط في
الاولى والسابعة بالتراب والبلاء للمصاحبة وفي ذلك ابقاء الغسل على حقيقته والبلاء
على حقيقته بخلاف ما لو فسرنا الغسل في قوله اولاهن واخرهن بالحك بلا ماء
فانه استعارة او مجاز مرسل للاطلاق والتقييد ولا يعدل عن الحقيقة بلا قرينة
﴿وصحح الجواز ثلاث كغيره﴾ من النجس كلها بالماء ويكفي بالتراب او بالزمان
ومقابل الاصح وجوب السبع وكون الاولى والسابعة مع التراب وهو قول الشافعي اخذا
برواية ابي هريرة والغناء لفتياه ثلاث لجواز انه نسي الحديث ولا نابعدا بتصديق
الراوي العدل ولم يجر ان تنسخ السنة المروية بفتياه من يجوز عليه الملقط والكذب ومقابلته
ايضا وجوب الثلاث وهو قول ابي حنيفة عملا بفتياه والغناء لروايته على انه ما افق

الطهارة وفي الجلال وان
ادميا النجس كدجاجة
وسور كافعي وحبة كبيضة
نجس او مستفذر بسم
فصل
من غسل اناه ولغ فيه كلب
سبعما اولاهن واخرهن
بتراب وصحح الجواز
بثلاث كغيره

بالثلاث الا لعلمه بنسخ السبع واولى من ذلك كله الجمع بين روايته وفتياه بان نقول الامر
بالسبع المندب بدليل فتياه بالثلاث وما افق بالثلاث الا لقيام الدليل عنده ان الامر
للمندب او الثلاث للطهارة والباقي للسم واذا ادخل لسانه ولم يجره او وقع لعابه فيه
لم يسن السبع بل يغسل كغيره وقيل ذلك طاهر كله والغسل ليس للنجس بل غير
معقول المعنى وقيل خوف ان يكون الكلب كلبا فيضر سمه وان تعدد الولوغ فالاصح
عدم تعدد الغسل ذكره السبكي والد مولف جمع الجوامع الاصولي **﴿و﴾** صححت
طهارة حوض شرب منه سبع ان كان فيه قدر قلين **﴿وقيل طاهر ولو اقل وقيل﴾**
لا ولو اكثر **﴿و﴾** الحيوان **﴿الجلال هو ما عاش بنجس﴾** غائط او غيره **﴿ولا﴾**
يخلطه **﴿اي النجس﴾** بطاهر **﴿ولو ماء وقيل لا يغير الماء خلطا﴾** ثلاثة ايام
او اكل ميتة او دما او لحم خنزير **﴿او جزءه غير اللحم او خمر﴾** ولو **﴿اكل احدها﴾**
﴿مرة﴾ خلافا لمن قال لا تكون جلالة باكل الخمر اقل من ثلاثة ايام وتكون
بجلالة باكل ذنب ولدها لا بالوعاء الذي فيه الولد الذي منها قات لحست شاة دم
ولادتها فهي جلالة لا يحل لبنا الا على قول من قال بطهارة الجلالة وعدة الابل
اربعون يوما او ثلاثون او عشرون او خمسة عشر او سبعة والبقرة ثلاثون او عشرون
او خمسة عشر او عشرة او سبعة والشاة عشرة او سبعة او ثلاثة والوزة خمسة او ثلاثة
او يوم والديك ثلاثة او واحد اقوال والخيل والبغال والحمير الاهلية والوحشية وبقر
الوحش كالبقرة والغنم كالابل وقيل كالشاة والظباء والوعول والارام كالغنم وقيل
لا عدة لواحد وان ذبح اكل بعد غسل كرشه والادبي اربعون وقيل بطهارته
﴿ولا يرفع الحدث بمضاف﴾ اي لا يكفي في الوضوء والجنابة والحيض والنفاس
وكذا سائر الاغتسلات كغسل العيد وعرفة والجمعة **﴿وان ازال الخبث﴾** بضم
الخاء واسكان الباء اي النجس **﴿ولا يستعمل بآن﴾** منفصل **﴿عن عضو في﴾**
وضوءه **﴿وزاد كما هو مفهوم كلامه ان لم يبين عن عضو ان تستعمله في بعض ذلك﴾**
العضو ان بقي ذلك العضو بهضه غير واصل اليه الماء واما ان تنقله عن عضو لاخر
في الوضوء فلا واجازه بعض وهو انسب بقول من قال ان الوضوء فرض واحد وتعمل
النجاسة بالباء وقيل لا واجاز الخالفون التوضي **﴿بالمستعمل المجمع في اناه او غيره﴾**

وطهارة حوض شرب منه
سبع ان كان فيه قدر قلين
والجلال هو ما عاش بنجس
لا يخلطه بطاهر ثلاثة ايام
او اكل ميتة او دما او لحم
خنزير ولو مرة ولا يرفع
الحدث بمضاف وان ازال
الخبث ولا يستعمل بآن
عن عضو في وضوءه

ان لم يتغير او تدبر قليلا وكذا في الاغتسال ومن احدهما لاخر **﴿وجاز﴾** المستعمل
المنفصل عن عضو من اعضاء البدن كلها بان كان في العضو الاخر **﴿في غسل﴾**
للجنابة او الحيض او غيرها ان ينقله من عضو لاخر ويجوز ان يريد بالغسل غسل
النجس او غسله وغسل نحو الجنابة والحيض والوجه الاول وايضا حقه انه اراد
بالانفصال عن العضو في الوضوء كونه في عضو اخر او كونه قاطرا منه فلا يرفع
الحدث بالقطر من العضو ولا بما في عضو اخر لكن فيه استعمال الكلمة في حقيقتها
ومجازها فان تسمية كون الماء في عضو اخر انفصالا مجاز وتسمية قطره انفصالا
حقيقة فيكون الضمير في قوله جاز عائد الى الانفصل بقيد كونه هو ما كان في عضو
اخر واما في الواحد فاولى فيكون من الاستخدام ولك ان تريد في الموضعين المجاز فقط
وهو كون الماء في عضو اخر فيفهم منع القطر في الوضوء بالاولى ويفهم كون المتصل في
عضو في الغسل جائزا بالاولى **﴿وما فطر﴾** بعد او خطأ **﴿من جسد في اناه وضوء﴾**
كان يتوضا منه في تلك الحال ومثله ما اذا توضا من اناه او غيره وقطر في موضع
اخر فيه ماء **﴿ان كان اكثر من﴾** الماء **﴿التوضا به﴾** اي الذي من شأنه ان يتوضا
به او اراد ان يتوضا به وهو الذي لما يستعمله غير القاطر وقيل ان كان ثلثا **﴿افسده﴾**
فلا يتوضا به بل يتوضا لباقي الاعضاء من غيره ومفهومه انه يتوضا منه اذا كان
القطر مساويا لما بقي لم يستعمل ويطلق المستعمل على ما بقي من الماء في اعضاء الوضوء
وعلى الساقط منه في الارض **﴿وصح تطهير رجل وامرأة﴾** اي تطهير كان واي امرأة
كانت **﴿من اناه﴾** مثلا في حال واحد لكنه يكفر بروية ما كان منها عورة ان
لم تكن زوجته او سريته وينقض وضوءه بالروية واما الاغتسال والاستنجاء ونحوهما
فتأبى لانها لا تنقض بالكبيرة **﴿وتطهيره بفضلها﴾** الباقية في الاناه مثلا **﴿وان﴾**
خلت به **﴿اي بالماء﴾** **﴿كعكسه﴾** ان تطهر بفضلته ولو خلا به وقيل لا يطهر
بفضلتها ان خلت به وذلك مخافة ان تكون قد نجسته او علمت فيه مغيرا لا يظن
به لنحو ظلمة او عدم بصر او عدم شم او غفلة والذي عندي انه ليس الامر كذلك
وان النهي عن توضي الرجل بفضل المرأة مخافة الفتنة فكذا العكس كما لا يصلي
احدهما بثوب الاخر اذا خافها فان لم يخف احدهما توضا بالفضل وان خاف وتوضا

وجاز في غسل وما فطر
من جسد في اناه وضوءه
ان كان اكثر من المتوضا
به افسده وصح تطهير
رجل وامرأة من اناه
وتطهيره بفضلها وان خلت
به كعكسه

ولم يفتن جاز وان كانت المرأة زوجه او سريته جاز لها فضلته وله فضلها كما فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعائشة فان الفضلة انما يتبادر انها ما بقي في الاناه ويعد ما قبل
انها ما فطر من الاعضاء باعبار انه فضل عما انتصق بها وهذا البحث في الحديث
واما الفضلة في كلام المصنف فهي الباقي في الاناه مثلا ولو اريد في الحديث بالفضلة
القاطر من الاعضاء لما خص فضلة المرأة ومنع منها الرجل ولا يقال لو كان المراد
الباقي في الاناه لما خصها ايضا لان الغالب افتتان الرجل بالمرأة لا العكس وان تطهر
مع اجنبية من اناه لم يصح وضوءه ان مسها في اناه او بعده عمدا او راى مالا
يحمل له كذلك وكذا مالا يحل من محرمته كما يأتي في نواقض الوضوء وهذا **﴿باب﴾**
فيما ينتقض هو به **﴿ينتقض الوضوء بخارج من مخرجي انسان﴾** يخرج البول ومخرج
المنطقة مطلقا **﴿او مدخله﴾** القم والانف ان كان ما خرج منها كقي ورفاف
لا كريق ومخاط بدليل طهارتها كما رووا لوقال يحدث من الخ اسكان اوضح **﴿كبول﴾**
ونجو **﴿اي غائط وكل شيء﴾** ولو يابس كحماة **﴿وريح﴾** من دبر لا يريح قبل وقيل
وبه الا ان كان من بكر فلا ينتقض وعن بعض ان ريح القبل وريح القم ليسا من
جنس ريح الدبر وان ريح القبل دخل من خارج وريح القم لم يخرج من الطعام النجس
بخلاف ريح الدبر والذي عندي ان ريح القبل من خارج نعم يمكن ان يكون من
غير محل الطعام ولا يشك احد ان فرج المرأة متصل لقضاء البطن لانها تبول منه
والبول من الماء المشروب وريح القم عندي من الطعام كالذي من الدبر وانما رخص
فيه ترخيصا من الله تعالى واما ما يقال انه يبر ريح الدبر على الموضع النجس وانه
يخرج من الطعام النجس فلا يفيد لان الطعام طاهر مادام في البطن فاذا خرج
فليس يتصل به شيء منه بخلاف سائر الاجسام فانها اذا خرج معها طعام او بلله
فينجس بخروجه ومن شك في خروج الريح منه استصحب الاصل حتى يسمع صوتا
او يشم ريحا سواء كان في الصلاة او في غيرها وهكذا لانقض بما شك فيه من غير
الريح هذا مذهب اصحابنا رحمهم الله والجمهور وقيل ملك من شك في انتقاض
وضوءه لزمه تجديده شك بريح او غيرها وفي رواية عنه وعن الحسن انه لا ينقض
بالشك في الريح في الصلاة وان النقص بالشك فيه في غيرها **﴿ودابة﴾** ولو من

﴿باب﴾

ينتقض الوضوء بخارج
من مخرجي انسان او
مدخله كبول ونجو وريح
ودابة

انف او دم ولو لم تبلغ نجس ولو خرج البول والدم من غير محل خروجها نجسا ونقصا
 خلافا للشافعي * وروى ومذي ومني * بتشديد الياءات وكسر ما قبلهن وتخفيفهن
 واسكان ما قبلهن * ودم فائض * من مدخل او مخرج * وطهر من امرأة * ان
 اتصل منها بغيرها او جاءها في اوقات صلاتها او صلات يجفوف ثم جاء بعد * ورطوبة *
 من لرجها ككدرة وصرة * وفيه * بفتح فاسكان * ووقلس * بفتح فاسكان وهو ماء
 يخرج كحروج القي * وقيل ان حمض وان لم يصل حد الفم لم ينقض واستحب بعض
 الاعادة وقيل الشافعي لا ينقض الوضوء بالمني وما معه ويلزم الغسل ولم ينقضه
 بعض غيرنا بالقي والقياس بناء على طهرتها وبه قال مالك وكان يعتبر في النقض
 الخارج المخصوص وهو البول والقياط والمخرج وهو بابها وان خرجا من غيرهما او خرج
 سائر النجس لم ينقض الا ان خرجا من ثقب تحت المعدة وانسد المخرجان وان لم
 يسدا فقولان والشافعي يعتبر المخرجين فكل ما خرج منهما ناقض ولو غير بول وغائط
 فكان لا ينقضه بالقي والقياس وغيرها لانها لم يخرج من المخرجين ومراعاة لا ينقضه
 عنده المني والتحقيق ان النجس كله ناقض قياسا على مانص عليه في
 الاحاديث والريح ناقضة لان نجاسة لعدم بللها الا ان لاقت ثوبا او بدنا
 او نحوها مبلولا وقيل طاهرة لان نجس ما لاقت مبلولا ولكن تنقض * وزعاف *
 بالضم * وفي النقض * خبر مبتداه قولان * بدم مرتفع ذي ظل * غير مشفوح
 لحمه والنافض به يعتبر ارتفاعه سفحا وهو الصحيح عندي * وان * كان * من
 فرعة * بفتح القاف والراء اي فرعة * براس * اي في راس * او شقاق برجل *
 اي في رجل او غيرها * او بقلع شرة من اصل * وقال بعض المشارقة ناقضة
 وان من غير اصل * او * قلع * خرس بلا دم او جلد * حي * او ظفر * بضم
 او بكسر فاسكان او بضمين * حي * ولا باس بالميت واما الجلد الميت من حي
 فلا ينقض لانه طاهر وقيل ينقض لانه ناجس وقيل ان كان من غير متولى لا ان
 كان منه وقيل طاهر ان غسل وهذا في مسه مطلقا حين النزع وبعبده كس
 الميت وكلام المصنف في القلع وقيل النقض شنة لان نجاسة الجلد الميت واما ما وقع
 من الشعر والضرروس وما بعد ذلك بلا قلع ولا مصادمة شيء فلا نقض وقيل

وودي ومذي ومني ودم
 فائض وطهر من امرأة
 ورطوبة وفيه وقلس
 وزعاف وفي النقض بدم
 مرتفع ذي ظل وان من
 فرعة براس او شقاق برجل
 او بقلع شرة من اصل او
 خرس بلا دم او جلد او
 ظفر حي

بالنقض لخروجه من الاصل والصفوف والوبر والشعر من الدواب والريش كذلك
 ان قلعها قلع من اصلها فقولان في نجاستها والنقض بها والراجع النجس والنقض
 وكذا الانتفا بمصادمة وان خرجت من اصلها بلا قلع قلع ولا مصادمة فطاهرة
 على المشهور ولا نقض وقيل نجاسة وتنقض واذا قلنا بالنجاسة فهل النجس ذات كله
 او ما كان داخل الجلد فقط لا ما فوق قولان ومن قال بالنقض وبالنجس في شعر
 مثلا فمن له حية تنف ويمس اصل الشعرة سائر شعره غسله ان كان مبلولا بما
 مثلا حين الوضوء وهذا تشديد لم يرد حديث به والا رفق ان لا نقض ولا نجس
 بما خرج وحده ولو من اصل * او بكي بلغ * لهما * حيا * كرى نفسه او كواه
 غيره بعود او حديد او غيرها او جرة والحرق وطى النار كالكي والعمد وغيره سواء
 وذلك لو ذلك قد يكون * او بجرح بلا دم * والصحيح ان لا نقض به * او
 بخروجه * اي الدم * بعين * اي في عين * او انف * بعد العظم * او اذن *
 او في جرح او قرح او شق * من موضعه بلا فيض * الى خارج العين والانف
 والاذن والصحيح النقض به * او بجرحه داخل جاد او داخل * ظفر * لعمل
 او عشرة او غيرها * والحال انه * تعذر نزعه او خيف ضرره * وهل يتيمم له
 ولا يتوضا ولا يتيمم بل يتوضا او يتيمم له ويتوضا لغيره وهو قول من اجاز الوضوء
 مع نجس لا يقدر على تطهيره اقوال اخرها غير مصرح به بل مستخرج وسبب
 الخلاف من اجتماعه داخل الجلد سفح اولا والواضح انه ليس سفحا موجبا للوضوء
 لانه لم يخرج ويظهر بل كان داخلا مع انه لم يطق نزعه فكانه دم اجتمع في دملة
 ويجب النزع ان امكن ولم يخف * ثم امكنه * النزع * ونزعه بعد يديه * بعض
 يعد نزعه يابسا ناقضا وبعض لا يعده ناقضا لانه عند طهره اذا خرج يابسا كجلد
 ميت * قولان * النقض وعدمه * ولا باس ان غلب البزاق الدم في الفم *
 البزاق والبصاق بضمين ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وانما
 ساء براقا مع انه في الفم مجازا اعتبارا بما يول اليه فهو من مجاز الاول او بمعنى اسم
 مفعول المستقبل اي الذي يبرز او اراد البزاق خارج الفم وانما قال في الفم لانه
 اذاري غالبا خارج الفم علم انه غالب اذ كان في الفم * في اللون * وهو الصحيح

او بكي بلغ حيا او
 بجرح بلا دم او بخروجه
 بعين او انف او اذن من
 موضعه بلا فيض او
 بجرحه داخل جلد او
 ظفر وتعذر نزعه او خيف
 ضرره ثم امكنه ونزعه
 بعد يديه قولان ولا باس
 ان غلب البزاق الدم في
 الفم في اللون

متناق بقلب وفي الفم متناق باستقرار الحال فلم يتعاق حرفا جر اعني واحد في عامل واحد ﴿وقيل في المكثرة﴾ بفتح الكاف ويجوز كسرهما ﴿وينقض بعكسه﴾ وهو ان يقلب الدم البزاق في اللون وقيل في الكثرة واذا لم ينقض الوضوء بالدم في ذلك كله لعدم الحكم بالسفح او بالغلبة فهل هو ظاهر ولو اخرج به يد او غيرها ويصلي به في ثوب او بدن او نجس غير ناقض تجب ازالته او ذلك نجس ناقض الا المغلوب بريق او صديد فظاهر احوال والاصح كون المنقول باليد او غيرها نجسا ناقضا وصفة غلبة لون الدم ان يتحض منه ولو قليل على حدة او يمتزج ويكون الريق كله او اكثره الى الحمرة اقرب ويوجد في هذا كثرة وصفة كثرته هذا وان يكون على حدة اكثر واذا استويا فقولان ودم البيضة ان امتزج وكان غالب النجس وان لم يذاب او كان نقطة او خطا او فيما يلي قشرها فلا بأس ولكن تنزع تلك النقطة وما بعدها وقيل لا ﴿وفي مس الخ﴾ من حي انسان او حيوان ان كان الحيوان حلالا او مكروها من الراس او مخ غيره مخ نفسه او مخ غيره هما سواء ﴿خلاف﴾ مبنى على طهارة ذلك ونجسه ﴿و﴾ ينقض ﴿بالنوم الثقيل﴾ وهو ان تحبتي يديك فتفترقا او يقع ما في يدك ولم تشعر وهو يزدل معه الحس كله ﴿وان﴾ كان النوم ﴿قصيرا﴾ او النائم قاعدا او قائما ﴿لا بخفيفه وان تطاول﴾ مع انكائه او قعود او ركوع او سجود او قيام ﴿على المختار ان لم يكن باضطجاع﴾ وان كان به نقض ان تطاول وان خف على المختار وقيل لا ينقض ولو ثقبلا طويلا باضطجاع الا ان ثقب الحديث استصعبا بالاصل ويرده حديث انما الوضوء على من نام مضطجعا وقيل ينقض ولو خفيفا غير متطاول ولو قائما وقيل ينقض ان كثر ولو خف او قائما لا ان قل ولو ثقل او نثما وقيل لا ينقض الا ان ثقل مضطجعا او مستلقيا وقيل الا ان ركع او سجد وثقل وقيل الا ان سجد وقيل الا ان لم يكن في الصلاة وقيل الا ان لم يتمكن مقعده من الارض وقيل الثقيل ينقض مطلقا والخفيف لا مطلقا وقيل الخفيف القصير لا ينقض مطلقا والخفيف الطويل ينقض مضطجعا والظاهر ان مراد المصنف بالاضطجاع ما يعم الاستلقاء ﴿و﴾ ينقض ﴿بالجنون والسكر﴾ بضم فسكون او بضمين او فتحين وانما اراد السكر لمرض او اطعام او شراب غير مسكر

وقيل في الكثرة وبفض
بعكسوفي من الخ خلاف
وبالنوم القيل وان قصيرا
لا بحقيقة وان تطاول على
المختار ان لم يكن باضطجاع
وبالجنون والسكر

وانما سكر به لعله في نفسه لا تقبله في عادة او حدث عدم قبولها اياه فان هذا غير
نجس لكن لا يجوز له استعماله اذا علم والسكر نحو شمس او جوع او نحو ذلك واما
السكر بطعام او شراب مسكر فليس ناقضاً وانما الناقض مسه لتقدمه على السكر الا
من قال بطهارة عين المسكر فالتقص بالسكر واما الافيون والبنج وجوزة الطيب
فطاهرة وانما ينقص السكر بها لامسها ووجه النقص بالسكر والجنون خروج الريح
كالنوم وقيل هما والنوم نواقض بالذات * والاعماء * الغشاوة وهو اخس من
السكر لان فيه بعض تمييز ويعتبر في الثلاثة ما مر في النوم من ثقل وطول وانطباع
واضدادها وقيل لا ينتقص بالثلاثة ما لم يتيقن انتقاضه * وبالكلام المحرم * الذي
هو كبيرة على الاطلاق كاللذاع الى الزنى * كالغيبه * بالسكر وقيل لا ينقصه
ذكر المتولى بما فيه اذا لم يرد تقيصه ويستثنى من ذلك المتولى المقارف لاخلق
السوء فانه لا يكون ذكره بها غيبة محرمة ولا ناقضة للوضوء بل اذ خيف الاقتداء
به وجب اشهاره بذلك والنقص عليه كما ياتي في الكتاب الاخير في قوله فصل اهل
الاسلام واهله الخ * والنعيمة * نقل الكلام المفسد ولو لم يعلم الناقل انه يوقع
الفساد اذا كان عدم علمه لعدم تجربته بالامور وعدم معرفته بما يوقع بين الناس الشر
هذا لتحقيق المقام لا ما يقل سواء لان هذا قد قارف بما هو معلوم لم يحمله لتصور او
تقصير لا ان لم يكن عقله يدرك ذلك * واليمين الفاجرة * اي الفاجر صاحبها وهي
المكذوب فيها وفي لفظ الفاجرة حذف مضاف كما رايت او هو مجاز بالاستعارة شبه
فجورها اي خروجها عن الشرع وبعدها عنه بخروج الانسان وبعده عنه فهي تبعية
تصريحية لتحقيقية او اسند الفجور اليها لانها الة وسبب وانما ذكروا اليمين الفاجرة
مع دخولها في الكذب تعظيها او لان القسم في المكذب نفسه فجور ناقض فاذا
ذكر جوابه الكاذب كان فجوراً اخر لكن ان حلف وترك الجواب ففي كونه فجوراً
قولان * ولعن غير مستحق * كظفل ومجنون * ما صدر منه في جنونه لا على
صادر منه في غيره ولم يتب منه وكلمته * عليه عند الله * فيه وكالدواب والجمادات وقيل
لا ينتقض بغير الادب * نصيب خصوصاً الرب غير المستحق بخطاب الموث
تقيصاً وشمولاً ويدل لذلك ذكر الرحم والمجان * هل ان قصد الشتم ولا يشر منه
القتل ولا اعتيد * او * ك *

والأغصان وبكتلام الخيل
كالنبيذ والحمية واليهين
القاجرة والهن غير مستحق
وشتمة

لا يثبت له انما شتم ام لا لان كذا جادلون لا كذا الاشياء فان حصل
 من وقيل ان قال لمنولى يا جاهل في كذا او لكذا تبرأ منه وينقض الوضوء
 شتم او لمن من يستحق لكن لا على الوجه الذي يستحق به ذلك وبالظن في
 الدين شامل لما فيه قطع العذر كمنى رؤية الباري مطلق لما هو من الفروع
 بشرط قصد اهانة اصحابنا وان كان من الفروع ولم يقصدها لم ينقض والتكلم
 بموجب بضم الميم وكسر الجيم ككفر ككفر نعمة او منعم مطلقا اي
 لفظ كان ويحتمل ان يريد بها بالاطلاق اعني كفر النعمة او المنعم وهما كفر النفاق
 وكفر الشرك او منكر او خش ما اشتد قبحه من الكبائر ولو استغنى بالكلام
 المحرم او بالتكلم بموجب كفر لا غنى عن ذلك الا ان المنكر يشمل كبيرة اللسان
 والقلب والجوارحة فلذلك ذكره بعد ذكر التكلم باللسان غير ما في القلب وايضا
 المنكر يشمل التكلم بالجوارح المحرم فهو اعم فلو اقتصر عليه او عبر بالكبيرة لكان اخص
 وقيل لا ينقضه من الكبائر الا الغيبة والنميمة او الزنى او الارتداد او نظر الشهوة
 والكذب واليمين الفاجرة وقيل الاربعة الاول وبذكر فرج او عذرة او
 بول او باقح اسم عند الناطق ولو لم يقبح عند غيره ولا سيما ان قبح عند
 غيره ومعنى اقبح قبيح فهو خارج عن معنى التفضيل فسواء فاق في القبح او حصل
 فيه اصل القبح فقط او فاق اسما وكان دون اخر كالزب بالضم وهو عربي والاسم
 من خرى اخرج الغائط وهو عامي فيما يظرون كلام بعض وتكلم به ابونواس
 وهو من المولدين والحق انه عربي فقد نطق به سالمات رضي الله عنه قال علمنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اخراة بلا شتم او ب ب شتم بهما
 او ببول ولو بنير اقبح اساءها وقيل لا ينقض الا ان شتم بهما احدا وقيل الا ان
 شتم بهما ونسبهما للمشتوم ويستثنى شتم المتعزي بعزاء الجاهلية باعضاضه
 بهن ابيه تصريحاً فانه مأمور به في الحديث فلا يكون ناقضاً وكلامه شامل
 لكل كبيرة فمن دخل الصلاة او تعمد الخروج عنها او افسادها بلا
 ضرورة ولا شبهة اصلاح فساد اراد السكر لمرض او اطعام او شربة او تصدق بشيء
 مع التوبة او التوبة فقط كالخ

وبالظن في الدين والتكلم
 بموجب كفر مطلقاً او
 منكر او خش وبذكر
 فرج او عذرة باقح اسم
 او شتم بهما

ينقضه بالكبائر مطلقاً وقال صاحب الاصل لا يقض الوضوء بافساد الصلاة بغير
 التهمة ونص كلامه فان قال يلزمك ان تنقض الطهارة بالكلام في الصلاة الى ان
 قال قيل له العلة الشرعية لا تكاد تطرد الخ فافاد كلامه عدم النقض اذا لم يجب
 بالنقض واجاب بعدم الاطراد والانعكاس وفي نقض وضوء من خرج من صلاة
 المنفل عمدا كذلك قولان وبالكذب عن عمد لا عن غلط او نسيان او
 تقليد او خطأ والاولى اسقاط عن عمد لانه لا ينسب كذبا الا عن عمد او المصنف
 جرى على مذهب ضعيف والبسط في علم المعاني في كتابي الذي سميته بيان البيان
 وقد بسطته في تفسير سورة البقرة بعض بسط وهو الاخبار خرج به الانشاء
 كقولك قم او لا تقم او هل قام او هلا قام او ايتته او لم يات قام وأذان المؤذن
 قبل الوقت عمدا فانه اعلام بالوقت مع انه غير داخل ومع هذا لا يسمى كذبا
 وقيل ما استلزم كذبا او اشر به كقولك قم تتاق المسافر مع انه لم يأت كذب
 والتصديق كما يتطرق الى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق اليه باعتبار ما يسلزم
 مدلوله من الاخبار وبهذا الاعتبار يمتري الانشاءات عن شيء على خلاف ما هو
 به في الواقع واما على ما هو به في الواقع فقير كذب ولو ادعاء او تنزيلا او
 مبالغة نخرج نحو قولك جاء اسد شاكي السلاح وقولك بنى الامير المدينة ويومنا
 صائم وجئت الف مرة اذا قصد معنى الكثرة مجازا لانه صادق وان اراد ظاهر
 المبالغة فكذب مع ارادة ذلك الخلاف بلا مسوغ بضم الميم وكسر
 الواو اي مجيز وهذا القيد غير محتاج اية في حد الكذب لغة فان التقية لذي رحم
 مثلا بلا تعريض كذب لغة ولعل المصنف اراد تعريف الكذب الشرعي ولذا
 شرط العمد وزاد القيد كتقية اي حذر لذي رحم او جار او صاحب
 او من يرجى نفعه او يخاف ضرره يتكلم لهم مالا يستحقون عامدا للكذب او مبالا
 غير ذا كرمه في نفسه او يشرط في قلبه عند اصحابنا المشارة وليس المراد في
 هذا المقام بالتقية تقية القتل او الضرب خصوصاً بل ما يشمل تقية اي ضرر كان
 وتقية تغيير القلب ويدل لذلك ذكر الرحم والجار والصاحب فلا تفعل فانه ليس
 من شأنه هو لاء القتل ولا اعتيد او ك اظهار جميل حتى يرى انك

وبالكذب عن عمد
 الاخبار عن شيء
 خلاف مذهب في الواقع
 مع ارادة ذلك بلا مسوغ
 كتقية لذي رحم او جار
 او صاحب او اظهر جميل

نحمد امره وهذا الجليل موجود فيه وانت تذكره له منسلا او ناويا له وهو يتوهم
انك تريد الولاية وهذا مراد المصنف لئلا يتكرر مع التقية والتعريض ولو خالف
كلام الاصل **او تعريض** **لغرض استعمال في معناه للترويج غيره** كقول الخليل
بل فعله كبيرهم والبسط في غير هذا **وفيه** **اي في التعريض** **مندوحة**
اي سعة وخلاص عن الكذب وعما يكره المتكلم من الضرر وهو اسم مفعول بمعنى
المصدر **كالدعاء** بالعافية والحفظ والكرامة والرحمة والمعافة من النار وان
كان **غير** **اي متولى** **مراد به** **اي بذلك الذي هو كالدعاء** بالعافية
وما معها **غيره** **اي غير المدعوله** كقولك اعانك الله وانت تريد نفسك
او **مراد به** **نار الدنيا** **وعافيتها وحفظها او كرامتها ورحمتها** وليس
هذا **اي هو الكلام على التعريض والتقية** **من فتننا** **اي الذي نحن فيه من**
الوضوء ونواقضه ولكن ذكرنا ذلك تبعا لما نحن فيه وتجاوز المعارض لجلب نفع
او دفع ضرر في الامن والخوف كما ياتي عن التاج في باب رد السلام وفي الجزء
الاول من التاج عن ابي زكريا انه كتب الى اهل حضرموت ان لكم ان تعرضوا
في الكلام الذي يسمعكم ان تقولوه ولولم تتقوا الظلمة ودخل رجل على عيسى بن
موسي وعنده ابن شبرمة فقال له عيسى اتعرفه قال نعم ان له ايتا وشرفا وقدا ولم
يكن يعرفه وانما اراد بيته الذي يسكنه واعلاه وقدمه الذي يمشي به واوهمه ان له سابقة
في الفضل وقدم صدق اي عمل صالح وشرفا في الحسب والنسب والمرء ان
يرضي من يخشاه بالقول الحسن مع اضمار خلافه ولا ينتقض باكل ما مسته النار
خلاف البعض وقيل الوضوء منه غسل اقم واليدين وباتي نقضه بالتحققة في الصلاة
وينتقض بنقض الصلاة عمد الا لاصلاح ومخلاف **فصل جاز انتقاء** **حذر**
شخص على نفسه او على ما يودي تلفه لتلفها **اي الى تلف النفس** **بالاشراك**
متعلق بانتقاء وهو ان يقول الميمن اثنين وقاس بعضهم غيره من لفظ الشرك عليه
وبعضهم غير نفسه من الانفس كنفس ولده ومسلم وغيرهما على نفسه **مع الطمانينة**
بالايمان وبكل قول **لا يظلم به احد الا بما يظلم به غيره** كالدلالة على مال الناس
او انفسهم وكالتدفع **عند ظهور مخوف** **به على نفسه او ما يودي تلفها او**

او تعريض وفيه مندوحة
كالدعاء بالعافية والحفظ
والكرامة والرحمة والمعافة
من النار وان غير مراد به
غيره او نار الدنيا وليس هذا
من فتننا

فصل

جاز انتقاء شخص على نفسه
او على ما يودي تلفه لتلفها
بالاشراك مع الطمانينة
بالايمان وبكل قول عند
ظهور مخوف

على غير ذلك وادعى بعض العلماء المنع في ذلك كله حتى رفع السوط او السيف او
نحوهما وما من كلمة يرفع بها ضربتان الا يجوز التكلم بها وخوف كقول ولو ضمت
اليهم وكسرت الواو لجاز **والنية النافضة** **الوضوء** **المحرمة** **هي** **ذكر**
المتولى **لا المتبرأ منه والموقوف فيه** فان ذكرها بما فيها لا ينقض الا مالا ينبغي
من ذكر الموقوف فيه وقيل ان ذكر الموقوف فيه نافض اذا كان بما يكره لان ذكره
به شروع فيما يباح من المتبرأ منه وهذا موقوف فيه يجب الوقف فيه عن وظائف
اصحاب الولاية ووظائف اصحاب البراءة وهو لا يدري حاله فذكره ايضا لقوله اليس لك
به علم اذ ذكرته وانت لا علم لك بانه من الفريق الذي يباح ذكره وان ذكر الموقوف
فيه او المتبرأ منه بما ليس فيه انتقض وضوءه وقيل لا ينقض الوضوء بذكر المتولى
بما فيه ان لم يرد تنقيضه ولم يورد الى تنقيض السامع اياه بما ذكر به وهو واضح
وشمل الذكر في كلام المصنف الذكر بحضرة من يسمع وبحضرة من لا يسمع وبالحلوة
ولولم يصدر منه الا تحريك اللسان بالحرف فان ذلك غيبة تمنع حيث تمنع وتباح
حيث تباح واما الذكر في القلب فليس غيبة كما يتبادر من لفظ الذكر وكما يهرج
به قوله بما يكرهه لو حضر وقيل بالنقض اذا حقق ذلك في قلبه واتبعه ولو لم ينطق
لان ذلك عمل بالهم والهم مغفور ما لم يعمل به وهذا معمول به وانما يكون غير
معمول به لو نفاه حين خطر او خطر في قلبه ان يذكره فاعتقد ان سيذكره فلم
يذكره لا ينتقض **بما يكره** **لو حضر** **وكذا ان ذكره بحضرة فالتقص**
به من باب اولي الا ان يقال ذكره في الغيبة اشد لانه لا يرد عن نفسه فهو كميته
بخلاف حضرته فانها دون ذلك اذ يمكنه ان يرد ولا يتمكن مقتابه منه
حاضرا تمكنه منه غائبا وصرح الشيخ احمد بان النية تكون في الحضرة ايضا لكن
تسمية ذكره حاضرا غيبة مجاز لغوي حقيقة عرفية خاصة بعرف بعض الفقهاء وافاد
كلامه انه ان كان لا يكره ذلك لو حضر او كان يكرهه حاضرا ولا يكرهه غائبا
ولو علم به لا ينتقض وضوءه والتحقق التقص اذا كان ذلك منقضا له ولو لم يرد الذكر
التقص او اراد الذكر التقيص ولو كان لا ينتقص عند السامع فالاولى ان يقول
هي ذكره بمنقص ولو بلا ارادة تقيص وذكره بآرادة تقيص ولو لم ينتقص عند

والنية النافضة المحرمة ذكر
المتولى بما يكره لو حضر

السامع **ان كان به** اي فيه **والا** يكن فيه **فذكره به** **ان** ويسمى ايضا في اللغة غيبة وهكذا في اصل الشرع **وبالقصة** متعلق بـ **ينقض** محذوفا او تعطف على بالكذب وهي مأخوذة من قول الضاحك **فه** فهي اختصار حكاية واصل الكلام ان يقول وبقوله **فه** وان لم يقل الضاحك **الا** **فه** واحدا انتقض ايضا بالتعبير بالقصة جري على الغالب لا قيد وان كان ضحك بدون **فه** او تبسم لم ينتقض الوضوء ونقضت الصلاة وقيل لا نقض بالتبسم وهو الصحيح كما تبسم صلى الله عليه وسلم لجبريل حين تبسم له جبريل في الصلاة وقيل لا ينتقض الوضوء الضحك في الصلاة الا خاف الامام العدل **في الصلاة** **لحرمتها** ولا ينتقض بها في غير الصلاة الا ان كانت لغير عجب او لمعية من الضاحك او غيره فتكون كبيرة وتنقض الوضوء وقيل لا والتبسم مبادي الضحك من غير صوت والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الاسنان من السرور مع صوت خفي فان كان فيه صوت يسمع من بعيد فهو قهقهة فان شئت فقل التبسم انبساط الوجه مع ظهور بعض مقدم الاسنان وعدم الصوت اصلا **وتنقض** **الصلاة** **بمع** اي مع الوضوء **وبمس** النجس الرطب والميتة مطلقا **رطبة** او يابسة **واليد** مبتدا **كذلك** خبر اي رطبة او يابسة اذا مس **الميتة** **وان** كانت الميتة **لمتولى** على المختار **ولو بعد الغسل** وقيل لا نقض ولو لم يمتولى وقيل لا نقض بالمتولى الا قبل الغسل وقيل لا نقض مطلقا متولى او غيره والمشهور ان الميتة اليابسة هي واليد تنقض السنة لا للنجاسة وغير اليد مثلها وخص اليد لانها الغالبة في العمل وانما اختار عدم النقض انه مع يفهم من حديث المومن لا ينجس ولو ميتا ان غيره ينجس لما علمت ان الكلام في الحديث على النجس وكلام المصنف على النقض والنقض انما هو سنة لامة الموت لكن هذه العلة تنافي بكون الميتة نجسة فخرج السمك والجراد وميتة غير المتولى ولو كانت نجسة في ذاتها لكن ليس النقض لنجسها لان اليد لا تنجس بها على الصحيح اذا كانتا يابستين وانما نقضه من نقضه بغير المتولى فقط ونقضه بالدابة والطائر المحلى الا كل مع انها موحدان لله سبحانه مسبحان له لا يجري ذمها ذنب ولو ذكبا لخللان لابن ادم فضلا على غيره وتكراما خصوصا المومن والا فانه يجري

ان كان به والا فليقتل
وبالقصة في الصلاة
وتنقض معه وبمس
النجس الرطب والميتة
مطلقة واليد كذلك وان
لمتولى على المختار

عليه الذنب ولا تخلف لركعة **ونفس فرج غير الدابة** **فرج** نفسه او غيره عمدا
فقبل مطلقا **وفرج الدابة** لا ينقض الا بنجس او بشهوة **في** **مس فرج الانسان**
الصبي اقول **النقض به** وعدم النقض **لا** **لرطوبة** **اشتهاء** **عبدان** **قولان**
ثالثها المختار النقض **بمس** **فرج** **الا** **انثى** **وقيل** ينتقض بفرج المراهق والمراقة
وقيل ينتقض بفرج الحيوان حال الانتشار وينقض بمس الفرج المقطوع بظاهرة
على الخلاف والحاصل ان مس الفرج المقطوع والنظر اليه كس غير المقطوع والنظر اليه فيما
مر او ياتي من الخلاف وزاد بعضهم الشعر وكل لحم اذا كان عورة ويزيد المقطوع
بانه ميتة وهكذا كل ما كان عورة فعورته باقية بعد قطعه وهكذا كنت اقول
والنظر كالمس في ذلك كله واقول الان لا نقض بنظر المقطوع من ذلك اذا كان
لا يشتهي كما لا نقض بالنظر الى من لا يشتهي الا فرج الانثى فانه مطلقا مشته
فالنظر اليه ناقض ولو مقطوعا من عجز وفي الديوان رخص بعض ان لا نقض
بمس الانسان عورته المقطوعة وفيه نظر لانها ميتة **والخلف** في موجهه **اي**
النقض **فهل** **هو** **المس** **بالعانة** **اي** فيها وكذا في قوله بالدبر وبه وبالدكر
او تضم الميم وتفتح الجيم مصدر ميمي اي الخلف في ايجابه فهل بمس العانة وهي
موضع الشعر حول الذكر **والانثيين** **بضم** **احمزة** **وفتحها** **الحصيتان** **وما** **بين**
الفرجين والدبر ومحاذيه **اي** والموضع الذي يقربه وجوانبه **او** **بالدكر** **فقط**
لا بالدبر **او** **به** **وبالدبر** **او** **بالنقبتين** **فقط** **وهو** **اوسع** **الاقوال** **او** **بالسرة** **والركبة**
وما **بينهما** **على** **الخلف** **في** **دخولهما** **وهو** **واضيقها** **وشواه** **في** **ذلك** **مس** **الذكر** **نفسه** **او**
ذكر **اخر** **ومس** **الا** **انثى** **نفسها** **او** **انثى** **اخرى** **والامة** **مع** **الرجل** **كرجلين** **اختير**
النقض **بالجلين** **اي** **الذكر** **والدبر** **الذي** **هو** **الثقب** **وما** **يليه** **وهو** **المنخفض** **عن** **المقعدتين**
وان **كان** **المس** **بنسيان** **نسيان** **انه** **على** **وضوءه** **اونسيان** **ان** **المس** **ناقض**
اونسيان **ان** **ذلك** **عورة** **او** **نحو** **ذلك** **مراده** **ما** **يعم** **الخطا** **مثل** **ان** **يريد** **معالجة** **ثوبه**
او **حرك** **جلده** **فاخطا** **لعورته** **وقيل** لا نقض الا بعدد **ونقض** **الوضوء** **هو**
من خطاب الوضع **وهو** **الذي** **لا** **يشترط** **فيه** **العالم** **ولا** **القدرة** **ولا** **الاختيار** **ولا** **العمد**
بخلاف خطاب التكليف وان شئت فقل خطاب الوضع **جمل** **الشيء** **سببا** **لشيء**

وبمس فرج غير الدابة وفي
الصبي اقول ثالثها المختار
النقض بالانثى والخلف
في موجهه فهل بالعانة
والانثيين وما بين الفرجين
والدبر ومحاذيه او بالدكر
فقط او به وبالدبر اختير
النقض بالجلين وان بنسيان
وهو من خطاب الوضع

أو شرطاً فيه أو صحيحاً أو فاسداً كما في الأصول ويقابله خطاب الاقتضاء والافتضاء
هو الطلب جازماً أو غير جازم وخطاب التخيير وسمي خطاب وضع لأنه خوطب
به هكذا بلا شرط فهو خطاب موضوع أي مثبت بلا قيد وهذا صحيح ولو على قول
الأصول لأنه هو نفس جمل الشيء سبباً أو شرطاً مثلاً لا الخطاب بشيء مع أنه
موكول إلى الخطاب يصدق بعمده أو اختياره أو سبب كذا أو شرط كذا * أن
كان المس بباطن الكف * أو جانبها أو جانب الأصبع أو اغلاها في غير الصلاة
أو فيها لأصلاحها فلا نقض واستثنوا حال الصلاة فإنه يمس ولا ينتقض وضوءه
أن لم يجد بللاً وصحت صلاته والصواب نقض وضوءه والصلاة إذ لم يستثن في
الحديث نقض الصلاة ولكن يحتمل لذلك بأن يمس بظاهر اليد ويعتقد أن المس
بظواهرها غير ناقض فلا تبطل صلاته أن لم يجد بللاً * بلا ساتر وفي غير اليد
وبظواهرها خلاف * النقض بهما وعدم النقض مطلقاً أو بالعمد على الخلاف
* و * ينتقض * بفرج الغير وإن * كان الغير * زوجة أو سرية * يضم
السين وتشديد الرأى والياء نسبة إلى السر بكسر السين على غير قياس والقياس
الكسر والسر النكاح وهي الأمة التي بوائها يتالجم كالأزوجة * ك * ما ينتقضه
مسه فرج * نفسه * على الحد السابق إلا أن مس فرج نفسه لا جل حدث ظن
خروجه سواء كان في الصلاة أو غيرها وسواء الليل والنهار ولكن أن مس مع إمكان
النظر كخلوة في نهار وإمكانه ووجود ناز لا ينقض ولم يجرى في الحديث أن المس
للمس عن النجس في الصلاة لا ينتقضها والصحيح النقض فإن وجده بوضاً
واسنانف الصلاة * ونقض * وضوءه * من * كل شخص * ملموس *
في عورة باليد قال بعضهم أو غيرها ملموس نعت والضمير للأزوجة والسرية
أماها فلا ينتقض وضوءها بمس الزوج فرجهما كما لا ينتقض مسهما فرجه وضوءه
وقيل أن تعدد الملموس أن يمس الماس انتقض وضوءه ولو كان زوجاً أو سرية في
الفرج وهو الصحيح * مع عمد * وفي نقض وضوء الزوجين يجماع في غير الفرج
بلا فزوج بلل قولان ولو بالذكر والسرية كالأزوجة وقيل من مس اجنبية ولو بلا
عمد انتقض وضوءه وقيل لا ولو بعمد ولا ينتقض بمس كفها ووجهها بلا شهوة ولو

أن كان لمس بباطن الكف
بلا ساتر وفي غير اليد
وبظواهرها خلاف وبفرج
الغير ولا زوجة أو سرية
كفها ونقض من ملموس
مع عمد

عمداً وقيل ينتقض وكذا باطن القدم على القول بأنه ليس عورة وكذا كل ما حل
نظره من الاجنبيات من قواعد ومتبرجات وتهامية وأمة ونحو ذلك هل يحمل مسه
بلا شهوة أو يحرم وعلى الآخر ينتقض مسه وضوءه ولو بلا شهوة * وبلمس بدن *
ولو شعراً أو ظفراً أو سنناً * اجنبية * بالغة * مشتهة * لا كعبوز ونحوها ممن
لا تشتهى * بيد * وقيل غير اليد مثلها * سالمة * غير شلاء * والشلاء الميتة وقيل
الفاصلة ومثلها اليد التي لا تمس * لا للمعالجة * ومنها الرقيا عندي لكن لا يعالجها
ذكر إلا أن لم يكن من يحسن العلاج سواء أو لم يحتمل الداء التأخير إلى حضور
امرأة تعالج أو محرم وللإنسان علاج نفسه بالرقيا فتتفعه وكذا يكتب الحرز لنفسه
فيتنفعه لأنه صلى الله عليه وسلم يقرأ على يديه فيمسح بها جسده * أو اضطراب
أو تنجية بلا حائل مطلقاً * وجدت الأداة أم لا عمداً أو خطأ أو أراد بالاطلاق
كون الحائل غير مقيّد بقيد أي سواء كان رقيقاً أو غليظاً كتيباً أو شافاً بحيث
لا يباشر فانه لا نقض حينئذ وقوله بلا حائل يتعلق بالمس ويحتمل أن يريد
بالاطلاق عموم المعالجة والاضطرار والتنجية أي سواء كان المعالجة بالرقيا أو
بالطلب بالدواء أو بالقطع أو بغير ذلك وسواء كانت التنجية بحر أو بحمل أو
بإدخال تحت الثوب تنجيتها أو تنجيتها وسواء كان الاضطراب بوقوعه على بدنها من
عال أو مستواً أو بوقوعها عليه أو بقهر أحد لها بأهساك والقاء عليه أو بالعكس
* وإن * كان اللمس * لغير شهوة * وقال مالك ينتقض ولو بجائل وقال
الشافعي ينتقض ولو غير مشتهة واعتبر مالك قصد اللذة أو وجودها في النقض
وقال السدوسي يكتفي رحمه الله الصغيرة المشتهة كالبالغة وليس كذلك عندي بل
لا نقض بها إلا بشهوة أو ما بين مرة وركبة * والامرد * المشتكى * مثلها في
الأظهر * فيما قيل وليس كذلك بل هو كالرجل فيباح نظره ومسه بلا شهوة
ولا نقض ولو كان كالأرأة لأمراً بالاستتار * وهل ينتقض * وضوءه * بأكل
ميتة * أو دم أو لحم خنزير أو خمر على القول بمجاوز تنجية المضطربها نفسه قياساً
إلى الثلاثة قبله * أبيع * نعت أكل وإنما يباح أكل تلك الأشياء لمن لم يجد
أياً أكل وخاف الموت وقاس بعضهم عليه أن يقهر جوارحاً على الأكل منها والألا

وليس بد اجنبية مشتهة
بد سالمة لا للمعالجة أو
اضطراراً وتنجية بلا حائل
مطلقاً وإن لغير شهوة
والامرد مثلها في الأظهر
وهل ينتقض بأكل ميتة
أبيع

او شرط فيه او صحيحاً او فاسداً كما في الاصول ويقابله خطاب الاقتضاء والاقتضاء هو الطلب جازماً او غير جازم وخطاب التخيير وسمي خطاب وضع لانه خوطب به هكذا بلا شرط فهو خطاب موضوع اي مثبت بلا قيد وهذا صحيح ولو على قول الاصول لانه هو نفس جعل الشيء سبباً او شرطاً مثلاً لا الخطاب بشيء مع انه موكل الى الخاطب يصدق بعمده او اختياره او سبب كذا او شرط كذا * ان كان المس بباطن الكف * او جانبها او جانب الاصبع او اعلاها في غير الصلاة او فيها لاصلاحها فلا نقض واستثنوا حال الصلاة فانه يمس ولا ينتقض وضوءه ان لم يجد بللاً وصحت صلاته والصواب نقض وضوءه والصلاة اذ لم يستثن في الحديث نقض الصلاة ولكن تحت ذلك بان يمس بظاهر اليد ويعتقد ان المس بظواهرها غير ناقض فلا تبطل صلاته ان لم يجد بللاً * بلا ساتر وفي غير اليد وبظواهرها خلاف * النقض بهما وعدم النقض مطلقاً او بالعمد على الخلاف * و * ينتقض * بفرج الغير وان * كان الغير * زوجة او سرية * بضم السين وتشديد الراء والياء نسبة الى السر بكسر السين على غير قياس والقياس الكسر والسر التكاثر وهي الامة التي بوائها يتالجماع كازوجة * ك * ما ينتقضه مسه فرج * نفسه * على الحد السابق الا ان مس فرج نفسه لا جل حدث ظن خروجه سواء كان في الصلاة وغيرها وسواء الليل والنهار ولكن ان مس مع امكان النظر كخلوة في نهار وامكانه ووجود نار ليلا نقض ولم يجز في الحديث ان المس للبعث عن النجس في الصلاة لا ينتقضها والصحيح النقض فان وجسده بوضا واستأنف الصلاة * ونقض * وضوءه * من * كل شخص * ماموس * في هورة باليد قال بعضهم او غيرها ماموس نفت والضمير للزوجة والسرية اماها فلا ينتقض وضوءها بمس الزوج فرجهما كما لا ينتقض مسهما فرجه وضوءه وقيل ان نعمد الماموس ان يمس الماس انتقض وضوءه ولو كان زوجاً او سرية في الفرج وهو الصحيح * مع عمد * وفي نقض وضوء الزوجين بجماع في غير الفرج بلا فروج بلل قولان ولو بالذكر والسرية كازوجة وقيل من مس اجنبية ولو بلا عمد انتقض وضوءه وقيل لا ولو بعد ولا ينتقض بمس كفها ووجهها بلا شهوة ولو

ان كان المس بباطن الكف
بلا ساتر وفي غير اليد
بظواهرها خلاف وبفرج
الغير وان زوجة او سرية
ككفها ونقض من ماموس
مع عمد

عمداً وقيل ينتقض وكذا باطن القدم على القول بانه ليس عورة وكذا كل ما حل نظره من الاجنبيات من قواعد ومتبرجات وتهامية وامة ونحو ذلك هل يحل مسه بلا شهوة او يحرم وعلى الاخر ينتقض مسه وضوءه ولو بلا شهوة * وبلمس بدن * ولو شعرا او ظفرا او سناً * اجنبية * بالغة * مشتهة * لا كجوز ونحوها من لا تشتهي * بيد * وقيل غير اليد مثلها * سالمة * غير شلاء والشلاء الميتة وقيل الفاسدة ومثلها اليد التي لا تمس * لا لمعالجة * ومنها الرقيا عندي لكن لا يعالجها ذكر الا ان لم يكن من يحسن العلاج سواء او لم يحتمل الداء التأخير الى حضور امرأة تعالج او محرم وللانسان علاج نفسه بالرقيا فتتفعه وكذا يكتب الحرز لنفسه فينتفع لانه صلى الله عليه وسلم يقرأ على يديه فيمسح بها جسده * او اضطرار او تنجية بلا حائل مطلقاً * وجدت الالة ام لا عمداً او خطأ او اراد بالاطلاق كون الحائل غير مقيّد بقيد اي سواء كان رقيقاً او غليظاً كتيفاً او شافاً بحيث لا يباشر فانه لا نقض حينئذ وقوله بلا حائل يتعلق بالمس ويحتمل ان يريد بالاطلاق عموم المعالجة والاضطرار والتنجية اي سواء كان المعالجة بالرقيا او بالطلب بالدواء او بالقطع او بغير ذلك وسواء كانت التنجية بجر او بحمل او بادخال تحت الثوب تنجيتها او تنجيتها وسواء كان الاضطرار بوقوعه على بدنها من عال او مستواً او بوقوعها عليه او بقهر احد لهما بامساك والقاء عليه او بالاكس * وان * كان اللبس * لغير شهوة * وقال مالك ينتقض ولو بمحائل وقال الشافعي ينتقض ولو غير مشتهة واعتبر مالك قصد اللذة او وجودها في النقض وقال السدوسي يكفي رحمه الله الصغيرة المشتهة كالبالغة وليس كذلك عندي بل لا نقض بها الا بشهوة او ما بين مرة وركبة * والامرد * المشتبه * مثلها في الاظهر * فيما قيل وليس كذلك بل هو كالرجل فيباح نظره ومسها بلا شهوة ولا نقض ولو كان كالمرأة لامر بالاستتار * وهل ينتقض * وضوءه * باكل ميتة * او دم او لحم خنزير او خمر على القول بمجاوز تنجية المضطربها نفسه قياساً اش الثلاثة قبله * ابيح * نفت اكل وانما يباح اكل تلك الاشياء لمن لم يجد الاياكل وخاف الموت وقاس بعضهم عليه ان يقهر جبار احد على الاكل منها والا

وليس بدن اجنبية مشتهة
بيد سالمة لا لمعالجة او
اضطرار او تنجية بلا حائل
مطلقاً وان لغير شهوة
والامرد مثلها في الاظهر
وهل ينتقض باكل ميتة
ايح

قتله وان تشبهها الحامل وغير ذلك مما يوهدي فيه عدم اكلمها للموت * اولاً *
 ينتقض هذان قولان * وجه القول بعدم النقض انه انما نجست تلك الاشياء في غير
 حال الاضطرار اما في حال الاضطرار فهي طاهرة في حق المضطر ووجه القول بالنقض انها
 باقية على النجس فاباح الله اكل النجس للاضطرار وبدل الاول عموم قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يتوضا من طعام احل الله اكله * و * ينتقض * بالنظر لغير وجه
 حرة * بالغة * اجنبية وكفها بعمد * اي مع عمد ولا ينتقض بالنظر الى الوجه
 والكفين ولو فيها زينة وقيل ان لم تكن * وب * بالنظر لـ * ما بين مرة
 وركبة امة * واختلف في دخولها وما رق من الفخذ ومختار المصنف عدم دخول
 السرة والركبة كما هو صريح قوله بين ويجوز تنوين مرة لعدم لفظ الاضافة وعدم
 تنوينه لنية لفظها اي مرة امة * كالرجل * لغير شهوة * الا لشهوة * متعلق
 بالنظر ففهوم الاولى النقض بالشهوة * وكذا اللبس * لمس الاجنبية في غير
 الوجه والقم والعين والكف والرجل والامة بين السرة والركبة في النقض لا شهوة
 وقيل لمس وجهها او كفها ناقض ايضاً * و * ينتقض * بها * اي بالشهوة لها
 ونظراً * مطلقاً * ولو للوجه والكف منها وغير ما بين السرة والركبة من الرجل
 والامة * ورخص النظر المتبرجة * ولو شابة مشتهة اي تظهر زينتها ولو بلباس
 فينظر منها ما اظهرت من فوق السرة والركبة بلا شهوة والتحقيق عندي المنع وانها
 كغيره لان الله جل وعلا جعل لها حرمة وايسر باحتياها حرمتها بمنزلة لها فالواجب الاغشاء
 عنها ما استطاع ولا يجوز عندي غير ذلك وقد شرط الله سبحانه وتعالى على القواعد في وضع
 ثيابهن ان لا يكن متبرجات بزينة فان كن متبرجات بزينة لم يجوز لهن وضع الثياب فكيف
 يجوز النظر للمتبرجات فان منع القواعد من وضع الثياب الا ان كن غير متبرجات منع للنظر
 اليهن الا بذلك الشرط * ويجوز * يقبح التزين او لم يقبحها لكن لا تراه وقيل بشرط ان
 لا تريد ايضاً لانها اذا كانت تريد فنظرها او مسها يثير ان ارادتها وقات ارادتها لا توجب
 نقض وضوء الماس او الناظر الا ان علم انها في تلك الحال مريدة فنظر من اجل ارادتها
 او علم انها مريدة في الحال فمس اولم يعلم ووافق الحال * ونهاية * بالفتح نسبة
 نهامة بالكسر وهي مكة او قريب منها * وامة * بغير شهوة * لا بها * ورخص

اولاً قولان وبالنظر لغير
 وجه حرة اجنبية وكفها
 بعمد بما بين مرة وركبة
 امة كالرجل الا لشهوة
 وكذا اللبس وبها مطلقاً
 ورخص النظر المتبرجة
 ويجوز ونهاية رامة لا بها

بعضهم في مس المتبرجة والعجوز والنهامة كالامة فوق سرتين ونحت ركبتيهن ولفظ
 الامة مستدرك واجاز الشيخ اسماعيل مس المتبرجة الا فريجها وحمل على انه اراد بالفرج
 ما يعم ما يقرب منه من السرة والركبة وما بينها وصرح بعض بجواز نظر ومس ما عدا
 موضع الاستعداد والفرج منها وليس بصواب عندي وان كانت نهامة غير فيجعة
 فهي كغيرها ولا ينتقض بتقبيل الزوجة او السرية خلافا لبعض * وفي ذوات
 الحارم ثلاث حرم * جمع حرمة * متفاوتة * مباحة لثلاثة انواع احدها ان
 * ابيح للزوجين * والوارد ما يعم السيد والسرية او الزوجين فقط فيكون قد وكل
 حكم السرية والسيد الى القياس عاينها * تمتع كل من صاحبه * نظراً * ولما في
 اي موضع ما خلا الدبر والقسم * وكره لها النظر للفروج * ويجوز للانسان النظر
 لفرج نفسه لا لشهوة ولا ينتقض وضوءه خلافا لبعض ويجرم بها وينقض وهذه
 الحرمة المباحة للزوجين اعظم الحرم * و * الثانية حرمة ابنت لمن هو * ذوق
 الزوج * وهو * الاب والابن والاخ والعمة والخال * لم يذكر في سورة النور
 ويؤخذ ان من قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى ان قال وبنات الاخ وبنات
 الاخت * وابن الاخ * ابن * الاخت والرضاع كالتب * وذلك انه حل
 لهم النظر للوجه واليدين وفيهن زينة والعقد والعنق كله والكشف وما لم يكن فيه
 الشعر من الراس * وحرم عليهم النظر للشعر والصدر والساق * والذراعين وحل
 للعنق مع الوجه والكف وظاهر القدم * وقيل يحل لهم محل القرطين * القرط
 بالكسر ما يعاق في الاذن * و * محل * القلادة * من العنق فيحل بالاولى لهم
 النظر الى باقي الاذن وباقي العنق وقيل يجوز لهم النظر الى اعلى الصدر ويحمله
 كلام المصنف بان يريد محل القلادة ما تدلى فيه وتلتصق به من اعلى الصدر
 والقلادة ما يعلق فيها والقف مكسور * و * محل * السوارين * من الذراع
 والسوار بالكسر والضم حلية ذهب او فضة * و * محل * الحجابين * من الرجلين
 بالفتح او الكسر وزيادة الالف مناسبة للسوارين وهما الخللان وانما عبر بحل
 اشارة الى انه لا يحل النظر الى الذراع كله بل الى محل السوار وهو موضعه بما يلي
 المكف ولا الى الاذن كلها بل الى محل القرط وهو شحمته ولا الى الساق بل الى

وفي ذوات الحارم ثلاث
 حرم متفاوتة ابيح للزوجين
 تمتع كل من صاحبه وكره
 لها النظر للفروج ودون
 الزوج الاب والابن والاخ
 والعمة والخال وابن الاخ
 والاخت والرضاع كالتب
 وحرم عليهم النظر للشعر
 والصدر والساق وقيل
 يحل لهم محل القرطين
 والقلادة والسوارين
 والحجابين

موضع الخال مما يلي الكعب وقيل يجوز الى الاذن كلها والذراع كلها ويجمل كلام
المصنف على هذا بفهوم الاولى كما مر * وهذه الاربعة * هي الزينة الباطنة *
وقيل لهم النظر لما فوق مرة وتحت ركة فانظر تفسيرنا والاوسط الارق ان يجوز
النظر للرأس والعنق والذراع والساق واعلى الصدر والمضد كله لا الثديين والابط
وما يلي ذلك وهذا التفصيل قلنه استحسنانا وقد قال ابو مسور بعد كلام كما في
الديوان واما ذوا المحارم منها فلا باس عليها لا تحاذر منهم الا ما تحاذر من النساء
مما ردت السرة الى الركبتين الا من خافت منه من ذوي المحارم او التي خافت
منها من النساء ان يصفنها الرجال او لمن اراد تزوجها ومنهم من يرخس ان تصفها
لمن اراد تزوجها انتهى كلامه رحمه الله ومثله في القواعد فانظر تفسيرنا وذلك توسيع
في المحارم كلها وفي التاج في باب صلة الارحام ما نصه وقيل ان ام امرأة الرجل
من محارمه وله ان يرى شعرها وقدمها وفي الاثر سئل الربيع بن حبيب عن الرجل
هل يسه ان ينظر الى شعر ام امراته او الى بعض جسدها قال نعم لا باس بذلك
ولا باس بالنظر الى شعر كل ذي محرم والى بعض جسدها الا ان يخاف الرجل
الفتنة على نفسه فليكن عينه اتمى والمسئلة قيل ان تخرج مع يهودي او نصراني او
مجوسي ان امته لانه محرم عليها ولا يحل له شعراحت زوجته لانها قد تحل له
* والثالثة حرمة ابنت لمن * دونهم * الاب ومن معه من ابن واخ الخ وهو
* ابو الزوج وابنه * اي ابن الزوج وهو ربيها والظاهر من هذا ان ربيته وهي
بنت زوجته كربيها والواضح ان تكون كبنته لحديث ان ربيعة الرجل كبنته وبنت
ربيته كبنته فعما كبنته في اباحة النظر وتحريم الزوج * والتابع وهل هو * اي
التابع * الاحق * اي ناقص العقل * الذي لا يشتهي النساء * ولا يشتهيه
وان اشتهيه استتر منه لان ظهوره اعانة على التلذذ لمن وقوله لا يشتهي النساء
بيان للواقع المتبادر وهو انه من لا يشتهي النساء يكون ناقص العقل لا قيد فان
تصور انه لا يشتهيه وكان كامل العقل جاز لمن الظهور له ايضاً وقد شاهدته واقفاً
* او * هو الخادم بطنه * رخص بعض قومنا ان تبرز بما ياتي لخادما ولو كان
يشتهي والمذهب اشتراط عدم الاشتهااء ورخص قومنا فمن قلت همته لامر النساء

وفي الزينة الباطنة ودونهم
ابو الزوج وابنه والتابع
وهل هو الاحق الذي لا
يشتهي النساء او الخادم
بطنه

ولو كان له اشتهااء في ضرورة حاجته للخدمة وحاجة المخدم * او * هو الواحد من
ناس مخصوصين وهم * قوم * بالمدينة * اي فيها * في ذلك الزمان * زمان نزول
آية التابع ذلك * خلاف * لا تردد والظاهر ان الذي لا يشتهي كذلك ولو لم
يكن احق * و * هذه الحرمة من حيث اباحتها هي انه * يجوز له * كل * امرأة
ان تقوم بين هولاء * اي ابي الزوج ومن معه ولا سيما قيامها مع واحد ان لم تخف
فتنة * ك * ما تقوم مع * مملوكها * بالملكية او مع من ملكت تسعة منه * في
درع * قميص * صفيق * كثير الغزل لانه اشد سترة او المراد بكونه صفيقا
انه حسن * وخمار * بالكسر ما يخر الراس اي يستره * جديد * ولا سيما قديم
* بلا جلباب * بكسر فاسكان او بكسرتين فتشديد وهو متعطي ثيابها من فوق
وجوز لهؤلاء ما يجوز لمن قبلهم * والمس هنا * اي في تلك الحرم الثلاث
* كالنظر * وفي غيرها اشد فما يجوز نظره يجوز مسه وما لا يجوز نظره فلا يجوز مسه وقيل المس
اشد ولو هنا وهو واضح لكن لا يمنع وقيل سواء معلقة والنظر في الماء والمرأة كالنظر الحقيقي
* و * جاز لها النظر لما * الى ما * دون سرة وركبة * كل رجل * اجنبي * والحرم
من باب اولي * ان لم تخف فتنة * وهي تحرك شهوة ولو بلا حصول جماع ومنع
وكره * والدورة * من الرجل والامة مطلقا والمرأة مع المرأة او الامة * ما بينهما *
السرة والركبة وقيل المرأة مع المرأة والامة كرجل مع محرمته وقيل ترى من الاجنبي
ما يرى من محرمته ولا ترى المشتركة ما يرى ذوا المحارم المذكورين في المرتبة الثانية
الا ان كانت مملوكة لها فانهم لم يفرقوا في المملوك بين كونه موحدا او مشركا والمرأة
الفاسقة مع العفيفة كالشركة مع المسلمة وقيل الصنمية لا ترى الا ما يرى الاجنبي
ونص بعض المخالفين على جواز نظر المسوح والخمعي والمجوب والعين والمتشبه
بالنساء والشيخ الهرم الى الاجنبية كحرمها وهو ظاهر ان لم تكن لهم شهوة والمشكل
امرأة مع الرجل ورجل مع امرأة وصحح النووي منع النظر لامرأة بغير شهوة ورد
بانه لم يؤمر بالحجاب وانما يحرم لشهوة والرائق كالبالغ لظهوره على عورات النساء
فيجب ان يحتجب عنهن وليس هو بمكلف ولكن يؤمر امر تاديب واجاز بغيرهم النظر
للمتبرجة كلها لغير شهوة * وفي دخولها * اي السرة والركبة في العورة * خلاف *

اقوم بالمدينة في ذلك الزمان
خلاف ويجوز لامرأة ان
تقوم بين هولاء كملوكها
في درع صفيق وخمار
جديد بلا جلباب والمس
هنا كالنظر وجاز لها النظر
لما دون سرة وركبة اجنبي
ان لم تخف فتنة والعورة ما
بينهما وفي دخولها خلاف

وقيل عورة الرجل موضع الاستعداد ومستغلف الفخذين وما بينهما * وينتقض
بالنظر لجوف * اي حرمة جوف منزل اما جوف لا حرمة فيه فلا نقض به اي
الى جوف اي داخل * منزل الغير بعمد * ولولم يرفيه شيئاً عند ابن محبوب
وبدخول بيت بغير اذن وقال بعض لا وقال بعض اصحابنا لا نقض بالنظر لجوف
المنزل الا ان راي فيه حرمة كمرأة مكشوفة او رجل عريان او متجافين ولولم
يربده او بدنها * بلا اذنه * اي اذن الغير واذن لمعرفة مع انه بعد لا التي
اصلها ان تعمل عمل ان بناء على ان اضافة المصدر تفعاله كما هنا او لمفعوله لفظية
وعبارة بعض ينتقض بالنظر لحرمة منزل فما لا حرمة له من المنزل لا ينتقض
الوضوء بالنظر اليه * ولكتاب سر * لغير كاتبه وغير من علم ما فيه والظاهر انه
اذا طوي ولو مرة فذلك اخفاء له فهو سر ولا سيما ان ختم بنحو شمع فيحتاج لكل
ما يحتمل السر بامارة لان الاصل المنع من التصرف في ملك الغير الا ان اعتيد في
قوم ان مالم يطو مباح للنظر * لا * ينتقض بالنظر * لبسمة او عنوان * بضم
العين * او * بالنظر * كتاب * تاجر ابيع * نعت لكتاب التاجر
وخرج كتاب تاجر لم يبح بل منع فان نظره ينتقض فاطاق الاباحة في مقابلة المنع
وبقي ما اذا لم يبعه ولم يذمه فلا نقض بنظره * او * لكتاب * حساب او دفتر *
بفتح الدال وقد تكسر وهو جماعة الاوراق المضمومة * وان * كان الدفتر * لحاكم *
اي والحال انه لحاكم فان لم يكن لحاكم نقض الا ان كان دفتر علم لم ينتقض النظر
اليه وفيه الا ان الادب الاستيذان في ذلك * او ديوان * بفتح الدال وهو كتاب
يكتب فيه الجيش واهل العطية معطوف على حساب او بسمة * او * كتاب
* شعر * وقيل لا نقض على ناظر كتاب السر او جوف المنزل بلا اذن ولا على
فاعل كبيرة الا الكذب واليمين الفاجرة ونظر الشهوة والغيبة والنميمة * و * ينتقض
* باستماع * اي بكسب السمع * سر * الا ان كان المستمع هو الذي وقع كلام
السرفية اما اذا كان هو الذي وقع فيه السر فلا نقض عليه لكن ان كان معهم ولم
يعلموه انه هو او كان في ظلة معهم ولم يعملوا او قعد كما يحل له ثم شرعوا في السرفية
بحيث يسمع ولولم يسمع او قالوا له انا نتكلم فيك سرا عك او نحو ذلك مما يجوز

وينتقض بالنظر لجوف
منزل الغير بعمد بلا اذنه
ولكتاب سر لا لبسمة
او عنوان او تاجر ابيع
او حساب او دفتر او لحاكم
او ديوان او شعر وباستماع
لنظر

انهم يتكلمون فيه بلا نقل احد اليه انهم يتكلمون فيه اما اذا نقل اليه فلا يجوز له
التقدم للاستماع لانه لا يجوز له تصديقه لكن ان قدم بقوله فلا ارى نقضه فان قدم
بقوله ووجدتهم كما قبيل له جازله الاستماع ويجوز له التقدم اذا قال له احد انهم
يتكلمون في قتلك او قتل فلان ليغيره او في اخذ مالك او مال فلان وقيل لا نقض
على مستمع السر الا ان استمع في منزل من يتكلم به وقيل لا نقض باستماع السر
مطلقا ولا بالنظر في منزل الناس الا ان راي عورة * او باطل * كاستماع لكذب
او ليهتان او لبراءة متولى او ولاية متبرأ منه * او لهو * بما هو معصية فينتقض
وضوء المستمع ولولم ينتقض وضوء السامع * ومزمار وغناء * بالكسر * ونياح *
قلبت الواو ياء للكسر قبلها وذلك اذا كان محرم * وبكل محرم شرعا * ولو صغيرة
* قولاً وفعلًا * تقدم ما يغني عنه وقيل لا نقض بالصغيرة الا ان اصر عنها
* والاكثر على اشتراط الوضوء وان * كان * لافلة * وهو الضحيح لقوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له والافل على عدم اشتراطها ولا للسنة ولا
حجة لهم في صلاة النفل على الدابة او غير القبلة في الاختيار لان الرخصة لا تنهدى
مكانها * وفي سجود التلاوة * بالكسر * ومس المصحف والقراءة * للقرآن
* والطواف * مطلقا غير طواف الافاضة والعمرة * و * صلاة * الجنازة خلاف *
للشرط وعدمه والشرط في الجنازة وسجود التلاوة بناء على انها صلاتان واختير
الشرط للجنازة والطواف لانها صلاة ولو ابيع الكلام في الطواف وقد صح في الحديث
التسمية بصلاة الجنازة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بار وفاجر وصح
تسمية الطواف صلاة * باب * في غسل الجنابة * فرض الفصل من الجنابة
للصلاة والصوم * الواجبين وغيرها ومعنى فرضه في غير الواجبين انها لا يعتد بهما
ولا يصحان الا به * والقراءة * للقرآن * ومس المصحف * مس تجلده واوراقه
وخربطته اذا كانت تغمر حتى يصل الغمر الاوراق والجلد بل يمسه من العلاقة وما
يتبدل من وعاءه * على * الاصح * الاكثر * فيها وقيل يستحب لها وقيل
يجوز مادون ثلاث آيات وهنا اقوال ذكرتها في شامل القرع والاصل * ومن *
الفصل بلا جنابة * للجمعة * سواء حيث تصلي ركعتين او حيث تصلي اربعا وقيل

او باطل او لهو ومزمار
وغناء ونياح وبكل محرم
شرعا قولاً وفعلًا والاكثر
على اشتراط الوضوء وان
لنافلة وفي سجود التلاوة
ومس المصحف والقراءة
والطواف والجنازة خلاف
باب

فرض الفصل من الجنابة
للصلاة والصوم والقراءة
ومس المصحف على
الاكثر ومن للجمعة

بوجوبه في زمان الامام ووقته لمن يكر للمسجد الصبح ومن يتاخر فليؤخر الى وقت
الخروج * والاحرام * بحج او عمرة * ودخول مكة * وقيل يستحب لما لكن
يتأكد للاحرام ويستحب لدخول الحرم ولدخول المسجد الحرام * والعبدان
والحجامة * بكسر الحاء يعني بعدها لزيادة التنضيف وذلك بعد غسل محل الحجامة
ان كان لا يضر ومثل الحجامة الفصد قال خليل وابن عبد السلام المالكيان ليس
مراد مالك في المدونة انه يامر بغسل محل اثر الحجامة والفصد لان ذلك مود الى
غاية الضرر وانما يعني بعد بركه المحل فانظر كتابي الذي من الله علي به وهو تحفة الحب
في اصل الطب * ونادب للوقوف * بعرفة * ول * لميت با * لمزدلفة وللطواف
والسعي * معافاتها سنة واحدة * وغسل الميت * اي بعد غسل الميت لزيادة
التنضيف واستحب بعضهم الوضوء فقط وقد مر مافي مس الميت وفي المدونة الصغرى
وسأله يقتل الذي غسل الميت اذا فرغ من غسله قال لا وقد سمعت ابا عبيدة
يقول ليس على من غسل المسلم غسل الا ان يكون مس منه قدرا فليتوضأ وضوء
الصلاة قل وقال ابو عبيدة لسنا بانجاس احياء ولا اوتواتا قل وقال عبد الله بن
عبد العزيز بالغناص ابن مسعود انه قال ان علم بصاحبه نجسا فليغتسل منه قال
وكان علي بن ابي طالب يقول الغسل احب الي وقال حاتم بن منصور الاغتسال
حسن جميل وان توضأ اجزاء وروى ابو داود وابن خزيمة وصححه ابن خزيمة عن
عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من اربع من
الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت * والاستحاضة عند انقطاع
الدم * لا قبله ولو قدرت على الحشو وادراك الغسل وقيل عند كل صلاتين وعند
صلاة التجر وقيل عند كل صلاة وقيل غسل لصلاة الليل وغسل لصلاة النهار
ويجب عند الخروج من الحيض * وفروض * الغسل * الواجب * وغيره كما
هات * النية عند * ارادة * التلبس به * وقيل لا تحب وان تذكرها في وسطه
ومضى لاخره اعاد ما قبلها فقط وقيل المكمل وذلك مبني على جواز الترتيب وعدم
جوازه فمن لم يجز يقول يعيد ومن اجاز يقول لا يعيد ولكن يرجع الى ماضى فقط
ويستحب النية من عند ارادة غسل يديه الى الشروع في غسل راسه او في غسل

والاحرام ودخول مكة
والعبدان والحجامة ونادب
للوقوف والمزدلفة وللطواف
والسعي وغسل الميت
والاستحاضة عند انقطاع
الدم وفروض الواجب
النية عند التلبس به

ما ابتدأ به والتحقيق انه انما يلزم استصحابها الى ذلك بناء على انه لا تحب المضمضة
والاستنشاق وقيل يجان فلا يجب الاستصحاب وان قطعها بقصد غسل عضو تبريدا
او ازالة للوسخ فذلك قطع لحكمها كقصد ازالة وسخ الانف * واستصحاب حكمها
فيه * ولا يضر الذهول بعدها * وتعميم الجسد بالقصد * الى المواضع الخفية
مطلقا * وامرار اليد او نائبيها * كمود وحجر وقيل لا يجب الامرار * بالمطابق * من
الماء على مامر في الوضوء واجاز بعضهم التوضي * والاغتسال بما تغير لونه وطعمه وريحه
جميعا مادام يسمى ماء * والمولاة * وقيل لا تحب ولو * مع الذكر * والقدرة
كما لا تحب مع عدم الذكر وهو النسيان ومع العذر وقيل تحب ولو مع النسيان او
الذكر * والمضمضة والاستنشاق على الراجح * وقيل سثنان في الغسل كالوضوء
ووجه كونها فرضا في الاغتسال ان الاغتسال مأمور به في القرآن بلا ذكر للاعضاء
فعلمنا عموم القم والانف لانه يصلها الماء بلا مشقة وعلمنا عمومها ايها من كونها
يتاثر فيهما الحدث الا صغر فكيف لا يتاثر الاكبر فيها فانظر كتابي الشامل بخلافها
في الوضوء فانها من السنة فها سنة واجبة في الوضوء وقيل غير واجبة فانظر الشامل
روى انه صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق في غسله وترك لكن اكثر فعلم فلها
فعلم من ذلك ومن كونها من الاعضاء الظاهرة انما الراجح * وسنة تغليل الحية *
اي اتصال الماء لاصول الشئ سنة راجية ولو كسفا * وقيل * هو * من الفروض *
والصحيح عندي اتصال الماء لاعالي الشئ كله واواسطه واسفله والجلد بذلك
* وغسل اليدين اولا * وقيل فرض * والوضوء قبله * وقيل الارجلين فهو فرضهما
* وافاضة الماء على الراس ثلاثا * قال غير واحد وكذا جسده يغسله كله ثم يعيده
كله لا كل عضو ثلاثا لان البدن كله في الاغتسال عضو واحد وقيل يدخل يده في
الماء ويخرج بها راسه لينهل له غسلها بعد وقيل افاضة الماء على الراس ثلاثا سنة
وعلى غيره مستحب دون تلك السنة رتبة وهو ظاهر العبارة قال جابر بن عبد الله
كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرغ على راسه ثلاثا وقال الحسن بن محمد بن الحنفية
زوجة علي الجابر بن عبد الله كيف الغسل من الجنابة فقل كان النبي صلى الله عليه
ياخذ ثلاثة اكف ويضعها على راسه ثم يفيض على سائر جسده والمراد بالكفين

واستصحاب حكمها فيه
وتعميم الجسد بالقصد
وامرار اليد او نائبيها
بالمطابق والمولاة مع الذكر
والمضمضة والاستنشاق
على الراجح وسنة تغليل
الحية وقيل من افروض
وغسل اليدين اولا والوضوء
قبيله وافاضة الماء على
الرأس ثلاثا

يداه معا بدليل رواية جبير بن مطعم عنه صلى الله عليه وسلم اذا تبارى عنده الضميمة
 في صفة الغسل اما انا فافوض على راي ثلاثا واشار بيديه كاتينها والماق به الشاوية
 واصحابنا الجسد قياسا عليه وعلى الوضوء في التلث وهو اولى بالتلث اعني
 الغسل لان الوضوء مبني على التخفيف مع تكراره والتلث في غسل البدن مستحب
 عند اصحابنا **والابتداء بالميا من** وقيل بعد صب الماء على وسط الراس امين
 العضو قبل اليسر والعضو الايمن قبل الايسر فلاذن اليمنى قبل اليسرى ويقسم
 الظهر والبطن مع الميا من والميا من وقيل الميا من فالميا من فالبطن فالظهر **والسواك**
 واما في الوضوء فمندوب لاسنة والصحيح انه سنة ومسح داخل الاذن فانه سنة لكن
 واجبة فان الغسل يضر الا ان سد ثقبتهما **والتسمية** وقيل واجبة **ومندوباته**
 اي الاشياء المندوب اليها فيه فوضع الايصال والمذف في اليها واضيف مندوبات
 الى ضمير الغسل اضافة بمعنى في **التعجيل** به قبل كل شيء **والذكر** لله في اوله
 واثنائه **بفتح** المذمة اي داخله **ومكروهاته التنكيس** اي عدم الترتيب
 وقيل بوجوب الترتيب وقيل التنكيس المكروه ان يتدي من الرجلين صاعدا وكذا
 في الوضوء وقيل لا ترتيب الا بين الراس والجسد والاخص ان يحيل الغسل على
 الوضوء في الترتيب وفي الموالاة وقد قيل ان لم يوال فيها فان لم يحف عضو او به
 فلا اعادة وان ترك موضعا من جسده لعله فاستراح غسله وحده عند من لم يشترط
 الموالاة مطلقا وعند من لم يشترطها لعذر او نسيان واعاد عند مشروطها مطلقا
والاكثار من صب الماء **بكسر** المذمة مصدر اكثر كما كرم كراهة شديدة
وتكرير المفسول اكثر من ثلاث **كراهة** والمسوح وهو داخل الاذن مرتين
 او اكثر والموضع الذي عليه الجبائر او نحوها فان المسح عليه سنة واجبة تغني عن
 غسله المقروض وقيل لا يكره المسح مرتين او ثلاثا وان شك في غسل الثلاث امسك
 عند بعض لثلاث يزيد عليها وقيل يزيد مرة لعدم اليقين وهو الراجح استحبابا
 للاصل وان شك في الواحدة فليات بها وكيفية الثلاث ان ينسل كل عضو ثلاثا
 واجيز ان ينسل جسده كله ثم يمسح ثم يمسح بل اقتصرنا بوسنة على الاول واوجبه
والكلام فيه والاكل قبله وقيل يمنع اللحم والابن والكراث قبل والسمن **وهذا**

والابتداء بالميا من والسواك
 والتسمية ومندوباته
 التعجيل به قبل كل شيء
 والذكر في اوله واثنائه
 ومكروهاته التنكيس
 والاكثر من الماء وتكرير
 المفسول اكثر من ثلاث
 والكلام فيه وهلك

تاركة بخروج الوقت بلا مانع **كالنسيان والعدو وتارك** **تيمم** حيث يحسن ذلك
 واختلف هل يجب الغسل في حين نزول الجنابة وامكن الغسل ولو قبل وقت
 الصلاة وجوبا موسما ولا يجب الا بدخوله وعلى كل لا كفر الا بعد خروجه بلا
 مانع فان جامع زوجته بعد ما صلت الفجر مثلا وقيل ان يجب عليك الغسل او قل
 علي وقد صلاه فانت طالق طلقت على الاول دون الثاني **وبزي** قيل داخل
 منقول **سبل** او نهر او بحر توجه **فأعل** واراد به التحرك الشديد مجاز حتى
 يشمل السبل والنهر **عن عرك** اي حرك **بيد** ان كانت له حركة
 اي ان كانت للماء شدة والا اجزا ذكر المتعوج في حق البحر وقيل لا يعجز
 الا بعرك والخلف في مطر يعم وميزاب ودلو يصبان بشدة ونحو ذلك ولم يشترط
 بعضهم العرك ولو مع عدم الحركة والشدة بل اصال الماء **وصح** **الغسل** **وان**
 كان الدلك **بزوجة** له او زوج لها **او سرية** او سيدا وغير بالغ او يبالغ
 ذكر او انثى وكفى الا انه يحرم كشف العورة ومسها الغير الزوجة والسرية ولا يصح
 ان يتوضا احدهما لآخر ولو جاز له مسه وقيل يصح وقيل لا يصح في الوضوء ولا في الغسل
 وقيل يصح فيهما بقرين او خادم وانقول بالجواز مطلقا او بقيد مبني على انها للتنظيف
 ووجه تخصيص القرب انه كجزء من قريته ووجه اجازة ذلك في الغسل فقط انه
 عند القائل هذا لتنظيف وليس الوضوء عند تنظيفا بل تعبد **والاحوط** تاخير
 الوضوء عنه **لئلا** يمس نجسا او عورة وان اراد تقديمه فليزل النجس من فرجه
 وغيره ثم يغسل فرجه وينويه للجنابة وكذا ما ينقض مسه الوضوء على ما مر او اذا
 وصل الموضع في الاغتسال غسله بظاهر يده او يلفها او يغيرها او يصب الماء بلا
 عرك بناء على ما اجاز الشيخ من كفاية عرك الكثير من عضو والجسد كله في
 الغسل عضو واحد ولا يكفي في الغسل عن الوضوء علي الصحيح وقيل يكفي وكذا لو
 توضا ثم اغتسل هل يكفي غسل اعضاء الوضوء عن غسلها في الاغتسال الصحيح
 المنع وقيل يحجز ويدل للمنع في المسئتين انه صلى الله عليه وسلم يجمع بين الوضوء
 والغسل **ولا يحرم** تاخير الاستنجاء عنه **عن** الاغتسال الا ما يحذر من اصال
 النجس لغير موضعه فاذا استنجى بعده فليغسل الموضع وينوه للجنابة **فان**

تاركة بخروج الوقت بلا
 مانع وبجزي قيل داخل
 سبل او نهر او بحر توجه
 عن عرك بيد ان كانت
 له حركة وصح وان زوجة
 او سرية والاحوط تاخير
 الوضوء عنه ولا يحرم تاخير
 الاستنجاء عنه فان

النجس يؤثر في الوضوء بعد تمامه **﴿﴾** اجماعا وقبل تمامه على الصحيح وانما قيده المصنف بقوله بعد تمامه للمناسبة للفعل فان الكلام هنا على تاخير الاستنجاء عن الغسل لان النجس لا يؤثر في الوضوء قبل تمامه فافهم والحاصل ان مراده ان النجس لا يؤثر في الغسل وانما يؤثر في الوضوء قبل تمامه لانه يؤثر فيه بعد تمامه وقبل لا يؤثر قبل تمامه وزعم بعض المخالفين انه يجوز تاخير الاستنجاء عن الوضوء بشرط ان لا يمس فرجه بيده ولا قائل مناهيا واما النقض بالنجس قبل تمامه ففيه خلاف عندنا وفي كتابي المسمى بالشامل كلام اوسع من هذا والذنب النقض **﴿﴾** لا في الغسل **﴿﴾** بعد التمام او قبله فانه يجوز عند بعض ان يدخل في الغسل نجسا واذا بلغ الموضع النجس طهره وغسله للنجاسة وفيه عدم المبالاة لكنه من المكروهات وكذا تركه الى اخر الغسل وقيل لا يجوز الترك الى اخره **﴿﴾** ولا يلزم المرأة به **﴿﴾** اي بغسل الجنابة **﴿﴾** نقض الضمائر **﴿﴾** اي فكها ولكن توصل الماء الى اصول الشعر وتصب الماء عليه وتتركه وقد زعم بعض انه لا يجب غسل الشعر ولزم نقض الضمائر عند ارادة النسل من حيض او نفاس واجيز ان لا تفك ان قلت المدة وفي شرح قصيدة الحيض لابن وصاف انه يجوز ان لا تفك الحائض شعرها عند الغسل ان كانت تصب الماء وتبلغه اصول الشعر **﴿﴾** ولا يتحتم فيه التقدير بالصاع **﴿﴾** خلافا لبعض **﴿﴾** وهو خمسة ارطال وثلاث **﴿﴾** من الرطل على الصحيح وقيل ثمانية ارطال والمد رطل وثلاث **﴿﴾** ولا يتحتم غسل اعضاء الوضوء والمسح **﴿﴾** بالمد **﴿﴾** وهو ربع الصاع **﴿﴾** في الوضوء **﴿﴾** خلافا لمدعيه **﴿﴾** ولا يفترق **﴿﴾** اي لا يسهل بالبناء للمفعول **﴿﴾** فيها **﴿﴾** اي في الغسل والوضوء **﴿﴾** ابقاء الاقل **﴿﴾** خلافا لمن اشتتر قدر ظفر او درهم او دينار او كف اقوال ويردها حديث اشتعال النار في موضع لم يصله الماء **﴿﴾** وصح الرجوع اليه **﴿﴾** اي الى الاقل **﴿﴾** وان **﴿﴾** كان **﴿﴾** بمسحه **﴿﴾** وانسل اولى **﴿﴾** ولو **﴿﴾** كان المسح **﴿﴾** من ماء عضو **﴿﴾** لكن ان **﴿﴾** لم يبين عنده **﴿﴾** اي عن العضو الى الارض ومر كلام في الوضوء ولا يرجع الى غير الاقل الا بالان **﴿﴾** صح **﴿﴾** الاجزاء بغسل عم ان قطرت منه ثلاث **﴿﴾** من القطرات وكيفية القطر الجزري ان يقال الماء فيصير يساه الى اسفل ويصب كذلك ويسات ويقل حتى تنصب الثلاث في اسفل رجله وقيل يجزيه

النجس يؤثر في الوضوء بعد تمامه لا في الغسل ولا يلزم المرأة به نقض الضمائر ولا يتحتم فيه التقدير بالصاع وهو خمسة ارطال ويشترط في الوضوء ولا يفتقر فيها بقاء الاقل وصح الرجوع اليه وان بمسحه ولو من ماء عضو لم يبين عنه والاجزاء بغسل عم ان قطرت منه ثلاث

النصابها اولا او وسطا او اخره وقيل يجزي النصاب قطرتين وقيل واحدة واجاز بعض ان يمسح العضو ثلاثا فيكفي عن غسله بلا قطر وذلك في الوضوء والغسل **﴿﴾** وقيل **﴿﴾** وان قطرت **﴿﴾** واحدة **﴿﴾** وقيل ان لم تقطر ويجوز عطف الاجزاء على تاخير الوضوء وكونه مبتدا خبره بغسل ومن وقت بها جنابة وحيض او جنابة ونفاس فالتحقيق انه يلزمها غسلان اذا طهرت من حيض او نفاس وان امكن لها ان تغتسل للجنابة قبل ان تطهر جاز وقيل يحيتها غسل واحد اذا طهرت وقيل غسلان اذا طهرت ولا يجزها غسل الجنابة وهي حائض او نفاسه والصحيح الاول لان ما به الجنابة غير ما به الحيض والنفاس فلا يجزي واحد ولا يمنع قبل الطهر **﴿﴾** باب اجمعوا **﴿﴾** اي العلماء **﴿﴾** طاعة **﴿﴾** على وجوب الطهارة من حيض **﴿﴾** ونفاس **﴿﴾** ووطي **﴿﴾** وان اجتمع الثلاثة او اثنان وجب غسل لكل واحد واحد مثل ان تضع الغسل من الحيض والجنابة حتى تحمل فاذا ولدت واعتدت غسلت ثلاثا او جامعها في الحيض او في النفاس فعليها ثلاث فان اجتمع حيض وجنابة او نفاس وجنابة فائتان اذا طهرت من حيض او نفاس وقيل تغتسل من الجنابة ولو حائضا او نفاسا قبل الطهر وزعم بعض انه يجزي واحد عن الثلاثة بقصد من ويتفق الجنابة بالاحتلام في الحيض والنفاس وبالعمد والجهل والنسيان وقيل يكفي غسل واحد للحيض والنفاس واذا ماتت حائض او نفاسا غسلت واحدا وقيل غسلتين وان طهرت وماتت قبل الغسل غسلت غسلة للحيض وغسلة للموت وذلك قياس على غسل الملائكة حنظلة الذي مات جنبا وقيل في ذلك كله عند الموت بغسل واحد هو غسل الميت **﴿﴾** وان **﴿﴾** كان **﴿﴾** بلا انزال **﴿﴾** للحنظلة وكان لا يجب الا بالانزال ثم نسخ **﴿﴾** او به **﴿﴾** اي بانزال عطف على من حيض يشمل الانزال بلا وطى **﴿﴾** ويصح عطفه على بلا انزال **﴿﴾** وان **﴿﴾** كان الانزال **﴿﴾** باحتلام ولو **﴿﴾** كان الاحتلام احتلاما **﴿﴾** لا امرأة على الصحيح **﴿﴾** مقابله عدم وجوب الغسل عليها باحتلام او بغيره ولو انزلت ما لم تقب فيها حشفة الذكر والصحيح انه يلزمها بغيرها وبكل انزال في احتلام او غيره **﴿﴾** وان **﴿﴾** نزل كما في احاديث شبه الولد وامه او ابيه وحديث السائلة عن تحتم **﴿﴾** والخلف في

وقيل واحدة

باب

اجمعوا على وجوب الطهارة من حيض ووطي **﴿﴾** ولا بلا انزال او به وان باحتلام ولو لا امرأة على الصحيح والخلف في

اي وطي يجب به التطهير **باب** فصل في بيان النقاء البابين وقيل الرفيقين وقيل
بدخوله بين رجلها باجها وقيل بانزال فمالم يكن الانزال لا يجب ولو يوطى
ورد بان هذا في الاحتلام او كانت ثم نسخ او انقذ الاجماع على خلافه فلا
اشكل في قوله اجمعوا ولم يعتبر قول مشروط الانزال لقلة قائله او قوله اجمعوا اطلع
حكم على المجموع او يقدر لقوله وان بلا انزل فعل مستأنف لا يلاحظ عليه الاجماع
اي ويجب وان بلا انزال وان انزل خارج فرجها فدخات المنطقة فرجها لزمها
غسل وقيل لا وهو الصحيح **ورجح** وجوبه **بالتقاء** الختانين **ما** يمتنع
فيه الذكر والاثني بفتح الحاء ومعنى التقاءهما تماخذا فيهما سواء التصقا حقيقة
ولا يتأتى الجماع الحقيقي الا بهذه الصورة او لم يلتصقا بان كان الذكر اسفل
الشق وهو موضع الجماع الحقيقي قل السدوينديسي رحمه الله المراد بالتقاء
الختانين تماخذا ومقابتهما وذلك يحصل بغيوب الحشفة كلها واما لو التقيا على
التحقيق فانه لا يكون شي من الحشفة ولا غيرها في مجرى الوطى ثم رأت
بعضهم نقل عن القراني في الدخيرة ما نصه قال في الدخيرة فرجها يشبه عقد
خمسة وثلاثين وهو الابهام والسبابة فهذه الثلاثون والصاق الوسطى بالكف
هو الخمسة فاذا جمع بينهما حصل خمسة وثلاثون فاذا كان بطن الكف
الى فوق فالثلاثون مجرى البول والخمسة مجرى الحيض والنفاس والبول
والوطى والولد فان قامت اليد فالامر بالعكس فالتقاء الختانين تقابها ولو
التقاء على التحقيق لم يكن شي من الحشفة ولا غيرها في مجرى الوطى فلا يجب
الفصل وفي الحديث فتح اليوم من ردم ياجوج وماجوج مثل هذه وعقد بيده تسعين
قال بعض الشراح هو ان يشد بطرف سبابة على اصل ابهامه وفي كل اصبع من
من الثلاث البقية ثلاثة مفاصل كل مفصل بشرة فذلك **تعاون** ولو يبيت
في قبلها او دبرها او دبر ذكر اي معه **او بهيمة** خلافه لا يبيح حنيفة فيهما الا بانزال ولا
ختان في الدبر والبهيمة وامله اراد قدره او ضمن التقاء الختانين معني غيوب الحشفة
وذلك مثل ان تدخل المرأة ذكر دابة في فرجها او ذكر ميت ولو كان ذكر الميت
مقطوعا ومع طفل خلافا للملكية ولا يجب على الطفل والخائف ان راهق ومع خشي

اي وطي يجب به التطهير
ورجح بالتقاء الختانين ولو
بميت او بهيمة

بادخال في قبله او بادخاله ذكره في قبل غيبه **باب** فصل في بيان النقاء البابين وقيل الرفيقين وقيل
البابين عند بعض وقيل بغيوب الحشفة وقيل بانزال وقيل لا غسل على المفعول به
بل يغسل موضع النجس فقط **وصح** **التقاء** الختانين **بغيوب** الحشفة
كلها ولا يجب ان يبق بعضها امدم الالتقاء خلافا لبعض **او قدرها** من
مقطوعها وقيل لا يلزم مقطوعها الا ان غاب الباقي كله وان قلت كيف يصح ان
يقال صح التقاء الختانين بغيوب الحشفة او قدرها من مقطوعها مع ان مقطوعها
لا ختان له موجود فضلا عن ان ياتى قلت رجع الضمير في صح الى التقاء الختانين
الموجودين تحقيقا او الموجود احدهما تحقيقا وهو موضع ختانها والاخر تقديرها
وهو ختان المقطوع الحشفة فانه ينزل من الباقي مقدارها منزلتها ويحتمل ان
يعطف قوله قدرها على الختانين واخره ليرجع الضمير للحشفة كانه قال بالتقاء
الختانين او التقاء قدر الحشفة مع ختان المرأة ويجوز عود الضمير في صح الى
وجوب الغسل فيعطف قدر على وجوب كالوجه الاول والوجه الاول احسن
واظهر لكن لزم عليه استعمال اسم في حقيقته ومجازه وهو الختان المضاف للرجل
اذ كان في معنى الختان الحقيقي وفي معنى المنزل منزلة الحقيقي وهو مقدار من
الحشفة من مقطوعها ويلزم تثنية ذلك الاسم المستعمل في حقيقته ومجازه مع اسم
حقيق وهو ختان المرأة فافهم **ولو** كان الداخل من الذكر بحشفته او كان قدرها
ملفوف في شيء خشن او لين **او مع** سكر او اغماء او جنون **من** فاعل
او مفعول به في ذلك كله وانما يجب عليهم الغسل **بعد** افاقة **وعن** بعض ان
من سكر او اغمي عليه او جن وجب عليه الغسل ولو بلا اجماع وهو ضعيف اذ
لا دليل على انزاله ان لم يظهر **وهل** موجه **اي** الغسل **خروج** المتى **من**
الذكر وان ينشئه او تذكر او نظر او بادخال بلا غيوب حشفة وكذا فرج الانثى
عنه بعض فلا يجب حتى يخرج وذلك ان لم تقب الحشفة اما اذا غابت هي او
مقدارها فيلزم الغسل انزل او لم ينزل اليه او لم يلبث خرجت المنطقة ام لم تخرج
كما علمت **او** وجود لذته **لذة** المتى **ها** قولان فان انتقل **المتى** من اصل
مجاربه بلذته **وجب** الغسل **عنه** من قال موجه اللذة ولو بلا خروج **ثم**

وصح بغيوب الحشفة او
قدرها ولو ملفوفا او مع
سكر او اغماء او جنون
بعد افاقة وهل موجه
خروج المتى او وجود لذته
قولان فان انتقل من اصل
مجاربه بلذته ثم

ان خرج بدونها في وقت ما بعد غسل او دونه في اعادته
 ان غسل واجبا ابتداء ان لم يغسل خلاف الايجاب عند من قال موجه
 الخروج وعدمه عند من قل موجه اللذة ومن اخذ بالقولين لم يلزمه اولاولا اخرها
 اما اولاولا فلانه لم يخرج عن الذكر واما ثانيا فلانه خرج ميتا بلا لذة لتقدم لذته قبل
 خروجه وقد قيل يلزم غسل بخروجه عن الذكر واللذة معا فان لم يكن واحد لم يلزم
 والاحوط لزومه بوجود اللذة ولو لم يخرج ولزومه وجودها مع الخروج ولزومه بخروجه
 مطلقا فارنه لذة عند الخروج اولا سبقة لذة اولا في القول بلزومه بوجود اللذة
 عند انفصاله من مجازيه يلزم اذا انفصلت سواء خرجت من الذكر او من ثقبه او
 لم تخرج وقد اختلف في لزوم الغسل بخروجها من ثقبه غير الذكر وهل تلحق
 بالذكر في تلك الاحكام ام لا وعلى كل يجب عليه ازالة النجس والوضوء ومن
 ثم اي الخلاف او الايجاب بالخروج متتابع يجب او بقل يجب على
 الرجل اي بتخلص بانتفاء النطفة ان بال فانه ان بال وخرجت تبرا لما بعد لانها
 لم تبق بعد وان بال ولم تخرج برى من وجودها الاستبراء من النطفة يقول
 ينظر هل يخرج فان خرج اخذ باحد القولين فمن اغسل قبل مراودة اي
 اعراض نفسه على البول امكنت ه صنة مراودة اعاد الغتسال بعد
 المراودة ولا يجزيه ما ادى بذلك الغتسال لانه لم يخرج ما امكنه اخراجه وقبل
 لا كمالا بعد ان لم تمكنه والا تمكنه المراودة فغسل بدونها جرب
 عند الامكان عند من قال بعيد الغسل ولا يحتاج للنجس عند من قال لا بعد
 بليقة اي خرقه او قطرة او صوفة او نحوها سوداء او زرقاء او حمراء
 او خضراء ونحو ذلك مما يغير لون البياض والسواد افضل لانه اتم غاية يقول
 عليها اول بوله قدر ما يظن خروج ما في ذكره من نطفة لو كانت لا اكثر امثلا
 يذهبها البول فلا يلزم بها وبعد الغسل عند الموجب بالخروج لا الصلاة
 خلافا لبعض وان وجد بها اي فيها شيئا من النطفة ووجب عليه ابو حنيفة
 الغسل مطلقا ان لم يبل وان بال ولم يجرب وجب عليه الغسل عند بعض ان تعم
 عدم التجربة ولا يجب ان لم يعتمد وقيل ثم حملان ولو تعمدا وجوزل رجل

خرج بدونها في وقت ما بعد
 غسل في اعادته خلاف
 ومن ثم يجب الاستبراء من
 النطفة ببول فمن اغتسل
 قبل مراودة امكنت اعاد
 والا جرب بليقة سوداء
 يبول عليها وبعد الغسل
 لا الصلاة ان وجد بها شيء
 وجوزل

خارج ممن يمكن ان يحيض مثلها بان تكون داخلة في السابعة او الثامنة او
 التاسعة احوال او اكثر ولا ياتي قبل الدخول في سبع سنين وذكر بعض ان الغالب
 ان ياتي عند اربع عشرة ولا ياتي قبل اثني عشر وسيله ان ابدان النساء رطبة باردة
 وتحبس في ابدانهم وطوبى كثيرة ثم تنزل الى اسفل البدن فيخرج كما يخرج
 من الشجر فضول رطوبتها ويخرج ممن يمكن ان تحيض مثلها ايضا الداخلة في حد
 الاياس مع صحة فحيز الفاء زائدة في خبر كل لعمومها وابهامه وان لم يكن
 اسود او لم يكن خترا او لم يكن منتنا او ممن لا يمكن ان يحيض مثلها فليس يحيض
 والحاصل انه ان فقد قيد من تلك القيود فليس يحيض وقيل ان كان فوق لون الزل
 فحيز ولو لم يكن منتنا ولا خترا وقيل ايضا في الصفرة انها حيز على خلاف ياتي
 ان شاء الله وتقدم كلام في العلقه وكان اصحاب هذه الاقوال راوا ان الدموية
 والاسودية والخثرية والمنتنية ذكرت في الحديث جريا على الغالب او على الاصل في
 الحيض لا قيودا حتى تعلم لها آفة بالقصر والمد كالمريض لان الاصل عدم
 الآفة بنصب آفة والبناء للقاعل وهو ضمير الانثى او برفعه والبناء للقائل او
 تبلغ اقصى اي غاية وقته اي وقت الحيض واقصاه عشرة ايام او خمسة
 عشر او سبع عشرة او يجيئها داخل وقتها في الصلاة او قبل تمام عشرة ايام من
 صلاتها فيحكم باستحاضتها ان لم ينقطع هذا كالصريح في ان دم الانتظار
 استحاضة وكذا ما بعد وتجرب دم الحيض باجادة دق الطين الاحمر الحبي وغيره
 وتنقيته وعجنه بالماء وتعمله على الاركان كي يتبها لها المسح وتتركه حتى يتيسر فان
 احسنت شيئا سمعت به وتتركه بين الظل والشمس حتى يجف الذي سمعت فتشطر
 فان بقي عليه شيء من الاثر ولو مثل النطفة فهو دم حيض وان نشف الطين كله
 فليس يحيض وانما مسح الحيض كهيئة الراكع على العرض وقيل الحيض الدم الخالص
 الذي لم يخالطه شيء والعميا والمريضة ومن لا علم لها بالحيض والطهر يحملان ذلك في
 العلم وتقر به لاهل الثقة والصلاح من النساء وان لم تجد فاهل الثقة والصلاح من
 محارمها وان لم تجد فخير من وجدت ولا تجرب الدم الا يابسا ويجرب الطهر يابسا
 او مبلولا ولا تضعهما في الشمس الحارة لتلا تغيرهما عن حالهما واذا احسنت بهما

خارج ممن يمكن ان يحيض
 مثلها مع صحة فحيز
 حتى تعلم لها آفة او تبلغ
 اقصى وقته فيحكم
 باستحاضتها ان لم ينقطع

ليلا او قدت نارا ورخص ان تجعل الملم ليلا وتنتظر بعد الصباح وتعمل بما وجدت
ومعنى ذلك الاحساس ان تخاف ان يحميها وتمسح الطهر على الطول من فوق وقيل
من انفل ولما ان تمسحها يسرها وتمسح بها على علمها ولا ينبغي ان تبدي دم الحيض
لذكر او انثى وتستره ما استطاعت الا ان اضطرت واذا مرضت وهي في الحيض
فتمادي حتى لا تفرق بين الطهر والحيض ولم تقدر على المسح فلتعط علمها الامينة
وتسح به على جسد المريضة بلا مباشرة ولا روية ولا يجب ذلك على المريضة اذ لا
تكاف قوة غيرها ومن سميت على علمها ولم يتبين لها او تلف علمها او اختلط مع
علم غيرها مضت على يقينها وان تبين علمها بعد او اصابته فلتعمل بما اصابته فيه
بان تعطي للحيض ايامه وللصلاة ايامها - حتى تنهي الى اليوم الذي كانت فيه فتعيد
ما تركت من الصلاة والصوم حيث كانا عليها وان اختلط علمها مع اعلام النساء
فوجدن كاهن طهر الروجدن كاهن حيضا اخذن بما وجدن ولو لم تفرز كل واحدة علمها وان
اخذت بلم غير هاتمين انهن غير علمها او وجدت علمها علمت به من اول - حتى تنهي الى الوقت
الذي هي فيه وان لم تجده فامض على يقينها من حيث جعلت لنفسها علما وان اختلط علمها
مع علم غيرها لو كانت عموما ومريضة لا تقدر ان تنظر اليه وقت لما امره هذا علمك صدقتها
ان كانت امينة وكذا كل من صدقته ويكون لها حجة عند الله لاعايمها وكذا امراتان
واما امينان وامين وامينان فحجة عليها لا يسعها خلافهم وان تجعل العلم حتى
اصبحت فلتعمل بما وجدته في الصبح ولا يكون ذلك تضييعا على الرخصة وكذا العميا
ولزمها ان تعرف الفرق بين **الدماء** **الثلاثة** **فلاستحاضة** **بالدم**
واما الصفرة ونحوها واليبس فلا تسمى استحاضة **تبين** **تغاير** **الحيض** **ببلوغ**
افصى **اي بعد** **اوقاته** **اي الحيض** او بمجيئه داخل العشرة او داخل وقت
صلاتها على ما ياتي ان شاء الله وانما جمع لتعدد وقت الحيض لانه في حق المعتادة
يكون ثلاثة ايام ويكون اربعة او اكثر الى غاية والحاصل انه يكون من اقله الى اكثره
على الخلاف في الاقل والاكثر وفي حق المبتدئة والتي لا وقت لها يكون غاية وقته
فاذا زاد على ذلك فاستحاضة كما ذكره بعض ولو كان وقت المبتدئة هو غايته فقط
او ما دونها لا زيادة لم يتصور لما استحاضة **مع دوام الدم** **ومحدث علة توجبها**

ولزمها ان تعرف الفرق
بين الثلاثة فلاستحاضة
تبين الحيض ببلوغ افصى
اوقاته مع دوام الدم
ومحدث علة توجبها

اي الاستحاضة وان شئت فقل الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير اوانه
والمصدق واحد وعرف في القواعد دم الاستحاضة بانه الخارج من الرحم على
جهة المرض قال وهو دم احمر رقيق لا رائحة له وعلى ترتيبه فلاستحاضة خروج
الدم من الرحم على جهة المرض وهو صحيح لانه يقال في كل صور الاستحاضة انها
دم من الرحم على جهة المرض ولو خرج بنحو خوف بان يمرض رحمها لذلك الخوف
مثلا **ومعرفتها** **اي العلة التي تثبت بها الاستحاضة او الضمير للاستحاضة** **بالزمان**
وزوال الحال والمعاينة **وانما اخر زوال الحال** فيما ياتي مع توسيطه هنا لطول الكلام
عليه وقدمه هنا على المعاينة لانه الى الزمان اقرب منه اليها **اما الزمان** **الذي**
يحكم على الدم الذي وقع فيه بانه دم علة **وانه استحاضة** **فزمان** **ما** **اي الدم**
الذي **روي** **مبني للمفعول** من راي بالقلب المسكاني اولفة من يقول راء يراه
ويقال ايضا راء يعدم القلب وهو الاصل **في الطفولية** **قبل الدخول في السبع**
على ما مر من الخلاف **قبل الدخول في التاسعة** **وقبل الدخول في العاشرة**
لان الحيض من امارات **علامات** **البلوغ** **وزنه ان الدم الذي تراه في داخل**
وقتها في الصلاة **ودم الانتظار عند بعض** **والدم الذي لم يتم لها اقل الحيض** **و**
زمان الدم الذي روي **وبعد الاياس** **وان رات حيضا قبل الستين** **فدخلت به**
الستين **فهو حيض** **وان راته بعد طلوع الشمس من اخر التسعة** **والخمس** **فاستبر**
لها بعد الدخول في الستين **القتة** **وكذا بعد الفجر** **او قبل الزوال** **اقوال** **و**
الاياس **هو ستون سنة** **على المختار** **وقيل خمسون** **وقيل خمس وخمسون**
وقيل سبعون **وقيل ثمانون** **وقيل تسعون** **وشذ من قال خمس واربعون** **وروي عن**
احمد ينقطع الحيض على ستين سنة **وروي عنه عن خمسين** **وروي عنه ان كانت**
من العرب **فستون** **وان كانت من العجم** **او القبط** **فخمسون** **وقالت الشافعية** **لا غاية**
له وذكر النووي **منهم ان الاشهر** **ان حده** **اثنان وستون سنة** **وقيل ستون** **وقيل**
خمسون **وقيل سبعون** **وقال ثابت بن قرة** **الحرافي** **خمس وثلاثون** **وقيل بعض غير**
العربية **لا تحيض** **بعد خمسين** **والعربية** **تحيض بعدها** **الا القرشية** **ويجزي فيه**
خبر الجليلين **باسكان المسم** **نسبة الى جملة الشهادة** **ولو** **كاوا** **نساء**

ومعرفتها بالزمان وزوال
الحال والمعاينة اما الزمان
فما روي في الطفولة لان
الحيض من امارات البلوغ
وبعد الاياس وهو ستون
سنة على المختار ويجزي فيه
خبر الجليلين ولونساه

او رجلا وامرأتين فانه اذا جازت نساء فاولى ان يجوز رجل وامرأتان وذلك ان
 يمشوا ان المرأة سنها ستون او كذا اي دخلت في الستين مثلاً واجاز بعضهم رجلاً
 واحداً او امرأة واحدة مطلقاً على التصديق ويحتمله كلام المصنف فان ال للحقيقة
 وان ولدت بعد الستين فصاعداً ولو بعد النهاية فـ ﴿ف﴾ ولادتها
 ﴿نفاس﴾ لها حكم النفاس او فدما دم نفاس قال ذلك دفماً لتوهم انها
 نصلي ولا تعطي للنفاس كالدم في الستين ﴿واما المعانة﴾ التي يحكم معها
 بان الدم لعلة واستحاضة ﴿ف﴾ معانة ﴿ما﴾ اي الدم الذي ﴿ري﴾
 مع حمل ﴿اي جنين او حملا في بطن فالحمل بالفتح مصدر او اسم لان الحمل
 علامة براءة الرحم فكيف يكون دمها حيضاً ﴿وقيل﴾ حيض مطلقاً وقيل
 ان راته في معتادها في الوقت الذي تعتاد فيه الحيض قبل الحمل ﴿ف﴾ هو
 حيض ﴿والا فلا وقال مالك اذا رات الحامل الدم في اول حملها امسكت عن
 الصلاة قدر ما يجتهد لما ولاحد وليس اول الحمل كآخره قال ابو محمد المالكي اول
 الحمل هنا ثلاثة اشهر قال ابن القاسم ان راته في ثلاثة اشهر ونحوها تركت
 الصلاة خمسة عشر يوماً ونحوها وان راته بعد ستة اشهر ونحوها تركت ما بين
 المصيرين ونحو ذلك وقال ابن وهب عن عائشة رضي الله عنها ومالك والليث
 لا تنصلي حتى يذهب الدم قال مالك احسن ما سمعت انه ان طال فهي كالمستحاضة
 وقال ابن اشعب عن مالك ترك الصلاة ايام حيضها وتستظهر بثلاثة ايام سواء
 في اول الحمل واخره والمراد له اذ ورد في الحديث بلفظ الاستظهار قال ابن عبد
 البر هذه الرواية هي الصحيحة من مذهب مالك والشافعي وري مطارف عن مالك
 في اول الحمل العادة والاستظهار وفي الشهر الثاني مثلي العادة وفي الثالثة ثلاثة
 امثالها وكذلك الى ستين ولا تزيد واحتاط بعض العلماء في الحامل التي ياتيها الدم
 ان تصلي وتصوم ويحتمل زوجها حتى يزول وان قلت كيف ثبت انقولان مع قوله
 صلى الله عليه وسلم لم يكن الله ايجعل حيض مع حبس قلت لعل صاحبهما لم
 يصلحها الحديث او تولاها بان المراد لا يجمل الله ذلك في الغالب فاذا جعله صار
 حيضاً فقد ﴿اي لانه قد فهذا تعليل راجع الى قوله فهو حيض﴾ يكون ﴿الدم

وان ولدت بعد الستين
 فنفس واما المعانة فمأري
 مع حمل وقيل ان راته في
 معتادها حيض فقد يكون

تارة ﴿اي مرة﴾ لتوفر قوة المرأة ﴿اي كمال قوتها﴾ وصغر الجنين ﴿اسي﴾
 الانسان المستور في بطنها ومعنى صغره صغر جثته او قلة زمان اراد ما يشمل كلام من
 ذلك ان شاء الله ﴿وبذلك﴾ التوفر ﴿امكن حيض مع حمل﴾ وحمل بعد
 حمل بفتحيتين اي كون المرأة حاملاً وذلك ان بعض دم الحيض يكون غذاء للجنين
 فلزيادة عن جنين واحد تغذي به الاخر فامكن جنينان واكثر ﴿وعليه﴾ اي هذا
 الامكان ﴿الاطباء﴾ كالنصارى وجالينوس فاذا بان اماره قوة المرأة وصغر
 الجنين فالدم للحيض فتترك الصلاة والصوم ان جاء في المعتاد من وقت الحيض على
 قول ومطلقاً على قول آخر وتارة ﴿اي مرة يكون﴾ لضعف الجنين ومرضه ﴿بالرفع
 على الابتداء خبره﴾ بمرضها ﴿او بالجر عطفاً على ضعف فتعاق الباء بمرضه
 وضعفها في الاغلب﴾ اذ جعل مرضه وضعفها بالجر تعاق في الاغلب فيكون
 المراد بعد قوله وتارة فيتسحب قوله في الاغلب على قوله لضعف الجنين ونظي قوله
 ومرضه بمرضها وضعفها وكذا ينسحب اذا تنازع فيه ضعف الجنين ومرضه وان
 رفع مرضه تعاق في الاغلب باستقرار خبره وهو دم علة ﴿فان بان اماره
 ذلك فالدم دم استعاضة تغتسل به لكل صلاة او لكل صلاتين تجمعهما او تغسل
 النجس فقط اقوال كما في كل موضع ذكر فيه ان الدم دم استحاضة ولو لم يذكر
 الاغتسال فيه والتميم عوض عن الاغتسال في تلك الاقوال لمن لم تطلق الغسل
 ﴿اما زوال الحال﴾ الذي يحكم معه بالاستحاضة ﴿ف﴾ زوال ﴿ما﴾ اي
 الدم الذي ﴿ري﴾ يخوف او حمل ثقل ﴿بكسر الحاء اي شيء محمول ثقل او
 بفتحها مصدراً فيضاف لتقليل﴾ او ركوب او قفزة ﴿اي وثبة﴾ او اجماع غير
 اول ﴿سواء جماع حلال او حرام اراد بغير الاول الجماع بعد تمام انفتاح فرج
 البكر وبره ولو في المرة الرابعة او الخامسة او اكثر فان الجماع كله اول ما لم يتم
 الفتح لان كل جماع وقع قبل ذلك فقد وقع بفتح فهو اول بالنسبة الى فتح وبالنسبة الى ما
 بعده لا الجماع الاول بالذات فانه اول تحقيقاً والافتراض بالاصبع او بغير الاصبع
 كالجماع سواء كان الافتراض بنفسها او غيرها ﴿فان زال﴾ الدم ﴿بزوال
 الحال﴾ بزوال الخوف وزوال شدة حمل الثقل بعد وضعه وزوال شدة الركوب

تارة لتوفر قوة المرأة وصغر
 الجنين وبذلك امكن
 حيض مع حمل وعلة
 الاطباء وتارة لضعف
 الجنين ومرضه بمرضها
 وضعفها في الاغلب
 وهو دم علة اما زوال
 الحال فمأري يخوف او حمل
 ثقل او ركوب او قفزة او
 اجماع غير اول فان زال
 بزوال الحال

والقنبر بعد تركهما وحاصله ان تترك ذلك ويحول اثره فليس بحيض * فان كان
الحال قد طال فلا تترك الصلاة كركوب متناول وخوف متناول اذ لا تدري
ايحول الدم اذا زالت الحال ام لا فان جاءت صلاة في تلك الحال صلتها وهي على
صومها ان كانت صائمة حتى يزول الحل ويدوم الدم بعده فلتترك كما قل * والا
ف * هو * حيض * ظنا فترك الصلاة به واذا انقطع قبل تمام اقل الحيض على
الحلف في اقله والصحيح انه ثلاثة اعادتها وصلت ولو بقيت صغرة وعلمت ان
ذلك ليس حيضا ولا تبني عليه المبتدئة ولا المعتادة وان تم اقل الحيض علمت انه
حيض وتحسب من اول مجيء الدم لا من حين زوال ذلك الحال وانما وضع عندي
انه لا تترك الصلاة بهذه الدماء قبل تمام الثلاثة ولا بعدها لظهور انها خرجت
بالسبب الا ان ترى فيها صفة دم الحيض واذا انقطع قبل الثلاثة لكن قد دام
بعد زوال الحال فمن يوجب الاغتسال من الاستحاضة لكل صلاة او صلاتين
الزها غسلا واحدا لما بعد ومن لا يوجب ذلك لم يلزمها ذلك وعلى ما ذكره المصنف
ان لم تترك الصلاة وانقطع قبل تمام اقل الحيض فهل تعيد ما صلت او صامت وهل
تكفر اقول * وثلاثة * من الدماء * ان دامت بامرة * اي فيها او معها * ثلاثة *
ايام وزاد عليها * اي على الثلاثة * اعتبرت * تلك الدماء الثلاثة * حيضا * ولا
كن لا تترك الصلاة ولا الصوم حتى يتم ثلاثة ايام هنا بل تغسل الدم ولا
اغتسال عليها * وان انقطعت قبلها * اي قبل الثلاثة * ف * خروجها * استحاضة *
فتغسل عند انقطاع غسلة لما بعد عند موجب الغسل من الاستحاضة على حد
ما مر * وان * انقطعت * على تمامها * اي تمام الثلاثة * ف * هو * من سببها *
اي المرأة لا حيض او استحاضة فلا اغتسال عليها بل كدم الجرح والذرة وازافة
السبب اليها معتبر فيها المجموع لا الجميع فهي كل في النسبة الناقصة لا كاية وذلك
لان الجماع ليس سببا فيه الا في صورة تمكينها نفسها للجماع وهذا في البكر قليل الا ان
يقال فعودها للزوج مثلا في بيته او حيث تزف هو تمكين وسبب فذلك كاية
وحكم على الجميع ويموزعود الضمير على العلة ويضمف عودها على المرأة من حيث
انها سبب في اكل الدواء وحال العقدة ومن حيث انها محل سبب وهو الزوج * وهو *

فليس بحيض والا لحيض
وثلاثة ان دامت بامرة
ثلاثة ايام وزاد عليها
اعتبرت حيضا وان
انقطعت قبلها فاستحاضة
وان على تمامها فمن سببها
وهو

اي ذلك الدم المعدود ثلاثة او تلك الدماء الثلاثة وذكر نظرا للغير * ما تراه * من
الدم * باكل دواء * ولا يحل لها اذا علمت بالحمل ولكن كلام المصنف في عدم
الحمل * او افتضاخ * وهو زوال البكرة وسواء كان ذلك يوم او يومين او اكثر
فان كل جماع يفتح به بعض منافع فرجها بعد افتضاخا ويقع الحساب من الجماع الاخير
* او يحل * اي فك * العقدة * بضم العين وفتحها اي انفلاقا والتصاقا في باب
الحيض تفتح بالمرود * وهو * اي حلها * حرام وتترم * المرأة * دية * اي
ارش * ما فسدت به * بالحمل تعطيه للنقراء المتولين في حينها او بعد حينها وان اوصت به
جاز وقيل لورثتها في حينها او بعده وقيل تودي لمه به كالاقرار فيثبت لمه ويقسمونه
كالارث وقيل لاضمان على الانسان فيما فعل بنفسه مما لا يجوز وفعله حرام ويرى
لها زوجها او امينة كم ارشها ويعد مدخل المرود مثلا جرحا فيكون عمقه ووسعه
كعمق جرح ووسعه * فبالعادة والتجربة تنقطع * تلك الدماء الثلاثة * على *
تمام * الثلاثة * فيما قد يعل لا قبل ولا بعد ولا تترك لمن الصلاة والصوم مالم
يزدث على الثلاثة لانها السبب في اكل الدواء وحل العقدة والزوج السبب في
الاقتضاخ وغير الزوج مثله ومن ذلك ان تفتض نفسها باصبع او عود او غير ذلك
* وهل تحسب من حيضتها تلك الايام ان لم ينقطع * الدم * على تمامها * اي الثلاثة
فتكون تلك الايام وما زاد عليها وقتا لحيضها لانها ولو كانت لسبب لكن انكشف
بالزيادة على الثلاثة انها حيض فاذا كانت وقتا اعاد ما صامت فيها من اداء او قضاء
واعادة ما قضت فيها من صلاة لازمة لها من قبل ولا اعادة عليها على القول الثاني المشار
اليه بقوله * اولا * تحسبها * وهو الا نظر * الا وفق للنظر لانها من سبب ولو
بان بالزيادة انها تترك الصلاة والصوم لانها لا تحسب ما كان سبب ميقانا للترك
فتكون قد تركت ما يقن بوجوده بامر معلوم انه سبب شك في كونه حيضا شك
بخلاف الزيادة فانها تترك لها الصلاة والصوم من حينها فلي هذا القول ان لم تتم
ثلاثة زائدة على الثلاثة الاولى اعادة صلاة ما زاد عليها ومن قال اقل الحيض يومان
اعتبر لما بعد الثلاثة يومين ومن قل يوم اعتبر بعدها يوما وهكذا * قولان *
انما هما قولي انها ان رأت صفة دم الحيض تركت الصلاة والصوم من حين رأتها

ما تراه باكل دواء او
افتضاخ او يحل العقدة
وهو حرام وتترم دية ما
افسدت به فبالعادة
والتجربة تنقطع على
الثلاثة وهل تحسب من
حيضتها تلك الايام ان لم
ينقطع على تمامها اولا وهو
الا نظر قولان

لعدم الاحاديث في الامر بترك الصلاة والصوم اذا رأت صفة الحيض بلا تقييد
بعدم علة وذلك انه لا مانع من نجس الحيض بعله الاحل العقدة فلا تترك بها الا
كما قال المصنف وقيل لا يكون دم الاقتضاض حيضاً الا ان اتم سبعة ايام * ودماء
الشبهة التي تندر في ترك العبادة بها بعض عذر لاجل الاشتباه ان جهلت
سبعة وهي ما وجدته * من الدم * بنحدها * اي في نَحْدِهَا * او عقبها * موخر
الرجل * او حجر قبضها * اراد ما يلي فرجها من اي ثوب لها * او بمكان * اي
في مكان * قامت منه او بحجر * بفتحين اي في حجر * مسحها او بدحملها او اياها *
وزيد مارات في جسدها مطلقاً وما رأت في بولها او غائطها * ومثلها * اي السبعة
* صفة تول * ترجع وتميل رأتها في فرجها خارجة او علمها * الى الدم فان تركت
بها جاهلة * فاعل تركت او حال مستتر * حكمها * بالجر على الاضافة لا بالنصب
الا ان اجزنا عمل الوصف الماضي او قدرناه فعلاً ناصباً والضمير ان للدماء وحكمها
هو عدم اعتبارها بان تبقى على حكم الطهر * فريضة * مفعول تركت * فقيل
لا تكفر * بترك الصلاة او الصوم * ولا ينهدم صومها * قضاء ولا اداء
بالاقطار او يومها بترك الصلاة لانه ليس بكبيرة هنا * ولتعد ما تركت في الايام *
من الصلاة كالصوم وقيل لا يكون لما ذلك شبهة فينهدم ما صامت وتلزمها المغلظة
وقيل يكون لما ذلك شبهة الا الثوب والمكان قلوه في الديوان وطهر الشبهة في ذلك
كله كدم الشبهة في المحل والحكم ومن ذلك ان تاخذ بالحيض مع الحمل فتري طهراً
في تلك الاشياء قالوا واما الصفة فشبهة لان منهم من يقول تكون حيضاً ان جاء
حين يجي الحيض واما الكدرة والتربة واليبس فلا يكون لما ذلك شبهة اه قال
ومن وقت حيضها وطهرها عشرة ورات الصفرة او الكدرة او التربة فافطرت فشبهة
وكذا ان تركت الصلاة لدم ثم ايقنت انه دم فلقه قد دخلتها او مضى من وقت
صلاتها اقل من عشرة فوات دماً فافطرت وترك الصلاة وقيل ليس هذا الاخير
شبهة وهو الصحيح ولا يكون ذلك ولا ما خرج من الدبر او مع بول حيضاً وكذا
الطهر اذا راته في ذلك او مع بول او خرج من الدبر لا يكون طهراً وان اخطأت
المرأة المعلوم به فيما رد ثلاثة ايام الى خمسة عشر في النزول والطلوع والانتظار

ودماء الشبهة سبعة وهي ما وجدته بنحدها او عقبها او حجر قبضها او بمكان قامت منه او بحجر مسحها او بدحملها او اياها ومثلها صفة تول الى الدم فان تركت جاهلة حكمه فريضة فقيل تكفر ولا ينهدم صومها ولتعد ما تركت في الايام

وتركت الصلاة والصوم للدم خطأ موضوع عنها لا ينهدم ما صامت وتعيد الصلاة
وترجع بعد الى قصد السبيل وان جاوزت انقضت اوقات النساء انهدم وكذلك
اذا اخطأت الانتظار فاعتسلت وصلت بدون انتظار لا ينهدم لان بعضاً لا يقول
بالانتظار وترجع بعد الى قصد السبيل * وتناظر * تقابل * دم الحيض *
في حال يسه * ان اشكل عليها ب * شيء * بالغ في الحمرة * حتى ضرب الى
السواد * كارجوان * بضم الهزة والجيم واسكان الراء وهو البقم * مضري * منسوب
الى مصر النيل وهو بقم يميل الى السواد يصبغ به السواد او الى مطلق المصري الذي
يعامل الامصار لجودته لا الذي تكتفي به الاعراب * وخزفة * اي قطعة من الفخار
* اولية * اي من الفخار الاول اي السابق في النار بان يلي النار اكثر من غيره
وحدثني بعض ان حمرة الخزفة تشتد وتزيد بالقدم وبموالات النار والذي يظن لي ان مرادهم
بالخزفة الاجورة والقرمدة فانها هي التي تشتد حمرتها حتى تميل الى السواد وتزيد بموالات النار
فاعتمد هذا * ودم حلة * بفتح الحاء واللام اي القراد العظيم وهو بالبربرية افضيض
ويجوز ان يراد التي يقال لها تسلفت بالبربرية * و * الدم * الاول من الذبيحة *
البالغة في السمن او المتوسطة لانه بقدر الهزال تضعف الحمرة وان غلب عليه مثل ذلك
في الحمرة فليس حيضاً وقيل لا يكون حيضاً حتى يكون غالباً لذلك فان كان مثله
فليس حيضاً وقيل الحيض دم خالص ولو لم يكن اسود ثخيناً متناً ولو وصف في
الحديث بهذه الصفات بناء على ان هذه الصفات غالبية لا لازمة وانها الاصل في
دم الحيض وقد تزول لضعف المرأة * فاذا رأت هذا * اي الدم البليغ في
الحمرة * تركت الصلاة والصوم * وكان حيضاً * ان دام ثلاثة ايام او يومين
على قول من قال اقل الحيض يومان او يوماً على القول بان اقله يوم وان انقطع قبلها
فليس حيضاً فلتعد الصلاة والصوم وقيل لا تعيد وعلى كلا القولين هل تقتسل ان
انقطع لما بعد من الصلاة والصوم اولا قولان وهكذا الخلف في كل دم
استحاضة اذا لم يعلم انه دم استحاضة الا بالانقطاع وتبطل الدم في الظل او بين
الغفل والشمس ليتبين سواده باليبس ان اشكل لا في الشمس لثلاث ايام * وتقتسل *
غسله لكل صلاتين * وتجمعهما وقيل تقتسل غسلة واحدة لما ولو لم تجمعهما

وتناظر دم الحيض ان اشكل عليها بالغ في الحمرة كارجوان مصري وخزفة اولية ودم حلة والاول من الذبيحة فاذا رأت هذا تركت الصلاة وكان حيضاً وتقتسل لكل صلاتين

وقيل لكل صلاة وقيل تغسل الليل غسلة وفيه غسلة للفجر وما بعده وقيل
تغسل الدم فقط **﴿ان اراته﴾** اي ذلك الدم الذي هو على صفة دم الحيض **﴿داخل﴾**
وقتها في الطهر **﴿اوله او وسطه او اخره﴾** كل ذلك يصدق عليه انه داخل وقتها
﴿وقيل ان رات ما يخالف لون الرمل﴾ بان تكون حمرة فوق حمرة الرمل **﴿ف﴾** هو
﴿حيض﴾ ولولم يغلظ ولم ينتن ان لم تره داخل وقتها في الطهر بل خارجه او قبل
ان يكون لها وقت **﴿ولا تغسل به﴾** لكل صلاتين او كل صلاة ان راته داخل
على الطهر بل تغسله فقط ويؤوضا او تيمم ان لم تطق وانما تغسل به اذا راته داخله
ان كان بصفة دم الحيض **﴿وقيل تغسل﴾** الاغتسال المذكور ان راته داخله
﴿بكل ما تعطيه للحيض﴾ ولو خالف لون الرمل فقط ومعنى تعطيه للحيض تنسبه
للحيض فتقول انه دم حيض شبه نسبة الشيء الى شيء باعطاء شيء لشيء وقيل
انما يجعل ما يخالف لون الرمل حيضا ان كانت في السفر لضعفها **﴿والصفرة﴾** وهي
شيء كالصديد تلو صفرة وليس على لون الدم الضعيف ولا القوي قاله ابن القاسم
صاحب مالك بل قاله امام الحرمين **﴿والكدرة﴾** بضم الكاف واسكان الدال قال
امام الحرمين ماء متغير ليس على لون الدم **﴿وقيل حيض في ايامه﴾** اي في ايام
الحيض ولولم يسبقها دم فان كان وقت الحيض خافتها الكدرة او الصفرة او دخلت
وقت الحيض بالدم وطهرت بالقصة البيضاء قبل تمام وقت الحيض ثم جاتها الصفرة
او الكدرة فانها تترك الصلاة **﴿لا مطلقا وقيل الحكم لما سبقها﴾** من طهر او دم
فان رات طهرا في داخل حيضها ثم بعد الطهر صفرة او كدرة بقيت على الصلاة
حتى يرجع الدم وتعددها نفس حيض اذا سبق دم ونفس طهر اذا سبق الطهر **﴿وهو﴾**
الاصح **﴿عندنا وعماه ابن القاسم صاحب مالك ووجه ذلك ان الحيض قد عرف﴾**
النبي صلى الله عليه وسلم دمه ولم يذكر منه صفرة ولا كدرة فان جاء تا خارج
وقت الحيض او فيه بلا تقدم دم لم تترك الصلاة والصوم بها وان عأشة رضي الله
عنها روت انه لا تطهر المرأة من حيضها حتى ترى القصة البيضاء فان راتهما بعد
دم الحيض فلتبق على ترك الصلاة حتى ترى القصة او تخرج من الوقت بانتظار **﴿وقيل﴾**
هما حيض مطلقا **﴿في ايام الحيض او غيرها سبقتها مدام اولا﴾** وقيل لا **﴿تكونان﴾**

ان اراته داخل وقتها في
الطهر وقيل ان رات ما
يخالف لون الرمل
فحيض ولا تغسل به وقيل
تغسل بكل ما تعطيه
للحيض والصفرة والكدرة
قبل حيض في ايامه لا
مطلقا وقيل الحكم لما
سبقها وهو الاصح وقيل
هما حيض مطلقا وقيل لا

حيضا **﴿مطلقا﴾** فان جاء تا في ايام الحيض بعد الدم فكحيض او في ايام الطهر
فكطهر فهو لا حيض ولا طهر في هذا القول لا تغسل ولا تصلي ومن لا يكون
طهرها لا تيسا فتيست في ايام الحيض اغتسلت قطعاً كما طهرت فيه بماء الا عند
من زعم ان من طهرت في ايام الدم لا تصلي والفرق بين هذا القول الاخير في
كلام المصنف والقول بان الحكم لما سبق انها تعدان حيضا بعد الدم فهما دم حيض
ضعف وظهر اضعف بعد طهر في هذا القول ولا يعد ان حيضا ولا طهرا في القول
الاخير ولكن تصحب الاصل السابق فتصلي ان سبق الطهر وترك ان سبق الدم
ويجوز ان يريد بقوله لا مطلقا انها طهر مطلقا كما هو قول عند المشاركة **﴿وشاها﴾**
الترية **﴿بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الاء﴾** المثناة التحتية وهي رطوبة تشبه التري
في اللون وهو التراب وقيل غسالة الدم عقب طهرها اي بقيته وقيل الماء المتغير دون
الصفرة وقيل الدفعة من الدم لا يتصل بها من الحيض ما يكون حيضة كاملة قبل
الدفعة حيض وليست بمحيضة والحبيضة ما يقع به الاعتداد في العدة والاستبراء
قال الخريشي الحيض اعم من الحيضة لانها ما بين طهرين فاصلين والدفعة بالضم
اسم للقطعة من الدم المدفوقة وبالقفتح مصدر للمرة من الدفق فهي حيض تحرم
به الصلاة وبقية العبادات ويجب بانقطاعه الغسل وليس حيضة تحسب في العدة
والاستبراء اه **﴿والتييس﴾** كذلك هو بعد الدم طهر وقيل حيض وفي الديوان
ان رات اول حيضها ثم اتبعته صفرة او ترية او كدرة او تيس فحكم ذلك كله حكم
الحيض مالم الطهر وا تبلغ عشرة ايام فاذا بلغت عشرة ايام ولم تر الطهر انتظرت
وكذلك التي لها وقت في الحيض اذا رات الدم فاتبعه غير الدم من الصفرة وغيرها
مما دون الدم في وقتها فحكمه حكم الدم مالم تبلغ وقتها فاذا بلغت وقتها ولم تر الطهر
انتظرت وكذلك ان رات الطهر فعبته الصفرة او الترية او الكدرة او التيس فحكم
ذلك كله حكم الطهر كان ذلك في ايام الصلاة او في ايام الحيض اه **﴿والعلقة﴾**
فان جاءتها علة بعد تمام وقتها في الحيض انتظرت وانتظار الدم ان ختمت الوقت بالدم
ومراده بالمثلية في جانب الترية المثلية مطابقة في الترية الاقوال المذكورة في الصفرة
والكدرة كلها ومراده بالمثلية في جانب اليبس والعلقة في كون الحكم لما سبقها على قول

مطلقا ومثلها الترية
والتييس والعلقة

وقال مالك التيس طهر وفي كونها ليسنا حيضاً مطلقاً على قول آخر وقبل ان جاءت ثلاث
علاقات بلا فصل صلاة ولا فصل طلوع او غروب فحيض * وتقدم في مجموع كلامي
وكلامه انه * ان تقدمت علقه فردفتها صفرة كعكسه * وهو ان تقدم الصفرة
وتردنها العلقه * وفي * هي * حيض * واعاده ليصرح بانه تقدمت صفرة او تقدمت
علقه فانه لم يصرح بذلك فيها مضى والاوى ان هذا قول لم يشترط فيه عدم
الفصل بالطلوع او الغروب * فصل * في علامات الطهر * علامات الطهر *
ثلاث الاولى * الماء الابيض وشهر بالقصة البيضاء * لشبهه بها بفتح القاف واختافوا
في ذلك المشبه به ما هو * وهل هي قطعة من الجص * وهو الجير * او من الورق *
بكسر الراء وهو الفضة * قولان * ثلثها انها ماء الجير وقيل هو كالعجين وقيل
كالخيط الابيض وقيل كالمني * والذنية * الجفوف * عند بعض فهو * ايضاً *
من علامات الطهر على هذا القول وبعض لا يعتبره اصلاً لقول عائشة لا تطهر
المرأة من حيضها حتى ترى القصة البيضاء تعني او تخرج عن وقتها بانتظار واذا اثبتنا
الجفوف * فالله * المذكور * اقدم * اثبت * عندنا * وعند بعض المالكية * وان *
كان * امرأة * معتادة * في طهرها * بجفوف * وهو تيس بان تدخل القطنة
فتخرجها جافة يابسة من الدم بعد تمام الحيض وقد مر الخلاف في التيس ومن
جملة القول بانه طهر ولو في ايام الدم بعد الدم وعلى هذا فتغتسل به وتصلي وتصوم
اذا جاءها في داخل الحيض ولا تعيد ما قضت من صلاة وصوم وما أدت من
صوم على هذا ولو جاءها الدة بعده قبل تمام وقت الحيض الا على قول من قال
تعيد ما فعلت من ذلك في طهر توسط الحيض * فتغتسل * المعتادة بجفوف * برويته *
اي الماء * بدون انتظار * للجفوف * كعكسه * اي ما ذكر وعكسه هو ان تغتسل
المعتادة بالماء بروية الجفوف * عند بعض * من اصحابنا وهذا عائد الى قوله
كعكسه والبعض الاخر يقول تنظر هذه الى مثل تلك الساعة مما يأتي كما يأتي
وقبل تنظر الى وقت الماء الابيض وقيل اهل المدينة الاقعد الجفوف وقال ابن القاسم
وابن عبد الحكم والداودي وعياض الماء والجفوف سواء قال ابن عرفة وثرة
الخلاف انتظار الاقوى معتادة ان رات الاخر ما لم يضح الوقت وعبرة شارح

وان تقدمت علقه فردفتها
صفرة كعكسه فحيض
فصل
علامات الطهر الماء
الابيض وشهر بالقصة
البيضاء وهل هي قطعة من
الجص او من الورق قولان
والجفوف ايضاً فالله اقدم
عندنا وان المعتادة بجفوف
فتغتسل برويته بدون
انتظار كعكسه عند بعض

رسالة ابي محمد المالكي اختلاف اي الاملتان ابلغ في انقاء الرحم فمذهب ابن القاسم
ان القصة ابلغ لمعتادها وهو المشهور ومذهب ابن عبد الحكم ان الجفوف ابلغ وعلى
الاول تنظرها ان سبق الجفوف لآخر الوقت المختار هذا حكم المعتادة واما المبتدئة
فنقل غير واحد عن ابن القاسم ومطرف وعبد الملك ان الجفوف ابلغ وقال غيرهما
سواء * وتناظره * اي الماء حال رطوبته او بعد يسه * ان تشابه عليها *
هو شديد البياض كـ * صوف ناصية كبش ابيض * نعت كبش او صوف وناصيته
ما بين قرويه * بعد نفش * اي مشط او ندف * وغسل بطين * لا ترتيب
بين النفش والغسل فايهما قدمت جاز * او * تناظره * بريق صائم * في العسبة
او حيث يبيض ولو قبلها او بريق عطشان قد ابيض * او بما يلي ذراعها من سوارها
من فضة * لانه هو الذي يكون اشد بياضاً وملاسه بما لم يل ذراعها لانه هو الذي
يتغير بجسمها * او بحصى اكلته الاقدام بالمرور عليه * او بصغرة او حجر كذلك
وانما خص الحصى بالذكر لانه ربما ازداد بياضاً ولانه هو الذي يمكنها رفعه الى
حيث شاءت لتناظر او بطعم الشيخ * او بالدرهم الجيد * او بقطن ابيض صفي
او بطعم الشيخ وقيل في صوف الناصية يغسل سبع مرات في امر مر وهو
لفظ عجمي نفوسي وهو الرمل يسكن اخره ان حكى والواضح انه لا يحكى بل
يعرب باظهار لانه استعمل في العبادة ووجه الحكاية انه كما ينطق بالعجمي
المختوم بالواو المتحرك ما قبلها بالضم ولا تحسن الحكاية وان عرف منع الصرف اذا
اريد به علمية الجنس وصرف اذا اريد به قطعة لكونه حينئذ نكرة والمراد بالدرهم
هنا وما اشبه هذا سكة الفضة ولو كانت اقل من الدرهم الشرعي او اكثر باضما
وكذا في الالة واذا علمت عليها فوجدت بياضاً على شرة لم تعتد به وتعتد بما وجدته
على ثلاث شعرات وفي شعرتين قولان وانت خبير باختلاف بياض تلك الاشياء
فمن كان طهرها على لون بعضها علمت به بل تحمل بالاخفاف ولو كان لها قبل ذلك
ما هو اقوى بياضاً * ولا تصلي بطهر التفطيش ولا تدع * لا تترك الصلاة او الصوم
* بدمه وشدد * عليها * في ذاك * المذكور من الصلاة بطهره والترك بدمه
ولو ظهر او لم يفيض ولم يقطر انها تكفر وتلزمها الغلظة او المرسلة او تصدق بشيء

وتناظره ان تشابه عليها
بصوف ناصية كبش ابيض
بعد نفش وغسل بطين او
بريق صائم او بما يلي
ذراعها من سوارها من فضة
او بحصى اكلته الاقدام
بالمرور عليه او بالدرهم الجيد
ولا تصلي بطهر التفطيش ولا
تدع بدمه وشدد في ذلك

او تتوب فقط اقوال فاذا فشت للظهور فاغتسلت للتفتيش فقد فسدت بالصلاة او بها
و بالصوم ان صامت لانها تفسق بفعل احدهما في الحيض فان لم تعد الغسل عند
خروجه بلا تفتيش او عند الحكم عليها بخروجها من الحيض كفرت بترك الصلاة
لانها ولو صلت وصامت لكنها فلت ذلك بلا غسل لان الغسل الاول لا يكفيها
وهي لم تعد فمكانها لم تصل ولم تصم فقد تلزمها كفارتان كفارة لكونها فسدت
بالصلاة او الصوم حال الحيض واخرى بترك الصلاة او الصوم بل قد تلزمها ثلاث
احداها لترك الفرض الذي هو الغسل واذا تركت بدم التفتيش فقد فسدت بالترك
حيث لا يحل لما اترك **✽** ورخص **✽** في التفتيش **✽** لمعاداة **✽** اي مجربة انها
لا تطهر او تحيض الا بالتفتيش **✽** لا تجسد **✽** الطهر والدم او احدهما **✽** الابه **✽**
وذلك ان تفتش فتجد فاعتياها التما هو في التفتيش تفتش فتجد طهرا تفعل ذلك ثلاث نوبات
وتضي مدة قدر ما يكون وقتا للحيض ثم تفتش فتجد طهرا تفعل ذلك ثلاث نوبات
فتترك في الرابعة الصلاة بدم التفتيش وتصلي بطهره وقبل تترك في الثالثة بدم
وتصلي بطهره ومقابل الترخيص انها لا تترك الصلاة او الصوم مالم تر الدم بلا تفتيش
وان كانت ترى الدم فلا تصل اذا راته مالم تبلغ اقصاه او تر الطهر بلا تفتيش وان
كانت لا ترا الطهر ولا الدم لا بتفتيش فلتبق على الصلاة ابدا وفي التي لا تجد
الا بالتفتيش طهرا او دما او كليهما انها يجب عليها ان تفتش ويحتمله كلام المصنف
بان يريده بقوله ورخص على ان الترخيص بمعنى مخالفة الدليل وليس من التفتيش
المحرم الصلاة بطهر لم يقطر ولم يسلم لكنه قد اجتمع داخلا بلا تكلف جده ولا ترك
الصلاة بدم اجتمع كذلك اذا بنت على قول من لم يشترط فيها الفيض ولا القطر
ويكفي في الفيض مدة قلم وكذا في القطر ومن لما وقت بالماء الابيض فمع وقتها
ابدا ولو جاءها مرة واحدة لانه لا يقعد وان كان لا يجيئها البتة فلتنظر ان جفت
ثلاث مرات في وقت ولو بفصل فلتأخذه وقتا **✽** فان جفت **✽** على تمام الحيض
✽ مععادة بالماء قبل تنظر من ساعة لاخرى **✽** غدا وقيل لا تنظر كما مر **✽** فان
اتاه **✽** اي الماء **✽** والا اغتسلت **✽** وان جفت قبل تمام الحيض ففعل تغتسل
وتصلي وقبل لا حتى يتم **✽** وكيفيته **✽** اي الاغتسال **✽** ان تغسل يديها **✽** ولو

ورخص لمعاداة لا تجد الا
به فان جفت مععادة بالماء
قبل تنظر من ساعة
لاخرى فان اتاه والا
اغتسلت وكيفيته ان تغسل
يديها

طاهر تين ليسبق اليهما الماء الطاهر وان لم تغسلها جاز اذا طهرتا **✽** ثم تستنجي
فتنزع النجس **✽** وان اخرجت الاستنجاء ونزع النجس الى وصول محلها فتغسلها
وتغسل ايضا محل الحيض جاز وكذا لو اخرجتها وذلك ان امتت تلاحق النجس
ونشره وفي وجوب المضمضة والاستنشاق خلاف كما في تقديمها على غسل الجنابة
وحكم غسل النفس حكم غسل الحيض **✽** ثم تمشط راسها بالطفل **✽** بفتح تين تراب غسال
ومنه ما يخرجونه من القارة اصفرا ومن البير او ازرق اسم بقوله العامة والذي في القاموس
فراش بضم الفاء وفتحها التراب اليابس ويجوز اسكان الفاء مع كسر الطاء تسمية لذكر
التراب باسم الطفل لانه هو الذي ياتي به من معدنه او يشتريه لاهله بامرهم او
هو بفتح الطاء واسكان الفاء بمعنى الرخص الين فهو اسم عربي لكل رخص لين
وتلك التربة رخصة لينة ترخص البدن وتلينه وايضا هو تراب يابس ومرضطه
وانما تغسله بذلك لعل فيه نجسا فيزول بذلك لان النجس يصعب زواله في ودك
وليسهل وصول الماء في الشعر وتحت له لان الودك ربما عطل الماء وازلقه **✽** والماء **✽**
لعل الباء بمعنى مع على ان المعنى تمشطه وقد غسلته بالماء والطفل قبل المشط فهذا
العقيب هو المعية او على اصلها والمعنى تمشط راسها مفسولا بالماء والطفل وتكرر غسله
بهما **✽** حتى تنقيه **✽** وتفرش للشعر ان لم تغسل في جار والطفل استجاب لا وجوب
وان لم تجد الطفل فالرمل **✽** ثم تصب الماء **✽** على راسها وجسدها وقيل يكفي راسها
الاول ان كان راسها طاهرا ونوت غسله للوض حين ارادت غنله بالطفل والماء
وهذا بناء على انه يجوز رفع الحدث بما مخلوط بتراب وان لم تود ذلك بل نوت
التنظيف بغسله بالطفل والماء لم يحزها على الصحيح وهو المذهب **✽** ولا يابس ان لم
تفرش للشعر الواقع منها **✽** بالمشط **✽** ان اغتسلت **✽** اراد بالاغتسال ما يشمل غسل
الراس بالماء والطفل وغسله لرفع حدث الحيض **✽** في **✽** الماء **✽** الجاري **✽** بان تقوم
او تقعد في الماء تمشط شعرها او على ساحله فتشط فيه فيقع ما يقع منه في الماء فيتلاشى
شعرة شعرة او شعرتين مثلا ولا يخفى انها ان فرشت فوق الماء او في الهواء له كان
احسن وانه اذا كانت العلة اخفاء الشعر فان نزل جاز ولو في ماء غير جار وتفرش
له في الماء غير الجاري **✽** وتجمعه **✽** ان اغتسلت في غير الماء او في الماء ان فرشت

ثم تستنجي فتنزع النجس
ثم تمشط راسها بالطفل
والماء حتى تنقيه ثم تصب
الماء ولا يابس ان لم تفرش
لشعر الواقع منها ان اغتسلت
في الجاري وتجمعه

له فيه او في الهواء **بعد غسله** مرة اخرى لعله اراد تجمعه لوقوعه بالمشط بعد ان غسله في راسها او تغسله وقيل يكفي ذلك وان مشطته قبل غسله فلا بد من غسل ما وقع منه ولعل هذا هو المراد فيكون المعنى تغسله للحيض اذا وقع بالمشط ولا يحسن مشطه قبل غسله ويمكن ان يريد بكونها اغتسلت في الجاري ان الجاري يحضرها فهي تمشط راسها منكسافيه واما غير الجاري فلا تجمل راسها عليه حين المشط **وتخفيه** حيث لا يرى **وقبل** لا بأس ان لم تخفه وتغسل راسها في الصيف في كل حيض وفكته في الشتاء مرة وتتركه اخرى وفي الاثر ان طالت مدة فكه فكه وان فصرت كما اذا فكه اخر طهرها وقصرت مدة الحيض لم يلزم فكه وان اتاه الحيض وهي مجنبة فاذا طهرت اغتسلت غسلا للجناية وغسلا للحيض وقيل يجوزها غسلا واحدا وقيل ان امكنها الغسل غسلت للجناية واذا طهرت غسلت للحيض ولا يجب على المرأة ان تنظر في الليل الى طهر او حيض الا ان احست بل تمضي على ما هي عليه قبل المغرب واذا طلع وامكنها النظر لا تتشاور الضوء نظرت كذا قال ابان ابن وسير رحمه الله بعد ان كن يوقدن المصباح في ليل مجيء الحيض او الطهر وذكر الثعالبي انه ليس على المرأة نظر طهرها قبل ان تجرب بل عند النوم والصبح **باب** في الانتقال **ينتقل** الحيض للطهر بان ياخذ في ايام الطهر بعد تمام ايامه مثل ان تكون ايامه ستة ثم تكون سبعة او تكون ايام الطهر احد عشر مثلاً ثم تحيض في الحادي عشر فهو ياخذ من اول الطهر او من اخره **كمكسه** بان ياخذ الطهر من ايام الحيض مثل ان تكون ايام الحيض ستة ثم تطهر في اليوم السادس وان تكون ايام الطهر عشرة ثم تطهر ايضا في الحادي عشر فهو ياخذ من اخر الحيض او من اوله ويحتمل ان يريد بالانتقال الحيض للطهر صيرورة اول وقته او اخره داهرا وبالعكس صيرورة اول وقت الطهر او اخره حيضا وهكذا اكثر من اوله واكثر من اخره مما قبل اخره ويحتمل ان يريد بذلك حدوث الطهر في ايام الحيض متوسطا بين ايام الدم وحدث الدم في ايام الطهر متوسطا بين ايام الطهر ولا تترك الصلاة **يعرف** الانتقال **في** الاكثر بمعرفة ايام الدماء والاطهار المعتادة **واحترز** بغير الاكثر عن معرفة الانتقال بالانتساب اذا جهات

بعد غسله وتخفيه حيث لا يرى

باب

ينتقل الحيض للطهر كمكسه ويعرف في الاكثر بمعرفة ايام الدماء والاطهار المعتادة

حيضها وطهرها او نسيت فاستحيضت فانتسبت فقد يوافق انتسابها ما لها قبل وقد يخالف ولكن لا تعلم ذلك ويعرف الانتقال بالتمييز على قول التمييز في المستحاضة ويتصور ان تعلم ان وقتها فوق كذا ودون كذا ولا تعينه فكان الانتساب فوق ذلك مثل ان تعلم وقتها في الصلاة فوق العشرة قطعا ودون خمسة عشر قطعا وتشك فيما بين ذلك واستحيضت وانتسبت الى من وقتها خمسة عشر او اكثر وكذا في الحيض على قول من قال تنتسب في الحيض ايضا ومن غير الاكثر ايضا ان تنتسب من لما الانتساب ثم تصير الى صلاة عشرة وتترك اثني عشر وقد كانت تصلي في الانتساب اكثر من عشرة وتحيض فيه اقل من اثني عشر وتجعل الناسية نفسها كالمبتدئة والجاهلة اذا ثابت كذلك **ومسائل الدماء** دم الحيض ودم الاستحاضة ودم النفاس **تدور** على خمسة **اي** خمسة اشياء او مسائل واثبت التاء على هذا لحذف المسائل **الافاق والاصول والانتظار والانتساب** **والخامس** الطلوع والنزول والنساء فيها **قسمان** مبتدئة ومعتادة وهما تشتركان في الاوقات والانتظار واما الاصول وهو

ومسائل الدماء تدور على خمسة الاوقات والاصول والانتظار والانتساب والطلوع والنزول والنساء فيها قسمان مبتدئة ومعتادة وهما تشتركان في الاوقات والانتظار واما الاصول وهو

فكانه قال اما الاصل او باعتبار الشيء او القسم او النوم لانه قال تدور على خمسة
والا قال فهي او هن **﴿ البناء ﴾** ويقدر مضاف قبل هو اي وحكمه البناء عليه
وذلك ان الاصل ليس نفس البناء **﴿ والانتساب ﴾** معطوف على الاصول فليس
منها **﴿ فتتفرد بهما ﴾** ثني ولم يجمع لاعتبار تفسير الاصول بالمفرد وهو البناء او
للتاويل بالمفرد وعلى كل هو واحد والاخر الانتساب او لاعتبار النوعين احدهما
الاصول والاخر الانتساب **﴿ المبتدئة ﴾** وذلك لاختلاف الوقت وللمعتادة البناء بالمعنى
الاخر وهو ان يجيئها الحيض اول وقتها وتطهر ثم يرجع في اخره وتطهر فيه فان
ذلك حيضة تامة بات اخرها على اولها ووسطها وللمعتادة انتساب اذا دام بها الدم
ولم ينقطع لكن الى وقتها في الحيض لا وقت غيرها والى وقتها في الطهر اذا دام بها
الدم ولم ينقطع والمبتدئة تنسب في الطهر لغيرها وقال بعض اصحابنا انها تنسب
في الحيض ايضا والنفاس اذا دام بها الدم الى قريبتها او الى مسيلة ان لم تجد قريبة
ثم تنتظر بعد وقت من انتسبت اليه ثم تكون مستحاضة وذلك اذا زاد لها على اقل
الحيض والصحيح انها تترك الى اقصى وقت الحيض والنفاس ثم تنتظر ثم تنسل
وتكون مستحاضة **﴿ و ﴾** تفرد **﴿ بالطلوع والنزول المعتادة اما الاوقات فاقول ﴾**
ما في **﴿ الحيض عند الاكثر ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام ﴾** وهو رواية الربيع
ابن حبيب عن ابي عبيدة عن جابر بن زيد عن انس عنه صلى الله عليه وسلم
﴿ وقيل خمسة عشر ﴾ يوما وقيل سبعة عشر وقيل ثمانية وقيل فوق ذلك بلاحد
وقيل خمسة عشر للمبتدئة فقط اذا جاءها الدم اول مرة فدام بها خمسة عشر فانقطع
كانت لها وقتا وان زاد على العشرة ولم يتم الخمسة عشر لم تأخذه وقتا وقيل تأخذ
المبتدئة الخمسة عشر وقتا او الاربعة عشر او الثلاثة عشر او الاثني عشر او الاحد
عشر الى ما هو اقل الحيض **﴿ وقيل اقله يومان وقيل يوم وليلة وقيل ساعة ﴾** زمانية
من قسمة اليوم او الليلة اني جاءها الدم فيها اثني عشر جزءا لا اعتدالية وهي قسمة
الليل واليوم معا على اربعة وعشرين جزءا فان هذه القسمة يضم فيها من اليوم لليل
او من الليل لليوم في غير يوم الاعتدال ولياته ويمثل ان يريد بالساعة القطعة من
الزمان ولو كانت اقل من ذلك كما هو قول بعض وتحد قلاتها بما فوق الدفعة بدليل

البناء والانتساب فتتفرد
بهما المبتدئة وبالطلوع
والنزول المعتادة اما
الاوقات فاقول الحيض عند
الاكثر ثلاثة ايام واكثره
عشرة ايام وقيل خمسة
عشر وقيل اقله يومان
وقيل يوم وليلة وقيل ساعة

قوله **﴿ و ﴾** هذا القول **﴿ هو ك ﴾** القول بـ **﴿ الدفعة ﴾** في الشذوذ **﴿ شاذ ﴾**
خارج عن الجمهور والدفعة بالضم قطعة من الدم وبالفتح المرة وانما تكون الدفعة او
الساعة حيضا باعتبار العدة والتزوج واليمن فتعد ذلك حيضة كانت اولاً او ثانية
او ثالثة فاذا تمت ثلاث انقطع الارث والرجمة وحل لها التزوج وحل له عمرهها
فذلك اقل الحيض باعتبار ما ذكر لا لاختلاف الوقت لكن يلزم الاغتسال نعم ان دام
الدم في وقت صلاة ضيق تركتها ان عم الدم الوقت او نامت قبل الوقت وافاقت
وجاءها الدم مقدار ما بقي من الوقت لم تلزمها وايضا فطر لحيض الساعة او الدفعة
وتاكل بقية يومها او تمسك وتعيد اليوم وايضا ان جاءتها دفعة دم ففقطتها صفرة
او نحوها فهي حيض ثابت كسائر الحيض بناء على ان حكم نحو الصفرة حكم ما سبقه
او على انه حيض في ايام الحيض **﴿ وقيل ﴾** اي ذكر العلماء **﴿ كل خارجة ﴾**
ولو لمحظة بعد اكثر الوقت بالدم او نحو الصفرة وقيل الخروج بها او نحوها كلا
خروج **﴿ بانتظار ﴾** عن اكثر الحيض او النفاس **﴿ في اول حيضها ﴾** او نفاسها
﴿ فلا توقته ﴾ اي العدد ولا ما قبله من اكثر الحيض او النفاس قال ابو اسحق
المبتدئة المستحاضة تنسل وتصلي خمسة عشر يوماً وتكون حائضاً عشرة ايام فذلك
اكثر الحيض وقيل خمسة عشر وقيل تكون حائضاً في دم الحيض وتصلي حين
تغير عنه ان ميزته وتسمى مميزة وان لم تميز فسكالاولي والمعتادة تصلّي ايام صلاحها
قبل وتترك ايام حيضها ومن نسيت وقتها فلتترك ثلاثة ايام اقل الحيض وتنسل
اثنتين وعشرين يوماً على القول ان اكثر الحيض عشرة وسبعة على القول ان اكثره
خمسة عشر وان كانت في رمضان ابدلت صيام اكثر الحيض على الحلف والصحيح
عندي في المبتدئة الخارجة بانتظار ان توقت اقصى وقت الحيض واقصى وقت
النفاس وكون هذا هو الصحيح يؤخذ من كلامه اذ قابله بقوله وقيل كل خارجة
الخ ويان ذلك ان قوله واكثره عشرة ايام يفيد بعمومه ان المبتدئة الواصلة عشرة
ايام قد وصلت اكثره فهو وقت لها وما زاد فليس من وقت الحيض لها فالمطف
في قوله وقيل كل خارجة الخ لمغايرة ما يفيد العموم المذكور ولا سيما انه في سياق
كون الوقت مشترك في المبتدئة والمعتادة وهذا اول من ان يعل المعنى وقد قيل

وهو كالدفعة شاذ وقيل كل
خارجة بانتظار في اول
حيضها فلا توقته

كل خارجة الخ ولا انتظار على من اخذت بان اكثر الحيض خمسة عشر او سبعة عشر اذا وصلت ذلك وقيل تنتظر ويأتي الكلام على مدة الانتظار ويجب على المرأة حفظ وقتها في الحيض والنفاس والطهر مكان الطلوع والنزول وغيرها وان خافت النسيان فلتكتبه وقيل من وقت الحيض لما عشرة فرات خيضاً مرة اخرى فدام بها اي فيها او معها باثني عشر فانتظرت يومين فرات طهراً على تمام اثني عشر انت خبير بان التام في الحيض والطهر ان يجيء لها الحيض او الطهر قبل طلوع الشمس فذلك يوم تام للحيض او الطهر فان جاءها الطهر قبل طلوع الشمس في هذه المسئلة فوقتها احد عشر يوماً في الحيض والطهر الحاصل انه لا يعد ما انقطع من حيض او طهر قبل طلوع الشمس ثم عاودها اي عاد اليها والالف للتعدي الى ثلاثة اي ثلاث مرات واثبت التاء لحذف المعدود فدام طهرها كذلك اثني عشر الى ثلاث وقت اثني عشر يوماً للحيض وكذا للطهر وان كان لما وقت اخر للطهر فلها وقتان للطهر وان دام الطهر اكثر من اثني عشر او دام احد عشر كان وقتاً لها لان الطهر يوقت بمرة وذلك بناء على ان ايام الانتظار ايام حيض فلودام لها احد عشر كذلك وقت احد عشر كذلك وعلى القول بان الانتظار ثلاثة ايام لودام لها ثلاثة عشر كذلك وقت ثلاثة عشر كذلك ويحتمل ان يكون ذلك بناء على ان اكثر الحيض خمسة عشر للمعادة كالمبتدئة وانها تاخذ الخمسة عشر وما دونها والا كان عشرة ايام وقت حيض ويومان انتظار او اثنا عشر وقت طهر وان نسبت بالبناء للمفعول على اللغة المشهورة ومعناه البناء للفاعل اي ولدت اللام خفيفة او معناه على ظاهره اي ولدت بتشديدها مكسورة وضم الواو وقيل غير نائب في معنى الفاعل او حقيقة كما مر ولفظ قيل معترض وكذا مثله موقفة في الحيض متعلق بموقفة ولا في الطهر اذ لا توقفت له قبل التوقيت للحيض فدام بها الدم الى اربعين على القول ان اكثر النفاس اربعون او الى ستين على القول بانه ستون او الى تسعين على القول بانه تسعون ولم تر طهراً وتماذى بها الدم صلت عشرة ايام بعد ايام انتظار وهي ثلاثة وقيل تنتظر يومين وقيل يوماً وهذه الاقوال متقرة ولو على القول بان اكثر النفاس ستون والقول بانه

وقيل من وقت لما عشرة فرات خيضاً مرة اخرى فدام بها بعد عشرة فانتظرت يومين فرات طهراً على اثني عشر ثم عاودها الى ثلاثة فدام طهرها كذلك وقت اثني عشر وان نسبت قيل غير موقفة في الحيض فدام بها الى اربعين ولم تر طهراً وتماذى بها الدم صلت عشرة ايام بعد الانتظار

تسمون وقيل لا انتظار بعد التسعين وان الانتظار قبلها خمسة ايام بها تتم التسعون وقيل لا انتظار ولو بعد الاربعين وما ذكره من انها تصلي عشرة ايام على قول من قال اقل الطهر عشرة ومن قال اقله خمسة عشر قل تصلي خمسة عشر ومن قال اقله سبعة عشر قل تصلي سبعة عشر ومن قال اقله ثلاثة ايام قال تصلي ثلاثة ايام كل ذلك بعد الانتظار كما قاله ثم تعطي للحيض وان رات طهراً بعد ذلك الاعطاء فيما ردت ثلاثة ايام بدخولها من يوم اعطاءها للحيض الى عشرة بدخولها اغتسلت وصلت وكان ما ردت الثلاثة للعشرة وقتها للحيض واما ان رات طهراً قبل تمام ثلاثة ايام من وقت اعطاءها للحيض فلقض الصلاة فلا توقفت للحيض الا على قول من قال اقل الحيض يومان وقول من قال يوم وكذا ان رات الطهر بعد ذلك فيما رد اقل الحيض الى خمسة عشر او سبعة عشر على الخلاف في اكثر الحيض تاخذ ما رد اقله الى اكثره وقتاً له وانما صح لها ان تصلي بعد اكثر النفاس وهي مبتدئة لانه حيض زادت ايامه وليس بعد الحيض الا الطهر واما النفاس فهو حيض زادت ايامه واقصاه اي غايته على الصحيح عند الاكثر اربعون يوماً لا يخفى ان اقصاه اربعون ولورات طهراً قبلها اعني انها قاعدة في الجملة لكن لما كان ذلك في معنى قوله تتماذى على ترك الصلاة وعلى حكم النفاس الى تمام الاربعين فيده بقوله ان لم تر طهراً قبلها او يقدر تترك الصلاة ان لم تر طهراً قبلها قبل الاربعين لقول ام سلمة كنا نقعد في النفاس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً الا ان نرى الطهر قبل ذلك ومثله ما رواه الحاكم وصححه وابو داود والترمذي عنها كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقعد بعد نفاسها اربعين يوماً وقيل ستون وهو مشهور المدونة عن مالك وقيل تسعون وقيله في الديوان بيتات الملوك واقله عشرة على الصحيح وقيل الدفعة ومن قال اقله عشرة فان لم تتم العشرة لم يلزمها الفسل وكذا في قول السبعة ان لم تتم السبعة لم يلزمها وكذا في قول الدفعة ان لم تخرج منها دفعة لم يلزمها فتصلي من حينها وقيل ان الفسل يلزم بالنفاس ولو لم يكن دم ولا صفرة او نحوها ولورات الطهر على الحفرة واذا لم يتم

ثم تعطي للحيض وان رات طهراً بعد ذلك فيما ردت ثلاثة ايام الى عشرة اغتسلت وصلت وكان وقتها للحيض واما النفاس فحيض زادت ايامه واقصاه على الصحيح عند الاكثر اربعون يوماً ان لم تر طهراً قبلها وقيل ستون وقيل تسعون واقله عشرة على الصحيح وقيل الدفعة

في الحيض او في النفاس ادنى الوقت فن يوجب الاغتسال من الاستحاضة اوجب
عليها غسلة لما بعد واذا لم يتم اقل النفاس في كل قول من اقوال اقله اعادت ما تركت
من الصلاة كما في الحيض * واقل الطهر عشرة عند الاكثر * وهو الصبح
عندنا ووافقنا عليه ابن حبيب المالكي * وقيل خمسة عشر * وقيل سبعة عشر
وقيل ثلاثة ايام فاحفظه وهذه الاقوال مذكورة في المذهب وقال ابن القاسم
صاحب مالك اقله العادة وقال ابن الماجشون من المالكية اقله خمسة وقال سحنون
ثمانية * واكثره ستون وقيل لا حد له * وتظهر فائدة التحديد في المستحاضة
فانها اذا كان لها وقت في الطهر تنسب اليه وتنسب اليه قريبتها المستحاضة
والمسئلة المستحاضة على ما ياتي ان شاء الله ومن قال لا حد له فلا انتساب عنده
وعن بعض انه لا مستند في ايام الحيض والنفاس والطهر الا التجربة والعادة ولذا
كثر الخلاف * وادنى اوقات الصلاة عشرة * كما مر ولكن اعاده اشارة الى
اكمل صلاة عشرة ايام * واقصاها ستون * كما مر ولكن اعاده اشارة الى اكمل صلاة
ستين يوما ويرتب عليه ما بعده والاولى ان يشق ما يريد مساقا واحدا وله اذار
* وقيل تسعون وقيل اربعة اشهر * وهي مائة وعشرون يوما وقيل لا حد لها
وحكى بعض الاجماع على انه لا حد وكأنه اراد اجماع الشافعية او اراد انه وجبت
الصلاة على المرأة مادامت طاهرا وهذا مسلم * وتوقت * في الحيض والنفاس
والطهر * ما بين الادنى والاقصر * من اوقات الثلاثة بدخول الطرفين لما تقدم
وللفظي ادنى واقصى لا بنص العبارة فان ما بين الشيتين لا يشمل الشيتين لكن
اذا فرضت زمانا ادنى وقت او اقصاه كان من جملة الوقت توقت في الحيض يوما
او يومين او ثلاثة اواربعة او خمسة الى عشرة او الى خمسة عشر او الى سبعة عشر وفي النفاس
سبعة فصاعدا او عشرة او اثني عشر او ثلاثة عشر وهكذا الى الاربعين وفي الطهر ثلاثة
فصاعدا او عشرة فصاعدا او خمسة عشر فصاعدا او سبعة عشر فصاعدا الى ستين
او الى تسعين او الى مائة وعشرين وهكذا على خلاف في الاقل والاكثر * ولا
توقت لها * اي للصلاة او للطهارة المعلومة من المقام لانها الاصل فلا يترك الا بها
يحد عنه ويجبر * حتى توقت للحيض وهل توقت لها بعد وقت النفاس * ولو

واقل الطهر عشرة عند
الاكثر وقيل خمسة عشر
واكثره ستون وقيل لا حد
له وادنى اوقات الصلاة
عشرة واقصاها ستون وقيل
تسعون وقيل اربعة اشهر
وتوقت ما بين الادنى
والاقصى ولا توقت لها حتى
توقت للحيض وهل توقت
لها بعد وقت النفاس

اقل من اربعين * وان لم توقت للحيض * لانه حيض زاد * او حتى توقت له *
فلا يكفي حيض اول زاد على عشرة لانه لا يكون وقتا وهو الماخوذ به لانه ولو كان
حيضا لكنه قد خرج عن اصل الحيض بالزيادة حتى انه كان اكثر من الاطهار التي
تحتها والحيض لا يكون اكثر من الطهر وايضا ليس بالحيض الذي يكثر دورانه مع
الطهر الا من قال اقل الطهر ثلاثة ايام ومن قال اقله سبعة فانه يتصور ان يكون
الحيض عنده اكثر من الطهر لجواز ان يكون وقتها عنده ثلاثة في الطهر واربعة او
خمس الى عشرة او اكثر في الحيض * قولان * وان اتاها الدم بعد العشرة ايام
التي بعد ايام النفاس ولم يتم ثلاثة ايام فلا تاخذ ايام الطهر وقتا وان رات الطهر
قبل تمام عشرة ايام فردفها دم فلتعط للنفاس ما لم تبلغ اربعين وان ردفها دم بعد فجر
الاربعين انتظرت ولا يكون ذلك وقتا اذا رات الطهر بعد ذلك وان دام الدم عشرة
او اكثر فيها دون الاربعين فطهرت فاياها الدم وقت نفاسها وان دام دم النفاس عشرة
او اكثر فطهرت فاغسلت وصلت ثم ردفها الدم فلتصل ما كانت تصلي وان لم يكن
لها وقت صلاة صلت عشرة واعطت للحيض ويكون ما رات اول وقتا للنفاس وان
طهرت على عشرة او اكثر ثم ردفها دم قبل ان تغتسل فلتعط للنفاس وتبن على ايام
الدم ولا تبني على اقل من عشرة وتصلي ايام الطهر وتترك ايام الدم ما لم تبلغ اربعين
ان كانت ياتيا الطهر في بعض الايام والحيض في بعض قبل تمام عشرة وبعدها
ان لم يصل الدم عشرة ومن وقت نفاسها اربعون فدام بها عشرة او اكثر فطهرت
واغتسلت وصلت عشرة او اكثر او اقل وردفها الدم قبل الاربعين اعطت للنفاس
ولا تثقل عن وقتها الاول وان ردفت بالدم بعد ما خرجت عن وقتها فلتصل ما كانت
تصلي ومن نفست اول نفاسها فدام بها الدم الى ثلاثة وعشرين فطهرت فصلت
ما كانت تصلي ثم نفست نفاسا اخر فتركت الصلاة الى تسعة وثلاثين يوما
فطهرت واغتسلت وصلت فلتعد صلاة السبعة الايام الزائدة على الثلاثة والعشرين
وعلى ثلاثة الانتظار وكذا لو نفست نفاسها الاول فدام عشرة ثم نفست نفاسا ثانيا
فتركت الصلاة للدم ستة عشر فنفست نفاسا ثانيا فتركت الصلاة ثلاثة ايام وكذا ان انتظرت
لغير الدم يوما على عشرة فنفس نفاسا اخر فانتظرت بعد عشرة لغيره وزادت

وان توقت للحيض او حتى
توقت له قولان

على انتظارها الاول مرة او مرتين او اكثر فلتعد ما زادت وكذا ان كان وقتها اربعين
يوماً او كذلك الحائض اذا زادت على انتظارها الاول وان وضعت المرأة وبقي آخر
في بطنها فان كان لها وقت للنفاس وضعت آخر فيه فوقتها واحداً وقيل تستأنف
للاخر وكذا اذا لم يكن لها وقت فبانت اربعين فمكمل ما ولدت فيما دون اربعين
فنفاًس واحد وما خرج عن اربعين فنفاًس آخر كان لها وقت ام لا وان مات
الولد في بطنها فكانت تسقطه بضعة بضعة فكما اسقطت بضعة اخذت في تقاسها
وكل ما اسقطت في وقت النفاس الاول فلا تستأنف له وقتاً وتستأنف لما اسقطت
بعده وقيل كلما اسقطت استأنفت نفاساً آخر ولو لم تخرج من نفاس الاول وقيل
تصلي وتصوم حتى تسقط الجميع ثم تأخذ في النفاس وقال الربيع رحمه الله كل
دم وجد بعد طهر عشرة ايام سواء كانت كلها بلا دم او بعضها دمًا او كلها دمًا
وهي في ذلك كله طاهر بمعنى انها ليست حائضاً ولو تجست وكانه قيل كل دم وجد
بعد صلاة عشرة ايام حيض تعطي به للحيض ولا تغتسل وتصلي حتى يضل
وقتها في الصلاة بناء على ان اقل الطهر عشرة وقيل بعد خمسة عشر بناء على
انها اقل الطهر وقيل بعد سبعة عشر بناء على انها اقل الطهر وقيل تتمتع وتصلي
حتى ينهي وقتها كما تفعل قبل العشرة او الخمسة عشر او السبعة عشر ان اناها فيها
دم حتى تبلغ العشرة او الخمسة عشر او السبعة عشر وعلى قول الربيع كغيره من
القولين بعده يتعدد وقت المرأة في الطهر الا انها لا تغتسل اليه ان دام الدم بل
تقل عشرة وخمسة عشر او سبعة عشر باغتسال فقط فاذا استحاضت يوماً لم تنسب
اليها شأيت بل الى اقل اوقاتها وكذا من تنسب اليها من قريبة او مسلمة فان
جاءها بعد عشرة تركت الصلاة ولو صلت قبل هذه المرة ثلاثة عشر مثلاً وان
ردفها الدم بعد ما صلت عشرة ايام فاعطت للحيض ثم ردفتها صفرة او تربة او كدرة
او نيس فذلك من الحيض لتقدم الدم وان حاضت مثلاً في شهر عشرة ايام وفي
الاخر ثمانية وفي الاخر ستة او نحو ذلك مما هو دون العشرة او دون الخمسة عشر
على قول او دون السبعة عشر على قول واستحاضت بعد فهل تستنظر على الاكثر
او الاقل وظاهر كلام الشيخ تعمل بالاخير لان وقت الحيض لا يشهد اولا وقت

وقال الربيع رحمه الله كل
دم وجد بعد طهر عشرة
ايام حيض وقيل بعد
خمس عشرة

لها وتتم عشرة ثم تنتظر يومين تردد فيه غيره والواضح عندي ان وقتها هو الاول
لان الوقت يثبت للمبتدئة بمرة واحدة في الحيض فاذا ثبت بمرة لم يزد عليه الا بثلاث
مرات ولم تنقص الا بمرتين على ما سيأتي في الطلوع والنزول ومن قال تنزل بمرة
وتطاع بمرة استظهرت عنده على الاخر لانه ناسخ للاول ومن قال تطلع بمرتين طلعت
بها واستظهرت على الاخير وقيل لا تنزل المرأة عن وقتها الاول ولو زاد او نقص
ودام على ما زاد او نقص مرتين او ثلاثاً وهو ضعيف جداً وقد قيل
ما بين الثلاثة والعشرة بدخول الطرفين او ما بين اليوم والعشرة او ما بين اليومين
والعشرة على الخلاف في اقل وقت الحيض يتم فيه الحيض في الرواية الاولى
اي في الرواية الاولى لدم الحيض فكانه قل في الحيض الاول فيكون تمام وقتها
يوماً او يومين او ثلاثة او اربعة وهكذا الى عشرة كما يتم للمعتادة في ذلك ولا
تطلع المرأة عند بعض الى احد عشر واثنى عشر به سبب انتظار
اي تاخير فهو انتظار لغوي يصدق بانتظار المعتادة وهو هنا تركها الصلاة بعد عشرة
يوماً او يومين بدون ان تعدها من الحيض الا على قول من قال ايام الانتظار حيض
كما يأتي ان شاء الله ويصدق بانتظار المبتدئة وهو هنا ترك الصلاة يوماً او اكثر
مع حساب ذلك حيضاً وذلك اولى من استعمال الكلمة في حقيقةها ومجازها في
غير الرواية الاولى وانما اثبت الاول بالناء لانه مقابل الاخر والوسط او
السابق كما يوثقه بالالف ولو كان بمعنى الاسبق لم يوثق بالناء بل بالالف ولا
يؤتى الذي بمعنى قبل وتطالع اليها في الرواية الاولى فيكونان من ايام حيضها
لا انتظاراً مقيداً باغتسال وصلاة بعده ولا تماماً لحيضها لا تصلي ولا تصوم فيهما
ولا تأخذها وقتاً وهما لغير المبتدئة انتظار لا من ايام الحيض ولو قلنا حكم ايام
الانتظار حكم الحيض والصحيح ان المبتدئة لا وقت لها اذا زاد الدم على عشرة
ايام ولا تتم فيهما الرواية الاولى اي لا يكون احد عشر واثنى عشر تماماً
لها وقتاً ولا في ثلاثة عشر واربعة عشر بل هما من حيض تلك المبتدئة لا
تماماً ولا تأخذها وقتاً ولا تطلع المرأة الطلوع الغروي والاصطلاح في الرواية
اي الى ثلاثة عشر واربعة عشر لا يكونها حيضاً ولا يكونها انتظاراً بل تغتسل

وقيل ما بين الثلاثة والعشرة
يتم فيه الحيض في الرواية
الاولى ولا تطلع الى احد
عشر واثنى عشر بانتظار في
غير الاولى ولا تتم فيها
الاولى ولا في ثلاثة عشر
واربعة عشر ولا تطلع اليها

وتصلي في غير الروية **الاولى** وتطلع اليها **الاولى** بان يكونا من الحيض
لا تماماً ولا تاخذها وقتاً **و** ذلك لانه انما تتم **الروية الاولى** اذا
لم تقطع على عشرة **في خمسة عشر** فيكون وقتها خمسة عشر **ولا تطلع**
المرأة اليها **اي الى خمسة عشر** في غيرها **اي الروية الاولى** وهذه
التفاصيل قول بهض وحاصله ان الخمسة عشر يكون وقتاً للمبتدئة اذا انتهى الدم
اليها ولم يزد عليها ولا يكون ما دونها وقتاً لها ولكن تترك فيه الصلاة والصوم الا
العشرة وما دونها فايها يكونان وقتاً لها وان المعتادة يكون وقتها عشرة وما دونها
ويكون يومان بعدها انتظاراً وتصلي بعده وامام من قال خمسة عشر وما دونها وقت
للمبتدئة فلا يخفى انها تأخذ الاربعة عشر ايضاً او الثلاثة عشر او الاثنى عشر او
الاحد عشر او العشرة وقتاً وكذا مادون ذلك وكذا من قال خمسة عشر وما دونها
يكونان للمعتادة وقتاً كما ياتي في كلامه قريباً وحكم من تعدد لها الحيض على كيفية
لاتاخذ به وقتاً حكم المبتدئة **ومن وقتها** اي الخمسة عشر في بدء حيضها
او بعده فيما اذا لم تتخذ وقتاً قبلها **فهيبت منها** الى احد عشر او اثنى عشر او
ثلاثة عشر او اربعة عشر بمرتين لجواز ذلك لها بعد استقرار خمسة عشر وقتاً لها
والثاني في وقت وهيبت باعتبار معني من **فهل ترجع اليها** بالطلوع اليها
ثلاث مرات حين كانت لها وقتاً اولاً وهو الصحيح **اولاً** ترجع اليها لانه
في غير الروية **الاولى** قولان وجوز الطلوع اليها وتوقيتها ولو في غير **الروية**
الاولى وفي روية المعتادة وكذا ما بينها وما بين العشرة كما بين الثلاثة والعشرة
ويتم الوقت وذلك قول من قال اكثر الحيض خمسة عشر للمبتدئة والمعتادة وقيل
لا توقيت للمبتدئة الا عشرة وما دونها لثلاثة والحادي عشر والثاني عشر تنتظر فيها
لا تطلع ولا يتم وقتها فوقها **وقيل** توقيتها **اي الخمسة عشر** **الاولى** فقط
بشرط ان يكون **الدم** **دما اسود** تخيناً لم يخالط بصفرة **او نحوها** وذلك
انه لما شئت بالطلوع احتيط له بان يكون تخيناً لم يخالطه صفرة ويكون ذلك في خمسة
عشر كاهاً ولا فلا بد الا تكون الخالطة بعد العشرة تضعف ما قبلها في الحيض فلا
وقت لها **فان خوط بها** او لم يكن اسود او لم يكن تخيناً **فيما بعد العشرة**

في غير الاولى وتتم الاولى
في خمسة عشر ولا تطلع
اليها في غيرها ومن وقتها
فهيبت منها فهل ترجع
اليها اولاً قولان وجوز
الطلوع اليها وتوقيتها ولو
في غير الاولى وقيل توقيتها
الاولى فقط بشرط ان
يكون دما اسود تخيناً لم
يخالط بصفرة فان خوط
بها فيما بعد العشرة

ولو في يوم واحد فقط **لم تتم** **الخمس عشرة** وقتاً **وقيل** تتم وقتاً لان حكم
الصفرة ونحوها حكم ماسبق **وفيما دونها** اي العشرة **قولان** **ايضاً** اي
ان خالطته صفرة فيما ردت العشرة اسفل في العشرة وما دونها ولم يخالطه بعدها
فقيل تتم **الخمس عشرة** وقتاً لقوة ما قبل العشرة فاحتلت فيه الصفرة ونحوها وقيل
لا وحكم العاشر حكم ما قبله ولو كان خلاف ظاهر المصنف وتاويله ان يقال له انه
اراد بقوله فيما دون تالي طرفها الاخير وقوله وقيل توقيتها **الاولى** فقط بشرط ان
يخالف القول الذي اشار اليه بقوله وتتم **الاولى** في خمسة عشر فانه ليس فيه هذا
الشرط فهي تتم فيها ولو لم تكن فيه هذه الصفة فيدخل فيه ما اذا كان يخالف لون
الرمل او لم يتن او خوط بنحو صفرة ولا يعلل بحتمل ان لا يخالف القول **الاول**
بان يكون ذلك الشرط فيه ايضاً لكن لم يذكره استغناء بانه شرط في الحيض لانا
نقول ليس من شرط الحيض في الامد ان لا يخالطه صفرة بعد تمحض انه حيض
ومن وقت للحيض عشرة **او اقل** او اكثر على القول بان الحيض يكون فوق
عشرة على الخلاف السابق في اكثر الحيض **والصلاة عشرين** **او اكثر** او
اقل على ما يكون ادنى الطهر او اعلاه على الخلاف السابق **فاناها دم قدام بها**
عشرة **او اقل** او اكثر بحسب ما اتخذته وقتاً للحيض **فترات طهراً فصلت**
به عشرة **او فوقها** مما هو اقل من وقتها في الطهر او تحتها لكن لا من تمام عشرة
ايام تصلي **ثم ردت بالدم** فقيل تعطيه **اي الدم** **للحيض** **اي** تجمله دم
حيض فتترك الصلاة وهو قول الربيع وقيل لا تعطى للحيض حتى تتم خمسة عشر
يوماً فهي تفتسل بعد مجيئه وتصلي على حد اغتسال المستحاضة وهي مستحاضة وقد
قيل لا غسل كما مر واذا تمت خمسة عشر اعطت للحيض وقيل لا تعطى للحيض حتى
تتم سبعة عشر وذلك على الخلاف في اكثر الحيض فانه يحل اقل الطهر فاذا وصلت
اقل الطهر وهو اما عشرة او خمسة عشر او سبعة عشر فقد وصلت الحد المتيقن
فتترك الصلاة بعده لوجود الدم لانه ولو احتمل الاستحاضة بعد ذلك لكن الاقرب
انه حيض فمن قال اقل الطهر ثلاثة ايام تركت الصلاة لكل دم راته بعد ثلاثة
لكنه ضعيف من حيث ان الصحيح ان اقل الطهر عشرة وهذا القول مستخرج

لم تتم وقتاً وفيما دونها قولان
ومن وقت للحيض عشرة
والصلاة عشرين فاناها
دم قدام بها عشرة فترات
طهراً فصلت به عشرة ثم
ردت بالدم فقيل تعطيه
للحيض

كالقول بانها تترك الصلاة بعد كل دم تراه بعد سبعة عشر وقيل تصلي متادها
 بان تصلي عشرة اخرى او اكثر ان كان وقتها اكثر من عشرين او تصلي بعد
 العشرة الاولى اقل من عشرة ان كان وقتها اقل من عشرين وهي مستحاضة وقد مر
 الكلام في اغتسال المستحاضة وقيل وان حاضت فطهرت على تمام حيضها فصارت
 عشرة من الايام لم تتم فيها خمسين صلاة كمتطهرة صبحاً قبل طلوع الشمس
 سواء ادركت صلاة الفجر او مقدار ركعة منها فتزومها فنقضها ولا تعد في النقص
 او لم تدرك ذلك تلزمها ومراعاة عشرة ايام عشرة ولو تجرد بعضها عن ليل بدليل
 قوله فتصلي الى الغروب من اليوم العاشر فذلك عشرة ايام تمت ولو
 لم تتم عشر ليل بل تسع ولا يتصور تمام عشرة ايام مع عشر ليل بدون تمام خمسين
 صلاة ثم ردت بالدم فان ادركت صلاة الصبح من اليوم الاول او مقدار
 ركعة فقد نقص عن خمسين صلاة مغرب وعشاء مما يلي النهار العاشر وان لم تدركها
 ولا ركعة نقص مغرب وعشاء وفجر ولكن ان ردت بالدم في غروب العاشر بعد
 تحقق وقت المغرب فليل لا تلزمها صلاة المغرب وقيل ان لحقت من اوله مقدار ركعة
 لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من صلاة فقد ادركها وقيل ان لحقت
 مقدارها كلها وعلى كل حال اذا لزمها فلا تعد مما نقص عن الخمسين لانها تصليها
 وتتصور ذلك ايضا بان تطهر بعد خروج وقت المغرب على القول بانفراد وقتها
 وتترك صلاة العشاء وترد في بعد صلاة مغرب اليوم الاخير وبان تطهر قبل
 الفجر وتصلي وترد في بعد عشاء اليوم الاخير بالغاء بعض الليل كما اني كل
 الليل او صلات خمسين صلاة ولم تتم عشرة من الايام كمتطهرة
 بعد خروج وقت صلاة العصر او في وقتها بقدر مالا تدرك ركعة
 بعد تطهر فتصلي الغاء بمعنى الواو او ثم او ترتيب الاخبار باتصال عصر
 اليوم العاشر ثم ردت بعد الفراغ منها اي من عصر العاشر وانه لانه بمعنى
 صلاة او الضمير لصلاة مقدرة قبل لفظ عصر اي صلاة عصر وقيل الغروب
 وانما عد هذا مما لم يتم فيه عشرة ايام لانه اني ما بعد عصر يوم تطهرها على قاعدتهم
 في الغاء ما حدث بعد الفجر او بعد طلوع الشمس او بعد الزوال اقوال الا ان اراد

وقيل تصلي متادها قبل
 وان حاضت فطهرت على
 تمام حيضها فصلت عشرة
 لم تتم فيها خمسون صلاة
 كمتطهرة صبحاً فتصلي الى
 الغروب من العاشر ثم
 ردت بالدم او صلت
 خمسين ولم تتم عشرة
 كمتطهرة بعد صلاة العصر
 فتصلي عصر العاشر ثم
 ردت بعد الفراغ منها
 وقيل الغروب

بقوله بعد صلاة العصر ما يتصل بالغروب والتحقيق عدم الغاء بل بحسب من
 ساعة لئلا عليه فهذه الصورة مما تمت فيه عشرة ايام وخمسون صلاة وما قبله مشكل
 لانه تمت عشرة ايام في عرف هذا الفن من الحيض لان الحيض المتصل من
 الغروب حتى جاوز طلوع الشمس بعد به يوم في الحيض المتصل منه حتى جاوز
 طلوعها بعد به يوم والطهر الحادث بعد طلوعها تصلي به ولا تعد به يوم بل تعد من
 الغروب الا في الحيض الحادث بعد طلوعها تترك به الصلاة ولا تعد به يوماً بل
 تبدأ العد من الغروب الا في وقيل يعتبر في العد ما قبل الطلوع وقيل ما قبل طلوع
 الفجر ويتصور ايضاً تمام خمسين صلاة دون عشرة ايام ان تطهر قبل خروج وقت
 المغرب وتصلي مغرب الليل العاشر فتدفع وان تطهر بعد خروج وقت العشاء وتصلي
 عشاء الليل العاشر وان تطهر بعد خروج صلاة الفجر وتصلي فجر ما بعد الليل
 العاشر وترد بالدم في ذلك كله قبل الوقت الذي تطهرت فيه فلا تعطي للحيض
 حتى تتم اياما عشرة بان تقعد تفعل مالا تفعله الحائض حتى يجيء الوقت
 الذي جاءها فيه الطهر اولا مع خمسين صلاة وقيل ان صلتها اي
 الخمسين اعطت للحيض عقب التسليم قبل الدعاء فلا تقرا القران ولا يجامعها
 زوجها ولا تفعل مالا تفعل الحائض ولو لم تتم اياما عشرة ولا تعطي
 له ان اتمت العشرة دون الخمسين وقيل عكسه وهو انها تعطي له ان اتمت
 العشرة ولو لم تصل الخمسين ولا تعطي له ان لم تتم العشرة ولو صلت الخمسين هذا
 ظاهر عبارة المصنف واما ظاهر الشيخ فهو ان من قل تعطي له ان اتمت العشرة
 ولو لم تصل الخمسين يقول انها تعطي له ولو لم تتم العشرة ان صلت الخمسين للفظ
 ايضا في قوله وقيل ايضا ان تمت عشرة ايام الخ ويجاب بان مراده ما ذكره
 المصنف ولفظة ايضا محطها مجرد حكاية قول اخر ومن قال كل دم وجد بعد صلاة
 خمسة عشر فهو حيض قال ان تمت خمسة عشر ولم تتم خمسا وسبعين صلاة او
 اتمتها ولم تتم خمسة عشر فلا تعطي للحيض حتى يتما جميعاً وقيل اذا اتمت الخمس
 والسبعون اعطت له ولو لم تتم الخمسة عشر وقيل اذا اتمت الخمسة عشر اعطت له
 ولو لم تتم الخمس والسبعون ومن قال كل دم وجدته بعد صلاة سبعة عشر فهو

فلا تعطي للحيض حتى
 تتم عشرة مع خمسين وقيل
 ان صلتها اعطت للحيض
 ولو لم تتم عشرة وقيل عكسه

حيض قال ان تمت السبعة عشر ولولم تتم خمس وثمانون صلاة او تمت الخمس والثمانون ولولم
تتم السبعة عشر فلا تعطي للحيض وقيل تعطي له اذا تمت السبعة عشر ولولم تتم الخمس
والثمانون وقيل اذا تمت الخمس والثمانون اعطت له ولولم تتم السبعة عشر وقيل في الصور التي
ذكرها المصنف والصور التي ذكرتها كلها تعطي حتى تبلغ معتادها كما مر * وتوقت
للنفاس ولولم توقت للحيض وانما توقت للصلاة ما وجدته بعد التوقيت للحيض *
وفي التوقيت لما بعد التوقيت للنفاس قولان * وقيل * اي قالوا * لا توقت
لها * اي للصلاة * خمسة اوقات * ثابتة * للطهر * هذه اللام لتعليل بخلاف
الاولى فلا يضر تكررها مع اتحاد متعلقها وهو توقت او للطهر بدل من لما بدل
اشتهال والرابط ان او محذوف اي لطهرها او للطهر لها وينسب الطهر للصلاة لتلازمها
* ولو طالت * تلك الاوقات انما جعل الطول غاية ولم يحمل الغاية هي القصر
لانه يتخيل ثبوت الوقت بتلك الخمس اذا طالت لانها ترسخ بطولها فيتوهم جواز
توقيتها * او لما طهر خولط بدم كوقتة لحيضها عشرة او اقل * من العشرة مما يصلح
وقتا للحيض او اكثر مما يصلح ان يكون وقتا للحيض على القول بان اكثره خمسة
عشر او بانه سبعة عشر * ولصلاتها عشرة او اكثر الى الستين * او الى
التسعين او الى مائة وعشرين على الخلاف في اكثر الطهر * رات دما فدام بها
ايام وقتها * في الحيض * ثم رات طهرا فصلت به ستة ايام * او اقل او اكثر
منها ما لا يكون اقل الطهر * ثم ردت بدم يوما وليلة * او اقل او اكثر منها
ما لا يكون اقل الحيض وتغتسل وتصل لانها لم تكمل عشرة * ثم رات طهرا *
فلو كان بدل ذلك انها صلت عشرة بل ستة وردت بدم ثلاثة ايام بدل يوم وليلة
لا خذت العشرة وقتا اخر الطهر * فصلت به عشرة * او اكثر او اقل * ثم
ردت بدم * فانها لا تاخذ ايام الطهر الاولى والاخرة ولا مع الدم وقتا الا ان
كانت لما دام بها الدم ايام وقتها رات طهرا فصارت به عشرة او ما فوقها مما يصلح
وقتا للطهر وكان الدم الا في بده مقدار ما يكون وقتا للحيض وتوالي لما ذلك مقدار
ما تطلع به او تنزل فانها تاخذ الطهر الاول وقتا وقد علق ان بعضا قل اقل الحيض
يوم او يومان فلوردت بالدم يوما او يومين بعد ما يصلح ان يكون وقتا للطهر

وتوقت للنفاس ولولم
توقت للحيض وانما
توقت للصلاة ما وجدته
بعد التوقيت للحيض
وقيل لا توقت لما خمسة
اوقات للطهر ولو طالت
او لما طهر خولط بدم
كوقتة لحيضها عشرة
او اقل واصلاتها عشرة
او اكثر الى الستين رات
دما فدام بها ايام وقتها
ثم رات طهرا فصلت
به ستة ايام ثم ردت بدم
يوما وليلة ثم رات طهرا
فصلت به عشرة ثم ردت
بدم

وتوالي لما قدر ما تنقل. لكان ذلك لما وقتا وقد علمت ان بعضا يقول اقل الطهر ثلاثة
ايام فلو توالي مثال المصنف قدر ما تنقل لا تنقل * وهذا * اي هذا الدم الذي
ردفت به بعد العشرة مبتدا * ان كان وقتها قبل ذلك في الطهر عشرة فمادون
سنة عشر * القاء عاطفة اي عشرة فصاعدا الى ستة عشر بدخولها * تعطيه *
خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه المبتدا والخبر والماء للمبتدا او تعطيه جواب
ان ولم تجزمه لانها لم تعمل في لفظ الشرط وجمله ان وشرطها وجوابها خبر المبتدا
* للحيض وان كان * وقتها في الطهر * اكثر منها * الضمير عائد الى ما باعتبار
معناها وهو ستة عشر مثلاً * صلت الى تمام وقتها * باغتسال واجيز بدونه الا
موضع النجس فقط ان امكن * ثم تعطي للحيض * وقال الربيع تعطي للحيض
مطلقا لجأزة عشرة ايام واثبت الياء في المعطوف على الجواب لان الشرط ماض
وكذا في تعطيه ان جعلناه جوابا والشرط والجواب خبر واجاز بعضهم بحى * ثم
للاستشف ويصح حمل كلام المصنف عليه ومحط قوله طهر خولط بدم وهو قوله
* ولا توقت الستة عشر * التي جاءها فيها طهر ولا السبعة عشر بيوم الدم يعني
لا تاخذ الستة عشر وقتا ثانيا فلا يكون لها وقتان بل واحد وهو الستون ولو توالي لها
ذلك قدر ما تطاع او تنزل ولو على القول بان الانتقال يكون بحضة واحدة * للصلاة
لرويتها الدم داخل العشرة * اي قبل تمامها * وما دونها * اي العشرة * لا يكون
طهرا لعدم استقامته * عدم استقامته لانه اقل ما جعله الشرع اقل وقت الطهر
* ولذا لا تاخذه * اي ما دون العشرة وظاهره انه لو اتاها الدم بعد العشرة لا قبلها
لا تجزى ما قبله وقتا وليس كذلك لان الدم في مثاله دم يوم وليلة وهو لا يحجز طهرا
عن طهر اللهم الا ان كان على قول من قل اقل الحيض يوما وليلة وان الانتقال يجوز برة
وظاهره ان من يقول اقل الطهر ثلاثة تنخذ تلك الستة وقتا ان توالي لما ذلك مقدار
ما تنقل على الخلاف فيه وقيل ان ذلك الطهر المختلط بدم يكون وقتا باسقاط زمان
الدم وقيل تعد فيه زمان الدم * وان كان لما * في الطهر * اكثر من وقت * اثنين
او ثلاثة او اكثر الى احد وخمسين وقتا * كوقتة عشرين وثلاثين واربعين *
ودام الدم بعد وقتها في الحيض او ردت لما في وسط الطهر او في اخره ونمادى

هذا ان كان وقتها قبل
ذلك في الطهر عشرة فمادون
سنة عشر تعطيه للحيض
وان كان اكثر منها صلت
الى تمام وقتها ثم تعطي
لحيض ولا توقت الستة
عشر للصلاة لرويتها الدم
داخل العشرة ومادونها لا
يكون طهرا لعدم استقامته
ولذا لا تاخذه وان كان
لها اكثر من وقت كوقتة
عشرين وثلاثين واربعين

* وتصلى * اثبت الياء لان الشرط ماض * الى تمام عشرين * باغتسال على
 مامر في غسل المستحاضة * ثم تعطى للحيض وان شاءت صلت الى ثلاثين او
 لاربعين * اي الى اربعين وقيل اذا صلت عشرة ايام اعطت للحيض وقيل خمسة
 عشر وقيل سبعة عشر * فان اغتسلت * وصات * لعشرين * اي الى عشرين
 او اراد انها جاءها الدم قبل العشرين ونوت انها تغتسل وتصلى الى عشرين ففعلت
 فلها ان تقتصر على عشرين اذا وصلتها فتعطى للحيض ولما ان تزيد الى وقت اخر
 ولا يلزمها ان تنوي ان تصلى الى كذا قبل تمام وقتها الاول لانه لا بد منه واما به
 تمام الاول فلا بد ان تنوي الزيادة الى وقت اخر ان ارادته ولها ان تنوي بين
 الوقتين الى تمام الوقت المستقبل ولها الرجوع عما نوت * ورات ان تعطى للحيض
 ثم بدا * اي ظهر * لها ان تغتسل * اغتسال الاستحاضة وتصلى للوقت الذي يلي
 ذلك الوقت او ما فوقه * فانها ترجع * ان شاءت * مالم يخرج وقت * صلاة
 اسبقها صفة صلاة ومالم تصل الصلاة المستقبلة * وكذا ان اغتسلت به فلها ان
 تعطى للحيض * بالرجوع * مالم تصل * ولو نقلا او تسجد سجدة التلاوة في قول
 من قال انها صلاة او يخرج وقت الصلاة المستقبلة وقيل ان سجدت للتلاوة لم تمنع
 عن الرجوع للحيض والكلام مع الثلاثة مثلا كالكلام مع الثاني والثالث مثل ان
 يردفها الدم قبل الثلاثين قريبا منها او بعد العشرين او في وسط العشرة بعد العشرين
 * وبها * اي بالصلاة * لتبين اوقات الحيض والطهر * فلها الرجوع للصلاة
 مالم يتبين وقت الحيض بتركها اعطاء للحيض وقيل لا تصيب الرجوع اذا اغتسلت
 وقيل اذا نوت الاعطاء للحيض واعطت على تمام وقت من اوقاتها لم تصب الرجوع
 للصلاة وعلى القولين السابقين لها الرجوع والترك مرارا مالم تصل او يخرج وقت
 الصلاة او مالم تغتسل على القولين وانتميم للغسل كالتغسل اذا كان لها وسواء في
 خروج وقت الصلاة خروجه على عمد او نسيان والمراد بالصلاة الصلاة التي هي
 خارجة عن الوقت الذي كانت على اخره سواء كان اخره دخول وقت صلاة
 من الوقت الاخرام لا مثل ان يتم وقتها الاول مثلا في الضحى فتعطى حينئذ فلها
 الرجوع الى الصلاة مالم تصل الظهر او يخرج وقته وان خرج الوقت على نية الرجوع

تصلي الى تمام عشرين ثم
تعطي للحيض وان شئت
صات الى ثلاثين او
لاربعين فان اغتسلت
لعشرين ورات ان تعطي
للحيض ثم بدا لها ان تفعل
فانها ترجع مالم يخرج وقت
صلاة استقبالها وكذا ان
اغتسلت به فلها ان تعطي
للحيض مالم تفعل وبها
تبين اوقات الحيض والطاهر

عن الاعطاء للحيض ذكرته او تسيت ولم تصل نسياناً او عمداً فهي على الصلاة وقوله وبها لتبين الخ تعليل جملي يستفاد من المقام لا من الواو لان الصويح ان الواو لا تكون للتعليل و اشار الى معادل قوله وان كان اكثر منها الخ وقوله ان كان وقتها قبل ذلك الخ بقوله ﴿وان لم توقت للطهر انتسبت لقريبتها﴾ بخسب اوقات قريبتها ان تعددت اوقاتنا على حد ما مر من قوله ولم تصل الخ مثل ان يدوم اول حيضها عشرة فانتظرت يومين فطهرت خمسة عشر فخاضت عشرة ولم يقطع بعد يومين فتنسب بعد صلاة عشرة ولا تجعل الخمسة عشروقت صلاة لانها لاوقت لها في الحيض والحيض الاول انما يتم في العشرة او في الخمسة عشر على ما مر ﴿وان رات اول حيضها﴾ هذا في المبتدئة ﴿فدام﴾ الدم ثلاثة اوا اكثر وهذا مقابل لقوله واصلاها عشرة او اكثر ﴿دون عشرة﴾ او دون خمسة عشر او سبعة عشر على الخلف في اكثر الحيض ﴿فراة طهرا فردفت﴾ بالدم او بالصفرة او نحوها ﴿قبل الاغتسال وخروج وقت الصلاة او بعد الغسل وقبل﴾ ايقاع ﴿الصلاة﴾ وقبل خروج وقتها ﴿اعطت للحيض وقيل ان اغتسلت﴾ او تيمت لعذر ﴿فذاك وقتها﴾ في الحيض ﴿ولوردفت قبل الصلاة فلا تعطي له﴾ اي للحيض والحاصل انها لا تعطي له بعد الغسل ولا بعد الصلاة ﴿وقيل ان قعدت قدر ما تغسل﴾ بمقدمات الغسل ﴿وتصلي﴾ بمقدمات الصلاة او قدر ما تيمم لعذر وتصلي ﴿فذاك وقتها﴾ وتيل ان قعدت قدر ما تغسل او تيمم لعذر فذلك وقتها وقيل ان رات الطهر لم يكن لها رجوع للحيض ولو تعقبه الدم قبل غسل وصلاة وخروج وقت صلاة ولما في هذه المسائل ان لا تغسل بل تغسل التمس وتلوذاً على القول بانه لا اغتسال على المستحاضة الا اذا خرجت عن ترك الصلاة وكذا ما بعد وعلى الاغتسال تغسل لكل صلاة او صلاتين قولان واذا اعطت للحيض ولم يدم اقل اوقات الحيض اعادت ما تركت من الصلاة وكان لها الاختيار في باقي اوقاتنا ﴿وان رات﴾ مبتدئة ﴿طهرا تلي﴾ تمام ايام ﴿عشرة﴾ في الحيض او خمسة عشر او سبعة عشر على الخلاف في اكثر الحيض وعلى القول بالانتظار فوق الخمسة عشر والسبعة عشر ﴿فردفت بدم﴾ او صفرة او نحوها ﴿قبل اغتسال﴾

وان لم توف للظهر انتسبت
لقربتها وان رات اول
حيضها فدام دون عشرة
فراة طهرا فردفت قبل
الاغتسال وخروج وقت
الصلاة او بعد الغسل وقبل
الصلاة اعطت للحيض وقبل
ان اغتسلت فذاك وقتها
ولو ردفت قبل الصلاة
فلا تعطي له وقيل ان
قعدت قدر ما تغتسل
وتصلي فذاك وقتها وان رات
طهرا على عشرة فردفت
الدم قبل اغتسال

او تيمم ان كانت تيمم وقيل مقدار الغسل او التيمم * انتظرت * وان ردت
بعد مقدار ذلك فلا تنتظر * وقيل تغسل وتصلي بدونه * اي انتظار كالمعتادة
ان ردت في انتظارها بدم او صفرة بعد طهر في قول * وقيل ان تجاوزت ثلاثة
ايام فرات طهرا فذاك وقتها ولوردت بدم * او نحو صفرة * قبل الغسل *
بناء على انه لا تاخذ ما بعد الطهر القاطع فهي تغتسل وتصلي حتى تتم عشرة ايام
او خمسة عشر او سبعة عشر ثم تنسب او تعطي للحيض بعد العشرة او الخمسة عشر
او السبعة عشر على الخلاف السابق * وان وقت للحيض فرات طهرا عند تمامه *
او بعد دخولها في الانتظار * صلت ولوردت بدم * او نحو صفرة * قبل الغسل *
وقيل تنتظر كما سيذكره في باب الطلوع والنزول لكن كلامه فيه صالح لمعوم
المبتدئة والمعتادة وتبادر المعتادة والقولان فيها جميعاً * ثلثها * اي ثاني الخمسة
التي لا تاخذها وقتاً * طهر نصيبه على الانتظار * انتظار الدم او الصفرة او نحوها
* ويكون في * الحيضة * الاولى وفي غيرها وباقي بيانه * اي الانتظار ان شاء
الله وذلك الطهر الذي نصيبه على الانتظار * كـ * طهر * موقته للحيض خمسة
ايام * او اقل او اكثر * وللطهر من عشرة استين * اي عشرة او اكثر الى
ستين بدخولها او التسعين او الى مائة وعشرين يوماً * رات دماً * نعمت لموقته او
للمرأة المحذوفة او حال للمرأة للنعمت بموقته او حال من ضمير موقته او استيناف
* ونمادي * لازم * بعد الخمسة * او نحوها مما وفته * تنتظر يومين فان رات
طهراً * بعد الانتظار * فصلت به خمسة عشر يوماً او اقل او اكثر كما قل
بعد فان كان دون خمسة عشر فرددت بالدم * فـ * هذه الخمسة عشر ونحوها مما
يخالف وقتها الاول * لان وقتها بل تنظر الى وقتها في الصلاة فان كان * الوقت
خمسة عشر او * دون * اـ * خمسة عشر اعطت للحيض وان كان فوقها * اي
فوق الخمسة عشر * اغتسل اليها * اي الى الصلاة اي وقتها او الى غاية الصلاة
وفي آخر وقتها اوصلت الى ذلك بلا اغتسال بل تغسل النجس وتتوضأ وعلى
الاغتسال فتمسك لكل صلاة او صلاتين وللغسل قولان والتيمم حين العذر
كالاغتسال وهكذا فيما رواه باقي والمراد آخر لوقت الذي وقته للصلاة وان

انتظرت وقيل تغتسل
وتصلي بدونه وقيل ان
جاوزت ثلاثة ايام فرات
طهرا فذاك وقتها ولوردت
بدم قبل الغسل وان وقتت
للحيض فرات طهرا عند
تمامه صلت ولوردت بدم
قبل الغسل ثانياً طهر
نصيبه على الانتظار ويكون
في الاولى وفي غيرها
وباني بيانه كموقته للحيض
خمسة ايام وللطهر من عشرة
استين رات دماً ونمادي
بعد الخمسة تنتظر يومين
فان رات طهراً فصلت به
خمسة عشر فلا توقيت بل
تنظر الى وقتها في الصلاة
فان كان دون خمسة عشر
اعطت للحيض وان كان
فوقها اغتسل اليها

شاهت اعطت للحيض على قول من يقول كل دم كان بعد صلاة عشرة ايام
لحيض * وان تعدد وقتها فعلت كما قدمنا * في المسئلة * الاولى * ان تصللي لاي
اوقات شأت وان شأت اعطت للحيض كما مر انفا * ولا توقت الخمسة
عشر * التي صلتها بعد الانتظار * لصلاتها * لانه لا تاخذ وقتاً للصلاة الا بعد
اخذ الوقت للحيض والمبتدئة لا يكون ذلك وقتاً لحيضها واما المعتادة كما ان الكلام
فيها خيضة السابقة ابطالها زيادة الحيضة الاخرة فليست وقتاً الا ان نوات ثلاثاً
فان نوات اخذت ما وجدته من الطهر بعدها ثم رأت المصنف كالشيخ ذكر
ذلك بقوله * وانما توقت * المرأة * لما * اي للصلاة * طهراً اصابته بعد وقت
الحيض * متصلاً به يكون وقتاً اولاً او ثانياً فصاعداً * وتلك الزيادة * مع المزيد
عليه * على وقتها * الاول * لا تكون وقتاً لها * في الحيض * ان وقتها * اي
ان ارادت توقيتها * لا تنقلها * ومعنى انتقالها حدوثها والحدوث سبب للانتقال
او معناه توقيتها ما تقدم لها في الحيض * الا ان توالي لها ذلك الى ثلاث مرات
طلعت الى ذلك الوقت من الحيض * وهو سبعة ايام في المسئلة * وتاخذ ما وجدته
من الطهر بعدها * اي بعد الحيضة الزيدة وقتاً للصلاة وقد علمت ان بعضا يقول
ان الطلوع بمرتين فتاخذ هذا وقتاً اذا توالي مرتين وبعضا يقول تطلع بمرة وعليه
فتطلع بمرة فيصدق عليها على هذا انها اخذت ما بعد الانتظار وقتاً للطهر مطلقاً
ويبحث في كلام المصنف بانه اذا كانت تاخذ هذا الطهر وقتاً ان توالي لها ثلاثاً
فكيف يحسبه من الاطهار التي لا تاخذها وقتاً فانه بحسب التوالي لا فرق بين كونه
بعد الانتظار او دون وقتها فانها مطلقاً لا تاخذ وقتاً بطلوع او نزول الا بشوال تطلع
به او تنزل ولعله اكتفى بصحة كونه لا تمده الا بتوال فصح له حسابه في جملة
الاطهار التي لا تاخذها وقطع النظر عن كونه امراً مستغنى عن ذكره معلوماً من
غير هذا الكلام * وان لم توقت للحيض انتظرت بعد عشرة * على القول بان اكثر
الحيض عشرة وبعد خمسة عشر على القول بان اكثره خمسة عشر وان الانتظار بعد
الخمس عشرة ثابت وبعد سبعة عشر على القول بان اكثره سبعة عشر وان الانتظار
بعد السبعة عشر ثابت * وانسبت ان صلتها * اي ان صلت عشرة ايام بعد

وان تعدد وقتها فعلت كما
قدمنا الاولى ولا توقت
الخمس عشرة لصلاتها وانما
توقتها طهراً اصابته بعد
وقت الحيض وتلك الزيادة
على وقتها لا تكون وقتاً لها
ان وقتها لا تنقلها الا ان
توالي لها ذلك الى ثلاث
مرات طلعت الى ذلك
الوقت من الحيض وتاخذ
ما وجدته من الطهر بعدها
وان لم توقت للحيض
انتظرت بعد عشرة
وانسبت ان صلتها

او تيمم ان كانت تيمم وقيل مقدار الغسل او التيمم * انتظرت * وان ردت
بعد مقدار ذلك فلا تنتظر * وقيل تغسل وتصلي بدونه * اي انتظار كالمعادة
ان ردت في انتظارها بدم او صفرة بعد طهر في قول * وقيل ان جاوزت ثلاث
ايام فرائطها فذاك وقتها ولوردت بدم * او نحو صفرة * قبل الغسل *
بناء على انه لا تاخذ ما بعد الطهر القاطع فهي تغسل وتصلي حتى تتم عشرة ايام
او خمسة عشر او سبعة عشر ثم تنسب او تعطي للحيض بعد العشرة او الخمسة عشر
او السبعة عشر على الخلاف السابق * وان وقت للحيض فرائطها عند تمامه *
او بعد دخولها في الانتظار * صلت ولوردت بدم * او نحو صفرة * قبل الغسل *
وقيل ينتظر كما سيذكره في باب الطلوع والنزول لكن كلامه فيه صالح عموم
المبتدئة والمعتادة وتبادر المعتادة والقولان فيها جميعاً * ثانياً * اي ثاني الخمسة
التي لا تاخذها وقتاً * طهر تصيبه على الانتظار * انتظار الدم او الصفرة او نحوها
* ويكون في * الحيضة * الاولى وفي غيرها ويأتي بيانه * اي الانتظار ان شاء
الله وذلك الطهر الذي تصيبه على الانتظار * كـ * طهر * موقته للحيض خمسة
ايام * او اقل او اكثر * والطهر من عشرة استين * اي عشرة او اكثر الى
ستين بدخولها او التسمين او الى مائة وعشرين يوماً * رات دماً * نعم لموقته او
للمرأة المحذوفة او حال للمرأة للنعت بموقته او حال من ضمير موقته او استيناف
* ونمادى * لازم * بعد الخمسة * او نحوها مما وقفته * تنتظر يومين فان رات
طهرًا * بعد الانتظار * فصلت به خمسة عشر * يوماً او اقل او اكثر كما قال
بعد فان كان دون خمسة عشر فرددت بالدم * فـ * هذه الخمسة عشر ونحوها مما
يخالف وقتها الاول * لا توقيتها بل تنظر الى وقتها في الصلاة فان كان * الوقت
خمس عشرة او * دون * اـ * خمسة عشر اعطت للحيض وان كان فوقها * اي
فوق الخمسة عشر * اغتسلت اليها * اي الى الصلاة اي وقتها او الى غاية الصلاة
وهي آخر وقتها اوصلت الى ذلك بلا اغتسال بل تغسل النجس وتتوضأ وعلى
الاغتسال ثمسل لكل صلاة او صلاتين وللغجر قولان والتيمم حين العذر
كالاغتسال وهكذا فيما راوياتي والمراد آخر لوقت الذي وقفته للصلاة وان

انتظرت وقيل تغسل
وتصلي بدونه وقيل ان
جاوزت ثلاثة ايام فرائط
طهر اذالك وقتها ولوردت
بدم قبل الغسل وان وقت
للحيض فرائط طهر عند
تمامه صلت ولوردت بدم
قبل الغسل ثانياً طهر
تصيبه على الانتظار ويكون
في الاولى وفي غيرها
ويأتي بيانه كموقته للحيض
خمس ايام والطهر من عشرة
استين رات دماً ونمادى
بعد الخمسة تنتظر يومين
فان رات طهرًا فصلت به
خمس عشرة فلا توقيتها بل
تنظر الى وقتها في الصلاة
فان كان دون خمسة عشر
اعطت للحيض وان كان
فوقها اغتسلت اليها

شاهت اعطت للحيض على قول من يقول كل دم كان بعد صلاة عشرة ايام
لحيض * وان تعدد وقتها فعلت كما قدمنا * في المسئلة * الاولى * ان تصلي لاي
اوقات شاهت وان شاهت اعطت للحيض كما مر انفا * ولا توقت الخمسة
عشر * التي صلتها بعد الانتظار * لصلاتها * لانه لا تاخذ وقتاً للصلاة الا بعد
اخذ الوقت للحيض والمبتدئة لا يكون ذلك وقتاً لحيضها واما المعتادة كما ان الكلام
فيها فحيضتها السابقة ابطلتها زيادة الحيضة الاخرة فليست وقتاً الا ان نوات ثلاثاً
فان نوات اخذت ما وجدته من الطهر بعدها ثم رأت المصنف كالشيخ ذكر
ذلك بقوله * وانما توقت * المرأة * لما * اي للصلاة * طهرًا اصابته بعد وقت
الحيض * متصلاً به يكون وقتاً اولاً او ثانياً فصاعداً * وتلك الزيادة * مع المزيد
عليه * على وقتها * الاول * لا تكون وقتاً لها * في الحيض * ان وقتها * اي
ان ارادت توقيتها * لا تقالها * ومعنى انتقالها حدوثها والحدوث سبب للانتقال
او معناه تدهيها ما تقدم لها في الحيض * الا ان توالي لها ذلك الى ثلاث مرات
طلعت الى ذلك الوقت من الحيض * وهو سبعة ايام في المسئلة * وتاخذ ما وجدته
من الطهر بعدها * اي بعد الحيضة الزيادة وقتاً للصلاة وقد علمت ان بعضا يقول
ان الطلوع بمرتين فتاخذ هذا وقتاً اذا توالي مرتين وبعضا يقول تطلع بمرة وعليه
فتطلع بمرة فيصدق عليها على هذا انها اخذت ما بعد الانتظار وقتاً للطهر مطلقاً
ويبحث في كلام المصنف بانه اذا كانت تاخذ هذا الطهر وقتاً ان توالي لها ثلاثاً
فكيف يحسبه من الاطهار التي لا تاخذها وقتاً فانه بحسب التوالي لا فرق بين كونه
بعد الانتظار او دون وقتها فانها مطلقاً لا تاخذ وقتاً بطلوع او نزول الا بشوال تطلع
به او تنزل ولعله اكتفى بوضحة كونه لا تعدد الا بتوال فصح له حسابه في جملة
الاطهار التي لا تاخذها وقطع النظر عن كونه امرًا مستغنى عن ذكره معلوماً من
غير هذا الكلام * وان لم توقت للحيض انتظرت بعد عشرة * على القول بان اكثر
الحيض عشرة وبعد خمسة عشر على القول بان اكثره خمسة عشر وان الانتظار بعد
الخمس عشرة ثابت وبعد سبعة عشر على القول بان اكثره سبعة عشر وان الانتظار
بعد السبعة عشر ثابت * وانسبت ان صلتها * اي ان صلت عشرة ايام بعد

وان تعدد وقتها فعلت كما
قدمنا الاولى ولا توقت
الخمس عشرة لصلاتها وانما
توقت لما طهر اصابته بعد
وقت الحيض وتلك الزيادة
على وقتها لا تكون وقتاً لها
ان وقتها لا تقالها الا ان
توالي لها ذلك الى ثلاث
مرات طلعت الى ذلك
الوقت من الحيض وتاخذ
ما وجدته من الطهر بعدها
وان لم توقت للحيض
انتظرت بعد عشرة
وانسبت ان صلتها

الانتظار على القول بان اقل الطهر عشرة وسواء في ذلك انتظرت ولم تطهر او انتظرت
وطهرت الى اليوم العاشر او قبله فجاءها الدم واستمر بعدها واما على القول بان اقله
خمسة عشر فلا تنسب الا بعد صلاة خمسة عشر واما على القول بان اقله سبعة
عشر فلا تنسب الا بعد صلاة سبعة عشر وقيل لا تنسب بل تعطي للحيض اذا
جاوزت عشرة وقيل اذا جاوزت خمسة عشر وقيل اذا جاوزت سبعة عشر
وسياقي * بيان الانتساب ان شاء الله والمصنف رحمه الله يقول ان شاء الله باسائه
او يعتقد ولا يكتبه اختصارا ولم يقل ذلك بناء على انه لا يجب الاستثناء الا
ان قيل اقل غدا * ثالثا طهر تصيبه داخل وقتها في الحيض * بان اخذ الطهر
من اول حيضها او من اخره فالاول مثل ان يكون وقتها للطهر عشرة وللحيض كذلك
فتطهر خمسة عشر وتحيض بعدها خمسة والثاني * ك * طهر * موقته له * اي
للحيض * عشرة ايام * او اقل او اكثر على القول بجواز كونه اكثر الى خمسة
عشر او سبعة عشر * ولطهرها كذلك او اكثر * او اقل على القول بان ادناه ثلاثة
رات دما * دام * الى خمسة * او اقل او اكثر بحيث يكون اقل من وقتها
في الحيض * فرات طهر ا فصلت به خمسة عشر يوما * او اقل او اكثر بحيث
يكون مقدار وقت طهرها وزيادة او مقداره فقط او اقل * فلا توقتها * اي هذه
الخمس عشرة * للطهر الا ان توالي لها * الطهر * مرتين * خمسة عشر خمسة عشر
او الا ان توالي لها الحيض مرتين خمسة خمسة والمعنى واحد في رد الضمير للحيض
وهو اولي او للطهر * فتوقت الخمسة * التي رات فيها دما * لحيضها و * توقت
الخمس عشرة * التي فيها الطهر * لطهرها * ومن لا يرى النزول في الحيض ولا
الطلع في الطهر الا بثلاث قال لا تأخذ ذلك وقتا لحيض وطهر حتى يتوالى ثلاثا
ومن قال تطاع تنزل بمرة فيهما اخذت ذلك بمرة * وهذا * اي هذا المذكور
من التوقيت او الاعطاء للحيض بعد الخمسة عشر مثلاً ثابت * وان وقتت * للطهر
* اقل منها * اي من خمسة عشر او وقت خمسة عشر * فانها تعطي للحيض *
بعد الخمسة عشر وكذا ان وقتت اقل تعطي اذا تم لها هذا الاقل * وان وقتت
اكثر منها صلت * من حين طهرت خمسة عشر اول مرة * الى تمام

وتساقى ثالثا طهر تصيبه
داخل وقتها في الحيض
كموقته عشرة ايام ولطهرها
كذلك او اكثر رات دما
الى خمسة فرات طهرها
فصلت به خمسة عشر يوما
فلا توقتها للطهر الا ان
توالي لها مرتين فتوقت
الخمس عشرة لحيضها والخمس
عشر لطهرها وهذا ان
وقتت اقل منها فانها تعطي
للحيض وان وقتت اكثر
منها صلت الى تمام

وقتها * باغتسال لكل صلاة او صلاتين او بلا غسل الا غسل نجس اقوال
* الا على ما قيل كل دم وجد بعد طهر * تحقيقا او حكما كما اذا صلت بدم
فانها طاهر حكما ولو قال بعد صلاة عشرة لكانت اولى * عشرة حيض
فلتمط له * اي للحيض وهذا معنى قول النسخة فلتعد له * في هذا * كله اذا
جاوز الدم عشرة وقيل اذا جاوز خمسة عشر وقيل سبعة عشر وان تعدد وقتها
فلتعدل كما في المسئلتين الاولىين بالتردد ولا شك بان تصلي الى اي اوقاتها شاءت
على التفصيل والخلاف السابقين فان الضابط يشمل ذلك في المسائل كلها
* رابعها طهر اتصل بحمل * سواء كان طهر فاصل بين حيضها وحملها ثم كان
حملها متصلا به او كان الحمل على تمام حيضها بلا فصل او بفصل لحظة او ما فوقها
ويتبين ذلك بان يكون عدد ايام حيضها وطهرها بعده خارجا عن عدد مدة يتحرك
الولد لتامها وهو اربعة اشهر وعشرة وعن عدد ما يصح به النسيب وهو ستة اشهر
فلا تأخذ الطهر السابق عن حملها وقتا ولا تأخذه مع طهر حملها وقتا وسواء في ذلك
حيضها الاول او حيض المعتادة فان تحرك بعد الحيض اربعة اشهر وعشرين يوما
او ولدت بعده بستة اشهر وعشرة ايام لم تأخذ العشرة الزائدة عقب الحيض وقتا
لطهرها * لا توقته لا تنفاه الحيض مع الحمل * خلافا لبعض في اثبات الحيض مع
الحمل مطلقا وبعض في اثباته بشرط مطابقته لوقت حيضها فلو تركت الحامل
الصلاة لدم اعادتها وانما لا توقته لان الطهر انما يؤخذ وقتا في وقت يمكن فيه
وقت الحمل لا حيض فيه بنص الحديث ولو جاء فيه الدم وقد يشمل كلامه
الطهر الواقع في حمل بدم الحمل لجواز ان تقول فيما وقع في الشيء انه اتصل به
فليس الطهر المتصل بالحمل مختصا بمثاله ولو كان المتبادر اختصاصه به ولئن سلمنا
الاختصاص فالكاف لتعدد صور دوام الدم او الطهر قال في الديوان في التي ترك
الصلاة ايام الحيض وتصلي ايام الصلاة الطهر وغير الطهر ثم تحرك فيها الولد او
اسقطت حيا مات او ميتا تام الخلقة انما تفيد ما تركت من الصلاة في اربعة اشهر
وعشرون ان اتممت نفسها بالحمل ولم ينقطع عنها حيضها في وقته فانها ترك ايام
حيضها وتصلي ما كانت تصلي اي استصحابا للاصل حتى يتحرك الولد فتعيد

وقتها الا على ما قيل كل
دم وجد بعد طهر عشرة
حيض فلتعد له في هذا
رابعها طهر اتصل بحمل
لا توقته لا تنفاه الحيض
مع الحمل

ما تركت من الصلاة في اربعة اشهر وعشر وان تيقنت بالحمل فتبادى بها الدم فلا تشتغل بذلك الدم فتغتسل وتصلي وان ولدت حياً فعاش اعادت ما تركت من الصلاة فيما دون ستة اشهر وان اسقطت مضغة او عضوا غير مخطط لا عظم فيه اعادت ما تركت من الصلاة في ثمانين يوماً وان اسقطت علقه فلنعد ما تركت من الصلاة في اربعين يوماً وان عارضها غير العلقه من الدم او غيره فلا اعاده عليها وان اسقطت عضواً مخططاً اعادت ما تركت في اربعة اشهر اه والطهر المتصل بالحمل * ك * طهر * روية اول حيضها فدام بها عشرة * او اقل او اكثر على ما مر * فوات طهراً فصلت به اربعة اشهر وعشراً * او اكثر * فتحرك الحمل * او ظهر الحمل وعلت به بلا تحرك ظهر بعد اربعة الا شهر او قبله او اما الحركة فلا يتحرك قبلها * فتوفت العشرة مثلاً للحيض دون * ان تاخذ * ال * وقت لا * طهر * ودون ان يكون للمعادة ذلك وقتاً اخر لها في الطهر ومن قال بإمكان الحيض مع الحمل قل تاخذ العشرة مثلاً وقتاً للحيض وما بعدها وقتاً للطهر اذا جاء بعده دم كدم الحيض مطلقاً او ان طابق الحيض قيل في الوقت قولان وكان للطهر مقدار ما يكون وقتاً للصلاة على الخلاف السابق واما ان لم ياتها الدم بعد الطهر فمعلوم انه لا تاخذ الطهر وقتاً للصلاة لانه غير محصور بين دمين وان تحرك قبل اربعة اشهر من ايام تركها الصلاة اعادتها ولا فائدة في ذكر هذا القسم الرابع لانه معلوم من كون الحيض لا يكون مع الحمل فان جاء الدم مع الحمل فكانه لم يجيء فلا يتوهم ان الطهر المحصور بينه وبين الدم الواقع قبل الحمل وقتاً للطهر لان الطهر المأخوذ وقتاً انما هو الحدود بدمين دم قبله واهر بعده بحيث يحسب كل منهما حيضاً وهذا الدم في الحمل لا يحسب حيضاً وان لم يجيء الدم مع الحمل فاولى ان لا يعد ذلك الطهر وقتاً ويلزم من لم يقل كما قلت ان يعد الطهر السابق على الحبيضة الاولى وقتاً وهو فاسد وايضاً طهر الحمل يكون اكثر مما تاخذ وقتاً للطهر وقد مر غاية الطهر الاهم الا ان قبل لا غاية له كما قل بعض وقد يكون مقدار ما تاخذ واقل اذا سقطت وعلى كل حال لا تاخذه وقتاً لحديث لا حيض مع حبس * خامسها * محله قول الجيز الاتي * طهر تصيبه بعد النفاس * ك * او حاملة

كروية اول حيضها فدام بها عشرة فوات طهراً فصلت به اربعة اشهر وعشراً فتتحرك الحمل فتوفت العشرة مثلاً للحيض دون الطهر خامسها طهر تصيبه بعد النفاس

قبل التوقيت للصلاة والحيض نفست نفاساً او لا او غير اول طهرت على تمام اربعين فاغتسلت فصلت مقدار ما يكون وقتاً للطهر ثم جاءها الدم ودام قدر اقل الحيض فلا تاخذ هذا الطهر وقتاً للصلاة وقيل تاخذه و * ك * طهر * حاملة قبل التوقيت للصلاة والحيض نفست * نفاساً او لا او غير اول * فدام * الدم او نحو * الى اربعين فوات طهراً فصلت به يوماً او مادونه او فوقه ما لا يكون وقتاً للطهر * فردفت بدم فدام بها ثلاثة * او اقل على الخلاف في اقل الحيض * او عشرة * او ما بينهما او اكثر على الخلاف في اكثر الحيض * فوات طهراً فصلت به خمسين صلاة * او اقل على القول في اقل الطهر او اكثر منها بحيث يكون وقتاً للصلاة على الخلاف في اكثره وذلك ان الطهر لا يكون وقتاً الا قبل دم دام قدر ما يكون وقتاً ولم يمنع من اتخاذه وقتاً مانع وبعد دم دام قدر ما يكون وقتاً ولم يمنع مانع من اتخاذه وقد علمت ان نحو الصفرة حكمه ما قبله وان الخلاف في النفاس قبل الطهر هل دوله كالدم قبله * فهل تكون الاربعون وقتاً لنفاسها و * تكون * الثلاثة * العشرة او ما بينها مثلاً التي * وبعد يرم الطهر * وقتاً * لحيضها و * تكون * العشرة التي صلته * مثلاً وقتاً * لصلاتها او * تكون تلك اوقات الاربعين تكون وقتاً لنفاسها قولان * فالجيز لها * اراد بالاجازة ضد المنع فصدة بالوجوب وهو المراد اعني الا ترى ان الموجب غير مانع اي فلذي اوجب عليها * ان تعطي * للحيض * ما بعد اليوم الذي صلته بعد الاربعين يشتهى * اي الاربعين والعشرة والثلاثة * او قاتنا لها * وانما جاز لها لان الطهر بعد عدة النفاس وقبل الحيض لا بين حيضتين * والمانع * من تعطي * القائل انها تغتسل وتصلي كالتي لم تر طهراً * بعد الاربعين * فتضع * هذه التي لم تر طهراً * كالمستحاضة بلا خلاف * بين العلماء هذا عائد الى قوله كالمستحاضة اي كالتي اجمعوا على انها مستحاضة ولم يختلفوا في كونها مستحاضة فيكون فيها الاقوال السابقة واللاحقة المذكورة في المستحاضة كلها * ينفيها * خبر المبتدا الذي هو قوله المانع وضمير النصب للاربعين والعشرة والثلاثة اي لا يجمعهن او قاتنا هذان للمجموع وهو لا يستلزم نفي الجميع فلا يشكل عليه

كاملة قبل التوقيت للصلاة والحيض نفست فدام الى اربعين فوات طهراً فصلت به يوماً فردفت بدم فدام بها ثلاثة او عشرة فوات طهراً فصلت به خمسين صلاة فهل تكون الاربعون وقتاً لنفاسها والثلاثة بعد يوم الطهر لحيضها والعشرة التي صلته لصلاتها او لا فالجيز لها ان تعطي ما بعد اليوم الذي صلته بعد الاربعين يشتهى او قاتنا لها والمانع الا ان تعطي وتصلي كالتي لم تر طهراً فتضع كالمستحاضة بلا خلاف بنفيها

انها تاخذ الاربعين يوما وقتا للنفس وكذا يقل في قوله وانما اولا يوم الطهر
بعد النفاس والعشرة بعد ثلاثة الدم ماور خا طه الدم فلا تاخذه وقتا وحده ولا
مع ثلاثة الدم ومحط قوله خامسها طهر الخ هو قوله وانما تعطى للحيض عند
الحيض حاصل كلامه التعليل لعدم اعطاءها للطهر وبقي عليه ان يعال عدم اكمل
صلاة عشرة ايام وخمسين صلاة ما بعد يوم الطهر لفساد توقيت هذا الطهر
عنده اشارة هذا الطهر الى جملة يوم الطهر قبل ثلاثة الدم والى عشرة الطهر بعدها
لصلاتها طال مثل ان يزيد على عشرة في المثال او قصر مثل بقاء
عشرة لانه خاط بدم لانها لا توقيت لها اي للصلاة هذا عطف خاص
على عام فان فساد التوقيت اعم من كون ما ليس بعد التوقيت للحيض لا يصلح وقتا
وهو ذلك فصيح شائع فلا اشكل ولو كان الاولى له اسقاط الواو فيكون ما بعد
عاملة للفساد او بدلا من قوله لفساد او اسقاطها مع اسقاط قوله لفساد توقيت هذا
الطهر لصلاتها طال او قصر الا ما وجدته بعد التوقيت للحيض لان الطهر مقرر
به اي بالحيض يعني ان الطهر الذي يؤخذ وقتا هو الذي عن حيض قبله واما
بعده فهو مقرون بالحيض والا لم يكن فرق بينه وبين سائر الاطهار كطهر الرجل
والابسة التي لم تحض قط والنفس لا يقوم مقام الحيض لان وقته اي
الحيض اقل من النفاس واسرع دورانا منه والطهر اما اكثر من
الحيض واما مساويه ولا يكون اقل فلو اقمنا النفاس مقام الحيض لزم ان يكون
في بعض الصور اكثر من الطهر كما اذا فرضنا ان تاخذ وقت النفاس اربعين
وقت الطهر عشرة الا على قول من يقول اقل الطهر ثلاثة ايام فانه قد يكون
الطهر عنده اقل من الحيض مثل ان تاخذ ثلاثة وقتا للطهر وعشرة وقتا للحيض
وانما يكون تطبيق هذا الطهر الخامس على قول المانع في مثاله ان تعطى للحيض
ثلاثة الدم ويوم الطهر قبله وعشرة الطهر بعده لا تكون وقتا للطهر ولو على قول
من اجاز اخذ الوقت له بعد النفاس لانه خاط بدم ومن ثم اي ولاجل
ما ذكره لا توقيت للصلاة مانصيه من الطهر بعد وقت النفاس
وان دام الدم او نحو في مثاله مقدارا يصلح وقتا للنفس مما هو اقل من اربعين

وانما تعطى للحيض ما
بعد يوم الطهر لفساد توقيت
هذا الطهر لصلاتها طال
او قصر لانها لا توقيت
لها الا ما وجدته بعد
التوقيت للحيض لان الطهر
مقرون به والنفس لا
يقوم مقام الحيض لان
وقته اقل من النفاس
واسرع دورانا منه والطهر
اكثروا من الحيض ومن
ثم لا توقيت مانصيه بعد
وقت النفاس

اربعين يوما على الخلاف في اقل النفاس ثم رات طهر اثم دما على حد ما ذكره وما
ذكرته في كلامه كان فيه الخلاف الذي ذكره هل تاخذ ذلك اوقاتا وهو خلاف
فمين قال اذا مضى ما يصلح وقتا للنفس فطهرت وصلت ثم ترجع للنفس بعد واما
من قال ترجع اليه مالم يمض اقصاه او قال مالم يمض اقل اوقات الصلاة فلا تاخذ
ذلك اوقاتا وان وقت للحيض والصلاة اولى توقيت لها ولا لاحدها فنفس
اول نقاسها فدام الدم بها اربعين او ستين او نحوها مما هو اكثر النفاس
على خلاف فيه فوات طهر ا فصلت به عشرين او اقل او اكثر بحيث يصح
وقتا للطهر ثم ردت بدم قدر ما يكون وقتا للحيض ولو خالف الوقت الاول
فلتوقيت العشرين مثلا للصلاة فيكون لها وقتان الاول وهذه العشرين
طالت اي العشرون عن وقتها في الصلاة قبل ذلك او قصرت على قول
من يثبت الوقت في الطهر والحيض مرة وينزل النفس منزلة الحيض واما على قول
من لا ينزله منزله فلا تتخذ العشرين مثلا وقتا عنده وكذا عند من لا يثبت
الوقت بمرة فانه لا يثبت تلك العشرين مثلا وقتا حتى يتكرر لها مقدار ما تطلع به
عن وقتها السابق او تنزل به على الخلاف في مقدار الطلوع والزلول وليس مراده
ان يبين لنا ان محل منع اخذ ما بعد النفاس وقتا للصلاة هو ما اذا لم يكن وقت
في الحيض قبله لان ذلك غير معروف وغير متجه وكلام المصنف صريح في جواز
زيادة وقت للصلاة اقل من الوقت السابق لها وان رات الطهر على الحفرة
حفرة الولادة اي في الموضع الذي ولدت فيه ولو لم يكن حفير يعني بعد الفراغ من
الولادة باتصال ولم يخرج الدم اصلا او خرج وانقطع مع تمام الولادة او بعدها
بقليل او خرج بعدها وبقي قليلا في هذه المسئلة التي هي انها وقت
للحيض والصلاة ونفس اول نقاسها فدام اربعين او في غير هذه المسئلة فنفس
بدنها وصلت به اي بالطهر اربعين او اقل او اكثر فلا توقيتها
اي الاربعين مثلا للصلاة لانها لورات الدم في هذا الطهر اعطت له اي
دم النفاس فكانها رات الطهر داخل وقتها في الحيض فلا تتخذ وقتا للصلاة ولو
على القول بان الوقت يثبت بمرة والاعطاء هنا اعطاء للنفس على المشهور وقيل

وان وقت للحيض والصلاة
فنفس اول نقاسها فدام
بها اربعين فوات طهر
فصلت به عشرين ثم
ردت بدم فلتوقيت العشرين
للصلاة طالت او قصرت
وان رات الطهر على الحفرة
في المسئلة فصحت وصلت
به اربعين فلا توقيتها لانها
لورات الدم في هذا
الطهر اعطت له

للحيض ان لم يصحب ولادتها دم ولا عقبها والغسل الذي ذكره المصنف واجب
عندنا وعند عبد السلام بناء على ان الولادة توجب الغسل ولو لم يصحبها دم ولا
يعقبها وقيل لا غسل عليها ان لم يكن دم وروي القولان عن مالك قل ابن عرفة
سمع اشهب ان ولدت دون دم اغتسلت قال ابن رشد يعني دون دم كثير اذا
خروجه بلا دم قبله ولا بعده محال عادة قال ابن بشير في خروجه بلا دم قبله
ولا بعده قولان قال اللخمي قال مالك في العتبية في اتى تلد ولا ترى دما
تغتسل او في ذلك شك لا ياتي من الغسل الاخير لان اغتسال النفساء لم يكن
لاجل خروج الولد وانما كان للطهر من الحيض ولو نوت الاغتسال لخروج الولد
دون الطهر من الحيض ما اجزاها ذلك اه ونقله ابن عرفة ولم يتعقبه وان تغتسل
من لم توقت للحيض فدام الدم بعد الاربعين انتظرت ثم صلت عشرة ايام ثم
تعطي للحيض وان زات الطهر بعد ذلك فيما رد ثلاثة الى عشرة اغتسلت وصلى
وكان ذلك وقت حيض وان تبادى النفاس الى عشرة او اكثر فطهرت فصلت
عشرة فردفها دم اعطت للحيض وقيل ان صلت سبعة ايام فردفها دم اعطت للحيض
واما غير سبعة مما دون عشرة فلا تعطي به للحيض وان خرجت من وقتها في النفاس
بانظار فطهرت فصلت عشرة فردفها دم ووقت صلاتها اكثر فلا تعط للحيض
حتى تتم وقت صلاتها ومن رات طهرا على تمام وقت نفاسها فصلت به اقل من
عشرة فردفها دم فان كان لها وقت في الصلاة اتمته والا صلت عشرة ايام واعطت
للحيض وان طهرت على تمام وقت النفاس فصلت اقل من عشرة فردفت بدم
صفرة عشرة او اكثر فردفها دم اعطت للحيض وان طهرت على تمامه فطهرت
يوما او اكثر فردفها دم يوما او يومين او ثلاثة فطهرت عشرة او اكثر فردفها
دم صلت ما تصلي قبل وقيل اذا صلت عشرة بالطهر وعارضها الدم بعد اعطت
للحيض وان طهرت على تمامه يوما او يومين فردفت بالدم ثم طهرت عشرة او
اكثر فردفت بالدم اعطت للحيض ولا يكون لها ذلك وقت صلاة على قول وكذا
ان لم تظهر على تمامه فانتظرت وصلى ثم طهرت عشرة او اكثر فردفت بالدم
اعطت للحيض ولا يكون ذلك وقت صلاة على قول وانما توقت للحيض والنفاس

وانما توقت للحيض والنفاس

وقتا واحدا ووقت للطهر احدا وخمسين وقتا من عشرة لستين
اي الى ستين على القول بان اكثر الطهر ستون ومن قال اكثره تسعون فلها ان
تاخذ عنده احدا وثمانين وقتا ومن قال اكثره مائة وعشرون يوما فلها ان تاخذ
عنده مائة واحد عشر وقتا وذلك لانه الطهر اصل والدم حدث قال
السد ويكشى اذا قلنا اقل الطهر عشرة واكثره ستون وان الطهر ثبت فيه العادة
بمرة فيمكن ان يكون للمرأة احد وخمسون وقتا للطهر وذلك بان ترى الدم فيدوم
بها مدة تصلح حيزا ثم الطهر فيدوم عشرة ثم الدم فيدوم المدة ثم الطهر فيدوم
اثني عشر وهكذا بزيادة الواحد الى تمام الستين فلواستحاضت بعد تمام الطهر
الاخير اغتسلت لاي اوفاتها شاءت اه قلت وكذا يتعدد وقتها بدون هذه
الكيفية بان يكون وقتها عشرة تارة واثنى عشر اخري ونحو ذلك واحد عشر اخري
ثم عشرين اخري ثم خمسة عشر ونحو ذلك ما ليس ترتيبا بشرط ان لا يكون احد
الاطهار من الخمسة الاطهار التي لا تؤخذ وضوء في الاحد والخمسين ان تكون
بعد الحيض او بعضها بعد الحيض وبعضها بعد النفاس على ما مر وليس ذلك مختصا
بقول من قال تثبت العادة بمرة كما قال المحشي بل يسوغ ايضا في قول من قال تثبت
بمرتين او قال بثلاث وسواء تعدد لها بعد الثبوت او قبله فان الحكم بتعدده بمرة
مرة يستلزم الحكم بتعدده في قول من لا يثبت الا بمرتين او ثلاث فان المرة عند
القائل بشوته بها كالمرتين والثلاث عند القائل بها او بهن واذا ثبت لها اوقات
صلت لايها شاءت اذا ذهلت او نسيت لمرض او غيره او استحاضت وكذا من
يقتدي بها من ذاهلة او جاهلة او متعمدة مختلطا حالها او مستحاضة ولا تاخذ
طهرا وقتا للحيض الا ان جاء بعد ما يصح لها وقتا للحيض واخذته وقتا للحيض فان لم
يصح لها وقتا للحيض لم تاخذ الطهر بعده وقتا للصلاة كما ياتي في بعض صور النزول
والطلوع وقيل في موقفة لحيضها عشرة او اقل او اكثر على القول بانه
يكون ايضا اكثر واصلاتها عشرين او اقل او اكثر حملت ووضعت
حملها فدام بها الدم وقتها في النفاس اي مقدار ما يكون للنفاس ولو
لم يكن لها وقت للنفاس قبل فترات طهرا فصلت به عشرة فردفت بدم انها تترك

واحد للطهر احدا وخمسين
من عشرة لستين والطهر
اصل والدم حدث وقيل
في موقفة لحيضها عشرة
ولصلاتها عشرين حملت
ووضعت فدام بها وقتها
فترات طهرا فصلت به عشرة
فردفت بدم انها تترك

الصلاة بكسر الميم والجملة نائب ولا تفتح الا ان اجزنا ان يكون مفعول القول او نائبه
مفرد ليس في معنى الجملة او اجزنا عمله عمل ظن مطلقا وقتنا بصحة معنى الظن وتكون
العشرة وقتا لها في الصلاة بناء على ان كل دم بعد صلاة عشرة ايام حيض وان الوقت يثبت
بمرة او على ان النفاس مسقط لما سبقه من وقت حيض او طهر يحدد الوقت بعده ان خالف
ما قبله وهذا صريح في جواز اخذ وقت اقل من وقت سابق فيكون لها مثلا وقتان وقيل انها
تقتل وتصل حتى تتم وقتها الاول وهو العشرون مثلا وقيل حتى تتم خمسة عشر
وان طهرت بعد وقت النفاس اقل من عشرة اغتسلت وضأت حتى تنمها او خمسة
عشر وفي الاغتسال ما علت من الخلاف وان طهرت قبل تمام وقتها في النفاس فلا
تأخذ الطهر وقتا لصلاتها لانه داخل وقتها في النفاس والنفاس كالحيض وما ذكره
معروف مما سبق ولعله ذكره ليرتب عليه قوله ﴿وقيل﴾ في موقته لفساها
اربعين نفست مرة اخرى فدام بها عشرة فترات طهرا فصلت به عشرة فردفت بدم
ونائب القول المقدر هو قوله في موقته او جملة الاسيها بعد على معنى انه حكى
بعض العلماء الخلاف عن سبقه ﴿هل ترك الصلاة وتعطي للحيض﴾ او تعطي
للنفاس ﴿اولا تتركها﴾ بما بل تصلي ﴿الى﴾ تمام ﴿اوقاتها﴾ والجمع باعتبار افراد
انصلا وه اجادها او اراد الى تمام احد اوقاتها ان تعدد وقتها بان كان لها وقتان
فصاعدا الى احد وخمسون ﴿قولان﴾ ثالثها ان تصلي الى تمام خمسة عشر يوما وان
دام لها في المسئلة بعد النفاس اقل من عشرة ثم جاءها ولو بعد عشرة او اكثر فهل
تعطي للحيض او تعطي للنفاس او تصلي حتى يتم وقتها في الصلاة او خمسة عشر
اقول وكذا لو جاءها الطهر بعد عشرة من وقت النفاس ولم يتم لما عشرة على هذا
الخلاف ﴿فصل في البناء والاصول﴾ اختلاف فيما يكون لامرأة ﴿من الدم﴾ اصلا
تبني عليه ﴿فتحكم على طهر بعده ودم بعد هذا الطهر بحكمه او على الدم الذي
بعد هذا الطهر فقط﴾ في اول حيضها و ﴿اول﴾ نفاسها ﴿اي في حيضها
ونفاسها الاولين﴾ وقيل ﴿الاصل﴾ في الحيض يومان وفي النفاس ثلاثة وهو
الصحيح ﴿وجهه﴾ ان اقل الحيض عند قائل ذلك يومان وما يكون اقل النفاس هو اكثر
الحيض وهو عشرة فهو حيض فليين فيه على ما هو حيض قطعا وهو ثلاثة ومعلوم

الصلاة وتكون العشرة
وقتها في موقته لفساها
اربعين نفست مرة اخرى
فدام بها عشرة فترات طهرا
فصلت به عشرة فردفت
بدم هل تترك الصلاة
وتعطي للحيض ولا تترك
الى اوقاتها قولان فصل
في البناء والاصول اختلاف
فيما يكون لامرأة اصلا تبني
عليه في اول حيضها
ونفاسها قبل في الحيض
يومان وفي النفاس ثلاثة
وهو الصحيح

ان النفاس يكون في الغالب اكثر من الحيض وقد يكون عشرة مثل الحيض فكان
البناء فيه على اكثر مما يبني عليه في الحيض وهو يومان هذا مراد الشيخ عامر والله
اعلم ويبحث فيه بان كون ذلك القول هو الصحيح مبني على كون اقل الحيض
يومين وكون اقله يومين غير صحيح بل الصحيح ثلاثة ﴿وقيل﴾ الاصل ﴿ثلاثة﴾
فيها ﴿اي في الحيض والنفاس﴾ وقيل يوم ﴿فيها﴾ وقيل النفاس اصل براسه ﴿فلا
يحتاج الى تقدم يوم او يومين او ثلاثة في الدم فان نفست بلا دم او بطهر وجاها
الدم في الثالث او الرابع او قبل او بعد عدت من يوم النفاس وقيل تبني على الدفعة
فيها اي ثابت بنفسه لا بتقدم دم اوله فالبناء غير زائدة ورأس بمعنى نفس او زائدة
في التوكيد وعلى غير الزيادة تعلق باصل لنضمنه معنى ثابت او بثابت محذوف
واطلاق راس على نفس اطلاق لاسم البعض على الكل ﴿بيان ذلك ان ترى اول
دم فيدوم بها يومين او يوما على راي ثم ترى طهرا فتصلي به سبعة ايام﴾ ان دام
الدم يومين وثمانية ان دام يوما ﴿وفي﴾ اليوم ﴿العاشرات دما ثم زال﴾ مع
تمام العاشر او عقبه او قبله ﴿فهذه قيل وقتها﴾ في الحيض ﴿ثلاثة ايام﴾ ان دام
اولا يومين وان دام يوما وصلت ثمانية وفي العاشرات دما كان وقتها يومين على
القول بانه يكون وقت الحيض اقل من ثلاثة بتلفيق يومي الدم وهما الاول والعاشر
﴿تلفق ايام الدم﴾ تجمعها وهن اليومان الاولان والعاشر في صورة دوام الدم يومين
اولا صلاتها سبعة بعدها ﴿وتترك ايام الطهر﴾ قال السدويكشي بواقفه مذهب
مالك فانها تلفق ايام الدم فقط سواء تساويا او زادت ايام الدم وانقصت على الخلاف
في اكثر الحيض فاذا رات الدم ثم انقطع نظرت بين اقطاعه وعوده فان كان مقدار
طهر تام فالدم الثاني حيض وان كان غير تام فحيضه ملتزمة فتضم الثاني للاول وتلغي
ما بين ذلك من الايام فاذا تحصل من ذلك عاداتها خاصة او مع الاستظهار او خمسة
عشر يوما فهي حيضة ثم هي بعد ذلك مستحاضة وتغتسل المستحاضة الملققة كلما انقطع
وبواقفه مذهب الشافعي في احد القولين ويسمى قول اللقط والتلفق اه ﴿وقيل﴾
وقتها عشرة بتلفيق الجميع ايام الدم وايام الطهر وهو مذهب ابي حنيفة والاطهر
عند الشافعي ويسمى قول السحب ﴿ولا وقت لها عند مشروط الثلاثة في البناء﴾

وقيل ثلاثة فيها وقبل
يوم وقيل النفاس اصل
براسه بيان ذلك ان ترى
اول دم فيدوم بها يومين
او يوما على راي ثم ترى
طهرا فتصلي به سبعة ايام
وفي العاشرات دما ثم
زال فهذه قيل وقتها ثلاثة
ايام تلفق ايام الدم وتترك
ايام الطهر وقيل عشرة
بتلفيق الجميع ولا وقت لها
عند مشروط الثلاثة في
البناء

والناصيل لانه لم يتقدم لها من الدم الا يوم او يومان فلو تقدم لها ثلاثة وصلت ستة
وفي العاشر رات دما كان وقتها اربعة وقيل عشرة بتلفيق ايام الدم والطهر جميعا ولو
وصلت خمسة وفي التاسع والعاشر دم كان خمسة او عشرة وهكذا ولو دام اول يومين
فصلت ستة وفي التاسع والعاشر رات دما فوقتها اربعة او عشرة وهكذا ولورات اول
دما يوما وفي التاسع والعاشر فوقتها ثلاثة او عشرة وهكذا ولورات يومين او يوما او
ثلاثة وصلت ماصت وجاءها قبل العاشر ولم يجيء في العاشر لفت ايام الدم او ايامه
والطهر فلو دام اول ثلاثة وصلت سبعة وفي الحادي عشر جاءها الدم فوقتها ثلاثة
ولا تترك صلاة الحادي عشر ولا تلفقه وكذا ما بعده الاعلى قول من قال اكثر الحيض
خمسة عشر او سبعة عشر فانها تلفق مالم يخرج عن الخمسة عشر او السبعة عشر
من الدم او تلفق الدم والطهر معا قولان اذا تقدم لها ما تبني عليه على الخلاف المذكور
في الكمية التي تبني عليها وقيل لا تلفق الدم ولا الدم والطهر قبل العشرة ولا بعدها
بل ان تقدم لها ما بعد حيضا فهو وقتها والا فلا وقت لها بخلاف المعتادة فانه اذا
جاءها الدم ثم انقطع ثم جاءها قبل خروج مدة حيضها فان دمها وطهرها كليهما
حيض لانه قد تبين ان ذلك يجيئه في وقته فلا يضر زواله لانه قد رجع بعد زواله
فزواله ثم رجوعه مشابه لزواله في اليوم ورجوعه فيه وان لم يزل الدم بعد رجوعه
حتى زاد على عشرة او اكثر الحيض فلا تلفق ما بعد العشرة على القول انها اكثر
الحيض وهكذا اكثره على قول انه خمسة عشر او سبعة عشر وقيل لا يكون هذا
الدم المجموع بفضله الى بعض او المذكور من الدم والطهر * حيضا حتى يكون
الدمان * اي حقيقة الدم الذي قبل الطهر والذي بعده ولو اكثر من ثلاثة
* اكثر من طهر تخللها * اي توسطها * او مثله * مع تقدم المقدار الذي تبني
عليه او اكثر مثل ان يتقدم يومان دما وتصلي يومين طهرا ثم دام الدم ستة او
تصلي ثلاثة بطهر ثم دام الدم خمسة وتقدم الثلاثة يومان دما وكذا ان جاءها
ثلاثة دما فاثان طهرا فخمسة دما ونحو ذلك اما اذا كانت الدم اكثر فالحكم
بالاغلب ولان دم الحيض يجيء ويذهب ويرجع واما اذا كان مثل الطهر فلان دم
الحيض يجيء ويذهب ويرجع ولا مرجع للطهر عليه لمساواتهما عود او الطهر ولو

وقيل لا يكون هذا حيضا
حتى يكون الدمان اكثر
من طهر تخللها او مثله

كان هو الاصل لكن ضمفت اصلته بتخلله بين الدم لما ترى ان المعتادة يجيء حيضها
ثم يرتفع ويرجع اليها وهي في وقت حيضها فرجح الحيض بذلك هناك مسألة البناء
للمتدنة فاذا كان الدم اكثر او مساويا عد الدم وحده بعض حيضا وقيل هو
والطهر والكلام في دماء تخللها اطهار كالكلام في دميين تخللها طهر وفي كلامه
حذف تقديره حتى يكون الدمان اكثر من طهر تخللها او مثله وحتى لا يكون
الطهر المتخلل ثلاثة ايام بدليل قوله اذ لم يتخلل الخ فلو ذكر هذا لقال فان رات
يوما الخ فلو تخلل طهر ثلاثة ايام لم تلفق الثلاثة ولا ما بعدها ولو كان الدم اكثر
او مثله مثل ثلاثة دما وثلاثة طهرا ويوم دما وما اشبه ذلك * الا ان رات يوما
دما ويومين طهرا ثم يوما دما ويومين طهرا ثم يوما دما ثم طهرت فتم لها الطهر *
بان دام لها مقدار ما تاخذه وقتا للطهر كالعشرة وما فوقها وكالثلاثة وما فوقها على
القول بان اقله ثلاثة او دام لها ثلاثة ايام ولو قلنا اقله عشرة وانما سمينا ذلك
تماما لخروجه عن كونه يلغى بين ايام الدم ويجوز ان يريد بتمامه اكمله العشرة بما
تقدم * فهو * اي الدم او مع مأمعه من الطهر وذلك بناء على يوم واحد وهو
قول * حيض ولو كان الطهر اكثر منه اذ لم يتخلل بين دميين * من تلك الدماء
* طهر ثلاثة ايام * باضافة طهر لثلاثة او بتوينه ونصب ثلاثة فان تخلل طهر
ثلاثة ايام فلا تلفق ما بعد الثلاثة ولا الثلاثة بناء على ان اقل الطهر ثلاثة ايام
فالثلاثة طهر فكيف تضعه للحيض او تضم ما بعده كما اشار الى ذلك بقوله * فـ *
الايام الثلاثة اي لان الايام الثلاثة * هي قيل اقله * اي اقل الطهر كما مر
وقيل اقله سبعة ومن قال اقل الطهر عشرة قال تضم مالم يخرج عن العاشر ومن قال
اقله خمسة عشر قال تضم مالم يخرج عن الخامس عشر ومن قال سبعة عشر قال
تضم مالم يخرج عن السابع عشر والضم مطابقا حيث تضم هو ضم الدماء وقيل
ضمها مع الاطهار واذا لحق الضم ولو لحظة من وقت الضم ضمت مثل ان يراجعها
الدم في اخر الساعة الاخيرة من العاشر وقد تقدم لها ما تضم اليه فانها تضم العاشر
مثلا الذي جاءها فيه الدم وحده او مع ايام الطهر كلها الى ايام الدم السابقة على
الخلاف والاستثناء في قوله الا ان رات يوما الخ عائدا الى ما يدل عليه قوله حتى

الا ان رات يوما دما
ويومين طهرا ثم يوما دما
ويومين طهرا ثم يوما دما
ثم طهرت فتم لها الطهر
فهو حيض ولو كان
الطهر اكثر منه اذ لم
يتخلل بين دميين طهر
ثلاثة ايام فهي قيل اقله

يكون الدمان الخ من انه اذا كان الدماء اقل لم يكونا حيضاً * وان رات
 دماً ويومين طهر ثم * يومين دماً ويومين طهر * كذلك ويومين دماً ورات
 طهر تاماً * قد مر تفسير تمامه انفاً * فوقتها * في الحيض * اربعة تلقى
 اليومين * الاولين من الدم * اليومين اللذين للدم * اللذين بعد الاولين من الطهر
 اي بعد الاولين اللذين للطهر اي هما اول الطهر * والخلف * المذكور * فيهما * اي في
 الاولين من الطهر قيل نفقهها وقيل لا * وقد تقدم * القول بتلفيق ايام الطهر
 وايام الدم في هذا الباب واذا لفتقتهما كان وقتها ستة * ولا تجمع ما بعد الطهر
 القاطع و * الطهر القاطع * معناه ان * بفتح الهزة * تقدم * فعل ماض في تأويل
 مصدر خبر * الطهر * بالنصب على المفعولية * ما * فاعل * تجمعه من ايام
 الدم * او مع طهر نفقه * مما توقعه * للحيض * فلا تجمع ما بعده * فرفع
 وان كسرنا الهزة فهو جواب والشرط والجواب خبر والخبر نفس المبتدأ في المعنى
 فلم يحتاج لرباط وظاهره ان الطهر القاطع هو تقدم مقدار من الدم مما يكون وقت
 حيض على الطهر وليس ذلك مراده لكن لما كان ذلك التقدم سبباً للطهر القاطع
 ساء طهر قاطعاً وايضاحه ان الطهر القاطع هو الطهر الذي تقدمه ثلاثة ايام دماً
 اكثر متصلة او مفصلة بطهر اخر وانما سمي قاطعاً لانه يقطع الدم بعده عن ان
 يلقى بالدم قبله في المثال لانلقى اليومين الاخيرين من الدم بعد الطهر الثاني لانه
 قد تقدم لما ثلاثة ايام دماً بل اربعة وانما اخذت الرابع مع الثلاثة لانها
 بالثلاثة فلا يمكن اسقطه ولا يكون الطهر الواقع بعد ثلاثة ايام او اكثره قاطعاً
 الا ان دام يوماً وليلة وقيل يوماً او ليلة وتصلى مع الدماء التي بعد الطهر القاطع
 ولا تجمع الدم الذي من العشرة او من قبلها الى خارجها بل تنظر الى ما قبل ذلك
 ومثل هذا يكون في قول خمسة عشر والسبعة عشر لا تأخذ منهما او قبلها الى
 خارجهما * وصحح * هذا القول * لان اقل الحيض ثلاثة * على المشهور
 * وما بعد القاطع محتمل ولا تدع * لا تترك * به * بالمحتمل * عباد
 متيقنة * وكذا من قالوا اقل الحيض يومان يختلفون هل تبني عليهما كما مر
 لا تبني عليهما اذا افصل بينهما طهر يوم وليلة ام لا تبني اذا فصل ولو طهر يوماً فقط

وان رات يومين دماً
 ويومين طهر ثم كذلك
 ويومين دماً ورات طهر
 تاماً فوقتها اربعة تلقى
 الاولين من الدم واللذين
 بعد الاولين من الطهر
 والخلف فيهما وقد تقدم
 ولا تجمع ما بعد الطهر
 القاطع ومعناه ان تقدم
 الطهر ما تجعه من ايام
 الدم مما توقعه فلا تجمع
 ما بعده وصحح لان اقل
 الحيض ثلاثة وما بعد
 القاطع محتمل ولا تدع به
 عبادة متيقنة

او ليل فقط اقوال مستخرجة وكذا من قل اقل الطهر يوم * وقيل تجمع ما بعد الطهر
 * القاطع * مع الاطهار او دونها * ان كان * الطهر القاطع * دون عشرة * اي
 في عشرة فما دونها * فيكون * في مثاله السابق * وقتها عشرة * على القول بانها
 تجمع الاطهار مع الدماء وقيل تجمع الدماء فقط في مثاله السابق الذي هو يومان
 دماً فيومان طهر فيومان دماً فيومان طهر فيومان دماً فطهر تام على جمع ما بعد
 القاطع من الدم وحده يكون وقتها ستة وعلى جمعه مع الطهر يكون عشرة ومن قل
 لانه بل تقتصر على ماسبق من الدم ان كان اقل الحيض كان في المثال وقتها يومين
 ان كان اقله يومين وان كان اقله عنده ثلاثة الغي ما دونها وكذا من قال لا تبني
 على اقل من ثلاثة كما قال * وقيل لا وقت لها * اي التي دام دماً يومين وطهرها
 يومين ثم كذلك يومين دماً وطهرت تاماً * لا تنفاه شرط المبني * بكسر الزون
 وتشديد الياء وفتح الميم اسم مفعول * عليه * والمبني عليه هو الدم وشرطه ان
 يكون ثلاثة ايام على هذا القول * كما مر * ان شرط البناء سبق ثلاثة في قول
 * وقيل في رآية اول حيضها فدام بها دون ثلاثة فرات طهر انها تنسل ونصلي *
 وكذا في الديوان والصحيح انه لا غسل عليها لان ذلك ليس حيضاً بل تنسل
 النجس من دم او غيره فقط وتتوضأ وتعيد ويجوز ان يريد بالاغتسال غسل
 النجس فقط وبعد ذلك يتوضأ ثم ظهر لي والله اعلم انه اراد الاغتسال الذي الزمه
 بعضهم المستحاضة اذا خرجت من الاستحاضة واليومان استحاضة لان اقل الحيض
 ثلاثة فلما انقطع الدم على يومين علمت انه استحاضة فتفتسل لخروجها منها بالطهر
 والله اعلم وان رات اول حيضها دماً ثم انقطع وكانت الصفرة او نحوها ثم طهرت
 كل ذلك قبل ثلاثة ايام فالقولان ايضا واعلمهم حكموا بالغسل استحساناً واحتياطاً
 وتعيد ما تركت من الصلاة في ذلك كله * وان ردت بدم * بعد الاغتسال
 ان اغتسلت وبعد الصلاة * اعطته للحيض * ادخل اللام على مفعول اعطت
 لتسببه معنى نأوت والا فهو مختص بالضرورة او بنى على القول بان ما ورد في
 الشعر يجوز نثراً وهو قول ضعيف والاول التضمن * و * لكن * لا تبني على
 اقل من ثلاثة * وقيل تبني على يومين وقيل على يوم وقيل لا بناء كما مر

وقيل تجمع ما بعد القاطع
 ان كان دون عشرة فيكون
 وقتها عشرة وقيل لا وقت
 لها لا تنفاه شرط المبني عليه
 كما مر وقيل في رآية
 اول حيضها فدام بها دون
 ثلاثة فرات طهر انها
 تنسل ونصلي وان ردت
 بدم اعطته للحيض ولا تبني
 على اقل من ثلاثة

وكذا * كما ان ردفت بعد الغسل * ان ردفت به قبل الغسل * والصلاة
او بعد الغسل وقبل الصلاة والتميم لعذر حكمه حكم الغسل * تعطي للحيض ولا
تبنى على مارات اولاً * لانه اقل من ثلاثة وكذا في الديوان والصحيح انما يطهر
غسل النجاسة فقط لا غسل بدنهما كله نعم اغتسال المستحاضة * وهذا
حكمها * ان لم توفت له * اي للحيض فن كان لها وقت بنت ولو على يوم واحد
اول وقت * وان دام بها دم حتى تمت ثلاثة ايام ثم رات طهر ثم عاودها دم قبل
الغسل اعطته للحيض وبنت على الثلاثة وكذا ما ردت * ثلاثة * الى عشر
تبنى عليه ان ردفت بدم قبل الغسل او بعده ما لم تصل * او يخرج الوقت * على
ما مر * من الخلاف هل تعطي للحيض اذا راجعها الدم بعد الغسل وقبل الصلاة
اولاً تعطي له كما لا تعطي له بعد الصلاة او بعد خروج وقت الصلاة وهل بعد
المكث مقدار النسل والصلاة كالغسل والصلاة ام لا والتميم كالغسل عند العذر
* ولا تجمع اريد العشرة من يوم رات فيه دما * الا على قول من قل اكثر الحيض
خمس عشر او قال سبعة عشر فانها تجمع عنده الى الخمسة عشر او السبعة عشر
والا اذا كان العاشر دما او ختم بدم واتصل الدم للحادي عشر او ما بعده قبل
تضم الدم المتصل بعد العشرة ايضاً وقيل تبنى ما اتصل من داخل العشرة الخارج
وتحسب ما قبل ذلك من الدم او مع الطهر ولا تحسب طهراً يلي عشرة او ما قبله
من الدم اشتمل خارجها وهو الصحيح * وان رات اول يوم دما والثاني طهراً
وهكذا الى عشرة يوماً في البناء على الواحد الخلف السابق * وكذا هل
تجمع الدم وحده او مع الطهر وهل تجمع ما بعد ثلاثة دماء ام لا اول وقت لا تقام
ما تبنى عليه * وان رات اول يوم دما ثم ما طهر او يومين دما ويوما طهراً وثلاثة دما
ويوما طهراً ويوما دما ثم طهرت فتم لها * الطهر من تفسير التمام ولو اسقط قوله
هنا فتم لما الطهر لكان اولي لانه قد تمت العشرة بدون هذا الطهر بل بالدم
بعد العشرة لا يضم طهراً او دماً الا على قول من قل يضم من الخمسة عشر او
من السبعة عشر * فالقائل بضم الثلاثة لليومين * وهو من يجعل الاصل
ليومين ويبنى اليوم ولا يجمع ما بعد القاطع * يوقت لها خمسة * اليومين الذين

وكذا ان ردفت به قبل
النسل تعطي للحيض ولا
تبنى على مارات اولاً
وهذا ان لم توفت له وان
دام بها دم حتى تمت
ثلاثة ايام ثم رت طهراً
ثم عاودها دم قبل الغسل
اعطته للحيض وبنت على
الثلاثة وكذا ما ردت الى
عشرة تبنى عليه ان ردفت
بدم قبل الغسل او بعده
ما لم تصل على ما مر ولا
تجمع ما بعد العشرة من
يوم رات فيه دما وان
رات اول يوم دما والثاني
طهراً وهكذا الى عشرة
يوماً في البناء على
الواحد الخلف السابق وان
رات اول يوم دما ثم يوماً
طهراً ويومين دما ويوما
طهراً او ثلاثة دما ويوما طهراً
ويوما دما ثم طهرت فتم
لها فالقائل بضم الثلاثة
ليومين يوقت لها خمسة

بعد يوم الطهر وبعد يوم الدم والثلاثة التي بعد يوم الطهر الذي بعد اليومين
والقائل بالضم من العشرة لليومين * وهو من يحمل الاصل ليومين ويجمع
ما بعد القاطع مما ردت العشرة يوقت لها * ستة * اليومين المذكورين والثلاثة
المذكورة ويوم الدم الذي تلاه الطهر التام * والملق * للطهر * اليها * الى الاثنين
* من الثلاثة * لان ما بعدها طهر قاطع * وان لا يام الطهر * وهو قول من
يحمل الاصل ليومين ويلق ايام الطهر ولا يجمع ما بعد القاطع اراد والحال انه
يلق ايام الطهر في الجملة والا ففي المثال يوم واحد يلقيه لا يام يوقت لها * ستة
ايضاً * اليومين والثلاثة ويوم الطهر الذي بينها والملق لا يام الطهر الى الاثنين
* ومن العشرة * وهو قول من يحمل الاصل ليومين ويجمع ما بعد القاطع ويلق
الطهر يوقت لها * ثمانية * اليومين والثلاثة ويوم الطهر بينهما ويوم الطهر ويوم
الدم الذين بعد الثلاثة ويوم الطهر ويوم الدم الذين بعد الثلاثة * والقائل بالضم *
لا يام الدم * للثلاثة * اي الى الثلاثة لا بالتلفيق لا يام الطهر وهو من يحمل
الاصل ثلاثة ويجمع ما بعد القاطع ولا يلحق الطهر يوقت لها * اربعة * الثلاثة
ويوم الدم الاخير * والملق * للطهر * اليها * الى الثلاثة وهو من يجعل
الاصل ثلاثة ويلق الطهر يوقت لها * خمسة * الثلاثة ويوم الطهر ويوم الدم
الذين بعد * والباني على الواحد * يجمع ما بعد القاطع بلا تلفيق للطهر يوقت
لها * سبعة * وهي ايام الدم كلها * والباني على الواحد * والملق * للطهر
الجامع مع لما بعد القاطع يوقت لها * عشرة * ايام الدم وايام الطهر ومن قال لانباء
وقال اقل الحيض يومان قال وقتها ثلاثة وهي ايام الدماء الثلاثة المتصلة ومن
قال لانباء وقال اقل الحيض يومان قال وقتها اليومان المتصلان بعد يوم الطهر
المتصل بيوم الدم الاول * وكذلك النفاس على الخلف في اصله * اي الذي
تبنى عليه هل ثلاثة او يومان او يوم او هو اصل براسة * كأمراة نفست اول
نفاسها فدام * الدم * الى ثلاثة ايام فرات طهراً فصلت به عشرة فردفت بدم
الى ثلاثة ايام * او اكثر * فرات طهراً فصلت به * عشرة ايام * كذلك *
او اكثر * ايضاً فرات دماً فدام لما يوماً فتم لها اكثر النفاس بحسب الايام

والقائل بالضم من العشرة
ليومين ستة والملق اليها
من الثلاثة وان لا يام
الطهر ستة ايضاً ومن
العشرة ثمانية والقائل بالضم
لثلاثة اربعة والملق اليها
خمس والباني على الواحد
سبعة والملق عشرة
وكذلك النفاس على
الخلف في اصله كأمراة
نفست اول نفاسها فدام الى
ثلاثة ايام فرات طهراً
فصلت به عشرة فردفت
بدم الى ثلاثة ايام فرات
طهراً فصلت به عشرة
فردفت بدم الى ثلاثة ايام
فرات طهراً فصلت به
كذلك ايضاً فرات دماً

السابقة في دم وطهر ثم طهرت * فهذه وقتها للنفس ستة عشر بما بين الدمين *
 من ايام الطهر دم الثلاثة الاولى ودم الثلاثة الثانية * ولا تاخذ ما بعد * الطهر
 * القاطع * من الدم مع ما ذكر وقتا والقاطع هنا هو العشرة الثانية والطهر القاطع
 في النفس هو الذي ياتي بعد ما تم للنفس عشرة ايام في الدم متصلة او منفصلة
 بطهر كمشاله رحمه الله * كالحائض * في عدم اخذ ما بعد القاطع والقاطع في
 الحيض هو الطهر الذي ياتي بعد ما تم للحيض ثلاثة ايام في الدم متصلة او منفصلة
 كما مر ومن لا يافق الطهر وقت للنفس عشرة الثلاثة الاولى من الدم والثلاثة
 الثانية والثلاثة الثالثة ويوم الدم بعد ذلك ان طهرت عليه وهو ما بعد الطهر المتصل
 بها من الدم ومن يلققه ويجمع ما بعد الطهر وقت لها تلك الدماء والاطهار والدم
 الاخير ما لم يتصل من داخل الاربعين لخارجها فقبل تاخذه الى الاربعين وتلقي
 ما بعدها وقيل لا تاخذه فلا تاخذ الطهر المتصل به قبله وهو الحق والذي قبله
 باطل وهكذا في المسئلة قبل هذه ولو دام لها الدم في مثاله اول نفاسها يوما او
 يومين فقط كان وقتها الدم الثاني وما بعده من الاطهار والدماء فقط بناء على انها
 لا تبني على اقل من ثلاثة ومن قال تبني على اقل منها بنت عنده على اليومين او
 اليوم على الخلاف هل تبني على يوم او على ثلاثة او على يومين فصاعدا ومن قال
 النفس اصل عدت من اول نفاسها ولو لم يدم لها الدم الا لحظة وسواء في ايام البناء
 في الحيض والنفس اتصل الدم او فصل بصفرة ونحوها على الخلاف السابق هل
 حكم الصفرة ونحوها حكم الدم ومن نفي البناء لم ير للنفساء وقتا الا ان دام الدم
 عشرة ايام متصلة فتتخذها وقتا وان رأتها او اكثر ثم رأت الطهر اتخذت ذلك
 لا مع الطهر وما بعده من الدم ولا مع ما بعده من الدم * ومن ضم لها * اي
 للحائض * مادون عشرة * اي مادت العشرة هذا مراده اعني العشرة وما بعدها
 واصل العبارة ان يراد بها ماتحت العشرة وكذا في قوله * و * ضم * للنفساء
 مادون اربعين * الاربعون * هي عنده اكثر النفاس كالعشرة للحيض و *
 العشرة * هي اقل النفاس كالثلاثة للحيض و * الاربعون والعشرة في النفس * بازاء *
 اي في مقابلة * ذلك * المذكور من العشرة والثلاثة في الحيض وما ذكرناه اصل ومن قال

فهذه وقتها للنفس ستة
 عشر بما بين الدمين ولا
 تاخذ ما بعد القاطع
 كالحائض ومن ضم لها
 مادون عشرة والنفساء
 مادون اربعين فهي عنده
 اكثر النفاس كالعشرة
 للحيض وهي اقل النفاس
 كالثلاثة للحيض وبازاء
 ذلك

اكث النفاس ستون لهما من الستين الدماء والاطهار وكذا سائر الاقوال في اكثر
 النفاس يضم لهما من اقصاصه في كل قول * فتأمله وابن عليه * فروع * وان رأت طورا على
 الحفرة * اي كما ولدت اي ولدت بلا دم او به وانقطع عقب خروج الولد * فصلت
 به تسعة وثلاثين يوما فرات دما فدام بها يوما * او رأت الدم * اخر ساعة من يوم
 تمام الاربعين * فرات طهرا فقبل لا توقت الاربعين للنفس الا ان سبقها * اي
 كان اولها * دم * ثلاثة وتاخرها * اي كان * اخرها * ثلاثة وقبل توقفها ان سبقها
 يوم وتاخرها يوم * وقيل ان رأت دفعة دما مع الولادة او عقبها وكان في * اخر
 ساعة تمام الاربعين دم * وقيل ان تاخرها يوم * من غروب الى غروب في اليوم
 والاربعين ومن غروب الى ما بعد طلوع الشمس او مما قبل طلوع الشمس الى ما قبل
 الغروب وكذا فيما قبل هذا * ولولم يسبقها دم * وقيل ان كان * اخر ساعة من
 يوم تمام الاربعين دما ولولم يكن دم اول الاربعين وانما قبل بالقوانين الاخيرين
 * لان النفس اصل بنفسه عنده * اي عند هذا القائل ونحو الصفة في تلك
 المسائل كلها اذا كان في مواضع الدم المذكورة كالدما عند بعض ولا يختص ذلك
 بالاربعين بل يكون ايضا في اقل مثل ان ترى الدم اولا ثلاثة ايام او اقل او النفس
 اصل براسه وفي اليوم السادس عشر رأت الدم ثلاثة ايام او اقل فطهرت فما قبل
 هذا الطهر وقت لنفاسها وفي الديوان من رأت طهرا قبل ان تتم ايام حيضها
 اختسلت وصات ويفشاها زوجها ولا تكذب الطهر اصلا في ايام الطهر ولا في ايام
 الحيض وان ردفها دم قبل ان تخرج ايام حيضها صلت بذلك ولم تصل فانها تعطي
 للحيض وتبني على ما مضى ولو لم يبق لها الا يوم واحد وتعد للحيض ما صلت من ايام
 حيضها وان رأت اول حيضها فدام بها يوما دما ويوما طهرا ويومين دما ويومين
 طهرا ويوما دما ويومين طهرا ويومين دما ويوما طهرا صلت ايام الطهر وتركت ايام
 الدم حتى يصنع الله ما هو صانع واما التي لها وقت في الحيض فدام بها يوما دما
 ويوما طهرا ويومين دما ويوما طهرا ويوما دما فانها تصلي ايام الطهر وتركت ايام
 الدم حتى يتم حيضها فتصلي الا ان كان الدم في * اخر ايام طهرها فانها تنتظر فاذا
 دخلت ايام صلاتها صلتها كلها ولو كان فيها الدم حتى تنها فتعطي للحيض وان رأت

فتأمله وابن عليه وان رأت
 طهرا على الحفرة فصلت
 به تسعة وثلاثين يوما
 فرات دما فدام بها يوما
 فرات طهرا فقبل لا توقت
 الاربعين للنفس الا ان
 سبقها دم ثلاثة وتاخرها
 ثلاثة وقبل توقفها ان سبقها
 يوم وتاخرها يوم وقيل ان
 تاخرها يوم ولولم يسبقها
 دم لان النفس اصل
 بنفسه عنده

اول حيضها فدام بها ليلاتها فلما طلعت الشمس رات الطهر فصلت به الظهر والاصغر
والغرب والعشاء فردفها دم حتى طلعت الشمس فطهرت فصلت به كذلك فردفها
دم بعد العشاء حتى طلعت الشمس فطهرت فصلت واغتسلت وصات فلا يكون
ذلك وقتا وقيل يكون وقتا لها وكذلك ان كانت تصلي الخمس وتطلع الشمس وهي
حائض حتى تتم ثلاثة ايام ومن رات اول حيضها فدام عشرة ولم يعارضها غير
الدم ولم ينقطع فانظرت يومين واغتسلت وصات ثلاثة ايام ورات الطهر في الخامس
عشر واغتسلت وصلت فوقتها خمسة عشر وان رات اول حيضها فعارضها غير الدم
كالصفرة والثرية والكدرية والنبس اعطت للحيض مالم تر الطهر او تبلغ عشرة فاذا
بلغتها فطهرت اغتسلت وصات وكان ذلك وقتها وان لم تطهر ولم يردفها دم انتظرت
يوما وليلة وقيل من ساعة الى ساعة ثم تغسل وتصلي اه **فصل** ان اعتيد لامرأة
وقت في الحيض اصلت **فصل** اي جمعت اصلا **فصل** لانقضاء عدتها **فصل** اما ان تكون
هذه الحيضة اخرا كما هو ظاهر كلامه واما اولا او وسطا فتعده مع غيره للانقضاء
فصل يوما في اوله **فصل** اي في اول عدد ايام الحيض **فصل** يوما **فصل** اخر في اخره **فصل**
ولو دام بعد اخره لانه حينئذ ايضا يصدق عليه انه تم ولا يضرها الانتظار بعده
اذ قد اعتادته وسواء في ذلك ان يجيئها الدم عقب طهرها المعتاد او بعد زيادة طهرها
على ما اعتادت فيه **فصل** وقيل يوما في اوله **فصل** فيكون ذلك حيضة تحسب في العدة
فصل وان لم ترد ما في اخره **فصل** وهو مختار الشيخ في الايضاح كما يدل عليه كلامه في
المثال الاتي وفيه انه يقال كيف تعمل به مع انه تعيد الصلاة التي تركت فيه
فصل وقيل لا تناسل **فصل** بفتح **فصل** اقل **فصل** بالرفع على التفاعلية اي مدة اقل اي لا
تكون المدة التي هي اقل **فصل** من ثلاثة **فصل** اصلا وذلك ان تاصلت مطايع اصلت
فهو لازم اذا كان مطاوع المتعدي لواحد لكن مطاوعة الفعل للتنميل قليلة ولو قال
تاصل بناء واحدة مضمومة وبعدها همزة مفتوحة فصاد مكسورة فينصب اقل على
المفعولية لكان اولى وقد يجمل تناسل موافقا لتاصل فينصب مثله ولا بد من تناسل
الثلاثة الا انه يكفي كون يوم دما ويوم طهرا ويوم دما بتلفيق الطهر **فصل** ولا تنقضي
به **فصل** اي باقل من ثلاثة **فصل** العدة **فصل** ما تنقضي به عدة **فصل** المبتدئة **فصل** ويجوز ان

فصل

ان اعتيد لامرأة
وقت في الحيض اصلت
لانقضاء عدتها يوما في
اوله واخر في اخره وقيل
يوما في اوله وان لم ترد
ما في اخره وقيل لا تناسل
اقل من ثلاثة ولا تنقضي
به العدة كالمبتدئة

يقدر كما لا تنقضي به المبتدئة وهو انسب بقوله بعد لا كالمبتدئة وفي نسخة اسقاط
لا بعد فان رات ثلاثة ايام دما حسبت ذلك حيضة سواء كان حيضها قبل ذلك
ثلاثة او اكثر وسواء راجعها الدم في اخر وقتها ان كان وقتها اكثر من ذلك او
لم يراجعها او راجعها قبل الاخير وقيل ان كان وقتها اكثر من الثلاثة فلا تحسب
الثلاثة حيضا الا ان جاءتها حيضة تامة او تكررها مجيئها بقدر ما تطلع الى ما زادت
وجاء لها مرتين بعد ما طلعت اليه وقيل اذا طلعت كفي لها طلوعها مع ما مضى من
حيضتين ان مضى وان مضت واحدة زادت اخرى فيكون ثلاثا وقيل تنقضي العدة
بالدفعة الواحدة ومن قل اقل الحيض يوم وان النزول والطلوع بمرة قال ان اعتادت
ما فوق اليوم وجاءها الدم يوما فقط حسبتة حيضة وان جاءها يومين طلعت اليهما
وحسبتهما حيضة وكذا من قال اقله اثنان وان الطلوع والنزول بمرة قال اذا اعتادت
اقل او اكثر ثم جاءها ودام يومين حسبتهما حيضة وثبتت العدة للمبتدئة بمرة
عندنا وبمرتين عند ابي حنيفة وقيل بعض يثبت لها ثلاث وسواء في المسائل السابقة
واللاحقة ان يكون الدم بعد تمام طهرها او بعد زيادته او قبله بعد عشرة لان وقت
الطهر يؤخذ بمرة **فصل** وذلك **فصل** المذكور من التاصيل ومقداره وعدمه **فصل** ك **فصل** حال
فصل موقته لحيضها كطهرها عشرة طلقت فجاءت **فصل** الحيضة **فصل** الثالثة **فصل** وكذا
الحيضة الاولى والثانية اذ لا فرق فان الثالثة تتم بها العدة والاولى تحسب وتتوقع
اثنتين بعدها والثالثة تحسب وتتوقع الثالثة بعدها **فصل** فوات دما يوما ثم رات طهرا
فصلت به الى تمام العشرة فقيل تنقضي عدتها وتزوج **فصل** وذلك ان المبتدئة لم يتحقق
لها وقت حيض والمعتادة تحقق لها فكفاها دم يوم مثلا **فصل** لا كالمبتدئة **فصل** المطلقة
فجاءها الدم بعد تطليقها يوما ثم طهرت الى عشر او تسعة او احد عشر او اكثر فان
هذا الدم لا تحسبه حيضة الا عند القائل اقل الحيض يوم فتحسبه وتتوقع بعد ذلك
حيضتين اذ لو تقدم لها حيضتان او حيضة لم تعد مبتدئة ولو تقدم الاعتماد
بالاشهر وجاء الدم قبل تمامها رجعت الى الاعتماد بالحيض تستأنف ثلاثا نعم تعد
مبتدئة ان تقدمت دما بحيث لا تعدها حيضات اذ لم يتم لها ما يكون اقل حيض
وانت خبير ايضا بقول الدفعة **فصل** والقول بان تلك المعتادة تنقضي عدتها في

وذلك كوقفة لحيضها
كطهرها عشرة طلقت
فجاءت الثالثة فوات دما
يوما ثم رات طهرا فصلت
به الى تمام العشرة فقيل
تنقضي عدتها وتزوج لا
كالمبتدئة و

المثال الذي ذكر المصنف لا كالمبتدئة * هو الاصح وقيل لا * تنقضي عنها
 * الا ان رأت في * اليوم * الماشر دما وقيل حتى تراه ثلاثة ايام * فاذا رآته
 ثلاثة حسبها حيضة ولو لم تره بعدها في العاشر او قبل العاشر * وقيل حتى ترى *
 حيضة * تامة كما عودت * او اكثر بان اتصل الدم في العشر بعد الثلاثة او نحو
 الدم ولم تفصل بصلاة قال بعض او بفصل او فصل ذلك لكن ختمت العاشر بدم
 وبقي انه ان لم تاتها الحيضة الثالثة لا تزوج حتى تأتي او تاييس عند اهل الجبل
 وتربص عاما تسعة اشهر للعمل وثلاثة للعدة عند ابي صالح وتزوج ولو لم تقارب
 وقت الاياس وكذا ان لم تاتها الحيضة الثانية ولا الثالثة وثبتت العادة عندنا للمبتدئة
 في الحيض والنفاس مرة وفي مسألة الطلوع والنزول بمرتين في النزول وثلاث في
 الطلوع وعند الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن القاسم ومرتين عند ابي حنيفة
 * والحكم في كالصفرة * اي في ملها من الكدرة وغيرها * لما سبق * من
 حيض او طهر على الصحيح كما سبق في اواخر الفصل الاول من الباب الاول من
 الحيض مع خلاف هنالك وذكره هنا لنعلم انه ان جاءها الدم يوما مثلاً وبعده
 صفرة فاست من هذه المسائل التي نحن فيها بل كأنها دم ومر ان المبتدئة تأخذ
 بالدائر او المتوسط او بلا واحد اذا رآتهما معاً واما المعتادة فذكرها بقوله * ومن
 رأت حيضاً وطهراً معاً * شامل لصورتين ان تراهما حدثاً معاً لا واحداً قبل الآخر
 وان ترى فتجدهما ولا تدري السابق * فن كان * ذلك * في وسط وقتها * في
 الطهر او الحيض وهو ما بعد دخولها في احدهما ولو بلغه * فلتعط للاغلب * اي
 الغالب فان كان الغالب الطهر فلتعط له وان كان الغالب الدم فلتعط للحيض ولا
 استويا فلتعط لما هي فيه من حيض او طهر * و * ان كان * في الاطراف * او
 اواخر الحيض او الطهر وهي يوم او يومان او يومان وبيض يوم ولو ابيض الاكثر
 ويصح ان يقال في اليوم الواحد وقل انه اطراف لانه ساعات وازمنة ولك ان تقول
 اراد بالاطراف الاخر والاوائل التي في بدء الوقت يصدق عليها انها منتظرة
 للحيض او الطهر بمعنى انها تنتظر بقاءه الى ان يتم الوقت او تنتظر تمامه وعليه فلو سط
 ما بعد ثلاثة ايام وان قل وقتها في الحيض كثلاثة او في الطهر كثلاثة على زعم من

هو الاصح وقيل لا الا
 ان رأت في العاشر دما
 وقيل حتى تراه ثلاثة ايام
 وقيل حتى ترى تامة كما
 عودت والحكم في كالصفرة
 لما سبق ومن رأت حيضاً
 وطهراً معاً فان كان في
 وسط وقتها فلتعط للاغلب
 وفي الاطراف

يزعم ان اقله ثلاثة فليجعل الاول والوسط والاطراف فيه على قلته بقدره * ف *
 لم تعط * لما تنتظره * وقيل لا لب وان استويا فلما هي فيه من حيض او طهر وقيل
 تعطي لما هي فيه لا للغالب سواء كانت في الوسط او في الاخر وقيل تأخذ بالدائر وقيل
 بالمتوسط في الوسط او في الاطراف وقيل ان فلا تلمسح بيسرها عرضاً بين قيام وقعود
 فما اتصل منهما بعلمها علمت به وان اتصلا جميعاً او لم يتصلا فالحلاف المذكور مع زيادة
 قول انها تلقي الدم حينئذ وكذا الخلاف فيما اذا رأت نحو صفرة وطهراً معاً على القول
 بانها حيض بل قوله ومن رأت حيضاً وطهراً بشمها ونحوها على القول بانها حيض
 على الخلاف المذكور في محله متى يكونا حيضاً ولا يخفى انها لا تعطي للحيض على
 كل حال اذا لم يتم اقل اوقات الطهر فالحلاف المذكور في شأن الاعطاء للحيض
 انما هو فوق اقل اوقات الطهر وان ذلك على قول الربيع او على غير قوله واذا ارادت
 على غير قوله ان تصلي الى وقتها او الى وقت اخرها ان تعدد وكانت بحيث يحكم
 عليها بالحيض فلها ان تعطي وان تغتسل وتصلي الى وقتها او وقت اخرها وعلى
 قول الربيع اذا كانت بحيث يحكم عليها به اعطت له لان كل دم فوق صلاة عشرة
 ايام هو حيض عنده واعتبر ذلك ايضا في قول كل دم بعد صلاة خمسة عشر وقول
 سبعة عشر وتلك المعتادة هي * قيل ك * حبتدئة * رائية دما وطهراً * معاً على
 ماسر * اول مارات فدام بها ذلك * المذكور من الدم والطهر * عشرين يوماً *
 او ما فوقها او دونها مما يكون وقتاً للحيض والطهر بان تكفيهما مدته * فتوقت العشرة
 الاولى للحيض والاخرى للطهر * فقد اخذت هنا بطهر خواط بدم ولعله لتقدمه
 من اول مع الدم لكن يشكك عليه قوله بعد والاخرى الدم والطهر الا ان اراد في
 قوله الاخرى الدم والطهر انها رأت في الاخرة الطهر اولاً ولو لحظة ثم خالطه الدم
 بالعكس اذ لا توقت للصلاة قبل الحيض وقيل تعطي لما غلب وقيل للدائر وقيل
 للمتوسط وقيل تبقى على ما عليه قبل من الطهر وقيل توقت الثلاثة الاولى للحيض
 والباقي للطهر وقيل الخمسة عشر للحيض وقيل السبعة عشر والباقي تلقية ان لم يكن
 فيه ما يتم وقتاً للطهر وتأخذه وقتاً للطهر ان كان فيه ما يتم وقتاً للطهر * فان رأت *
 العشرة * الاولى * مثلاً * كلها دماً و * رأت في العشرة * الاخرى الدم والطهر

فلما تنتظره قبل كرائية دماً
 وطهراً اول مارات فدام
 بها ذلك عشرين يوماً
 فتوقت العشرة الاولى للحيض
 والاخرى للطهر فان رأت
 الاولى كلها دماً والاخرى
 الدم والطهر

معا او رات في الاولى الطهر والدم معا وفي الاخرى الطهر في حكمها
 كذلك الحكم المذكور وهو ان تاخذ الاولى للحيض والاخرى للطهر وقيل
 تبقى على ما هي عليه من طهر سابق ولا وقت لها وقيل تنظر للغالب من دم او طهر
 في العشرة الاولى التي اجتمعا فيها وكهذه قيل المعتادة التي ترى الحيض
 والطهر معا فان كان ذلك في اخر وقتها في الحيض او الطهر سواء اتصلت
 به وكانت فيه او انفصلت عنه بشروعها في اول وقت الاخر فان المتصل بالآخر
 يجوز ان يطابق عليه انه في الاخر وانما حملت الكلام على ذلك كله لئلا تبقى عليه
 صورة روية الدم والطهر في اول وقتها فلتعط لما تنظره من حيض لم تدخل
 في وقته او طهر لم تدخل في وقته او حيض او طهر دخلت في وقته ومعنى الانتظار
 في هذا الوجه الاخير انتظار بقاءه حتى يتم او انتظار تمامه وان كان الدم
 والطهر بتغالب اي وان غلب احدهما الاخر وان كان في الوسط فالتعط
 للغالب الا دما قبل صلاة عشرة ايام فلا تعط له والصواب اسقاط
 ذلك كله من قوله وكهذه قيل الى قوله للغالب فانه هو نفس قوله ومن رات حيضا
 وطهرا معا الى قوله لما تنظره والا لزم التكرار فيقول وان رات طهرا وحيضا في اول
 حيضها فالوقف الخ او اسقاط قوله كهذه فيقتصر على قوله وقيل في التي ترى الحيض
 والطهر الخ فيكون معنى قوله قيل ذكر وتكون فائدة تكراره ترتيب قوله وان كان
 في اول حيضه فالوقف الخ فانه اذا اثبت قوله كهذه و اشار به الى قوله ومن رات
 حيضا وطهرا معا كان تشبيها للشيء بنفسه وهو لا يصح لانه يلزم به التناقض بان
 يكون نفسه وغير نفسه واقوى في وجه الشبه واضعف وان اشار به الى قوله راية
 دما وطهرا اول مرات لم يصح التشبيه لاختلافهما حكما والشيخ لم يذكر هذا
 التشبيه وتلك الاشارة بل حكى كلام الاثر بعد ما تقدم كلام مثله ولا اشكال عليه
 وان كان في اول حيضها بان تكون مبتدئة فالوقف عند العلماء
 الاوائل وقيل بعدم الوقف بل ان دام بها ذلك المذكور من
 الطهر والحيض من اول وقتها الى عشرين يوما مثلا فلتعط العشرة
 الاولى للحيض والاخرى للطهر وهو قول ابي علي التميمي لا الهاماني وقد تقدم

معا وفي الاولى الطهر والدم
 معا وفي الاخرى الطهر
 فكذلك وكهذه قيل التي
 ترى الحيض والطهر معا
 فان كان في اخر وقتها
 فلتعط لما تنظره وان
 بتغالب وان في الوسط
 فلتعط وفي اولها فالوقف
 عند الاوائل وقيل ان دام
 بها الى عشرين فلتعط
 الاولى للحيض والاخرى
 للطهر

هذا واعاده ليرتبه على قول الوقف ولو لم يعد له لنوم الاتفاق على الوقف تبعاً
 الاوائل وتوهم ان المسئلة غير الاولى وان دام اقل من عشرين اخذت عشرة للحيض
 والغت الباقي الا عند من قال يكون الطهر ثلاثة فلتاخذ الثلاثة واكثر وقتا للطهر
 عنده وقيل تاخذ اقل الحيض وتجعل الباقي طهرا وقيل تاخذ اكثره وتجعل الباقي
 طهرا على الخلاف في اكثر الحيض واقله وقيل تستحب الطهر فلا وقت لها في
 الحيض ولا في الطهر وان كان احدهما اكثر اخذت به وتجب المرأة اليوم
 الذي ترى فيه احدهما اي الطهر او الحيض وهل تحسبه ان راته
 اي احدهما قبل طلوع الفجر فتعده مع ليلته المستقبلة وان راته بعد طلوع
 الفجر الفتة مع انها تصلي فيه وابتدات من الليلة المقبلة او ان راته قبل طلوع
 الشمس وتعده مع ليلته المستقبلة وبالأولى تحسبه ان راته قبل طلوع الفجر
 فلو راته بعد طلوعها لا لغته وابتدات الحساب من الليلة المقبلة وصلت فيه وان
 طهرت قبل طلوع الشمس فذلك اليوم للطهر او بعده فالحيض وقيل عنما موني بن
 عامر في اللفظ من رات اول حيضها قبل طلوع الشمس فلتحسب من البارحة وتحسب
 ذلك اليوم في ايام حيضها وان راته بعد طلوع الشمس حسبت من الليلة المقبلة
 وان دام بها الدم حتى تمت خمسة ايام فان رات الطهر في اليوم الخامس قبل طلوع
 الشمس حسبت ذلك اليوم من ايام طهرها وان رات الطهر بعد طلوع الشمس حسبت
 ذلك اليوم من ايام حيضها او ان راته ما بين طلوعها وبين وقت
 صلاة الظهر وتعده مع ليلته السابقة وبالأولى ان راته قبل ذلك فان راته بعد الزوال
 الفت ذلك اليوم وابتدات من الليلة المقبلة او تحسب من ساعة لاحري اقوال
 وذكر في شامل الاصل والفرع هاهنا بحثا عزيزا فانظره تستفد ان شاء الله قال في
 الديوان بعد هذه الاقوال وكذلك في المدة كلها على هذا الحال واذا رات المرأة اول
 حيضها فدام بها ثلاثة ايام مع ليلتها فان رات الطهر فلتغتسل وتصل فان راته في
 اليوم الثالث بعد ما طاعت الشمس فلتغتسل وتصل وتحسب ذلك اليوم للحيض وانما
 تحسب اليوم الذي ياتيها فيه طهرها للحيض واليوم الذي ياتيها فيه حيضها للطهر
 وهذا انما تحتاج اليه اذا ابتليت بالدم وهذا في قول من يقول انما تنظر الى

وتحسب اليوم الذي ترى
 فيه احدهما وهل ان راته
 قبل طلوع الفجر او الشمس
 او ما بينها وبين صلاة الظهر
 اقوال

طلوع الشمس اه ونخص في الديوان تلك الافوال بالمتدئة * فصل *
 الانتظار وهو التوقع والتوقع يكون في الخير والشر * الانتظار وجهان دم وتابعه
 * ككدة * وصفرة وتربة اي انتظار دم وانتظار تابعه او اراد موجب الانتظار وجهان
 * فانتظار * اي زمان انتظار زوال * الدم في الحيض يومان * ولو لم يكن الا
 يومين او يوما على القول بانه يكون الحيض يوما والقول بانه يكون يومين فاذا كان
 يوما كان الانتظار اكثر منه واذا كان يومين كان مثله * وفي النفاس * ولو لم يبلغ
 اربعين بان اتخذت اقل من اربعين * ثلاثة * مطلقا وقال في الديوان انتظارا
 على قول من قال اكثر النفاس ستون خمسة ايام وانه لا انتظار على قول ان
 اكثره تسعون وذلك اذا دام لها ستين او تسعين * وانتظار * اي ووقت انتظار
 زوال تابع الدم كـ * الكدة يوم وليلة فيهما * في الحيض والنفاس * ولزما
 الانتظار * الاول * بالنصب على الظرفية اي في الحيض الاول بارادة معنى
 المصدر بلفظ الحيض فذاب عن الظرف وحذف وناب عنه قوله الاول او النصب
 على نزع الخافض بناء على جوازه في السعة مطلقا والحيض شامل للنفاس لان
 النفاس حيض او التقدير في الحيض الاول والنفاس الاول او المراد في الدم الاول
 الذي اعقبه دم الانتظار او تابع الدم * فيهما * في الحيض والنفاس * عند
 تمام عشرة في الحيض * وقيل بان تاخذ الاحد عشر او الاثنى عشر او الثلاثة عشر
 او الاربعة عشر او الخمسة عشر وقتا حيث انتهى لها الدم في احد تلك الاعداد
 * تمام * الاربعين في النفاس * وذلك في التي لا وقت لها * و * لزما
 الانتظار * الثاني * بالنصب على الظرفية او نزع الخافض على حد مامر وفاعل
 لازم في الموضعين ضمير الانتظار ثم ظهور ان الفاعل هو لفظ الاول فهو مرفوع وكذا
 الثاني وهما واقعان على الانتظار وعلى كل حال فالمراد بالثاني ما عدا الاول ولو
 اوفقه * عند تمام وقتها فيهما * في الحيض والنفاس * وقيل انتظار * اي
 وقت انتظار الدم في * الحيض ثلاثة * او ينصب ثلاثة على الظرفية فيكون
 خبرا * كـ * انتظار * النفاس * لقوله صلى الله عليه وسلم لمستحاضة استظفري
 بثلاثة ايام بالظاء المشاة اي استعيني في طلب الطهارة بثلاثة ايام وتقري

فصل

الانتظار وجهان دم وتابعه
 ككدة فانتظار الدم في
 الحيض يومان وفي النفاس
 ثلاثة وانتظار الكدة يوم
 وليلة فيهما ولزما الاول
 فيهما عند تمام عشره في
 الحيض والاربعين في
 النفاس والثاني عند وقتها
 فيهما وقيل انتظار الحيض
 ثلاثة كالنفاس

او بالطاء المهملة اي اطلي الطهارة بمكث ثلاثة ايام وفي رواية استظفري اي
 احتشي في الثلاثة * وقيل يوم * فيهما كالصفرة فيهما وقيل يومان وقيل لا انتظار
 ومذهب مالک ان انتظار الحيض ثلاثة كالنفاس مالم تتجاوز الحائض نصف
 شهر ولا انتظار على من وقتها خمسة عشر او سبعة عشر في الحيض على ما مر وقيل
 تنتظر وان نزلت من خمسة عشر الى اربعة عشر انتظرت يوما وان نزلت الى ثلاثة
 عشر انتظرت يومين وان نزلت عن سبعة عشر فكذلك والفساء التي وقتها يومين
 او تسعون لا انتظار عليها وقيل انتظار ذات الستين خمسة وان نزلت ذات
 التسعين خمسة او اقل انتظرت خمسة او اقل حتى تصل التسعين * وايام الانتظار
 في حكم الحيض على الاصح * وهو قول ابن عباس ويدل له حديث استظفري
 بثلاثة ايام ثم اغتسلي وصلي فلم يامر بها بالاعادة * وكذا * ايام الانتظار في النفاس
 في حكم النفاس * كالنفاس * كالحيض * وقيل * ايام الانتظار فيهما على
 الاحتمال ان ينقطع ولا يرجع فيكون في حكم الطهر او لا في حكمهما * لا * في
 حكمهما اي لا تجزم بانه في حكمهما وعلى هذا * فان لم ترفيها * جميعا * دما *
 بل انقطع قبل تمامها ولم يرجع حتى تمت اورات الصفرة او نحوها فقط * اعادت
 ما تركت فيها * من الصلاة لانكشاف انها في حكم الطهر بعدم عمومها بالدم مع
 عدم رجوعه حتى تمت فهي تترك الصلاة اذا انقطع لانها لا تدري هل يرجع فاذا
 تمت ولم يرجع اعادت وان رجع ولم ينقطع حتى تمت لم تعد الصلاة وقيل
 بعكس ذلك وهو انه ان انقطع الدم قبل التمام ولم يرجع حتى تم وقت الانتظار
 او لم ترفه فلا تعيد لان ذلك بقية الحيض او النفاس ولا اعادت لانكشافه بتمام
 مدة الانتظار انه استحاضة وعلى قول من قال ايام الانتظار في حكم الطهر ان
 صلت وصامت فيها ادا او قضاء فقبل توفه من بالقضاء ولا يجوزها ذلك لانها صلت
 وصامت لا على يقين انها ايام طهر ولو وافقت اذ لا تدري لعلمها بانها الدم فيها وقيل
 يجوزها على الخلاف الذي فيمن فعل كما لا يجوز ووافق ما يجوز مما يحتاج الى التية
 عبارة الايضاح وبعض اصحابنا يوجب عليها اعادة اليوم واليومين اللذين تركت
 فيها الصلاة الا ان ينقطع الدم فيهما فلا يوجبون عليها اعادةهما * وانتظار

وقيل يوم وايام الانتظار
 في حكم الحيض على
 الاصح وكذا النفاس
 وقيل فان لم ترفيها دما
 اعادت ما تركت فيها
 الانتظار

الدم يزيل انتظار غيره * بان تدخل في الانتظار بالدم ويحيي غيره قبل تمام
انتظاره فانها تنه ولا تراعي محي غيره * بلا عكس * بان تدخل في الانتظار
بغير ثم يحيي الدم ولو دفعة فقط قبل تمام انتظار غيره فانها تراعي الدم وتم
انتظاره بما سبق من غيره ويحتمل ان يريد بقوله انتظار الدم يزيل انتظار غيره ان
تدخل في الانتظار بالدم ثم يحيي غيره قبل التمام فانها تتم الانتظار على حسب
انتظار الدم وتحسب مامر والمصدق في الاحتمالين واحد وحاصله مراعاة الدم
تقدم او تاخر وتكمل مدته بما سبق وان جاءها الدم عند تمام انتظار غيره انتم
انتظار الدم بما سبق ايضاً وقبل تغسل وتلقيه وقبل تراعيه ما لم تصل وقبل ما لم
تغسل والتيم مثل النسل * واما فاما بلا عكس لانه * حكم الدم متفق
عليه * انه حيض في وقته واما في الانتظار فقد مر انه قيل لا انتظار وانه قيل
ايام الانتظار في حكم الطهر والتعليل مستفاد من المقام لا من الواو على الصحيح
* والخالف في غيره * كالصفرة هل هو حيض ام لا كما مر بسطه وباب
الانتظار من باب استصحاب الاصل استصحاباً مخصوصاً الى مدة مخصوصة
بحكم الشرع فالصفرة في نفسها يحكم لما يحكمه الدم بعد الوقت في مدة الانتظار
لبقاءها على الدم في الانتظار وكيف لا يعدل عنها الى الدم اذا جاءت بعده في
الانتظار فاذا دخلت في الانتظار ولو بدفعة واحدة من الدم عقبها صفرة
ودامت او دخلت بصفرة وجاء دم بعدها طال او قصرت ولو دفعة من الدم وزال
وعقبها صفرة فالانتظار انتظار الدم لان الصفرة جاءت بعده وحكمها لما سبقها وقد
سبقها دم فالحكم له لتقدمه عليها ولوجاء بعد سبقها في الانتظار * وقيل كل * من
انتظار الدم اللاحق وانتظار غيره اللاحق * يزيل الاخر * السابق صلا بالحققة
ولو تكرر التعاقب مثل ان تعقب الصفرة دماً والدم صفرة وهكذا * وقيل لا * يزيل
واحد منها الاخر عملاً بالسبق * وذلك كما مرتهما * دام * بها دم بعد وقتها
في الحيض * او بعد العشرة للمبتدئة * فانتظرت فوات صفرة او كدرة * او غيرها
* في الاول من اليومين * واما في ثانيهما فتغسل للصفرة وتصلي لمضي مقدار انتظار
الصفرة وزيادة * فاقائل لا يزيل حكم * مفعول به * الدم ما يتبعه * وزيل حكم

الدم يزيل انتظار غيره بلا
عكس وحكم الدم متفق عليه
والخالف في غيره وقيل كل
يزيل الاخر وقيل لا وذلك
كلمة تهادى بها دم بعد
وقتها في الحيض فانتظرت
فوات صفرة او كدرة في
الاول من اليومين فالقائل لا
يزيل حكم الدم ما يتبعه

الدم حكم غيره كالفائل بانه لا يزيل واحد منها الاخر * تنتظر يومين عنده *
وتحسب ما سبق من دم وغيره كانه قال تتم اليومين * والقائل بالازالة اكلها *
اليوم * الاول * اي الزمها كمال الاول * فقط من ساعة * تعتاد فيها محي الطهر
* لساعة * مثلها في يوم اوليلة وقيل من غروب لغروب * وكذا ان دخلت في
الانتظار بغير الدم فردفت به * اي بالدم * قبل تمام اليوم * اي بليته وهكذا في
مثله والخلف بعد تمامه * املت يومين * بما سبق * على القول بالازالة * ازالة الدم
حكمه مسبقه والقول بالازالة مطلقاً * واما * على القول بعدمها * اية * بدم
الازالة مطلقاً وفي النسخة بعدمه بالنذر كبر لتاويل الازالة بالازهاب فانها * تستوفي
الذي دخلت به فقط ومن وقت للحيض ثلاثة او اربعة * او اكثر او اقل على القول
بانه يكون دون ثلاثة * فانها * الحيض * فدام الى اخر وقتها فلم تطهرها في اليوم
الاخر * الذي ترى فيه الطهر * فان كان بها * اي فيها او معها * غير الدم كصفرة
او تيس انتظرت يوماً وليلة من غروب تلك الليلة * التي بعد اليوم الذي ترى فيه
الطهر قبل * الى غروب غد * وتلغي ما قبل الغروب من الوقت الذي كانت ترى فيه
الطهر * وقيل * تنتظر * من ساعة ترى فيها طهراً * تعتاد فيها رؤية الطهر
* لمثلها غدا وتغسل وتصلي * في ذلك الانتظار * هو انتظار اليومين * من حيث
انها انتظرت على القول الاول بعض يوم ويوماً كاملاً وعلى الثاني بعض يوم
وبعض يوم اخر فقد اوقعت الانتظار في يومين لكن ليس المطلوب في المسئلة اكمال
يومين وايضاً قد يكون ساعتها من غروب ترى فيه طهراً الى غروب اخر ويجوز ان
يريد ان انتظار اليومين في الدم كذلك كانه قال فذلك هو انتظار اليومين اذا لزم
انتظارهما قيل تلغي ما بين الغروب والوقت الذي تطهر فيه قبله قبل ذلك وتنتظر
من الغروب للغروب ثم من الغروب للغروب وقيل تنتظر من الوقت الذي تطهر فيه
قبل الى مثله من غد ثم منه الى مثله وهذا افيد وكانه قال اذا عرفت انتظار اليوم
والليلة فانتظار اليومين اليومين على صورتها وسواء في القولين المذكورين في انتظار
اليوم واليومين ان تكون ترى الطهر قبل ذلك في سائر اواخر الحيضات في اخر اليوم
او وسطه او اوله وقيل ان كانت نراه بعد دخول وقت الظهر الفت ما بينه وبين المغرب

تنتظر يومين عنده والقائل
بالازالة اكلها الاول
فقط من ساعة اساعة
وكذا ان دخلت في
الانتظار بغير الدم
فردفت به قبل تمام اليوم
املت يومين على القول
بالازالة وعلى القول
بعدمها تستوفي الذي
دخلت به فقط ومن
وقت للحيض ثلاثة او
اربعة تاها فدام الى اخر
وقتها فلم تطهرها في اليوم
الاخر فان كان بها غير
الدم كصفرة او تيس
انتظرت يوماً وليلة من
غروب تلك الليلة الى
غروب غد وقيل من ساعة
ترى فيها طهراً لمثلها غدا
وتغسل وتصلي فهو
انتظار اليومين

وانتظرت من غروب لغروب وهكذا وان كانت تراه قبله انتظرت من حين كانت تراه الى الفجر خاصة وقيل ان كانت تراه بعد طلوع الشمس الغت ما بين الوقت الذي كانت تراه فيه والغروب وحسبت من غروب لغروب وان كانت تراه قبل طلوعها حسبت من وقتها قبله الى الفجر فقط وقيل ان كانت تراه بعد الفجر الغت وحسبت من غروب لغروب وان كانت تراه قبله حسبت من وقتها قبله الى مثله * وثمرة الخلف * اي فائدته تظهر * في * المرة * التي ترى طهرا قبل الظهر مثلا فجاء الوقت فلم تراه فبالاول * اي فعلى القول الاول * تنظر من غروب لغروب ولا يلزمها ظهر غد وتصبره اذ الانتظار * اي لان حكم الانتظار * حيض * ووقت الظهر والعصر داخلان في وقت الانتظار على ذلك القول * وبالثاني * اي على الثاني تنظر * من قبل ظهر يوم ترى فيه الطهر لثله عدا فتظهر ويلزمها * اي ظهر غد وتصبر * تامل * هو واضح لا يحتاج للتأمل ولعله امر بالتأمل اشارة الى حذف هذا القول لعدم انضباطه كيف تضبط ساعة من ساعة الا بتكاتف وفي الديوان ان عاودها غير الدم في انتظار الدم في اليوم الاول انتظرت الى الغروب فان عاودها الدم اغتسلت وصات فيكون انتظارها انتظار غير الدم يوما واحدا وان عاودها الدم عند الغروب فلتنظر الى غروب غد فتغتسل وتصلي وكذا ان عاودها غير الدم في اليوم الثاني تنظر الى غروبه وان ردفها الدم في انتظار غيره في اليوم الاول قبل الغروب فان تعادى بها اليها فلترى يوما فيكون انتظارها انتظار الدم وان عاودها غير الدم بعد ما عاودها الدم في انتظار غير الدم في اليوم الاول انتظرت الى غروبه واغتسلت وصات وانما نظر الى ما انت به غروب الشمس في اليوم الاول ولا تشتغل بما يعارضها في الليل وسواء كان لها وقت في الحيض اولى يكن وانتظار اليوم واليومين من غروب الشمس وتلغي ما قبله وقيل من الساعة التي كانت ترى فيها الطهر والتي لا وقت لها تنظر من غروب العاشر ومن انتظرت للغاس ثلاثة بعد اربعين ثم نفست مرة اخرى فطهرت على احدى واربعين كان وقت انتظارها يومين ان عاودها ذلك مرتين وان طهرت على اثنين واربعين فعادها مرتين كان انتظارها يوما واحدا وان طهرت على ثلاثة واربعين مرتين فلا انتظار لها فوق ذلك على ان اكثر الغاس

ثمرة الخلف في التي ترى طهرا قبل الظهر مثلا فجاء الوقت فلم تراه فبالاول تنظر من غروب لغروب ولا يلزمها ظهر غد وتصبره اذ الانتظار اي لان حكم الانتظار حيض ووقت الظهر والعصر داخلان في وقت الانتظار على ذلك القول وبالثاني اي على الثاني تنظر من قبل ظهر يوم ترى فيه الطهر لثله عدا فتظهر ويلزمها تامل

اربعون وقيل ترتفع الى ستين ثم تنظر بانتظار خمسة من ستين الى تسعين ولا انتظار لها بعد وفي الاثر ان اغتسلت لانتظار الدم ثم رأت الطهر بعد ذلك فعليها ان تستنجي وتفيض الماء على جسدها وان لم تفعل ذلك فلا يجوزها ما صلت ولا ما صامت بعد ذلك ولا ينهدم ما صامت قبل تصديدها للغسل من الطهر الذي كان بعد غسل الانتظار وهذا في الدم القائض واما غير الدم فليس لها الا الاستنجاء والوضوء * فصل * في الانتساب * الانتساب * محصور * في الطهر واوقات الصلاة * على الراجح ويأتي خلافه * قبل التوقيت للحيض وبعده كراهية اول حيضه اذ دام خمسة ايام او ستة * او اربعة او سبعة او اكثر او اقل من ذلك * فوات طهرا فصلت به سبعة * اي سبعة ايام واسقط التاء مع ان المعداد مذكور لحذفه او اراد سبع ايام فاسقط التاء لان المعداد موقت جمع ليلة والمراد سبع او اقل او اكثر دون عشرة وقيل دون خمسة عشر وقيل دون سبعة عشر فلو جاءها الدم بعد عشرة مثلا او اكثر اخذته وقتا ولم يخرج الى الانتساب * ثم ردت بدم اغتسلت وصلت حتى تتم عشرة ايام * وقبل حتى تتم خمسة عشر يوما وقيل سبعة عشر وعلى القول بان اقل الصلاة ثلاثة او سبعة ناخذ الثلاثة او السبعة وقتا للصلاة فلا تنسب * ثم تنسب لقريبتها * اذا لم ينقطع الدم * بسواها عن وقتها في الصلاة * وان كانت قريبتها مبتلاة فلتنسب الى وقتها الذي قبل ابتلائها وان علت بلا سوال لها بان علت منها قبل او من غيرها ممن اتفق به * فان قالت * وقتي في الصلاة * عشرة ايام اعطت * الدم * للحيض * لانها قد صلت العشرة * وقيل لا تعطى للحيض حتى تتم خمسة عشر فان قالت وقتي خمسة عشر اعطت للحيض وقيل سبعة عشر والمشهور ما ذكره * ان قالت * وقتي * خمسة عشر او عشرون * او اقل او اكثر الى الستين وقيل الى التسعين وقيل الى مائة وعشرين يوما * اغتسلت * اغتسلت الاستمضاة على ما مر فيه وجاء عن عمرو بن العاصي عنه صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتنسل من قره الى قره قال الشارح هذا ان كانت ذاكرة لمادتها وقتا معلوما والا اغتسلت لكل فرض * وصلت حتى تتم ما قالت لها * قريبتها التي هي * امها او اختها او عمتها او خالتها * او غيرها * ولو كانت

فصل

الانتساب في الطهر واوقات الصلاة قبل التوقيت للحيض وهذه كراهية اول حيضها اذ دام خمسة ايام او ستة فوات طهرا فصلت به سبعة ثم ردت بدم اغتسلت وصلت حتى تتم عشرة ايام ثم تنسب لقريبتها بسواها عن وقتها في الصلاة فان قالت عشرة ايام اعطت للحيض وان قلت خمسة عشر او عشرون اغتسلت وصلت حتى تتم ما قالت لها امها او اختها او عمتها او خالتها ولو

القريبة **﴿** امة او مشركة **﴾** تستثنى عندي اليهودية لان اليهود دانوا بفش من خالف دينهم واستحل السبت ولا سيما في امر الدين وتقدم الموحدة والحرة على المشركة والامة **﴿** او **﴾** مجنونة قالت لما قبل الجنون او بعد الصحو **﴿** مينة **﴾** قالت لما قبل الموت او حكى عن المجنونة او الميتة او غيرها من تصدقه ولو امرته واحدة وقيل لابد من كونها في الولاية وقيل لابد من متوليتين وقيل من ثلاث **﴿** والابتداء بالاشد **﴾** اتي باسم التفضيل المذكور صفة للموت مع اقتترانه بالانوار والمرأة بالشخص او بالانسان **﴿** قرباً منها **﴾** متعلق بقربا الام فالأخت الشقيقة فالابوية فالتي من الام وهكذا في العمة والحالة وهكذا الترتيب وتقدم العمة على الأخت من الام **﴿** ان وجد **﴾** الأشد قرباً والقياس بالشدي قرباً منها ان وجدت **﴿** والا **﴾** يوجد فلتنسب لقريبة دونها كان تعيب التي هي اقرب او تنفى او لا تنكح او تشاكل ايام طهرها او يمنع مانع ما وان لم توجد قريبة او منع مانع منها **﴿** ف **﴾** لمتنسب **﴿** الى كل مسلمة **﴾** اي الى موحدة واحدة من المسلمات مطلقاً **﴿** في محلها **﴾** وان لم تجد فيه فانتظر فيما قرب اليها من البلدان وان جاوزت محلها الى غيره مع وجوده فلا بأس **﴿** ولو **﴾** كانت المسلمة **﴿** اجنبية **﴾** وفي الديوان ان جاوزت من كان اقرب اليها الى من كان ابعد فلا تفعل ذلك فان فعلت فلا بأس اه وان جاوزت من كان اقرب اليها في النسب الى من هو ابعد فلا تفعل ويجزى اذا فعلت سواء جاوزت الى بعيدة من ارحامها او الى اجنبية وقيل اذا فقدت القريبة الموحدة فلتنسب للاجنبية الموحدة لا الى القريبة المشركة **﴿** وان اختلف معتاد قريبتها اخذت بالاكثر على الاظهر **﴿** وقيل تاخذ بها شاءت منه ولا تاخذ بوقفين او اكثر من اوقات من تنسب اليه لان الاتساع انما هو على حد الضرورة فتأخذ واحداً ولا تتركه مادامت تنسب وكذلك لا تنسب الى امرأة بعد انجابها الى اخرى قبل سواء كان المعتادات اوقانا اقربيتها ام لا بحيث لم تكن كما تأخذ وهكذا غير القربة ممن تنسب اليه اذا كان لها اوقات او عادات اخذت بما شاءت وهو باطل والحق انها لا تأخذ بما لم يستقم طهرها لمن تنسب اليها **﴿** وكذا ان رأت اول دم فدام بها **﴿** ثلاثة او اربعة او **﴿** خمسة **﴾** او اكثر او اقل **﴿** فوات طهرها

امة او مشركة او ميتة والابتداء بالاشد قرباً منها ان وجد والا فالى كل مسلمة في محلها ولو اجنبية وان اختلف معتاد قريبتها اخذت بالاكثر على الاظهر وكذا ان رأت اول دم فدام بها خمسة فوات طهرها

فصلت به اكثر من ستين يوماً فوات دما اعطته للحيض فاذا تمت الخمسة **﴿** او ما كان وقتها **﴾** ولم تم طهرها انظرت واغتسلت وصلت عشرة **﴿** مع الدم وقيل خمسة عشر وقيل سبعة عشر **﴿** ثم تنسب **﴿** في الطهر **﴾** اذ لا وقت لها **﴿** فيه **﴿** ترجع اليه **﴾** ولو كان لرجعت اليه **﴿** ولا **﴾** ترجع لاكثر من الستين التي صلحتها لانها لا **﴿** توقت لصلاتها اكثر من ستين يوماً **﴾** على الصحيح ومن قل توقت تسعين لم تنسب بل تاخذ طهرها وقتاً ان لم يجاوز التسعين وقيل توقت مائة وعشرين يوماً وعابه فلا تنسب بل تاخذ ما وجدته وقتاً ما لم يجاوز المائة والعشرين **﴿** وما **﴾** تقدم هو الوجه الذي تنسب فيه بعد التوقيت للحيض وذلك ان المبتدئة تاخذ وقت الحيض برة وفي الديوان من لها وقت الحيض دون الصلاة فجاءها وانظرت يومين بعد وقتها اغتسلت وصلت عشرة ايام فان لم تطهر اكلت ما تصلي قريبتها تفعل ذلك ثلاث مرات فتكون مبتدئة ثلثي عشر وتصلي عشرة وقيل تفعل ذلك سنة ثم تترك اثني عشر وتصلي عشرة ومن لها وقت فيهما تترك ما كانت تترك وتنتظر يومين وتصلي ما كانت تصلي الى ثلاث مرات وقيل الى ستة ثم تترك اثني عشر وتصلي عشرة وان قعدت وقتها في الصلاة صلت الى اذنى اوقاتها وقيل الى الاول وقيل الى الذي ابتليت عنده اه وقيل الى ايها شاءت واما الذي **﴿** تنسب **﴾** فيه قبل التوقيت للحيض **﴿** فمثل **﴾** ان ترى اول دم فيدوم فاذا تمت عشرة ولم تر طهرها انتظرت **﴿** ه **﴾** فاذا رافقه **﴿** اي الطهر تحقيقاً وهو القصة البيضاء او الجفوف في قول او حكماً وهو ان يتم الانتظار **﴿** بعده **﴾** اي بعد الانتظار المفهوم من قوله انتظرت **﴿** اغتسلت وصلت حتى ياتيها الدم فان جاءها **﴿** دم **﴾** داخل الستين انتسبت **﴿** انما امرها بالاتساع لا باخذ طهرها وقتاً لانه طهر بعد انتظار وقيل تاخذ الطهر بعد الانتظار وقتاً وقد مر ان بعضها يقول تاخذ المبتدئة العشرة وما فوقها حيضاً احد عشر او اثني عشر او ثلاثة عشر او اربعة عشر او خمسة عشر وبعضها يخص ذلك بما اذا اتمها خمسة عشر وبعضها يقول في المعتادة تاخذ ما فوق العشرة الى خمسة عشر وبعضها يقول فيها وفي المبتدئة الى سبعة عشر وعلى هذه الاقوال كلها تاخذ ذلك الطهر وقتاً **﴿** وان **﴾** جاءها **﴿** خارجها **﴾** اي خارج الستين **﴿** اعطت للحيض

فصلت به اكثر من ستين يوماً فوات دما اعطته للحيض فاذا تمت الخمسة ولم تم طهرها انظرت واغتسلت وصلت عشرة ثم تنسب اذ لا وقت لها ترجع اليه ولا توقت لصلاتها اكثر من ستين يوماً وما تنسب فيه قبل التوقيت للحيض ان ترى اول دم فيدوم فاذا تمت عشرة ولم تر طهرها انتظرت فاذا رافقه اغتسلت وصلت حتى ياتيها الدم فان جاءها داخل الستين انتسبت وان خارجها اعطت للحيض

اذ لا توقت اكثر من ستين وقيل توقت تسعين وقيل مائة وعشرين وعليها فلا
تنسب الا ان جاءها خارج التسعين او خارج المائة والعشرين وان لم يحسب
اتخذت طهرها وقتا عند من يحسب اخذه بعد الانتظار لا عند من لا يحسب وان رأت
طهرا بدون انتظار اتخذته وقتا الا ان جاوز الستين ففي الخلاف في اكثر الطهر
وان نادى بها بعد الانتظار انتسبت سنة * اراد عاما تترك اثني عشر وتصل
كما قالت من تنسب اليها * فاذا تمت * السنة * كانت مبتلاة بعله * ابتلاء
منعقدا ولم يسمها قبل ذلك مبتلاة لانها بانتسابها الى امرأة كانها تلك المرة
وكان وقت تلك المرأة وقتها بخلافها بعد فانها ابتليت بالنعقاد علتها بحكم الشرع
على مدة مخصوصة للحيض والطهر ويكون صلاتها اقل من حيضها كما قال * تدع
الصلاة اثني عشر يوما * وقيل احدى عشر وقيل ثلاثة عشر غاية الحيض ومدة
الانتظار على الخلاف فيها * وتصل في عشرة فهي مستحاضة تغتسل لكل صلاتين
وتجمعهما * وتغسل للفجر وحده وان افردت اغتسلت لكل صلاة * حتى يفرج
الله ما بها * من علة وقيل ذلك الغسل مستحب والواجب غسل واحد بعد الاثني
عشر يوما او ما ذكر * والانتساب لها * في الطهر سواء اكان لها وقت في الحيض
ام لا * عند الربيع * رحمه الله ولا انتظار وتصل في عشرة وتترك عشرة * وقيل
في مبتدئة رات دما دام بها * الى ستة عشر او اكثر وقيل الى ثمانية عشر او
اكثر وقيل الى ثلاثة عشر او اكثر في الحيض او مافوق ثلاثة واربعين او مافوق
ستين او تسعين في النفاس * تنسب في الحيض والنفاس ثم تنتظر بعد وقت
قربتها ثم هي مستحاضة * بمعنى انها بعد خروجها عن اقصى الحيض والنفاس
يطهر لها ان الذي عليها هو وقت قربتها مع مدة الانتظار والا فكيف يقول عاقل
انها تنسب قبل بلوغ اقصى الحيض او النفاس مع انه يمكن ان تطهر على التمام او
قبله فيصح لها ذلك وقتا * وقيل تترك * هذه المبتدئة * الصلاة الى انقضى
اوقات الحيض * على الخلاف في اقضاء * ثم تنتظر ثم هي مستحاضة * ولا تنسب
بل تترك اثني عشر يوما وتصل في عشرة فتكون مبتلاة من اول مرة * وهو الاصح *
وفي الديوان ان رأت اول حيضها فدام وانتظرت يومين بعد عشرة ولم يقطع

وان نادى بها بعد
الانتظار انتسبت سنة فاذا
تمت كانت مبتلاة بعله
تدع الصلاة اثني عشر
ايوما وتصل عشرة فهي
مستحاضة تغتسل لكل
صلاتين وتجمعهما حتى يفرج
الله ما بها ولا انتساب لما عند
الربيع وقيل في مبتدئة رات
دما دام بها تنسب في
الحيض والنفاس ثم تنتظر
بعد وقت قربتها ثم هي
مستحاضة وقيل تترك الصلاة
الى اوقات الحيض ثم تنتظر
ثم هي مستحاضة وهو الاصح

اغتسلت وصات عشرة وترك الصلاة اثني عشر فتكون مبتلاة وقيل تصلي ما نصلي
قربتها واذا حاضت ثلاث مرات وانتسبت ثلاث مرات كانت مبتلاة تصلي
عشرة وتترك اثني عشر وان رأت اول حيضها وانتهت الى عشرة بغير الدم
فانتظرت يوما وليلة ولم تر الطهر فاغتسلت وصات فانها تصلي ما لم تر الدم واذا راته
ترك الصلاة ان كانت قد صات ما تصلي قربتها والا فلا تصل حتى تتم ما كانت
تصلي * وهل تيمد * في هذا القول الثاني لان الاول يرى ان وقتها في الحيض
وقت قربتها فكيف تيمد صلاة وقتها في الحيض * ما تركت * من الصلاة * الا
صلاة يوم وليلة * هذا العدد عند صاحب هذا القول * هو اقل الحيض * وذلك
الدم استحاضة * ولا تعيد شيئا اذ لم تتيقن بالاستحاضة الا ببلوغ اقصى الحيض وهو
الاصح قولان ثم هل تترك المستحاضة المعتادة مطلقا الصلاة * وقت اقراءها ثم
تغتسل وتصل الى ان يعود مثل ايامها * ايام اقراءها وذلك بان تصلي ما كانت
تصلي قبل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لسائلته المستحاضة افعدي التي كنت
تحيضين فيها * او تترك الصلاة اياما * عشرة * وتصل * عشرة * اخرى * نقوله
صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت جيمش اذا اقبلت الحيضة فتركي لها الصلاة واذا
ادبرت وذهب قذرهما فاغسلي الدم عنك وصلي واذا مضت عشرة ايام فقد ادبرت
الحيضة ونال خبثها الحديث اكثر الحيض عشرة * او تدع الصلاة اي تتركها
* خمسة عشر وتصل مثلها * بناء على ان اكثر الحيض وقل الطهر خمسة عشر
* او تترك عشرة وتصل عشرين * لان الشهر الواحد يشتمل على طهر وحيض
فجعلنا للحيض اقضاء والباقي للطهر * او تترك يوما وليلة وتصل تسعة وعشرين
لمعتاد * اي لا اعتياد * الحيض في كل شهر * فمعتاد مصدر ميمي او اراد الحيض
المعتاد فهو اسم مفعول اي لان العادة ان باقي الحيض في كل شهر ولا يخلو شهر
من الحيض * ان لم يمنع * اي الحيض * بثافة * بالمد وانقصر وهذه العلة التي هي
قوله لمعتاد الحيض في كل شهر عائدة للاقوال الثلاثة الاخير * * الحيض عند
صاحب هذا القول الاخير * اقله ذلك * المذكور من اليوم والليلة * ورد * هذا
التعليل * باحتماله * اية دم اليوم والليلة * غير الحيض * وهو الاستحاضة

وهل تعيد ما تركت الا
صلاة يوم وليلة وهو اقل
الحيض او لا تعيد شيئا اذ
لم تتيقن بالاستحاضة الا ببلوغ
اقصى الحيض وهو الاصح
ولان ثم هل تترك المستحاضة
وقت اقراءها ثم تغتسل
وتصل الى ان يعود مثل ايامها
او تترك عشرة وتصل
اخرى او تدع خمسة عشر
وتصل مثلها او تترك عشرة
وتصل عشرين او تترك يوما
وليلة وتصل تسعة وعشرين
لمعتاد الحيض في كل شهر
ان لم يمنع بثافة واقله ذلك
ورده باحتماله غير الحيض

﴿ او لا تترك الصلاة لشبهة عرضت بل تغتسل وتصلّي حتى يفرج ﴾ الله عنها
 او بالبناء للمفعول وعنها نائب او تاخذ بالتمييز ﴿ اقوال ﴾ في المعتادة المستحاضة
 وكذا تكون في المبتدئة المستحاضة الا القول الاول فانه لا يكون فيها ﴿ وبذلك ﴾
 المذكور من الخلاف ﴿ تنقضي عدتها ان طالت ﴾ الا قول من قال لا تترك
 الصلاة فانها لا تنقضي عليه عدتها حتى تحيض ثلاثة قروء وثلاثة اطهار بارتفاع
 الدم او تاخذ بسنة او بقول سنتين او بقول ثلاثة اشهر تنزيلا لها منزلة الايسة
 او التي لم تحض او تبلغ الاياس فتعقد بثلاثة اشهر ﴿ وقيل تعد ثلاثة اشهر وهل
 يحكم بابتلاها بعد سنة او سنتين او ثلاث او بثلاث مرات او من اول حوضها
 خلاف ﴾ مر بوضعه عن الديوان وذكر فيه ان المبتدئة من اول وقتها او من سد
 ما كانت مستحاضة كان لها وقت في الصلاة او لم يكن اذا رأت الطهر من بعد
 ما حاضت ثلاثة ايام او اكثر الى عشرة فاغتسلت وصات فانها تاخذ ذلك وقتا
 للحيض مثل التي لا وقت لما قبل ذلك وان غلطت بالزيادة او النقصان في وقت
 قريبها او غلطت قريبتها رجعت الى الصواب واعادت لما تركت وتعيد ما صلت من
 وقت حيضها ومن تشاكل عليها وقت طهرها بعد ما كانت مبتلاة صلت عشرة
 وترك اثني عشر ﴿ فصل ﴾ في الطلوع والنزول ﴿ الطلوع والنزول ﴾ في
 الاوقات وجبها ﴿ زيادة الدم ونقصه من ثلاثة ﴾ او من يوم او يومين على
 الخلاف في اقل الحيض ﴿ عشرة ﴾ او خمسة عشر او سبعة عشر على الخلاف في اكثر الحيض
 ﴿ فيها ﴾ في الزيادة والنقص ومن ثلاثة عشرة متعانة بزيادة ومتعاقب النقص
 محذوف تقديره ونقصه من عشرة لثلاثة من ثلاثة لعشرة فن عشرة لثلاثة من
 بنقص ومن ثلاثة لعشرة متعاقب بزيادة وكذلك يكون النقص من خمسة عشر
 او سبعة عشر الى يوم او يومين واما فيها فلا يتصور تعاقبه بطلوع او نزول ولا
 بزيادة او نقص لعدم صحة المعنى ولا محذوف نمت لثلاثة لذلك ولا نمت لها
 وعشرة لاختلاف عاملها احدهما من والاخر اللام بل خبر لمحذوف اية ذلك
 المذكور من الطلوع والنزول ثابت فيها والاولى اسقاطه والكلام مستغنى عنه وكذلك
 لفائدة فيه اذا رجعنا التفسير للطلوع والنزول ولو صح كونه نعتا لزيادة او نقص
 وفيه

او لا تترك الصلاة لشبهة
 عرضت بل تغتسل وتصلّي
 حتى يفرج عنها اقوال
 وبذلك تنقضي عدتها ان
 طالت وقيل تعد ثلاثة
 اشهر وهل يحكم بابتلاها
 بعد سنة او سنتين او ثلاث
 او بثلاث مرات او من اول
 حوضها خلاف
 ﴿ فصل ﴾

الطلوع والنزول زيادة الدم
 ونقصه من ثلاثة لعشرة
 فيها

وفيه شبه الدور وقوله في الحيض خبر لمحذوف اي ذلك ثابت في الحيض
 او ملق بالطلوع او النزول على التنازع لكن فيه الاخبار عن المصدر قبل
 تمام متعلقاته ﴿ في الحيض بعد التوقيت له ومن عشرة ﴾ او من سبعة او من
 ثلاثة على الخلاف في اقل النفاس ﴿ لاربعة ﴾ او لستين او لتسعين على الخلاف
 في اكثر النفاس ﴿ في النفاس ﴾ بعد التوقيت له ﴿ والطلوع باليوم واليومين
 وبالاكثر ﴾ اراد باليوم النهار سواء كان معه ليلة ام لا وكذا في النزول واما الطلوع
 باقل من نهار او باقل من ليلة فلا يكون عندهم الا عند من يحسب ايام الحيض والنفاس
 والدة من ساعة الى مثلها لا يلقى شيئا ولا يزيد شيئا ﴿ وبمرة ﴾ بان تطالع من اقل
 الحيض او النفاس الى اقصاه وعلى كل حال اذا زاد لها اكثر مما تنظر فانها تنظر
 مقدار الانتظار فقط وتصلّي البقية حتى يدور عليها ذلك مقدار ما تطالع فانها تترك
 الصلاة في الزيادة كلها وتتخذها وقتا مع الاصل المزيّد عليه والطلوع باليومين
 ﴿ طلوع ﴾ موقنة ﴿ للحيض ﴾ ثلاثة ايام ثم تهادى بها ﴿ اي الدم ﴾ بعدها ﴿
 اي بعد الثلاثة ﴾ فانتظرت فرات طهرا على تمام اليومين ﴿ الذين انتظرت
 فيها ﴾ اراد التهام تحقيقا بان تطهر مع اخر اليوم الخامس او حكما بان تطهر بعد طلوع
 الشمس او بعد ﴿ وتوالي لها ﴾ ذلك ﴿ ثلاث مرات فلتنقل خمسة فان زادت ﴾
 المرأة ما او اراد ان ايام الدم زادت ﴿ بعدها ﴾ اي بعد الخمسة التي انتقلت اليها
 ﴿ وتوالي ﴾ ذلك المزيّد الذي هو يومان ﴿ ففهي تنقل ﴾ الى سبعة ثم هي
 كذلك الى عشرة ﴿ والانتقال بواحد ان يكون وقتها ثلاثة ثم يدوم اربعة ثلاث
 مرات انتقلت للاربعة وان دام خمسة ثلاث مرات بعد انتقاله الى اربعة انتقلت
 للخمسة وهكذا وسواء في ذلك ان يكون وقتها ثلاثة اولا او اكثر وسواء ترتب
 ذلك الترتيب ام لا مثل ان يكون اربعة فيدوم الخمسة مرة اخرى ويدوم لها ستة او اكثر مرة
 اخرى وتكرر لها هذا الذي انتهت اليه ثلاثا وثابت كثيرا لانتقال والنقص باقل من يوم واذا
 زاد الدم اكثر من ايام الانتظار تركت الصلاة في ايام الانتظار واغتسلت وصلت
 بعده فاذا عاد لها ذلك فعلت كذلك واذا عاد ذلك ايضا فعلت ذلك وهي
 مستحاضة فيما زاد وتعتقد على راس الثلاثة ان وقتها اربع وليس في زيادة المرة الرابعة

في الحيض بعد التوقيت
 له ومن عشرة لاربعة
 في النفاس والطلوع باليوم
 واليومين وبالاكثر وبمرة
 موقنة ثلاثة ايام ثم تهادى
 بها بعدها فانتظرت فرات
 طهرا على يومين وتوالي
 لها ثلاث مرات فلتنقل
 خمسة فان زادت بعدها
 وتوالي فالى سبعة ثم هي
 كذلك الى عشرة

مستحاضة وفي الرابعة تترك الصلاة في تلك الايام الدموية كلها وتتخذها كلها وقتا **و** تذقل **ب** بكرة اليها **ب** الى العشرة فصاعدا على القول بانها **ب** ان غداي **ب** اسي الدم **ب** بهامن ثلاثة **ب** يكون الحيض اقل ايضا **ب** وقتها **ب** نعم ثلاثة **ب** لمشرة فطهرت وتم **ب** الطهر وان نقص لم تطلع كما ياتي وقامه ان يكمل ما عدده الذي اعتادته **ب** وتوالي لها **ب** ذلك مرات **ب** ثلاثا صبح القفل **ب** تقام حيضها او وقتها او نقل العالم حيضها **ب** او وقتها **ب** اليها **ب** الى العشرة او اكثر على القول بانها يكون اكثر ايضا **ب** وكذا النزول بالدرجات وبالمرة ان توالي مرتين وقيل ان وجدت امرأة طهرا على انتظار **ب** اي على ارادة الدخول في الانتظار ومشارفته لكنها لم تدخل فيه بل طهرت عقب تمام وقتها في الحيض ولم ترد ما عقب تمام وقتها في الحيض بخلاف المسئلة التي اشار اليها بقوله وكذا ان تم وقتها ولم تطلع انخ فانها اتصل لما الدم بتمام وقتها في الحيض ولم يفصل بينهما طهر وسواء في ذلك انتظار الدم وانتظار غيره من صنعة او نحوها **ب** فزال **ب** الطهر بالدم لا بنحو الصفة لانها لما سبق والسابق الطهر **ب** قبل ان تغتسل وتصلي **ب** وقبل خروج الوقت قال بعض او بعد الغسل وقبل الصلاة **ب** فهل تنتظر اولا **ب** وهو الذي اقتصر عليه فيما مضى كانه الاصح عنده **ب** قولان وكذا **ب** فيها قولان قول بالانتظار وقول بعده **ب** ان تم وقتها ولم تطلع فانتظرت فوات طهرا قبل تمام الانتظار **ب** ثم راجعها الدم **ب** ولم تغسل ولم تصل **ب** ولم يخرج وقت الصلاة قال بعض او اغتسلت ولم تصل ووجه الشبه ثبوت قول الانتظار وقول عدمه كما رايت **ب** فان توالي لها **ب** في المسئلتين على تلك الكيفية **ب** ثلاث مرات فعلى **ب** قول **ب** الانتظار لا تطالع الى ذلك الوقت الذي ترى فيه الطهر ويعقبه دم لانه احل الحيض بالانتظار بعده بل تطلع الى تمام ما تنتظر اليه **ب** وعلى **ب** قول **ب** عدمه تطالع **ب** الى ذلك الوقت الذي تظفر فيه لان الدم بعده تصلي معه ولا تنتظر له وبقي عليه ما اذا طهرت في اخر وقتها في الحيض لا عقبه بان ختمت وقت حيضها بطهر واتصل لما لما بعده وقتها في الحيض فراجعها الدم قبل الغسل والصلاة او بعده وقبلها ووقت الصلاة باق فهل تنتظر اولا تنتظر فان هذه المسئلة لم تدخل في قوله وقيل ان وجدت امرأة

وبكرة اليها ان غداي بها من ثلاثة وقتها لمشرة فطهرت وتم وتوالي لها ثلاثا صبح القفل اليها وكذا النزول بالدرجات وبالمرة ان توالي مرتين وقيل ان وجدت امرأة طهرا على انتظار فزال قبل ان تغسل وتصلي فهل تنتظر اولا قولان وكذا ان تم وقتها ولم تطلع فانتظرت فوات طهرا قبل تمام الانتظار ولم تغسل ولم تصل فان توالي لها ثلاث مرات فعلى الانتظار لا تطالع وعلى عدمه تطالع

انخ ولا في قوله وكذا ان تم وقتها انخ ويحتمل دخولها في قوله ان وجدت امرأة طهرا على انتظار بان يريد به ما يشمل ان ترى الطهر اخر الحيض ويعقبه دم على انسلاخ الوقت او يتصل لها الطهر من داخل الوقت لخارجة ولو طال بعده ما دام وقت الصلاة التالية وجاءها الدم قبل خروجه وقبل الصلاة والغسل **ب** والحلف في الانتقال فهل ان تحول **ب** دم الحيض او النفاس **ب** لوقت ودام مرتين صار لها وقتا وتدع **ب** الوقت **ب** الاول **ب** في الطلوع والنزول **ب** او حتى يدوم ثلاث حيض **ب** في الطلوع والنزول بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة بكسر فاسكان والنفاس داخل في الحيض لانه حيض **ب** او **ب** يصير لها وقتا **ب** بكرة في الطلوع والنزول **ب** وهو اضعف من القرين **ب** اولا تحول عن الاول ولو زاد **ب** الدم **ب** او نقص وهو الاضعف **ب** على الام لان وعليه فاذا زاد الدم عن وقتها انتظرت ثم اغتسلت وصلت وتفعل ذلك كلما تكرر لها ذلك ولو مرارا متوالية بلا حد ولا تطلع واذا نقص الدم وطهرت قبل وقتها اغتسلت وصلت ولا تنزل ولو توالي لها ذلك مرارا بلا حد واذا دام لها الدم بعد ذلك في حيضة كوقتها الاول بلا نقص تركت الصلاة واغتسلت وصلت على التمام ان طهرت والا انتظرت كما مر **ب** انما **ب** اقول **ب** اربعة **ب** و **ب** خامسها وهو الاسح المذكور قبل ذلك في قوله فانتظرت فوات طهرا على يومين وتوالي لها ثلاث مرات وفي قوله وكذا النزول بالدرجات وبالمرة ان توالي مرتين كما قال انما **ب** انما تطالع **ب** بمرات **ب** ثلاث لما فيه **ب** اي في الطلوع **ب** من ترك **ب** عبادة **ب** متيقنة **ب** بفتح القاف **ب** و **ب** انه يكون **ب** النزول بمرتين لا انتفاء **ب** اي لا انتفاء ترك العبادة المتيقنة **ب** فيه **ب** اي في النزول **ب** مع **ب** ثبوت **ب** زيادة عبادة وجبت بوجود طهر ريء داخل الوقت **ب** وقت الدم وقد تقدم عنه دم وتاخر دم فاذا وجبت عليها الصلاة في ذلك وترجمت فكيف لا ترجع في طرف حيض تحول طهرا فيتخذ من وقت الطهر بمرتين واما كون النزول زيادة في العبادة فلا يطرد فكثيرا ما ينزل وتسقط عن عدة طهرها ما اخذ من الحيض او اكثر او يستويان نعم الاكثر قيل ان يزيد لها في طهرها مقدار ما اخذ فهو يزيد ولا ينقص وكذا المألوع لا يلزم ان يكون نقصا من العبادة فقد يزيد طهرها بقدر ما طلع حيضها

والحلف في الانتقال فهل ان تحول لوقت ودام مرتين صار لها وقتا وتدع الاول او حتى يدوم ثلاث حيض او بكرة في الطلوع والنزول اولا تحول عن ولو زاد او نقص وهو الاضعف اقول وانما تطالع ثلاث لما فيه من ترك متيقنة والنزول بمرتين لا انتفاء فيه مع زيادة عبادة وجبت بوجود طهر ريء داخل الوقت

وانما المطرد هو ان يقال في النزول مسارعة الى العبادة اذ كانت قبل مثلا تصلي بعد سبعة والان تصلي بعد اربعة وان يقال اذا نزلت كثرت ايام الطهر لسرعة دورها وقال بعض المخالفين لا تصلي اذا طهرت في حيضها حتى يتم وقتها ولم يرجع الدم فحينئذ تصلي وتعيد ما تركت وان تركت ورجع الدم قبل التمام فلا تعيد ويروى قول عائشة لا تطهر المرأة من حيضها حتى ترى القصة البيضاء وهذه التي رأت الطهر داخل وقت الحيض قد رأت القصة البيضاء فهي طاهر والطاهر تصلي وحديث بنت حيش اذا ادبرت اي الحيضة وذهب قدرها فغسل الدم عنك وصلي بالعجم ذال القدر وهو النجس والاذى الصادق بالدم على ان ادبار الحيضة شامل لذهابها قبل التمام وبعده فهذه التي طهرت في وقت حيضها قد ادبرت حيضتها وذهب قدرها سواء اقبلت بعد ام لم تقبل وان قلت اذا ذهب قدرها الذي هو الدم فما وجه قوله فاغسل الدم قلت اراد بالدم والله اعلم الدم المنصل بجوانب الفرج ونحوها او بالثوب وفي رواية قدرها باهمال الدال واسكانها اي مقدارها فيكون الحديث في المستحاضة المتجاوزة لمقدار وقتها في الحيض * وهل ان راجعها الدم فيه * في داخل الوقت بعد زواله بالطهر وذلك في داخل وقت الحيض * تعيد * بالرفع لان الشرط ماض او لانه دليل الجواب موخر من تقديم اي هل تعيد ان راجعها الدم فيه * ماصامت * من اداء او قضاء او كفارة او نذر او نحو ذلك وما صلت من قضاء او وفاة بنذر او نحوه * في ايام الطهر * الداخل في وقت الدم * الرجوع * اي الدم * في وقتها * ولما اجرها * اولا تعيد ماصامت * من ذلك او صلت لانها صامت وصال * في التقاء * الصفاء والطهر * البين * الواضع والطهر لا يكذب ويموز اسكان الياء كما يخفف الميت والهين واللين * ورجع * هذا الاخير * قولان * فعلى الاول ان بنت عليه فهل ان اركت الصلاة والصوم تكفر لعمدها الترك مع انها لا تدري ان الدم سيمسها او تعصي لسوء نيته فقط لانها قد وافت بجبي الدم بعد اولا تعصي ولا تكفر اقوال وعلى هذه الاقوال المبنية على القول الاول يلزمها ان لا تترك وعلى القول الاخير في كلام المصنف تكفر قطعا بالتارك فافهم وقال بعض قومنا نترك الصلاة والصوم في الطهر الذي

وهل ان راجعها الدم فيه
تعيد ماصامت في ايام
الطهر لرجوعه في وقتها ولا
تعيد ماصامت في التقاء
البين ورجع قولان

رأته في داخل وقتها انتظارا لرجعة الدم حتى يتم وقتها ويرده قوله صلى الله عليه وسلم اذا ادبرت الحيضة فاغتسلي وصلي اي زالت القطعة المنفجرة من الدم والمخلف بقول ادبار الحيضة انتهاء ايامها ووافقنا مشهور المالكية قال ابن عرفة والدم ينقطع بطهر غير تام المشهور كمتصه تغتسل كلما انقطع عنها فتطهر حقيقة وقال ابن مسلة وابن الماجشون ان كانت ايام دمها اكثر والا فايامها حيض وايام انقطاعها طهر دائما وما ميزته مستحاضة بعض طهر تام حيض في العبادات قال ابن حارث اتفاقا وفي العدة قولان قل ابن بشير ان كانت ايام الدم اكثر فمستحاضة بلا خلاف وان كانت اقل او سواء فمستحاضة على المشهور ومذهب ابن مسلة انها طهر حقيقة في ايام انقطاع الدم وحائض حقيقة في ايام وجود الدم ومن حيضها عشرة وجاءها ومكث ثلاثة فطهرت واغتسلت وصلت اربعة ايام فردفها الدم فدام ثلاثة فطهرت واغتسلت وصلت ما كانت تصلي فعادوها ذلك مرة اخرى نزلت الى ثلاثة وقيل تبقي على وقتها وقيل تضم ثلاثة الدم الى ثلاثة الاخرى فيكون وقتها ستة وقيل تاخذ ايام الدم والاخران كانت ثلاثة كما هنا واكثر وان لم تتم ثلاثة اولا ولا اخر اتمت ايام الدم وان لم تر الدم الاول يوم من حيضها او في اليومين الاخرين او الاولين او اخر يوم فلا تنتقل عن وقتها وكذا ان دام بها خمسة فطهرت واغتسلت وصلت ثم ردفها الدم ومكث ثلاثة ايام فطهرت واغتسلت وصلت وعادوها مرة اخرى او كان وقتها ثمانية فدام بها اربعة فطهرت واغتسلت وصلت يوما فردفها الدم فدام ثلاثة فطهرت او خرجت هذه من وقتها بالانتظار وان كان وقتها ثمانية فدام بها يومين وطهرت وصلت يومين فجاءها الدم فدام حتى يتم وقتها ولم تر الطهر فانتظرت يومين فرات الطهر وعادوها ذلك مرة اخرى انتقلت الى عشرة وان دام بها اولا يوما واحدا انتقلت الى تسعة وان دام اربعة فطهرت وصلت يومين فردفها الدم فدام يومين فلم تطهر فانتظرت يومين فطهرت وعادوها ذلك مرة اخرى نزلت الى الاربعة الاولى وقيل تطالع الى عشرة وقيل تبقى على وقتها ثمانية وان دام الدم على المبتدئة ثم عارضها غيره او رأت الطهر فردفها الدم قبل الغسل فدام الى عشرة فانتظرت يومين او عارضها غير الدم فانتظرت من ساعة الى ساعة فاغتسلت وصلت الى خمسة عشر فرات الطهر فلتغسل

ويكون ذلك وقتها **﴿والتلويع والنزول بالدم الخالص لا بكالصفرة﴾** أي لا يملكها
 أما منع التلويع فبناء على أنها غير حيض مطلقاً أو على أنها ولو كانت حيضاً في وقتها
 أو بعده انتظاراً لكنها لا تكون حداً ينتهي إليها الطهر بعد أن كان حداً في آخر
 الحيض دماً لضعفها وأما منع النزول بها فلا لأنها ولو كانت غير حيض لكن لم تقو
 قوة الدم حتى تكون حداً اجزائياً يقضي فيه الحيض وينتهي إليه الطهر من بعد
 وقال بعض من قال أنها طهر أنها تنزل بالطهر إلى ما يلي الصفرة وتجعل الصفرة
 طهراً **﴿وجوز﴾** ذلك المذكور من التلويع والنزول بكالصفرة بناء على أنها حيض
 مطلقاً أو في أيامه أو فيما إذا تقدم دم وكانت بعده في الوقت أو في الانتظار ومعنى
 التلويع بالدم أو بنحو الصفرة أن يزيدا فتطلع إلى حيث زادا ومعنى النزول بهما
 النزول عن وقتها الأول بسبب انتهاءهما قبله أو النزول إليهما بالطهر بان ينقص
 وقتها في الحيض فيدخل الطهر من طرفه ويليهما أو النزول معهما لوجودهما في الطرف
 إذا نقص الحيض وذلك **﴿ك﴾** حكم **﴿امراة وقت حيضها خمسة﴾** مثلاً
﴿وطهرها﴾ بالجر على حذف المضاف لذكر مثله أي ووقت طهرها أو بالرفع زيادة
 عن المحذوف أو على الابتداء ولك أن تقول الجر عطف على معمولي عاملين مختلفين
 في الجر بناء على جواز ذلك وهكذا في مثل ذلك **﴿عشرة﴾** مثلاً **﴿فدام بها دم﴾**
 أياماً **﴿خمس﴾** وفي السادس رات صفرة فانتظرت فرات طهراً في السابع **﴿قبل طارح﴾**
 الشمس أو سحراً أو قبل ذلك معارداً طلوع شمس السادس إذ لوراتها بعد طلوع شمس
 السابع لكان وقتها سبعة إذا تكررت ثلاثاً **﴿فصلت به عشرة فتوالى﴾** تتابع **﴿لها﴾**
 ذلك **﴿ثلاث مرات فهي في خمسها﴾** التي وقتها لا تطلع للسادس **﴿على﴾**
 القول **﴿الأول﴾** الذي هو أنها لا تطاع أو تنزل بنحو الصفرة ولكنها تترك الصلاة
 والصوم في ذلك السادس لانتظار الصفرة وهكذا تفعل كلما كانت ذلك لها
 لا تطاع ومن قل الصفرة في حكم الطهر يأمرها بالصلاة في اليوم السادس وتنزل
 للخمسة أن توالى ذلك مرتين فيتحصل في التلويع والنزول بنحو الصفرة ثلاثة أقوال
 القولان اللذان ذكرهما وقول بأنها تنزل بذلك ولا تطلع به **﴿وصحح﴾** ذلك الأول
 لأن نحو الصفرة لم يتحقق أنه حيض إذ ليس بدم خالص فلا تطلع إلى مشكوك

والتلويع والنزول بالدم
 الخالص لا بكالصفرة
 كما رواه وقت حيضها خمسة
 وطهرها عشرة فدام بها دم
 خمسة وفي السادس رات
 صفرة فانتظرت فرات
 طهراً في السابع فصلت به
 عشرة فتوالى لها ثلاث
 مرات فهي في خمسها
 على الأول وصحح

فيه **﴿وتنتقل للسته على الثاني﴾** الذي هو أنها تطاع وتنزل بنحو الصفرة فإذا
 طلعت إليه ثم زاد لها الدم فوقه وتوالى ثلاثاً أو زاد بنحو الصفرة فوقه وتوالى
 ثلاثاً طلعت على ذلك القول الثاني **﴿وإن رات﴾** هذه التي حيضها خمسة مثلاً
 وطهرها عشرة مثلاً **﴿في الخامس صفرة وفي السادس دماً﴾** وفي السابع طهراً
 وصلت به عشرة أو أقل أو أكثر **﴿وتوالى﴾** لها ذلك ثلاثاً **﴿طلعت للسته﴾**
 ولا تضرها صفرة ريت داخل وقتها **﴿في الحيض لقدم الدم فهي حيض وتطاع﴾**
 أيضاً عند من لا يجعلها حيضاً مطلقاً كما تطلع ولورات طهراً إذ أعقبه دم كما قال
﴿وكذا﴾ تطلع للسته **﴿إن رات في الرابع طهراً﴾** أو هو بفتح الهزة أي وكذا
 تطلع لأن رات أو وكذا رويتهما **﴿رات﴾** في الخامس **﴿دماً أو نحو صفرة﴾**
﴿و﴾ في **﴿السادس دماً﴾** أو نحو صفرة على القول بالطهر والنزول بنحوها أو في
 الخامس صفرة وفي السادس دماً **﴿وتوالى﴾** لها ذلك ثلاثاً **﴿لم يضرها﴾** بضم
 الضاد وثالث الرأ من الضرر أو اسكان من ضار يضر أو باسكانها وكسر الضاد
 من ضار يضير والمعنى واحد **﴿طهر ريء داخل وقتها﴾** لأنه في حد الدم **﴿و﴾**
 لهذا **﴿صح طلوعها وإن رات في الخامس﴾** كله أو من داخله إلى تمامه أو في تمامه
﴿طهر أو في السادس دماً فلا تطلع لكمال وقتها بالطهر﴾ فلورات **﴿آخر الخامس﴾**
 دماً وختمته به أو نحو صفرة على قول لطلعت **﴿وكذا﴾** كل من كمل حيضها
 فطهرت عقبه ولو لحظة ثم ردت لا تطلع إلى ما ردت وكذا **﴿إن رات في﴾**
 الرابع طهراً وفي الخامس صفرة وفي السادس دماً فلا تطلع لأن الصفرة هنا في حكم
 الطهر **﴿لتقدمه عليها وقيل تطاع بناء على أن نحو الصفرة حيض مطلقاً أو في أيام﴾**
 الحيض ولو اتصلت بطهر قبلها **﴿وكذا النزول﴾** حكم **﴿امراة﴾** موقفة لحيضها
 سبعة **﴿أو أقل إلى أدنى الحيض أو أكثره إلى أقصاه﴾** ولطهرها عشرة **﴿مثلاً﴾**
 بالنصب عطف على معمولي عامل أو أكثر من عشرة أو أقل على القول بأنه يكون
 ثلاثة فصاعداً أو لم توقت له أصلاً بل وقت للحيض فقط **﴿فدام بها دم﴾** أياماً
﴿خمس﴾ مثلاً **﴿وفي السادس رات صفرة﴾** أو كدرة أو نحوها **﴿ثم طهرت﴾**
 و**﴿ثم﴾** الطهر لها عشرة مثلاً وكذا أن لم يتم لكن أن لم يتم بحرف في ذلك الخلاف

وتنتقل للسته على الثاني
 وإن رات في الخامس صفرة
 وفي السادس دماً وتوالى
 طلعت للسته ولا تضرها
 صفرة ريت داخل وقتها
 وكذا إن رات في الرابع
 طهراً وفي الخامس والسادس
 دماً وتوالى لم يضرها طهر
 ريء داخل وقتها وصح
 طلوعها وإن رات في الخامس
 طهراً وفي السادس دماً
 فلا تطلع لكمال وقتها بالطهر
 وكذا إن رات في الرابع
 طهراً وفي الخامس صفرة
 وفي السادس دماً فلا
 تطلع لأن الصفرة هنا في
 حكم الطهر وكذا النزول
 كدرة لحيضها سبعة
 ولطهرها عشرة فدام بها دم
 خمسة وفي السادس رات
 صفرة ثم طهرت وتم

السابق في ضم ايام الطهر وايام الدم للحيض فيما اذا انقطع الطهر قبل ثمام عشرة ايام بايام الدم وقد مر ذلك وتوالي لها ذلك مرتين فلا تنزل للستة على المختار من انه لا تنزل او تطلع بنحو صفة وتترك الصلاة والصوم في الداس لا انتظار الصفة او نحوها وقبل تصلي فيه بناء على ان نحو الصفة طهر وتنزل للستة عند من يقول تنزل بنحوها فهي باقية على السبعة وقتا ولو دامت على تلك الصورة التي ذكرها فاذا تم لها الدم يوما سبعة او اختتم السابع بالدم وما قبله صفة ركت الصلاة وانتظرت بعده اما الطهر فلا تكذبه فهي تصلي السابع وما بعده الطهرها على القولين جميعا وان رات اخر السادس دما فانها تنزل للستة ولو لحظة اذ راته على تمامه ومن قال نحو الصفة طهر نزلت في مثل المصنف للخمسة وان رات في الخامس طهرافي السادس دما وطهرت وتوالي لها ذلك مرتين نزات للستة ولا بأس بطهر ريء داخل الوقت لانه في حكم الدم ولو صلت به ما دام ولا تطلع المرأة مطلقا من الوقت الاول في الحيض سواء كان اول بالذات او بالنسبة لما بعد حتى ترى طهرا متصلا من داخل وقت طهرها هو يوم الطهر التالي للدم وانما ساء داخلا لانه قد سبقه يوم او اكثر في الدم واصله من الطهر ولك ان تقول داخل وقت الطهر هو اخر اليوم الخامس عشر الى خارجه هو ما يلي اليوم الذي ياتيها فيه الحيض قبل ذلك فيزاداد في الطهر بعد اليوم الذي ياتيها فيه الحيض من الطهر قدر ما تطلع في الحيض او اكثر كما قاله بعد او داخله هو ما قبل خروجه كما ياتي عدد ما طلعت من ايام الدم او اكثر وحاصله ان يكون ما اخذ الحيض من اول الطهر قد زاد مثله او اكثر بعد اخر الطهر المقرر لها من قبل فتكون قد تم لها عدد طهرها او اكثر منه من وقت انقطاع الدم الزائد وذلك واضح ومن اشكل عنده الحال اتضع له بالمثل وذلك حكم موقته لحيضها خمسة او اقل او اكثر او دونها مما هو وقتها فتصلي في الثامن في ثلاث مراتها وفي الرابعة لا تصلي فيه فترات طهرا فصلت به عشرة او اكثر او اقل والعشرة زائدة على اليوم الثامن

وتوالي فلا تنزل للستة المختار وان رات في الخامس طهرا وفي السادس دما وتوالي نزات ولا بأس بطهر ريء داخل الوقت ولا تطلع من الاول حتى ترى طهرا متصلا من داخل وقت طهرها الى خاجة عدد ما طلعت او اكثر كدقيقة لحيضها خمسة ولطهرها خمسة عشر فترات دما دام بها ثمانية فترات طهرا فصلت به عشرة

الذي تصلي فيه بدم فتصلي اربعة بعد احد عشر فردفت بدم فتصل خمسة عشر بالعشرة المذكورة فهذا الطهر لم يتصل الا تراه انقطع قبل تمام خمسة عشر لم يكمل فضلا عن ان يزيد عليها الثلاثة الزائدة في الحيض على الحيض المعتاد لها رة طي باثبات الياء والنصب بعد الواو في جواب الامر للحيض ان لم يتصلع الدم ومن قال اكثر الحيض سبعة عشر قال اقل الطهر سبعة عشر فلا تعط للبيض حتى تتم السبعة عشر وانما اكلت خمسة عشر يوما مع وجود الدم ولم تسط للحيض الا بعد كما ان لان هذا الدم في داخل وقت الطهر اذ كانت هذه الثلاثة الزائدة على الخمسة المعتادة هي الثلاثة الاولى من الخمسة عشر المعتادة في الطهر بدليل ان طهرها لم يكمل خمسة عشر وقد علم انه لا ضمير بدم ريء اخل طهرها فيبس بمانع لها من الصلاة وذلك الدم هو دم ثلاثة الايام الاخيرة من الحيض او هي ثلاثة ايام الدم الالية بعد صلاة عشرة ايام ولا تطلع لثمانية ن توالي لها ذلك ثلاث مرات وبالاولي ان لا تطلع ان لم يتوال وانما لم تطلع لعدم الاتصال المذكور اذ الثلاثة التي زادت في حبضها في حكم الطهر اذ نقصت من اول طهرها ولم يخلفها مثلها او اكثر منها في اخر وقته بخلاف ما اذا خلفها مثلها او اكثر فانه بتمام الطهر او الزيادة عليه ينكشف ان ما زاد من اول وقت طهر في ايام الدم هو من ايام الحيض فتأخذ الثمانية وقتا للحيض الا ان يفتح لمة والاستثناء منقطع رات بعد ثمانية الدم طهرا وصلت به خمسة عشر اكثر فانها تطلع حيثنذ الى الثمانية ان توالي لان الطهر قد اتصل من داخل الوقت والوقت هو خمسة عشر التي ثلاثة منها ايام دم زيادة على خمسة الدم وانما عشر طهر ولما تمت الخمسة عشر بالطهر وزاد الطهر صح ان يقال باتصال الطهر من داخل لان اخر الشيء هو من داخله لا من خارجه واخوه هنا ثلاث الايام التي هي فيها طاهرة الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وتقدم وجه اخر والخمسة عشر التي قلت انها تمت بالطهر المراد بها المعتادة التي اخذ الدم من اولها ثلاثة فتمت بين ايام الدم ثمانية ولما زاد الطهر تمت خمسة عشر طهرا خالص فكانت الثلاثة الاخيرة منه مقدار الثلاثة التي اخذ الدم من الطهر وان

فردفت بدم فتصل خمسة عشر وتمطي للحيض ولا ضمير بدم ريء داخل طهرها ولا تطلع لثمانية ان توالي الا ان رات طهرا وصلت به خمسة عشر او اكثر

السابق في ضم ايام الطهر وايام الدم للحيض فيما اذا انقطع الطهر قبل ثمان عشرة ايام بايام الدم وقد مر ذلك وتوالى لها ذلك مرتين فلا تنزل للسنة على المختار من انه لا تنزل او تطلع بنحو صفة وتترك الصلاة والصوم في الابدس لا انتظار الصفة او نحوها وقبل تصلي فيه بناء على ان نحو الصفة طهر وتنزل للسنة عند من يقول تنزل بنحوها فهي باقية على السبعة وقتا ولو دامت على تلك الصورة التي ذكرها فاذا تم لها الدم يوما سبعة او اختتم السابع بالدم وما قبله صفة ركعت الصلاة وانتظرت بعده اما الطهر فلا تكذبه فهي تصلي السابع وما بعده الطهرها على القولين جميعا وان رات اخر السادس دما فانها تنزل للسنة ولو لحظة اذ راته على تمامه ومن قال نحو الصفة طهر نزلت في مثل المصنف للخمسة وان رات في الخامس طهرا وفي السادس دما وطهرت وتوالى لها ذلك مرتين نزات للسنة ولا بأس بطهر ريء داخل الوقت لانه في حكم الدم ولو صلت به ما دام ولا تطلع المرأة مطلقا من الوقت الاول في الحيض سواء كان اولا بالذات او بالنسبة لما بعد حتى ترى طهرا متصلا من داخل وقت طهرها هو يوم الطهر التالي للدم وانما ساء داخلا لانه قد سبقه يوم او اكثر في الدم واصله من الطهر ولك ان تقول داخل وقت الطهر هو اخر اليوم الخامس عشر الى خارجه هو ما يلي اليوم الذي ياتيها فيه الحيض قبل ذلك فيزاد في الطهر بعد اليوم الذي ياتيها فيه الحيض من الطهر قدر ما تطلع في الحيض او اكثر كما قاله بعد او داخله هو ما قبل خروجه كما ياتي عدد ما طلعت من ايام الدم او اكثر وحاصله ان يكون ما اخذ الحيض من اول الطهر قد زاد مثله او اكثر بعد اخر الطهر المقرر لها من قبل فتكون قد تم لها عدد طهرها او اكثر منه من وقت انقطاع الدم الزائد وذلك واضح ومن اشكل عنده الحال انضع له بالمثال وذلك كحكم موقتة لحيضها خمسة او اقل او اكثر ولطهرها خمسة عشر او اقل او اكثر فترات دما بها ثمانية او نحوها او دونها مما هو وقتها فتصلي في الثامن في ثلاث مراتها وفي الرابعة لا تصلي فيه فترات طهرا فصلت به عشرة او اكثر او اقل والعشرة زائدة على اليوم ثامن

الذي تصلي فيه بدم فتصلي اربعة بعد احد عشر فردفت بدم فلتصل خمسة عشر بالعشرة المذكورة فهذا الطهر لم يتصل الا تراه انقطع قبل تمام خمسة عشر لم يكمل فضلا عن ان يزيد عليها الثلاثة الزائدة في الحيض على الحيض المعتاد لها ردة طلي باثبات الياء والنصب بعد الواو في جواب الامر للحيض ان لم يتصل الدم ومن قال اكثر الحيض سبعة عشر قال اقل الطهر سبعة عشر فلا تعط للحيض حتى تتم السبعة عشر وانما اكملت خمسة عشر يوما مع وجود الدم ولم تعط للحيض الا بعد كما لا لان هذا الدم في داخل وقت الطهر اذ كانت هذه الثلاثة الزائدة على الخمسة المعتادة هي الثلاثة الاولى من الخمسة عشر المعتادة في الطهر بدليل ان طهرها لم يكمل خمسة عشر وقد علم انه لا خير بدم ريء داخل طهرها فيبس بمائع لها من الصلاة وذلك الدم هو دم ثلاثة الايام الاخيرة من الحيض او هي ثلاثة ايام الدم الانية بعد صلاة عشرة ايام ولا تطلع لثمانية ن توالى لها ذلك ثلاث مرات وبالاولي ان لا تطلع ان لم يتوال وانما لم تطلع لعدم الاتصال المذكور اذ الثلاثة التي زادت في حيضها في حكم الطهر اذ نقصت من اول طهرها ولم يخلفها مثلها او اكثر منها في اخر وقتها بخلاف ما اذا خلفها مثلها او اكثر فانه بتمام الطهر او الزيادة عليه ينكشف ان ما زاد من اول وقت طهر في ايام الدم هو من ايام الحيض فتأخذ الثمانية وقتا للحيض الا ان يفتح المعزة والاستثناء منقطع رات بعد ثمانية الدم طهرا وصلت به خمسة عشر او اكثر فانها تطلع حينئذ الى الثمانية ان توالى لان الطهر قد اتصل من داخل الوقت والوقت هو خمسة عشر التي ثلاثة منها ايام دم زيادة على خمسة الدم وانما عشر طهر ولما تمت الخمسة عشر بالطهر وزاد الطهر صح ان يقال بانصال الطهر من داخل لان اخر الشيء هو من داخله لا من خارجه واخره هنا ثلاث الايام التي هي فيها طاهرة الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وتقدم وجه اخر والخمسة عشر التي قلت انها تمت بالطهر المراد بها المعتادة التي اخذ الدم من اولها ثلاثة فتمت بين ايام الدم ثمانية ولما زاد الطهر تمت خمسة عشر طهرا خالصا فكانت الثلاثة الاخيرة منه مقدار الثلاثة التي اخذ الدم من الطهر وان

وتوالى فلا تنزل للسنة المختار وان رات في الخامس طهرا وفي السادس دما وتوالى نزات ولا بأس بطهر ريء داخل الوقت ولا تطلع من الاول حتى ترى طهرا متصلا من داخل وقت طهرها الى خارجه عدد ما طلعت او اكثر كوقتة لحيضها خمسة ولطهرها خمسة عشر فترات دما بها ثمانية فترات طهرا فصلت به عشرة

فردفت بدم فلتصل خمسة عشر وتطي للحيض ولا خير بدم ريء داخل طهرها ولا تطلع لثمانية ان توالى الا ان رات طهرا وصلت به خمسة عشر او اكثر

اتم الطهر اكثر من خمسة عشر كان ما زاد في اخره اكثر مما اخذ الدم من اوله
 فاذا تم على خمسة عشر من داخل الحارج بلا دخول لغاية واذا زاد على الخمسة
 عشر من داخل الحارج بدخول الغاية **الا على راي الربيع فتطلع** * الى ثمانية
ان توالى * ذلك ثلاث مرات ولو دام الطهر عشرة فقط لان كل دم وجد بعد
 طهر عشر ايام فهو عنده حيض **وكذا النزول** * لا تنزل عن وقتها الاول في
 الحيض سواء كان اولاً بالذات او بالنسبة لما بعد الا ان رات طهراً متصلاً من
 داخل وقت طهرها الى خارجة عدد ما نزل الحيض * كموتة لحيضها عشرة * او
 اقل او اكثر على القول بانه يكون اكثر **كطهرها** ردت بدم دام خمسة *
 او اقل او اكثر دون ما وقتها * فوات طهرها فصلا به عشرة * او اكثر او اقل دون
 ما يتم به مقدار الطهر المقرر لها وما اخذت من الحيض * ثم ردت بدم فانها *
 تنسل * وتصل * خمسة ايام لان الخمسة الاولى من الطهر جاءت في ايام
 الدم والثانية من ايام الطهر وايامه عشرة فرائد الخمسة الثالثة لتكمل * ولا تنزل
 للخمسة ان توالى * ذلك مرتين ولا سيما ان لم يتوال لان الخمسة الاولى من الطهر
 في مثاله رحمه الله هي في حكم الحيض لان الطهر اخذها من الحيض ولم يتم الا
 بمقدار ما اخذ من الحيض فلو تم بدون حساب ذلك المقدار لا تكشف ان تلك
 الخمسة الاولى طهر تحقيقاً فتأخذ الخمسة الدموية وقت حيض ان توالى ذلك
 مرتين فيكون وقتها خمسة عشر **الا على مامر** * من راي الربيع فانها تنزل
 للخمسة ان توالى لان مذهبه ان كل دم بعد طهر عشرة فهو حيض تعطي له فاذا
 صلت هذه العشرة خمسة اناها فيها الطهري من وقت حيضها وخمسة من ايام
 طهرها فاذا ردت بدم اعطاه للحيض ومن وقتها في الحيض عشرة تنتظر يومين
 للدم ولا تجاوز العشرة وقيل ان رات الدم في الحادي عشر مرتين انتقلت الى احد
 عشر فيكون انتظارها يوماً وان رات الدم في الثاني عشر ايضاً مرتين انتقلت الى
 اثني عشر ولم يكن لها انتظار بعد ذلك فانه في الديوان ومن حيضها عشرة وصلاتها
 عشرون فردفها دم بعد صلاة عشرة اعطت للحيض وقيل تصلي حتى تتم عشرين وان
 عارضها الدم بعدها فكذلك وان لم تطهر على عشرة من حيضها فانتظرت فطهرت

الا على راي الربيع فتطلع
 ان توالى وكذا النزول
 كموتة لحيضها عشرة
 كطهرها ردت بدم دام
 خمسة فوات طهرها فصلا
 به عشرة ثم ردت بدم
 فانها وتصل ولا تنزل
 للخمسة ان توالى الا على
 مامر

عشرة فردفت بدم صلت ما كانت تصلي وكذا ان ردت بالدم قبل ان يتم لما في
 الطهر عشرة ايام او كان كل من حيضها وطهرها عشرة فوات طهرها على تمام خمسة
 ايام من حيضها فصلا به عشرة فردفت بالدم وقيل اذا صلت عشرة ايام ولو كان
 في بعضها دم تم ردت بالدم اعطت للحيض وان كان حيضها عشرة وصلاتها
 كذلك او اكثر فوات طهرها على عشرة فصلت به ما كانت تصلي ولم تر الدم
 فصلا ايام حيضها بالطهر فردفها دم في اول ايام صلاتها اعطت للحيض حتى تتم
 عشرة ايام وقيل غير ذلك والله اعلم **فصل** ان تشابه وقتها * في الحيض للحل
 في عقلها او مرض او جنون او نسيان او تضيق او نحو ذلك **وما** * زائدة **بين** *
 ظرف مكان مجازي او ظرف زمان حقيقي او ما موصولة والظرف صلة وعليه فما
 واقعة على الزمان وبين ظرف زمان او مكان على ما مر **سبعة** لشرة * بدخول
 الغاية اي لم تدر ان وقتها ثمانية او تسعة او عشرة **فوات** * دما تركت الصلاة الى
 سبعة تيقنت * ما نعت سبعة * وانتظرت * اي تاخرت عن الصلاة والصوم
 وتركتهما فمراده الانتظار اللغوي لا العرفي الخاص فهو مجازي عرفي خاص حقيقة
 لغوية والقربة على ذلك المجاز سوقه الكلام في انها لا تعرف غاية وقتها فكيف يصح
 الانتظار العرفي الخاص وهو الفقهي مع انها لا تعرف غايته **ثلاثة** ان دام *
 الدم وتعتقد انه ان كان وقتها في نفس الامر سبعة فقد اخذت بقول الانتظار
 ثلاثة وان كان ثمانية فبقول الاثنين والثامن حيض وان كان تسعة فبقول الواحد
 والاثنان حيض وان كان عشرة فبقول عدم الانتظار والثلاثة حيض كما قال
فان كان وقتها * الله **سبعة** * فقد **اخذت** * به **قول** * القائل الانتظار *
 في دم الحيض كالفاس **ثلاثة** وان كان * وقتها **ثمانية** * قد اخذت
قول * يومين * في الانتظار * وان كان تسعة * قد اخذت * به *
قول * واحد * في الانتظار * وان كان عشرة * قد اخذت * به *
قول * عدمه * اي الانتظار ولزمها ان تنوي انه ان كان كذا فكذا وان تشابه
 بين خمسة وستة انتظرت بعد الخمسة يومين فان كان خمسة فقد انتظرت يومين
 وان كان ستة فقد انتظرت يوماً على قول من قال الانتظار يوم وان تشابه بين

فصل

ان تشابه وقتها ما بين سبعة
 لشرة فوات دما تركت
 الصلاة الى سبعة تيقنت
 وانتظرت ثلاثة ان دام فان
 كان وقتها سبعة اخذت
 بالقائل الانتظار ثلاثة
 وان كان ثمانية فيومين وان
 كان تسعة فبواحد وان
 كان عشرة فبعدمه

خمس وستة انتظرت بعد الخمسة يومين فان كان خمسة فبالقول بان الانتظار
اثنا عشر وان كان ستة فبالقول بان الانتظار يوم وان تشابه بين ذلك وثمانية انتظرت
ثلاثة فان كان خمسة فثلاثة او ستة فيوم او سبعة فيوم او ثمانية فبالقول انه
لا انتظار وان تشابه بين ذلك وبين تسعة او عشرة لم تعذر وتكون كمن ضل مفتاحه
في البحر وهكذا كل ما كان ما اشتبه لما اربعة فصاعدا واذا كان ذلك فالواضح
عندي ان لها مخرجا وهو ان تنسب لقربيتها او مشقة ان لم تكن قريبة لها تاخذ
عنها او تاخذ بقول من قال الطلوع والنزول بمره او ترك عشرة ايام او تعمل
بالتبني او ترك مقدار ما تيقنت ثم تنظر يومين واذا عملت بالطلوع بالمره فلها الاخذ
بالقول اقصى الحيض فان اخذت بعشرة انتظرت بعدها وكذا ما بعدها وان اخذت
بخمسة عشر او سبعة عشر فعلى الحلف هل بعدها انتظار وان اشتبه لها بين يومين
انتظرتها كما رأت فان لم تر الطهر في الثالث اغتسلت وصلت * وان رأت *
هذه التي تشابه وقتها ما بين سبعة لعشرة * طهرا على * تمام * ثمانية وقتها * اي
الثمانية للحيض وهو جواب ان * فان كان * الوقت * الاول ثمانية فهي على وقتها
وان كان سبعة * فقد * طلعت للثمانية وكذا ان كان * وقتها * الاول * في
نفس الامر * تسعة او عشرة * فقد * نزلت للثمانية على القول بهما * اي بالطلوع
والنزول * بمره * متعاق بالضمير على قول الكوفيين لعوده لما يصح التعليق به
وبحذف حال عند غيرهم * وتاخذ بالاقوال ان اضطرت * وكذا غيرها وان
اخذت بالاقوال غير مضطرة نجت * لاختلافهم * متعاق بتاخذ اي قيس لما الاخذ
بالاقوال قياسا على اختلافهم * في التي لا تدري ايام طهرها * كم هي بتضييع او
بدونه * مع علم الوقت * مثل ان تعلم ان طهرها فيما مضى باتيها اول الشهر او في وسطه
او في اخره او في كذا منه اوفى كل يوم سبت او غيره من الايام * ولا ايام حيضها *
كم هي * فهل تنظر لقربيتها * او لمسلة ان لم تجد لها كما مر * كم حيضها وطهرها
كما * تفعل * ان جهلت الوقت * وحده او مع الايام * وهو الاظهر *
في المستثنين * او ترك عشرة وتصلي * عشرة * اخرى * او تعمل كالمبتدئة او تاخذ
بان الطلوع والنزول بمره وما صدق الوجهين واحدا وترك عشرة وتنظر يومين وتصلي

وان رأت طهرا على ثمانية
وقتها فان كان الاول ثمانية
فهي على وقتها وان كان
سبعة طلعت للثمانية وكذا
ان كان الاول تسعة او
عشرة نزلت للثمانية على
القول بهما بمره وتاخذ
بالاقوال ان اضطرت
لاختلافهم في التي لا تدري
ايام طهرها مع علم الوقت
ولا ايام حيضها فهل
تنظر لقربيتها كم حيضها
وطهرها كما ان جهلت
الوقت وهو الاظهر او ترك
عشرة وتصلي اخرى

عشر او ترك ما هو اكثر الحيض على الخلاف فيه بانتظار او دونه وتصلي عشرة او ترك
عشر او تصلي عشرين او ترك خمسة عشر وتصلي خمسة عشر * او * تصلي عشرة
وترك ثلاثة او ترك ثلاثة وتصلي سبعة وعشرين او ترك واحد او تصلي تسعة
وعشرين او * تعمل بـ * الدم * المتميز لان دم الحيض معروف باوصاف *
مذكورة ترك الصلاة مادامت ترى تلك الاوصاف * فـ * على هذا * ان لم
تتأهل * اي لم تكن اهلا * للتمييز عملت بما تقدم * من النظر لقربيتها او ترك
عشرة وصلاة اخرى * او ترك قدر ما تيقنت من ايام حيضها ثم تنظر يومين ثم
تصلي خلاف * في التي جهلت الوقت بتضييع او غيره * و * على الاخير * ان
لم تيقن * شيئا من ايام حيضها * فـ * هي * كالمبتدئة اول ما حاضت و * فائل
ذلك * هو موافق لمن يرى الطلوع والنزول بمره * فان هذه يحتمل ان تكون
حيث عملت كالمبتدئة قد زادت على وقتها الاول او نقصت وقيل من لم تعرف
لفسها وقت حيض ولا صلاة وثابت فلهاخذ من حيث ثابت فتكون كمن اتاها
اول حيضها ولا تشتغل بالتمييز * وان علمت ايام حيضها وطهرها * كم هي * ولم
تدر اي وقت * برفع اي على الابتداء منونة لانها استفهامية ووقت بالرفع خبر والجملة
سدت مسد مفعولي تدر وجملة وقت تمت وقت او بنصبها على المفعولية على انها
موصولة ووقت صلة وتدر متعد لواحد على هذا واولى من ذلك نصب اي على انه
مفعول وقت مضاف لوقت وجملة وقت سدت مسد مفعولي تدر * من الشهر
وقت لحيضها * وقد دام الدم كما هو المراد في تلك المسائل * فلهاخذ برأي الربيع *
من ان ترك الصلاة بعد عشرة او بقولي من قال كل دم بعد صلاة خمسة عشر او
سبعة عشر هو حيض ويتصور الاخذ بقول الربيع هنا اذا كانت في الطهر واما اذا
كانت في الدم فانها تكون كالمبتدئة ولا يفيد الاخذ بقول الربيع فيه وان مرضت
حائض حتى لا تعلم ماضى من حيضها وطهرها وصحت وبها دم فلتحسب ما دام عليها
المرض فيه من ايام حيضها وصلاتها وتسقط يومين للانتظار وقيل لانسقاطها حتى
تنتهي الى اليوم الذي افاقت فيه فان كان من ايام الحيض فلتعط له او من ايام
الطهر فلتصل وان لم يكن لها وقت اسقطت عشرة للحيض ويومين للانتظار وعشرة

او تعمل بالتمييز لان دم
الحيض معروف باوصاف
فان لم تتأهل للتمييز عملت بما
تقدم او ترك قدر ما تيقنت
من ايام حيضها ثم تنظر
يومين ثم تصلي خلاف وان
لم تيقن فكم المبتدئة اول ما
حاضت وهو موافق لمن يرى
الطلوع والنزول بمره وان
علمت ايام حيضها وطهرها
ولم تدر اي وقت من الشهر
وقت لحيضها فلهاخذ
برأي الربيع

للصلاة ثم تأخذ بما كانت فيه حين صحت فان كان حيضاً اعطت له حتى تتم ايامه
ثم اغتسلت وصلت وان كان ايام الصلاة اغتسلت وصلت حتى تتم ايام الصلاة
وان مرضت طاهر وصحت وهي طاهر فلا تشتغل بشيء وتصل وان صحت
وهي في الدم اعطت للحيض الا ان لم تمكث في مرضها ما يتم فيه عشرة من حيث
الطهر وان مرضت حائض ثم صحت في الدم حسب ما ايقنت لا غيره وان لم توقن
بشيء فلأخذ من حيث قامت من مرضها وتضم ما مكثت اولاً في الحيض الى
ما مكثت بعد ما قامت وان لم توقن بما مكثت اولاً اخذت من حيث قامت وان
قامت على الطهر فلتعط له فاذا ردت بالدم فلتعط للحيض وان لم تتم ايام الطهر من
حيث قامت وان عرفت ما مكثت في مرضها في الحيض والطهر او اخبرها من
تصدقه عملت به وان لم تدر ما مرضت عليه حيضاً ولا طهراً عملت بما افوت عليه
وان مرضت قبل تمام الانتظار فافاقت على الدم او الصفرة او نحوها مصت على بقيتها
حتى تتم انتظارها وان مرضت في ايام الصلاة ولم تدركم مكثت في المرض بنت
على الايام التي صلت قبل مرضها حتى تتم ايام صلاتها ثم تعط للحيض ان كان
الذي بها دم سواء قامت من مرضها في دم او طهر وان مضى عليها من ايام حيضها
يوم او يومان او اكثر في الطهر ثم مرضت وقامت من مرضها وهي في الدم ولم تدر
ما مضى من ايام حيضها اعطت له من حين قامت حتى يتم فان دام فانتظر وتصل
وان رات الدم يوماً او اكثر ثم الطهر كذلك فرضت وقامت ولم تدركم مرضت
فان قامت في الطهر فلتعط للصلاة او في الدم فلتبن على الايام التي رات فيها
الدم والايام التي صلتها قبل المرض فاذا تمت ايام حيضها فلتعط للصلاة بعد
انتظار ان دام ومن رات اول حيضها مكثت ثلاثة فرضت ثم قامت طاهر او لم تدركم
مرضت اعطت للصلاة وكانت الثلاثة وقت حيضها وان قامت في الدم اعطت
للحيض وبنت على الثلاثة فاذا رات الطهر كان ذلك وقت حيضها وان مكثت حيضها
يوماً او اكثر فرضت وافاقت في نحو صفرة ولم تدركم مرضت اعطت للحيض حتى
يتم وقتها فيه فان لم تطهر انتظرت وان لم يكن لها وقت حيض فلتبن على الايام
التي قبل المرض الى عشرة فان دام انتظرت وان جاءها حيضها دماً ثم مرضت في

نحو صفرة وافاقت في الدم او في نحو صفرة ولم تدركم مرضت بنت على ما قبل
المرض حتى يتم وقت حيضها فان لم تطهر انتظرت وان لم يكن لها وقت فلتبن الى
عشرة فان لم تطهر فلتنتظر ومن نسيت في مرضها وقتها بلا تضييع عذرت والمنع
عليها كالمريضة في ذلك كله فصل اذا نفست امرأة في اول نفاس او غير اول
لكن لم يكن لها وقت في النفاس فدام بها في الدم عشرة او سبعة او اكثر
ما ليس اقصى النفاس ثم رات طهراً فاغتسلت فصلت ثم ردت بدم
فلا تشتغل به حتى تصلي ما كانت تصلي ان وقت لها للصلاة قبل
تغتسل على الخلاف في اغتسال المستحاضة وقيل تصلي حتى تتم عشرة ايام وقيل
خمس عشرة وقيل سبعة عشرة والا تكن وقت لها فلتصل عشرة او
خمس عشرة او سبعة عشر احوال ثم هي تعطي فعتطف الاخبار على
الانشاء بدون تقدير هو او مع تقديره او جرى على لغة اثبات حروف العلة مع
الجازم اكتفاء بحذف الضمة المقدرة والاول اولى ويقويه كون تعطي في معنى
الامر للحيض فيكون ما رات اولاً وقتاً للنفاس وقيل ان ردت بدم بعد
الغسل فلا تشتغل به وقيل ان ردت به بعد مضي مقدار الغسل والصلاة فلا
تشتغل به وقيل مقدار الغسل وان اغتسلت وصلت كما لا يجوزها فكانها ردت قبل
الصلاة وكذا ان كان غسلها كما لا يجوزها الا على قول من قال المقدار في احدهما مثله
او المقدار فيهما مثلهما وان خرج وقت الصلاة ولم تصل وردفها بعد اعطت للحيض
على ما تقدم ولو لم تغتسل وان ودفعت بعد تكبيرة الاحرام وقبل السلام فكانت ردت
قبل الدخول في الصلاة وقيل ان ردت بعد قولها الطيبات في تحيات التسليم
اعطت للحيض وقيل ان ردت بعد قولها الصالحين وقيل ان لم يبق الا التسليم
وهكذا الكلام في محائل الحيض الشبيهة ببلل النفاس وما تقدم كله فممن ليس
لها وقت في النفاس ومثلها من لها وقت فيه لكن انما تأخذ غير ما تقر لها ان
تكرر لها كما تطالع او تنزل وفي الاثر عن امرأة نفست اول نفاسها فدام بها الدم ثلاثة
وعشرين يوماً فرات الطهر فصلت ما كانت تصلي قبل ذلك ثم نفست نفاساً اخر فركت
الصلاة الى تسعة وثلاثين فرات الطهر فاغتسلت وصلت كيف تصنع فيما قلت من ترك

فصل

اذا نفست امرأة فدام بها
عشرة او اكثر ثم رات
طهراً فصلت ثم ردت بدم
فلا تشتغل به حتى تصلي ما
كانت تصلي ان وقت لها
قبل والا فلتصل عشرة ثم
تعطي للحيض فيكون ما
رات اولاً وقتاً للنفاس

الصلاة والصوم فيما زادت على وقتها الاول قال تعيد لما تركت من الصلاة والصوم في ثلاثة عشر يوما زادت على ثلاثة وعشرين يوما في وقتها وثلاثة ايام انتظار وعن امرأة انفست اول نفاسها فدام بها الدم عشرة ايام فرات الطهر فاغتسلت وصلت فان ذلك وقتها للنفاس ثم نفست نفاسا اخر فدام بها الدم ثلاثة عشر يوما ولم تر الطهر فاغتسلت وصلت وصامت ثم نفست نفاسا اخر فدام بها الدم فتركت الصلاة والصوم الى سنة عشر يوما ثم رات الطهر اولم تر الطهر فاغتسلت وصلت وصامت فما تقول فيما تركت من الصلاة والصوم قال تعيد لما تركت من بعد انتظارها الاول قل او كثر وكذلك اذا انتظرت لغير الدم يوما واحدا على عشرة ايام ثم نفست نفاسا اخر فانتت الى عشرة ايام بغير الدم فزادت على انتظارها اول مرة او مرتين او ثلاثا فانها تعيد لما زادت على انتظارها الاول وكذا ان كان وقتها اربعين يوما على هذا المعنى وكذلك الحائض اذا انتهت الى وقتها بالدم او بغير الدم فانتظرت ولم تر الطهر ثم حاضت مرة اخرى فزادت على انتظارها يوما او يومين او اكثر فانها تعيد لما زادت على الانتظار الاول واذا وضعت المرأة ولدها وبقي اخر في بطنها فانها تعطي للنفاس فان كان لها قبل ذلك وقت فوضعت الاخر في ذلك الوقت كان وقتها واحدا ولو لم يبق من الوقت الا يوم واحد واما ان خرج وقتها فوضعت بعد ذلك فلتستأنف وقتا اخر وكذلك ثلاثة او اربعة على هذا المعنى واما ان لم يكن لها وقت فولدت الثاني قبل ان تاخذ الوقت للنفاس فوقتها واحد وقيل تستأنف للاخر وقتا اخر واما ان لم تضع الاخر الا بعد ما خرج الوقت فانها تستأنف للاخر وقتا اخر وكذلك اذا لم يكن له وقت فبانت اربعين يوما فكل ما ولدت فيما دون اربعين نفاسها واحد وما خرج عن اربعين فلتستأنف له اخذت الوقت او لم تاخذ واما التي مات الولد في بطنها فكانت تسقط بضعة بضعة فاذا اسقطت بضعة اخذت في نفاسها فكل ما اسقطت في وقت نفاسها الاول فلا تستأنف له وقتا وكل ما اسقطت بعد ما خرج وقت الاول استأنفت له وقتا اخر ومنهم من يقول كل ما اسقطت استأنفت نفاسا اخر خرجت من نفاسها الاول اولم تخرج منه وقيل تصلي وتصوم حتى تسقط اخر ما في بطنها ثم تاخذ في وقت نفاسها وتطلع النفساء غر وقتها بثلاث مرات فلو كان اربعين فانها تطلع

الى احد واربعين بثلاث مرات والى اثنين واربعين والى ثلاثة واربعين كذلك ولا تطلع ولا تنتظر بعد ذلك وقيل تطلع الى ستين وتنتظر خمسة ايام بعد الستين وهو قول من اكثر النفاس ستون قيل وتطلع بانتظار خمسة ايام من ستين الى تسعين ولا انتظار بعد وما ان طهرت على تمام عشرة او اكثر ثم دفت بدم قبل الفصل او قبل مقداره وقيل قبله وقبل الصلاة او مقداره على حد ما مر فلتعط للنفاس تبني بالنصب على حد لا تاكل السمك وتشرب اللبن او بالرفع عطفًا للاخبار على الانشاء ويسهله ان المراد الانشاء كانه قال ولتين او بالنصب على التوهم كانه قال فليكن اعطاء هالنفساء وينهاه او مجزوما عطفًا والجزم يحذف الضمة المقدرة فثبتت الياء على الايام التي دام بها الدم فيها ولا تبني على اقل من عشرة لانها اقل النفاس كالثلاثة في الحيض وهذا الحكم هو قول مخالف لما مر من قول ان البناء في النفاس يكون على ثلاثة وقول من قل يكون على يوم وقول من قال على يومين ومخالف لقول من قال تبني على سبعة وقول من قال على دفعة وذلك فيمن لم توقت للنفاس ومثلها من لم توقت لكنها لا تخالف ما تقر لها حتى نرى ما تطلع او تنزل على هذا القول الذي هو انها لا تبني على اقل من عشرة وان نفست ودام بها الدم يوما والطهر يوما تركت يوم الدم وصات يوم الطهر باغتسال ما لم تبلغ اربعين ولا يكون لها ذلك اي ماردت التسعة والثلاثون اسفل لان يوم الاربعين طهر فلا يتوهم ادخاله في النفاس وقتا وقيل يكون لها ذلك وقتا وقيل يكون لها ايام الدم فقط وقتا وقيل اذا اجتمعت ما يكون لها اقل النفاس من ايام الدم او منها ومن ايام الطهر من سبعة او عشرة فلا تجمع ما بعده ولو استمر لها الدم من يوم التسعة والثلاثين الى ما بعد طلوع شمس الاربعين لخصت يوم الاربعين الى النفاس على غير ما ذكره المصنف ان لم يخرج الدم الى ما بعد غروب الاربعين وكذلك ان دام بها الدم ما دون عشرة لا يكون لها وقتا وقيل توقت للنفاس سبعة فصاعدا وقيل اربعة عشر او ترى يومين دما ويومين طهرا او ثلاثة دما وثلاثة طهرا كذلك لا تاخذ ذلك وقتا وفيه الخلاف الذي مر في قوله ولا يكون لها ذلك وقتا وكذا ان تر اربعة دما واربعة طهرا وهكذا

واما ان طهرت على عشرة او اكثر ثم دفت بدم قبل الفصل فلتعط للنفاس وتبني على الايام التي دام بها الدم فيها لا على اقل من عشرة وهو مخالف لما مر وان نفست ودام بها الدم يوما والطهر يوما تركت يوم الدم وصلت يوم الطهر ما لم تبلغ اربعين ولا يكون لها ذلك وقتا وكذلك ان دام بها الدم ما دون عشرة او ترى يومين دما ويومين طهرا او ثلاثة كذلك

ما فوق ذلك ما لم تكن عشرة بناء على انه لا تبني على اقل من عشرة وهو شدد في جاهلة ايام حيضها وطهرها بتضييع * وقد مر الخلاف كيف تفعل وهو في الذاهية قبل مفتاحها * في البحر ومفتاح بدل من ضمير الذاهية وجملة قبل ممتضة او مفتاح فاعل الذاهية وانه مراعاة لمعني * الة انفتح وذهاب مفتاحها في البحر كناية عن عدم وصولها الى ما فاتها او عن عدم وجودها ما تدخل به الصلاة والحيض بعد على التعيين او ذلك مجاز تمثيلي استعاري وعلى كل حال فليس ذلك اقنطاراً من الرحمة لان لما الاقوال السابقة بل المراد ان لم تنب ويجوز ان يريد افسادها عن نفس ما فات ولو يرجع لما بدله عند الله تعالى وجل وعلا ان ثابت مع انه لا تاييس جزماً فانه يمكن ان نذكر او نذكرها من تصدقه فترجع الى العمل بما نسيته * وهل تدع * النساء * الصلاة * والصوم اذا ضربها الطاق او اذا انشقت المبولة او * اذا تخضت * تحرك ولدها للخروج * ورات دماً * ومثله الماء * او * لا تترك * حتى تركه * تسكن * للولادة او * حتى * يخرج بعض الولد * وهذا اصح والمراد بالولد الجنين سواء ولد باعترار الاول او حتى يظهر بوضعه ولو لم يخرج * او * حتى * ترضعه * كله * او * حتى * تضع الولد * الاخير * ولو تاخر اربعين او اكثر * ان تعدد وهو الاصح * في مسئلة التعدد روي البيهقي عن علي في الرجل يطلق امراته في بطنها ولدان فضع واحد او يبق الاخر فقال هو احق برجعتهما ما لم تضع الاخر وبه قال ابن عباس والشعبي وعطاء وعليه قبل ترك الصلاة اذا تخضت له ورات دماً او اذا ركعت للولادة او اذا وضعت بوضعه او اذا وضعت كله الاصح انها تستحق اسم نساء بوضع الاخير كله خارجاً وهو مراد الشيخ عامر والمصنف * خلاف * ولا نفوت زوجها حتى تضع الاخير ان طلقها وقيل نفوته بالاول ولا تحمل لغيره الا بوضع الاخير وهو الذي اقول به واذا رات علامة الولادة والمبولة تركت الصلاة والصوم حتى تتم خمسة عشر يوماً فان لم تلد اغتسلت وصامت وصامت وقبل ترك ما دامت كذلك ولا تحسب تلك الايام في النفاس * وهو * تستحق اسم نساء بسقط نفوت * مطلقاً * وتحمل * لغيره ان يخطبها احد وان يتزوجها ويدخل عليها في غير الفرج حتى * امر * بما لا يذوبه الماء * بتشديد الواو

وشدد في جاهلة ايام حيضها وطهرها بتضييع وهي الذاهية قبل مفتاحها وهل تدع الصلاة اذا تخضت ورات دماً او حتى تركه للولادة او يخرج بعض الولد او ترضعه او الاخير ان تعدد وهو الاصح خلاف وهل تستحق اسم نساء بسقط نفوت وتحمل بما لا يذوبه الماء

بان تسخن الماء قليلاً وتجعله مع ما سقطت في كفها او كف غيرها وتحركه قليلاً قليلاً فان لم يذوبه الماء فانت وحلت وان ذوبه لم تفت مطلقاً * او * لا تستحق الاسم ولا يحرم على زوجها وطئها ولا نفوت ولا تحل الا * بما فيه جراحة * ما من الجوارح * او * لا * الا بتمام الحلقة * او براس ولو لم تتم سائر الجوارح * اقوال * وفي الاثر ان اسقطت المرأة دماً فلا تترك الصلاة ولا الصوم ولا تنقضي به العدة وقبل تنقضي به وليس عليه العمل وان اسقطت الحلقة فلتترك الصلاة والصوم وتمت العدة وقبل لا تنقضي حتى تسقط المضغة او ما فوقها وقبل حتى تكون مخافة وقيل حتى تكون مصورة بالاعضاء وقيل حتى يتبين انه ذكر او انثى وان بقي الجنين في بطنها لم تترك الصلاة والصوم ولم تفت الزوج ولم تحل لمن يتزوجها ولو طال بقاءه اربع سنين او عشرين او اكثر مادام حياً وان مات جاز لها ان تفعل ما يسقطه فاذا اسقطته تزوجت وفاتت الاول وتركت الصلاة والصوم لدم يحيمها وقيل اذا تيقنت بموته وراتها الامنيات فعملت ذلك ولو لم تسقطه اذا كانت على يقين انه لا ينجي بزيج والصحيح الاول لانه احوط اذ لا يتحقق انه لا ينجي وحياته ممكنة ولا يصدق عليها انها واضع بل حامل وانما تفعل ذلك ان داب في بطنها وزال او كانت تسقطه شيئاً فشيئاً حتى فني او بقي اقله الذي لا يتصور فيه الصلاح بالحياة * باب * في احكام الحيض والاستمناضة * منع الحائض من الصلاة بلا وجوب قضاءها * عدم الوجوب صادق بالجواز وبالمنع والمراد المنع فان قضاها الصلاة التي تركت حال الحيض او النفاس حرام وهو كبيرة لان الصلوات التي تاتي عليها حال الحيض والنفاس قد فاتتها بالشرع فتطاولها الى اشتدراكها استظهار على الشارع اذا تناولت ان تدرك ما فوته الشرع ولانها اذا قضتها على انها فرض فقد فرضت ما لم يفرضه الشرع وان قضت على انها نفل فليس ذلك القرض نقلاً وكذا توابع القرض من السنن كركعتي الفجر والمغرب والوتر واما قوله في القواعد لا يجب قضاءها فعدم الوجوب صادق بالجواز والمنع والمراد هنا المنع * ومن الصوم بلزومه * اي مع لزومه القضاء وذلك بالسنة وقيل لكثرة الصلاة دين الصوم تخفف عنها وقبل حائضت حواء فسالت ادم عن الصلاة فقال اتركها وحاضت في الصوم فتركته

او بما فيه جراحة او الا بتمام الحلقة اقوال * باب * منع الحائض من الصلاة بلا وجوب قضاءها ومن الصوم بلزومه

قياساً على الصلاة ولم تسأله وقيل سألته فقاسه على الصلاة وقيل سأل الله فامر به بتركها
 الصلاة ثم امرها قياً بترك الصوم فالزمها بدله وصلاة الحائض والنفساء عمداً كبيرة
 نفاق وكذا صومهما عمداً سواء ما كان من الصوم والصلاة فرضاً وما كان غير فرض
 وإن فعلتا في انتظار أو نحو صفة خلاف مبني على الخلاف هل أيام الانتظار في
 حكم الطهر وهل نحو الصفة في حكم الحيض والطواف لأنه صلاة والصلاة
 محرمة على الحائض والنفساء ودخول المسجد الحرام وإساءة أن دخلته بلا لزوم
 كفارة ولا كفر وقيل كفرت فيختلف في لزوم الكفارة المغلظة أو المرسلة أو
 التصديق بشيء وعدم لزوم ذلك غير الذوبة والنفساء كالحائض وهل المنع من
 الدخول خاص به أي بالمسجد الحرام أو عام بكل مسجد وهو الصحيح قياساً
 على المسجد الحرام إذ ورد المنع فيه فإن دخلت إساءة خلاف وتنع وفافاً أن
 كانت نفسه ولا تطلع عليه ولا النفساء ولا الجنب ولا يستندون عليه وقيل
 يجوز ذلك وفي منع الحائض والنفساء من المصلي الذي يعمل متصلاً بالمسجد خلاف
 مبني على خلاف هو في حكم المسجد ولا تمنعان من مواضع الصلاة غير ذلك إلا أن
 كانا نفساً أنه لا تمنع من الاعتكاف لأنه في المسجد ولأنه لا يصح إلا
 بصوم على الصحيح ولا يحل الصوم لحائض وقراءة كما هو جديد قولي الشافعي
 ومس المصحف لا بعلاقة أو ما زاد من القمطرى عليه وإجاز بعض مسه
 والفراق مع الزوج بالطلاق أو بالنفاء أو بالخلع ولو كان الطلاق منها لنفسها
 حيث جاز لها وإن وقع ذلك صح وعصى الفاعل وإن قال لها إن وقع كذا فذلك
 تطليق نفسك مني فوقع ذلك في حيض أو نفاس صح الطلاق وعصت لأن التطليق
 فعل لما وإن قال إن وقع كذا فانت طالق فوقع في حيض أو نفاس وقع الطلاق ولم
 تنص إذا لم تكن فاعلة والاحتجام والفصد وقطع متصل كظفر وشعر
 إلا أن طلاً كما لا يصل بينهما وذلك لأنهما سبب سوء وخلاف السنة وقد قبل
 بجمعهما حينئذ وقبل لا تقطعهما إلا أن كان لذر كعطيل الظفر عن العمل أن طال
 وإن قطعت ذلك لعذر أو بلا عذر غسلته لأنه كمن مات وقيل إذا طهرت غسلته
 وقيل تركه بلا غسل وإذا اعتمرت أو حجت قصرت ولو حائضاً أو نفساء ولو قبل

والطواف ودخول المسجد
 الحرام وإساءة أن دخلته
 بلا لزوم كفارة وهل
 خاص به أو عام بكل
 مسجد خلاف ومن
 الاعتكاف والقراءة ومس
 المصحف والفراق مع
 الزوج والاحتجام وقطع
 متصل كظفر وشعر

الطهر فتغسل ما قصرت في حينها أو إذا طهرت على ما مر ولا كتحال بلا عذر
 راجع لكل من الاحتجام وقطع المتصل ولا كتحال خلافاً لمجيز ذلك كله لها وما
 فصلت من جسدها تغسله في حينها وقيل إذا طهرت كأنه حائض على حدة وقيل
 لا تغسله لأنه ليس في جسدها والاغتصاب في اليد أو الرجل بالحناء أو بنيره
 مطاوع خضب المتعدي والاستيائك واجيز والمراد به ما تصبغ به شفيتها كقشرة
 عود شجر الجوز وفي الأثر أفضل الزينة للمرأة الكحل في العينين والسواك في الفم والخضاب
 في اليد والاستيائك في اللغة ذلك داخل الفم لا صبغ الشفة وهذا الأثر صريح في
 الصبغ وإذا منع سواك ذلك فالصبغ أولى بالمنع والوطئ في الفرج وهو كبيرة
 للنهي عنه في الآية والأحاديث وهو التحريم ما لم تصرفه قرينة والتغايظ في الأحاديث
 وفي لفظ عمنا موسى بن عامر أنه لا يكفر به وكذا قال الشيخ أحمد بن محمد قبله
 والصحيح أنه يكفر وإن ذلك كبيرة لحديث من جامع امراته في حيضها فقد أتى
 ذنباً عظيماً وإباح منها غير ذلك المذكور من الوطئ في الفرج وغيره هو الوطئ
 في البدن وهو مباح ولو في الفم لقوله صلى الله عليه وسلم حل من الحائض غير الفرج
 بالسنة لأنه صلى الله عليه وسلم يباشر الحائض فوق السرة وكره وطئ نفساء
 في الأربعين أي حرم أو كراهة تنزيهية كما هو قول المراد وطئها في الطهر قبل
 الأربعين فإن هذا مكروه، لا محرم وإنما يكره قبل العشرة مطلقاً إن طهرت أو بعدها
 أن كان النفاس أولاً مطلقاً أو غير أول أن لم يتم وقتها لا مكان رجوع الدم فيختلف
 فيه أن رجوع هل حيض أو من النفاس وإن طهرت أي أن لم تطهر وإن طهرت
 هذا قول والكراهة تحريم على هذا أو أراد والحال أنها طهرت وإن لم تطهر حرم
 فالكراهة تنزيهية هذا قول وإباح الوطئ من مستحاضة بعد الخروج من
 أيام ترك الصلاة وبعد الغسل وهي في حكم الطاهر على الأصح عند الأكثر وقيل
 في حكم الحائض وقيل ذلك مكروه مطلقاً وقيل في الدم الكثير واختلف أيضاً في وطئ
 الحائض في يوم الطهر الذي يأتيها في وسط وقت حيضها كاتى باتيها ذم يوماً وطهر يوماً ودم
 يوماً وطهر يوماً وكذا وما أشبه هذا فلها في حكم المستحاضة بعد أيام حيضها في وجوب الغسل
 وعدمه وإباحة الوطئ وعدمها وإن وطئت في حيض لو صفرته أي صفة الحيض

والا كتحال بلا عذر
 والاغتصاب والاستيائك
 والوطئ في الفرج وإباح
 منها غير ذلك بالسنة
 وكره وطئ نفساء في
 الأربعين وإن طهرت
 وإباح من مستحاضة وهي
 في حكم الطاهر على الأصح
 عند الأكثر وإن وطئت
 في حيض أو صفرته

بعده والجامع ان الصفرة حيث حكم بانها حيض فحكمها حكم الدم * ندب فراقها
بتأييد * ولا يفيدها نكاح غيره لان هذا في طلاق الثلاث * عدم الود اليها *
يعني انه يعتقد انها خارجة عنه بذلك كما تخرج بجماع في الدبر وهو مشكل وانما يزول
الاشكال باعتقاد القول ان ذلك مجرمها والا فلانما يفارقها بالتطليق حوطة اذا طهرت
فلا بد ان يشهد على انها حرمت عليه او يطلقها ويشهد على الطلاق انتزيع * يقدم عليها
ولتحل له محرمتها وليتزوج خامسة * عند ابي عبيدة * وجابر والربع * رحمه * م
* الله * ولو تزوجت غيره * مع توقفه في التحريم * لها عن زوجها * والتحليل
لها والفساء سنة * اي في سنة اي في كلام مروي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه يحرم الفساء ويأمر باجتنابها والنصب على نزع الخافض او على الظرفية
كما بسط الكلام على مثل ذلك من قولهم لغة وعرفا واصطلاحا في غير هذا
* كالحائض وقيل الواطي * في الحيض * عاصي * عصيانا كبيرا فذلك كبيرة لان
النهاي للتحريم مالم تصرفه قربنة ولقوله صلى الله عليه وسلم من جامع امراته وهي في
حيضها فقد ركب ذنبا عظيما وقيل عصيانا ليس كبيرا وهو مردود بذلك * بلا
تحريم لها عنه * وهي مثله ولا عصيان لمن نسي او دلس وهو قول ابي نوح قل
الشيخ وقال ابو نوح عصي ربه ولا تحرم عليه امراته وقول ابي نوح راجع الى الحائض
لان كلام الايضاح قبل هذا اسوق اولاً وبالذات لله * الله * ولو كانت اقرب
ذكرنا لكنها ذكرت ثانيا وبالعرض ثم رايت المحشي وافق على هذا في حاشية الوضع
اذ قال عن الشيخ مانصه وقال بعض اصحابنا ان وطئ في الحيض تاب واستغفر
وان عاد تاب واستغفر وان عاد في الرابعة حرمت لان هذا معاند فاحرى ان تحرم وسبب
الخلاف عندي مل الهي بدل على فساد المهي عنه ام لا الخ وذكر قبل ذلك
عن ابي عبيدة انه قال لا احللها ولا احرمها واحب الي فراقها وذكر عن ابي نوح
انه عصي ربه الخ فتراه رد كلام ابي نوح الى الحائض لا الى خصوص الفساء
* فان طاعته تصدق كل * منها * بدينار * وشهران دينار الفرائش والجزية
والنكاح والدماء اثنا عشر درهما ودينار الزكاة عشرة وذلك بالوزن لا بقيعة سكة
في اخرى وذكرت في شرح التوحيد ان الدينارين واحد * والا * تطاوعه بل

ندب فراقها بتأييد عدم
العود اليها عند ابي عبيدة
وحكم الله مع توقفه في التحريم
والتحليل ما والفساء سنة
كالحائض وقيل الواطي
عاص بلا تحريم لها عنه
فان طاعته تصدق كل
بدينار والا

فهرها او نسيت او في حال نومها او سكر حيث تعذر في سكر * فلا عليه * بل عليه
ان لم يكن عذر لسيان او غيره * ولزمها * الدينار * دونه ان دلسته * لم تخبره
بالحيض * وجوز بينهما في مطاوعة دينار * واحد اذ حصل بهما معا وجوز بينهما
فيها نصفه وقيل غير ذلك كما ينفذ في ترتيب المعاقبات ومثل ابو موسى عيسى بن
سجيمان فقال قيل على كل واحد خمسة دنانير وقيل اربعة وقيل ثلاثة وقيل دينار ان
وقيل واحد وقيل نصفه وقيل ربعه وقيل ثلثي * ما * ولزم قيل كلا * منها * في
صفرة نصفه * وقيل كالحيض وقيل الدينار في اول الدم ونصفه في اخره وقيل
الدينار في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى
امراته وهي حائض فليصدق بدينار او نصف الدينار وهو حديث ضعيف ومن
قال بالدينار اول الدم والنصف في اخره الشافعي في جديده في رواية وتل بانه
في اوله قريب عهد بالجماع فلا يعذر بخلاف اخره فيخفف عنه وقال في قديمه
بالدينار في الدم في الحيض مطلقا وهو اصح قوله وقيل هو الجديد * وفي طهر
قبل السيل صدقة * ما * او صيام * لثلاثة او يومين او يوم واثنين عشر او ستة
او عشرة خلاف وقيل غير ذلك وقيل لا يلزم شي * وقيل كالحيض وقال مالك لا شيء على
واطئ في الحيض والنفاس بل التوبة فقط واذا اختبرته بالحيض او النفاس صدقها ان لم يتبين
كذبها وان قال انا حائض ثم قالت لست حائضا او قالت لست حائضا ثم قالت انا حائض
اخذ بقولها الا خيد ان لم يتبينها او النفاس كالحيض * والا * كثر مناعلي التحريم * لها عن زوجها
ولزوم الدينار * او ذلك بعد الطهر وقبل الغسل ان تعدوا وانما قلت هذا لئلا تكرمع قوله بعد
والا كثر مناعلي التحريم وقال بعض اصحابنا ومالك والشافعي واحمد وابو حنيفة
لا تحرم عليه والخلاف في جماع الحيض والنفاس ودم الحيض والنفاس وفي صفرتها ونحوها
في الوقت او في الانتظار ولا يخفى ان من قل ايام الانتظار ونحو الصفرة لست في حكم
الحيض والنفاس لا يحرمها به في نحو الصفرة والانتظار والامة الزوجة والسرية
كالخوة الزوجة في الاقوال السابقة في كلام المصنف وفي كلامي وفي الاقوال
الانية كلها من الدينار وقل والكفارة على ما ياتي وفي التحريم وغيره * كفساده *
اي الوطئ * لزوجه طاهرا او حائضا ونفساء * الصوم والحج * والمعة * والاعكاف

فلا عليها ولزمها دونه ان
دلسته وجوز بينهما في
مطاوعة دينار ولزم قيل
كلا في صفرة نصفه وفي
قبل الغسل صدقة او صيام
والا كثر مناعلي التحريم
كفساده الصوم والحج
الاعتكاف

وقيل يتوب ويستغفر وان عاد فـ ﴿ لميتب ويستغفر ﴾ كذلك الى المرة ﴿ الرابعة ﴾
 فمحرم ﴿ لانه معاند بالرابعة وفيه انه معاند بالارة والا فلا بد انه عاند باقل الجمع
 ثلاثة كقصبة موسى مع الحضرة والنفساء في الدم والصفرة كالحيض وقيل لا
 وقيل نصفه ﴿ والوطى ﴾ قبل غسل وبعد طهر ﴿ بالقصة البيضاء او بالجفوف اذا
 كانت تعمل به او بانتظار ﴾ كوطى بمحيض عند الاكثر ﴿ فمحرم والاشبه ان
 لا تحرم ولزم الدينار وقيل لا تحريم ولا كفارة على الوطى في الحيض والنفساء ووجب
 بعضهم في الدم كفارة مغالطة عتق رقبة ولعله مراد الشيخ بقوله ولم يحرمها الاخرون
 وارجبوا عليه الكفارة وهم قوم من اهل الخلاف فالمكفارة عتق رقبة وقال البغوي
 مانصه ذهب اكثرهم الى انه لا كفارة عليه ويستغفر الله ويتوب اليه وذهب قوم
 الى وجوب الكفارة عليه منهم قتادة والاوزاعي واحمد واسحق قال ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجل جامع امراته وهي حائض ان كان الدم
 غيضا فليتصدق بدينار وان كان صفرة فنصف دينار ويروى هذا موقوفا عن ابن
 عباس اه وظاهره ان الكفارة الدينار او النصف وحمل كلام الشيخ على الاول اظهر
 وقيل في الوطى في الدم حال الحيض دينار وفي صفرة نصفه وفي تيس وفيما بعد
 طهر وقبل غسل ربه وفي الديوان الصفرة نصف الحيض والتربة والكدره والتيس
 نصف الصفرة والنفساء كالحيض وايام الانتظار كايام الحيض وقيل لاشي عليهما
 فيها ولكن لا يفعلان ذلك وان تعمد مادون الفرج فانزاق فعلي كل منهما دينار
 وقيل لاشي على الزوج وقيل عليهما التوبة فقط وتحريم المنكوحة بمحيض عمدا قول
 الاكثر واختار في الديوان انها لا تحرم ﴿ وان رات طهرا بليل في رمضان وشرعت
 في غسل فاصبح ﴾ الصبح ﴿ قبل تمامه فلا يتم صوم يومها وكره لها اكله ﴾ ككره
 التي راته بنهار وان ضيعت الغسل هدم ما مضى ﴿ وجوز الحائض جاوزت
 ثلاثة ايام فيه ﴾ اي في الحيض ﴿ وادارت سفرا او تنقلا عن الماء وخافت
 عدمه ﴾ اي عدم الماء ﴿ ان تغتسل ﴾ تخفيفا للنجس والوسخ ولا ينفعها الحين
 الطهر والنفساء ذلك ان جاوزت عشرة وجوز لها بعد ثلاثة وجوز لها مطلقا
 وجوز وان لم تريد سفرا او تنقلا ﴿ دون استنجاء ﴾ لئلا يصل النجس لغير محله

وقيل يتوب ويستغفر وان عاد فـ ﴿ كذلك الى الرابعة ﴾
 فمحرم ﴿ والوطى ﴾ قبل غسل
 وبعد طهر كوطى بمحيض
 عند الاكثر وان رات طهرا
 بليل في رمضان وشرعت
 في غسل فاصبح قبل تمامه
 فلا يتم صوم يومها وكره
 لها اكله وجوز الحائض
 جاوزت ثلاثة ايام فيه
 وادارت سفرا او تنقلا عن
 الماء وخافت عدمه ان
 تغتسل دون استنجاء

وان امتنا وصوله جاز ولان ذلك المحل لا يرقى عنه النجس ﴿ بضم جسد ها وقعودها
 على الرجلين ﴾ لئلا يصل الماء الفرج ولا تنزعان الا ما اضطرنا اليه فلتنزعاه
 وتغتسلا وتدفعاه وقيل ترفعاه حتى تطهرا ثم تغسلانه وتدفعانه وفي الديوان
 اذا وصلت النفساء سبعة ايام افاضت الماء على جسد ها ولا تستنج اذا فعلت
 ذلك حل لها كل ما حل لها قبل النفاس الا الوطى في الفرج والصلاة
 والصوم وان لم تغتسل على سبعة ايام فلا تغتسل حتى ترى الطهر او تجاوز بالانتظار
 وقيل تغتسل على اربعة عشر وان لم تغتسل فعلى احد وعشرين وقيل اذا ادركت
 سبعة ايام فلتغتسل متى شاءت بعدهن ان لم تغتسل عليهن وقيل لها ان تفيض
 الماء على جسد ها اذا مضت ثلاثة ايام ورخص في اقل من ذلك ﴿ ولا تحرم على
 واطى بعد طهر وقبل غسل ﴾ بماء ﴿ بتييم ﴾ حيث جاز لما التيمم لقدماء او
 مرض او خوفه او مانع في حضر وقيل تحرم والباء متعلقة بطهر او بوطى اي
 جامعها لتيممها ﴿ وليست في حكم الحائض ﴾ دفعا لوجه متوهم انها في حكم
 الحائض اذ لم تغتسل ولو تيممت ﴿ وهو الاشبه ﴾ الاقرب الاولى ﴿ ولا تحرم
 به ﴾ اي بالوطى في الدم ﴿ نفساء ﴾ خلافا لبعض ﴿ وان كان الدمان سواء في
 ترك العبادة ﴾ المخصوصة كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغير ذلك لورود نص
 تحريم الوطى في الحيض فقط وقيل بالتحريم قياسا ولان النفاس حيض ﴿ فتحصل
 ان جماع الحائض في الفرج حرام بالقرآن والسنة والاجماع ﴾ وذلك انه يفهم من
 قوله ان النفساء سنة كالحائض ان الحائض امرها من القرءان وما في القرءان يقول به
 النبي ويجمع عليه والا فلم يحصل ذلك مما مر او انه من السنة الماخوذة من
 القرءان المجمع عليه وقد يقال الفاء ليست سببية بل مجرد العطف والترتيب الذكري
 او بمعنى الواو ﴿ فمن فعله لا باعتقاد حل له فان ﴾ فعله ﴿ بنسيان او جهل بمحيضا
 لم تلزمه كفارة ولا اثم ولزمه ﴾ والكفر ﴿ بلم به ﴾ اي بمحيض ﴿ وعمد وحرمت
 عليه عند الاكثر ﴾ لم يتكرر مع ما تقدم لان ما تقدم فيما بعد الطهر وقبل غسل
 ومن فعله باعتقاد المحل اشرك وحرمت عليه لدخوله عليها وهو شرك الا على قول
 من لا يجرم بشرك الزلة ﴿ وايح الاستمتاع بالذكر بما فوق السرة وتحت الركبة
 اسره ونمت الركبة

بضم جسد ها ووقعودها
 على الرجلين ولا تحرم على
 واطى بعد طهر وقبل
 غسل بتييم وليست في
 حكم الحائض وهو الاشبه
 ولا تحرم به نفساء وان
 كان الدمان سواء في ترك
 العبادة فتحصل ان جماع
 الحائض في الفرج حرام
 بالقرآن والسنة والاجماع
 فمن فعله لا باعتقاد حل له
 فان بنسيان او جهل بمحيضا
 لم تلزمه كفارة ولا اثم
 ولزمه بلم به وعمد وحرمت
 عليه عند الاكثر وايح
 الاستمتاع بالذكر بما فوق
 السرة ونمت الركبة

من حائض * ونفساء * وبقيلة ومعانقة اجماعاً وبما بينهما دون فرج * اي في غير فرج * عندنا وبعض الامة * بالنصب على المعية او بالجر عطفاً على الضمير المبرور المتصل بلا اعادة الحائض اي وعند بعض الامة وهو بعض اصحاب الشافعي وعكرمة ومجاهد والشعبي والبخاري والثوري والاوزاعي واحمد ومحمد بن الحسن واصبغ من اصحاب مالك والشافعي والبخاري وابو ثور وابن المنذر وداود لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ولقوله صلى الله عليه وسلم انما امرتم بول الفروج فامر بما فوق الازار غير تحريم لما تحته بل حوطة عن الفرج وحرم ذلك بعض اصحاب الشافعي وهو مذهب مالك وابي حنيفة وابن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقناعة لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في الاجازة على ما فوق الازار يعني فوق الموضع الذي يعقد فيه الازار من الجسد وهو السرة وقيل عن مالك بتحريم ما تحت الازار لا لنفس ذلك الموضع بل مخافة الوقوع في الفرج لان من برى حول الحمى يوشك ان يقع فيه وعليه فان فعل لم يجرمها ولم يلزمه دنبارا * وان طهرت في سفر ولم تجد ماء فتيمت * بما يتيم به من تراب او غيره * فملى بياح وطها وصحح او * لا يباح * حتى تغتسل قولان * في المذهب والاول مذهب الشافعي واحمد وجمهور السلف والخلف ومشهور مالك المنع وقيل عن ابي حنيفة اذا قطع الدم لاكثر الحيض حل وطها في الحل والحق اباحة الوطى اذا تيمت في الحضرمذوران لم تجد الماء ولا ما تتيتم به لم يباح وطها فيما استظهر السديويكشي والظاهر جوازه بما تتيتم به ولو بالماء * وان وطئت بعد تضييع الفسل حتى خرج وقت صلاة استقبلتها * وان اخذت باشتراك الصلاتين اعتبرت الاصل فيحل له وطئها اذا لم يبق لها الا قدر ما تصلي الثانية * وقيل لا تحرم * والواضح انه لا يباح له وطئها ولو ضيعت حتى خرج الوقت لبقاء حكم الحيض مالم تغتسل ولقوله تعالى فاذا تطهرن فيجب اجبارها على الغسل ليطأها ولذلك عبر بقيل وقيل تحرم * وجوز الذكر * التجوز عائد لما بعد واما الذكر فمجمع على اباحته واستحبابه ولعله اراد التجوز لا في مقابلة منع فقط بل العام والقراءة واستقبال القبلة الحائض واستحسن * تجوز القراءة * وان خافت نسياناً

من حائض وبقيلة ومعانقة اجماعاً وبما بينهما دون فرج عندنا وبعض الامة وان طهرت في سفر ولم تجد ماء فتيمت فهل يباح وطئها او صحح او حتى تغتسل قولان وان وطئت بعد تضييع الفسل حتى خرج وقت صلاة استقبلتها فقبل لانحرمت وجوز الذكر والقراءة واستقبال القبلة الحائض واستحسن ان خافت نسياناً

وان لم تخف لم يستحسن هذا التجوز لها ويجوز لها التكيف ولو لم تخف نسياناً ومن التكيف في قول بعض ان تحرك شفتيها بلا اسمع لاذنها * وجوز لها الدهن * بفتح الدال وهو مصدر او بضمها فهو اسم لما يدهن به اي استعماله * وخضاب اليدين بشرط غسلها * خوف النجس والا فلا وجه لفساها اذا لا يرتفع به الحدث عن يدها * و * جوز * لفساء المشط والضفر * بالفتح وهو نسيج الشعر اوله * وكرها * اي المشط والضفر * الحائض * بلا لزوم شيء ان فعلت * و رخص لها ان جلبت * للزوج * ان تمنع راسها * اي شعر راسها * وتدهنه * بفتح اذا ما وضعا * وتضفره * بكسر الفاء * بلا مشط * و رخص للحائض في الخضاب بالحاء اذا مضت ثلاثة ايام ولا تحتجم الحائض والنفساء الا ان اضلنا الى ذلك والمشهور منع الحائض والنفساء من التزين مطلقاً كالا كتمحال واجمعوا على جواز النوم مع الحائض والنفساء وقبلتها وسورها والله طاهران وعن عائشة لا يجوز جماع المستحاضة وعن احمد الا ان طال بها وعنه الا ان خاف الغت وكراهه ابن سيرين واوجب الشافعي في قديم قوله وقيل في جديدها على واطي الحائض في اقبال الدم ديناراً وفي ادباره نصفه وقيل الدينار في زمان لدم ونصفه بعد انقطاعه ولا عبرة بما ع المباشرة فوق السرة وتحت الركبة بالذكر او القبلة او المعانقة او اللبس او غير ذلك لسبقه بالاجماع وتعقبه به ومنع مالك في الاشهر عنه وطى المتيممة وعن ابي حنيفة اذا قطع دم الحيض لاكثر اوقته حل وطئها في الحال بلا غسل او نية وقد مر ذلك فائدة قضاء الحائض والنفساء الصوم هو الصحيح اعني انه توجه الخطاب اليهما بالامر الاول فهي تنوي القضاء ومقابله اداء الصوم يعني ان الامر بتجديد لما حال الطهر فتنوي ان الاداء * وهل تغتسل مستحاضة لكل صلاة * الفجر وغيره * او * لكل * صلاتين و * تغتسل * للفجر * وحده او تغتسل مرة في الفجر ومرة في المغرب * او * تغتسل * مرة * عند خروجها من الحيض * وتوضا لكل * اي لكل صلاة او توضا مرة الا ان احدثت بغير ما توضأت له كدم جرح او غائط او صلاة النهار الفجر والظهر والمغرب والمساء غسل او غسل واحد لليل والنهار * خلاف * وان طهرت في وقت الطهر

وجوز لها الدهن وخضاب اليدين بشرط غسلها وفساء المشط والضفر وكرها الحائض ورخص لها ان جلبت ان تمنع راسها وتدهنه وتضفره بلا مشط وهل تغتسل مستحاضة لكل صلاة او صلاتين والفجر او مرة وتوضا لكل خلاف

اغتسلت وجمعت بينهما وبين العصر وكذا ان ظهرت عند المغرب اغتسلت وجمعت
بينها وبين العشاء والذي يظهر ان الاصل ان تغتسل لكل صلاة وان شاءت اغتسلت
لكل صلاتين وجمعتهما الا الفجر فله غسلة على حدة وذلك ترخيص منه صلى الله
عليه وسلم اذا امر المستحاضة بالغسل لكل صلاة ولما تطاول عليها ذلك امرها بالغسل
لكل صلاتين والجمع بينهما والغسل للفجر فلم ان امرها بالغسل لكل صلاة هو
الاصل والغسل لصلاتين ترخيص ويحتمل ان يكون امرها بكل صلاة امر ندب
وتكفي غسلة لكل صلاتين فيعلم ايضا من امرها بالغسل لكل صلاتين ان امرها به
لكل صلاة في الحديث الاخر الذي هو قوله للانصارية السائلة اغتسلي واستغفري
وصلي ندب او ان الاصل والغسل لكل صلاتين ترخيص ووجه افادة هذا الحديث
الاخير التكرار انها سألته كيف تفعل ودمها ينحسب وهو سأل لكل صلاة وايضا
لما قال واستغفري علما انه عقب الغسل فعلنا انه لا صلاة ولا معنى للاستغفار هنا الا
المحافظة على اغتسالها حتى تتم الصلاة لكن يفهم منه انه لو لم تنحل ثوبها ولم يعلها
الدم خارجا لصلت بغسلة واحدة ما دامت كذلك وهو وجه حسن بل قد يصح وقد
يقال ان الواجب غسلة واحدة اذا خرجت من الحيض والغسل لكل صلاة او لكل
صلاتين مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ادبرت الحيضة وذهب قذرهما فاغسلي
الدم عنك وصلي فامرهما بغسل الدم فقط واما الغسل الواجب بعد الخروج من
الحيض فمعلوم لم يذكره لما وقد قيل بذلك كما ذكره المصنف بعد ﴿وان اغتسلت﴾
اي المستحاضة لصلاة ﴿الصبح فوات طهرا يبيض النهار ولم يردفه﴾ اي الطهر
﴿دم ندب لما النسل ولزمها﴾ غسل ﴿ان ردفه﴾ اي الطهر دم من دام بها
الدم بعد انتظارها كان لما وقت في الحيض او لم يكن اغتسلت لكل صلاة وقيل
تجمع بين الصلاتين بغسل وقيل ما عليها الا نزع النجس وتطهير وتوضوء وياتيها
زوجها وان لم يمكنها الغسل لسيلان الدم تيمت وصلت كل صلاة في وقتها وقيل
تتيمم وتجمع بين الصلاتين فائدة ان لم يمكن لها القيام وتقدم على الرماد بينها وبينه
خرقة يخرج منها الدم ومن سال منها غير الدم تقدم وتباشر الارض وقيل تقدم ان
على حفرة اذا كثر ما يسيل من دم او غيره وان كان ينقطع البلال توضأت وصلت

وان اغتسلت الصبح فوات
طهرا يبيض النهار ولم يردفه
دم ندب لما النسل ولزمها
ان ردفه

وقيل عليها ايضا افاضة الماء على جسدها خاف كل دم فأنس والمأخوذ به انه ليس
عليها الا الاستنجاء وان ثم الانتظار ولم تطهر وضيمت الغسل حتى أصبحت فقد
انهدم صومها قبل ذلك ولا صلاة لها ولا صوم بعد ذلك حتى تغتسل ولو كان
انتظارها من غير الدم وان تم الانتظار فاغتسلت ثم رأت الطهر بعد فلتستنج
وتغتسل والا لم يصح لها ما صامت وما صلت بعد ولا ينهدم ما صامت قبل بترك
اعادة الغسل وذلك في الدم الفأس واما غيره فليس عليها اذا جاء الطهر بعد الغسل
الا الاستنجاء والوضوء اه وقيل لا يلزمها اعادة الغسل مطلقا اذا غسلت بعد تمام
الانتظار قال وان اغتسلت قبل تمامه بلا طهارة فلا يجزئها الا ان اعادت بعد تمامه
وقيل اذا تم حيضها فاغتسلت بدون انتظار اجزاها ونجوز الطهارة قبل الوقت الا
في التيمم في قول والاستحاضة وسلس البول او النجس او الريح والباسور والرداف
وسيلان الجرح ﴿باب﴾ في التيمم ﴿التيمم لغة﴾ بالنصب على نزع الخافض
متعلق بالنسبة التي في الكلام والتنكير للحقيقة او متاق بمضاف محذوف اي تفسير
التيمم لغة ﴿القصد﴾ او التنكير للاعظيم او التويع اي في لغة وهي لغة العرب
وبسط ذلك في النحو ومن اللغوي قوله تعالى فتيمموا ولذلك نصب صعيدا على
انه مفعول به اذ كان المعنى فاقصدوا صعيدا ثم ذكر الشرعي بقوله وامسحوا بوجوهكم
وايديكم منه ﴿وشرعا طهارة﴾ جنس شامل للمائة والتراية ﴿تراية﴾ تعمل
بالتراب غالبا واصالة اذ قد تعمل بغير التراب وقد تعمل بماء وهو فصل مخرج
للوضوء والغسل والاستنجاء ﴿ضرورة﴾ تعمل لضرورة كالمرض وفقد الماء
ومانع منه كسبع وعدو لكن لا يخرج ذلك ونحوه عن قولنا فقد الماء وهذا بيان
للوافق ان التيمم مختص بالضرورة ومن اجاز التيمم للنفل مع الوجود والقدرة كان
الحديث عنه غير جامع ﴿بافعال مخصوصة﴾ كوضع اليدين في التراب ورفعهما
ونفضهما او النفخ فيها ومسح الوجه بهما مخرج لتطهير النجس بالحك بالتراب
﴿تستعمل﴾ تلك الطهارة ﴿عند العجز﴾ عن استعمال الماء ﴿او﴾ عند عدم
الماء وذلك بيان للضرورة لا يقال هذا حد غير مانع لدخول تطهير البدن او غيره
بالتراب لانا نقول هذا خارج بقوله ضرورة لان التطهير به جاز مع الصحة والمرض

﴿باب﴾

التيمم لغة القصد وشرعا
طهارة تراية ضرورة
بافعال مخصوصة تستعمل
عند العجز او عدم الماء

وجزأ الماء أو نقد ولا نه ليس بأفعال مخصوصة فإن التطهير بالتراب لا يختص بأفعال مخصوصة ﴿و﴾ التيمم هو مما خصت به الأمة ﴿المحمدية﴾ عن سائر الأمم كالوضوء ﴿ولو شاركتها فيه الأنبياء﴾ قوله هذا وضوءي وضوء الأنبياء من قبلي أو خصت الأمة بالتشنية والتثنية أو بالتحميل والغرة بسببه وقد ثبت في الحديث أن سارت لما هم الملك بالدنومنها قامت تتوضأ وتصلي وإن جرى بما قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام وقد صرح بالغرة في حديث أبي هريرة المرفوع لكم سيما ليست لأحد غيركم ﴿والصلاة على الميت والوصية بالثلث والغنائم﴾ والزكاة بقسم ذلك في فقرائه وبيت المال ومن كان قبلنا زكاتهم ربع أموالهم يأكله نور يجيء من السماء وجعل الأرض مسجدا ولم يكن غيرهم يصلون إلا في الكنائس والبيع روى أبو أمامة جعلت الأرض كلها لي ولأمي مسجدا وطهورا ومثله خذيفة وكون صفوفهم كصفوف الملائكة واجتماع الصلوات الخمس والأذان والأقامة قيل والبسلة وفيه كلام طويل في تفسيرنا الذي من الله به علينا والجمعة كما في حديث مسند الربيع نحن الآخرون السابقون يوم القيامة الخ والثامن روي أن اليهود لم يحسدونا على شيء كما حسدونا على الجمعة التي هدانا الله إليها وعلى قولنا خلف الإمام أمين أي قبل أن يحرم الكلام في الصلاة وفي رواية اسقط خلف الإمام والركوع وكانت صلاة من قبلنا بلا ركوع كذا قيل وعورض بقوله جل وعلا وأركعي مع الراكعين واجيب بأن الركوع لمن قبلنا بعد السجود وتحية السلام وساعة الإجابة يوم الجمعة ونظر الله عز وجل إلينا أول ليلة من رمضان وما يرى لنا في رمضان نكحوف فم الصائم وتصفيد الشياطين والأكل لياليه والسجود وتجيل الفطر وليلة القدر وصيام رمضان عند الجمهور قولوا التشية في كما كتب على الذين من قبلكم عائد إلى مطلق الصوم وقبل إلى صوم رمضان وعن ابن عمر مرفوعا صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم والاسترجاع عند المصيبة ورفع التكليف الشاقة ورفع الخطاء والنسيان والأكراه وقد كان من قبلنا إذا نسوا ما مروا به أو أخطأوا وعوقبوا بشيء كتحريم مطعم أو مشرب بحسب ذلك الذنب وندم الاجتماع على ضلالة وكون إجماعهم حجة واختلافهم رحمة وكان اختلاف من قبلهم عذابا وكون الطاعة لهم شهادة وكان

وهو مما خصت به الأمة كالوضوء والصلاة على الميت والوصية بالثلث والغنائم

على الأمم عذابا وكون الجنة بشهادة اثنين وذلك في الأمم بماء وكونهم أكثر الأمم أجرا وأقصرهم أعمارا وأقل عملا وأوتوا العلم الأول والآخر وفضعوا الأمم ولم يفضعوا والأسناد لحفظ الحديث ولم يكن في من قبلنا وكانوا يخلطون كلامهم بكلام أنبيائهم وكلام الله والأنساب والأعراب والأوتاد والافطاب والابدال والتجاء والهوث ودخول القبر بذنوب والخروج بدونها باستغفار المؤمنين رواه الطبري عن انس وتنشق الأرض عنهم قبل الأمم ويكونون في الخشوع على موضع عال قال صلى الله عليه وسلم أنا وأمتي على كرم مشرفين على الخلاق ما من الناس أحد إلا وإنه من أمة من نبي كذبه قومه إلا ونحن نشهد أنه بلغ رسالة ربه والسيما في الوجه من أثر السجود وإتياء الكتب في إيمانهم وتصنيف الكتب وعدم زول طائفة على الحق حتى يأتي أمر الله ولهم ما سئوا وما يسعى لهم ودخول الجنة قبل الأمم وغير ذلك وقد جمعه في غير هذا ﴿و﴾ التيمم ﴿حكمة اللطف﴾ بهذه الأمة والاحسان إليها ﴿ها﴾ ويجوز عودها حكمة لما ذكر من الصلاة على الميت والوصية بالثلث والغنائم فإن ذلك كله أحسان ورفق بنا والصلاة على الميت بقوله وللمصلين وكذلك التيمم ورفق بنا وزاد فيه كلاما مع الوضوء اذ قال ﴿والجمع لها في عبادتها﴾ المشروطة نحو الصلاة ﴿بين ما هو مبدء إيجاده﴾ أي الموضع الذي وجدت منه وهو التراب بل مع الماء لأنه من طين ﴿وسبب حياتها﴾ وهو الماء للوضوء حيث قدر عليه فهي تارة تطهر به وتارة بالتراب فعبادتها دائمة لا تبطل بعدم الماء فيلزم الكسل ﴿وشروطه كغيره﴾ من القروض شرط وجوب أو شرط صحة ﴿البلوغ﴾ فلو تيمم طفل ولم يغ ولم يقدر على الماء إذا أيمم لأنه تيمم فقام يجب عليه التيمم ولم يضطر إليه لأنه غير مكلف بخلاف الوضوء فإنه يرتفع به عنه الحدث لأنه غير ضروري ﴿والعقل﴾ ولا يصح تيمم المجنون ﴿والإسلام﴾ ولا يصح تيمم المشرك ولو تيمم وأسلم أعاد بناء على أنه لا يجب عليه لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة ولا يعيد بناء على وجوبه عليه لأنه مخاطب بها قولان وقول ثالث وهو الحق أنه يجب عليه وأنه مخاطب بها لأن يبيده لوقوعه حال الشرك وغير هذا غير معمول به وأنه من متروك العلم ودخول الوقت على ما يأتي ولا يشكل عليه الوضوء قبل الوقت لأنه لا وقت له وهنا قل

وحكمة اللطف بها الجمع لها في عبادتها بين ما هو مبدء إيجاده وسبب حياتها وشروطه كغيره البلوغ والعقل والإسلام ودخول الوقت

ودخول الوقت * وكون المكلف ذا كرا لاساها ولا انما * فان سها او نام لم يجب عليه حال النوم او السهو وانما يكلف ان لا ينام بعد دخول الوقت فان نام ولم يفر حتى خرج كفر ولزمته كفارة وقيل لا وان نام قبل الوقت لم يخاطب به حال النوم * ولا مكرها * على تركه فان اكره على تركه لم يجب عليه فان شاء يتيمم فيقبل وان شاء نواه فيسلم * بلا مانع حيض او نفاس * خبر ثن للكون اي ثانيا بلا مانع * وفروضة طلب الماء قبله * هو شرط صحة على ما ياتي * والنية اوله * لرفع الحدث ون لم ينوبط على الصحيح وان نوى حدثا او حدثين او اكثر لم يجزه ان كان غير ذلك * وضربة * الضرب اساس بعنف والمراد هنا مطلق الامساس بل المس بلا عنف استعمالا للمفيد في المطاق * للوجه * اللام لشبه الملك او شبه التملك او للعليل وكذا في قوله * واخرى لليدين الى الرسغين * قيل ويمسح باطنها ايضا لكن بضربة اليدين لا بتجديد * والموالة * والترتيب على الخلاف في الوضوء وسبب مرجح يجوز تكيس الوجه * وعموم الوجه بالمسح * ولا يغتفر القليل خلافا لبعض * كالركعتين * من خارج * بالصعيد * التراب على ما ياتي * الطاهر ومنه تقديم مسح الوجه * وقيل فرض على الخلاف السابق في الترتيب في الوضوء * وتجديده * اي المسح بوضع في الارض ثان * للركعتين * وقيل فرض * ونقض ما تعاق بهما برفق * الى جهة اليسرى اولى وجاز الى قدام او يمين ويكفي ان ينفخ فيهما وفي المسح قولان ويجوز النفض الى غير الجهة اليسرى وانما اخذت النفض الى الجهة اليسرى قياسا على الوضوء فان المستشق ينزل الماء من انفه على ذراعه اليسرى وليس ذلك بلازم ولان الذنوب تنزل عن الجوارح مع الوضوء والتيمم بدل الوضوء فاحييت ان تنزل الذنوب مع تراب التيمم الى الجهة اليسرى * والتسمية * على ما مر في الوضوء قبل وضع اليدين في الارض لان اول التيمم ذلك الوضع وقيل تقديم مسح اليمنى على اليسرى مستحب * واجمعوا انه * اي التيمم * بدل من * الطهارة * الصغرى * وهي الوضوء * والحلف في * الطهارة * الكبرى * وهي الاغتسال للجنبية او للحيض او للنفاس * فعندنا * كما كثر الامة انه بدل منها * ك * ما هو بدل من

وكون المكلف ذا كرا لاساها ولا انما ولا مكرها بلا مانع حيض او نفاس وفروضة طلب الماء قبله والنية اوله وضربة للوجه واخرى لليدين الى الرسغين والموالة وعموم الوجه بالمسح كالركعتين بالصعيد الطاهر وسنه تقديم مسح الوجه وتجديده للركعتين ونقض ما تعاق بهما برفق والتسمية واجمعوا انه بدل من الصغرى والحلف في الكبرى فعندنا ك

الصغرى * وروي عن الشافعي انه لا تيمم على جنب للجنبية بل للوضوء فقط على ان الملامسة في اية النساء والمائدة مس المرأة لاجتماعها وايضا كذلك وعن بعض ان الاجماع منعقد على ان المحدث والمجنب يتيممان وكذا الحائض والنفساء وقال النووي الا ما جاء عن عمرو بن مسعود والنخعي وقيل رجع الاولان عن ذلك ويحتمل ان يريد المصنف بذلك ان التيمم رافع عندنا للحدث الاصغر والا كبر لا مبيح فقط ولا قوله بعد ومنع ذلك فاقول الخ ويتيمم للميت وانواع الاغتسال المستحب عند عدم القدرة باتفاق ومن قدر فليغتسل او يترك ولا يكفيه التيمم ومن يبدنه نجس عجز عن نزوء فقيل لا تيمم عليه وقيل مسح موضع النجس بالتراب ويصلي والظاهر انه ان تمكن من ازالته بالماء او بالتراب او غيره فليفعل ولا بد ويتيمم للوضوء ان لم يقدر على الوضوء او لم يجد الماء وان لم يتمكن منها تيمم للوضوء دين النجس كمالا يتيمم للثوب المنجوس ورايت في بعض كتب المشاركة انه يتيمم للثوب بنشره على الارض وظاهر ايجابهم التيمم للاستنجاء وجوبه لازمة النجس حيث تذرث ثم للوضوء * وعلى الجنب * على هنا لنا كيد كما ورد الوجوب لنا كيد في غسل الجمعة فلا ينافي ما ياتي من قوله اجزاه عندهم * العاجز عن غسل ووضوء * لعدم الماء او للمرض ودخل في عدم الماء استحقاقه لاكل او الشرب * تيمم * متقدم اولا * لاستنجاء وجنبية * وان نقض استنجاءه اعاد للجنبية تيمما اخر وقيل وكذا كل مقرر * تيمم * اخر * ثان لان الوضوء لا يصح مع نجس * للوضوء * بعده يعني ان ذلك مترجح عليه ومنا كد لا واجب وكذا الافعال بعده بدليل قوله وان نوى الكل بواحد اجزاه عندهم * وقيل ان نوى ب * التيمم * الاول استنجاء ووضوء او بالثاني جنبية صح * بل يجب عليه هذا النوى عند صاحب القول فيما قال الشيخ والظاهر كلام المصنف بناء على ان تاخير اغتسال الجنبية عن الوضوء او لوي لا واجب وقيل واجب فيجب تاخير تيمم الجنبية * وقيل لكل * من الاستنجاء والوضوء والاغتسال * تيمم * فذلك ثلاثة يقدم تيمم الاستنجاء فتيمم الوضوء وبعده تيمم الاغتسال وان قدم تيممه على تيمم الوضوء صح وظاهر قولهم يصح الدخول في الاغتسال بالنجاسة جواز

الصغرى وعلى الجنب العاجز عن غسل ووضوء تيمم لا استنجاء وجنبية واخر للوضوء وقيل ان نوى بالاول استنجاء ووضوء او بالثاني جنبية صح وقيل لكل تيمم

تقديم تيممه على تيمم الاستنجاء لكن الاخير غسل الجنابة لا غسل النجاسة
ان دخل بها **﴿** وجوز واحد للثلاثة **﴾** ينويه لها يعني ان بعضا قال لا حاجة الى تعدد
التيمم بل يرى ان الواحد يكفي الثلاثة واذا جمع بين اثنين او ثلاثة فجاء ناقص
احدهن انقض وحده عند بعض وقيل ينتقض الكل وظاهر قول ابي عبيدة
ان اغتسال الجنابة يجزي عن الوضوء ان يتيمم واحدا ينويه للجنابة ويكفي عن
تيمم الوضوء ويتيمم تيمما اخر وينويه للاستنجاء قبل ذلك والامر كذلك عنده
وكذا عند المالكية قال في العتبية لو تيمم للجنابة اجزاء عن تيمم الوضوء وعن القرافي
تنوب نية التيمم للفعل اذا نسيه لان التيمم بدل الوضوء وهو بعض الفعل
والتيمم للجنابة بدل من غسل جميع الجسد وبديل البعض لا يقوم مقام الكل
﴿ وصحح الاول **﴾** لان الجنابة يصح غسلها مع وجود النجس ثم يغسل موضع
النجس للنجس ثم يعيده لرفع حدث الجنابة **﴿** و **﴾** اصحاب هذه الاقوال كلها
﴿ ان نوى الكل **﴾** من الاستنجاء والوضوء والغسل **﴿** بواحد اجزاء عندهم **﴾**
اي عند اصحاب هذه الاقوال وانما اختاروا ما ذكرنا من الاقوال اختيارا ولم
يوجبوه والحائض والنفساء العاجزان عن غسل ووضوء مثل الحنفى العاجز والذي
عندي انه لا بد من تيمم للاستنجاء وسائر النجاسات التي لا يجحد لها غسلا ثم
تيمم للوضوء ثم تيمم للاغتسال ويجوز تقديم تيمم الاغتسال على تيمم الوضوء
لا تقديم تيمم الوضوء على تيمم الاستنجاء والنجس ولا قرنهما بواحد لانه
لا يصح الوضوء مع وجود النجس وانما اجاز قرنهما من اجاز الوضوء مع وجود
النجس الذي لا يطاق على نزعه او يطاق فينزع قبل تمام الوضوء فاذا فقد الماء قرنهما
نعم ان لم يكن نجس وكان موضع الاستنجاء مطهرا بالحجارة على القول بطهارته
صح قرنهما والتي تيمم لراسها في الاغتسال لعدم القدرة تيمم اولها ثم تفعل وان
اخرت التيمم جاز ولو تيممت ولو كان بدلا من الغسل لانه ليس من جنس الفعل
وكذا ان قدمته ولعل من اجاز قرن الاستنجاء والوضوء بتيمم واحد اعتبر ان محل
الاستنجاء قد طهر بالاستنجاء او يرى ان شان التيمم رفع الحدث الاصل مثلا
والاحداث الصغار كما اكنوع واحد فكفى التيمم لها تيمما واحدا ومن تيمم

وجوز واحد للثلاثة
وصحح الاول وان نوى
الكل بواحد اجزاء
عندهم

للجنابة او الحيض او النفاس خصهن ولا يذكرون من جميع الاحداث وان تيمم لاحدهن
مع الوضوء او معه ومع الاستنجاء قال لجميع الاحداث والجنابة او لجميع الاحداث
والحيض او النفاس ومن قدر على الاستنجاء استنجى وتيمم واحدا للجنابة والوضوء
او تيممين وان قدر على الوضوء والاستنجاء قعل وتيمم للجنابة وان لم يقدر على استنجاء
تيمم للجميع ولا يتيمم وفي بدنه نجس غير يابس ثم يغسله بعد وفي اليابس قولان
وقيل ايضا في غير اليابس قولان ويجوز ان يتيمم وعليه ثوب نجس خلافا لاحد
﴿ وان نوى به **﴾** اي بالتيمم مجملا بلا ذكر جنابة ولا استحضار لها في قلبه
﴿ الصلاة اجزاء لها وللجنابة **﴾** وقيل وان نافلة وان لم يستحضر الحدث الاصل
او الاكبر وعند المالكية لا بد من الاستحضار **﴿** وان نواها **﴾** اي الجنابة
الحادثة او حدثت نهارا باحتلام **﴿** اجزاء للصوم دون الصلاة **﴾** لانه اقوى
لا بدخل في وقته بلا تيمم بخلاف الصلاة فلا يتيمم لها قبل وقتها وجاز تأخيرها
لوقتها **﴿** وجوز لها **﴾** اي للصوم والصلاة وكذا ان نوى بالتيمم الصلاة ولم يحضر
في قلبه وضوء ولا استنجاء ولا اغتسال اجزاء وقيل لا **﴿** وجوز **﴾** لمسافرين
بجامع وتيمم ان فقدما **﴾** وكذا من لم يقدر على الماء في الحضر لمرض او غيره وذلك
في المذهب وذكر ابن عرفة انه يمنع المسافر الوطى وليس معها من الماء ما بقيها
الا ان يطول وعن علي وابن مسعود وابن عمر كراهة ذلك وبالمع قال ابن القاسم
وهكذا الكلام في فعل ما ينقض الوضوء او الغسل اذا لم يضطر اليه وان اضطر فقل
ويحرم ان بفعل ما ينقضها بلا حاجة اليه ولا انتفاع به وذلك اذا لم يكن الماء
الذي يكفي وان وطئها كراهة حيث لا ماء الا ما يكفي احدهما فهي اولى به لما
ادخل عليها كراهة **﴿** وتجامع حائض طهرت في سفر وتيممت كذلك **﴾** لنقد ما
وكذا حاضرة لم تقدر على الماء **﴿** ومنع ذلك **﴾** الجماع **﴿** فائل انه **﴾** اي التيمم
﴿ ليس بدلا من الكبرى **﴾** فالحيض باق حكمه فلا يجامع عند الشافعي او التيمم
مبيح للصلاة لا رافع فالحدث باق ابيحت معه الصلاة لا الجماع وظاهر مذهب
مالك انها يتيمن للصلاة ولا يبيح لها تيممها الجماع ان تيممها فقد ماء واختلف
مسائل التيمم عزيمة فلا قضاء على من تيمم في سفر معصية او بفحش او مسروق

ان نوى به الصلاة اجزاء
لها وللجنابة وان نواها اجزاء
لصوم دون الصلاة وجوز
لها ولمسافر ان يجامع
وتيمم ان فقدما وتجامع
حائض طهرت في سفر
وتيممت كذلك ومنع
ذلك فائل انه ليس بدلا
من الكبرى

او رخصة فيقضي وظاهر الديوان الاول وقال الغزالي انه لعدم الماء عزبة ومع وجوده
لما منع كمرض ونحوه رخصة وهو ظاهر القواعد وسيشير المصنف الى ذلك **باب**
ايح التيمم اريض **باب** لا يقدر على ماء **باب** ومسافر عدم ماء **باب** واجماع والخلف في
حاضر عدمه هل يتيمم ان خاف فوت الوقت **باب** بالاستغسال يجلب الماء او تسخينه
او تبريده **باب** ويصلي **باب** بلا اعادة بعد خلافا لمن قل يعيد ويغتسل للجناية بعد
الصلاة وقد تيمم لها للصلاة ولا سيما الصوم **باب** او يطلبه **باب** ويشغل بالسجين او
التبريد ويستعمله **باب** وان فات **باب** ويصلي في الوقت المتصل به ان كان وقتا يصلي
فيه وان ايس صلي يتيمم في الوقت قبل خروجه **باب** قولان **باب** رجحوا الثاني لوجود
الماء واقدره عليه ووجه الاول ان الطهر لم يجب بالذات بل للصلاة وله بدل هو
التيمم ولا بدل للوقت ونزل وجود الماء والقدرة على استعماله بمنزلة عدم لعدم الوصول
اليه قبل خروج الوقت **باب** والمريض المباح له ذاك **باب** التيمم **باب** كل مضى **باب**
بضم الميم واسكان الضاد المتجمة وفتح النون كمعطى وهو من انقله المرض **باب** واي
ضئيف **باب** الاعضاء **باب** ال للحقيقة فيصدق بالعضو الواحد **باب** عاجز عن تناول
الماء **باب** اي عن اخذه **باب** او خائف من استعماله زيادة مرض او تاخير بره **باب**
هذا مذهبا ومذهب الجمهور وروى بعض البغداديين عن مالك انه لا ينتقل الى
التيمم بمجرد دخول حدوث مرض او زيادته او تاخير بره وكذا صحيح بخلاف من
استعمال الماء حدوث المرض **باب** او كان جريما **باب** عطف على خائف **باب** او مجروبا او
مجذورا او ذا دما مبل او علة ينضرر بها معه **باب** اي مع استعمال الماء ويكفي خوفه
وظنه ولو لم يد في البحر او غيره وقال الشافعي ان كان طيبيا والارجع لطبيب حاذق
بالغ مسلم عدل وقيل يقبل قول المنافق قال بعض وقول المشرك وقيل يكفي عدلان
طيبان واذا خاف لم يجز له استعمال الماء وان كان لا يضره في نفس الامر او الوصف واذا
لم يغت فاستعمله فضره فلا عليه وان تيمم على ان لا يضره الماء مع انه في الوصف
يضره لم يجزه خلافا لبعض ويتيمم ان كانت لحيته تنتشف بالماء او حاجبه او شفا
عينه او يزكم او يتغير لونه من بياض لسواد او حمرة **باب** والماء الم بعض اعضاءه مخاطب
به **باب** باستعمال الماء او ببعض **باب** والفرض لازم له **باب** والمعنى ان من شأن العضو الصحيح

باب

ايح التيمم لمريض ومسافر
عدم ماء واجماع والخلف
في حاضر عدمه هل يتيمم
ان خاف فوت الوقت
ويصلي او يطلبه وان فات
قولان والمريض المباح له
ذلك كل مضى واي
الانضاض عاجز عن تناول
الماء او خائف من استعماله
زيادة مرض او تاخير بره
او كان جريما او مجروبا
او مجذورا او ذا دما مبل
او علة ينضرر بها معه
والسالم بعض اعضاءه
مخاطب به والفرض لازم
له

الخطاب ولزوم الغسل فيه وليس المراد غسله اجماعا لقوله بعد او يسقط الوضوء او
هذا ترجيح لنفسه فيتيمم للاميل وحده او يترك **باب** والخلف في **باب** العضو **باب** العليل
هل يمسح بالماء **باب** وتكفي مسحة واحدة وان مسح ثلاثا الغسل فاحسن ومن كثرات
غسلات وامام مسح الصحيح ثلاثا فقام مقام مسحة واحدة **باب** ولو **باب** كانت المسحة
الواحدة فصاعدا **باب** على الجائر **باب** باستيعاب المفرد جبار وجبارة وهي اليدان
ونحوها مما يجبر به العظم ومثل الجائر غطاء الجرح اذا كانت ازالته تضره
ووعليه لعمل **باب** ولكن ظاهر هذا انقول انه ان لم يكن على الجرح غطاء ولم
يقدر على مسحه جعل عليه النطاة ليمسح عاياه ولا ينقض وضوءه اسقاط الغطاء بعد
المسح عليه ولو قبل تمام الوضوء كما يتيمم الرجل على وجه المرأة الميتة ويديها من
فوق الستر للضرورة ولا يبطل تيممه لها بسقوط الستر **باب** او يغسل السالم ويتيمم
للعليل **باب** كما اذا كان يضره المسح على انقول الاول ففرض الصحيح الغسل وفرض
العليل التيمم **باب** كل عضو بفرضه **باب** على هذا **باب** او سقط عنه فرض العليل **باب**
على حدة بل ارتفع حدثه بغسل السالم فلا يتيمم له ويتوضا للسالم او هذا ان قل
لعل العلة بان كان ثلث عضو او دونه **باب** او **باب** اي او سقط **باب** الوضوء ولزومه
التيمم **باب** للسالم والعليل مطلقا وان كثر العليل بلان كان ثلاثة اعضاء **باب** اقوال
وكا لو وضوء **باب** في تلك الاقوال **باب** الغسل **باب** لجناية او حيض او نفاس او اسلام قيل
الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده وكل عضو فرض فليتيمم للعليل فقط وقيل
لا يرتفع الا بتمام الاعضاء تيمم للكل وفيها بقية الاقوال ومن تيمم للجناية وحدها
لم يعده اذا انتقض تيمم وضوءه او استنجاه وان تيمم له ولغيره تيمما واحدا اعاد لما
اذا انتقض تيممه واذا تيمم لاستنجاه ووضوء تيمما واحدا فانتقض اعاد لما وان
تيمم للكل واحدا فانتقض تيمم وضوءه اعاده وحده وان انتقض تيمم استنجاه
اعادها وهذا اقل صحيح وفهم السد وبكشي انه اذا تيمم للجناية وحدث حدثا
صغيرا انه يعيد لها والحق ان لا اعادة عليه على ما ذكرت كما لا يعيد لتيمم الصوم
للجناية بالحدث الا صغرا وباتي انه قيل دخول وقت الصلاة الثانية ينقض التيمم
ومن اطاف مسح ما يغسل في الوضوء او الغسل ولم يطق غسله او وجد ما يكفي

والخلف في العليل هل
يمسح بالماء ولو على الجائر
وعليه العمل او يغسل السالم
ويتيمم للعليل كل عضو
بفرضه او سقط عنه فرض
العليل او الوضوء ولزومه
التيمم اقوال وكا لو وضوء
الغسل

بالمسح فقط وهو طاهر قبل يتيمم او يمسخ قولان وينوي التيمم الذي لا يقدر على
 غسله مع الاستنجاء او وحده ان يكن عليه استنجاء على حد الخلاف في نية الاستنجاء
 وان نجس الليل * ومثله الليل الطاهر * تيمم له * لاجل رفع الحدث
 * وغسل الصحيح * في الوضوء والجنابة والحيض والنفاس * وجوز التيمم
 لاسكل اذ صحنه الوضوء * شرطها * زوال النجس وقد تعذر * وكذلك في
 الاغتسال وصحوا هذا وشهره وقيل ان كانت العلة في يده او وجهه ولو طاهرتين
 او فرجه يتيمم لكل في الوضوء والاغتسال وان كان النجس في غير عضو الوضوء
 ولا يقدر على نزع تيمم وقيل يتوضا للصحيح ويتيمم للعايل * وكذا ممنوع من
 استنجاء بعلقة كسلس * بفتح السين واللام لا يسكونها * بول * اي تساهل
 بول حتى لا يقدر على حبسه * او استرسل جوف * تساهل ما في البطن كذلك
 * او جرح لا ينقطع * دمه او رعا ف او قلع سن او على بابها على فرض وقوع
 من ذلك في شخص والا فبمعنى الواو ففهم وكذا في مثله * يتيمم * وقيل ان
 امكنه الاحتشاء فعل وتوضا واغتسل والا تيمم وقيل يتوضا ويتيمم لازلة النجس
 وقيل يتوضا فقط واذا تيمم او توضا ذلك الذي دام نجسه لم ينتقض الا بعلقة اخرى
 مثل ان يسلسل رعا ف فيتيمم او يتوضا وان احدث بعد ذلك بشيء اخر اعادة الوضوء
 او التيمم * التيمم * هو الصحيح الخائف * متعاق بالصحيح فيكون لم يذكر
 الصحيح في المسئلة قبل هذه والاولى ان يقول كخائف بالكاف فيكون قد بين
 الصحيح في المسئلتين فتعاق الكاف يتيمم * هلا كما من برودة ماء او حرارته
 او ما يحدث عليه باستعماله * دون الهلاك والضمير للماء بقيد البرودة او الحرارة واما
 الماء مطا فاقدم ما يفهم منه من خوف حدوث علة وقد يقال هو المراد هنا لكن لا خلاف
 فيه وسياق المسئلة خلاف في فانه قد بين بعض لا يتيمم من خوف برودة ماء او حرارته بل ينتظر
 زوال الوضوء في الوقت والصحيح التيمم والصلاة في الوقت لانه لم يجد ماء يمكنه استعماله
 في الوقت ولئلا يهلك نفسه وقيل لان المريض في الآية يشمله اذ ضعف جسمه
 عن استعماله ولو صح في الجملة وقيل لا يباح التيمم الخوف من الضرر بل اية نه او
 ترجيح * ويحتمل كلام المصنف * وجاز * التيمم * لم يفر في مباح * ازيد

وان نجس الليل تيمم
 له وغسل الصحيح وجوز
 التيمم لكل اذ صحنه
 الوضوء زوال النجس وقد
 تعذر وكذا ممنوع من
 استنجاء بعلقة كسلس
 او استرسل جوف او
 جرح لا ينقطع يتيمم
 وهو الصحيح الخائف
 هلا كما من برودة ماء او
 حرارته او ما يحدث عليه
 باستعماله وجاز لم يفر في
 مباح

بالمباح مقابل المنوع فيشمل الواجب والمستحب فمن سافر لبيع صابون الميتة
 او وقودها او لينبع الربا لم يحجزه التيمم وان سافر لحلال وحرام لم يحل له التيمم
 لانه يناب الحلال * ان فقد ماء او ما يتناوله به او حال دونه سبع او عدوا او بعد *
 بضم الباء واسكان العين * مفوت * بتشديد الواو * للوقت او كان معه وخاف
 عطشا * او لا يجد ما يعمل الطعام * وان * كان خوفه العطش * ابيمة *
 ولا سيما ان كان خوف العطش لنفسه * او لغيره * انسانا او بهيمة * من * ناس
 ودواب * رفقته * بضم الراء واسكان الفاء او بكسر الراء او فتحها * ولو في المثال *
 اي العقة لنفسه او غيره او لهيئته او بهيئة غيره مثل ان لا يصلوا الماء غرا او
 عتبة وهو في الحال لا يحتاجون للماء فانهم يتيممون وذلك رحمة للانسان والحيوان
 وقيل في الحيوان انه باعتبار الملية فان كانت قيمته كالماء او اقل ولا يفوت نفس
 او مل بفوته استعمل الماء للعملة والاسقي به الحيوان وبيعه او بيع لحمه بالماء او
 بالثمن مرجعه الى الخلاف في شراء الماء لصلاة وذكر ابن عرفة انه ان امكن بيعه
 او بيع لحمه برخص ما يشتري به الماء ولا ضرورة به اليه النقي الخوف قال ابن بشير
 القول بالغاء الخوف على الماء بعيد والله في عدم غلبة ظن الخوف * او لا يحده
 الا بالثمن الكثير * مما هو اكثر من قيمته في الموضع الذي فيه هذا المسافر في الغالب
 وقيل من قدر عليه بالثمن الكثير لزمه ولا يلزمه ان لم يكن عنده ما يشتري به او كان
 لكن يحتاجه وقيل ان كان عنده في بلده مال لزمه ان يشتريه بالدين وقيل لا يلزمه
 شراءه مطلقا ويلزمه قبول هبته وقيل لا والخلف كله في اداة الماء ايضا وقيل يلزم
 قبول ذلك ولا يلزم قبول ثمنه وقيل يلزم ايضا قبول قيمة ذلك وكذا الخلف اذا وجد
 ثمن بعض ما يكفيه * وهل * التيمم * هو عزيمة * اي فريضة مستقلة اولية
 كالوضوء * او رخصة * وتسهل عن الفرض الذي هو الوضوء والغسل * خلاف
 ثمرته * تظهر * في وجوب القضاء على مسافر في معصية * تيمم وفي السببية او
 لظرفية المجازية * او تيمم به * تراب * مفصوب * او على من جمع الفريضة المعصية
 والتيمم بالمفصوب * يلزمه * اي قضاء الصلاة وقضاء الصوم ان صام بتيمم للجنابة
 على الثاني * وهو كون التيمم رخصة لنحو مسافر في مباح والرخصة لا تنعدي

ان فقد ماء او ما يتناوله به
 او حال دونه سبع او عدوا
 او بعد مفوت للوقت او
 كان معه وخاف عطشا
 وان لهيئة او لغيره من
 رفقته ولو في المثال ولا يحده
 الا بالثمن الكثير وهل هو
 عزيمة او رخصة خلاف
 ثمرته في وجوب القضاء
 على مسافر في معصية او
 تيمم بمفصوب يلزمه على
 الثاني

مكانها فلا يتسامح فيه في معصية او بايقائه بعينان وهو استعمال تراب بغصب من مالكة **لا الاول** وهو انه فريضة لمن عدم الماء او لم يقدر على استعماله مطلقاً وهو فريضة مستقلة على حدة ايا ما وقع اجزا ولو بغصب كما امضى بعضهم الرضوء ولا غتسال بماء مغضوب والزمه الضمان للماء وكذا يضمن التراب والصحيح ان ما هو غير معقول كالوضوء والتيمم لا يصح بمعصية لان استعمال الماء المنصوب مثلاً معصية والوضوء مثلاً معصية ولا تجمع الطاعة والمعصية ولا يجتمع المدي والضلال ولا يتغرب الى الله بمعصية **باب شرطه النية** لرفع الحدث لتسوغ له الصلاة او الصوم او نحوهما **والطلب** للماء **ودخول الوقت** وقت العبادة التي يتيمم لها كوقوفات الصلوات الخمس واوقات القضاء لمن اراد ان يقضي فيها ووقت الذكر من نسيان او الانتباه من النوم فانه وقت المنسية والنوم عنها ووقت النفل فمن تيمم عند الغروب او الطلوع او التوسط لنفل او فرض او قضاء لم يجز تيممه الا عند من اجاز التيمم قبل الوقت **فالتية** فرض عند الاكثر **يوجد**ها عند الوضع في الارض او قبله او بعده والاولى له قبله عند ارادته ويجزى قبله باتصال ومراده بالنية نية رفع الحدث وان خص بنيتها حدثاً وقد كان آخر لم يجزه التيمم على ما مر في الرضوء فان حكمها في مثل هذا واحد وانما كانت النية فرضاً فيه لانه تعبد سواء قلنا ان الصوم واتملم تعبد او معقولان معنى لانه ولو ناب عنها لا يصح ان يقال المراد به التضافة كما قال بعض فيهما وان نوى به رفع الحدث ولم ينو به التقرب لله ورضاه اجزاء ولا ثواب له وهكذا في كل عبادة غير معقولة المعنى ينو فيها التقرب والرضى مع النية الخاصة بها واما المعقولة فينوى فيها التقرب والرضى والا صحت بلا ثواب ايضا **وقيل فضيلة** ولا يشترط التلفظ على القولين لكنه افضل ولا يكفي التلفظ بلا نية واتقول بان النية فضيلة بناء على ان التيمم ولو كان غير معقول المعنى لكنه بدل مما هو معقوله وهو الرضوء او الاغتسال بناء على انها معقولة او لعله لما كان مسح الوجه واليدين بتراب على كيفية مخصوصة لا يقع في غير التيمم اجزاً بلا نية كما اجزاً صوم رمضان عند ابي حنيفة بلا نية اذ كان لا يصح في رمضان صوم امير رمضان وكل ذلك غير مسلم **فمن تيمم** لا بها اي لا بنية رفع الحدث لنفسه بل

لا الاول

باب

شرطه النية والطلب
ودخول الوقت فالتية فرض
عند الاكثر وقيل فضيلة
فمن تيمم لا بها

نوى تيمم الغير فقط **او بها** تعليمياً لا امير **اي تيمم** ونوى صلاة مثلاً ورفع الحدث ونوى ايضا مع ذلك تعليم الغير وقيل في هذا الاخير انه يجزى به التيمم **او** **تيمم** **مباداة** **فائنة** اي قد اداها في وقتها وصحت ونفي ذلك او اراد اعادتها وقد صحت او صلاحها بلا تيمم وتيمم لها بعدها لجها لانه او نحو ذلك **او معصية** كان يتيمم للسحر على طهارة او ليكتب ما لا يجوز له ان يكتبه او ليصلي صلاة زافلة ليدعو بعدها بما لا يجوز او ليسافر فيما لا يجوز وغير ذلك **لم يجزه** ذلك التيمم **مباداة** **حاضرة** اي حاضرت وقتها كصوم وصلاة كما لا يجزى لفائنة لم يفعلها **عند الاكثر** وقيل يجزى به وقيل من فوته وقت صلاة ولم يصلها او صلاحها فاسدة فتيمم لقضاءها فان هذا التيمم منه لا يكفي لغيرها ويحمله كلام المصنف وجه عدم الاجزاء ان من تيمم تعليمياً للغير وقد نوى رفع الحدث ايضا لم يخلص تيممه لرفع الحدث بل اشرك معه التعليم والمجيز راعى انه يجوز اظهار العبادة ليقنديها ولو قلنا بل اظهارها في الواجب اظهار شعار الاسلام وهو الاقعد واما التيمم لفائنة فوجه عدم اجزائه انه تيمم لغير ماله التيمم اذ قد مضى وصح فاما وحده فظاهر واما ان نوى معه ماله التيمم او التيمم به التحاقاً فذلك عقدة اشتملت على جائز وغير جائز فبطلت كلها ولعل من اجاز راعى ان المراد بالتيمم بالذات رفع الحدث وانه قرنه بغير جائز لا يقدح فيه وهو قصد فائنة به واما التيمم لمعصية فلم يصح لان التيمم شرع للعبادة ومن المعصية الصلاة المحدثه ليتوصل بها لمعصية ومن قال يجزى اعتبر انه بالذات لرفع الحدث واقتترانه بنية المعصية لا يبطله **وفي الطلب** الحلف هل يسمى **مريد الطهارة** **فقد** **للماء** غير واجد للماء **دون طلب** ولو علمه او ظننه عند صاحبه **اولا** حتى يطلب الماء ولا يجده في سبع بيوت او ثلاثة او جيرانه فقط اقوال وان لم يكن البيوت فالعدد من الناس وليطلبه في مظانه **وهو المختار** كما ان من لم تحضره رقبة ملكها او يملكها وقد امكنه شراؤها او ملكها بوجه ما بعد الظاهر لا يسمى غير واجد فلا يكفيه الصيام وانما يسمى غير واجد اذا لم يجد بعد تفطيش وطلب لها ولا يشترط عندى بناء على ما قبل للتغريب وكذا غسل النجاسة والاغتسال لانه لم يسح لذلك ولو كثر بحيث لا يجري الضرر على غيره ثم

او بها تعليمياً للغير او لفائنة
او معصية لم يجزه لحاضرة
عند الاكثر وفي الطلب
الحلف هل يسمى قد
دون طلب ولا حتى يطلب
وهو المختار

رايت ذلك للشافعية منعاً على الاطلاق قولوا كما لا يكحل منه بقطرة وقال في الضية
من كتب اصحابنا اذا من الرجل الضرورة اليه من جنابة به او ثوبه فله ان
يفسل منه ويمسح اذا كان لا يجري على غيره ضرر والصحيح ما ذكرت لك من المنع
مطلقاً فالتيمم من لم يجد الا ذلك * ولزمه * الطالب * وان يبدن غيره * كزوجه
وابنه وعبد وغيرهم ان رضي بالطالب له او عرض عليه ان يطلب له فلا يردده وقبل
له ان لا يقبل من احد ان يطلبه له سوى زوجه او سريته او ولده او عبده او خادمه
وعلى هذا فيطلب هو وان لم يستطع ان يطلب ولم يجد الزوجة ومن ذكر فلا طلب
يلزمه بالذات ولا يبره * او بشرائه * اي طلب بشرائه لان شراؤه طلب له * دون
زيادة الثمن او بقرض * للماء او لما يشتري به على ما مر فيهما وكذا الهبة من باب
اولى لانه لم تشغل فيها الذمة بحق غيره وليس على المسافر ان يجهد نفسه بالجري
لادراك الماء ولا ان يخرج عن مثيه المعتاد ولا ان يعدل عن طريقه اكثر من
مقدار ما جرت به العادة بالدول له الى الاستقاء من العين والماء الذي يعدل اليه
عن الطريق ويجوز النزول على غير ماء لاستراحة او خوف على مال او غير ذلك
فيتميمون وليس كما قيل انه يكره النزول على غير ماء اذا كان للخوف على المال وانهم
يبحثون من ياتيهم بالماء وقد اقام صلى الله عليه وسلم على غير ماء في حديث عقد
عائشة وقيل ان زلوا على غير ماء اعدوا وقيل لا وقيل في الوقت * وجاز التيمم
لمشتغل بالاعم ولو * كان الاثم * نتيجة مال الغير * متربياً في ذمته ضمانه او امانة
من انواع الامانات او مطلق مال للناس مما ليس في يده ولو قلنا لم يلزمه نتيجة
ولكن اراد نتيجته اشتغل بها وصلى تيمم ويدل للاطلاق اقامته صلى الله عليه وسلم
لطلب عقد عائشة رضي الله عنها وتيممه مع انه ليس في ضمانه * عن الطالب *
متعلق بمشتغل * وهل * الطالب * بمقداره وصوله * اي وصول مرید الطهارة
الى الماء بلا مانع عن عدو او فوت رفقة او نحو ذلك * قبل خروج الوقت * اوع
ادراكه الظاهر بمقدماته قبل خروجه * وان * كان الطالب * لمقيم او ميل او
نصفه خلاف * فيمن علمه او ظنه في موضع الا فالسبع او الثلاث او الجيران
* وتيمم خائف فوت رفقته باشتغال بوضوءه * لما يحصل له من التخلف من

ولزمه وان يبدن غيره او
بشراء دون زيادة الثمن او
بقرض وجاز التيمم لمشتغل
بالاعم ولو نتيجة مال الغير
عن الطالب ومقداره
وصوله قبل خروج الوقت
وان لمقيم او ميل او نصفه
خلاف وتيمم خائف
فوت رفقته باشتغال بوضوءه

الضرر كالضلال عن الطريق والهلاك بالجموع او انعطش او بعدوا وسبع او بالماء
او بالمشقة العظيمة في لحوقها وتيمم خائف ذلك * الطالب * وخائف مشقة عظيمة في
الطلب * ويجزي متيقناً عدم الماء * التيمم * وقبل لا بد من طاب لا يمكن الوجود
* لا * يجزي * مع جهل * الا عند من لم يجب الطالب * او * مع * ظن به * اي
بعدم الماء * ان لم يترجح * ظن عدمه فان ترجح وتيمم اجزاء واراد بالظن هنا
الشك والا لم يقل ان لم يترجح لان اصل الظن الرجحان ولعله اشار بقوله ان لم يترجح
الى انه ان زاد الرجحان وكثر اجزى التيمم فخرروا اذا علمت ذلك * قبل يبيد *
الصلاة * مسافر نسي ماء في رحله * الرحل * ما يستحب من الاثاث * فتيمم وصلى
ثم تفكر * ولو بعد الوقت * اولاً * يعيد ولو تفكر في الوقت * قولان * وكذا ان
علم انه في رحله على انه لغيره او على انه حرام والحرام لا يتوضأ به فبان خلاف ذلك
وكذا ان تيمم ومعه ماء في ظهه فاذا هو لم يكن * والاظهر في * مسئلة المسافر النسي
في رحله * اعادته * للصلاة بالوضوء * ان تفكر في الوقت * وعدم الاعادة ان تفكر
بعد الوقت والاقوال في المذهب وكذا في مذهبنا واما ان ادرجه في رحله وجد
في طلبه منه فلم يجد فانه يعيد وقبل لا وان جد في طلبه منه وخاف فوت الوقت تيمم
ولم يعد في الوقت ولا بعده وان نسي من لزمته الاعادة في الوقت في مسائل الاعادة من
هذا الباب ان يبيد * حتى فات الوقت اساد وقبل لا يعيد والاشهر عن مالك ان نسي
ازالة النجاسة عن بدنه او ثوبه يعيد الظاهر والمصير الاصفرار والمغرب والعشاء لليل
كله وانقصر للاصفرار وقبل ما لم تطامع الشمس واما ناسي الرقبة في ماله وصام فلا يجزبه
فان مس حرمت والا فليعتق قبل مضي شهرين من يوم طهاره لان التيمم وقته
ضيق بالنسبة الى وقت العتق فليس العتق ملقاً بوقت يخاف فوته ويفرق ايضا بانه
يباح التيمم مع وجود الماء عند المرض ونحوه من الموانع التي وجد الماء ولم يمنع منه
الاضرر على بدنه في استعماله * وجوز لمسافر ان لا يطلبه ان لم يحضره * فان حضره
وهو لغيره طلبه بشراء او هبة وقيل لا يلزمه الشراء ولا قبول الهبة ولو بلا طلب منه
وان لم يحضره لم يلزمه البحث عنه ومعلوم من المقام انه حضر وهو لغيره لانه لو كان
له لم يتصور ان يطلبه * ولزمه * اي المسافر ان دخل الوقت * التيمم اولاً *

ويجزي متيقناً عدم الماء
لامع جهل او ظن به ان
لم يترجح فهل يعيد مسافر
نسي ماء في رحله تيمم
وصلى ثم تفكر اولاً قولان
والاظهر في اعادته ان تفكر
في الوقت وجوز لمسافر ان
لا يطلبه ان لم يحضره ولزمه
التيمم اولاً

اي قبل الطلب * ان اجنب ثم * عطف على محذوف اي يتعم ثم * يطلبه *
او عطف على التيمم فينصب والمعطوف المصدر مثل ولبس عباءة وتقر عيني عند مجيز
ذلك في ثم او استيناف عند مجيز ثم * او * يطلب * محل الغسل * ان لم يوجد
* مريض لم يجد جفوفاً * فانه * يتيمم ثم يشتغل به * بالجفوف كما يتيمم
الصحيح ثم يشتغل بالطلب * وهل المسافر * يتيمم * كذلك ان اشتغل * اي
ان اراد الاشتغال * بالتسخين او بالتبريد للماء اولا قولان * سواء في ذلك كله
من يريد الصوم وغيره كما هو ظاهر اطلاقه ولم تظهر لي فائدة ذلك لان ذلك التيمم لا يجزيه
ان لم يجد لانه وقع قبل الطلب فقد وقع في وقت لم يخاطب به فلا يقال فائدت
المبادرة به اذا خاف الموت او الطلوع ولعله استحسن له ولو كان لا بد من اعادته بعد
ويغني تخصيص ذلك بالصوم ليكون بصورة المتطهر من يتيمم لفعل او نوم وكن يحك
يده التيمم بتراب قبل ان يصل الماء مخافة ان لا يصل او اذا وصل غسلها ايضا
ويحتمل ان يكون ذلك جمعا بين قول وجوب الطلب وقول عدم وجوبه فاخذوا
بالتاني في ذلك واحتألوا بالطلب بعده ويحتمل ان يتيمم ويذوي انه يكفي له ان لم
يجد هذا ضيف * ولا يجب * التيمم ولا اي لا يجوز اذ التيمم لا يكفي * على مقيم
ان اشتغل * اي ان اراد الاشتغال * بالطلب او الاعداد * بكسر الهزة مصدر
اعداد اي هيا * وان * كان الاعداد * محل الغسل * ومن ذلك اعداد الابريق او
الحبل او الدلو * بل يفعل * وجوبا * ادرك ولو اصبغ * الصباح او النهار او هو
بالبناء للمفعول والنائب المجزئ في قوله * عليه ان لم يضيع * وان ضيع لزمه التيمم
قبل الطلب ومن التضييع ان يعد ماء ويمعه حيث تصل يده او رجله ويفهم من
تخصيص المقيم بفعل ما ادرك ان المسافر والمريض المذكورين اذا خافا الموت صليا
بتيمم جديد او اول على ما مر واما المقيم فانه يشتغل بالماء ونحوه ولو راي الوقت
يخرج وفوت فيصلي بعده وقبل ايضا فيه انه اذا خاف الموت تيمم وصلى وترك اعداد
المحل والتبريد ونحو ذلك وقد مر ان قولان اول الباب قبل هذا الباب في طلبه الماء
ومن قال يتيمم ويترك ذلك فانه يلزمه التيمم اولا مطلقا * وقبل ان اعد ماء واجنب
ثم استيقظ * انبه من النوم * فوجده قد تلف تيمم ثم طلب كالمسافر ولا يلزمه *

ان اجنب ثم يطلبه او محل
الغسل مريض لم يجد جفوفاً
يتيمم ثم يشتغل به وهل
المسافر كذلك ان اشتغل
بالتسخين او بالتبريد للماء
اولا قولان ولا يجب
على مقيم ان اشتغل
بالطلب او الاعداد وان
لمح الغسل بل يتم ما
ادرك ولو اصبغ عليه ان
لم يضع وقيل ان اعد ماء
واجنب ثم استيقظ
فوجده قد تلف تيمم ثم
طلب كالمسافر ولا يلزمه

التيمم * في اعداد المحل * خلافا لبعض كما مر وليس هذا تكريرا لان هذا من جملة القول
الثاني * وان اعد ماء لصلاته او اداة توصله اليه ثم اصيب به * اي بالماء اي بلفه
* او به * اي بلا اداة اي بملقه * اجتهد * استفرغ طاقته * في الطلب * للماء اولا او
نحوها * وان عند جيرانه * كانه اشار الى ان اصل الطلب من عين او وادلا من جيران
لكن يلزمه الاقرب واديا او جارا * وهل يجزيه سبعة بيوت او ثلاثة قولان *
والله اعلم بما يجزيه * ماله من الجيران جار او اثنين او ثلاثة وقد مر وانما كسبه فيما مر
قبل اطلاعي لهذا المقام وليعم المسافر وقيل انه يطلب كل من قدر عليه ممن معه ولو
اربعة * ويتيمم ان لم يجد * ه * * عندهم وان * كان عدم الوجود * بزوجه *
او سريته او دخلت في قوله * او امته او رسوله * بان لم يجدوا * بعد طلبهم له *
او لغيره لان عدم الوجود كاف * وان بلا امره وجاز اعدادهم * اي من تقدم نصا
وفهموا فيدخل الولد الاجير * للماء له * اي يكفيه قولهم قد اعددنا لك * لا غيرهم *
بالرفع عطفا على اعداد محذوف مضاف اي لا اعداد غيرهم او على محل المضاف اليه الذي
هو الرفع لانه فاعل للمصدر او هو بالجر عطفا على محله الذي هو الحفوض ولم يعد الحفوض
بناء على جواز عدم اعادته عند العطف على الضمير المتصل بالجرور او على كفاية الفصل
كما قبل في المتصل المرفوع او بالجر باقيا بعد حذف المضاف المعطوف لذكر مثله اي
لا اعداد غيرهم * ان لم يكن * ذلك الغير * امينا وجوز * غير الامين * ان صدقه *
لقوله صلى الله عليه وسلم استفت نفسك ونحوه لا لقوله تعالى وكونوا مع الصديقين نعم
به مناسبة فقط لما رآته صادقا في مثل هذه الحالة حملت هذه عليها والصدق موجب
للتصديق والا فالتصديق النسبة للصدق وقد يصدق بالشديد غير الصادق * ومن
خرج * في وقت الصلاة او قبله * لحرث او حصد او حاجة ابيحت له * كخطب
وجراد * دون فرسخين ولم يقد * بضم الياء وكسر العين وتشديد الدال مكسورة
او مفتوحة تخلصا من التقاء الساكنين * ماء لعله بعين او بير * او غدير ماء
يرجع في ظنه والمادة ان لا ينشف ماء ولا ينقضي بالشرب والاخذ منه في
مدة غيبه او بحر * هناك * اي في الموضع الذي خرج اليه او طريقه * فوجده *
احداها اي العين او البير * غائرة * اي ذاهبا ماءها او الغدير منشوقا له او

في اعداد المحل وان اعد
ماء لصلاته او اداة توصله
اليه ثم اصيب به او بها
اجتهد في الطلب وان عند
جيرانه وهل يجزيه سبعة
بيوت او ثلاثة قولان
ويتيمم ان لم يجد عندهم
وان بزوجه او امته او
رسوله بعد طلبهم له وان
بلا امره وجاز اعدادهم
للماء لا غيرهم ان لم يكن امينا
وجوز ان صدقه ومن خرج
لحرث او حصد او حاجة
ابيحت له دون فرسخين
ولم يعد ماء لعله بعين او
بير هناك فوجدها غائرة

منقضي ماءه او متنجسا او منعه مانع عن البير او العين او الغدير او وجد البحر
غثرا على خلاف العادة او مسافرا بحيث لا يدركه * او * وجد البير * منهمة
وخاف فوت الوقت ان اشتغل بالطلب في جواز التيمم له قولان * قيل يتعم ويصلي
وقيل يقصد اقرب ماء من اقرب موضع بحسب الامكان ويشتمل باستعماله ولو خاف
فوت الوقت فيصلي بعده متى جازت الصلاة * وكذا ان تطهر بمنزله في الوقت او
حمل ماء معه للطهارة فانقضت * قبل الفرسخين او بعدها طهارته التي تطهرها في
منزله قبل ان يصلي * او تلف * الماء الذي حمل معه للطهارة * قبل ان يصلي فهل يجزيه
التيمم ان لم يمكنه الرجوع * الى الماء * ولو ضيع * الصلاة بالتأخير الواو للحال
لا للعطف اي والحال انه ضيع فيها شمل كونه تطهر في منزله في الوقت لان هذا
مضيع اذ لم يصل الا ان كان لم يصل خوف فوت الرفقة * قدر ما يصلي فيه *
ان خرج طاهرا او قدر ما تطهر ويصلي ان خرج بماء غير متطهر * او لا خلاف
وان خرج قبل الوقت * وقد تطهر بمنزله او حمل ماء * فانقضت * طهارته بعد
دخول الوقت * او تلف * الماء * بعد دخوله * اي بعد دخول الوقت داخل
الاميال او خارجها * فعلى الحالف * المذكور * ان ضيع قدر الغسل والصلاة *
بعد الدخول ولم يمكنه الرجوع او قدر الصلاة فقط ان خرج بوضوء * وعند الاكثر
لا يجزي * التيمم لانه ضيع لتأخيره قدر ما يصلي او يتطهر ويصلي * و *
على قول الاقل يجزيه لانه عندهم * لا يعد مضيا ما لم يخرج الوقت وان كان
الخروج والانقضاء او * الخروج * والتلف قبل الوقت ولم يمكنه الرجوع
جازله التيمم * ولو في داخل الاميال * ويعيد الصلاة بعد وجود الماء لتطهره
قبل ان يخاطب * بالتطهر فلم يذروه بوضوءه اذ كان قبل وجوبه وقد
انتقض وقيل لا يعيد اذ لم يخاطب بالوضوء قبل الوقت قال المصنف من
اراد الخروج لحطب او اصطياد او جراد او نحو ذلك واراد مجاوزة الفرسخين
امر بحمل الماء معه لوضوءه والا رجع الى القرية عند حضور الوقت ان لم
يبلغ حد السفر وتوضأ وان خاف اقوت قبل وصوله تيمم والتخير في هذا
ونحوه اعذر من النبي ابن بركة لا يذره في التيمم الا ان كان اذا رجع اليه فوته

او منهمة وخاف فوت
الوقت ان اشتغل بالطلب
ففي جواز التيمم له قولان
وكذا ان تطهر بمنزله في
الوقت او حمل ماء معه
للطهارة فانقضت او تلف
قبل ان يصلي فهل يجزيه
التيمم ان لم يمكنه الرجوع
ولو ضيع قدر ما يصلي فيه
او لا خلاف وان خرج
قبل الوقت فانقضت او
تلف بعد دخوله فعلى
الحالف ان ضيع قدر الغسل
والصلاة وعند الاكثر
لا يجزي ولا بعد مضيا
ما لم يخرج الوقت وان كان
الخروج والانقضاء او
التلف قبل الوقت
ولم يمكنه الرجوع جاز
له التيمم ويعيد الصلاة
بعد وجود الماء لتطهره
قبل ان يخاطب

حاجته ويتضرر بفوتها وان على عباله ولم يفرق بين غني وفقير اذ يجوز الخروج في
طلب الرزق ولم يجب حمل الماء لاهارة قبل الوقت فاذا حضر وجد الماء لم يستعمله وان
عدم وفي طلبه فوت او مشقة في الذهاب اليه او التماسه وسع التيمم ابو الحواري
لا يخرج حادلب ولا جان من قريته حتى يتوضأ فان فسد تيمم وان خرج بلا
وضوء وادركته الصلاة ولا ماء عنده فان احتاج ما خرج اليه تيمم وصلى وان
استغنى عنه رجع اليه وتوضأ ولو يفوته ولم يسمع ان الراعي وطالب الضالة ونحوهما
يخرجون بوضوء ولكن اذا حان الوقت ولم يجدوا ماء ولا يمكنهم الرجوع اليه الا
بفوت مرادهم تيمموا ان بعد وان حصل للباقي ما جناه كسبك او غيره وخاف ان
طاب الماء ضاع من يده لم يلزمه الرجوع اليه بل يتيمم ولو غنيا عنه وكذا الصائد
ونحوه * و * كل من فعل كما يجوز وصلى فلا اعادة عليه مسافرا او مقبلا * وقيل
بعيد المقيم * في مسائل الماء لا في مسائل المرض * كل ماضى بتيمم ولزمه *
اي المقيم * اعداد الماء * للصلاة الانية ولو قبل الوقت * ان لم يمنع منه * اي
من اعداده او من الماء والاول اولى لان رجوع الضمير للمضاف اولى منه للمضاف
اليه * بكسبه * بمثل عدو او ضيع وذلك بناء على ان المقيم لا يباح له ما يباح
للسافر بل يشدد عليه حتى انه ان كان اما ان يظهر او يطلب الماء واما ان
لا يدركها الا بتيمم فانه يشتمل بالماء ويترك الوقت يخرج ويصلي بعد خروجه حين
جازت الصلاة وقيل يتيمم ويصلي في الوقت فلنا ذلك * ثم * نقول * هل ان
بعد * الماء * قدر ما ينجفف * من البول والمائط ونحوهما * لا يتكلم عليه *
ولو كان قبل الوقت لانه يدخل النوم وهو مظنة القوت * فيلزمه * بالرفع عطفاً
على لا وما بعدها او خبر المحذوف لا بالنصب في جواب النفي افساد المعنى
* الاعداد او * يتكلم لانه بحسب الظاهر يدركه قبل فوت الوقت ف * لا
يلزمه * الاعداد * قولان * التيمم * دخول الوقت من شرطه على الاصح *
لانه رخصة للمضطر وليس الا ان قبل الوقت مضطرا * وقيل لا * بشرط
له دخول الوقت * ك * ما انه ليس من شروط * الوضوء * وهذا الخلاف
* مثاره * بضم الميم ظرف مبني من اثار او بفتحها كذلك من ثار اي الموضع

وقيل بعيد المقيم كل ماضى
بتيمم ولزمه اعداد الماء ان
لم يمنع منه كمدونهم هل ان
بعد قدره يتجفف لا يتكلم
عليه فيلزمه الاعداد او
لا يلزمه قولان ودخول
الوقت من شرطه على الاصح
وقيل لا كالوضوء مثاره

الذي اثير منه او ثار منه والثورات الميجان كأنه قال منشاء خلاف آخر
 هل التيمم هو رافع للحدث وعزيمة اعني انه فرض اصبل غير مفرغ
 على الفصل بالماء فيصلي به ما لم يحدث ناقضه ولو صلاة يوم او اكثر فيجوز قبل
 الوقت ولا ينقضه الا ناقض اصله او مبيح للعبادة ورخصة مفرغة على الوضوء
 فلا يجوز قبله لانه كالترخيص في اكل الميتة للمضطر فلا يفعل قبل تعين الاحتياج
 اليه وينقضه دخول وقت الصلاة الثانية فعلى الاول الذي هو اشتراط
 الوقت ظاهره ان الخلاف الذي يذكره بعد لا يوجد الا في القول الاول وان
 الثاني يجوز فيه متى شاء باتفاق اصحابه بل قيل يجوز قبل الوقت مطلقا وقيل ان
 ايس او رجح والا فالوسط وقيل ان ايس او رجح والا فالخير والذي عندي انه
 رافع وانه لا يجوز قبل الوقت لانه لفقد الماء او عدم القدرة على استعماله ولا
 يصدق عليه انه لم يجد الماء اولا لم يقدر قبل الوقت اذ لم يخاطب قبله فضلا عن ان
 يقل لم يجد اولا لم يقدر ثم المراد باول الوقت ووسطه وآخره اول الوقت المختار
 ووسط المختار وآخر المختار فتأخره المختار في الظهر آخر القامة وفي العصر ما قبل
 اصفرار الشمس او آخر القامتين بعد ظل الزوال وفي المغرب ما لم يغيب الشفق
 الاحمر وفي العشاء ما لم يكن ثلث الليل وقيل نصفه وفي الصبح الاسفار وذلك ان
 بقي من الوقت المختار ما يتيمم ويصلي فيه وقيل وسط الظهر نصف القامة وقيل
 ثلثها وقيل نحو ثلثها وذلك لطى حركة الشمس قبل الزوال وكلما مالت اسرعت
 وقيل وسطه ربع القامة على ان جريها من بعد الربع الى تمام القامة مثل جريها من
 الزوال الى تمام الربع لا بطاها بعد الزوال لقربه فلم تتمكن من الاسراع وعلى كونه
 رافعا اذا وجد الماء او صح انتقض لان شرط رفعه عدم الوجود او القدرة وعلى انه
 رافع اذا اراد نيل نور على نور تيمم عند الصلاة فيصلي حينئذ او يصلي بعد وكذا
 فيما ياتي الفريضة الثانية ولا يقول في تيممه هذا ارفع الحدث لانه رفع بالاول
 فلهل جاز اول الوقت وبعده الى آخره او وسطه الى آخره لا اذله
 او آخره لا اوله او وسطه اقوال والمختار لمن تيقن عدم الماء ان
 يتيمم اوله ويجوز له التأخير والتوسيط لمن ظن وجوده ان يتيمم

هل هو رافع للحدث او مبيح
 للعبادة فعلى الاول فهل
 جاز اول الوقت او وسطه
 او آخره اقوال المختار
 لمن تيقن عدم الماء اوله ولمن
 ظن وجوده

آخره لا قبل الاخر ولمن شك فيه ان يتيمم وسطه او آخره
 وقيل يتيمم الظان والشاك آخر الوقت والمتيقن لعدمه اوله او وسطه او آخره
 وقيل المسافر مطابقا آخره وغيره اولا ان ايس ووسطا ان تردد وآخره ان رجح
 وفي رجاء الراحة ما في رجاء الماء من الخلاف وكذا الايس وان قدم ذو التأخير
 فوجد الماء المرجو في الوقت اعاد في الوقت وقيل ابدا وقيل المتيقن ابدا والراجي
 في الوقت وقيل ان تيمم الايس اول الوقت ثم وجد الماء فلا اعادة ان كان
 ما وجدته هو ماء غير الذي ايس منه وان كان الذي ايس منه بعينه اعاد وقيل لا
 وان قدم ذو التوسط لم يعد بعد الوقت بساب في كيفية التيمم وهو
 ضربة للوجه وضربة لليدين ولا تجزي ضربة واحدة وقال بذلك ايضا غيرنا
 وقال ابن القاسم عن مالك ان ضرب واحدة جهلا وخرج الوقت فلا اعادة عليه
 وقال ابن رشد عنه ان التيمم ضربة واحدة فان تيمم بضربتين اعاد في الوقت
 وقال ابن نافع وابن عبد الحكم ان تيمم بضربة اعاد في الوقت وان لم يعد فيه قضى
 بعده واقتصر خليل على ضربة واحدة ولا دليل له في قوله صلى الله عليه وسلم
 لعار حين تمك في التراب لئما للجناية انما يكفيك هكذا وضرب بكفيه الى الارض
 ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه الى الرسغين لجواز ان يكون قصد الضرب
 للتليم دون جميع ما يكفي في التيمم فلذلك لم يكرر لحصول المعرفة بتلك الضربة
 كأنه قال له كيفية التيمم مباشرة الاض بالكفين لا بجميع الجسد وقد صرح
 بذلك في رواية ذكرها في الوضع هكذا كان يكفيك هكذا وضرب يديه الى الارض
 ومسح بهما وجهه ثم ضرب بهما ثانية ومسح كفيه الى الرسغين وفي الحديثين التصريح
 بمسح الكفين فهو كيفية التيمم لا مسح الذراع او الذراع والعقد كما قيل بعمم
 الوجه بعمم اي في تيمم اي في ايقاع التيمم الشرعي فالباء في واما ما يفعل به
 فهو في قوله بالكفين فبالكفين متعاق بعمم ولك ان تبي الباء في قوله بعمم على
 اصحابها والمضي بعمم بعمم اي بمسح فيتعاق بالكفين في قوله بعمم من اعلاه
 لاسفله اراد تيمم الاعلى والاسفل وما بينهما كأنه قال اعلاه واسفله وما بينهما
 ولم يرد بهذه العبارة انه يتعدى من الاعلى ويضم بالاسفل وانما هذا مفهوم قوله

آخره ولمن شك فيه

باب

يعمم الوجه بعمم من

اعلاه لاسفله

* وان كان التعميم * بتكيس * اي بابتداء من الاسفل والا لم يصح ان
 يقول وان بتكيس لان التكيس لا يصدق عليه الابتداء من الاعلى للاسفل بل
 يصدق عليه مطلق التعميم او اراد بقوله من اعلاه الخ الابتداء من الاعلى وبقدر
 تحذوف اصله ويعمم وان بتكيس فافهم والحاصل ان الواجب التعميم بما يمكن
 ولو ابتداء من الاذن للاذن وعم الطول او جعل بدا من الاعلى والاخرى من الاسفل
 وغير ذلك وافادنا التعميم انه براعي غرض الوجه وهي مغايته مثل ما يتسفل وينغاز
 فوق الشفة العليا من حجاب المخربن اليها وتمت السفلى وبراعي الوتره وهي الحجاب
 المذكور * بلا سائر * لوجه وان سترت امرأة وجهها بما هو زينة مما هو كصبع
 وزعفران ويكون قشرة لم يميز بينهما وان لم يكن له قشر جاز * لغير عذر * ويمح
 على السائر اذركا اذا تيممت لرجل ميت او تيمم لها اذا لم تكن معها امرأة او
 معه رجل وقيل كل ما يجوز النظر اليه يجوز مسه * ومن اذن لاذن * بدون دخولها
 * بالكفين * الاصابع والراحتان او بالكف لا اقل * ورخص * بثلاثة اصابع
 او اكثر لان الحكم على الاغلب ورخص * باصبعين * من اليدين او من يد
 واحدة * او به * اصبع * واحدة من كفا * وكذا في الوضوء * ان عم *
 يضع اصبعه او اصبعيه في الارض ويمسح وجهه ويرد ذلك في الارض ويمسح يده
 الاخرى ويضع ذلك من يد اخرى ويمسح تلك او يمسح وجهه بيده او يديه ويديه
 باصبع فصاعدا او بمكس ذلك او يدا باصبع فصاعدا والاخرى والاخرى * لامن *
 كف * غيره * ولا بكف غيره وان اتقى غيره على وجهه التراب او اقته الريح لم
 يجره ولو امر عليه يده ويكفيه المسح بروس الاصابع او بكفه بدون الاصابع او
 بظهر كفه او بظهر اصابعه وقيل لا يجوز بروس الاصابع * بتفريق الاصابع *
 لا بوجوب * عند * اي عند ارادة الوضع او في الوضع وانما قلت ذلك لان ذلك
 الوضع من اول التيمم لانه مأمور به لا يميز غيره بخلاف الوضوء فانه يجزي اخذ الماء
 باليد والعصب فيه فتجوز النية بعد كون الماء في اليد * الوضع في الصعيد * التراب
 او اجزاء الارض * بعد * اي تمت اذ لا يكتفى القاءها على الارض وقيل يكفي
 مباشرة الارض * بها * مع تسمية كالوضوء * وفي وجوبها وصورتها ما في الوضوء

وان بتكيس بلا سائر لغير
 عذر ومن اذن لاذن بالكفين
 ورخص باصبعين او
 بواحدة من كفه ان عم
 لامن غيره بتفريق الاصابع
 عند الوضع في الصعيد
 بعد مع تسمية كالوضوء

* ونقض عند رفع لوجه * ان تعلق بهما شيء ومران التذخ والمسح جائز ان
 لكن لم يرو المسح في حديث ولا باس ان لم ينقض ولم يفتح لم يمسح * وامرار *
 عرض اليسرى على عرض اليمنى وهو مستغرق وكذا في اليسرى ويميز كل ما
 فصل * اليسرى على ظاهر اصابع اليمنى من صفراها لكبرها * لان ذلك ميامنة
 * بخلاف بينهما * بين الاصابع بلا وجوب وهو الصحيح وهو المذهب اذ لم يرو
 حديث في تخليها والواضح ان التخليل غير مشروع وواجبه المالكية * معها
 للكف * من ظاهره بعد الاصابع كما يعنها بمباشرة على حدة مبتدئا من
 اعلاها اسفل الاصابع وان شاء مسح الكل بمرة والتيمم التراب والمعد
 عند الوضع بان يرفع التراب لاختص الكفين او يعتمد عليهما حتى يباشر وان لم
 يعمم عند الوضع جاز ويمسح بما باشر ووجب المالكية مسح باطن كل من اليدين
 بالاخرى الى الكوع * ثم * المرور * على اليسرى باليمنى * من كبرها اصفراها
 بخلاف معها لان في ذلك ميامنة * كذلك * في التخليل والتعميم وقد علمت ان
 الواضح عدم مشروعية التخليل وان خالف الترتيب بين اليدين او في البد او اخر
 تخليهما معا عن مسحهما او مسحهما من اعلى الاصابع الى جهة الرسفين كما رجح
 بعض صح وظاهر اقياس على الوضوء انه يكفي المسح بغير اليد * ثم جمعها
 بالمسح * ظاهرا بلا ترتيب لاجزاء اليد وبلا ترتيب لليدين والاولى ترتيبهما
 فالجمع وان لم يجمع صح * وصح * مسحهما * وان * كانتا * ملفوفتين لعذر *
 لا لغيره وقيل يمسح الى المرفقين وقيل يمسح المضدين ايضا * او * كان المسح
 * مع قطع * يد * واحدة به * يد * صحيحة وان * كان المسح * على باطن
 ذراع * كف * مقطوعة * باضافة ذراع الى مقطوعة * او * باطن * عضدها
 ان حزت * بالتشديد اي قطعت * من مرفقها * بكسر الميم وفتح الفاء او
 بفتحها وكسر الفاء وقيل على ظاهر ذراع المقطوعة او عضدها وبالجملة فانه يمسح
 ما بقي من موضع المسح على الاقوال ثم يمسح باطن الصحيحة وظاهرها بالارض
 وقيل يمسح الصحيحة بما بقي من المقطوعة وانما وجب مع سقوط الكف للحوطة
 اذ كان قول يمسح اليد الى المرفق او الكتف * وبالكفين ان قطعت الاصابع

ونقض عند رفع لوجه
 وامرار اليسرى على ظاهر
 اصابع اليمنى من صفراها
 لكبرها بخلاف بينهما
 للكف ثم على اليسرى
 باليمنى كذلك ثم جمعها
 بالمسح وصح وان ملفوفتين
 لاذن او مع قطع واحدة
 بصحيحة وان على باطن
 ذراع مقطوعة او عضدها
 حزت من مرفقها وبالكفين
 ان قطعت الاصابع

وسقط التيمم * بجزها من الرسغين * وينوي التيمم وقبل مسح بطرف كل
على طاهر معصم الاخرى وقيل على معصمها كله وذلك بعد وضع الطرفين في الصعيد
وذلك ان الباقي من اليدين بدل من الكفين فيقوم مقامها وما لا يدل له مسح عليه
كاليد والوجه الملفوفين لئلا يذروا حزنا الا الاقل من واحدة سقط ايضا وقيل
لا ما بقي من الكف ما مسح به مثل الاصبع * وهل يجب اصال التراب للاعضاء *
كما قال الله تعالى منه وهي الوجه واليدان * **اولا** * فيجوز نقضها حتى لم يبق فيها
تراب او تيمم على مالا يلتصق منه التراب * **خلاف** * ويمسح باليد الصحيحة
ولا يمسحها وقيل يمسحها على الارض ظهرا وبطنا واستحب السد ويكفي مسح
التيمم يديه الى المرفقين مراعاة للخلاف ومقتضى هذا استحبابه الى اعلى العضدين لان
مراعاة الخلاف مستحبة ما لم تود الى مكروه في المذهب الا ان يقل انها مودية اليه
هنا ولعله تركه اطلاق القول بوجوب مسح العضد عنده او ضمه قال ابن عرفة
وفي وجوب مسح اليدين للمرفقين او للكوعين ولها مستحب ثالثها الجنب للكوعين
وغيره الا بطين ورابعها له كبين مطلقا اه وانكر مالك في العتبية انقول الى العنكيين
وفيها قال لي مالك التيمم الى المرفقين فن تيمم الى الكوع اعاد التيمم والصلاة في
الوقت * **فصل جاز التيمم** * بتراب نقي * **نضيف طاهر** * منبت اجماعا و *
التراب المذكور وجوب التيمم به * هو الاصح عندنا * لانه المراد بالصعيد في
الاية دليل حديث وترباها ظهورا وانما اخذنا الحصر فيه من الاقتصار عليه في مقام
البين مع ان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لامن لفظ تراب لانه لقب عند
علماء الاصول ومفهوم اللقب لا يوجب له * **و** * **جاز** * بغيره * كرمل وتراب
افسده المشي عليه وتراب السبخة او مغرة او فاسوخ * **وان** * كان الغير * **حصى** * حجارة
صفراء * **او زرينغاوشبا** * هو معروف وفي القاموس هو حجر الزاج * **او** * **كحلا** * **او نورة** *
بالضم شيء يتطلى به ويطلق على المغرة وعلى الجص * **او ثلجا** * او خشبا وبكل
متولد * من الارض ولو معدنا * **على الحلف** * فاجازه بعض اصحابنا بجميع اجزاء
الارض ترابا او حجرا او طينا او رخاما وبخشب ونبات وغير ذلك مما ذكره الم
يذكر ولو كان لا يالصق باليد او يمسح به او ترابا لا ينبت كسبخة وطلع وعليه

وسقط يجزها من الرسغين

وهل يجب اصال التراب

للاعضاء ولا خلاف

فصل

جاز بتراب نقي منبت

اجماعا وهو الاصح عندنا

وبغيره وان حصى او زرينغا

او شبا او نورة او ثلجا او

خشبا وبكل متولد على

الحلف

الاوزاعي والثوري واجازه بعض الاصحاب باجزاء الارض لا بالخشب والنبات
ونسبه بعضهم اليهما وبعض الى مالك وابي حنيفة واجازه بعض المالكية بالخشب
وغيره ايضا وعن مالك في التلج روايتان وجمع بينهما بانه منع اذا وجد غيره واجازه
ابن كيسان بالزعفران والمسك قبل لانهما تراب الجنة ويرد على من علل لهما بهذا
ان الزعفران ليس من ترابها بل من حشيشها وان المعتبر ما يكون في الدنيا نعم
الزعفران متولد من الارض واختلف ايضا في نحو الذهب والفضة واللاؤث والزمررد
والياقوت سواء كان ذلك مدفوقا او كان الذهب تبرأ او لم يكن وقيل بالجواز ان
لم يقل ذلك في طبق او نحوه بل كان في الارض فان المقول يشبه العقار وقيل
لا يجوز ذلك الا لضرورة وكذا الحلف في مطبوخ من تراب كفخار ورخام ان
طبخ به اجر ومنع بعض ما كان التيمم به اسرافا كذهب وفضة للاسراف ولانه
لاتواضع فيه لله سبحانه وتعالى واختلف في التراب المنقول بالجواز والجواز
لضرورة كقله لمريض او نفساء طهرت ولم تطاق ومن على دابة والصحيح الجواز
لحديث وترباها ظهورا فلم يخص وجه الارض من غيره وحديث تيمم صلى الله عليه
وسلم على الجدار والحلف في شراء ما يتيمم به وقبول هبته او ثمنه كالحلف في الماء
وقال اكثر اصحابنا واكثر فقهاء الامة الشافعي واحمد وابن المنذر وداود لا يجوز
الا بالتراب المذكور **اولا** واشتروا ان يكون له غبار يلصق باليد * **لا بتراب**
نجس او من بيت **مشرک** * ولو كتانيا او معاهدا واجيز من بيت **المشرک** ما لم
تيقن نجاسته * **او مفصوب** * هو وحده او غصبت أرضه واذا غصبت ارض لم
يجز التيمم لاحد فيها وقيل يجوز لغير غاصبها وقبل يجزيه ايضا ووجه الاول ان
المباح بالادلالات وبمساحة النفس في مثله يزول حكمه لتخرج نفس صاحبه بالغصب
واجيز ويغرم * **او فضلة تيمم** * وهي المجتمع من نقض اليدين او نقضهما او من
الوجه ولا يصلي عليها خلافا لبعض ووجه المنع من التيمم من الواقع من الوجه او
اليدين انه مستعمل فهو كالماء المستعمل لا يرفع به الحدث مرة اخرى ومن اجاز
رفع الحدث بالماء المستعمل اجاز التيمم بذلك واجازه ايضا بعض من منع رفع
الحدث بالماء المستعمل لانه لا يتغير كالماء المستعمل فلو تغير لم يجز اما البقي في

لا بتراب نجس او من بيت

مشرک او مفصوب او فضلة

تيمم

الموضع التيمم منه جائز به والصلاة عليه واختلف في التيمم في المسجد **او**
 ترى **اي** تراب مبلول وكثيرا ما يطلق على التراب مطلقا **لا** يفترق بعد
 ضمه ان ارسل **بعد** انفصالة بقليل **حتى** يصل الارض **وان** افترق قبل
 الوصول تيمم منه **ولا** بطين **خلاف** كما مر **ولا** بمحل لا يصل عليه
 كقبر **ولو** حمل منه الى بعيد **ولا** بتراب وضع على **شيء** **منجوس**
 كطبق منجوس وتراب منجوس فوق ذلك تراب طاهر لا يتيمم عليه **وان**
 كان المنجوس **ثوباً** **خلاف** لبعض في تلك الامثلة كلها ونحوها **وان** وضع
 الطبق او الثوب على موضع نجس جاز التيمم بتراب في ذلك الطبق او الثوب
 والواضح انه يجوز ذلك كله لان التراب نفسه طاهر كما يتوضأ باناء نجس اسفله واجانبه
 من خارج **وجاز** التيمم للوضوء والجنابة وغيرها **بماء** **مرة** **مرة** **لمن**
 وجد منه قليلا لا يكفي اعضاءه **بابتداء** به من وجهه ثم من اليدين **الكفين**
 والذراعين نسبة الابتداء الى اليدين نظر الى ما بعدهما ويعني بهما الكفين **وان** لم يغسل
 الكفين بل فرغ الماء رجع الى التيمم بالتراب **ثم** الى حيث بلغ **فيتدهى** بما تحت
 الكف من لذرار بعد غسل الكفين وقوله **اخر** يغسل الوجه ثم الذراع مع الكف ثم
 الاخرى كذلك الى حيث بلغ **وان** وجد ماء قليلا وفي جسده نجس غسل النجس
 او بعضه ان لم يكف الكل وكان غسل البض لا ينشر نجس الباقي وبعد ذلك يبدأ
 الوضوء من وجهه كما قاله **ولا شيء** **من** وضوء او تيمم **على** الباقي بعد
 الاتيان على العضوين **اي** اليدين المسبوقتين بالوجه ولم يعبر باليدين تفننا او اراد
 الوجه واليدين واطلق على اليدين العضو والمراد باليدين الكفان وقيل والذراعان
 مع الاصابع **تقل** ذلك عن بعض ائمتنا **وهو** **وعبيدة** وذلك في الوضوء وظاهر
 قوله **الي** حيث بلغ انه يمسح الاذنين ولو كان سنة ثم يغسل الرجلين والظاهر انهما
 اولي الان كفى الكل او كان المسح بماء الرأس ثم الظاهر انه يقتصر على المرة ان كان
 لا يكفي مع المرتين او الثلاث وقيل **يبتدئ** من الكف والاصابع الى حيث بلغ **وان**
 لم يات على اليدين تيمم للباقي **وان** توضأ بقليل **اي** لم يجد الا قليلا فتوضأ به
 والوضوء هنا كامل ولو مرة مرة انسان **جنب** اجزاه عن جنابة **عند** جابر

او ترى لا يفترق بعد ضمه
 ان ارسل حتى يصل الارض
 ولا بطين ولا بمحل لا يصل
 عليه كقبر ولا بتراب
 وضع على منجوس وان ثوب
 وجاز بماء لمن وجد منه
 قليلا لا يكفي اعضاءه
 بابتداء به من وجهه ثم من
 اليدين ثم الى حيث بلغ
 ولا شيء على الباقي بعد
 الاتيان على العضوين تقل
 ذلك عن بعض ائمتنا وان
 توضأ بقليل جنب اجزاه
 عن جنابة

وعن وضوء وتيمم للاستنجاء الا عند من يقول بالتيمم الواحد لكل وقد قل هو
 وابو عبيدة ان الغسل يكفي عن الوضوء **وحسن** ان يتيمم لها **اي** للجنابة **ايضا**
والتيمم هو الواجب المشهور **ولا** يكفي الوضوء عنها **وان** كان لا يكفي
 الا لزوال النجس او الاستجاء فليفعل ويتيمم للوضوء والجنابة **وقيل** به **اي**
 بالتيمم بالتراب بعد الاستعمال ما عنده من الماء في اعضاء الوضوء الى حيث بلغ
 وينوي بتيمم التراب لما بقي منها **مع** وجود قليل ماء لا يكفي اعضاءه في الوضوء **وهذا**
 مقابل قوله وجاز بماء لمن الخ **اي** وجاز بماء لمن وجد الخ وجاز بتراب وقيل بالتيمم
 مع وجود قليل الخ لا يبره ومن قدر على مسح لاهل غل اعضاء الوضوء تيمم بالماء
 على صورة التيمم بالتراب وانما يقدم استعمال ما عنده من الماء ثم يتيمم ولا يقدم
 التيمم لئلا يكون متيمما ومعه ماء يمكنه استعماله بخلاف من يتوضأ للصحيح ويتيمم
 للعليل فله ان يقدم ماشاء والاحسن ان كان العليل اولاً قدم التيمم له والاخره
 وقيل يتيمم للكل ولا يستعمل الماء القليل حيث لا يكفي وقيل اذا وجد التيمم
 بالماء لم يجز له بالتراب فيستعمل الماء الى حيث وصل **ونوى** **اي** لينوي **قيل**
فاقد ماء او ترابا **بالف** بعد الهمة وانما اعمل فاقد لانه للحال لان التقدم مستمر
تيمما لا وضوء ولا اياها لانه اولاً خوطب بالماء ولم يجده لزمه التيمم
 فالتيمم هو الغرض الاخير المتعين ولم يجده لزمه ان ينوي **وصلى** **اي**
 وليصل ولا يعيد اذا فقد خلافا لبعض **وجوز** التيمم بتراب **تباع** لبحري **اي**
 الاولى تعليقه بخوض فيعم مالو كان المتاع لمن في السفينة او غيره برضى صاحبه او
 يصير بحيث المتروك او للتيمم فلو قدمه لكان اولى بان يقول وجوز لبحري
 فيراد بالبحري من في السفينة مطلقا وذلك ان كان لا يجد ما يرفع به الماء من
 البحر او لا يقدر على استعماله او فقد اناء **وان** لم يجده نوى وضوء **وقيل**
تيمما **في** نفسه **وصلى** **بمعنى** انه يذعن للوضوء ويؤمن به اعني يحضر في قلبه
 ويعتقد انه لو وجد الماء لتوضأ **وجوز** بالنوى على الهواء **ويمسح** وجهه وبديه
 وهذا نص على ان الهواء جسم لا عدم الا انه لا لون له كما ان الريح جسم
 لا لون له **وتوضأ** واعاد لوفات الوقت اذا وجد ماء وقيل لا **يعيد** وهو

وحسن ان يتيمم لها **ايضا**
 الواجب المشهور وقيل به
 مع وجود قليل ماء لا يكفي
 اعضاءه في الوضوء ونوى
 قبل فاقد ماء او ترابا تيمما
 وصلى وجوز بتراب **تباع**
 لبحري **وان** لم يجده نوى
 وضوء في نفسه وصلى وجوز
 بالنوى على الهواء وتوضأ
 واعاد لوفات الوقت اذا
 وجد ماء وقيل لا وهو

المختار * ولو لم يفت وقيل ان فات فلا اعادة والا اعاد وقال بعض المالكية
من لم يجد ماء ولا ترابا اخر الى الوجود ولو فات الوقت ويصلي قضاء وقيل اداء
وقيل يومي بيده ووجهه للارض للتميم وقيل ان لم يجد التراب المذكور انتقل الى
تراب دونه والا فالفخار والجبس والحجر ثم المعادن ثم المأمول منها ثم النبات كالواح
السفينة وان غير مدقوق ثم اثبات ثم الجلود والمذبوغ اولى ثم الحيوان ولو مذبوحا
ثم جسده باشارة وان لم يمكن فليشر بيديه الى الهواء ولا يترك القصد الا ان سقطت
يده او الا اقل قليل ويقصد ان كان في يده او وجهه جرح لا يرقى * ومن لزمه
تيمم * مثل ان يجد التراب دون الماء * او ابيض له * مثل ان يجد من الماء
مالا يكفيه لوضوءه فانه ان توضا به وتيمم بالباقي ولم يتيمم جاز وان تركه وتيمم للكل
جاز فتركه وتيمم للكل * فصلى به * اي بالتيمم ووجد الماء بعد * لم يعد *
الصلاة وقيل يعيد وهذا الخلاف في كل من لزمه تيمم او ابيض له فصلى به * ورجح *
الاول وهو عدم الاعادة وليس ذلك تكريرا لان ما مر فممن تيمم للهواء وصورة
اباحة التيمم شاملة للصلاة التي لم تجب فان التيمم لها مباح لا واجب لها لانها غير
واجبة بل سنة او واجبة لكن التيمم لم يوجبوها فصلاها بالتيمم ثم وجد او قدر
فلا اعادة * سوى حضري عازه الماء * فقداه الماء او فاته ولم يجده او غلبه الماء
بالقوت والمعنى واحد وعلى الاول يكون من باب القلب * وخاف القوت * فوت
الوقت * قبل وصوله * اي وصول الماء * لزمه التيمم * والصلاة كغيره * وفي
اعادته * اذا وجد * قولان * كغيره لكن ليس الراجح عدم الاعادة بل الاعادة
قال هذا اشار بالاستتماء * سوى حضري ومفري * واجد للماء ولا يمكنه
استعماله الا بمناول * انسان يناوله او شيء يتناول به * وعاز * المناول او الاناء
الذي يتوضا به او يفسل به ولا يجد التطهر الا به * وخاف القوت فصلى بتيمم
ثم قدر على المناول اعاد * ها قول واحد * وليس فيه قولان كغيره فيما قيل وقيل
ان بعضا يقول لا اعادة عليه ويعيد في الوقت عند بعضهم من تردد هل يصل الماء
ووصل وكذا خائف اللص فقصر في الطلب ووجه ما ذكره المصنف ان من عاز
المناول والماء حاضر يتيمم لانه لم يصل الماء ويعيد اذا وجد المناول لانه قد رجد

المختار ومن لزمه تيمم او
ابيض له فصلى به لم يعد
ورجح سوى حضري عازه
الماء وخاف القوت قبل
وصوله لزمه التيمم وفي
واعادته قولان وواجده
ولا يمكنه استعماله الا
بمناول عاز وخاف القوت
فصل بتيمم ثم قدر على
المناول اعاد

الماء والله يقول ولم تجدوا ماء فجمع ذلك حوطة والواضح انه لا يبيد الصلاة لانه
صلى كما اجاز الشرع وقد قيل ان كل من فعل ما اجاز الشرع اليه اجزاه
فعله ومن عازه المناول يصدق عليه انه لم يجد ماء اذ المراد بعدم وجود الماء عدم
التوصل الى استعماله ولو حضر فالحاضر غير المتوصل اليه غير موجود * باب * في
ناقض التيمم * ينقضه ناقض اصله باتفاق * فان كان للحدث الصغير فاصله الوضوء
وان كان للجنابة فاصله الاغتسل فاذا تيمم للجنابة فحدث جنابة اخرى اعاده باتفاق
من يقول يتيمم للجنابة وقيل يتيمم للجنابة عند كل صلاة واذا كان حكم التيمم حكم
اصله * فمن تيمم * يدين * منجوسين او * تيمم * به * اي في بدنه * نجس *
يقدر على ازالته يريد ان يزيله بعد التيمم * لم يصح * تيممه * كما لا يصح وضوءه
مع نجس وجوز * ذلك التيمم لانه تيمم له بخلاف ما اذا حدث حال التيمم او
بعده فانه لم يتيمم له ويبحث بانه لا يتيمم لنجس قدر على نزع فكيف يملل بانه
تيمم له * لا كاصله * الذي هو الوضوء واما اصله الذي هو الغسل فلا ينقضه
لجس موجود وان كان لا يقدر على تطهير يديه جازله التيمم بهما اجماعا * ومن
به فرح او جرح لا يرقى دمه او استحاضه * من واقعة على الانسان * فهل يتيمم
لكل صلاة او يجزئه واحد مالم يقطعه حدث سوى مابه * من دم ومثله كل نجس
لا يرقى كبول * قولان * الراجح الثاني لانه وجد معه حال الدخول في التيمم
وفي وسط التيمم وفي اخره فلا وجه لاعتباره بعد حتى يعادله * وهل ينقضه *
اي التيمم * وان * كان * الجنابة ارادة * فاعل ينقض * الصلاة الثانية *
فما دام لم يردّها فهو على طهارته يمس بها مصغفا او يدخل المسجد على ما مر ونحو ذلك
ويصلي نفلا وقضاء واذا اراد الصلاة الثانية عاده وبه بعض يبرر بدخول الوقت مكان
الارادة * اولاً * تنقضه فهل يصلى به ان كان للجنابة مالم تات جنابة اخرى وان كان
لغيرها فلم يات حدث ينقضه وان تيمم للجنابة مع الوضوء او معه ومع الاستنجاء ففي
احدث بما ينقض الاستنجاء او الوضوء اعاد للجنابة * خلافا * وكذا اجماع بين صلاتين *
واكثر كالجاء بين المغرب والعشاء وسنتهما وكقيام رمضان * هل يجزئه واحد *
لها * اولاً * يجزئه بل يفصل بينهما بالتيمم الثانية * خلافا * ايضا مثاره * مر الكلام

* باب *

ينقضه ناقض اصله باتفاق
فمن تيمم منجوسين او به
نجس لم يصح كما لا يصح
وضوءه مع نجس وجوز
لا كاصله ومن به فرح او
جرح لا يرقى دمه او
استحاضه فهل يتيمم لكل
صلاة او يجزئه واحد مالم
يقطعه حدث سوى مابه
قولان وهل ينقضه وان
للجنابة ارادة الصلاة الثانية
ولا خلاف وكذا اجماع
بين صلاتين هل يجزئه
واحد اولا خلاف ايضا
مثاره

عليه والضمير للخلاف في المسائل المذكورة كلها فافهم **هل** **التييم** **مبيح** **للصلاة** للضرورة مع بقاء الحدث غير مرفوع فلكل صلاة تييم او ان جمعها صارنا كصلاة واحدة فيجزئها واحد وهو قول ثان في كونه مبيحا **او رافع** **للحدث** فيصلي به ما لم يحدث بما ينقضه قولان **ورجح** **ثانيهما** وهو كونه رافعا وان اراد على هذا القول تييم لكل صلاة ليكون له نور على نور **وكذا من تييم لفرض هل يصلي به نافلة** **او سنة كسنة المغرب والوتر** **او جنازة او يقرأ** **القرآن** **او يمس مصفيا او يفعل** **نحو ذلك** **او تييم لفعل او جنازة او غيرها هل يصلي به فرضا** **اولا بد من** **تييم** **في المسئلة كلها** **الخلاف** **المذكور الذي مثاره ما مر وكذا الخلف فيمن تييم لفعل مخصوص هل يفعل به غيره** **وقيل يصلي به كل ما شاء ما لم ينقض** **واذا تقر بذلك** **فقول** **عندنا** **يتعلق بنسبة المبتدأ او الخبر بعده او ينقض ان جعل خبرا ثانيا لا نعتا لحدث** **وجود الماء حدث ينقضه** **اي ينقض التيمم الذي لعدم الماء سواء للوضوء او للجنب او غيرها** **وقيل لا** **ينقضه الا حدث مثل مس النجس الرطب فاذا مسه مثلا انتقض وتوضا او اغتسل وكذا الذي لعدم القدرة على استعمال الماء فانه ينقض اذا قدر ووجده وان لم يجده فقل ينقض لانه اولاً لعدم القدرة وثانيا لعدم وجود الماء وقيل لا ينتقض وقال بعض قومنا لا ينتقض عن عادم الصحة بوجودها ولا عن عادم الماء بوجود الماء بل اذا تيمم لعدم صحة او لعدم ماء لم ينقضه الا حدث ونحوه مما ينقضه ولا ينقضه وجود الصحة ولا الماء يرى صاحب هذا القول انه رافع للحدث رفعاً مطلقاً وعندنا رافع للحدث موقفاً بارتفاع المانع فظهر لك ان الخلاف غير لفظي وقال ابن فرحون ما يذكرونه من الخلاف في التيمم هل يرفع التوضيح اذا حققت كلامهم وجدت المسئلة ليس فيها خلاف قال صاحب التوضيح يعني خليل القرافي فمعنى قولهم انه لا يرفع الحدث لا يرفعه مطلقاً بل الى غاية وجود الماء لان حدث الجنابة مثلاً سبب عليه حكماً لا المنع من الصلاة وجوب الغسل فالتيمم سبب لرفع المع من الصلاة لا لرفع وجوب الغسل قال خليل وكذا قال المازري والغسل الخلاف في اللفظ قال المازري فقهاء**

الامصار المختلفون في هذا متفقون على ان التيمم اذا وجد الماء اغتسل او يدل على الانتقاض قوله صلى الله عليه وسلم اذا وجدت الماء فامسسه بشرتك ونحوه من الاحاديث **والتيمم على هذا القول الذي هو انتقاضه بوجود الماء او الصحة** **هو كاصلة** **الذي هو الوضوء او الغسل كما انه من استعمال الماء لا ينتقض استعماله بوجود ماء كذلك لا ينتقض التيمم وجود الماء عندنا** **وينتقض** **التيمم** **به** **اي بوجود الماء** **قبل الشروع في الصلاة** **بتكبيره الاحرام** **او بعدها** **باسلام** **اتفاقا عندنا** **مناف لقوله** **انما ان المختار انه رافع فانه لا ينتقض على القول بانه رافع وصحت صلاته لفراغه منها قبل وجود الماء وانما انتقاضه بوجوده بعدها لما بعد تلك الصلاة وفيه قول يعيدها لوجود الماء قبل خروج الوقت وقيل ان وجده قبل السلام وبعد التشهد وقيل بعد الطيبات صحت وانما انتقاضه لما بعد **والخلاف** **المذكور هو عندنا** **فيه** **اي في انتقاض التيمم** **به** **اي بوجود الماء** **بعد الشروع فيها** **اي في الصلاة وقبل الخروج منها فقل تمت له لشروعه فيها كما يجوز وانما انتقاضه لما بعدها وقيل لا بل انتقضت ويقطعها لحدوثه قبل انقراغ منها وكذا الخلاف عند غيرنا واختلفت الشافعية فقل قطعها افضل ليتوضا وقيل الافضل الاستمرار وقيل الافضل ان يقاب فرضه نفلاً ويسلم من ركعتين وقيل بحرم القطع وقيل بحرم ان ضاق الوقت **ثم الناقض** **للتيمم** **هل** **هو** **رويته** **اي الماء وان لم يمكنه استعماله** **او امكان استعماله مع دخول الوقت** **فان لم يمكنه استعماله او وجده قبل الوقت لم ينتقض تيممه وذلك انه تيمم وصلى ووجد الماء قبل وقت الصلاة الثانية فتيممه صحيح باق لانه لم يحاطب بالوضوء قبل وقت الصلاة فلا ينقضه وجود الماء قبل وقتها فاذا دخل الوقت انتقض الخطابة بالوضوء بالماء **وهو المختار** **لانه غير واجد اذ لم يقدر على استعماله او استحضره وهذا يناقض قوله باختياره رافع وينافي قوله اتفاقا عندنا** **قولان** **وان وجد الماء وضاق الوقت على استعماله فقل ينتقض وقيل لا وان وجده وقد احتاج اليه لشرب او اطعم على ما مر لم ينتقض** **وان تيمم اثنيان لعدم الماء ثم وجدا ما يكفي احدهما********

وهو كاصلة وينتقض به قبل الشروع في الصلاة او بعدها اتفاقا عندنا والخلاف فيه به بعد الشروع فيها ثم الناقض هل رويته او امكان استعماله مع دخول الوقت وهو المختار قولان وان تيمم اثنيان لعدم الماء ثم وجدا ما يكفي احدهما

هل مبيح او رافع ورجح او كذا من تيمم لفرض هل يصلي به نافلة او جنازة او يقرأ او يمس مصفيا او نحو ذلك اولاً بد من آخر الخلاف فنحن نأخذ بوجود الماء حدث ينقضه وقيل لا

وهما فيه على حد سواء اذ وصلا اليه برة او اعطيهما او فضل على شرايهما او
طعامهما او اشترياهما فقبل هما على استصحابه بناء على انه اذا لم يجد احد من
الماء ما يكفي يمدل الى التراب وقيل ينتقض ويتوضا كل سهمه الى
حيث وصل او ينتقض ويعيدان التيمم وان وهب سهمه لصاحبه انتقض تيمم
صاحبه لوجود ما يكفيه وان سبق اليه احدهما كان له فينتقض تيممه ويتوضا به
وعن ابن القاسم يقيم السابق وفي سماع سحنون عن ابن القاسم في رجلين
وجدا ما يكفي احدهما وتشاحا عليه انهما يتقاولان عليه قال ابن رشد هذا
صحيح لان التقاوم شراء قال سحنون ان بدر اليه واحد لم يبطل تيمم من بقي
وان سلموه اختيار فقولان قال خليل وجه القول بالبطالان ان الحكم في هذا الماء
القرعة فاذا سلموه فكان كل واحد مسلم لجميعة والقول بعدم بطلانه اظهر لان
غايته ان يكون ملكا لهم فليس في نصيب كل منهم ما يكمل به طهارته وان قال
واحد منهما ليس فيه ما يكفيها فخذها فلا تفتقر فاحذه انتقض تيممها وقيل
لا ينتقض الا تيمم من اسلم له وان مات من له ماء ومعه جنب فصاحبه اولى به
الا ان يخشى جنب العطش فهو اولى به بالقيمة للورثة لا مثله وان كان بينهما
فالميت اولى به لنجاسته ولانه اخر طهارته من الدنيا وقيل الحي اولى ويضمن
للورثة وان اجتمع جنب وحائض او نفساء فهما اولى من الجنب لان موافقتهما
اكثر وقيل الماء بينهما وكذا مقيم او مسافر يقيم اعذر ثم استراح ولم
يجد ماء هل ينتقض تيممه او لا ينتقض حتى يجد ماء بعد دخول
الوقت ويمكنه استعماله قولان ثالثهما انه ينتقض بوجوده ولو لم يمكن استعماله
ورابعهما انه لا ينتقض حتى يجيء ما ينقضه غير الماء وقد مر ذلك ومن شك
انيمم ام لا وجب ان يتييمم ولا يجب ان شك في انتقاضه
بحدث ولو بريح في غير الصلاة ولا يجوز له قطعها بالشك في خروج الريح
باب في احكام النجس عرفت بالتخفيف اي علمت او بالشديد اي
حدث وميزت النجاسة اي النجس بالصفة القائمة بالشيء المتحققة به
الموجودة فيه بالانفة في الاختيار من اكله او شربه ومن الوضوء به

فقبل هما على استصحابه
وقيل ينتقض وكذا مقيم
يقيم اعذر ثم استراح ولم
يجد ماء هل ينتقض عليه او
حتى يجده ويمكنه استعماله
ومن شك انيمم ام لا تيمم
لا ان شك في انتقاضه
باب
عرفت النجاسة بالصفة
القائمة بالشيء المانعة

والاغتسال ومحتمل دخولهما في قوله به من قوله من الصلاة به اي بذلك
الشيء كالثوب والخاتم وبدنه ومحتمل دخول الاكل والشرب او فيه
كالارض والحصير وتطابق النجاسة بالمعنى المصدري على كون الشيء بتلك الصفة
وتطابق على ذات النجس كالميتة ولحم الخنزير والدم والبول وازالتها التطهير
التطهير هو لازم للمصلي من بدنه وثوبه ومصلاه مع القدرة والمصلي اسم
لمكان الصلاة قال السدوي بكشي الظاهر ان مراد الشيخ عامر بالثوب اما لباس
المصلي حال الصلاة فيشمل النعل ونحوها ويسعه جهل ذلك المذكور من
النجاسة والتطهير ولزومه مالم يحضر وقتها اي الصلاة واذا حضر وجب عليه
علم ذلك ولا يكفر حتى يخرج الوقت اولا يدرك التطهير قبل الخروج وان استجى
من قبل واراد النظافة وصلى بطهارة ولم يعرف نجسا فلا بأس عليه ويجب
غسل كل مطعوم يمكنه غسله عند ارادة اكله ان نجس ولو تاكله بهيمة
او غيرها ويندب غسل ما نجس في حين النجس ان امكن ولو قبل الحاجة
اليه وقيل يجوز ان تطي لالبهيمة وغيرها ما تنجس او كان نجسا لذاته وهو ضعيف
واخفاف هل يجب طردها عن ذلك اولا وان لم يمكنه غسله فلا ياكله الا ان
يطهر بالزمان او بالتراب او بالنار ولا يحل زيادة تعجيس ما نجس من الطعام فلا
يلقى في الكنيف وغسل كل اناه تنجس وان يكونه من ذي احتيج
اليه ولا سيما ان كان من حربي وقيل بطهارة بلل اهل الكتاب وقيل بكرهته
واختلف في غيرهم من المشركين واستحسن التعجيل بازالة النجس بعد
ازلة ذات النجس وان كانت الازلة بمسح عند تمذر الماء
اما مع وجوده فالمستحسن الازالة به وبكفي المسح ويستحب التحفظ
عن تنجس الثوب والبدن وغيرها والاصل في الاشياء الطهارة فبنا على هذا ان
لا يترك ما نجس حيث يتناول بل يغسله او يخفيه او يخبر به وكره النوم مع
نجاسة في ثوب او بدن او فراش او موضع رقاد واشدها اي اشد النجاسة
وفيه اضافة اسم التفضيل الى ما ليس هو منه فان الجنبه التي هي قائم بالجنب
ليست نجسا وانما النجس النطفة ونسبت ذلك في النجس الجنبه لما روي

من الصلاة به اوفيه وازالتها
التطهير وهو لازم للمصلي من
بدنه وثوبه ومصلاه ويسعه
جهل مالم يحضر وقتها ويجب
غسل كل مطعوم يمكنه عند
ارادة اكله ان نجس وكل
انه تنجس وان يكونه من
ذي احتيج اليه واستحسن
التعجيل بازالة النجس وان
بمسح عند تمذر الماء وكره
النوم مع نجاسة في ثوب او
بدن او فراش واشدها
الجنبه لما روي

ان الارواح تنهي للعرش عند النوم ولو نهرا فتسجد لحاقتها وترد روح
الجنب لا الحائض والنفساء اذ لا يمكن لمن الغسل قبل الطهر من باب السماء
الا ان غسل النجس وتوضا فلا ترد قبل

وان سالت وضو ليس ينقضه * الا الجماع وضوء النوم للجنب

يعني الا الجماع او خروج المني ولو باحتلام وقيل يكفي ان يغسل النجس ويديه
ويتميم وقيل ولو لم يتميم وقيل يغسل النجس ويديه وفاه وقيل يتميم بدون ذلك كله
ويجزيه * ولزم الاخبار * اي اخبار المشتري * بالنجس عند بيع النجس *
وعند اعطائه عوضا وعند كل اخراج من ملك وعند اعارته فيما شرطه الطهارة * والا *
يخبره * كان * ندم الاخبار * غشا * يرد به المبيع * الا ما قعد فيه النجس *
واصل فيه * وان * كان الموضع الذي قعد فيه النجس * من انسان *
كعبد بيع وفي ذكره او ذبيرة نجس ولا بد من اخبار بنجس في غير محله
المعاد كنجس راسه وذراعه * او بهيمة * بيعت وفي مظان النجس منها نجس
والنبي بالانسان والبهيمة عائد الى قوله الا ما قعد * فلا يعد * ذلك النجس
* عيا وتديسا * غشا وغروزا ولا يلزم الاخبار فلو كان النجس في غير مظانه
كالراس كان عيا يلزم الاخبار به * ورخص ان كان النجس * يعمل لا يضر
كفرن شاة ان لا يعاب و * النجس * هو ان كان يعمل ينتفع به طاهرا *
حال من الهاء * في بيع * مثلا متعلق بنسبة الخبر الى المبدأ او حال من الخبر
وهو عيب * ما كالدور عيب ان لم يخبر به * واما ينتفع به نجسا كموضع غسل
النجس فليس عيبا كما في الثقب من سقف الكنيف * والكنيف من مصالحها *
اي الدور * ومن ثم * اي كون الكنيف من المصالح * لا يحتاج داخل دار
باذن كضيف لاذن * اي الى اذن * بقضاء * متعلق باذن * حاجته فيه *
في الكنيف * ان اعتمد * القضاء فيه لداخل الدار باذن * يعرف وكره * اي
حرم * تناول النجس باليد والثوب بلا ضرورة ما وجد غيرها * ولا يكفران
فعل * كره اي حرم تناوله * بامتنعة الغير بلا اذنه * اي النذر وكفران لم
يكون رضى او دلالة * ولزم به * اي بالتناول بامتنعة الغير بلا اذن * الغرم * غرم

ان الارواح تنهي للعرش
فتسجد لحاقتها وترد روح
الجنب من باب السماء
ولزم الاخبار بالنجس عند
بيع النجس والا كان
غشا الا ما قعد فيه النجس
وان من انسان او بهيمة
فلا يعد عيبا وتديسا
ورخص ان كان يعمل لا
يضر كفرن شاة ان لا
يعاب وهو ان كان يعمل
ينتفع به طاهرا في بيع ما
كالدور عيب ان لم يخبر به
والكنيف من مصالحها ومن
ثم لا يحتاج داخل دار
باذن كضيف لاذن بقضاء
حاجته فيه ان اعتمد
يعرف وكره تناول النجس
باليد والثوب بلا ضرورة
ما وجد غيرها وبامتنعة
الغير بلا اذنه ولزم به الغرم

ما ينقضه النجس ان فني يدع او غيره والا غرم ما به يغسل وعناء الغاسل وما ينقضه
الغسل * او التحليل * اي طلب ان يجعله في حل وسعة * من تباعة ذلك *
التنارل * ان لم تكن * الامتنعة * كطمنسة * بتثليث الطاء واناء وبكسر الطاء
وفتح الفاء والبكس ما ييسط والمراد ما يلي النجس من ذلك بلا عمد * وشكل
بهيمة * في رجلها لانه ينجس بالبول * ومنسل * اي موضع غسل وكتبته
واتفا قبل اطلاعي عليه هنا * ويبلغ كلب * اي موضع ولوغه وهو بفتح الميم
وكسر اللام * ورأس اشبور * بضم الهجمة ء الة همز الفرس * او هاز * اي الة
الهمز والنزغ واعاد او تلويحا الى معني منزاغ الدابة سواء كان رأس الاشبور او
مهرا * وقاع * اسفل * انية عيل * ثلاثة او اكثر ان كانت الانية غير
محفوظة سواء كانت للغسل او الشرب كالابريق والكوز او لغير ذلك كالقصعة
والقربال * وليقة حجام * بكسر اللام ما يمسح به الدم * ومحاجه * جمع محجم
او محجمة بكسر او لها وفتح جمعها وهو ما يمسح به * ومشرطه * بكسر الميم وفتح
الراء ما يخرج به * وقصرية دباغ * وشكل الدابة وقيل شكل الحصان والبغل
والحمار ورأس رسن الجمل الهاج وذنب الناقة الة ورجلها الموحرين وظفر برذعة
الانثى وبيضة وقرن الشاة المذبوحة * ونحوها مما القاعد فيه النجس غالبا * خرج
بالغالب ما صنع من ذلك جديدا فليس اصله النجس ويعتبر في القاعد فيه النجس
ان لا يتنجس بغير ما هو القاعد فيه وان تنجس بغير ما هو القاعد فيه لزم الاخبار به
* وقيل * القاعد في تلك الاشياء وغيرها * الطهارة * فيحكم بها * مالم يتيقن
بنجاستها * وقيل اصل تلك الاشياء النجس ولكن تول النجس بها تباعة * وشدد *
اي حكم بكفر النفاق * فيمن نجس مسجدا * ولو غير المسجد الحرام * او طعاما
ما بعد * وبلا ضرورة ولا تشديد على من جاء على جرح نجس للمداواة * وان *
كان الطعام * له * يكفر مرة اذا كان له ومرتين ان كان لغيره من جهة حرمة
الطعام ومن جهة الظلم لصاحبه * باب * في ذات النجس قال بعض قومه اوهي
لغة كل مستقذر وشرا كل عين حرم تناوها على الاطلاق في حاله الاختيار مع امكانه
لا حرمتها او استقذارها او ضررها يبدن او عقل نخرج بالاطلاق ما يباح فقله

او التحليل من تباعة ذلك
ان لم تكن كطمنسة وشكل
بهيمة ومنسل ويبلغ كلب
ورأس اشبور او هاز او قاع
انية عيل وليقة حجام
ومحاجه ومشرطه وقصرية
ونحوها مما القاعد فيه النجس
غالبا وقيل الطهارة مالم
يتيقن بنجاستها وعدد
فيمن نجس مسجدا او طعاما
ما بعد ذلك

من ريب

كلش الذي لا يفيض وبالاخبار المية ونحوها فانه يباح تناولها عند الاضطرار مع نجاستها في ذلك الوقت حتي يجب على اكلها غسل فم وفي طهارة المية للمضطر عندنا قولان وبما كان تناول الحجر ونحوه من الاشياء الصلبة ولا يحتاج الى هذا القيد لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بتحریم ولا تحلیس وبقوله لا حرمتها الا لادبي وبلا ضرر المشيش المسكر والسّم الطاهر الذي يضر قليله وكثيره وبغير المستفذر المني والمخاض والمني عندنا نجس لذاته * انواعها واعيانها المتفق عليها اربعة مية وفي كل * حيوان * بري * يخرج به البحري فانه طاهر ولو كان تناول حياته في البر كجمل البحر فانه قد يبقى حيا في البر سبعة ايام فيجوز القطع منه والاكل وهو حي وسواء في حيوان البحر مامات باصطياد او وجد ميتا على الماء او في طرف البحر في البر او اسفل الماء كما يدل عليه اطلاق حديث هو الطهور ماء الحل ميتة وكما يدل عليه انهم لما وجدوا حوتا في ساحل البحر واكلوا منه وقدموا المدينة ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق اخرجته الله اليكم فهل معكم شيء من لحمه فتطعمونا فارسلوا اليه منه فاكل فدل على انه حلال ولو وجد ميتا وعلى انه حل لهم بدون اضطرارهم اليه لانه صلى الله عليه وسلم اكل منه بلا ضرورة وكما يدل له عموم حديث احل لكم ميتتان ودمان وان قلت قد حرم الله الميتة والميتة مامات بلا سبب من احد فمامات بلا سبب اصطياد او ضرب من الحوت حرام قلت لا نسلم ذلك بل الميتة ما خرجت من رحمها مطلقا في اصل اللغة ثم كان اللفظ يطلق على مامات بلا ذكاة شرعية وقد سمى صلى الله عليه وسلم الحوت ميتة وقال انها احلت وكذا الجراد وان قلت هو حديث موقوف عن ابن عمر فلا يكون حجة قلت بل هو مرفوع رفقه ابن ابي عمير والدارقطني فيكون حجة ولا يحرم من الحوت شيء ولا بصورة ما يحرم كالانسان والخنزير وقيل يحرم ما على صورة المحرم او على صورة المحرم وصورة المحلل معا وعلى صورة المحرم وصورة المكروه معا او على صورة المحلل والمكروه معا ويكره ما على صورة المكروه او على صورة المكروه والمحلل بلا كراهية معا وذلك قياس ضعيف لا يقبل ولا يشمله النص لانه اذا اطلق تحريم الخنزير والانسان وكراهية

انواعها واعيانها المتفق عليها اربعة مية وفي كل بري

نحو الذئب مثلام يتناول ما في البحر بل يتبادر ان المراد البري من ذلك واخفاف فيما قطع من جرادة او من حيوان بحري حي هل هو ميتة طاهرة ما كولة او ميتة نجسة محرمة الصحيح الاول لان حديث لما قطع من حي فهو ميتة مخصوص بما اذا كان الحيوان مما لا يحمل الا بالذكاة لان ما ميتته حلال لا وجه لتخصيص البعض الميت منه بالتحریم او هو عام في ان كل مقطوع من حي هو ميت لكن ان كان مما ميتته محرمة نجسة كان ميتا محرما جسوا وان كان مما ميتته حلال طاهرة كان ميتا حلالا طاهرا وهو الجراد والسّمك والحوت هو السّمك وقيل ما عظم من السّمك * ذي * نفس * سائلة * وفي الدم وخروج ما لادم له وماله دم غير سائل قيل وهو المكتسب * زالت حياته بغير تذكية شرعية * من ذبح ونحو واصطياد * ولحم خنزير مطلقا * لم تزل حياته او زالت باي شيء كان واختلف في اجزاء الخنزير غير اللحم فقل اصحابنا كاللحم مثل الجلد والشعر والعظم اذا زال ودكه وحجته من قال الحرم لحمه فقط ان الضمير في قوله عز وجل فانه رجس عائد الى المضاف لان الاصل عود الضمير اليه لانه المحدث عنه لا المضاف اليه لانه وقع ذكره بطريق العرض وهو تعريف المضاف وتخصيصه كما قال ابو حيان فلما هو هنا عائد الى المضاف اليه وهو الخنزير فيفيد تحريم الخنزير كله شحمه وكبده وطحاله وسائر اجزائه فلا يخلوا الكلام من فائدة التاميس ودلت على ذلك احاديث فوجب حمل الآية عليه واما كونه اقرب مذكور فلا دليل فيه لان هذا فيما عدا المضاف والمضاف اليه فان الاصل عود الضمير للمضاف ولو كان المضاف اليه اقرب وقال القرطبي لا خلاف ان جملة الخنزير محرمة الا الشعر فانه يجوز به الحرازة ونقل ابن المنذر الاجماع على نجاسته وليس كذلك فان مالكا وبعض العلماء يرى طهارة كل حي قل النووي لا دليل لنا على نجاسته ومقتضي المذهب طهارته كالاسد والذئب والقارة وقد روي ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرازة بشعره فقال لا بأس بذلك رواه ابن جوير منداد قل ولان الحرازة به كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدة موجودة طاهرة وبه اخذ ابن المظفر رحمه الله ومذهبا تحريمه بكليته وتنجيسه ولو حيا وتحريم الانتفاع به ومن حرم الانتفاع به ابن سيرين والحكم وحاد والشافعي واحمد

ذي سائلة زالت حياته بغير تذكية شرعية ولحم خنزير مطلقا

واسحاق ورخص الحسن والاوزاعي ومالك واصحاب الراي وفي اثر اصحابنا
من قال لم يحرم من الخنزير الا لحمه فهو منافي **و** دم مسفوح **و** اي مصبوب
وصابه الله او الجأرح او اللحم والعروق وذات وجوه في التقدير والتفاحل في الحقيقة
الله ووجه تنجيس بعضهم الدم ولو يابساً متفتتاً من داخل الجأرح او لم يجاوز مكانه
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم فم الدم واما تخصيصه بالمسفوح في الآية
الآخرة فليس عنده قيدا لانه جري على الغالب اذا كانوا يقصدون الدم من البير
مثلاً فيا كونه والدم يشل اليابس والرطب والسفوح ولو اختص بالمائع لكنه جري
على الغالب والعادة في فعلهم كما مر بل اذا خرج الدم فقد صب من داخل ولو لم
يجاوز الجرح عنده فهو مسفوح وكذا ان احتبس داخل الجلد ثم تيس فم تيس الا
بعد كونه مسفوحاً وايضاً مذهب بعض الحكم بالمطلق لا بالمقيد والصحيح في الجملة
العكس وبه يحكم في المسئلة على المشهور واذا لم نجعل ذلك قيدا كان المنقول بيد
او ذباب او غيرها نجساً ولو لم يصدق عليه اسم مسفوح وقيل يصدق على ان
مسفوحاً بمعنى منقول **و** من بري **و** وحل دم البحري **و** واخيراً ادمي **و** البول
والغائط وهما نجسان بالذات كما يدل عليه اطلاق تحريرهما ونجاستهما في الاحاديث ومن
زعم ان تنجسهما لحث اللون والرائحة قول بطهارتهما اذا لم يكن فيهما لونهما اذ رأتتهما
كأكل الرمان او الماء لون الغائط او رائحته وكخروج الماء بلا لون ولا رائحة كما
وصل خرج بلا مكث وهو ضعيف **و** من انواعها **و** خمر **و** وما يسكر
و عند الاكثر **و** منا واما الاكثر من قومنا فعندهم انها نجسة وزعم بعض ان
ذاتها طاهرة والحرم شربها وله وجه وطهرت شجرت الدخان على الصحيح وكذا
سائر النبات المسكر **و** ولا سائلة لعقرب **و** فهي طاهرة على الاطلاق عند عامة
العلماء ونقل الخطابي عن يحيى بن كثير انها اذا ماتت في مائع قليل نجسته وزعم
بعض انه المشهور وقيل كالوزغة **و** وزبور **و** ذباب لساع على هيئة ذباب
العسل يمنع الراي وهما محرما الا كل لا يستخباتهما ولسم العقرب ويستحب قتله
لما روي عن ابن عدي في ترجمة مسامة بن علي عن انس ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قتل زبوراً اكتسب ثلاث حسنات قال الخطابي ويكره احرافها

ودم مسفوح من بري
واخيراً ادمي وخمر عند
الاكثر ولا سائلة لعقرب
وزبور

بالنار ويجوز تدخينها قال احمد وهو احب الي من احرافها **و** وجعل **و** بضم الجيم
وقل العين واسكانها حيوان على شبه الخنفساء **و** وخنفساء **و** وقيل بنجاسة
الخنفساء المنشئة وفي الاثر انه سئل عن اناه وقعت فيه الخنفساء المنشئة قل فيه شدة
ورخصة وهي قبول في الدقيق وتدفعه فيكون منه البرص **و** وذباب وفلة وعنكبوت
ونحوها **و** مما لادم فيه او فيه مكتسب وهن طاهرات ولو حرم اكلهن باستقذارهن
وذلل بعضهم طهارتهن بان دمهن من غيرهن وهو مشكل وذلك في الذباب والبعوض
والبق والبرغوث واقول اما ما ياكل الدم الخارج فكيف يطهر في بطنه واما ما يمس الدم
من مسام البدن لرقعة ما يأخذ به فكذلك الا ان يقال في هذا ان ما يمس غير مسفوح
لانه مصه ولم يخرج قبل مصه فهو كقول بعض في الدم الخارج الذي لم يقض ثم انتقل
بذباب او غيره انه لا ينجس وقيل في طهارة الذباب والبق والبرغوث ونحوهن مما
يعسر الاحتراز عنه انها لدفع الحرج والضيق في الدين وقال الشافعي الميتة كلها نجسة
الا ميتة الادمي والجراد والسملك وما لادم فيه طاهر ويرف بان لا يعيش سنة ولا
يتناسل كذا قيل والذي لا يعيش سنة الذباب يعيش اربعين يوماً والبعوض خمسة
ايام والبرغوث سبعة **و** وقيل **و** عبر بقيل مقابلة قول من قال كل ما يعيش في الماء
فهو حلال الميتة طاهر المفهوم من قوله اول الباب كل بري واراد بالبحر الماء
المفرق لحيوانه **و** ان مات في ماء ما يعيش في بر وبحر كصفدع لا يفسده **و** ولا يفسد
ما وقع فيه بعد ذلك من طعام او غيره لان موته في الماء كذا كاهه فقيل بوجوه وقيل
لا بوجوه **و** وان مات في طعام **و** كلب **و** وخنفساء **و** افسده **و** وفسد ما وقع فيه بعد ذلك
من ماء وغيره وان مات في غير ماء ولا طعام فهو نجس او طاهر قولان وظاهر كونه بحرياً اي
يعيش في الماء انه لا ينجس مامات فيه ولو مات في الطعام وهو قول بعض اصحابنا ومالك
يرى طهارة ميتة الحيوان الذي يعيش في البحر ولو طالت حياته وحكمه عند الشافعية
نجاسته بالموت مطلقاً وحكى الماوردي عن القفل ان الصفدع لا ينجس بالموت وهو
شاذ عندهم قال النووي اذا مات في ماء قليل فان قلنا لا يوكل نجس بلا خلاف وحكى
الماوردي في نجاسته قولين احدهما ينجس كما ينجس سائر النجاسات والثاني يعني عنه
كدم البراغيت ولعله اراد بالبحري الماءي مطلقاً والذي يعيش في البر والبحر انصفدع

وجعل وخنفساء وذباب
وفلة وعنكبوت ونحوها وقيل
ان مات في ماء
ما يعيش في بر وبحر كصفدع
لا يفسده وان مات في
طعام افسده

والتمساح والحية والحية والمرطبان والسلحفاة والخنزير والدعاسيس والاصداف
والسناس والسنة الاولى محرمة على خلاف في الضفدع والسرطان والسلحفاة والدموص
وقال بعض انه ماء منعقد لا بأس به وصححت الشافعية تحريمه لانه مستقذر والخزون
وصححو تحريمه ايضا والسناس وصححو تحريمه لانه على صورة الناس لا يشك فيها
الا انه بعين واحدة وزجل واحدة ويد واحدة وبالنحر قال النزالى واجازه بعض
الشافعية واما السناس الذي لا يعيش في البحر والذي يشبه القرد فحرام وهذا
لا يعيش فيه **والصوف والشعر والوبر** **جميعها** **ليس بميتة** **او اراد الصوف**
والشعر ليسا بميتين والوبر ليس بميتة اتفقوا على ذلك **اتفاقا** **في المذهب** فاذا نزع
بانقص او اتقطع مما لم يباشر نجسا فطهرات والاتربين **و** **خالف بعضهم** **بعضا**
خلافا في العظم والظفر والقرن **من الميتة او منفصلة من حي هل ميتة ام لا**
والصحيح الاول لانها تنزل فيها الحياة بدليل انها في ذي روح تنمو وانها تنجبر اذا
كسرت وعلى الثاني تطهر بزوال الودك والبلى بالعمل او بالزمان او بالنار او نحو ذلك
وعلى هذا الثاني فليس كل مخلوط بعظام الميتة طاهر لانها لا تخلط به الا بعد اجزائها مارا
الاعظم الانسان ويمقد بدم الاخوين ايضا **واما المخ** **والقيح** **والصديد**
والشحم منها فكلدم واللحم **في كونها نجسين وميتين** وذلك من الحيوان قبل موته
طاهر وكذا الدم غير المسفوح والضمير في منها للميتة وقيل بنجاسة الذباب وقيل ان
قتله لجسده وقيل بنجاسة ما وجد مينا من حيوان البحر وقول ابو حنيفة يتحريم خنزير
الماء ونجاسته **والاصح** ان جلود ما حل اكله طاهرة بعد دبغ **وجلود ما حرم**
اكله **حرام** **لان طهر بالدبغ** **وما كره** **اكله** **مكروه** **جلده** **وقال مالك**
لا يجوز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا ولا يطهره الدباغ وعلى القول بتطهير الدباغ له لا بد
من غسله بعده وقيل لا وقيل ينتفع بجلده ما حل اكله او كره بعد دبغ ولا يطهر وقيل
يستعمل في غير المألمات بعد الدبغ وقيل يستعمل في الماء وروي عن مالك انه يطهر
ظاهره دون باطنه واجاز الزهري استعمال الجلود كلها قبل الدباغ وقال داود تطهر كلها
بالدباغ وقال ابو حنيفة الاجل الخنزير وقال الشافعي والكلب وقال الاوزاعي يطهر
جلده ما يוכל لحمه وقال ابن حنبل لا يطهر شيء منها والمشهور عن مالك اجواز الانتفاع

والصوف والشعر والوبر
ليس بميتة اتفاقا خلافا في
العظم والظفر والقرن واما
المخ والصديد والشحم
منها فكلدم واللحم والاصح
ان جلود ما حل اكله طاهرة
بعد دبغ وما حرم حرام
وما كره مكروه

بالجلد الذي يוכל لحمه بعد الدبغ ولا يرفع النجس وحكي ابن عبد الحق فنه عنه
ونص بعض اصحابنا على طهارة الجلدة الميتة فلا ينتفش وضوءه من فائها وطهرت المبولة
وما فيها على الصحيح وصرح بطهارتها في لفظ ابي عزيز وفي الاثر عن الدفتران الذكر
والقلب طاهران قلت هو الصحيح اما الذكر فلانه انما ينتفش من البول ما خرج ولا
نلم انه خرج وانفسخ الى جانب واما القلب والمبولة فهما من جملة المذبح فباللهما
كبل اللحم ودمه وقد غسل المذبح وسبغ الاثر ايضا ان الذبيحة طاهرة ولولم
يغسل المذبح **وسباع الوحش والطير هل مباحة** **بناء على ان قوله عز وجل**
قل لا اجد الخ نزل في حجة الوداع ناسخا لحديث تحريم السباع ويروى ان الاية
مكية نزلت قبل الحديث ويروى ما تقدم قبلها من الايات في الرد على مشركي
العرب في تحريم ما حرهوه **او محرمة او مكروهة** **وهو قول ابوب بن العباس**
في قصة قتله السباع من اراد اللحم المكروه فعليه بوادي كذا وانما اجازها مع انه
قتلها قتلا اما لانه نوى حين قتلها ان قتلها تذكية واصطيادا واراد اجازة اكلها
بشرط تذكية ما ادركوه حيا **اقوال** **اصحها** التحريم لحديث اكل كل ذي
ناب من السباع وذي مخ من الطير حرام فيعمل النهي على التحريم لهذا
الحديث فيما روي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع
وذي مخ من الطير ولان النهي للتحريم على الصحيح مالم تصرفه قربة واما قوله
تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي فلا دليل فيه على اباحة السباع لان المعنى فيما
اوحى الي مما مضى لا فيما سيوحى الي ولا فيما احرمه باجتهاد مني وتحريم
السباع اوحى الي بعد ذلك او قاله باجتهاد وجواز ان يكون الحصر في الاية اضافيا
الى البهيمة والواصلة والحامي كانه قبل انما وجدت المحرم ميتة او دما المخ لا بحبرة
ولا واصله ولا حاميا ومن من الانعام ولا يضر ذلك ذكر الخنزير ولا سيما قد
قرن به علة تحريمه وهي كونه رجسا ولجواز كون الاية مبالغة في الرد عليهم اذ ضادوا
الشرع فاحلوا ما حرم وهو الميتة وما بعدها وحرمو ما حل وهو البهيمة وما بعدها
كانه قيل لاحرام الا ما حللته ولا حلال الا ما حرمت وذلك مبالغة والجمهور على
التحريم والمشهور عن مالك الكراهة وعن ابن عباس وعائشة التحريم والاباحة

وسباع الوحش والطير
هل مباحة او محرمة او
مكروهة اقوال

روايان وعن ابن عمر الاباحه وبها قال الشافعي وابن جبير وسئل صلى الله عليه وسلم عن حياض ترده السباع فقال لها ما اخذت ولكم ما غبر وظاهره نجاسة سورها وبللها وسئل ابو حنيفة عن الفضل الجرح قال وبما افضلت السباع خرجه الدارقطني قال السهيلي يريد نعم وبما افضلت السباع **﴿و﴾** السباع **﴿و﴾** هي ما ياكل اللحم **﴿و﴾** لحم فيه الدم ولحم الما لادم فيه كالجراد ولحم بر او بحر ولو بلا عدو ولا مسارة **﴿و﴾** وقيل ما يمدو **﴿و﴾** على الانسان او غيره ويقترسه **﴿و﴾** ويساور **﴿و﴾** يش على الانسان او غيره ليضره او يقتله بطبعه لا بتجريض او تعميم كالاسد والفهد والصقر والعقاب والباز وخرج مالا ياكل اللحم ولا يمدو ولا يساور كالغزال والارنب **﴿و﴾** والضبع قيل نعجة **﴿و﴾** اي حكمة حكم نعجة الكباش كما تسمى نعجة فليست بسبع **﴿و﴾** وان **﴿و﴾** كان **﴿و﴾** فيها ذلك **﴿و﴾** المذكور من اكل اللحم والعدو والمسارة وكرها مالك والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم الضبع من الضبي وقوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد فاذا اصابه الحرم ففيه كبش مسن ويوكل رواه الحاكم وابوداود قال الحاكم هو صحيح الاسناد وذكره ابن السكن ايضا في صحاحه قال الترمذي سالت البخاري عنه فقال انه حديث صحيح قال عبد الرحمن بن ابي عمار سالت جابر بن عبد الله عن الضبع اصيد قال نعم قلت ابو كل قل نعم قلت قل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم اخرج الترمذي وقال حسن صحيح وذكر البيهقي عن عبد الله بن معقل السلمي قلت يا رسول الله ما تقول في الضبع قال لا اكله ولا انهي عنه قال قلت ما لم تنه عنه فاني اكله واسناده ضعيف قال الشافعي مازال لحم الضبع يباع بين الصفا والمروة من غير تكبير قال روي ان سعيد ابن ابي وقاص كان ياكل الضبع وبذلك قال ابن عباس وعطاء واحمد واسحاق وابو ثور واصحاب الحديث قال الشافعي واما ما روي من حديث النهي عن اكل كل ذي ناب فمحمول على ما اذا كان يتقوى بنابه بدليل ان الارنب حلال وله ناب ولكنه ضعيف لا يمدو به فلا دليل لابي حنيفة وسعيد بن المسيب والثوري فيه علي تحريمها وليس من السباع ما ليس الغالب فيه ذلك وقيل ما قل فيه ذلك فمنها وقد ذكر كثير ان الضبع تعدو وتساور في قوله

وهي ما ياكل اللحم وقيل ما يمدو ويساور والضبع قيل نعجة وان فيها ذلك

وذفرى كاهل ذبيح الخليف * اصاب فريضة ليلا فعات

اي رب ذفري وهي العظم الذي خلف اذن ناقته وانما اضاف ذفري للكهال لانها قد جمعتها الناقة وقد تفاضلا كما اضيفت الضحى للعشية في قوله عز وجل عشية او ضحاها وذبيح الخليف خبر ذفري كقولك زيد اسد والذبيح الضبعان وهو ذكر الضبع والخليف الطريق بين الجبلين شبه ذلك العظيم للبرجسته بذكر الضبع والفريضة الشاة المفروقة عن اهلها بان ضلت عنهم وعاث افسدها باكل او قيل كشي بمعنى افسد وذكر ذلك ايضا من قل

وغودر قايوا وتاربتة * مذرعة ايم لها قليل

اي ترك ذلك الرجل مقيما مكانه لا يحلوز ملوت وصاحته عليه صباحا او جاته صباحا اول الفجر وذلك هو التابوب ضبع مذرعة اي معمول الشعر في ذراعها ايم اي حسنة القامة لها شعر قليل اي مجتمع جاتته لئلا كل منه وقل الشافعي والليث ان الضبع لا يمدو وانه حلال هو والثعلب وورد حديث ضعيف السند في تحريم الثعلب ذكره الترمذي وابن ماجه **﴿و﴾** وكذا الثعلب **﴿و﴾** حلال ولو كان يصيد وياكل اللحم لانه انما يحرم اقويت اناياه وداها على الحيوان طالب غير مطلوب فحينئذ يكون غدها اناياه علة تحريمه والثعلب لم يكن كذلك ولو كان الغالب عليه اكل اللحم وهو يصيد كما تصيد السباع واذا قوي على الارنب فرسها وعلى صفار النعم اكلها وياكل الثمار والاعناب وهو سيع كما في قوله

اذا نسبوا لم يعرفوا غير ثعلب * اباهم ومن شر السباع الثعلب

وقوله صلى الله عليه وسلم الثعلب شر السباع وسئل بشير عنه فقال اصطد واطعمنا وبه قال الشافعي قل ابن الصلاح في حله حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي تحريمه حديثان في اسنادهما ضعف واعتمد الشافعي على عادة العرب في اكله فيندرج في عموم قوله تعالى قل احل لكم الطيبات وقال بجمله طائوس وقتادة وعطاء وقال ابو سعيد الوارمي انه حرام وكرهه ابو حنيفة ومالك والاكثرون روايات عن احمد تحريمه لانه سيع **﴿و﴾** وكره الارنب لا يرض **﴿و﴾** والا فهي تاكل العشب ولا تصطاد روى البيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم جي له بارنب فلم ياكلها ولم ينه عنها وذكر انها تحيض وهي تاكل اللحم وغيره وتجتر وتعرف في باطن اشداقها شعروا تحت

وكذا الثعلب وكره ارنب للحيض

رجلها وروى ابو داود في سننه من حديث نجا بن الحويرث عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الارنب انها تحيض وخالد بن الحويرث قل ابن معين لا اعرفه وذكره ابن حبان في الثقات ولا يعرف له الا هذا الحديث وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي وابن ابي ليلى انها كرها اكلها روى الترمذي عن حبان بن جزء عن اخيه خزيمة بن جزء قلت يا رسول الله ما تقول في الارنب قال لا اكله ولا احرمه قلت ولم يا رسول الله قل اني احسب انها تدمي اي تحيض قلت يا رسول الله ما تقول في الضبع قال ومن ياكل الضبع قال الترمذي اسناده غير قوي ورواه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شبة وذكر فيه الثعلب والضب وفي رواية وسالته عن الذئب فقال لا ياكل الذئب احد فيه خير وقال الجمهور الارنب حلال بلا كراهة قال انس القحطاني ارنبا يمر الظهران فسمي القوم عليها فاقبوا فادركتها فاخذتها فاتيت بها ابا طلحة فذبحها وبعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوركها ونفذها وقبها وفي البخاري في كتاب الهبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل لحمها واكل منه ولفظ ابي داود كنت غلاما حرورا بالتحفيف والتشديد اي مراهما فصدت ارنبا فشويتها فبعثت معي الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي حلال وروى احمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن محمد بن صفوان انه صاد ارنبين فذبحهما بمروتين واتى النبي صلى الله عليه وسلم فامرهما باكلهما وهو في معجم ابن ابي قانع عن محمد بن صفوان او صفوان بن محمد وخرهما ابو حنيفة وذوات الخالب * مبتداه وضاف اليه * كالعقاب * بالضم * والصقرو والبازي * بوزن القاذي وتشديد ياءه ايضا ويعرب ايضا على الزاي ثلاث لغات انصحها الاولى * من سباع الطير * متعاق مجذوف خبر وعن مالك والليث والاوزاعي لا يحرم من الطير شي * وكذا قول يحيى بن سعيد ولم يثبت عن مالك النهي عن ذي الخالب قال الابهري ليس في ذي الخالب نهى صحيح وقال غيره لم يثبت حديث النهي عن اكل ذي الخالب من الطير فانه ولوروى ميمون ابن مهران عن ابن عباس النهي عن اكل ذي ناب وذو الخالب لكن سقط سعيد بن جبيرة فصار علة تحطه عن رتبة الصحيح ويرده انه قد روي متصلا عن طريق اخر * ومنها * اي من سباع الطير * النسر * سمي لانه ينسر الشيء اي

وذوات الخالب كالعقاب
والصقرو والبازي من سباع
الطير ومنها النسر

يقتلعه * وان لم يكن له مخالب كالغراب * قيل يحرم اكل الغراب الا بقع القاسق واما الاسود الكبير فهو حرام ايضا على الصحيح وغراب الزرع حلال على الاصح وفي شذون ابن ماجه قيل لابن عمر ايوكل الغراب قال ومن ياكله بعد قوله صلى الله عليه وسلم انه فاسق قال الرافي لا ملك لاحد في الفواسق الخمس فلا يجب ردها على صاحبها * والرخمة * بفتح الراء والخاء نهى صلى الله عليه وسلم عن اكل الرخمة رواه البيهقي عن عكرمة عن ابن عباس واسناده ليس بالقوي الخلب الظفر القوي على الاصطياد والظفر يطلق ولو على ما ضعف الاصطياد به وفي القاموس الخلب ظفر كل سبع من المشي والطائر او هو لما يصيد والظفر لما لا يصيد * ولها * اية للثلاثة الرخمة والغراب والنسر * ظفر وفي ذوات الحوافر كالخيل والبغال والحمير الالهية والقبيل التحريم وثانيها التحليل و * ثالثها الكراهية * ورابعها التحليل الخيل فقط وخامسها ما عدا القبيل ويروى ان الذكرك منه ينزوا اذا تم له خمس سنين وتحمل الانثى منه ستين وهو صاحب حقد ولسانه مقلوب ولولا ذلك لكانت يخاف من الهرة خوفا شديدا ولا يضره الحقد لانه غير مكلف قال الشافعي مالزم اسم الخيل من العربي والمقاريف واليرادين فاكلها حلال وهو قول شريح والحسن وابن الزبير وعطاء وسعيد بن جبيرة وحماد بن زيد والليث بن سعيد وابن سيرين والاسود ابن زيد والثوري وابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك واسحاق وابي ثور وجماعة من السلف قل سعيد بن جبيرة ما اكلت اطيب من معرفه بردون ودليل ذلك رواية جابر بن عبد الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الالهية وورخص في لحوم الخيل وقال مالك وابو حنيفة والاوزاعي انها مكروهة لكن كراهة تنزيه عند مالك وذلك الحديث في البخاري ومسلم وروى ابو داود وابن ماجه والنسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الخيل والبغال والحمير واستدلوا ايضا بقوله تعالى والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة قال صاحب الهداية من الحنفية الاية خرج الامتنان والاكل من اعلى منافعها والحكيم لا يترك الامتنان باعلى النعم ويمتن باذناها ويجاب بان

بكنى

وان لم له مخالب كالغراب
والرخمة وله ظفر وفي ذوات
الحوافر كالخيل والبغال
والحمير الالهية والقبيل
اقوال ثالثها الكراهية

الاية خرجت مخرج الغالب لاقى الغالب من الثلاثة الركوب والزينة دون الاكل
فدخلت في صوم قل لا اجد فيما اوحى الي صوما واما حديث ابي داود المذكور
فقال احمد ليس فيه اسناد جيد وفيه رجلان لا يعرفان ولا ندع الاحاديث
الصحيحة لهذا الحديث وقد روى جابر اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم
الحيل ونهانا عن لحوم الحمير رواه الترمذي وصححه وفي لفظ ساقونا يعني مع النبي
صلى الله عليه وسلم فكنا ناكل لحوم الحيل ونشرب البانها وفي صحيح البخاري
ومسلم عن اسماء بنت ابي بكر انها قالت نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم واكلناها وفي رواية ونحن بالمدينة وفي مسند احمد ذبحنا فرسا على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم واكلناها نحن واهل البيت وعلى الحل فلبسها الذي من
ترو حمار عاينا حلال طاهر لان لبن الفرس حادث من الهاق فهو تابع للحمار ولم
يسروطنى الحل الى هذا اللبن وعن جابر ذبحنا يوم خيبر الحمير والبغال والحيل
فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الحيل والبغل
متولد من حمار وفرس فتاب جانب التحريم فان تولد من حمار وحشي وفرس حل
واما رواية البزار باسناد صحيح عندهم عن ابي واقد ان قوم مات لهم بغل ولم يكن لهم
شيء فجاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرخص لهم فيه فمجمولة على اضرارهم
بميت نجل لهم اكل الميتة واكثر اهل العلم على تحريم الحمار وانما روي فيه الرخصة
عن ابن عباس ابو داود في سننه قال احمد كره اكله خمسة عشر من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وادعى ابن عبد البر الاجماع الان على تحريمه قال وقد
روي عن غالب بن ابجر اصابتنا سنة فشكونا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقات
بارسول الله لم يكن عندي ما اطعم اهل الاسمان حمر وانك حرمت لحوم الحمير
الاهلية فقال اطعم اهلك من سمين حمر فاما حرمتها من اجل جوال القرية
ولم يرد عن غالب بن ابجر سوى هذا الحديث فان صح حمل على الاضطراب وايضا
هو قضية عين لا عموم لما ولا حجة فيها كذا قبل ويبحث بان قوله فاما حرمتها يدل
على ان الاباحة ليست اضطرارية وان القضية عامة ولو بلغ ابن عباس الاحاديث
الصحيحة في التحريم لم يرخص وافاد عبد العظيم المنذري ان تحريم لحوم الحمار

الاهلية نسخ مرتين ونسخت القبلة مرتين ونسخ نكاح المتعة مرتين والصحيح
تحريم الحمار الاهلي وعدم نسخ تحريمه ولا يخفى ان تحريمه بالنص لورود النهي
وهو مصروف الى التحريم مالم يصرفه عنه دليل ومن قال بكراهته قال الذهبي في
تلك الاحاديث للتنزيه وقبل تحريمه لاستنابات الرب له واكثر العلماء على تحريم
لبن الاثنان لان اللبن تابع للحوم وهو الصحيح وخصص فيه عطاء وطاوس والزهرى
والمشهور بتحريم القليل لانه ذوناب مكادح اي مقاتل مغالب به فانه في الوسيط
وحكى الرازي عن ابي عبد الله البوشنجي انه حلال وقال احمد ليس القليل من
طعمة المسلمين وعن الحسن هو ممسوخ فيحرم وكرهه اوحيفة وخصص الشعبي في
اكله وحرمة الشافعي وفي طهارة جلده بالذباغ قولان وقيل جلده القليل لا يؤثر
فيه الذباغ لكثافته وظاهر كلام الشيخ عامر الميل الى التحريم حيث قل في
قوله تعالى والحيل والبغال الاية فدل تخصيص الثلاثة بالركوب انه لا يحل
اكلها لانها لو كانت مباحة له لذكره كما ذكره في الانعام اي الانعام الثانية الخ
وكالسباع في الخلاف السابق مستفادات الهوام * بفتح الذال المعجمة
والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهن الحشاخش سواء كن ذوات سم ام لا * كالحية
والاماحي * جمع امحي وهي نوع من الحيات فيكون من عطف الخاص على العام
ويطلق على الهوام الموزية كما يطلق الصقر على كل ما يصطاد به فيكون من عطف
عام على خاص والثعبان ذكر الحيات وقيل ليس الثنا الحية بل غيرها وقيل
الثعبان الكبير من الحيات ذكرها كان او انثى والحش الثعبان نفسه على الخلاف
المذكور في الثعبان هل هو ذكر الحيات اوله انثى غيرها او هو الكبير من الحية
والافعى الحية الانثى والذكور افعوان بضم الهزة والعين وقال الزبيدي الافعى
حية رقصاء دقيقة العين عريضة الراس وربما كانت ذات قرنين والارقم الحية
التي فيها بياض وسواد كأنه رقم اي نقش والاصلة بفتح الهزة والصاد حيه كبيرة
الرأس صغيرة الجسم تشب على الفارس فتقتله ذكره ابن الانباري وقيل حية خبيثة
لها رجل واحدة تقوم عليها ثم تدور ثم تشب والشجاع الذكر من الحيات وهو الثعبان
وقيل الحية العظيمة تواشب الفارس والراجل تقوم على ذنبها وربما بلغ رأس الفارس

وكالسباع مستفادات
الهوام كالحية والاماحي

ويكون في الصحاري وحكم ذلك كله التحريم وقيل الحل وقيل الكراهة ويدل للآل انهن
خيشات ويعدون كالسبع وقيل لاحكم لاستحباب العرب الشيء بل ينظر غالب قوته
وشبهه بمجرم او محلل **والسرطانات** جمع سرطانة وهي دابة نهريّة وتعيش ايضاً
في البر وفيها خلاف ايضاً بخلاف ما يعيش في الماء والبر له فمكان ومخاب وظفار
حداد كثير الاسنان صلب الظاهر من داءه راي حيوانا بلا واس ولا ذنب عينه
في كتفه وفمه في صدره وفكاه مشقوقان من جانبيه له ثمانية ارجل يمشي على جانب
واحد واختار بعضهم حرمة لاستحبابه ولما فيه من الضرر وبسمى عقرب الماء وقال
مالك **بجل** **والاوزاغ** جمع وزغة بفتح الزاي والتعني وهي بالبربرية تشرددت
بحرف بين الجيم والشين بعد الداء ويقال لكبارها سام ابرص بتشديد الميم وهو
اشم شرير يريتنا والصحيح التحريم لاستقذارها وضررها والامر بقتلها في صحيح
البخاري انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزغ وسماه فويسما وروى هو ومسلم وابن
ماجة والنسائي عن ام شريك انها استأمرت النبي صلى الله عليه وسلم في قتل
الوزغان فامرها بذلك وفي الصحيح المذكور عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم
قال من قتل وزغة في اول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية
فله كذا وكذا حسنة لدون الاولى ومن قتلها في الثالثة فله كذا وكذا حسنة لدون
الثانية وفيه عنه من قتلها في الاولى فله مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة
دون ذلك وعن عائشة رضي الله عنها لما احرق بيت المقدس كانت الاوزاغ تنفخه
وفي سنن ابن ماجه كان في يديها رمح موضوع قيل لها ما تصنعين بهذا قالت نقتل به
الوزغ فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا ان ابراهيم عليه السلام لما اتقى في
النار لم يكن في الارض دابة الا اطفأت النار غير الوزغ فانها كانت تنفخ فيه فامر
عليه الصلاة والسلام بقتلها وفي تاريخ ابن النجار في ترجمة عبد الرحيم بن حميد
بن عبد الرحيم الثقفي الشافعي عن عائشة انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من قتل وزغة مح الله عنه سبع خطيئات وفي كامل ابن عدي في ترجمة وهب
ابن حفص عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل وزغة فكأنما
قتل شيطاناً وقيل الحسنات في الضربة الاولى بمائة وفي رواية بسبعين لان مفهوم

والسرطانات والاوزاغ

المدد لا يعمل به فذكر السبعين لا ينفع المائة او اخبرنا بسبعين ثم تصدق الله الرحمن
الرحيم بالزيادة او يخفف الاجر باختلاف قائلها نية واخلاصا وكما حال ونقص
حال قال يحيى بن يعمر لان اقل مائة وزنة احب الي من ان اعنق مائة عبد ولما
قال ذلك لانها دابة سوء تسقي الحيات وتج في الاناء فيل الانسان المكروه بذلك
وسبب كثرة الحسنات في المبادرة ان تكرر الضربات في القتل يدل على عدم
الاهتمام بامر صاحب الشرع اذ لو قوي عزمه واشتدت همته لقتلها في الاولى لانه
حيوان لطيف لا يحتاج في الضرب الى كثرة مثونة فنقص اجره عن المائة الى السبعين
وعلى ابن عبد السلام كثرة الحسنات في الاولى بانه احسان في القتل فدخل في
قوله عليه الصلاة والسلام اذا قتلتم فاحسنوا القتلة او لانه مبادرة الى الخير فيندرج
تحت قوله تعالى فاستبقوا الخيرات وعلى المعينين المقرب والحية اولى بذلك لعظم
مفسدتها وذكر اصحاب الآثار ان الوزغ اصم وابصر لنفخه في النار **والحرباء**
بكسر الحاء ويقال لها ام حبين او طائر نحو القطاة تستقبل الشمس براسها ويقال
لها بالبربرية ضيعه وقيل الحرباء ذكر وام حبين الاثني وقال في الروضة الحرباء
نوع من الوزغ غير ما كولة ومقتضى كونها ذكرا ام حبين انها توكل لان ام حبين
توكل لانها طيبة مذهب الشافعي اكملها لانه يحكم على قاتلها في الحرم او في
الاحرام بالجزاء او مذهبه ان لا جزاء الا في الما كول البري ومقتضى ما قاله ابن
الاثير انها حرام وفي التمهيد لابن عبد البر عن جماعة من اهل الاخبار ان مدنيا
سال اعرابيا انا كلون الضب قال نعم قال واليربوع قال نعم قال فالفقدا قال نعم
قال فالورل قال نعم قال افتا كلون ام حبين قال لا قال فليهن ام حبين العافية
واجيب بان هذا راجع الى ما اعتادوا اكله خاصة لم يثبت ذلك وحكي الماوردي
والرويان فيهما وجين اعني في ام حبين قيل هي دابة على قدر الكف وقال ابن
السكيت اعرض من القطة في راسها عرض وعن ابي زياد غبراء لما ربح فوائمه على قدر
الضفدع الذي ليس بضمخ قال ابن الاثير اخلف قبل ضرب من القطة وقيل اعرض
منها لانها كلبا الاعراب انتنها **والسلفاة** والفكرون وهو يعيش في البر والبحر
ويحتمل ان يريد دواب في العيون على نحو الحية والمنرد سلفاة وسلفية بضم ففتح

والحرباء والسلفاة

فمسكان فمكسر والساحفاء بضم ففتح فاسكان وبالذواقصر والساحفاه بضم ففتح فاسكان
 ففتح وقصر والساحفاه بكسر ففتح فاسكان وقصر والساحفاه بوزن الجمع من البصري
 في حلهما وجهين وصحح الرافعي التحريم لاستحبابها فان غالب اكلها الجليات وقال بجعلها
 ابن حزم لقوله تعالى كلوا مما في الارض حلالا طيبا مع قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 ولم يفصل لنا تحريم السلاحفاه وقد روينا عن عطاء اباحه اكل السلاحفاه ولا بد من ذكاة
 لها وقيل تحل بلا ذكاة والقولان في المذهب وعلى الثاني مالك والشافعي
 وكالا رب في الحل المطلق وكونه شديها بالحلال كالكبش لا في الكراهة لذكره
 البربوع بعد بالمطف عليها وهو غير مكروه **القنفذ** بضم القاف والفاء واسكان
 النون بينهما ولا واو بعد الفاء **والبربوع** روي انه يحتر وله كرش وكذا القنفذ
 له كرش ويحتر قال الشافعي يحل القنفذ لان العرب تستطيبه وقد افترى ابن عمر
 باباحته وقال ابو حنيفة واحمد لا يحل روى ابو داود انه سئل عنه ابن عمر فقرا قل
 لا اجد فيما اوحى الي الخ فقال شيخ عنده سمعت ابا هريرة يقول ذكر القنفذ عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خيث من الخبائث واجيب بان رواه مجهولون
 قال البيهقي لم يرو الا من وجه واحد ضعيف وعن سعيد بن جبير جاءت ام حفيد
 بقنفذ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت بين يديه فتحاه ولم ياكله وهذا
 مرسل وقد روي مسندا وليس فيه ذكر القنفذ وقيل اراد انه خيث الفعل دون
 اللحم لما فيه من اخفاء راسه عند التعرض لذبحه وابداء شوكه عند اخذه ومثل
 مالك عنه فقال لا ادري وقال القفال ان صح الخبر فهو حرام والا رجعت الى
 العرب هل تستطبه اولا والعرب ايضا تستطيب البربوع قال عطاء وابن المنذر
 واحمد وابو ثور حلال وقال ابو حنيفة لا يوكل لانه من الحشرات ودليل الشافعية
 على الحل ان الصحابة اوجبت فيه جفرة اذا اصابه المحرم وان الاصل الاباحه الا
 ما خص بالتحريم وانه يحتر وله كرش **ونحوها** كالبربوع بفتح فاسكان وهي دوية اصغر
 من السنور ككلاء اللون لا ذنب لها قال الجوهرى يعني لا ذنب لها طريل وهي تقيم
 في البيت واسمها بالبربرية السكندرية بكاف معقدة وهي حلال لانها تنفذ في الاحرام
 والحريم وتختلف النبات والبقول كالا رب وقال الماوردي والرويان انه حيوان في

وكالا رب القنفذ
 والبربوع ونحوها

عظم الجرد الا انه انبل منه واكبر والعرب تاكله وقبل دوية سوداء في كبر الارنب
 واكبر من ابن عرس وزعم الناس انها غنم بني اسرائيل مسخت وقال مالك وعطاء
 ومجاهد وطاوس وعمر بن دينار وابن المنذر وابو يوسف لا بأس باكله وكرهه الحكم
 وابن مبرين وحماد وابو حنيفة والقاضي من الخبائث وكالضب قبل حلال الاكل
 اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم لحالد ابن الوليد لا حين قل له احرام هو كما ذكره
 الشيخ في الايضاح عن ابن عباس وكذا رواه عنه البخاري ومسلم وذكر ابو داود
 مانعه لما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبين المشويين بزق فقال خالد اراك تستفذه
 وذكر تمام الحديث انه حلال وفي رواية مسلم لا اكله ولا احرمه وفي اخرى كونه
 فانه حلال ولكنه ليس من طعمي وكره بعض اصحاب ابي حنيفة اكله وحكي
 القاضي عياض عن قوم تحريمه قال النووي وما اظنه يصح عن احد واما ما روى عن عبد
 الرحمن بن حسنة نزلنا ارضا كثيرة الضباب فاصا بتنا مجاعة فطبخنا منها فان القدر
 لتغلي اذ جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقلنا ضباب اصناها فقال
 ان امة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض وانا اخشي ان يكون هذا منها فلم
 اكلها ولم انهي عنها فكان ذلك قبل ان يعلم ان المسوخ لا يعقب ويبعث بان الحصم ما مثل
 به المسوخ لا يوكل ونفي النووي ايضا ان يكره احد الضب قال فان ضح التحريم او
 الكراهة فهو محجوج باجماع من سبق وبالنصوص ونقل ابن المنذر التحريم عن علي
 ونقله الترمذي عن بعضهم فاي اجماع يكون مع مخالفة علي كذا قيل والجواب ان
 الاجماع منسقد بعد علي وهو البض الذي كرهه الترمذي وتلك الاحاديث ونحوها تدل
 على ان امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكل الضب لانه لم ياكله ولانه كرهه
 بالطبع وفي رواية قال ابن عباس كذا فاني يحضرن من الله حاضرة يعني الملائكة
 فيفقد اذن امتناعه من اكله من الثوم والبصل مع كونهما حلالا طاهرا
السنور ككلاء اللون لا ذنب لها قال الجوهرى يعني لا ذنب لها طريل وهي تقيم
 في البيت واسمها بالبربرية السكندرية بكاف معقدة وهي حلال لانها تنفذ في الاحرام
 والحريم وتختلف النبات والبقول كالا رب وقال الماوردي والرويان انه حيوان في

خلاف فيه وشبه الحرم على خلاف فيه والنهي عن قتله على خلاف فيه ولعنه والحكم
بانه فاسق على خلاف فيه ما كوله خبيثا على خلاف فيه * وما نهى عن قتله
كضفدع * وهدد ونملة بالنون ونحلة * وضرد * طائر ضخم الراس يكون في اجتناب
فيه يياض وزرقة الى مواء بالبربريه اكير رد بكاف مفحمة بعد الهزة * وخطافة *
طائر كثير الدوران اسود يقال له بالبربرية تمسلفت * مكروه * عندنا وقيل محرم
وقيل مباح الاكل طاهر بلا كراهة وحجة القول بالكراهة ان قتله حرام فاذا ذبح لم
يكن كسائر الحلال بلا كراهة ولم يحرم لان النهي عن قتله لان له مزية وفضلا
للاكل خبث او نحوه مما يستقدر او يحرم لكن النملة تستقدر وحجة الاباحة ان
النهي عن قتله غير الحكم بتنجيسه فليبق على اصله في الاباحة وحجة التحريم تحريم قتله
روى ابو الخويرث عبد الرحمن بن معاوية من التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل الخطاطيف وقال لا تقتلوا هذه العوذ فانها تعوذ بكم من غيركم رواه البيهقي
اي تلجى اليكم وظاهره ان علة النهي التجاها اليها وذلك حديث منقطع وروى
هو وابو داود في مراسله عن ابراهيم بن طهمان عن عياض ابن اسحاق عن ابيه نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الخطاطيف عوذ البيوت وهو منقطع ايضا وعن ابن عمر
موقوفا لا تقتلوا الضفادع فان نقيتها تسبيح ولا تقتلوا الخطاف فانه لما خرب بيت
القدس قال رب سلطني على البحر حتى اغرقهم قال البيهقي اسناده صحيح وروى احمد
ابو داود والنسائي والحاكم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عنه صلى الله عليه وسلم
لا تقتلوا الضفادع للدواء وقال محمد بن حسن انه حلال لحم الخطاف لانه يتقوت
بالحلال غالبا قال ابو عاصم المبادي هذا محتمل على اصلنا واليه مال اكثر اصحابنا
يعني الشافعية وحكا في شرح المذهب قولنا والاصح عند الشافعية تحريم اكل الصرد
لما روى احمد وابو داود وابن ماجه وصححه عبد الحق عن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن قتل النملة والنحلة والهدد والصرد قالوا والنهي عن القتل
دليل الحرمة والعرب ايضا تشاءم بصوته وشخصه فكان من المستغذرات وقيل يوكل
لان الشافعي ارجح فيه الجز على المحرم اذا قتله وبه قال مالك قال العربي انما نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله لان العرب كانت تشاءم به فنهى عن قتله ليخلع

وما نهى عن قتله كضفدع
وصرد وخطافة مكروه

من قلوبهم ما ثبت فيها من اعتقادهم الشوم وروى البيهقي عن سهل بن سعيد الساعدي
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل خمسة النملة والنحلة والضفدع والصرد
والهدد فاستدلوا بذلك على تحريمهم وفي مسند ابي داود الطيالسي وسنن ابي داود
والنسائي والحاكم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان طيبيا
سأله عن ضفدع يجعله في دواء فنهاه صلى الله عليه وسلم عن قتلها واستدلوا به على
تحريم اكلها قلت فيه دليل على ان الستة المنهى عن قتلها لا يجوز ذبحها لا كل ولا ذبها
كما لا يجوز مطلق قتلها بل قد يقال انه دليل على ان المراد بقتلها المنهى عنه ما يشمل
ذبحها وقيل يجوز ذبح الصرد والهدد والخطافة لا كل او دواء وقيل انما حرم الضفدع
لانه كان جار الله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق السموات والارض كما
قال تعالى وكان عرشه على الماء روى ابن عدي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا تقتلوا الضفادع فان نقيتها تسبيح قال السلمي مات الدارقطني عنه
فقال انه ضعيف والصواب انه موقوف على عبد الله قال الزمخشري تقول سبحان
الملك القدوس وعن انس لا تقتلوا الضفدع فانها مرت بنار ابراهيم عليه السلام
خفت في افواهها الماء وكانت ترشه على النار والاصح عند الشافعية تحريم اكل الهدد
لنهي صلى الله عليه وسلم عن قتله ولانه من الرائح يقات الحيات والدود وقيل بحل لانه
يحكى عن الشافعي وجوب القدية فيه وعنده لا يفدي الا لما كره والاصح عندهم تحريم
اكل النحل وان كان العسل حلالا كالادمية لبها حلال ولحمها احرام واستدل على
التحريم باحد اديث النهي عن قتلها واباح بعض المتقدمين اكلها كالجراد وصححوا
تحريم اكل النمل للنهي عن قتله روى الدارقطني والحاكم عن ابي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقتلوا النملة فان سليمان عليه السلام خرج ذات
يوم يستقي فاذا هو بنملة مستقية على قفاها رافعة قوائمها تقول اللهم انا خلق من
خلقك لا غنى لنا عن فضلك اللهم لا تواخذنا بذنوب عبادك الخطئين واسقنا
مطرا تبت لنا به شجرا واطعمنا ثمرا فقل سليمان عليه السلام لقومه ارجعوا فقد
كفيتم وسقيتم بغيركم * ودم * حيوان * بحري كميته طاهر في الاصح *
لان لحمه لا يحتاج الى ذكاة ولا طلاق حل تلك الميتة قبل ولانه وعن لانه اذا

ودم بحري كميته طاهر في
الاصح

جفء ايمس من انما اذا جف اسود وجهه كونه اصبح انه اذا كانت ميتة بها
 وشعبها ودمها ولحمها طاهرة فكيف ينجس الدم الخارج منه قبل الموت والاول
 ان بقوله ودم بهوم وميته طاهران لاف الخلاف ايضا فيما من الحوت بلا صيد
 لافي دم الحوت فقط وميته الحاكم بنجسه قوله تعالى او دما مسفوحا وان ميتة
 البحر بلا سبب اصطياد او ضرب من احد محرمة فادام السمك غير مصيد فحكمه
 حكم الحيوان البري فيحرم منه ما يحرم من البري كالدم الخارج منه واذا صيد
 نزل صيده منزلة ذكاته ويبحث فيه بانا لا نسلم حرمتها مع عموم حلية ميتة البحر
 في الاحاديث وانه يلزم من تنزيل اصطياده منزلة الذبكية ان ينجس الدم الخارج
 بضربه قبل موته حال اصطياده كنجس دم الذبيحة الخارج حين الذبح ولا
 يخفى ان حيوان البحر طاهر الدم قبل اصطياده وبعده يضرب او غيره وكان مالك
 يرى طهارة ميتة البحر ونجاسة الدم الخارج منه حال حياته وكذا الشافعي ليس
 القول بطهارتها يستلزم القول بطهارته وليس القول بنجاستها يستلزم القول بنجاسته
 كما قيل وجاء الاثر انه كل ما في البحر مذكي بمعنى ان اكله مباح من الله ولا
 تناقض بين الحكم بطهارة ميتة البحر والحكم بنجاسة دمه الخارج قبل موته لان
 الحكمين لم ينواردا على محل واحد ولا يشبه التناقض ولو ثبت التناقض او شبهه
 صح الجواب بان المذكي طاهر ودمه نجس وميته الادمي طاهرة على قول ودمه
 نجس لان دم المذكي هو الدم المسفوح نجس وان كان من النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال الترمذي طاهر منه لان بعض اصحابه صلى الله عليه وسلم شربه ولم
 ينه وتقدم علم والخلاف في بوله وغائطه ونحوها وروي انه لما سقط يوم احد في حفرة
 نشبت حافتان من المنفر في وجهه فانهزعهما ابو عبيدة عامر بن الجراح وامتنص
 مالك بن سنان والدا بن سعيد الحذري الدم من وجهه ثم ازدردته اي بله فقال
 صلى الله عليه وسلم من مس دمي دمه لم تصبه النار والصحيح نجاسة ذلك منه كغيره
 اذ قد امر بالطهارة في ذاته وفي عموم الخطاب وقد روي ان شارب دمه هو سالم
 ابن الجراح وانه صلى الله عليه وسلم قال له لا تعد الى ذلك فان الدم كله نجس وهو
 اعني المسفوح عندنا ما انتقل من مكان لاخر بذاته وان انتقل بغيره كذاب

والمسفوح عند ما انتقل
 من مكان لاخر بذاته
 وان انتقل بغيره كذاب

او عود نجس او حجر او ثوب او يد او غير ذلك نجس فهل هو مسفوح نجس لانه
 مصبوب من داخل الخارج ولو لم يجاوز الجرح بذاته وهو الصحيح او غير مسفوح
 طاهر قولان ثانيا انه غير مسفوح لكنه نجس وما لم يجاوز جرحا
 وان ملا فم الجرح فله هو غير مسفوح خلافا لبعض اذا انتقل من مكانه
 في الجرح وهو الصحيح وقيل نجس غير مسفوح وقيل المسفوح هو كل دم
 خرج رطبا عند خروجه من العرق بارزا من اللحم والجلد سفحا ولو كان
 قليلا لم ينتقل من مكانه واختلف في دم لم يخرج من الانف وقد جاوز
 العظم او من الاذن او العين او شقاق رجل او باطن والصحيح انه نجس وعلى الطهارة
 فاذا اخرج بنحو اليد او بالفس او الماء ففيه قولان لا دم قرح فان الصحيح
 فيه عند هذا القائل ايضا طهارته ما لم يخرج منه او جاوز موضعه خلافا لمن حكم
 بنجاسته بمجرد خروجه وظاهره الاتفاق على طهارة دم القرح ان لم يخرج من موضعه
 وان دخلت شوكة فوصلت دما او اصابته رهضة فقل ان قدر على النزاع بلا مضرة
 وجب عليه والا فمكانه خارج مسفوح وقيل هو طاهر لا ينقض عليه للوضوء وكذا
 الخلاف في كل ما دخل من خارج ونجس داخلا كالحشوي فرج المرأة ولقط لقط
 ابي عزيز وسالته عن اصابه شوك في رجله وخاف ان هو نزعه ان ينقض عليه
 الوضوء فهل يتركه حتى يصلي قال نعم الا ان شغله عن صلاته فليزعه فان خرج
 الدم فليتوضأ واما دم البرغوث فمضم باده اكثر من كسرها والحامة
 تسمى بالبربرية تسلفت والقردان وهو افضيض وغيرهما من قمل الحيوان ولعله
 اراد بالقردان تلك القمل المثلثة البيض وهي دين ما تسمى افضيض والقمل
 الادمي وجلد القمل وبالله ودم القلب وما يتصل به مما يشق بعد الذبح
 فيخرج فيها قولان كما ذكره بعد والعلة الجامة فله هي اعني دم
 البرغوث وما بعده في حكم الدم النجس او في حكم الكبد والطحال
 في الطهارة قولان اصحهما نجاسة ذلك كله الا دم القلب وما يتصل به مما يخرج
 بعد الذبح بالشق فالصحيح عندي طهارته والا ما يتصل بالبدن او الثوب من
 القمل او مالا يتحرز عنه كالبق والبرغوث في موضعها دفعا للحرج وما جعل عليكم

او عود فقولان وما لم
 يجاوز وان ملا فم الجرح
 فغير مسفوح وقيل هو كل
 دم خرج رطبا ولو قليلا
 لا دم قرح ودم البرغوث
 والحامة والقردان والقمل
 ودم القلب والعلة الجامة
 هل في حكم الدم او الكبد
 او الطحال قولان

في الدين من حرج وقد حرم الله الدم في القرآن والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستتنا دم القمل والادمي والحيواني بل روى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه يوما فتزعزعه ووضعهما على يساره فلما رأى ذلك القوم القوانع لم يلقوا في الصلاة قال ما لكم خلتم نعالكم قالوا يا نبي الله رايناك خلعت نعالك فخلعنا نعالنا فقال عليه الصلاة والسلام انما نزعتهما لان جبريل اخبرني ان فيها دم حيلة فالتباعد ان التزعزع نجاسة دمها ولا يتضح الحكم على ذلك بحكم الكبد والطحال الا في العلق الجامة فانها شبيهة بهما والصحيح نجاستها ولو كان لا تنصل حرمتها بما لا قاما وفي انتقاض الضوء بخروجها اذا كانت كذلك قولان ووجه الخلاف فيها انه لا يطلق عليها السنج لانها غير سائلة وقيل ان كانت العلقة تدوب بالدم فهي نجسة وقيل طاهرة ولو اذابها الماء ان لم يتبعها شيء وقيل طاهرة ما لم تتنازع ثلاث علقات وقيل طاهرة ولو تنابت ثلاث او اكثر وعن بعض لا ينجس ما لم يجتمع فيه العظم والدم وكذا الخلف في دم الشهيد شهيد الحرب مات فيها او في غيرها والصحيح نجاسة ذلك واما كفن الشهيد بدمه فليوافي به القبر وما بعده ولطهرته في حق ذاته لا لغيره والقتيل ظلما ودم اخرج ظلما ولو بلا موت والباقي والصحيح النجاسة والماء الخارج من تحت الجلد والصدید ما لم يكن الغالب الدم ونحوه كاللبن الخارج من تحت الجلد وكالقيح فقيه خلاف والصحيح تنجيس المني والمذي والودي لذاتها وقيل للمجرى وعليه فلو امني اربع مرات كانت الرابعة طاهرة لكون الثلاث غسلا للمجرى لان المني يخرج بشدة فهو افرغ وذلك بخلاف الودي والمذي وطهر المرأة فلا يخرج بشدة فلا يطهر المحل فلا يطهر في الرابعة ولو كان اصله طاهرا وكذا المني اذا كان خروجه في الثلاثة الاولى او بعضها بلا شدة وقول الشافعي بطهارة المني وانه ليس نجسا لذاته ولا للمجرى بدليل خلق الانسان منه والحيوان الحلال الاكل فهو نجس بطهره مع جريه في مجرى البول ويرده احاديث غسله والنهي عن الصلاة به وانه استحالة الى طهارة كما استحالة الدم الى اللبن ولم يحفظ بعضهم الخلاف في المذي والودي وهو موجود فيهما وبعض في المذي وقولا ما قولا وكذا طهر المرأة ونجاسة البول مطلقا مما يוכל لحمه او ما لا يוכל

وكذا الخلف في دم الشهيد والقتيل ظلما والماء الخارج من تحت الجلد والصدید ونحوه والصحيح تنجيس المني والمذي والودي والبول مطلقا

وفي بول الحيوان البحري وبول ما يمشي في البر والبحر قولان وقيل بطهارة بوله عقب الخروج من الماء والماء مطلقا كالبحر والصحيح طهارة بول حيوان البحر وقيل بطهارة الذي يוכל لحمه وبنه قال شاذ من اصحابنا ومالك وابن المنذر وابن خزيمة والروائي من الشافعية وقيل بطهارة بول الانعام وقال الاوزاعي وحده بطهارة بول مالا يוכל لحمه ولم ينجس الا بول الادمي وهو خطأ ونجست المبوالة ولو ازيل بولها وغسلت على المشهور وقيل ان غسلت طهرت وحل اكلها وقيل هي طاهرة وما فيها من الماء طاهر كسائر بلل اللحم بعد الذبح ودم اللحم وكذا ذكر في بعض الاثر انها حلال طاهرة وما فيها بلا ذكر غلة الاصل الطهارة وطهارة ارواث الحيوان دابة او طائر المباح اكله ولو رقيقة في اي زمان فروث الدجاج طاهر ان صين عن النجس وكذا ارواث ما ياكل الحب والعشب او نحوها مما هو طاهر ولو كان سباعا صين عن النجس وكذا الهر ونحوه مما لا يוכל اذا صين وقيل بنجاسة ذلك المذكوز من الارواث كلها قياسا على روث الادمي وان كان الروث من جراد او سمك وقيل بنجاسة روث ما ياكل الحب وقيل ان رق وفي الديوان بالانعام طاهر الا الجمل الهائج ما لم تنشق شقة شقته فلهابه نجس ورخص ما لم يكن فيه دم وكذا عرق ففاه ومنهم من يرخص ورأس النيس الطارد ورجلاه المقدمتان ومنهم من يرخص اذا لم يكن فيها اثر النجس واما الحبل والبغال والحمير اذا عاشت بالشعير فروثها نجس اذا كان رقيقا ومنهم من يقول ولو عاشت بغير شعير اذا كان رقيقا ومنهم من يقول لا بأس به عاشت بالشعير او غيره واستدل الاول بحديث كون الروث علقا لدواب الجن ولا يحمل الله سبحانه وتعالى النجس علقا لدوابهم واحكامهم واحكامنا واحدة في الغالب ونهي عن تنجيسها ولو كانت نجسة لم ينه عنه لاسيما انه نهى في اشتكاه الجن تنجيسها وبالقائه الروثة لما اوتي بها للاستنجاء بها وقوله انها ركس اي مقبولة اي رجيع حيوان لا استنجي به لانه علف لدواب الجن ولو كانت نجسة لقال لانها نجسة وقيل ركس نجس ويبحث في الدليل الاول بانه عم الروث ويحجب بان كلامهم في الروث الذي يناول ويخالط وهو روث الانعام ويقاس عليه غيره مما هو من حلال الاكل فلم يشمل روث المحرم ومن قال

وطهارة ارواث الحيوان المباح اكله وكذا ما ياكل الحب والعشب وقيل بنجاسة ذلك وان من جراد

بنجاسة الارواث كلها قبل معنى ركس مقلوبة كما مر او مقلوبة من حال الطعام الى حال
الروث او من حال الطهارة الى حال النجاسة وقال النساء في الركس طعام الجن
والاصح عند الشافعي نجاسة روث السمك والجراد ويكره الروث الذي في بطن
الحيوان المولود قبل ان يرضع امه * والاصح نجاسة روث ما يتغذى بلحمه * بصطاده
* او نجس * كسبع وجلالة وطهارة روث ما عدا ذلك ولو كان لا يؤكل لحمه
كخنزير او كان مكروه اللحم لا خلاف في نجاسة روث مايا كل النجس او لما
بصطاده لان وصوله بطه لا يكون به طاهرا فالمراد ان الاصح انه لا ينجس من
الروث الارواث مايا كل اللحم اصطيانا وروث مايا كل النجس ويحتمل ان يكون
المراد ان الاصح الحكم بنجس روث مايا كل ذلك عادة ولو كان ايضا كل الحلال
* وقيل * الروث * تابع للحم * تحايلا وتحريما وكرهه وهو نفس قوله وطهارة
ارواث الحيوان المباح اكله اذ يبعد ان يقال بتحريم روث المكروه وتنجيسه او
تحليل روث المحرم او كراهته بل يحرم وينجس ولما عاق الطهارة بحل الاكل
علمنا ان المكروه مكروه الروث والمحرم محرمة واعاده ليستدل له بقوله * كما فرق
واللعاب * وايضا تنجيس روث ما ليس مباحا يؤخذ بالفهم من قوله المباح اكله
وهذا تصريح بتنجيسه وايضا ينص على كراهة روث ما يكره لحمه وليس ما تقدم
نصا فيه لان المكروه لا يحسن اطلاق الاباحة عليه بل يقال مباح على الكراهة
* وفيه * الاممي نجس * وبوله وان لم ياكل طعاما وقال بعض المالكية بطهارة البول
ان زالت رائحته وبضها بطهارة بول المريض الذي يبوله بصفته ولا يستقر في معدته
واختلف في قيء البهائم قيل نجس لعدم الامر بغسل الثوب من القيء في الحديث
ولقوله صلى الله عليه وسلم في الراجع في هبته انه كالكلب يرجع في قيئه فان هذا
انسب بالتحريم ولانه مستخبث ولقوله صلى الله عليه وسلم القاب حدث اي القيء
وقيل بطهارته وقد زعم بعض قومنا ان قيء الاممي ايضا طاهر وليس بشيء لما
ذكرته ولقوله صلى الله عليه وسلم من قاء او فليس فليتوضا وقوله لعمار انما تنسل من
البول والغائط والمني والدم والقيء رواه احمد والدارقطني وقوله القيء والرءق
لا ينقضان الصلاة اذا انفلت المصلي بها توضا وبني على صلاته رواه الربيع ابن

والاصح نجاسة روث
ما يتغذى بلحمه او نجس
وقيل تابع للحم كالعرق
واللعاب وفيه الاممي
نجس

حبيب عن ابن عباس فعلم من نقضه الوضوء ان نجس اذ الاصل في الجسم الناقض
له النجاسة ولم ينقض الصلاة ترخيصا وقيل ان قيء ما يجتر طاهر وقيل ان قيء
ما طهر روثه طاهر * وفي غبار النجس ودخانه * سواء نجس لذاته او لا والريح الخارج
بما روثه نجس كاه لادمي اذا خرج من الدبر ورماد ما نجس لذاته او لغير ذاته ولحمه
وجره * قولان * الصحيح في الغبار والرماد والجر النجاسة لان غيرة الشيء جزء
لغايف منه وصيرورة النجس جعرا او رمادا لا يصير طاهرا وهو ذات واحدة
تغير لونها نعم يطهر جمر ورماد ما تنجس ولحمه لان ما تنجس لغيره تزول نجاسته
بمزيل كالنار والصحيح في الريح والدخان الطهارة ولو مما هو نجس لذاته لانه لم توجد
فيها ذات النجس ولا طعمه ولا لونه والرائحة لا يحكم على النجس بها فلو غسل بدن
او ثوب او نحوهما من نجس وبقي رائحته لا تزول بالغسل او مضى مدة الطهارة على
ما يظهر بالزمان وبقيت الرائحة لم يحكم بنجاسته وعلى نجاسة الريح والدخان فانما
ينجس الشيء بهما اذا بقيت رائحتهما في شيء عند بعض اولافهما شيء مبلول او
اثر لون الدخان في شيء ولو يابس وعلى نجاستهما فاذا دخلا على المصلي فسدت صلاته
على حساب فساد الصلاة بقرب النجس من المصلي وكذا لا تفسد بوضوء لمب او جمر
نجس واما ريح الهواء اذا انت فلا ضير بها لانها لم تولد من نجس ولعدم القدرة
على التحرز عنها وكذلك الخلاف في فوار نحو القدر الموقود تحتها ما هو نجس او
التي نجس ما فيها واذا اوقد نجس كعود من نجس وعذرة تحت نحو القدر نجس
ما فيها وقيل لا وقيل ان كان مغلقا فهو نجس والا فطاهر * وفي النجس * هل
قليله ككثيره مطلقا او في غير الدم * واما الدم فيقي عن قليله كما قال * او *
قليل النجس مطلقا * معفو عنه ك * قليل الدم * في المعفو عنه * ورشاش
البول بحيث لو اجتمع * رشاشه في وسط الظفر لا في جانبه وكذا رشاش غيره
مطلقا او في الظفر * لم يفيض * والدم يعني قليله ورشاش البول كلاهما تمثيل
لمطلق القليل المعفو عنه في القول الثالث فالاولى ان نقول اراد لو اجتمع
القليل مما من شانه السيالان لم يفيض وبقي قليل ما ليس من شانه ان يسيل
من الانجاس فنقول قليله المعفو عنه ما يكون بقدر ما لا يفيض مما شانه

وفي غبار النجس ودخانه
قولان وهل قليله ككثيره
مطلقا او في غير الدم او
معفو عنه كالدّم ورشاش
البول بحيث لو اجتمع
لم يفيض

السيلان والواضح في تحديد ائقاييل ماذكر **﴿ لا تحديد ﴾** قليل **﴿ الدم بقدر الدرهم ﴾** لا يضبط لاختلافه سعة وضيقا اللهم الا ان يراد درهم مضبوط معروف في اهل بلد كدرهم فاس فانه لا يختلف بسطا وضيقا **﴿ و ﴾** قليل **﴿ غيره بالظفر ﴾** خلافا لمن قال ينجس ما فوق الدرهم والظفر لا قدرهما او مادونهما وقيل لا ينجس دم على قيام او قيامين ولم ينفذ الثوب وقيل كل نجس لا يغير مامر عليه فانه يكون كالدم في ذلك وهذا في الديوان واما تحديد النجس بالدرهم والظفر على ما ذكره المصنف وما ذكرته فتروك مع ان الدرهم يختلف ضربة وضيقا ووضعا واما الظفر فقد يقال الظفر الاوسط صفرا وكبرا من اظفار المنجس وقد يقال الاكبر اخذا باواخر الاسماء وقد يقال الاصغر اخذا باوائلها وقد يقال الاوسط ذكر ابو بكر بن سابق ان مادون الدرهم من الدم قليل وما فوقه كثير وفي الدرهم روايتان عن مالك ومقدار الخنصر يسير وسالوا مالكا عن قدر الدرهم فقال لا اجيبكم الى هذا الضلال ولا اقول كثيرا وقيل له سواء يريد انه يكره الحد في ذلك اذ لا اصل للحد فيه في الكتاب والسنة بل بالاجتهاد وقال ارايت ان كان الدرهم من هذه البغلة الدراهم تختلف بكون بعض اكثر من بعض وروى عنه علي بن زياد ان قدر الدرهم من الدم قليل وروى ابن حبيب عنه انه كثير وان قدر الخنصر قليل قال ابن حبيب كان عطاء وغيره يرون قدر الدرهم منه قليلا وقالوا ان الاصل في حد يسيره بقدر الدرهم عند من رآه الاعتبار بالخروج لان الاحجار لا تنزل عنه اثر النجس فوجب ان يقاس عليه الدم لانه امر غالب كما انه امر غالب وعبارة بعض وامامنا بن مقدار الدرهم الى الخنصر فقبل يسير قايما على المخرجين وقيل كثير وذكر خليل ان المراد بالدرهم البغلي وان مالكا اشار اليه في العنية ونص عليه ابن رشد ومجهول الجلاب وانه الدائرة التي تكون بباطن الذراع من البغل وكذا نقل التلمساني شارح الجلاب ورده ابن فرحون بان الدرهم البغلي الذي اشار اليه في العنية سكة قديمة تسمى راس البغل وذكره النووي في تحريره قال ابن فرحون يدل لذلك قول مالك الدراهم تختلف بعضها اكبر من بعض قال ابو عمرو بن عبد البر في الاستيعاب قال الزبير سمعت شفيان بن عيينة يقول كانت غلة طلحة ابن عبد الله في كل يوم الف واف والوافي وزنه وزن الدرهم وعلى ذلك وزن

لا تحديد للدم بقدر الدرهم وغيره بالظفر

دراهم فارس التي تعرف بالبغلية وذكر الزناتي ان الدراهم كانت يعني في زمان النبي صلى الله عليه وسلم سكتين احدهما عليها نقش فارس وتسمى ببغلية الواحد ثمانية دواقي والثانية عليها نقش الروم الواحد اربعة دواقي والدواقي ثلثي حبات وخمسة حبة من وسط الشعير قال خليل قال مصنف الارشاد في العمدة والمراد بالخنصر والله اعلم فساحة راسه لا طوله فان طوله اكثر من الدرهم وقال مجهول الجلاب يعني به الائمة العليا وقال ابن هارون المراد الخنصر اذا كان مطويا وذكر ابن يونس عن ابن عبد الحكم ان قدر الدرهم كقدر فم المخرج فلا تعاد منه الصلاة لاستحالة الصلاة بمجرد الاستجمار اه هذا عندهم لا عندنا فاننا نوجب الاستجماء بعد الاستجمار وقد ذكر الربيع بن حبيب رضي الله عنه ان بول الابل لا ينجس رشاشه وانه انما ينجس ما صغ منه وكان الطلحة وذكر الباجي عن ابي حنيفة ان قدر الدرهم من جميع النجاسات معفو عنه واحتج من لم يفرق بين القليل والكثير بان اسم النجس يصح القليل والكثير وبقوله صلى الله عليه وسلم اما احدهما فكان لا يستبري من البول فجاءه العذاب بالبول بدون فوق بين قليل وكثير واحتج من اتصروا بي حنيفة بان هذه نجاسة لا تجاوز قدر الدرهم فلم تجب ازالتهما كثر موضع الاستجمار واجيب بانه لا يجوز اعتبار سائر النجاسات بموضع الحدث الا ترى ان النجاسة في قبل المرأة ودبرها معفو عنها وقد زاد على قدر الدرهم ولا يجوز مثل ذلك في سائر النجاسات وهذا العقول الذي ذكره في القبل والدبر غير ثابت عندنا **﴿ خلاف باب ﴾** في كيفية النجس **﴿ يحكم بنجاسة طاهر لاق نجسا ﴾** بفتح الجيم اسما لما هو غير طاهر او بكسرها على انه صفة له **﴿ ان ظهر اثره ﴾** اي اثر النجس **﴿ فيه ﴾** اي في الطاهر ظهورا معاينا بالعين كبلل نجس له لون وكشي نجس يابس له لون كمنيلة تنجست اتصلت بطاهر وبقي اثرها بعد نفض او بمحوما به لقوة موجهه كما اذا لم يكن له لون يخالف لون البلل الطاهر اولا في الطاهر المبلول وهو يابس واذا عن القلب الى انه قد ارتد البلل من النجس الذي جبد البلل من الطاهر وذلك **﴿ كان يكونا ﴾** اي النجس والطاهر **﴿ مبلولين او النجس ﴾** بالرفع عطفا على الف يكونا لوجود افاصل اي او يكون النجس مبلولا او بالنصب على تقدير او يكون المبلول النجس **﴿ وان كان الطاهر ﴾** اي بالرفع وان كان الطاهر مبلولا

خلاف

﴿ باب ﴾

يحكم بنجاسة طاهر لاق نجسا ان ظهر اثره فيه كان يكونا مبلولين او النجس وان كان الطاهر

او بالنصب اي وان كان المبلول الطاهر وهو اولى * فلا ينجس قيل * اراد به قولاً لا تضعيفا لان هذا هو الراجح * ما جسد النجس * اليابس البلل وما ظروفة مصدريه * من المبلول * بحيث لا يرتد البلل من النجس الى الطاهر وذلك نجس ما تظمن النفس الى انه يجب او انه قد ابتل وانعكس البلل * وقيل بمجرد ملاقاته * وهو مبلول للنجس * تنجس وهذا * الخلاف * في * النجاسة * البطية الانحلال * وفي النسخة في الرطبة البطية ووصفها بالرطوبة اعتبارا لما لها من عجز * كالدم والنظفة والنقي * اليابسات واما السريعة الانحلال فتنجس بمجرد الملاقة كذا قيل والذي عندي ان لا تنجس الا بمكث مدة تتقل النجاسة ولو قلت * وان تنجست يد * او غيرها * بـ * النجاسة * السريعة * الانحلال * والرطوبة كبول او ماء * او لبن او خل او نبيذ او عسل * نجس فادخلت في خاية زيت * مثلا * ثم بثانية وثالثة فالرابعة وما بعدها طاهرة * لخبر الرابعة وخبرها محذوف اي فما بعدها طاهرا وقوله طاهرة خبر لها على ان امرأى فيها وقوعها على خائنتين استعمالا للتثنية في معنى الجمع او خواب ولم يراع لفظها اوانث اثنتين بتاويل الجماعة لانها جماعة فاخبر عنهما بمفرد موثقت * ان لعقت * اليد او نحوها * او مسحت بعد التزع من كل * من الخوابي كلما نزع من واحدة لعقت او مسحت او مسحت في بعض ولعقت وكذا في ما بعد ولم ير الاثر * والا * لعقت ولا مسحت او لعقت او مسحت في بعض فقط * تنجس الاربعة * وما بعدها الا ان بولغ في المسح او لان حتى لا يبقى معه اثر فانها طاهرة ولو مسحت او لعقت مرة او في بعض دون بعض * وان * تنجست اليد او نحوها * بـ * النجاسة * البطية * اليابسة لا الرطبة كالمسطر * فالاولى قبل طاهرة * لعدم الانحلال ان لم يبطا وقد تكون الخاية كبيرة لثا زيت كثير كقلتين فانه لا ينجس ان لم يتغير * والخامسة * طاهرة لزوال النجس في الثانية والثالثة والرابعة * ان لعقت * اي اليد * او مسحت * بعد الثانية وان بعد الاولى طهرت الاولى والرابعة وما بعدها * والا * لعقت ولا مسحت * نجس ما بعد الاولى * الى الخامسة فاكثر وفي الديوان تنجس الخوابي الاربع وما فوقها ان لم يلق يده ولم يمسحها وان لعقها او مسحها بعد الاولى فالاولى نجسة والثانية

فلا ينجس قبل ما جسد النجس من المبلول وقيل بمجرد ملاقاته تنجس وهذا في البطية الانحلال كالدم والنظفة والنقي وان تنجست يد بالسريعة الرطوبة كبول او ماء نجس فادخلت في خاية او زيت ثم بثانية وثالثة فالرابعة وما بعدها طاهرة ان لعقت او مسحت بعد التزع من كل ولا تنجس الاربعة وان بالبطية فالاولى قبل طاهرة ان لعقت او مسحت والا نجس ما بعد الاولى

فيها قولان والثالثة لا باس بها كانه جعل غمسها في الاولى غسلة ولعقها غسلة وغمسها في الثانية غسلة وان يلعقها في الاولى نجست الخوابي كاهن الاربعة فاكثر لانه لما جعلها في الاولى نجست فكانت كل تنجس الاخرى ورخص ان تنجس الاولى فقط وان لعقها في الثانية لافي الاولى نجستا لا الثالثة وذلك في مريضة الانحلال وان كانت بطئة ولم يلق نجس كاهن وان لعقها بعد الاولى وبعد الثانية نجست الاولى وفي الثانية قولان وطهرت الثالثة وقيل الاولى طاهرة والثانية نجسة والثالثة طاهرة وان لم يلق يده الا في الاولى فقيل نجس كاهن وقيل طهر كاهن وان لم يلعقها فالاولى طاهرة والثانية نجسة وقيل طاهرة والرابعة والخامسة واكثر نجسات وان لعقها بعد كل من الثلاث فالاولى طاهرة والثانية نجسة وقيل طاهرة والثالثة طاهرة وقيل نجسة والرابعة وما بعدها طاهرات والمسح بشيء او بعمل كاللحق في ذلك كله وذكر الشيخ ابو سليمان داود بن يوسف عن الشيخ ابي عمران رحمة الله عليهما ان كل ما جعل يده فيه من الخوابي بعد ما لعقها فلا باس به وغير الخاية كالخاية والماليات مواء اه كلام الديوان ببعض تصرف وايضاح واقول ان كان الزيت او اللبن او غيرها قدر قلتين لم ينجس الا بما غير لونه * وقيل ان لاقى الطاهر النجس وان * كانا * يابسين نجس والاصع طاهرة * لعدم الانتقال والمراد بقاء طهارته وكذا في ما اشبه ذلك واستثنى بعضهم المطحنة وجلدها والمدق والغربال ينجس بطعن النجس ودقه وغربلته ولو لم يلتصق فيهن شيء وان كن نجسات فخدم بهن الطاهر نجس والحق بعضهم بهن الموصى النجسة اذا حلق بها في بدت يابس فان الموضع نجس ومثلها المقص والابرة والمنسج والمشط والتجل والقاذوم ونحو ذلك وفي الديوان عن الشيخ ابي سليمان داود بن ابي يوسف انه قال اليابس الى اليابس لا يابس به الا المطحنة وجلدها والمدقة والغربال فاذا غربل دقيق نجس فغربال في جلد نجسا ورخص فيهما ان لم يلصق بهما شيء وان نجسا وطهر الدقيق نجس ورخص وان نجس الجلد فهما طاهران الا ما لصق بالجلد من الدقيق ورخص ايضا وان دق شعير او نحوه في مهراس نجس فهو والشعير والمدق نجسات في المرة الاولى وفي الثانية قولان ويطهرن في الثالثة وان نجسا وطهر الشعير نجسن في الاولى

وقيل ان لاقى الطاهر النجس وان يابسين نجس والاصع طهارته

وفي الثانية قولان وطهرن في الثالثة وان نجس الشعر نجس وقيل لا ينجس طاهر
يابس ينجس يابس وان النجس اليابس باق على نجاسته وقيل طهرن في المرة الاولى ترخيصا
وان طعن طاهر في رحي نجسة نجس في المرة الاولى وفي الثانية قولان ولا يابس
بالثالثة وتطهر الرحي اذا دارت ثلاث مرات وقيل اذا طحنت ما فيها ثلاث مرات
طهرت وتنجس الرحي الطاهرة بما طحن فيها وهو نجس ورخص اهل تصريف والصحيح
بقاء الطاهر على طهارته مطلقا ان لاقى نجسا يابسا الا ان بان فيه اثره كما قال المصنف
﴿و﴾ الطهارة ﴿هي﴾ اقمه فيه ﴿اي﴾ في الطاهر ﴿الا بمشاهدة عدلين﴾ ولو
عدلين ﴿او﴾ عدل ﴿واحدان صدق﴾ ولو عبد او مثل العدلين عدل وامر اثنان عدلان
وقيل تكفي امرأة عدل ان صدقت وقيل يكفي كل من صدقته ولو امة طفلة او
امة مشركة على ان التصديق حجة لان عموم قوله صلى الله عليه وسلم لو ابصت استفت
نفسك يشمل ذلك وغيره فانهم ولا يجوز مجنون ﴿او راي اثره﴾ اي النجس
﴿فيه﴾ اي في الطاهر ﴿بنفسه او حسه بكيد﴾ اي بمثل كف من بدنه
كذراعه وساقه ويبنغي قراءة رأي بالياه والجروح حسه بالجر عطفاً على مشاهدة
اي وبراي اثره فيه وبحسه وان قرأ فعلمين كان العطف على صدق فيكون
الكلام في مشاهدة العدل الواحد فقط الا ان عطف على محذوف اي نجس
الشيء ان كان بعض ذلك او راي ويستعمل في ذلك يسراه لان معنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لوضوءه وطعامه وشرابه ويسراه الا سيجمار والاستنجاء والمخاط
ونحو ذلك وان احس بيمينه اجزاء وظاهر اليد اولى ويميزي الباطن ان كان نجس
وكيفية الاحساس ان يضع يده ثم يرفعها ثم يضعها ولا يجرها لئلا يوصل النجس
حيث لم يكن وان جرها اجزاء ﴿او بتراب القاء عليه﴾ اي على الطاهر وانما
يلقي التراب نهرا ويجوز في ليل وي طرح للصباح او ضوء النار فينظر هل التفت
واذا التفت نفى نفصاً خفيفاً وانما يلقى اليابس الطاهر ويميزي غير الطاهر وان التفت
مبلول لا يلصق ببلله اجزاء وكذا ان اتصل التراب المبلل بثوبه او بدنه وهو
نجس فليفضه فان لصق فليغسل والا رمى ترابا يابسا فان لصق غسل والا فلا
غسل عليه ورخص ان يفض فان لم يلصق فلا شيء عليه وان نفى في شيء

وهي اقمه فيه الا بمشاهدة
عدلين او واحدان صدق
او راي اثره فيه بنفسه
او حسه بكيد او بتراب
القاء عليه

من تلك المسائل كلها بعنف احتاط بغسل وان لم يجد ترابا او وجد مبلولا لا يلصق
احس بيده وان بلتا فليحس ببعض بدنه وان بل بدنه او الا موضعاً لا يمكن الاحساس
به مضى على الطهارة لانها الاصل وتستصحب وان احس فوجد شيئاً في ظنه
ثم عاد فلم يجد احتمل البرودة ومن وجد التراب في قريب منه مشى اليه الا ان
كان بينهما مقدار ما يابس فيه واذا كان النجس تبين بالنظر نظر لضوء شمس او
نار والا التراب حيث يتبين جاز واذا نظر الى ما يتبين اجزاء ولم يلزمه رمي
التراب وان كان يتبين بالنظر ليلا الى قمر فليظر والاعمى ايضاً يرمي ترابا ويريه
غيره ممن يصدق له ولو طفلاً لا مجنوناً وقيل لا يلزم الاعمى ان يري غيره موضعاً
اتمه بالنجس ولا ان ياتي تراباً عليه ويريه والصحيح لزوم ذلك اذا وجده وفي
الاثر ان لم يجد تراباً فاحس بيده نهرا جاز ﴿فان يقرب به﴾ اي بالنجس ﴿غسله والا﴾ يتيقن
﴿ف﴾ لا يغسل الا احتياطاً اذا ﴿الاصل البراءة والاعمى﴾ في ظلمة او ضوء
﴿والناظر بظلمة﴾ كظلمة الليل وظلمة السحن ﴿ان كان﴾ الاعمى ﴿وحده﴾
لا يجد من ينظر له بضوء شمس او نار ﴿تجسس﴾ اكتسب الحس والاطلاع
﴿بظاهر يده﴾ اي اليسرى ويكفي ظاهر اليمنى وان كان نجس بغير اليد او
بغير ظهرها اجزاً وانما يحس الناظر في الليل ولو مقعراً او في ظلمة كسجن ولو نهرا
وان تجسس في ضوء شمس او نار اجزاء عند بعض وتجسس خبز الاعمى او الناظر
ويقدر خبر الاخر وجواب ان اوهو جواب والمجموع خبر احدهما ﴿فان حس﴾
النجس غسله ﴿والا﴾ يحسه ﴿ف﴾ لا يغسل واجب اذا ﴿الاصل الطهارة﴾ ويكفي
النظر عن المس والتراب في ضوء غير القمر ان كان النجس يتبين ﴿وان ضيع﴾ الناظر
﴿رمي التراب نهرا﴾ او مع نار والنظر ﴿والحس ليلا او بظلمة﴾ او ضيع الاعمى
الحس مطلقاً او رمى التراب وراه غيره او منعها مانع من ذلك ﴿قدر ما﴾ اي
قدر الزمان الذي ﴿يتجفف﴾ النجس ﴿فيه احتاط بالغسل﴾ اي وجب عليه
التحصن بالغسل ولا سيما اذا كان تضييع ﴿ان شك في وصول النجس وقيل ان لم
يتيقن به﴾ اي بالوصول ﴿فلا﴾ يجب عليه الاحتياط ﴿لاحتمال عدمه والاصل
البراءة﴾ من النجس ومن كل ما يشغل الذمة ﴿ولا يحكم بالنجاسة ان شك انه

فان يتيقن به غسله والا
فالاصل البراءة والاعمى
والناظر بظلمة ان كان وحده
تجسس بظاهر يده فان حس
والا فالاصل الطهارة وان
ضيع رمي التراب نهرا
والحس ليلا او بظلمة قدر
ما يتجفف فيه احتاط بالغسل
ان شك في وصول النجس
وقيل ان لم يتيقن به فلا
لاحتمال عدمه والاصل
البراءة ولا يحكم بالنجاسة
ان شك انه

طار الى مائع كماء * واخل * او زيت * ونبيذ * حيث تعذر حن ورؤية *
 وكان يطير الى نحو ثوب مبلول ولا لون يتبين به او طار حال المطر والحبيثة تعليلية
 اي لانه تعذر احساسه ورؤيته ويحتمل انها تعقيدية احترازا مما اذا ما كان يرى
 على عجل باختلاف اللون لكن هذا بعيد لندور امكانه * او حن خروج بلل *
 مصدر فيقدر مضاف اي ذي بلل واما نفس الشيء المتبل بالذات او بعارض فلال
 بالكسر ويجوز فتحه وضمه * من ذكره او جرحه * او نحوها * فراه قد مسح *
 او وقع عليه نجس فراه قد مسح * ورمى اربابا * على ما ظن انه مسح به * فلم
 يرا اثارا * للنجس * في ذلك * احتمال * فلا يحكم بالنجس لعدم ظهوره
 فهو نجس خفي لا يواخذ ومن كان في المسجد او مع ناس لا يجد التفريز عنهم وشك
 في النجس في عورته فلا يكشفها في المسجد او للناس وليحس بيده وما ذكره الشيخ
 من لفظ حملان هو مفرد بمعنى احتمال لا ثنية والجامع ان يرى لون النجس او يحسه
 بنحويد او يلقي اربابا او نحوه * باب * في مزيل النجس وكيفية الازالة * يزال
 النجس بالماء الطاهر * المطلق * اجماعا * و * يزال وفاقا لبعض * خلافا *
 لآخرين * بغيره * اي بغير الماء من المائعات وبالماء المقيّد واشترط مالك
 والشافعي لازالة النجس الماء المطلق * والاصح زواله بكل مائع طاهر في معنى
 الماء * اما ان يريد معنى الماء في الازالة فيكون قيدا بماه البقول والخل والابن
 ونحوها كالريق واحترازا عن نحو الزيت والسمن مما هو شديد الازوجة واما ان
 يريد ان كل مائع طاهر هو في معنى الماء حتى يشمل نحو الزيت والسمن على القول
 بان نحوها مزيل للنجس فيكون تصريحاً بالواقع لا قيدا اذا لا يبقى ما يحترز عنه
 وذلك كريق يطهر النعم من قي وغير القي وغير النعم ولو وجد الماء ويطهر فوه
 بالزق سبعا وقيل ثلاثا وقيل مرة ان لم ير الاثر وقيل لا يطهر بالريق الا ان لم يكن
 الماء وقيل لا طهارة به ولو لم يكن الماء وهكذا ينسل حلقه ببلع الريق سبعا وقيل
 ثلاثا ان لم يجد الماء وان وجده ببلعه ثلاثا وان نخم قبل بلع الريق او الماء وبعد
 تطهيره نجس ما خرج اولا من المخاض وفي الثانية قولان ولا بأس بالثالثة ان لم يكن
 اثر القي وقيل يبلع الماء من انفه كما يبلع من فمه و * كحل * وماء ورد

طار الى مائع كماء او زيت
 حيث تعذر حن ورؤية
 او حن خروج بلل من
 ذكره او جرحه فراه قد
 مسح ورمى اربابا فلم يرا
 فاحتمال

باب

يزال النجس بالماء الطاهر
 اجماعا وخلافا بغيره
 والاصح زواله بكل مائع
 طاهر في معنى الماء كحل

وفطران رقيق ولبن وزيت وسائر الادهان وعرق الا ما يكره من تنجيس نحو
 الابن والزيت ومنعها ونحوها بعضهم احترازا لما وان فعل انقي ففي المائع غير
 الماء التطهير وعدمه فبالله يبر يقول بعضنا ومالك والشافعي في احد قوليهما
 وبعدمه يقول بعضنا ومالك والشافعي في قولهما الاخر وان كان للمائع حرمة
 فالقولان ثالثهما التطهير ان وقع الفسل به لكن يحرم القصد لذلك وقيل لا تصح
 الطهارة بغير الماء الا ان عدم الماء او وجد ما يحتاج اليه وقيل لا تصح بالريق الا في
 القم والحلق ولا بالمخاض الا في الانف ولا بالدمع الا في العين لاني غير من البدن
 ولا في تلك المواضع من غيرك والاصح الطهارة بذلك كله مطاقا لان القصد زوال
 النجس فبكل ما زال به يجوز التطهير به قياسا على الماء واما ماء البحر فداخل في عموم
 الامر بالتطهير بالماء ولقوله صلى الله عليه وسلم انه طهور فيتوضأ ويغتسل به ويغسل به
 النجس وكل ما يتوضأ به يغسل به النجس وزعم بعض قومنا ان النطنة اليابسة تفرك
 وتقت من الثوب فيطهر بلا ماء ورووا ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وبه
 قال بعض الحنفية وبنقض الشافعية وزعم بعض الحنفية ان يمس الارض وزوال الاثر
 ببيان الصلاة فيها لا التيمم * وقيل بكل طاهر وان * كان * جامدا * سواء
 كان التيمم به بالضرب او بالمسح فذكر المسح بعده ذكر للخاص بعد العام من وجه
 فان المسح له صورة يختص بها وهو ما اذا كان بمائع وشمل الجامد البرد والثلج * وبالمسح *
 العطف على قوله بالماء سواء كان بالماء او بغيره * والزمان والريح * لا يغني عنها الزمان
 كما اغنى عن الشمس لانه قد يكون موضع لا ريح فيه كداخل بيت * والنار والدباغ
 فلما ونحوه * من مائع * يزيله من كل ممكن غسله لامن متعذر كلبن او زيت
 خلط بنجس * وقيل يجوز تطهير الزيت رواه ابو سليمان عن اشياخه قال الشيخ محي
 توفيق هو ضعيف قل بعض قومنا وجميع الادهان يصب الماء ويحرك ويفرغ الزيت
 في اناء ويريق الماء منه ويفسل او يخرج الماء من ثقبه اسفل الاناء ويجلس الزيت
 ويعيد الماء الى ثلاث مرات * او ماء * نجس * عجن به او طبخ به والمراد ينسل
 الماء المعجون به ازالته وقيل يصح تطهير المعجون به بان يغمس في الماء ويقال باطنه
 اظاهر وتطهير المطبوخ به بان يوصل الماء الطاهر حيث بلغ النجس او يترك فيطهر

وقيل بكل طاهر وان جامدا
 وبالمسح والزمان والريح
 والنار والدباغ فلما ونحوه
 يزيله من كل ممكن غسله
 لامن متعذر كلبن او
 زيت خلط بنجس او ماء
 عجن به او طبخ

بالزمان او بيبس وينسل ظاهره يلتقي في الماء حتى يبلغ حيث بلغ النجس وكذا كل ما يمكن فيه ذلك وتطهير المصبوغ بنجس يزول الصبغ اولا ينقص * وصح * الغسل * في الثمار والبقول من حيث * دخل النجس متعلق بقوله * نفذ * والضمير في قوله * اليه * للنجس * الماء * ولونقع في النجس حتى اختمر او طبخ اللحم او غيره فيه حتى انتهى طبخه فيبس كل ذلك وينسل ظاهره ويجعل في الماء الطاهر حتى يبلغ حيث بلغ النجس او يطبخ اللحم حتى يصل الماء حيث وصل النجس وقيل لا غسل لثمر او بقل نقع في الماء النجس او تحوه من المائع النجس او لجنس هو حتى اختمر فيه وتقع في ذلك حتى اختمر وذلك كالتين والرطب وداخل البطيخ وخارج الخدوش وما دخله نجس بالطبخ وان عجز خبز بنجس زيد في انضاجه حتى تزول رطوبته باكثر تقليبه * واطرد المسع في كل بدن غير فرج * فالفرج لا يطهره المسح بحجارة الاستجمار ولا بغيرها بعدها فلو عرق او ابتل نجس مالا فاه فهو مقول المعنى لا يحتاج الى نية وقيل لا يعرق ذلك الموضع فان وصله عرق من غيره او بلل نجس مالا فاه وقيل يطهره ان اتقى فلا استنجاء تبدل لا تطهر فلا بد من النية فلو غسل على هذا ذلك الموضع بالغوص او صب ميزاب او دلو او نحو ذلك بلا قصد ونية لم يجزه وفي الديوان جسد ابن ادم يظهر بالمسح الا الفروج والقدمين وشم رخصة في قدم الخف ورخصة في القدم كلها ان لم يكن فيها شقاق ورخصة في الفرج وقيل القدم لا تطهر بالمسح قدم خف او غيرها ومعنى الاطراد تتابع جواز المسح بان لا يمنع في شيء مما ذكره كبقولهم مياه مطردة اي متتابعة من العين لا ينقطع او من الاطراد في اخراج الصيد من مكانه الذي لا يقدر عليه فيه ليصاد وكل ذلك اصله الطرد الا ترى ان الماء يدفع بعضه بعضاً * او قدم مشقوفة * او موضع شعر وقيل يصح مسح بدن البهيمة مع انه شعري وقيل يصح ايضاً من الادمي وتطهر الرجل ولباسها بالمشي حتى زال الاثر اذا تلت الرجل الارض وقيل ان مشى بها فرسخين وقيل ميلاً وان نجست ومشى بها في لباسها او نجس لباسها ومشى به نجسا وقيل تطهر الرجل لباسها لا العكس وقال عمرو بن كلب يطهر الاخر وان عرفت لم ينق احدهما الاخر الا ان مشى بعد بلبس العرق ولم ترق بعد فالحلاف المذكور وان كان التراب يدخلها ويخرج طهرها وان كان في لباس

وضوح في الثمار والبقول من حيث نفذ اليه الماء واطرد المسع في كل بدن غير فرج او قدم مشقوفة

الرجل رفائع ونجست لم تطهر بالمشي وقيل تطهر ولا يطهر لباسها اذا كان من صوف او قطن او نحوهما * وفيما لا ينشف * لا يرشف * نجسا ان وصله * تحديد * ورضا ص ولو تنجس حال الحرارة بالنار خلافاً لبعض المالكية وجه الاول ان الحرارة تنزيل البلل ويبسها البلل فتدفعه من داخل لتضادها ووجه الثاني انها ترشفه وهو عندي اوضح ومشاهد فيحتمل فيبقى في الماء او يصب عليه الماء حتى يصل حيث وصل النجس وفي طهارة العود والفخار بالمسح قولان وان نجست يد او ما تعمل به وتمسكه نجس الطاهر منها وطهر النجس وقيل نجسا وقيل طهرا وورد المسح في ذيل المرأة بنجس بالمرور على نجس ثم يطهر بالتمسح على الموضع الطاهر بعد فليل هو على ظاهره واطلاقه ولو ابتل النجس او الثوب ترخيصاً لها خارجاً عن الاصل فيطهر اذا بقي الاثر وقيل معنى نجسة اتصاله بنجس يابس متعلق به وتطهره زواله عنه بالجرف في الارض وكذا كنت اقول حتى رايته قولاً للمالك وروي عنه القول الاول ايضاً وان قلت ما الفائدة على الثاني قلت اهل سائلته صلى الله عليه وسلم توهمت نجسه بملافة النجس وهما يابسان او توقعت ذلك او توهمت او توقعت لصوق نجس به وخفاه عنها فاجبت بذلك على معنى انه لا ينجس وانه ان فرضت لصوقه فافرضي وقوعه عنه والثاني مشهور مالك والطهارة عليه لغوية وهي النضافة * و * اطراد * الزمان والريح والشمس * ويكفي واحد لكن اجتماعها اسرع تطهراً ولا بتصور الريح او الشمس بلا زمان * في الارض * لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحتمل خبث بني ادم اي لا يبقى عينه معها فتكون حاملة له مقارنة له بل نفية وتزيله ولقول ابن عمر كنت ابيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت شاباً عزباً وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك يعني ان ذلك لا كل الارض النجس اذ لم يتبين وروي ذلك ابو داود وذلك جري على ان قول ابن عمر في المسجد تنازع تبول وتقبل وتدبر وليس ذلك بمنعين بجواز ان يكون المتنازع تقبل وتدبر فقط فكانه قال تبول في غير المسجد كوطئها والطريق وتقبل في المسجد وتدبر فيه فينبذ يكون الحكم بالطهارة بوطئها من المسجد لمسحها ارجائها بالمشي ولا يرد ذلك قوله في آخر كلامه ولم يكونوا يرشون

وفيما لا ينشف نجسا ان وصله الزمان والريح والشمس في الارض

شيئا من ذلك لانه ولو كان ظاهره انها تبول فيه ولا يرش اذا فني بولها لكنه يحتمل
ايضا بلا تكاف ان يكون مراده انهم كانوا لا يخرجون من بولها خارج المسجد اذا
دخائنه اسمها ارجلها بالمشي فلم يحتاجوا للرش ولانه لم ير البول في ارجلها * وما
اتصل بها كحائط * وما عمل من الارض * ونبات * وثمار وكذا نبات انفصل
او ثمار انفصلت عند بعض قلت وافاد ذلك ان ما تنجس من المعسلات لا اختارة في
الماء انه يطهر بالزمان اذا بيس ومضت مدة الطهارة بالزمان وايضا فكما ان الخمر اذا
استحال حل وطهر عند بعض فكذا المعسل المتنجس بالاختمار اذا بيس بمدة الطهارة
يطهر ويحل بل هو اولى بالطهارة والحل لانه زال عنه بلله وزال ما قد يكون به من
اسكار وافاد ذلك ايضا طهارة البعر المتنجس ببول مثلا اذا كان من نبات فانما يستصحب
حكم النبات فيه مالم يدل دليل على عدم الاستصحاب وكذا يشمل البعر قوله وكل
ما يذهب النجس يطهر بالزمان ويدل له ايضا حديث الصلاة في مريض الغنم فان
البعر فيه موجود قطعاً منتشراً والعادة تجزم بان البول قد اصابه لانه لم ينحس موضعاً
من موضع بل اجازها في المريض كله الا ما عاين فيه البول وقد لا يعاين مع بعد
ان لا تكون قد بالت في شيء من المريض اصلاً ولا يخرجها عن كون النبات تغير
اسمه كما انه لم يخرج الحديد والفخار ونحوهما عن حكم الارض مع تغير اسمها ويدل
على ان الثمار نبات قوله تعالى فانبتنا فيها حباً وعبأ وقضبا الى ان قال وفاكهة
فاطلق ان الفاكهة نبات وايضا قد اطلق الاخراج على الثمار في القرءان في غير
موضع والاخراج والانبات سواء وايضا الثمار جزء من الشجرة على خلاف بعد ادراكها
* وفيما صنع منه * اي من النبات * قولان * كقطن او كتان غزل او نسج
وسف قتل * وكذا في الحيوان * الذي هو طفل او بالغ والذي هو غيره ادبي
قولان وقال ابو محمد واسلان يطهر جسد الادمي البالغ بالزمان وان الجسد ياكل
النجس * وكل ما يذهب النجس * بان يتلاشي فيه ويزول * يطهر بالزمان *
كالجلود وغيرها من الاشياء كلها مما ليس من الارض ان لم يمنع مانع من طهارتها بالزمان
كوسخ وودك ودخل في ذلك الصوف والوبر والشعر والريش والحريير البحري والبري
واللحوم والجراد والحوت حيين او ميتين الا المعمول منها فلا يطهر بالزمان وقيل في

وما اتصل بها كحائط ونبات
وفيما صنع منه قولان وكذا
الحيوان وكل في يذهب
النجس يطهر بالزمان

المعمول ايضاً من غيرها لا يطهر واحتراز بقوله ما يذهب النجس عما لا يذهبها بل
تبقى معه كالتمر المتعسل المنفوخ فانه لبقته وفسخته يقبل دوام النجس الواقع فيه ولا
يتلاشى ويزول والقول بطهارة الحيوان ولو ادميا بالغاً مشار اليه بقول الديوان
وقيل غير ذلك في البالغ وقد روي ذلك عن الشيخ ابي محمد واسلان الخ ويقول
الايضاح وكذلك البدن عندهم فلاحد الا بيس النجس منه وزوال اثره وقيل لا بد
من مدة كما ياتي واذا بيس ظاهر الشيء ومضت المدة او لم تمض فقد طهر دون باطنه
الذي لم ييس وقيل لا يطهر الا بمضيها مع بيس والطهارة بالزمان انما وردت
في الحديث في الارض والحكم بها في غيرها قياس عليها وان قلت ما حد المعمول
قلت ما غيرت الصنعة اسمه كالمود يستمد قدحا والجلد يحمل خفا او كذاته * ومن
ثم قالوا النار * تريل النجس وقالوا هي * اقوى من الشمس والريح في ازالة عينه *
اي عين النجس * مما يتحملها * اي النار كالارض والفخار بان يحمى عليه حتى
لا تطبقه اليد سواء جعلت النار على الموضع النجس او تحته او جنبه ووصلته الحرارة
حتى لا تطبقها اليد ولم يكن اثر * والدباغ يطهر الجلود وان * كانت * من ميتة *
ميتة يحل اكلها لو ذكيت ولو مكروهة وقيل يطهر جلد الخمار والبغل ولو قلنا بتحريرها
ونحوها كذلك مما لحمه حرام فان جلده يطهر بالدباغ كالقرد على القول بتحريره ولا
يطهر جلد الخنزير به خلافاً لمن زعم من قومنا انه والشعر المتصل به غير حرام ولا
يطهر صوف الميتة ووبرها وشعرها بالدباغ الا ان لم تنزع عن الجلد وقيل تطهر به ولو
نزع عنه * على الاصح * لقوله صلى الله عليه وسلم في جلد الميتة ايما اهاب دبغ
فقد طهر وقد قيل بعموم تطهير الدباغ جلود الحيوان الميتة كلها لظاهر الحديث
واستثنى منها جلد الخنزير ولو ذكي ومقابل الاصح ان الدباغ لا يطهر جلد الميتة ولا
حبة في قوله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر لا تستنفعوا من الميتة باهاب ولا
عصب لانه محمول على ما قبل الدباغ وظاهر قوله وان ميتة ان جلد غير الميتة يطهر
بالدباغ والذي نغفط انه لا يطهر به الا جلدها والخلف في جلد غيرها ان نجس به او امل
الوول للعال فتكون الميتة قيدا معتبرا او عاطفة على خاص محذوف لا عام اي ان
كانت الجلود متنجسة بالميتة وليست منها وان كانت من ميتة ولا يطهر بالدباغ ان

ومن ثم قالوا النار اقوى
من الشمس والريح في
ازالة عينه مما يتحملها
والدباغ يطهر الجلود وان
من ميتة على الاصح

بقي فيه شعرها او صوفها او وبرها خلافا لبعض واعلم انه يظهر الجلد المتنجس
بالرشح ويحتمل دخوله بالتغني وفي جلود السباع والقرن من الميتة والعظم
والعصب والظفر قولان في طهارتهما بالدباغ قيل بنجاسة العظم والظفر والقرن
وانهن كاللحم وقيل بطهارتهما في الاصل وانما نجست بملاقاة الميتة فاذا ازيل الودك
منها بالدباغ مثلا طهرت وقول الطهارة في السباع بالدباغ هو قول طهارتهما وقول
كراهتهما وقول عدم الطهارة بالدباغ قول تحريمهما وكذا قولان في دباغ بيضة الميتة
والبيضة المفروخة وتدبغ من داخل وخارج وقيل يحزى من احدهما وقيل من داخل
ولا تطهر ان لم تنزع الجلدة من داخل * فصل يزال * النجس بقطعه من حيث
ما قطع ولو كان لا ينبغي الافساد وقد ذكر في الديوان انه ان وصل النجس طرف
شعر او ظفر فقصه فلا باس ولا يقطع الثوب ورخص في الدم ان يقطع ما بلغ من
ذلك وكذا ان بلغ قيام الثوب وكذا النجس المتجسد لا المائع لانه يجري في الثوب
فلا يحزى قطعه وذكر الشيخ ابو سليمان داود بن ابي يوسف عن الشيخ ابي محمد
عبد الله بن زوزرتن رضي الله عنهما انه قال لا باس ان يقطع فوق ذلك من
الثوب قدر طرف اصبع وقيل يحنط ويقطع اه فتراه ذكر ان علة المنع سريان
النجس وهي غير علة الافساد الذي ظهرت لي ويزال النجس ايضا * بافراغ الماء
مع الحك اجماعا وبالنضح وهو الافراغ بلا حك في بول الرضيع * الرطب على
الحلف ولو كان ياكل الطعام بان اطعم للتداوي او للتبرك وكما يحنك بتمر او غيره
اول الولادة او بعدها ما لم يكن الطعام غداؤه واذا كان لم يحز نضجه وقيل ينضح بول
الصبي ما لم يكن الغالب عليه اكل الطعام او ساوى الرضاع فاذا ساواه او كثره
غسل ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بول الرضيع ينضح بول الصبي
ويغسل بول الجارية فلم يقيد بالصبي بعدم اكل الطعام حتى ان بعضا يقول ينضح
ما لم يكن الغالب عليه الطعام وبمضا يقول ما اطلق عليه اسم الرضيع والنظر هنا عندي
الى الرضاع اللغوي فينضح ولو جاوز سنه حولين ان كان لا ياكل الطعام على الخلاف
السابق في حاء الاكل وقد يقال انظر الى الرضاع الشرعي فكما انه بعد عامين
لا يحرم على من ارضعته كذلك لا ينضح بوله بعدها ولو لم ياكل الطعام قط وانما

وفي جلود السباع والقرن
والعظم والظفر قولان

* فصل *

يزال بافراغ الماء مع
الحك اجماعا وبالنضح
وهو الافراغ بلا حك في
بول الرضيع

الاطعمة سواها ومثلها عندي سائر الاشربة من اللبن ونحوه ولو ماء قياسا وانما ساغ
لهم الاختلاف في الذي اكل طعاما مع انه ثبت في رواية الحديث ان الذي بال
في حجره صلى الله عليه وسلم لم ياكله لان عدم اكله لم يذكرك في الحديث بل
ذكره الراوي مبينا لحال الصبي ووجه التقييد بعدم الاكل انه بالاكل يلتحق بالكبير
اذا كان كالكبير فيحكم على بوله بحكم بول الكبير وقيل اذا اكله ولو مرة لم يحز النضح
واذا كان الرضيع من بني آدم ينضح بوله فاولى ان ينضح بول حيوان قبل ان
ياكل غير اللبن الذي يرضع ويحتمل ان يريد بالرضيع ما يشمل رضيع الحيوان الا
انه بعيد * وهل مطلقا او من ذكر قولان * قبل وجه تخصيص المذكور انه الوارد
في الحديث انه بال في حجره صلى الله عليه وسلم وانه صلى الله عليه وسلم سئل عن
بول الرضيع فقال ينضح بول الصبي ويغسل بول الجارية وان النفس اشد تعلقا به
فيكثر تناوله نخفف في تطهير بوله وان بوله من الماء والطين وبول الطفلة من لحم
ودم لحاق حواء من ضلع آدم وان يبس بول الرضيع حك كغيره * وجوز *
النضح * في الابوال الرطبة مطلقا * من رضيع او غيره ولو بالغ او من بهيمة لامره
بصب ذنوب ماء على بول الاعرابي في المسجد بلا عرك ويبحث بان الصب مخالف
للنضح لانه يصب الماء فيجتمع على البول او موضعه فيفيه * وفي * كل مانع نجس
* كالماء النجس * غير النطفة ونحوها على ما باتي قياسا على البول في تلك
الاحاديث وعليه الديوان ويبحث في القولين بان يقال كيف ينضح بول الصبية مع
قوله صلى الله عليه وسلم يغسل بول الجارية وغير المائع يكفي احراقه بالنار * وقيل
المطر الغزير * الكثير * يطهر الثوب * ملبوسا او مطروحا الا ان وجد فيه قلا مينا
فانه ينحسه ولو امطر عليه بشدة * والجسد * وغيرها سواء وطب النجس او يبس
وكذا كل ماء اشد كاللوج والميزاب * بلا عرك * اي حك ويكفي عند
مالك الرش باليد في غسل النجس وعند بعض الرش بالقم وعند الداهدي غير المحل
بالماء وعند الشافعي الرش مع ايراد الماء على جميع المحل وفي شرط المغالبة قولان
عنه واشترط جري الماء لبول الرضيع مثلنا وقيل النضح طهارة المشكوك في نجسه
* والنطفة والغائط والقيء * يمكن غسلها ولو رطبة غير مقشرة لكن يصعب وانما

وهل مطلقا او من ذكر
قولان وجوز في الابوال
الرطبة مطلقا وفي كالماء
النجس وقيل المطر الغزير
يظهر الثوب والجسد بلا
عرك والنطفة والغائط والقيء

يسهل غسلها بعد بئس وتقسير من ثوب * وقيل لا بد منها واجيز بدونها بشرط خلط التراب وقيل يجوز غسلها بعد بئس ولو بلا تقشير وقيل يخلط بتراب ويمك ولو قبل بئس ثم يفيض ويفسل واما غير الثوب من جسد وانا وغيرهما فيصح غسلهن منه ولو رطوبات غير مقشرات ولا مخلوطات بتراب كما قال مقتصر على البدن ذوابا ماصوا ايضا ان شاء الله وان توقف زوال النجس اولونه كنطقة في كتان على صابون او اشنان او نحوها فعندي لازم القادر عاياه استعماله بشراء او غيره لا بد من اخلاص له عنده او بما يبقى بذهابه في كفة من جوع او نحوه واستظهر الحنفي عدم لزوم ومن لا يوجب شراء الماء للوضوء او النسل او الاغتسال لا يوجب شراء ذلك ومن يوجب اوجبه على الخلاف في ذلك واللون اسهل فقد يسهل فيه بعد الطاقة بالماء بلا شراء غيره من نحو صابون وقد نص الشيخ ان ذات النجس الواجب ازالها اولونه وطعمه ورائحته الواجب المجاهدة في زوالها فان لم تزل لم يكن الشيء بها نجسا واقول انه نجس ما دام الطعم وفي الديوان ان نجس الثوب بقي او ذلك ميتة وفيه زيت او نحوه لم ينقصه الغسل بل يجعل له مثل الطفل فيزول اثره ثم يغسل * ولا * يشترط ذلك في ازالته من * بدن * وغيره * وصح التطهير * بالماء او غيره * بعد زوال العين * اي تحصل له الطهارة بعد زوال العين فيصدق عليه انه مطهر وهذا عائد الى مطلق النجس ويصعب في فم المتقي وفي اضراره لحم ما لم ينزعه لانه يدخل خلل اللحم ويينه وبين السن واللثات * وبعد الترتيب لراس دهن بد * شيء * نجس * ودعن بطاهر وتربيته حكمة بالتراب قبل الماء او مع الماء وان زال اثر النجس واطمات النفس بالتراب وحده كفي * ويصعب زوال النجس المعقود او المنسوج عليه او المقتول عليه بلا فك وائس كما قيل انه لا يزول * يصعب قيل * قول لا تريض * زاول الملح * النجس * وطعمه في لحم ملح به * بتخفيف اللام وقيل يطهر ولو لم يزل طعمه لان الملح من جنس الارض يطهر بالزمان ان مضى عليه مقدار ما يطهر وتيسر واما ما لا فاه من اللحم مبلولا فلا يطهر ولو طهر الملح واذا بئس تقع في الماء مقدار ما يبتل ويخرج الماء * يصعب * في مصنوع كقصعة ونخار ان سبق * النجس * اليه قبل

يسهل غسلها بعد بئس
وتقسير من ثوب ولا بدن
وصح التطهير بعد زوال
العين وبعد الترتيب لراس
دهن بنجس ويصعب قيل
زوال الملح وطعمه في لحم
ملح به وفي مصنوع
كقصعة ونخار ان سبق
اليه قبل

كل مائع * ومثله المحمي بالنار او الشمس ومثله غير المصنوع مما حي بالنار او الشمس وضابط ذلك كل ما يرشف المائع وسبق اليه النجس المائع والمراد السابق اليه بالنسبة الى ما بعد حمية بالنار او الشمس وحال رشفه على المائع الطاهر فلو روى راشف طاهرا ثم صار راشفا بجوارة مثلا كان كالجديد * هل يطهر بالماء * مرات * ثلاثا بابقائه فيه * اي في المصنوع * كل مرة يوما وليلة ثم يراق * ويمدد بعد غسله اول مرة والا كان ما يرشف من الماء نجسا فلا يطهر داخله * او * بابقائه فيه * ليلا فقط فيراق نهارا ويجعل في الشمس فارغا الى الليل * وهكذا ثلاثا وان شاء ابقاه في النهار بلا ماء حيث شاء ثم يحمية بالنار للغروب فيجعل فيه الماء الليل او بالعكس ان يحتمل النار * او بماء واحد يوما وليلة * او يراق نهارا ويجعل في الشمس * او لاحد في ذلك الا غلبة الظن بالطهارة وبلوغها حيث بلغ النجس اقوال * وقيل في المعمول من العود يجعل فيه الماء السخن فيترك حتى يرشح ثم يغسله وقيل بالترخيص بالماء البارد * ومن ثم * اي من اجل ان الحد غلبة الظن بالطهارة * قيل انما ينقي صوف الميتة الترتيب بد * التربة * البيضاء * ويجوز غير البيضاء من كل مالا يلزق من التراب * لا اصل الغسل * اي لا الغسل الاصل فاضاف الصفة الى الموصوف وذلك لان الظن لا يحكم بطهارته بالغسل لما فيه من الوزك ولو اشترطنا الغسل بعد الترتيب فتما يؤثر بالترتيب لا بذاته واجيز غسله بالماء ولا يحتاج لغسل او ترتيب ان قطع من حيث لم يبلغ ودك الميتة * وهل شرط غسل النجس تعدده ثلاثا * ولوزال قبلها في ظاهر الامر لانه في الحقيقة لا يزول بما دون الثلاث على هذا او مراد قائله انه يمكن زواله بما دونها لكن يطهر بها او مراده انه يزول بما دونها ثم يتم تعديا والاول ظاهر كلام الشيخ * وهو * اي التعدد او الثلاث وذكرها نظرا لفظ والا فهي واقعة على المرات او نظرا للخبير * الاقل مع زوال العين * ولا حد بعد الثلاث الا زوال العين ما انتقصت فاذا كانت لا تنقص فقل طهر المحل فيغير بما لا يوم انه نجس لثلاث يشك فيه مرة اخرى انه نجس * اخر سابق او حادث او باق بلا غسل ولثلاث يساء به الظن وقيل نجس تطهيره تغييره بما ذكر وقيل نجس لا يطهره التغيير فان وجد

كل مائع هل يطهر بالماء
ثلاثا بابقائه فيه
كل مرة يوما وليلة ثم يراق
او ليلا فقط فيراق نهارا
ويجعل في الشمس فارغا
الى الليل او بماء واحد يوما
وليلة او لاحد في ذلك
الاغلبة الظن بالطهارة
وبلوغها حيث بلغ النجس
اقوال ومن ثم قيل انما
ينقي صوف الميتة الترتيب
بالبيضاء لا اصل الغسل
وهل شرط غسل النجس
تعدده ثلاثا وهو الاقل
مع زوال العين

غير ذلك الثوب ان كان ثوباً صلى به والا صلى بذلك النجس وقد كنت اقول بهذا ثم استفتت حديثاً عنه صلى الله عليه وسلم انه يغير ويصلى به بلا ضرورة فقبل امر بتغيير ثلث يشك او يساء الظن به وقيل لان انغيره تطهيره وفي الاثر من وقع في ثوبه نجس ثم طرح عليه التراب فغسله حتى طهر فيما ظن فنظر اليه بعد ذلك فرأى التراب ولو سفي ذلك الموضع فهو طاهر بمعنى ان الماء يغسل التراب ايضاً او الحكم على زواله اي العين وذكره لتأويله بالنجس وطهارة النفس قولان * ثالثهما تعدده مرتين رابعهما اشتراط الثلاث فيما لا لون له * ومن شرطه * اي تعدده ثلاثاً * قل في بقل سقي بنجس انما يطهره السقي ثلاثاً * ان كان منبسطاً والا كني واحد خلافاً لبعض ومن لم يشترطه قال يطهر بواحد ومن شرط مرتين قل يسقي مرتين واما ان كان النجس تحته او جنبه فكما سقي بطاهر فقد شرب نجساً ولا يطهر بالسقي ثلاثاً بل كلما ازداد شرباً ازداد نجساً نعم لم يشترط بعضهم فيما سقي بنجس السقي ثلاثاً ولا اقل ولا اكثر وهو طاهر في الحين فيؤخذ بهذا فيما معه نجس كعذرة معه او تحته قبل ولو خرج في وسط العذرة او الميتة وقيل ان نفذ الى الارض وانما يخرج من يخلط النجس بقله بهذا او بقول من لا يشترط السقي ثلاثاً بطاهر فيما سقي بنجس ووجه الحكم بالطهارة مع ان النجس تحته او قبل السقي ثلاثاً تحول البلل النجس الى كيفية اخرى وتجسم اخر اذ صار جزءاً من نبات وثمار كما لم ينجم بضم بلل الجلالة وكما لا ينجم اكل نجس او شربه دون ما يكون به جلالة وكالطرفة تستعمل حيواناً ولا ينجم وكما قيل بطهارة الطرطال ولو كان بقية خمر لاستحالة ورجوعه غير مسكرو هو رخصة وقيل ان الطرطال معدن غير انه لا يجوز عندي ان يركل من ثمار انتفعت شجرتها او بقلها من ودك ميتة لعموم نهية صلى الله عليه وسلم عن ان يستنفع بالميتة الا بجلبها اذا دبغ فاذا عمل صابون او صور شموع من ميتة لم يحز استعمالها ولو غسل مالا فاه ذلك لان الانتفاع بذلك محرم بنفسه للحديث لا لعلة النجس فقط فان غسل بذلك الصابون ثوباً او غيره عصى وقيل هلك فان لم يبق اثره طهر الثوب وكذا الاستصباح بذلك المصود بصورة الشمعة ووجه مشترك الثلاث في غسل النجس انها اقل الجمع فليعمل به توثيقاً

او الحكم على زواله
وطهارة النفس قولان
ومن شرطه قال في بقل
سقي بنجس انما يطهره
السقي ثلاثاً

ولا غاية لاكثره فيطعم فيها ولا حد بعد مجاوزة الثلاث وانه امر صلى الله عليه وسلم بالاستجمار بثلاثة اجزاء وامر بغسل المستيقظ يده ثلاثاً وان للنجس في الجملة ثلاثة طعماً ولوناً ورائحة وان الافضل في الوضوء الثلاث فلينحط به في غسل النجس * وان بقي اثر النجس بعد اجتهاد في غسل استحسن انغيره بخالف لونا * لئلا يظن به او يشغب عليه مرة اخرى وقيل انغيره تطهيره تعبداً وان لم يغير فهو باق على نجاسته وليس صحيحاً وان بقيت رائحة النجس بعد اجتهاد لم تضر كما لا يضر بقاء اللون بعد اجتهاد فينبغي ازالة رائحته برائحة غيره * وقيل * اي حكى او اراد مقابلاً للاول بان اراد بالاستحسان الايجاب * لم يكلف غير اجتهاد فيه * اي في غسل ما انتقص الاثر * ما مصدرية ظرفية * بلا قطع * كما لا يقطع جلده المصبوغ بنجس وعن ابي هريرة قالت خولة يا رسول الله فان لم يذهب الدم قال يكفيك الماء ولا يضر ك اثره اخرج الترمذي من قوما وسند ضعيف عندهم ومثله الوشم الا ان امكن زواله بلا مضرة فانه يتعين ولا تصح الصلاة به عند الشافعية اعني بالوشم وكذا عندنا الا ان لم يمكن ازالته بشيء فان كان يزول بمديدة الحرقوس وضعت عليه بعد صنعها فنقش من الجلد وهكذا مرة بعد اخرى ومن غسل ثوباً او نحوه ثم وجد فيه نجساً ينقص اعاد غسله وقيل يغسل الموضع وحده ومن غسل ثوباً ثم وجد تراباً ملتزقاً في موضع النجس لم يلزمه اعادة الغسل لانه يزول النجس ويبقى التراب * فصل * من المطهرات المسح ان كان مابه المسح طاهراً وان كان نجساً بلبساً والممسوح نجس بلبس لم يطهر المسحوق وقيل ان زال اثره طهر وان زال ايضاً اثر مابه المسح في طهارته قولان والاقوال جارية في انواع المسح كلها فدخل الوطئ والضرب بالمطا ونحوها في نحو صوف الميتة والكيل والوزن وغير ذلك * قيل لاجد في المسح الزيل الا النقاء وزوال العين * عطف تفسير * ولو * كان بؤرة فيحكم بالطهارة وقيل لا بد من المسح بثلاثة اشياء مع الزوال وهو اقل ما يكفي * او بشي واحد له ثلاثة جوانب او يحك حتى يزول نجسه بعد كل مرة او يغسل ويجوز حكه او غسله مرة او مرتين ويمسح الباقي بغيره وذلك كله داخل في قوله بثلاثة اشياء فان المراد بثلاثة اشياء تحديقاً او تنزيلاً فان الشيء بصفة كانه غيره بصفة اخرى

وان بقي اثر النجس بعد
اجتهاد في غسل استحسن
انغيره بخالف لونا وقيل
لم يكلف غير اجتهاد فيه
ما انتقص الاثر بلا قطع
* فصل *

قيل لاجد في المسح الزيل
الا النقاء وزوال العين
ولو بؤرة فيحكم بالطهارة
وقيل لا بد من المسح
بثلاثة اشياء مع الزوال
وهو اقل ما يكفي

وكذا البحث في قوله ﴿وقيل بسبعة﴾ دليل الاول ورود الثلاث في الفسل وهو اصل المسح ووروده في الاستحباب ولو قلنا انه لا يظهر الفرج به لانه شرع لازالة النجس فيمسح المسح حيث اطلق على الثلاث كحديث وطى الاذى بالخف فيجعل على انه يطهر بثلاث خطوات ان زال الاثر وكذا من الرجل او من جانبها او جانب الخف اذا كان يمسح الارض ووجه الثاني ان المسح ضعيف بالنسبة للفسل فاحتياط فيه بسبعة كفسل مبالغ الكاب الوارد في الحديث انه سبع ﴿ومن ثم﴾ اي وجوب المسح بسبعة ﴿فيل في﴾ انسان ﴿صبي جاوز سنة﴾ وقيل ثمانية اشهر وقيل ستة اشهر ﴿وضربه الريح﴾ فضرته حتى كان يتقيا مثلاً ويجوز تشديد الرء وكسر الباء والماء والاولى اسقاط ذلك وانما يعتبر ضرب الريح في طهارة بدن الصبي بالزمان بان يكون تدخل الريح تحته ثم ظهر انه ذكر ضرب الريح قيدا لمجاوزه السنة لان من جاوز السنة ولم يضربه الريح بان كان لا يبرز هو مثل الذي لم يجاوزها فلا يكون مسحه تطهيرا عاما لما بعدها مالم ير اثر النجس بل تطهيرا خاصا بذلك الوقت وما دام مشاهدا واما الذي جاوزها فان تطهيره بعم ما بعده ولو غيب عنه ولم يشاهد مالم ير اثر النجس فاقصر عليه لان فائدته اعظم والا فان مسح من لم يجاوزها مسح مجاوزها سبع او ثلاث او واحدة لكن اذا غيب عنه لم يحكم بطهارة ما مسح منه لانه يكثر منه جعل يده في موضع النجس لانه لم يطهر لعدم بروزه بخلاف الذي يبرز وقيل ان مجاوز سنة اشهر كجواز سنة وقيل ثمانية اشهر ومسح غير انهم مسح الفم في استمرار طهارته واختصاصها بالوقت والمشاهدة وقيل اذا غسل طهر منه كل موضع ابدا مالم ير اثر النجس الا مواضع النجس كذكره ودبره وما يليهما ولو حين ولد وهو الصحيح لاستصحاب الاصل وعليه ابو اسحاق والمشهور عند المغاربة الاول والى نجس عندنا واطعام النجس حرام والفم من الاعضاء الظاهرة يغسل نجسها كما يغسله البالغ ولانه يغسل في الوضوء والاعتسال فكيف يرضع الصبي والتميم في فيه فلا بد من غسل ما قدر عليه منه من فم الصبي وما لم يقدر عليه فمفقو عنه والشفتان ولو على القول بانها من الفم تغسلان للقدرة عليهما وفي الحديث اذا امرتكم بشي فاتوا منه ما استطعتم وكذا اذا غسل بعضه فقط

وقيل بسبعة ومن ثم قيل
في صبي جاوز سنة وضربه
الريح

كان هذا الحكم لبعضه المغسول فاذا جاوز سنة وتقيأ وغسلت فم فلا نقض عليها اذا ارضعته ما لم تر نجسا وقيل هذا اذا جاوز سنة اشهر وقيل هذا اذا غسل ولو بعد الولادة فلا نقض عليها ما لم تر نجسا وكذا من قال يطهر بالزمان فانه لا نقض عليها ما لم تره في موضع وتبسه الا مواضع النجس ولا يلزمها غسل نجس ولده لانه لم يكف هو ولا هي واذا مسحها النجس منه غسلت موضعه منها وقيل لزمها لثلاث توكله نجسا وفي الاثر مانصه وقال ليس على المرأة ان تغسل ثديها اذا ارضعت ولدها في السنة الاولى اذا كانت تمسح فاه بسبعة احجار اه فعم السنة كلها من اولها واما بعد الثانية فبالاولى ﴿ان تقيا مسح﴾ الماسح مثل امه او ابيه او بالبناء للمغسول وعليه فيكون قوله ﴿فاه﴾ على لغة القصر ﴿بسبع ليقات﴾ اي سبعة اجزاء من صوف او فطن او وبر او نحوهن ﴿او خرقات﴾ او غيرهن كالاصبع والا اصابع وجوزت ثلاث وفيها ما مر في قوله بثلاثة اشياء وجوزت واحدة ﴿بابتداء من ناحية بلا ايصال للآخرى ثم يعكس﴾ اي تمسح هذه الاخرى بما مسحت به الاولى لان الفم كله عضو واحد بلا ايصال للاولى لثلاث تجدد النجس من موضع لاخر ولا سيما انه من جانب الى جانب كان سببا لادخال النجس في طرف الخك حيث يدخل فيه وينفي وهذه مسحة واحدة ويفعل كذلك ﴿الى تمامها﴾ اي السبعة ويجوز ذلك اطراف سبعة من خرقة واحدة كما علمت وان مسحته كله دفعة واعادت الى تمام العدد صح وذلك ان تمسح ظاهر اسنانه العليا والسفلى واطرافها وما بينهما وبين الشفتين وما يليها من الشفتين وداخل الفم كله الى حيث لا تضره ان امكن مرة من جانب الى وسطين ثم من الجانب الاخر الى ذلك الوسط وسط الفم ووسط الاسنان وما يليها ووسط الشفتين ويجوز من جانب الى جانب وهذا كله مسحة واحدة وينفي البدء من جانبه الايمن وايس عليها عندي غسل باطن فم لانه ضرره ولم يكف به لانه غير بالغ ولم تكلف هي به لانه ليس ذاك نجسا في بدنها فخطبت بفسل ما ذكرت فقط لانه هو الذي يلي جسدها من حيث الرضاع وهكذا اذا نجس فم بغير التقيء واما الذي لم يجاوز سنة فلا يطهر فم الا في وقت مسحه ومشاهدة انه لم يحدث اليه نجس وقيل طاهر مطلقا مالم تر النجس ﴿وكذا ان تقيا كبيرا

ان تقيا مسح فاه بسبع
ليقات او خرقات بابتداء
من ناحية بلا ايصال
للآخرى ثم يعكس الى
تمامها وكذا ان تقيا
كبيرا

وخرج دم بفيه ولم يجد غسله * او وجد * يبرز سبعا ثم هو طاهر ان زال اثره
وطعمه وقيل ثلاثا وجوز مرة ان زال الاثر * وقد مر في ذلك كلام الشفتان لسانا
من الفم غسلنا ثلاثا اول مرة وثلاثا كلما فرغ الماء من فيه * ويترب صوف ميتة *
ووبرها وشعرها اي يخلط فاستعمل يترب بمعنى يخلط * ب * تربة * بيضاء
وبغيرها نجس * هو الجص وهو الجير ويطلق في لغة العامة على حجارة بيض الى
زرقة تحرق في الجمر وتدق ويبيض بها الثياب وما ينسج ثيابا وعلى تراب يجرى
بالسار فينبى به ولعل الجص في اصل اللغة هو كل جسم ابيض يبيض به فيشمل
الجص ذلك كله لانه مفسر بالجص * ورمل * وكل تراب يابس غير لازق
* لا بطين لازق * او اراد بالطين التراب اللازق وسماه طينا لانه يؤل الى ان
يكون طينا بالابتلال الكثير * اورماد * لازق ولا بالتراب الميت وتراب السمكة
والحصى وغير التراب كالحناء المستحق كل ذلك لا يترب به والتراب غير اللين اولى
من اللين فالرمل الحشن اولى من اللين * بالذر * متعلق بتراب اي مع ذر التربة
او غيرها وذلك ان الحائط المذكور يكون بالذر والذال معجمة * عليه * في كل
موضع * والضرب في الارض * ثلاث ضربات او اكثر في كل موضع مع
التعميم * وتجديد الامكنة والعصي * بكسر العين جمع عصا * سبعا * اي يفعل
ذلك سبع مرات وهو عائد الى الذر والمكان والعصي * وقيل ثلاثا * في الذر
والمكان والعصي * وجوز بواحد * فيمن زوال النجس والاولى اعادة التراب ثلاثا
اذا اقتصر على مكان واحد وعصا واحدة ويجوز بعصا واحدة في سبعة مواضع او
ثلاثة بان تطهر اكل موضع بالفسل والسبع او التفسير او بالزمان وكذا غير العصا ورماد
غير لازق واجيز بالماء مخنطاً بالتربة واجيز به ولو غير مخنط بها فيغسل كسائر
ما نجس واجيز قص ذلك من فوق حيث لا يلحقه نجس فيكون ذلك طاهرا بلا
غسل ولا ترتيب ويجوز بغير العصا وفي غير الارض وهل غبار ذلك نجس او طاهر
او نجس الذي ينزل اسفل اقوال وان وجد جاد اعيد الترتيب وان غزل صوفها
او وبراها او شعرها او نسج او قتل غسل بالماء مع التربة ويترب الصوف وما معه
ان نجس بالميتة لا بغيرها * ويزيل النجس من يد تناول بها كثر وحصد

وخرج دم بفيه ولم يجد
غسله يبرز سبعا ثم هو
طاهر ان زال اثره وطعمه
وقيل ثلاثا وجوز مرة
ان زال الاثر ويترب
صوف ميتة يضاء وبغير
كجس ورمل لا بطين
لازق اورماد بالذر عليه
والضرب في الارض
وتجديد الامكنة والعصي
سبعا وقيل ثلاثا وجوز
بواحد ويزيل النجس
من يد تناول بها كثر
وحصد

وجفر وبناء وزجر وامساك عصا يضرب بها او يمشي بها تحرك في يده وقطع او
طلوع نخلة او شجرة او بناء او نحوه وهبوط ذلك * ومن بيت كنسه ثلاثا
وجوز مرة * والقولان اذا قل التراب فيه فوصل بالكس الارض فلا تنصرفية التراب
القليل او كثر ولم يلم بنجس خاص فيه بالوطى او نحوه اولم يكن التراب لجود
الارض لكننه ينقشر منها بالكس * ومن عيار * شمل المكيال والميزان والعطف
بعده عطف خاص على عام * ووعاء كيل وافرغ * اي مع افرغ * ونقطير *
ثلاثا بعد زوال السيال ان كان المكيال او الموزون مائعا وان كان جامدا كنوى
وبر وشعير طهر بلا قيد تقطير اذا لا يتصور فيه وحد الطهر في ذلك زوال الاثر
ولا طهر ما دام الاناء يقطر وطهر المكيال والموزون وانكبال والميزان واليد في ذلك
كله نجس ما نجس منهما قبل وقيل بنجس ذلك كله وقيل يطهر النجس ونجس
الطاهر من ذلك ولا يطهر المائع المكيال او الموزون في معيار نجس وطهر المعيار
وطهر ايضا المكيال او الموزون الثاني بعد ذلك وقيل نجس ذلك كله في المرة الاولى
والثانية وطهر في الثالثة * ومن مجاري البلل كـ * مجرى * ريق وـ * مجرى
* مخاط جريه * اي البلل * ومن انا عراش رشحه ان تجس من خارج خاتمة * اللهم
ارحم المؤلف والشارح وابعثهما سعيدين جعل المصنف خواتم من الكتب التي اخصرها
تنشيطا للطالب وراحة له كما ان ذلك شأن الابواب والفصول وسائر التراجم
والاصل ان تجعل الخاتمة من خارج لا بد من مرور الزمان * اي من مقدار مخصوص
لا بد من ما يسمى زمانا لانه يكون قبل زوال العين * في الازلة به * اي بالزمان
* على الاصح * مقابلة طهارة الارض مثلا بلا حدان ذهب عين النجس ووجهه
ان المراد زوال النجس فاذا زال بذهاب ذاته او بليس مالا ذات له بعد اليس لم
ينق للناخير وجه ولا حد للناخير لانه لا ينتهي الى غاية يحصل بها شيء لم يحصل
بدونها لان المراد حصوله هو حصول الزوال فقد زال ويتربص بوجود اثلاث
في المسح والفسل ولو زال الاثر بمرتين او مرة لورود الحديث بالثلاث في الفسل
والمسح فكما جعل لهما الثلاث ميقاتا اعني حدا فيجعل للطهارة بالزمان حد * وهل
الزمان الذي يزال النجس به عام او ستة اشهر او اربعة او ثلاثة او شهران او

ومن بيت كنسه ثلاثا
وجوز مرة ومن عيار ووعاء
كيل وافرغ ونقطير ومن
مجاري البال كريق ومخاط
جريه ومن انا عراش
رشحه ان تجس من خارج
خاتمة

لا بد من مرور الزمان في
الازلة به على الاصح وهل

اربعون يوماً او خمسة عشر يوماً او سبعة او ثلاثة * كذلك * او ثلاثة *
 كذا * ولو شناه داخل * ولو لاحد الا زوال الاثر * تصریح بقية ابل الاصح * اقول *
 في كل جنس وكل وقت وقيل بالتفصيل * خمسة عشر * الخ ظاهره ان قوله او خمسة عشر
 او سبعة او ثلاثة قول واحد تفصيله ما ذكره الان واما كذلك بل هذا اختيار
 آخر بتفصيل فالاولى ان يقول وخمسة عشر * لما لا نصيبه الشمس ولا الريح * وان
 كانت احدها فسبعة * شناه داخل * وقيل اربعة عشر وقيل سبعة وقيل ثلاثة
 * والسبعة لما نصيبه الشمس كالريح * اي في الشتاء * ونص بعض الفقهاء
 على تذكر الشتاء * خارجاً * وقيل ثلاثة وقيل يومان وقيل يوم * والسبعة
 * لداخل صيفاً * وقيل ثلاثة وقيل يوم * كالثلاثة به * اية في الصيف
 * خارجاً * وقيل اثنان وقيل يوم وقيل ساعة * و * تقدم في الشرح انهم قالوا
 * الاربعون لجلال ابل * ومر تفسيره * وشارب خمر * ولو مرة ولو فطرة وقيل
 لشارب خمر يوم ويلة * وعشرون لبقرة وعشرة لشاة وستة لعامة وخمسة لطاووس
 وثلاثة لدجاجة ويوم ونصف لحامة * وتقدم غير ذلك * وسنة * اي عام
 * لمدفن * بفتح الميم وكسر التاء اي موضع الدفن بان نبشه الريح او غيرها كسبل
 وجاهل او تعمد نقله لموضع اخر لانه لاحرمه اسقط او دفن في ارضه بلا اذن
 والمراد به ما لم تنفخ فيه الروح وهو ما قبل اربعة اشهر * سقط * بضم السين وفتحها
 وكسرها * ومعط ابل * وهو ما واهها في الدار او غيرها وقيل بمجتمعها عند
 الصدور عن المنهل وقيل موضع اقامتها عند الماء وما لم يسم من ذلك معطاً فطهارته
 كسائر طهارة الاشياء النجسة ولا معطن لغير البعير * ولخصير * اعاد اللام لان
 ما قبل في الارض وما هنا في غيرها * وجلود شرك * اي الجلود الالية مدبوغة او
 مصبوغة من ارض الشرك الذي هو نقض التوحيد فانها تنهم بنجاسة في دباغها
 او صبغتها او يحكم بنجاستها بللها والجلود المدبوغة والمصبوغة ولو بحضورنا بايديهم
 بنجاسة بللهم فان اريد تطهيرها بالزمان فالسنة ومن اراد بالجملة فليغسلها ما انتقص
 الصباغ او الدباغ وقيل كفسل غيرها ولو بقي صبغ يغسل ولك الحكم بطهارة بللهم
 والجري على الاصل من انهم لم يمسه بنجس فتحكم بطهارتها وسواء في ذلك اهل

اربعون يوماً او خمسة
 عشر او سبعة او ثلاثة او
 لاحد الا زوال الاثر اقول
 خمسة عشر لما نصيبه
 الشمس ولا الريح شناه
 داخل والسبعة لما نصيبه
 بها خارجاً ولداخل صيفاً
 كالثلاثة به خارجاً
 والاربعون لجلال ابل
 وشارب خمر وعشرون
 لبقرة وعشرة لشاة وستة
 لعامة وخمسة لطاووس
 وثلاثة لدجاجة ويوم
 ونصف لحامة وسنة لمدفن
 سقط ومعط ابل ولخصير
 وجلود شرك

الكتاب وغيرهم لوجود الخلاف في بللهم كاهم والخلاف في المذهب في طهارة بلل
 الكتابي المعطي الجزية وكالجلود الثياب التي صبغوها وغيرها واذا كان يصلي بثوب
 جاء مجوسني به مقحوطاً فالكتابي اولى بذلك وكذلك ان لم يكن مقحوطاً ولم يبر
 عليه اثر اللبس وما صبغه اهل الشرك يطهر بنفسه كفسل غيره وقيل لا يطهر مادام
 السبع يخرج منه * وقيل مطلقاً * جلود شرك او غيره وقيل سب في ذلك كله انه
 كفيله لا يشترط له سنة وفي التاج وحصر المسجد اذا نجت وضربت الشمس والريح
 وذهب العين والاثر طهرت وفي ضرب احدها وحده خلاف وان قام للنجس عين
 فلا تطهر الا بالماء ان جد والا فالتراب اه من الجزء الثالث عشر منه * وذلك *
 المذكور من اشتراط السنة وغيرها * منهم استحسان * واحتياط بايجاب مع قطع
 النظر عن زوال النجس والا فـ * الاصل * في الطهارة * زوال العين * عين
 النجس ولك الحكم لمدفن سقط وحصر وجلود شرك ونحوها بالطهارة بخمسة عشر
 يوماً وان قل واكثر مع زوال الاثر * والدباغ المزيل ما اعتيد الدبغ به وان * كان
 * نمر او تيا * ثم شجرة تسمى بالبربرية تمشط * او زيتونا او رماتاً قتل او ملحا وكل
 مانع للجلد من فساد فـ * هو * دباغ * وان تراباً او شمساً فاذا وجدت جلدة في
 صوف بلا لحم فهي طاهرة بالتراب المخلوط به وزال الدسم ومنع بعضهم التراب
 والملح والشمس والدباغ يؤثر في جلد الميتة او غيرها ان نجس بها ويغسل الدم ولو
 من ميتة قبل الالة في الدباغ وسواء كان في الجلد صوف او وبر او شعر اولاً ويظهر
 تبعاً للجلد وان انفصل عن الجلد فهل يطهر الدباغ قولان ويؤثر في بعض النعام
 المفرخ ان نزعت القشرة التي في داخله ودبت من داخل وخارج وقيل يكفي الدبغ
 من داخل ان نزع القشرة الباطنة فالجلد في الصوف على تقدير انها قطعت من حي
 فان اصلها تراب فهو دباغ * ويظهر زق وقربة وبسوط * والبسوط كجلد جل
 او ثور برشحه * اي برشحه ما ذكر من زق وقربة وبسوط * من خارج * يظهر
 من خارج او الى خارج * ويظهر * ما جعل * من جلود الميتة * بقصرية مع
 دباغ * وقوله * بمتاده * متعلق بيطهر والماء للدباغ او ما اي يطهر بما يؤثر فيه
 الدباغ عادة من يوم او نيل او اكثر وهل حكم مادبغ به * من نمر او تين او

وقيل مطلقاً وذلك منهم
 استحسان الاصل زوال
 العين والدباغ المزيل
 ما اعتيد الدبغ به وان
 نمر او تين او زيتونا او رماتاً
 قتل او ملحا وكل مانع للجلد
 من فساد فدباغ ويظهر
 زق وقربة وبسوط كجلد
 جل او ثور برشحه من
 خارج وما جعل بقصرية
 مع دباغ بمتاده
 حكم مادبغ به

غيرهما **الطهارة** اي طهر الجلد بمجرد الدباغ **او النجس** و **عليه** في الجلد
انما طهر به غسل بعد دبع وهو الاصح **واما** قوله صلى الله عليه وسلم **دباغ** الاديم
طهارته فلا دليل فيه للاول ولو استدلل به له لانا نقول معنى قوله طهارته انه واسطة
اليها اذ كان قبل الدبع لا يطهر بشي غير الدبع ولما دبع كان قابلا للغسل وايضا لا شك
ان ذلك الدباغ والماء ينحس بان ملاقاتها اياه ونجسهما كيف يطهران
قولان في الاول **الذي** هو الطهارة **صح** دبع جلد ميتة اخرى **او**
ميتة ثالثة فصاعدا مادام الدبع يؤثر **ب** **دباغ** **منزوع** من **الجلد** **الاول**
وبدباغ منزوع منه الجلد انفتحت او اختلفت **دون** **القول** **الثاني** **الذي**
هو النجاسة وعليه فان دبع اخر فيه هل يكفي لكن يغسل او لا بد من دباغ اخر
وكذا على الاول اشترط بعضهم الغسل وان جعل فيه دباغ اخر قبل صح وان
جعل بعد دبعه غسل وفي غسل الثاني قولان قيل لا بد منه وقيل لا وقيل لا بد من
دباغ اخر ويجوز الدبع به ثانيا بعد غسله ويجوز جعل جلدتين او اكثر متفقة او
مختلفة في الدباغ مرة واحدة وان بقي موضع من الجلد لم يدبغ اعيد الدبع وقيل
يقطع او يدبغ الموضع وحده والباقي طاهر ولا بد من غسله عند بعض وان جعل
جلد في الدباغ فوقع فيه عود او حجر او لينة او نحو ذلك كفخار او جلد او حديد
او نحاس غسل بعد الدبع وقيل يعاد الدباغ وان دبع بمنجوس غسل واعيد وقيل يغسل
بعد الدبع ولا يعاد فيكون الخلاف فيما دبغ المشرك غير الكتابي او الكتابي ولا بد
من الماء مع الدباغ لان الماء هو المؤثر في الدباغ وفي الجامد مع ما ينحل اليه من
دقيق الدباغ كما قيل انه مركب للطعام في الانسان وسائر الحيوان ولم يشترط الشافعي
ماء اختلف في الماء القابل ان حلته النجاسة ولم تغيره نجسه قوم ولم ينجسه آخرون
ان لم تكن فيه اماره النجس ولو اقل من قلتين ويرده ان قوله صلى الله عليه وسلم الماء
طاهر الا ما غير لونه او طعمه او رائحته محمول على قدر قلتين فصاعدا وزعم بعض ان ماء
البحر لا يزيل النجس وهو خطأ لان ازالة النجس تصع بما امكن لانها معقولة المعنى ولو
بزمان او حرك وزعم بعض انه يزيل النجس ولا يرفع حدث الحيض والجنابة والنفاس
والاشراك قبل الاسلام على القول بان على من اسلم ان يغتسل وانه لا يغتسل به للجمعة

الطهارة او النجس والجلد
انما طهر بغسل بعد دبع
وهو الاصح قولان فعلى
الاول صح دبع جلد
ميتة اخرى بمنزوع من
الاول دون الثاني

والاحرام ونحو ذلك ولا يتوضأ به وهو ايضا خطأ لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماء
جوابا لمن قال اتوضأ به ومعنى طهوره الة الطهر كالوضوء والسمور والقطور والوقود بفتح
اوائل الكلمات واذا وجد الماء المطلق ترك المقيد الاماء البحر فيعمل به ولو وجد المطلق
واجاز بعض رفع الحدث بماء الورد والشجر والبقول واجاز بعض استعمال ماسال من غسل
النجس ان لم يتغير او من رفع الحدث في غسل او شرب والحوطة ترك سال من غسل نجس
ولو لم يتغير واجاز بعض الوضوء والاغتسال بماء الزعفران والصبغات وهو خلاف
المختار واجاز بعض الوضوء والاغتسال بلبن او خل او نبيذ ان خلطت بماء وكان
الماء فوق الثابثين واجاز ابن عباس الوضوء والاغتسال بالنبيذ واجازها بعض ان
لم يجد غيره ورده ابن بركة بقوله تعالى ولم تجدوا ماء وهو الصحيح وان تغير الماء
ببعر او روث طاهر او ورق جاز في الوضوء والاغتسال ولو تغير وغسل الميت بما
يتوضأ به او يغتسل به ولو تغير على الخلاف السابق وزعم بعض ان ما دون خمس
قلل وبعض ما دون اربعين ينجس ولو لم يتغير والصحيح ان ذلك في قلتين كما شهر
ومن بال في ماء فغلبه البول نجس حتى يدخله ماء اكثر منه وان كثر الماء فغلب
على موضع منه حكم النجس وليس باكثر منه نجس الموضع فاذا خالطه الطاهر
فاستهلك عينه حكم بطهارته وان تغير لون الغزير مما يلي الارض واعلاه صاف ونزل
النجس الى اسفل فطاهر من اعلاه ان لم يغلبه حكمه والجاري المصنوع كالجار في
فوق يغسل فيه نجس وان كان الماء القليل نجسا وعارضه النجس بالداخل قبل ان
يصل اخره ويمر من اسفله كان طاهرا ما لم يغلبه ويتوضأ بماء فطر فيه ماء
الوضوء ان قطر اقل من ثلثه وقيل اقل من نصفه روي عنه صلى الله عليه وسلم
لا يبول احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه يعني ان كان قليلا وان بال صبي او شاة
على ثوب او غيره اجزى صب الماء عليه بلا عرك قال بعض لا بأس برائحة
النجس دون لون وطعم وان غسل المصنوع بصنع نجس في جار وغلبه الصنع لم
ينجس ان كان لا ينجس حتى يغلبه النجس بذاته لا بعارض في طاهر وان بال
الدواب في الطرق فامطر عليها فغلب الماء البول لم يفسد وضوء من مر فيها وقد نقل
هذا عن ابي عبيدة ولا يتوضأ به قيل لا ينجس الماء ان كان قدر ذنوبين وقيل ان

كان قدر اربعين دلو والقليلة المرة التي تسمع قربتين ونصف من اوسط القرب وقيل
من اكبرهم وقيل لا تعتبر صغرا وكبرا وقيل انها سبعة عشر مكوكا وقيل هي قل هجرا
ويقال الكوز يحمله الرجل ويشرب منه قلة وقيل قياس القلتين في الارض ذراعا
وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ولا يصح رفع الحدث بالماء الحرام وزعم بعض انه يرفع
وهو خاص اجماعاً وصح ازالة النجس به اجماعاً وعصى وان حضر ذمامه جنب وميت
وحائض ويكف احدهم جاد به على من شاء واختير غسل الميت به وان احتاجه
للطهارة فهو اولى بماء والتنجية من الموت مقدمة على الطهارة ومن نسي الماء عنده
فصلى بغيره انما ان ذكر في الوقت اولا اذا هو غير واجد في حينه قولان وان لم يجد
الجنب او الحائض او النفساء الماء الا في المسجور تيمم ودخل اليه وان ضاق اناه ولا
يجد ماءه الا بادخال بعض ثوب وعصره اجزاه عصره وان اختلط اناه نجس او
اذا ان او اكثر باناء طاهر او اناه ين او اكثر تطهر باحدها وامسك عن ثوبه حتى
يجف بدنه ثم يصلي ثم باخر كذلك الى اخرها ويصادف الطاهر ولا بد ان يتطهر
بعد لا يمكن ان يكون ختم بالنجس وذلك خطا لانه يشبه بنجس باحدها ويتوضأ بلا
غسل النجس ان كان يتوضأ وكذا الاغتسال الا ان ينوي بالميتين غسل النجس
ان كان ما قبله نجساً عند الله وبالمرة بعد رفع الحدث او ينوي الاولى مثلاً ان
كان طهر عند الله ما قبلها وقيل يتعمى احدها فيستعمله وهو خطأ اذ لا يعمل على
شك والصواب ان يتيمم وزعم بعض انه يخلطها كلها فلا يبقى معه طاهر فيكون غير
واجد وهو ضعيف وقيل ان كانت طاهرة الا واحداً تطهر بواحد ولزمه شراء الماء
او الالة بالثمن في محله او اقل لا باكثر وان وجد قليلاً يكفيه لتطهير ثوبه او اللوض
غسله به وتيمم للوضوء وقيل يتوضأ ويتيمم لوجهه وتدفع الجماعة الماء للامام ويتيممون
وعن أبي عبيدة ان كان الماء اكثر مما وقع فيه من النجس فهو طاهر والصحيح
الامول به اعتبار القلتين وزعم بعض انه اذا تخلص الماء من نجس بعد امتزاجه
به فهو طاهر ولا يعمل بهذا لانه قد نجس فيه طهر واحد بعض الماء الكثير بان
يحرك طرفه ولا يتحرك الطرف الاخر وهو ضعيف لما في حديث القاتين فقال ابن
بركة لا وجه لتقديره بالحركة باختلافها والبير المستبصرة هي التي لا تنزعها الدلاء

وقيل التي ماءها قلتان وقيل فيها اربعون قلة وقيل التي تغلب القوي في النزح وقيل
التي لا تفرغ ان نزح منها اربعون دلو في ساعة وجلد الخبسة طاهر ما لم يتبين
نجسه ولا بأس بماء الزاجرة ان جري الجبل في البول عند الزجر وان وقع في البول ثم
في الماء قبل السحب على التراب افسد الماء وقيل لان كثير الماء وانما حد النزح باربعين
دلو وخمسين لان ذلك قدر ماء زهزم اذ وقع فيها زنجي وامر ابن عباس بسد
عبورها ونزع افيها فمن قدر على السد في غيرها سد وان لم يعرف لها دلو فبالا وسط
ولي طهارة ماء الدلو تمام العدد قولان وما غسل وبقيت فيه الرائحة نجس على الصحيح
لقوله صلى الله عليه وسلم او رائحته نعم ان كانت لا تزول فهو طاهر كدم لا ينقص
بغسل يطهر اذا غسل حتى لا ينقص وان نجست الدلو بغير ما نجست به البير
غسلت وبني على ما مضى وان ادخلت في البير قبل غسلها لم تنف وانما لم يتغير الماء
لكثرة ولما نقص تغير حكم بالنجس من حين تغير وانما لم يعلم متى وقع النجس فيها
فمن حين وجد رائحته وان لم يتبين الريح فمن حين اخرج النجس او علم انه فيها
وقيل خمس صلوات ايضاً اذا تغير الاورد لم يعلم اول وقت تغيره وقيل ثلاثة ايام بدل
خمس صلوات وان تنجست بير وارادوا حفر اخرى فان دفنت حنوا حيث شاءوا
وان لم تدفن بعدوا عشرة اذرع وقيل ستة وان ارادوا الحفر فوقها من حيث يجري
الماء تركوا اربعة وان كان اسفل فثمانية وقيل خمسة عشر وقيل يعتبر نحو فطران
وان روى اثر كلب في ماء فلا يستعمل عند سعيد وبشير واجازه ابو الحواري الا
ان روى يهوي اليه بفيه وقيل الا ان روى يبلغ فيه والنجس بذاته الدم والميتة والحزير
والبول والغائط والمني والمذي والودي والطهر من المرأة وبالفرجها وكذا الجنب
والحائض والنفساء والمشرک والا قلف البالغ ولكن لا يطهر الماء حتى ينزل الوصف
ونجس الجنب والحائض والنفساء عبارة عن الحدث الذي فيهم والا فهم طاهرون
لا ينجس منهم الا ما ينجس من غيرهم وسئل صلى الله عليه وسلم عن سمن مانت فيه
فزة فقال القوها وما حولها وان كان مائماً اهرق ونقول يلقي فيه نواة او درهم او
نحوهما كحصاة بلا بعد ولا فصل هوا في القاء بل توضع فيه وضماً وينزع من حيث
رسلت ولم يامرنا صلى الله عليه وسلم بمسح ما يقابل موضعها من الاء فتحكم بطهارة

الجواب من نحو الحائبة اذا نزعنا النجس وما حوله اذا صح فهو تعبد والجمهور
على تنجيس بول ما يוכל وقيل ياتي في المائع الخاتم وقدر بد يهين واقوى الانجاس
بول الاذي ثم بول الخنزير ثم بول القرد ثم بول مالا يוכל ثم بول ما يוכל ثم
العذرة كذلك الا ان ارواث ما يוכל طاهرة ثم الدم ثم المني ورخص في اطعام
الدواب والاطفال ما تنجس واصله طاهر وما طبع وهو نجس او في ماء نجس اعيد
طبعه في ماء طاهر حتى يبلغ حيث بلغ النجس بعد غسل ظاهره او تذهب رطوبته
بنار في غير مائع كغيف وقيل اذا يمس طهر على الخلاف فيما بطهر بالزمان ولا اشكال
في طهارته بالزمان ان كان نباتا او نحوه مما هو من الارض واجاز ابن احمد ان
يصنع بصنع نجس وينسل رطباً ولا ضير بعد يابس وان وقعت ثمرة نجسة او نحوها
مما لا يميز في ثمر كثير يتعذر او يعسر غسله اولا يمكن قلت قد استهلكها الثمر الكثير
لم يحرم ولم ينجس كما استهلك القلة ان النجس الواقع فيهما قال بعض كل ما ليس
ثوباً ولا بدناً بطهر بالزمان المكث الطويل حتى يزول الاثر او بالريح والشمس ويعتبر
دخول الريح ولو من كوة ولم يذكروا دخول الشمس من كوة لانها لا تستمر كالريح
لكنها ولو كانت لا تستمر بل تعجل الخروج ولو استمرت بايام لكنها تتغير مواضعها
بالثقل وان كتب بنجس في لوح او غيرها رطل وبقي اثر لا ينقص فطاهر ولا
ينجس ماء سقف فيه نجس الا ان تغير او كان النجس عم الميزاب ولم يعل الماء
عليه وكل نعل او خف او قدم نجس بطهر بالمشي ان زال الاثر مما يلي الارض او من
جانب لافي داخل ورخص فيه ايضاً الا ان دخل البال داخل نسيج الخف فكان
لايمس تراب المشي روي انه صلى رول الله صلى الله عليه وسلم بعض صلاته مناعلاً
ثم ذكر انه وطئ بعمليه نجسا فخلعها ونظر فلم ير عليهما فذرا فأتى بهما وروي
انهم خاموا كما راوه خلع فآخبرهم بعد الفراغ انه انما نزعها لانه وطئ بهما نجسا
وعن ابي هريرة اذا وطئ نجسا ومشى حتى زال اثره فلا يطهر حتى يغسل ولعله
اذا دخل النجس داخلا وعنه صلى الله عليه وسلم اذا وطئ احدكم اذى بجنبيه فالتراب
طهرهما اي ان لم يدخل داخل نسيج الخف وفي الاثر ان اصاب الرجا بول ويبس فما
طعن فيها طاهر لانه يابس على يابس واذا لم ينجس الماء لكثرة ثم نقص حتى بقي

قدر مالا يحكم بطهارته والنجس فيه باق حكم بنجاسته من حين نقص فقط وقبل
هو نجس وما حوله الى ثلاثة اذرع وما سقي بنجس طهر بثلاث سقيات وقيل
بائنتين وقيل واحدة وان حرت نحو بصل في عذرة قبل يוכל بعد سقي ثلاث
وقيل بعد اثنتين وقيل بعد واحدة والاقوال الثلاثة خطأ لان السقي لا يزيد ما
الا نجسا لانها تسقي بماء تنجس بالعذرة تحته والصواب انه نجس حتى يزول
بالسقي لونها وريحها او يحكم بالطهر بلا اعتبار سقي لانه غير نفس العذرة فيفسل
مامسه النجس ويוכל وقيل ولو لم يخرقها لانه غيرها واما النخل والشجر غير الزرع
فلا ينجس بسقي بنجس ولو غرس على نجس او ميتة وخرق ذلك فلا باس
ايضاً وان كان زرع لا يسقي الا بنجس قليل طاهر لانه غير ذلك النجس وقيل
نجس واختير ان البول من صغير او كبير يطهر بالصب ان كان رطباً لامره صلى
الله عليه وسلم بصب دنوب من ماء على بول الاعرابي في المسجد فتخصيص الصب
بالرضيع او ببول الذكرا استحسنه في الحديث لا يجزى ويقع الذباب على نحو دم
او عذرة او بول فيقع على بدن او ثوب فلا يحكم بنجسه ولو احس برودة او
رطوبة حتى يرى الاثر او يلقي عليه تراب فيلتصق به وفي الاثر حرق المأكول
من الطير طاهر وفي بوله خلاف ولا بول لما يلد البيض ولا ترد شهادة من يبول
قائماً ولا تترك ولايته الا ان علم انه تنجس وصلى بلا غسل لانه صلى الله عليه وسلم
بال قائماً لكن لنجس في حوالبه وان كان اسم الله او رسوله في خاتم ادخله فاه
او قلبه لباطن الكف وقبض عليه ومن بالغ في الاستنجار فمحملة طاهر والاستنجاء
بعد ذلك تعبد وقيل غير طاهر وفي الاثر يجوز الاستنجار بالارض ومن كان تارة
يحبس اذا شك فيجد النجس وتارة يشك ويحبس فلا يجد وشك تارة ولم يحس حكم
بانه طاهر ولو كان الغالب الوجود والا حوط ان يغسل اذا كان الغالب انه يجد
والحق انه من كان في الصلاة واحس بنجس في ذكره او دبره فاحس بيده ابتقضت
صلاته ووضوءه بالمس لا ما قيل انه ان لم يجد نجسا مضى على صلاته ولا ما قيل انه
يمس بظاهر اليد فلا ينتقض وضوءه وانما الواجب ان ينظر اذ امكنه النظر او يضرب
بيده على ذكره الى نخذه من فوق الثوب واختلاف في غسل داخل الفرج قليل تبالغ

ما لم تؤذ به رضع الولادة الملقا وقيل ان جومعت فانزل فيها الماء وزعم بعض انه لا يلزمها
 غسل الفرج لانه باطن وخس ان تغسل الثيب كالبر وفي الاثر من احتشى بدم
 بول ثم استنجى ولم يخرج منه قولان وقيل ان باغته النجس وقدر على اخراجه لزمه
 اخراجه ويستعان على الاستبراء بالخنجة او بالمشي سبعين خطوة ومن بال ودخل
 نهرا وانغمس فيه وخرج ولبس ثوبه فطاهر ثوبه وبدنه وذكره ولا يختار هذا
 الا ان كان الماء يجري او حرك ذكره ففسد يجزي قال ابو الحواري من صالحه
 فاسق به ريح مسكر وعرفت يده او طار من فيه بزاق فلا يضره الا ان علم انه شرب
 حراما ولم يشرب عليه ماء او لم يغسل فاه والجلدة الميتة والظفر الميت والصرة الميتة
 في بدن الطفل او قطعت الصرة حية فهي نجسة وندي الكنيف نجس وندي المغسل
 طاهر وفي الاثر من لقي حاء لا لحما فسه منه دم فنجس حتى يعلم انه غسل
 مذيجه وان اشتراه منه فطاهر اذ لا يبيعه الا طاهرا وان بقي من الدابة عتق وما
 اتصل به وهو يتحرك ذبح واكل ان تحرك بعد الذبح وطهر دم الربة والقواد والعروق
 والباقي تحت المذبح والمبولة جلدتها والفرجان والذكر ويغسل المذبح او يغزل لحمه
 وعظامه وان خلطت باللحم قبل غلبها نجس وما يمشي في البر والبحر ميتة طاهرة
 وقيل نجسة وقيل ان مات في البر نجس او في البحر طهر ودمه وبوله كذلك وكذا
 في صيد الحرم له وان قعت قملة في بئر حتى وضات الماء وماتت فيه نزع منها ماء
 السنة وطهر ومن قال هي ودمها طاهران فلا نزع وان غسل ثوب فيه قمل لم ينجس
 وان ماتت في ثوب نجس موضعها ان ابتلا او احدها كثوب فيه قمل امطر عليه
 الاعلى قول من قال بطهر وطهر دما وقلم اطاعة ورميها معصية وكذا حرقها ورخص
 فيها وتقتل بين الاصبعين وعلى الظفر ولا تنجس يد من مس قملة حتى يعلم انه
 مس مامنهما او وضع الدم مع بلل يده والصوب من هوام الانسان طاهر وان ميتا
 لانه من ذوات الدم قال صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليغسله
 سبعا ويروي ثمان مرات وقيل خمسا وقيل ثلاثا والابن تابع للحرم واحل بعض
 لبن مالا يوكل وحكم بطهارته وفي قى ما يوكل لحمه قولان والاكثر على الطهر
 والخالف في لحم الجلال وعرقه وباله غير البول ما لم يمتص المدة ورخص في لبن

الجلال ولحمه ولو ذبح من يومه لكن يغسل قبل العدة كرشه ومائر مواضع طعامه
 وان ولدت جلالة استونف لولدها عدة وان ولدت شاة مثلا خنزيرا مثلا كان حراما
 وفي الاثر كل ما يفسد روثه من الطير يفسد بوله وما لا فلا وقيل يفسد ولو حبس
 سبع وان حبس سبع واطعم طاهرا فهو طاهر حلال فكرهه السباع او نجاستها وتحريمها
 لا كلها اللحوم غير المذكاة بخلاف الخنزير والقرد على خلاف فيه ولا دمي فللذات
 وفي الاثر ان الجمهور ان بول الفار لا يفسد قات لا وجه له الا ان قيل ضرورة
 كثرة ذلك ولا يتم والصواب انه نجس قال ابن محبوب ان وقعت في مائع واخرجت
 حية لم ينجس ويستقذر من قال بطهارة بلل الكتاني او المشرك اجاز شراء الدواء
 منهم ونجاسة المشرك لذاته ونسب لاصحابنا فلو لم وجب عليه الغسل وقيل
 لا يتوقى النجس وفي الاثر قوله انما المشركون نجس على عمومهم وقيل في غير اهل
 الكتاب كما يذكرون المشركون في القران على حدة واهل الكتاب على حدة ابو
 الحسن من تكلم بما يشرك به ولم يرد به ردة ومن شانه ان يتوب اذا علم بخطاه
 فلا عليه في زوجته ولا غسل عليه وقيل تحرم وينتسل وان كان خطا ونسبه
 وتاب في الجملة ولم يدن به ولم يتعمده فقولان وقال ابن الفضل من اشرك باعتقاد
 او بلفظ ولم يعلم وجامع زوجته اما بالاعتقاد فالوقوف واما في اللفظ بلا علم فلا
 تحرم به وبه قال ابن احمد وقال ابن عثمان من قال ما يشرك به ثم مسها قبل
 علمه بشركه لم تحرم عليه بغلط او سهوا وانما يحرمها العمد فلو كان الغلط او سهوا يحرمها
 لم تسلم زوجته موحدة غير عالم بصير ولكن الله لطيف بعباده وحرمت على من تعمده
 وان لم يمسها فان رجع قبله رجعت اليه على المقعد الاول ما لم تتزوج وفي الغسل
 بغلط قولان ومن قال في صلاته ما يشرك به ابدلها والوضوء لا الغسل ومن
 اشرك بتأويل لم تحرم زوجته ولا بالله ومن راي في احد نجسا فلا يصل خلفه
 حتى يعلم انه غسله وقيل يجتنبه ثلاثة وقيل ان غاب قدر ما ينسله او احتمل
 انه صلى بغيره صلى خلفه ان لم ير اثره وقبل هذا فبين علم انه نجس والا فليحكم
 النجس حتى يعلم بزواله ورخص بعض فيما دون الظفر من الدم ان لا ينجس وان لا يجب
 غسله وانه يجوز الصلاة به ورخص ابو عبيدة في قدر ما يطخ الكف من بول ما يوكل

وفي الاثر ان عرك المني اربعين عركة فقد طهر ولو بقي اثره واذا بقي اثر النجس بعد العرك حتى لا يتنفس فقد طهر وفي الاثر قيل لا يطهر حتى يغير بطاهر كصبي وقيل ان زال الطعم والريح فقد طهر ولا يجوز غسل صبي وان راحق فقولان وقيل ان اطمان اليه اجزي وما صيغ بنجس غسل حتى يصفو الماء وقيل حتى لا يتنفس وقيل يغسل كثيره فيطهر ولو بقي تغير فيه بالصبي وفي الماء الذي يحمل ليلا ونهارا وليلا ويحمل في الشمس في الاناء الذي يرشف اذا نجس وغسل الطهارة والنجاسة او طهر اوله لا اخره وقيل طهر كله اوله و اخره ووسطه ومن صب عليه ماء حكم بطهارته لانها الاصل وقيل يسأل فيقبل ما اخبر به وقيل لا يباينه قوله الا ان كان ثقة وقيل لا يلزمه السؤال ويقبل في ان هذا الشيء نجس او مغسول قول الثقة وقيل ثقتان وقيل الواحد حجة في الطهارة لا في النجس وقيل لا يقبل قوله بالنجس فيما مضى لبدل الصلوات وفي الاثر يقشر المني حتى يذهب عند فقد الماء ان يمس والارتب وقال ابو مالك يغير بقشر او تريب بمبالغة في الازالة وقيل يوضع عليه التراب ان كان رطباً حتى يلتزق به وينفض مرة او ثلاثاً ويجزئه عند فقد الماء وان نجس من الجانبين ترب منهما ويترب كله ان لم يعرف محل النجس وفي اعاده ماصلي بالثوب بعد تربيته قولان وحكم بعض بطهارة دخان النجس والتمنجس ورمادها وجمرها ونارها وفي الاثر ان اصلح العود بعسل او سكر جاز وان كان السكر او العسل نجساً جاز ان يغير به الثوب ان لم يؤثر فيه سوادا ولو رطباً ورخص في ذلك من المتنجس لا من النجس واذا دخل المائع النجس في داخل قدر اغلي بطاهر من الماء حتى يصل حيث وصل النجس ومس ميتة الحيوان والمشرک ناقض ولو يابسة وميتة الموحدة ناقضة لانجس لقوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً وان منه الوضوء وقيل نجس والاول اصح فالغسل تعبد وقيل مس الميت مبلول او مبلول منجس لا يابس بياض فالوضوء فقط ورخص في غفلم مشرك فخر لا ودك به والغسل من الجنابة او الحيض او النفاس او لغيرها لا يجزي عن الوضوء لانا خوطبنا بهما وقيل يجزى ولو مس عورته او غسل مرة ومرة ومسها وقيل ان مسها في الاولى والثانية لا في الاخير او مسها في الاولى لا في الثانية ولا في الاخرة

اجزى عن الوضوء وفي الاثر اجمعوا ان المتوضوء والاستنشاق واجبتان في الاغتسال ولبس كذلك بل قيل لا تجب فيه ولكن الصحيح ان يوجب ويصح الدخول في الاغتسال واذا كان النجس في الجسد فاذا وصله غسله للتطهير وغسله للاغتسال وزعم بعض انه كالوضوء لا يصح الدخول فيه الا بعد غسل النجس والا اعاد الاغتسال بعد غسله ويرده انه لو كان كذلك لانتقض الاغتسال بعد تمامه بكل نجاسة تحدث وفي الاثر الاكثر على انه يصح الاغتسال ولو كان في البدن نجس يغسل اذا وصل اليه كما مر وقيل يجب تقديم غسل النجس والا اعاد ان تعمد وقيل مطلقاً وقيل ان جف وتناقل عنه وقيل ان نسي وضعاً اعاده والصلاة لا الوضوء وقيل اكل وقيل الغسل ايضاً ولا يغفر ترك قليل في الوضوء والاغتسال وقيل يغفر قدر درهم وقيل دينار وقيل ظفر ولزم ادخال الماء في العينين في الوضوء والاغتسال بلا اضرار وفي الاثر قيل يجزي تيمم واحد للاغتسال والوضوء والاستنجاء والانس والاحداث وقيل للاغتسال وواحد للوضوء ولا يغتسل في ماء ان كان اقل من صاع ولا يتوضأ فيه ان كان اقل من مد وروي انه صلى الله عليه وسلم انه توضأ بما لا يبل الاثر ومن نزل في الماء لنيسة الاغتسال وخرج وشك هل اغتسل لم يلزمه الا ان ايقن انه لم يتوضأ وان نام اثنان في موضع فوجدت نقطة فاعترف احدهما بالاحتلام لم يلزم الاخر اغتسال ان لم يجد احتلاماً ومن غابت حشفته في الدبر لزمهما غسل على الصحيح مطلقاً وقيل ان انزل وان جامع صبي بالغة او جامع بالغ صبية لم يلزم الصبي والصبية غسل وقيل لزمهما ان اشتبها وقيل ان راحقاً والصحيح عدم اللزوم وذكر الصبي كاصبعه لاحد بها عليها ولا اغتسل الا بانزال ولا تحايل منسقة ثلاثاً به ولزم الغسل بذكر الدابة في قبل امرأة او دبره او دبر الرجل وقيل لا الا بالانزال كذكر الصبي وان اجنبت بذكر او احتلام او بغيرها بنفسها ثم حاضت او نفست او حاضت او نفست ثم اجنبت كذلك لزمها غسلان اذا طهرت وقيل يجزي واحد لتوبه لما وقيل يجزئها الغسل للجنابة قبل الطهر منعها وقيل لا غسل عليها ان احتملت وزعم بعض انه لا يغسل على الامة باحتلام ولا يغيره الا بالرجل واذا دخلت النطقة من خارج وهل يجبر المسلم زوجته الكتابية على غسل الجنابة والحيض قولان ويشترط عليها

عند التزوج بها الفسل منها وان طهرت من حيض او نفاس في وقت صلاة
لا تتركها فيه قضتها بعد وقيل لا ومن انقطع عنها الدم بقبيل ثلاثة ايام بلا قصة
بيضا ولا جفوف قضت ما تركت من الصلاة وقيل لا ان كانت في وقت تحيض
فيه والتيسر طهر على القول الاول وتابع للحيض في الثاني وظاهر عبارة المشاركة
انه لا يكفي تقدم دم في الحيض حتى يتم ثلاثة بالدم فان انقطع قبل الثلاثة فليس
حيضا فتعني ما تركت وان تركت الصوم في رمضان ايام حيضها تظن ان ذلك
جائز وهي تنتظر مجيئه اعادت ما افطرت وما مضى وقيل ما افطرت فقط ان جاءها
في ايامه بعد ومن طهرت اخر الابل صلات الوتر ومن قال كل صلاة بوقتها قال
ان طهرت وقت العصر لم تصل العصر او وقت العشاء لم تصل المغرب قال الربيع
اذا جن الحائض الليل ولم تر طهرا لم تلزمها صلاة حتى تصبح وكذا قال ابان بن
وسيم وجاء ذلك عن بعض الصحابييات ويجمع المرأة زوجها ولو جاء ماء الولادة
او الدم ما لم يخرج الولد او بعضه وقيل جامعها بعد مجيء الماء فارقتها قال عزان
ان ولدت وطهرت على عشرة رهي وقتها ان زاد في الولادة الثانية انظرت يومين
او ثلاثة وان ولدت بعد المرة الاولى وزاد على العشرين ثلاث مرات باتحاد الثلث
في الرابعة وان نقص مرتين انتقلت وذكر بعض انها مادام تحت اربعين تنقل الى
ما زاد حتى تصل اربعين فاذا وصلت صارت تنظر وكذا في الحيض الى عشرة قال
الربيع ان تطاول الدم بالنفساء ولا وقت قعدت ما تقعد امها وقال الحامل اذا جاءها
الدم تصلي كاستحاضة وقيل ان اعتاد لها في اوائه فحيض وقيل كالمستحاضة لكن
لا توطأ وقيل توطأ وذكر الله سنة عند ارادة التيمم وينفض في اليدين او يفضها
ولا بأس بترك النفخ قبل ويخلل في التيمم اصابعه وان سفت الريح التراب
على وجهه او اخذه من بدنه للوجه واليدين فمسجه تيمما اجزاء وقيل لا قال ابن
بركة اجمعوا على وجوب مسح الوجه واختلفوا في اليدين ومضت السنة بهما وان
ترك قليلا قدر درهم لم يحزه وقيل يحزبه ومن جهل فرض طلب الماء ولم يطلب
وصلى بتيمم وخرج الوقت ملك ولو ايس لان الله قادر ان يوجد الماء حيث لا يوجد
وان طلب قبل الوقت قريبا من الوقت كفاه الطلب ان لم يحدث مثل المطر وان

حدث او بعد وقت الطلب السابق اعاد في الوقت وان لم يسأل اصحابه ورواهم
يصلون بالتيمم فتيمم وصلى اعاد ولو خرج الوقت ولا كفارة عليه قال ابو سعيد لاحد
في بعد المسافة للطلب ولكن لا يلزم نفسه المشقة ولا ماله ولا اصحابه ولا يعوقهم
ولو سمع صوت زاجرة ان لم يعرف اين هي وان رجا الماء بلا مشقة فليعدل اليه وقيل
يطلبه في ميل الى جهة يطمع فيها لا الى كل جهة وان طمع في اثنين او اكثر
فصد اقربها في رجاء الوجود وله ان يصلي اول الوقت بالتيمم ولو رجاء في وسطه
او اخره وقيل لا يتيمم ان رجاء قبل خروج الوقت وكان يدرك استعماله والصلاة
به فيه وان استحييت امرأة ان تطلب الماء من الاجانب ولا محرم معها فتيممت لزما
البذل لا الكفارة والظاهر لزومها كما قال ابو ابراهيم لا مان عليها منها ومن مر
على بئر عليها دلو اول الوقت ولا يرجو غيرها وسار وقد قدر ان ينظر فقد لزمه
وصلى بالتيمم صحت صلاته وقيل يعيدها ولا كفارة عليه عندهم لسيره قلت عليه
الكفارة ولا يلزم التطهر بماء وجد قريبا من الوقت ومن صلى بتيمم في موضع لا يجد
فيه الماء وخرج الوقت اعادها ولزمته الكفارة وقيل لا تلزمه الكفارة في غير السفر
من هذه المسئلة ويومر من قرب له وقت الصلاة وحضر له الماء بالتطهر قبل واجمعوا
على انه من كان يحمل يعلم انه يصل الماء فيه قبل خروج الوقت يجب عليه قصده قل
ابو سعيد ليس على مسافر ان يعدل عن سفره في طلب الماء ان كان يضرر بالطلب
ولو في ماله واذا خاف على ماله ان ذهب الى الماء لم يلزمه الطلب ومن تيمم بالماء
للغاية او غيرها اجزاء وان توحشا ونوى انه يكفيه عن العمل لما لم يحزه ويتيمم
الشائف والرقيب والمؤمن على مال ولو قرب الماء ان خافوا على حالهم ومن خرج
لحطب او صيد او جراد او نحو ذلك او كفاة او نبق او نحو ذلك لم يجد ماء لم يلزمه
الرجوع الى القرية مثلا ان كان يقوته ما خرج اليه بالرجوع ولو غيبا لان طلب الرزق
حلال ولو لغني لمكن ان دخل الوقت فلا يخرج الا بطر وعنه صلى الله عليه وسلم
احب الوضوء الى ما خف واكرهه الى ما ثقل وخيار امتي المتوضئون باليسير وفي
الاثر ويشرب عينيه ماء ولا تفسد ان تركه ويكره الوضوء قائما او عريانا ولو ليلا
وصبح ولو نهارا ان لم يره احد ولا بأس برؤية من لا يميز والزوجة والسرية وسببها

والزوج وقيل يفسد من متعرها ولو لم يره احد ونسب للجمهور وزعم بعض انه ان
توضا لغير الفرض لا يجوز للفرض وان قدم بعض اعضاء الوضوء او الاغتسال على
النية لم يجز وعن ابي الحسن انه يجزي ما لم يفرغ منه وفي الاثر بذلك القم والانف
في المضمضة والاستنشاق باصبع يسرى قلت هو الصحيح وقيل باصبع يمينه وقيل
الربيع ككلاهما جائزة بلا كراهة وزعم بعض ان اللحية ليست من مواضع الوضوء
وفي الاثر لا يفتح عينيه في الوضوء والغسل ولا يغمضهما ولا يدخلهما ليلها الماء وقيل
ان لم يفتحها فيها لم يتقهما وان عركها حتى دخلها اجزاء الا ان اجنب فانه ليلها
روي عنه صلى الله عليه وسلم اشربوا اعيانكم الماء لئلا ترى نارا حامية قال علي وابن
عباس وجابر ابن زيد وعائشة لا يتوضا على الخف قالت قطع الله رجلي يوم سمع
على الخفين وقالت ما لبسها قط بمد قوله عز وجل وارجلكم الى الكافرين قال المهنا
لو جاز لجاز على الهامة ولكن ابي الله ذلك قال عطاء من مسح على الخفين صلى بلا
وضوء ومن زعم انه مسح عليهما فقد كذب عليه وكفروا من شرع في الوضوء وفي
بدنه نجس يدر على ازالته فلا وضوء له ورخص ولو كان في عضو وضوءه فاذا وصله
غسله للتطهير ثم للوضوء ولو في العضو الاخير قلت لا يعمل به لان النجس ناقض
للوضوء اذا حدث بعده فكيف يصح معه ومن توضا وفي عضو من اعضاء الوضوء
نجس فقد نجس كل ما وصله من ذلك بلل ورخص ان كثرا ماء العضو ورخص ما لم
يتغير ولا يجزي مسحة في عضو يغسل لانه خوطب بغسله لا بمسحه ورخص بمسحه
ولو من عضو اخر واجيز بغسل من عضو اخر كما في الحية يعضر منها للغة وفي
الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان للوضوء شيطانا يقال له الوطان فاذا احس احدكم
شيطانا من ذلك استماذ فاذا قتم الى الصلاة خبطكم بين ثيابكم فلا تصدقوه حتى
تروا فاطرا او تشموا ريحا وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم يجبد شعرة من
الدبر فيوم خروج الريح ومن جاز موضع في الوضوء او الاغتسال او الاستنجاء وكان
فيما بعده او في الصلاة فلا يلزمه الرجوع اليه الا بيقين مثل ان يكون في غسل الدبر
فيشك في غسل القبيل لا يلزمه الرجوع اليه لانه انما يغسل قبل الدبر فان كان
في القبيل فليغسل الدبر الا ان ايقن انه بدا به والشكوك ثمسد الدين وتشفل عن

عبادة الله وروي يسروا فان الله يحب اليسر وحفظ الوضوء احسن من نقضه
وتجديده كما قال ابو سعيد رحمه الله وهو الصواب لان فيه محافظة على العمل وفيه
عدم الحدث وعدم ابطال العمل ولانه احرز للدين فانه اذا انتقض وجد ذريعة
الى المعصية كنظر مالا يحل وكلام مالا يحل وقيل مالا يحل واذا لم ينتقض تحرز
عن ذلك اثلا يلزمه تجديده وزعم بعض ان تجديده افضل وهو باطل لان فيه
ابطال العمل قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وفيه داعية مقارفة المعصية وفي الاثر
الجمهور على انه من مال عن مقعدته ونام انتقض وقيل لا لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الوضوء على من نام مضطجعا وقيل من يسقط بازالة ما اتسكأ عليه انتقض وضوءه
وينقض وضوء احد الزوجين من الاخر ما ينقضه من نفسه وكذا السيد والمرية
وهو مس الذكر والقبيل والوبر وقيل الثقبين لا موضع الشعر ومن مس ذكره
رجله لم يفسد وكذا ان مس الارض به وابو عبيدة رحمه الله يقول ينقض
الوضوء والصلاة بمس الذكر الرجل وكان ابو عبيدة ينقض الوضوء به وبعض
بالحشفة وبعض بالبيضتين وبعض بموضع الشعر ونسب للجمهور ان لا ينقض
بظاهر المكف وفي مس عدم العمد قولان وظاهر قدم الحرة عورة وفي باطن
قدمها قولان ولا عورة لصبي او صبية لا يشتهي لصنره او صنرها وقال ابو زيادة
ان كانا باكلان الطعام وخرجا عن حد الرضاع فعورتهما ناقضة وفي الاثر
ما نصه ربه في النقض بمصافحة مشرك قولان ان كانت يده رطبة ولا
نقض ان يبست قال ابن بركة من نظر الى فرج نفسه لا ما ينقض وضوءه
وقال هاشم لا ينتقض الا ان كان مغيبا به وقيل لا مطلقا وليتذره عنه قل ابن
جعفر وابن بركة وابو الحسن لا نقض برؤيته فرجه او زوجته او سريته ما لم
يزوجها او يطأ اختها او محرمتها او يخرجها من ملكه قلت ولا نقض برؤية
فرج امته اني لم ياترها الا ان رآه قبل الاستبراء قال ابن جعفر وابن
بركة وابو الحسن الليل كالنهار ان ايقن الناظر ما بعصر وتبين له والا فهو لباس والنار
كالنهار وكذا بعد غروب وقبل ظلام ولا يضر طلوع الفجر قبل ولا باس في قمر
وانفجار صبح وقبل طلوع البيل ليل وان لم يستول الظلام كعكسه ومحل الظلمة

كالبل ولا ينقض الصوم ولا الوضوء نظر احد الزوجين او السيد والسرية لفرج
الاخر وقيل بفسد الوضوء لا الصوم قلت لا فرق ما بينه وبين الوضوء قال الربيع
من تعمد النظر تقدم اجنبية استغفر ولا نقض عليه وبه قال ابن ابراهيم قال ابن
علي لا نقض بالنظر الى القدم قلت يستفاد من ذلك ان في ظهور قدم المرأة قولاً
انه غير عورة كباطن القدم وفي الاثر من وجد حركة في دبره لخروج ريح فلا عليه
حتى يشم او يسمع فاذا ايقن باحدهما اعاد وقيل لان خرجت من اسفل لا من
الجوف ولا ان اشتبه عليه انه منه او من غيره والله اعلم الكتاب الثاني في الصلاة
ووظائفها ما قدره الشرع لها من مفسد ومصحح وواجب وغيره وهي اربعة
الدعاء بالخير وشراء قرية ذات احرام وتسليم او سجود فدخلت صلاة الجنائز وسجود
التلاوة والمراد ما يعم الصلاة بالقلب ولكن يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان السجود
والركوع ونحوها اذا وقعت بالقلب كما يفعل الاخرس والمريض اطلاق تلك
الاسماء عليها مجاز وقيل ليس السجود للتلاوة صلاة وكذا قيل في صلاة الجنائز فيقال
الصلاة اقوال وافعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم والصلاة المفروضة من
اركان الدين اي من جوانبه القوية والدين الطاعة او الاحكام الشرعية المسماة
من حيث انه يخضع لها ديناً ومن حيث ورودها من الشارع شريعة واطلت الكلام
عليه في غير هذا والدين بمعنى الاحكام الشرعية وضع الهي سائق لا ولى الالباب
باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات ويتناول الاصول والفروع وقد يخص
بالاصول وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة واحتازت بقولي
الهي عن الاوضاع البشرية واوضاع سائر الخلق كالرسوم والسياسة والتديرات
المعاشية وقولنا سائق لذوي الالباب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التي يهتدي بها
الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقولنا باختيارهم المحمود عن المعاني الاتفاقية
وقولنا الى ما هو خير لهم بالذات احتراز عن نحو صناعة الطب والفلاحة فانهما ولو
تعلقنا بالوضع الالهي اعني تأثير الاجسام العلوية والسفلية بخلقه تعالى وكاننا
سائقين لا ولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير لكنهما ليستا سائقين

الكتاب

الثاني في الصلاة ووظائفها
وهي من اركان الدين

الى الخير المطلق الذاتي اعني ما يكون خيراً بالقياس الى كل شيء وهو السعادة الابدية
والقرب الى خالق البرية وفرضت ليلة الاسراء ليلة سبع وعشرين من ربيع
الاخر قبل الهجرة بسنة وقيل بعد المبعث بخمس سنين وقيل فرضت قبل خمس
الصلوات ركعتان غداً وعشياً تسع سنين والنبى صلى الله عليه وسلم بمكة ثم
فرضت الخمس ليلة الاسراء ركعتين ثم اكملت صلاة الحضار بها في مكة ايضاً
عند عائشة وفي المدينة عند الحسن وقال ابن عباس فرضت اربعاً بالمغرب ثلاثاً
والصبح ركعتين على من بلغ وصح عقله اجماعاً وبالبلوغ ثلاث شرات
سود في الفرج او الابطال المذكور والاثني والخلف في شرعتين وفي غليظة سواداه
وبالاحتلام لها وقيل له وبالحبض لها وتكعب التديين قال بعض او التدي الواحد
ولا يلبث ان يتكعب بعده الاخر والحمل ولها بخمس عشرة سنة ان لم تكن علامة
وقيل له وباربع عشرة لها ويختار هذا وقال الشيخ درويش في بعض كتبه ان الذكر
يلعب بتكعب التدي الواحد والاثني بتكعب التديين والاولى العكس لان الاثني
امرغ بلوغاً خمسة نائب فرضت احوال ونائبه ضمير الصلاة والخلف في
الوتر بفتح الواو وكسرهما فليل هو واجب ولزم تاركه او مصلبه قبل
غروب الشفق الاحمر الكفارة والكفراي خصلة كفارة او فصل كفارة
فكفارة في الاصل نعت لفعل او لخصلة لان تاء اللبابة لا للتأنيث وتقبلت عليه
الاسمية واذا كانت مع المؤنث فليست للتأنيث بدليل وجودها في المذكر وهو
من السنن الواجبة كالرجم بالحجارة للزاني والزانية المحصنين بمقد النكاح وقيل
بالدخول في زمان الانام وقيل في كل زمان قدر عليه والرق بمائة خمسين وان قلت
الرجم من القرآن لانه ما نسخ لفظه وبقي حكمه والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما
اراد المحصن والمحصنة او يعلم حكم الشاب ونحوه بالاولى اذا حصن او استعمل
الخاص واراد العام وهو مطلق الانسان قلت لما كان علم ذلك بالاحاديث من
روايات الاحاد جعله من السنة والختان مصدر خاتن بفتح الخاء بمعنى ختن
بدون الف والاقال والختن ار هو مصدر حفظه للتلاشي والحفظ حجة وهو قطع
قلعة ذكر وان قطع اكثرها اجزاً ورخص في النصف وما قطع جزئي بظرائري

وفرضت على من بلغ
وصح عقله اجماعاً خمسة
والخلف في الوتر فليل
واجب ولزم تاركه
الكفارة وهو من السنن
الواجبة كالرجم والختان

فندوب ولا يجوز الحنن بالنحاس او بحديد محي بالذار ولا بد من قطع بعض القلفة من ذكر ولد محتوناً على الصحيح عندهم والصحيح عندي ان لا قطع فيها والفرض انه ولد محتوناً فابن القلفة واختار بعض جر موسى * والاستنجاء وقيل * الوتر واجب لا يلزم الكفر والكفارة تاركه ومصلية قبل غيوب الشفق وقيل * لا * واجب بل سنة مؤكدة * وهو الاصح * لقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع صلوا خمسكم ولم يقل ستكم وفي حجة الوداع نزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فعلم ان احاديث الوتر الاخرى قبله مثل قوله ان الله زاد لكم صلاة اذ لم ينزل بعد هذه الآية ايجاب ولا تحريم فعلم ان المراد بالزيادة تشريع الوتر بلا ايجاب لتعبده به فثاب ولا يجب في المزيد ان يكون من جنس المزيد عليه في كل شيء فلا يقال انه لما قال زاد لكم علمنا انه فرض كما ان المزيد عليه وهو الخمس فرض ويكفي ان يكون مثله في التشريع والتعبد والاثابة بل لو لم يجتمع المزيد والمزيد عليه الا في الاعطاء لجاز اطلاق الزيادة وايضاً فرض الصلاة ليلة الاسراء يدل على ان الوتر غير واجب بان قال الله جل وعلا لازيادة على الخمس ولا نقص واني قضيت انها خمس والحسنة بعشر فذلك الخمسون الاولى المأمور بها وقد كان موسى عليه السلام يقول له ارجع الى ربك فستله التخفيف فيرجع فلما وصل الخمس امره كذلك فجاء النداء من الله عز وجل بذلك فعلمنا ان المراد بالزيادة الوتر غير ايجابه ويدل على ذلك ايضاً ثلاث من على فريضة وهن لكم تطوع قيام الليل والوتر والسواك وادعاء انه زيدت فريضته علينا بعد ان كان غير فرض تكلف ويدل لذلك ايضاً قوله لمعاذ ابن جبل لما بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات وكان اخر العهد بين معاذ ورسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لما رجع من اليمن وجده ميتاً فعلمنا انه لم يزد الله فرضاً بعد بعثه واما كون الوتر موقفاً فلا يدل على انه فرض وكما شئ من وقت غير مفروض كصلاة الضحى وسنة الفجر والمغرب وان قلت نلفظ الخمس عدد وفهوم العدد لا يفيد الحصر نلت لكن لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة كحديث معاذ ولا تاخيره حيث يوم خلاف المقصود ولا في مقام المبالغة

والاستنجاء وقيل لا وهو الاصح

والجزم والتحديد كحديث حجة الوداع وايضاً لو كان فرضاً لكان الصلوات ستاً فلا يتصور ان تكون احداهن وسطى وقد قال الله تعالى والصلاة الوسطى لكن هذا بناء على ان التوسط في الآية توسط في العدد ونص الربيع ابن حبيب ان الوتر غير واجب وقيل مندوب وهو قول غريب ولعل المراد بنديه انه مرغّب فيه بالسنة * وتصح * الصلاة بالعالم بوجوبها * كغيرها * من العبادة الواجبة واما غير الواجبة فلا يصح ان تعلم انها واجبة * ويثاب عليها بالعالم بوجوبها وشخصها * ظهر او عصرا مثلاً ولا يلزم ان يعرف اسمها ويكفيه ان يعرف انه وجب عليه في وقت كذا ان يصلي كذا ركعة وان فعلها ولم يعلم انها فرض اجزته ولا ثواب له وقيل لا تجزئيه والاول في التبين والثاني هو الصحيح * ووقتها عند حضور * الشروع في * وقته * وقربه ولا تصح ولا يثاب علمها ان لم يعلم بوجوبها او تعين او علم وعينت قبل قرب الشروع فيها وقيل يكفي قبل قرب الشروع فيها كدخول الوقت وكالقيام الى الطهارة ولا يعمل بهذا وان لم يعلم الوقت ولكن يصلي فيه ففي الاجزاء قولان وان علم جزءاً منه وكان يؤدي فيه كآوله او وسطه او اخره اجزاء * قيل * والعلم بـ * يومها * وان قدم يوماً او اخر لم يعد وقيل يعيد مطلقاً وقيل ان قدم * وشهرها * ونسبتها * والكلام في تقديم الشهر والسنة وتأخيرها كتقديم اليوم واليلة وتأخيرها على الاختلاف المذكور وانما يذكر الشهر والعلم الغريبين او يذكر العام بالفظ السنة مراد به العام حال كون السنة ثابتة في التاريخ * في التاريخ * من الهجرة * والاصح انه لا * يشترط علم اليوم والشهر والسنة والذي للشيخ ان الاصل عدم اشتراط علم الشهر والسنة ولذا ذكر اليوم فائدة حفظ يوم الجمعة واتمام الشهور وغير ذلك من الفوائد وليس ذكر اليوم مختصاً بمذهبنا من المالكية من قال يستحب ذكر اليوم ونسبه واما النية فاقترانها بالاحرام شرط دون تاخير بقايل ولا كثير اتفاقاً والتقديم الكثير كذلك وفي تقديمها يسير قولان ابو عمر مذهب مالك لا يضر غروب النية بعد قصد النية للصلاة المقيمة ما لم يصرفها لغير ذلك ابن شير في لزوم عدد الركعات قولان والمشهور عدم الوجوب كنية القضاء والاداء وذكر اليوم الذي هو فيه * والعلم * بوجوب الثواب عليها * اي يعتقد انه ان اتى بها

وتصح كغيرها ويثاب عليها بالعالم بوجوبها وشخصها ووقتها عند حضورها قيل ويومها وشهرها ونسبتها في التاريخ والاصح انه لا بوجوب الثوب عليها

كما امر الله وان لم يعلم فلا صلا ولا ثواب وقيل لا يعيدها وبكيفية امثالها
اي اداها اي هيته كما قال ﴿و﴾ الامثال ﴿هو العمل كما امر به وكما الزم
راجيا به﴾ اي بالامثال ﴿ثواب الله﴾ الجنة ﴿وخائفًا من تركه عقابه﴾
النار ﴿وبائية﴾ عطف على العلم ﴿نية الفرض﴾ هي تحري ﴿اي قصد
مرضاه﴾ بالماء لا بالناء المجرورة في السطر وجوها في السطر من خط
المصنف خاصة اي رضي ﴿الامر﴾ بالمد والكسر والنقل ﴿باداء﴾
متعلق بتحري او مرضاه اي يفعل ﴿فرضه﴾ اي فرض الامر في وقته ﴿طاعة
له وطلب للمنزلة عنده﴾ وان لم ينو اعاد على الصحيح ونية الرضا والثواب لازمة
في كل طاعة ثم ان كانت الطاعة تبذل الزم ايضا نية اخرى كمنية رفع الحدث
بالوضوء وبالورع ﴿الحق انه شرط في الثواب لا فيه وفي الضمة كما يروى
كلامه واعلم به ان يثاب محذوفًا او بالمد كور بدون ان ينازعه تصح ولو تنازعا
فيما قبله ﴿وهو كف النفس عن كل محرم شرعًا﴾ وهذا القدر لا يأتي حال
لا يجب فيه ودونه الكف عن الشهية فالكف عن حلال يخاف ايصاله لحرام
والكف عن غير ذلك مما جرى على طريق مذموم ويأتي ذلك في الكتاب الاخير
ان شاء الله ونية الطاعة مطلقًا تحري مرضاة الله بها ﴿باب﴾ في الاوقات ﴿اول
الظهر الزوال﴾ ذهاب الشمس عن وسط السماء شتاء وصيفًا ﴿ويدل ايضا على
وقته﴾ الوقت لغة الزمان وعرفان مقدار ما اختار ان لم ينه عن تاخير العبادة
اليه وضروري وهو عكسه ﴿استقبال المراء﴾ القبلة وغيض ﴿اي اطباق عينه
﴿يمناه شتاء﴾ تنازعه استقبال وغيض ﴿فان لم ير الشمس﴾ بيمراه ﴿صلاه﴾
اي الظهر ولم يخصص بعضهم هذه العلامة للشتاء واشترط القيام ولا يخفى ان
القيود والقيام سواء والواضح ان علامة الظهر صيفا غيض العين اليسرى فان لم ير
الشمس باليمنى وهو مستقبل صلى الظهر وليس الغيض في ذلك الذي ذكره والذي
ذكرته شرطًا بل المراد سترها عن النظر فلو حصل بالقاء ثوب او غيره عليها او
بالعور لكفى والمراد بالشتاء زمان البرد فيدخل فيه ما يلي فصل الشتاء من الخريف
والربيع ويضبط ذلك ان يقال مراده بالشتاء ما اذا كانت الشمس في البروج

وبكيفية امثالها وهو
العمل كما امر به وكما الزم
راجيا به ثواب الله
وخائفًا من تركه عقابه
وبائية وهي تحري مرضاه
الامر باداء فرضه طاعته
وطلب المنزلة عنده وبالورع
وهو كف النفس عن
كل محرم شرعا
﴿باب﴾

اول الظهر الزوال ويدل
ايضا على وقته استقبال
المراء القبلة وغيض يمينه
شتاء فان لم ير الشمس صلاه

الجنوبية وبالصيف ما اذا كانت في الشمالية ويدخل في الصيف ما يليه من الربيع
والخريف ﴿وقطعها من السماء﴾ شتاء ﴿الاكثر﴾ مفصول لقطع وانما يحقق
هذه العلامة من يعرف المطامع والمغيب واطاق بعضهم هذه العلامة للصيف والشتاء
معًا ايضا وهو الواضح ﴿ويدل على العصر الاستقبال﴾ للقبلة ﴿وضرب الشمس
العظم الذي قدام الاذن شتاء والذي خلفه صيفا واستقبال﴾ مغرب ﴿ما﴾ لا نفسها
مع رفع عينيه بدون رفع راسه ﴿مع ضرب حرارتها بين الحاجبين مطلقًا﴾ صيفا
شتاء ﴿والاقرب﴾ في معرفة اول الظهر والعصر صيفا وشتاء ﴿ان توقف﴾ بضم
التاء وكسر القاف خفيفة فتسكن الواو او شديدة فتفتح الواو شيئًا ﴿معتدلا﴾ كمود
وحديد وحجر ﴿في﴾ مكان او في لوح او غيرها ﴿مستوفتظ لظله ما انتقص﴾
اي مادام ينتقص ﴿فاذا وقف نخط على طرفه﴾ اي طرف الظل خطا ﴿مستديرا به﴾
اي بذلك المعتدل من كل جهة غير موج بل يكون كالحلقة المفرغة وان استدار
على طرف الظل وما يليه من جوانبه المتصلة به نخط دون جملة جوانب ذلك الموقف
المعتدل كفى ﴿فاذا نزل طرف الظل في الخط﴾ وكان ﴿خارجا منه فصل الظهر﴾
واحفظ مقدار طول ذلك الظل ﴿فاذا زاد على المقدار﴾ المحفوظ ﴿سبعة اقدام
فصل العصر﴾ وهذه انفع العلامات تطرد في كل زمان وفي كل مكان وتظهر فيها
مخالفة كل يوم الاخر وقدم كل شيء سبعة فكل منتصب القائمة يقسم سبعة اجزاء
متساوية كل جزء بمثابة القدم طال او قصر وقيل ستة وثلاثين وان اردت الاصابع
فانها عشر جزأا والاشبار ثمانية وهذا المنتصب هو الذي تكمل به الظل بعد توسط
الشمس وان لم يكن للبلد ظل عند التوسط فاحسب السبعة الاقدام من حين وجوده
بالزوال فصل العصر ولك ان توقف شيئًا معتدلا او يميني بناء في مقابلة اقطب
من غير تحريف يمينًا ولا شمالًا فاذا زال ظله من ناحية المشرق فصل الظهر فاذا
امتد ظله حتى صار قدره من غير زيادة ولا نقصان فذلك اول العصر ﴿ويصل
الظهر ايضا على﴾ اقدام ﴿عشرة بنصف يمين﴾ الاول يعني انه لا يزال الظل يزيد حتى
اتم اخرا النصف الاخير عشرة اقدام وهكذا المراد فيما بعد وكذا النقص لا يزال
ينقص حتى يصير على كذا ﴿وعلى ثمانية بنصف فرائر وعلى خمسة بنصف

وقطعها من السماء الاكثر
ويدل على العصر الاستقبال
وضرب الشمس العظم
الذي قدام الاذن شتاء
والذي خلفه صيفا واستقبال
مع ضرب حرارتها بين
الحاجبين مطلقًا والاقرب
ان توقف معتدلا في
مستوفتظ لظله ما انتقص
فاذا وقف نخط على طرفه
مستديرا به فاذا نزل
طرف الظل في الخط
خارجا منه فصل الظهر
فاذا زاد على المقدار سبعة
اقدام فصل العصر ويصل
الظهر ايضا على عشرة
بنصف يمين وعلى ثمانية
بنصف فرائر وعلى خمسة

* مارس وعلى ثلاثة به * نصف * ابريل وعلى اثنين به * نصف * ما به وعلى
 واحد به * نصف * ينيه وعلى * اخر يليل * كله وفي ذلك نظر كيف يصلى على
 قدم واحد في شهرين * وعلى اثنين به * نصف * غوشت وعلى اربعة به * نصف *
 * شتبر وعلى ستة به * نصف * اكتوبر وعلى ثمانية به * نصف * نونبر وعلى
 عشرة به * اول النصف الاخر من * دجنبر * واول شهر كآخره في زمان ازدياد
 الظل وآخره كاوله في زمان نقصه ويجمع ذلك محجبا ابد وحي حرف بشهر والبدء
 من يناير ذكر ذلك الجادري وجعل في شرحه على رجزاني مقرع عوض الجيم دالا
 وعوض الهاء واولان الدقائق التي مع الجيم والهاء اكثر من النصف فكملها وتلك
 الاسماء ممنوعة الصرف للعلية والعجمة * وهذا في عرضنا * عرض بلادنا وهي
 بلاد بني مصعب يسجن وغار داية ومليكة ونورة وعطفاء وماقاربها * كفاس *
 بالالف او بالهمز وهو الاصل * ونواحيه * جمع ناحية والمراد ما قاربها بنحو درجة
 الا ان عرضنا بألة الربع ثلاث وثلاثون درجة وذلك بالجبر والا فاصله اثنان
 وثلاثون وخمس عشرة دقيقة وطولنا اثنان وعشرون درجة وفاس كذلك عرضها
 ثلاث وثلاثون درجة ولكن طولها خمس وعشرون درجة كما وجدت بعمل الزيج
 وقيل عرض فاس اربع وثلاثون درجة وخمسون دقيقة وطولها اثنا عشر درجة
 وخمس وعشرون دقيقة واما عرض نفوسة ونواحيها فتصلي على اربعة من نصف
 شتبر ثم تريد قدما في كل خمسة عشر يوما وتنقص في كل خمسة عشر قدما
 من نصف دجنبر وتنقص قدما في كل مدة شهر من نصف مارس تزيد في كل مدة
 شهر قدما من نصف يونيو وان شئت قسمت القدم على اثني عشر جزءا والجزء
 على خمسة اجزاء واعطيت لكل يوم في الشتاء اربعة اجزاء ولكل يوم في الصيف
 جزئين من خمسة عشر يوما في الشتاء ومن الشهر في الصيف وقيل اذا عمات بتلك
 الحروف في العشرة الاخرة من الشهر نقصت نصف قدم لكل حرف ان كان ذلك
 دجنبر الى ما به وان كان ينيه الى نونبر زدت نصف قدم في العشرة الاخرة
 منه ولزم على ما قال المصنف استواء النصف الاخر من دجنبر وينابر كله من
 عشرة اقدم وليس ذلك مراده وانما اراد ما ذكرته فان مطلع الشمس في كل يوم

مارس وعلى ثلاثة بابريل
 وعلى اثنين بما به وعلى واحد
 ينيه وعلى * اخر يليل
 وعلى اثنين بغوشت وعلى
 اربعة بشتبر وعلى ستة
 باكتوبر وعلى ثمانية بنونبر
 وعلى عشرة بدجنبر وهذا
 في عرضنا كفاس ونواحيه

غير مطالعها في اليوم الاخر وعلى الاقدام التي ذكر المصنف ايضا يحقق بقسم القدم
 على اثني عشر جزءا وان شئت فقل اثني عشر اصبعاً والجزء على خمس حبات
 وان شئت فقل الاصبع على خمس حبات وان شئت فقل بدل الحبات الاجزاء
 وهكذا في كل اقدم نفوسة واذا قسمت الاقدام في كلام المصنف ضرت تعطي
 لكل يوم بالحساب كما مر في اقدم نفوسة واذا زاد على اقدم الزوال سبعة فصل
 العصر وتجعل القدم متصلا بكبرى القدم وتبدأ الحساب بالمنقلة وان كان الظل
 الى جهة جمعت القدم متصلا بكعب القدم * واه آخر العصر قيل اذا كان ظل
 كل شيء مثليه بعد قدر الزوال وقيل الاصفرار وهو * كونها صفراء وقيل هو
 * غيوب قرن الشمس * اي بعض جرمها وهذا لا يتم لان الاصفرار غير الغيوب
 ويجب بانه لازم الغيوب وانما يتبين غيوبها في الصحاري والبحار الواسعة والمواضع
 المرتفعة التي لم يعمل عليها مثلها بل مثلها او دونها ويتبين ذلك في الصحاري والبحار
 والجبال بطولوع الليل من تحت الحمرة من جهة القبلة والشمس لم تغب وقيل * اخره
 ان لا يرى ضوءها في الارض والجبال ونحوها وقيل * لم يزل الليل من جهة
 القبلة وعليه فلا واسطة بين العصر والمغرب نظير القول بان * اخر الفجر زوال
 السواد من تحت الحمرة في المغرب وعليها فالنهي عن الصلاة في الوقتين وقبل الزوال
 بمعنى انه لا يجوز التأخير اليها اختيار ومن صلى اجزته وذلك ضعيف واه آخر الظهر
 كما اشار اليه زيادة سبعة اقدم على ظل الزوال وقيل * اخره اذا صار ظل كل شيء
 مثله بعد ظل الزوال صيفاً وشتاء * وقيل الظهر والعصر مشتركان * ذكرهما
 مع ان المراد الصلاة لاعتبار لفظ الظهر والعصر كما نقول جاء انسان وتريد امرأتين
 تقدم العصر بقدر قدم في * اخر وقت الظهر ان لم توخر الظهر اليه او قدر ما يصلي
 او اكثر ولو متصلا بالظهر في اول الوقت اقول وتوخر الظهر الى اي وقت من
 اوقات العصر الا ما يصلي فيه العصر * اخره او توخره قدر ما يصلي اول العصر
 او قدر القدم اقول وقيل توخر او تقدم قدر كعتين وقيل ستة وقيل حلب شاة وقيل
 قدر تعصب عمامة فيها اربعون ذراعاً وانما صح لقائل ان يقول باشتراك الاولى مع
 الثانية في اول الثانية وبعد اوله مع انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في اول العصر

واه آخر العصر قبل اذا
 كان ظل كل شيء مثليه
 بعد قدر الزوال وقيل
 الاصفرار وهو غيوب
 الشمس وقيل الظهر
 والعصر مشتركان

لا بعد اوله وصلى المغرب في اول العشاء لا بعده بناء على ان دخوله في اول الثانية اشارة
لمشاركة الاولى للثانية في وقتها كلها لا تخصيص باوله واولم يوقعها الا في اوله
﴿ كالمغرب والعشاء ﴾ في اشتراكهما ﴿ من غيوب ﴾ الشفق ﴿ الاحمر ﴾ فتختص العشاء
بما بعده وتقدم العشاء ولو الى عقب المغرب وتاخير المغرب الى غيوبه ﴿ وقيل ﴾
لغيوب ﴿ الابيض والاصح قيل مالم يغيب الاحمر ﴾ وهو الموجود في الحديث قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفق الحمر فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة رواه
الدارقطني عن ابن عمر وهو المعروف في اللغة وقيل الاصح الابيض واذا غاب احدها
تمحض الوقت للعشاء وعن الجليل انه راقب الشفق الابيض في منارة الاسكندرية
قبل ان تنهدم بيوتها فراه ينتقل من افق الى افق الى الفجر وروي انه راقبه اربعين
عاما حيث كان فراه لا يغيب الى الفجر او قريب منه وتحقيق الكلام انه حيثما كانت
الشمس خلفها شفق احمر وبيض وفجر صادق وكاذب بحسب ما غابت عنه وما طلعت
عليه ﴿ وقيل ﴾ وقت المغرب ﴿ غير موسع ﴾ الا قدر ما يصلي او يصلي ويظهر ان
احتيج للتطهر وقيل قدر ما يصلي هو وركعتان وقيل اربعة وقيل ما تميز الشاة من الذيب
وقيل ما يعرف موضع الرمية وعلى عدم الاشتراك فمن اخر الاولى الى الثانية عمد اكفر
وزعمه المغلظة وقيل بلا مغلظة اشبهه الاقوال ﴿ ويدل ايضا على المغرب ﴾ احد
اشياء وهي ﴿ طلوع البيل من المشرق ﴾ الموضع الذي تشرق منه الشمس اي تطلع وتضيء
﴿ وتعرضه للقبلة ﴾ فتذهب الحرة كلها او يبقى قليل او يرتفع السواد من الارض
قد زعم اقوال وليس الاخير بشيء اذ قد يرتفع قدر رمح والشمس موجودة ﴿ وعدم
تميز الغيب ﴾ موضع غيوب الشمس ﴿ من غيره ووجود ضوء النار بيت ﴾ غير
مسقف ﴿ وشعاع لقمر ﴾ في جرمه ﴿ لناظره ﴾ بان يكون في ذاته ضوء او يكون
منه مثل حبال ممتدة الى عين الناظر وان كان سحاب دل عليه تنكر الوجوه او عدم
عد الحشب في السقف وعن بعض ان عموم ضوء النار في البيت دليل على المغرب اذا
كان السحاب ﴿ والعشاء ﴾ من الفراغ من المغرب وقيل من اشتباك النجوم وظهور
صفارها متى امكن وقيل ﴿ من غيوب الاحمر ﴾ وقيل الابيض ورد بانه لا يغيب
﴿ لثلاث البيل وقيل لصفه وقيل لطلوع الفجر ﴾ الصادق وينتهي المغرب متى انتهى

كالمغرب والعشاء من
غيوب الاحمر وقيل
الابيض والاصح قيل مالم
يغيب الاحمر وقيل غير
موسع ويدل ايضا على
المغرب طلوع البيل من
المشرق وتعرضه للقبلة
وعدم تميز الغيب من غير
وجود ضوء النار بيت
وشعاع لقمر لناظره
والعشاء من غيوب الاحمر
لثلاث البيل وقيل لصفه
وقيل لطلوع الفجر

العشاء على قول الاشتراك الا قدر العشاء والوتر من اخر وقته فيختصان به دون
المغرب وقد قيل وقت المغرب الى طلوع الفجر لا مقدار اربع ركعات مالم يلي الفجر فمختص
بالعشاء ومن قال بوجود الوتر فمقدار خمس او سبع وعلى القول بالاشتراك بين
المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر من اول وقت الاولى التي هي الظهر او المغرب
الى اخر وقت الثانية التي هي العصر او العشاء تختص الاولى من اول وقتها بمقدار
ما تودي فيه وتختص الثانية من اخر وقتها بمقدار ما تودي فيه وظاهر كلام بعض
قومنا ان منهم من قال تختص الثانية وعليه لا على الاول تصلي الحائض التي طهرت
في اخره ونحوها الاولى لا الثانية ونقضى الثانية في وقت تجوز فيه الصلاة ثم وجدت
الخلافا كما ذكر ﴿ والصبح من طلوع ﴾ الفجر ﴿ الصادق لطلوع الشمس ﴾ وطلوعها
اتصال شعاعها في الجانب الغربي من السماء فيحمر وقيل وقت الفجر ممتد مالم يذهب
السواد الذي تحت تلك الحرة كله فلا فاصل بين الوقتين الا انه قد نهي عن ذلك
وقيل باشتراك صلاة النهار وباشتراك صلاة البيل وقيل باشتراك الصلوات كلها
وليس بشيء لانه ولوروي انه صلى الله عليه وسلم فعله لكن فعله مرة نادرة رخصة
لضرورة فلا يقاس عليها وايضا يحتمل انه نسي لاجل الضرورة التي هو فيها فلا يقاس
على ذلك مع ان في سند ذلك ضعفا ﴿ واول الوقت افضل ﴾ فوسطه مطلقا
﴿ واستحسن ﴾ اي استحسن بعض ﴿ البراد ﴾ حرارة الظهر ﴿ اي ازالة الحرارة
﴿ في الحر بالتاخير ﴾ للظهر ﴿ وتعيجه شتاء ﴾ يحسن ﴿ تاخير العتمة ﴾ الى ثلث
البيل او نصفه ﴿ مطلقا ﴾ وقيل شتاء واستحسن بعضهم تاخير الفجر الى الاحمر
وبعض الى الابيضاض ومن صلى في اي جزء من الوقت فقد ادى الفرض وقال
بعض المخالفين ان اخر عن اول الوقت كان قضاء وقال بعض ان صلى قبل الاخر
فنقل سقط به الفرض وقال بعض يجب ايقاع النعل او الزم على ايقاعه في كل جزء
واذا لم يبق الا مقدار النعل تعين النعل ﴿ فائدة ﴾ الظهر من الظهيرة وهي شدة الحر
سميت شدة الحر بالظهيرة لانه وقت ظهور ميل الشمس وغاية ارتفاعها ولانه في
وقت هو اظهر الاوقات بسبب الظل وتسمى الاولى وهي اول صلاة جبريل بالنبي
صلى الله عليه وسلم لا الفجر كما زعم بعض ﴿ ونهي عن الصلاة عند طلوع الشمس

والصبح من طلوع الصادق
لطلوع الشمس واول
الوقت افضل واستحسن
البراد للظهر في الحر
بالتاخير وتعيجه شتاء
وتأخير العتمة مطلقا
ونهي عن الصلاة عند
طلوع الشمس

حتى يكمل وترتفع قليلا * قدر رمع اثني عشر شبرا وبعض يعبر بالقامة سبعة اقدام
الا من دخل الصلاة فجعلت تطلع فانه اذا زالت الحمرة وبقي قليلا صلى ما بقي ولا
ينظر قدر الرمح * وعند توسطها حتى تزول وعند الغروب حتى يكمل وبعد * طلوع
الفجر الا الصبح وسنته ووتر الليلة وان نسي صلاة او نام عنها فتذكر او استيقظ بعد
طلوع الفجر وقبل صلاته او بعدها وقبل طلوع الشمس او بعد صلاة العصر قبل
الغروب او بعده وقبل صلاة المغرب صلاها حينئذ لحديث وذلك وقتها وقبل هذا
الحديث مخصوص بماء الاوقات وكذا لو استيقظ عند الطلوع او الغروب او
التوسط والصحيح في الثلاثة المنع وبعد * صلاة الصبح للطلوع وبعد العصر
للاغروب * ولا يصلي شيء قبل صلاة المغرب الا ما بقي من عصر قد ادركت منه
ركعة فانه ينتظر تمام الغروب ثم يتم ما بقي قبل صلاة المغرب والا صلاة ذكرت او
استيقظ لها فيه * ولا تصلي فريضة * ولا سنة ولم يذكرها ولعله ادخلها في الفرض
ان كانت واجبة وفي قوله * ولا نافلة * ان كانت غير واجبة * ولا يقضي فائتة
عند الثلاثة الاولى * الطلوع والتوسط والغروب وقيل بجواز ذلك كله في تلك
الاوقات الثلاثة مع الكراهة وصححه النووي وقيل تجوز فيمن لم ين في مكة فقط
* وجوز تمام عصر ادرك منه ركعة * بتمامها وقيل قراءتها وقيل تكبيرة الاحرام
اختلاف في تفسير الركعة في الحديث والصحيح الاول * قبل الغروب عنده *
اي عند الغروب متعلق بتمام وقيل يقف حيث وصل حتى يتم الغروب فيتم الباقي
وذلك انه ورد من ادرك من الصلاة او من العصر ركعة فقد ادركها وقيل ادراكها
انه يصليها ولا ينتظرها وانه لم يفته اذا ادى منها ركعة في الوقت وقيل معنى ادركها
انه يصليها كلها اداء لا قضاء وان الاتيان بالباقي انما هو بعد تمام الغروب وانه اداء
وقيل بعضها اداء وبعضها قضاء وقيل ادراكها انه لزمته ان كان قد افاق من جنون
او اغواء او نوم او اسلم او بلغ او طهرت المرأة ومعنى ادرك الركعة انه صلاها او
راى انه بقي من الوقت مقدارها فانه يدخل فيها ولا بد ويتم الباقي عند الغروب او
عند تمامه كما مر وان لم يتطهر من ذكره تطهر وصلاها بعد تمام الغروب والتوسط
كالغروب والطلوع في جميع المسائل مثل ان يدخل في نفل او قضاء فيخاف التوسط

حتى يكمل وترتفع قليلا
وعند توسطها حتى تزول
وعند الغروب حتى يكمل
وبعد صلاة الصبح للطلوع
وبعد العصر للغروب ولا
تصلي فريضة ولا نافلة
ولا تقضي فائتة عند
الثلاثة الاولى وجوز تمام
عصر ادركت منه ركعة
قبل الغروب عنده

* وصبح كذلك عند الطلوع * او بعد تمامه على الخلاف السابق * انما كله في الغروب
ومثل ذلك في الخلاف ذكر صلاة نام عنها او استيقظ لها قبل التوسط بركة على الخلاف
السابق كاه * وقضاءهما * اي العصر والصبح والمراد بالقضاء الاداء او هذا قول من قال
انها قضاء اذا خرج الوقت * فيهما * اي في الطلوع والغروب وكذا التوسط * ان نسيها
او نيم عنهما وقيل النهي فيهما خاص بالنوافل * وتجوز الفريضة والسنة الموكدة *
عليه ف * توقع فيهما صلاة الجنازة * لانها فرض * والنزلة والحسين * لانها سنة
واجاز بعضهم صلاة الجنازة في كل وقت وكذا صلاة نسيه او نيم عنها فتصلي في وقت
الذكر والاستيقاظ مطلقا ونقض سنة الفجر عقب صلاة الفجر او مالم تطلع الشمس
او يوخر الى طلوعها اقوال واجاز بعضهم سجود التلاوة في كل وقت واجاز مالك ورد
الليلة قبل صلاة الصبح ان لم يتعمد تركه والنهي في تلك الاوقات للتحريم او
للتنزيه وتعمد الاقوال والصحيح انها لا تعمد في التوسط والغروب والطلوع
وهو مذهبنا واجاز الشافعية الصلاة مطلقا عند التوسط يوم الجمعة واجاز بعضهم
فيه وبعد الصبح والعصر ركعتي الاحرام وركعتي الطواف ولا صلاة عند خطبة
الجمعة واليدين والحسين والاستسقاء وعند اقامة الصلاة في المسجد وقيل مالم
يكبر لها ويتمها من دخلها قبل ذلك واستثنى بعد صلاة دخلها واقامت صلاة بعد
او كبرها فقبل يقطعها وقيل لا يقطع ان كان في زاوية من المسجد كالمنطقة وفي
التفعل بعد الوتر قولان ومنع ابو حنيفة الصلاة والسجود والجنازة عند الطلوع
والغروب الا عصر يومه * ولا نفل بعد طلوع الفجر وبين الغروب وصلاة المغرب *
واختلفوا في قضاء القوائت بعد صلاة العصر وصلاة الفجر فقبل لا تقضي لحديث
لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع
الشمس وقيل تقضي وقد اطلت البحث في الشامل * باب * في الاذان * سن
الاذان في المساجد وعند حضور الجماعة * اي المكان الذي تحضر فيه كاهل العمود
والركب والمسجد * على الكفاية * عند اصحابنا * وقيل فرض * على الكفاية
ونسبه بعض اليهم في الجماعة والمسجد الراتب الا جماعة السفر فلا يجب لان السفر
مظنة التخفيف ولانه صلى الله عليه وسلم لم يواظب على الاذان فيه ويدل على الوجوب

وصبح كذلك عند الطلوع
وقضاءهما فيهما ان نسيها
او نيم عنهما وقيل النهي
فيهما خاص بالنوافل وتوقع
فيهما صلاة الجنازة والنزلة
والحسين ولا نفل بين
طلوع الفجر وبين الغروب
وصلاة المغرب
* باب *
سن الاذان في المساجد
وعند حضور الجماعة على
الكفاية وقيل فرض

في المسجد والجماعة الراتبية مواضبة على ذلك ومواضبة الصحابة ولا دليل في
امره بالاغارة على حي لم يسمع فيه الاذان لانه يستدل بعدم الاذان على شركهم لان
من بقي على الشرك لا يؤذن فالاغارة لاجل الشرك لا لتترك الاذان وبدل على
الوجوب ايضا حديث فاذنا واقيا وليؤثما كما افضلكما او استكما ولو كانت امامة المفضل
والصغير جائزة لانه لا مانع من اشتغال حديث على او امر بعضها للندب وبعضها
للاوجوب فلا تغفل وسنة لكل احد على حدة ان لم يجتمع معه واحد او اثنان او
اكثر * وقيل ندب * وقيل هو كلاقامة سنة كفاية الا يوم الجمعة ففرض
كفاية وهو لغة الاعلام وشراعا الاسلام بدخول وقت صلاة الفرض او دعاء
للجماعة واعلام بالوقت بالفاظ مخصوصة في اوقات مخصوصة * ولا على فذ * اي
فرد * كمناء اذان * لكن يندب للذكر المنفرد على الجماعة ولو في بلد ان كان
يحيث لا يبلغه الاذان ولا يجوز للراة * ولا اقامة عليهم ايضا وقيل يومرن بها *
امر ايجاب * الى اشهد ان محمدا رسول الله * صلى الله عليه وسلم بدخول الغاية
وقبل الى اخرها ويخفض الصوت اهتتم النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
بالاعلام بالصلاة فقال بض بالناقوس وبعض بالبوق وبعض بالنار فوق المسجد
فقبل فاموا على الناقوس بامرهم صلى الله عليه وسلم وراى عبد الله بن زيد الانصاري
في المنام ناقوسا في يد رجل فقال اتبعه قل مات صنع به قال ندعوه للصلاة فقال
اولا ادلك على ما هو خير من ذلك قل بلى قال الله اكبر الخ مثنى وربع التكبير
اولا و اخر اوت اخر قايل فقال اذا امت للصلاة فقل الله اكبر الخ الاقامة ولما اصبح
اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال رويا حق فعلم بلال فانه ارفع صوتا فعلمه
فاذن وسمع عمر فجاه يجر داء فائلا والذي بعثك بالحق لقد رايت ما راى فقال
صلى الله عليه وسلم الحمد لله وروى انهم كرهوا الناقوس للنصارى والبوق لليهود
والرويا في السنة الاولى من الهجرة وقد سمعه ليلة الاسراء وانما عمل به بوحي واجتهاد
لا بمجرد الرؤيا ولم يؤذن بلال لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الامرة لعمر
حين دخل الشام وبكى الناس لاذانه وقيل اذن لابي بكر الى ان مات وهو اول
من اذن في الاسلام ويفرق سواده شامات في خدود الحور وبه يكمل حسنهن وهو

وقيل ندب ولا على فذ
كمناء اذان ولا اقامة
عليهم ايضا وقيل يومرون
بها الى اشهد ان محمدا
رسول الله

ولقمان ومهجع مولى عمر الذي هو اول قتيل بدر خير السودان وابوه عباد وامه حمامة
* و * الاذان والاقامة * هما مثنى * اي اثنين اثنين * مثنى * تأكيد للاول
وقيل مثنى الا الشهادتين فربعتان كذا نسب للشافعي والمشهور عنه تربيع التكبير
الاول وثنية باقيه وسن عنده الترجيع وهو العود الى الشهادتين برفع الصوت
الا الكلمة الاخيرة فمردة وقيل الا التكبير الاول والاخر فربيع ونسب لاصحابنا
ويجمع بين ذلك بان بعض اصحابنا يربع التكبير اولاً و آخراً وبعض يثنيهما اولاً
و اخر اوا الصبح الاول لانه المسموع في الرويا اذ قل في الرواية الله اكبر الله
اكبر مرتين اي قال هاتين الجملتين مرتين فذلك اربع وهكذا في الاخر
وقيل الا الاول فربيع وقيل الا التكبير الاول والشهادتين فربعة * وندب
كون المؤذن امينا فقيها * اي عالما بالحكم الشرع واعتقاده * ورعا حافظا
للاوقات عارفا بها * اراد بحفظ الاوقات ادراك مسائلها وكيفيةها واستحضارها
في قلبه واراد بمعرفتها تمييزها في الخارج وتعيينها بان يعلم ان هذا الوقت وقت الظهر
وان هذا الوقت وقت العصر وهكذا وتما جمع المصنف بين الحفظ والمعرفة لانه
قد يحفظ الانسان اشياء ويديره ويدركه بالصفة ولا يدركه في الخارج بالتعيين
وتميزه بالذات والورع اولى من اتقاه غير الورع ويسئل العالم عن الاوقات * لما
روى المؤذنون امناء * موثنون عن الصلاة والصوم وما يعلق للاذان من نكاح
وطلاق وتخيريها وعنق وبيع وتغييره واستخدام واستيحار واجرة * والائمة ضمنا *
لما افسدوا فبين امهم * وليجتهد في ضبط الاوقات وليسمع * لا يخفيه وحذف
مفعوله الاول وجر الثاني بالباء الزائدة اي وليسمع الناس اذانه من الاسماع او
السمع او ضمنه وليجهر * باذانه وليمد صوته * تطويله بالترتيل * البقاء
ما عند الله ومن شروطه الوقت ولا يجوز قبله لغير صبح اجماعا * لا لصبح خلافا
* قبل * لا يؤذن قبله فذ * ان اذن له قبله اعاده * اي الاذان * كغيره *
اي كغير الصبح اذا اذن قبله اعاده عنده وذلك ان الاذان اعلام بوقت الصلاة
وامر بها وان اذن قبل الوقت ولم يتم حتى دخل الوقت اعاده وكذا الاقامة وقيل لا يعيدها
* وقيل * الصبح له * اذان قبله * اول السدس الاخر وقيل الثالث وقيل قدر

وهما مثنى مثنى وندب
كون المؤذن امينا فقيها
ورعا حافظا للاوقات
عارفا بها لما روي المؤذنون
امناء والائمة ضمنا وليجتهد
في ضبط الاوقات وليسمع
باذانه وليمد صوته ابتغاء
ما عند الله ومن شروطه
الوقت ولا يجوز قبله لغير
صبح اجماعا وقيل فان
اذن له قبله اعاده كغيره
وقيل اذان قبله

ما يطهر الجنب * و آخر عنده * وقبل يجوز ان يؤذن له قبله ويجوز ان يؤذن عنده فاذا اذن قبله كفى عن الاذان عنده وقيل يؤذن قبله ويتوب عند ظهوره كثيرا * ولا اذان ولا اقامة ان خرج * الوقت ولا اذان ان مضى اوله بناء على انه الاعلام باول الوقت او به وبالصلاة جماعة وقيل يندب اول الوقت ويجوز ان مضى اوله او وسطه لم يخف القوات بالاستغفال بالاذان او بانتظار من يأتي بالاذان وهذا بناء على انه للجماعة لا لاول الوقت وقيل من ناموا عنها او نسوها فليؤذن لها واحد منهم وليقم اذا انتبهوا وتذكروا كما فعل صلى الله عليه وسلم حين نادوا حتى طلعت الشمس وان كان قد اقام وندب له ان يؤذن لقوله صلى الله عليه وسلم في المنسية والمأموم عنها فذلك وقتها وقيل يقام ولا يؤذن * ولا يؤذن بنعيم ان لم يتبين الوقت * فانه بدعة لكن ينادى للصلاة بغير لفظ الاذان وقيل لا يؤذن ولا يدعى وقيل يتحرى فيؤذن كما يتحرى للصلاة وليس الاذان باشد منها * وندب بطهارة * وقيل بوجوبها * وان لذوب او بقعة ولا يفسد بحدث في اوراق او خدش او بول او غائط * وغيرهن من النجس وبقته كذلك بلا وضوء وقيل يفسد وكذا ان اذن مستدبرا للقلعة او بما لا يصلح به او على ما لا يصلح عليه كقبر او حال لا يصلح معه كجانبه ففي ذلك قولان وان اذن للمشرق او للمغرب فلا يفعل فان فعل اجزاء وليحذر الاستدبار اذا نزل من الاذان للاقامة وان اقام حيث اذن كما يسمع من حيث الصلاة جاز وقيل القىء والرعاف والحديث بيني معهما بان يتوضأ ثم يتم الباقي قياسا على الصلاة * وهل يعيد ان تكلم معه او اكل او شرب وهو المختار اولا قولان * لهما ان تكلم بغير حاجة اعاد او بحاجة فلا اعادة عليه * وبوجوب الموالاة * الا لضرورة كفصل عطسة او سعال او بكاء لا خروي اولا مراد ابكاء ضرورة او كتنجية لا يمكن الاذان معها اولا يسمع وقيل يستأنف اذا نجى وكذلك ان اخذ في الاذان ثم استمسك به للحق فليجيب ويستأنف * والترتيب بالعربة واستقبال * الاحي على الصلاة فليأتمت بوجهه فقط للبين رجي على انفلاح للشمال وفي هذا الالفاظ في الاقامة قولان اصحهما الانتفاة وجروا عليه في الديوان ويبدأ في قوله حي على الصلاة من منكبه الايمن وفي قوله حي الفلاح من منكبه الايسر ولا يسكت

و آخر عنده ولا اذان ولا اقامة ان خرج ولا يؤذن بغير ان لم يتبين الوقت وندب بطهارة وان لذوب او بقعة ولا يفسد بحدث في اوراق او خدش او بول او غائط وهل ان تكلم معه او اكل او شرب وهو المختار اولا قولان وبوجوب الموالاة والترتيب بالغربية واستقبال

حتى يتم التفتة * مع قيام * وينبغي ان يكون على موضع مرتفع ستين ذراعاً او اقل او اكثر * ويعيد ان قد بلا عذر وقيل لا * وقيل باشتراط ارتفاع المكان ان امكن ولا يجوز الزيادة على المرتين او الاربع فيما يربع * وكره امام مسجد * لئلا يستدبر القبلة عند الذهاب للاقامة * ويجزى * بلا ضرر مع كراهة راكبا * ماشيا * حال صاحبه محذوف اي يجزى به ماشيا فصاحب الحال الماء وضيم يجزى للاذان او مقبول ليزي * وساعيا * وان لا ضرر كما يصلي النافلة ولو ماشيا او ساعيا * ان استقبل وان غلط فيه بحرف او حرفين * قيل او اكثر * اعاد من هناك وجاز * بلا كراهة * مع التنقل من مكان لاخر لضرر ان لم يكن الى مكان لا يسمع منه * الاذان * من بالمتنقل * اي من المكان المتنقل * ولا يجوز ان كان لا يسمع منه * والتنجية وان لمال الغير * الذي لم يكن في ضمانه * وصح البناء معهما * اي مع التنقل والتنجية لا يعيده ان انتقل الى مكان لا يسمع منه ويعيد حين يسمعه الناس ولا يشترط المكان الاول * ويجزى جماعة اذان طفل مميز او عبد * وان بلا اذن واقامة واحد منهما ان اذن خلافا لبعض في اذن الطفل واقامته وكذا العبد بغير اذن مولاه * لا مجنون او مشرك او امرأة * وان اخذ في الاذان طفلا ولم يتمه حتى بلغ بنى لا ان اخذ فيه مشركا او مجنونا فاسلم وافاق قبل تمامه فانه يعيد وكذا ان اذن بعضا او لم يتمه او مات فان الاذان يستأنف وان اخذ في اذانه فحين ثم افاق في الوقت بنى وان اراد غيره استأنف اذا رآه تجنن وان ارتد في اذانه ثم تاب فقيل بيني وقيل يستأنف والا اول قول من قال المرتد اذا تاب رجع له عمله والثاني قول من قال لا يرجع او ان اذن مشرك فقيل يحكم باسلامه وقيل لا بل يحجر عليه كما في السوالات لا يجزى اذانه لدخوله فيه وهو مشرك وانما يدخل في الاسلام ان وصل الى اشهد ان محمدا رسول الله وقوله * ويؤذن * الرجل * في غير المحل * اي غير منزله * باذن من له اذان فيه * ان صح اذان هذا الذي له اذن فيه ولو طفلا او عبدا وقيل لا يصح اذنهما وقيل لا يؤذن الا باذن اثنين وقيل ثلاثة من اهل المحل ويجوز في المساجد غير المعمورة بلا اذن وانما منع من الاذان الا باذن من له اذن في ذلك المحل مسجدا او غير مسجد لئلا يتولد الافتراق فان كان المسجد او محل مؤذن

مع قيام ويعيد ان قد بلا عذر وقيل لا وكره امام مسجد ويجزى ماشيا وساعيا ان استقبل وان غلط فيه بحرف او حرفين اعاد من هناك وجاز مع التنقل من مكان لاخر لضرر ان لم يكن الى مكان لا يسمع منه من بالمتنقل عنه والتنجية وان لمال الغير وصح البناء معهما ويجزى جماعة اذان طفل مميز او عبد لا مجنون او مشرك او امرأة ويؤذن في غير المحل باذن من له اذان فيه

راتب باذن الامام او الامير او الجماعة فلا يجوز لغيره الاذان ولا الاذن فيه الا باذن من ذكر او تركوا الاذان * ولا يؤذن متعدد * في جماعة او زاوية او نحو ذلك او * بمسجد معاً ولا واحد بعد * اخر * واجاز ذلك كله بعرض واذا شرع في الاذان متعدد سكتوا الا واحداً وان تسابق مضي الاول على الاذان وسكت غيره وان قال لك احد قد اذن هنا احد لهذه الصلاة فلا يؤذن ولو كان القائل طفلاً او امرأة او عبداً او من صدقته * والثوب * مبتدأ واصله كل نداء وقت الصبح * بعد * خبر * اذان الصبح * الواقع عند طلوع الفجر مثلاً * بتراخ * لامتنع بالاذان * بهنية * اي وقت قليل ويقال لكل صير وهو تصغيرهن كاخ بمعنى شيء والانصاع في تصغيره هنية بتشديد الياء ادغاماً لياء التصغير في الياء المتعاقبة عن الواو التي هي لام الكلمة ابدت هذه هاء او ابدت الواو من اول الامر هاء اولها اصل كما اختلف في لام سنة او او هاء فظهرت ياء التصغير * الى احرار * وان ثوب متصلاً بالاذان اجزا ولكن ترك المعمول به * بقيام واستقبال ورفع الصوت بحج على الصلاة وحج على الفلاح * اي اقبلوا عايتها ويجوز سبيل * وحكمه وشروطه كالاذان * وشروطه * وكذا القرض * وفي الثوب الخلاف السابق في الاذان كله في مسائله كلها * وانما يثوب من اذن وان منع بعذر اقام غيره بلا ثوب * وان حضر المؤذن اقام هو بلا ثوب وان اذن احد للنجر قبله و* اخر عنده وانما يثوب من اذن عنده وان اذن له قبله وعنده واحد فهو الذي يثوب ايضا لا غيره وان اذن احد قبله ولم يؤذن هو ولا غيره عنده فهو اولى بالثوب وقيل يجوز ثوب غيره وقيل كلما منع المؤذن من الثوب مانع ثوب غيره وهو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم قال ان اخا صداء هو اذن ومن اذن فهو يقيم منعاً لغير المؤذن مع وجود المؤذن لا منعاً ولولم يوجد واذا اشتد البرد عليه فثوب غيره جاز وان اذن او ثوب المجنون او المشرك بعض الاذان او بعض الثوب ثم افاق او اسلم فانه يعيد وقال الشافعي يبني المشرك ان اسلم ولا يبني المرتد ان تاب خلافاً له * باب * في الاقامة * الاقامة سنة كالاذان بل هي * اكد منه * وقيل فرض وقيل نقل مسنون حتى انه على هذا القول لا يلزم العبد قال في الديوان وليس على

ولا يؤذن متعدد بمسجد معاً ولا واحد بعد * اخر * والثوب بعد اذان الصبح بتراخ بهنية الى احرار بقيام واستقبال ورفع الصوت بحج على الصلاة وحج على الفلاح وحكمه وشروطه كالاذان وكذا القرض وانما يثوب من اذن وان منع بعذر اقام غيره بلا ثوب

* باب *

الاقامة سنة كالاذان بل هي * اكد منه

النساء اقامة وكذا العبد وفي العبد قول * اخر * يزيد في الاقامة * بدحي على الفلاح قد قامت الصلاة بالتاء مضمومة قد قامت الصلاة بالهاء ساكنة بدل عن هاء الوقف وهكذا ينبغي الوقف على اللفظ الذي يذكر تكرر وان ترك الوقف في الكل او وقف في بعض ووصل في بعض جاز وكان بعض قوماً يفرد الاقامة واول من افردوا معاوية ومن خاف فوت الصلاة فليل يقيم الصلاة وقيل لا يقيمها ولا يقيم ان خاف عدواً او خاف تلف نفس او مال او فساد ميت * ويقومها الفذ نفسه ان صلى بوقت ومن اوجبها الزم تاركها الاعادة * اعادة الصلاة باقامة وهي شرط كالوضوء على هذا ولا يعيدها عند من لم يوجبها وعند بعضهم ان لم يعتمد تركها بان نسي حتى كبر تكبيرة الاحرام لا يعيد ولا اقامة ان لم يصل بوقت * وقيل من تأم عن صلاة او نسيها صلاها باقامة حين انتباه * من نوم * او ذكر * من نسيان * وهو وقت * اي الصلاة بل هو الصبح لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقيل وقت قضاء فلا اقامة وقال مالك تسن الاقامة للقضاء مطلقاً ولو بلا نوم او نسيان ووافقنا في الاذان وخالفنا الشافعي في القول القديم في الاذان ووافقنا في الجديد ولا بد من الاقامة عنده وعن ابي حنيفة يؤذن ويقام للقائنة وكذا اول الفوائت وخبره للباقي والاذان والاقامة حق للوقت عندنا كذا قيل وعند الشافعي حق للموت وقيل للثبوت وقيل للجماعة وقيل لها * ومن فسدت * لم تصح من اول الامر * عليه * الصلاة * باخلال شرط فاعادها * اي اراد اعادتها * بوقتها اقام لا ان خرج وان دخلها باكل ثم انتقضت * الصلاة دون الوضوء * اعادها بدونها * اي بدون الاقامة * ولو في الوقت * وقيل يعيد باقامة * ولا يضرها كلام قبل الاحرام * وان كثيراً وقيل * ان قل * او تعدد وقيل ينقضها كلام العهد والاكل والشرب وقيل لا ينقضها الكلام لحاجة وقيل ينقضها ذلك كله ولو سهواً * وحكمه في الطهارة * يحكم * الصلاة * واجازها بعض بثوب غير طاهر ولا تجوز بحدث او في موضع نجس او بمساة مالا يصلي به كالنجاسة ورفع صوته ويعيد ان اسر وقيل تجوز بمساة مالا يصلي به ولو نجسا ان كان يابساً لا ينقض الوضوء ولا ينقل بمكان الى * اخر لا تسمع منه الاقامة في الاول ولا ينكس ولا يفرد او يثلاث ونسي ان ذهب

ويقومها الفذ لنفسه ان صلى بوقت ومن اوجبها الزم تاركها الاعادة وقيل من تأم عن صلاة او نسيها صلاها باقامة حين انتباه او ذكر وهو وقتها ومن فسدت عليه باخلال شرط فاعادها بوقتها اقام لا ان خرج وان دخلها باكل ثم انتقضت اعادها بدونها ولو في الوقت ولا يضرها كلام قبل الاحرام ان قل وحكمه في الطهارة كالمسألة

لاصلاح الفساد لم يستدبر او يذهب الى مكان لا تسمع منه ولم يرجع للاول وان انتقل
حيث لا يسمع ولم يرجع اعاد وقبل لا تكفي الديوان واحكامها كاحكام الاذان في الموالاة
والترتيب وغيرها على ما مر فيه ويجوز اتمامها حال المشي في موضع يصلي فيه ويستمر عورته
وان تجزئ فيها راخذت ببول او نحو ذلك غائط او اذ لم يحسن من غيره اعادها لان
احدث ببق او رعا او خدش بل بيني وبينه وقيل لا وليس في الحديث ذكر الخدش الا
حديث الوضع ولفظه عنه صلى الله عليه وسلم القبي والرعاف والخدش لا ينقضون
الصلاة اذا انفلت المصلي بهم تروضا وبنى على صلاته وبقيم القذ قاعدا لعذر
وان اطاق الاقامة قائما اقام قائما وصلى قاعدا او موميا لعذر مشيرا لا فعال
صلاته ولا يقيم ان صلى مضطجعا لان الاضطجاع ليس من صلاة
القادر بخلاف القعود فانه في سجود القادر وفي سجديته وفي التحيات وكذا ان اقامها
لجماعة يصلون قعودا او مومين لعذر مثله عند مجيز صلاتهم جماعة او اقامها كذلك
لمن يصلي قائما بلا ايماء عند مجيز هذا مطلقا او مع الامام العادل ويجوز لكل احد
ان يقيمها قاعدا صحيحا ولكن يقوم اذا بلغ حي على الصلاة فيقوله قائما وكجئون
ومشرك في عدم صحة هاهنا منها طفل واجيزت ان راحق واجيزت ان
كان ممينا ولم يراحق وان اخذوا في الاقامة فانتقلوا عن حالهم الى افاقة واسلام وبلوغ
لم تجزهم ولا غيرهم وقيل تجزي الطفل ان بلغ وتجزي غيره ممن يصلي بها وتجزي
اقامة فذ نفسه داخله معه وان لم يحضرها ولم يقل اقامت ويصدق ان قال
اقامت بل يجزيه ان يحمله على انه اقام ولو لم يقل هو ولا غيره وتجزي جماعة
اقامة غير مصلي معهم سواء اقامها لنفسه ثم ذهب بلا صلاة او اقامها لهم لان نفسه
اما لانه قد صلى قبل واما لكونه سيصلي وحده او مع جماعة اخرى ويصلي بها ان
انتقل الى حيث تسمع وقيل لا يجزي ان يقيم لهم وقد صلاها ولم يصلها وانما يقيم
لها وله وهو لم يصلي ثم يصلي معهم الا ان حدث له مانع من الصلاة معهم او بداله
ان لا يصلي معهم او ان لا يصلي او افسدت صلاته وتجزي اقامة جماعة من لم
يصل معها كذا اطاق العلماء ولعل ذلك قبل انتفاض الصفوف وفي القواعد من دخل
في المسجد قبل ان ينتفض الصفوف فانه يكتفي باقامة الجماعة وقال من قل ان لم

وان تجزئ فيها او احدث
بول او نحو اعادها لان
بقي او رعا او خدش
وبقي القذ قاعدا او
موميا لعذر لان مضطجعا
وكجئون ومشارك فيها
طفل وتجزي اقامة فذ
لنفسه داخله معه وان
لم يحضرها ويصدق ان
قال اقامت وجماعة اقامة
غير مصلي معهم

يدخل معهم فليقيم وحده قلت هو الصحيح وظاهر اطلائهم ان من قال تجزيه يقول
سواء اتصل بصنف ام لا وقيل الاجزاء خاص بالمسجد وقيل خاص بصلاة لا يرجع
قبلها وبالمسجد معا وفي اعادة مقيما لنفسه او لجماعة ان قعد بعدها او قعدوا قدر
ما تصلى تلك الصلاة قولان وان قعد او قعدوا اكثر اعيدت الاقامة ومن
اقام بنية الثواب او ذاهلا بلا نية لصلاة معينة اجزته وان نوى
بها صلاتين صحت الاولى وقيل لا تصح لواحدة وهو اصح ويبيدها اي الاقامة
من اقام الاولى الظهر او المغرب ظاننا انه لم يصلها او ظاننا انه صلاها كما
لا تجوز فاذا هي صلاها او صحت وكذا من تعمد بها ما صلى جهلة او
عشا او ظن فسادا فاعاد لها الاقامة ثم تبين له صحتها وقيل لاعادة في المسئلتين
باب في اللباس تصح الصلاة بلباس وان صلى بدونه ناسيا لم يبد عند مالك
واعاد عندنا وتجوز الصلاة بثوب رطبا وفي موضع رطب الا ان ذهب فيه القدم باقيا ان
شاء الله انه لا تجوز حيث يتغير الثوب او البدن واقوله ثوب طاهر ساتر عورة
مصل وظهره وصدرة وقيل ومنكبيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصل احدكم
بثوب واسع ليس على منكبيه منه شيء فلا بد ان يسترا على صدره الى اسفل العنق
من الجوانب وقدام وخلف وقيل يشترط ستر العورة فقط في القيام والركوع وغيرها
وهي من الرجل والامة السرة والركبة وما بينهما على ما مر ومن اسقط الرج او غيرها
ثوبه من جسده فبانت عورته فسدت صلاته وقيل يلبسه وبينه وقيل ان بقي على
جسده منه شيء مثل ان ابقى متعلقا بكففه وبانت عورته صحت ويستترها وان لم
يقبل عليه شيء فسدت من صوف او قطن او وبر او شعر او نبات وندب الابيض
وكثرة الثياب وفي الاثر يكثر الثواب بالصلاة بالثوب الاسود وامله لانه لا يشغل
بخلاف الابيض وقد نزع صلى الله عليه وسلم ثوب اعلام يصلي به وقال يشغلني
اعلامه وصحت بخف طاهر وان من جلد او صوف وقيل لا من صوف الا
من عذر او فرق لباس رجل الى الساق او لباس الساق على انفراد وهو المراد هنا
لذكره النعل بعد فصاعدا الى ماتحت الركبة وما يلي الارض غليظ كما في النعل وقد
لا يكون له ما يلي الارض او يكون وليس بغليظ والراء مسكنه قاله بعض القوم وفي

وفي اعادة مقيما لنفسه
او لجماعة ان قعد بعدها
او قعدوا قدر ما تصلى
تلك الصلاة قولان ومن
اقام بلا نية اجزته
ويبيدها من اقام الاولى
ظاننا انه لم يصلها فاذا هي
صلاها وكذا من تعمد
بها ما صلى باب تصح
الصلاة بلباس واقوله ثوب
طاهر ساتر عورة مصل
وظهره وصدرة من
صوف او قطن او وبر او
شعر او نبات وندب
الابيض وصحت بخف
طاهر او فرق وفي

التمل قولان وندب الزرع * عند ارادة دخول المسجد ونحوه او ارادة الصلاة
 احتياطاً * من الغبس وتغظيما ورد الحديث صلوا في النعال وخافوا اليهود
 وورد لا تصلوا في النعال والمعنى صلوا فيها ليرى اليهود انكم خائفتموهم ولا تكثروا
 الصلاة بها لانها مظنة التجسس وان خلعهما جعلهما يسراه وان كان في صف فامامه
 واختار ذلك لبسهما اثلاً يشغله * وحرّم على الرجل لباس الحرير * البري وحل
 له الحرير الذي يخرج من البحر واما حرير الحفاء الذي احده النصارى فالاحوط
 انه لا يجوز لان فيه لون الحرير ولينه وتخته المذنبين هما علة التحريم ولا سيما انهم لعنهم
 الله يخلطون به حرير الدودة ولو كان قليلاً لوجود العلة * والا برسم * بكسر
 الهزة وفتح السين وضمه لون من الحرير * والذهب مطلقاً * قليلاً او كثيراً في
 الصلاة وغيرها وهذا الاطلاق راجع الى الحرير والا برسم والذهب ونهى صلى الله
 عليه وسلم عن تفرش الحرير ولو في غير الصلاة * وجوز قدر اوقية * بضم المعزة
 وتخفيف الياء او تشديدها والمراد بها هنا عشرة دراهم لا الاوقية الشرعية وهي
 اربعون درهما والدرهم ستون حبة من شير * من حرير بثوب * نسجاً او خياطة
 او ابقاً * وان كان * فيها * ويجوز بالاولى في غيرها وهذا مفهوم موافقة ومر
 انه يراد بمفهوم الشرط ومفهوم الصفة وليس المراد ان ذلك يجوز في الصلاة فقط
 كما قيل بدليل قول الشيخ اسمعيل في آداب اللباس الثاني ان يكون لباساً مباحاً
 ليس فيه حرير ولا خز ولا ابريسم الا موضع الاصبعين في طراز في ثوب ولو لم
 يذكر الاصبعين وطراز فافهم * بلا مس * ونفسد الصلاة بالمس وان شعر
 او ظفر على المشهور وقيل لا يفسد بمسهما وقيل لا يفسد بمس البدن مطاقاً وقيل
 يفسد ولو لم يمس اذا كان لباساً لا حملاً وذلك لدلالة النهي على الفساد عند هذا
 القائل * وقيل يمنع اكثر من اربعة دراهم * وزناً واجازة اربعة فما دونها والمراد ما
 تزن * وروي اجازة موضع اصبعين * طولها وعرضها فقط * بثوب فيها *
 وبالاولى في غيرها واجيزت الاعلام الكثيرة منه في الثوب ولو طويلاً من طرف
 لآخر ووجهه انه حمل الحديث الذي فيه اجازة موضع اصبعين على ان المراد عرض
 الاصبعين بلا حد في طول فاجاز اعلاماً كثيرة طويلاً عرض كل علم عرض

التمل قولان وندب الزرع
 احتياطاً وحرّم على الرجل
 لباس الحرير والا برسم
 والذهب مطلقاً وجوز قدر
 اوقية من حرير بثوب
 وان فيها بلا مس وقيل
 يمنع اكثر من اربعة
 دراهم وروي اجازة
 موضع اصبعين بثوب
 فيها

اصبعين بلا اعلام بمدد ولا بطول مخصوص ولعل ذلك ايضاً لما راوا في اللباس
 الذي لبس يوماً وفيه حرير لعلمهم راوا اعلامه لم يزد على اصبعين عرضاً ويحتمل
 كلام المصنف هذا القول ولعل من خص الاوقية قدر في ذلك اللباس مقدارها
 من الحرير والذي بالاربعة دراهم قدر لباساً له غير ذلك فلم يرفعه مقداره واجيز
 ثوب سدائنه من حرير واجيز الذي لحامته منه واجيز الحرير مطلقاً والمشهور
 النع مطلقاً وتفرشه وتوسيده والتغطية به ذلك كله جائز لما روي انه مروت
 عائشة رضي الله عنها ثوباً فيه صور الحيوان وجعلته فراشاً مع انه من حرير بعد
 ما ارادته للتزين ونهاها وقيل لا وقد قيل تفرشه لباس لحديث أنس انه عمد الى
 حصير قد اسود من طول ما لبس وفيه نظر لان اطلاق اللباس على الحصير في
 التفرش عن اللباس المعهود المتعارف ولو كان اللبس في الاصل مطلق الخلطة
 يضر حملاً في نحو جيب في الصلاة بلا مس ولو كثيراً وكذا المعادن * ومنع كل
 جسد * أي جسم من المعادن اما القزدير والنحاس الاحمر فلقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تصلوا بلباس نسج فيه الانك أو الشبه فالانك القزدير والشبه بفتحين
 النحاس الاحمر وقيل عابها غيرهما كالرصاص والحديد واتقوا لا مانع من ان
 يقال الانك الرصاص ولا مانع من ان يقال المراد بالشبه ما يشبه الانك فيدخل
 ذلك كله به لا بالقياس وقيل يمنع النحاس الاحمر والقزدير والرصاص فقط كالذهب
 وان صلى بالذهب ففسد صلاته وقيل ان مس غير ظفره وشفره وقيل ولو
 لم يمس لدلالة النهي على الفساد ولا يفسد بحمله بلا مس * غير فضة فيها * مع
 مس * عند الاكثر * واجاز غير الاكثر المعادن ولو مع مس حملاً للنهي على
 الكراهة وقيل يفسد ولو بلا مس لدلالة النهي على الفساد ولا تضر مماسة النضة
 ما لم يغلبها معدن ممنوع * وجاز الحرير والذهب * ما لم يغلبه معدن ممنوع
 للنساء مطلقاً * في الصلاة وغيرها قليلاً أو كثيراً ما لم يمس الا في
 الاحرام بحج أو عمرة فلا تلبسها * ولا يصلي بمجود غير فرو وان دبفت * والفرو
 الجلد الذي يلبس زينة أو ازيل خشوته والين وليس جلد حيوان مخصوص
 وشمل جلد النمر على القول بطهارته وروي ابو داود عن أبي هريرة ان النبي

ومنع كل جسد غير فضة
 فيها عند الاكثر وجاز
 الحرير والذهب للنساء
 مطلقاً لا يصلي بمجود غير
 فرو وان دبفت

صلى الله عليه وسلم قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر وقال ابن الصلاح
جلد النمر نجس قبل الدباغ ولو مذكى وقيل لا يطهر بالدباغ وشعره نجس ولو دبح
الجلد فيما قبل وكثير استعمال جلده فورد النهي عنه كما مروى في حديث لا تركبوا
النمر وفي حديث لا تفرشوا جلود السباع * ما وجد غيرها * وجاز بجلد فرو
ان لم يدبغ وقبل ان يدبغ * وجوز * ان يصلى بها ان دبغت وقيل وان لم تدبغ ووجد
غيرها وهو الصحيح عندي اذ التحقيق ان الزينة في خذوا زينتكم كل لباس طاهر
ما تركه حلال * وفي ثوب ذي تصاوير * الرأس وحده أو مع الجسد لسجته
أو خيط أو صبغة * قولان * والمجيز استدلال بقوله صلى الله عليه وسلم الا ما كان
رفقا في ثوب * والمنع أصح * لان أصل منع الحرير جاء في ثوب اعائشة رضي
الله عنها فيه رقم والثالث الجواز ان لم تكن برأس وان كان الرأس وحده لم يجرأ بضاً
لقوله صلى الله عليه وسلم الصورة الرأس والزابع جواز ما صورة غير الحيوان لقوله صلى
الله عليه وسلم في المصورين انه يقال لهم يوم القيامة احيوا ما خلقتهم والخامس ما فيه
صورة غير الحيوان وغير النبات والشجر وكذا مقابلها الا ان ارتفعت قدر ثلاثة
أذرع ولا يضر حملها في جيب * ولا يغير ساتر لقصر أو نفوذ * لحرق أو تفاسيح
أو رقة وتكره ثوب يصف ولا ينفذ وأجاز بعض المشاركة قدر درهم انكشف
من عورة وأجاز بعضهم أكثر وأجاز بعض المالكية الصلاة بلا لباس وبعض
ان نسبي ولم يعلم بانكشف عورته من لباس وان كشفها الريح فرد المصلي ثوبه
صحت صلاته وكذا غير الريح ولو لم يبق من ثوبه على عورته شيء اذا رده وقيل
غير ذلك مما مروى يحرم انكشف للناس باتفاق والعورة هنا على حدها في باب الوضوء
والحق ما قال المصنف ولا يصلي بثوب يصف بمعنى انه يتبين منه أشخاص
الاعضاء لرقته أو الشدة * ولا بثوب مشرك * لبسه أو جاء منه * أو
بخطه * أي مخطه * أو نسجه * أي منسوجه * قبل غسله * ومن أجاز
بالأهل الكتاب أجاز ذلك منهم ومن كرهه ومن أجاز من غيرهم أجاز
وقيل بنجس بل أهل الكتاب المخاريق وبالحلاف في غير المخاريق واجيزت
بثوب مشرك لم يلبسه واجيزت بثوبه ان كان مطويا والمنع احوط وينبغي الاحتياط

ما وجد غيرها وجوز وفي
ثوب ذي تصاوير قولان
والمنع اصح ولا يغير ساتر
لقصر أو نفوذ ولا بثوب
مشرك أو بخياطته أو نسجه
قبل غسله

* أو * بثوب * به شعره * أي مشرك * أو شعر خنزيرا وفردا وبالغ اقلف *
غير محتون الا في ايام العذر للاقلف هذا هو الحق ومن لم يحرم من الخنزير الا
لحمه اجاز شعره * أو * شعر * حائض * أو نفساء * أو جنب * على الصحيح
فيها وقبل لا تفسد الصلاة بشعر حائض أو نفساء أو جنب ولو بدون غسل ذلك
الشعر ولو فصل قبل انقضاء الحيض أو النفاس ويدل له حديث ليست حيضتك
في يدك * وصحت * شعر * * هما * أو شعر النفساء * بعد غسل * للشعرين
وحدهما أو في الثوب وهذا ان انفصل شعر الحائض والنفساء بعد انقضاءهما والا لم
يتأثر فيه الغسل ووجهه انها لو اغتسلتا بسبعة اجز لم تطهرا قبل وقتها وليس ذلك
الشعر في بدنهما فضلا عن ان يعتد بعدتها فلا يغسل وقيل يتأثر بالغسل في حينه
او بعده ووجهه انه لما انقطع عن البدن صار كحائض ماتت وجنب مات قبل الغسل
فيغسلان للحيض أو النفاس وللجنابة ويغسلان للموت وقيل للموت فقط فكذا
الشعر فيغسل مرة على القول بان الجنب والحائض والنفساء يغسلون مرة واحدة
ومرتين على القول الآخر وبأني كلام في الجنائز ان شاء الله وقيل حتى تخرج
من حيضها ونفاسها فتغسلها اماما انفصل بعد طهرها فيغسل اجماعا ولا يكفي غسلها
في الثوب الا بنية غسلها غسل حيض أو نفاس أو جنب * ويصلي رجل بثوب
امراة * ولو اجنبية * ان لم يخف فتنة * كشم رائحة * ككسه * وان افتتن او
افتنت باشغال ينحو الشم فسدت وقيل صحت ولا ينبغي ان يصلي بثوب ذي
محرم ان وجد غيره وما ذكر من فساد الصلاة انها لو اذا كان الاشتغال بالرائحة
او غيرها ميلا الى الجماع كانت اجنبية او ذات محرم لا ان كانت زوجة او سرية
واما اذا لم يكن ميلا اليه فلا فساد بذلك الا انه لا يحسن ما يعطل عن الخشوع
* وهي كره سواء * معها او سواء حال من المستتر في كره بمعنى مساوية او خبر
لحذوف ايها سواء ولا تكرار في ذلك لان التشبيه لا يستلزم المساواة وفي ذلك
جر الكاف الضمير لان فيه قولاً بالجواز قياسا اذا كان موقفا وفيه استعارة ضمير
الرفع للجر * في * وجوب * اللباس * للصلاة ولو اختلفت عورتها كما مر * وقد
شدد * بافساد صلاتها * في كشف غير وجهها وكفيها * مثل ان تكشف راسها

او به شعره او شعر خنزير
او فرد او بالغ اقلف او
حائض او جنب وصحت
بها بعد غسل ويصلي رجل
بثوب امرأة ان لم يخف
فتنة ككسه وهي كره
سواء في اللباس وقد شدد
في كشف غير وجهها
وكفيها

أو شعرها ولو على الوجه أو ذراعها أو رجلها أو عنقها وغير ذلك وقيل لا بد من
ستر قدمها في الصلاة لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك وهو دليل على قول بان
القدم عورة وقيل ظاهره عورة وفي باطنه قولان والصحيح ان ظاهره عورة كما
روي فيه وكما أمرت بارخاء الثوب شبرا أو ذراعا **✽** ورخص لها ان تصلي بما تقعد
به بين نساء أو مع محرم **✽** بدون استحياء مثل ان تكشف رأسها ويديها وعنقها
وما دون الساق والظاهر انها ان لم تستحيي يكشف الساق وعضلة الرجل مع
النساء صلت بانكشافه ان شاءت بل قد صح ان عورة المرأة مع المرأة أو مع
الامة من السرة الى الركبة كما قال ابو مسور وان لم تجد الا ما يسترها من سرتها
لركبتها صلت قائمة وقيل قاعدة وقد مر ما ينكشف لمحرم وعلى الرخصة يجوز ان
تظهر لمحرمها ما فوق السرة وكذا للمرأة **✽** وكذلك قالوا وقيل لا تظهر وجهها
الا لضرورة كسترها وعلى كل حال ستره سنة **✽** لا بأس ان صلت بلا خمار
بينها **✽** وان اطاع غير محرم على حال لا يراها فيه فسدت صلاتها وكذا ان
راها محرمها بحال لا يراها فيه في غير الصلاة فانها تفسد وان صلت بحال لا تستحيي
بها في غير بيتها كصجرا ولم يرها أجنبي صحت وقيل لا ويقال اذا عرت المرأة
رأسها ذهبت الملائكة لحديث جريد حين اعرت خديجة رأسها ولا حجة فيه
لانه يحتمل ان يكون دلالة للوحي فقد صح ان ملائكة الانسان لا تفارقه الا
حال الجماع وحال قضاء حاجة الانسان وقد قيل لا يفارقونه ايضا في ذلك وانما
تفارقه سائر الملائكة كما فارق جريد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعرت
رأسها **✽** وتقلد عنقها **✽** اول من قاله فاطمة من ذرية الحسن والمراد بالتقليد
استدارته بالعنق ولو بلا تدل **✽** وان كان التقليد **✽** بمخيط **✽** والافسد وجاز
ان قلدت عنقها فقط او يديها او اذنيها ويكفي تقليد يد او اذن وجوزت صلاتها
وان لم تقلد واحدا من ذلك اصلا لعدم اثر من الحديث في ذلك وهو الصحيح ثم
اطلعت على اثر قديم غير مرفوع اليه صلى الله عليه وسلم ويدل على صحتها انه
الاصل المستصحب وانه يفهم من اطلاق قول الايضاح وقال بعضهم ان لا بدون
ان يذكر القول بعدم الوجود اعتمادا على فهمه من عدم التنصيص على الوجوب

ورخص لها ان تصلي بما
تقعد به بين نساء أو مع
محرم ولا بأس ان صلت
بلا خمار بينها وتقلد عنقها
وان بمخيط

وانما اقتصر المصنف على قول وجود التقايد احتياطيا في العمل في المباني واحتياطيا
في حكاية العلم لما لم يذكر في الايضاح لم يذكر لعل صاحب الايضاح لم يطلع
على قول بعدم الوجوب بل اطاع على قول الوجوب لبعض ولم يطلع لبعض ذلك
البعض على عدمه ولا لا عرض له فتورع في النفل وعبارة الديوان كل ما جعلته
المرأة في عنقها فانه يحجزها في الصلاة واما ما جعلته في اذنها او في ذراعها او في
رجليها فلا يحجزها ومنهم من يرخص واما ان لم تجعل شيئا في عنقها للصلاة فلا
يؤذيها ذلك ومنهم من يرخص **✽** والامة ليست كالحرمة **✽** بل كالرجل ولا نصلي
الحرمة ومسافها بارز وجوز ان تصلي وهو بارز الى الركبة ان لم يكن معها أحد براها
وجوزت صلاتها ولو انكشف فخذاها او يتيها ما لم ينكشف احدهما كله وهو
خطا وقيل تفسد بقدر ظفر فصاعدا وقيل بالربع وقيل باكثر لانه وكذا الرجل
وقيل ما لم تظهر عورة الرجل الكبرى كلها او كان الخرق مقابل الدبر او الذكركر فلا
بأس وان قابل الخرق ذلك او خرج الذكركر فسدت والصحيح منع ذلك وقيل لا
تبرز من يديها او رجلها الا موضع السوار او الخصال فسادا ولا يصلي بثوب
او جبة او قميص او نحو ذلك ان كان مقلوبا وان قل صحت صلاته على الصحيح
وشدد بعضهم فقال بفسادها وان كان لا يتبين ظاهر من باطن لعدم خياطة
ونحوها او لكون خياطته لا تصير وجهها ظاهرا او وجهها باطنا فلا فساد ولا كراهة
على اي وجه من وجهيه ومن ذلك ان يخاط بوصل طرف لطرف بلاردلها
ولا رد لاحدهما لجنب وقد يتبين الباطن لعدم اتحافه **✽** فصل **✽** في صفة
اللباس **✽** ندب لرجل ان يوشع من ابطه **✽** منبت الشعر في اصل المضد
من تحت بكسر الهذزة واسكان الباء وكسرهما **✽** او سترته لركبته **✽** وكذا المرأة
✽ بطرف ثوب **✽** يكفي عن التوشيع **✽** واحد من نحو **✽** جبة وقميص
وسروال **✽** بأن **✽** يلف يده **✽** من الاصابع **✽** لمرفقيه **✽** فلا ينال عورته
من مرة لركبته فلو لم يوشع بشيء من ذلك لا يمكن ان يمسها بيده وان يمس
نخذه ببطنه وفي مس الانسان عورته فيريد قولان في نقض الوضوء والصلاة
وان قلت كيف يمسها بيده وهو لا يمس سائر لها قلت يمكن انحلال لباسه وحله

والامة ليست كالحرمة
✽ فصل **✽** ندب لرجل
ان يوشع من ابطه او سترته
لركبته بطرف ثوب وجبة
وقميص وسروال ويألف يده
لمرفقيه

يرج او غيرها ويتصور ايضا فيمن يرسل يده من تحت ثوبه ارسالا بلا الصاق
واذا ركب الصقها بركبته على القول بانها غير عورتين او بما تحتها على القول
بعدم فساد الصلاة بالصاقها بما تحت ركبته في الركوع ففي هذه الصور يقرب
مس جانب السرة فسادا لحسن التوشيح بما ذكره لا يمس وشدد بعضهم فيمن لم
يوشح ان تفسد صلاته كما في الديوان وان احرم بلا توشيح فانه يوشح وان خاف
ان ينجس ثوبه بالتوشيح فلا توشح عليه * وتصح الصلاة بدونه * اي بدون
التوشيح * ان لم يمس عورته * وهي ما بين السرة للركبة ولم تمس عورتها التي هنا
منبت شعر فرجها او سرتها وان مس عورته او مست عورتها فسدت * ونهي
فيها عن الصماء * واللبسة المسماة بالصماء * هو * ذكر ضمير المؤنث مراعاة
للخبر * لبس الرجل ثوبه وشده على يديه * من فوقهما اي تضيقه عليهما * وبدنه
وتجلله به * اي ارسله لاسفل * بلا رفع جانب منه * والمراد برفعه رفعه في
العلو او ابعاده عن البدن بان لا يلصقه بالشد ولو رفع منه جانب اسهل اتصال
الاعضاء ويكفي في المنع الشد على اليدين وحدهما او الشد اسفل * فلا يسهل
معه اتصال اعضاء الارض او * اللبسة المسماة بالصماء هو * روي طرف
الازار * بكسر الهمزة وهو الملحفة والمراد هنا مطلق الثوب * على ايسر عاتق *
اي على عاتق ايسر او ايسر هو عاتق والعاق المنكب * فتكشف به * اي بذلك
الروي * عورته * فيكون منها عنه في الصلاة وغيرها * تاويلان * اي
تفسيران للصماء ولنا ثالث وهو ان يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا يده
اليسر من تحته ورابع وهو ان يرد الكساء من قبل يمينه على يسراه وعاتقه الايمن
فيغطيها معا وخامس وهو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من احد
جانبه فيضعه على منكبيه فيبدو فرجه وسادس وهو ان يحتمي بثوبه وليس على
فرجه منه شيء وعلة النهي اما كشف العورة او عدم سهولة اتصال العضو الارض
كما ذكره المصنف وقيل في الاول ان العلة انه يعسر عليه اخراج يده او يتعذر فلا
يجد دفع ما يؤذيه * ونهي * عن الاحتباء وهو روي طرف منه على ايمن
واخر على ايسر فتكشف * عورته فتفسد صلاته اي فتؤدي الى الانكشاف

وتصح الصلاة بدونه ان
لم يمس عورته ونهي فيها
عن الصماء وهو لبس الرجل
ثوبه وشده على يديه وبدنه
وتجلله به بلا رفع جانب
منه فلا يسهل معه اتصال
اعضائه الارض او روي
طرف الازار على ايسر
عاتق فتكشف به عورته
تاويلان وعن الاحتباء
وهو روي طرف منه على
ايمن واخر على ايسر
فتكشف

او يقرب الانكشاف * وعليه * اي على اعتبار الانكشاف في النهي * فان لم
تكشف ووصلت اعضاء الارض * بلا تكاف * صحت * قيل مع الكراهة
وكذا الصماء والسدل واذا لم يكن معها انكشاف ووصلت الاعضاء صحت قيل
مع الكراهة وقيل فسدت للنهي على ان النهي يدل على الفساد ولم يطع بعضهم
على الخلاف فقال انه قائل بالفساد وقيل الاحتباء خاص بالعود يوقف ركبته
ويلصق لبطنه فخذه وقيل ولو لم يلصقها وبأتي مزيد ان شاء الله ولكن اذا لم
يلصقها بأن كان بين البطن والفخذين ثوب فحمل ذكره في فعود النهي لاني
لباس النهي * ونهي * عن السدل * فان سدل وانكشفت العورة فسدت
الصلاة وان لم تكشف لم تفسد وكره وقيل فسدت للنهي وسواء في الخلاف كان
السدل فوق السرة او تحت الركبة او بينهما ولا بأس بسدل فوق المنكب * وهو
سدل الثوب * اي ارخاؤه * على الرأس والمنكب * جنس فشمّل المنكبين
* لاسفل مفرقا * بفتح الراء حال من الثوب وبالكسر حال من فاعل السدل
الواقع خبره هو أي سدل ذلك الثوب مفرقا * بين أطرافه أو على المنكبين لاسفل
فقط كلبس عاتق نسائنا واما ما دون المنكب فنقبل لا يسمى سدا ولكنه محكوم
عليه بحكمه وقيل سدل * ويكون * السدل * من امام ومن خلف ومن * احد
* الجانبين مع تفرق أطرافه * وقيل يكون السدل على العرض وقيل لا ولكن
حكمه كحكمه وحاصل ذلك ان يرسل ثوبه من فوق راسه للجانبين اولهما وحلف
او لهما واقدام او لذلك كله او يرسله من منكبيه للجانبين اولهما وحلف اولهما ولقدام
او لذلك كله مع افتراق أطرافه والافتراق يحصل بدم الملافة وبالملافة بلا
ستر وبالملافة مع ستر بادخال طرف تحت آخر لكن اذا بالغ في الادخال والامساك
حتى يأمن الانكشاف فلا بأس ونزول الافتراق بالعقد والازرار والحياطة
ونحو ذلك * فان اجتمعت * أطرافه * فيما ردت ركبته الى فوق فلا بأس *
وحد القوق العورة باختلاف انواعها واقوالها وكذا الركبة فما تلاها على خلاف
مرفان افتربت فيما ليس عورة فلا بأس ان لم تبين العورة منه ولا يلحقه اسم
السدل ولا الكراهة مثل ان تفرق فوق سرة الرجل * وجوز * ان لا يكون

وعليه فان لم تكشف
ووصلت اعضاء الارض
صحت وعن السدل وهو
سدل الثوب على الرأس
والمنكب لاسفل مفرقا
بين اطرافه او على المنكبين
لاسفل فقط ويكون من
امام ومن خلف ومن
الجانبين مع تفرق أطرافه
فان اجتمعت فيما ردت
ركبته الى فوق فلا بأس
وجوز

سدل * فيما * اذا اجتمعت الاطراف * دون الارض * ولو افتقرت فوق ذلك
ولو في العورة مع عدم الانكشاف * ورخص * في الاكتفاء باجتماعهما * وان *
كان الاجتماع * فيها * فقط اي الارض فقد افتقرت فوق مع عدم الانكشاف
وبقي عليه اثم اسبال الازار تحت الكعب وفي فساد الصلاة بتسده قولان وزال
عنه حكم السدل * وكذا من يصلي قاعدا * يرخص له ان لاسدل ان اجتمعت
في الارض * ولا سدل ان لبس قميصا ان جعل ثوبا آخر على عنقه * اخذا امام
اوراه او منكبا * غير اخذ منكبيه لاسفل * والحاصل انه لاسدل منها عنه
اذا لبس تحته قميص اوجبة * وكذا ماردا * اي المكبان * اسفل ليس
بسدل * الصورة قبل هذه لم ياخذ الثوب المنكبين ولا ماتحتها لاقتراقه وهذه
الصورة لم ياخذ اسفلها لاقتراقه فلا تسد به الصلاة مالم تنكشف العورة وقبل
تفسد كما مر لاجل الهي * وقيل * السدل * المنهي عنه سدل بثوب مع
انكشاف عورة * وان لم تنكشف فليس داخلا في النهي ومحصل ما ذكرناه
نهى عن السدل فليل على اطلاقه ولو ستر بثوب او كان فوق الستر وقيل ان
كان تحت ستر اوفوقه فلا بأس ثم انه اذا لم تنكشف لم تفسد الصلاة وقبل
فسدت والسدل تحت المنكب غير تام فلا بأس وقيل كالنام * و * نهى عن
الاكل بالشمال لا عذروا المشي بفعل واحد ولو خطوة وقيل خطوتين وقيل ثلاثا
الا لذر بل يكره لبس راخذ ولو بلا مشي للشوكة ونظر الناس وكذا مثل العمل
كالخف وكذا اخراج يد من الجبة مثلا وادخال الاخرى والاحتباء في ثوب واحد
و * عن جر الازار خيلاء * اي غرا وزهوا * ولو في غيرها * اي الصلاة
وافسد بعضهم الصلاة بجره فيها ولو بنير خيلاء ولا ضير بجره في غيرها بلا زهو
وغر لكن يجنب لئلا يوصل الى الخيلاء او يساء الظن بصاحبه او ينسحب على
نجس ويموزجره خوف برد او ناموس او نحوه من المضار وتجبره المرأة مطلقا
وتجنب الخيلاء ولا تصلى المرأة محتزمة في ثيابها فان فعلت فلا اعادة وكذا الرجل
ذا احتزم للعمل ان وصلت اعضاءه الى الارض وتمكنا من الركوع بسهولة * ولباس
راس كعمامة * بكسر العين * وكركزية * قل بعض الكركزية من الصوف

فيما دون الارض ورخص
وان فيها وكذا من يصلي
قاعدا ولا سدل لمن لبس
قميصا ان جعل ثوبا آخر
على عنقه غير اخذ منكبيه
لاسفل وكذا ماردا اسفل
ليس بسدل وقيل المنهي
عنه سدل بثوب مع
انكشاف عورة وعن جر
الازار خيلاء ونوفي غيرها
ولباس راس كعمامة
وكركزية

طولها من ذراعين الى اربعة اذرع ونصف ونحو ذلك وعرضها من شبر الى ذراع
لما يكون ضيقة كثيرة كأنها شبكة وتكون ايضا على غير تلك الهيئة * وشاشية *
بشد الياء للنسب الى شاش وهو في العرف كتان لين وليس في العربية * ان لم
تثقب وسطا يصلي به * وان تثبت وسطا فسدت الصلاة وقيل لا وان تثبت في
غير الوسط صحت وقيل لا تبصح وان انخرقت الى الحاشية وانقطعت الحاشية
فلا فساد ولا فساد ان تثبت ولو وسطا وغطى الثقب * مع تلح * في لباس الراس
مطلقا * بعمامة * والتلحي بها جعلها على العينين وهما جوانب الوجه * وتغطية
وسط الراس بها بلا ارخاء تلح اسفل من عظم القلب * وبلا تشميره فوقه وهو
نال للنفرة تحت الترقوة * وكرك * التلحي * تحت الذقن * فقط بلا فساد
وان تلحي تحت انفه او على انفه او فمه او تحته ففي الاجزاء قولان وكذا ان لبس
عمامة او كركزية او نحوها بلا شاشية وظهر وسط راسه ويجوز التلحي بغير مالبس
من عمامة ونحوها مثل ان يلبس العمامة ويتلحي بثوبه ناويا به التلحي وكذا
يكفي ارخاء ثوبه الى عظم الصدر او تغطية ذلك ويجوز عندي ان يرخي العمامة
من خافه كما فعل صلى الله عليه وسلم والظاهر من كلامهم انه ان لبس العمامة
فوق الثوب لا يلزمه التلحي ولا الارخاء وليس كذلك وقال ابو عبد الله
الفرناطى ثرا ونظمته وقلت

وكل ثوب من عمامة خرج * فهو لوطي اتي فيه الحرج

* وهل بعيد ان صلى بلا تلح * اولا وهو الراجح عند الشيخ والمرجوع عند
غيره * قولان وكذا ان لبس شاشية خارجة من عمامة او * من * كركزية دورت
عليها * اي على الشاشية * او * لبس * عمامة على كركزية خارجة منها * اي
من العمامة وكذا ان لبس الكركزية على العمامة وخرحت من الكركزية * مقابل وسط
الراس * هل تفسد اولا القولان ويكفي التغطية بالثوب على الشاشية والعمامة ونحو
ذلك عن التغطية بطرف العمامة او الكركزية ويكفي تغطية المدور عليه بطرف هذا
المدور كما تفعل العوام واهل البدو الثوب وسطا مما دور عليه من خبل وبر او غيره
وفي حكم خروج وسط الشاشية من العمامة خروج الثوب منها وفي الديوان ان خرج

وشاشية ان لم تثقب وسطا
يصلي به مع تلح بعمامة
وتغطية وسط الراس بها بلا
ارخاء تلح اسفل من عظم
القلب وكرك تحت الذقن
وهل بعيد ان صلى بلا
تلح قولان وكذا ان لبس
شاشية خارجة من عمامة
او كركزية دورت عليها او
عمامة على كركزية خارجة
منها مقابل وسط الرأس

وسط رأسه في الصلاة من الكرزية او العمامة او الشاشية وغطى ذلك بالثوب او بغيره فانه يعيد صلاته في هذا وفيها رخصة وان دخل الصلاة ونسي التلحي فلا يجعله في صلاته وان جعله فيها اعاد وان ارخى تلحيه الى اسفل من عظم القلب او حلق وسط رأسه ولم يخرج الحلق الى اسفل ففي الفساد قولان ولا فساد ان لم يخرج الحلق وغطى رأسه بثوب او شاشية او نحوهما وروي انه نهى ان يقتطع والاقتطاع فيما فسر به بعض ان يتعم ولا يتلحي تحت حنكه وظاهره انه ان تلحي تحت حنكه خرج عن النهي ولعل مراد هذا البعض بالتلحي تحت الحنك ورخاء اسفل الحنك بكثير دون ان يجاوز عظم القلب ولا يلزم تلح ونقطة وسطه ان شدة بعامة لمرض او برد وفي اعادة مثلث متعقب وهو مغطي النعم سواء تلم للعبة او لغيرها لغير عذر قولان ونهي ايضا عن تغطية اللحية في الصلاة وفي صلاة مغطيا قولان وان خرج راس امرأة بها في الصلاة من وقاية هي الكرزية المذكورة كالشبكة وتطلق على كل ما تتجفظ به وتكسر الواو وتفتح وتضم او مربع قال بعض اهل نقوسة وتماقا تقررني يعني الكبيرة طولها ثلاثة اذرع وعرضها كذلك تجعله المرأة على رأسها وتشده تحت لحياها بخلال فضة او حديد او عود وترمي ما بقي على كتفها وذراعها يسترد ذلك اجمع مع صدرها وتلفا تزينت يعني الصغيرة هي المربع فيما اظن تجعله المرأة في وسط رأسها مما يلي الشعر يكون طوله ذراعا وعرضه شبرا ونحوه يكون مصبوغا وغير مصبوغ او خرج هو اي المربع من وقاية قولان كذلك وبالشاشية في الصلاة مثل حسنة وبالكرزية اثنا عشرة وبالعمامة اربع وعشرون وبالقميص ثلاثون وبجبة الصوف اربعون وبالكساء خمسون وان لبس ذلك كله فله اجره كله والسواد قبل افضل والواضح ان الابيض افضل ومن اعطى ذلك لغيره يصلي به فله اجر كاجر من صلى به وقيل كمن انفق مملونا بالذهب وقيل الفضل في الثياب اغلاها ثوبا ويستحب للرجل ان يصلي بخمسة اثواب الكساء والجبة او القميص مكانها والشاشية والعمامة والكرزية والسراديل ويستحب للمرأة ان تصلي بستة الطوق والكساء والملحفة والقناع والوقاية والمربع

ولا يلزم تلح وتغطية وسطه ان شدة بعامة لمرض او برد وفي اعادة مثلث لغير عذر قولان وان خرج راس امرأة بها من وقاية او مربع او هو من وقاية فكذلك

وان زاد افضل والوتر اولى وجاز صلاتهما معا بثوب واحد ان استترا وكفاهما ولم يخافا فتنة فصل يصلي بثوب وان كان نجسا او حريرا بريئا او بكذهب اي بمثل الذهب من المعادن الممنوع مسها في الصلاة كالنحاس والرصاص ان لم يوجد سوى ذلك بلا اعادة للصلاة بعد وجوده لما سوى ذلك وان وجد في الوقت على الصحيح وزعم بعض انه يعيد ان وجد في الوقت وخرق من قال بالاعادة ان وجد ولو بعد الوقت وجن القائل انه يترك الصلاة حتى يجد والقائل انه يغير والتجسس اولى من الحرير لان الحرير منهبي عنه بعينه وكذا الذهب ونحوه وهما محرمان بالذات والحريز هو قبل الذهب ونحوه كالحديد والنحاس وقيل عكسه اي عكس ذلك كله وهو ان الحرير اولى من التجسس وهو قول الشيخ اسمعيل وان الذهب ونحوه قبل الحرير وذلك تغليب لجانب الطهارة والظاهر ان القدر المعفو عنه في اللباس من الحرير متعين تقديمه على التجسس والذهب ان لم يس بل ولو مس لان بعضا لا ينقض الصلاة بمس الحرير وان نحو الذهب اولى من الذهب بل قيل لا ينقض الصلاة من غير الذهب ووجه تقديم نحو الذهب من نحاس او غيره على الذهب شدة تحريم الذهب مطلقا في الصلاة وغيرها ووجه من قدم الذهب على نحوه من نحاس وغيره انه اعنى بالنجاسة وشبهه فنهى عنه في خصوص الصلاة وقد يضاف بان النهي مختلف فيه هل يدل على الفساد والكلام في الحرير مع النحاس ونحوه كذلك بل اهون لزعم بعض انه حلال لبسه وبعض انه مكروه وما ضعيفان ولورود الاثر يجوز بعضه كاعلام بثوب او وقاية ونحو ذلك مما مر وهو اولى من الذهب للزعمات المذكورات وهذه الآثار المذكورة وما تعلق بطرفه المنجر على الارض غير ماس بدن المصلي مما لا تجوز الصلاة به اولى مما لم ينجر وكان ماسا والريبة ثوبها الطاهر ولو ريبة محققة ان اطمان قلبه الى انه لو علم صاحبه لرضي اولى من هؤلاء وثوب مشرك لم يتيقن تنجيسه اولى من نجس هذا هو الصحيح لان العلة التجسس وما يتيقن بنجاسته يؤخر عما شك في نجاسته وانما يستحسن تقديم التجسس على ثوب المشرك لو كان ثوبه نجسا بالذات وليس كذلك وثوب

فصل يصلي بثوب وان نجسا او حريرا او بكذهب ان لم يوجد سوى ذلك بلا اعادة بعد وجوده وان في الوقت على الصحيح والتجسس اولى من الحرير وهو قبل الذهب ونحوه وقيل عكسه والريبة اولى من هؤلاء وثوب مشرك لم يتيقن تنجيسه اولى من نجس

الكتابي مقدم على ثوب المجوسي وثوب المجوسي مقدم على ثوب غيره من المشركين
وقبل ثوب الكتابي غير الذي وغير المعاهد وثوب المجوسي الذي هو غير ذي
وغير معاهد كثوب سائر المشركين والثوب الذي توسط في لباس المشرك قبل
الذي يلي جسمه والذي فوق * واختبر عكسه * اي عكس ذلك كله وهو ان
هؤلاء اولى من ثوب الرية والنجس اولى من ثوب مشرك غير متيقن النجس
والواضح انه اولى من النجس والرية العارضة قبل الاصلية وهذه قبل الحرام
وقبل الرية مطلقا والحرام قبل النجس وينوي الخلاص ومن صلى بثوب حرام
وجد غيره او لم يجده فقبل بعبد وقبل لا وقد قبل من لم يجد الاثوابا حراما يصلي
قاعدا مستترا بما امكن ومن علم في صلاته انه ليس الثوب له اتىها وغرم ما افسد
وان حجر عليه اتىها ونزعة سواء دخل به الصلاة باذنه او بدلالة او غير ذلك ويفرم
الفساد الواقع بعد الحجر مطلقا والواقع حيث لا اذن ولا يصلي بثوب استعاره او
اكره للباس الا ان اكره واستعاره على ذلك وقبل يصلي وينبغي ان لا يقول احد
بالمنع الا ان كان لباسا مخصوصا بوقت او زينة ورخص ان لا يفرم فساد الثوب
اذا دخل الصلاة باذن صاحبه ثم حجر عليه ولو وقع الفساد بعد الحجر ويصلي
بثوب المخالف ان قال انه ظاهر الا ان كان يحجز الصلاة بنجس ويصلي بثوب
غير المتولى اذا طلب اليه للصلاة وذكرت له عند المرخصين وقبل لا الا ان قال
مع ذلك انه تقي واما الامين المتولى اذا طلب اليه للصلاة فلا يشترط ان يقول تقي
* وما اخبر بنجاسته امانه قبل ما عوينت * شوهدت * فيه * وما اخبر بنجاسته
غير الامناء اولى مما اخبر بنجاسته الامناء وما اخبر به اهل البراءة اولى مما اخبر
به اهل الوقوف وما اخبر به الاقل اولى مما اخبر به الاكثر والقليل من اهل
الولاية اولى من الكثير من غيرهم * وهل يقدم * ثوب * متنجس بنطقة على
ثوب * ذي قي * او * يفعل * عكسه قولان * وجه الاول ان بعضا قال
بطهارة النطقة مطلقا وبعضا قال اذا خرجت في المرة الرابعة بلا فصل بول وانها
قد تستحيل طاهرا كما اذا تولد منه انسان او حيوان وان التقي اخبث ووجه الثاني
ان بعضا قال بطهارة التقي والقولان المذكوران في النطقة عن الشافعية وعبارة

واختبر عكسه وما اخبر
بنجاسته امانه قبل ما عوينت
فيه وهل يقدم متنجس
بنطقة على ذي قي او عكسه
قولان

بعض في حكايتهما هكذا وقد قيل ان النطقة طاهرة الاصل فلو خرجت ثلاثا
فالرابعة طاهرة ان لم يتخلل بول وقبل طاهرة من اول مرة وان خرجها غير مخرج
البول وهذا جحد لما ظهر كالشمس ومذهبنا نجاستها لذاتها فهي ابدا نجسة
والقاس اولى من التقي ومنها وقد قال بعض الناس بطهارة التقي والقاس ايضا وقبل
الا ان شبه التقي وصف العذرة ومذهبنا نجاسة التقي والقاس مطلقا * وبعد في
نطقة * على القول الثاني الذي في قوله او يفعل عكسه * وبعدها دم * الا ان
كان لا يجتمع اذا فاض فقدم عليه * وبعده * اي الدم * خر * لانه قد يعنى
عن قليل الدم وقبل الخمر قبله لان بعضا قال بطهارة الخمر ولو حرم شربه * ثم
غائط * والبول اقذر منه كما قال * وقبل البول اقذر منه * وليس هذا قولنا
مقابلا لقول متقدم بل تقرير لما قبله اى وقالوا البول اقذر منه قال ابراهيم النخعي
كانوا يشددون في البول يصيب الثوب ويرون ان ذلك اشد من المني والدم لقوله
صلى الله عليه وسلم استنزها من البول فان عامة عذاب القبر من البول وقوله
صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يجاسب به العبد وقبل الغائط اقذر
من البول لانه اقذر واثنان واصعب غسلا الا ترى ضباته في الاستنجاء اكثر
من صبات البول ويفسل بعد قشر ويس من ثوب وقد مر ان البول قد يكتفى
في غسله بالصب اذا كان رطبا ولا لون له او بول صبي لم ياكل طعاما وهذا كله
يدل على كون البول دون الغائط كذا ظهري ويدل له قول الديوان التقي فالدم
فالخمر فالغائط فالبول وجعل الميتة ولحم الخنزير في مرتبة الدم واختلف في الميتة
ولحم الخنزير قبل سواء وقبل الميتة اولى ويدل للقول بان البول اقذر منه انه قد
يكون روث الشيء طاهرا وبوله نجسا ولا عكسه * ومختلف فيه * ولولين
اصحابنا وغيرهم كبول ما يؤكل لحمه * اهون من متقى عليه * كبول الانسان
على مامر وكالبیضة المتفرخة فان اباسهل من اصحابنا رحمهم الله وكثيرا من غيرهم
قالوا بطهارة ما عدا الفرج والظاهر ان النطقة في المرة الرابعة اولى من التقي
لانه ولو اختلف فيه مثلها لكنها زادت بكونها دونه في الحث وبلاستحالة الى
طهارة والخمر التي استحالت خلا اذا قلنا بنجاستها اولى من الخمر التي لم تستحل

وبعد في نطقة وبعدها دم
وبعد خمر ثم غائط وقبل
البول اقذر منه ومختلف
فيه اهون من متقى عليه

والصحيح حرمة ذلك الخل ونجاسته لحديث النهي عن اتخاذ الخمر خلا وقدر
والجلد المدبوغ اولى من غير المدبوغ وجلد غير المكروه اولى من جلد المكروه
وجلد غير الميتة ولو غير مدبوغ اولى من جلد المدبوغ والنبات قبل الثوب النجس
وقيل بالعكس والجلد المدبوغ قبل النبات والثوب النجس والنبات اولى من
غير المدبوغ وقيل ومن المدبوغ غير القرو وغير المدبوغ قبل الثوب النجس وقيل
العكس وثوب الدلالة قبل الحرام والنجس وقيل الثوب النجس قبله والنبات
قبل ثوب الدلالة وقيل لا يصلي بثوب الدلالة وفي الصلاة بالنعل قولان ولا يصلي
بثوب المجذوم ولو لم يجد سواه واما ثوب سائر المال فمقدم على الثوب النجس
وقيل بالعكس وان لم يجد المرأة الا ثوبا نجسا وثوبا من مرة لركبة طاهرا صلت
به فائمه ان كانت لا يراها رجل وقيل قاعدة وقيل تصلي بالثوب النجس وجازت
الصلاة على الثلج والبرد وما تنجس اقله او لم يتعمد به * اي النجس * اهون
من مقابلها * وهما ما تنجس اكثره وما تنجس عمدا والواضح ان يقول قليل
النجس وما لم يتعمد تنجسه الخ * وقيل * هما ومقابلها وسائر الانجاس * سواء *
عند الضرورة في الاستعمال كما استوي ذلك عند السعة في المنع من الاستعمال
والاولى مانجسه قليل ولا يصلي باكثر مما يكفي اذا اراد الصلاة بما لا يجوز للضرورة
فيقدم ما يستره من مرة لركبة على ما يستره من منكب لركبة اذا كان اكثر
نجسا او سواه لانه محكوم عليه بحكم النجس كله من حيث الصلاة وقيل ان استويا
صلى بما شاء فيكون الاكبر افضل وان اضطر الى الصلاة باكثر نجسا او اعظم
نجسا او باثنين او اكثر صلى بذلك * وهذا * اي المذكور من جواز الصلاة بما
لا يصلي به ثابت * ان لم يضع كسافر خرج بطاهر فنجس حيث لا يفعله قبل
خروج الوقت وعجز عن طاهر * بان لم يكن في رحله ولم يجد من يعطيه اياه * او
مريض نجس ثوبه او فراشه او مكانه بعد مرضه وعجز عن تنقل لغيره فلا يعيد
الصلاة * ان صلى كذلك * وان سافر بنجس مع وجود طاهر او قيمته او دخل
المريض فراشه نجس او بطهارة فتنجس وقدر على التطهر ولم يتطهر حتى لا يقدر
اعاد وقيل لا يعيد وندب له في المسائل التي ذكرها والتي ذكرت ان يلقى على ثوبه

وما تنجس اقله او لم يتعمد
به اهون من مقابلها وقيل
سواء وهذا ان لم يضع
كسافر خرج بطاهر فنجس
حيث لا يفعله قبل خروج
الوقت وعجز عن طاهر او
مريض نجس ثوبه او فراشه
او مكانه بعد مرضه وعجز
عن تنقل لغيره فلا يعيد
ان صلى كذلك

ثوبا طاهرا والسرير والمحمل ونحوهما للمريض مثل الفراش وقيل يعيد المسافر
والمريض كل صلاة صلاها بثوب نجس ولو بحيث يعذر وقصر في الديوان هذا
القول على بعض الصور ولا يكلف المريض ان ينقله غيره ولو امته او عبده وقيل
يكلف ان لم يضره النقل ولم يكن باجرة وقيل يكلف بها ان وسعها ماله وقيل يكلف
بعنده وامته وان سافر بنجس على انه يجد طاهرا قبل خروج الوقت او على ان في
رحله طاهرا او سافر بطاهر في ظنه وخرج خلاف ذلك كله فمعدوم * ومن سلب
من ثيابه صلى بتستر وان بنيت او حجر او دفن عورته بحفرة * او باهالة التراب
عليها * مع قعود * وايما وان وجد ان يلطخ نفسه بتراب ملول يستربه عورته
ولا ينتثر صلى قائما * وان وجد ماء لا ترابا او حجرا سترها به قاعدا ان امكنه
والا * يمكنه بان خاف الفرق او وصول الماء موضعا يضربه * صلى قائما فيه *
بايما مع ستر الماء له الى السرة مثلا فصلاته هكذا بايما اولى من خروجه الى
الارض وصلاته فيها قاعدا بدفن او حفر * وستر العورة وان * كان سترها
* بقعود * اكد * بالمد وتخفيف الكفاف اسم تفضيل من اكد يا كد * من
قيام بركوع وسجود * وان وجد ما يستربه عورته الكبرى فقط صلى قائما او
قاعدا مستترا قولان وفي الديوان من لم يجد الا ثوبا نجسا يصلي به قائما وراكعا
وساجدا او ثوبا طاهرا لا يكفيه قائما صلى بالثوب النجس وقيل غير ذلك
* ويصلي قاعدا ذو علة كعدم او بول لا يرده لف ولا تحفظ ثيابه مع قيام *
بركوع وسجود * فالطهارة مع القعود اوجب منه * اي من القيام المطلق المأمور
به لا من القيام مع تنجس لان القيام معه غير واجب بل ولا جائزا الا ان اراد
وجوبه لباد الرأي وبدل لقوله مع القعود والا فالطهارة اوجب منه * وذلك *
لانه * لا بدل لظاهر وستر عورة * بخلاف القيام فبدله القعود * وذلك *
القعود * من دخول فرض * كالطهارة وستر العورة * على * فرض * آخر *
كالقيام فيشتغل بالاكود وهو الطهارة والستر مثلا * كنجية * لذل او نفس
* واصلاح فساد فيها * في الصلاة فانها اهم منها وان كان يرده الف لف
لكل صلاة او يفسل الف وقيل يجزي لف واحد للصلوات الخمس وان نجس

ومن سلب من ثيابه صلى
بتستر وان بنيت او حجر
او دفن عورته بحفرة مع
قعود وان وجد ماء لا ترابا
او حجرا سترها به قاعدا ان
امكنه والا صلى قائما فيه
ستر العورة وان بقعود
أكد من قيام بركوع
وسجود ويصلي قاعدا ذو علة
كعدم او بول لا يرده لف
ولا تحفظ ثيابه مع قيام
بها فالطهارة مع القعود
اوجب منه ولا بدل لظاهر
وستر عورة وذلك من
دخول فرض على آخر
كنجية واصلاح فساد فيها

بعدة اخرى او تعمد تنجسه فلا بد من غسله وان كان النجس ينتقل من موضع لموضع في بدنه ان صلى قائما ولا يجس ثوبه وان صلى قاعدا لم ينتقل فليصل قائما وان كان ان صلى قائما نجس المكان او قاعدا لم يجس فليصل قاعدا هذا ما ظهر لي ولا تعمل بهذه حتى تأمل وان صلى المستتر بما ذكر اماما مثله جعلوا صفا واحدا وقعد وسطهم واجيز ان يقعد امامهم ويجعلوا صفوفهم في ظلة او حيث سرت العورة كلها الى السرة وان لم يجدوا سراصلوا افرادا واجيز ان يصلوا جماعة بليل **(باب)** في اماكن الصلاة **(سنة)** اي الصلاة **(على)** الارض وما انبت **(كالخشب والقطن والكتان والصلاة على الارض اولى وقيل على نحو حصير مما يفرشوا اولى وليس الصلاة على النبات قياسا على الارض لانه صلى الله عليه وسلم قد صلى على الحصير فالصلاة عليه سنة كالارض وقد يقال انه صلى الله عليه وسلم هو القائن وشمل كلامه شجرة الدخان فانها طاهرة وما نبت على نجاسة اذا حكم بطهره **(ان لم تكن مقبرة)** بتليت الباء وان صلى اعاد وقيل لا ان صلى بين القبور لا على القبور وفي الاعادة ان صلى على ما انبتت المقبرة وقد اخرج منها او على ترابها كذلك قولان ان لم يكونا قبل الاخراج على القبر ولم يسبق الطريق المقبرة والا فلا اعادة **(والصحيح فسادها في المقبرة مطلقا و)** ان قلت **(اي قلع مادفن فيها مع بعضها)** او استوصات **(اي قلت ارضها من اصلها اراد انها قلت اسفل من ذلك على ان القاع اراد به قلع الميت وما يليه والامتناع قلع ما تحت ذلك بسيل)** اوريد او غيرها واجازها بعض في مستأصلة واجازها بعض في مدرسة قال الشيخ احمد والمصنف في تسكئة النيل واللفظ له ان استأصل سيل مقبرة وازال اثرها لم ينتفع في محابها بكبناء او غرس او حرث ورخص في مجاز ونحوه لاني عمارة بنحو ذلك وفي جواز بمدرسة انتهى **(او)** لم تكن **(مجزرة)** اي موضع جزر وهو النحر ومثله الذبح بكسر الميم والزاي وتفتح الزاي ايضا **(او موطئا)** تقدم الكلام عليه في الطهارات وانه الموضع الذي تبول فيه الابل بعد شربها الثاني على احد اوجه فالصلاة فيه مكروهة بعد طهارته بالزمان غير جائزة قبلها وان غسل بالاء لم تكره واما باقي ابواله فاذا طهرت ولو بالزمان فلا كراهة وكذا**

باب من على الارض وما انبت ان لم تكن مقبرة وان قلت او استوصلت بسيل او مجزرة او موطئا

تكره في مبركها بعد الشرب الثاني ان لم تبل فيه لانه ايضا يسمى موطئا **(او حماما)** واجيزت مع كراهية في الموضع الطاهر منه ومراذه موضع الفسل **(او كنيصة)** او بيعة واجيزت فيها في محل طاهر وكذا في سائر متعبدات سائر المشركين والطاهر من ذلك ومن الحمام هو ما لم يعاين النجس وقيل الاصل في ذلك النجس ووجه المنع تعظيم الصلاة وخوف النجس وكذا المجزرة والمزبلة واجيزت في الموضع الطاهر منها مع كراهة **(او ظهر الكعبة)** اذا قبله في ظهرها وفي داخلها قولان فانظر تفسيرنا في صورة النصر واجاز مالك النفل ظهرها كذا حكاه السدويكشي اخذا من قول خليل وبطل فرض على ظهرها وهو مشهور عنه قال الجلاب من المالكية لابس بصلاة النافلة في الكعبة وعلى ظهرها وفي الحجر ويرد عليهم ان من صلى عليها لا قبله له ونهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبعة مواضع منها ظهر الكعبة قال المازري منهم مشهور مذهبنا منع الصلاة عليها وهو اشد من الصلاة فيها لان من صلى فيها يعبد في الوقت ومن صلى عليها قال مالك يعبد ابدا واجازة الصلاة عليها ان كان قدام المصلي قطعة من سقفها مذهب ابي حنيفة لا مذهب اشهب كما قيل والحجر كما يبيت قاله ابن عرفة وقال اللخمي لانص في الصلاة بحيث لا يكون بين المصلي والكعبة فهي باطلة لعدم اقطع انه من الكعبة والحق انه منها قال ابن عرفة لتواتر الاخبار عنه صلى الله عليه وسلم انه منها قال ابن عرفة المذهب جواز النفل فيها وفي المدونة قال مالك لا يصلي فيها ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبين ولا الوتر ولا ركعتا الفجر واما غير ذلك من ركوع الطواف فجائز ومن صلى في الكعبة استقبل جهة الباب بنفسه ولو مفتوحا غير منطوق عليه ما يستره ولا يصلي في مطمورة او مرب تحت الكعبة لان البيوت شأنها الرفع لا الانزال قال صاحب الطراز حكم سطح المسجد حكمه بخلاف ما لو حفر تحته فيجوز ان يدخل الجنب ذلك الحفر وكذا الحائض والنزاع فيمن ملك ظاهر الارض هل ملك باطنها **(او محلا نجسا)** او مزبلة ولو في داره مثل ان يجمع زبل داره فيصل عليه او على بعضه او يقع عليه بعض اعضاء الصلاة السبعة وذلك مكروه وان نجس الزبل فسدت **(او فراشا)**

او حماما او كنيصة او ظهر الكعبة او محلا نجسا او فراشا

كذلك اي نجسا واجاز او الموضع الذي لم يكن يقول بطهارته وكرهت
 بطن واد جالب من بعد على حذف مضاف اي موضع بعد او بمعنى بعيد اي
 من موضع بعيد بلا فساد والظاهر ان حد البعد ما يمكن ان ينزل فيه المطر
 ولا يرى وان كان يرى منه قدر ما لو جاء منه السيل لادرك الصلاة فلا كراهة
 الا من حيث احتمال محيئه قويا مسرعا وبقارعة طريق مطلقا او طريق
 الجارات قولان ولا كراهة بجانب حيث لا يضر ولا يضر والاصل الطريق القارعة
 والقرع الضرب واسند للطريق تجوز في الاسناد لعلاقة الحلولية لان سائق بهيمة
 فيها يضرها ولان الماشيين فيها يتصادمان ويجوز ان يحمل بمعنى مقروع لان القرع
 يقع فيه ولا حرمة لمدفون على حجر اي منع من صاحب الارض اي لحرمة
 لقبر مدفون او تعديية او بمعنى الواو والمعنى وتعديية من الدفن او من قاهر
 الدفن ويحمل بقاها على اصلها اي على حجر من صاحب الارض فيدفن فيها
 احد بلا علم بحجره او مع علمه وعلى تعديية بان يعلم او لم يعلم به فيدفن فيه بلا اذن
 او يقر من يدفن ولا لمشرك ولو ذميا غير انه لا يعتمد قلع الذمي وباع
 وبالع اقلف اذا لم يعذر ولا لسقط بلا حركة او صراخ ولو تمت خفقه
 وبعض انسان غير شعر الطاهر لاشعر الجنب والحائض ولا الشعر النجس
 وفي الظفر مطلقا قولان و لعدم الحرمة لذلك صحت الصلاة ان قلع
 المحل واستوصل ومن صلى في مكان ضيق حتى بلغ ذقنه صدره اعاد وان لم يجد
 الا ذلك المكان فلا يعيد وقيل يصلي قاعدا وان لم يجد الا مكانا يصلي فيه راكعا
 فليصل قاعدا ويصلي قاعدا في مكان طاهر لا يكفيه للقيام ان لم يجد الا نجسا يكفيه
 وان باثر ماله اصل الدم مصليا عليه اعاد وان لم يباشر فقولان ويعيد ان باشر
 مالا اصل دم له لا ان لم يباشر الا في المسجد الحرام فيجوز له السجود على التماس
 للازدحام ومن صلى فرضا على ظهر دابة بلا ضرورة راكعا ساجدا اعاد وقيل ان
 كان بينه وبين ظهرها شيء كبردعة وسرج وحمل فلا اعادة واختلف في السجود
 فيما بين الجبهة ومن وضع يده في السجود على يد غيره اعاد الا ان نزح يده قبل
 ان يتم السجود وقيل لا يعيد وقيل ان من سجد على رجل في المسجد الحرام للازدحام

كذلك وكرهت بطن
 واد جالب من بعد بلا
 فساد وبقارعة طريق ولا
 حرمة لمدفون على حجر
 او تعديية ولا لمشرك وباع
 وبالع اقلف ولا لسقط
 وبعض انسان وان قلع
 المحل واستوصل

يستدرك

يستدرك تلك السجدة وقيل بالخلاف ايضا في غير السجود الحرام ولا يصلي على
 مكان متنجس بغيره واعلم ان مقتضى على نجس يشمل كون المكان
 نجسا او كان الشيء نجس بالذات فيه كهيئة يصلي عليها او بالغير كخرقة نجست دفن
 ذلك او ظهر ولو كان باطنا اتصل بمصل ان كان بمسه اي بمس
 المتنجس المصلي او بمس ما اتصل به اي بالمتنجس او المراد ان كان المصلي
 بمس المتنجس او بمس ما اتصل به وقوله اتصل بمصل عائد الى مطلق قوله لا يصلي
 على متنجس شامل للاتصال بالذات وبواسطة وقوله ان كان بمسه عائد الى بعض
 ذلك الاطلاق والبعض الآخر هو المقيد بكونه باطنا وقوله وما اتصل به عائد الى
 هذا المقيد فلم يتصل به ولا بما اتصل به بل كان بينهما هوا لم يفسد ككونه
 فوقه او تحته ولو بعيدا عنه بالدفن قدر قامة او اكثر وقيل لا يضر
 قدر ثلاثة اذرع وقيل لا يضر ان كان بينهما ذراع وقيل شبر وقيل اربعة
 اصابع وقيل ما لم يمسه وعليه فلا يضر نجس تحت حصير ولا تنجس حصير من
 تحت ولو كان النجس رطبا وقيل يضر ان كان رطبا واعدل الاقوال قول من قال
 ان بعد النجس قدر قامة لم يضر وقول من قال ثلاثة اذرع وان صلى على سقف
 نجس ما يلي الارض منه فعلى تلك الاقوال في غلظه وان كان المدفون كنبعا
 بنجس فكذلك وان كان بين السقف والنجس هوا بان كان النجس في الارض
 مثلا فلا اعادة عليه وان كان كنبعا فوقه سقفان صلى في الثالث وقيل في النجس
 الذي ليس بينه وبين موضع الصلاة هوا انه لا صلاة فوقه ولو بعد جدا ولو
 كان امامه اي قدام راسه ومن صلى وبعد مسجده نجس مدفون لم تجز صلاته
 ان كان اقل من ثلاثة اذرع وقيل لا بأس ما لم يكن لو ظهر لمسه برأسه او ثوبه
 واما باعتبار العمق فالخلاف السابق قد يبحث فيه بان كونه فوقه او تحته ماسا
 ما اتصل به أشد من كونه امامه والجواب ان هذا ليس بمبالغة بل مطلق عطف
 على محذوف اي لو لم يكن امامه ولو كان امامه وفي الصلاة على حصير او نحوه
 متنجس الطرف او متصل بنجس فوقه او تحته وصلاة من يمسه ثوبه نجسا يابس
 من خلفه او جانب قولان وفسدت اذ علاه نجس ولو يابسا او تنجس طرفه

ولا يصلي على متنجس ولو
 باطنا اتصل بمصل ان
 كان بمسه او ما اتصل به
 ككونه فوقه او تحته ولو
 بعيدا قدر قامة وقيل لا
 يضر قدر ثلاثة اذرع ولو
 امامه

الطويل المنجر في الارض لا يفارقها ﴿ وفي ﴾ ارض ﴿ منصوبة لغاصبها قولان ﴾
وتصح صلاة غير الغاصب بها ﴿ متى جاز له دخولها وفيه قول بالمنع الا ان اذن له
صاحبها لا ياتونهم من الاتفاق على جوازها لغير الغاصب لانهم عن الصلاة في الموضع
المفصوب والنهي هل يدل على الفساد وجاء حيثما ادر كنتك الصلاة فصل فهذا
بظاهر عمومه مجيز وقال الله عز وجل فامشوا في مناكبها ﴿ و ﴾ الغاصب ﴿ حرم
عليه انتفاع بمفصوبه ﴿ ارضا او غيرها ﴾ وان ﴿ كان الاستنفاع ﴾ ما يجوز
للناس مطلقا كـ ﴿ الاستغلال ﴾ وحش نابت بمطر وانتفاع بمعدن وحجارة وسقي
من بئر او عين او مغدر لشرب او طعام او مصلحة وقيل يجوز له فيما غصبه ما يجوز
للناس في الشيء بلا اذن مالكه وقيل يجوز هذا لغير الغاصب ويجوز قيل الدخول
على الغاصب في مفصوبه ﴿ وما دخل باذن يصلي فيه وان بدونه ﴾ وكذا مالا
يحتاج فيه لاذن كبيت مفتوح لاشيء فيه ﴿ والا ﴾ اي لم يدخل باذن ﴿ فذ ﴾ هو
﴿ مفصوب ﴾ في حق الداخل بلا اذن وفي حق من دخل باذن هذا الداخل
بلا اذن بدون ان يعلم الداخل الآخرا انه دخل بلا اذن ففيه الخلاف ﴿ والثوب
كالارض اذا غصب ﴾ خلا فامثل ان ينصب ثوبا ويصلي به او يطبخه لمن يصلي به
سواء علم من يصلي به انه مفصوب او لم يعلم ففي صحة الصلاة الخلاف السابق
والسرقة كالغصب في الارض والثوب ونحوهما ولا ضمان على غير الغاصب في الارض
وعليه في لبس الثوب علم او لم يعلم ولا بد لغاصب من الخلاص او الحل ﴿ ويصلي
على نبات وشجر ﴾ ولو نبتا على نجس او ميتة اذا حكم بطهارتهما بالجفاف وقيل هما
ظاهران ولو لم يحكما لانهما غير عين النجس وان كانت عروقهما في غير النجس او
الميتة ايضا كما كانت فيه فهما طاهران ﴿ وسريران ثبت ﴾ ما ذكر كله ﴿ وامكنت ﴾
صلاة ﴿ عليها ﴾ وان لم يثبت وامكنت فقولان ﴿ وكهت على طعام ﴾
لا احترامه لاعلى نواه ﴿ لم يفرش عليه حصير او ثوب ﴾ يجوز الصلاة عليه او
نحوهما ﴿ بلا فساد ﴾ فالمكراهة للتنزيه وقيل بفسادها على الطعام بلا تفرش
وكذا في نواه بلا تفرش قولان ﴿ و ﴾ كهت ﴿ به ﴾ اي بالفساد فالمكراهة
للتحريم وقيل بلا فساد لحديث جعلت لي الارض مسجدا ﴿ على من لم يدون ﴾

وفي منصوبة لفاصها
قولان وحرم عليه انتفاع
بمنصوبه وان بالاستقلال
وما دخل باذن يصلى فيه
وان بدونه والا فكمنصوب
والثوب كالارض اذنا
وغصبا ويصلى على نبات
وشجر ومرير ان ثبت
وامكنت عليها وكرهت
على طعام لم يفرش عليه
حـ ميراث ثوب بلا فساد
وبه على معدن بدونها

ثوب وحصير ونحو * هـ * مما يصلى عليه كالتراب واجيزت ولو على الذهب
والعمل بما ذكر من منع الصلاة على المعدن * و * كان * * * او كبريتا
* او زينة * * * حجر كحجر الكل لكنه اصفر ودونه في الثقل يكتب به بعض الناس * * او
مغرة * * تراب احمر يجعل به اعلام على الابواب في بلادنا * * وكذا سبعة وطين * *
هو التراب المبلول بالماء وقيل تجوز الصلاة عليه ولو كانت الاقدام تسوخ فيه
وتلتصق بالبدن واللباس وقد روي انه صلى الله عليه وسلم صلى في ماء وطين بلا
ضرورة * * وثرى * * تراب مبلول لا يلصق ببدن المصلي او ثوبه وان كان يلصق
فقولان في صحتها الصحيح الصحة * * وجص * * اي جبر ونورة وهي جبر مخلوط
بشيء يستعمل لازالة الشعر وقد تطلق النورة على ذلك الشيء المخصوص * * واجر * *
بفتح الهزة وضم الجيم هو اليا جور بالهمز وقال ايضا الاجر بالمدع الضم والفتح
والكسر والاجور والا جرون بهما وضم احدهما وكسر الآخر والكل معرب اجر
بالمد والضم وتشديد الراء ولا تجوز على انواع الفخار واجيزت عليها وعلى الجص
ولو غير الجبهة والاجر والخلف في الصخرة الثابتة ولا يصلى على غير الثابتة الا
ضرورة وكذا الرماد واجيزت عليه وعلى التراب الميت والسبعة وكهت على
الاشجار والجذوع وكل معدن غلبه غيره او فرش عليه جازت عليه * * وما لا يصلى
به * * بلا حائل كالحرير والذهب والجلود على ما مر * * لا يصلى عليه ومل كل ما
يصلى به * * كالصوف وكالذهب وما بعده على قول * * يصلى عليه * * وقيل
يوقف على الصوف ولا يسجد عليه * * او * * ايقاع الصلاة * * خاص بالارض
ونباتها قولان * * وعلى المخصوص فلا يصلى على الصوف واذا كان ما لا يصلى
عليه في موضع صلاته وهو طاهر لكنه لا يضع عليه احد آراب السجود السبعة
فان صلاته جائزة وان غطي جاز ولو وضعت عليه وان لف يده مثلا او رجله
فكان يضعها على ما لا يصلى عليه فحكمه حكم من صلى عليه بلا لف وكذا ان
كان يضع ركبتيه عليه وعليها ثوب * * فائدة * * في الديوان جائزة الصلاة على
المنقوف كلها الا ما كان منها منجوسا او كان النجس في اساس الحائط الذي
عليه السقف او في وسطه وسواء السقف اذا كان منجوسا من اسفله او كان

ولو ملحا او زرینغا او
مفره وکذا سبحة وطين
وثرى وحص واجر وما
لا یصلی به لا یصلی علیه
وہل کل ما یصلی به
یصلی علیه او خاص
بالارض ونباتها قولان

منجوسا من غيره او كان النجس في اطرافه يعيد صلاته اذا صلى عليه في هذا كله وقول آخر لا يعيد صلاته ما لم يصل على النجس او صلى على موضع من السقف وقد قابل ذلك الموضع المكان الذي فيه النجس من الحائط اه ولاخير ان لم تعتمد على الحائط الخشب وذكر العلامة الحاج يوسف ابن حم انه يكره الوقوف فوق ما لا يصلي عليه اذا لم يكن السجود عليه والصلاة في المسجد باربع وعشرين صلاة وفي المصلي الذي عند المسجد باثنتي عشرة صلاة وقيل كالسجود وفي مصلي غير المسجد باثنتي عشرة كما يبنى المصلي في الدار مثل قدرا ما يصلي فيه الانسان وفي صحراء باذان بخمسين صلاة * وكرهت فوق مسجد * وقبل فسدت الا على الضرورة وفي بعض كتب المشاركة انه تجوز الصلاة فوقه ولم يذكر كراهة ومراده والله اعلم جوازها على الكراهة حملا للمطلق على المقيّد وجمعا بين الكلامين لانه الاصل ما امكن والجواز لا ينافي الكراهة كما نص عليه ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سنة واياك ان تزل فتقطع بانه جائز بلا كراهة ولا يعمل به قال في اوائل حاشية الصلاة من كتاب القواعد بعد كلام مانصه والا فالمكروه ايضا جائز نعم ذكر صاحب الطراز من المالمكية ان اسطحة المساجد لها حكم المساجد والجواب ان لها حكم المساجد من تحريم تنجيسها ودخول الجنب والحائض والنفساء * وامامه بقرب * ان لم يقطع طريق او واد وحد القرب ثلاثة اذرع وقيل حريمه وظاهر اطلاقه كراهتها امامه ولو امام المحراب او يمينه بقرب وقيل انها امام محرابه بقرب باطلة ويمينه بقرب غير مكروهة * وببابه وطريقه وبين عمده * جمع عود وهو ما يعتمد عليه من سارية وخشب وهو بضم العين والميم وفتح الميم واسكانها وفتحها وقيل بفسادها بين عمده وكالوقوف السجود بينها وقيل انما يضرب او يكره السجود لا الوقوف ولا بأس بين عمد غيره * وداخل محرابه بلاعادة * وانما يقف الامام خارج المحراب ويسجد فيه وقيل يقف فيه * وفي اعادة مصل وحده بمسجد عن يسار محرابه قولان * وكذا يساره خارجا ورجعت الاعادة بيساره خارجا وذلك بقرب المحراب اما اذا بعد مثل مصلانا صيفا في السقف يسار المسجد

وكرهت فوق مسجد
وامامه بقرب وببابه
وطريقه وبين عمده
وداخل محرابه بلا اعادة
وفي اعادة مصل وحده
بمسجد عن يسار محرابه
قولان

واما في صلاة فلا خير ولا سيما ان المصلي قل بعضهم هو مسجد فهو كسجود مستقلا

واما

وانما هو سابق للمسجد امتد اليه المسجد وقيل لا يمتد اليه المسجد ولو بعد المحراب وظاهر قوله وحده انه لو صلت جماعة بشار المسجد داخل لم تفسد وهو كذلك وكذا خارجا وذلك ان حكم الامام مخلف لحكم الفرد الا ترى ان الامام يصلي في المحراب والمأموم الواحد يمينه فترى المحراب معمورا قبل اليسار وكذا لو صلى في يسار المحراب والمأموم عن يمين المحراب متأخرا عنه لجاز وقيل انه لا يجوز للامام ان يصلي بالناس في المسجد الا في المحراب واذا وجد احد يمين المحراب صلى يساره فهذا من محتررات قوله وحده * باب * في الاستقبال انما * تصح * الصلاة فرضا او غير فرض * باستقبال القبلة ولزم * المكاف * العلم به * وجود * وبكيفية * عند حضورها * اي الصلاة ولا يكفر الا اذا كفر بترك الصلاة * والقبلة * هي الكعبة البيت * عطف بيان على جهة المدح بنقته بقوله * الحرام * اي ذي الحرمه والشرف لاعلى جهة التوضيح او بدل وقبة الكعبة بابها * وهي قبلة المسجد * اراد بالمسجد المسجد الواسع الجديد الدائر بالقديم الذي عليه باب بني شيبه ونفس هذا المسجد القديم فالمسجد مجموع ذلك وهذا اولي من ان يقال اراد القديم فيكون ما زيد فيه داخلا في جملة مكة على هذه الارادة * والمسجد * هو قبلة مكة * هي قبلة الحرم * الحرم * هو قبلة الافاق * اي الجهات كلها * بالوجه والقلب والجوارح * متعلق باستقبال * بتقرب * لرضى الله اي مع تقرب حال من فاعل الاستقبال ورضى الله اعداده الجنة لاهلها ومعنى التقرب الى ذلك القصد بقلبه الى ما هو سبب للجنة وذلك غير نفس الرجاء والخوف * ورجاء * لرحمته * وخوف * من عقابه وهذا لكل صلاة وقيل تجزيه مرة ما لم يتحول عن مكانه وقيل ما حيي اذا دان باستقبالها واستقبلها والواجب على من لا يراها الجهة بدليل جواز الصف الطويل وقال الشافعي الواجب عين الكعبة بالظن وعينها باليقين حيث لم يتعذر رؤيتها او استقبالها مثل من كان في مكة وهذا مذهبه في احد قولي ومذهب مالك وعليه فلا بد ان ينظر المكي من فوق السطح او نحوه حيث يصلي ان كان يراها فاذا حقق سمتها صلى اليه من حيث شاء وقال ايضا اب الجهة ومعنى كون الحرم قبلة للافاق ان اهل الافاق يستقبلون الى جهة الحرم

باب

تصح باستقبال القبلة
ولزم العلم به عند
حضورها وهي الكعبة
البيت الحرام وهي قبلة
المسجد وهو قبلة مكة وهي
قبلة الحرم وهو قبلة الافاق
بالوجه والقلب والجوارح
بتقرب ورجاء وخوف

لاجل الكعبة لعلمهم بوافقونها فانما يستقبلون الحرم قصدا للكعبة ونية لما لا قصد
الحرم لذاته وهكذا يقال في استقبال اهل الحرم مكة واستقبال اهلها المسجد هذا
ما ظهر لي وهو حق ان شاء الله حتى انه لو نوى اهل الافاق الحرم او اهل الحرم
مكة او اهل مكة المسجد بلا قصد للكعبة لم تجز صلاتهم * والقبلة ما ردد مطلع
اشمس في * وقت * الاعتدال * وهو اليوم السادس عشر من مارس وشتنبر
* لمطلع سهيل * وقيل ما ردد مطلعها شتاء الى سهيل وقيل من الثريا سهيل وقيل
من الذراع الى سهيل وهذه الاقوال تتأني لاهل هذه البلاد وزعم بعض الى منبرها
شتاء وهذا انما يتأني لمن سمته ذلك وقال ابو سعيد بن مطلع بنات الشمس
الى مطلع سهيل وهي اقوال لا يعول عليها وقيل من الحوت للسفلة واختارنا
انها من مطلع الميزان الى مطلع الشمس في غاية هبوطها شتاء * وتجزي
الجهة ان لم تبصر الكعبة * ولو امكن ابصارها مكن كان في مكة او في بيت
في المسجد الحرام او ان لم يمكن قولان تقديما وهل يقصد الكعبة بنية وان لم
يوافقها او يجزي قصد الحرم من كان خارجة ومكة من كان خارجا والمسجد خارجا
قولان ظاهر المصنف الثاني والتحقيق الاول كما مر * ويدل عليها بقبور المسلمين *
اي الموحدين ولو مخالفين ان بانه علامة يميز بها الراس والرجلان وعلم ان الاقبار
على اليمين او على الاستلقاء والظاهر انه ان علم الراس وجهل الاقبار هل هو على
اليمين او على الاستلقاء حمل على انه على اليمين لانه متفق على جوازه لحصول
الاستقبال به تحقيقا بخلاف الاقبار على الاستلقاء فانه مختلف في جوازه لانه لا
استقبال به تحقيقا الا لو اقم ولا يقعد * و * محاربهم في * مساجدهم * وفي غيرها
كالصلى والتعبير وضعف الاستدلال بالريح * و * يدل بالقمريين وبالنجوم
ك * قلب المقرب لطلوعه على الكعبة * ويعتبر وقت طلوعه والمغرب ستة نجوم
على هيئة المقرب اسفلها نجم منها غير مضيئ احمر وهو القلب المذكور وفوقه اربعة
غير مضيئة اثنان على حدة والاخران على حدة وهي على يمين محاربنا هذه اذا
طارت كبر واهل * علامة قلب المقرب لا المقرب كله لانه هو الذي يظهر
ظهورا وانما * سوا والا فنجوم المقرب كلها سواء في القبلة * ويجعل

والقبلة ما ردد مطلع اشمس
في الاعتدال لمطلع سهيل
وتجزي الجهة ان لم تبصر
الكعبة ويدل عليها بقبور
المسلمين ومساجدهم
وقلب المقرب لطلوعه
على الكعبة ويجعل

السلام وروى انه صلى الله عليه وسلم شرب فيه لبنا وعمره ما ومن فسد وضوءه
فيه فلا ينبي وقيل ان بلغ الركن اليماني بنى ولا يخرج منه الا لعذر كتي ورعاف
ولا يخرج لنحو عبادة او جنازة ومن خرج بلا عذر استأنفه وله ان يحفظه باصابه
او لسانه او حصيات ومن طاف ذواياه لحجه اللازم او عمرته ولم يعلم انه فرض
اجزاه * وصح بر كوب * على دابة او يحمل ان بعد واجزاه ولكن لا يتراى الآن من
يدخل المسجد بدابة * اعاجز * وان طاف قادر راكبا كره ولزمه دم وقيل يعيده
* وجاز بعد صبح وعصر * عندنا وعند عمر ومالك وكرهه ابن جبير ومجاهد
بعدها * بتأخير الركوع لما بعد * طلوع الشمس * صلاة المغرب * وقيل
تجوز الركعتان قبل صلاة المغرب بعد دخول وقتها واختاره الابدلاني والحق انه
لا صلاة قبل المغرب صلاة جنازة ولا صلاة طواف ولا غيرها الا صلاة دخلها
احد قبل الغروب ولما كان الغروب وقف حتى يكمل وانما باقيها واجيزت صلاة الجنازة
قبلها وقيل تجوز صلاة الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ان طاف بعدها
* لا عند الطلوع والغروب * والوسط عند من ذكره واجازه الشافعي في الاوقات
كها * فائدة * لارمل عندنا في الطواف وزعم اكثر مخالفينا انه سنة في ثلاثة
الاشواط الاولى وهو اكثر قول فقهاء الامصار ورووا ذلك عن عمر وابن مسعود
وقال اصحابنا منسوخ وبه قال ابن عباس والذي يظهر لي ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما فعله ليرى المشركون انه غير مجهود وكذا اصحابه لم يصح ان يقال انه منسوخ
لانه انما فعله لتلك العلة فقط فهو زائل بزوالها وليس ذلك نسخا بل مطلق ترك
ازوال ماله القبول وذلك انه بلغ المشركين ان المؤمنين مجرودون جائعون فرملوا ليرى
المشركون غير ما بلغهم فلما تحقق رؤيتهم بثلاثة الاشواط تركوا زعم بعض ان
ذلك في زمان الجديبية وفيه نظر لانهم رجعوا في زمانها وروى البخاري ان عمر
اسلم الركن فقال مالنا وللرمل انما كنا راينا به المشركين وقد اهلكهم الله عز وجل
ثم قال شي صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نحب ان نتركه ومعنى راينا اظهرناه
ليراهم المشركون فيعاهدوا لنا قويا فذلك تقوية للاسلام وخذعة للكفار والحرب خدعة
وليس بالرياء المذموم ولا شي على تاركه ولو عند من ثبته الى الآن وقيل يلزم الدم على

وصح بر كوب اعاجز
وجاز بعد صبح وعصر
بتأخير الركوع لما بعد
صلاة المغرب لا عند
الطلوع والغروب

تركه والجمهور على انه لادم والمشهور اختصاصه بطواف بعقبه سعي واستحب الجمهور
الاضباع وهو ان يدخل رداءه تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبيه الايسر
فييدي الايمن ويستتر الايسر وذلك يعين على سرعة المشي ويسمي الاضباع وفيه
انكشاف المنكب الايمن والرمل الاسراع وقال ابن دريد شبه بالمرولة واصله ان
يتحرك منكبه في المشي ولا رمل للنساء باتفاق ويكره الطواف بالخف ومن حضرت
الصلاة وقد فرغ من طوافه اجزته عن ركعتي طواف النفل لاعن ركعتي طواف
القرض وتحية المسجد الحرام الطواف الا ان لم يمكنه الطواف لمرض او حرا او غير
ذلك فالركعتان ولا صلاة ولا طواف في الطلوع والتوسط والغروب * باب *
في السعي * سن السعي بين الصفا والمروة بوجوب * وتم حج تاركه اعني تارك
التردد بينهما اصلا ولزمه دم وبذلك قال اصحابنا والكوفيون * وقيل فرض *
لاحج لتاركه وبه قالت عائشة والشافعي ومالك واحمد وقيل تطوع لافساد بتركه
ولا دم وذلك ان الله تبارك وتعالى قال لا جناح عليه ان يطوف بهما فقبل ان
المعنى لا جناح عليه في ان يطوف فهذا بقي للجناح الذي توهم ثبوته كانوا يطوفون بينهما
في الجاهلية فخافوا ان لا يكون جائز بعد الاسلام لان امر الجاهلية منسوخ الا
ما قام دليله فنزلت الآية رفعا للجناح المتوهم او خافوا الجناح من الطواف بينهما
لانه كان عليهما حبران ممسوخان من انسان جملا عليهما ليعتبر بهما ثم عبدا من
دون الله فانزل الله الآية نفيا للجناح او خافوا الجناح لان الاوس والخزرج كانوا
يهلون لاساف ونائلة على شاطئ البحر وهما صنمان ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا
 والمروة فيهلون فخافوا بعد الاسلام ان لا يجوز الطواف بينهما لانهم كانوا يطوفون
بينهما بعد الاهلال من الصنمين فنزلت الآية رفعا للجناح ونفي الجناح عن الطواف
لا يفيد وجوب الطواف بل يحتمل معه وجوب الطواف واستجابه واباحته فقط
وهي المتبادرة بحسب الظاهر فالدليل على وجوب السعي خارج الآية وهو انه لم
يحج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعتد به ولا احد في زمانه بدون سعي وايضا قد
قال صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت فليسع اي من طاف لحج او عمرة وقيل
انه غير واجب وان الاصل لا جناح عليه في ترك ان يطوف بهما او في ان لا يطوف

* باب *

من السعي بين الصفا
والمروة بوجوب وقيل فرض

بهما يحذف المضاف اولا النافية وقد قرأ ابن مسعود وابي بن كعب ان لا يطوف
بهما واجيب بانها قراءة شاذة لا تكون حجة وبانها تحتمل زيادة لا وانما المتعين
تقدير في او على او الباء او نحوها واحتج من قال بعدم الوجوب بقوله عز وجل فمن
تطوع خيرا فهو خير له وبه قال انس وابن الزبير وهو رواية عن ابن عباس وجمهور
اصحابنا انه سنة تجبر بالدم وهي سنة واجبة وقيل هو فريضة يلزم الدم بتركه وكذا
مر احل على ستة اشواط فغتم بالصفا بقولنا قال الحسن وقتادة وقال ابو حنيفة
واجب يجبر بالدم وقال بانه فرض عائشة والشافعي واحمد ومالك واسحاق ولا
حج لمن تركه حتى وطئ النساء او خرج وقته ان كان له وقت كالطواف عند
بعض وقيل هو تطوع بدليل ومن تطوع خيرا فهو خير له ومن ادلة الوجوب انه
صلى الله عليه وسلم كان يسعى ويقول اسعوا فقد كتب الله عليكم السعي وان الاصل
في العبادة ان تحمل على الوجوب الا لدليل * و * سن * الخروج اليه من بين
الاسطوانتين المذبتين * ساريتان موهاعلاهما بالذهب وحدثني ثقة عن عمالي لقيه
اخبره ان احد الساريتين موالية لمقام ابن خنبل والاخرى المنفصلة عنه الى جهة
اليمين لمن قابلهما من الحجر وهو غير ما ذكرته اولا * من باب الصفا * وقال له
باب الجنائز بحيال الحجر الاسود في مقابلته قال الشيخ اسماعيل ومن خرج الى الصفا من
غير باب الجنائز فقد اخطأ ولا شيء عليه ومن غطي رأسه وهو يسعى فليصنع
معروفاه * والدعاء * عند الخروج * به اللهم ادخلي مدخل صدق الآية * تمامها
نصبرا اي اللهم اجعل دخولي مدخل صدق وخروجي مخرج صدق ويعني ما مضى
من دخول وخروج وما يستقبل والصدق موافقة ما اراد الله من تحقيق العمل
واخلاصه او الكرامة بذكر الآية ويتذكر بها ذلك المعنى تذكر فقط والا فان
معنى الآية ليس في ذلك وقد مر بعض تفسيرها في الجنائز ويجوز كون معناها
على العموم اي ادخلي في الاعمال الصالحات مدخل صدق واخرجني منها مخرج
صدق فيشمل دخول المسجد وخروجه * ونسب الصعود عليه بقدر ما يستقبل البيت
بلا زيادة في علو وقيل * يصعد * الى * خامسة * خمس درجات ومن عجز قام
باصله كما * يصنع * بالمروة * يصعد عليها بقدر ما يستقبل البيت او خمس درجات

والخروج اليه من بين
الاسطوانتين المذبتين
من باب الصفا والدعاء
باللهم ادخلي مدخل صدق
الاية ونسب الصعود عليه
بقدر ما يستقبل البيت بلا
زيادة في علو وقيل الى
خمس درجات ومن عجز
قام باصله كما بالمروة

المذهبتين او من بابيه لا بما تقدم او مما تقدم لا من بابيه * مخالف للسنة ولا يلزمه قبل شيء * وقيل لزمه دم * ونذبت فيه الطهارة لـ * لمرأة كما * لرجل * وان انتقض وضوءه اتم ما بقي كذلك ويجوز له الوضوء والبناء ويجوز للجائض والجنب والنفساء واوجبها الحسن البصري * وجاز فيه الاكل والشرب لا المباينة وان لم يجد ماء الا به * اي بالبيع المدلول عليه بالمباينة * اشتراه وشربه * ومثله الطعام * وان عي فيه استراح وبني * ولو وسط شوط * وكذا ان خرج لمهم لا يقطع نية السعي ويبعد ان قطعها ومن سعى قبل الطواف * ولم يعده حتى جامع او حاق او قصر * لم يحزه * ولزمه دم وان اعاده قبل ذلك فلا عليه ومن كلام في ذلك * وكره بركوب بلا ضرورة * وصح وقيل لا يصح ويلتحق بالراكب المحمول فوق ناس او في ايديهم او في شيء * وكذا الخلاف في الطواف بالبيت وهل يحز الحامل والمحمول قلت نعم وطواف صلى الله عليه وسلم راكبا وسعى راكبا لشكة كما ذكره الشيخ في موضع من الايضاح وفعل ذلك ايضا بلا مشككة كذا قبل وذكره الشيخ في موضع اخر منه وقال ابن حجر هل طوافه راكبا لشكوى او ليراه الناس ويستثوه او للامرين جميعا وكلام الفقهاء يقتضي الجواز الا ان المشي اولى والركوب مكروه تنزيها والمنع ارجح لان طوافه صلى الله عليه وسلم وام سلة كان قبل ان يحوط المسجد اذ لا يؤمن التلويت بروث او بول او بها ولا فرق اذا ثبت الركوب بين الجمل والفرس والمار ولعل طوافه راكبا للحاجة وهي اخذ المناسك عنه وقد عده بعض من خصاصه ويمكن ان تكون دابته عصمت من التلويت حينئذ كرامة له فلا يقاس عليها غيرها وفي التاج ان ارمل من الصفا الى المروة او من المروة الى الصفا في بعض الاشواط او فيها كلها اساء ولا عليه ومن نسي الارمال فلا عليه وان سعى راكبا للعدرا عاده ان كان بمكة وان خرج ولم يمكنه الرجوع اهدى بدنة قال ابن جعفر نزل ادم على الصفا فسمي باسم ادم المصطفى وحواء على المروة فسميت باسم المرأة وعن ابن عباس كان في الصفا صنم بصورة رجل يقال له اساف وفي المروة اخر بصورة المرأة تدعى نائلة فاثروها لتأنيث نائلة وقيل ان اسافا ونائلة زنيا في الكعبة ومسحا حجرين فجعلوا على الجبلين ليعتبرا بهما

مخالف للسنة ولا يلزمه قبل شيء ونذبت فيه الطهارة للرجل وجاز فيه الاكل واشرب لا المباينة وان لم يجد ماء الا به اشتراه وشربه وان عي فيه استراح وبني وكذا ان خرج لمهم لا يقطع نية السعي ويبعد ان قطعها ومن سعى قبل الطواف لم يحزه وكره بركوب بلا ضرورة

وعدا من دون الله بعد ما طالت المدة * والحاق سنة وهو * قيل * افضل من التقصير * قال في التاج التقصير هو اخذ الشعر من اصله بمقص * وخبر فيها * ولا تحاق المرأة بل تقصر مقدار اصبعين * وان قصر * او حلق * المحل * اي مرید الاحلال * من احرامه لنفسه فلا عليه والاحسن * ان يفعل ذلك في نفسه * بمحل غيره * ولا * لا * يقصد ذلك * بمحرم * وان قصر له محرم او حاق فمكروه في حقها ولا شيء عليها وقيل عليها دم فان وجد المحرم محلا من احرامه او من لم يحرم اصلا حاق له او قصر والا قصر لنفسه او حاق ثم يقصر او يحاق لغيره واذا حلق لنفسه او قصر فقد جبر ما فاتة اذا حاق او قصر لغيره بعد فينوي الجبر وذكر الشيخ انهم اختلفوا كما اختلف قومنا وقيل يجوز للمحرم ان يحاق للمحرم بعد رمي المحلق له الجمرة وبه قال الاكثر منا وقال ابو المهاجر لا يجوز قبل رمي الحاق ان يحاق له ولو كان المحلق له قد رماها وكذا بعد الرمي وقيل الذبح لمن له ما يذبح * وحل المنع كما وصف * عند اخذاره من المروة والحلق او التقصير * ويحرم للحج يوم التروية * وهو ثامن ذي الحجة وذلك هو المختار واختار به خهم من اول ذي الحجة واجيز قبل ذلك * وان لم يفرغ من احرامه كالمفرد ان لم يحول * المفرد حجه * للعمرة الى يوم النحر * متعلق بلزم ويجل بالحاق او التقصير * بعد رمي جرة العقبة كما مر * انه يلزمه الى رمي جرة العقبة يوم النحر * فوائد * قيل من زاد في سعيه على سبعة فلا عليه ان ختم بالمروة ومن زاد على طواف العمرة قيل ان يسمى فقد اخطأ قال الشيخ اسماعيل ويستحب للمعتمر اذا حل من عمرته ان يقصر من شعر رأسه ولا يحلقه ليوفره للحاق يوم النحر ويكره للمفرد الطواف بالبيت وان فعل مليا فلا ينقض حجه خلافا لابن عباس فانه قال ينقضه فقل له قد فعله كثير قال فليجدد كل ماصلى ركعتين تلبية بالحج * فصل نذب لمريد الخروج لمني * بالصرف ومنعه لتأويل البقعة سميت لما يني اي يصب ويلقى بها من الدماء والشعور وزعم بعض انها سميت لان الله تعالى من فيها على اسماعيل بالفداء وقيل لانه جل وعلا يطي الناس فيها مناهم وعلى القول الثاني ابدات النون الثانية الفا كما يقال في تقض تقضى وقولهم في الدعاء

والحاق سنة وهو افضل من التقصير وخبر فيها وان قصر المحل من احرامه لنفسه فلا عليه والاحسن يحل غيره لا يحرم وحل المنع كما وصف ويحرم للحج يوم التروية ولزم القارئ احرامه كالمفرد ان لم يحول للعمرة الى يوم النحر بعد رمي جرة العقبة كما مر * فصل * نذب لمريد الخروج لمني

ألا في أسئلك أن تمن بناء على القول الثاني أو اتيان بنوع من الجناس ويدل على
ارادته القول الثاني قوله بعد اللهم ان هذه جمع فاجمع لي فيها جوامع الخير وقول
بعض في دعاء عرفات عرفني فيها حجتي فاشق لكل من ذلك فعلا يوافقه
وفي كلام الشيخ مانصه وعرفني فيها ما عرفت اولياءك واهل طاعتك وذلك في
عرفات وقال ابن عباس لان جبريل عليه السلام لما اراد ان يفارق ادم قال له
تمن قال اتمنى الجنة والاحرام بحج ان يقتسل وان اقتصر على الوضوء اجزاء
ويلبس ثوبي احرامه عشية الزوال فما بعده يوم التروية وهو الثامن من
ذي الحجة ويجوز الاحرام قبل يوم التروية وليله وقبل ذلك والبقاء في مكة
او غيرها والذهاب الى منى الا انه لا يجاوزها الا صبيحة اليوم التاسع مع البيت
فيها ليلة التاسع وصلاة الخمس ويطوف سبعا ويصلي ركعتين في المسجد
الحرام ويحرم منه حيث شاء وقبل من تحت الميزاب ولا يجب الطواف ذلك
اليوم عند الاحرام وقبل لا يخرج احد من الحرم حتى يودع البيت والاول اصح
فله ان يصلي ركعتين ويحرم بعدها بلا طواف او يحرم بعد صلاة فرض او سنة
حضرت ويجوز الاحرام اول ذي الحجة او من حيث شاء من اشهر الحج ثم
يحجر بالتلبية ثلاثا كما مر في الباب الثالث من الكتاب وان كان الحج او مرة
او كلاهما لغيره فليقل ليك اللهم بكذا لقلان او فلانة ويرد اليه الضمير في الدعاء
وكذا يذكر اسمه بالوقوف في عرفة وبالرمي والطواف ثم يقوم الى منى
في العشية واستحب بعض العلماء ان يصلي من اراد الخروج الى منى الظاهر بها وصلاها
ابن الزبير بمكة وتخت عائشة رضي الله عنها الى ثلث الليل وقال ابن عباس يخرج
اذا زالت الشمس وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى يوم التروية الظاهر وانصر
والمدرب والعشاء والفجر وهو الاحسن غير ان من لم يفعله لا يفسد حجه باجماع
ان ضاق وقته واجاز الحسن وعطاء ان يتقدم الى منى قبل يوم التروية بيوم او يومين
بعد احرام وكره غيرهما ذلك وان مضى الى منى بدون احرام ثم احرم فيه لم يفسد ذلك
ولا دم عليه ومن بات في منى غير محرم فكمن لم يبات فيلزمه ما يلزم من لم يبات وان

والاحرام بحج ان يقتسل
ويلبس ثوبي احرامه عشية
يوم التروية وهو الثامن
من ذي الحجة ويطوف
سبعا ويصلي ركعتين ولا
يجب الطواف ذلك اليوم
عند الاحرام ثم يحجر بالتلبية
ثلاثا كما مر ثم يقوم

بعض في النجاسة ان تقطع فيما دون خمسة عشر ويحتاج الكنيف لسترين
منفصلتين ولو قربتين رقيقتين غير جداره ويكفي جداره ان لم ينجس اصله
عند بعض وقيل يكفي سترة واحدة وعليه ابو مسئلة وهو ثلاث عذراوا اكثر
وقيل حتي يتخذ كنيفا ويسمى وقيل لا ضمير ان تيبس وتجمع مائه مثله وقيل لا ضمير
بمذراته او بوله ما لم يسجد عليهما وقيل لا ضمير ان ارتفع ثلاثة اذرع او اشبار
او تسفل كذلك قولان قول بالا ذرع وقول بالاشبار والثالث قدر قامة وعليه
جري الشيخ يوسف بن حموي ديوانه النظمي والمرأة كالرجل في السترة من
قدام وفي القرب والبعد بالنظر للمار او الاستقبال لما مر خلافا ووفقا وتزيد عليه
بان عليها سترة من خلف للاجنبي ومن مر خلفها بلا سترة او بينها وبين السترة
فسدت ان لم يكن بينهما خمسة عشر ذراعا او سبعة او ثلاثة اقول وقيل لا تفسد
عليها ما لم يمس ثيابها ورخص ما لم يمسها من فوق الثوب والماء الجاري غير سترة
وقيل سترة وشدد في الحديث اذ جعل الوقوف الى الحشر خيرا من المرور
وان ابى من الرجوع فانه شيطان في مرور بين يدي مصلي بان يكفر المار
عدا كافر نفاق وان مر امام الفذ او الامام او الصف حتى جاوز قفا الامام قلت
والمراد بالمرور بين يديه المرور في موضع سجوده وما دونه الى رجله لان ذلك هو
الذي يمكن المصلي من دفع المضار فيه بلا انتقال وقد ثبت انه لا ينتقل لدفعه وقيل
المرور فيما ردت ثلاثة اذرع الى رجله وقيل قدر رمية حجر وبدل الاول قوله
صلى الله عليه وسلم فليدراه ما استطاع وظاهر بعض ان ذلك الوعيد فمين مر في
اقل من خمسة عشر ذراعا وقيل سبعة وقيل خمسة وقيل ثلاثا بحسب ما يقطعها
على الخلاف فيه والمصلي له دفع المار وان كان دفعه يفسد ان لم
يرجع بلين ولا دية لما افسد فيه بالدفع وقيل له الدية وقالت الظاهرية بوجوب
الدفع وهو الظاهر لحديث ادرؤا ما استطتم والامر للوجوب ولان الدفع محافظة
للصلاة ولكن لا يجوز له قتاله ولا ينتقل من مكانه ولا يجب عليه العمل الكثير
لانه اشد في الصلاة من المرور بين يديه وكذا المقاتلة وانما المراد بها في الحديث
المدافعة وقال بعض الشافعية انه يقاتله حقيقة والظاهر ان القعود والوقوف

وشدد في مرور بين يدي
مصلي وله دفع المار وان
يفسد ان لم يرجع

والاضطجاع بين يديه كالمرور وبأثم المار الذي له مندوحة ان مر بين يدي المصلي الى ستره في غير مشروع وبأثم المصلي دون المار في مشروع مسلوكة بلا ستره او تباعد عنها وبأثم ان وجد المار مندوحة في هذه الصورة ولا بأثم في الاولى اذا لم يجد المار مندوحة والظاهر ان المار لا يقطعها الا ان مر مما دون ثلاثة اذرع وقبل الا ان مر بين يديه وبين مسجده او على مسجده وقبل لا يقطعها مطلقا وذكر بعضهم فيه الخلاف المذكور في الحائض وما بعده ويدل على عدم فسادها بمرور الطاهر ولو بينه وبين مسجده وضع عائشة رجلها في موضع سجوده صلى الله عليه وسلم ثالثة وقد ضعف البخاري لهذا الحديث ماروي من النهي عن الصلاة الى النائم وكره قوم استقبال النائم خشية ما يبدو منه مما يشغل المصلي ولا ينتقل للدفع واجيز قليلا وبشير براسه ان كان قاعدا وكره يده الى من لم يصله وزعم بعض الشافعية انه لا يجوز له منع المار اذا لم يجعل ستره او تباعد عنها وانه يكره المرور امامه والحق انه ينهه وان المار فعل محرما ولا نقض بالمرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام لكن لا يجوز للمار ما وجد سبيلا * والامام ستره لمن خلفه * وقبل سترته سترتهم لاهو ستره فان لم تكن ستره فلا ستره لهم وقيل ان كان المار جنبا او حائضا افسد اذا جاوز قفا الامام والا فلا فساد ولو جاوز قفاه * ولا يضر ما بين يدي مأموم حتى يجاوز قفا الامام * قيل او يحاذيه وهو الصحيح لوجود الفصل بينه وبين ستره وقبل يضر بلا مجاوزة ولا بمحاذاة * وتفسد عليه وعليهم بمرور كلب * ونحوه مما مر * امامه * وقيل عليه فقط ويتم بهم غيره والا اتوا فرادى * وان مر خلفه وجاوز قفاه قطع على الصف الاول * فقط من مر عليه ومن لم يمر ومن اجاز للمأموم ان لا يقابل اماما ولا صفا قال نقصت على من مر عليه فقط * و * يقطع * على * الصف * الثاني * مروره بين ايديهم * حتى جاوز قفا الامام وليس مراده القطع على الصف كله بل على من مر امامه منهم ولعله مثل مروره امام الصف كله وقبل انما يقطع على الذي خلف الامام فقط وانما قطع على الصف الاول كله لانه لما مر بين الامام ومن خلفه بقي طرفا الصف مقطعين عن الامام ولا صف امامهما * ولا * يقطع في مثاله * على الامام والاول والثالث *

والامام ستره لمن خلفه ولا يضر ما بين يدي مأموم حتى يجاوز قفا الامام وتفسد عليه وعليهم بمرور كلب امامه وان مر خلفه وجاوز قفاه قطع على الصف الاول وعلى الثاني مروره بين ايديهم لاعلى الامام والاول والثالث

ويقطع على الثالث مروره امامهم كذلك على حد ما ذكرنا لاعلى الامام والاول والثاني والرابع وهكذا * وان مر * الكلب ونحوه مما يقطع الصلاة * امام الامام على جدار لم يضر ان بقي منه * اي من الجدار مما يلي الامام * قدر * عرض * اصبع * اوسط * لم يستفرغه * ومثل الامام القصد والصف اذا مر الكلب على الجدار كذلك وعن ابي عبد الله ان مرقاطع امام الامام ولا ستره قطع عليه وعلى الاول ويتم بالباقي واحد منهم قال الشيخ خميس ولا تفسد على من بقيا الامام لانه سترته ويجوز عندي لمن رأى محبي شيء يقطع صلاته ان يسبقه يجعل الستره بينهما وهو في الصلاة ولمن وقعت سترته ان يقيمها لان ذلك من اصلاح الصلاة ان ظن انه يمر قاطع * باب * في القيام * وجب على قادر قيام على رجله باعتدال * وهل القيام فرض مستقل فيقوم المصلي ولو لم يقدر على قراءة الفاتحة او فرض لقراءتها فمن لم يقدر عليها فعد قولان وعليه الاعادة ان مال او انحرف بلا عذر او جعل رجلا على اخرى او وسع بين رجله حتى لا يستقيم له الوقوف او وصل من احدهما قليل وان خالف بينهما ووصلتا جميعا فقولان * بلا مباحة بينهما باكثر من * طول * قصبة * اوسط والمراد بها ماردت الانبوبة الى الاخرى ويجوز ان يريد عرض القصبة وهو انسب بذكر اربعة اصابع بعد فيكون من طريق الترتي وهو انسب هنا من التدلي لبداء العبارة بقوله بلا مباحة * او * من * قدر اربعة اصابع * او من عرض نعل او عرض حمامة او شبر ورخص بعض في ذراع وان وسع بينهما حتى لا يعتدل اعاد * و * بلا * تخالف * بينهما * بتقديم * مضر جانبا * وتأخير * جانبا * مضر * فان فعل المضر فسدت وقد رخص بعض ما اتحادى بعض رجل باخرى * و * بلا * استناد على كحائط لوسطه وقع * وان كان لا يقع بسقوطه لم تفسد لكنها مكروهة * وتندب له رد البصر بجعل السجود * وان رده فوفه اودونه جاز * بلا التفات يمين او شمالا واماما * فان التفات فمكروه * وفسدت ان رأى من خلفه * الالمذر كطلوع الشمس وغروبها وعدو وسبع وقيل تفسد بالتفات الغير مذر ولو الى امامه او يمينه او شماله او خلفه بلا رؤية من فيه

وان مر امام الامام على جدار لم يضر ان بقي منه قدر اصبع لم يستفرغه * باب *

وجب على قادر قيام على رجله باعتدال بلا مباحة بينهما باكثر من قصبة او قدر اربعة اصابع وتختلف بتقديم وتأخير مضر واستناد على كحائط لو سقط وقع وتندب له رد البصر بجعل السجود بلا التفات يمين او شمالا واماما وفسدت ان رأى من خلفه

ولا تفسد ان رأى من خلقه بدون الثقات ولا تعمد مثل ان يراه من بين رجله او من جانب وفسدت برفع البصر نحو السماء كما قال **﴿﴾** او رفع بصره نحو السماء **﴿﴾** وان رأى السماء بدون رفع بصره مثل ان يراها من جانب العين او لم يتعمد لم تفسد **﴿﴾** وندب له **﴿﴾** تقديم يسراه بيناتها على يمينه كتقدم امام صلى واحدا او اثنين من يمينه بقليل **﴿﴾** وقيل اثنان يصليان من وراه **﴿﴾** ولا يضر رجلا تسوية رجله **﴿﴾** والصافها وان قدم اليمنى لم تفسد صلاته الا تقدما يفضي لعدم الاعتدال وكذا تقديم اليسرى باكثر من البنان لا يفسدها الا ان افضى الى ترك الاعتدال ولو بقي على ذلك في جميع صلاته اذا لم يفيض تقديم احدهما بكثير الى عدم الاعتدال وقيل يقصد تقديم اليمنى بيناتها **﴿﴾** وندبت **﴿﴾** اي التسوية **﴿﴾** لامرأة مع ضم **﴿﴾** ولا يضرها عدم التسوية والضم وان قدمت احدى رجلها ارجعت ايها شامت الى الاخرى وتعيد بما يعيد به الرجل من التوسيع والتخالف المقتضيين الى عدم الاعتدال **﴿﴾** وان قدم يمينه اخرها لمحل يليق بها وان جاوز بتقديم يسراه تركها هناك وقدم يمينه اليها وهي كالماموم واليسرى كالامام **﴿﴾** ولا تفسد الصلاة بغير ذلك بل الصحيح تسوية الرجلين مطلقا اذا دلل لتقديم احدهما على الاخرى والاصل التسوية في الصلاة ولا حجة في ان تكون كالماموم لليسرى واليسرى كالامام مثل ماموم واحد مع الامام وذلك يتصور قبل الدخول في الصلاة وبعدها بان يجد نفسه كذلك او يقوم من السجود فيجد يمينه متقدمة او مساوية فيؤخرها وقيل يقدم او يؤخر الشمال لا اليمين كأنها الامام والشمال الماموم وهو قول من قال يقصد تقديم اليمين **﴿﴾** وندب **﴿﴾** هل يرسل يديه بحالها **﴿﴾** ورجح او يدها مع جنبه او يمسك بها نخذية **﴿﴾** بلا وضع على خاصرة **﴿﴾** موضع الحزام تحت القصيرى اقوال والمرأة مأمورة بالاصاف على كل حال والمشهور الفساد بالوضع على الخاصرة **﴿﴾** وندب **﴿﴾** هل **﴿﴾** لا يفتح فاه ولا يلقه بعد فراغ من قراءة **﴿﴾** ويتركه بين بين ورجح او يلقه او يفتح او يفعل ما يشاء اقوال **﴿﴾** ولا يفيض عينيه ولا يجدها نظرا **﴿﴾** ويمنع ان غض او حد بلا ضرورة **﴿﴾** وليفتحها قدر ما يفرز بين ياض وسواد ونور وظلمة وان

او رفع بصره نحو السماء
وتقديم يسراه بيناتها على
يمينه كتقدم امام صلى
بواحد او اثنين من يمينه
بقليل ولا يضر رجلا
تسوية رجله وندبت
لامرأة مع ضم وان قدم
يمينه اخرها لمحل يليق
بها وان جاوز بتقديم يسراه
تركها هناك وقدم يمينه
اليها وهي كالماموم واليسرى
كالامام ويرسل يديه
بحالها بلا وضع على
خاصرة ولا يفتح فاه ولا
يقلعه بعد فراغ من قراءة
ولا يفيض عينيه ولا يجدها
نظرا وليفتحها قدر
ما يفرز بين ياض وسواد
ونور وظلمة وان

جواز **﴿﴾** ذلك عمدا بلا ضرورة **﴿﴾** اعاد **﴿﴾** ولو في ظلمة وقيل لا واجاز بعضهم فتحها اكثر من ذلك في ظلمة ويفعل الاعى مثل المبصر وقد يقال يبقى الاعى على حالة بلا تكلف فتح او قبض **﴿﴾** فائدة **﴿﴾** قال المصنف في التاج ويرمي بنظره نحو سجوده وقيل منه الى قدميه وهو المختار وقيل لا يجاوز به موضع سجوده ولا يتعمده محلا آخر وفي ركوعه ما بين قدميه وسجوده وفيه الى انفه وفي قعوده الى ركبته **﴿﴾** واستحسن لامرأة **﴿﴾** في كل شيء **﴿﴾** انخفاض واستتار **﴿﴾** لبدنها وصوتها الا ما تصادم به امرا او نهيها فلا تفعله كسبر وجهها في الصلاة وخفض صوتها قدر مالا يسمعها العالم الذي تسئله عن امر دينها او الذي تحتاج ان تكلمه في حاجة لا بد منها وخفض صوتها في السلام في باب الدار قدر مالا يسمعها من في الدار فانها لا تفعل ذلك بل ترفع صوتها قدر ما يسمعها العالم ومن احتاجت اليه وقدر ما يسمع سلامها من في الدار **﴿﴾** والاصاق يديها بجسدها فصل **﴿﴾** في صلاة الليل **﴿﴾** من بطلت احدى رجله او يديه **﴿﴾** بان لا تصل احدهما الارض او تصلها بجانب او بوراه **﴿﴾** او حزت **﴿﴾** قطعت **﴿﴾** صلى قاعدا بايماء **﴿﴾** اي اشارة لركوع وسجود **﴿﴾** لانتفاء السجود على سبعة **﴿﴾** ارباب **﴿﴾** اعضاء القدمان والركبتان واليدان والوجه وهو بوزن افعال جمع ارب بكسر الهمزة واسكان الراء وجمعه في الرتبة على فعال لا على افعال لعدم صحة الوزن كما توهم الا ان حذف الالف بعد الهمزة **﴿﴾** وقيل **﴿﴾** يصلي **﴿﴾** قائما بركوع **﴿﴾** ممكن **﴿﴾** وسجود ممكن **﴿﴾** وهو الصحيح عندي ولا يجوز عندي خلافة لانه امر الله سبحانه بالقيام قال وقوموا لله قانتين وقد اطاق القيام فهو مكلف به اذ قدر عليه بلا مشقة ولو قطعت يدها معا او رجل ويد او يدها ورجل اذا اطاقه بلا كلفة ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فلا يسقط عنه الا ما لم يكن في وسعه ولأن سقوط فرض لا يستلزم سقوط آخر اذا امكن بدونه فسقوط احد اعضاء السجود لا يستلزم سقوط الآخر ولا نسلم ان مفهوم حديث الامر بالسجود على سبعة ارباب سقوط القيام على من قطعت احدى رجله او يديه بل يدل بضميمة الآية وحديث اذا امرتكم الخ على انه يقوم ان اطاق بلا مشقة

جواز اعاد واستحسن
لامرأة انخفاض واستتار
والاصاق يديها بجسدها
فصل

من بطلت احدى رجله
او يديه او حزت صلى
قاعدا بايماء لانتفاء السجود
على سبعة ارباب وقيل
قائما بركوع وسجود ممكن

وقياساً على المريض الذي لا يطبق القيام بقياس مع وجود الفارق فان هذا المريض لم يطق القيام فسقط عنه والمقطوع يده او رجله قد اطاق والقولان ايضاً فمين وصل الارض برجل ولاقل من الاخرى او بيد ولاقل من الاخرى **وكره** لمصل تشمير ثوب **عن** الارض **او** كره **ونحوه** **او** عقص شعره **خفزه** **وفتله** **او** رده تحت عمامته **ونحو ذلك** **كعقده** **وامساكه** **بخلال** فضة او عود ونحو ذلك **مع** صحة واساءة ان نعمة لما **عند الصلاة** او قبلها وقال الاكثر بالكراهة سواء تعد ذلك للصلاة ام لا ورجح لان العلة عندهم انما يسجدان مع الانسان ومن خص الكراهة بفعل ذلك للصلاة يرى ان العلة الزجر عن اثار الثوب والشعر عن الصلاة اذ يخل بها ان يمس الارض ونحوها في الصلاة وعن الحسن البصري انها تعد وقيل انها تفسد ان فعله فيها وهذا هو الصحيح ويجب التشمير والعقص اذا كان الثوب او الشعر يحول بين جبهته والارض **ويصلي** عاجز عن قيام قاعدا ان قدر **على** القعود **والا** ف **لم يصل** **مضطجعا** **على** الايمن ووجهه للقبلة وقيل يستلقي ورجلاه اليها وقيل ان اطاق على الايمن فليعمل والا فليستلق **بايماء** **بركوع** ومسجود الى جهة القبلة لا الى صدره والا كان يومي الى غير القبلة وقيل ان عجز عن قيام بنفسه قام متوكئاً وان عجز ايضاً قعد بنفسه وان عجز قعد منكئاً وان عجز اضطجع ومن قدر على القيام لكنه تلحقه مشقة شديدة سقط عنه القيام وان تحملها فافضل وشدد من قال لا يقعد الا من لم يستطع الذهاب للبول والغائط والراجع انه يقعد من يتضرر بالقيام او يشغله **وان عجز عن ذلك** **يعني** عن الايماء في قعود واضطجاع **كيف** في نفسه جميع اعمالها **كانه** يعملها فكيف القراءة في نفسه ولو اطاقها بلسانه على هذا القول فيقدر في نفسه انه في القيام وانه في الركوع وانه في السجود وهكذا ويجوز في نفسه على ذلك وعلى ما يقرأ في ذلك وقيل ان اطاق القراءة ولم يطق الايماء قرا وكيف القيام والركوع والسجود وقود التحيات ويقرأ بلسانه كل ما يعمل باللسان **وهل** ان عجز عنه **عن** التكيف **يكبر** سبعا او خمسا او سبعا او اربعاً وهو الراجح

وكره لمصل تشمير ثوب
او كره او عقص شعره او
رده تحت عمامته ونحوه
ذلك مع صحة واساءة
ان نعمة لما وصل عاجز
عن قيام قاعدا ان قدر
والا فمضطجعا بايماء وان
عجز عن ذلك كيف في
نفسه جميع اعمالها وهل
ان عجز عنه يكبر سبعا او
خمسا او سبعا او اربعاً

وذلك قياساً على صلاة الميت فانه قيل يكبر عليه اربعاً وهو الراجح الذي عليه ختم النبي صلى الله عليه وسلم واتفقوا عليه بعده وقيل ست وقيل خمس وقيل سبع كما ان هذه اقوال في غير الجنائز ولا احرام عليه **او** كل التكبير **تكبيرة** الاحرام وغيرها فعليه ان ينوي الاولى احراماً ثم هل ان زاد او نقص يعيد او ان نقص **اقوال** **وينوي** ان كبر لصلاة كذا **وينوي** الاولى في تلك الاقوال كلها وغيرها احراماً وقيل يكبر الاحرام ويكبر خمسا بعده والاكثر على انه لا احرام عليه ولا توجيه اذ رجع للتكبير وقيل بوجه واختلاف في التسليم فمن قل التسليم جزء من الصلاة قال لا يسلم لان التكبير اغنى عنه وعن سائر اجزاها ومن قال هو خارج عنها قال يسلم والاول اظهر ولا اقامة عليه والراجح ان المكيف يقيم بالتكيف ايضاً ويقيم المومي قائماً او قاعداً او مضطجعا وقيل لا اقامة على المضطجع **ولا** يجمع مصل بتكبيرين صلاتين **خلافا** لبعض الماشقة وذلك ان اصل الجمع التخفيف فاذا اقل على المريض التكبير جمع **وقيل** ان عجز مريض عن ايماء بركوع وسجود مع اضطجاع **او** استلقاء **رجع** للتكبير وهو الاصح **لالا** التكيف والصحيح عندي ان يرجع للتكيف ان لم يطق النطق وان اطاقه قرا وكيف الافعال وان عجز عن التكبير فلا عليه ولا على غيره وقيل يكبر وليه ويتبعه بقلبه واسانه وان لم يعقل فلا عليه وسواء في الولي الرجل والمرأة وقيل يجوز تكبير الاجنب واجيز تكبير الحائض والنفساء والجنب مع وجود النية وقيل يصلي العاجز مضطجعا على الايمن وان لم يقدر فعلى الايسر والا استلقى ويومي وان لم يقدر كيف والا فليكبر **وهل** يقعد **العاجز** عن القيام **قعود** تشهد **اي** نوع من قعوده الا القعود المنهي عنه **او** يوقف ركبته **ويجمل** يديه حيث يعملها حال القيام على هذا القول ولو في حال قراءة التحيات لان في ايقافها بعض انتصاب كالقيام والمراد انه يخص من قعدت التحيات هذه القعدة التي هي توقيف الركبتين الخ والا فلهذه القعدة ليست خارجة عن قعود التحيات **ويوصل** رجليه **اي** قدميه الايصال الذي هو كمالها في القيام **والارض** ان امكنه **ايصالها** **ويفرج** بينهما **ندبا** **مع** تقديم لیسراه بينهما **ندبا**

او كل التكبير اقوال ولا
يجمع مصل بتكبيرين
صلاتين وقيل ان عجز
مريض عن ايماء بركوع
وسجود مع اضطجاع
رجع للتكبير وهو الاصح
وهل يقعد قعود تشهد
او يوقف ركبته ويوصل
رجليه للارض ان امكنه
ويفرج بينهما مع تقديم
ليسراه بينهما

قولان ﴿ والمندوب للمرأة الصاق رجلها وتسويتها ولا فساد عليها ان فعلت كالرجل ولا عليه او عليها اذا كان التفريق كثيرا او التقديم كثيرا لكن لا يفضي الى عدم اعتدال الثالث ان يقدم اليمنى الرابع انها توقفان كذلك لكن يسوي بين رجله ويضمها ايضا وجوزله مد رجله والاولى تسوية الرجلين وقيل التربع اهون من مدها او مد احدها والاقعد كما امكنه وقيل ان عجز عن قعود التحيات جثا فان عجز تربع والا نصب ركبته قاعدا على اليته والامد رجله بممكن له والا قعد كما امكن والا اقمى على قدميه والاصلي كما امكنه ﴿ ثم هل يومي براسه قاعدا للكل او يسجد للارض ان قدره ان يسجد للارض ان قدره ﴿ وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم لمريض صلى على الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك ﴿ وخلاف وكذا ان قدر على ركوع لا يسجد فقل ﴿ يقعد ويومي لكل وقيل يعمل ما قدر عليه ﴿ من الركوع غير قاعد ﴿ ويومي لغيره وهل يكيف مافوه ﴿ الظاهر ان يقال مافوه باسقاط الالف وبضم الميم وتشديد الواو اي ادخل الله في فوه علة مرض او غلبة عجمة او مقهة بضم الميم وتشديد الهاء الاولى اي جعله عيا مضاعف فوه كفوح بمعنى عبي او هو مفعول من واحد الافواه مقلوب قدمت واوه وهو عين الكلمة على الفاء وقلبت الفاء واو بعد الفاء واو مفعول مكر كروب مصاب في ركبته لامن فاه يفوه لانه لازم وقد وجهت قولهم مافوه في حاشية ابي مسئلة بما لا مزيد عليه ان شاء الله ﴿ بنفسه ﴿ متعلق بيكيف ﴿ ما يعمل بلسانه ويعمل بجوارحه ما امكنه او حين رجع لتكيف كيف الكل قاعدا قولان ﴿ والاولى ان يععم ويقول واذا قدر على شيء فعله ويكيف مالم يقدر عليه على الصحيح وقيل يكيف الكل ﴿ وان صلى مريض في مسجد او مصلي ﴿ ولو مصلي يته الذي بناء للصلاة ﴿ فقل يسجدان قدر ولو صلى على فراش ﴿ غيابه لان الاصل ان لا يسجد عليه وقد قال الشيخ عامر رضي الله عنه لا يصلي على الوسادة اي الفراش المهد ﴿ او ﴿ ان صلى في غيرهما ﴿ لافيهما اومى ﴿ هذا كله قول واحد اي اما ان يصلي فيها فيسجد او ماني غيرها فلا ﴿ مطلقا ﴿ لم ينتظر الراحة او انتظرها فذا او ماموما ﴿ وقيل ان كان لا ينتظر

قولان ثم هل يومي براسه قاعدا للكل او يسجد للارض ان قدر خلاف وكذا ان قدر على ركوع لا يسجد فقل يومي لكل وقيل يعمل ما قدر عليه ويومي لغيره وهل يكيف مافوه بنفسه ما يعمل بلسانه ويعمل بجوارحه ما امكنه او حين رجع لتكيف كيف الكل قاعدا قولان وان صلى مريض في مسجد او مصلي فقل يسجدان قدر ولو صلى على فراش اولافيهما اومى مطلقا وقيل ان كان لا ينتظر

الراحة سجد مطلقا ﴿ في مسجد او غيره في فراش او غيره ولو فذا لانه لما كان لا ينتظرها تزل قعوده منزلة قيامه اذ كان لا يقوم لها ابدا في ظنه فليسجد في الارض فكأنه لم يجمع بين الايماء والسجود ﴿ والاسجد ان كان خلف امام ﴿ اذ قيام الامام نزل قيامه له فيسجد لانه حيث لم يجمع بين الايماء والقيام بل سجد وقام بقيام الامام ﴿ ويومي ان انفرد ﴿ وتقدم قولان بالاطلاق اذ قال ثم هل يومي براسه الخ وهما غير هذه الاقوال ﴿ و ﴿ الايماء ﴿ هو للسجود اخفض من ﴿ الايماء الذي هو بدل ﴿ الركوع ﴿ وهذا القول ﴿ هو الاصح ﴿ لقوله صلى الله عليه وسلم للمريض واجعل سجودك اخفض من ركوعك وهو النسب بصلاة القائم ﴿ وقيل ايماء الركوع بمد العنق والسجود بضمه ﴿ نظرا الى ان السجود تسفل من قيام فيرفع راسه على استواء بسمع الله لمن حمده وبضمة الى جهة صدره بالكبير ﴿ وقيل عكسه ﴿ لان المصلي بمد نفسه في السجود مالا يمد في الركوع ولان قعوده لعله بمنزلة القيام وهو في حال الركوع من القيام اقرب الى القيام منه في حال السجود فايكن في حال الايماء راسه في حال الايماء الى الركوع اقرب بتقليل المد وهذا اولى من انقول قبله وتقدم اين يجعل يديه ولا فساد ان ساوى بين ايماء الركوع والسجود وقيل يجمعها على فخذه للركوع وعلى ركبته للسجود وانه ينحني بظهره قليلا في الركوع ويتأطى يحملته الى الارض للسجود ما قدر حتى لا يبقى الا وضع راسه وقيل يضعها على فخذه في الركوع والسجود ومن اومى قائما للركوع وضعها على فخذه وفي السجود على ركبته وايماء التحيات بين ايماء الركوع والسجود كما يدل له قولهم يصلي بايماء وقولهم ايماء السجود اسفل من ايماء الركوع ومن افتاه مفت ولو غير ثقة ان يرفع حصاة الى جبهته فيسجد عليها وهو اهل للصلاة قاعدا فلا يدل عليه ولا كفارة ان فعل ﴿ وباخذ صلاته من قيام لقعود ثم ﴿ من قعود لا اضطجاع ﴿ لزيادة مرض وكذا ان قعد من اول صلاته ثم زاد مرضه اضطجع ﴿ ومنه ﴿ اي من الاضطجاع ﴿ تدريجا براحة ﴿ لقعود ولم يذكره لانه يفهم بالاولى ثم ﴿ لقيام ببناء على سابق ﴿ في ذلك كله ﴿ وقيل ان استراح المضطجع ﴿ فقام او استراح فقام ثم قام

الراحة سجد مطلقا والا يسجد ان كان خلف امام ويومي ان انفرد وهو للسجود اخفض من الركوع هو الاصح وقيل ايماء الركوع بمد العنق والسجود بضمه وقيل عكسه وباخذ صلاته من قيام لقعود ثم لا اضطجاع ومنه تدريجا براحة لقيام ببناء على سابق وقيل ان استراح المضطجع

استأنف وكذا ان رجع اليه * اي الاضطجاع * من قيام او قعود *
سبقة قيام اول يسبقه لانه لا حال للمصلي يكون فيها اضطجاعا * بموضع ويرجع
من قيام لقعود كعكسه براحة * في العكس * ومرض * في المعكوس * وان *
كان الرجوع * مرتين او اكثر في * صلاة * واحدة مالم يتم البناء * حال من
ضمير يرجع والباء بمعنى مع * على سابق * ويتكرر الرجوع من قعود او قيام
ولا اضطجاع ومنه لاحدهما كذلك وليس ما ذكره او ما ذكرته مختصا بالمرضى
بل من يحتاج الى قيام او قعود او اضطجاع لعلته غير المرض كعدو وسبع وسيل
يضعف ويقوى ويضعف لا يجد عنه مسلكا من يحتاج لمرض وكذا من يحتاج
الى القيام لعلته لا يطبق معها القعود والاضطجاع وللانسان ان يدخل صلاته على
ركعة قياما وركعة قعودا وهكذا اوركة ايضا اضطجاعا بان يعلم انه يضعف
ويقوى ويضعف فانه لا يسهل القعود والاضطجاع اذا اطاق القيام ولا الاضطجاع
اذا اطاق القعود وكذلك ما دون ركعة واكثر ولا ينبغي اذا رجع الى التكبير
او التكيف من غيرها او من احدهما الى الآخر او الى غيرها وكيفية البناء على
التكبير لو كان يصح ان يكبر مثلا نصف تكبير من يصلي بالتكبير فيصلي النصف
الباقى وكذا الربع والخمس والثلث والسادس والسبع وهكذا اذا كان يكبر تكبيرات
الصلاة وكذا يكبر التسمية الباقية من الصلاة اذا بنى بالتكبير على الصلاة لو كان
يصح البناء به عليها لكن ذلك كله لا يصح * ولا يعمل بينهما * اي بين القيام
والقعود وكذا بين احدهما وبين الاضطجاع * صلا حتى ينتهي الى ما قصده منها *
ومن الاضطجاع الا ان وافق مثل ان يستريح وقد فرغ من التحيات الاولى او
من السجدة التي يقوم بعدها للوقوف فانه يقوم بالتكبير لكنه يرجع الى الهيئة
التي لو كان يصلي قائما لقام منها فان كان مضطجعا وفرغ من الايماء بسجود فاستراح
فليكن على هيئة الساجد حتى تكاد جبهته وانفه يمسان الارض فليقيم مكبرا وكذا
ان كان يصلي قاعدا فان استراح عقب التحيات قام بالتكبير او عقب السجدة
التي يقوم بعدها وقد اوصى لما ايماء كان كهيئة الساجد على حد مأمور وقيل يقوم
من موضعه في المسئتين وقام بتكبير وان استراح عقب سمع الله لمن حمده قام ساكنا

استأنف وكذا ان رجع
اليه من قيام او قعود
بمرض ويرجع من قيام
لقعود كعكسه براحة
ومرض وان مرتين او
اكثر في واحدة مالم يتم
بناء على سابق ولا يحمل
بينهما عملا حتى ينتهي الى
قصده منها

حتى يستوي فيسبحني من القيام بتكبير ان كان يسجد للارض وكان لا يروي
للسجود وان مرض عقب سمع الله لمن حمده هوى بالتكبير ان كان يسجد على الارض
وان اراد الايماء قاعدا هوى حتى يستوي كقاري التحيات فاولى بتكبير واذا
استراح بعد الفراغ من التعظيم قام حتى يصل حيث يكون الركع فليجعل يديه
حيث يجعل الركع فيقوم بسمع الله لمن حمده وان استراح عقب القراءة قام
واستوى ثم ركع والضابط انه يحمل الشيء في محله حدث مرض او صحة او علة
غير المرض او زالت * وان حدث اليه مرض او صحة قبل ان يتم ما هو فيه
كركوع او سجود * تام لم يفرغ من تعظيمه او تسبيحه * انما فيما استقبله *
بان يزيد مثلا ما بقي من تعظيماته او تسبيحاته ولا يعيد ما عظم او سبح * فان
اخذ في اول العمل * البدني او اللساني * ولم يتم * مثل ان ينحني بركوع
او سجود ولم يتم الانحناء او ان يقول سبحان او سبحان ربي ولم يقل العظم او
الاعلى وحدث مرض او صحة او قال سبحان وحدث مرض * استأنف فيما انتهى
اليه وان عمل بين قيام وقعود * او بين احدهما واضطجاع * ما كقراءة او تعظيم
او تسبيح او تكبير * مما قصد الى عمله * اعاد صلاته ان تعمد والا اعاده فيها
استقبل وقيل ان زاد * المصلي مطابقا يصلي بقيام وركوع وسجود او ايماء زاد
فيما بين العملين الذين حدثت الصحة او المرض بينهما او غير ذلك اولى يحدث شيء
من ذلك * فيها * عمدا * تكبيرا * مثل وربك فكبر * او نحوه او استغفارا
او غيره مما يتلى * نصا هذا قيد في ذلك كله * وان من غير سورة يقرأها *
نعت سورة * لم يضر بها ان لم يرد به امر او نهيا او خطابا او جوابا او يحمر به نفعا
او يدفع ضرا وان لا لنفسه * بالغ بهذا لما يتوهم انه اذا كان الجر او الدفع لنسبه
يقرب ان لا تفسد عليه لكن هذا لا يناسب انه يمنع ماله وماله غيره ان كان عنده
من الفساد بغير الكلام لا مالا ليس بضمنه ولعل وجه التوهم انه قد يتحمل على
نفسه والمروءة تدعوا الى ان لا يتحمل على غيره بل ينجي * ولا يفسدها ان اراده *
اي اراد ما ذكر من امر او نهى او غيرها * بسوء * وقيل لا تفسد بزيادة
شبه ما في القراءة ان لما رواه حذيفة من انه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة البقرة في

وان حدث اليه مرض
او صحة قبل ان يتم ما هو
فيه كركوع او سجود
انما فيما استقبله فان اخذ
في اول العمل ولم يتم
استأنف فيما انتهى اليه وان
عمل بين قيام وقعود
ما كقراءة او تعظيم او
تسبيح او تكبير اعاد
صلاته ان تعمد والا
اعاده فيما استقبل وقيل
ان زاد فيها تكبيرا او
نحوه او استغفارا او غيره
مما يتلى وان من غير سورة
يقرأها لم يضر بها ان لم يرد
به امر او نهيا او خطابا
او جوابا او يحمر به نفعا او
يدفع ضرا وان لا لنفسه
ولا يفسدها ان اراده
بسوء

الصلاة وكان لا يربأية عذاب الاستعاذ ولا بآية رحمة الا سأل ولا بآية تنزيه
 الا سبح وفي التاج ان تكلم بذكر او قراءة سهو مما لا يقال فيها فقولان وان ذكر
 النار فاستجار منها فسدت عليه ان حرك به لسانه والصحيح فسادها بشبه ما في
 القرآن ولو سهوا ولم يرد امرا ولا نهيا ولا نحوها ولا دليل في الحديث لانه ان
 كان صلى الله عليه وسلم يستعذو يسئل وينزه بغير القرآن فانما ذلك قبل تحريم
 الكلام في الصلاة وان كان يفعل ذلك بما يناسبه من القرآن بنصه فلا اشكال
 في جواز ذلك لنا وفي كلام الشيخ الاشارة الى هذا فانه استدل بالحديث على
 قول بعضهم ان زاد في الصلاة اي عمدا ما كان ذكره من القرآن الخ وذكر
 ابن زياد قولاً يجوز الكلام في الصلاة لاصلاحها بلا نقض لما وقولا بسدم
 انتقاضها بالكلام ان كان سهوا وظاهره انه سواء تكلم في المسئتين بالعربية
 او بالعجمية وقيل تفسد بالعجمية ولو للاصلاح سهوا * وراكب السفينة
 قيل يصلي كريض ان عجز عن قيام وركوع وسجود بما امكنه ولا يضره استدبار
 بعد احرام للقبلة * وكذا تجنبها بعد احرام اليها * ان امكنه * اي الاحرام
 اليها * والانوى استقبالا واحرم كما امكنه وقيل * هو * كراكب الجمل * او
 غير الجمل وراكب عليه او على غيره في المحمل * يصلي قاعدا مطلقا * وهذا قياس
 مع وجود الفارق وان قدر على القيام وليست الصلاة على الدابة او المحمل بالقيود
 والاياء او بالقيود والسجود ولو امكن القيام مجعلا عليها بل قيل يصلي قائما كما
 ساجدا ان اطاق ولو حكى بعضهم الاجماع على انها بقعود ولو اطاق القيام والركوع
 والسجود * وقيل * يصلي قاعدا * ان سارت * ولو اطاق القيام * والاقبيام
 ان امكنه * واذا صلى قاعدا فهل يسجد الخلف السابق وعن ابن محرز من ذكر
 فيها فاسدة عليه في البر صلاها قائما * باب * في التوجيه * سن التوجيه
 بتأكيده على الاصح وقيل فرض * وقيل نفل غير سنة * ويعيدها * اي الصلاة
 تاركه على * القول * الثاني * لا على الاول والثالث وقال بعض اصحاب
 الاول يعيدها تاركه قال بعض اصحاب الثاني لا يعيدها ان تركه سهوا وهو ظاهر
 اخر الباب فليحمل عليه قوله تاركه وقيل يعيدها ولو سهوا ولا يسجد للسهو منه

وراكب السفينة قيل
 يصلي كريض ان عجز عن
 قيام وركوع وسجود بما
 امكنه ولا يضره استدبار
 بعد احرام للقبلة ان امكنه
 والانوى استقبالا واحرم
 كما امكنه وقيل كراكب
 الجمل يصلي قاعدا مطلقا
 وقيل ان سارت والا
 فقيام ان امكنه
 * باب *

سن التوجيه بتأكيده على
 الاصح وقيل فرض
 ويعيدها تاركه على الثاني

لانه قبل الاحرام وقيل ان من خاف ان تسبقه الجماعة فقل سبحانك اللهم الخ
 ثم احرم وركع معهم اجزاء وان من انصرف من نفل لفرض وقد وجه اول اجزائه
 ان لم يتكلم وكذا ان صلى الفرض وقام للوتر ومن وجه جالس بلا عذر اجزائه ولا
 نقض بترك كلمتين منه * وهو سبحانك * اصله اسبحك تسبيحا لا نقا بك
 حذف العامل واتى باسم المصدر نائبا عنه مضاف لمفعوله اي انزهك تنزيهك اي
 التنزيه اللائق بك وهذا المعنى انما حدث بعد الحذف وقيل المعنى اسبحك فان
 سبحانك نائب عن اسبحك والى تقدير سبحت وعلى التقدير فالمراد انشاء التسبيح
 ولو كان اللفظ لفظ اخبار والاضافة لاضافة اللفظ يقال له مفعول اي التسبيح الذي
 يسبحك به خلقك او اوليائك او الذي سبحت نفسك به او اضافة للفاعل اي
 التسبيح الذي تسبح به اي تنزه به اي تسبيحا كتسبيحك نفسك وكذا الكلام
 في كاف بحمدك وكذلك المعنى كلما قل قائل سبحان الله او سبحانك واما قول
 الله في القرآن وغيره سبحان الله فامر بالتسبيح والاعراب واحد والمعنى سبحوا
 الله بالصلاة او مطلقا وكذا قوله سبحاني معناه سبحوني تسبيحا وفي بعض كتبي
 غير ذلك وهو غلط * اللهم * اي يا الله * الى ولا اله غيرك * اي افر الى
 قوله ولا اله غيرك بدخول الغاية او هو سبحانك اللهم منثيا بما بعده الى قوله ولا
 اله غيرك ويجوز اسقاط التي سبحانك واله من الخط فتصل لام اله بالهاء والجملة
 سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك والباء للمصاحبة
 والحمد مضاف للمفعول اي اسبحك مع حمدي اياك اي حامدا لك او للاستمانة
 والحمد مضاف للفاعل اي اسبحك بما حمدت به نفسك قل ابن هشام واختلف
 في سبحانك اللهم وبحمدك فقبل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على
 انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحانك وقال الخطابي المعنى بمحنتك
 التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا يحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه
 المسبب مقام السبب اه ويجوز تطبيقها بمحذوف تقديره واحمدك بحمدك اي بما
 حمدت به نفسك وهو الحمد اللائق بك وتبارك تعظم اسمك الذي هو لفظ مسموع
 فكيف بالمسمى ولا عاقل يقول ان المعبود بحق هو هذه الحروف التي كتبت

وهو سبحانك اللهم الى
 ولا اله غيرك

وتلفظ بها واخطأ من قال نمبد المعنى لا المسمى فإن المعنى والمسمى شيء واحد ويجوز ان يراد تباركت فالمعتبر المضاف اليه دون المضاف وعلى كل حال تبارك لموافقة المجردان ورد من البركة فعل ثلاثي والاستغناء عنه ان لم يرد ونعالى لموافقة المجرد جدك عظمت عظمتك وعلا شأنها على عظمة غيرك ولا اله غيرك يفتح اله ورفع غير على الاعمال عمل ان وفتح اله ورفع غير نعمتا محل لا واسمها على انها مبتدا او محل اسمها الذي هو الرفع بالابتداء قبل دخولها بناء على انه لا يشترط للعطف على المحل وجود المحرز وهو طالب المحل وفتح اله ونصب غير نعمتا محل اسم لا وهو النصب بلا وفتح اله على البناء لانه مبهم مضاف لمبني فجاء بناء فحينئذ يكون نعمتا محل اسم لا الذي هو النصب او المحل الذي هو الرفع او المحل ومحلها الذي هو الرفع او يكون خبرا للا و يرفع اله على الاعمال عمل ليس او على الابتداء ونصب غير على الاعمال عمل ليس او رفته على انه خبر المبتدا اذا همت لا وفتح غير على البناء فيكون خبر لا او خبر المبتدا او نعت اسم لا العاملة عمل ليس واذا جعلنا غير نعمتا فالخبر محذوف واذا فتحنا ضعف كون فتحه بناء لانه خلاف الاصل ولا دليل عليه فيحمل على انه نصب * وندب ضم توجيه ابراهيم عليه السلام اليه * أي الى التوجيه المذكور وهو توجيه النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح ان توجيه ابراهيم قبله وقيل بعده وهو اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خفيما وما انا من المشركين قال في التاج وجاز لامرأة ان تقول خفيما او حنيقة وبعض انكار امرأة حنيقة اي لان فيه تغيير اللفظ القرآن والا فالاصل في فعل بمعنى فاعل التانيث مع المؤنث ولو ذكر الموصوف او قام دليله عليه ومن اجاز حنيقة لاحظ ان العبارة عبارة اخرى غير القراءة فان قال وانا اول المسلمين فهو حاك للقرآن ولا باس وان قال وانا من المسلمين فعبارة منه وان قال قل ان صلاتي او ان صلاتي فكذلك وزاد ابن مسعود بعد توجيه ابراهيم رب اني ظلمت نفسي واسيت فاغفر لي فانه لا يفر الذنوب الا انت وعبارة بعض رب اني عملت سوء وظلمت نفسي فاغفر لي والى ما ذكرت عن ابن مسعود اشار بقوله * ورب اني ظلمت نفسي الخ * اي وضم قوله رب اني الى قوله الا

وندب ضم توجيه ابراهيم عليه السلام اليه ورب اني ظلمت نفسي الخ

انت وقيل لا يتوجه بتوجيه ابراهيم غيره واستحب بعض ان يقال بعد توجيهه ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وعن الشافعي ان توجيه ابراهيم عليه السلام واجب دون توجيه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة بالعكس وعابه بفض اصحابنا وقال ابو يوسف بجوبها وقال مالك بعدم وجوبها كما قال اكثر اصحابنا ان توجيه النبي سنة مؤكدة وتوجيه ابراهيم مستحب صلى الله وسلم عليها وزعم بعض ان توجيه النبي صلى الله عليه وسلم هو بعد الاحرام وبعض السلف يقدمه على الاقامة والنية * ولا يقطع بينه وبين الاحرام بكلام او عمل لا لاصلاحها وهل يعيدها ان قطع به * اي بواحد من القول والعمل أولا * قولان * اختار في الديوان الاعادة وتجزي النية الاولى فلا تعاد النية واستحب بعضهم التجديد عند الاحرام واوجه بعض وكرهه بعض وتلى التجديد فيفصل بتجديدها بين التوجيه والاحرام في قلبه او بلسانه وقلبه وان ترتب على التجديد باللسان او ما يليق جدد بقلبه فقط وذلك قدر ما يمكن وقيل يحدد في قدر تسبيحتين وقيل في قدر تسبيحة ويتصور القولان بالقلب مع الاختصار على ما لا بد منه ولا يعيد بنحو الالتفات والفض وانقبض الا انه لا ينبغي وكذا ان تكلم او عمل عملا لغير اصلاح الصلاة قبل تمام التوجيه قبل بعيد وقيل لا ولا اعادة ان عمل عملا لا لاصلاحها او للتجنية قبل التمام او بعده وكذا الكلام لذلك بعد التمام واما قبله فيعيده والعمامة يقولون اللهم ان نيتي واعتقادي ان اتقرب اليك بهذه الصلاة الى قولنا سبحانك اللهم وبحمدك وينصبون اتقرب والراجح رفعه وجعل ان مخافة من الثقلية لتقدم العلم وهو النية والاعتقاد لا الظن او غيره * ومن وجه قبل تقديم * المؤذن او غيره للامام او قبل تقدم ويجوز ان يكون التقديم بمعنى التقدم فيشمل التقدم بنفسه والتقدم بالمؤذن * الامام * حيث يتقدم بنفسه * اعاده * وان لم يعده فأزاحج ان لا يفسد ويجوز السبق بالتوجيه عن الامام لكن ان شرع قبل تقدم الامام * وان مات * الامام * او جن او ارتد قبل الاحرام او حدث * امام * آخر * قبل الاحرام او خرج الامام طفلا او امرأة او مشركا او مجنونا * اعاده * اي المأموم وكذا الامام الحادث

ولا يقطع بينه وبين الاحرام بكلام او عمل لا لاصلاحها وهل يعيدها ان قطع به قولان ومن وجه قبل تقديم الامام اعاده وان مات او جن او ارتد قبل الاحرام او حدث اخر اعاده

فرخص بعض ان لا يعيد المأموم ان اسلم الامام من الارتداد واتم بهم وهذا بناء على ان الارتداد لا ينقض الوضوء * وهو كالاقامة في الطهارة * واللباس والاستقبال والوقت واصلاح الفساد وان اسره او قاله قاعدا صح فمن اقام بلا وضوء ثم تيمم بعده لمذرفه قولان * وان حدث فيه * او قبل الاحرام * مالا يني معه في الصلاة اعاده * وان حدث ما يني معه في او خدش او رعا في البناء قولان ويبيده قارئة حال اشتغاله بنحو تيمم واصلاح الموضع * وان قرأه ثم انتقل عن مكانه اعاده مطلقا * وان كان يسمعه من بالمنتقل اليه * وقيل * يعيد * ان انتقل الى مكان لا يسمع له * اي للتوجيه او لقارئة * منه * اي من المكان المنتقل اليه * من * فاعل يسمع * بالمنتقل * اي في المكان المنتقل بفتح القاف * عنه * وهو المكان الاول والاولي ان يقال الى مكان لا يسمع من فيه توجيه من بالمنتقل * منه * كالاقامة * ويعتبر جهر الموجه جوا وادونه بحسب ما فعل من ذلك * وان وجهه لعصر فتذكر انه لم يصل ظهرا * او لعشاء فتذكر انه لم يصل مغربا * اعاده له * اي للظاهر وكذا يعيده للعشاء واما ان وجهه ولم ينو به صلاة معينة فله ان يصلي به الصلاة نسي او نام عنها وغير ذلك من الصلاة قياما على من اقام ولم ينو بالاقامة صلاة وان وجهه لصلاة قد صلاها وتعمد ذلك اعاده للحاضرة * و * يعيده * مع الصلاة ان انتقضت * وقيل لا يعيده الا ان انتقض وضوءه او وجهه على حال لا يجوز قال في التاج من شك في صلاته فنقضها اعاد الاقامة وقيل لا وقيل يعيدها والتوجيه وقيل يعيده دونها وقيل يعيد الاحرام فقط اه وان خاف فوت الامام وجهه سائرا واحرم اذا اتصل بالصف وقيل ان اتى من مشرق المسجد واما ان اتى من غيره فليصرف وجهه الى القبلة ويوجه * وان نسيه قراه حيث ذكره مالم يحرم * وان قلت اي مهلة بين التوجيه والاحرام حتى صحت هذه الغاية قلت وجه الغاية انه يلزم تجديد النية او يستحب خلافه قال لا يجوز فقد يتم النية الاولى مفصلة ثم يريد الاحرام فيشتغل بتجديدها محملة فيذكر انه لم يوجه وايضا يجوز له ان يقدم التوجيه على النية او الاقامة عند بعض فتعمد التقديم فيشرع في الاقامة او النية نسيانا قبل

وهو كالاقامة في الطهارة وان حدث فيه مالا يني معه في الصلاة اعاده وان قرأه ثم انتقل عن مكانه اعاده مطلقا وقيل ان انتقل الى مكان لا يسمع له منه من بالمنتقل منه كالاقامة وان وجهه لعصر فتذكر انه لم يصل ظهرا اداده له ومع الصلاة ان انتقضت وان نسيه قراه حيث ذكره مالم يحرم

التوجيه فاذا تذكر قبل الاحرام وجهه او استعاذ قبل الاحرام وتذكر فتوجه * ولا * اعاده عليه * ان * نسيه حتى * احرم * ومن قال انه فرض الزمة الاعادة * فصل * في الاستعاذة * الاستعاذة سنة * قيل هو الصحيح * وقيل فرض * وهو الصحيح * عندي لقراءة القرآن في الصلاة وغيرها * و * عليه * تعاد الصلاة بتركها * عمدا مطلقا وبتركها سهوا ان بلغ حدا ثالثا ودخله * وقيل ندب فلا * تعاد الصلاة بتركها ولو عمدا ولا تقال في غير محلها اذا نسيت وذكر * و * على انها سنة فان تركت عمدا اعيدت الصلاة * و * ان نسيت قبلت * مرا * حيث ذكرت * ولو كان النامي اماما ولو ذكرت في تحية او ركوع او سجود وقيل لا تقال فيها ومن سبقه الامام بشيء من صلاته وهو راكع او ساجد فلا يستعيز حتى يقوم وقيل يستعيز قبله وقيل لا استعاذة على المأموم وان تذكرها في اثناء الفاتحة قولها فيه وان بعد فراغه منها قالها في اول الركعة بعد * واستحسن * قولها * في * الركعة * الثانية قبل القراءة * وقيل لا يقولها الا في الثانية قبل القراءة ومراده بالثانية الثانية بالنسبة الى التي تذكر فيها ولو كانت ثالثة او رابعة ومن قال يقولها في اول الركعة الثانية اذا نسيها يقولها كذلك ويؤخرها ولو لم يجاوز محلها الا بالبسملة فذكرها فانه يؤخرها لاول الثانية وان تذكرها قبل تمام البسملة رجع اليها اذ لم تتم الآية ثم يعيد ما قرأ من البسملة لانه رجع الى الاستعاذة قبل تمام الآية واذا اخرها لاول الثانية ثم نسي في الثانية حتى تمت البسملة اخرها لاول الركعة بعد ايضا او اخذ بقول من يقولها عند التذكرة وان قلت فاذا يصنع من يقول يؤخرها ناسيا لاول الركعة الثانية اذا تذكرها في الركعة الاخرة قلت يقولها حيث ذكرها عند من يستحسن تأخيرها لاول الثانية وفاته عند من قال لا يقولها الا في اول الركعة الثانية اعني التي تليها * وهي * بذاك * معجزة * اي منقوطة فتخرج من طرفي اللسان والتثنية العليا اي ازيات عجمتها اي ابهامها ولبسها بالنقط في الخط فانها قبل النقط لا يدري كيف ينطق بها او تقرأ دالا غير معجزة وان قراها بلا اعجام او قراها زايافست صلاته ورخص بعضهم ان لا تفسد والاعجام ليس في اللسان بل في الخط فالمراد

ولا ان احرم
فصل

الاستعاذة سنة وقيل فرض
وتعاد الصلاة بتركها
وقيل ندب فلا وان نسيت
قبلت حيث ذكرت
واستحسن في الثانية قبل
القراءة وهي معجزة

قراءة اللسان بمقتضى الاعجام في الخط وهمزة اعجم للسلب كقوت اذات قراءه
 ومن جهر بها * بعد الاحرام * اعاد صلاته ان تعمد * وقال من قال
 بنديتها لا يعيدها وان جهر بها قبل الاحرام فلا تفسد ولو كان اصلها الاسرار
 وظاهر ابي مسئلة ان اصلها قبله الجهر واجاز بعضهم الجهر بها بعده لدفع الشك * وهل
 محلها قبل الاحرام * وهو قول ابي عبيدة وابن مسعود وابي بكر وعائشة * او
 بعده * قبل القراءة وهو الراجح وهو رواية ابي المورج عن ابي عبيدة وابو المورج
 هذا اقرب الى البرادة فتقدم عليه رواية غيره في جانب نسبة القراءة قبل
 الاحرام الى ابي عبيدة واما الصحيح فالاستعادة بعده لانه فعله صلى الله عليه وسلم
 وانها لقراءة القراء وهو قول عمر بن الخطاب * قولان * ثالثهما بعده ان تعود
 الاعجام وقبله ان لم يتعود ولا ينافي تلك الاقوال قوله عز من قائل واذا قرأت
 القرآن لان المعنى اذا اردت قراءته رابعهما بعد القراءة كما هو ظاهر الآية دفعا
 لتشكيك الشيطان في حصول الثواب العظيم للقراءة وهو مذهب ابي هريرة
 ومالك وداود وقيل يقال في اول كل ركعة قبل القراءة والمختار انها في اول الركعة
 الاولى وفي لفظ الاستعادة خلاف فاذا كره في التجويد وتفسير القرآن ان شاء الله
 والمختار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والتكاري يقولون اعوذ بالله السميع العليم
 من الشيطان الرجيم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك فنهأ جبريل وقال الذي
 اخذته من اللوح المحفوظ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال ابن الجوزي المختار
 لجميع القراء من حيث الرواية اعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما ورد في سورة
 النحل فقد حكى الاستاذ ابو طاهر بن سوار وابو العز القلانسي وغيرها الاتفاق
 على هذا اللفظ بعينه قال وقال الامام ابو الحسن السخاوي في كتاب جمال
 القرآن ان الذي عليه اجماع الامة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الحافظ
 ابو عمرو الداني انه هو المستعمل عند الخذاق دون غيره وهو المأخوذ به عند عامة
 الفقهاء الشافعي وابي حنيفة واجمده وغيرهم ورد النص بذلك عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في البخاري ومسلم من حديث سليمان بن صرد قال استب رجلا
 عند النبي صلى الله عليه وسلم ونحن جلوس واحدهما يسب الآخر مفضيا قد احر

ومن جهر بها اعاد صلاته
 ان تعمد وهل محلها قبل
 الاحرام او بعده قولان

وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده لو قال اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم والحديث للبخاري في باب الحذر من الغضب في
 كتاب الادب ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده عن ابي بن كعب ورواه احمد
 والنسائي في عمل اليوم والليلة وابو داود ورواه الترمذي عن معاذ بن معاذ ورواه بعض من
 حديث جبير بن مطعم ورواه ايضا عن ابن مسعود قال ابن الجوزي روى ابو الفضل
 الحزاعي عن المطوعي عن الفضل بن الجلب عن روح عن عبد المؤمن قال قرأت
 على يعقوب الحضرمي فقلت اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم فاني قرأت على سلام ابي المندر فقلت اعوذ بالله السميع العليم
 فقال لي قل اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 فاني قرأت على عاصم بن بهوالة فقلت اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على زر بن حبیش فقلت اعوذ بالله السميع
 العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على عبد الله بن
 مسعود فقلت اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 فاني قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اعوذ بالله السميع العليم فقال لي
 يا ابن أم عبد قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أخذته عن جبريل عن
 ميكائيل عن اللوح المحفوظ قال ابن الجزري عن روح عن ابن عبد المؤمن قرأت
 على الشيخ الامام العالم العارف الزاهد جمال الدين ابي محمد بن محمد بن محمد
 ابن محمد بن محمد بن محمد الجمال الشامي مشافهة فقلت اعوذ بالله السميع العليم
 فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على الشيخ الامام السند
 سعد الدين بن محمد بن مسعود بن محمد الكاروني فقلت اعوذ بالله السميع العليم
 فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابي الربيع علي بن عبد
 العميد بن ابي الجليس اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم فاني قرأت على والدي فقلت اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على محبي الدين ابي محمد يوسف بن عبد
 الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم فاني قرأت على والدي اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابي الحسن علي بن يحيى البغدادي
اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت
على أبي بكر محمد بن عبد الباقي الانصاري اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على هناد بن ابراهيم النسفي اعوذ
بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على
محمد بن المثني أبي المغيرة اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابي عصمة محمد بن احمد السجزي اعوذ بالله السميع
العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابي محمد عبد الله بن
عجلان بن عبد الله الزنجاني اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابي عثمان سعيد بن عبد الرحمن الاهوازي اعوذ
بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على محمد
ابن عبد الله بن بسطام اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم فاني قرأت على روح بن عبد المؤمن اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على يعقوب بن اسحق الحضرمي اعوذ
بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على
سلام أبي المنذر اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم فاني قرأت على عاصم بن ابي النجود اعوذ بالله السميع العليم فقال لي
قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على زر بن حبيش اعوذ بالله السميع
العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على ابن مسعود
اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاني قرأت على
رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم فاني قرأت على جبريل اعوذ بالله السميع العليم فقال لي قل
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم قال لي هكذا اخذت عن ميكائيل واخذه
ميكائيل عن اللوح المحفوظ ولا يضر تخالف الامام المأموم بالاستعاذة قبل الاحرام

او بعده كما لا يضر تخالفها في الفاظ الفاتحة مثل قراءة احدهما مالك يوم الدين
بالالف والاخر ملك يوم الدين بغير الف ولا تخالفها في عدد التعظيم والتسليم
وفتح الياء واسكانها ولا تخالفها في الفاظ التحيات ولا زيادة احدهما الفاظا في
اخر تحيات التسليم ولا تخالفها باعتقاد احدهما وجوب شيء من الصلاة وعدم
وجوبه وما اشبه ذلك كالخلاف في الاسرار والجهر وما فيه اختلاف العلماء
﴿باب﴾ في الاحرام ﴿ينوي به﴾ اي الاحرام لذكره قبل الباب والباء بمعنى
مع اي ينوي مع نية الدخول في حرمة الصلاة الدخول في ذات الصلاة وهي المراد
في قوله ﴿الدخول فيها بالله اكبر﴾ برفعها وقطع همزة الله كهزة اكبر للحكاية
لانه يقال عند ارادة الاحرام الله اكبر بالقطع والرفع ويجوز الوصل لوقوعه في
القرءان حيث يقطع المحكي عنه مثل قالوا ايئنا بعذاب الله وقالوا اقتلوه بالوصل مع
ان انقائين يقتطعون بالابتداء ﴿وهي﴾ اي هذه الجملة او هذا اللفظ وانث
الضمير لتانيث الخبر ومن مد باء اكبر بالالف فقد اخبر ان الله طبول تعالى الله
عن الاشراك وعن الفاظ الاشراك به ولولم يقصد اشراك ﴿تكبيرة الاحرام﴾
اتكبيرة قولك الله اكبر مثلا والاحرام نية الدخول في حرمة الصلاة كالامساك
والاصباح للدخول في الصباح والمساء وقيل سميت تكبيرة الاحرام لانه يحرم بها
ما حل قبلها ﴿و﴾ ﴿تكبيرة﴾ الافتتاح ﴿لأنها مفتاح الصلاة وهي من الصلاة﴾
يتبين بالقرايع منها الدخول في الصلاة باولها فمن ابتداها بما لا يجوز كشوب نجس
فسدت ولو ازاله في اثنائها مثل ان يمس ثوبا نجسا او يكون عليه ثوب نجس او
يقف على موضع نجس او يكون حاملا لشيء نجس بدون ان ينتقض وضوءه او
لمس مالا يمسه المصلي او يقف عليه او يكون امامه ما ينتقض الصلاة ويحول ذلك
قبل القرايع من التكبير وذلك مذهب الشافعي ونسب الى اصحابنا معه وانما لم
يقولوا دخل باولها ولولم يتبعها لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة التكبير فحل
مفتاحها جملة التحريم كلها وان فقهه قبل تمامها انتقض وضوءه على ذلك القول
وقال ابو حنيفة تكبيرة الاحرام شرط للصلاة وليست منها وان الدخول في الصلاة
يكون بعد القرايع منها فلا تفسد ان ابتداها بما لا يجوز ان ازاله قبل القرايع ولا

﴿باب﴾

ينوي به الدخول فيها بالله
اكبر وهي تكبيرة الاحرام
والافتتاح

ينقض وضوءه من فقهه قبل تمامها على هذا ومن كبر ولم ينو صلاة بتكبيره لم يجزه
 وإذا أراد الاحرام فليتكيف النية في قلبه جملة مختصرة وقيل تكفي الاولى واجاز
 بعض ان تكفي نيته عند ارادة الاحرام وكل ركعة مبداءها التكبير فتكبيره
 الاحرام مبدا الاولى ومبدا كل ركعة بعد الركعة هو التكبير الذي يقام به من
 السجدة الثانية او من التحيات فاجازوا التكبير في السجدة يزوي بها القيام واجازوها
 بعد تمام القيام واجازوها بعد الانفصال من السجود وفي وسط القيام والاولي ان
 يتبداها من حين الانفصال عن الارض ويعم بها مسافة القيام ويختتمها مع تمام
 القيام * وفرضت * وزعم بعض انها سنة كسائر التكبير وقيل ان سائر فرض
 * ويجزى الله اعظم او * الله * اجل او * الله * اعز * ونحو ذلك مما هو نص
 في الدلالة على العظمة عندنا وعند ابي حنيفة وقال مالك وابن بركة لا يجوز الا
 الله اكبر لعدم التوقيف ورجحه الشيخ اسمعيل * وفي * الله الكبير والله * العظيم *
 الله * الجليل و * الله * العزيز * ونحوها من الفاظ العظمة والاكبر والاعظم
 والاجل والاعز ونحوها * قولان * الجواز قياسا على ما في ذلك من افادة الحصر
 بتعريف الطرفين والمنع لتوهم التمتع ولو كان بعيدا او زوال التفضيل في نحو الكبير
 * لا * عاطفة على الله اعظم او الله اعز * الله اعلم وعليم * والاعلم والعليم
 * ونحوه * اي نحو هذا مما لا يدل على عظمة مثل الله اقدر او القدير او ارحم او
 الرحيم او الرحمن وقيل يجوز ذلك كله وقال الشافعي لا يجوز غير الله اكبر والله
 الاكبر والرب اكبر واجاز ابو حنيفة لاله الا الله قال بعض وان لم يحسن الاحرام
 فاقرب ما يقول لاله الا الله او الله اجل او الله اعظم * ولا يمد الالف * اي
 همزة وسماها القائلانها تكتب هنا وفي الجملة بصورة الالف ولقربها من الالف
 ولانها تبدل الفا كثيرا * وان بفتحة * وان مدها كان كما استفهم فتفسد وقيل
 لا وان ضم او كسر مدها قولان ايضا والضم والكسر ولو بلا مده لا وجه لهما
 بخلاف الفتح مع المد فله وجه في العربية فهما ابد منه كما دل عليه بقوله وان بفتحة
 ووجه المبالغة ان المد بالضم او الكسر بعيد الوقوع لا وجه له في كلام العرب هنا
 بخلاف الفتح فان لمده وجهها صحيحا في العربية فقال انه مفسد ولو كان له وجه

وفرضت ويجزى الله اعظم
 او اجل او اعز وفي العظيم
 والجليل والعزيز قولان
 لا الله اعلم وعليم ونحوه
 ولا يمد الالف وان بفتحة

لفساد المعنى به والباء بمعنى مع اي مدها حال كونها مع فتحة او مدها في حضرة
 الفتح او للسببية او الاستعانة اي وان اتى بعدها بحرف مد بواسطة الفتحة * ومن
 تعمد فيها الحنا * بان فتح هاء الله او راء اكبر او كسرها او احداها وضم الآخر وفتح
 اوضح همزة الله او كسر بلا مد او بمد واراد بالعمد اللحن قصد ما هو لحن بالمد ولو لم يعرف
 انه لحن والجهل عمد * اعاد الصلاة * على الصحيح وقيل لا * والا * اي ان لم
 يتعمد * فقولان * وزعمت الشافعية ان الاولى فتح الهاء خوفا من تولد الواو والصواب
 ضمها باختلاس وان قال الله اكبر بمد الهاء او الباء او والله بالواو ولم يمد اللام والله واكبر
 ففي الفساد قولان ولو تعمدوا الصحيح الفساد ان تعمدلان الله بضم الهاء ممدودة بصيغة
 الجمع المحذوف النون للاضافة او للتخفيف واكبر بالالف بعد الباء الطبول
 بالموحدة بعد الطاء وان كان الواو قبل لفظ الجلالة حذفت همزة الوصل فكان
 نقصا وزيادة لم ترد بها السنة وان نطق بها بالواو قبلها فقيه زيادة لم ترد بها السنة
 وكذا الاوجه المذكورة التي لا تجوز وفي عدم مد اللام وعدم ذكر همزة اكبر
 نقص لم ترد به السنة وجه الفساد ايها اللفظ غير المراد ومخالفة المأمور به ووجه
 الصحة ان المعنى عند اللاحن واحد وكذا ابدال همزة اكبر واوا مفتوحة ممدودة
 او غير ممدودة فان بعض العرب يبدل همزة بحرف علة يناسب حركة ما قبلها
 ولا سيما الاشباع فان المعنى لا يتبدا به فان معنى انظرو وانظر في قوله من حيث
 ما سلكوا ادنوا فانظرو واحد ومعنى العقرب والعقارب واحد في قوله اعوذ بالله
 من العقارب ومعنى اقمدا واقعود واحد في قوله لو ان عمر احم ان يرقود اولا يعترض
 بان الاشباع باب الشعر لان الكلام ليس في القياس وعدم القياس بل في كون
 اللفظ مشبعا ولو اخطأ مشبعا باشباعه في السعة ولعل المصنف ادخل ذلك كنه
 في اللحن ولو كان اصل اللحن في الاصطلاح الخطأ في الاعراب وفسدت ان لم
 يقل الله اولم يقل اكبر واجاز بعض قومنا للامير الاقتصار على قوله الله والجزم
 وهو عدم المد في تكبير الاحرام وسائر تكبير الصلاة والعبدن والجنابة مستحب
 اما المد الطبيعي فلا بد منه ويجوز ان يريدوا بالجزم اسكان الراء للوقوف سموه
 جزما تجوزا او حقيقة لغوية وان وصل همزة اكبر صحت صلاته وقيل لا

ومن تعمد فيها الحنا اعاد
 الصلاة والا قولان

﴿وصح﴾ الاحرام ﴿بالعربية﴾ وفسد بغيرها ﴿على المختار﴾ مثل شمخال بالهندية وايش بالبربرية وايل بالعبرانية ومن دي فمن للمتكلم وذو الله والاضافة في لغة بعض العجم مقلوبة وبدوح في بعض اللغات ولم تقاب في لغتنا البربرية ﴿وبوجوب ترتيب اللفظين﴾ ولو قال اكبر الله فسدت ﴿وموالاتها﴾ فان قال الله وسكت ثم قال اكبر فسدت عند بعض ﴿وجوز﴾ عند بعض ﴿البناء على﴾ اللفظ ﴿الاول لقطع كسمة او عطسة﴾ او فواق او نحوها وانتقل لضرر كدخان او ريج ﴿بينهما﴾ وهو مختار الديوان ويناسبه ان من اراد ان يستثني في يمينه فصلت العطسة او نحوها ان استثناه نافع وانقولان فيمن قام او رجع او خدش ايضاً وان نطق بهمة لفظ الجلالة او همزة اكبر فقطع فليل بعيد من اول وقيل من همزة ولا يسد من اللام المدغمة ولا من المكاف لاستحالة الابتداء بالساكن على التحقيق ولو زعم بعض ان التحقيق تعمرد لاستحالة وان قطع على الكاف او الباء او على اللام ومدتها من لفظ الجلالة فليل يستأنف التكبير وقيل يبني والصحيح الاول كما في الديوان وعبر عن الثاني بقوله وفيه غير ذلك وليس ذلك الخلاف مختصاً بالاحرام بل جازي في القراءة والتعظيم وكل ما يتلفظ به فاذا قطع على تمام كلمة كان المختار البناء واذا قطع في كلمة كان المختار اعادة الكلمة الا المضاف فتحسن اعادته لان المضاف اليه كمتنوين المضاف ومن لم يحرم سنين اعاد وكفر لكل وقيل تجزي كفارة ومن احرم قبل وقت الصلاة وان بالمحظة اعاد ﴿وندب لامرأة ان تسمع اذنيها بالتكبير﴾ الاحرام ﴿جهرًا﴾ وان اسمعت غيرها لم تفسد وقيل فسدت وان لم تسمع اذنيها فسدت وقيل لا ان حركت لسانها ﴿وندب﴾ ا ﴿لذكرا﴾ لفظ ﴿اي الفرد والمأموم ان يسمعا اذانها﴾ بازيد ﴿الى فوق بان يسمعا غير اذانها مع اذانها وان اسمعاها فقط لم تفسد وقيل فسدت واختار بعض للقد ان يسمع اذنيه فقط﴾ وان اسر بها ﴿قد او مأموم﴾ او امام ﴿بان لم يسمعا اذانهم﴾ وان في ﴿صلاة﴾ سر اعادها ورخص بعضهم وقيل فسدت صلاة الامام ان لم يسمع غيره ويكره الاجهار المفراط وان فاق المأموم الامام في الجهر اعاد وقيل لا وكذا

وصح بالعربية على المختار
وبوجوب ترتيب اللفظين
وموالاتها وجوز البناء
على الاول لقطع كسمة
او عطسة بينها وندب
لامرأة ان تسمع اذنيها
بالتكبير جهرًا وللقد بازيد
وان اسر بها او امام وان
في سر اعادها

في غير التكبير ولا ضمير ان فاق المأمومين وان كبر ولم ينوبه الاحرام لم يحزه قال ابو الموثر من كبر للاحرام اكثر من واحدة فالاخرة تكبيرة وقيل ان اسر بها الامام نسياناً وكبر من خلقه لم تفسد فانظر كيف كبر ولم يسمعه ثم ظهر انه ينصور في صلاة الجهر بان يسمعا قراءته او استعاذته اذا اعتادوه يستعبد بعد الاحرام ويتصور بركوعه فيكبروه حين رأوه ركع او سمعوه كبر للركوع وان كبر فكبر وشم كبر للشك دونهم فان نوى الثانية واهمل الاولى تمت صلاته دونهم الا ان سمعوا ثانيته فاعادوا بعدها التكبير ﴿وفي اعادتها ان شك فيها بعد الشروع في القراءة قولان﴾ وعلى الاعادة يعيد القراءة وقيل ان شك قبل الشروع في الحد الثالث رجع او بعده لم يعد ﴿ووجب قبله﴾ اي الشروع ﴿اتفاقاً﴾ ان استعاذ قبل الاحرام واما ان استعاذ بعده فان شك فيها بعد الدخول في الاستعاذة فليل يعيد وقيل لا وعن ابن محبوب ان رجع فقد قرب موضعه وان مضى تمت صلاته ﴿وان جاوزها الحد ثالث بنسيان استأنف الصلاة﴾ وان تذكر قبل الشروع في الحد الثالث رجع اليها والحق عندي الاستئناف مطلقاً اذا لا دخول في الصلاة بدون احرام ولعله اراد استئناف الصلاة باعادة ما قبل الاحرام وتجديد النية لقرب العهد وان تذكرها قبل الشروع في الحد الثالث استأنف من التكبير فقط لقرب العهد فاذا اراد هذا فلا اشكال في كلامه وقيل يعيد من بطأت صلاته كل ما قبل الاحرام مطلقاً وقيل التوجيه والاحرام والنية وقيل الاحرام فقط واذا رجع اليها حيث قيل بالرجوع فانه يعيد ما فعل او قرأ والفرق بين الاعادة والاستئناف انه اذا اعاد فما فعله او قاله اولا بمنزلة ما في داخل الصلاة ولكن اعاده لعوده الى الاحرام واذا استأنف فقد انقضى ما فعل او قال اولا بالكلية ويحرم باتفاق ان لم يشرع في استعاذة قراءة والصحيح ان يرجع اليها اذا شك حيث كان عند بعض ﴿باب﴾ في القراءة ﴿فرض فيها قراءة سورة﴾ الاولى ان يقول فرض فيها مع القائمة ثلاث آيات فاكثر او شي من القرآن مطلقاً الخ او يقول فرض فيها سورة ويريد السورة التي فيها ثلاث آيات وثلاث آيات من سورة بفعل اما هذا واما هذا فان ثلاث آيات سورة حكماً لكن فيه استعمال اللفظ في

وفي اعادتها ان شك فيها
بعد الشروع في القراءة
قولان ووجب قبله اتفاقاً
وان جاوزها الحد ثالث
بنسيان استأنف الصلاة

﴿باب﴾

فرض فيها قراءة سورة

حقيقته ومجازه ثم يقول او شيء من القراءان ﴿ مع الفاتحة بمحل الجهر ﴾ وقراءة
 الفاتحة وحدها بمحل السر ولا دور في عبارته رحمه الله لان محل الجهر معروف
 من النبي صلى الله عليه وسلم وهو ركعتا الفجر واوليا المغرب واوليا العشاء يقرأ
 فيهن صلى الله عليه وسلم الفاتحة جهرا وكذا السورة فلم يتوقف الجهر على السورة
 والسورة على الجهر وقيل لا قراءة في الركعتين الاخيرتين من الصلاة والاخرة
 من المغرب لا الفاتحة ولا غيرها وعن ابن زياد من صلى ولم يقرأ فلا اعادة عليه
 وزعم مالك والشافعي انه لا يجب على المصلي الاقراءة الفاتحة والصحيح ما ذكره
 المصنف لقوله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة اي قدرها كسورة الكوثر
 وقوله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فصاعدا وقوله لا عرابي اقرأ في الصلاة فاتحة
 الكتاب وما يتسر من القراءان وفي رواية وشيئا من القراءان وعن الشافعي انه
 اوجب الفاتحة في نصف الصلاة وعن الحسن تجزى قراءتها في ركعة وقال ابو
 حنيفة يجوز في الاخرتين التسبيح بغير قراءة وعن ابي حنيفة وطائفة قايمة
 لا يجب الفاتحة بل آية من القراءان ووجه القول بأنها تجب في ركعة انه
 يصدق على من قرأها في ركعة انه صلى بالفاتحة وانه قرأ الفاتحة في صلاته ووجه
 ايجابها في ركعتين التنصيف اذ ليس في الاحاديث ما يدل على وجوبها في كل
 ركعة وفيها الدليل على مطلق وجوبها في الصلاة لا شك انه يكفي قدر السورة
 من السورة الطويلة ولو كان الاولى اتمام السورة لكن اختلفوا في قدر السورة
 النائب عن السورة ﴿ هل قدرها ﴾ اي ما يكفي عنها ﴿ ثلاث آيات ﴾
 ثم المعنى فيهن ولو من سورة غير البسملة من الآيات التي تعلم في كتب المغاربة
 وغيرها بالنقط وغيره ويشترط ان يتم المعنى فيهن وكذا يشترط من اجاز آية
 او آيتين فان لم يتم لم تجز ولو عشرين او اكثر كقوله تعالى والليل اذا يغشي الى
 قوله والانشى لا يجزي الا بالرابعة وهي ان سميعكم لشتى وقوله تعالى والصفاء
 صافا الخ لا يجزي الا برابعة هي قوله تعالى ان الحكم لواحد وقوله تعالى اذا الشمس
 لا يجزي الا برابعة عشر هي قوله علمت نفس ما احضرت وقوله تعالى والشمس
 وضحاها الخ لا يجزي الا بتاسعة هي قوله تعالى قد افلح من زكاه ﴿ فاكثر

مع الفاتحة بمحل الجهر هل
 قدرها ثلاث آيات
 فاكثر

لا اقل ﴾ او آيتين كما من الرسول الخ ﴿ او ﴾ شيء من القراءان ﴿ مطلقا ﴾
 ولو آية صغيرة كدهامتان او يكفي مدهامتان في البدل لا اقل من آية ﴿ او
 تجزي آية طويلة ﴾ كآية الكرسي وآية الدين وهي بالياء الذين آمنوا اذا تداينتم
 بدين الخ او تجزي البسملة بعد الفاتحة والمستحب عشر آيات او ثوب العشري
 الغداة او لا يجزي في الوتر غير آية الكرسي وامن الرسول وسورة القدر وسورة
 الاخلاص او يجزي فيه سورة الاخلاص ثلاثا وسورة القدر معا او تجزي سورتان
 او تجزي سورة وفي الديوان يقرأ في الوتر بالفاتحة وثلاث سور وتجزى سورتان
 وفي السورة قولان وان قرأ الفاتحة وانا انزلناه وآية الكرسي وامن الرسول وقل
 هو الله احد فحسن جميل اه والحق انه والغداة كغيرها ﴿ خلاف ﴾ ولا
 تجزي ثلاث آيات او اكثر اذا لم يتم المعنى مثل قوله تعالى اذا الشمس كورت
 الى قوله عز وجل واذا الجنة ازلقت فهو لا احد عشر آية لا تجزي لانه لم يتم
 المعنى فيهن حتي يؤتى بالثانية عشر وهو قوله عز وجل علمت نفس ما احضرت
 وكذا كل ما لم يتم فيه المعنى لا يجزي ﴿ ولزم ما موافقاة الفاتحة فقط على الصحيح ﴾
 وان تعددت الفاتحة في صلاة النفل كصلاة الاجر فلما موم يقرأها مرة واحدة
 ﴿ وقيل لا تلزمه ﴾ هو مشهور الحنفية ومشهور مذهب مالك وقال به محمد بن
 محبوب ورجع عنه وعن بعض المشارقة جمة في عينه احب من قراءتها خلف
 الامام وقيل تلزمه خلفه حين لا سورة ويمنع منها اذا كانت السورة لان الامام
 حينئذ يجهر فيجب على المأموم ان يسمع منه الفاتحة وغيرها لقوله تعالى واذا قرئ
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ويرده ان الآية في غير الفاتحة لقوله صلى الله عليه
 وسلم في حديث عبادة حين قرأوا السورة خلفه لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب
 حديث كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج على عمومها للامام
 والمأموم والقذ واما قوله مالي انازع في القراءان فازاد به غير الفاتحة بدليل حديث
 عبادة وكذا حديث من له امام فقراءة الامام له قراءة هو غير الفاتحة بدليل حديث
 عبادة وقد قيل ان الآية نزلت في قراءة صحابي سورة الواقعة خلفه صلى الله عليه
 وسلم حين كان صلى الله عليه وسلم يقرأها ﴿ وتفسد صلاته ان قرأ معها سورة ﴾

لا اقل او مطلقا وتجزى آية
 طويلة خلاف ولزم ما موم
 قراءة الفاتحة فقط على
 الصحيح وقيل لا تلزمه
 وتفسد صلاته ان قرأ
 معها سورة

عمدا * ورجع * هذا القول * وقيل لا * تفسد وقيل لا الا ان يرد تعلمها * وهل
يصاحب الامام بالفاتحة او يتبعه * وهو الصحيح حرف بحرف او كلمة بكلمة او آية
بآية لانه ما موم وشأنه كونه خلف الامام * او يسبقه * ليسمع بعض الفاتحة
كما يسمع السورة * او * لا يقرأها * حتى يفرغ منها * ليكون قد سمع المعظم
وهو الفاتحة * اقوال * رجح الاتباع بتفاصيله * وفي فرضية * قراءة * البسملة *
من اوائل السور في الصلاة * وسنيتها * فيحزي قراءة ما بعدها * قولان * في
قول من قالوا انها تقرأ اول السورة * ولزمت مع الفاتحة * على الصحيح اشار
لقول ثالث وهو وجوبها في الفاتحة فقط وهو بعيد وقيل سنة في اوائل السور
لا يجوز تركها كاول الفاتحة وقيل سنة يجوز تركها اول الفاتحة ايضا وعلى انها
سنة تقرأ على حدة ثم ما بعدها على حدة وعلى الفرضية تقرأ على انها جزء مما
بعدها وقيل في البسملة واجبة مع الذكر والقدرة نافذة مع العجز والنسيان وعبرة
الديوان قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فرض ومن تركها متعمدا لتركها
اعاد صلاته وان نسي قراءتها فلا اعاده عليه ولعل وجهه تجنب ايها مذهب من
يرى انها ليست من القرآن ولكن هذا مناسبة * وهي آية من اول كل سورة *
وجدت هي في اولها فخرجت براءة فانها لم توجد في اولها فضلا عن كونها آية
منها * على المختار * مقابلة القول انها غير آية من اول السورة والقول انها آية
من الفاتحة فقط وانفقوا انها بعض من سورة النمل في وسطها وقيل هي بعض الآية
فهي وما بعدها آية واحدة وهو الصحيح وقد اطلت الكلام على البسملة
والاستعاذة في التفسير وتقرأ * سرا في * صلاة * سرا وجهها في * صلاة
* جهر * وقيل سرا مطلقا وقيل جهر مطلقا والصحيح الاول * وان تعمد
تركها اعاد صلاته * على قول ولعل وجهه تجنب ايها ليست من القرآن
اولان ذلك منه جفاء ولانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يقرأونها في اول
كل سورة هي فيه اذا بدأوا من اولها * وكذا ان نسي نصف الفاتحة فاكثر *
وان نسي اقل لم تفسد والصحيح الفساد وان تعمد ترك بعضها ولو قليلا اعاده
واذا تذكر ما نسي منها قبل السلام قاله ان لم يكن في ركوع او سجود وان كان

ورجع وقيل لا وهل
يصاحب الامام بالفاتحة
او يتبعه او يسبقه او حتى
يفرغ منها اقوال وفي
فرضية البسملة وسنيتها
قولان ولزمت مع الفاتحة
وهي آية من اول كل
سورة على المختار سرافي سر
وجهها في جهر وان تعمد
تركها اعاد صلاته وكذا
ان نسي نصف الفاتحة
فاكثر

فيها حتى يخرج منها وقيل لا يقوله في غير القيام فيمضي حتى يقف فيقوله ثم
يقرأ فاتحة الركعة الحاضرة وقيل اذا تذكره وقف وقاله ورجع وقيل ان نسي
بعض الفاتحة حتى جاوز الحد الثالث فسدت صلاته * وان تذكر البسملة في
ركوع * انحناه للتعظيم * مضى * ولا تفسد صلاته * وهل يرجع اليها ان
ذكرها في قراءة * الفاتحة مبداءها هذه البسملة المنسية * مالم يتم الفاتحة او *
مالم يتم * السورة قولان * بقي عليه ما اذا فرغ من السورة وتذكر قبل الانحناء
فلا يرجع على هذين القولين ومبنى القول الثاني ان القراءة كلها شيء واحد وقيل
يرجع مالم يدخل الحد الثالث وقيل مالم يشرع في الركوع وقيل مالم يسلم
* ويعيد ما قرأ ان رجع وكذا الفروض ان نسيها ثم ذكرها * قبل دخول
الحد الثالث * يرجع لمحلها ويبتدي منه ما بقي * اي ما بعد تلك الفريضة
يعيده لانه شبه ذلك بالبسملة ولقوله منه وكأنه لم يصل اليه الا في حينه فهو
يبتدئ كأنه لم يقرأه قبل وان دخل الحد الثالث فسدت وان رجع لسنة ولو بعد
الثالث لم تفسد ولم يعد ما فعل * وقيل * يرجع * للتسمية وحدها بلا اعادة
ما بعدها * ويقولها قائما وكذا اذا رجع لقراءة الفاتحة او السورة وكذا قال بعض
اذا رجع للفروض لا يعيد ما بعدها * وقيل لا رجوع * للتسمية * بعد جواز
محلها * وصحت صلاته بناء على انها لا تجب او لانها دون النصف * وقيل *
لا رجوع ولا فساد * ولو تعمد تركها * بناء على انها غير واجبة ولو من الفاتحة
* وكذا * حكم ترك البسملة * في اول غير الفاتحة مطلقا * سهو او عمدا
واعادة وعدم اعادة ومتى يرجع ومتى لا يرجع على حد ما مر في بسملة الفاتحة
* وقيل * لا يعيد * ان نسي * وان تركها عمدا في اول غير الفاتحة اعاد ولو
اسقط هذا القول وادخله في الاطلاق كان اولي ولا يظهر لهذا وجه لان حاصله
انه بدأ من داخل السورة وهو جائز ولعله خوف وهم مذهب من يقول ليست
من القراءات وهو تعليل ضعيف ولله لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء
اذا قرؤوا السورة من اولها لا يتركون البسملة وقيل تفسد وان نسيانها
دخل الثالث * وان تعمد ما * اي قرأ البسملة عمدا * في اثناء سورة

وان تذكر البسملة في
ركوع مضى وهل
يرجع اليها ان ذكرها في
قراءة مالم يتم الفاتحة او
السورة قولان ويعيد ما
قرأ ان رجع وكذا
الفروض ان نسيها ثم
ذكرها يرجع لمحلها ويبتدي
منه ما بقي وقيل للتسمية
وحدها بلا اعادة ما بعدها
وقيل لا رجوع بعد
جواز محلها وقيل ولو تعمد
تركها وكذا في اول غير
الفاتحة مطلقا وقيل ان
نسي وان تعمد ما في اثناء
سورة

اي داخلها ولو بدأ القراءة بعد الفاتحة من وسطها * خيف عليه النقض * وجزم
بعض به لعدم ورود في الحديث وقيل لا نقض والذي عندي انه ان نوى
بقراءتها في غير اول السورة انه يقرأ من اولها ومن غير اولها جاز * فصل اجمعوا
انه يسر بالقراءة في ظهر وعصر وآخرة مغرب وآخرين من العشاء * ويجهر بسمع
الله لمن حمده والتعظيم والتسبيح والتحيات وقيل يسر في ذلك بالقراءة وغيرها
من الاقوال كلها وهو الصحيح كالتكبير لغير الاحرام كالتحيات والتعظيم ويجهر الامام
بالتكبيرات مطلقا وسمع الله لمن حمده باتفاق مطلقا في ركعة الجهر وركعة السر لاعلام
المؤمنين ولواضح ان القراءة في كلام المصنف شاملة للقرآن والتكبير وغير ذلك
وهذا اولى فيسر بالتكبير وغيره في قراءة السر ويجهر في صلاة الجهر الا الاحرام
فلا بد من الجهر به * وقيل انما يجهر بالظهر والعصر بتكبير * تكبير الاحرام وغيره
ويسر بغير التكبير ويجهر على هذا القول في آخرة المغرب وآخرتي العشاء بالتكبير
وسمع الله لمن حمده والتعظيم والتسبيح والتحيات ويسر بالفاتحة وما ذكره المصنف
وغیره من قوله وقيل انما يجهر الخ لا يحسن عندي والذي يحسن ان يقال انما يجهر
في الظهر الخ باسقاط قبل وانما ذلك اخبار بحال الظهر والعصر انه لا جهر فيها الا
بالتكبير وانها ليست كسائر الصلوات فيمن الجهر ايضا لغير التكبير كالتكبير وفيمن
السر والذي شهر ان التحيات يسرها في كل صلاة في كل ركعة ويجعل عليه
كلام المصنف كانه قال لا يجهر فيها الا بالتكبير واما المغرب والعشاء فيجهر فيها
بالتكبير كله وبما في الركعتين الاولين وقيل ان ماسوى القراءة تابع للقراءة فيجهر
بذلك كله جهرا دون جهر القراءة في ركعة السورة ويسر بذلك في ركعة الفاتحة
وزعم بعضهم انه لا تقرأ الفاتحة ولا غيرها في آخرتي الظهر وآخرتي العصر وآخرة
المغرب وآخرتي العشاء وهو خطأ فانه لا صلاة الا بفاتحة الكتاب كما جاء
الحديث به ولكنهم تأولوه بان المعنى لا بد منها في الجملة لا في كل ركعة ولهم في
ذلك احاديث لا تصح عندنا لضعف سندها وارسال بعضها وقبول تأويل بعض
بلا تكلف فضمير اجمعوا عائد الى من اثبتوا فيمن قراءة الفاتحة او لم يمتد بقائل
ذلك فهو كالمقدم فصيح الاجماع * و * الجهر * اقله اسماع الاذن * ال للناس

خيف عليه النقض

* فصل *

اجمعوا انه يسر بالقراءة
في ظهر وعصر وآخرة
مغرب وآخرين من
العشاء وقيل انما يجهر بالظهر
والعصر بتكبير وقله اسماع
الاذن

فصدق بالاذنين ويجزي الاصم ومن به ثقل تحريك لسانه ومن سدها كفاه ان
يجهر قدر ما يسمعها لولا السد ويكفي اسماع الاذن السالم من الصمم والثقل والسد
ولا يكاف اسماع غير السالم وهذا القول في غير الامام واما الامام فلا بد ان
يسمع من خلفه وقيل ان لم يسمع اذنيه فسدت على من خلفه لاعليه وتمت لها
ان جهر ولو بآية او قدر ما يسمع هو او واحد منهم * والسر تقطيع الحروف *
بتحريك اللسان * بدون * اي دون الاسماع للاذن وان لم يحركه فتكيف وفي
الذي ان جهر بثلاث الفاتحة او اكثر اعاد وقيل يعيد ولو جهر باقل قليل وذلك
حيث يسر وقيل يعيد ما قرأ سرا وقيل ان جهر بالنصف او الثلث اعاد بالسر وقيل
يعيدها سرا ولو جهر بها كلها وقيل لا اعادة عليه في ذلك كله للقراءة ولا للصلاة
وان جهر بالبسملة حيث يسر اعاد الصلاة وقيل يعيد بالبسملة بالسر وقيل يمضي
* وقيل * السر * اسماع الاذن والجهر اسماع الغير * وليس كما قيل ان اسماع الاذن
يساخر اسماع الغير وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم تحتل القولين لان خبايا ذكرانه تعرف
قراءته في الظهر والعصر بتحريك لحييه بان يراه الآتي للصلاة او الحاجة وكل من
راقبه يتحرك لحياه فيحتمل انه قد اسمع اذنيه ويحتمل انه لم يسمعها وانما يرويه
كذلك اذا لم يكونوا في الصلاة بان فاتهم فنظروا اليه من جانب او امام من بعيد
او من وراء سترة او من امام من غير مقابلة غرة الوجه والحيان الفك الاعلى
والفك الاسفل والاعلى لا يتحرك الا من التماسح وانما تتحرك شفته وتحرك شفته
تحرك له * وان جهر بالفاتحة في موضع السرا عا د صلاته ان تعدد كسائر السنن
ان تعدد تركها * والسر والجهر سنن واجاز ابو سعيد ان يجهر بما يسر به مطلقا
لشك يعتريه * وقيل لا * يعيد * ان جهر بالاقل * اي بالقليل والمراد ما دون
النصف * وقيل * يعيد * قراءتها سرا ان جهر بها او بعضها * ولو عمدا وقيل
ان جهر بغير عمد لم يعد قراءتها او تعدد اعادها وقيل انما يعيد حيث يعيد ما سر
به وحده ان كان اخرها وان كان اولها او وسطا عقبه جهر اعاد الكل * وقيل
يمضي بلا اعادة وان للقراءة * التي جهر بها عمدا فضلا عن الصلاة * وكذا
الخلف ان اسر حيث يجهر * او اسر بغير الفاتحة حيث يجهر او جهر بغيرها حيث

والسر تقطيع الحروف
بدونه وقيل اسماع الاذن
والجهر اسماع الغير وان
جهر بالفاتحة في موضع
السرا عا د صلاته ان تعدد
كسائر السنن ان تعدد
تركها وقيل لا ان جهر
بالاقل وقيل قراءتها سرا
ان جهر بها او بعضها
وقيل يمضي بلا اعادة وان
للقراءة وكذا الخلف ان
اسر حيث يجهر

يسر فتحصل الرخص في كل جهر امر به او سر جهر به وقيل ان جهر بصلاة السر
كلها الاركة فلا فساد * وفي اعادة الصلاة ان قرأ سورة * او بعضها عداه
الفاتحة حيث لا سورة قولان * وقيل ان قرأها سرا فلا اعادة وبديل على انه
لا اعادة مطلقا ما رواه الصنابحي قال دنوت من ابي بكر الصديق في الركعة الثالثة
من المغرب فسمعتة يقرأ بام القرآن وقوله تبارك وتعالى حكاية ربنا لا تنزع قلوبنا
بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انت الهاب وان نسي ثم تذكر
حيث لا يجوز الوقف انما منعنا لان اتمامه او كد من ترك قراءة القرآن مع الفاتحة
لورودها في حديث الصنابحي وفي الديوان ان قرأ فاتحة الكتاب وسورة غيرها اي
او بعض سورة سرا ففيه قولان وان جهر بالسورة اعاد صلاته اي وقيل لا وقيل
ان قرأ في الاولين من الظهر والعصر سرا فلا بأس وفي اخرة المغرب واخرني
المساء يعيد ولو امر اه بالمضي واوجب الشافعية والمالكية وغيرهم قراءة السورة
في الظهر والعصر وعن بعض انه يقرأ خلف امامه ما يسر له ويجوز ان قرأ السورة
او بعضها نسيانا فلا اعادة وهل يسجد للوهم بذلك اولا مطلقا او في الركعتين
الاولتين اقوال وقيل يعيد ان ذكر في الوقت لان علم بعده وقيل ان قرأ في
اكثر الصلاة وعلم في الوقت اعاد وقيل ان قرأ في ركعتين او اكثر اعاد وقيل
يعيد ولو قرأ نسيانا ولو في ركعة * وان وقف له حرف * او اكثر * منها * في
الفاتحة ويحتمل ان يريد بالحرف منها بعضها حرف او كلمة او آية وهذا الاحتمال
اولى وانما عبر بالحرف لان الكلمة والآية تتوقف بتوقف حرفها الاول * رده *
طلبه بفكره او به مع تكرير ما قبله بلسانه * حتى يجده * وان لم يجده اعاد الصلاة
ويبقى في التردد قدر ما بقي من الصلاة اقوال ثلاثة ثم ان لم يجده قطع الصلاة
وتلم واعادها * ورخص * اي اجيز ولذا عداه بنفسه * المضي بالباقي ان لم
يجده واغتفر في الاقل * اي القليل وهو ما دون النصف * لعذر * كنسيان
كما مر ووقوف حرف له كما في مسئلتنا واذا وقف له الاقل ولو ثلاث آيات او
اكثر مما دون النصف فله المضي * وان ذكره * اي الحرف * بعد ما جاوز *
انما يجاوز بقدر ما بقي من الركعة او ما بقي من الصلاة او ما بقي من القراءة

وفي اعادة الصلاة ان قرأ
سورة مع الفاتحة حيث
لا سورة قولان وان
وقف له حرف منها رده
حتى يجده ورخص المضي
بالباقي ان لم يجده واغتفر
في الاقل لعذر وان ذكره
بعد ما جاوز

* رجع اليه وقرا * قائما ولو تذكر في القعود او السجود * منه لتمامها * اي
الفاتحة * والا * اي لم يرجع اليه او رجع اليه وحده * اعاد الصلاة * وقيل
لان كان قليلا وقيل يرجع اليه ويعيده مع الكلمة التي هو منها او متصل بها قبله
او بعده وان وقف له بعض الفاتحة فنظره في كتاب كان من وراء سترته مفتوحا
وهو من داخلها او جهر بما قبله وردده ليعلمه السامع فطمه جاز وان قال لاحد
بالعربية زدني او قال له بكلام من القرآن فاملى له او قابل المصحف فتصفح
اوراقه او وجدته مفتوحا في فاتحة الكتاب فنظر فيه ففي صحة صلاته قولان ووجه
صحته انه في ذلك مصلح لصلاته وقد اختلفوا كما في شرح الرائية لابن زياد في
صلاة من تكلم فيها لاصلاحها وقيل لا يقرأ اذا كان مأموما في الجهر بل يستمع
وعن الحسن البصري تكفي المصلي قراءتها في ركعة واحدة ان كان مأموما * وان
وقف له * حرف * من سورة فان قرأ ثلاث آيات * وقيل آيتين وقيل آية
طويلة وقيل ولو قصيرة * وان * كانت الثلاث او اثنتان * من سورتين *
او الثلاث من سورة * خير في الركوع والجواز لحل * اخر * يقرأ منه ولو كان
انحل من السورة التي وقف له حرفها وسواء وانق ما وقف له حيث يجوز الوقف
او حيث لا يجوز * وان احرم على سورة نواها فقرأ غيرها * ولو عدا * رجع
اليها مالم يفرغ من التي قرأها * اي التي شرع في قراءتها وقبل مالم يقرأ اكثرها
ولا بأس ان مضى * ولم يرجع او ركع وقيل لا يرجع اصلا وعلى قول الرجوع
فلا يعيد البسمة على ما في الديوان وقيل يعيد وكذا قولان في الرجوع للبسمة
واعادتها ان نوى السورة بعد الاحرام وقرأ الاخرى ثم رجع للتي نوى والذي يظهر
انه ان يسمل للتي نوى فلا يعيد البسمة وان يسمل للاخرى اعادها وان لم ينو
البسمة لاحداها فالقولان وقيل اذا احرم على غير سورة الاخلاص وقرأ سورة
الاخلاص فلا يقطعها لانها توحيد ويقطع غيرها ولا بأس ان رجع الاولى بعد
ما اتم التي شرع فيها * ويجب الترتيب وان للسورة مع الفاتحة * ولا سيما فيما بين
اجزاء الفاتحة او اجزاء السورة * والا * اي ان لم يرتب بان قدم السورة على
الفاتحة او قرأ الشطر الآخر قبل الاول مثلا من الفاتحة او قرأ من الآخر للاول

رجع اليه وقرا منه لتمامها
والاعاد الصلاة وان وقف
له من سورة فان قرأ ثلاث
آيات وان من سورتين
خير في الركوع والجواز
لحل * اخر * وان احرم
على سورة نواها فقرأ
غيرها رجع اليها مالم يفرغ
من التي قرأها وقيل
مالم يقرأ اكثرها ولا بأس
ان مضى ويجب الترتيب
وان للسورة مع الفاتحة
ولا

سواء في ذلك كله يحرف او بكلمة او بآية * فسدت * صلاته * ان تعمد *
 عدم الترتيب * ورجع معيدا لقراءة ماخالف فيه * الترتيب فيعيد ما قدم بمأخذه
 التأخير فان مخالفة الترتيب تصورت بتقديمه * ان وهم * وقيل اذا قرأ النصف
 الاخر او لا فليعده وحده وكذا ان قرأ سورة او لا * وندب الترتيل * وهو الامهال
 في القراءة بحيث يتمكن السامع من عدد الحروف وقيل بوجوبه وهو من جملة
 التجويد الواجب الذي هو اعطاء الحروف حقها ومستحقها قال الشيخ عمرو
 الثلاثي وقد حرم منه اهل مذهبا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قل
 المصنف خصوصا في بلاد ميزاب فانه لا مساس لهم به وان اخرج الحروف من
 مخارجها في سرعة كفى وروي عنه صلى الله عليه وسلم ان الترتيل حفظ الوقوف
 وبيان الحروف فان كان لا يقف في محل الوقوف فليس مرتلا ولواقي بسائر التجويد
 وان لم يبين الحروف فليس مجودا ولو وقف في محل الوقوف قال بعض تبين
 حرفا حرفا وكلمة كلمة بدون ان تسكت او ان تقطع بينهما * عند الاكثر *
 مقابله القول بالوجوب وقد مر وان هجي القراءة اعاد صلاته وكذا ان هجي من
 غير ان يجوز بالقراءة وان كان انما يقرأ حرفا ثم يهجي به ذلك فانه لا بأس
 بصلاته وقيل يعيدها قاله في الديوان لكن تكلم على ذلك في الفاتحة فقط ولا
 بأس بالتهجي للتعلم بان لا يطبق على غير ذلك * وان قرأ القرآن * بمعناه بالعربية
 او قرأ * بغير العربية او قرأ غيره من * الكتب * المأثورة * كالتوراة ولو بالعربية
 * فسدت * صلاته ولا تجوز قراءة القرآن بغير العربية او بمعناه ولو في غير الصلاة
 قال السيوطي واجاز ابو حنيفة قراءته بالعجمية مطلقا واجازه ابو يوسف ومحمد
 لمن لا يحسن العربية وروي ان ابا حنيفة رجع عن ذلك ولا يقرأ بالشاذ ولو في
 غير الصلاة وتفسد به وهنا مباحث واذا قرأ بالعربية ما يجزيه ثم زاد بغير العربية
 او بغير القرآن فسدت كما اذا قدم مالا يجوز * ولا يضر لحن من لم يمكنه تعلم *
 قال في الديوان لا يعذر من يلحن من اجل ترك التعلم وان كان يلحن من اجل
 ثقل لسانه عذر قال السيوطي الاعراب في قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن
 فاعسر به الخ هو معرفة معانيه وليس المراد مقابل اللحن لان القراءة مع اللحن ليست

فسدت ان تعمد ورجع
 معيدا لقراءة ماخالف
 فيه ان وهم وندب الترتيل
 عند الاكثر وان قرأ
 القرآن بغير العربية او قرأ
 غيره من المأثورة فسدت
 ولا يضر لحن من لم
 يمكنه تعلم

قراءة ولا ثواب فيها اصلا * فافهمه وخذ به ولا تبال بمن عاند لكن في كتاب
 الصوم للشيخ يحيى ما يدل على انه مقابل اللحن * ان لم يبدل معنى كاسقاط همزة *
 في قوله تعالى او ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم وان بدل
 فسدت ولو لم يمكنه التعلم ولكن يقرأ مالا يفسده وقوله * الم تشرح * واما حذفها لاجل
 نقل حركتها لثاء حدث عند من اسقط البسمة فليس بمضر والبحث معه في
 اسقاط البسمة فقط ومن تبديل المعنى ان يقول وقالوا سمعنا واطعنا بكسر الطاء
 فانه امر * او * ك * اعجام دال فهدى * في الاعلى او الضحى او غيرها
 * او * يبدل * آية رحمة بآية عذاب او عكس * بان يبدل آية عذاب بآية
 رحمة الاول كاعجام المحبتين والثاني كترك اعجام الحيثون للغيثات ومنه جعل
 اولئك هم شر البرية مكان اولئك هم خير البرية وعكسه وان يقول ان الابرار
 لفي جحيم او يقول ان الفجار لفي نعيم واما ان يبدل آية رحمة كلها بآية عذاب
 كلها بلا فساد للمعنى فلا تفسد بلا عمد مثل ان يقرأ ان الابرار لفي نعيم يبدل ان
 الفجار لفي جحيم * او نحو ذلك * كالقراءة بما يشرك مثل يلد ويولد باسقاط
 لم والابتداء بان الله فقير ولذا فعل ذلك الابدال بانواعه فسدت صلاته ولو لم
 يمكنه التعلم وان لحن ولم يبدل المعنى او ما ذكر لم تفسد صلاته ان لم يتعمد بان
 فعل ذلك عن جهل او سهوا او غلطا ولا يترك يلحن بل يزجر ولا يعذر ويؤاخذ
 الله من جهة تقصيره ان يمكنه التعلم ورخص بعضهم في الابدال ما لم يبدل آية
 رحمة بآية عذاب او عكس ذلك جهلا او غلطا او سهوا ورخص بعض ولو يبدل
 آية الرحمة بالمعذاب والعكس جهلا او غلطا او سهوا وهو غير متعمد عليه وفي
 التاج لا تفسد صلاة من كسر لام العالمين او ضم تاء انعمت قبل او كسر كاف
 اياك اما ضم التاء فظاهر لانها تكلم من الله كما قال لا اله الا انا واما كسر الكاف
 فمضورة اشراك وامل عدم فسادها لا لم يفهم للكسر معنا ولم يقصده وان يبدل آية
 رحمة بمعذاب او عكس لا تفسد صلاته ان لم يتعمد وانه يجوز للاعجم ان يقرأ في
 نفسه ومن لحن عمدا فسدت ولو لم يبدل المعنى وقيل ان لم يبدله صحت وان لحن وبدل المعنى
 متعمدا او اعتقدا المعنى الذي اقتضاه لحنه فسدت اجماعا فصل ينبي السكوت

ان لم يبدل معنى كاسقاط
 همزة الم تشرح او اعجام
 دال فهدى او آية رحمة
 بآية عذاب او عكس او
 نحو ذلك

* فصل *
 ينبي السكوت

بين الاحرام والقراءة * وان استعاذ بعد الاحرام سكنت بين الاحرام والاستعاذة
 * و * بنا كيد * بين الختم والركوع * زاد بعضهم السكوت اقل من
 التنفس واقل من بلع الريق وفي الاثر لا يقرأ حين يقوم الا بعد سكتة ما بين
 القيام من السجود او من التحيات وبين القراءة وهل * قدر تنفس او بلع ريق *
 قولان في الديوان وان سكنت اكثر اعادة الصلاة وقيل لا يعيد الا ان سكنت
 قدر العمل المتصل به بلا عذر الا امام فيسكت قدر ما ينقضي تكبير القوم
 الذين ابتدؤا التكبير عقب فراغه ولو كان اكثر من بلع الريق او التنفس وذلك
 بحسب مذهب الصوت ولكن يؤمرون بالتوسط وان سكنت المكبر اكثر فالخلاف المذكور
 ثم رأيت المصنف قال * وان زاد * عمدا * اعادها * الا ان كانت الزيادة
 لغذر ولو رأيت لا تستغني به عن بعض ما ذكر والضهير للصلاة * وان رأى
 فرجة بصف في اثناء القراءة * اي داخلها * سدها وهو يقرأ * وظاهره ان له ان
 يسد فرجة بصف ولو كان غير صفه او كانت في صفه لا تايه والذي عندي انه لا يجوز له
 ذلك وايضا لا يدري لعل عمله لا يسد الا اذا كانت صلاته تفسد اذا لم يسدها احد
 مثل ان يكون في الصف الاول فيرى فرجة فوقه الى جهة الامام يليها اعمى او
 جاهل او معاند او غافل او نحو ذلك او كانت خلف الامام حادثة بعد الاحرام
 بسمت فناه وكان في الصف الاول في اي موضع منه فيبادر سدها قبل ان تنضي
 مدة تفسد بها صلاته اذا مضت على تلك الفرجة وهي مقدار العمل المستعمل
 وقيل الركعة وقيل حتى تبقى كذلك الى التسليم ثم ظهر لي ان المصنف والشيخ
 رحمهما الله صرحا بعد بان له ان يسدها ولو لم يخف نقص صلاته وسأذكر لذلك
 تعليلا ظاهرا والحمد لله ولكن عدم الجواز قول اخر كما يأتي ذلك كله في صلاة
 الجماعة ان شاء الله تعالى * وكذا كل شغل لا صلاحها كالتقال من كريح او
 مطر * واجيز قطع القراءة وان كان لا صلاح الصلاة واصلح غيرها فلا يقطع
 القراءة الا على قول من قال يقطعها ولو لا صلاح غير الصلاة * ويقطعها * اي
 القراءة * لا صلاح * لغير الصلاة * لا لها * اي للصلاة * كتنجبة *
 لنفس او مال * وكره التنكيس بالسور ك * قراءة * سورة في * الركعة

* الاولى و * قراءة سورة * اخرى فوقها * اي فوق تلك السورة * في *
 الركعة * الثانية بلا فساد * ولو عمدا وكذا قراءة اخرى فوقها في الثالثة او الرابعة
 بتسليم واحد مثل صلاة الوتر ثلاثا بلا فصل بتسليم ومثل التثنية ثلاثا او اربع
 بلا فصل تسليم عند المعيز وكذا بين الثانية والثالثة او بين احدهما مع الرابعة
 وسواء في السورة الفوقية اتصلت بالتحية او فصلت عنها بسورة او اكثر وسواء
 لم يقرأ الا سورة منكسة او قرأ معها غيرها وقيل انما يكره التنكيس في الركعة
 الواحدة وقيل انما يكره التنكيس في السورة الواحدة مثل ان يقرأ اواخر السورة في
 الاولى واولها في الثانية ويؤيده ما ورد في صلاة الوتر وغيرها في بعض الطرق من
 قراءة سورتين في الاوليين وقراءة سورة فوقها في الثالثة بلا فصل تسليم * وان
 تذكر باثناء قراءتها رجوع للسفلى * بلا وجوب ولا كراهة في النسيان * غير
 المعوذتين * قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس بكسر الواو مشددة
 ونسبة التعويذ اليها مجاز فان التعويذ بمعنى العصمة والتنجية والسورتان مسبب
 في ذلك او بفتحهما على الحذف والايصال اي المعوذ بهما * ان قرأ بالناس في
 الاولى قرأ بالفاق * او غيرها * في الثانية بلا رجوع * للسفلى لعدم السفلى
 ووجه ذلك انه بلغ الآخر فلا بد له من رجوع الى اول او وسط لان من ختم
 وافتتح ليس منكسا ويبحث بان عدم التنكيس انما يتصور فيمن تتبع في قراءته
 حتى ختم في الصلاة او غير الصلاة لا فيمن قصد الخ فقرأه فان هذا منكس
 والذي عندي ان يعيد في الثانية سورة الناس لجواز قراءة السورة الواحدة بتمامها
 في كل ركعة من ركعتين او ثلاثة او اكثر وتكريرها في الركعة او اكثر مرارا
 وان تذكر حيث لا يجوز الوقف ويكون حراما كويل المصلين مما يؤم الوقف
 عليه مالا يجوز تعمد القراءة حتى يصل حيث يجوز الوقف ولا كراهة عليه لانه
 اصلاح لما وقع عليه بالنسيان وانما تكون الكراهة لو تعمد من اول فتبقي بعد توبته
 اذا وافقت توبته مالا يوقف عليه فاته فالكراهة اولى مما هو حرام * وان احرم
 على مالا يتمه في الوقت * لطوله او لقصر الوقت او لم يقرأ ما تيسر منه او على
 قراءة آية فقط * او آيتين * قرأ ما يجزئه * وهو ثلاث آيات على القول بان

بين الاحرام والقراءة وبين
 الختم والركوع قدر تنفس
 او بلع ريق وان زاد اعادها
 وان رأى فرجة بصف في
 اثناء القراءة سدها وهو
 يقرأ وكذا كل شغل
 لا صلاحها كالتقال من
 كريح او مطر ويقطعها
 لا صلاح لا لها كتنجبة
 وكره التنكيس بالسور
 كسورة في

الاولى واخرى فوقها في
 الثانية بلا فساد وان
 تذكر باثناء قراءتها رجوع
 للسفلى غير المعوذتين
 ان قرأ بالناس في الاولى
 قرأ بالفاق في الثانية بلا
 رجوع وان احرم على
 مالا يتمه في الوقت قرأ
 آية فقط قرأ ما يجزئه

مادونها لا يكتفي ولا يضره نواه * وكذا ان احرم على ان يقرأ غير القرآن
كالنوراة او يقرأ القرآن بنفسه او بالمعجمة او غير ذلك مما لا يجوز ثم قرأ ما يجزي
ولا يعيد وقيل يعيد هذا والذي احرم على ما لا يتمه في الوقت والذي احرم على
قراءة آية واحدة مثلاً * وفي الاعداد ان احرم على ان لا يقرأ * ما لم يقرأه
* فقرأ قولان وكذا * قولان ان احرم * على ان يعمل فيها غير مشروع كأكمل
او شرب او كلام * او * على ان * يزيد فيها كمسافر * احرم على ان يزيد
* على ركعتين و * ك * مقيم * احرم على ان يزيد * على اربع ولم يعمل *
اي لم يعمل ما ذكر من عمل غير مشروع ومن الزيادة ومثل ذلك ان يحرم على
التقصان مسافر من اثنين مثلاً ومقيم من اربع ولم ينقص * والارجح الاعداد *
لانه لا يدخل الصلاة الا باحرام جائز ما موربه والاحرام على ما لا يجوز كالقراءة
بغير القرآن والزيادة والنقص غير الاحرام المأوربه فلا يصح الدخول به في
الصلاة ولو لم يعمل ما احرم به لان ذلك الاحرام نفسه غير محذور لا مستصحبه بما
لا يجوز فهو كمن احرم بثوب نجس ثم نزع ولوا سقط قوله * وقيل لا * اعادة
لكان اولى لعلمه مما ذكر وقيل ان احرم على الزيادة ولم يزد صحت وان احرم على
التقصان اعاد * وقراءة * الركعة * الاولى من * صلاة * الصبح بالفاتحة
وسورة وزاد في ثانيته معها * اي مع الفاتحة والسورة * سورة الاخلاص *
وان اقتصر عليها او على السورة مع الفاتحة جاز * و * لكن استحبوا سورة
الاخلاص هناك استحباباً شديداً حتى انه * ان نسيها * اي الفذ * رجع اليها *
ان شاء * مالم يعظم ثلاثاً وفي المرتين * والمرة * قولان * مذكوران في
الديوان وقيل لا يرجع اذا مال رأسه للركوع ولو قليلاً ولا يرجع الامام اذا اماله
ونطق ببعض التكبير لئلا يخلط الصلاة على من خلفه بل لو صدر منه التكبير
بلا امالة لم يرجع لانه يخلط على من سمعه وان كان الامام كبيراً وركع * ونذكر ولم
يتبعه من خلفه اما انتظاراً لقراءة الاخلاص ولعدم سمعه اياه او بعض الانتظار
لعدم السمع فليرجع لان رجوعه لا يخلط عليهم بل عدم رجوعه في هذه الصورة
اشد ايقاعاً في التخليط * وان تعد تركها * وتعد قراءة السورة * او * تعد ترك

ولا يضره نواه وفي الاعداد
ان احرم على ان لا يقرأ
فقرأ قولان وكذا على ان
يعمل فيها غير مشروع
كأكمل او يزيد فيها
كمسافر على ركعتين
ومقيم على اربع ولم يعمل
والارجح الاعداد وقيل
لا وقراءة الاولى من
الصبح بالفاتحة وسورة
وزاد في ثانيته معها
سورة الاخلاص وان
نسيها رجع اليها مالم يعظم
ثلاثاً وفي المرتين قولان
وان تعد تركها او

السورة * بجز السورة عطفاً على الماء بناء على جواز ذلك بلا اعادة الحافض
او بالنصب عطفاً على محل النصب من الماء او بالجر لتقديم المضاف المائل للمذكور
* امام * فاعل تعدو * قرأها * اي سورة الاخلاص * مع الفاتحة فلا بأس *
والفذ قد يلام على تركها عدداً * ومن عرفها * اي الفاتحة * فقط تعلم غيرها *
ثلاث آيات او اكثر او اقل على ما مر * وان لم يتعلمه وحضر الوقت * ولا
يدرك فيه التعلم والصلاة * اجزته في * الصلوات * الخمس * وكذا في النقل
بالاولى * و يثنىها * اي يقرأها ثانية * في محل السورة * اي بدلها ويجوز ان
يكون المراد بمحل السورة ركعة الجهر فيثنى بها بمعنى يقرأها مرتين والمصدق واحد
وله ان يقرأ على قول بسملة وينويها بسملة احدى السور غير الفاتحة فتكفي بعد
الفاتحة كما مروا فان قلت فاذا كرر الفاتحة فهل يجوز له ان يقتصر على آية او آيتين
او ثلاث او اكثر على ما مر في القدر المجزي من السورة بعد الفاتحة قلت نعم عندي
وظاهر المصنف والشيخ وغيرها وجوب اكملها لانها لما كان تكرارها قرعاً وبدلاً
من غيرها لضرورة عدم علم غيرها لم يحز الا اتمامها * وان جهلها * اي الفاتحة
* ايضاً لزمه تعلمها وان حضر الوقت * قبله * اي قبل تعلمها ولا يدرك فيه
التعلم والصلاة * صلى بالتكبير * المذكور سبع تكبيرات لكل صلاة او خمس
او ست او اربع او لكل صلاة ما فيها من تكبير * قاعداً * وقيل قائماً كما
ساجداً يقول سائر اقوال الصلاة ويسكت قائماً قدر ما يقرأ الانسان في الركعة
ثم يركع * ويعيد قبل بعد التعلم * وقيل لا وقيل من لم يعرف القراءة سبى
مكانها وصلى قائماً او قاعداً قولان وليجهد في التعلم وقيل يقرأ بمناه لفته وان عرف
آية او آيتين ردها قدر آيات الفتحه وقدر ثلاث آيات مكان السورة وقيل
ايضاً ثلاثاً بدل الفاتحة وروي انه يقول بدلها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن لم يعرف شيئاً من اقوال
الصلاة قرأ بده ما عرف من القرآن وان لم يعرف منه شيئاً قيل صبح بدل اقوالها
وذكروا انه يقول سبحان الله ثلاثاً بدل التحيات وان عرف سورة قرأها
بدل الفاتحة وقرأها ثانياً في محل الجهر وفي الاعداد بعد التعلم القولان وقيل

السورة امام قرأها مع
الفاتحة فلا بأس ومن
عرفها فقط تعلم غيرها
وان لم يتعلمه وحضر
الوقت اجزته في الخمس
ويثنىها في محل السورة
وان جهلها ايضاً لزمه تعلمها
وان حضر قبله صلى
بالتكبير قاعداً ويعيد
قيل بعد التعلم

لا تكون السجدة عوضا عن القائمة * باب * في الركوع * فرض بعد القراءة
الركوع بانحناء * الباء للتصوير كأنه قال الركوع الانحناء * بتكبير * أي
معه * ووضع راحة يديه * افرد لارادة الحقيقة الصادقة على راحتيه * على
ركبتيه مع تفريق الاصابع * عند الاكثر وقيل بضمها وان وضع يديه على
ركبتيه من خلفها او على اصابعها او جنبها او ضمها على كفيها او جعلها من
خلف الركبتين ففي الفساد قولان وكذا ان جعل اطراف الاصابع على الركبتين
او جعل ذراعيه عليهما * وباعتدال بتسوية ظهور ورأس * حتى لو وضع اناه
ماه على ظهره اوصب فيه ماه لم ينهق بر كع غير مصوب * لا مصوبا * أي
منحذرا * به * أي برأسه والتصويب ان يجعله منسفلا وما يليه مرتفعا قليلا
قليل * ولا بظهره * بان يرفع رأسه ويجعل عنقه وما يليه من ظهره منسفلا
قليل قليل * وان جاوز برأسه ركبتيه متديلا * خافضاه بلا تصويب او صوب
ظهره او رأسه * اعادها * على الصحيح * وان انحنى به * أي برأسه * ويرقبته
فقط * دون ظهره * فقولان * وان امكن اما التصويب بالرأس واما التصويب
بالظهر فليصوب برأسه لانه اقرب للركوع ويتصور ذلك لعله في جسده وفي تخيير جائز
له بين ذلك لا غير وفي ضيق مكان لا يجد سواه لحبس فيه او خوف عدو او
سبع او سيل لا يجد الخروج وفي ضيق مكان لو ركب فيه مستويا لقال رأسه ثقبة
او فسحة يضربه منها عدوه وان امكن المرأة ان تسوي في ركوعها او تطأ
برأسها فلتسو * وتصوب امرأة من خلفها * ولوامة أي تميل رأسها وعنقها الى
قدامها ويكون ما يليها بمضه اميل من بعض فتكون يداها في ثغريها مما يلي
الركبتين فوق الركبتين او تكون يداها على الركبتين ولا تسوي قامتها ثم تميل
رأسها وحدها الى صدرها بلا فساد ان فعلت وان ركت كالرجل فسدت
لاظهار عجزها وفيه رخصة والذي عندي انها ترك كمال رجل لانه لم يجز في الحديث
تخصيصها من عموم وعيد امره لا يقيم صلبه في الركوع لشمول امر المرأة كما
في قوله تعالى ان امروا هلك بل الحكم الوارد في الرجل محكوم به على المرأة
الا لدليل والحذر من اظهار عجزها لا يقارم الحديث وقد عرف صلى الله عليه وسلم

ذلك

ذلك ولم يستثن * ويصوب رجل برأسه ان اعتل * حتى لا يسدرا الاعلى
التصويب به او الاعلى ان يصوب اما به واما برأسه و * لا * يصوب * فمن
خلفه * وان صوب منه ففي الفساد قولان وقد اختلف العلماء في الاعتدال في
الركوع والسجود والصحيح وجوبه لما ورد انه لا صلاة لمن لم يعتدل وانه ان مات
مات كافرا وقال بعض اصحابنا ان الصحيح انه مندوب وتفسد ان اعوج حتى
انحرف عن القبلة * ولينصب ركبتيه بلا اثناء * الى قدام بل يردهما الى خلف
هذا ظاهر كلامه وتبع السدويكشي التابع للقناطر التابعة لاجلاء النزالي فقيه
ينصبها ولا يثنها وظاهر السدويكشي انه فسر به قول الايضاح وليركع بركبتيه
وفيه نظر فان ظاهر قوله وليركع بركبتيه انه يثنيهما الى قدام فذلك يكون راكعا
بهما اذ لم يتركهما كما كانتا قبل فيكون قد ركع بهما كما ركع بغيرهما وكذلك ذكر
في الديوان كما ذكر في الايضاح ونصه واذا هوى الى ركوعه فانه يركع بركبتيه
ويضع يديه على ركبتيه اه فيكون اثناء الركبتين الى قدام في الركوع مذهب
اصحابنا اصحاب الديوان وصاحب الايضاح وغيرهما ونصبها كحالتها في القيام مذهب
قومنا وكلا القولين جائز لا بأس به ولعل الشيخ اسمعيل اطلع على ما ذكره في بعض
كتبنا ولكن ما ذكرت عن الايضاح والديوان هو الموجود بلا شك والله اعلم ولا
شك ان الركوع انحناء فمعنى الركوع بالركبتين الانحناء بهما وذلك الانحناء يحصل
بالثني الى قدام وان كانتا تبقيان على حالهما فما معنى الركوع بهما ولا شك ان ابقاء
الفعل وما يجري مجراه على الاحداث بكسر المزة هو الاصل وحمله على الابقاء على
ما كان او على الارادة او المشاركة خلاف الاصل مثل يا أيها الذين آمنوا آمنوا أي
دوموا على الايمان وابقوا عليه فالاصل ابقاء الثني على احداث ثني لم يكن فما هو
الاثني لم يكن في القيام بل ثني اخر يحدث الى قدام عند الركوع ولو قيل المراد
الثني الى خلف فاما ان يكون تحصيل الحاصل لوجوده الى خلف قبل الركوع
وهو محال واما ان يأول بالابقاء على الثني الحاصل الى خلف وهو وجه لا يحمل
عليه الا لدليل داع فالحاصل ان معنى الركوع بهما احداث ثني فيها الى قدام
عند الركوع مع مجازاة حمل بطنه على نخذه ويجب حمل كلام الايضاح والديوان

* باب *

فرض بعد القراءة الركوع
بانحناء بتكبير ووضع
راحة يديه على ركبتيه مع
تفريق الاصابع وباعتدال
بتسوية ظهر ورأس
لا مصوبا ولا بظهره وان
جاوز برأسه ركبتيه
متديلا اعادها وان انحنى
به ويرقبته فقط فقولان
وتصوب امرأة من خلفها

ويصوب رجل برأسه ان
اعتل لا من خلفه ولينصب
ركبتيه بلا اثناء

على هذا ولا تفسد ان **اشاهما** او **ضم الاصابع** في وضعهما **اي في وضع**
اليدين على الركبتين وان امسك يديه على خاصرتيه او تخذه **او وضعهما على**
تخذه او على خاصرتيه بلا امساك او تحت ركبتيه **او جعل احدهما فيما ذكر**
والاخرى في موضعها او تدلى بهما **ارسلها الى اسفل** او بواحدة بلا وضع
على ركبتيه او وضعهما جميعا على ركة او اخذ او غيرها او وضع اليمنى على الركة
اليسرى واليسرى على الركة اليمنى فسدت وقيل لا **الا ان تعدد خلاف**
السنة وكذا ان وضعهما او احدهما في غير موضعها مطلقا فليس قوله وان
مدما امامه او مع رأسه او رفعهما اعاد متفقا عليه ولم يشترط الشافعي في الركوع
وضع اليدين على الركبتين بل يشترط ان ينحني حتى يكون لوشاء لوضعها وقال
المرني من المالكية الشرط وضعهما قريبا من ركبتيه والاكمل وضعهما على الركبتين
وفي المدونة وجوب هذا وقيل ما فيها بيان لا كماله والتطبيق منسوخ بالوضع على
الركبتين وهو ان يجعل بطن احدى كفيه الى بطن الاخرى ويجمعهما بين تخذه
وركبتيه وكان ابن مسعود يفعل ذلك حتى نسخ قال مصعب بن سعد صليت
الى جنب ابي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين تخذي فنهاني ابي وقال كذا
فعله فنهينا عنه وامرنا ان نضع ايدينا على الركبتين وكره الصاق بطن او ذراع
بفخذ والثوب حائل فقيه وفي كل ما هو خلاف الاولى نقصان ثواب الصلاة
وندب الضم لامرأة وان للاصابع وتأخير يديها عن ركبتها **لانه اخنى**
وان ضم الرجل ركبتيه سواء فرق الرجلين او ضمهما لم تفسد والصحيح ان
تجعلهما على الركبتين كالرجل وتسوى عنقها ورأسها فاذا استوى ركوعه عظم
ثلاثا بلا نقص ان زاد او نقص وقيل ان زاد او نقص فسدت **وقيل وكرهت**
الزيادة لامام **الا ان كان يفرد بمن يعتاد التطويل** **وندبت لخذ** وقيل
لا تندب له وقيل السنة ثلاثا وعليه الاكثر **وقيل السنة عشر وقيل المعدول**
به سبع **وفسدت بواحدة** وصرح بعضهم بانها لا تفسد بها وانه الصحيح وهو
الظاهر وزعم بعضهم انهم اجمعوا على انها لا تفسد بواحدة وليس بشي فان فيها
خلاف **وبخمس وفوق وفي الاربعة والمرتين قولان ورخص في الكل** في

ولا تفسد ان ضم الاصابع
 في وضعهما وان امسك
 يديه على خاصرتيه او
 تخذه او تحت ركبتيه
 او تدلى بهما او بواحدة
 بلا وضع فسدت وقيل
 لا وان مدما امامه او
 مع رأسه او رفعهما اعاد
 وكره الصاق بطن او
 ذراع بفخذ وندب الضم
 لامرأة وان للاصابع
 وتأخير يديها عن
 ركبتها فاذا استوى
 ركوعه عظم ثلاثا بلا
 نقص ان زاد او نقص
 قبل وكرهت الزيادة
 لامام وندبت لخذ وقيل
 السنة ثلاثا وعليه
 الاكثر وفسدت بواحدة
 وبخمس وفوق وفي الاربعة
 والمرتين قولان ورخص
 في الكل

الواحدة والخمسة فاكثر وهو الصحيح اعني انها لا تفسد ودعوى بعضهم الاجماع
 على ان الزيادة على الثلاث لا تنقض الصلاة باطلة كما رأيت وعن بعضهم انه
 امر بثلاثين او خمسين تسبيحة في ركوعه وسجوده ولا يضر الاكثر في النافلة
وفسدت ان عظم قائما **قبل الركوع** عمدا **وقيل يعيده** **اي**
التعظيم **في** **موضع** **ويعضي وان عظم** عمدا **قبل استواء** **في**
الركوع **وبعد انحناء** **كل التعظيم او بعضه** او اتمه **بعد الرفع** **لنفسه**
وقيل استواء بقيام ففي الفساد قولان **قيل فسدت ولو كان التعظيم الذي**
عظم في غير محله هو القليل وقيل لا تفسد ولو كان ما عظم في غير محله هو الكثير
ويعيد في محله وقيل يبني وقيل ان كان ما عظم في غير محله هو الكثير فسدت
او القليل فلا وراي بنير محله ما بعد الانحناء وما بعد الرفع قبل الاستواء **و**
التعظيم **هو** **ان يقال** **سبحان ربي العظيم** **يحذف الف سبحانه خطأ وثبوته**
ولا بد من ثبوته نطقا وانما جاز حذفه خطأ لانه علم مشهور لا يقع في لبس بالحذف
واعلم ان المرة هي الفرض والباقي سنة غير واجبة وقيل الباقي سنة واجبة وهو
اثنتان بعد الواحدة بدليل حديث انه لا يجزي مادون الثلاث وقد ذكرته في الشامل
ولا يجب اكثر من الثلاث ولا يقال كل تسبيحة سنة على حدة وكذا الخلاف
في تسبيح السجود **بلا تشديد** **للباء بل بفتحها خفيفة او يسكنها ويحذفها**
لالتقاء الساكنين والفتح اولى لظهور الباء وفسدت واشرك بالتشديد وقيل
لا تفسد ولا يشرك اذ لم يرد التثنية كذا يقال والصواب انه ان كسر الباء الموحدة
وشدد المثناة بعدها او هم الجمع ولا ايها لتثنية الا ان فتحها وشدد المثناة واختلف
في ياء المتكلم هل اصلها الفتح او الاسكان اختلافا بسطته في النحو وفي شرح
قصيدي المساء جامع حروف ورش نفعا الله بذلك كله واختار بعضهم في الركوع
والسجود الفتح لانه اظهر في الاضافة وينبغي تقييده بمن اعتاد فتحها بلا تشديد
واما اسكانها فدون ذلك لان الباء تحذف حينئذ للاسكان واسكانها اولى لمن لا
يؤمن ان يشدد وليحوص على اظهار كسرة الباء وليعلم ان المعنى على الاضافة ويجوز
اثبات ياء ربي الاعلى ساكنة ان فتحت لام ال واعتد بالعارض **ويجزي**

وفسدت ان عظم قبل
 الركوع وقيل يعيده فيه
 ويعضي وان عظم قبل
 استواء وبعد انحناء او اتمه
 بعد الرفع وقبل استواء
 بقيام ففي الفساد قولان
 وهو سبحانه ربي العظيم
 بلا تشديد

على هذا ولا تفسد ان **اشاهما** او **ضم الاصابع** في وضعها **اي** في وضع
 اليدين على الركبتين **وان** امسك يديه على خاصرتيه او نخذه **او** وضعها على
 نخذه او على خاصرتيه بلا امساك **او** تحت ركبتيه **او** جعل احدهما فيما ذكر
 والاخرى في موضعها **او** تدلى بها **او** اسلمها الى اسفل **او** بواحدة بلا وضع
 على ركبتيه او وضعها جميعا على ركبة او اخذ او غيرها او وضع اليمنى على الركبة
 اليسرى واليسرى على الركبة اليمنى **فسدت** وقيل لا **الا** ان تعدد خلاف
 السنة وكذا ان وضعها او احدهما في غير موضعها مطلقا فليس قوله **وان**
 مدها امامه او مع رأسه او رفعها اعاد **متفقا** عليه ولم يشترط الشافعي في الركوع
 وضع اليدين على الركبتين بل يشترط ان ينحني حتى يكون لوشاء لوضعها وقيل
 المزي من المالكية الشرط وضعها قريبا من ركبتيه والاكمل وضعها على الركبتين
 وفي المدونة وجوب هذا وقيل ما فيها بيان لا كماله والتطبيق منسوخ بالوضع على
 الركبتين وهو ان يجعل بطن احدى كفيه الى بطن الاخرى ويجمعهما بين نخذه
 وركبتيه وكان ابن مسعود يفعل ذلك حتى نسخ قال مصعب بن سعد صليت
 الى جنب ابي فطبت بين كفي ثم وضعتها بين نخذي فنهاني ابي وقال كذا
 نفعله فنهينا عنه وامرنا ان نضع ايدينا على الركبتين **وكره** الصاق بطن او ذراع
 بنخذه **والثوب** حائل فقيه وفي كل ما هو خلاف الاولى نقصان ثواب الصلاة
وندب الضم لامرأة **وان** للاصابع وتأخير يديها عن ركبتها **لانه** اخفى
وان ضم الرجل ركبتيه سواء فرق الرجلين او ضمهما لم تفسد والصحيح ان
 تجعلهما على الركبتين كالرجل وتسوى عنقها ورأسها **فاذا** استوى ركوعه عظم
 ثلاثا بلا نقص ان زاد او نقص **وقيل** ان زاد او نقص فسدت **وقيل** وكرهت
 الزيادة لامام **الا** ان كان يفرد بمن يعتاد التطويل **وندبت** لغد **وقيل**
 لا تندب له **وقيل** السنة ثلاثا وعليه الاكثر **وقيل** السنة عشر وقيل المعدول
 به سبع **فسدت** بواحدة **وصرح** بعضهم بانها لا تفسد بها **وانه** الصحيح وهو
 الظاهر وزعم بعضهم انهم اجمعوا على انها لا تفسد بواحدة وليس بشي فان فيها
 خلافا **وبخمس** وفوق وفي الاربعة والمرتين قولان ورخص في الكل **في**

ولا تفسدان ضم الاصابع
 في وضعها وان امسك
 يديه على خاصرتيه او
 نخذه او تحت ركبتيه
 او تدلى بها او بواحدة
 بلا وضع فسدت وقيل
 لا وان مدها امامه او
 مع رأسه او رفعها اعاد
 وكره الصاق بطن او
 ذراع بنخذه وندب الضم
 لامرأة وان للاصابع
 وتأخير يديها عن
 ركبتها فاذا استوى
 ركوعه عظم ثلاثا بلا
 نقص ان زاد او نقص
 وقيل وكرهت الزيادة
 لامام وندبت لغد وقيل
 السنة ثلاثا وعليه
 الاكثر وفسدت بواحدة
 وبخمس وفوق وفي الاربعة
 والمرتين قولان ورخص
 في الكل

الواحدة والخمسة فاكثر وهو الصحيح اعني انها لا تفسد ودعوى بعضهم الاجماع
 على ان الزيادة على الثلاث لا تنقض الصلاة باطلة كما رأيت وعن بعضهم انه
 امر بثلاثين او خمسين تسبيحة في ركوعه وسجوده ولا يضر الاكثر في النافلة
فسدت ان عظم **قائما** قبل الركوع **عمدا** **وقيل** بعينه **اي**
 التعظيم **في** **موضع** **ويضي** وان عظم **عمدا** قبل استواء **في**
 الركوع **وبعد** انحناء **كل** التعظيم او بعينه **او** اتمه بعد الرفع **لنفسه**
وقيل استواء بقيام ففي الفساد قولان **قيل** فسدت ولو كان التعظيم الذي
 عظم في غير محله هو القليل وقيل لا تفسد ولو كان ماعظم في غير محله هو الكثير
 ويبعد في محله وقيل يبني وقيل ان كان ماعظم في غير محله هو الكثير فسدت
 او القليل فلا مرادي بنير محله ما بعد الانحناء وما بعد الرفع قبل الاستواء **و**
 التعظيم **هو** **ان** يقال **سبحان** ربي العظيم **يحذف** الف سبحانه خطأ وثبوته
 ولا بد من ثبوته نطقا وانما جاز حذفه خطأ لانه علم مشهور لا يقع في لبس بالحذف
 واعلم ان المرة هي الفرض والباقي سنة غير واجبة وقيل الباقي سنة واجبة وهو
 اثنا عشر بعد الواحدة بدليل حديث انه لا يجزي مادون الثلاث وقد ذكرته في الشامل
 ولا يجب اكثر من الثلاث ولا يقال كل تسبيحة سنة على حدة وكذا الخلاف
 في تسبيح السجود **بلا** تشديد **الياء** بل بفتحها خفيفة او يسكنها ويحذفها
 لالتقاء الساكنين والفتح اولى لظهور الياء وفسدت واشرك **بالتشديد** وقيل
 لا تفسد ولا يشرك اذ لم يرد التثنية كذا يقال والصواب انه ان كسر الياء الموحدة
 وشدد المثناة بعدها او هم الجمع ولا ايهام لتثنية الا ان فتحها وشدد المثناة واختلف
 في ياء المتكلم هل اصلها الفتح او الاسكان اختلافا بسطته في النحو وفي شرح
 قصيدي المسماة جامع حرف ورش نفعا الله بذلك كله واختار بعضهم في الركوع
 والسجود الفتح لانه اظهر في الاضافة وينبغي تقييده بمن اعتاد فتحها بلا تشديد
 واما اسكانها فدون ذلك لان الياء تحذف حينئذ للاسكان واسكانها اولى لمن لا
 يأمن ان يشدد وليحرص على اظهار كسرة الياء وليعلم ان المعنى على الاضافة ويجوز
 اثبات ياء ربي الاعلى ساكنة ان فتحت لام ال واعتد بالعارض **ويجزي**

وفسدت ان عظم قبل
 الركوع وقيل بعينه فيه
 ويضي وان عظم قبل
 استواء وبعد انحناء او اتمه
 بعد الرفع وقبل استواء
 بقيام ففي الفساد قولان
 وهو سبحانه ربي العظيم
 بلا تشديد

مرادفه * مثل سبحان ربي الجليل او الكبير او العزيز وغير ذلك من الفاظ العظمة
او اتي باسم التفضيل منها او قال الله بدل ربي او قال انزه او نحوه من الفاظ
التنزيه واجاز بعض ان يذكر ما ليس معناه التنزيه وما ليس معناه التعظيم مثل
استغفر الله او اعوذ بالله او بسم الله او الحمد لله وقيل اذا ذكر الله في ركوعه اجزاه
وقيل لا يميزه الا سبحان ربي العظيم او سبحان الله العظيم وبحمده والكلام في السجود
كالكلام في الركوع وان قال في الركوع سبحان ربي الاعلى او في السجود سبحان
ربي العظيم فالخلف ولا يقرأ القرآن فيها واجازه بعض مطلقا وبعض في غير
القرض ومعنى قولنا في التعظيم والتسبيح سبحان ربي اسبح الله تسبيحا او سبح
الله تسبيحا على طريق الانشاء وكذلك نخضع الى الله بالتسبيح وذلك اولى من
ان يقال المعنى سبحوا الله تسبيحا بصيغة الامر واما ما في القرآن من الله فمعناه
الامر كذلك اي سبحوا الله تسبيحا الا ما ذكره الله عن مخلوق فمعنى سبحت الله
او اسبح الله كقوله تعالى ويقولون سبحان ربنا وذكر غير ذلك غلطا في كتاب
وخذ بما هنا وعلى كل حال فالمصدر تسبيح واسمه سبحان حذف اسبح او سبحت
او سبحوا واخر لفظ الجلالة واذيف اليه سبحان * ويرفع * الفذ والامام
* راسه بسمع الله لمن حمده * باسكان الهاء للوقف وان ضم او حذفها لم يفسد
وقيل تفسد بالحذف لانها لم تحذف في السنة في هذا اللفظ في هذا المقام
وحجة من لم يفسدها ان هذا اللفظ بجملة غير متعين فيجوز تغيير بعضه
كما يجوز ابدال شيء اخر مكانه كله وقيل ان ضم فسدت لان الوقف على
الحركة لحن وان ضم ووصل وحذف الواو للساكن فالخلاف لان هذا لم يرد
في السنة في هذا اللفظ بعينه في هذا المقام وان ضم ووصل واثبت الواو فسدت
ايضا لذلك ولان التقاء الساكنين على غير حدهما لحن وان ضم ووصل ولم يبد
بناء على انه لا تمد الهاء ولو تحرك ما قبلها وما بعدها بلا نية ساكن وهو لغة
فقولان والفساد بالعين المذكور في ذلك كله بناء على ان اللحن مفسد ولو لم يبدل
المعنى وسمعه هنا قبوله ويطلق على علمه بكلام يتكلم ايضا وهو محتمل هنا ويطلق
على معنى نفي الصمم عنه تعالى من غير اعتبار بثبوت ضده * باستواء ورجوع

ويزي مرادفه ويرفع
رأسه بسمع الله لمن حمده
باستواء ورجوع

كل عضو لعله ويقول المأموم ربنا ولك الحمد * الواو قيل زائدة واجازوا تركها
وقيل عاطفة اي لك الطاعة ولك الحمد اولك الملك ولك الحمد او اطعناك ولك
الحمد او اسمعنا او تقبل منا او استجب لنا وفي ذلك عطف الخبر على الطلب
والجملة الاسمية على الفعلية وفي اطعناك ولك الحمد عطف الاسمية على الفعلية
وفي الاوجه قبله عطف الخبر على الخبر والاسمية على الاسمية او وال حال والحال
لازمة اي اطعناك او حمدناك وانت اهل للحمد او واو الاستئناف ولكن لا بد
من تقدير المحذوف وروي بثبوت الواو وتركها اختار النووي انها سواء وقال
الاثبات اولى وقيل الترك اولى * ولا ضمير * على المأموم * ان جمع بينهما *
بين ربنا ولك الحمد وسمع الله لمن حمده * او عكس * قال سمع الله لمن حمده وترك
ربنا لك الحمد او صلى وحده وقال ربنا ولك الحمد قيل وكذا ان قال الامام ربنا
ولك الحمد او جمع بينهما * وكره * للمأموم والامام والفذ * غير القوانين بلا
فساد * مثل الله اكبر او سبحان الله اولاله الا الله او استغفر الله او غير ذلك
من ذكر الله بما يشبه تلك الالفاظ وان سبغ في الركوع او السجود او قال
سمع الله لمن حمده او نحوه او كبر او قرأ التحيات بالجمعة فلا يميزه ومن قال
ربنا ولك الحمد مرتين عمدا اعاد وقيل لا * ونذب زيادة حمدا كثيرا طيبا
مباركا فيه * على ربنا ولك الحمد * يقول * المصلي * ذلك * المذكور من
نحو سمع الله الخ او ربنا الخ * من ابتداء رفعه وكذا التكبير عند الركوع والسجود
والسجود والرفع منه وعند القيام من الجلسة الوسطى * وينقطع عند استوائه وفي
الديوان تكبيرة التشهد اي تكبيرة القيام منه فرض من تعمد تركها اعاد صلاته
وان تعمد الاسرار بها اعاد صلاته وفيها رخصة وان كبرها في فعوده كره وصلاته
تامة وان كبر بعد استوائه قائما فلا بأس وقيل انما يكبره اذا استوى * ولا ضمير
ان قدم قليلا * مثل ان ابتدا في قول سمع الله لمن حمده قبل الرفع او بعده لكن
ختمه قبل الاتصاف قائما او ابتدا في التكبير قبل الانحناء للركوع او السجود او
قبل الرفع منه او من الوسطى او عند الانحناء والرفع لكن ختم قبل الاستواء وقيل
القرب من الارض * او اخر * قليلا واجاز بعض ان يقول سمع الله لمن حمده مثلاً

كل عضو لعله ويقول المأموم
ربنا ولك الحمد ولا ضمير ان
جمع بينهما او عكس وكره
غير القولين بلا فساد ونذب
زيادة حمدا كثيرا طيبا
مباركا فيه يقول ذلك
من ابتداء رفعه وكذا
التكبير عند الركوع
والسجود والسجود والرفع
منه وعند القيام من
الجلسة الوسطى ولا ضمير
ان قدم قليلا او اخر

وهو في الركوع او بعد الاستواء قائماً ويكبر وهو في الركوع التكبير الذي يهوي به الى الركوع او يكبر وهو في السجود التكبير الذي يهوي به للسجود او يكبر قائماً التكبير الذي يرفع به لكن مع المكراهة وفي ترتيب لقط العلامة الحاج يوسف وسأله عن قطع له التأويب تكبيرة الاحرام قال فسدت صلاته ومن عطس فلا بأس وقال فمين يكبر قائماً اذا اراد ان يركع او يسجد قال لا يستحب له ذلك وقت صلاته ﴿باب﴾ في السجود ﴿فرد السجود واكمله وضع الجبهة والانف بالارض وتمكينهما مع الكفين والركبتين واصابع القدمين بالسقوط اليه﴾ اي يجعل في هوبه كأنه حجر خر ويجزي وصول بعض الجبهة ولو على حجر وقيل لا يجزي الا النصف فاكثر والتمكين الاعتماد كذا في بعض الكتب وقيل ان اعتمد بالوجه قدر ما يكسر ورقة الحناء فسدت ﴿مادا بتكبير مستغرقا ما بينهما﴾ بين القيام والسجود ولا يقطعه الا عند مس الارض وقيل عند القرب منها وتقدم جواز التقديم والتأخير والمعمول به ما ذكره وان اعتمد في القيام على احدي رجله اكثر من اعتماده على الاخرى كره له ذلك بلا فساد وكذا في غير القيام وكذا غير الرجلين في الركوع والسجود وغيرها اذا خفف نفسه على عضو وانقل على اخر ﴿بقصد﴾ فلو استوى قائماً من الركوع ووقع على الارض بلا قصد او ارضعه احد ارجح او شئ لم يجزه ولو هوى بالتكبير ناوياً فيرجع قائماً بالتكبير فيهوي بقصده مكبراً هذا مذهبننا ومذهب الشافعي وقال ابو حنيفة يجزيه والصحيح الاول لانه لم يرد باختياره وما فعل بلا اختيار لا يصدق على فاعله انه فعله امثالاً ولانه ادي الواجب مثلاً ولا يثاب عليه هذا ما ظهري ولو يثاب عليه مثلاً من حيث انه مصيبة او نحو ذلك وكذا الهوي من القيام للركوع ومن السجدة الاولى للارض في اي ركعة والقيام منها للثانية او من الثانية للتحيات او للقراءة او من التحيات للقراءة اذا اقيم بمقيم لا باختياره ففي كل ما ذكر الخلاف المذكور ﴿بالركبتين اولاً ثم باليدين فالجبهة فالانف﴾ وقيل الانف فالجبهة مراعاة للترتيب على الترتي ووجه تقديم الجبهة انها واجبة دون الانف على ما قال ﴿ولا ضمير﴾ اي لا يخرج عن الاكلمية ﴿ان سبق﴾ الانف الجبهة ﴿و﴾ الانف ﴿تجزى

﴿باب﴾

قرض السجود واكمله وضع الجبهة والانف بالارض وتمكينهما مع الكفين والركبتين واصابع القدمين بالسقوط اليه ماداً بتكبير مستغرقاً ما بينهما بقصد بالركبتين اولاً ثم باليدين فالجبهة فالانف ولا ضمير ان سبق وتجزى

عنه ﴿الجبهة﴾ بلا عكس ﴿وقيل يجزي عنه وقيل لا يجزي احدهما عن الآخر وهو الصحيح لانه جاء في الحديث لاصلاة لمن لم تمس جبهته الارض وجاء لاصلاة لمن لم يمس انفه الارض وللامر بالسجود على سبعة اعضاء فنقول احدهن الوجه فيسجد بكل ما يمكن منه وهو الجبهة والانف ﴿وتقدم﴾ الجبهة ﴿في الرفع﴾ الى سجدة اخرى او الى التحيات او الى القيام ﴿ثم الانف ثم اليدين﴾ قال كبتان ولا ضمير ﴿اي لا فساد﴾ ان لم يرتب ﴿بان سجد اولاً بالجبهة ثم اليدين ثم الانف ثم الركبتين او غير ذلك من التخالف او قدم بدا او ركبة ثم غيرها ثم الاخرى او رفع يديه من السجود ثم الانف ثم الركبتين ثم الجبهة او غير ذلك او رفع بدا او ركبة ثم غيرها ثم الاخرى﴾ او قدم ﴿مرتبة في السجود الجبهة فالانف فاليدين فالركبتين﴾ او اخر ﴿مرتبة في الرفع بان رفع الركبتين فاليدين فالانف فالجبهة واختار بعضهم تقديم اليدين عن الركبتين في السجود وقال انه اقرب للخضوع والصحيح عندي تقديم الركبتين روى البخاري ومسلم وابو داود والترمذي انه صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذنهن رفع يديه قبل ركبتيه وقال سعيد بن ابي وقاص كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بالركبتين قبل اليدين رواه ابن خزيمة وابن حبان واما ما رواه ابو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يترك كما يترك البعير فليضع يديه قبل ركبتيه فمحمول عندي على ما اذا قدم ركبتيه ضرب بهما الارض اضعفه عن تماسك نفسه فيشبه البعير في ضرب الارض بما يلي رجله المقدمتين مما يلي بطنه من صدره واكثر العلماء على ان تقديم الركبتين اولاً لان فيه ترتيباً وانه احسن في الشكل ورأي العين وانه ارفق بالمصلي وما مر عن البخاري ومسلم وابي داود والترمذي رواه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ﴿وبفرج﴾ يوسف ﴿بين ركبتيه في السجود﴾ ولا ضمير ان لم يفرج ﴿ولا يفرش﴾ لا يوسف توسيعاً مفرداً ﴿برجليه ولا يالصقهما﴾ بل يفرج بينهما قدر ما يفرج في القيام وان الصقهما فلا فساد وان فرش فقولان وتلصق المرأة ولا تفسد بترك الاصاق وفي الفرشعة قولان ﴿ويضع يديه بين ركبتيه ورأسه﴾ بحيث تكون اليدين بمحلتها

عنه بلا عكس وتقدم في الرفع ثم الانف ثم اليدين قال كبتان ولا ضمير ان لم يرتب او قدم او اخر وبفرج بين ركبتيه في السجود ولا يفرش رجليه ولا يالصقهما ويضع يديه بين ركبتيه ورأسه

بعد الركبتين ولو متباعدتين الى الجهتين بدون ان تكون بسمت الركبتين اما كونها
بعد الركبتين فعلى اصل تركيبها في البدن فان محامها من الجسد بعد محل
الركبتين منه واما جواز تباعدهما الى الجهتين فلانها في البدن كذلك بالنسبة
للكبتين ولا فساد بتوسيع الركبتين اكثر من اليدين وقيل لا بد من كون
راجبات الايهامين مقابلات للركبتين امامهما لا خارجتين عن ذلك او داخليتين
تحت العنق وفسر بذلك بعضهم بيت الرائية ويحتمل ان يكون المراد به جعل
اليدين بجانب الركبتين بحيث يكون اصل الراجبتين حداً طرفي الركبتين ويكون
قولا * ويضم اصابعه * ولا تفسد بتفريقها * ويجافي * يباعد عن نفسه
* عضديه * مافوق مرفقيه وان لم يحاف لم تفسد * ولا يفرش ذراعيه * على
الارض بلا فساد ان فرش * ويتمدد على راحتيه * بلا فساد ان خفف او اعتمد
على الركبتين اعتماداً شديداً * ولا يتورك * اي لا يرفع مقاعده وما يايها من الفخذين
ولا الذراعين في السجود رفعا فاحشا ولا يلصق اليه بمقبيه في السجود * ولا يلصق صدره *
او بطنه * بالارض * بلا فساد ان تورك * والصق وقيل تفسد لظاهر النهي عن
ذلك في الحديث * وفسدت ان لم يسجد بيديه وقد امر بالسجود على السبعة *
الجهة واليدين والركبتين والرجلين واما الانف فقليل هي غير معتبرة وقيل هي
والجهة واحد فيعبر عنها بالوجه والامر للوجوب فلزم يسجد على واحد من السبعة
فسدت عندنا وقال بعض قومنا ان هذا الامر لغير الوجوب فلواخل ببعض
السبعة لم تفسد وهو احد قولي الشافعي وقوله الراجح المنع ومن قول ان الانف
تجزى عن الجهة كما تجزى الجهة عنها وهو قول ابي حنيفة وقول انه لا بد من
السجود عليها معا وهو قول احمد وبه قال ابن حبيب من اصحاب مالك والمشهور
ما جري عليه المصنف من ان الجهة تجزى عن الانف بلا عكس وهو قول
اصحابنا والاكثرين والذي يظهر لي انه لا تصح صلاة من لم يمس الارض بانفه
مع جهته لحديث لا يقبل الله صلاة رجل لا تمس انفه الارض وفي رواية لا تتم
صلاة رجل لا تمس انفه الارض حين تمس جهته ومراده بعدم التمام فسادها بدليل
رواية لا يقبل الله صلاة رجل لا تمس الخ وتفسيره بعدم كمالها مع صحتها خلاف

ويضم اصابعه ويجافي
عضديه ولا يفرش ذراعيه
ويتمدد على راحتيه ولا
يتورك ولا يلصق صدره
بالارض وفسدت ان لم
يسجد بيديه وقد امر
بالسجود على السبعة

الظاهر والمتبادر أيضا المورد به في بعض الروايات الوجه فليسجد بكل ما يمكن
منه وهو الجهة والانف ويعدان شيئا واحدا لان الوجه يشملها فتحمل رواية ابن
عباس اذ قال وهي الجهة على حديث ذكر الانف مع الجهة فيكون اقتصر على
الجهة لانها الجزء الاعظم الساجد من الوجه ولم يذكر الانف لثلاث يتوهم انها
ثمانية ويخالف بظاهره قوله سبعة ولان السجود على الجهة يؤدي الى ماسة الانف
الارض ان لم يتكلف رفع الانف عنها ويميزي السجود على الاعضاء السبعة
معلقة بما يصلي عليه وقيل ولو بما لا يصلي عليه ان كان مما يصلي به وقيل كل
ما يصلي به يصلي عليه الا الركبتين فسترهما واجب لانها عورة وقيل مستحب
لا واجب بناء على انها غير عورة * بلا كف شعر او ثوب فيه * الا ان عارضه
او يعارضه حيث يسجد وان كنفها بدون ان يعارضه كره سواء كنفها قبل
الصلاة او فيها وقيل الكراهة ان كف لاجل الصلاة فانها يسجدان وعن الحسن
انها تفسد بالكف بلا معارضة ولو قبل الصلاة كما مر وصحت صلاة من يسجد على
شعره ان وصل بعض جهته الارض وقيل ان وصل النصف او اكثر وقيل ولو لم
تصل اصلا سواء الرجل والمرأة * وان سجد بظاهر يديه او وضعها على جانبيها *
او على اطراف اصابعها او جعلها من جهة واحدة او احداها فوق الاخرى او سجود
بواحدة كما امر وجعل الاخرى على حال لا يجوز مما ذكر * او * سجود * بواحدة *
وتورك الاخرى بالهواء او في الفخذ * او باقلها * مادون النصف منها جميعا او
من احداها وان سجد باكثر من كل صحت * او عقدتها * جميعا او احداها
ضمهما على الكفين او شبكهما او لوى يدا باخري وسواء في الضم والتشبيك كل
يد على حدة او فعل ذلك بينهما لان في الكل خلافا * او ضمهما مع ركبتيه *
متساويات * او مقابل رأسه ففي الاعادة قولان * رجعت الاعادة لمخالفة
السنة * وان قدمهما عنه * اي عن رأسه * او اخرهما عن ركبتيه * الى وراء *
* او تركهما بالارض * في موضعهما او جرهما في الارض * عند الرفع حتى
يسجد * سجدة * اخرى او رفعهما وتركهما في الهواء * او فعل شيئا من ذلك
بواحدة فقط * اعاد وقيل لا * يعيد في صورة من الصور ما ذكره وما لم يذكره

بلا كف شعر او ثوب
فيه وان سجد بظاهر
يديه او وضعها على
جانبيها او بواحدة او
باقلها او عقدتها او وضعها
مع ركبتيه او مقابل رأسه
ففي الاعادة قولان وان
تدمها عنه او اخرهما عن
ركبتيه او تركهما بالارض
عند الرفع حتى يسجد
اخرى او رفعهما وتركهما في
الهواء اعاد وقيل لا

* ان لم يضعها على ركبته * اي لم يبقها * حتى سجد اخري * ورخص بعض
 في هذا ايضا واختلف ايضا ان جعلها او احداها بين ركبته او ساقيه او خلف
 او فوق ظهره او عنقه او رأسه او غير ذلك * وليسجد بباطن بنان رجله *
 ويثن ظاهرها الى خلفه ويبسطها وان لم يبسطها فلا فساد * وقيل يوقفها على
 رؤسها * وان سجد بظاهرها فلا فساد وقال بعض المشاركة يؤمر بالسجود على
 ظاهرها والصحيح السجود على باطنها ويوصلها كلها الارض * ولا ضمير ان بلغ
 الارض اكثرها * في كل رجل وان بلغ الاقل فسدت ورخص وكذا الخلف
 في سائر اعضاء السجود وان سجد رافعا رجليه عن الارض فسدت وان رفع
 واحدة فسدت عندنا وقيل لا وكذا الخلف فيمن سجد يده واحدة او ركة
 واحدة فتحصل من هذا الخلاف خلاف فيمن وصلت احدى رجله كلها او
 غالبها ووصل اقل الاخرى وفيه قول آخر شاذ اقومنا فيمن سجد باقل من رجل
 ورفع الاخرى كلها * قائلا سبحان ربي الاعلى ثلاثا وفسدت واشرك *
 وانتقض الوضوء في قول ولو لم يقصد الاشراك والصحيح ان لا ينتقض وضوءه
 ان لم يقصد ولو شددوا عليه في فساد صلاته وما ذلك الا كمن فعل مفسدا للصلاة
 لجهله لا يمكن بانتقاض وضوءه * ان شدد * لان فيه حينئذ بقاء بين ياء التثنية
 ان فتح الباء وباء الجمع ان كسروا باء الاضافة حذفت نون التثنية او الجمع من
 بينهما للاضافة وادغمت الاولى في الثانية ووجه نقض الوضوء انه تلفظ تلفظا
 محرما لايهاه فهو كمن فعل كبيرة يجهل وكن مس نجسا رطبا بلا عمد واما الشرك
 ففي الحكم وقيل لا ان لم ينو التثنية او الجمع لا اشراك ولا انتقاض لوضوءه وقد
 قيل ايضا لا يحكم بشركه كما لم يشرك فيما بينه وبين الله ان لم ينو التثنية او الجمع
 * والتسبيح * هو كالتعظيم فيما مر بيانا * اراد سائر ما اشرك فيه الركوع
 والسجود من المسائل غير الخلاف والمحل * وخلافا ومحلا * فلا ضمير ان قال
 سبحان الله بدل سبحان ربي الاعلى او نحو ذلك او سبح قبل وصول الارض
 على الخلف السابق ولا يخفى عنك المعمول به * والتكبير في الرفع * بتقديم
 وتأخير * كسمع الله لمن حمده * في حكم تقديمه وتأخيره * وكرر * السجود

ان لم يضعها على ركبته
 حتى سجد اخري وليسجد
 بباطن بنان رجله وقيل
 يوقفها على رؤسها ولا
 ضمير ان بلغ الارض
 اكثرها قائلا سبحان ربي
 الاعلى ثلاثا وفسدت
 واشرك ان شدد وهو
 كالتعظيم فيما مر بيانا
 وخلافا ومحلا والتكبير
 في الرفع كسمع الله لمن
 حمده وكرر

* زيادة تواضع * او لكون الاولى امثالا للامر والثانية ترغيبا لانف ابليس
 المنتع منه استكبارا او لكون الاولى لحاق الانسان من التراب والثانية لعوده اليه
 او لكون الاولى للخلق والثانية للرزق اولان الاولى اسجد آدم توبة والثانية
 اسجوده شكرا بعد قبول توبته ورفع رأسه اولان المؤمنين اذا سجدوا يوم القيامة
 ورأوا غيرهم لا يقدر على السجود سجدوا ثانية شكرا اولان الملائكة رفعوا رؤسهم
 من السجود لآدم فرأوا ابليس لم يسجد فرجعوا الى السجود شكرا لنعمة التوفيق
 والنجاة من الخذلان اولان الملائكة رفعوا رؤسهم من السجود فسلموا على النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم سجدوا كما كانوا وذلك ليلة المراج ولكونه افضل الطاعات
 عند الله اولانه لما اطال جبريل السجود بالنبي صلى الله عليه وسلم رفع رأسه
 فرأى جبريل لم يرفع فرجع ساجدا اولان الاولى شكرا لاصل الايمان والثانية
 لبقائه * * * السجدة * * * هاتين * او ركن خلاف تظهر فائدته في
 المجاوزة من حد الى حد والتسبيحات الثلاث سنة واحدة والقيام منها الى
 التحيات او الى القيام ليس منهما وقيل الهوي ركن والتسبيح ركن والرفع ركن
 والهوي ركن والتسبيح ركن قال في التاج ومن نسي سجدة فذكرها في اخر
 صلاته سجدتها حيث كان وان نسي الاخرة الى التحيات سجدتها ثم بقراها وان
 نسي الاولى اعاد صلاته وقيل لا ويرجع اليها كالاخرة وان ذكرها في الدعاء
 سجدتها ثم يعيد التحيات وقيل لا يعيدها * واقوال الصلاة غير * القراءة و
 * تكبير الاحرام و * التكبير * الذي بعد التشهد وقراءة التحيات سنة *
 هؤلاء المستثنيات الا القراءة سنن واجبات لاتصح الصلاة بتركها ولو بلا عمد
 وغيرها تصح الصلاة مع تركه بلا عمد مع انها واجبة الا ان ترك اكثر التكبير
 فانها تفسد ولو لم يتعمد والفرق ان السنة الواجبة اذا تركت عمدا فسدت الصلاة
 او سهوا قلما حيث ذكرها وقيل لا بأس ان لم يقلها حيث ذكرها فتأمل ومر
 الخلف في التكبيرات ويبحث في ذلك بان قراءة التحيات سنة واجبة فكيف
 استثنائها ولعله اراد السنة غير الواجبة فاستثنى التحيات لانها سنة واجبة واما
 التكبيرات فلا فساد الا بترك اكثرها وقيل تفسد بترك ثلاث وقيل بترك تكبيرتين

زيادة تواضع وهما ركعتان
 واقوال الصلاة غير تكبير
 الاحرام والذي بعد التشهد
 وقراءة التحيات سنة

وكذا في الزيادة وقيل لا تفسد بالزيادة ولو كثرت وذلك كله بالسهو وقيل من
نسي تكبيرة قلها حيث ذكرها وان لم يقاها صحت صلاته وقيل يعيد ان تذكر
بعد التحيات الاخيرة ويحتمل عطف قراءة التحيات على المستثنى منه وبعد فاصح
ان التكبيرات سنة واجبة وكذا سمع الله لمن حمده ونحوها من الاقوال وقد قال
بعض ان التعظيم والتسبيح فرض فتأمل وكون التحيات واجبة هو مذهبنا ومذهب
الشافعي وقال مالك سنة غير واجبة او فضيلة * وافعالها فرض الا احدى
جلستي الشهد * الاولى والثانية قولان وقيل كتابها فرض وقيل غير فرض وقيل
الفرض الجلاسة التي بين السجدين * وان رفع * نفسه الاولى واذا رفع لكن
اراد ان لم يرفع فهو باق في التسبيح * من سجود رجع لثان بعد استواء وقعود *
وان رجع قبلها لم تلزمه كفارة ولا فساد وان سجد مرة وشك في الثانية فانه يعيد
صلاته وقيل بسجد مرة اخرى وان ظهر له انه سجد ثلاثا اعاد وكذا ان شك هل
ركع اعاد وقيل يركع وان شك في التسبيح او التعظيم وقد تيقن بالمرّة جازله
المضي على القول بكفائتها وان شاء زاد وان شك في الثالثة فقل يضي وقيل يزيد
وان شك ولو في الواحدة سجد او عظم ما يكفيه ومن كان في الشهد الآخر وتذكر
انه لم يسجد الا واحدة سجد واعاد الشهد وكذا ان تذكر بعد السلام وقبل التكلم
او الانتقال او الاستدبار ومن صلى قاعدا ولم يسجد الا واحدة بطلت صلاته
ولزمته غلظة وجاء عنه صلى الله عليه وسلم انه يقعد بين السجدين ويقرأ الباقيات
الصالحات او ذكرا من الاذكار وهو في كتب المشاركة ايضا * وينهض كالمرء
بضم الميم ولد الفرس في اول نتاجه * لقيام بلا تورك * يسيديه او رجليه او
تخذه لشدة النهوض * لغير عذر * وان رفع بلا نهوض بل بهمة مع القدرة
فلا اعادة وان رفع فقع على مقعديه في الارض او على عقبه عدا اعاد عندنا
وسيا في ذلك ان شاء الله * ما اذا بتكبير وان تعمد ترك التسبيح كالتعظيم *
الكاف للتظير ولا بأس ولو لم تقدم المسئلة في خصوص التعظيم وذلك لانه
اشد اختصارا من قولك او التعظيم * لا لعذر * وسجد بعد ذلك في محله الذي
هو فيه في حاله ومعنى ترك التسبيح والتعظيم السكوت عنهما قبل ان يشرع فيهما

وافعالها فرض الا احدى
جلستي الشهد وان رفع
من سجود رجع لثان بعد
استواء وقعود وينهض
كالمرء لقيام بلا تورك
لغير عذر ما اذا بتكبير وان
تعمد ترك التسبيح
كالتعظيم لا لعذر

او بعد ان شرع فيهما * بطلت وقيل ان قعد * في الركوع والسجود * قدر
ما يعظم * او يسبح * فيه او اتقه * اي التعظيم او التسبيح * ولم يرفع رأسه
لاله * لا لعذر ورفع بعد * فسدت * وقيل لا الا ان ترك رفع الرأس مقدار
ما يسبح او يعظم وحاصل ذلك انه ان سجد او ركع وسكت بلا تسبيح او تعظيم
ثم سجد او عظم او سجد او عظم وترك الرفع ثم رفع اعاد صلاته وقيل لا حتى
يمكث مقدار ما عزم عليه من تسبيح او تعظيم بتعجيل او ترتيل وقيل ان سكت
بعد التعظيم او ترك الرفع بعد التسبيح مقدار ما يرفع الا ان يستوي قائما فسدت
وقيل لا اعادة في شيء من تلك المسائل كلها الا ان سكت او ترك الرفع مقدار
الركعة التامة وقيل مقدار ما بقي منها وقيل مقدار الصلاة وكذا من سكت بعد
الاحرام اكثر من التنفس فقل يعيد وقيل ان سكت قدر ما عزم عليه من
القراءة في الركعة وقيل مقدار الركعة وقيل مقدار الصلاة وهكذا كلما سكت حين
لا يجوز او اكثر مما يجوز يعيد وقيل ان سكت مقدار العمل وهو الركعة او ما بقي
من الصلاة او ما يليه من قراءة او خفض او رفع او تعظيم او تسبيح او تحيات
هذه ثلاثة اقوال وسواء في ذلك العمد والنسيان وقيل تفسد بذلك اذا كان
عمدا ولو قليلا ولا فساد بعذر كتنجية واصلاح فساد * وكره على عمامة ان لم
يمس الارض بعض الجبهة * والواضح الكراهة ولو لمس بعضها مخالفة السنة وقيل
بفسادها مطلقا وقيل ان كانت طاقات كثيرة وفسدت ان لم تكن مما نبت وقيل
لا ولا كراهة ان مسها البعض وقيل النصف او اكثر وقيل تفسد ان كانت
طاقات مطلقا وقيل تفسد بالعمامة ان لم يمس الارض من جبهته الاما دون النصف وكذا
الخلاف فيمن سجد على شعر رأسه المتدلي من رأسه فقل فسدت وقيل ان مس اقل
من النصف وقيل لا تفسد ان مس الثلث وقيل لا ان مس اقل قليل ومسا المرأة والرجل
وقيل لا فساد ولو لم يبلغ شيء من الجبهة الارض وكذا كل حائل على ذلك الخلاف
سواء من الرأس او من الارض او من غيرهما ولم يترع ذلك وقيل ان مسها
شعرها للارض ولم تسجد عليه اعادت صلاتها * وكذا لف يد * في نابت او غيره
على ما مر * او * يدين * كليهما * بناء على تذكر اليد او اولها بالضم

بطلت وقيل ان قعد قدر
ما يعظم فيه او اتقه ولم يرفع
رأسه لاله فسدت وكره
على عمامة ان لم يمس الارض
بعض الجبهة وكذا لف
يد او كليهما

والا قال كتيها * لا لعذر * وظاهره ان مس بعضها الارض فلا كراهة وقيل
 بوجوب اخراجها * الا لعذر * فائدة * من لم يقدر على السجود على الجهة
 فعلى جانبها الذي يحاذيه الجانب فوقه او مقدم الرأس والجانب الايمن قبل غيره
 وقيل على انفه وان قدر ان يس الارض بجهته مسها و اجزاء وان لم يفعل اعاد صلاته
 وكذا ان امكنه واوى ايماء وان لم يمكنه واوى ايماء ولم يسجد على مقدم الرأس او الجانب
 اجزاء ولا يعتمد في القيام من السجود على جهته بل على يديه وركبتيه وان اعتمد
 على راحتيه او ظهر كفيه اعاد ان لم يكن له عذر او شيئا كبيرا وجاز لمن اراد
 القيام من التحيات الاولى ان يرد يديه في الارض ويعتمد عليهما ولو لم يكن
 شيئا فاما قيل انه ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تارة يوردهما ان صح
 ذلك عنه ودخل ذلك في العموم قول ابن عباس رضي الله عنهما يستعين الرجل
 في صلاته من جسده بما شاء والمشهور منع الرد لكن لا يقع الخلاف فيمن يخاف
 الميل الى جانب او الوقوع لضعف او كبر او غيرها فان له الرد قطعاً بل يجب
 عليه حيثئذ لانه من اصلاح الصلاة ومن اجاز الرد مطلقاً مالك واختار
 بعض من يتبعه الرد وقال انه اقرب للخضوع فانظر كتابي الشامل الذي من الله
 تعالى علي به * وان شم رائحة بول من محل السجود * او دونه مما يلي رجله
 * حول وجهه يمينا * بدأ به لانه افضل * وان شمه * اى البول * به *
 اى في اليمين تذكراً لليمين * ايضاً او * شم * نجسا * كأنه اراد غائطاً
 * ف * لم يحول * شمالاً * جعله ثانياً لانه افضل من خلف * وان * شمه
 او نجسا * به * اى في الشمال تذكراً للشمال * ايضاً تأخر * الى ورائه * قليلاً
 ومضى * في صلاته * حتى يفرغ * منها * ان وجدها * اى الرائحة * ايضاً *
 في الموضع الذي تأخر اليه اول سجده فيما تأخر اليه * وينظر فان وجد * البول
 او النجس في احد المواضع التي كان فيها * اعاد * وانما يتحول الى قدام لانه
 قد وجد الرائحة من قدامه وايضاً لو تحول اكان تحول الى موضع الرائحة يطأه او
 يصلي عليه او يطيل التحول ولم يزد التحول الى اليمين حين وجدها في اليمين
 لانه اراد ان يعتبر الجهات وصح الاعتبار بمرة وكذا يسار وخلف * وصح البناء

لا لعذر وان شم رائحة
 بول من محل السجود
 حول وجهه يمينا وان شمه
 به ايضاً او نجسا فشمالاً
 وان به ايضاً تأخر قليلاً
 ومضى حتى يفرغ ان وجدها
 ايضاً وينظر فان وجد
 اعاد وصح البناء

على التسبيح الاول في التحويل وان شم اولاً نجسا فتحول يمينا بطلت * وان لم
 يجد شيئاً كذلك رأيت في نسخة من الديوان ذكرها عنه السديكشي والظاهر
 ان النجاسة كلها سواء اتفقت في قدامه ويمينه وشماله او وراه او اختلفت وامل
 مراده وان شم رائحة بول او نجس و يريد بالنجس هنا وفي قوله وان كان يمينه
 رائحة النجس سائر النجاسات بولا وغيره او اراد البول في قوله وان في يمينه رائحة
 النجس فيقدر عليه البول ايضاً ولعل النسخة واما ان يسجد اولاً فشم رائحة النجس
 ثم تحول بوجهه شمالاً او خلفاً فكتب الناسخ ثم تحول بوجهه يمينا والله اعلم
 * ونذب لرجل مد جسده عند سجوده قدر ما يسجد * حتى لا يبقى شيء من
 اسفل بطنه فوق ركبتيه * بلا ضرر * وفائدة المد الحوطة ان لا يتقدم بمد
 الى ما بعد المسجد الاول * ويبعد * السجود * الثاني * في جميع الصلاة ما لم
 يسلم * في محل * السجود * الاول او دونه * بلا ترجيح احدهما على الآخر
 لان الترجيح يؤدي الى الاشتغال بتحقيق الوضع في الصلاة * وان جاوز بطلت
 ورخص وقيل نذب جعل كل على حدة * انفراد * بتخفيف الدال مصدر وحد
 كوعدة عدة * وقيل * نذب جعل سجدي * كل ركعة * على حدة في
 موضع واحد * وقيل * نذب * جعل كل سجود الاول * وهو الصحيح عندي
 من غير ان يضر في ذلك تقدم قليل عندي لعدم حديث في ذلك اراه بعد بحث
 كثير بل رأيت عن ابن عباس انه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبد الرجل
 صلبه في سجوده ويمحوز في جميع تلك الاقوال اعادة السجود دون الاول ولا
 يحوز فوقه مما يلي القبلة الا على الترخيص واختلاف في الانحراف يمينا وشمالاً
 * وقيل ان رفع * نفسه * منه * اى من السجود * وقعد على مقعده محتبياً *
 اى او غير محتب وعبرة الديوان محتوي اى مشتملاً بنفسه اى غير ماس الارض
 بغير رجله * لا لعذر او على عقبه بعد اعاد * ومقابله ان لا يعيد وزعم الشافعي
 انه تستحب جلالة الاستراحة بين السجدين ويرد ان هذه زيادة عمل لم يضطر
 اليها وان اضطر اليها جازت بلا خلاف ويرد ايضاً قوله صلى الله عليه وسلم
 لا عرابي ثم ارفع رأسك وقم الى الركعة الثانية فما امره الا برفع الرأس والقيام

على التسبيح الاول في
 التحويل وان شم اولاً
 نجسا فتحول يمينا بطلت
 ونذب لرجل مد جسده
 عند سجوده قدر ما يسجد
 بلا ضرر ويبعد الثاني
 في محل الاول او دونه
 وان جاوز بطلت ورخص
 وقيل نذب جعل كل على
 حدة وقيل كل ركعة وقيل
 جعل كل سجود الاول
 وقيل ان رفع منه وقعد
 على مقعده محتبياً لا
 لعذر او على عقبه
 بعد اعاد

ولم يأمره بتربص بين الرفع والقيام او بقعود بينهما ثم اطاعت على اثري تلك
الجلسة انه مشروع ولا يسجد على صوف وان غير معمول * وقيل بالجواز
وقيل مع الكراهة وكذا السجود على كل ما يصلي به مما لم تنبت الارض * وندب *
السجود والوقوف * على الحصر * بضمهما او بضم الحاء واسكان الصاد جمع
حصير وهو ما يفرش لنحو الصلاة من سعف او غيره معمول * وقيل ندبا على
الارض * وان وجد قطعة صغيرة فعلى الاولى السجود عليها او الوقوف قولان
* وان سجد على طرف * من الحصر * مرتفع عن الارض غير ماس لها لم يضر
وفسدت قيل ان اعتمده برأسه * متعمدا * حتى اوصله الارض * وقيل لم يفسد
وقيل ان ارتفع الحصر قدر اصبعين ويلتصق بالسجود فسدت ولولم يوصله
الارض ان وجد غيره وقيل ان كان اذا رفع ارتفع واذا سجد التصق تحول قدام
او خلف او يمين او شمال وقيل لا يتحول نحوهما * فائدة * ان وضع يده على
يد غيره اعاد ان لم ينزعه قبل تمام السجود وقيل لا * باب * في التحيات وان
وجد في نسخة من نسخ المؤلف التحيات بالالف بعد الفوقية الاولى فبناء على
قول بعض الكوفيين بجواز الاشباع في السعة ولوفي غير سجع او وقف ولوفي
وسط الكلمة وقد قرأ تعاتون من الجبال بيوتا والاصل تنحتون بفتح الحاء في
هذه القراءة بدون الف ولا تفسد الصلاة بذلك واطن غافلا في ذلك لا متعمدا
وعبارة بعض المالكية ومما يقع المعوام كثيرا قولهم التحيات بزيادة الف بعد الياء وتخفيف
الياء وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ولم نقف لاهل المذهب على شيء
فيه فانظره انتهت عبارة المالكي يعني انه يقال التحية بالافراد عندهم ونحن نقول
التحيات بالجمع فان كان اراد الالف بعد الياء الاولى فهو كما في نسخة هنا * فرض
انقعود * ولزمت تاركه عمدا مغلظة * للتحية * اي للتحيات وسميت تشديدا
من تسمية الشيء بمعظمه فان معظم التحيات الشهادة لله سبحانه بالوحدانية
ولرسوله بالرسالة وحقيقته ما جاء به ودليل وجوبه قول ابن مسعود رضي الله عنه
كننا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادته والسلام على
جبرائيل وعلى ميكائيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله

ولا يسجد على صوف
وان غيره معمول وندب على
الحصر وقيل ندبا على
الارض وان سجد على
طرف مرتفع عن الارض
غير ماس لها لم يضر وفسدت
قيل ان اعتمده برأسه حتى
اوصله الارض

باب *

فرض القعود للشهد

فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله فهو نص في فرض التشهد اذ قال قبل
ان يفرض علينا التشهد وقد صح ان محله القعود وما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب فالقعود واجب اذ كان لا يتم التشهد الا به * وندب * القعود * للرجل
على رجله جاعلا بنان يناه باخص يسراه باعتماده عليهما وايصالهما الارض *
لكن اليسرى يعتمد على ظهرها واليمنى يصل الارض بعضها فقط وسط ظهرها
او ما يلي الكعب وان لم يصل منها ولو قليل فسدت ان لم يكن عذرو رخص * ولا
ضير ان عكس * اولم يجعل البنان بالاختصاص وهو ما تسفل من باطن الرجل * او
وقف احدهما * على بنانها * وفرش الاخرى * وهو المشهور عنه صلى الله عليه
وسلم قاعدا عليها قيل او بينهما او اوصلهما الارض ولم يجعل احدهما على الاخرى
او جعل اليمنى من جهة اليسرى واليسرى من جهة اليمنى * او ردهما للاحية *
لكن ردهما الى جهة اليمين مكروه وكراهه بعض الى جهة الشمال واما المرأة فانها
تنفض باورا كما الى الارض وترد رجلها لجهة اليمين وان ردت للشمال او قعدت
كالرجل كره وان قعد الرجل قعودها ففي الفساد قولان وصح كل قعودين السجدين
وفي التحيات ويجوز ان يقعد بين السجدين قعوده في التحيات وان يقعد بينهما قعودا
غير نوع قعوده الذي يقعد للتحيات الا قعود الحبشة وما ذكره المصنف والامد
الرجلين فلا يقعد في التحيات ان امكنه خلافه بلا مشقة لان فيه زيادة عمل
مستغنى عنها وان لم يمكنه غير مدها اصلا او امكنه غيره بمشقة جاز له مدها كذا
كنت اقول وهو صواب ان شاء الله ثم رأيت في الديوان مانعه وان قعد على التحيات
محتويا او مدها احدى رجله بعذر فلا بأس بصلاته وان كان ذلك بغير عذر فانه
بعيد صلاته وفيها رخصة * وفسدت بقعود الحبشة وهو وضع اليه على عقبه
وجلس على صدور قدميه * وهو ظاهر البنان وما فوقه من ظهر القدم او باطن
البنان وما فوقها من باطن القدم وقيل قعود الحبشة نوعان الاول وضع اليه على
عقبه والثاني قعوده على صدور القدمين وكلام المصنف يحتمل هذا القول * وشهر
بمقبى الشيطان المنهي عنه * لكن هذا يدل على ان قعود الحبشة هو مجموع
الوضع والجلوس المذكورين فانها المشهور بمقبى الشيطان لا الجلوس المذكور

وندب للرجل على رجله
جاعلا بنان يناه باخص
يسراه باعتماده عليهما وايصالهما
الارض ولا ضير ان
عكس او وقف احدهما
وفرش الاخرى او ردهما
للاحية وفسدت بقعود
الحبشة وهو وضع اليه
على عقبه وجلس على
صدور قدميه وشهر بمقبى
الشيطان المنهي عنه

وحده اللهم الا ان يرد ضمير شهر الى الوضع المذكور فانه قد شهر بعقبى الشيطان
ايضا وانما اضيف للشيطان لانه امر بالعود على ذلك * وعن الاقواء * العطف
على عنه ولم يقل وبالاقواء عطفًا على قوله بالعود فيقول بعد وبترييع الملوك وينقر
الديك الخ لان الاقواء وما بعده في نقض الصلاة به خلاف وقوع الحبسة ولو
اختلف فيه لكن الصحيح النقض بل ادعى بعضهم الاجماع على النقض به * وهو
الصاق اليه بالارض ونصب ساقيه ووضع يديه بها * اي بالارض * كسج
وكلب * ولكنهما لا يتمكنان من القعود على الاليتين بل يمسان الارض مسا
خفيفا وايديهما متقدمة وقد تخرج عنهما ركبهما فاكتفى بالتشبيه في مطلق
الوضع للدين على الارض والافضاء الى الارض بالعجز ومما خالفنا فيه ان ارجلها
في الاقواء غير مبسوطة وكأنه رد الشبه الى مطلق مس الارض بالعجز ووضع
الدين في الارض فقط * وفيه تأويلات * غير هذا منها انه هو ان يقعد على
اليه وينصب نخذه سواء وضع يديه بالارض ام لا ومنها انه هو ان يجعل اليه
على عقبه ويجلس على صدور قدميه ومنها انه هو ان يقعد باليه على عقبه وعن
الريع ان يفرش ذراعيه ولا ينصبها ومنها انه وضع الاليتين على العقين بين
السجدين عند الفقهاء والصاق الاليتين بالارض ونصب الساقين والتساند للظهر
عند اهل اللغة وتفسير الريع متصور في السجود لا في التحيات * وعن ترييع
الملوك * وهو وضع الاليتين وبعض المخذين على الارض والبعض الآخر
الركبتين على القدمين ويحتمل انه وضع الاليتين واحدى الرجلين من اولها الى
اخرها على الارض ووضع الاخرى عليها قرب الركبة كما يفعله اهل الكبر
واعظمه ما كانت يسراه فوق يمناه وقيل هو غير منهي عنه * وقعود القرد وهو
العود على عقبه ونصب قدميه * على بنائهما والمشاهد في قعوده غير ذلك
* والقرفصاء * بضم القاف والفاء واسكان الراء وضمها تبعًا للقاف فتسكن الفاء
والقرفصى ايضًا مثلثة القاف والفاء مقصورة وهو في لغاته مؤنث وانما ذكره
في قوله * وهو * لتأويله بالعود او لعود الضمير لعود مضافًا للقرفصاء مقدرا
اولئذ كبر الخبر * قعود المحتبي بيديه على ساقيه * المنصوبتين مع الجلوس على

وعن الاقواء وهو الصاق
اليه بالارض ونصب
ساقيه ووضع يديه بها
كسج وكلب وفيه
تأويلات وعن ترييع
الملوك وقعود القرد وهو
العود على عقبه ونصب
قدميه والقرفصاء وهو
قعود المحتبي بيديه على
ساقيه

الاليتين وقيل هو الجلوس على الركبتين باتكاء والصاق بطنه بفخذه وتأبط
كفيه * وعن نقر الديك * وهو الاستعجال حتى لاتتم الماضي نقر بفتح القاف
والمضارع ينقر بكسرهما وقيل هو من باب نصر * والتفات الثعلب * كان يكثر
الالتفات كما ان الديك يسر النقر لكن المراد ان لا يلتفت ولو مرة وليس المراد ان
لا يكثر كما يكثر الثعلب وقد يقال ان للثعلب التفاتا لطيفا خفيا فتناه عنه واما
الالتفات الظاهر الواضح فاولى بالمنع منه والالتفات في الاصل مطاوع لفته
بمعنى صرفه والمراد هنا الميل بنظره او وجهه ويجوز البقاء على الاصل اي صرفه
الشيطان او النفس فانصرف وذلك بالعين او الوجه في الديوان ان رذ بصره بعد
الاحرام اعاد وقبل لا الا ان سها وكذا ان بسط يده بعده وانما يرد ويسقط قبله
ويجعل عينه في موضع سجوده او في وجنتيه قولان وان تعمد حد بصره في شيء
اعاد ورخص والخالف ان مده امامه ورخص بعض ولو الى غير القبلة ان لم يتعمد
اه وقيل لا يجاوز بصره خمسة عشر ذراعا امامه وقال ابن عثمان لا يجاوز سبعة عشر
* وان لم يمكنه ركوع * لا * سجود صلي قاعدا بايماء * وان امكنه ركوع
وقيام فكذلك وقيل يصلي قائما ويركع ويسجد بانحناء اسفل من الركوع ما قدر
ويقوم ويرجع كذلك قبل ان يصل حيث ركع ويرفع ويمكث حيث وصل في
السجدة الاولى ويقرأ التحيات وذلك اذا وصلها * والقعود بايماء * هو اولى
من قيام به * اي بالاياء وقيل القيام اولى والمراد هنا بالاولوية الاستحقاق على
الوجوب * والقيام به * هو اولى من اضطجاع به * حيث قدر عليهما
دون القعود كما يأتي والاياء قائما ان يشير الى كل فعل وهو قائم ويشير للسجود
اسفل من الركوع ولا يركع لانه ان ركع وسجد اسفل الركوع كان كهيئة التذبح
وفي لا تجوز وان اوى للسجود ارفع من الركوع كان السجود ارفع منه وهو
لا يجوز ووجه كون القعود اولى ان اكثر الاعمال فيه فالاشارة فيه للكل اولى
والله اعلم * وقيل عكسه * والصحيح الاول لانه مخاطب بالقيام فاذا قدر عليه
لم يعدل عنه ولو لم يقدر على ركوع وسجود ولانه لاحالة للمصلي بكون فيها بلا
ضرورة مضطجعا بخلاف القيام وهو اولى وكذا القعود اولى من الاضطجاع لانه

وعن نقر الديك والتفات
الثعلب وان لم يمكنه
ركوع وسجود صلي
قاعدا بايماء وهو اولى
من قيام به وهو اولى
من اضطجاع به وقيل
عكسه

مخاطب بالقعود للتحيات وبين السجدين فان قدر عليه لم يجاوزة للاضطجاع فيصلي
صلاته قاعدا ولانه لاحالة يكون فيها بلا ضرورة مضطجعا بخلاف القعود فانه
يكون فيه بلا ضرورة اذا اراد قراءة التحيات ولا يقال القيام وضيقة الراكع
الساجد فاذا لم يطقهما صلى قاعدا او مضطجعا ان لم يقدر على القعود لانا نقول
لانسلم انه يسقط القيام اذا لم يطق الركوع والسجود او احدهما بل يسقط ما لم
يطاق عليه فقط * والترتيب والقعود على الرجلين * من غير وصول المقعدتين
الى الارض * اولى من اضطجاع و * الاضطجاع * هو اولى من قعود الحبشة *
لورود النهي عنه وكذا سائر انواع القعود السابقة اولى من قعود الحبشة * ان لم
يمكنه الا ذلك * الذي هو فعل احد المتقابلين من تلك الاشياء قال في الديوان
كل قعود يفسد الصلاة في الصحة فالقيام اولى منه والترتيب اولى من القعود على
الرجلين وان اضطجع على ظهره ورد رأسه الى القبلة وهو يستطيع ان يحول وجهه
الى القبلة اعاد وكذا ان استقبل به المشرق وهو قادر وان لم يستطع فلا اعادة
والصحيح عندي ان القعود المنهي عنه ولو قعود الحبشة اولى من اضطجاع لانه
لاحالة يضطجع فيها المصلي بلا ضرورة بخلاف القعود فانه يقعد في التحيات والنهي
عن تلك القعدات انما هو حال القدرة على غيرهن اما اذا لم يقدر الاعلى فانه
مقدمات على اضطجاع سواء يصلي بايماء او بركوع وسجود * ولا يمد المضطجع
يديه مع جسده كقائم * ان كان يضره الاضطجاع على يديه ولكن يجعلهما على
جنب نخذه ويمد الاخرى على الفخذ كالقائم وان قدر على الاضطجاع عليها او
صلى مستلقيا فليجدها مع جسده كالقائم * ويضع القاعد للشهد يديه على نخذه *
مفرقا اصابعه ولا يضر ضمها وكذا بين السجدين * موصلا انامله لا طرف
ركبتيه * بلا فساد ان لم يفرق او لم يوصل والمراد بايصال الانامل ان تكون
المفاصل العليا من الاصابع في اطراف ركبتيه وذلك المراد بالكفين في حديث
جعله كفبه على ركبتيه الانامل بدليل وجوب الاعتدال * وفسدت ان تركها
في الهواء او على الارض * او في غير الفخذين كالكتف والبطن او الخد او الظهر
او الرأس او فيها غير مبسوطتين او على جنبها او جنب الفخذين او تحتها او

والترتيب والقعود على
الرجلين اولى من اضطجاع
وهو اولى من قعود
الحبشة ان لم يمكنه الا
ذلك ولا يمد المضطجع
يديه مع جسده كقائم
ويضع القاعد للشهد
يديه على نخذه موصلا
انامله لا طرف ركبتيه
وفسدت ان تركها
في الهواء او على الارض

على رأس الاصابع * لا لعذر او نسيان ورخص * في ذلك كله وان وجد في
بعض نسخ المؤلف لفظ الهواء بمعنى القضاء مقصورا فانما هو بناء على جواز قصر
المدود للوقوف فتفرض انه وقف وقفا ولو غير حسن فالوقوف على هذا المذكور
انفا من الوقف الكافي ولو وقف عليه لكان مقصورا فيكتب مقصورا والاولى
كتبه ممدودا لثلاثيهم لكن كثيرا ما يكتب اللفظ ولو موصلا كما يكتب موقفا
فيتمل ان المصنف لم يقف لكنه كتب على حكم الوقف وايضا ذكر البيهقي وصاحب
مراح الارواح وغيرهما ان الهزة اذا كانت في الآخر بعد ساكن لا تكتب * فصل *
في التحيات ايضا * سن بوجوب * يحتمل انه بنى هنا على الوجوب وفيما مر
على عدم الوجوب * قراءة التحيات * الاخيرة عند الجمهور وقيل الاولى وقيل
كلاهما وهو قول الشافعي واحمد وداود وقال مالك وابو حنيفة ستان غير واجبتين
ويسر بها في صلاة الجهر والسر وهو المشهور وقيل يجهر بها كذلك وعليه الشيخ
عامر رحمه الله وقيل يجهر بها في صلاة الجهر ويسر بها في صلاة السر وعن عائشة
رضي الله عنها في قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها لا تجهر بصلاتك
حتى يسمعك غيرك واسمع نفسك وهذا من عائشة قول بان الجهر في الصلاة
الجهرية اسماع الغير والسر في السرية اسماع الاذن وقول ابو هريرة الجهر اسماع
الاذن والسر تحريك اللسان بلا اسماع للاذن ويجوز الجهر بما يزداد على التحيات اخر
الصلاة من التحقيقات وغيرها ولو كانت في ركعة السر ووجه الجواز ان الزيادة
ليست من التحيات * ويعيد من تعمد تركها او اكثرها * بالجر عطفها على
ها بلا اعادة الخافض بناء على جوازه ابقاء للجر بعد حذف المضاف لذكر مثله
اي او ترك اكثرها او بالنصب عطفها على محل الهاء الذي هو النصب لاعلى محلها
الذي هو الجر او عطفها على ترك بتقدير مضاف كما علمت او بتقدير موصول كأنه
قال تعمد تركها او اكثرها بالترك * او نسيها * كلها او بعضها * وقيل لا *
يعيد النسي او المتعمد * ان وصل * الى الصالحين وقوله وقيل ان وصل اشهد
ان لا اله الا الله وحده وقوله وقيل * الى الطيبات * وقوله وقيل التحيات وكذا
الحلف حيث احدث عمدا او بغير عمد ووجه من قال اذا وصل الصالحين لم يفسد

لا لعذر او نسيان ورخص
فصل

سن بوجوب قراءة
التحيات ويعيد من تعمد
تركها او اكثرها ونسيها
وقيل لا ان وصل الى
الطيبات

ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع ما قبلها هي الواجبة في التحيات دون
سائر التحيات والصلوات عنده انواع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة
على الآل تابعة له في الوجوب والسلام كذلك واجب عليه واهل ائمه عليه فبنص القرءان
واما عليهم فبقوله قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد الخ قاله لما سألوه عن الصلاة
عليه كيف هي والرحمة والبركة من جملة الصلاة وقد ذكر في احاديث تفسير
الصلاة عليه وبيانه كيف هي فلم يتم ذلك الا بوصول الصالحين لان الآل كل
بر تقي كما في الحديث وهذا في باب الدعاء فاذا وصل الصالحين فقد قضى ما عليه
ووجه من قال يجزي وصول الطيبات انه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي اذا
انت قعدت وقلت فقد تمت صلاتك فان معناه اذا قعدت وقلت كلاما مفيدا
فانه ادى ما يصدق عليه القول المعتبر المعتبر به فيحمل عليه القول اذا اطلقه حملا
لفظ على ادى ما يصدق عليه والكلام المفيد تم عند قولك الطيبات او والطيبات
بالواو لان العطف على التحيات وهو عطف مفرد على عطف جملة وهذا على
ان الصلوات من الخمس او الخمس وصلوات النفل او العبادات ووجه من قال يجزي
اتمام التشهد لله انه يقرأ صلى الله عليه وسلم التحيات كلها ويأمر بها كلها ويعلمها
كلها فمعنى وقلت وقلت التحيات الى اخرها والوجه عندي انه لا تصح الصلاة
الا لمن قرأ التحيات الى اخرها وهو ورسوله وسلم فان فعل مفسدا عمدا او خطأ
قبل ان يسلم اعاد الصلاة ولو فعله ضرورة لانه انما ينحل من الصلاة بالتسليم لقوله
صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم كما لا تدخل الصلاة عمدا ولا نسيانا الا باحرام
ولا دليل على ان الواجب الصلاة على النبي وتوابعها وما قبلها فقط ولا نسلم ان
معنى وقلت قلت الكلام المفيد فقط بل معناه قلت التحيات كلها فيبقى السلام
فيدخل ايضا بقوله تحليلها التسليم بل لا مانع من تمام الصلاة بقولك ورسوله مع
بقاء حرمة ما حرم من الصلاة الى ان يسلم واما قوله صلى الله عليه وسلم من وجد
قيا او رعايا او ندي بالنون والبدال المهملة اي بالا وقد تشهد فليقم وقد تمت
صلاته فلا نسلم انه دليل على عدم وجوب التسليم لانا نقول معنى قوله وقد وجد
قيا او رعايا او ندي انه عارضه ذلك وخاف حدوثه فليقم بعد التسليم ليحفظ صلاته

وثابه ولا يبطل صلاته كأنه قال فليسلم فانه قد تمت صلاته ووجه من قل اذا
قال التحيات لم يفسد عليه ان ادى ما يصدق عليه القول لفظ موضوع والتحيات
اسم مفرد فكفى ولم يعتبر ال كلمة على حدة لتنزيلها منزلة الجزء من الكلمة وهو
قول الظاهرية وهو متروك * ولكن المشهور انه * ان * حدث بما لا يبي معه
ولم يبلغ التشهد فسدت وقيل لا ان بلغ الصالحين وان * بلغ التشهد * اي بلغ
اخره اي اتمه اي قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
* قبل او الصالحين * قيل او الطيبات كما علمت * واحداث بما لا يبي معه * ولو عمدا * لم
يضره * وقد خرج من الصلاة بلا تسليم بناء على انه سنة غير واجبة * وقيل لا يكون
الامر كذلك من عدم المضرة بل يضره ذلك الحدث ففسد صلاته بناء على ان
التسليم واجب لقوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم وان احدث بما يبي معه
وهو القى والرعايا والحدش غسل النجس وتوضأ وبني على ما مر في موضع
امكنه ولا يرجع الى موضعه الاول اذا امكنه قبله يقعد قومود التحيات فيسلم
فقط ان شاء قعد وزاد ما زاد من قوله وان ما جاء به حق الخ وغير ذلك ولا بد
من قراءة ما بعد الصالحين او الطيبات ان لم يقرأه قبل وقيل لا يبي ان بلغ التشهد
ولكن يقوم وقد تمت صلاته كما اذا حدث بما لا يبي معه وهل * يعيد من قعد
فدر التشهد * اي التحيات او قدر ما يجزي منها من وصول الطيبات او وصول
الصالحين او غير ذلك على ما مر وسواء التحيات الاولى والاخرة * خلف
امام * قيل او وحده او قعد الامام نفسه * ان احدث * اولم يحدث * وان لم
يقرأ منها شيئا * اولا قولان الا ان كان خلف الامام وقام قبله عمدا فانها تفسد
* ولزم من تعمد ترك * قراءة او * سجود او ركوع او قعود * مفروض وقد
مر الخلف اي القعودين فرض من القعود للتحيات واما القعود بين السجدين
فسنة لا ترك وقيل فريضة لانه صلى الله عليه وسلم امر به من يعلمه الصلاة
بالاطمئنان كما امر بقعود التحيات * او تكبيرة الاحرام البدل * والكفر
* والكفارة * المغلظة ومن ترك غير ذلك عمدا مما وجب بالسنة فبدل وقيل
كل ما تفسد الصلاة بتركه اذا ترك عمدا فالبديل والكفر والكفارة * و * يقرأ

وان بلغ التشهد قيل
والصالحين واحدث بما لا
يبي معه لم يضره وقيل
لا يعيد من قعد قدر التشهد
خلف امام ان احدث
وان لم يقرأ منها شيئا
ولزم من تعمد ترك سجود
او ركوع او قعود او تكبيرة
الاحرام البدل والكفارة

التحيات كلها ف * ان وقف له حرف منها رده حتى يجده والا * يجده بعد ما وقف مترددا قد رما يتمها او يتم ما بقي من صلاته او قدر ركعة اقول * مضى وقبل لزمه الاتيان بها تامة * ولو لم يجده وعليه فعلية الاعادة اذا وجده قبل خروج الوقت وقيل ابدا فان خرج منها ليستل عنه او ينظره في كتاب فلم يجد قبل يعيدها بدونه وقيل اذا علم انه لا يجد ما ينظر فيه ولا من يستلها فيسلم ولا اعادة عليه وقيل يقرأ الفاتحة بدل ما توقف له وقيل يقرأ منها مقدار ما توقف له من التحيات * ورخص لمن لا يعرفها ان يقرأ الفاتحة * بدلها وقيل يقرأها بتمامها بدل التحية التي يسلم منها ويقرأ نصفها بدل التي لا يسلم منها ويتعلمها * وان عرف منها بعضها اجزاء * ولو اخرها او وسطها * وتلم ما بقي وان اتمها * عدا سمي ما بعد التحيات من قوله وان ما جاء به حق الخ تماما للتحيات مجازا للجوار * حيث يبلغ فيه * وهو التحيات التي لا يسلم منها والظاهر ان يسقط لفظ فيه فان حيث لا يعود عليها الضمير من الجملة المضافة هي اليها وكذا الظروف المضافة للجملة ولعله بنى على النادر قال في المغني ونذر قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان باضافة الى جملة ولدت فيه والفصيح تنوين عام ونهته بجملة ولدت فيه وقد اجاز بعض الكوفيين القياس على ما ورد في السعة مطلقا وربما بنوا قاعدة على يت او يئين ويحتمل تطبيق لفظ فيه ببليغ محذوفا ويصح ان يكون بدلا من حيث فلا اشكال وتسمى التحيات الاولى التحيات الوسطى والجلسة الوسطى لانها في وسط الصلاة لافي طرفها * التشهد فقط كره له ذلك بلا نقض * ومن بلغ في التحيات التي لا يسلم منها الى ورسوله ودعى لدينوي سهوا اعاد عند بعض واتمها ابو الحواري ولا تفسد ان سعى وسلم لجهة وقيل ولو لجهتين وقيل ولو دعى للاخروي بالعربية بعد التسليم اليها وقيل ولو لدينوي ايضا وقيل ولو بالعجمية ايضا ما لم يعمل غير ذلك ولا ضمير ان بلغ التشهد فقط حيث يتمها وما ذكره من عدم فساد صلاة من بلغ بعد التحيات الاولى مالا يبلغ فيها غير الصحيح والصحيح الفساد ان تعمد وذلك ان يقول وان ما جاء به حق او يزيد فانه لا يقول ذلك الا في تحيات التسليم * ويعيد * الصلاة * ان نكسها * من آخرها

وان وقف له حرف منها رده حتى يجده والا مضى وقبل لزمه الاتيان بها تامة ورخص لمن لا يعرفها ان يقرأ الفاتحة وان عرف منها بعضها اجزاء وتعلم ما بقي وان اتمها حيث يبلغ فيه التشهد فقط كره له ذلك بلا نقض ويعيد ان نكسها

او وسطها حرفا حرفا او كلمة كلمة او جملة جملة او قرأها وفسرها او ترك تكبيرها عدا او اسر به عدا ورخص كما في الديوان ان لا تفسد بترك تلك التكبير ولا بالامرار بها * وان شرع فيها وكرهه * شق عليه فعل ماض من الكرب والماء مفعول ويصح تشديد الراء ويكون كرفعلا وبه بكسر الباء متعلق به من الكرب بمعنى الرجوع كأنه قال ضربه البول بعد ما لم يضربه فان الكار يضرب المكرور عليه * بول او نجو * اي غلط * قام بقراءتها * اي معها كما هو شأن من يصلح الصلاة فانه لا يقطع القراءة * ماشيا مستقبلا * فان انتقض وضوءه بعد الطيبات ونحوه مما مر فلا عليه فقد خرج من الصلاة بلا تسليم وصحت له بناء على عدم وجوبه مطلقا او على عدم وجوبه في حال الضرورة وقيل ان خاف انتقاضه وقد بلغ محلا يجزئه فليسلم وصحت له * وان حدث فيها بما يبني فيه بنى على ما قرأ وان خاف المأموم انكسار وضوءه * قام ان بلغ محلا يجزئه محلا يجزئه * وهو الطيبات او ما مر واما القول بان لفظ التحيات يجزئ فغير معمول به ولو ضرورة كما هنا ولا سيما في غير الضرورة وفي التاج التحيات فريضة وقبل سنة وقيل واجبة ومن تعمد تركها فسدت صلاته وقبل ثبتت عند الضرورة بقول التحيات وقيل لا حتى يصل الطيبات وقيل حتى يصل اشهد ان لا اله الا الله فان احدث عنده تمت له ضرورة او نسيانا او جهلا وكره ان تعمد وقيل يجوز له مطلقا وقيل لو قعد لقراءتها قدر ما يقول التحيات فاحدث تمت له ولو لم يقل شيئا ان لم يتعمد الاحداث * فاذا سمع تسليم الامام قبل ان ينتقض سلم * قائما لانه يقرأ قائما وان قعد فسلم فهو احسن * والا * اي ان لم يسمع او سمع بعد الانتقاض * انصرف وان بلا تسليم * وان استدبر الفذ الماشي بالتحيات والمأموم كذلك فسدت صلاته مطلقا وقيل ان امكنه الاستقبال وقيل لا فساد ان استدبر بعد محل يجزئ وان مس ما يفسد الصلاة وقد بلغ محلا يجزئ فلا اعادة والفذ ان زال عنه الكرب اتم حيث كان * والمأموم * ان زال عنه الكرب رجع * الى الامام واصطف حيث شاء * وان سلم الامام عند رجوعه * قعد * سلم مكانه * وان لم يمكنه القعود سلم قائما وان احدث بما يبني معه

وان شرع فيها وكرهه بول او نجو قام بقراءتها ماشيا مستقبلا وان حدث فيها بما يبني فيه بنى على ما قرأ وان خاف المأموم انكسار وضوءه قام ان بلغ محلا يجزئه فاذا سمع تسليم الامام قبل ان ينتقض سلم والا انصرف وان بلا تسليم وان زال عنه الكرب رجع وان سلم الامام عند رجوعه سلم مكانه

فتوضاً وقد سلم الامام فليتم مكانه حيث امكن والفذ يتم حيث امكنه في ذلك
المكان ايضا * وان قرأ الفاتحة * كلها * بدلها * اي التحيات * سواء * فذا
او ما موما او اماما * لم يضره * فليسلم وله ان يزيد لها * وان تذكر * قبل تمام
الفاتحة او قبل القيام * رجع اليها * وقيل ان تذكر قبل السلام وبعد تمام الفاتحة
رجع ايضا وهو ظاهر الشيخ والمصنف * والا انتقضت ولا تجزى * قراءة
التحيات * على سورة وان * قرأت * بسهولة وان لم يتذكر حتى ركب بطلت وان
ذكر قبله * اي قبل الركوع * قرأ الفاتحة او السورة بجمعها ثم ركب * وقيل من
قرأ التحيات في موضع السورة بعيد الصلاة ولو ذكر قبل الركوع وقيل من قرأ
التحيات في موضع الفاتحة سهوا فلا تفسد حتى يدخل الحد الثالث وقيل حتى
يتم ركعة وقيل حتى يتم التحيات وقيل حتى يسلم فما لم يكن ذلك فانه يرجع قائما
ويقرأ الفاتحة ويبعد ما فعل وما قال وقيل لا يعيدها وان غلبه النوم في التحيات
واستيقظ ففي الديوان يأخذ من حيث رقد وان لم يعلم فمن حيث ايقن وان لم
يوقن ولكن علم انه قرأ شيئا منها فليسلم وان لم يعلم انه قرأ شيئا فليبدأ من اولها
ومن كرر شيئا من صلاته لا لشك او سهوا عاد الا القراء غير الفاتحة ونص
التحيات التحيات المباركات لله والصلوات الطيبات السلام على النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له وان محمدا عبده ورسوله وان اسقط وحده لا شريك له لم تفسد وعن عمر رضي
الله عنه التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام على النبي الخ
ما مر وعليه مالك وعن ابن مسعود التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين الخ ما مر
وعليه ابو حنيفة والكوفيون وقال ابو اسحاق اقل ما يجزى في التشهد التحيات لله
والصلوات والسلام على النبي اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
وبالاولى اخذ اصحابنا والشافعي ومن اخذ بغيرها صح له ويجوز اسقاط الواو
واثباتها واسقاط البعض واثبات البعض في المباركات وفي الصلوات وفي الطيبات
وفي السلام على النبي وفي السلام علينا والاثبات اولى ومن عاطفات ويصح

وان قرأ الفاتحة بدلها
لم يضره وان تذكر رجع
اليها والا انتقضت ولا
تجزى على سورة وان سهو
وان لم يتذكر حتى ركب
بطلت وان ذكر قبله
قرأ الفاتحة او السورة
بجمعها ثم ركب

الاستئناف على زعمهم انه تكون الواو في كلام الرب للاستئناف فالمباركات
نعت التحيات وان قرن بالواو فهو من عطف النعت او من عطف غيره وعليه
فالمراد اشياء مباركات غير المراد بالتحيات والصلوات معطوف على التحيات او
على المباركات المقرون بالواو او مبتدا محذوف الخبر اي لله وعلى هذا فالواو عاطفة
للمجمل او للاستئناف وعندني لا تكون الواو للاستئناف لان الاستئناف ليس
معنى فكل واو جعلوها للاستئناف اجعلها عاطفة ولو عطف قصة على اخري او
انحمل لها وجهها غير الاستئناف والاجازات يؤتى بها في جملة لم سبقها شيء او
كانت حرف هجاء لاحرف معنى وكلاهما باطل وكذا ان جعلناه مبتدا خبره
ما بعده على النبي والطيبات نعت الصلوات وان قرن بالواو فمن عطف النعت
ويصح ان يكون من عطف غيره على ان المراد اشياء طيبات غير الصلوات واذا
جعلنا الصلوات معطوفا على ما قبله او مبتدا محذوف الخبر صح جعل الطيبات
مبتدا خبره مع ما بعده على النبي او خبره مقدر والسلام مبتدا فالواو لعطف
جملة او معطوف على الطيبات او الصلوات واذا لم يقرن بالواو فهو مبتدا ولا بد من
اثباتها في رحمة الله وبركاته والسلام علينا جملة تقرر بواو العطف او الاستئناف
او تجرد ولا بد من اثباتها في وعلى عباد الله ويجوز ولو بعد موته صلى الله عليه
وسلم ان يقل والسلام عليك ايها النبي واختاروا بعده ان يقول السلام على النبي
* والتحيات جمع تحية * بالف وتاء والتحية مصدر حي بالتشديد والالف
اصلة تحية باسكان الحاء وكسر الياء الاولى نقل كسرهما لثقله الى الحاء فادغمت
في الثانية * وهل هي * اي التحية * الملك او البقاء الدائم والعظمة او السلامة
من الآفات * او السلام ونحوه * كوضع اليد على الرأس ونزع العمامة هذه
* تأويلات * اي تفاسير وعلى كل حال فالتحية اصل معنى جعل الشيء حيا
او ابقاءه حيا وليس ذلك مرادا هنا لان الله جل وعلا حي قديم بلا احياء
ولكن لما كانت اصحاب الاملاك كالسلاطين ومن دونهم يدعى لهم بان يقيمهم
الله احياء سمي الملك الذي هو سبب الدعاء بلفظ الدعاء او لما كان البقاء لازما
للابقاء حيا سمي البقاء باسم ملزومه او بالعكس واما الدائم فحمل على اواخر الاسماء

والتحيات جمع تحية وهل
في الملك او البقاء الدائم
او العظمة او السلامة
من الآفات تأويلات

او جعل ال للكمال او لما كانت العظمة سببا للدعاء بالحياة سميت باسم مسبها او جعلت التحية حقيقة عرفية في السلامة او لما كانت الحياة مع غير السلامة كالقوت في الحي بها اعتبر ان الحياة هي السلامة * وانما جمعت لان كلا من ملوكهم * اي ملوك العرب او الناس في الجاهلية * له تحية يجي بها * ومنهم من يسجد له ومن يركع له ومن يقال له قول وغير ذلك * فامرنا ان نقول التحيات * اي انواعها * الله * ووجه ذلك ان تملك الملوك سبب وملزوم للدعاء لهم بالحياة والبقاء والتحية من الحياة والدعاء بذلك مسبب ولازم * والمباركات الثابتات الناميات * اي تزيد والاصل المبارك فيها فذلك من الحذف والا يصل وانما يصح هذا التفسير اذا قرن المباركات بانواعها فيكون المعنى والخيرات الدينية والدينية والاخرية التي تزيد هي له علينا منة سبحانه وتعالى لا اذا جرد من الواو لان ملك الله عز وجل لا يزيد فان ملكه يشمل ما خلق وما سيقا الا ان اعتبر حدوث ما يحدث زيادة ملك وذلك ان ابقاءه وعظمته وسلامته لا تزيد ولا تنقص وعن بعض اصحابنا البركة في صفة الله العظمة وفي صفة الخالق النمو والزيادة واذا فسرت المباركة بالعظمة وجعل نعمنا لا معطوفا وفسرت التحيات بالعظمة كان ذلك كقولك طل طليل وجل جلاله ونهار انهر وليلة ليلاء * وقيل الاسماء الحسنى * وهذا انما يصح على العطف * والصلوات هل هي * الصلوات * الخمس او كل صلاة * ورجع * او العبادات * سميت باسم نوعها الاعظم وذلك كله على العطف او الابتداء وتقدير الخبر اي الصلوات لله * او الدعاء او الرحمة * يصح الوجهان على كل اعراب فان الذي يدعوه الداعي والذي له الرحمة هو الله وانه صلى الله عليه وسلم اهل للدعاء الجميل والرحمة فليدعي له ويترحم عليه * خلاف والطيبات الاعمال الصالحات وقيل الكلمات الطيبات لله عز وجل وهي الباقيات الصالحات * سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل كلمات المدح كلها وقيل كلمات القرآن وغيره من كتب الله عز وجل وهذه الاقوال محالها ما اذا جعلنا الطيبات غير نعمت والسلام السلامة او سلام الله او الله فيقدر مضاف اي اسم الله او الله منعم عليه وعلينا او الضمير في علينا

وانما جمعت لان كلا من ملوكهم له تحية يجي بها فامرنا ان نقول التحيات الله والمباركات الثابتات الناميات وقيل الاسماء الحسنى والصلوات هل هي الخمس او كل صلاة او العبادات او الدعاء او الرحمة خلاف والطيبات الاعمال الصالحات وقيل الكلمات الطيبات لله عز وجل وهي الباقيات الصالحات

لمن حضر وان لم يحضر احد فللملائكة او من يتبادر للذهن من اهل الولاية ويجوز تكبير هذين السلامين وينبغي زيادة وان ماجاء به حق من عند الله في آخر تحية التسليم وكذا اشهد ان الجنة حق وان النار حق وان الموت حق الخ وان قدم الموت او غيره جاز وكره بعض زيادة وان ماجاء به حق من عند الله وكذا زيادة ما بعده وان زيد ذلك في التحيات التي ليست للتسليم لم يفسد الصلاة ويجوز عندنا الدعاء بعد التحيات وقبل السلام بما في القرآن ونحوه بالعربية ولو للدنيا وقيل لا لانيوي حتى يسلم واجازه الحجازيون في الصلاة وكرهه الحسن في المكتوبة ويجوز طلب الرحمة عند الفراغ من قراءة آيتها والتباعد من النار كذلك والتسبيح لله عملا يليق عند الفراغ من تلاوة مالا يابق باختصار لصحة الرواية في ذلك الا ان قيل فله صلى الله عليه وسلم حين جاز الكلام في الصلاة او فعله بما في القرآن وينبغي زيادة اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المسيح الدجال ومن فتنة المحي والمات واوجيته الظاهرية * فصل * في التسليم * سن التسليم * وهو ان يقول السلام عليكم وفي اجزاء سلام عليكم قولان روى مسلم عن ابي معمر صليت خلف رجل بمكة فسلم تسليمين فذكرت ذلك لعبد الله بن مسعود فقال اني اعقلها اني اعقلها السلام عليكم الى جهة السلام عليكم الى جهة قال الحكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وروى البيهقي عن ابن مسعود يقول السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله ورأيت ابا بكر وعمر يفعلانه وروى مسلم عن سعد كنت اري رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى اري بياض بخره من هاهنا وهاهنا يقول السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله كان علي يقول سلام عليكم سلام عليكم وروى البيهقي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميل الى شقه الايمن شيئا او قال قليلا زاد في رواية فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره قال البيهقي وروى موقوف على عائشة انها كانت تسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهها تقول السلام عليكم قال وروينا عن عدة من

فصل

من التسليم

الصحابة انهم كانوا يسلمون تسليمة واحدة وهو من الاختصار على الجائز وقال
النووي ليس في الاختصار على تسليمة واحدة شيء ثابت وقول الحاكم كان صلى
الله عليه وسلم يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه انه على شرط الشيخين
غير مقبول لان في سنده زهير بن محمد وهو ضعيف والله اعلم قال البيهقي وغيره
حذف السلام سنة وهو ان لا يمد السلام قال احمد وابو حنيفة يسلم الى جهتين
يقول في كل جهة السلام عليكم وقال مالك بتسليمة واحدة الى جهتين اماما او
منفردا وللشافعي قولان الذي في المختصر والام كذهب ابي حنيفة واحمد
والقديم ان كان الناس قليلا وسكتوا احببت تسليمة واحدة وان كان حول
المسجد ضجة فالمستحب تسليمتان * وهو تحليل الحرم بالتكبير * متعلق بالحرم
واسناد التحليل الى السلام مجاز عقلي لانه اسناد الى السبب وتحليل معناه محل
واك ان تقول مجاز بالحذف اي ذو تحليل * وفي اعادة منصرف منها بدونه
لاعذر قولان * مبنيان على انه سنة واجبة او غير واجبة الاول لاصحابنا
والجمهور والثاني لابي حنيفة ومن سلم لغير عذر قبل تمام التحيات فسدت صلاته
الا ان اكل التشهد فنصح مكروهة قاله في الديوان وان سلم سهوا لم تفسد قيل
اجماعا وسجد للسهو * ودل يعني به يمينا وشمالا * اي بينهما * الحفظة * فانه
يصفح بسلام واحد يمينا وشمالا وقيل يقول السلام عليكم يمينا والسلام عليكم
شمالا وكذا يفعل عمار وابن مسعود وضام وهو رواية عن عثمان وعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم والعمل به وهو الصحيح ويجوز الاخذ بالاول وهو
مكروه وقيل يسلم سلامين ان نوى الحفظة الاصلية الميت يصفح بها يمينا وشمالا
* او من خلفه ان كان اماما * ومن معه ان كان مأموما * او انصرفا *
من الصلاة عن ابن مسعود التسليم اذن لا تقضاء الصلاة وهو السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته والخطاب تعبد لا ينوي به شيئا وهو قول بعيد ضعيف
لادليل له في كلام ابن مسعود لانه انما افاد كلامه ان التسليم يشعر بانقضاء
الصلاة ولا يفيد انك تغني به الانصراف وانقضاءها كما ان من
قال يعني الملائكة ومن حضر يخرج من الصلاة بالتسليم ولو لم ينو به الخروج

وهو تحليل الحرم بالتكبير
وفي اعادة منصرف منها
بدونه لا عذر قولان وهل
يعني به يمينا وشمالا الحفظة
او من خلفه ان كان اماما
او انصرفا

او نوى به عدم الخروج الا ان نية الخروج مع من حضر اولى لانه اوفق
بالاحرام فانه ينوي معناه وينوي الدخول به في الصلاة فليتنو بالسلام
الخروج والخطاب او ينوي به من حضر والحفظة والانصراف اماما او مأموما
فالواضح ان يقال ينوي بالسلام الخروج من الصلاة قطعا ويختلف فيمن ينوي
بالخطاب * خلاف * وفي التاج من اعتقد به شيئا اجزاء لجميع عمره وان احضره
في كل تسليم فهو احسن * ولا خير ان سلم * اولاشالا فيمينا او سلم * للاحية
فقط * ان اتم السلام فيها لا ان قال السلام فقط ويكره السلام للشمال فقط
* او * سلم * امامه * بتحويل وجهه الى قدام او بلا تحويل كما قال * اولم يحول
وجهه * وفي الديوان لا يشير بوجهه الى قدامه او صدره وقيل يسلم يمينا فشمالا
ويختتم قدامه بتسليمة واحدة * وان شك فيه قبل ان يشرع في عمل لا لصلاة
سلم * وان شك فيه بعد الشروع في عمل غير الصلاة فلا يشتغل بالشك وكذا ان بدأ
في التسليم فشرع في غيره قبل تمامه يتم ان يشرع في امر الصلاة ويميد الصلاة
ان يشرع في غير امر الصلاة وقيل لا * وكذا كل عمل خرج منه * اي من
محله * ثم شك فيه ولم يتيقن انه لم يعمل لا يشتغل به * وهذا التشبيه عائد الى
مفهوم قوله وان شك فيه الخ وهو انه ان شك في السلام فليسلم قبل الشروع في
عمل غير الصلاة فقال وكذا كل عمل خرج منه لا يشتغل بالشك وهذا شبيه
بالاحتباك اذ حذف من قوله وان شك الخ المفهوم وذكر مفهوم الكلام الثاني
دون منطوقه وقد ذكر منطوق المفهوم الاول ولا يسلم قبل فراغ الامام
من التسليم وان فعل فسدت وقيل لا والامام يسلم الى الناحيتين حتى يظهر
وجهه لمن فيها وان سلم دون ذلك او للاحية او غير ذلك مما مر فلا فساد واذا
بلغ المصلي ورسوله صلى الله عليه وسلم وان لم يصل عليه لم تفسد خلافا للشافعي
او غيره وهي الصلاة الواجبة في التحيات على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل الواجبة
هي التي في قوله والصلوات الطيبات على انه يعني به الصلاة عليه وفي التاج من
كان في الدعاء وشك في التسليم سلم وقيل لا وقيل يسلم ما لم ينحرف او يأخذ في
غير امر الصلاة وقيل مطلقا اه وان سلم مسح وجهه يمينا وعن انس ان النبي صلى

خلاف ولا خير ان سلم
للاحية فقط او امامه اولم
يحول وجهه وان شك فيه
قبل ان يشرع في عمل
لا لصلاة سلم وكذا كل
عمل خرج منه ثم شك فيه
ولم يتيقن انه لم يعمل
لا يشتغل به

الله عليه وسلم كان اذا سلم من صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ويقول بسم الله
الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ظاهره المسح قبل
الدعاء ولا مانع من ارادة المسح بعد الدعاء فيكون احترازا عن المسح قبل التسليم
كما ورد النهي عن المسح قبل التسليم والعمل على المسح عقب التسليم قبل الدعاء
باب * في صلاة الجماعة * صلاة الجماعة فرض على الكفاية * في كل بلد
وقيل في كل مسجد عامر وقيل تلزم كل اثنين غير مسافرين وقيل في كل حوزة
وقيل من قام بها في الدنيا اجزا وكذا في سائر فروض الكفاية اذا لم يتعين كصلاة
الميت * على الصحيح * مقابلة القول بانها فرض عين والقول بانها سنة كفاية
وتلك الاقوال بعضها من كتب المشاركة وبعضها من كتب غيرنا ولم يطالع عليها
ابو ستة رضي الله عنه وجاز التخلف لمطر * وشرط لاقتداء بامام النية * نائب
شرط المراد ان ينوي اداء فرضه مثالا مع الامام وان نوى مع الجماعة صح وقيل
ينويها وقيل يقول مع الامام ان كان في الولاية ومع الجماعة ان لم يكن في الولاية
* وكون المأموم غير منزل جنس صلاة الامام عن جنس صلاته * وذلك
* كمتنفل يؤم مفترضا * وكستن يؤم مفترضا وكمتنفل يؤم مستمنا واجاز بعض
ان يصلي المأموم الثانية الثانية مع الامام في قيام رمضان وهي نافلة اثبتها ابو بكر
رضي الله عنه وينويها انها الثانية الاولى له وهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم
فقد صلى سنة خلف مصل تالا فان ما فعله غيره صلى الله عليه وسلم ليس سنة وانما
تسمى تلك الثانية سنة بالمعنى اللغوي او لشبهها بالسنة وكذا ثمانية عمر ثم ظهر ان
ثمانية ابي بكر وثمانية عمر من سنة النبي صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي فتح باب
قيام رمضان ولم يجد لهم حدا وقيل يجوز تنزيل المأموم صلاة امامه عن صلاته
كما ان ابن مسعود يصلي الفرض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يؤم اهله
في ذلك الفرض وبه اخذ الشافعي * واتحاد الفرض المؤتم فيه * بهمز او واو
وبتشديد الميم الثانية مفتل من الامامة الاصل مؤتم بضم الميم الاولى بعدها
همزة ساكنة يجوز قلبها واوا ساكنة وبعد همزة تاء مفتوحة وبعد الاء هم
مكسورة وبعدها ميم يقع عليها الاء اسقطت كسرة الميم فادغمت الميم في الميم

باب *

صلاة الجماعة فرض على
الكفاية على الصحيح
وشرط لاقتداء بامام النية
وكون المأموم غير منزل
جنس صلاة الامام عن
جنس صلاته كمتنفل يؤم
مفترضا واتحاد الفرض
المؤتم فيه

الثانية وهو مطاوع امه يؤمه بمعنى صلى به اماما فهو اسم فاعل وفيه ضمير الامام
وللمأموم ويجوز كون الميم المدغمة مفتوحة في الاصل على انه اسم مفعول فلا
ضمير فيه فنائب الفاعل هو قوله فيه او فيه ضمير الامام اي واتحاد الفرض المتبوع
فيه الامام والمراد الاتحاد في نفس الصلاة ولو اختلفا قضاء واداء لقوله بعد وان
نوى قبل دخوله الخ * فلا يصلي ظهر * خلف مصل صبحا كان يكونا مسافرين
او المأموم مسافرا يقضي الظهر خلف مصل صبحا او مقيمين يصلي الامام الصبح
والمأموم الظهر اذا سلم الامام قام المأموم للركعتين الباقيتين او العكس فاذا صلى
الامام ركعتين بالتحجيات انتظره المأموم فيسلم اذا سلم سواء كانا قاضيين او
احدهما قاضي والاخر مؤدبا او مؤدينا كان يكون احدهما نام او نسي ثم اتبه
كل ذلك لا يجوز وقيل يجوز كما يأتي ولا ظهر * خاف مصل عصرا وغيره *
او عصر خلف مصل ظهرا فافهم ولا مثل ذلك واجيز ذلك مثل ان تصلي ظهرا
اخرته مع امام يصلي عصرا او تصلي عصرا في وقته مع امام يصلي ظهرا اخره
لوقت العصر وقيل ان اتحدنا فرضا جاز ولو اختلفنا قضاء واداء ويوما مثل ان
يصلي الامام ظهر امس والمأموم ظهر اليوم الذي قبل امس وشرط مالك المساواة
في عين الصلاة والاداء والقضاء والزمان كظهر امس يقضيه الامام والمأموم وظهر
ما قبل امس يقضيه الامم ولم يشترط الشافعي اتحادا في فرض او نفل او سنة او عين او
زمان وقيل ان اتفق عين الصلاة جاز ولو اختلفا قضاء واداء او زمانا * والمتابعة *
يعمل كل ما يعمل الا ما يحمله عنه ويكون بعده لاعمه ولا قبله فيبقى ان ينفه هل
يتأخر عنه او يلية فاشار الى انه يليه بقوله * والمساواة * لا يصحبه ولا يسبقه
ومعرفة الامام فان احرم على امام فخرج اماما سواء اعاد ورخص ان لا يعبد واذا
علمت ان الشرط ان لا تنفوق صلاة المأموم صلاة الامام وفهمت جواز العكس
* فمن صلى * فريضة وحده او مع جماعة * ثم وجد جماعة تصلي * في مسجد
او غيره تلك الصلاة * صلا * ها * معهم * ان لم تكن فجرا او عصرا
* ونواها نافلة * او سنة او احتياطا وقيل احتياطا * وسلم بعد كل ركعتين *
او وسلم من ركعتين ويدعو ويخرج واما المغرب فيسلم من ركعتين فيه ويدعو

فلا يصلي ظهر خلف
مصل عصرا وغيره
والمتابعة والمساواة فمن
صلى ثم وجد جماعة تصلي
صلا معهم ونواها نافلة
وسلم بعد كل ركعتين

ويذهب ويجوز ان يحرم بالثالثة ويزيد واحدة بعد سلام الامام ويقعد عند التحيات
 الاخيرة معه ساكتا فاذا سلم الامام قام ساكتا لانه قام من السجود بتكبير نواه
 تكبير القيام او يحرم بتلك الواحدة بناء على جواز النفل بواحدة قياسا على الوتر
 ويجوز ان لا يسلم في الرباعية عند التحيات الاولى لاجازة بعض التنفل بربع
 وبعض بثلاث وكذلك ان صلى سنة ثم وجد الامام يصليها وقيل من صلى فلا يعبد
 ولو وجد الامام يصلي وقيل انه يصليها الا المغرب وقيل الا المغرب والعصر وقيل الا المغرب
 والصبح وقيل الا الفجر والعصر فهو مذهبنا وهو مراد المصنف روى الدارقطني من صلى
 في بيته فوجد الناس يصلون فليصل الا الصبح والعصر وقيل ان صلاحها اولاً في
 جماعة فلا يصليها في جماعة اخرى وان صلى وحده او وجد جماعة تصليها صلاحها
 وزعم بعض انه ان صلى في جماعة ورأى جماعة تصلي صلى ونوى الاولى نفلاً وقيل
 ينوي الاولى فرضاً والثانية نفلاً الا صلاة الجمعة فانه اذا صلى اربعاً في بيته يظن
 ان الامام قد فرغ فوجده قائماً اليها او لم يفرغ منها فانه يصلي معه ركعتين فرضاً
 وسبذكره في باب الجمعة * وان نوى قبل دخوله ان يقضي مضية او متقضة *
 او منسية او منوما عنها * مضى مع الامام * ان اتحدت الصلاتان بان كانتا مثلاً
 ظهراً وكذا ان كان الامام يقضي والمأموم يؤدي واجيز ان تقطع الرباعية وراء
 الامام الى ركعتين للفجر قاضياً له قضاء ناوياً قبل الاحرام ثم الى ركعتين للفجر
 الآخر كذلك اذ لمك فجران * فان تذكر بعد الدخول * بنية النافلة او القضاء
 * ان عليه مثل تلك الصلاة * وهي صلاة وجبت عليه وهو في وقتها * اجزته
 لها * اي التي عليه فيما زعم بعض والصحيح المنع لانه دخل الصلاة بنية صلاة
 غير التي قلب اليها نواه والنية تصاحب الفعل قبله متصلاً به لا بعد الدخول فيه
 ومافات على نية لا يرجع لاخرى * تنبيهات * الاول قديم الشافعي ان الصلاة
 الثانية او الاولى فرض اذا صليت مع الامام بعد ما صليت بانفراد بان تبقى
 الاولى على فرضيتها وتنوي الثانية نفلاً او ترد الاولى نفلاً وتنوي الثانية فرضاً
 وجديده ان الاولى فرض والثانية نفل مسنون وهو مذهبنا وقيل كلاهما
 فرض الاولى مسقطه للخرج لامانة من وقوع الثانية وقيل الفرض اكملها

وان نوى قبل دخوله ان
 يقضي مضية او متقضة
 مضى مع الامام فان تذكر
 بعد الدخول ان عليه
 مثل تلك الصلاة اجزته
 لها

وقيل الثانية اكمل للاولى واختلفت المالكية على اربعة اقوال يجمعها قول القائل
 في نية العود للمفروض اقوال فرض ونفل وتويعض واكمل
 لنا مع من وافقنا حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم انكم تستدركون
 بعدي ائمة يؤخرون الصلاة عن وقتها فاذا ادركتم ذلك فاجعلوا صلاتكم معهم
 سبحة وهو في صحيح الربيع قال الربيع السبحة النافلة وحديث عبادة عنه صلى
 الله عليه وسلم ستكون بعدي امراء تشغلهم اشياء عن الصلاة حتى يؤخروا عن
 وقتها اي وقتها المختار ويتركونها الى الضروري فصولها لوقتها قال رجل يا رسول
 الله اذا ادركتهم اصلي معهم قال نعم ان شئت يعني نفلاً لقوله حتى يؤخروا
 عن وقتها رواه الربيع فيه ايضاً وحديث ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 كيف انت اذا كان عليك امراء يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت فما تأمرني به قال
 صل الصلاة في وقتها فان ادركتها معهم فصل فانها لك نافلة يعني عن وقتها المختار
 الى الضروري وحديث يزيد بن الاسود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
 الصبح في مسجد الحيف فرأى في آخر المسجد رجلين لم يصليا معه فقل مامنعكما
 ان تصليا معنا قالا يا رسول الله قد صلينا في رحالنا قال اذا صليتما في رحالكما ثم
 ايتيما الى مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لكما نافلة وعن جابر بن زيد رحمه الله
 انه صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم وفي مجلسه رجل يسمى محبنا فاقامت
 الصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ولما فرغ نظر الى محبنا في مجلسه
 فقال مامنعك ان تصلي مع الناس الست برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكن
 قد صليت في اهلي فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئت والناس يصلون
 فصل معهم وان كنت صليت في اهلك قال ابو عبيدة يجعلها سبحة والحديث
 في صحيح الربيع الثاني صلاة الجماعة القضاء مكروهة الثالث فضل صلاة الجماعة
 بصلاة القدر بخمس وعشرين درجة وروي بسبع وعشرين ورجعت رواية الخمس
 وعشرين لكثرة روايتها ورواية السبع بالزيادة من عدل حافظ وجمع بينهما بان
 ذكر الخمس لا ينافي السبع لعدم الاعتداد بمفهوم العدد وبان الله سبحانه اخبره
 اولاً بالخمس ثم اخبره بالزيادة بلا نسخ وفي دخول النسخ الفضائل خاف وبان

السبع في بعد المسجد او في كون المصلي اعلم واخشع وبانها في المسجد وبانها في
المتنظر للصلاة وبانها في ادراك الصلاة كلها وبانها في كثرة الجماعة وبانها في
الفجر والعشاء وقيل في الفجر والعصر وقيل في الجهرية ويروى ان الصلاة في
مسجد القبائل بخمس وعشرين وفي المسجد الجامع بسبعين وفي بعض سير المغاربة
ابو الربيع قال اذا فسد الناس وتغيرت الجوامع فمن صلى وحده كان له من الاجر
كن صلى مع الجماعة له من الاجر خمسون ضعفا **﴿فصل﴾** في ترتيب الائمة
﴿نذب﴾ وقيل فرض **﴿كون الامام اقرا القوم للكتاب﴾** القرآن العظيم
وبيان كونه اقرا ان يكون عنده من القرآن اكثر مما عند غيره وهو مجوده وغيره
لا يجوده او هو اكثر تجويدا له من غيره ووجه آخر ان يكون لكل منهما مقدار
مالا آخر لكن احدهما يجوده والاخر لا يجوده او احدهما اكثر تجويدا من الآخر
ووجه آخر ان يكون لاحدهما اكثر مما لاخر لكنته دونه في التجويد وعنده القدر
المجزى من التجويد **﴿واعلمهم بالسنة واورعهم واكبرهم سنا وادمهم اسلاما﴾**
شامل لمن تاب من المعاصي ولم يدخل في الخواص وتعاطى امرهم قبل الآخر
﴿فان استورا اختاروا فالمقيم والمتأمل﴾ المتخذ اهلا والمراد المتزوج ولو فارقا
الا انها في عدة الرجعة **﴿والبصير والمرتي﴾** اي المتوشع وهو لابس الوشاح
والمراد هنا ما يشمل الجبة والقميص **﴿والمغتسل اولى من مقابلاتها﴾** التي هي
المسافر والذي لم يتزوج والاعى والذي لم يتوشع والتميم وقوله من مقابلاتها
ضعيف والحق ان يقول من مقابلها او مقابلهم وهل الافقه اولى لان الفقهاء
ورثة الانبياء وتظهر ثمة امامته في اكمال الصلاة على ما ينبغي ولان الحاجة الى
الفقه اهم اذ الحوادث في الصلاة لا تنحصر والواجب فيها من القراءة محصور ولانه
صلى الله عليه وسلم قدم ابا بكر وغيره احفظ منه وذلك مذهب مالك والشافعي
ويروى ان حملة كتب الانبياء اعظم ارثا عن الانبياء من غيرهم والحاجة الى القراءة
كالهاجة الى الفقه اذ قد يعرض للمصلي في قراءته ما يفسد صلاته من الحن او وقف
حيث يحرم الوقف او الاقراء ورجح اذ كان عنده من الفقه ما يكفي وعليه ابو
حنيفة وابن المنذر من الشافعية او امامة الاقراء واجبة اقوال وهل تجوز امامة

﴿فصل﴾

نذب كون الامام اقرا
القوم للكتاب واعلمهم
بالسنة واورعهم واكبرهم
سنا وادمهم اسلاما فان
استورا اختاروا فالمقيم
والتأمل والبصير والمرتي
والمغتسل اولى من
مقابلاتها

الصبي او تمنع ورجح او تجوز في النفل والسنة او تجوز مطلقا ان لم يوجد محسن
للقراءة سواء واختاره بعض اصحابنا اقوال ومنع بعضهم امامة الاعى ويقدم
ذو الوجه الحسن وذو اللباس الحسن على غيره والصحيح جواز امامة الاعرابي
والقروي اولى منه وابن الاب اولى من ابن الام وقيل لا تجوز امامة ابن الام
ويجوز ابن الملاعة وفي الحصى قولان ويجوز المحبوب مع كراهة ولا يجوز المنتسب
لغير عشيرته واخذ الاجرة على صلاته وقيل بكراهة ومنع ابو عبد الله امامة
الاعشى ليلابن ليس مثله وجازت امامة ناقص عضوان صحت له الصلاة قائما
وكرها بعض من مقطوع اليد كراهة فقط واجاز ابو الموتر مكسورا لا يعتمد
على قدميه ومن يجهته جرح لا يسجد عليها او في ركبته او وركه ضرر لا يستقيم
معه **﴿وفي امامة العبد﴾** بالاحرار او بالعبيد اقوال اولها المنع وثانيها الجواز في
القرض وغيره مما يصليه من غير اذن سيده وثالثها الجواز باذن سيده مطلقا
﴿و﴾ في امامة **﴿القاعد بعجز﴾** لا يقدر على القيام وقد يشمل من لا يصل
الارض برجليه معا بل بواحدة واقل من نصف الاخرى على القول بانه يصلي
قاعدا وكذا غيره ممن نقص عضو من اعضاء السبع **﴿قولان﴾** ثالثها الجواز
ان كان امام عدل كما يأتي ورابعها الجواز نفلا وعليه مالك **﴿وعلى جواز القاعد**
يصلي من خلفه قاعدا﴾ كما في الديوان **﴿وان صح وقيل قائما﴾** وعليه الشافعي
واوجب ابن المنذر صاحب القعود **﴿والمختار جوازه﴾** اي جواز امامته **﴿بالاصحاء**
ان كان اماما عدلا اقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام﴾ فيصلون وراءه قياما
على الصحيح وقيل قعودا **﴿و﴾** الا فالمنع الا **﴿ان حدث اليه﴾** اي للامام القاعد مرض
فيها فليتمها قاعدا **﴿هو ومن خلفه وقيل يقوم من خلفه﴾** وان **﴿كان﴾** غير عدل
وان حدثت اليه الصحة قام وقاموا وان تعدد المرض والصحة في صلاة واحدة فقلوا ما فعل
وقيل يقومون ولا يصلي المضطجع اماما ويصلي مأموما وقيل لا **﴿وكذا الخلف**
في امامة العليل﴾ بصحيح **﴿كن لا يفارقه نجس﴾** وكن يصلي قاعدا لكونه
لا يصل الارض برجل او يصلها بالقليل من واحدة وبالاخر على القول بانه
يصلي قائما **﴿ولا بس ثوب لا يصلي به ولم يجده سواء او يجسده ما كذهب﴾**

وفي امامة العبد واقاعد
بعجز قولان وعلى جواز
القاعد يصلي من خلفه
قاعدا وان صح وقيل
قائما والمختار جوازه
بالاصحاء ان كان اماما
عدلا اقتداء بالنبي عليه
السلام وان حدث اليه
مرض فيها فليتمها قاعدا
وان غير عدل وكذا
الخلف في امامة العليل
كن لا يفارقه نجس ولا بس
ثوب لا يصلي به ولم
يجده سواء او يجسده
ما كذهب

مما لا يصلي به * تعذر نزعها فالارجح * الفاء للتفصيل لا للتفريع * ان لا يصلي
بغيره * كما في الديوان * ورخص بمثله * وقيل لا كما شمله قوله فالارجح ورخص
ايضا في صلاة كل ناقص بمثله ولو اختلفت العلة غير المضطجع فلا يصلي بمثله ومن
النقصان العور وقطع الاصبع والنساج والبقال والحجام والمولى وتجوز صلاة الناقص
بغير الناقص والمتميم بالمغتسل عند بعض ولم يجعل في الديوان صلاة العليل
بالعليل رخصة بل جعله قولا مختارا فيما يظهر من العبارة ونصه ولا يصلي العليل
الا بن كان بمنزلة ومنهم من يقول لا يصلي العليل بالعليلين وافقهم في العلة او
خالفهم * وجاز لامرأة ان تنفل بنساء وتقع * اي تثبت فيشمل القيام وغيره
* وسطن * لا تبرز عنهن لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلة هلا صليت بهن
فقلت ايصح ذلك قال نعم يكن عن يمينك وشمالك وهو محمول على النفل لانه
قال لما ذلك في نفل وليس مراده ان يجعلن صفا واحدا بل لمن ان يجعلن صفا
ولكن تكون وسط الاول ومراده بالوسط ان لا تكون هي اخره الصف فيجوز
ان تكون بعدها امرأة واحدة وقيل لا بد من بروزها بقليل عنهن من غير ان
تنفصل عن الصف واجيز قعودها امامهن واجاز بعض غيرنا ان تصلي بهن القرض
ووجد مثله في لفظ الاصحابنا ووجه الحمل على الاصل فان الاصل استواء الذكر
والانثى في الاحكام الشرعية وحمل حديث ام سلمة السابق * انفاعلي العموم اعتبارا
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقيل لا تصلي اماما ولو نافلة ولا تكون اماما
للخشي وفي الديوان ان صلت بهن الفريضة فعليهن الاعادة ولا تصلي بهن النفل
القيام رمضان وصلاة الجنائز وقيل لا تصلي بهن فرضا ولا نفلا اه بتصرف
وان صلت بهن القرض على المنع اعادت صلاتها مثلهن بناء على ان من احرم
على من لا تجوز الصلاة به اعاد ومن قال لا فلا ويكون الخشي اماما لما قدمها
لا للرجال ويكون اماما للخنثى قدامهم ولا يفرد بالنساء ان لم يكن فيهن محرمته
وان كان الامام رجلا لا يحسن القراءة فقرأت امرأة من خلفه اعادت ونمت له
وتكره صلاة الرجل بابيه ان لم يكن افضل منه * وصحت خلف مخالف * ولو
كان يرفع يديه بعد التكبير او معه مطلقا او ان كان ورعا في مذهبه قولان وقيل

تعذر نزعها فالارجح ان
لا يصلي بغيره ورخص
بمثله وجاز لامرأة ان تنفل
بنساء وتقع وسطن
وصحت خلف مخالف

لا تجوز خلف من يرفعها مع التكبير او بعده وقيل تجوز خلف من يرفعها معه
وفي الصلاة خلف من يزيد * امين قولان والثالث الجواز ان لم يوجد سواء وخيف
خراب المسجد وموت سنة الجماعة وكذا من يجعل يمينه على شماله اقامة في الصلاة
وهو المراد في حديث تعجيل الفطور وتأخير السجود والاخذ باليمين على الشمال
في الصلاة ذكره الشيخ يحيى في الصوم غير ان هذه الزيادة التي هي الاخذ باليمين
على الشمال لم تثبت عندنا بسند ثقة ولم يقوها اصل ولا حديث اخر بخلاف
تعجيل الفطور وتأخير السجود وقد ذكرنا في حديث اخر صحاح السند * ان لم
يدخل فيها مفسدا لما * ولم يفت الا ان كان الداخل لا يدري انه يفت وقيل
تجوز ولو كان يعلم انه يفت لان القنوت جائز في مذهبه لم يفعله تشبها وخروجا
عن مذهبه * لا خلف منافق موافق * وانفرد ان ما نافق به المخالف هو بدايته
كبراءته منا وادعاءه الرواية وما نافق به الموافق بغير ديانة وما بديانة يعامل به
بملا يعامل به ما بالديانة كما رخص بعض ان تاخذ ثمن الخنزير من المشرك البائع
له وكما لا يلزمنا نهى قومنا عن منكر دانوا به واما المخالف الفاعل لما هو كبيرة
عنده وعندنا فهو كالمنافق الموافق ففيه ما في المنافق الموافق * وجوز ان قدمه
غير المصلي وراه * متعاق بالمصلي اي يجوز ان تصلي خلفه ان قدمه غيرك سواء
كان الذي قدمه يصلي خلفه ام لا سواء قدم تلك الصلاة او مطلقا جعله سلطان
او غيره اماما وجوز ان تقدمه انت وتصلي وراه ما يبين ما يفسد صلاته وقيل
لا تجوز خلف الموافق والمخالف المنافق مطلقا والصحيح الصحة ان لم يبين مفسد
لكن الصلاة خلف من لا ولاية له صلاة واحدة وقيل الصلاة خلف المنافق
ناقصة عن صلاة الفذ وقيل ان خيف خراب مسجد او موت السنة فليصل خلف
المخالف والمنافق الموافق ولا يلزم من اراد الصلاة خلف رجل ان يمتحنه * فمن
قدم منافقا خالف سنة السلف فان الائمة وفدنا * بفتح الواو جمع وافد وهو الذي
يتقدم الى السلطان لنفع العامة او دفع الضر * الى ربنا وخيف عليه تحمل
اوزار ما افسد فيها * ويجوز لك تقديم رجل من اهل الجلالة لم يظهر منه ما يبرأ به
منه ولا خلف الجلال لانه نجس ولو تاب ما لم تمض المدة التي يطهر به فان تعمد

ان لم يدخل فيها مفسدا
لما لا خلف منافق موافق
وجوز ان قدمه غير
مصلي وراه فمن قدم منافقا
خالف سنة السلف فان
الائمة وفدنا الى ربنا
وخيف عليه تحمل
اوزار ما افسد فيها

حتى يطهر ويتوب والاحتى يطهر ويكون جلالا بالخمر بمرة ويكفر به نفاقا فذكر
بعض شاربها المدمن عليها اي الملازم تخصيص بعد تعميم لانه يدخل في النفاق
مرة وذلك لمزيد قبحه وكفره ودخل في النفاق وايضا من يأخذ الاجرة على صلاته
فذكر بعض له تخصيص بعد تعميم وفي الديوان لا يصلي خلفه وان صلى فلا إعادة
ولا خلف خشي ولا يجوز صلاته بمثله وبالنساء خلفه ولا خاف الاكلف في
الايام التي لا يعذر فيها هل يصلي فيها اماما مطلقا اولا الا لمثله ممن يعذر ويجوز
صلاة الطفل الذي لم يحنن بطفل محتون او غير محتون لان تلك الغلظة طاهرة
ما لم يبلغ واذا بلغ كانت نجسة فيلغز بذلك ما شيء من جسد الانسان طاهر ما لم
يلغز واذا بلغ كان نجسا فتجوز ذبيحة الصبي وتزوجه على يد وليه او قائمه ان لم يوجد
ودخوله عليها ولو لم يحنن فاذا بلغ اعتزل عن ذلك حتى يحنن ونوب تقديم
المؤذن او المقيم للامام ان كان المؤذن هو المقيم كما هو الاصل فهو يقدم
الامام وان اقام غيره لعارض مثل ان لا يحضر او لم يؤذن وصلوا بلا اذان فالذي
اقام يؤذن وانما كان التقديم للمقيم او المؤذن لانه الذي نادى الناس للصلاة وكره
تقدمه بنفسه وجاز ان يقدمه غير المؤذن والمقيم امره او لم يأمره وجاز
تقديمه لنفسه بلا كراهة ان تأهل كان اهلا لذلك المذكور من
الامامة ولم يكن من يقدمه او كان امام منزل اتفقوا عليه ولا تقبل صلاة
امام لم يرض به ويعتبر في الرضى اهل الخير وان اختلفوا حتى يتفقوا وقد قيل
ينبغي ان لا يؤم في مسجد من كرهه صالحان من اهل المسجد ممن يصلي فيه
ويرفق بمن خلفه ولا يتباطى في خفضه لركوع او سجود ولا في تعظيمه
ولا في قراءته او تحياته ولا في رفعه من السجود لسجدة اخري او لتحيات او لقيام
او من الركوع بل يصلي بالقوم صلاة اضعفهم وليس معهم صوته احتسابا ويقوم
المأموم ثلاثة فاكثر خلفه وسن للواحد ان يقوم يمينه بحيث يسبقه
الامام بمنكبه وقيل برجليه ولو ساواه برأسه وان سبقه باقل او اكثر جاز وان ساواه
او سبقه الامام بكاهن في الفساد قولان وكذا الكلام في قيام غير الواحد يمينه وفي
القيام يساره او خلفه فاذا كان التقدم بالمنكب اعتبر قصر المأموم او طوله

ولا خلف خشي ونوب
تقديم المؤذن او المقيم
للإمام وكره بنفسه وجاز
ان هل لذلك ولم يكن من
يقدمه او كان امام منزل
اتفقوا عليه ولا تقبل
صلاة امام لم يرض به
ويرفق بمن خلفه ولا
يتباطى ويسمعهم صوته
احتسابا ويقوم المأموم
خلفه وسن للواحد ان
يقوم يمينه

في تقدم الامام حتى يكون بالمنكب واذا كان بالرجلين فرما ساواه المأموم او
سبقه برأسه لطوله واعاد ان خالف بان قام يساره او خلفه ورخص وانما
يراعى في التقدم تقدم رجله فاذا قدم رجله صحت للمأموم ولو ساواه في سجوده
لطوله وقصر الامام او سبقه كذلك وقيل لا بد ايضا من تأخير المأموم عن محادة
الامام برأسه ايضا مع ذلك فان كان اطول منه سبقه الامام باكثر من رجله
وان قصد السجود بلا مد لثلا يساويه وقد مد مدا يجزى وسبقه الامام برجله
جاز ويجزى سبق باقل من الرجل وان ساوى المأموم بالرجلين وسبقه بالرأس
او اقل او اكثر لطوله وقصر المأموم او لعدم مد المأموم فلا يجوز الا على قول
من لم يفسد صلاة مساوي الامام ولو بالرأس وسن لرجلين ان يصطفا
خلفه وقال ابو حنيفة والكوفيون ان الامام يقوم بينهما او يقوئهما بشي ويكونون
صفا واحدا وان صلى بواحد ثم دخل عليه ثان دفع الداخل الامام للمحراب ان
كان قدام المحراب او جانبه قريبا متصلا يمينه او يساره وذلك يتصور بان يجدهما
يصليان بين المحراب في الصف الاول لان داخل المسجد يقصد يمينه ان لم يسبق
اليه والصف الاول اولى او يجدهما يصليان عند المحراب او يسارا جهلا او لعدم
سائر الجهات بمسجد وجرا اليه اي الى نفسه صاحبه ان كان في غيره
اوفيه ولم يكن قدام محرابه على قول من اجاز الجماعة في المسجد في غير المحراب
بعد ان يوجه لاقبله لبعده عن الصلاة فلا يجبد من فيها بخلاف من وجه
فانه قريب منها وجوز ثم يحرم فيصطف معه يعني ان يجده ويتركه يجي اليه
فقتب احرامه يصل اليه وذلك ليكون قد اصطف مع من هو في الصلاة مثله
لا قبلها وان دفع الامام او جرح صاحبه بعد الاحرام اعاد وفي
التاج لا عليها وان تأخر اليه صاحبه لا يجزه او تقدم الامام لا بدفع لم يضر
وكذا ان قام بين الذي يمين الامام وسواه او تأخر عنه او تقدم قليلا وقيل بعيد
هذا الداخل وكذا الخلف في صلاته وصلاة الامام اذا دفعه في غير المسجد الى
غير المحراب بان كان غير مقابل له فاندفع باختياره وان دفعه فاندفع بدون اختيار
لم تفسد على الامام وان دفع الامام او جرح المأموم ولم يندفع ولم ينجر ولم يسع المقام

واعاد ان خالفه رجلين
ان يصطفا خلفه وان
صلى بواحد ثم دخل
عليه ثان دفع الداخل
الامام للمحراب ان كان
بمسجد وجرا اليه صاحبه
ان كان في غيره بعد ان
يوجه لاقبله ثم يحرم
فيصطف معه وان دفع او
جرح بعد الاحرام اعاد وان
تأخر اليه صاحبه لا يجزه
او تقدم الامام لا بدفع
لم يضر

الامام قدامها واباما خلفه صلى منفردا خارجا او اذا صليا صلى * وان اصطف
رجلان يمينه تقدمها قليلا * وجرها الثالث ان جاء * وان كانوا ثلاثة او اربعة
لا فوق فاحرم عليهم عن يمينه في اعادتهم * الامام لاحرامه على مالا يجوز
والمأمومين لموافقهم كما لا يجوز قولان * اعتمد في الديوان على الاعادة وان
احرم على ثلاثة يمينه وجاء الرابع بعد فقام معهم اعاد الرابع ورخص وفي الثلاثة
الخالف وان احرم على واحد يمينه فدخل اثنان يمينه معا اعادا وقيل المتطرف ويبيد
الثالث ان جاء وحده وهكذا في الخمسة وما فوقها ورخص في الكل * ويبيد
الخامس وحده * دونهم في قول ودون الامام لانه لم يحرم عليه * ان دخل عليه *
في جهة واحدة معهم ورخص وهكذا فوق الخمسة * وان اصطف اثنان *
او اكثر * يساره ورجع فسادها وجوز الى عشرة * واكثر * يمينها * او شمالا
قاله في الديوان وفسدت عليهم ان تابعا خلفه واحدا واحدا ورخص والخلف
فيه ان احرم عليهم كذلك * تنبيه * يجوز للدخول جرائين فاكثر كما يحرم
الواحد وقيل تفسد سواء جرم مرة او مرتين او اكثر ان تعمد ذلك لان
الواحد يحرمي فتعمده ما فوق الواحد زيادة مستغنى عنها ولو مرة لانه صلى الله عليه
وسلم قال لا جررت اليك اخاك فذكر واحدا فن ادعى جواز الاثنين فصاعدا
فعليه البيان واجاز بعضهم ان يتقدم الامام في المسجد وغيره في المحراب وغيره
بنفسه او بتقديم غيره ولو وجد من يصلي معه والتأخر الى وراءه وان وقف الداخل
خلف الامام او معه غيره ولم يحروا من عن يمينه فسدت على الداخلين وقيل لا
* واستحسن له ان يفرج بينه وبين الصف الاول * قدر ما يبلغ يده * بنصب
اليده على المفهولة يبلغ من التبليغ او الابلاغ او بالرفع يبلغ من البلوغ وعليه
فالتذكير لمجازية تأنيث اليد او للقول بانه يذكر ويؤنث * ان احتاج
لاستحلاف * هذا عائد الى قوله يبلغ يده ويضمن يبلغ معنى يقصد لان البلوغ
مسبب للقصد ولازم له لزوما بيانيا او تفتح الهزة على تقدير لام التعليل وتعلق
باستحسن او يفرج ويجعل احتاج بمعنى المضارع * ولا ضمير ان جاوز * وقيل
يخرج قدر مرتبط ثور او شاة طولا وان بعد عن الصف اكثر من خمسة عشر

وان اصطف رجلا يمينه
تقدمها قليلا وان كانوا
ثلاثة او اربعة لا فوق
فاحرم عليهم عن يمينه
في اعادتهم قولان ويبيد
الخامس وحده ان دخل
عليه وان اصطف اثنان
يساره ورجع فسادها
وجوز الى عشرة يمينها
واستحسن له ان يفرج
بينه وبين الصف قدر
ما يبلغ يده ان احتاج
لاستحلاف ولا ضمير ان
جاوز

ذراعا فسدت عليهم وعليه ايضا ان احرم على ذلك وكذا ما بين الصفيين *
تفرج * الصفوف قدر السجود بلا تضرر * اي بلا توقع ضرر كما اذا كان
يحذر نفسه ان يصادمه بمقعدته من قدامه او يصادم هو من خلفه او كان ذلك
يدعوه الى تأخير او تقدم فالتضرر تفعل للتوقع ويجوز ان يكون للمجانبة كالتأثم
بمعنى مجانبته الاثم فمعنى التضرر مجانبته الضرر اي بلا مجانبته ضرر ولعمري ان
كان بين الصف والامام او بين الصفيين فسدت وقيل لافساد ان بعدوا اكثر
من خمسة عشر ان كانوا يسمعون او يسمعون الصف ولو تباعدوا عن الصف
اكثر من خمسة عشر * واستحسن * تطويلا * اي الصفوف * قدر اصابع
الامام * اي ايام وقيل ذلك في الصف الاول وفي المسجد يطول من الحائط القريب
الى الشرفي * والفضل في * الصف الاول * قال صلى الله عليه وسلم لو يعلم
الناس ما في الصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يتساهلوا عليه ليتساهلوا اراد بالتساهل
القائه الاقلام كالقاءها في القسمة وهو معنى موجود مطرد يصح العمل بظاهره
الى الآن اذا تنازعوا على الصف الاول ويحتمل ان يريد بالتساهل التضارب بالنبل
مقاتلة على الصف الاول وهذا بظاهره لا يوجد ولا يسوغ شرعا وعليه فالغنى ثم
لم يجدوا جواز ذلك في الشرع الا ان يتساهلوا لكن لم يوجد ذلك في الشرع فلا
يفعل * ثم تاليه ثم كذلك وخلف * بالرفع لانه متصرف ولو نصب وقدر محذوف
اي والمصلاة خلف * الامام افضل * لجواز عمل المصدر واسمه محذوفين في
الظرف والمجرور * ثم يمينه الى ثلاثة * بغير الذي خلفه * وقيل لسبعة ثم يساره
ان استنوا * ففضل الذي عن اليمين اعظم من فضل الذي عن الشمال وفضل الاثنين
عن اليمين اعظم من فضل الاثنين عن الشمال وهكذا الثلاثة او سبعة وقوله ان استنوا عائد
الى قوله ثم يمينه الى ثلاثة والى قوله وقيل لسبعة لا الى قوله ثم يساره كانه قال اليمين افضل ان
استنوا مع الشمال حتى تتم ثلاثة فيه وثلاثة في الشمال وقيل حتى تتم سبعة في اليمين وسبعة
في الشمال ولا بعد الذي خلف الامام الا ان اخذ اثنان من خلفه وزاد باقي جسمه للجانبين
فانهما يمدان وكلامه فيما اذا وقف عن اليمين واليسار سواء من اول الامر وشار الى ما اذا زاد
عدد اليمين بقوله * وان كان ما يمينه اكثر رجعت الفضل يسارا حتى يستنوا * بسوي عدد

والصفوف قدر السجود
بلا تضرر وتطويل فقدر
اصابع الامام والفضل
في الاول ثم تاليه ثم
كذلك وخلف الامام
افضل ثم يمينه الى ثلاثة
وقيل لسبعة ثم يساره ان
استنوا وان كان ما يمينه
اكثر رجعت الفضل
يسارا حتى يستنوا

اليمين وعدد اليسار فاذا استوا رجع الفضل يمينا الى تمام ثلاثة او سبعة وقيل مطلقا فان كان واحد يمينا وواحد شمالا وجاء واحد فالفضل له اليمين فاذا جاء آخر فالفضل له اليسار وان جاء آخر فالفضل له اليمين وان جاء آخر فالفضل له اليسار وهكذا السبعة على قول فاذا تم سبعة يمينا وسبعة شمالا وجاء واحد فالفضل له الشمال وان جاء آخر فالفضل له اليمين وهكذا بابتداء الزيادة بالشمال وقيل اليمين اولى ولو فوق سبعة اذا استوا فمن جاء فالفضل اليمين ومن جاء بعد هذه الزيادة فالفضل له الشمال وهكذا تبتدأ الزيادة باليمين مطلقا وان اصطفوا من خلف الامام لليمين فقط او للشمال لم تفسد عند بعض والمرأة تصلي خلف الصفوف ولها فضل اولها وان كان صفوف نساء بعد صفوف الرجال فافضل صفهن المتأخر فالتي فالتالي الى جهة الامام وان صلين وحدهن بالجماعة فالفضل الصف الاول فالتي فالتالي كصفوف الرجال ولا يعارض بعزم حديث خير صفوف النساء المؤخر لان الغالب كون الامام رجلا ولان العلة السريعة الرجال الا ترى الى قوله اخروهن من حيث اخرهن الله فانه في اجتماعهن بالرجال والمصلحة يسار الامام وحدها لما فضل المصلي يمينه ووجه القول بالثلاثة ان الثلاثة ادنى ما يصلي عن يمين الامام بدون ان يكون احد خلفه او يساره فكان الفضل في اليمين في الصورة التي عرف فيها اليمين والخلف والشمال مع انها اقل الجماعة المدلول عليها بواو الجماعة في قوله وسطوا الامام وهذا التوسيط الكامل مندوب ووجه القول بالسبعة انها ادنى ما يصدق فيه التوسيط بين جماعة وجماعة ثلاثة في كل جهة وواحد خلف الامام فكان الفضل في اليمين في الصورة التي عرفت فيها الجهات الى السبعة وان السبعة ادنى ما يصلي في اليمين اذا لم يكن احد خلف الامام ولا يساره عند بعض والتوسيط مندوب وصورته الكاملة ان يكون عن اليمين والشمال عدد سواء ومن قال ادنى ما يصلي يمين الامام بدون ان يكون احد خلفه او يساره اثنان قال انما يكون الفضل يمينا اذا لم يكن احد اصلا او كان احد يمينا والاخر يسارا فاذا تم اثنان يمينا واثنان يسارا رجع الفضل يسارا حتى يزيد وهكذا ومن قال ادنى ما يصلي يمينا وحده واحد قال اذا كان واحد فيه واهـ اخر

يسارا واخذوا خلف الامام رجع الفضل يسارا حتى يزيد وهكذا ومن قال ادنى ما يصلي يمينا ستة وحدهم قال الفضل يمينا اذا كانت الجهتان معصورتين مالم تتم ستة وكذا الكلام في قول من قال ادنى ذلك خمسة وقول الاربعة وقول العشرة ومن اجاز الشرة واكثر واقل في اليسار وحده جعل فضل الجهتين سواء من اول الامر ولكن اذا زادت جهة كان الفضل في اخرى واذا استوتا عددا استوتا فضلا فيقف الجاهي في ايها شاء وصاحب هذا يقول يرى التوسيط مندوبا كاملا او غير كامل ككون اثنان يمينا وواحد شمالا وهذا عنده مندوب ودونه ان يكون احد خلفه مع جهة واحدة واكمله ان يستوي عدد الجهتين وواحد خلفه او يأخذ من ظهره اثنان وتستوي جهاتهما ووجه رجوع الفضل يسارا ان يعمر الجانب الايسر لما يعتاد من ان الايمن افضل فعمل به الى ان تمت ثلاثة في كل جهة او سبعة ثم بعد ذلك يحمل الفضل بالزيادة اليسار مراعاة لعمارته وانما ذلك بابتداء اليسار بالزيادة بواحد عند الاستواء وفي ذلك تكلف العداد اذا كثر العدد في الجانبين ولكن ذلك غير واجب * فصل سن تقديم الفضل في الجماعات وان في غير الصلاة * ولا سيما في الصلاة فانه يتفطن لتنبه الامام مالا يتفطن له غيره ولا يستخلفه والجماعات مواضع الاجتماع جمع مجمع * الى امام * متعلق بتقديم وهو بكسر الهزة بمعنى المقدم بالفضل لخصوص امام الصلاة ويجوز ان يراد امام الصلاة على تقدير وان في غير تقدم افضل الصلاة الى امام فيعود قوله الى امام الى قوله وان في غير الصلاة ويجوز فتح الهزة بمعنى قدام * او * الى * كبير مجلس وان * كان المجلس * لمشاورة او موقف * عطف على مجلس وهو اسم مكان من الوقف او على مجلس لا على مشاورة والالم يبق وجه للمبالغة بقوله وان المشاورة لفراغ الموجودات التي لهذا المقام بقوله او نحو ذلك * قال او تدريس او افتاء او استماع حديث او نحو ذلك * مما له شأن ديني او اخروي * والناس مراتب في العلم والدين والعقل والشرف * بالفعل او بالنسب ان لم يشنه فبيع فان شأنه لم ينفعه نسبه * والسن والكفاية فيما جمع لاجله كما عليه السلف وهل لزم الصف * على انه فرض عين او يتأكد على قول * ان ارادوا

* فصل *

سن تقديم الفضل في الجماعات وان في غير الصلاة الى امام او كبير مجلس وان لمشاورة او موقف قتال او تدريس او افتاء او استماع حديث او نحو ذلك والناس مراتب في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاية فيما جمع لاجله كما عليه السلف وهل لزم الصف ان اردوا

الصلاة جماعة * حال اي مجتمعين على واحد منهم اثنين بالامام او ثلاثة بالامام
مفعول لزم واما الاثنان فيندب ندبا ان يصلي احدهما اماما بالآخر ولا يلزم على
هذا او اربعة بالامام ومعنى العبارة هل لزم الصف ثلاثة ان ارادوه مجتمعين على
واحد منهم اي ان الصف اذا اراده الثلاثة لزم لهم لا مندوب والذي اراده
الاثنان مندوب فان شاء اثنان صليا كل على حدة ويجوز ان يريد بالصف الاصطفاف
خلف الامام فيلزم الاصطفاف ان كانوا ثلاثة وان كان اثنان صحت صلاتهما يمينه او
يساره او واحدا واحدا حيث شاؤا او غير ذلك كما صحت باصطفافها خلفه * او
خمس * بالامام او ستة به * او سبعة به * او * لا يلزمهم الا ان انتهوا * الى
عشرة * به وانما هو في الزوم * الخلف * المذكور في كلامه مع كلامي * في
الوقوف عن اليمين * او تعلق في بالخلف * ثم هل الصف واجب او ندب *
فيجوز ان يصلوا خلفه بدون اصطفاف كأنهم فرادي يصلي كل حيث شاء وهذا
على التفسير الاول في تفسير الصف في قوله وهل لزم الصف ويجوز تفسير
الصف في الموضعين بعكس ما تقدم فيها اعني ان تفسير الاول بما فسر به
الثاني والثاني بما فسر به الاول * قولان وصحح اولهما وقد امر بتسوية الصفوف
وترتيبها * اي التصاق الواقفين في الصف واذا كان ترتيبها واجب بالحديث
كانت واجبة وزعم بعض ان الصف غير واجب واذا فعلوه لزمهم الترتيب
لانه انما يكون الخلل محلا للشيطان اذا كان في صف واذا كانت الخلل مقدار
موقف رجل فسدت على تاليها البعيد عن الامام وعليهما ان كانا وراءه وقيل اذا
بقيت مقدار ركعة وقيل عمل وقيل لافساد حتى تتم الصلاة عليها او باقيةا وقيل
يفسد الخلل ولو كان اقل من موقف رجل ومن زعم ان الصف غير واجب لم
يحكم بفساد من يصلي وحده منقطعا عن الصف ولو لم يقابل صف او طرف صف
وهو ضعيف والصحيح لزوم الاصطفاف وسد الخلل والاتصال بالصف لان ذلك
ما مور به والامر للوجوب ولان ذلك هو المعمول به في زمانه صلى الله عليه وسلم
وبعد * وكون الاول كصدر الطير * بان يجعل الذي يقابل الامام منكبه
الايمام المنكب الايسر للذي عن يمينه ويجعل هذا عن يمينه منكبه لمن يابه

الصلاة جماعة او خمسة
او سبعة او الى عشرة
الخلف في الوقوف عن
اليمين ثم هل الصف
واجب او ندب قولان
وصحح اولهما وقد امر
بتسوية الصفوف وترتيبها
وكون الاول كصدر
الطير

كذلك وهكذا ويجعل ذلك المقابل للامام منكبه الايسر امام المنكب الايمن
للذي عن يساره ويجعل هذا الذي عن يساره منكبه لمن يليه كذلك وهكذا وان لم
يفعلوا ذلك فلا بأس والصحيح ان يسووا الصف الاول كغيره ولا يفعل ذلك
لقوله صلى الله عليه وسلم سوا بين صفوفكم سوا بين صفوفكم سوا بين صفوفكم
ثم لقوم من صفوفكم او يخالف الله بين قلوبكم ولم يخص صف من صف وقول
ابن مسعود كان صلى الله عليه وسلم يسوي بين مناكبنا ويقول استروا ولا تختلفوا
ولم يخص ولم نجد المساجد مبنية على ذلك بل نجد سواي الصف الاول على
استقامة كغيره من الصفوف بل ذلك تحتل به القبلة لان اهل الجهة اليسرى
اذا فعلوا ذلك استقبلوا المشرق او طرف الشمال ايضا ان طل الصف واخطأوا
القبلة واهل الجهة اليمنى اذا فعلوا ذلك استقبلوا الجنوب او طرف المغرب ايضا
ان طال * وان دخل رجل ولم يجد موقفا * موضع وقوف * جراه الى * الى
نفسه بعد التوجيه وقبل الاحرام * اخر من صف * يصف معه يجده ثم يتركه
يتأخر اليه ويستحب الجبد من طرف الصف لثلا يحتاج الى سد الخلل ويجز الجبد
رجليه بالارض ولا يستدبر القبلة ويقرأ في تأخره لان تحوله لصلاة اخيه فذلك
شبهه لاصلاح صلاة نفسه وانما لم يجعلوا له ان يأمره بالتأخر لانه في الصلاة
لكم لا يتكلم لا يكلم له وكذا في دفع الامام للمحراب وجبد الواحد المصلي
يمينه وايضا الكلام اشغل للمصلي من الجبد اذ هو من جنس الكلام الذي يقول
في الصلاة اعني ان كلامه هو يزاحم مع القراءة * ويساعده * هذا الجرد
وان لم يساعده فلا بأس وانما يساعده اذا ظن انه يجده ليصطف معه وانه لم يجد
مدخلا والا اعاد ان ساعد * وان صلى خلف صف وحده * ولم يجز اليه اخر
من صف * اعاد * واستحبها الشافعية ولم يوجبوها اعني الاعادة * وجوز *
وهو الذي اعتمد عليه في الديوان وان جره ولم يساعده فوقف وحده فالقولان وقيل
ان وقف وحده بلا جبر اعاد وان جره ولم يساعده فوقف وحده فلا اعادة عليه
وقيل ان وقف بازاء الامام صحت ولو لم يجز اليه * اخر والظاهر انه ان لم يجد
الوقوف بازاءه ووقف يمينا او شمالا صح وقيل لا يعيد ولو وجد مدخلا في الصف

وان دخل رجل ولم يجد
موقفا جراه الى اخر من
صف ويساعده وان صلى
خلف صف وحده اعاد
ويجوز

وان لم يجد خف الصف لا موقفه وحده ولم يجد مدخلا ولا مساعدا فالراجع
الجواز ولو كان موقفه يمينا او شمالا والظاهر ان المجرور يجزى رجله ويقرأ انه
ان لم يجزها لم تفسد وقالت المالكية الجر خطأ والمساعدة خطأ والمرأة في جبد
الاخرى كالرجل وكذا جبد محرمها او صبي او من لا تستتر منه وكذا جبد محرمها
او من ذكر اياها وروى ابن ماجة لا صلاة خلف الصف واليه ذهب ابن
المذر والحميدي من اصحاب الشافعي وروى ابو داود من قومنا عن وابصة بن
معبد انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر ان
يعيد الصلاة ونصه هكذا ايها المصلي وحده الا وصلت الى الصف فدخلت معهم
او جررت اليك رجلا ان ضاق بك المكان فقام معك اعد صلاتك فانه لا صلاة
لك هذا نص الطبراني والمرأة ان تجبد محرمها او من يجوز لها الاصطفاف معه
كصبي ومن لا يشتهي وكذا المكس وقيل لا يجبد الرجل امرأة ولا المرأة رجلا
مطلقا وان قلت كيف الجمع بين احاديث منع الصلاة خلف الصف وحديث
ابي بكر او ابي بكرة الحارثي زادك الله حرصا ولا تعد قلت اجازته له صلاته خلف
الصف ترخيص لا يجاوزه الا ترى انه قال لا تعد الى ذلك او كان مكروها ثم
نسخ * ويسد الفرجة تاليها وهو الابد من الامام * يمينا وشمالا ومن هذه
هي التي يتعداها البعد لا تفضيلية فضلا عن ان يقال كيف جمع بين اسم التفضيل
المقرون بال ومن التفضيلية * والا فسدت صلاته * وحده وان سدها القريب
واحد من الصف او من صف اخر او من غير صف اجزا وان لم تسد في
الصف الاول فسدت من الابد الى اخر الصف لانهم لم يقابلوا صفا ولم يتصلوا
الى خلف الامام ولا تنقض صلاة بالفرجة الا ان كانت قدر مقام الرجل ولكن
تتخال فيه الشياطين كالولاد الضان كما جاء الحديث به * وان كانت خلفه سدها
الذنان يليانها * او احدهما او غيرها والا فسدت صلاتها وحدها في غير الصف
الاول وان كانا في الصف الاول خلفه فسدت عن الصف الاول كله * وجاز *
على قول للمصلي * سده * اياها * ان رآها امامه في صف * او اعلم بها واراد بامامه
موضعا من الصفوف التي تكون بينه وبين الامام ولو فصل بينهما صف او كانت في جهة

ويسد الفرجة تاليها وهو
الابد من الامام والا
فسدت صلاته وان
كانت خلفه سدها للذنان
يليانها وجاز سده ان
رأها امامه في صف

يمينا او شمالا منها وانما جاز له سدها في ذلك كله وفي صفه الذي هو فيه ولو لم تله
وفي صف من صفوف خلفه اذا علم بها كما لا تفسد صلاته وكما لا يفسد صلاة
غيره اذا مشى لاصلاحها لانهم امروا بتسوية الصفوف جميعا وكانهم صف واحد
واذا قصر احد في صفه فليصلحه غيره ولا يفسد كواحد في توفير الاجر ولانه
صلى الله عليه وسلم ادار جابر بن عبد الله من يساره ورجلا من يمينه ووقفها خلفه
مع انه لو تركه لفسدت صلاته دون صلاته صلى الله عليه وسلم ودون صلاة من
في يمينه وانما لم يجب عليه سدها اذا لم تله في صفه لان المخاطب بهذا على الوجوب
تاليها وليس مشيه في مساجد المصلين بقاطع عليهم وكذا بينهم وبين مساجدهم
الا ان مشى في قفا الامام فالحلف في القطع سواء مشى للسد او لغيره او جاء
من خارج وانما جاز له التحول للسد مع انه اذا بقي مقامه فرجة لانه يظن ان
تاليه يسدها كما هو المعتاد والالم يحزله التحول اذ لا تنقض الجنابة بالجنابة * وان
ذهب اليها فسدتها غيره رجع لمكانه وان سده * مكانه الذي انتقل منه للسد
* وقف مكانه * الذي هو فيه بين الصفين * ان امكنه * الوقوف فيه وصلى
فيه * والا خرج محل * لا يقطع فيه قفا الامام وقيل ولو يقطع مالم يكن جنبا
* تيسرت له فيه الصلاة * ولا ضير عليه في المشي امام الصف ان لم يمش على
مساجدهم او دونها بل لا ضير وان مشى على ذلك يمينا وشمالا ولم يمش قفا لان
الامام سترة ورخص ولو مشى قفا على ذلك كما مر مالم يكن جنبا * وان لم يجد
خروجا * بان اتفق له ذلك حال السجود فتلاقوا لضيق المقام او استغرق الصف
الذي هو فيه المحل من حائط الى حائط * فسبقه الامام بعمل اعاد * ها وقيل
يستدركه ان تيسر له محل وشرع فيما فيه الامام بعد ذلك وقبل السلام * ورخص
له ايماء برأسه مكانه * ان لم يجد محلا ولا خروجا قائما او قاعدا قولان * ويجز
رجليه وهو يقرأ ان ذهب للسد * في صفه او في غير صفه وان ترك القراءة حين
الذهاب فسدت ورخص * ولا ضير ان رفع * رجليه وقيل تفسد * وتنف
امرأة خلف امام تلقاه كنفه الايسر * وان وقفت تلقاه الايمن او خلف الامام
لا ييمن ولا ايسر او حادثه من الجهة اليمنى ففي الفساد قولان وكذا ان حادثه

وان ذهب اليها فسدتها
غيره رجع لمكانه وان
سد وقف مكانه ان
امكنه والا خرج محل
تيسرت له فيه الصلاة
وان لم يجد خروجاً فسبقه
الامام بعمل اعاد ورخص
له ايماء برأسه مكانه ويجز
رجليه وهو يقرأ ان
ذهب للسد ولا ضير ان
رفع وتنف امرأ خلف
امام تلقاه كنفه الايسر

من اليسرى كما يأتي والصحيح ما ذكره المصنف من الوقوف خلف الكنف
 الايسر ووجهه ان المرأة ناقصة فناسبها الايسر ولانه ان جاء رجل قام يميناً فتغلي
 له اليمين لعله يجي. وذلك بعد عن اليمين ولو ترك مقدار صف ولا سيما انه
 لا يلزم هذا الترك وتقف محرمة الامام من الجانب الايمن للامام ان كانت وحدها
 او يساره ولا يترجح لها الايسر لانها معه كالرجل لانها يصح لها ان تصف مع
 محرمها في الصف * وبينهما * اي بين مسجدها وموقفه * قدر صف * يصف
 فيه الرجال اذا جاءوا ان كان المحل يقصد لصلاة الجماعة وان كان بينهما اقل او
 اكثر على ما لم تفسد والامام سترتها ولا سترة عليها من خلفها وانما تصلي معه
 * ان كانت محرمة منه ولا يصلي باجنية وحدها * فان احرم عليها اعاد وقيل
 لا وكذا في فيها الخلف وقيل من اشتغى منها في صلاته اعاد وقيل لا وهذا بناء
 على الخلف هل المعصية في الصلاة تنقضها ام لا وان صلى بها وحدها وبالخضرة
 من لم يدخل في الصلاة معه جاز وان صلى بها مع امرأة اخرى او مع رجل جاز
 وان صلى مع عبوز لا يشتهيها او مع من لا يشتهيها مطلقا كتهامية او مع امرأة
 تشتهى لكنه لا يشتهى لكبر او مرض او علة او خلقة او كان مستأصلا غير مشته
 او لصغر جازت صلاته وصلاتها ولو انفرد بها وهي غير محرمة له وكذا ان كانا
 مشتهين وكان يحضرتهما من يستحييان منه غير مصل او مصليا وحده او مصليا
 مع امام او كان اماما وان صلى بامرأتين او اكثر صففن في مقام الواحدة على ما مر
 وان كن مع الرجال خلفهم * وان صلت محرمته من جانبها الايسر * كما هو
 شأنها وجوز ان صلت يمينه * انتقضت ان جاوز سجودها منكبه وقيل لا *
 ما لم يتساويا * وجوز ولو تساوى سجودها * واستحسن بعض ان صلت يسارا
 ان يحادي سجودها ركبته والاجنية كالمحرمة في ذلك كله حيث قيل بصحة
 صلاتها وحدها معه * ولا تصح * الصلاة في الجماعة واما بلا امامة فتصلي
 محرمته ولو قدماه وهو غير مصل او مصل فذ * من رجل خلف امرأة * ولو
 زوجته * ولا منها قدماه ولو * كانت * بينهما سترة او حائط ان احرم على
 ذلك والا * بان كانت النساء يصلين فصف الرجال خلفهن بعد احرامهن او

وبينها قدر صف ان
 كانت محرمة منه ولا
 يصلي باجنية وحدها
 وان صلت محرمته من
 جانبه الايسر انتقضت ان
 جاوز سجودها منكبه
 وقيل لا وجوز ولو تساوى
 سجودها ولا تصح من
 رجل خلف امرأة ولا
 منها قدماه ولو بينهما
 سترة او حائط ان احرم
 على ذلك والا

احرموا

احرموا فصففن امامهم * فذ * في فساد صلاة السابقين او السابقات * قولان *
 وفسدت صلاة المسبوق وفي فساد صلاة المسبوق والسابق اذا لم يعلم بالصف
 قولان ايضا وقيل اذا كانت السترة لم تفسد على السابق ولا على المسبوق وذلك
 كله في الصلاة بالجماعة واما بغيرها فلا يضر صلاة امرأة في جماعة صلاة رجل
 وحده او مروره لان الامام سترتها وان صلت وحدها وجعلت سترة من خلفها لم
 يضرها ايضا مطلقا وان لم تجعل فسدت صلاتها على قدر الخلاف السابق فيما يقطع
 الصلاة من قدام وقد مر فقد قيل لا تفسد ما لم يمس ثوبها او ما لم يمس من جسدها
 وقيل لا ولو مس ثوبها الا ان وصل مسه بدنهما من فوق الثوب بان يلقى الثوب
 بدنهما فيعارضه بدنهما ويأتي في ذلك كلام المصنف في التاج ان شاء الله * ويقف
 الواحد يمين الامام * لفضله * والمرأتان خلف الواحد * وكذا الثلاث فاكثر
 عند بعض وقيل ان الثلاث فاكثر خلف الامام ويمنهن ويمنه قدر صف بلا
 نقض بزياد او نقص وان وقفن يساره او خلف يساره او واحدة خلف واحدة
 بخلاف وكذا ان فعلت ذلك اثنتان او وقفت بعض في جهة وبعض في اخرى
 * والواحدة * تقف خلف الواحد * كذلك * المذتور من المراتين * او
 حيث شئت * من غير ان تحادي الرجل او الامام وتستوي * اذ لا صف
 عليها * هنا اذ لم تجد من تصف معه فان استوت قولان وفسدت ان سبقت
 احدهما * وان وقفت يمين الامام * بينه وبين الرجل او يمين الرجل * واحرم *
 الامام * عليها كذلك اعاد * الامام والمرأة على الصحيح * ان علم * الامام
 * والا اعادت دونه * وكذا الرجل قولان في اعادته ان علم وقيل بعيد ولو لم
 يعلم او فسدت عنه لفساد صلاة الامام وذلك كله صحيح المعنى الا ان عبارة
 المصنف تحتمل معنى آخر وهو ان يريد بضمير وقفت المرأة الواحدة مع الامام
 ولا مأوم معها * ويقندي بعض الصفوف ببعض ان كثرت * وبعض الصف
 ببعضه واجاز بعض المشاركة ان يحجر في مقام الجهر تالي الاصم او الاعم او يمس
 عند الفعل بنفس الفعل لينتبه لابعمل زائد * وان احرم على من لا تصح منه
 كحائض او نفساء * او جنب او مجنون * اعاده * اي الاحرام * ان تعدده *

فقولان ويقف الواحد
 يمين الامام والمرأتان
 خلف الواحد والواحدة
 كذلك او حيث شئت
 اذ لا صف عليها وان
 وقفت يمين الامام واحرم
 عليها كذلك اعاد ان
 علم والا اعادت دونه
 ويقندي بعض الصفوف
 ببعض ان كثرت وان
 احرم على من لا تصح منه
 كحائض او نفساء اعاده ان
 تعدده

وان علمهم في الصف واخرجهم بنيتة او بها وبلفظه ولم يطردهم فقبل لا تنفسد عليه
وقبل تنفسد ووجهها هل هم فرجة وهل استقلت صلاة الامام عن المأموم وصلاة
المأموم عن الامام ولا يحرم على معينين فان فعل وجاء غيرهم ففي فساد
صلاة الغير قولان وعلى الفساد يخبره انه لم يعنه خصوصا وانه لم يعمم كما يشمله
ليعيد الصلاة وان قلت يخبره لان من شأن الامام ان يعمم كل من تجوز الصلاة
به ولا يخص وانما يعتقد ان يصلي بكل من يصلي بصلاته ممن له صلاة ويعد
هو ومن خافه الاحرام ان احرم على فرجة بصف قدر ما يقف الرجل وقيل
يعيدون دونه وقيل يعيد تاليها وكذا ان كانت فيه اي في الصف امرأة
او حادي صف نساء صف رجال عادوا هم وهن وقيل هن * ان احرم *
الامام * على ذلك والا اعاد تاليهن * وتاليتهن دون باقيهن وباقيتهن * ان لم
يكن محرما لمن * ويعيد الصف الذي خلفهن ان احرم عليهن وقيل مطلقا وان
احرم على صف نساء خلفه صف رجال اعاد من خلفهن ومن قدامهن والامام
وهن وان لم يحرم عليه اعاد من خلفهن وهن ورخص بعض ان لا يعيد الصف
خلفهن ان كانت بينهم وبينهن سترة * وكذا ان كانت بينهم * بين صف
الرجال وصف النساء فرجة * فان احرم على ذلك اعاد الكل والا اعاد التالي
والتالية قط ان لم يكونا محرمين لان الاصل ان لا يكون صف واحد بعضه رجال
وبعضه نساء وان كانا محرمين لم يعيداها ولا غيرهما ولو احرم عليهما كذلك لان
الاصل في المرأة ولو محرمة ان تفصل عن الرجل وقد فعلت واما غير المحرمة فلا
يجوز ان تكون في صف الرجال ولو مفصولة فبطلت عنها وعن تاليها * وقيل
يعيدون مطلقا * اي ولو كان المتواليان محرمين * ان احرم على ذلك * وعبارة
الديوان واما ان كان الذي يلي النساء ذا محرم منهن فلا يعيد ان لم يحرم عليهم الامام على
ذلك الحال ومنهم من يرخص ولو احرم عليهم الامام على ذلك وكذلك ان كانت بينهم
فرجة فلا بأس بصلاتهم ومنهم من يقول يعيدون صلاتهم ان احرم الامام على ذلك
وكذلك ان كانت بينهم امة او حائط ومنهم من يشدد ان يعيد اللذان يليان
الحائط والامة وان لم يحرم عليهم اه وقال مالك لا اعادة ولا كراهة على من تلا غير محرمة

ولا يحرم على معينين
وبعيد هو ومن خلفه
الاحرام ان احرم على
فرجة بصف وكذا ان
كانت فيه امرأة او
حادي صف نساء صف
رجال اعادوا ان احرم
على ذلك والا اعاد تاليهن
ان لم يكن محرما لمن
وكذا ان كانت بينهم
فرجة وقيل يعيدون مطلقا
ان احرم على ذلك

في الصف ان لم يمسه ولا عليها ولا على غيره الا ان نوى الامام دخولا في امامته
فسدت عليه * وكره لرجل محادة اجنية * بصلاة * في غير صف اما فيه
فتناقض * كعكسه بلا نقض ان لم يتماسا بدن * ولو من فوق الثوب اذا وصل
مسه اليها من فوقه فان تماسا اعادا الوضوء والصلاة الا ان مس وجهها او كفها
او باطن قدمها بلا شهوة فمن لا ينقض الوضوء بمس ذلك لم يفسدها عليها اذا لم
يكن بشهوة ولا نقض ان كانا محرمين والصحيح ان مس وجهها ويديها ناقض لانه
صلى الله عليه وسلم يبايع الرجال بالايدي والنساء تارة بالكلام وتارة بغمس يده
في اذنه ماء وغمس يديهن فيه ولانه قال لا امس من ايدي النساء شيئا قال في
التاج ان صلت امرأة بجدها رجل فسدت عليها ان لم تتأخر عنه لا عليه ابن
المسيح يكره لها بلا فساد وان صلت مع زوجها سبقها برأسه وان باقل فسدت
عليه عند ابي عبد الله وتنفى الفساد عنها ابن المسيح وان صلت قدام رجل كل
وحده قطعت عليه عند الاكثر وقيل ان كان اقل من ستة اذرع ويصلي جدها
زوجته كعكسه وقيل من يصلي وحدها مصلية بصلاته او وحدها فسدت ان لم
تكن ستة اذرع ومن صف مع اجنية خلف الامام وحدها وبينها اقل من ستة
فسدت عليه او عليها او عليها او صحت لها او تمت لها ان صلت قدامه او ناحيته
كل وحده اقوال وان قعدت قدامه غير حائض لم تنفسد عليه وتؤمر ان تكون
المرأة خلف محرمها وان حادي صفهن صفهن وبين الصفين سترة ولو حصيرا تمت
للكل اذ لا صف عليهن مالم يكن بينهما ستة وقيل الصف فيما بينهما وفي اقل
تنفسد على رجال بينهما وعلى تالية للصف وقيل عليهم دونهن وقيل تمت على الكل
كما مر وقيل يجوز ذلك لمصل بصلاة الامام والسترة نجية وتذهب وقيل لا وتنفسد
على من مرت عليه المرأة في صف ولا يقطع جنب او حائض من حاداه الا ان
مس بدنها بدنة وان كانت بين الرجال والنساء فرجة قدر مقام الرجل لم يقطع
وقطع الاقل على تاليهن وان توسطت الرجال افسدن على تاليهن لا على تالي صفهن
ويقطع على الصف خلفهن لا على من خلفه وعروض الشهوة فيها مفسد وان
تباعدا وان وقف الخشبي في صفهم افسد على تاليه وكذا في صفهن ومن توسطه

وكره لرجل محادة بصلاة
كعكسه بلا نقض ان لم
يتماسا بدن

افسد على نفسه وتاليته وجاز قبل ان يؤم رجل تساء وعبيدا وصبياناً في كل موضع وقيل لا الا في مسجد يؤم فيه * وان وقف الامام برتفع * اي في مكان مرتفع * وحده من مصلي القوم * اي موضع صلاتهم * قدر ذراع * او اكثر لا اقل * فسدت * على الكل وقيل عليه وحده وذلك لنهي الامام عن الارتفاع ولان فيه كبر او لتعسر الاستخلاف عليه ولم يجدوه بالشبر لان الارض يكثر ارتفاعها ينحو الشبر ولا جد بعد الشبر يلي الشبر الا الذراع تحذوا الارتفاع به وعنه صلى الله عليه وسلم اذا ام احدكم القوم فلا يقم في مكان ارفع من مكانهم وكان ينهي عن الصلاة في مكان اعلى من المأموم والامام وفي الديوان ان كان الامام فوق السطح وكان احد معه فلا بأس وان كان اسفل والمأموم فوق السطح فلا بأس ولولم يكن معه احد وقيل ان ارتفع الامام بثلاثة اشبار فسدت عليه لا على من خلفه والخلف ان فصل بين الامام والصف هواء بحيث لا يجد الاستخلاف ولو تساوا معه * وان تسفل منهم صحت ولولم يقف معه احد * لان التسفل اتضاع * وقيل لا بد منه لاحتياجه لاستخلاف * وان تسفل وحده فسدت وقيل يعلو ويلى وقيل يملوا ولا يلى وقيل لا ولا ورخص في الجنب والمجنون ان لا يقطعا الصلاة ولو اخذا قفا الا امام ولا يعدان فسحة ولا يعد الطفل فسحة ويجوز لمن يصلي قاعدا ان يقعد وسط الصف ولوفي قفا الامام في الصف الثاني وما بعده وكذا الاول لكن لا يحسن ذلك في الاول بل يحسن ان يلي قفاه من يستخلف وفيمن له متاع في اقصى مسجد وصلى فيه وحده بصلاة الامام مخافة التلف ان لا تفسد وتقطع السارية وقيل ان كانت قد رجع رجل لا على من خلفها او امامها او خلف الامام ولو من صفها * ولا يصلي قبل رجل من داخل مسجد الى امام خارجة * لئلا يكون المسجد تابعا * والمختار جوازه * وقيل يجوز لمريض وذئ علة فقط ويجوز من خارجه لداخله ان لم يكن ستر وكان فيه كوة يبصر بها الامام او من خلفه ولو صغيرة وقيل اكثر من ثلاثة اشبار وقيل مدخل رجل بلا معالجة وقيل تجوز الصلاة بامام لا يراه ولا ترى ما هو عليه له لئلا يجدار لا كوة فيه ان كنت تسمع صوته او صوت مأموم ولا بد من

وان وقف الامام برتفع وحده من مصلي القوم قدر ذراع فسدت وان تسفل منهم صحت ولولم يقف معه احد وقيل لا بد منه لاحتياجه لاستخلاف ولا يصلي قبل رجل من داخل مسجد الى امام خارجه والمختار جوازه

احد مع الامام داخلا او خارجا للاستخلاف والا فسدت وقيل لا يلزم ذلك وقيل يلزم خارجا * ولا تنعقد على امامين * في صلاة واحدة تقوم متبئين لما كاتبا الواحد امامه * اتفاقا * قال في الديوان لا يصلي امامان باناس شتى في مكان واحد في صلاة واحدة او صلوات فان فعلوا فلا يعيدون واما اذا كان امامان اصف واحد فاقعدوا بها جميعا فانهم يعيدون وان لم يعقدوا الا بواحد فلا بأس واذا كان رجلان يصليان وظن كل واحد انه امام صاحبه فلا بأس وان ظن كل واحد منهما ان صاحبه امامه اعادا * وان حال بينه وبين من خلفه شارع * طريق عامة * او نهر * او خليج او بحر غير واسع او ماء مطر جار ذلك الماء كله او راكد * او طريق * خاصة ولو غير نافذ * او مقبرة او مزرعة او نجس او نحو ذلك فالارجح الاعادة ورخص * وجه الترخيص في مسألة النجس ان الامام ستره على الاطلاق فلا تنقض على المأموم بنجس او حائض او نفساء او اقل بينه وبين امامه مالم يسه ووجه القول بالنفساد ان قائله يقول انه ستره في ذلك مالم يقطع ذلك بينه وبين امامه * ولا تصلي جماعة * او اكثر * بمسجد * معذوره امام راتب صلاة * واحدة * في وقت واحد او جماعة بعد اخرى ولو صلاة سنة * بلا نقض * على الصحيح عندهم * ان وقت * وقيل بالنقض لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة في المسجد فلا صلاة الا المكتوبة فيه ويجوز ذلك بصلاتين مختلفتين واحدة بعد اخرى ويجوز في معذور لا امام راتب ولا صلاة واحدة جماعة بعد جماعة وقيل لا * وان احرم امام داخل مسجد * ولو بطفل او امرأة قبل او بعد قال بعض او وحده في مسجد * فانها خارجه بعذر * كانهما * فلا تصلي * جماعة * اخرى تلك الصلاة فيه بعد * وفي النقض ان صلحتها قولان والصحيح ان لا تنقض لانا نقول انما ذلك سبب للذريعة عن الخلاف ووجه النقض انه لم يعهد ذلك في زمانه صلى الله عليه وسلم ولا في زمان الصحابة والتابعين واذا كانت العلة سبب ذريعة الخلاف جاز ذلك اذ رضي اهل المسجد وامامه واجب ذلك الا ان يخاف ان يبقى ذلك بعده فيوجد الخلاف وكذا ان سبقوه وفسدت ان صلوا وهو يصلي وان لم يعلموا اصل ام لا اختبر ان يصلوا فرادي

ولا تنعقد على امامين اتفاقا وان حال بينه وبين من خلفه شارع او نهر او طريق او مقبرة او مزرعة او نجس او نحو ذلك فالارجح الاعادة ورخص ولا تصلي جماعة بمسجد واحدة بلا نقض ان وقعت وان احرم امام داخل مسجد فانها خارجه بعذر فلا تصلي اخرى تلك الصلاة فيه بعد

وان احرم كما يجوز وان تقيت واتقوا فرادى فلا تصلي الجماعة بعده تلك الصلاة فيه وان صلى فيه من لا يجوز ان يصلي فلجماعة قيل ان يصلوها وقيل يجوز امامين في مسجد واحد في وقت واحد في صلاة واحدة بينهما عشرة ذراعا وقيل خمسة عشر قيل او اقل ولو تقاربت اطراف الصفوف واجاز بعض جماعة بعد جماعة في غير موضع واحد * واما ان احرم بناس خارجا فاتمها بهم داخلا بعذر فلا بأس ان تصلي تلك الصلاة * فيه ايضا * بعد ولو في مكان واحد بجماعة * اخرى لان النظر الى محل احرم فيه * واذا صلى واحد من الجماعة المعروفة في مسجد اماما فيه فكأنه قد صلى الامام المعروف فيه * ولا بأس بجماعات واحدة بعد اخرى * ولو في مكان واحد وجوز ولو بوقت واحد * في مسجد غير معمر وان اتحدت صلاتها * اي صلاة الجماعة * كمسجد ساحل * للبحر * او سوق * ومسجد المقبرة وتجوز صلاة واحدة بجماعة بعد اخرى في المسجد الحرام وان احرم اماما خارجا فدخلا مسجدا لعذر جاز * وكره لمسافرين جمع صلاة بمسجد مقيمين * يعمرونه * بلا اذنهم * واما المقيمون فلا يصلون فيه الا على المعتاد لهم في جماعة اهل البلد ولا يبدعون اماما لعمارتهم وقد كان امام يجزي نعم لا يلزمهم الاذن لكن يتحاشون عن الفتنة وقوله بلا اذنهم الا فصح بلا اذن منهم لان لا المقحمة بين الجار والمجرور هي العاملة عمل ان لا تدخل الا على النكرة ولعله اعتبر ان اضافة المصدر لفظية حتى انه لو قال بلا اذن هم بتنوين اذن ورفع هم على الفعلية لجاز وكان من اعمال المصدر المذون في التعامل * وجاز * الاذن * من واحد منهم * وان غائبا وقيل لا الا ان خرج الاميال وهو ظاهر المصنف * وان لم يكن له في المسجد شيء * بان لم يبين فيه ولم يكن ذرية بان فيه * ان لم يكن * هذا الواحد غير معتبر * كمشرك واقلف بالغ امكنه الختن او * عبد او طفل او مجنون او امرأة او داخل منزله * راجع من سفر * لاوطنه * مثل ان يدخل داره او جنته ونحو ذلك مما ينزل فيه ولكن وطنه موضع مخصوص من تلك الدار او الجنة ومن هجره المسلمون وقيل لا يصلي فيه الا باذن من بنى فيه واجيز باذن قبيلته وان كان بانوه غير اهل المنزل ففي اذنهم قولان واجاز بعضهم اذن امرأة وبعض

واما ان احرم بناس خارجا فاتمها بهم داخلا بعذر فلا بأس ان تصلي تلك فيه ايضا اخرى لان النظر الى محل احرم فيه ولا بأس بجماعات واحدة بعد اخرى في مسجد غير معمر وان اتحدت صلاتها كمسجد ساحل او سوق وكره لمسافرين جمع صلاة بمسجد مقيمين بلا اذنهم وجاز من واحد منهم وان لم يكن له في المسجد شيء ان لم يكن كعب او طفل او مجنون او امرأة او داخل منزله لاوطنه

اذن عبد * و * هل * جاز اذن مقيم نزع وطنه من منزل ما * مصدرية ظرفية * صلى اقامة فيه * ام لا قولان * وكذا مدينة ذات حارات * كفاس وتونس والاسكندرية ومصر والحارة كل محلة دنت منازلها ففي تونس طريق مكتوب في جدار منه جهة الاندلس وهي مقابلة للساحلين الذين عمروا في الساحل اذ هاجروا من الاندلس واعطاهم سلطان تونس ان يسكنوا الساحل نهبت عليه لان العامة تحرفه وتقول حومة دلس بالدال واللام والسين فقط * كل * اي كل حارة * بمسجدها لا يصلي اهل كل * اي كل حارة بجماعة * بمسجد كل بلا اذن اهله * وجه ادخاله لا بين الباء والمجرور المعروف ان اضافته هنا لفظية فلا تفيد تعريفا فهو نكرة ولو اضيف لمعرفة واذا كان التعريف حقيقيا بان كانت الاضافة محضة مفيدة للتعريف قلنا انه بني على القول بان لا اسم مجرور المحل بالباء وما بعد لا مضاف اليه بل تقول بهذا ولو كان المجرور مصدرا مضافا معموله لان الصحيح ان اضافة المصدر محضة بدليل نفعه بالمعرفة في قوله ان وجدي بك الشديد او اني الخ * ولا مسافر بمسجد حارة باذن اهل اخرى * وقيل يجوز اذنهم ان بنوه او بعضهم او بعضه * فائدة * لاضرب بصلاة فذ وحده يسمع الامام ولو كان احدهما في المسجد والاخر في سجنه ورخص بعض ولو كان في المسجد وان صلى امام بجماعة في غير مسجد جاز لثان ان يصلي باخرى خلفه او ناحيته او امامه وقيل لا ان لم يكن بين الامامين خمسة عشر وقيل ستة عشر * وان حال بين قوم وامامهم مانع * كجنس وغيره مما يفسد الصلاة * من ركوع وسجود تحولوا * يعني او شمالا او خافا واذا كان التحول بعينا او شمالا فلا بد ان يكون بعضهم على قفا الامام فيصفون خلف من هم على قفاه جانبا * ان امكنهم فان لم يجدوا * تحولا * حتى سبقهم بصل اعادوا * على قدر اختلافهم في العمل وذلك اذا حدث لهم المانع والذي عندي ان يستدركوا واما ان دخلوا عليه فلا صلاة لهم فان احرم عليهم كذلك فسدت عليه * وان كان * منع الركوع والسجود مما لا يفسدها كعدم يقع قدامهم * امذر كماء او طين او موا قياما * بالكسر والتخفيف جمع فثم

وجاز اذن مقيم نزع وطنه من منزل ما صلى اقامة فيه وكذا مدينة ذات حارات كل بمسجدها لا يصلي اهل كل بمسجد كل بلا اذن اهله ولا مسافر بمسجد حارة باذن اهل اخرى وان حال بين قوم وامامهم مانع من ركوع وسجود تحولوا ان امكنهم فان لم يجدوا حتى سبقهم بعمل اعادوا وان كان لعذر كماء او طين او موا قياما

وكذا الامام ان كان له ذلك المانع يومي والفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها
ان نحو النجس قدام المصلي يبيته وبين مسجده او في مسجده مفسد للصلاة
ولو صلى قائما موميا لانه لو سجد لكانت تحت وجهه او داخل اليه فلا
يجزئهم الا التحول بخلاف نحو الماء والطين فيجزئ الايماء * او قعودا * او بغير
الواو او للتنويع * ان حدث اليهم مرض وان رجعوا * من قيام او قعود * الى
اضطجاع افترقوا معه * واتوا فرادى وقيل يعيدون لان السنة جاءت بصلاة
المأموم خلف الامام قائما او قاعدا لا مضطجعا وقيل يصلون معه مضطجعين لان
الاضطجاع حدث لهم بعد الدخول في الصلاة مجاز لهم اتمامها مضطجعين واذا
استراحوا من ايماء قاموا وركعوا وسجدوا معه وان اضطجع الامام اتوا فرادى
وقبل يعيدون وقيل فيمن صلى قائما او قاعدا ثم اضطجع لعذر ثم استراح فطاق
العودة او القيام انه يستأنف والصحيح البناء * فصل * في اصلاح الفساد * ان
رأى مصل ما خاف فساد كمال او نفس * الكاف استقصائية زائدة او للافراد
الذهنية او على اصلها فيدخل بها مال نفسه ان اراد بالمال الذي ذكره مال غيره
لانه يصلح ماله ومال غيره مطلقا وقيل ان كان في ضمانه ويدخل بها ايضا الميت
فانه ليس مالا ولا تقسا على انه اراد بالنفس الحي فيدخل بالكاف الميت واجزاه
لكن قول الكاف استقصائية تبعت فيه كلام الفقهاء وليس جوابا لان حاصله
الاخبار بانه لم يبق ما يدخل بالتشبيه بل استقصاها ما بعد الكاف وانما الجواب
قولي للافراد الذهنية وما بعد ذلك من التأويل * اشتغل باصلاحه * ان لم
يمكنه الاشتغال بالصلاة والاصلاح معا وان امكنه اشتغل بها بمرّة تارة فيها
وتارة فيه * وان * كان ما خاف فساد * ميتا * وان لم يصلح مال نفسه لم
يعد مضيعا لانه في الصلاة وقيل لا يصلح ماله الا ان كان لا بد له منه وليس له
غيره كغدا وعشاء * وبني * وقيل ان اصلح ماله او مال غيره جاوز واعاد وان
قطعها واصلاح فساد مال او نفس واستأنفها لم تلزمه الكفارة ولا الكفر في قول
بناء على ان من امسك عن الصلاة لاصلاح او لوضوء من قيء او رعا ف او خدش
ايس في حكم الصلاة ومن قال في حكمه الزمه الكفر والكفارة ومواء في ذلك

او قعودا ان حدث اليهم
مرض وان رجعوا الى
اضطجاع افترقوا معه فصل
ان رأى مصل ما خاف
فساده كمال او نفس
اشتغل باصلاحه وان
ميتا وبني

الاصلاح ازالة الفساد من ماله او مال غيره قل او كثير وازالة الضر عن نفسه او غيره قل الضر
او كثير فينجي الصبي والاعمى والعاجز والغافل ومن احتاج لعموم من كل ضر كوقوع
ودابة وسبع * والا * اي لم يخف الفساد * صلى ورجع * اي صار * اليه * وان خاف
فوتها * وفساده لكن يظهر له انه يدرك قبل افساد وطعم في ذلك * اختصرها قدر
ما يبلغه * ما يبلغ ما خيف فساد او ما يبلغ الاصلاح * قبل فساد وان لم يمكنه *
بلوغه قبل فساد * الا بايماء * والاختصار * او تكبير * ان كان لا يدركه
بالايماء لانه اطول من التكبير وعدد التكبير هو على الخلاف السابق وان كان
لا يدركه الا باقلها فلما خذ به وهو اربع تكبيرات * فعل * الايماء او التكبير
* ثم رجع اليه * اي الاصلاح * وان امكنه اشتغل به * بالاصلاح * وبها *
بالصلاة * فعل * بان يصلي ويصلح في حال واحد وان انتقض وضوءه اعاده
ان امن فوت الاصلاح والصلاة وان خاف فوتها وفوت الاصلاح صلى بتيهم
واصلح ولو في حال واحد ان لم يجد الا ذلك * ولا * شي * عليه ان فسد بعد *
اي بهد هذا الاشتغال * وان خاف فوتها وفسادا اختصرها * في غير الميت
واشتغل بالصلاة والاصلاح * ولا يقرأ حين يصلح * المال او النفس * ان لم
يخف فوتها * للصلاة وقيل يقرأ والمشهور ما ذكره * وان اصلحه * اي الفساد
* امامهم ارتقبوه * ولو طال اشتغاله اكثر مما بقي من الصلاة مالم يخافوا فوت
الوقت واذا خافوا الفوت اتوا فرادى * ان لم يغيب عنهم * وان غاب اتوا فرادى
واجيز ان يؤم بهم احد وقيل يعيدون وكذا ان حدث بما لا يبيني معه * وان
حدث بما يبيني فيه * وهو التيء والرعا ف والحديث * فخرج ولم يستخلف مضوا
وان كان الفساد انما يصلح بعامة مضوا اليه * اي الى الاصلاح المعلوم او الى
الفساد بقصد اصلاحه * معه * اي مع الامام وان كان انما يصلح بعضهم
فليحضر من احتج اليه مع الامام وليرتقب الباقي والاول حيثئذ ان لا يمضي
الامام بل يمضي غيره فلا يرتقب وان مضوا جميعا غيره او كان معه واحد فمضى
وبقي هو لم يرتقبهم وقيل يرتقبهم * و * اذا مضى الامام ومن معه * بنوا في
موضعهم ذلك * الذي يصلحون فيه الفساد * وجاز الرجوع * لموضع

والاصلي ورجع اليه وان
خاف فوتها اختصرها قدر
ما يبلغه قبل فساد وان
لم يمكنه الا بايماء او تكبير
فعل ثم رجع اليه وان
امكنه اشتغال به وبها
فعل ولا عليه ان فسد
بعد وان خاف فوتها
وفساد اختصرها ولا يقرأ
حين يصلح ان لم يخف
فوتها وان اصلحه امامهم
ارتقبوه ان لم يغيب عنهم
وان حدث بما يبيني فيه
فخرج ولم يستخلف مضوا
وان كان الفساد انما يصلح
بعامة مضوا اليه معه ونوا
في موضعهم ذلك وجاز
الرجوع

في الاول * لمزينة بالاحرام وان لم يرجعوا اليه وقد بقي فيه من لم يحتج اليه في
 اصلاح الفساد مضوا للموضع الذي فيه الامام ان لم يقابلوه ولا بعض صف ولم
 يبعد عنهم الصف خمسة عشر وقيل ستة عشر والذي عندي انه لا يجوز لهم الرجوع
 للموضع الاول ولو كان مسجدا لان ذلك زيادة عمل غير محتاج اليه فان رجعوا
 فسدت الا ان بقي في الموضع الاول بعض المؤمنين ينتظر الرجوع وان لم يرجعوا
 مضى اليهم الباقي * ولا يدخل على الامام حال اصلاحه الفساد * احوال بقائه
 وحده منتظرا الرجوع المصلحين ولا حال خروجه الى الوضوء من فيه او رعا او
 خدش حتى يرجع في ذلك كله ويوقف ويأخذ في الصلاة * وجوز * الدخول
 عليه في ذلك كله غير خروجه للوضوء ويجوز جزما اذا كان بحال يصلح ويقرأ
 * ولا نقض عليه * ولا على غيره من المصلحين * ان لم يصلحه الا باستدبار
 القبلة * ومن فعل حاجة غير الاصلاح او مس ما ينقض الصلاة اعاد وقبل لان
 احتاج لمسه الا النجس والكلام وما ينقض الوضوء وان امكنه الاصلاح بدون
 استدبار اعاد ان استدبر * ويرجع الى القوم بعده * اي الاصلاح * ويتم بهم
 وان اتها في موضعه ذلك جاز ان سمعوا له * او بعضهم وكان امامهم امام بعض
 ولم يبعد اكثر من خمسة عشر ذراعا لما كانت الصفوف بعض يقتدي ببعض اجزا
 سماع البعض وان كان بجانب او خلف فسدت عليهم وقيل يتمون فرادى
 * والا * يسمعون او بعضهم * صوت صلاته مع كراهة وهل تنقض عليهم *
 لا تقطع سماعهم وقد امروا بالانصات كما امر هو بالاسماع ولم يوجد ذلك * او
 يذنون * هو الوضوح كما يذنون اذا لم يستخلف * قولان وان اصلحه مأوم رجع
 لامامه واخذ من حيث وجده ثم يستدرك ما فاتته به وان لم يرجع وصلى بمكانه
 فسدت عليه ان لم يفرغ الامام * لانه قطع صلاته عن امامه فهو كمن خرج من
 الصلاة وجاز للمأوم الصلاة الى الامام حين اصلاح الفساد ان خاف فوت الصلاة
 والامام باق في الصلاة غير خارج للاصلاح اذا كان خلف الامام وكذا يجوز
 للامام ومن معه الصلاة والاصلاح في حال واحدة ان خافوا الفوت * وان
 مات * الامام فسدت عليهم وقيل * مضى * سائر الصفوف * من لم يقابل

للاول ولا يدخل على
 الامام حال اصلاحه
 الفساد وجوز ولا نقض
 عليه ان لم يصلحه الا
 باستدبار القبلة ويرجع الى
 القوم بعده ويتم بهم وان
 اتها في موضعه ذلك جاز
 ان سمعوا له والا صحت
 صلاته مع كراهة وهل
 تنقض عليهم او يذنون
 قولان وان اصلحه مأوم
 رجع لامامه واخذ من
 حيث وجده ثم يستدرك
 ما فاتته به وان لم يرجع
 وصلى بمكانه فسدت عليه
 ان لم يفرغ الامام وان
 مات مضى من لم يقابل

من الصف الاول * ويمسك * عن الصلاة * مقابله * واحد او اثنان او اكثر
 * حتى * يرفع احد الميت وان لم يرفعه احد حتى * يفرغ القوم * من الصلاة
 اراد من منعه من الذهاب وان فرغ من يليه فوجد الذهاب ذهب وكذا ان وجد
 الذهاب خلفه لم ينتظر * ويرفع * الميت * من مكانه * وان لم يجدوا رفعه الا
 بالمشي والوقوف امام مقابله فدلوا وصحت صلاته بناء على انه لا ينقض الصلاة
 شيئا وكذا ان لم يجدوا الا بمقابلة وجهه فاستقبلوه وايضا ان هذا المقابل للميت
 ممسك عن الصلاة ومن امسك عن الصلاة لاصلاح بعض لا يحكم عليه بحكم
 المصلي فلا يتنقضها بكل ما يتنقضها عن المصلي وقيل يجوز لمن قابل الميت او
 الممشي عليه ان وافق ذلك قراءته ان يطيل قراءة القرآن او يكرره غير الفاتحة
 وقيل يكررها ايضا الفاتحة وقيل غيرها من الالفاظ ايضا حتى يرجع * و * ان
 تحول مقابله ولو الى قدام وصلى جاز لكن * امساكه * عن الصلاة * اولى
 من تحوله * فلا يجوز التحول والاولى عندي التحول لانه اصلاح للصلاة
 والتحويل لاصلاح الصلاة معهود والامساك عن الصلاة ولو كان معهودا ايضا
 في اصلاح الفساد في الصلاة وخاف الامام بعد الفاتحة وبعد تمام التحيات خلقه
 وبعد تمام الفاتحة خلفه ونحو ذلك وفي السكوت للاستراحة وقد ربلغ الرين بعد
 الاحرام اكن الاتيان بها متصلة لا يقاومه ذلك والاتيان بها متصلة انما يوجد في
 التحول لاني الامساك * وان مضى مع استقبال الميت * على حد مأمور به
 القرب والبعد * انتقضت عليه وقيل لا * ما لم يسه وان مات رجل في صف
 اعاد تاليه ان كان في قفا الامام ومقابله في الصف خلفه وقيل التاليه وان لم
 يكن في قفا اعاد الابدع عن الامام وفيمن خلف الميت قولان وقيل يبعد صفه
 كله ان كان في قفا وان كان في طرف صف اعاد تاليه ان مس بدنه وفيمن خلفه
 قولان * وان لم يكن الا مقابله * او كان غيره ولم يحمله الغير بعد الفراع
 * تحول ان امكنه * ولو الى قدام * وانم * صلاته * والا * ان لم يتحول
 وصلى مع امكان التحويل او مع عدمه * اخير * ت * اءادتها * واجاز بعضهم
 لمن قابله ان يؤم في مكانه ان لم يجد حيث يسجد ولا ينظر فراع القوم ورفعهم

ويمسك مقابله حتى يفرغ
 القوم ويرفع من مكانه
 وامساكه اولى من تحوله
 وان مضى مع استقبال
 الميت انتقضت عليه وقيل
 لا وان لم يكن الا مقابله
 يتحول ان امكنه وانم والا
 لخير احادها

الميت وان غشي عليه فوقع فقام مضى على صلاته وان صرع فسدت عليه وعليهم وقيل يمضون ولا يستقبلوه على حد ما ذكر في الميت وقيل تفسد ولولم يصل الارض عليه قبل وعليهم * تنمة * قول بعض اذا اصلح المصلي فساد مال او نفس اعاد الصلاة قال ابو عبد الله ان صلت جماعة في ظلام والامام مستقبلا لمن خلفه حتى اتوا ولم يعلموا تمت لهم وان علم فيها تقول

فصل ان حدث الامام بالاباء يني معه * من نجس او عمل او غيرهما * مما يفسدها انتقضت على من خلفه * ويرفع صوته بانها فسدت صلاته حتى يسموا وعلى المستخلف بفتح اللام * وقيل لا ولا يستخلف بعد انتقاض عليه * وان استخلف وتبعوا من استخلف فسدت عليهم وقيل لا بناء على انه كما يحدث المأموم على الامام يحدث الامام على المأمومين ولو بدون ان يستخلفه الامام الاول فان استخلاف الاول اخر بعد فساد صلاته بمنزلة امامة الثاني بدون استخلاف الاول له * ويتم من خلفه فرادى عند من لم ير النقص عليهم * اذا حدث بالاباء يني وقيل يستخفون اخر * وان صلى بهم بجنابة او بلا وضوء او ثوب نجس * او في مكان نجس * ثم علم * بالجنابة او غيرها * بعد القرائع * من الصلاة * فسدت عليهم في الجنابة عند الاكثر * وقيل لا تفسد ولو في الجنابة * ويعيدون ولو خرج الوقت وان غابوا رجح * القول بانه يجب عليه * اعلامهم * بكتابة او غيرها * ان يعيدوا * وقيل لا يجب عليه اعلامهم وقيل لا تفسد عليهم اذا علموا بعد افتراق الصف وقيل يعيدون ما لم يخرج الوقت * وهل تفسد عليهم بالاخيرين * عدم الوضوء والثوب النجس ومثلها الموضع النجس * مطلقا * كالجنبات * في قول الاكثرين فيها * او * لا مطلقا او تفسد * ان تعمد او ان لم يخرج الوقت او ان لم تفتقر صفوفهم * ان كانوا في شخص اولم يخرجوا من باب المسجد او باب البيت ان كانوا فيه وان خرج واحد او فارق واحد فسدت عليهم وذلك ان يخبرهم الامام بما فعل وياخذون لانفسهم قولا وهذا اول من ان ياخذ لهم فيجري لهم على مقتضى ما اخذوه في الاخبار وعنده اذا كان الفرق بين العمد وعنده اخبرهم بالعمد ان كان واخبرهم بالثوبة او دبر لهم كما يعيدون

فصل

ان احدث بالاباء يني معه مما يفسدها انتقضت على من خلفه وقيل لا ولا يستخلف بعد انتقاض عليه ويتم من خلفه فرادى عند من لم ير النقص عليهم وان صلى بهم بجنابة او بلا وضوء او ثوب نجس ثم علم بعد القرائع فسدت عليهم في الجنابة عند الاكثر ويعيدون ولو خرج الوقت وان غابوا رجح اعلامهم ان يعيدوا وهل تفسد عليهم بالاخيرين مطلقا كالجنبات او ان تعمد او ان لم يخرج الوقت او ان لم تفتقر صفوفهم

بلا اخبار بعد ستر على نفسه * اقوال وان علم بذلك * المذكور من الجنابة او غيرها * في اثائها * داخل الصلاة * فسدت على الكل * خلافا لا اتفاقا * كما قيل فان من قال صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الامام يقول لا تفسد صلاتهم ولو دخل فيها من اول الامر كالا يجوز ان لم يعلموا الا ان اراد اتفاق المغاربة هنا او اتفاق من قال انها مرتبطة * ولزمهم قبول قوله ذلك * المذكور من علمه بفسادها في اثائها بان يخبرهم ومن ذكره انه صلى بجنابة او نجس * تنبيه * ان بان شرك الامام اعادوا ولو خرج الوقت وقيل لا ان خرج فلا اتفاق ولو ادعاه ابن بركة الا ان اراد اتفاق الاصحاب وان لم يصدقوا الامام في اقاربه بالشرك او بالجنابة وغيرها لم يعيدوا قال في التاج ان احدث فيها بفسد او كان قبلها ولم يعلم ثم علم فيها خرج وبنا باخر او فرادى والاكثر منا على هذا وقيل تفسد لارتباطها به والمختار الاول وقيل لا تفسد الا من في قفا الامام ولو كان الامام جنبا * فصل يجب اتباع الامام في الاقوال غير سمع الله لمن حمده * فانه لا يجب اتباعه فيه بل يجوز والاحسن ان يقول المأموم ربنا ولك الحمد ومر كلام في ذلك * وفي * الافعال ان لم يصل جالسا * وان صلى جالسا بان كان امام عادل او امام صلاة حدثت له العلة او امام صلاة صلى بهم من اول جالسا * على قول باجازه * اي باجازه امام الصلاة فاعدا من اول الامر او بعد حادث فلا يجب اتباعه في فعله الذي هو الجلس والاياء بل يجب عليهم القيام وقيل يجلسون ولا يجلسون خلف امام الصلاة الجالس من اول وفي صحيح الربيع رحمه الله وصحيح البخاري ومسلم بخلافه في بعض الالتفات عن انس سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرس فبحش شقه الايمن فدخلنا عليه نعوذ فحضرت الصلاة فصلي بنا قاعدا فصلينا وراءه فعودا فلما قضى الصلاة قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا ثم قال واذا صلى قاعدا فصلوا فعودا اجمعين زاد بعض الرواة واذا صلى قائما فصلوا قياما قبل وذلك في مرضه القديم وقد صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما ولم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فلا خرم امره وقال الشافعي وابو حنيفة وجهور السلف لا يجوز القادر على القيام

اقوال وان علم بذلك في اثائها فسدت على الكل اتفاقا ولزمهم قبول قوله ذلك

فصل

يجب اتباع الامام في الاقوال غير سمع الله لمن حمده والافعال ان لم يصل جالسا على قول باجازه

ان يصلي خلف القاعد الا قائما واحتجوا بانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته بعد هذا قاعدا وابوبكر والناس خلفه قياما وان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر كان هو الامام والنبي صلى الله عليه وسلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الامام ويروى حديث لا يموت نبي حتى يؤم رجل من امته بمقارنة * اي بايصال اول فعلهم وقولهم باخر قوله وفعله لا بانفصال متعلق باتباع والباء مفعلة في تكبير وركوع وسجود وهل يسجدون عند قطع صوته * من التكبير واذا قطع الصوت ولو قبل وصول الارض هووا للسجود ونل كل حل لا يسبقونه قبل تمكنه من السجود * او يسجد الارض * ويتمكن سجوده * وهم قيام قولان * ثالثها انهم يشعرون في انحناء بعد شروعه فيه متصلين به عقبه وبه العمل * ومن تعدد سبقه اعاد * وان اشتغل الامام بعطاس او تناوب او نحو ذلك وقد ادرك المأموم محله من القراءة امسك حتى يرجع الامام الى القراءة فيقرأ بعده وقال بعض ان المأموم يسبق الامام بالقائمة وفي التاج من تعدد رفع راسه قبله فسدت عليه وقيل لا حتى يرفعه مرتين وان بلا توال وقيل يصطحبان في القراءة وقيل ان اصطحبا اعاد وقالت المالكية ان سبقه بغير الاحرام والتسليم لم تفسد واجاز بعض العلماء ان يكون الامام في اخر العمل والمأموم في اوله على اختلافهم في العمل فمن قال انه ركعة جاز عنده ان يكون في اول الركعة والامام في اخرها او مقدار ذلك من ركعتين وقيل يجوز ان يكون في الركعة الاولى والامام في الثانية او في الثانية او يكون في الثانية والامام في الرابعة وذلك اذا دخل الصلاة معه او قبل ركوعه في الاولى وقيل يجوز ذلك اذا كان بين المأموم والامام اقل من عمليين مثل ركعة وثاني ركعة او ركعة واكثر من ثلثها وذلك اذا دخل الصلاة معه او قبل ركوعه كما مر وثاني الاشارة الى هذا في كلام المصنف عن قريب اذ قال ومن ابطأ في ركوع او سجود الى ان قال خلاف * ومن نسي رجوع لمحل خرج منه * واعاد ما فعل مثل ان سبقه بالرفع من الركوع فانه يرجع ويعيد التعظيم وتكبير الرفع وقيل لا يعيد الا ما سبقه اليه فقط كتكبير الرفع * وقيل يسك مكانه حتى يدركه * ثلثا

بمقارنة في تكبير وركوع وسجود وهل يسجدون عند قطع صوته او يسجد للارض وهم قيام قولان ومن تعدد سبقه اعاد ومن نسي رجوع لمحل خرج منه وقيل يسك مكانه حتى يدركه

يزيد في صلاته والصحيح ان يرجع الى الحد الذي خرج منه ولا بأس بما سبق اليه لانه سبق اليه سهوا فلا لوم عليه فيه ولا يعد مجزيا لانه فعل قبل وقته فليعد في وقته وهو وقت شروع الامام فيه وما بعده هذا ما ظهر لي والله اعلم ولا يعيد ما خرج عنه قبل الامام كالتعظيم كما لا يعيد ما خرج اليه كتكبير الرفع وقيل يعيد ما خرج عنه وان سبقه الى الركوع بلا عمد فعظم ثلاثا فمن قال يرجع الى الامام قال لا يعيد التعظيم اذا شرع الامام في التعظيم ومن قال لا يرجع قال لا يعيد التعظيم اذا كان الامام يعظم وقيل يعيده * وفي اعادة مصطحب به * قولان ولو في تكبير الاحرام او فعلا او فيها * قولان * ثالثها انه لا فضل جماعة له ومن لم يتقرب بصلاته فسدت وقيل لا لكن لا اجر له اجر دون اجر المتقرب ولا اعادة على من لم يعتمد الاصطحاب ووجه القول بالاعادة قوله صلى الله عليه وسلم الامام يركع قبلكم ويسجد قبلكم ووجه القول بعدمها انه حمل هذا الحديث على الوجه الاحسن وهو ارشاد للمصلحة والصحيح الاعادة لهذا الحديث وحديث انما جعل الامام ليؤتم به * وبراغي في السبق اول الفعل * ولو سبقه الامام اخره وان قلت هل يتصور ان يسبقه بالقول دون الفعل او بالفعل دون القول قلت نعم مثل ان يسبقه في القراءة او يعجل في قراءة التعظيم او التسبيح او التحيات او يسرع وذلك بقدر ما يعلم انه سبق الامام في التلظظ ومثل ان يهوي للركوع او للسجود او يقوم من السجدة للآخرى او للتحيات او للقيام بلا تكبير مع اول خفضه او رفعه ومثل ان يكبر وهو قائم او ساجد ودخل في الفعل القول فانه فعل اللسان وقيل انما براغي اول الفعل في الركوع والسجود لانه اذا مال للركوع والسجود صح ان يقال ركع او سجد وكذا اذا شرع في القيام واشتغل بخلاف التكبير فانه لا يقال كبر حتى يتم التكبير ومن كبر عقب وقوف الامام على الراي في الاحرام فكانه انفق مائة ناقة حرام او سود الحديق او الفا او الف دينار او الدنيا اربع مرات اقوال وقيل له ذلك الفضل اذا احرم قبل الفراغ من القامحة ان لم يشتمل بغير الصلاة وقيل قبل تمام السورة ان كانت وقيل قبل تمام الركعة وقيل قبل الفراغ من الصلاة وقبل الفراغ من الخطبة اي

وفي اعادة مصطحب به قولان وبراغي في السبق اول الفعل

الدعاء وقيل قبل افتراق الصف وقيل لا يحصل فضل الجماعة الا لمن ادرك ركعة
تامة لحديث من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة واجيب بان هذا في الاوقات
ويدل للقول بمصول فضلها بادراك جزء من الصلاة حديث فما ادركتم فصلوا
ومن ابطأ بركوع * اي في ركوع * او سجود * او غيرها وقد ركع مثلاً
وسجد عقب الامام او معه على ما مر وهذا السجود يشمل السجدة الثانية من
هذه الركعة نفسها او السجدة الاولى من الركعة بعدها * حتى رجع الامام مرة
اخرى * الى موضع الركوع من تلك الركعة بان قام منه وهوى للارض وبلغ
الموضع او السجود الاخير من تلك الركعة او من التي بعدها * فقيل فسدت
عليه * ولو كان رجوعه الى السجود من تلك الركعة * وقيل لا حتى يفوته
بعملين * او اكثر الظاهر انه يرى صاحب هذا القول الركعة كلها عملاً والا
فان بطلاً في السجدة الاولى حتى رجع للثانية لم تفسد عليه فان الرفع من الاولى
بعض عمل والانحناء للثانية بعض عمل فان عملنا بالتلفيق فما ذلك الا قدر عمل
واحد وان بطلاً حتى رجع للسجود من الركعة الاولى او بطلاً في الركوع حتى رجع
للاخرى فسدت لان في ذلك اكثر من عمليين على قول وقيل السجدة اثنان عمل
واحد * وهل ان فاتته * سبقه الامام * بعمل فقد خالفه * فتفسد عليه مثل
ان يكون الامام في الركوع والمأموم في القراءة او الامام في الانحناء للسجود
والمأموم في التعظيم على حد الخلف ففي هذا القول ان كان رأسه في السجود
والمأموم قائم فسدت وقد مر قول انه كذا يفعل * اولاً * يكون القوت بعمل
مخالفة له وانما الشرط ان يكون بعد امامه ولو فصل بينهما عمل او اكثر * قولان *
ثالثهما انه لا ضير ما لم يسبقه بثلاثة اعمال رابعهما لا ضير ما لم يسبقه بسلام وهو
غير واصل اليه خامسهما ما لم يصل الرسول سادسهما ما لم يقرأ التحيات سابعهما
لا ضير ولو لم يلحقه بالسلام وذلك ان احرم متصلاً بالامام وقيل ولو تأخر وقيل
ان كان كلما خرج الامام من حد دخله فسدت * وهل القراءة عمل * والركوع
عمل والتعظيم عمل والرفع عمل والسجود عمل والتسبيح عمل والرفع منه عمل
والرجوع عمل والرفع للتحية او للقيام عمل والتحيات عمل * او * القراءة

ومن ابطأ بركوع او سجود
حتى رجع الامام مرة
اخرى فقيل فسدت عليه
وقيل لا حتى يفوته بعمليين
وهل ان فاتته بعمل فقد
خالفه اولاً قولان وهل
القراءة عمل او

* هي والركوع * عمل واحد او هما والتعظيم او الركوع والتعظيم كالسجود
والتسبيح معا * او الركعة وما يعمل فيها * او جميع ما يستقبل من الصلاة عمل
واحد * خلاف وان اختلفت نيته مع امامه كظهر بعصر * مثل ان يصلي الامام
الظهر والمأموم العصر وقد صلى الظهر قبل اخر الامام الظهر الى وقت العصر او
قدم المأموم العصر عن وقته المعتاد * ففي الفساد قولان مشارها * منشأها
* هل * صلاته * مرتبطة بـ * صلاة امام * * فتفسد وهو الصحيح
لحديث الائمة ضمناء * اولاً * فلا تفسد قولان وفي الديوان ان قدموا امامهم
للاولى وقد صلاها فصلى بهم العصر اعدوا وقيل هم وقيل هو قلت وقيل لا هم ولا
هو قال وان تعمدوا ذلك اعدوا قلت وقيل لا وان قل الامام بعد ما صلى بناس
لم احرم عليكم لم يشتغلوا به وان قال اولاً لا احرم عليكم فلا يصلوا به وان قال
ذلك لبعض فقط صلوا به وقيل لا * ويحمل على المأموم قراءة * الركعة * الاولى *
السورة والفتحة * اتفاقاً * والمشهور انه قيل يحمل قراءة السورة وحدها في الاولى
وغيرها وهو مشهور المذهب وقيل يحمل الفتحة ايضاً وقال بعض قومنا لا يحمل
الفتحة ولا السورة ويرده حديث لا تفعلوا الا بأمر الكتاب ولعل المصنف اراد
بالقراءة قراءة السورة فانه يحملها في الاولى باتفاق * لا * يحمل * التعظيم
وغيره * من الاقوال * على الراجح وفي * حمل * التحيات قولان * احدهما
للامام عبد الوهاب رحمه الله انه يحملها لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الرجل
مقدار التشهد ثم احدث فقد تمت صلاته والاخر لوزير مزور بن عمران انه لا
يحملها ولا دليل في ذلك الحديث للامام لاحتمال ان يراد اذا قعد مقدار التشهد
وقراءه فقد تمت صلاته ولو لم يزد على التشهد شيئاً من دعاء او غيره ويدل لهذا
التأويل اشتراط ان يقول في حديث اذا انت قعدت وقلت اي وقلت التحيات
المباركات لله انخ على ما مر بل قد قيل المعنى وقرأت التحيات كلها وسلمت فذلك
كله القول وايضاً حديث الامام عام للمأموم والامام والقذوافاظ بظاهره ان تعود
التحيات واجب وقراءتها غير واجبة والكلام مفروض في وجوبها هل يحمله الامام
ام لا الا ان يقول انها ولو لم يجب في الجملة لكن اذا قرأها الامام لزم المأموم ان

هي والركوع او الركعة وما
يعمل فيها خلاف وان
اختلفت نيته مع امامه
كظهر بعصر ففي الفساد
قولان مشارها هل مرتبطة
به اولاً ويحمل على المأموم
قراءة الاولى اتفاقاً لا
التعظيم وغيره على الراجح
وفي التحيات قولان

يقرا هذا لوجوب اقتدائه بالامام فرخص ترخيصا ان يحملها عنه وقد يقال لادليل
لوزير في حديث اذا قعدت وقلت الخ لاحتمال ان يريد اذا قعدت ولو بلا قراءة
وقلت السلام عليكم واما ان يكون هذا دليلا للامام فلا يصح * ورخص في
حملة كل عمل * اي كل قول * سوى تكبيرة الاحرام * وغير التسليم في
التسليم خلاف هل يجب والاستثناء تكبيرة الاحرام من كل عمل منقطع ويجوز
كونه متصلا باعتبار ان التكبيرة عمل للسان بل يتعين هذا لانه اراد بقوله كل
عمل كل قول واما الاعمال فانه يعملها المؤمن ساكتا على هذا القول * وهو
ضعيف * قيل ويحمل الرثاء والشك والنسيان * باب * في تنبيه الامام * ينبيه
الامام * في الفرض والسنة والنفل * اذا وقف له حرف * او اكثر او تركه
كذلك الى ما بعده روى ان نافعا مولى ابن عمر صلى المغرب خلف ابن عمر
فبسمل وارخ عليه فقال نافع اذا زلزلت الارض فقرأها ابن عمر ولم يعب عليه شيئا
* او غلط في عمل * او قول مثل ان يقرأ في الركعة الثانية سورة فوق السورة
التي قرأها في الاولى فان هذا مكروه ينبيه عنه بالتي تحت وكذا ينبيه ان قصد
التي فوق جاهلا * مقابلة * فاعل ينبيه * من * الصف * الاول وجاز غيره *
وهو الذي في الاول غير مقابل والذي في غير الاول مقابل او غير مقابل * الى
ثلاث مرات * متعلق ينبيه سواء به واحد او اثنان او ثلاثة بكل مرة قال في
الديوان وقيل ينبيه ثلاثة رجال مرة مرة وان به ثلاثة او اكثر دفعة وفاقا فلا
ضير وهل تحسب مرة او مرارا فلا يعاد تنبيهه وان به اثنان دفعة وفاقا فل مرة
او مرتان خلاف ولا يحسب تنبيهه من لا يسمع لحفاء صوته ولا من لا يعرف كلامه
لعدم قصاحته * وقيل * يكرر تنبيهه * ما لم ينبيهه والا * اي لم ينبيهه مع تكرير
التنبيه في القول الثاني وبعد الثلاث في الاول وهو ظاهر واما الثاني فبحيث لم
يطعموا ان ينبيه به * تركه * المنبه * حتى تنقض عليه * فان كان النوم
فانتقاضها لا انتقاض الوضوء بالنوم على ما مر في محله وان لم يكن بنوم او كان له
بحيث لا ينقض وضوءه فانتقاضها بقاء ساكتا او في غير عمل الصلاة او في عمل
لما ليس في محله قدر عمل وقيل قدر ثلاثة اعمال ومرة كية العمل * فيتدون *

ورخص في حملة كل عمل
سوى تكبيرة الاحرام وهو
ضعيف باب ينبيه الامام
اذا وقف له حرف او غلط
في عمل مقابله من الاول
وجاز غيره الى ثلاث مرات
وقيل ما لم ينبيهه والا تركه
حتى تنقض عليه فيتدون

وقيل يعيدون وقيل ان لم ان يستخافوا اخر وان اتوا قبل انتفاضها عليه اعدوا
وان ينبيه من لم يكن في الصلاة معه اعد ان تبعه وقيل لا وقيل ان كان لما ينبيه
تجلى له الصواب فلا اعادة وان تبعه تقليدا اعد وهو الحق واما المؤمنون فلن
الامام يرجع الى قولهم وتنبيههم ولو لم يتذكر الا انه قلدهم ما لم يتيقن خلافهم وهذا
ما عندي وبه قال احمد ومالك وغيرهما وقيل لا يرجع اليهم الا ان تذكر واحتجوا
بقوله صلى الله عليه وسلم اذا نسيت فذكروني ونسب لاصحابنا واجيب بان المعنى
ذكروا لي ما عندكم وان اريد تنبيهه * فله لينبهه * في القراءة بحرف وقف له *
من الفاتحة او السورة او من سمع الله من حمده ويمجهر له ولو في محل السر مثل ان
يمجهر في الفاتحة حيث ارخ عليه ليفتح له وهو في ركعة السرفان جهر بالفاتحة في
مقام التحيات اجهر له بالتحيات * وفي جهر في محل * السر * بقوله عز وعلا
* ولا تجهر بصلاتك * بفتح الكاف واسكن الراء ولو كان الامام امرأة لنساء
* وفي عكسه * بقوله عز وعلا * ولا تخافت بها * اي لا تسر بصلاتك ولو
كان الامام امرأة ولا بأس ان قال له ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وان
كان لا يفهم الا بذكر ولا تجهر بصلاتك مع ما بعده ذكر ذلك كله له ولا بد
* وفي قيام في محل * قعود ب * بقوله * اقموا مع القاعدين * من قوله
تعالى وقيل اقموا مع القاعدين بدون القول لانه كلمة اخرى لم تناسب المحل وكذا
الواو فابتدا بما بعدهما وان ذكرها جاز والاولى ان ينبيه بقوله اقموا ويعنيه من
قوله اقموا لهم كل مرصد وكذا واو قوله وقوموا لله قانتين اذا نبيه للقيام كما قال
* وفي عكسه بقوموا لله قانتين * عابدين بصيغة خطاب الجماعة ابقاء للفظ القرآن
العظيم وفي سجود قبل الركوع بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا وفي القيام
من السجدة الاولى الى الوقوف قائما الى التحيات بقوله تعالى اسجدوا بايات الهدى
مضمومة او قوله يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا او ينبيه في ذلك بغير تلك الآية
من الآيات التي فيها الركوع والسجود وانما لم تفسد بالزيادة على ما به التنبيه لانها
مما تم الكلام المنبه به في الآية والاولى ان ينبيه للقيام بقم الذي في سورة المدثر
لانه اقل حروفا ولا يتغير فيه ويجوز بقم الذي في سورة المزمل فيسكن الميم لعدم

ففي القراءة بحرف وقف
له وفي جهر في السر
ولا تجهر بصلاتك وفي
عكسه ولا تخافت بها وفي
قيام في قعود باقموا مع
القاعدين وفي عكسه بقوموا
لله قانتين

قراءة ما بعدها * وفي التسليم لا في محله بالتكبير * يكبر المنبه او يسبح او يقول
 قوموا لله قاتلين * وهم قعود * ولا يقوم هو ولا هم حتى يقوم الامام * وقيل ينهونه *
 وهم قعود * ثم يقومون * ولو لم يقم فيه انهم سبقوه بعمل عمدا فهو ضعيف
 ووجهه ان القصور من الامام وقيل ينهونه وهم مبتدون في القيام بامهال وهذه
 الاقوال كلها ايضا في تنبيهه بتكبير الركوع او سمع الله لمن حمده او بتكبير القيام
 ان قعد للتحيات فيكبر للركوع وهو قائم ولا يركع حتى يركع الامام او يكبر
 ويركع او يكبر مبتدئا في الركوع بامهال وان قام حيث يسلم قيل السلام عليكم
 او اقعوا مع القاعدين او سبحان الله وكل ما يكون اقرب للفهم فهو اولي وان
 اشتغل الامام بنحو العطاس في الفاتحة انتظروه بها لئلا يسبقوه * فان انبه
 بعد ما سلم * ولو لجهتين * سهروا فقام اتبعوه مالم يحدث بعده * اي بعد التسليم
 * عملا * من غير الصلاة * كمشي او كلام او اكل * او شرب او اتخاف
 بثوب او استدبار للقبلة اعزها الله او جعل اصبعه في انفه * او * يحدث * قياما *
 صلاة * اخرى * حتى شرع في سبحانك اللهم * فان * احدث قياما لاخرى
 * قرأ سبحانك اللهم * اي شرع في قراءته ولو لم يتم هذا اللفظ * انتقضت
 ومضوا * يعني والله اعلم اذا قرأ سبحانك اللهم حكموا بانتقاضها وعلوا انها انتقضت
 بقيامه بعد السلام لانه ولو قام ساكتا لا يتحققون انه قام لغير ما ينهونه له لاحتمال
 ان يكون قام ساكتا سهوا فينهونه ايضا او كبر سرا كذلك فهم يصحون
 الاصل من كونه في الصلاة وهم مأموون له حتى يتحققوا باحداث شي بعد السلام
 وذلك انه قام فبدأ بالتوجيه على ان ينوي بعده او نوى خفيا بلا لفظ وقيل
 فسدت بالسلام للجهتين والصحيح انها صحيحة لانه صلى الله عليه وسلم سلم اليها
 ولم بعد الصلاة وتنقض ايضا ويمضون ان اقام الصلاة او قرأ التنية وان نوى في
 اسرع ما يكون ولم يلفظ لم تنقض وقيل لا تنقض ولو قام ومشى مالم يستدبر
 فليتبعوه وان ادعى انتقضت ومضوا وقيل لا ان ادعى بالعربية لدينه وقيل لا ولو
 دعا له بالعجمية وقيل لا الا ان دعا بالعربية ولو لدنياء وان ادعى بالعجمية اعدوا وكذا
 الفذ وقد مر ذلك وقيل ان مال للدعاء انتقضت ولو لم يدع وقيل انتقضت اذا

وفي التسليم لا في محله
 بالتكبير وهم قعود وقيل
 ينهونه ثم يقومون فان
 انبه بعد ما سلم سهروا فقام
 اتبعوه مالم يحدث بعده
 عملا كمشي او كلام او
 اكل او قياما لاخرى فان
 قرأ سبحانك اللهم انتقضت
 ومضوا

سلم لناحيين وقيل ولو لواحدة * وهل يعيد منبهه ما نبه به * كبعض الفاتحة
 ان نبه به وكتكبير اذا نبه به وكسلام اذا قام في محل السلام لانه فعل ذلك
 تنبيها لا اداء وهو الصحيح فلا يكون ايضا متقدما على الامام * اولا قولان وقيل
 انما ينبه في الكل * من جهته في سر وعكسه وقيام في قعود وعكسه وترك السجدة
 الثانية وفي التسليم في غير محله ونحو ذلك كقراءة سورة في الثانية فوق سورة
 الاولى وكنوم وسكوت * سبحان الله * ولا ينبهه بسبحان الله اذا كان لا يتنبه
 به مثل ان يتوقف له حرف هذا مرادهم فلا عجب وان اراد تنبيهه بالتسبيح فلفظ
 الى غيره مثل بسم الله ففي فساد صلاة المنبه قولان وان كان اصم فرماه بحصاة
 فسدت على الرامي وقيل لا لانه في اصلاحها وكذا ان تنحج له وان لم يسمع
 الامام فمضى اليه المنبه فسدت على المنبه وحده وقيل لا تفسد عليه لانه في اصلاح
 الصلاة وان اتبعوه في القلط بلا عمد ورجع ورجعوا صحت وان تعمدا فسدت
 عليهم ولو رجع وقيل لا ان تبعوه احتياطا وان ظن ان الامام غلط فنبهه فنبهه
 الامام اعاد الامام ان تعمدا وان اتبعه سهوا فلا ان رجع وهل ينبهه بالحرف اذا
 سكت او اذا ارتج او اذا طلبه واعياه الطلب وهل يجوز تنبيهه مالم يرجع اولا
 اذا قرأ ما يجزي اقوال وتنبيه الامام والانصات لقراءته واجبان فمن لم يفعلها
 عصي * وليس على النساء تنبيه ان كان معهن رجل * غير محرم لهن وان نبهته
 امرأة ولو اجنبية بخضرة الرجال ففي فساد صلاتها خلف والصحيح انها لا تفسد
 لان ذلك اصلاح للصلاة ان لم ينبهه الرجال او كانت هي ومحرمته فقط ولم تنبهه
 المحرمة ولا تفسد ان نبهته بالتحريك * والا * بان صلى بن لا يشتهي كمجائز
 او معهن طفل * نبهته محرمته * بالحرف الذي توقف له او بالعمل الذي سها عنه
 * ان وجدت * وان نبهته بذلك غيرها مع وجودها لم تفسد * والا فغيرها *
 واختار ان تنبهه المرأة التي ليست بمحرمة * بتصفيق * يديها * وضرب فخذي
 يده * حيث ينفع ذلك والعطف تفسير كانه قال بتصفيق وهو ضرب فخذي بيد
 وقال صلى الله عليه وسلم اذا غنى الامام امر فليسبح الرجال وليصفق النساء ويقل
 التسبيح للرجال والتصفيق للنساء وظاهر الحديثين ان ذلك على اطلاقه ولو

وهل يعيد منبهه ما نبه به
 اولا قولان وقيل انما ينبهه
 في الكل بسبحان الله وليس
 على النساء تنبيه ان كان
 معهن رجل والا نبهته
 محرمته ان وجدت والا
 فغيرها بتصفيق وضرب
 فخذي بيد

اجتمع الرجل والنساء وقيل تصفيق النساء اذا لم يكن الرجال واذا كانوا سبعة
ويجوز للمرأة مطلقا التنبيه بسبحان الله حيث ينفع * وان غمي عليه او غشي *
عليه عطف تفسير بأ وهو مرجوح وانما المعروف في عطف التفسير وعطف
المرادف الواو لا او فأوهنا يعني الواو * بطلت عليه * لا انتقاض وضوءه بالاغما
* ومضى فيها من خلفه * وحكم اغماه * حكم موته ومر في ذلك خلاف * وان
نام حرك على منكبه الايمن او رأسه يسرى رجل ويمنى امرأة * فان الرجل في بين
الامام فانما يليه يده اليسرى والمرأة اذا صلت وحدها معه كانت في يسراه فانما
تليه يمينها وان حركه في غير الرأس والمنكب او للرجل يمينها والمرأة يسراها لم تفسد
كما قال انها لا تفسد بتنبيهه في رأسه وقد امكنه التنبيه في منكبه وقيل تفسد
ان نبيه يمينه او نيهته يسراها لان في ذلك زيادة عمل لم يحتاج اليها الا ان وقت
خلفه او عن يمينه خاف الرجل عند مجيز ذلك فانها اذا وقفت خلفه نيهته يمينها
وجاز يسراها ولا زيادة عمل فيها وان كانت يمينه نيهته يسراها وان نيهته يمينها
فزيادة وان كان خلفه رجال نيه من خلفه يمينه لانها افضل وجاز يسراه وان
وسطوه نيه من في يمينه يسراه لانه الافضل وان نيه الذي في اليسر او من
يساره يمينه جاز او نيه الذي في يمينه يمينه او الذي في يساره يسراه فلا بأس
* بكمود * وحصة ونواة تعززه بها * لا مباشرة بيد لغير محرمه * ولواف
يدها وقف الموضع الذي تنبه عليه * ان كان * اي حصل مثل عود
* والا * يوجد العود هنا البتة او وجد ولكن تحتاج الى انتقال اليه * فييدها
بلا مباشرة * بان تلفه او يكون الموضع الذي تنبه عليه ملفوفا فيجوز ان تنبه
عليه بيد غير ملفوفة وان باشر يدها جسده حيث لم يكن عورة فلا فساد عليها
ان لم تكن بذلك على القول بان المس كالنظر فيجوز مس كل ما يجوز نظره ومن
قال اشد نقض وضوءها ومحرمته تباشره جسدا بجسد ولا خير ان لم تحف عليه
او عليها فتنة او تجعلها من تحت ثوبها وهذا قول بجواز صلاة الرجل بنساء غير
محارمه ان تعددن لعدم خوف الفتنة فان الفتنة في الخلوة بالواحدة وهو اصح
عندي وهو خلاف ما مر من المنع في كلامه * ولا يمضي من خلفه قبل انتقاضها

وان غمي عليه او غشي
بطلت عليه ومضى فيها من
خلفه وان نام حرك على
منكبه الايمن او رأسه يسرى
رجل ويمنى امرأة بكمود
لا مباشرة بيد لغير محرمه
ان كان والا فييدها بلا
مباشرة ولا يمضي من خلفه
قبل انتقاضها

عليه ان لم ينتبه وان قعد حيث يقعد * او قام حيث يقوم او نحو ذلك * وتباطى *
لنوم او غفلة او ضعف عقل وهو نائم او قاعد ونهوه ولم ينتبه * حتى خافوا
فوت الوقت * قطعوه * استأنفوا وان لم يخافوا * الفوت * ارتقبوه حتى
تفسد عليه * وقد مر اوائل الباب الكلام متى تفسد عليه ويتصور ان يكون
الاستئناف اقرب ولو كان الامام في اخرها بان يكون يبطا في اتواله واعماله وم
يسرعون ويختصرون اذا استأنفوا * ويقندي بمن خلفه ان شك ويقندي به *
بالبناء للمفعول اي يقندي به من خلفه * و * تقندي * الصفوف والشخص
بابعاضهم * صف بصف وشخص بشخص وصف بشخص وشخص بصف
بان يشك في شيء او يرجحه فيرى المأموم فعلة او سمعه فعلة او تركه المأموم
فيتبعه ولولم يكن معه الا مأموم واحد وان قال * اخر غلط اعاد ان صدقه وان
اختلفوا عليه اخذ بالامانة واذا استووا في الولاية اخذ بالاكثر وكذا ان
اختلف عليه من ليس في الولاية وان غلط رجل يجنب الرجل فامسكه او
نيه او اشار اليه او نخسه اعاد هذا المسك ونحوه وقيل لا * لا يغير مصل
معهم * مقلدا له اما لو نيه فتدكر ان الحق معه فليتبسع تذكر نفسه بخلاف
القد فانه رخص له ان يقندي بغيره لعظم الامامة والمأمومية فلا يقتدون بخارج
عنهم ولانه قد رخص للامام في الاقتداء بالمأموم والمأموم بالامام وبالمأموم
فقد حصل ترخيص كثير فلا يزداد عايه * ورخص لمريض خولط عليه * يقال
خولط عقله له اذا كان مغالطه نافعا له وخولط عقله عليه اذا كان مضرا * ومبتد
من ابتدا بالالف يقندي بالياء وهو لغة او بدل المزة باء * جاهل لامضيع *
ورخص له ايضا ومن التضييع ان يعتمد على من يعلمه فلا يعلم ولا يدرس من صلاة
لاخرى فان الواجب ان يشتغل بين الصلاتين قدر طاقته بشتم الصلاة المستقبل
فان قلت فما الحكم عند من لم يرخص له قلت الحكم ان يقندي بمن يعلمه
اذا حضر وقت الصلاة ولم يعلم تضييعا ويعيدها اذا تعلم ومن رخص لم يأمره
باعدتها وان لم يضيع فلا اعادة قطعا وفي كتاب ابي مسئلة هنا وحاشيتي عليه
كلام * اقتداء * نائب رخص لتضمن معنى اجيز * بغير مصل * يعلمه

﴿ولو غير أمين ان احسن﴾ وصدقه وقيل لا الا بأمين ﴿ولو غير مكلف﴾ مطلقا وهو الصبي او غير مكلف في ذلك الوقت بالصلاة كحائض واجبر ولو شركا او مشركا او اقلع عند بعض ﴿وجاز لفق﴾ يصيبه وسواس او ضعف عقله ﴿ان يقتدي بقائل له سلم فقد اتمت او﴾ قائل له ﴿بقي لك كذا﴾ او اركع او اسجد او اقرأ الفاتحة او اقرأ السورة او قد قرأت الفاتحة او قد قرأت السورة او اركع او اسجد او قد ركعت او قد سجدت او اقعدها للتحيات او قعدت لما ونحو ذلك مطلقا وقيل ان تغلب عليه الوسواس ولا يجوز للمأموم ان يقتدي بمأموم لا امام ماخر ولا بمصل وحده ولا بامام غير امامه ولا للفق ان يقتدي بفق آخر او بامام او مأموم ولا للامام ان يقتدي بمأموم لا امام آخر او بامام آخر او بفق ومعنى ذلك كله ان ينوي من اول صلاته او ينوي بعد الدخول فيها ان يتبعمه في صلاته فعمل بعد فعله او يقول بعد قوله او يحزره بابتداءه معه او يسبق بركعة او غير ما اذا شك كم صلى اعتبره كل ذلك لا يجوز لواحد من هؤلاء ﴿ان كان﴾ القائل ﴿امينا وجوز﴾ ان يقتدي بكل من صدقه وكذا ان شك في اغتسال او وضوء او تيمم او صلاة بثوب معين ﴿او في امر ما من امور الديانات﴾ يصدق قائلها له فعلت ذلك ﴿اولم تفعل وقيل ان كان امينا وقيل لا يقتدي الا بأمين﴾ ان لا يتيقن بخلاف قول ﴿ه﴾ او بخلاف قول الاثنين ولو امينين ﴿وكذا جميع وظائفها﴾ ويحجر القارئ في محل السر ليراقبه مراقب لانه يوسوس قاله ابن محبوب واما من يشك فيدخل الصلاة على الجهر لسمعه من يحفظ فلا يجوز هذا مراده لا ان يدخل الصلاة فاذا شك جهر لسمع فيفتح عليه فلا يجوز لان ذلك كالكلام ﴿وجوز لغير شاك ان يحجر بجميعها حتى يسمعه من يحفظ عنه﴾ اي له او عليه لان الحفظ مراقبة عليه او عن على بابها لانه متى وعاء ما يقول فقد اخذ عنه انه قاله فذلك مجاوزة ﴿ويعلمه﴾ بما بقي او انك قد فعلت ﴿ويخبره﴾ انه اتم الصلاة او كذا ﴿اذا اتم لضرورة التعلم﴾ وكذا من يعتريه الشك كما مروان بن الامام من ليس معه في الصلاة فاعتدى به من غير تذكر اعاد وقيل لا وكذا المأموم اذا نيه احد وكذا الفق وذلك في القراءة قال في الديوان ان

ولو غير أمين ان احسن
ولو غير مكلف وجاز
لفق ان يقتدي بقائل له
سلم فقد اتمت او بقي
لك كذا ان كان ميتا وجوز
بكل من صدقه وكذا
ان شك في اغتسال او
وضوء او تيمم او صلاة
بثوب معين يصدق قائلها
له فعلت ذلك ان لم يتيقن
بخلاف هو وكذا جميع
وظائفها وجوز لغير شاك
ان يحجر بجميعها حتى يسمعه
من يحفظ عنه ويعلمه
ويخبره اذا اتم لضرورة
التعلم

وقف له حرف فاخبره من لم يكن معه في الصلاة فاعتدى به اعاد الا ان ذكره فلا بأس ورخص ﴿باب﴾ في الاستخلاف وهو حق للمأمومين على الامام وان لم يستخلف عنه لانه ترض للخلاف في فساد صلاتهم ﴿وجاز الاستخلاف في صلاة غير ميت﴾ نافلة او سنة او فرضا واما صلاة الميت فلا يستخلف فيضي بلا استخلاف فتفسد عليهم وقيل يقومون فرادى وقد اجاز بعض النفل بالجماعة مطلقا لحديث صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بانس وجدته ما يكة وشيخ وبيتم كما في مسند الربيع ولحديث صلاة النفل ليلا بابين عباس وغير ذلك ﴿وجوز ولو فيها﴾ اي في صلاة ميت ﴿و﴾ انما ﴿صح البناء﴾ للفق وللامام وللمأموم ﴿من قي﴾ بتشديد الباء بلا همز وهو لغة ﴿وخدش﴾ يتصور في الصلاة بخروج دم الانسان وبخروج دمها بالتصاق طعام بها او غير طعام حتى لا يخرج باللسان فاخرجه بعود فادى كما يجيء بعد وكصادمة ما يخرج به ﴿ورعاف﴾ وائس في حديث الباب الا القى والرعاف اعني حديث مسند الربيع اذ لم يذكر فيه الخدش وكانهم قاصوه على الرعاف يجامع خروج الدم في كل واما غيرها فنحدث به فسدت صلاته وفي صلاتهم قولان وقالت المالكية يستخلف اذا عجز او خاف حدوث ما يفسد صلاته كقطاع او بول او غائط او غير ذلك او ذهب لتنجية مال او نفس او دخل بطهارة عنده ثم تذكر انه دخلها يحدث من القى والرعاف ويجوز للامام ان لا يستخلف وقال بعض اصحابنا انه يستخلف اذا عرض له فيها قي او خدش او رعارف او ذهب لاصلاح فساد في المال او النفس او اصلاح صلاة واذا دخل غير الامام العدل في الصلاة فجاء الامام العدل فله ان يتأخر للعدل فيصلي باقي الصلاة كما روي عن ابي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم وله ان يمضي واما ان يتأخر لامام الصلاة الذي اعتيد او غيره فلا يجوز وزعم بعض ان من احدث باحد الثلاثة انتقضت صلاته وقال بعض انه يجوز له البناء والاستئناف وذلك كله اذا انتقض وضوءه والا مضى في صلاته واذا استخلف ومضى او لم يستخلف ولم يجد الا ان يمضي في مساجدهم او بينهم وبينها لم ينقضها ذلك عنهم للضرورة وان علا التجسس في بدنه ثلاثة اذرع وقيل ذراع لم تفسد

﴿باب﴾

جاز استخلاف في صلاة
غير ميت وجوز ولو فيها
وصح البناء من قي وخدش
ورعاف

عنهم لان علو النجس كذلك قدام المصلي لا ينقضها ان لم يمس ومما يدل على عدم
النقض مطلقا انه يمس من يستخلفه * فان وصل ثوبه او بدنه * او كلبها غير
ما يلي محل النجس * ذلك فهل يستخلف ويفسله * الا ان غسل القبي من الثوب
يصعب وهو ممكن وانما يسهل مع يمس وتقسير ويتوصل اليه بظط التراب او غسل
بصابون او نحوه * ويتوضأ ويبيئي اولا * يفعل شيئا من ذلك المذكور من البناء
والاستخلاف وصلاته وصلاتهم متقضة * قولان * ثالثها انتقاض صلاته
وحده ويمتنع وعلى الاول يجوز له ان يلبس ثوبا اخر ويترك المتنجس وقيل
لا يفسل الاول الا ان لم يجد غيره ومن مسه احد الثلاثة من غيره او مس ثوبه
فسدت عليه وقيل يبيئي كما اذا احدث هو ومن ذهب للتوضي من احد الثلاثة
فمس غيرها او ما ينقض الصلاة او عمل غير ذلك او استدبر بلا احتياج اعاد
* ويستخلف ان يتقن بذلك لا ان شك بل يمضي حتى يتم * ان شك * فان وجده
اعادها * واخبرهم * ان * بان انه * حدث ما ينقضها * وذلك انه قد يجد
الرعاف والحدش ولا يجد نقضا بان لم يفرج الدم من الجرح او من الانف
فتمت صلاته او وجده خارجا انتقضت لانه وجد نقضا وهو الدم بواسطة عدم
التوضي فيكون قد صلى بعض صلاته بلا وضوء وان شك واستخلف فقولان
في صلاة الكحل ولو وجد الحدث بعد واذا شك نظر بعينه نهارا او بنارا ويذهب
اليها ولا يقدها فان فعل لم تفسد ويمس بيده في غير ذلك على ما مر في الطهارة
ويمس بها في الظلة ولو نهارا وان حس بها في ضوء نار او نهار فقولان في الاجزاء
وان شك في ذكره رده لفحذه وحس بيسراه وقيل يحس بها ثم يسمح لفحذه ولا
فساد قيل ان حس يمينه وقولان ان جمع اصابعه حين الاحساس وان شك
من تارة يشك ويمجد وتارة لا يمجد مضي حتى يتم وينظر او يحس فان وجد اعاد
وقيل لا وان نظر او حس من يشك ولا يمجد فلا يعيد وان لم ينظر الذي اذا شك
وجد ثم صلى فوجد اعاد وقيل لا وصح البناء لمن احدث باحد الثلاثة ولو كان
قبل احداه قد يتيمم للجناية والوضوء تيمما واحدا اولها وللاستنجاء وتوضأ ببناء
على صحة الوضوء مع ترك الاستنجاء او يتيمم للجناية والوضوء والاستنجاء تيمما واحدا

فان وصل ثوبه او بدنه
ذلك فهل يستخلف ويفسله
ويتوضأ ويبيئي اولا
قولان ويستخلف ان يتقن
بذلك لا ان شك بل يمضي
حتى يتم فان وجده اعادها
ان حدث ما ينقضها

و * كان يتيمم بعد الاحداث في هذه الصور بالنبي او بالرعاف او بالحدش اعدم
القدرة او اعدم الماء او يرجع الى الاغتسال * وان اخبره امينان برعاف او حدش * او
في وصل فاه وغفل هو لحشوه او لمول او لمخالطة في عقله وهو قائم او نحو ذلك * استخلف *
ان لم يتقن بخلاف قولهما * وفي الواحد قولان * قيل يستخلف وهو الصحيح وقيل
يمضي في صلاته واذا اتم نظر وقيل ينظر في حينه او يحس فان لم يجد مضي في
صلاته لان ذلك من اصلاح الصلاة * واهل الجملة كالشك * لا يستخلف
بقولهم ويمضي واذا اتم نظر وقيل ينظر او يحس في حينه على حد مامر * وكذا
امين * يكون كالشك * على رأي * من الرايين المذكورين يمضي ولا يشتغل
به واذا اتم نظر وقيل ينظر في حينه وقيل يستخلف بكل من صدقه ولو كان ممن
لانصح له صلاة ولو امرأة او طفلا واذا نظر ووجد بعد ما اتم اعاد ولا بأس
برد قوله على رأي الى قوله واهل الجملة كالشك وكذا امين فيكون الراي الآخر
هو الاستخلاف بالامين والاستخلاف باهل الجملة كما هو المفهوم لكن بقيد كون
الجملي مصدقا فهذا تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يستد به * ويمد يده *
اي اليمنى اذا اراد الاستخلاف وتجاوز اليسرى * للصف الاول فان لم يجد فيه
صالح * للاستخلاف * مد حيث وجد وهل تفسد ان * وجد خلقه او يمينه
او شماله قريبا فذهب الى من هو ابعد في الصف او * وجد في الاول واستخلف
من غيره * الذي هو الثاني مثلا او وجد في الثاني دون الاول واستخلف من
غير الثاني ونحو ذلك * فيه تردد والظاهر الفساد * والذي عندي انقطع بفسادها
لانه زاد عملا لم يحتج اليه فتفسد صلاته به ولا سيما ان وجد في الاول واستخلف
من الثالث او في الثاني واستخلف من الرابع ونحو ذلك وانظر ما الحكم ان استخلف
من الثاني مثلا من غير ان يبحث عن صالح في الاول او من الثالث ان لم يجد
في الاول من غير ان يبحث عن صالح في الثاني وهذا الذي عندي انه ان وافق
انه لم يكن صالح فيما ترك الاستخلاف منه فقولان وان لم يوافق فسدت وذلك
كله اذا فعل ذلك عمدا او سهوا او ضرورة ما اذا فسدت صلاته في ذلك فسدت
صلاتهم وقيل لا بل يمضون * ويمجده * بيده او ثوبه حتى يوصله * لموقفه ثم

وان اخبره امينان برعاف
او حدش استخلف وفي
الواحد قولان واهل الجملة
كالشك وكذا امين على
رأي ويمد يده للصف
الاول فان لم يجد فيه صالح
مد حيث وجد وهل تفسد
ان وجد في الاول واستخلف
من غيره فيه تردد والظاهر
الفساد ويمجده لموقفه ثم

ينصرف وقيل يجيده بيده وفي الديوان انما يجيده من ثوبه والماء في يده عائدة
الى المأموم لان الامام لابد ان يكون جابدا بيده ولو كان فيها الخدش الناقض
لوضوه ولا نقض بذلك على المأموم المجبود اذ لم يباشره بالنجس ويتركه
ماضيا للمحراب وان لم يكن الامام يصلي في المحراب جديده وتركه يمضي لموضعه
ويذهب وان لم يطاوعه جديده الى ثلاث * اي ثلاثة رجال واسقط التام من
عدد المذكر لحذف المعدود او اراد ثلاث مرات وان جبد الى اكثر من ثلاثة لم
يعد وقيل يعيد * وقيل * يجبد * بلا حد * مالم يطاوعه واحد او يخف القوت
او يئأس او يمض مقدار ثلاثة اعمال وقيل ولو مضى قدرها * وان صادف من
لا يصح استخلافه كمرأة * بان كان خلفه صف واحد نساء ورجال محرم او
رجل ومحرمته او محرماته او نحو ذلك من الصور او صلت في الصف غير محرمه
لتاليها ولم يعلم بها الامام او صلت يساره ورجل يمينه او تلت محرمه في الصف او
نحو ذلك من الصور وفي ذلك كله اخطأت يده اليها فان قوله صادف بدل انه
لا ينظر الى المأمومين حال الاستخلاف وهو كذلك الا ان لم يجبد الا ان ينظر
فاينظر * او طفل * بان صلى في الصف الاول لجواز دخوله في الصف مصليا
* او من لا يصلي معه * بل يصلي وحده او مع امام غيره او هو في غير الصلاة
او كان يصلي خلف الامام قضاء او نفلا والامام فرضا حاضرا * انتقضت *
صلاته مطلقا وقيل لا مطلقا وتنقض جزما ان تعمد من لا يصح وانتقضت * على
الكل * الامام والخليفة وسائر المأمومين * ان اقتدوا به * والا انتقضت على
الامام والخليفة اما الامام فلانه اخطأ في استخلافه والاستخلاف خلاف الاصل
ولو وجب فهو كالرخصة لا تعدي مكانها ولا يتصرف فيها فاما ان يوافق الشرع
فيه او تبطل واما الخليفة فلم يطاوعه بالانتقال وايضا بنية الخلاف وهو غير متأهل
لها واذا انتقضت صلاة الامام في انتفاضها على المأمومين الاولان ومن لم يقتد به لم
تنقض عليه وقيل تنقض وقيل لا تنقض باستخلاف الطفل واقتداءهم به ولا باستخلاف
من يصلي نفلا او قضاء خلفه * وان جبد اكثر من واحد فليأخذ الذي عناء
ويدع سواه * وان اخذ الذي لم يعن لم تنسد صلاته وصح استخلافه وان لم يعن

ينصرف وقيل يجيده بيده
ويتركه ماضيا للمحراب
ويذهب وان لم يطاوعه
جديده الى ثلاث وقيل
بلا حد وان صادف من
لا يصح استخلافه كمرأة
او طفل او من لا يصلي معه
انتقضت على الكل ان
اقتدوا به وان جبد اكثر
من واحد فليأخذ الذي
عناؤه ويدع سواه

واحدا اخذ منهم من شاء وان جبد هم فمضوا جميعا فسدت صلاة من اقتدى بهم
واذا لم يعن واحدا فضي منهم واحد واقتدوا به جاز وان غنى واحدا لم يجوز غيره
* ويكون الخليفة على هيئة كان عليها الامام الاول كقراءة او ركوع او سجود
ولا ضير ان ابتدا القراءة * مطلقا وقيل قراءة غير الفاتحة وهو واضح لانها لا
تكرر ولا بعضها الا لضرورة وان سبقه الامام في الفاتحة قرأ ما فاتته به او لا
* والاحسن * الابتداء * من حيث بلغ الامام * في القراءة ولا يقرأ الخليفة
حتى يصل الموضع بلا فساد ان قرأ وينوي الامامة من حيث استخلفه وان عمل
شيئا قبل ان ينويها ففي صلاته وصلاتهم قولان واما صلاة السرفيبدأ من حيث
وصل في الفاتحة وان اعاد مما قبل حوطة ان يكون سابقا للامام فلا بأس ولا يجب
على المأموم ان يتأخر في قراءة السر لانه لا يسمع الامام الا انه لا يعتمد السرعة
ليسبقه بل يتحيز ان يكون متأخرا * وان استخلفه راكعا قال بمكانه * بعدما يتم
التعظيم او يعظم القدر الكافي * سمع الله لمن حمده * جاهرا قد رما بسمه منه
فيعلمون انه امام يقتدون به * ثم يتقدم لمقام الامام فيسجد بهم * وان لم يتم
تعظيمه وذهب لمقام الامام منحنيا على هيئة الركوع واتم فيه ما بقي من تعظيم
اوائمه في المشي على هيئة الركوع او قد تم في مكانه فذهب راكعا ولما بلغ الموضع
قام قائلا سمع الله لمن حمده او ذهب قائما ولما بلغ المقام انحى للتعظيم بلا تكبير
فلا فساد عليه والاحسن فيما اذا استخلفه وقد تم تسبيحه في ركوعه ان يقوم في
مكانه جاهرا بقوله سمع الله لمن حمده وان استخلفه في حال كونه يهوي للتعظيم
او للتسبيح او حين الرفع جهر في مكانه بقوله سمع الله لمن حمده او قوله الله اكبر
وان كان قد قال سمع او قال الله من قولك الله اكبر اعاده وجهر وان مضى
الى الموضع قائلا او ساكتا حتى وصله فقال لم يعد انما لا يبعد لانه في اصلاح الصلاة
ومن في اصلاح الصلاة لا يقطع عملها ولا قراءتها وانما جازله السكوت لانه
تجددت له الامامة وهو ماض الى محلها * وان استخلفه في سجود رفع رأسه بتكبير
يجهر * ليعلموا انه امام والكلام في السجود كالكلام في الركوع فان لم يتم التسبيح
زحف قليلا عن الصف بقدره الا ينقطع عنه واتم وهو ناول الامامة وكذا ان لم

ويكون الخليفة على هيئة
كان عليها الامام الاول
كقراءة او ركوع او سجود
ولا ضير ان ابتدا القراءة
والاحسن من حيث بلغ
الامام وان استخلفه راكعا
قال بمكانه سمع الله لمن
حمده ثم يتقدم لمقام الامام
فيسجد بهم وان استخلفه
في سجود رفع رأسه بتكبير
يجهر

يُشرع فيه ويرفع وجهه عن الأرض قليلا حين الزحف * فان * كان او فان
استخلفه * في * السجدة * الاولى * تقدم قليلا * بفصل رأسه عن الأرض قريبا
* قدر مالا يقطع * نفسه * من الصف * ويتم سجوده ويرفع بالتكبير الثانية
* ثم يسجد بهم الثانية * واما الاولى فقد اتمها وهو امام لهم ولو لم يعلم به من لم ير
الامام استخلفه * فاذا قام * بالتكبير * تقدم لمقام الامام * وان قطع نفسه
من الصف او تقدم لمقام الامام ثم سجد الثانية فلا بأس وان سجد هاهنا مقامه لم يفسد
عليه ولا عليهم على القول بان السجدين فريضة واحدة ومن قال فريضتان قال
بفسادها * وان * كان او ان استخلفه * في * سجدة * ثانية * رفع * نفسه
نكران هذه غير الثانية المذكورة قبلها والمغايرة بالاستخلاف فيها او في غيرها
* بالتكبير جهرا وتقدم وان * كان او وان استخلفه * في * تعود تقدم قاعدا حتى
يرز من الصف ثم يقرأ التحيات * ناويا لهم بقرعة التحيات اماما * ثم يقوم
بالتكبير ويتقدم * لمقام الامام وان كانت تحية تسليم برز من الصف ثم يسلم
وان تقدم لمقام الامام قاعدا واتم فيه او في المشي قاعدا ولو من صف ثان ثان او
ثالث او غيرها اذا جازله الاستخلاف من ذلك او تقدم قائما وقعد فيه بلا تكبير
فلا فساد عليه تحية تسليم او غيرها وواجب بعضهم على من استخلف في السجدة
الاولى او قارء التحيات ان يقوم الى مقام الامام وكذا في السجدة الثانية قبل تمامها
* والمدار على الامكان * مثل ان يزحف في السجود او في التحيات الى موضع
الامام يقبل ما يمكنه ولو خالف ما ذكر وان جبد واحدا ولم يطاوعه فانصرف ولم
يستخف غيره قبل له ان يقبل الاستخلاف بعد رده اولا قولان وان استخلف
ولم يتبعوه فسدت عليهم * وان خرج ولم يستخف - مضوا على صلاتهم * فان فعل
ذلك عمدا فليس له ان يرجع للاستخلاف وان قعد نسيانا فله ان يرجع ولو جاوز
الصف او خرج من الباب مالم يمض مقدار العمل على اختلافهم في العمل
* وفسدت ان استخلفوا * فسدت على مستخلفه مطلقا وعلى غيره ان تبعه وعلى
الذي استخفوه ان طاعهم * او تقدم واحد بنفسه فاقتدوا به * لاعلى من لم
يقند به واتم فردا * وهو المختار وقيل لا * والقولان في هذا الخيفة الذي قدم

فان في الاولى تقدم قليلا
قدر مالا يقطع من الصف
ثم يسجد بهم الثانية فاذا
قام تقدم لمقام الامام وان
في ثانية رفع بالتكبير جهرا
وتقدم وان في تعود تقدم
قاعدا حتى يبرز من الصف
ثم يقرأ التحيات ثم يقوم
بالتكبير ويتقدم والمدار على
الامكان وان خرج ولم
يستخلف مضوا على صلاتهم
وفسدت ان استخلفوا او
تقدم واحد بنفسه فاقتدوا
به وهو المختار وقيل لا

نفسه كالذي قدموه ايضا * ولا يمضوا ان لم يستخلف حتى يجاوز الصف * الجانب
في الفحص او في المسجد والمراد ما كان من الصف الى الجهة التي انصرف اليها او
اراد الصف الاول وان كان الصف الثاني او ما بعده اطول من الاول مضوا اذا
جاز الاول وان لم يكن في الاول من يستخلف مضوا اذا جاوز الذي بعده من
الصفوف التي فيها من يستخلف وان كان اواخر الصف الاول من لا يتأهل
للاستخلاف فاذا جاوز من يتأهل مضوا وقيل لا حتى يجاوز الصف وكذا في الصف
الذي بعد وهكذا وقيل اذا جاوز من يستخلف مضوا ولو بقي ايضا من يتأهل
ايضا لم يجاوزه وان لم يكن احد في الجانب الذي مر اليه رعى الصف الذي بعده
ولو كان خلفه احد * او * حتى * يخرج من المسجد * ان كان فيه قولان ولم
النظر اليه هل خرج او جاوز لان ذلك اصلاح للصلاة وكذا كل موضع صلواته
له حد بمخاطب او غيره اوله باب اول لم يكن فانه كالسجدة قيل يمضون اذا جاوز الباب
او ذلك الحد ولو من غير الباب وقيل اذا جاوز الصف * او يمضي امام الصف
قدر ما يجاوزه * اي ما يجاوز جميع ماعن يمينه او يساره من الصف * ان كانوا
في خص * اي ما يجاوز طرفه من الموضع الذي كان فيه وان كان جانب اطول
من جانب فانه يراعى الجانب الاقل احتياطا على صلاتهم مع انه قد ذهب والاصل
في الذهاب ان لا يرجع وان كان ما بعد الاول اطول راعوا الاول الا ان لم يكن
فيه من يتأهل فليراعوا الذي بعده اطول او اقصر اذا كانت فيه من يتأهل
للاستخلاف وان مضى في المسجد ونحوه الى قدامه بان صلوا في آخره فكما فحص
اولا يمضون حتى يفتب عنهم فيه اماما او جانبيا قولان وان مضوا قبل ما ذكر كله
فسدت عليهم قال في الديوان ومنهم من يرخص ولا ينتظرونه ان خافوا فوت
الوقت * ولا يستخلف الثاني ثالثا * ان احدث له ما يني معه وجه ذلك ضعف
الامام الذي هو خليفة لانه فرع مستخلف فلا يقوى على الاستخلاف كما ان خليفة
المال او النفس لا يستخلف ماخر ومن اجازله الاستخلاف انه امام صحيح الامامة
* فان فعل واقتدوا به اعادوا عند الاكثر * وقيل له ان يستخلف ثالثا فان لم
يطاوعه مضى وقيل يجبد غيره فان لم يطاوعه جبد غيره وانصرف وقيل يجبد مالم

ولا يمضوا ان لم يستخلف
حتى يجاوز الصف او يخرج
من المسجد او يمضي امام
الصف قدر ما يجاوزه
ان كانوا في خص ولا
يستخلف الثاني ثالثا
فعل واقتدوا به اعادوا عند
الاكثر

يطاوعه احد على حد مامر ولا يستخلف الثالث رابعا وقيل كل خليفة يستخلف
 وبلاستخلاف صار الذي استخافه الامام او الخليفة على قول اماما قبل
 الشروع فلا فرق بينه وبين الاول فلكل خليفة ان يستخلف كما للاول ووجه
 الاول انه كالوكيل لا يوكل وقيل يوكل وانه ضعيف لانه نائب لا يقوى قوة
 اصله وقال بعض المالكية انما يصير اماما بالشروع لانه يتميز كل التميز بالشروع
 بخلاف مطلق السكوت حتي يصل الموضع او مطلق البروز من الصف فان المصلي
 قد يسكت لضرورة او بلع ريق او تنفس او توقف آية ولكونه وراء الامام
 يسمع السورة ولتمام ما يقرأه كالتفاتة ووجه قولنا انه امام ولزمهم اتباعه والا
 فسدت عليهم كما مر وان استخلف رجلا فتقدم غيره فسدت على الكل
 ان اقتدوا به والا فعليه وحده وقال بعض المالكية لا تفسد عليهم ولا عليه
 وان تيمم امام لحدته بموضعه اراد الموضع الذي هو في بعضه لانفس الموضع
 الذي وقف فيه فقط لكن امكنه التيمم والتطهر فيه فلا ينتقل لموضع اخر والا
 انتقل الى غيره قريبا حيث يرويه قريبا ويظنونه يرجع اليهم لعذر ومضى واتبعوه
 صحت سواء دخل الصلاة بتيمم او باغتسال اذ لم يطق حين الاحداث على
 الماء او يتقن عدمه وذلك اذا طهر ما بلغه القيء او الرعاف او دم الخدش من جسده
 بتراب او ماء ولم يطق غسلا للوضوء مثلا او لم يجد ماء له ويضع التمسح المذكور
 بجانبه ولا يضره لانه لا يمسه ولا من يصلي معه لانه ستره لهم وان احدث مأموماً
 بما يبني معه توضع بالالف وهو لغة او هو الف مهموزة ورجع وان لم
 امامه او مع خليفته ان استخلف الامام لحدث جاده يستخلف به واستدرك
 ما فاتته به فان ذهب الى جانب او خلف فلا يرجع الى قدام الموضع الذي كان
 فيه اذا رجع بل الى موضعه وله الرجوع الى خلف موضعه اذا كان رجوعه من
 خلف بحسب الامكان وان ذهب الى قدام رجع الى موضعه او الى صف من صفوف
 قدامه ولا يرجع الى خلف الا ان رجع من خلف بحسب الامكان وكذا اذا ذهب
 الى خلف فرجع من قدام بحسب الامكان فله ان يرجع الى موضعه وان يرجع الى موضع
 قدامه واذا لم يمكنه الرجوع الى موضعه رجع الى حيث امكن وما ذكرته انما استفدته وان

وبلاستخلاف صار اماما
 قبل الشروع ولزمهم اتباعه
 والا فسدت عليهم وان
 استخلف رجلا فتقدم
 غيره فسدت على الكل
 ان اقتدوا به والا فعليه
 وحده وان تيمم امام لحدته
 بموضعه لعذر ومضى واتبعوه
 صحت وان احدث مأموماً
 توضع وارجع وان مع امامه

تيمم لعذر في مقامه مع الامام صح امره وان مضى عليها مأموماً بموضعه الذي
 توضع فيه فسدت ان لم يفرغ الامام او خليفته منها وان لم يعلم افرغ ام لا
 ذهب اليه استصحابا للاصل فان وجدته قد فرغ لم تفسد بذهابه لانه في اصلاح
 الصلاة وان لم يمكنه ان يصلي في موضع وضوءه صلى حيث امكنت ان فرغ
 الامام وان احدث الامام فاستخلف وصل بموضع وضوءه كره له بلا
 اعادة الفرق ان الامام ليس اماما بعد استخلافه ولا مأموماً لانه دخل الصلاة
 اماما لا مأموماً فلم يجب عليه الرجوع وصحت صلاته فذا ولو لم يفرغ خليفته
 من الصلاة بخلاف المأموماً فقد دخلها مأموماً فاذا فرغ فليرجع مأموماً ولا
 ينقض ما دخل به وان استخلف المأموماً بعد رجوعه او الامام بعد رجوعه
 لحدث ما يبني عليه بالامام جاز وان لم يفرغ منها الخليفة وانما حكمه ان
 يرجع ويصلي مأموماً بخليفته وان رجع للامامة جاز عند بعض وقيل يرجع اليها
 ولا يصلي مأموماً وقيل ان كان امام عدل رجع اليها والا صلى مأموماً وان وجد
 الخليفة فارغاً استدرك ما فاتته وان علم في موضع وضوءه فرائع الخليفة صلى فيه
 ان امكنه ولا يصح الدخول عليه هناك اي في موضع وضوءه ان استخلف
 ولو كانت صلاته في موضع وضوءه بعد فرائع الخليفة والا جاز لان امامته
 باقية اذ لم يستخلف ولو مضى من كان خلفه في الموضع الاول ولا يدخل هو
 الى غيره الا الى خليفته او خليفة خليفته وهكذا على قول وان دخل اعاد
 وقيل لا وان احدث هو ومن خلفه باحد الثلاثة او بعض بواحد وبعض
 باخر ثم توضعوا بلا همز على لغة توضع بالالف اقتدوا به في موضعهم
 اي الذي توضعوا فيه هو وهم ان صح والا ذهبوا للموضع توضع فيه اذا توضع فيه
 حيث لم يتوضعوا ان صلى فيه حيث امكنه وان لم يمكنهم ذهب هو وهم الى موضع
 يمكن وان احدثوا دونه مضوا وتوضعوا ولحقوه وان احدث هو وبعض لم يستخلف
 مضى الباقي وان استخلفوا او تقدم واحد فالحلف ويقتدي به المحدثون في
 موضعهم الذي توضعوا فيه معه ولا يقتدوا به في موضعهم ان استخلف بل
 يرجعون ويرجع ان لم يفرغ الخليفة على حد مامر ولا ينتظروا ان توضع قبلهم

وان مضى عليها بموضعه
 فسدت ان لم يفرغ الامام منها
 وان استخلف وصل بموضع
 وضوءه كره له بلا اعادة
 وان لم يفرغ منها الخليفة
 ولا يصح الدخول عليه
 هناك ان استخلف والا
 جاز ولا يدخل هو الى
 غيره وان احدث هو ومن
 خلفه ثم توضعوا اقتدوا
 به في موضعهم ولا ينتظروا
 ان توضع قبلهم

وان انتظرهم اعاد وقبل ان انتظرهم قدر العمل والصحيح الاول وبه يعمل فمن
توضاً منهم دخل اليه * واستدرك ما فات به ان فاتته * وان توضوا قبله *
انتظروه اقل مما يصلون فيه ما بقي من صلاتهم * و * ان * انتظروه قدر
ما يصلون فيه * بقي منها * اعادوا * الواجب ان ينتظروه اقل من ذلك القدر بقليل
* وان لم ينتظروه * او انتظروه اقل مما يخافون ان يزيد على ذلك القدر * وتوضاً
قبل فراغهم منها اعادوها ايضاً * ان توضاً قبل فراغهم وقبل يعيدون وان
توضاً بعد فراغهم * تنبيه * ان لم يعلم الخليفة اين كان الامام في الفاتحة او
التحيات او غيرها بدأ من حيث وصل هو وقيل يبدأ من اول الفاتحة والتحيات
مثلاً وان لم يعلم اين كان في السورة ابتداءً من اولها او حيث شاء منها او من
غيرها ولو فوقها وان استخلفه قبل الشروع في السورة قرأ سورة تحت التي قرأها
الامام في الركعة الاولى وان قرأ فوقها لم تفسد وان قرأ الامام في الاولى سورة
الناس اعادها الخليفة في الثانية قبل او يقرأ فوقها وان لم يعرف اي سورة قرأها
في الاولى او عرفها ولم يعرف التي هي اسفل قرأ ماشاء وينبغي له اذا لم يعرف اي
سورة قرأ ان يقرأ سورة الناس وان استخلفه الامام على شيء قد فعله ولم يفعله
الامام اعاده وان استخلفه على ما فعله اعني الامام وام يفعله هو ابتداءً حيث
استخلفه واذا فرغ استدرك ما لم يفعله ثم يسلم * فصل جاز استخلاف مقيم
لمسافر * ولو جاوز المقيم صلاة المسافر لان المسافر مخاطب باربع اذا صلى خلف
المقيم فليست الركعتان الاخيرتان نفلاً فضلاً عن ان يقال كيف يؤم متفل
بمفترض او كيف يبني فرعاً وزيادة على غير اصل ومن قال يجوز ان يؤم المتفل
بمفترض اجاز استخلافه ولو سلم ان الاخيرتين في حق المسافر نفل وانما اجازوا
استخلافه قبل الفراغ من الاولين مع انه اذا فرغ منها بعد الاستخلاف شرع
فيما لم يجب عليه في قول من قال لم تجب عليه الاخيرتان لانها تبع للاولين
فصح الاقتداء به فيها من وجبتا عليه ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلال
واذا بنينا على القول بان ما ادرك المأموم هو اول صلاته وفرضنا ان المسافر دخل
على الامام قبل الخروج من الاولين او بعده فاستخلفه المقيم قبل ان يتم ركعتين

فمن توضاً منه دخل اليه
وان توضوا قبله وانتظروه
قدر ما يصلون فيه اعادوا
وان لم ينتظروه وتوضاً
قبل فراغهم منها اعادوها
ايضاً

* فصل *

جاز استخلاف مقيم لمسافر

من حيث دخل جاز بلا اشكل * كعكسه * وهو استخلاف المسافر مقيماً
* ويصلي خليفة بصلاة الامام * حتى انه لو استخلف مسافر مقيماً اتم بهم صلاة
سفر ثم قام هو ومن معه من المقيمين ان كانوا معه فيتمون ما بقي من صلاتهم
فرادى واشتهر ان المسافر المصلي خلف المقيم ينوي انه يصلي صلاته ويقول ذلك
وتكفي النية ولا ينوها قصراً ولا تماماً ولا حضرية ولا سفرية وفي القواعد اذا كان
المأموم مسافراً فلينوي ان يصلي بصلاة الامام وليقل صلاتي صلاة الامام مقيماً
كان او مسافراً وان لم يقل ذلك فوافق مسافراً فليل بصحته الموافقة وقبل بفسادها
لعدم نية المائلة والمقيم المصلي خلف مسافر ينوي ان صلاتي كصلاة الامام
ويقول وتجزي النية وان لم ينو بطلت صلاته ومعنى كون صلاة هذا كصلاة هذا
المائلة في الوجوب في وقت معين وان اختلفت ذاتها ووصفها في المقيم خلف
المسافر ووصفها في العكس وان نوى واحد منهما كونه تابعاً للامام في صلاته
بطلت صلاته لاقتضاه التبعية ذاتاً وصفة بخلاف المائلة فانها يكني فيها الاتفاق
ولو من وجه واحد وقيل لافرق بين نية المائلة والتبعية والخليفة والمعية وهذا في
باب الحكم عليه بما يوجب به مؤال واما اذا قال عيت بالمائلة كذا وكذا او بالتابعة
كذا وكذا او بالخليفة او بالمعية فانه يحكم عليه بما نوى * وقيل لا يستخلف
المقيم مسافراً اذا جاوز * المقيم * احد صلاته * اي صلاة المسافر وحدها الركعتان
الاوليان من الظهر والعصر والمعدة وبدل لكون صلاته بالذات الركعتين الاولين
انه يقرأ السورة في العتمة ولا سورة في ثالثتها ورابعتها غير الفاتحة وانما يصلي
اربعة تبعاً للامام فلما كانت بالتبع اعني الاخيرتين كانتا كالتفل وايسر نفلاً فلم
يجز ان يؤم فيها من وجبتا عليه بالذات بخلاف ما اذا استخلف في الاولى او الثانية
فانه يتم بهم تبعاً ومن اجاز استخلافه ولو في الثالثة او الرابعة راء انه قد دخل
الصلاة ووجبت عليه اربعة فليتم بهم اربعة ولا خلاف في استخلافه في ثالثة
المغرب لانها من صلاة المسافر ايضاً وقال بعض المشاركة لا يصلي المسافر اماماً
للمقيم الا اذا كان اماماً عدلاً او افضل من المقيم بنحو علم او ورع او كان اماماً
راتباً في موضع معين متولياً للصلاة فيه وحمله بمضاع على الاستحباب لجواز امامة

كعكسه ويصلي خليفة
بصلاة الامام وقبل
لا يستخلف المقيم مسافراً
اذا جاوز حد صلاته

المفضول بالفاضل قلت الظاهر ان قول ذلك من المشاركة يقول بالفساد ووقعت
واما امامة المفضول بالفاضل فقد منعها بعض وذلك منصوص عليه في كتبهم
وقال ابو زياد لا يؤتم مسافر بمقيم ان لم يكن اماما او واليا فمن صلى خلف مسافر
لا كذلك اعاد ان صلى قصرا وان صلى به تماما اعادا معا وان صلى به قصرا فاتم
المقيم تمت قال خميس اجاعا وسواء في ذلك الاستخلاف والابتداء من اول الصلاة
واما دخول المسافر على المقيم في الثالثة من الرباعية او الرباعية فقبل يجوز دخوله
وقيل لا * وان صلى بهم * اي المقيمين المسافر الذي استخلفه المقيم * صلاة
سفر * بان نوى صلاة سفر او سلم من اثنين انتقضت صلاته مطلقا * انتقضت
على الكل ان اقتدوا به * فان حكمه ان يصلي بهم اربعا لانه خليفة من يصلي اربعا
ويسلم ويسلموا واذا استخلفه المقيم نوى ان صلاته كصلاة الامام وصلى اربعا
فان نوى سفر او سلم من اثنين اعاد واعادوا ان اقتدوا به وقيل ان صلى المسافر
بالمقيمين من اول الامر صلى اربعا * وان احدث * امام * مسافر خلفه مسافرون
ومقيمون فاستخلف مقيما اتم بهم سفرية ثم يقوم هو والمقيمون فيتمون فرادى ثم يسلم
ثم يسلم فيسلم الكل * من المسافرين والمقيمين وان اقتدى به المقيمون اعادوا
صلاتهم واعاد صلاته ان عني لهم الامامة وقيل لا يعيد ولا يعيدون وان
استخلف المسافر مقيما وليس خلفه الامسافرون غير هذا المقيم فاذا اتم صلاة
المسافر فعدوا واتد هو فاذا سلم هو فيسلموا * وان فاتته الامام المسافر * المستخلف
له * بركعة * او بعضها او بركعة وبعض اخرى بان دخل هذا المقيم على الامام
المسافر وقد صلى الامام المسافر ركعة او اقل او اكثر على ما ذكرت * ثم احدث *
الامام المسافر * في * الركعة * التي دخل * المقيم * اليه فيها واستخلفه *
اي المسافر * فقبل يقعدون * المسافرين والمقيمون اي يمكنون مطلقا فان
كانوا في قيام حين الاستخلاف مكثوا قائمين او في الركوع مكثوا راكعين او في
العود مكثوا قاعدين وهكذا * خلفه ويقوم هو له * ركعة ا * لتي فاتته *
مثلا * فيستدركها ثم يأخذ بهم * بالمقيمين والمسافرين * من حيث استخلف
حتى يتم بهم صلاة الامام * صلاة السفر وهي ركعتان ويحسب ما صلى الامام

وان صلى بهم صلاة سفر
انتقضت على الكل ان اقتدوا
به وان احدث مسافر خلفه
مسافرون ومقيمون
فاستخلف مقيما اتم بهم
سفرية ثم يقوم هو والمقيمون
فيتمون فرادى ثم يسلم
فيسلم الكل وان فاتته الامام
المسافر بركعة ثم احدث
في التي دخل اليه فيها
واستخلفه فقبل يقعدون
خلفه ويقوم هو للتي فاتته
فيستدركها ثم يأخذ بهم
من حيث استخلف حتى
يتم بهم صلاة الامام

قبله * فيقعد المسافرون هناك ويمضي هو والمقيمون فيتمون فرادى فمن اتم فقد
حتى يتوا ثم يسلم ويسامون معا * وقيل ان اتم الامام قبلهم سلم ومن اتم سلم
وعلى الاول فانما يعلم تمامهم بالظن ولا ضرر عليه ولا على من تباعى بالسلام عنه
* وقيل يمضي من حيث استخلف * وهو اولى لانه اتماع وترتيب ولا لا يشغب
على المقيمين وفي القول الاول التشبيب اذ لا يدرون انه رجع الى ما فاتته * حتى
يتم السفرية * بالمسافرين والمقيمين فيقعد المسافرون * ثم يستدرك فائتته
ويمضي المقيمون فرادى ولا يرتقبونه الا بالتسليم حتى يقضي الفائتة ثم يرجع الى
اكملها * فاذا اكملها سلم وسلم المسافرون والمقيمون وعدم الارتقاب هو ما فهم
عليه السدويكشي كلام الشيخ وتبعه المصنف ووجهه ان صلاة الامامة تمت فلا
ضرر بان يكون الخليفة بعد في اول صلاة والمقيمون في اخرها ولو بقيت امامته
بالنسبة الى التسليم لانهم يرتقبون تسليمه وقيل اذا اتم السفرية ارتقبوه المقيمون
حتى يستدرك ما فاتته ثم يتمون معه فرادى وهو ظاهر كلام الشيخ باقائه ثم في
كلامه على اصلها بدون اخراجها الى معنى الواو الى الترتيب الذي ووجهه
ان الخليفة باق في الامامة من حيث انه ولو اتم صلاة الجماعة لكنهم ينتظرونه
يسلم فيسلم فلا يحسن لهم ان يكونوا في اخر الصلاة وهو في اولها وقال في الديوان
وان كان الامام مقيما فدخل اليه رجل مقيم او مسافر وقد فاتته بركعة فاستخلفه
فاستدرك ما فاتته به الامام ثم يصل بهم ما استخلفه به الامام وذكر القول الثاني
في هذا الوجه ان كان الداخل مقيما * تنبيه * قال في التاج ان صلى مسافر بمسافرين
ركعة ثم استخلف مقيما فصلى بهم اخرى فان هذا المقيم يقدم رجلا يسلم بهم
ويتم هو ومن معه من المقيمين بعد السلام فرادى وان قدم المقيمون مسافرا من
اول الامر فصلى لهم اربعا فسدت عليهم وعليه وقيل لا عليه وان ادرك مسافر
ركعة مع مقيمين استدرك صلاة الباقي حضرة وقيل لا يدخل مسافر على حاضر
اذا جاوز الركعتين الاوليين من الرباعية وقيل اذا صلى المسافر بالمقيم سلم من
اثنين في حين تمامها فيتم المقيم فردا لا امام * باب * في الوصلان * توصل *
الصلاة * بفوت امام وبنوم * لا ينقض الصلاة * اوسه * فيبقى ما كنا

فيقعد المسافرون هناك
ويمضي هو والمقيمون
فيتمون فرادى فمن اتم
فقد جتي يتم ثم يسلم ويسلمون
وما وقيل يمضي من حيث
استخلف حتى يتم السفرية
ثم يستدرك فائتته ويمضي
المقيمون فرادى ولا
يرتقبونه الا بالتسليم حتى
يقضي الفائتة ثم يرجع
الى اكملها
باب *
توصل بفوت امام وبنوم
اوسه

سهر او يعمل عملا تقدمه او استقبله ينقل اليه سهرها * واصلاح فساد وحدث
يصح معه البناء * في وخذش ورعاف * ونحو ذلك مما لا نقض به وعذر فيه *
عطف على لا نقض به وهذه الاشياء تكون اولا واخرا ووسطا مثل ان يفوته
الامام باول صلاته بعد قيامه * لا اشتغاله بنوم ينقض الوضوء ومثل ان ينام في
وسط الصلاة نوما لا ينقضه فيسبقه الامام ثم يتنبه * ومعنى الوصلان وصل الداخل
على الامام بعض صلاته ببعض او وصل بصلاته الامام واختلفوا فيما يأتي به
المأموم بعد سلام الامام فقال الاكثر وعليه العمل هو قضاء وما ادركه معه ليس
اول صلاته وعليه اقتصر الشيخ وكذا في الديوان وبذل له حديث ما ادر كنتم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا فان ادرك معه اخره المغرب يقوم من غير تكبير بعد
تسليم الامام الى الركعتين ويقرأ فيهما الفاتحة وسورة من غير جلوس للتحيات
بينهما وقيل هو اداء وما ادرك معه هو اول صلاته واختاره الشيخ اسماعيل
رحمه الله لانه موضع الاحرام والرواية وما فاتكم فاتموا ولا يجاب ترتيب اخر
الصلاة على الداخل في الصلاة في الجملة ابتداء لكن تختلف في الترتيب نية الامام
والمأموم وعليه فمن ادرك اخره المغرب يقوم لواحدة ويقرأ الفاتحة وسورة واذا رفع
من سجودها جلس وقرا التحيات ثم يقوم للثانية ويقرأ الفاتحة وحدها فيما يظهر
وقيامه للواحدة يكون بالتكبير الذي يستحق ان يرفع به رأسه من اخر سجدة
الى القيام للثانية او يكون بدونه لان ذلك التكبير قد رفع رأسه به الا انه جلس
احتمالان ويجيب القائل بالقضاء ان محل وجوب الترتيب ما اذا لم يعارض ما يوجب
عدمه وهو اتحاد النية بالامام ووجوب متابعتة واما رواية فاتموا فمعناه زيدوا ما
نقص اكمل الصلاة وهذا واضح لا ينافي رواية اقضوا وكتب ابو عبد الله محمد
ابن عمرو بن ابي سرة على قول القواعد لكن تختلف نية الامام الخ مانعه ولانه
يلزم عليه زيادة التحيات وجلوسها ان كان يقرأها وهو الظاهر لوجوب
متابعة الامام وزيادة جلوسها ان كان لا يقرأها في كل صلاة ادرك فيها
الركعة الاخيرة وفي كل رابعة ادرك فيها ثلاثا ويلزم عليه ايضا ترك قراءة
السورة فيما اذا ادرك الثالثة من المغرب والاخيرتين من المشاء لان الامام لم يقرأها

واصلاح فساد وحدث يصح
معه البناء ونحو ذلك مما
لا نقض به وعذر فيه

والمأموم لم يقرأها فاذا فرضنا ذلك اول صلاة نقصت السورة من محلها فالتحقيق
ان ذلك اداء وما فات هو اول الصلاة قضاء والتحيات يقرأها مع الامام ولا يعيد
قراءتها اذا قضى ما فات ومذهب مالك انه قاض في الاقوال بان في الافعال ولا
تفوته قراءة السورة عندهم بخلاف ظاهر القواعد * فيرقعها بالدخول عليه *
اي يرقعها بالقضاء بسبب الدخول * فهل * يدخل * عليه مالم يتشهد * مالم
يقبل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله فلا يدخل
اذا وصل هذا المحل ولو كان يقرأ ما بعده وانما يعلم ذلك ان جهر الامام بالتحيات
وهو قول او جهر بما بعد ورسوله لانه ليس من التحيات * او مالم يسلم قولان *
ثالثهما انه لا يصح دخوله الا ان ادرك التحيات كلها ويحتمل ان يريد المصنف
بقوله مالم يتشهد فيكون عبر بالتشهد عن التحيات الرابع انه لا يصح الا ان ادرك
ركعة الخامس انه لا يصح الا ان ادرك باحرامه السجود قبل التحيات او بعضه بان
احرم والامام لم يفرغ من السجود * والمختار صحة الدخول واستدراك الفات
في صلاة ميت كغيرها * من الصلاة الواجبة وغير الواجبة لقوله صلى الله عليه
وسلم فليصل ما ادرك وليبدل ما فات وقيل ان دخل عليه في صلاة الميت سلم متى
سلم ولا يستدرك ما فات وقيل يدخل ويبتدئ من اول فاذا سلم سلم وقبل لا يصح
له الا الدخول معه من اول الصلاة بحيث لا يفوته بشيء يجب استدراكه ووجه
القول الثاني والثالث انها عند اصحابها دعاء له ما ادرك منه ولم يصح له استدراك
ما فات او انها نفل يصلي منه ما ادرك تكبيرة او تكبيرتين او اكثر كما يتطوع
الانسان بركعة او ركعتين او اكثر وانما يدخل على تلك النية فلا يرد عليه انه
تلزمه بالدخول فيها ولو دخل على انها نفل او دعاء لانه ينوي ان يفعل ما ادرك
فقط * وانما يصح الدخول قبل في القيام فقط فتى فاته * القيام * فاته الركوع
لان الركعة الشرعية ما يشمل قياما وركوعا وسجودا * لقوله صلى الله عليه وسلم
من ادرك الركوع فقد ادرك الصلاة فمفهومه انه من لم يدرك الركوع فهو غير
مدرک للركعة فاذا كان غير مدرک لها فليقتل الى حيث كان الامام ويستدرك
كل ما فات وقيل في القيام والقعود والمراد عمل القيام وعمل القعود فشم ذلك

فيرقعها بالدخول عليه
فهل عليه مالم يتشهد او
مالم يسلم قولان والمختار
صحة الدخول واستدراك
الفات في صلاة ميت
كغيرها وانما يصح الدخول
قبل في القيام فقط فتى
فاته فاته الركوع لان
الركعة الشرعية ما يشمل
قيام وركوعا وسجودا

ما اذا صلى الامام قاعدا فانه يدخل عليه حال قراءة القرآن او التحيات وما اذا
 صلى قائما بالتومي فانه يدخل اليه حال قراءة التحيات او القراءة وخرج ما اذا
 كان في غير القراءة والتحيات حال صلاته قاعدا او قائما بالتومي وقيل في كل
 موضع لكن يكره في الركوع والسجود وما بينهما وفي الرفع من السجود وقيل
 لا يجوز فيما بين العمليين فان دخل في قيام وفاته بالفاتحة كلها فهل
 يقرأها والامام يقرأ السورة لحديث لاصلاة لامام ولا مأموم ولا فذ الا
 بفاتحة الكتاب او يستمع لقراءة الامام السورة ويركع معه ولا يستدركها
 بعد لقوله تعالى فاستمعوا له وفيه ان هذا اجمال وانما يعمل بتفصيل وهو انه لا صلاة
 الا بفاتحة الكتاب قولان وان فاته بالقراءة قراءة الفاتحة والسورة وادرك
 بعض القيام وهو القدر الذي سكت فيه وهو قدر بلع ريق او تنفس بل دخل
 في كلامه اقل من ذلك ومن ذلك ان يكبر فيشرع الامام في الركوع في الجهر او السر
 فهل لزمه استدراكها اي قراءة الفاتحة والسورة ان كانت السورة بعد فرائع الامام
 من الصلاة او لا وان ادرك معه قراءة آية تامة من السورة اي احرم
 وحضر لقراءة الامام لما في جهر لا يلزمه استدراك الفاتحة بعد اي بعد فرائع
 الامام وان ادرك اقل من آية لزمه استدراكها وحدها اقوال وان استدرك السورة
 والفاتحة على القول الثاني او الفاتحة على الثالث القائل صاحبه بعدم اللزوم فهل
 تفسد او لا قولان واجاز ابن محبوب صلاة من دخل في القيام وقرا وركعوا قبل
 ان يتم القراءة وركع بعضهم ورفعهم من الركوع وادرك سجود الامام ورخص ولو
 دخل في الركوع ورخص ولو ادرك سجود مأموم واحد وقال ابن احمد ان لم
 يدرك بعض القراءة وقرا فسدت وان ادرك بعض الفاتحة فهل يأخذها من
 حيث ادرك فقط ولا عليه بعد او من اولها خلاف وفي التاج من ادرك
 معه الركوع دون القراءة فلا يعيد القراءة مطلقا وقيل لا يعيدها نهائيا وقيل لا الا
 ان لم يحرم قبل الركوع وقيل لا يعيد ان سمع آية وقيل قدر ثلاث وقيل ان
 ادرك نصف الفاتحة في النهار فلا عليه في النصف الاخر وان قرأه ولحق صق وقيل
 ان ادرك اكثرها كذلك والا اعاد القراءة ولا ضمير عليه في تركها ان ادركه

وقيل في كل موضع فان
 دخل في قيام وفاته
 بالفاتحة فهل يقرأها او
 يستمع قولان وان فاته
 بالقراءة وادرك بعض
 القيام فهل لزمه استدراكها
 بعد فرائع الامام او لا
 ان ادرك معه قراءة آية
 تامة في جهر لا يلزمه
 استدراك الفاتحة بعد وان
 ادرك بعض الفاتحة فهل
 يأخذها من حيث ادرك
 او من اولها خلاف ولا
 ضمير عليه في تركها ان
 ادركه

على اخرها اي بعد فرائع الفاتحة في ركعة السورة ولا في قراءتها وكذا
 ان ادركه في السورة واذا تركها فلا يعيدها وقد يستحب استدراكها او قراءتها
 بعد الامام ان كان يلحق الركوع معه في المستثنين والمسبوق بالقراءة
 حتى انه لا يقرأ هل يستعيز ام لا ان لم يستعز قبل الاحرام تردد
 فلا ظهر ان لا يستعيز اذا شرعت اي الاستعاذة للقراءة وقد
 فاتته القراءة ولكن يستعيز عند القراءة بعد فرائع الامام من الصلاة اذا
 قام لقراءة ما سبقه به الامام وهذا ضعيف لانه قرأ القرآن قبل بالاستعاذة
 اكتفاء باستعاذة الامام وقيل يستعيز من اول الركعة الثانية وفيه انه استعاذ
 حيث لا يستعيز الامام الا انه سوح لقراءة القرآن كما سوح لان يستعيز بعد
 الاحرام وقد استعاذ الامام قبل الاحرام قال في التاج هل يستعيز الداخل مع
 الامام راكعا او يحرم ويركع ويؤخر الاستعاذة الى القراءة يعني القراءة في الركعة
 المستقبلية وذلك المذكور قبل من عدم استدراك القراءة اذا فاتته بها وادرك
 معه بعض القيام على قول خاص بالركعة الاولى لعظم شأنها لتقدمها
 وقلة ما فاتته بالنسبة لما بعد وما اذا دخل على الامام في الثانية او الثالثة
 او الرابعة وفاته بالقراءة فقد لزمه استدراكها اي القراءة ولو ادرك
 بعض القيام وانما حذف الفاء من جواب اما بناء على جواز حذفها سعة مطلقا
 وجوابها محذوف استغناء عنه بجواب ان وهو لزم كما لزمه استدراك
 الركعة الاولى وقيل يستدرك كما يستدرك في الاولى واليه اشار بقوله كالاولى
 التي فاتته هي كلها ويسلم الداخل حيث دخل في القيام او في القعود او
 غيرها كما يفيد ابو مسئلة لانه خروج من الصلاة وان دخل في السجود يسلم فيه
 بلا تحريك يمينه وشماله فان تحرك فلا بأس وكذا في الركوع وقيل في القعود
 مطلقا دخل فيه او في غيره وهو الصحيح لان اصل التسليم ان يكون في القعود
 ولو كان للفرائع فاذا فرغ قائما او راكعا او ساجدا رجع الى محل التسليم وسلم وايضا
 كما ان الاحرام انما هو في القيام وهو للدخول كذلك يكون السلام في القعود
 لانه للخروج ولا يدخل على الامام ان لم يعرف ابن كان فيها ويجزي

على اخرها ولا في قراءتها
 والمسبوق بالقراءة هل
 يستعيز ام لا ان لم يستعيز
 قبل الاحرام فلا ظهر لا
 اذا شرعت للقراءة وقد
 فاتته ولكن يستعيز عند
 القراءة بعد فرائع الامام
 وذلك خاص بالاولى واما
 ان دخل في الثانية وفاته
 بالقراءة لزمه استدراكها
 كالركعة الاولى وسلم
 الداخل حيث دخل وقيل
 في القعود مطلقا ولا يدخل
 ان لم يعرف ابن كان فيها

كل من قال له أين كان ان صدقه وقيل امين وقيل امينان ويعرف أين كان بقيامه من التحيات بلا تسليم وفي الرباعية والثلاثية وبقيامه من السجدة في الثلاثية والثنائية وبالقراءة ان اعتاد قراءة كل ركعة في كل يوم اول ليلة على حدة ويعيد ان دخل على ذلك * واجاز قومنا ان يدخل عليه ولولم يعرف أين كان ورووا في ذلك حديثا وقاسه بعض على ماروي في الحج والعمرة ان بعض الصحابة احرم على ما احرم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ان يعرف انه احرم بحج أو عمرة أو بها وذكر المصنف في التاج قولاً بذلك اذ قال ومن جاء قيل الى مصلين وفاتوه بشي فلما سلم الامام قام مستدركا مافات به فقد صحت له وقيل يعيدها حتى يتيقن اذ لا يرفع العمل على شك ويأتي في صلاة العيد انه ان دخل على الامام بدون ان يعرف كم كبر الامام وقد فاتته بالركعتين وكبر ووافق ما كبر الامام فانه لا يعيد لكن هذا في التكبير فقط * وان عرف * أين كان الامام * ولم يعرف امسافرا كان * الامام * ام مقيما فان كان الداخل مسافرا نوى صلاته صلاة الامام * اي مثل صلاة الامام وقد مر وجه الشبه وصلاته مبتدأ ومضاف اليه وصلاة خبر اي نوى معنى قوله صلاته صلاة الامام وان نوى وتقط بقروله صلاتي صلاة الامام فاولى من النية فقط ويجوز نصب صلاته بنوى وصلاة بحال محذوف اي مماثلة صلاة الامام معتقدا لهذا الشبه * ان لم يكن في صبح او مغرب * وان قال فيها فلا خير وهذا كالتصريح في انه لا حاجة الى ان يقول الامام او المأموم ار القدر في فجر او مغرب في حضر او سفر انها حضرية او سفرية وقال الشيخ درويش بقوله * وان لم ينو * في غيرها * ذلك * المذكور من ان صلاته صلاة الامام يعيد ان لم يوافق الامام مسافرا بل حضريا لانه لم ينو ان يصلي معه اربعا وفي اعادته ان وافقه * مسافرا * قولان * ولا يحتاج الى نية ذلك في الصلاة التي استوت للمسافر والمقيم كقيام رمضان والصبح والمغرب والوتر * وان كان * الداخل * مقيما نوى اداء فرضه مع الجماعة * ولا ينوي انه يصلي صلاة الامام لئلا الامام مسافرا والمقيم لا يصلي ركعتين بل اربعا وان كان الامام مسافرا زاد المقيم ركعتين * ويدخل مسافر على مقيم كعكسه مالم يجاوز * الامام المقيم

ويعيد ان دخل على ذلك وان عرف ولم يعرف امسافرا كان ام مقيما فان كان الداخل مسافرا نوى صلاته صلاة الامام ان لم يكن في صبح او مغرب وان لم ينو ذلك في اعادته ان وافقه قولان وان كان مقيما نوى اداء فرضه مع الجماعة ويدخل مسافر على مقيم كعكسه مالم يجاوز

* صلاته * اي صلاة المسافر الذي اراد الدخول * وهي الاولتان * من الرباعية والظاهر جواز دخوله ولو جاوزها لانه يصلي اربعا ولو مسافرا لان امامه مقيم وفي بعض كتب المشاركة ما يدل له وصرح به بعض العلماء ويدل له حديث ما در كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقد ثبت للمسافر ان يدخل على المقيم فاطلق ان يصلي اللاحق ما ادرك ويستدرك مافات ولم يستثن شيئا * تمة * ابو صعيد اذا احرم وقد ركع الامام فليس له ان يقرأ ولو رجاء ادراكه فيه فان قرأ وادركه فقبل تمت وقيل لا وان تعمد انه لا يدركه ابدل اتفاقا قلت لا اتفاق وان احرم والامام قار فلم يدخل حتى ركع ققرأ ولحقه في التمام قولان * ان شاء اذا لم يركع معهم حين احرم وان دخل عليه في حال الركوع كفته تكبيرة واحدة اذا نواها للاحرام والاولى ان يأتي بتكبيرتين وذلك هو الصحيح وقيل تكفي واحدة وان لم ينو وقيل لا وان نوى وان نواها للركوع فلا صلاة له وان نواها لما فقولان فعلى عدم كفاية واحدة فقبل يكبر للركوع حينئذ وقيل يستدرك تكبيرة له بعد تسليم الامام * فصل الاستدراك وجهان * بل وجوه * الاول ان يفوته اولها * اي اول الصلاة * او وسطها او آخرها والثاني * ان يفوته * اولها وآخرها او اولها ووسطها او هو * اي وسطها * وآخرها * او اولها ووسطها وآخرها او تعدد مع هذا في الوسط او في الآخر او فيها * الاول * حكمه * ان يقصد الى مافات ويستدركه ثم يسلم * فالنوع الاول من انواع هذا الوجه وهو ان يفوته اولها * كداخل فاتته ركعة او ركعتان * او اقل او اكثر فهو * يصلي ما ادركه فاذا سلم الامام قام بلا تكبير الى * مافات من * اولها فيستدركه الى محل دخل فيه ثم يسلم * فاذا فاتته بركعة وقيام الى الثانية قام بعد تسليم الامام فصلى ركعة وقام بتكبير وهو التكبير الذي قام به الامام الى الركعة الثانية وكذا ان فاتته ركعتين والقيام الى الثالثة او بثلاث والقيام الى الرابعة فانه يصلي ما فات من الركعات ويقوم بتكبير بعد ذلك وقيل اذا قام للاستدراك في اي وجه وفي اي نوع قام بالتكبير وجعله ابوستة رحمه الله بن فعل الجهلة وعليه فانه يعيد الصلاة لانه تعمد زيادة ومن قل لا يعيد من تعمد زيادة مما يشبه ما في القرآن قال لا

صلاته وهي الاولتان

* فصل *

الاستدراك وجهان الاول

ان يفوته اولها او وسطها

او آخرها والثاني اولها

وآخرها او اولها ووسطها

او هو وآخرها الاول

ان يقصد الى مافات

ويستدركه ثم يسلم كداخل

فاتته ركعة او ركعتان

يصلي ما ادركه فاذا سلم

الامام قام بلا تكبير الى

اولها فيستدركه الى محل

دخل فيه ثم يسلم

اعادة عليه واذا قرأ الامام تحية التسليم قرأها معه الى رسوله ولا يستدرك باقيا
بعد وقيل يستدركه وقيل يقرأ معه بقيتها ويقول ما يقول من دعاء وذكر مثل
التحقيق وهو ان يقول اشهد ان الموت حق وان الجنة حق الخ ووجهه ان مادرك
مع الامام هو اخر صلاته كما هو اخر صلاة الامام وهو الصحيح وقيل يقف
على رسوله ويسبح قبل او يكرر التحيات الى ان يسلم الامام **و** النوع الثاني
وهو ان يفوته وسطها **كذا** ك في استدراك الغائت بعد السلام **ف** ان
صلى معه ركعتين **او** اقل **او** اكثر **من** اولها وتشهد معه **التشهد الاول** فيها
اذا صلى معه ركعتين من اولها **ثم** نام **نوما** لا ينقض وضوءه **او** احدث **او**
بما يصح معه البناء او يفعل ما جازله مثل اصلاح فساد او سهو **قبل** ان يقوم
بتكبير **لاركة الثالثة** ولم ينتبه **من** نومه او سهوه **او** يتوضأ **من**
حدثه او يرجع من شغله **حتى** فاتته بركة **او** اقل **او** اكثر منها ما هو دون
ركعتين **فادرك** معه الرابعة **او** بعضها الاخير **او** الرابعة وبعض الثالثة المتصل
بالرابعة ويقوم بالتكبير الى الرابعة ان ادرك الامام يكبره او قد كبره وان وجده
حين انتبه مثلاً في القراءة من الرابعة قيل يقوم بتكبير وقيل لا يستدركه **فإذا**
سلم قام هو بتكبير التشهد لاستدراك فائت **وهو** التكبير الذي يقام به للثالثة
وهذا القيام بالتكبير انما هو في الصورة التي ادرك فيها الركعتين الاوليين ونحوها
لا فيما ادرك اقل او اكثر في الامثلة التي ذكرت في هذا النوع الثاني ومثل النوم
والاحداث الغفلة ومن سها عن اتباعه حتى سجد استدرك الركعة كلها لغوات
الركوع معه وقيل ان ركع وادركه قبل قيامه للثانية اجزته وقيل يستدرك ما فاتته
فقط ويأتي ذلك في الوسط والاخير ايضا النوع الثالث وهو ان يفوته آخرها
كذا **ك** **ف** ان نام او احدث **مثلاً** **بعد** ما صلى معه ثلاثاً **او**
او اكثر او اقل فوق الركعتين **ولم** ينتبه او يتوضأ حتى تسلم **الامام**
اتم صلاته كما عليه **ويقوم** بتكبير على حد مأمور **و** الوجه
الثاني **فيه** انواع كما مر النوع الاول وهو ان يفوته اولها وآخرها سواء
صلى الامام اولها وآخرها ولم يحضر او صلى اولها ولم يحضر ولم يكن آخرها

وكذا ان صلى معه ركعتين
من اولها وتشهد معه
ثم نام او احدث قبل
ان يقوم بتكبير ولم ينتبه
او يتوضأ حتى فاتته بركة
فادرك معه الرابعة فإذا
سلم قام هو بتكبير التشهد
لا استدراك فائت كذا
ان نام او احدث بعد
ما صلى معه ثلاثاً ولم ينتبه
او يتوضأ حتى سلم اتم
صلاته كما عليه والثاني

ما يصليه الامام فاشار الى الاول بقوله كداخل الخ والى الثاني بقوله وصم
الخ قال وذلك **كداخل** فاتته ركعة من اول **بالضم** او بالجر مع التنوين
او دونه او اقل من الركعة او اكثر **وصلى** معه ركعتين **او** اقل **او** اكثر
ثم نام او احدث ولم ينتبه او يتوضأ حتى سلم **ولو** انتبه او توضأ وادركه
قبل التسليم لكان قد فاتته وسطها بل آخرها **فانه** يبدأ من الاولى بالقيام اليها
بلا تكبير لانه قد كبر تكبيرها وهو تكبيرة الاحرام ويقوم بعد تسبيح الركعة الاولى التي
يستدركها بتكبير ينويه تكبير القيام للثانية فيرجع ساكناً الى السجود واذا اتصل وجهه
بالارض قام بلا تسبيح بالتكبير وينويه تكبير القيام للارابعة **ثم** يشرع **في** الرابعة **ثم**
بالقيام اليها بتكبير اذ فاتته **ثم** يقعد للتشهد **ثم** يسلم **وقد** علمت انه يقوم للاولى
بلا تكبير **ومقيم** دخل **في** غير الفجر والمغرب **على** مسافر فاتته **اي** المسافر
ركعة **او** اقل **او** اكثر **فإذا** سلم قام هو بلا تكبير يصلي الاولى **ثم** يقوم
بتكبير التشهد **الذي** تشهده مع الامام الذي قام عقبه الاولى بلا تكبير **بعد**
رفع من السجدة الثانية **من** سجدي الركعة الاولى **مع** التكبير لها **اي**
للسجدة الثانية بان يسجدها ويرفع بتكبير قائماً ويقعد ساكناً كهيئة قاري التحيات
فيقوم بتكبير يعينه تكبير القيام من التحيات ونسب التكبير الى السجدة الثانية
مع انه للقيام الى الركعة للحوار اذ هو يتسداً عقب السجدة **ويتم** الباقي **ثم**
يسلم **وانما** صح هذا مثلاً لما اذا فاتته اولها وآخرها لان اولها فاتته لسبق الامام
اياها وآخرها فاتته ان يصليه مع الامام لانقضاء صلاة الامام قبل ذلك لان
صلاته ركعتان فقط ولو مثل بهذا لما اذا فاتته اولها فقط لصح لانه انما يتبادر
من القوت في الاولى والاخر مثلاً انه صلى الامام اول الصلاة دونه وصلى آخرها
دونه **وقيل** اذا سلم المسافر قام هو بتكبير التشهد **ثم** يتم **آخر** الصلاة **ثم**
يستدرك الاولى **ويقوم** بتكبير الثانية **ثم** يقعد **ثم** يسلم **واما** النوع الثاني
وهو ان يفوته اولها ووسطها فارشار اليه بقوله **وان** فاتته **اي** فائت الركعة
الاولى الداخل على المقيم **وصلى** معه الثانية مع التشهد **ثم** نام او احدث فاتته
او توضأ فاخدمه الرابعة فإذا سلم **الامام** **قام** **هو** بلا تكبير للاولى

كداخل فاتته ركعة من
اول وصلى معه ركعتين
ثم نام او احدث ولم ينتبه
او يتوضأ حتى سلم فانه
يبدأ من الاولى ثم في
الرابعة ثم يقعد للتشهد
ثم يسلم ومقيم دخل على
مسافر فاتته بركة فاذا سلم
قام هو بلا تكبير يصلي
الاولى ثم يقوم بتكبير
التشهد بمدرع من السجدة
الثانية مع التكبير لها ويتم
الباقي ثم يسلم وقيل اذا
سلم المسافر قام هو بتكبير
التشهد ثم يتم ثم يستدرك
الاولى ثم يسلم وان فاتته
وصلى معه الثانية مع التشهد
ثم نام او احدث فاتته
او توضأ فاخدمه الرابعة
فإذا سلم قام بلا تكبير
للاولى

فصلها فاذا رفع نفسه من السجدة مع تكبيرها اي تكبير هذه السجدة
نسبه اليها كما ينسب التكبير الى التشهد وهو بعده وذلك تكبير القيام للثانية
فاذا استوى قائما رجع ساكنا الى قعود التحيات ولا يقرأها بل يقوم منها بتكبير
كما قال قام بتكبير التشهد ثم يصلي الثالثة حتى يتمها اي حتى يشرع في
صلاة الثالثة ويستمر الى ان يتمها الى محل داخل فيه وهذا المحل ليس من
الثالثة والمراد منتهيا الى محل دخل فيه والمراد بالدخول الرجوع الى الامام فاذا
صلاها قام بتكبير القيام الى الرابعة اذ لم يفعلها مع الامام ثم يسلم ومثل ذلك
ما اذا فات بعض الاولى فقط او الاولى مع بعض الثانية واخذ معه بعض الرابعة
الاخير او الرابعة والبعض قبلها المتصل بها ونحو ذلك وقيل اذا سلم الامام قام
بتكبير التشهد وصلى الثالثة وقام بتكبير الرابعة والنوع الثالث وهو ان
يفوته وسطها واخرها كمحصل معه الاولتين مع التشهد ثم فاتته بركة مع القيام
اليها وتكبير القيام بل هذا التكبير منها بنوم بسبب نوم ومثله الحدث وغيره
مما يبيني معه ولم يذكر الا النوم لانه الذي يمكن معه لحاق الرابعة امكانا ظاهرا
غير ان من تيمم لعذر لحدث يني معه او اسرع الوضوء يلحقها ايضا والله اعلم
فانتهى من نومه مثلاً فاخذ معه الرابعة فلما قعد للتشهد الثاني قام
او احدث مثلاً حتى سلم الامام فيقوم هو بتكبير التشهد اي التكبير الذي
عقب التشهد الاول للثالثة فاذا رفع من سجدها اي الثانية قام حتى
ينتهي محل دخل فيه بان يقوم بتكبير القيام للرابعة ثم يقعد للتشهد الاخير
وان ادرك معه التكبير للرابعة قام من السجود لقعود التحيات ويقرأ من التحيات
ما بقي ان بقي شيء ثم يسلم وهذا المذكور الذي تم الكلام فيه الان في
الصلوات الرباعيات كالظاهر نسب الى اربعة على غير قياس وقس عليها
غيرها الثلاثة كالغرب والوتر اذا لم يسلم من اوليه والثانية كالعصر والواحدة
عند من اجاز النفل بواحدة فيتصور القوت من اولها ووسطها واخرها او بعض
ذلك وانت خير بجواز الوتر بالجماعة مطلقا وفي رمضان لمن صلى العتمة بها ويجوز
النفل ثلاثا ثلثا عند بعض او اربعة اربعا عند بعض وجواز النفل بالجماعة عند بعض

فصلها فاذا رفع من السجدة
مع تكبيرها قام بتكبير
التشهد ثم يصلي الثالثة
حتى يتمها الى محل دخل
فيه ثم يسلم وكصل معه
الاولتين مع التشهد ثم
فاتته بركة بنوم فانتهى
فاخذ معه الرابعة فلما قعد
للتشهد نام او احدث
حتى سلم الامام فيقوم هو
بتكبير التشهد للثالثة فاذا
رفع من سجدها قام حتى
ينتهي محل دخل فيه
ثم يقعد للتشهد الاخير
ثم يسلم وهذا في
الرباعيات وفس عليها
غيرها

وللركعتين اول ووسط واخر الوجه الثالث ان يفوته اولها ومن وسطها واخرها
فوائد الاولى قال بعض اذا فاتته اولها واخرها استدرك اخرها اولاً واولها
ثانياً وقيل بالعكس ومن صلى الركعة الاولى الاسجدة فنام او احدث فالتبته او
توضأ فادرك معه اخر صلاته فاذا سلم سجد تلك السجدة ثم يصلي الركعة الثانية
وما بعدها الثانية من ادرك الامام في السجود ودخل فيه وذلك في الركعة الثانية
فسجد وتشهد معه والامام مسافر فاذا سلم قام وقراً ورفع رأسه من الركوع ثم
يهوي ولا يسجد ثم يصلي الركعتين الاخيرتين الثالثة من ظن ان الامام
في الرابعة لظلمة او ذهول وصمم وعدم بصر فقعد في الثالثة وتشهد حتى سلم الامام
فسلم فليصل الرابعة واعاد ان تكلم الرابعة من ادركه في ثانيا المغرب فصلاها
الاسجدة فتخاف فادرك الثالثة فاذا سلم الامام قام بلا تكبير فيصلّي الاولى ثم
يكبر فيهوي الى السجود فيتشهد ويقوم به ايضا ويسلم الخامسة مدار الوصلان على
فعل ما فات بلا زيد او نقص ومالم اذكره من الصور فداخل في كلام المصنف
* السادسة تكون التحيات وسطا مثل ان يصلي الاوليين ويتشهد ويتخلف
ويدرك التشهد الآخر ويستدرك ما فات واولا مثل ان يدركه في التحيات الاولى
فيقرأها فيتخلف ويدرك معه الآخرة فقط ويستدرك ما فات يقوم للاولين بلا
تكبير وبعدها يقوم بتكبير التشهد للاخيرتين واخرها مثل ان يتخلف عن الامام
قبل التشهد الاول وقد صلى معه ما قبله ويرجع عند قيامه منه فكبر للقيام معه
فاذا تشهد معه الاخير تشهد الاول وقد تكون احداها اولاً والاخرى اخرها مثل
ان يدخل اليه في التحيات ويقرأها ويصلي الركعتين الاخيرتين الا التحيات
فيتخلف عنها حتى يسلم الامام فانه يستدرك الاوليين ثم يتشهد وبين الاولتين
مثل ان يصلي الاولى فيتخلف حتى قعد للتحيات فقرأها معه فتخلف الى التحيات
الاخير فقرأها فانه يقوم بلا تكبير الى الركعة الثانية ثم يكبر تكبير التشهد قائماً
للاخيرتين وبين الاخيرتين مثل ان يصلي الاوليين ويتخلف عن التحيات ويرجع
في القيام منها فيقوم مكبراً للثالثة فيصلّيها فيتخلف عن القيام للرابعة وما بعده
ويرجع في التحيات الاخيرة ويقرأها فانه اذا سلم الامام قرأ التحيات الاولى ثم

يقوم للركعة الرابعة بلا تكبير * وان فاتته بتكبيرات الصلاة * غير تكبيرة الاحرام بان يكون كلما اراد تكبيرا منعه السعال او العطاس او انعقد لسانه او اصاب فسادا مقدار التكبيرة فقط كلما اراد تكبيرا او منعه مانع ما فكان يشيع الامام بلا تكبير او غفل عن التكبير فكان لا يكبر وتبع الامام بلا تكبير قيل او تركه جهلا * قضى كلا بمحله * على الترتيب ويأتي الهوي والرفع للذين سبقا فيعيدهما لا لذاتهما بل ليقضي فيها التكبير فيعضها يهوي بها كما يهوي للركوع وبعض كما يهوي للسجود وبعض كما يهوي للسجدة الثانية وبعض يرفع بها كما يرفع من السجدة الاولى وبعضها للتحيات وبعضها كما يرفع للقيام ولا يفعل غير التكبير والرفع والخفض وذلك القول هو الاصل ووجهه ان الركوع الذي يركع مع الامام ساكنا ليس اداء للركوع بل انتقال الى حيث كان الامام وكذا سائر الخفض والرفع * وقيل يجمع تكبيرات القيام * التي يقوم بهن * و * تكبيرات * الركوع * وهن اللاتي يركع بهن ويقدم تكبير الركوع ثم تكبير الركوع وهكذا فالواو عطف السابقة على اللاحق * في قيام واحد وتكبيرات السجود * وهن اللاتي يهوي بهن اليه من القيام او من القعود * في سجد واحد اي قعود ساء سجدوا للحوار واحد بان يستوي قائما ويكبر وهو قائم ما فاتته من تكبيرات القيام ثم يقعد ويكبر ما فاتته من تكبير القعود ورجع عند بعض وصاحب هذا القول يرى ان الركوع الذي يركعه ساكنا مع الامام اداء لفعل الركوع فاكتفى به فقضى ذلك فقط وكذا سائر الرفع والخفض وقيل يجمع تكبيرات القيام في قيام واحد وتكبيرات الركوع في ركوع واحد وتكبيرات السجود في سجود * وقيل يجمعها مطلقا في قيام او قعود بمحل واحد * وقيل يعمل كل تكبيرات القيام والركوع بمحلا ولا يفصلها بتكبيرات السجود وكذا تكبيرات السجود ووجه هذا القول اعتبار الركوع الذي يركعه ساكنا اداء لفعل الركوع وكذا سائر الرفع والخفض ولم يبق الا التلطف بالتكبير فليكب قائما تغليا لتكبير القيام او قاعدا تغليا لحاله الذي هو فيها بلا احداث قيام * وكالتكبيرات * في الخلف * التعظيم او التسبيح ان فاتته بها * فيفعل كلا بمحله ولا يفعل غير ذلك وغير الخفض او الرفع فيركع بلا تكبير فيعظم فيرفع

وان فاتته بتكبيرات الصلاة
قضى كلا بمحله وقيل
يجمع تكبيرات القيام
والركوع في قيام واحد
وتكبيرات السجود في
سجود وقيل يجمعها
مطلقا في قيام او قعود
بمحل واحد وكالتكبيرات
التعظيم او التسبيح ان
فاتته بها

ساكنا ويسجد ساكنا ويقوم ساكنا ويركع ساكنا فيعظم وهكذا حتى يتم التعظيم ولا يلبث في السجود او في القيام ولكن يصل فيرجع وتذا السجود وهذا هو القول الاول وان عارضه التحيات جلس كبشة جلوسها وقام بلا لبث واما الثاني فيقوم حتى يصل عمل التعظيم فيعظم فيه كل ما لزمه من التعظيم واما على الثالث فيعظم قاعدا قعود التحيات ما لزمه من التعظيم او يعظم ذلك بعد ان يستوي قائما فيعظم قائما وهكذا التسبيح اذا فاتته كله وان فاتته التعظيم والتسبيح فلي الاول يفعل كلا بمحله ولا يفعل سواهما وسوى الرفع والخفض وجلسة التحيات بلا لبث فيها وعلى الثاني يقوم بلا تكبير فيعظم ما لزمه كله ثم يسجد بلا تكبير فيسبح ما لزمه وعلى الثالث يعظم ثم يسبح في قعود التحيات او يستوي قائما ثم يفعل ذلك وانما اريد بالاقوال اقوال المصنف التي ذكرها فيمن فاتته التكبير * فان فاتته بر كوع * انما عناه وتكبيره وتعظيمه * او سجود * انما عناه وتكبيره وتسبيحه او يسمع الله لمن حمده كله او بالتشهد وترك ركوعات وسجودات * قضاء كله بمحل مرة بعد اخرى * وان فاتته بشيء وما اتصل به قضاها متصلين ثم غيرها وان فاتته تكبير وتسبيح وتحية او نحو ذلك رتبها كما هي في الصلاة * وان فاتته بالقراءات جمع سرها وجهرها * فهو يقرأ السورة في ركعة الجهر * في قيام واحد * بترتيب السر على القرص ومقتضى ما ذكر في التكبير والتعظيم والتسبيح ان يكون فيها قول اخر وهو ان يرفع ويخفض ويكون بصورة راكم وساجد وقارئ تحية بلا لبث حتى يصل محل القراءة فيلبث قارئا وهكذا ولم يذكروا له لم يكن فيه ويبعد ان يجوز له ان يقرأ قاعدا * تنبيهات * الاول من خاف ركوع الامام فلا يسرع ويصلي ما ادرك ويقضي الفائت وقيل يحرم ويركع ويسجد واذا قام زحف للصف قارئا * الثاني اذا اقيمت الصلاة في المسجد انتقضت صلاة من فيه اذا بلغ المقيم قد قامت الصلاة وقيل لا مالم يكبر وقيل لا تنتقض لانها سبقت فليتمها واجاز بعض اذا خاف ذلك ان يسلم من اثنتين ونواها نغلا ولو كان يصلي رباعية واجبة * الثالث من وصل وسلم مع الامام ناسيا فقيه الخلاف السابق فين سلم قبل التسليم وزاد بعضهم هنا انها لا تفسد مالم يصل ركعة من صلاة اخرى وقيل ولو صلاها ان لم يستدبر او

فان فاتته بر كوع او سجود
قضاء كله بمحل مرة بعد
اخرى وان فاتته بالقراءات
جمع سرها وجهرها في قيام
واحد

يتكلم او يفعل مثل ذلك * الرابع ان دخل مقصر على متم بنجس او بلا وضوء اعادها قصره ان ذكر في الوقت والا فقولان وان ظهر فساد من الامام ابدلها المسافر قصره مطلقا وقال ابو سعيد تماما في الوقت * باب * في صلاة الجمعة فتعلموها لثواب العلم وتعلموا كيف تعلمون ان ادر كنتم مع جائر ويوشك ان ينزل عيسى بن مريم حكما عدلا * فرضت الجمعة * اقله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والامر للوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون عن صلاة الجمعة بيوتهم ولا يهتم بغير الجائز فقتلهم جائز والدماء تحل بما هو كبيرة لا بغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع على قلبه والثلاث ليس قيدا لكون تركها كبيرة بل قيد لكون الترك يبالغ في الهلاك حتى يكون طبعاً على القلب فان تركها كبير ولو مرة لكن يزداد الهلاك بزيادة الترك حتى يكون طبعاً بتمام ثلاث وقول ابن عباس من ترك الجمعة اربعا متواليات لا يكون لمن تركها عذرا الا نبذ الاسلام من وراء ظهره والاربع قيد لكون الترك نبذا للاسلام من وراء الظهر لالكونه كبيرة فهو على حد الحديث قبله والاستثناء منقطع لان نبذه ليس من العذر وجملة لا يكون لمن تركها عذر خبر من ويجوز كون من استهامة استهامة انكاريا بمعنى النفي وجملة لا يكون لمن تركها عذر حال من ضمير ترك الجمعة ونبذ على هذا بصيغة الفعل ونصب الاسلام كأنه قال ما ترك احد الجمعة بلا عذر الا نبذ الاسلام من وراء ظهره كقوله تعالى ومن يقتط من رحمة ربه الا الضالون * مع مقيمتها * من الائمة * ولو * كان اماما * جائرا * فنار كها خلف جائر عاص وقيل هالك وهو الصحيح عند بعض اصحابنا وقيل جائزة خلف الجائر لا واجبة وكان ابو عبيدة يقاد اليه بعد كبره وذهاب بصره ميلين خلف جائر وفات جابر بن زيد يوما فقال اللهم لك على ان لا اعود لمثلها وذلك خلف امام جائر وانما كانت الامراء تقيم الجمعة قال صحاح الحمد لله الذي رد علينا جمعنا وزعم بعض انها لا تجوز خلفه وقيل انما تجب خلفه في مصر من السبعة ولا تجوز ان ادخل فيها مفسدا وقيل لا تجوز الا خلف امام

باب

فرضت الجمعة مع مقيمتها ولو جائرا

متولى * على كل حر بالغ ذكر مقيم عاقل * وروى عن داود بن علي واصحابه وجوبها على المسافر والعبد * فرض عين الا من عذر * استثناء مفرغ باعتبار معنى فرض اي لا يجوز تركها من شيء الا من عذر * تخوف من عدو او مرض او حر او برد او مطر * ما وقيل مزاق وهو ظاهر وقوله * خيف منه * نائب خيف * حضرا * مفعوله بناء على جواز نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين ومختار الامام ابن مالك في بعض كتبه او على جواز ذلك عند تأخير المفعول وهو رواية عن الاخفش * او جندة تعينت * وخوف موت مريض له ولو بعيد النسب عنه ان لم يكفه غيره وخوف موت قريب او صهر ولو يكفيه غيره فيما قبل وخوف على ماله او مال ضمه وكفى وقيل ان لم يوجد فئد وبعد ملنع من سماع نداء صيت ومن سكون الاصوات والرياح وقيل مانع من الميت وقيل تجنب على من في القربى وقيل في اربعة اميال وقيل ثلاثة واشتغال بكسب قوت او كسوة او مسكن يحتاج لذلك في حينه لنفسه او من يلزمه ونحو ذلك اذا كان لا يجد تأخيرا او خاف من فوت ذلك الذي يطلبه * او شغل بطلب قوت * لنفسه او لمن لزمته موته * وان حضرها عبد او طفل او امرأة او مسافر او مريض اطافها * ونحوهم ممن لا تلزمه * صلى صلاة الامام ركعتين وسقط عنه * اي عن المكاف من هؤلاء فخرج الطفل * الفرض اتفاقا * وان حضرها ولم يصلها بل صلى اربعا وحده مثلا لم يجز وقيل جاز والظاهر انه لا يجوز ان كان مانعه عدم القدرة وقد تكلف حضورها وقد وجبت عليه وذلك ان البالغ العاقل الحر الذكر المقيم خوطب بالوجوب وغيرهم مندوبة له لقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة الا على امرأة او مريض او مسافر او صبي فانما نفي عنهم الوجوب وبقي انها جائزة مندوبة وانما لا تصح منهم لو لم تكن في حقهم مندوبة فهم مخاطبون بها ندبا لا وجوبا وايضا فقد صلاها وراه صلى الله عليه وسلم النساء والمسافرون والعبيد مع الاحرار المقيمين وانما دليل عدم الوجوب على العبد الحديث المذكور لا قوله عز وجل وذروا البيع لان الآية بانفطها تشمل كل من ولي البيع ولو عبدا مأمورا ببيع مخصوص او مبرحا للبيع على الإطلاق او ما ذونا له او غير

على كل حر بالغ ذكر مقيم عاقل فرض عين الا من عذر تخوف من عدو او مرض او حر او برد او مطر خيف منه حضرا او جندة تعينت او شغل بطلب قوت وان حضرها عبد او طفل او امرأة او مسافر او مريض اطافها صلى صلاة الامام ركعتين وسقط عنه الفرض اتفاقا

محجور عليه فلو صلاها المسافر اماما او مأموما جاز فمهم مخاطبون باربع الا ان
صلوها خلف امام او صلاها المسافر اماما وذلك كالمسافر خطوب باثنتين وان صلى
خلف المقيم فاربعاً وقيل لا يصليها الامام في سفره وقيل يصليها في سفره في مصر
ان دخله ولو لم يوطئه * وان لم يبق مع الامام الا من لا تجب عليه صلى اربعاً لم يحرم
على ركعتين * وان ذهبوا ولم يبق الا من لا تجب عليه بعد احرامه على ركعتين
اتمها فقط هذا مراد المصنف وقيل ان احرم على ركعتين بمن لانزله جاز
ويحتمله كلام المصنف * فائدة * تقدم ان رفع المخالف يديه لا يمنع من الصلاة
خلفه وهو كذلك في المنهاج ومثله ترك البسملة ونص بعضهم انها والتكليف
وهامين والقنوط وتحريك الاصابع ونحوها مما يفعلونه بعلم مائة منها خلفه
وقبل لا تمنع * فصل خصت بشروط * عن سائر الصلاة * وهي الامام او
نائبه * بامرهم ولو غير حاكم او قاض * والمسجد والمصر * هو البلد العظيم من
السبعة او غيرها وتجوز تسميتها قرية * فالامام او نائبه شرط وجوب *
فان لم يكن واحد منهما جازت مثل ان يصليها خلف متولى من المذهب غير
امام ونائب ان تولى امر المسلمين في موضع علوا فيه عند بعض ويحتمل ان
يريد انه ان لم يكن واحد منهما لم تجب ولم تجز وهو مذهب بعض ومذهبنا انه
لا تصح الا بامام او نائبه او مأموماً واحداً وكذا عند ابي حنيفة وقال مالك
والشافعي بدون ذلك ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم من تركها استخفافاً بها وله
امام عادل او جائر فلا جمع الله شمله فهذا يدل انها لا تجب بدون ذلك فبطل
قول الخصم انها تجب بدونه فيبقى هل تصح بلا وجوب بدون ذلك قيل لا وقيل
تصح اذا كان امر المؤمنين قائماً والقول في المذهب وقال بعض قومنا تصح لكل
احد مطلقاً مع اي امام امام صلاة او غيره ولو لم يكن الامر قائماً قال الحسن
البصري الجمعة الى السلطان فدل على انها لا تصح بدون ذلك ومثل ذلك ومثل
هذا لا يقال بالرأي كذا قيل قلت بل يحتمل قوله بالرأي واستدل على شرط
ذلك ايضا بانها تؤدى بجمع عظيم فنقع المنازعة في التقديم والتقدم وفي اداها
في اول الوقت واهرها فيايبها السلطان قطعاً للمنازعة والفتنة واما صلاة على الناس

وان لم يبق مع الامام الا
من لا تجب عليه صلى اربعاً
ان لم يحرم على ركعتين
فصل *
خصت بشروط وهي الامام
او نائبه والمسجد والمصر
فالامام او نائبه شرط
وجوب

الجمعة اذ حصر عثمان فلمله انما فعل باذنه فلا حجة مع الاحتمال يدل لوجوبها
خلف الامام العادل والجائر فقط قوله صلى الله عليه وسلم من تركها استخفافاً بها
وله امام عادل او جائر فلا جمع الله شمله * وان * كانت * خلف * امام
* جائر عند الاكثر * مر الخلف وان كان الامام متولى ومقدمه الجائرون
والحكم لهم لم تجز وقيل تجوز * وهل * تجب في الامصار * مطلقاً * خلف
الامام او نائبه ولو جائرين * او في * الامصار * السبعة * فني غير السبعة
لا تجب ولو مع امام عادل وفي السبعة تجب ولو خلف جائر * التي مصرها *
اتخذها امصاراً معينة لصلاة الجمعة ولو فتح بعضها قبله والاولى ان يقول مصرهن
لان السبعة لم تبلغ عدد جمع الكثرة وما ذكره عربي فصيح * عروضي الله عنه
وهي مكة والمدينة والكوفة * بضم الكاف * والبصرة * بثلاث الباء * والشام *
بالالف او بالهمز * والبحرين * على صيغة المثني والاعراب على النون والمشهور
في المثني المسمي به الاعراب كالمثني وبعده لزوم الالف مع الاعراب على النون
لكن هذا اللفظ يذكر كونه كما ذكره المصنف قال ابو بكر بن عبد الغني الرواية
الصحيحة المشهورة البحرين بضم النون ويدل له قولهم في النسب بحراني ومنهم
من يعربه بالحروف كاللثنية وهو مدينة بينها وبين مكة نحو ثلاثة وثلاثين يوماً
كان هناك صنم يملؤن له حوضاً من دم القربان فيصيب منه شيطان يتكلم لهم
من جوفه فسمع مؤمن موسى بذلك فقرأ آية من التوراة فسمعه الشيطان فطار
يقول البحرين البحرين الى ان وقع في البحر فسمي الموضع بذلك فكانه يستفهم
اين البحر فقدم واخروا نقص اه منه في شرح عقيلة الشاطبي * والبحرين
* هو وعمان * مصر * واحد * على الصحيح اي محكوم عليها بحكم مصر
واحد وكذا الشام ومصر النيل فليست اكثر من سبعة * قولان * وقيل تجب
في هذه الامصار ولو لم يكن فيها امام فيقدمون واحداً يصلي بهم وهل تجب في
غير الامصار كالقرى البصائر وبيوت الشعر مثلاً اولاً وهل تجب في غير المسجد
الجامع ام لا او تجب ايضا في غير المسجد اقوال وذلك حين لا يظفون شتاء
ولا صيفاً وفي الديوان انما تصح اقامة الجمعة في الامصار السبعة فيما ذكر من

وان خلف جائر عند
الاكثر وهل مطلقاً او في
السبعة التي مصرها عمر
رضي الله عنه وهي مكة
والمدينة والكوفة والبصرة
والشام والبحرين وهو وعمان
واحد قولان

الدقتراه واجيز ان يصلحها الامام في متصل بمسجد ولو لم يكن من رحابه لعذر
والناس في المسجد او بالمعكس على ما مر بشرط فسحة للامام والمصر شرط عندنا
في مشهور المذهب وعند ابي حنيفة خلافا لذلك والشافعي لنا ما ثبت من حديث
علي لاجمة الا في مصر جامع وقوله تعالى وذروا البيع وقد يقول الخصم الآية تدل
على مجرد ترك البيع قيل ولا يجوز اقامتها في البراري اجماعا قلت بل فيها خلاف
بل قد اجاز بعضهم اقامتها ولو بقصد استدلال على اشتراط المصر بانه صلى الله عليه
وسلم لم يأمر القرى القريبة من طيبة ان يقيموها واما قول عبد الرحمن بن كعب
عن ابيه كعب بن مالك ان اول من جمع بنا في حرة بني بياضة اسعد بن زرارة
واتا اربعون رجلا فالمراد مجرد الاجتماع في يوم الجمعة للذكر ومطابق الصلاة او
لذكر وصلاة اربع لان ذلك قبل الهجرة فليست الجمعة اذ ذاك مفروضة واما
قول ابن عباس ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجده صلى الله عليه وسلم في
مسجد عبد القيس بجوانا قرية من قرى البحرين فلا دليل فيه على وجوبها في
محل قل اهله لاحتمال ان يكون فيها اربعون رجلا واكثر ولان المدينة قد تسمى
قرية والله اعلم * وجاز لامام * جائر او عادل * ان يأمر عماله باقامتها *
بان يصلحها كل عامل له بأمره * في اوصارهم والا * يأمرهم * صلوا اربعا ولا يأمر
عامل غيره بها الا باذن امامه * ولا يأذن لاثنتين في بلد واحد وكذا العامل
لا يأمر اثنتين في بلد لانها لا تصل في موضعين او اكثر في بلد واحد الا لضرورة
وان لم يأمر الامام الخليفة فليصل بالناس اربعا * ولا يصلحها الامام * في مسيره *
ولا اذا قام في بلد * ان سافر * لانها لا تجب على مسافر ولا تجوز له لانه امام
سافر وقيل تجوز له كما مر وفي الديوان لا يستحب للامام ان يسافر يوم الجمعة حل
الوقت ام لم يحل ولا يجوز له السفر اصلا بعدما حل الوقت حتى يصلي الجمعة وان
سافر قبل الوقت فلا بأس الا انه فعل مالا ينبغي له وان منعه مانع عن الخطبة
حتى فات وقتها صلى اربعا * وقيل يصلي ركعتين وكذا قولان فيمن لم يدرك
من سماع الخطبة ما يحزي وقيل اذا لحقه في الصلاة دخل عليه مالم يسلم واستدرك
ما بقي من الركعتين وقيل يدخل اليه مالم يكن في التحيات وقيل مالم يتشهد فاذا

وجاز لامام ان يأمر عماله
باقامتها في اوصارهم والا
صلوا اربعا ولا يأمر عامل
غيره بها الا باذن امامه
ولا يصلحها في مسيره ان
سافر

وجده كذلك صلى اربعا * ويصلي خليفته * على امور الدين والدنيا اربعا *
ان لم يأمره بصلاتها ركعتين * وقيل اثنتين * ولو لم يأمره * وكذا ان مرض *
الامام * او تخلف لعذر او مات وحضرت * صلاة الجمعة * قيل تقديم امام
صلوا اربعا وقيل غير ذلك * ان يصلي بهم احدى ركعتين صلاة الجمعة ان
كان امرهم قائما وفي الديوان وجائز للامام ان يأمر عماله في الامصار باقامة الجمعة
ولا يصلحها الا باذن الامام اه * وقيل له ان يأمر عماله ولو في غير الامصار ان
يقيموها وان يأذنوا لمن يقيمها * وان سافر * هو * وخليفته ايضا * او نصب
على المعية ولا سيما ان ترك خليفته في بلد * وهو * في سفره * في غير قرية
جماعة * باضافة قرية لجماعة اي في قرية لا يجمعون فيها صلاة الجمعة ركعتين
لقلة اهلها * فلا يقيمها ولو * كان * معه مثل اهل قرية او مصر * وكذا
الخليفة والمراد بالمصر البلد العظيم * وتجب في مصر جامع * مع الامام وفي صحار
وحدها ولو بلا امام عند بعضهم * فابو عبيدة * قال تجب * فيما تقدم لاني
ارض الاعاجم * ولا في ارض غيرهم غير السبعة وعطف بلا اعتبار التغاير ما بعدها
لما قبلها لان الامصار السبعة غرب الا الشام فقلب غيرها او اعتبر من فيها من
العرب وظاهر عبارتهم انه لو انقلب احد السبعة ارضا للاعاجم لم تجب فيه وليس
ذلك مراد اهل تصلي فيه ولو انقلبت ارض اعاجم والظاهر ان الشام ارض اعاجم
وقد وجبت فيها * وضام * قال تجب * في كل ارض للعرب و * ارض * اهل
ذمة * فحاصل ذلك انها تصلي في كل بلد جرى فيه حكم الاسلام بلد عجم
او عرب * ان اقيمت فيها الحدود * وفي التاج ضمام كل ارض اقيمت فيها
الحدود تصلي فيها ولم ينخصها باهل الذمة لان اهل الحرب لا يصل الى اقامة الحد
فيهم * فائدة * اوجبها مالك على اهل القرى ان كانت القرية متصلة البناء فلا
تجب عنده على اهل جربة ولو كان فيها اربعون رجلا او اكثر فلا تجب على غالب
قرى نفوسة لتقصان القرية عن الاربعين * وهل اقل الجماعة اثنان * بالامام وهو
مختار الشيخ * او ثلاثة * به وعليه الديوان * او اربعة * به * اقوال *
ذلك الاقل على الخلاف المذكور * هل اقل ما تصح به * الجمعة وقيل اقل

ويصلي خليفته اربعا وقيل
اثنتين وكذا ان مرض او
تخلف لعذر او مات
وحضرت قبل تقديم امام
صلوا اربعا وقيل غير ذلك
وان سافر وخليفته ايضا هو
في غير قرية جماعة فلا
يقيمها ولو معه مثل اهل
قرية او مصر وتجب في
مصر جامع فابو عبيدة فيما
تقدم لاني ارض الاعاجم
وضام في كل ارض للعرب
واهل ذمة ان اقيمت فيها
الحدود وهل اقل الجماعة
اثنان او ثلاثة او اربعة
اقوال وهل اقل ما تصح به

ما تصح به ثلاثون وقيل اربعون كذا قيل واشترط مالك الاربعين اول اقامتها
في البلد واما لكل جمعة فيشترط اثني عشر وقال ابو اسحاق تجب في قرية
فيها اربعون رجلا مسلمون عقلاء احرارا وفي مصر ويكفي ان يصلحها منهم
اربعة رجال اعني انها تتم بهم * وان ذهبوا عنه قبل ان يحرم صلى اربعا
وحده * او مع البقية التي لا تمقد بها ان بقيت * وان ذهبوا او نقصوا عن
العدد * بعده * اي بعد الاحرام * اتمها جمعة * ركعتين ولو وحده * وكذا ان
تركهم قبل ان يتمها بهم اتموها ركعتين * وان تركهم قبل الاحرام فاربعها وفي التاج
وقيل اذا نفروا عن الامام ولم يبق من تتم به بعد الاحرام صلى اربعا ومن صلى
اربعا للظهر في موضع تصلي فيه الجمعة كرهت وقيل فسدت وعلى الاول يصلي
الركعتين مع الامام نفلا وعلى الثاني فرضا اذا صلى بعده الامام وقيل ان صلى
اربعا قبله فسدت او بعده تمت فاذا فاتته مع الامام فليصل اربعا وان صلى الامام
اربعا لم تفسد عليه * باب * في صفة ادائها * شرط لادائها الوقت وهو
الزوال * واجازها ابن حنبل قبله ويرده انها بدل من الظهر واجيب بانه لا نسلم
انها بدل منها وانما يرد عليه بانه صلى الله عليه وسلم والصحابة ومن بعدهم انما
يخطبون بعد الزوال ويقولون تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى
ذكر الله يشمل الخطبة والصلاة وغيرها * وتصح بخطبتها بعده * اي بعد الزوال
وان خطب قبله لم تصح عند غير ابن حنبل الا ان اخذت الخطبة شيئا بعده وهو
قدر ما يكفي وظاهر الديوان انه اذا اتمها في الوقت صححت ولو لحق الوقت اقل مما
يجزي من الخطبة والواضح ان يقيد بما اذا لحق الوقت مقدار ما يجزي * و
بهاذان * بعده والراجح انه ان لم يؤذن لها وصلوها اجزئهم * ولا ينعقد بيع بعده
وجوز * اي وقيل ينعقد * وعصى * عصيانا كبيرا * المتبايعان * على كل حال
وكذا النكاح * وكل عقد كعقد الاجرة وعقد القراض والكراء والرهن واخذ
الشفعة يمضي بذلك وفي الانعقاد قولان وحرم جميع ما يشغل عن اجابة النداء
الا ان وقع فرض على فرض وحل ذلك كله ان وقع الاذان قبل الزوال ومن قل
يؤذن لها قبل الزوال فلا يجوز البيع ونحوه اذا اذن ولو قبله ويحرم عند الزوال ولو

وان ذهبوا عنه قبل ان
يحرم صلى اربعا وحده
وان بعده اتمها جمعة وكذا
ان تركهم قبل ان يتمها
بهم اتموها ركعتين
باب *

شرط لادائها الوقت وهو
الزوال وتصح بخطبتها
بعده واذان ولا ينعقد بيع
بعده وجوز وعصى
المتبايعان وكذا النكاح

لم يؤذن وقيل لاحتى يؤذن وان ذهب اليها بعد الاذان او بعد الزوال وقبل الاذان
وعقد بيعا او غيره في طريقه ولو ماشيا او مع من لا تلزمه فلا يجوز له ذلك لانه
شغل قلبه ولسان عن الذكر والفكر وفي الانعقاد الخلاف * وجاز * عقد البيع والنكاح
وغیرهما * لمن لا تلزمه * الجمعة * ولو بعد اذان وخطبة * وان كان احد
العاقدين للبيع مثلا ممن تلزمه صح العقد من باب اولي عند من صححه من لزما
وبطل عند من ابطله عن لزما لبطلان احد الجانبين وكذا السفر يجوز واما من
تأزمه فلا يسافر بعد الزوال ورخص ويسافر قبله وقيل لا يسافر بعد صبحها الا
لحج او غزو او علم ونحوها والخالف في الامام ايضا اما البيع فقولاه اذا نودي للصلاة من
يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع نص في جوازه قبل النداء وقوله فاذا
قضيت الصلاة فانتشروا في الارض نص في جوازه بعد الصلاة واما بقية الصنائع
غير العقود كالخياطة والنسيج وعمل اليد فقيه وعيد يذكر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو انه من فعل من النساء والرجال يوم الجمعة ففعله حرام وكسبه
كالميتة والدم ولحم الخنزير ولا يقبل صومه ولا صلاته مادام في بطنه واذا لبس
من كسب يوم الجمعة لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ويخرج من الدنيا ذلك
الكاسب بلايمان ويحصد شدة الموت ومالك الموت عليه غضبان ويشدد عليه سؤال
منكر وتكبير ويشدد عاياه عذاب القبر وتشد ظلمة قبره ويحشر مع الكفار بصورة
كصورة الخنزير ويدخل النار والرب عليه غضبان كذا وجدت الحديث يرويه
ابو ام اي واسمه يوسف بن محمد وياتي بالطرابلسي رحمه الله ولا يدخل في
ذلك من ينسج لنفسه او لوجه الله لالبيع او اجرة ولا بأس عليه * ولا تؤدى
جمعة الا بها * بالخطبة * وهي متصلة بالاذان * الاخير وهي متأخرة عنه كما
يتبادر من اتصالها به * ويتصل بها * اي الاذان قبلها بلا فصل بينهما كأنه
قال كل منها متصل بالآخر * وهي * متصلة * بالاقامة * والاقامة بعدها
* والاقامة * متصلة * بالصلاة * وان فصل فاصل لم يفسد وقد مر الكلام على
الفصل بين الاقامة والصلاة ومثله يكون في صلاة الجمعة وعن بعض انه ان خطب
الامام بعد الصلاة بطلت امامته ان لم يخطب قبلها وفي الديوان اذا خطب الامام بعد

وجاز لمن تلزمه ولو بعد
اذان وخطبة ولا تؤدى
جمعة الا بها وهي متصلة
بالاذان ويتصل بها وهي
بالاقامة والاقامة بالصلاة

الجمعة مستعدا فقد خرج من الامامة فان خطب قبلها وخطب بعدها فانه اعلم واحكم
اه والظاهر انه يستتاب اذا خطب بعدها او قبلها وبعدها فان تاب بقي في امامته
وان اصر خرج منها ولا تصح الجمعة الا بخطبة وان لم يخطب صلوا اربعاعا لها
واجبة وليست اي الخطبة بدلا من الركعتين الاخيرين على
الصحيح لانه يستدبر بها ولان الركعتين اللتين يصلي الامام بالناس هما بالسورة
وقيل بدل منها وهو قول بعض المخالفين وابن المسيب ويروى ان من لم يدرك
الخطبة يصلي مع الامام اثنتين فقط وانه يجوز للخطيب ومن معه الالتفات والتقدم
انفا وفي الديوان ليست الخطبة من نفس الصلاة لكنها تقوم مقام الركعتين
وجوزت الجمعة بدونها اي بدون الخطبة وهو قول من قل ان الخطبة
غير واجبة والصحيح وجوبها لكن من قال بدل من الركعتين قال هي ركن ومن
قال غير بدل قال شرط وفي الديوان ان صلى الامام اربعاعا فلا يجوز له ذلك وصلاته
تامة ولا يعيدها اه والصحيح انه يعيدها اثنتين وفي نسخة من الديوان وان صلى
الامام اربعاعا فلا يجوز ذلك ولكن يعيد صلاته وفيه ان نسي الامام الخطبة او
تركها عمدا فصلى اثنتين فلا يعيد صلاته ولكن لا يجوز له ما فعل اه وفي نسخة
اسقاط لفظ اثنتين ولكنه مراد لا غير مراد والصحيح وجوب الخطبة وعصى
تاركها عمدا لكن صحت صلاته ركعتين وقيل لا تصح وعليه فيخطب ويعيدها
وان خرج الوقت صلى اربعاعا فصل سن للامام ان يتنفل في بيته ويتنفل
غيره في المسجد ويخلص لله او في بيته والمسجد مع الاخلاص اولى لفضل المسجد ولما في
الامام وفيه الناس ثم يأتي المسجد قاصدا للمنيبر مقدما في طلوعه اي طلوع المنبر
وهذا اولى من رجوع الهاء للامام لاحواجه الى تقدير ضمير المنبر بخلاف الاول
فان التقدير لا يكون الا منه فكأنه ذكر ضميره بمناء وان قدم اليسرى فلا
باس ان لم يقصد مخالفة المسلمين واذا نزل قدم يسراه نزولا في الارض ويقدها
حيث ابتدا النزول من اعلاه ايضا وان قدم اليسرى فلا بأس بلا قصد مخالفة
وان خطب على مكان مرتفع ولم يرتفع لم تقسده واذا استوى انتظر المؤذن
والاثنتين وهو قاعد وذلك اذا اتفق انه سبق المؤذن لبطنه المؤذن او بعد موضع

ولا تصح الجمعة الا بخطبة
وليست بدلا من الركعتين
على الصحيح وجوزت
بدونها

فصل

سن للامام ان يتنفل في
بيته ثم يأتي المسجد قاصدا
للمنيبر مقدما في طلوعه يمناه
واذا استوى انتظر المؤذن

الاذان او نحو ذلك بحيث يدخل الوقت ويصلي النفل في بيته ويحضر على المنبر
قبل مجيء المؤذن ويحتمل انه اراد الصلاة قبل الزوال قبل توقف الشمس وهو
بعيد ولهم رواية انه لا تحرم الصلاة يوم الجمعة عند التوقف فعلى هذا يصلي عند
توقفها ويسبق في المنبر على المؤذن ولا ينتظر القليل وان لم ينتظر لم تقسدا لحقوها
او بعضهم وان لم يحضرها لا قليل ولا كثير فكمن لم يخطب ففي صلاته قولان وان
لحقوا اقل مما يجزي فكأنهم لم يلحقوا فاذا قرع المؤذن الاخير ان تعدد
وهم ثلاثة يؤذنون بعد الزوال واحدا بعد واحد واجازوا للاثنتين قبل الزوال
لتبنيه الناس والثالث بعده ويجوز اثنتان بعده وواحد قبله واثنتان بعده فقط
او واحد قبله والاخر بعده وقيل يؤذن الاول الى اشهد ان محمدا رسول الله والثاني
من حي على الصلاة الخ والثالث من اوله لا آخره وان اذن واحد ثلاثا او مرتين
على حد ما مر جاز وقيل يؤذن واحد فقط بعد الزوال لا قبله قام واقفا على
المنبر مستعدا على كقوس او عصا او عكاز بالضم والشد عصا اسفلها حديد
او سيف او عود منبر وان لم يعتمد فلا ضير وان قعد كره اوفسدت قولان
واستقبل الناس بوجهه ولا يسلم عليهم من المنبر بل اذا جاءهم وقيل يسلم
وان ولي جانبيا او مستديرا لهم خالف السنة وفي الفساد قولان ومن استدبر الامام
فبئس ما فعل وشرع في الخطبة بضم الحاء وهي الوعظ وذكر الله وعن ابي
الموثر اذا اخذ في الاذان الثالث اختير ان لا يصلي احدا بل يقعد فاذا بلغ لا اله
الا الله بدأ الامام الخطبة مبتدئا بذكر الله والثناء عليه والصلاة والسلام
بعده على نبيه اي نبي الله تعالى او نبي الخطيب فنيه تحييب وترغيب عليه
الصلاة والسلام ويذكر الناس بلفظة يفهمونها ولو بريرية وكذا ما بعد
فان الذكري تنفع المؤمنين ويعظمهم ويخوفهم الكلام الواحد وعظ وتخويف
فمن حيث انه زجر يكون وعظا ومن حيث انه مشتمل على ذكر الوعيد تخويفا
معادهم مفعول مقيد اي ينذرهم بالمعاد وهو مصدر مبني واسم زمان او مكان
اي رجوعهم الى الله او زمان الرجوع او اما كنهه في محشر ونار ثم لا ينزل حتى
يقول المؤذن في اقامة الصلاة او غير المؤذن ان اقام لعذروله ان يقعد اذا فرغ

فاذا فرغ المؤذن الاخير
قام واقفا على المنبر مستعدا
على كقوس او عصا او
عكاز او سيف او عود منبر
واستقبل الناس بوجهه
وشرع في الخطبة مبتدئا
بذكر الله والثناء عليه
والصلاة على نبيه عليه
السلام ويذكر الناس
ويعظمهم ويخوفهم ما دام
ثم لا ينزل حتى يقول
المؤذن

من الخطبة حتى يصل المؤذن قد قامت الصلاة * قد قامت الصلاة * وقيل حتى يقول حي على الصلاة وهكذا من قعد سواء في يوم الجمعة أو غيرها اختلفوا متى يقوم اذا شرع المقيم في الاقامة ولكن اذا شرع في الاقامة قطع الخطبة وقيل لا يقطع حتى يقول ذلك وقيل اذا ابتداء الاقامة قطع الخطبة وان نزل قبل ذلك فنقصان لا نقض وءاخر ما يقول ان الله يأمر بالعدل الى تذكرون ويعلم المؤذن انقضاء الخطبة من كلام الامام او يعلم قرب انقضاءها من كلامه او يجعل له اشارة او يشير اليه فينبذ بشرع في الاذان * وندب له الامر والنهي والوعظ بما في القرءان * بان بدون قرأته او بها * ولا نقض برواية * لقصة او نحوها * او شعر حتى يلقوا * بان يذكرو قصة فاحشة او قصة للاضحاك او شعر غزل وقيل ينقض بشعر مطلق واجيزت واحدا بلانفو * وترك ذلك * الوعظ بالرواية او الشعر * احسن * فالوعظ بما في القرءان احسن ويلىه بما في الحديث ويلىه بما في الاثر ويلىه بذلك وكان ابو سعيد يروي فيها قول ابي بكر ولتكنم ولست خيرا منكم الخ وهو مشهور * والخطيب ان تكلم بما لا ينبغي * كامر الدنيا وشعر النزل * فسدت عليه وعلى من خلفه صلاتهم ان كان امامهم * وصلوا اربعا وقيل بعيد الخطبة ويصلون اثنتين وقيل لا تفسد صلاته ولا صلاتهم ولولم يعد الخطبة * والا * اي لم يكن الخطيب امامهم * فسدت * عليه فقط * لجواز ان يكون الخطيب غير المصلي مثل ان يمرض الخطيب وهو امام ويأمر غيره بالصلاة او يمنعه مانع من الصلاة بعد الخطبة او كان الامام لا يقدر على الخطبة لضعف او لانه لا يحسنها واجاز بعض ان يصلي الامام ويخطب غيره او يخطب ويصلي غيره بلا عذر وفي التاج ولا يخطب الا واحد ولا نقض باكثر ولا يخطب الاعرج الذي لا يقدر ان يقوم وان لم يوجد غيره صلوا اربعا فرادى ولا يعذرون وقيل يخطب ويصلي غيره ويبدل الجمعة من فسدت عليه اربعا ولو في الوقت وان خطب بلا طهارة او بثوب نجس او في موضع نجس اعاد الخطبة وان صلى بلا اعادة للخطبة اعادها والصلاة وقيل لا يبعد خطبة ولا صلاة وان لم يصل اعاد الخطبة وصلى وان اخذت في خطبته بقي * اورعاف او خدش بنى ولولم يأت بعد الوضوء من ذلك الا باقل مما يجزي وكذا ان اشتغل تنجية نفس او مال ولا ضرر عليه ان لم يزد الخطبة بعد الوضوء من ذلك

قد قامت الصلاة وندب له الامر والنهي والوعظ بما في القرءان ولا نقض برواية او شعر حتى يلقوا وترك ذلك احسن والخطيب ان تكلم بما لا ينبغي فسدت عليه وعلى من خلفه صلاتهم ان كان امامهم ولا فعليه فقط

او التنجية ان كان قد خطب مقدار ما يجزي وان احدث بغير ذلك اعاد الخطبة او اتي بالقدر المجزي وسيد كر بعض ذلك * واقل ما قبل في خطبة الجمعة والعديد والنكاح الحمد لله رب العالمين والعاقبة * الجنة * للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين * المشركين والمنافقين * وصلى الله * وسلم * على سيدنا محمد خاتم النبيين واغفر اللهم لنا * معشر من حضر من المسلمين * ولجميع المسلمين * قال الاصمعي حدثني شيخ من اهل العلم قال شهدت الجمعة بالضرية واميرها رجل من الاعراب فخرج وخطب ولف ثيابه على رأسه ويده قوس فقال الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين * اما بعد فان الدنيا دار بلاء والاخرة دار القرار فخذوا من ممركم لممركم ولا تهتكوا استاركم عند من لا تخفى عليه اسراركم واخرجوا من الدنيا الى ربكم قبل ان تخرج منها ابدانكم ففيها جثثم ولغيرها خلقتم اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والمدعوله الخليفة والامير جعفر قوموا الى صلاتكم وفي التاج الحمد لله الى الظالمين اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقيل تعزي سورة الاخلاص خطبة للجمعة والعديد وقيل كل خطبة مفتاح الحمد الى العبدن فالتكبير قبل التثاء على الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء اركان لا بد منها وزاد الشافعية الوصية بالتقوي وقراءة آية ويخطب للجمعة ولما قائما وفي الجنائز وعرفة ومواضع التذكير قائما او قاعدا وخطبة النحر اوجز وجازت خطبة العيد وان من عبد باذن ويعيدونها ان لم يؤذن له وكره التطويل في كل مجلس الا مجلس تعليم امر الدين وعن ابي ايوب العماني لا يتكلم الامام اذا مضى للخطبة * وهل يجلس بين الخطبتين * جلسة * خفيفة * والخطبة واحدة ولكن جعلها خطبتين لانه اذا بلغ نصفها استراح قائما ساكنا وقيل يجلس كما ذكرهما المصنف باشارة الى السكوت حيث عد خطبتين * اولاً * يجلس بل يستريح * اذ لم يرفع عن ابي بكر وعمر وعلى جلوس قولان وانما احدث ذلك معاوية * حين كثر شحم بطنه * وقيل عثمان حين كبر * بكسر الباء * فصل من بوجوب * بالتثوين * الانصات * نائب من اي الاستماع

واقل ما قبل في خطبة الجمعة والعديد والنكاح الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين واغفر اللهم لنا ولجميع المسلمين وهل يجلس بين الخطبتين خفيفة اولاً اذ لم يرفع عن ابي بكر وعمر وعلى جلوس قولان وانما احدث ذلك معاوية وقيل عثمان حين كبر

فصل

من بوجوب الانصات

للخطبة * عند الجمهور منا ومالك وإبي حنيفة واحمد والشافعي في قول عنه
وقيل الانصات مستحب وبه قال بعض منا والشافعي في قول عنه * ومن دخل
المسجد * قبل الخطبة صلى ماشاء وذكر الله واستغفره وان دخل وقد تهيأ الامام
للخطبة بقدر مالا يتم ركعتين جلس وان احرم وشرع الامام بخطب اتم صلاته
فاذا سلم جلس ومن دخل * عندها فلا يركع * ركعتي المسجد وكذا غيرها وفي
التاج وقيل يركعها * ولزمه * لا حديث الواردة فيه لقوله تعالى فاستمعوا الى
ذكر الله اذ لا يأمره بالسعي الى الذكر بلا استماع * الانصات لها ولو كان
لا يسمع * ها لنحو بعد او صمم او ربح وقيل لا يلزمه ان كان لا يسمع * ونهي عن
كل عمل سواه * اي سوى الانصات والاستثناء متصل لان الانصات عمل
لانه بالتهيي وقد يسمى الترك فعلا او منقطع لانه ترك للاعمال وكذا الكلام
ان جعلنا سوى نعتا * اذ ذاك * الدخول موجود او اذ ذاك المذكور من الخطبة
موجود واجاز ابو الموثر ان كان لا يسمع ان يقرأ في نفسه ويحرك لسانه او يذكر
او يسبح ولا ضير ان اسمع جليسه واجاز ابن محبوب ان يسلم على الناس وان يرد
عليه وقيل يسلم على باب المسجد والمشهور انه لا يسلم وان سلم فلا يرد عليه وهل
له ان يسأل الخير ويستجير من الشر اذا سمع من الخطيب ذلك اولا حتى يقوم
المؤذن اوله ان يذكر الله مع الخطيب وبحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل له ان يتكلم الا عند قراءة القرآن والخلف في تشميت العاطس والرد اذا
ظرف وذاك مبندا مع كاف الخطاب والخبر محذوف اي موجود اي ذاك المذكور
من الخطبة موجود * وان قال واحد لا خرافة له * او اشار بيده او لم
بالخصي او ضحك او تبسم او تكلم بامر ديني قيل او سلم او فعل فعلا اخرويا
غير واجب * فقد لغا * وان وجد في نسخة لني بالياء كرمي وسعى فعلى لغة من
يقلب الله ياء وقال في الديوان ومن اللغو في الجمعة تغليب الحصى بيده والكلام
الذي لا ينيه والضحك اذا تفهقه فيه وظاهره ان الضحك بلا تفهقه ليس لغوا
والصحيح انه لغو وليس التبسم لغوا * ولا جمعة له * وعصى اي لا ثواب له على
حضور الخطبة والمكث في المسجد لما وانتظار الصلاة * وفسدت صلاته * فيصلي

الخطبة ومن دخل المسجد
عندها فلا يركع ولزمه
الانصات لها ولو كان
لا يسمع ونهي عن كل
عمل سواه اذ ذاك وان
قال واحد لا خرافة له
اوصه فقد لغا ولا جمعة له
وفسدت صلاته

اربعا * ان استمر على مكثه ولم يخرج للحاج * وقوله * ويبيد * استئناف
* دخولا من باب اخر * فان لم يكن للمسجد الا باب واحد خرج منه ودخل
منه ايضا * مع فوت ثواب السبق له لا فساد به * باللفظ * وله الثواب من حين دخوله
من الباب الاخر وقيل اذا تاب وخرج من باب ودخل من اخر رجعت ثوابه وخصص
ان يبدل مكانه بلا خروج كما يأتي في كلامه * وقد روي * في ترتيب ثواب
الجمعة * للسبق فلا سبق * من بدنة * ناقة او جمل * الى بيضة * فمن
مشى في الساعة الاولى فله البدنة وهي من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ومن مشى
في الثانية وهي من طلوعها لارتفاعها بفترة ومن مشى في الثالثة وهي من الارتفاع
الى ان ترمض الفصال فكبش اقرب ومن مشى في الرابعة فدرجاجة او في الخامسة
فالبيضة وهما من الضحى الاعلى لازوال ومن جاء في الزوال فله فضل الاستماع
والصلاة فقط وقال الربيع الساعات كلها بعد الزوال وهن لحظات لطيفات ويبدل
له قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة * والانصات واجب ولو على
بعد او لا يسمع * يعني عن هذا مامر * ونهي في الوقت * عن كل شيء سوى
الاستماع للخطبة * وان على * اي عن * الامر بالمعروف * وعن النهي عن المنكر
الذي هو كبيرة الامتنكرا فيه هلاك نفس او تنجية من ضرر فانه يشتغل بالذهي
عنه وكذا اذا راى احد يقهر احدا على الزنى فانه ينهيه وينجي المقهور واذا جازت
التنجية في الصلاة فاولى ان تجوز في سماع الخطبة وكذا يشتغل بتنجية المال ولو
لنفسه وغني عنه وقيل ان لم يغني عنه او كان في ضمانه نجاه والا فلا ولم يذكر
الشيخ النهي عن المنكر وظاهره انه ينهي عنه ومن عنه في ثوبه او بدنه ما خاف
ان يفسد عليه فسأل حاضرا لم يضرهما ويقتيه بالنطق او ايماء ولا يقتيه الا بايماء
ان كان من غير امر الصلاة وان افتاه بكلام خرجا ودخلا وان قرأ كتابا مبدوا
بغير الذكر افسد عليه اذا جهر لانه امر بنفسه كذا قيل واختير رد السلام
والتشميت بالاياء قال ابن محبوب ويقول افسح يا فلان او تأخر او قدموا
الصف وقد اقيمت قيل ولا يفسدها عقد النكاح عندها ولا عبثه بثيابه ولا
وضوء من تكلم او روى رواية او قال تقدم وقيل من تكلم او ضحك اعاد الوضوء

ان استمر على مكثه ولم
يخرج للحاج ويبيد دخولا
من باب اخر مع فوت
ثواب السبق له لا فساد
باللفظ وقد روي الجمعة
من بدنة الى بيضة
والانصات واجب ولو
على من بعد اولا يسمع
ونهي في الوقت وان على
الامر بالمعروف

وقيل المفسد هو القول المكروه * ولو كره لكونه دنيويا لامعصية فيه في سائر الاوقات والمواضع والقول المحرم لا قول الغير كالذكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كقولك انصت والرد والتشميت فالقول الدنيوي لا لتنجية والقول المحرم والقول المكروه يفسدن الاستماع للخطبة فلا جمعة له ان لم يخرج ويرجع * وقيل لا يفسد الفرض * الخطبة فله الثواب على ماسبق او يأتي * وان لم يخرج * ويدخل ولم يبدل مكانا * والنهي انما هو لكمال الثواب ولا يضره احتباء او نظار لسقف * او التفات او نظر لقدامه وقيل يضره ذلك لانه عمل احده لم يدخل في الانصات به وقيل نهى عن الاحتباء بنحو ثوب وجاز يبد وان اكل او شرب تخلف ان لم يضر وجاز التروح بمروحة للحر واجيزت الاشارة بالسكوت * فتحصل ان الجمعة * اي صلاة الجمعة اوسمى الحال باسم محله الذي هو زمان * ركعتان بخطبة قبلها لا بعدها باجمار * مصدر اجهر لغة في جهر * بالقراءة فيهما * بالفاتحة وثلاث آيات وسنت بسورة الجمعة في الاولى وفي الثانية باذا جاءك المنافقون وقيل بسورة الأعلى وقيل بسورة الفاشية * وقيل * ان لم يتم التشهد الاخير * هو ورسوله * حتي دخل وقت العصر قضاها اربعا * ولو على القول باشتراك الظهر والعصر وان منعه مانع عن الخطبة فالصحيح ان يصلي اربعا وقيل يصلي ركعتين ولو حل وقت العصر وجه الاول البناء على ان السلام هو من الصلاة ووجه الثاني البناء على انه ليس منها ومعنى قوله التشهد الاخير مع انه ليس في الركعتين الاتحيات واحدة ان قولنا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له تشهد اول وقولنا ان محمدا عبده ورسوله تشهد ثان او اعتبران ركعتي الجمعة هما الاخيران من اربع الظهر زيدت فيهما السورة فتحيتهما * اخرة باعتبار الركعتين اللتين اسقطنا قباهما وعلى هذا فالتشهد الاتحيات كلها الى ورسوله ويشبه هذا ان يكون قولنا بان الخطبة قامت مقام الركعتين الاوليين وتحيتهما وهو قول لقومنا وقيل منا * وان خطب لا بطهارة * يصلي بها * اعادها * والصلاة ان صلى ولو صلى بطهارة على الصحيح * وكذا ان احدث بما لا يبي منه * ويبي ان احدث بما يبي منه ورخص بعضهم فيها على غير طهارة * وان مات في خطبته صلوا

وقيل المفسد هو القول المكروه وقيل لا يفسد الفرض وان لم يخرج والنهي انما هو لكمال الثواب ولا يضره احتباء او نظار لسقف فتحصل ان الجمعة ركعتان بخطبة قبلها لا بعدها باجمار بالقراءة فيهما وقيل لم يتم التشهد الاخير حتى دخل وقت العصر قضاها اربعا وان خطب لا بطهارة اعادها وكذا ان احدث بما لا يبي منه وان مات في خطبته صلوا

اربعا وان عقدوا * الامامة * لا آخر حين مات الاول استأنف * الخطبة وجوز الاكتفاء بالاولى * وان احدث بعد فرائع من خطبة * بما يبي معه وقيل او بما لا يبي معه * استخفوا مصليا بهم ركعتين * مطلقا وقيل لا يستخف الا من حضر الخطبة او بعضها * واعادوا ان استخف من لا تلزمه واقتدوا به * يعيدوها اربعا وان لم يستخف صلوا اربعا * نعمة * وان انتظروه وجاء صلى بلا اعادة خطبة اعادوها اربعا وكذا هو وذلك للفصل بينها وبين الخطبة قال في الديوان دخل رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب في الجمعة فقال له يا فلان هل ركعت قال لا فامرته ان يركع فقطع صلى الله عليه وسلم خطبته واتم الركوع وفي النظر الى وجه الامام قولان ويجوز ان لم يحضر الخطبة ان يصلي مع الامام اثنتين ويدخل اليه مالم يسلم وقيل ان لم يحده الا في التحيات صلى اربعا ولا يدخل عليه وان خطب قبل الصلاة وبعدها فانه اعلم هل تبطل امامته ام لا وان الامام ان سافر ودخل مصر واقام فيه صلاحا ولو سافرا يبي اكتفاء بالامامة والمصر وقال في التاج وقيل يصلي اربعا ويقول من لزمته اصلي الجمعة ركعتين بصلاة الامام لا صلاة الظهر وله ان يأمر مسافرا ان يصليها بالناس وقد فعله ابو علي وكذا العبد باذن واجاز بعض ان توقع الجمعة في الجامع الاكبر وتوقع في الموضع الذي فيه الامام وان لم يحضر في الجامع فقد صليت مرتين في بلد واحد * ومن صلى ظهرا الجمعة في بيته ظاناً ان الامام قد فرغ منها ثم ادركها معه فالاولى نافلة والثانية فرض والجمعة * اي صلاتها * ليست كغيرها * فلا يقال ان الفرض الاولى والنفل الثانية * وقيل * صلاة الجمعة * مثله * اي مثل غيرها في ان الفرض الاولى التي صلاحها في بيته فتكون * الثانية * نفلا * ومر كلام في تعمله ذلك * خاتمة * جعل هنا خاتمة كانه ختم كتابا بعد صلاة الجمعة عن صلاة السفر لا متناعها في السفر عن الامام * سن لما اغتسل * استحبها وقيل فرض وهو ظاهر الديوان وكان عمر يقول في الشتم جعلك الله شرا من لم يستعظم يوم الجمعة والمراد النسل وهو قول الظاهرية وقد مر في الرضوء وانما يغتسل لما بعد الصبح لاقبله * وبكور * بعد الزوال كما يأتي وقيل قبله اول

اربعا وان عقدوا لا آخر حين مات الاول استأنف وان احدث بعد فرائع من خطبة استخفوا مصليا بهم ركعتين واعادوا ان استخف من لا تلزمه واقتدوا به ومن صلى ظهرا الجمعة في بيته ظاناً ان الامام قد فرغ منها ثم ادركها معه فالاولى نافلة والثانية فرض والجمعة ليست كغيرها وقيل مثله فتكون نفلا * خاتمة * سن لما اغتسل وبكور

النهار كما مر قبل قبله لا اول النهار * وغدو * اي شئ * على الاقدام * متعلا
ويجوز على الدابة ولكن لا ينبغي لغير عذر بعد او ضعف ونحوهما فالذهاب اليها
واجب وكونه على القدمين سنة * والتنظيف * بازالة الوسخ ولبس الثياب
البيضاء وتنفيد الاطعمة والامتناع عن الشارب وتقليم الاظفار وان وجد في تلك المواضع
ولو قليلا * والسواك والطيب * والصدقة * والمساواة * بالتقدم او بدابة على ما
مر * انفا وقيل المساواة بالقلب بالمحافظة على المشي اليها والنية والرغبة * للمسجد
اول الوقت عقب الاذان * ولا يتكرر ذلك مع قوله ليكبر لان هذا في المساواة اول
الوقت وذلك في الكبر اول الوقت فان المساواة غير الكبر واما اذا قصرنا بالكبر بالمجيء من
الموضع البعيد فلا اشكال * والتنفل * في وقت الصلاة لا عند الخطبة وانظر هل تلك السنن
من الاغتسال وما بعده تشرع ايضا في صلاة الظهر اربعا الذي عندي انها تشرع
غير الخطبة ويدل لذلك ان بعضا اجاز القيام قيام رمضان اصائم قضاء رمضان
ان لم يقيم في رمضان لكن بعض منعه ويقضي خلافهم فيه ان يختلفوا هناك
تشرع تلك السنن اذا صلى الظهر اربعا ويدل على انها تشرع انهم اجازوا لمن انظر في
رمضان ان يصلي القيام فيه ومنعه بعض كما في الديوان وايضا اذا شرعت اشياء
وبطل بعضها اقيم الباقي امر صلى الله عليه وسلم رجلين بقتل ابي جذعة واحرقاه
بعد قتله فوجداه مات بلدغة فاحرقاه ويدل ايضا لما ذكرت ان الفسل مشروع لمن
لا تعب عليه الجمعة كمسافر وعبد وامرأة ولو صلوا اربعا ومرادي بالخطبة خطبة
الجمعة المعهودة للامام العدل واما الخطبة التي هي زيادة الدعاء بعد ظهر الجمعة
فثابتة بل ثبوتها الآن يدل على ثبوت سائر خصال الجمعة ولو صليت اربعا
وذكر ابو سنان ان قوما اختلفوا وان الذي يميل اليه البخاري ان الفسل للجمعة
لا يشرع الا لمن وجبت عليه وهو الظاهر من كلام اصحابنا في آداب الجمعة
وسننها والاحسن التعميم * باب * في صلاة السفر * هل صلاة * الظهر والعصر
والعشاء في * السفر قصر او تمام خلاف * مثاره هل فرضت اولا اربعا فنقصت *
الى ركعتين * لترخيص * فهي قصر * او فرضت ركعتين فزيد في الحضر *
ركعتان فهي تمام لقول عمر صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم

وغدو على الاقدام
والتنظيف والسواك
والطيب والمساواة
للمسجد اول الوقت
عقب الاذان والتنفل
باب هل صلاة السفر
قصر او تمام خلاف مثاره
هل فرضت اولا اربعا
فنقصت لترخيص او
فرضت ركعتين فزيد
في الحضر

ولما روي انه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة السفر اقصر في فقال
لا الر كعتان في السفر ليستا قصران اما القصر واحدة عند الخوف وعليه فلا يجوز
ان يصلي المسافر اربعا وان صلى اعاد بخلاف الاول فيجوز عليه ان يصلي اربعا
وقال بعض اصحاب الاول انه لا يجوز ان يصلي اربعا الا خلف مقيم وذلك ان
ترخيص الله تارة يجب العمل به كما مضى للمدينة فانه يجب عليه اكائها وتارة لا
يجب كالمفهور على قول الحسين اثنين فانه يجوز له ان يقوله ويعتقد خلافه ويجوز
ان لا يقوله فيقتل وقد قيل ان الرخصة تعزيبها الاحكام الخمسة الوجوب كتقصير
المسافر وقطر الصائم الذي ان لم يفطر ذلك او هلك حاسة من حواسه حاضرا
او مسافرا وكما كل المضطر الميتة والتحرير كتميم المسافر في مصيبة وتقصيره على
خلاف فيهما وان دبر ومثله بعض قومنا بتقصير المسافر والاباحة كسليم والكراهة
قيل كفطار مسافر لا يجده الصوم وترخيص غير الله لا يكون واجبا * والصحيح *
اقول الثالث المذكور وهو انها قصرت من اربع ترخيصا * وان لا يصلي مسافر اربعا
الا ان صلى خلف مقيم * او يقضي صلاة حضر في السفر سئل عمر لم كان قصر
الصلاة في الامن والله يقول ان خفتهم فقال لسائله لقد عجت مما عجت فسألت
النبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقة من الله تصدق بها عليكم فقبلوا صدقته فافره
عمر على تسميتها قصرا واقر النبي صلى الله عليه وسلم عمر عليها ايضا وسماها رخصة
وامرهم بقبولها والامر للوجوب فلا يجوز اربع كذا قيل وقد يقول الخصم اني اذا
اقررت بها وءمنت فقد قبلتها ولو صليت اربعا وانما يكون غير قابل من لم يجز
ركعتين واوجب اربعا او عنادا وقيل ان صلاة السفر قصر من صلاة الحضر وانه
ان صلى اربعا اجزته واثم ومن اجازوا للمسافر مطلقا اربعا فمنهم من قال ان قصر اولي
ومنها من قال التمام اولي ومنها من سوي بينهما وانما يقصر المسافر في طاعة او
مباح والمأثور ونحوهم ولا يجوز له التقصير اذا سافر لمصيبة خلافا لبعض وفي
القطبي يجب لمصيبة واختاره في التاج وقيل لا يقصر الا ان سافر في طاعة وان لم يدبر
اين هو في السفر او في داخل الاميال صلى الرباعية اربعا ثم صلاها ركعتين * وهل
يحد السفر * يوم او ثلاثة ايام او ثلاثة اميال او فرسخان من باب المسكن او فرسخان

والصحيح ان لا يصلي
مسافر اربعا الا ان صلى
خلف مقيم وحد السفر

من باب العمران او فرسخان من سور البلد ان كان البلد او من طرف ماوطن موضعا
كان او مسكنا كله او بلد اقوال والفرسخ اثنا عشر الف ذراع والفرسخان اربعة
وعشرون الف ذراع والاثنا عشر الف ذراع هي ثلاثة اميال والذراع ذراع
المسافر وقيل الاوسط والذراع من العظم الذي يكون من خلف متصلا بالعقد الى اخر
الاصبع الوسطى لا من احد العظمين اللذين يكونان في جانبي الذراع ولا الى اخر السبابة
والعظم المذكوران يجانبي الذراع ادخل الى وسط الذراع بقليل وقيل اربع وعشرون
اصبعا والاصبع ست شعيرات متصلات البطون والشعيرة ست شعرات بقليل والميل
الف باع والباع اربعة اذرع وفي القاموس الميل بالكسر قدر مد البصر او مائة
الف اصبع الاربعة آلاف اصبع او ثلاثة او اربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم
في الفرسخ هل هو تسعة آلاف ذراع بذراع القدماء او اثنا عشر الف ذراع بذراع
المحدثين ويدل على ان حد السفر فرسخان من البلد انه صلى الله عليه وسلم اذا
خرج حاجا او غازيا صلى القصر بذي الحليفة وخرج اليها يوما وصلى فيها فصرا
ورجع وقال اريد ان اعلمكم حد السفر وبينها وبين طيبة فرسخان وهذه الادلة
على من جاوز فرسخين يقصر ولا دليل على ان من لم يجاوزها يقصر فيبقى من لم
يجاوزها على استصحاب الحال وهو الاتمام هذا مراد الشيخ في استدلاله بالحديثين
فلا اشكال في كلامه والاثنا يكتب بالالف ان قيل انه الف تثنية بني عليها الاسم
لا يفارقها الا الى الياء وبالياء ان قيل انه لام الكلمة اعرب بها اعراب المثني كما
اعربت الاسماء الخمسة باواخرها وتبين الاميال بالامناء اثني او اكثر
والمشاهدة بان يعزها هو او يحضر لعزها وبثلاثة جمليين واجيز باثنين واجيز
بأمين واجيز بغير امين اذا صدق وفي الشهرة قولان الرجوع انها تتبين
بها كالصوم والافطار والولاية والبراءة وقيل الفرسخان ستة آلاف خطوة والخطوة
من بنان الرجل التي يحسب بها الى بنائها في الموضع الثاني او من موضع عقبا
لموضعه الثاني وسواء رجله ورجل غيره ولو غير امين ورجل دابة او دابة غيره
او بعض الخطوات برجله وبعضها برجل غيره او رجل الدابة وان سافر وشك
هل هذا داخل الاميال او خارجها رجع الى جهة الاميال حتى يطمئن فيتم او

فرسخان والفرسخ اثنا عشر
الف ذراع وهي ثلاثة
اميال وتبين الاميال
بالامناء والمشاهدة وفي
الشهرة قولان

زاد ذهابا حتى يتيقن انه خارجها فيقصر او يأخذ بقول من قال انه يقصر ولو لم
يخرجها فيقصر كما يأتي وهل يقصر ان جاوز الفرسخين ولو لم ينو السفر او
نوى اقل من ثلاثة ايام وهو مذهب جمهور اصحابنا وان خرج على نية السفر
النائي وهو ثلاثة ايام وجاوز المنزل وهو قول ابان او ان برز من مسكنه على نية السفر
مطلقا وان بلا مجاوزتها وهو مخير قبل المجاوزة بين الاتمام والتقصير ووجب
التقصير بمدها بخلاف يأتي به في كتاب الصوم وان وقف على اخر الفرسخين ولم
يجاوزها اتم وقيل يقصر واختاره بعض اصحاب وان كانت رجلاه في طرف الاميال ولو
سجد لسجد خارج الاميال اتم وان كانتا خارجا يقصر ولو يسجد فيها وان ابرز رجله
خارجا من وطنه لناه وكان يختلف الى وطنه اتم حتى يجاوز الاميال وقيل غير
ذلك وقد قيل النائي الخروج من العمران وقيل خروج الاميال وتقدم القول
بثلاثة الايام وقيل ما زاد عليها وان خرج في طلب حاجة فوق الفرسخين حتى
يجاوزها ويقصر في الرجوع حتى يدخل وطنه ولو اقام في الاميال
اياما كثيرة ولم يدخله او جاوزه ولم يدخله وقيل اذا دخل عمراته اتم وقيل
اذا دخل الاميال اتم وقيل يقصر الى حد سور المنزل ان لم يتقدمه
قصر في الوصول اليه ويقصر في القصر المشتل على بيوت الى بابه
ان انفرد عن القصر وكان خارجا عنه يوصل اليه قبل المنزل والخص الى اوتاده
لا الى باب بيته وان سكن بجوانب بئر له يحرق فالى حرثه ولو كان له فيه بيت
او غار وقيل ان كان حتى يدخلها وقيل حتى يدخل موضع استيطانه وان كان
القصر قبله بيوت او سور فالى السور والبيوت وقيل يتم اذا لم يبق بينه وبين وطنه
الا اليسير مثل الحائط وقيل اذا فرز ميزاب بيته وروي انه صلى الله عليه وسلم اذا
سافر قصر حتى يرجع ففسره بعض بانه يقصر حتى يصل وطنه وليس بمتعين لجواز
ان يريد الصحابي رجوعه صلى الله عليه وسلم دخول الاميال كما انه قصر اذا
جاوزها وبعد ان يريد رجوعه الى الوطن فيتم ان يريد بالوطن البلد وان يريد
موضعا استوطنه كداره او موضع منها او مسجده او موضع منه وان جاوز فوق
وطنه او تحته بان جعله فوق الغار او جاز عليه راكبا او مجنونا او راقد او جازت

وهل يقصر ان جاوز
الفرسخين او ان خرج
على نية السفر وان بلا
مجاوزتها خلاف يأتي
وفي الرجوع حتى يدخل
وطنه وقيل اذا دخل
عمراته اتم وقيل الى حد
سور المنزل في القصر الى
بابه والخص الى اوتاده

عليه حائضا او نفسا فبرا وتطهرت ويقصرون ما لم يدخلوه ان قصر واخرج الاميال
 ومن خرج من اميال وطنه ولم يقصر * اذ لم تأت عليه صلاة او انت ووقتها
 واسع او نحو حيض وجنون او عدم بلوغ ثم بلغ داخل الاميال او خارجها واخرها
 لوسع وقتها الى داخلها وكذا افاقة المجنون * فرجع الى الاميال اتم * فيها * اذ لم
 يقصر خارجها وكذا ان صلى فيه * اي في خارجها صلاة صحيحة * خلف مقبم
 كظهر * من الرباعيات ولا يدخل القصر غيرهن الا الوتر فاجيز قصره لواحدة
 والكاف مفعول صلى او مفعول مطلق * او * صلى نفلا او سنة او * سفرية
 بثوب نجس * او بلا طهارة نسيانا * او انتقضت عليه * بنجاسة الموضع او
 بآفة اعمها حيث لا يجوز كمنسوب ومعدن او مقابلة ما تقطع مقابلته او بقطع
 ما يقطعها ولم يعلم او علم واخرها لوسع الوقت ولم يخرج الوقت واما ان صلاها
 بثوب نجس او بلا وضوء او نحو ذلك مما لا تجوز به وخارج الوقت في خارج الاميال
 فانه يقصر داخلها لان خروج الوقت في خارج الاميال كالتقصير نسيانا الطهارة
 ونحوها كنسيان الصلاة المذكورة بعد هذه المسئلة وعدم الطهارة ونحوها
 كعدم ترك الصلاة المذكورة بعد هذه المسئلة * او صلى كمغرب * مما لا يدخله
 القصر وهو الفجر وصلاة المغرب والسنن * وان خرج عليه وقت صلاة يقصر
 فيها * كظهر اي يوقع التقصير في تلك الصلاة * خارج الاميال * ظرف
 متعلق يقصر اي مكانا خارجا للاميال كالذي مر ويجوز كون هذا حالا والاضافة
 لفظية * ولم يصلها عمدا او نسيانا ثم دخل الاميال فحضر وقت * صلاة * اخرى *
 الفاء هنا كالتوالي لانه سواء حضر عقب دخول الاميال او قبله او بعده وايضا
 سواء خرج الوقت قبله او بعده فثم معنى الواو ولو عبر بها الشيخ على بابها وكذا قصر
 حتى يدخل وطنه * وضابط ذلك انه يقصر داخل الاميال ان قصر خارجها تقصيرا
 يجزيه او كان ينزل منزلة التقصير وهو خروج وقت الصلاة الرباعية في خارج
 الاميال فان خروجه كالصلاة وكالفصل من الحيض الا ترى انه يجوز للزوج
 جماعها اذا فرطت في الفصل بعد طهرها حتى خرج الوقت بلا عذر والا ترى
 انه لا ترجع الى الانتظار اذا خرج الوقت ولم تغتسل ولا الى الحيض ان كانت

ومن خرج من اميال وطنه
 ولم يقصر فرجع الى
 الاميال اتم اذ لم يقصر
 خارجها وكذا ان صلى
 فيه خلف مقبم كظهر او
 سفرية بثوب نجس او
 انتقضت عليه او صلى
 كمغرب وان خرج عليه
 وقت صلاة يقصر فيها
 خارج الاميال ولم يصلها
 عمدا او نسيانا ثم دخل
 الاميال فحضر وقت اخرى
 قصر حتى يدخل وطنه

مبتدئة فطهرت ولم تغتسل حتى خرج وان كان لها اوقات في الطهر وصلت الى احدها
 فتركت فلها الرجوع الى الآخر بعده ما لم يخرج وان دامت على نية الصلاة فلها
 الترك ما لم تصل او يخرج واما ان كان خارج الاميال مشركا ولم يسلم حتى دخلها
 فكذلك لانه من قسم التارك عمدا لانه مخاطب بفروع الشريعة على الصحيح
 ومن قال غير مخاطب بها قال يقصر * تنبيه * من قصر في محل التمام ولم يعد
 حتى خرج الوقت عمدا كقصر وايدل وفي الكفارة خلاف وكذا في العكس
 لكن لا كفر فيه ومن ظن جواز الترخين فجمع وهو غير مجاوز ابدل ولزمته
 كفارة واحدة ومن شك في خروج الترخين اتم حتى يتيقن او في دخولها قصر
 حتى يتيقن وان لم يتبين له انه قصر في قصر او تمام ندب الاعادة تماما وكفارة
 وقيل من اشتبه عليه اتم وقصر الواحدة وان كان هبوط الارض وطلوعها
 فرسخين او اكثر والاستواء اقل قصر مجاوزها ومن له مزرعة اقل منها واحتال ان
 يكون مسافرا بان جاوزها ثم رجع اليها فقصر او افطر خيف عليه الكفارة واذا
 نوى الرجوع من خرج لئلا قبل مجاوزتها اتم واذا ترك نية الرجوع قصر ان شاء
 * باب فرض اتخاذ الوطن عند حضور الصلاة * ولا يصح ان لم يوطن ان لزمه
 والا فوطنه وطن من رجع اليه امره كاب وزوج
 وقيل يجوز جهل اتخاذه الى ضيق الوقت ويجوز جهل القصر الى ضيقه وقيل لا فمن
 حاضت اول بلوغها قبل ان تتخذ او حاضت او نفست فتزعمه او اسلمت فخاضت
 او نفست فلها البقاء بلا وطن حتى تطهر ويدخل وقت الصلاة وقيل لا حتى يضيق
 وكذا ان اعتقت وحاضت او نفست او بلغت قبل الوقت او افاقت قبله او اتصل
 بافاقتها حيض او نفاس ولم توطن قبل * ولا تصح لمن لم يوطن ان لزمه * وقيل
 تصح له ان نوى انه سيوطن ولم يكن تأخير التوطن فرارا من عبادة وان كان
 كذلك عصى بالافطار واعاد تقصيره تماما وكذا ان ترك التوطن اضلافاً فهو يودي
 الى ان يصلي التقصير ابداً والى ان يباح له الافطار ابداً الا ان يشاء الصوم
 وعندي ان هذا لا يعذر لانه كمن افطر في الحضر اذا افطار مثلاً يباح للسفر
 والسفر انما يتبين بموضع الإقامة ولزم ايضا على ذلك ان لا تفرض عليه الجمعة ابداً
 لمحكم عليه بمحكم السفر والا فوطنه وطن من رجع اليه امره كاب وزوج

* باب *

فرض اتخاذ الوطن عند
 حضور الصلاة ولا تصح
 لمن لم يوطن ان لزمه
 والا فوطنه وطن من رجع
 اليه امره كاب وزوج

وسيد * وملتقط وظاهر العبارة وهو كذلك انه يجزيه وطن من رجع اليه امره
ولو لم ينوه ولم يحضر له التوطين في قلبه واجيز لها التوطين باذن زوجها قال في
الديوان يلي التوطين بنفسه ولا يكله الى غيره وان وكل عبده او امرأته ان يوطنا
لا نفسها لم يجز ورخص لما ووطن ابن امه وطنها او يتخذ ان شاء ويتولى بها ان
تابت واصلمت * وشروطه جواز الإقامة فيه * لا بلد ظهر فيه احكام شرك ولم
يكن من اهل البلد وقبل يجوز توطين بلد ظهر فيه احكام الشرك وكان الغالب
فيه المشركين مادامت احكام الاسلام كلها او بعضها تفعل ظاهرة كالاذان والصلاة
والصوم وقبل يجوز اتخاذه اذا كان يصل فيه الى دينه سرا * وان لم يوطن لنفسه *
وليس بدويا * صلى عبيده وازواجه * واولادهم * وبناته * وعبيدها
ولقيطه ومن تعاق للقيطه ولقيطهم ولقيطها وغيرهم ممن رجع امره اليه كنبه
وعبيدهم وازواجهم ولقيطهم وكذا من تعلق الى لقيط احد هؤلاء او عبده
* التام * والرباعية ويبتدى به لانه الاصل * والتقصير * في كل صلاة ولا
يجمعوا ويقدم التام لانه الاصل ولانه اعظم والتقصير انما هو للخروج عن اميال
الوطن الموجبة للتام * وقيل ان ابى ان يوطن لنفسه ووطنوا لانفسهم ووطنوا يتون
فيه * ويجوز لامرأة ان تعطيه الاجرة على ان يأخذها لها ولا يجوز له اخذ الاجرة
لوجوب الاتخاذ عليه اشار اليه في الديوان والبت وغيرها كذلك * وقبل العبد
لا يوطن لنفسه * ان ابى مولاه ان يتخذ له * ولا يخالف مولاه * بل يصلي تمام
وقصرا والقولان في الديوان فان قوله فيه واما العبد اطلع من تمام القول الثاني فيه
هذا هو التحقيق فافهمه وان غاب السيد او الاب او الزوج وحان الوقت سأل
العبد او الزوجة او الولد عن وطن هؤلاء امناء او امينا او اهل الجملة او من يصدقونه
وعملوا بما يقال وان لم يصلوا الى معرفته صلوا تماما وقصرا اوطنوا لانفسهم او وطن
الولد او الزوجة وصلى العبد تماما وتقصيرا الاقوال وان علموا انه يصلي اربعاً في
موضع هم فيه صلوا ولو لم يعرفوا حد وطنه بعينه ولا امياله ولا بد بعد ذلك ان
يسئلوا عن وطنه بعينه وامياله وقبل يجوز لابن البالغ ان يأخذ لنفسه وطنا غير
وطن ابيه ويترك وطن ابيه وهو عالم به ولو كان تحته وان اراد الصبي والصبية

وسيد وشروطه جواز الإقامة
فيه وان لم يوطن لنفسه
صلى عبيده وازواجه وبناته
التام والتقصير وقبل ان
ابى ان يوطن لنفسه ووطنوا
لانفسهم ووطنوا يتون فيه
وقبل العبد لا يوطن لنفسه
ولا يخالف مولاه

الصلاة فصلاة ابينها وقيل اذا بلغا اختارا وقيل تصلي كلها ما لم تبلغ او تزوج
وتشبع المرأة زوجها ولو طفلا واذا بلغ الطفل قصر حيث بلغ وان لم يكن له والد
اولا يعرف اتم في البلد الذي بلغ فيه ونواه وطننا ان صح توطين ذلك البلد وان لم
ينو وقصر فلا بدل عليه على المختار ويجوز له ان ينوي بلداً اخر وان بلغ في بلد فيه
ابوه مشركا او مسافرا نوى المقام واتم ان صح توطين البلد وان اعتقد ان لا يوطن
صح له وقصر كذا قيل وقيل الصبي يتم حيث بلغ مطلقا حتى يخرج من اميال
الموضع والتحقيق عندي ما يفيد اطلاق المصنف والشيخ من انه تابع لايه فاذا بلغ
في بلد فان لم يكن وطننا لايه قصر الا ان نواه وطننا وكان من البلاد المجاورة التوطين
وقد اختار بعضهم ما ذكرت ولو كان يتما فكيف يفيد من بلغ في الجزائر او في
البلدية او نحوها مما كان الغالب فيه احكام الشرك الا ان صلى فيها القصر حتى يصل وطن ابيه
او وطننا يأخذه ولا يتخذها وطننا فيتم الاعلى قول من قال يجوز اتخاذه الوطن بلد
شرك ان كان يصل الى دينه جهرا او سرا * ويوطن السفين * اي صاحب
السفينة الساكن لها * سفينته * ويجوز للانسان ان يتخذ وطننا في الارض ووطننا
في السفينة او يتخذ اربع سفائن او طائفا او يحمل بعض اوطانه ارضا وبعضها سفائن
فيتم اربعة اوطان * والشاري * للجنة بنفسه او المعنى بائع نفسه بالجنة * سفينه *
اي محل استعمال سيفه في العداة فذلك مجاز بالحذف او اراد بالسيف المسافة
التي يستعمل فيها لانها محل ومجاور هو لها فالمجاز مرسل فيقصر في اميال بلده ويتم
خارجها وليس المراد انه لا يتم الا حيث يقاتل فان اصل ذلك ان يرى في بلده
جور فيخرج منه امرا ناهيا مجاهدا من خارجه او يرى الجور في غير بلده فيخرج
لذلك فانما يقصر في بلده فقط وان ترك الشاري شراه بلا مسوع بل نقض
للوعد وابطال للعمل غصى وصلى التام في بلده والقصر في غيره كذا ظهر لي
* والبادي عموده * اي ارض بينه والعمود بعض البيت فالمجاز مرسل ويجوز
كونه حذفا اي بيت عموده * والسائح عصاه * اي ارض عصاه وجانبها من
الارض فالمجاز حذفي او مرسل للملوية او المجاورة فاذا وضع السائح عصاه لا كل
او شرب او استراحة او غير ذلك اتم ويتصور اتخاذه البدو والسباحة لمن لم يكن

ويوطن السفين سفينته
والشاري سيفه والبادي
عموده والسائح عصاه

له التوطين من بلغ فانه قبل بلوغه غير مكلف به وبعد البلوغ لا يلزمه وطن ابيه
او كان ابوه غير موطن وكذا سيده او زوجها اولا اب له اولم يدري ابوه من هو
وكن اسلم من شرك فانه لا يصح توطين المشرك وكن افاق من جنون سابق على
بلوغه وهذا ما عندي وهو خلاف قوله بعد ذلك وكذا طفلة بعد باد الخ وقوله
واما لم تختار الخ فانه يدل ان ترك الطفل والطفلة عند بلوغها وطن ايها رجوع
من فرار لبدو وليس كذلك عندي لان وطن ايها ليس وطنها قبل البلوغ
اذ لم يكلفا فلم يدخلها في تبديك سنتك فلم يشملها الحديث وكذا كل من لم
يقرر له الوطن في القرار بحيث لا يصدق عليه انه نزع من القرار وما ذكره بعد
في الطفل مبني على مجرد ان وطن ابيه وطنه اذا بلغ وليس واجبا بل لا يلزم حجة
اذ محصله مجرد الاتفاق بينه وبين ابيه وهو حق الا انه لا يحرم ما ذكرت * وفي
عبيد الشاري تردد ويمكن اجازة اتخاذهم * ويمكن ان يقال ان تركهم في البلد
قصورا او كانوا معه فمثله تأمل وهكذا اقول بل محل التردد ما بعد خروج عبيده
من اميال وطنه واما ماداموا في الاميال فهم من نزع وطنه وهو فيه يتم مادام
في امياله وقيل يقصر فاذا خرجوا كانوا من ابى سيده من اخذ الوطن فيوطنون
او يصلون تماما وقصر لكن الممنوع ان تتخذ الدنيا كلها وطنا والشاري لم يتخذها
كلها بل الا اميال وطنه الاول فليكن العبد مثله وكذا من تعاقى اليه وما تعاقى الى
من تعلق به وزوجته وولده حكم انفسهما ان بلغا ووقف بعض في الزوجة واصل
الشراء الذي يعمل به اصحابنا رحمهم الله من قصة اجتماع النبي صلى الله عليه
وسلم في بيت عند الصفا مع الصحابة وكال اربعين رجلا به وبعم مع قول عمر
لا تعبد الله سرا بعد اليوم ونزل قوله تعالى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين
* والمراد بالسفين الدائم على سفر البحر اعتاده * جعله عادة * هو * وحده
* او آباءه * قبله الاضافة للحقيقة فتشمل الاب الواحد واكثر بان كانت له
كدار لغيره في البر * فاذا ارسي مركبه اتم حتى يقطع من المرسى ويجاوز فرسخين *
في بحر او بر من مرساها وذلك تشبيه للسفينة بالبيت الذي من نحو الشعر والذي
عندي انه يتم فيها ابدا حتى ينزل منها ويتباعد عنها فرسخين وما ذكره المصنف

وفي عبيد الشاري تردد
ويمكن اجازة اتخاذهم
والمراد بالسفين الدائم
على سفر البحر اعتاده هو
او آباءه فاذا ارسي مركبه
اتم حتى يقطع من المرسى
ويجاوز فرسخين

قد ذكره الشيخ وهو في الديوان ايضا وصح رجوع هؤلاء الى القوار لا عكسهم *
اي لا رجوع عكسهم الى السياحة والعمود والسفينة فالضمير عائد الى السفين
والبادي والسائح دون الشاري لقريظة ان الشراء امر مندوب يخرج اليه من القرار
فصورة السياحة ان يسلم احد او يعتقه من لم يوطن كمشرك وغيره او يبلغ انسان
ولا يدري ابوه اولا اب له اولم يوطن فيدخل في السياحة وكذا السفينة يتخذها
من ذكر وكذا يرجع اليها السائح او الى العمود ويرجع البادي اليها او الى السياحة
وكذا يرجع الشاري الى السفينة او السياحة او العمود او القرار وكذا يرجع
الى العمود او السياحة او السفينة من اسلم او اعتقه من لم يوطن او بلغ ولم يوطن
ابوه او لا يدري ابوه اولا اب له وروي انه لا تجوز السياحة لهذه الامة وانما لم
يصح رجوع اهل القرار الى هؤلاء * لما روي مشهورا * حال * عندنا * اي
كثير الذكر في الالسنه ويجوز ان يريد به معناه عند الحديث وهو الحديث الذي
رواه الجماعة عن الثقات واستوى في معرفته الخاص والعام * ثلاثة من الكبار
خروجك من اهلك وهو اتخاذ دار الشرك وطنا * وانما كان من الكبار * لما
يجري عليه فيها من الاحكام كسبي * لولده * وغنم * ماله * واباحه دم * اي
دمه * واسترقاق * اي الخاذه رقا اي عبدا ان لم يعلم به ويرد له ماله وذريته
ويخرج حرا اذا بان انه موحد وسواء في ذلك ترك امته وفي دار التوحيد واتخذها
واتخذ دار الشرك ايضا فان هذا ايضا قد خرج عنهم حيث اتخذوا لا يجوز اتخاذه
واحل على نفسه من الاحكام ما ليس عليهم واما ان تغلب المشركون على دار
التوحيد وهو فيها فليس عليه الخروج الا ان نزع وطنه منها فلا يوطنها بعد الا ان
رجعت دار توحيد * وتغيير نسل * بان يضلم المشركون * واكرامه * له او
لنسله * على مفارقة الدين وغير ذلك * كالموت فيها فان قبور اهلها لا ينظر الله
اليها * و * الثانية * قتالك اهل صفتك * نصرتك * ككونك في عسكر
المسلمين حتى اذا ضعفوا بمقاتلة العدو * المشرك او المنافق او الخالف * رجعت
اليه * اي الى العدو وتقاتل من جانبه * و * الثالثة * تبديك سنتك وهو
التغرب * الكون غريبا بمعاودة الوطن بنزعه * بعد * نسخ وجوب * الهجرة

وصح رجوع هؤلاء الى
القرار لا عكسهم لما روي
مشهورا عندنا ثلاثة من
الكبار خروجك من
اهلك وهو اتخاذ دار
الشرك وطنا لما يجري عليه
فيها من الاحكام كسبي
وغنم واباحه دم واسترقاق
وتغيير نسل واكرامه على
مفارقة الدين وغير ذلك
وقتالك اهل صفتك
ككونك في عسكر المسلمين
حتى اذا ضعفوا بمقاتلة
العدو رجعت اليه وتبديك
سنتك وهو التغرب بعد
الهجرة

كنزع الوطن من قرار ورده في بادية * واما جعل وطن في حضر وجعل آخر في بدو بلخاذايت نحو شعر وخص لجائز وكنزعه بلا رد له في موضع واما قبل نسخ وجوب الهجرة للمسلم ان ينزع وطنه من موضع لا يتمكن فيه من دينه ولو لم يأخذ موضعا فيصلي التقصير فينتظر حتى يجد بلدا يتمكن فيه او يسمع به فينخذه ومحط استدلاله على عدم صحته رجوع اهل القرار الى العمود والسفينة والسياسة هو القسم الثالث وهو تبديلك ستك والذي للشيخ وفي الديوان ترك التشبيه وفي الديوان قتالك صفقتك * لغير شار * واما الشراة * فانه * يجوز لهم نزع الوطن من القرار ورده في بادية ولكن * لا يباح لهم * اي للشراة المدلول عليهم بشار * الرجوع من * استعمال * سيوفهم الى قرارهم الا ان خرجوا على ذلك * اي على ان يرجعوا * او ينقصوا عن ثلاث * من الانفس واذا خرجوا على ان لا يرجعوا او خرجوا الى مدة معلومة او مجهولة قصر واخرجوا واتوا في بلدهم وامبالها واما اذا نقصوا على ثلاثة ولم يخرجوا على الرجوع فان عزموا بعد النقص عنها على الرجوع اتوا في بلدهم وقصر واخرجوا والا اتوا خارجة وقصروا فيه ولا يخرجون الا اربعين او اكثر وتكمل العدة بالمرأة واجيز الخروج باقل * وان تزوجت قرارية باديا هلك * من حيث انها تتبعه في الصلاة فتدخل فيمن نزع وطنه من قرار ورده في بادية وقيل لا تهلك حتى يدخل وقت الصلاة وقيل حتى يخرج وقيل حتى يضيق ولو صلت قبل ضيقه لا مكان ان يطلقها او يفارقها بوجه فتم او تقصر بحسب حالها وان اشترطت عليه ان اتخذوطنا فاتخذت فانها لا تتبعه في صلاة السفر فلا تهلك وقيل لا يصح لها ذلك ولكن تطلب منه ان يتخذ لنفسه وطنا في القرار حيث اتخذ فيه تبعته في القصر اذا قصر والتمام اذا اتم واذا دخل ذلك البلد ايضا اتم وان وطن لها في قرار لا له فقيل يصح ذلك وقيل لا حتى يوطنه لنفسه * وكذا طفلة * وهذا مناف لقوله بعد وصار العبد اذا بلغوا في ملك من انتقلوا اليه الخ كصغيرة اجازت نكاحا الخ فاهنا قول والقول الآخر هنا ان الطفلة تحت البادي اذا بلغت واجازت النكاح لم تكفر بل يجوز لها ذلك فوطنها البدو لانه لا وطن لها قبل لا بالنسب ولا بالاستقلال لانها غير بالغة

كنزع الوطن من قرار ورده في بادية لغير شارفانه لا يباح لهم الرجوع من سيوفهم الى قرارهم الا ان خرجوا على ذلك او ينقصوا عن ثلاث وان تزوجت قرارية باديا هلك وكذا طفلة

وكذا امة لم تختار فيها قول لا تكفر بعدم اختيار نفسها من زوجها البدوي اذا عتقت لان الوطن الاول لم تأخذه باختيارها وهو الحضر فضلا عن ان يقال تركت وطنها في الحضر الى البدو واتخاذها البدو ثانيا ليس باختيارها بل الاول باتباع السيد والثاني باتباع الزوج فاذا عتقت فكأنها لم يتقدم لها وطن فلها اتخاذ البدو ولها اتناذا الحضر * تحت باد ان اجازت النكاح بعد بلوغ * وان اجازته واشترطت اتخاذ الوطن مطلقا او مقدما على الاجازة قولان صح ولا هلاك وكذا مجنونة زوجها وامبالها باد فافاقت ولم تختار نفسها * وامة * ابوها حضري وسيدها حضري * لم تختار نفسها * من زوجها البدوي * بعد عتق * ولا يعذرن بجعل بل بنسيان * والعبد ان اشتراه باد تبعه بصلاته * ولا هلاك عليه لان امر البيع ليس بيده * وتطلب متزوجة باديا بجعل * انه بدوي او جهل انه لا يجوز تزوجه وكلامه البنت او عمد وثابت متعلق بتزوجه والمراد انها جهلت انه بدوي او جهلت انه لا يجوز للخصرية تزوج البدوي * ان يوطن لها في قرار * فان وطن لها صح ولو لم يوطن لنفسه وقيل لا يصح الا ان وطن لنفسه فتبعه او وطن لها وله ويجوز له ان يتخذ لنفسه وطنا في القرار ويتخذ بيته الذي يرحل به ايضا وطنا وقيل لا يجوز ذلك بل اتخاذ القرار نزع للبدو ولا يجتمعان * فان ابى صلت * كل رباعية مرتين * تماما وقصرا * اربعا باعتبار زوجها ان كانت في امبال وطنه او باعتبار سيدها اذا كانت في امباله واثنين ان كانت في امبال زوجها باعتبار سيدها وان لم تكن في امبال زوجها ولا في امبال سيدها فركعتين وذلك كله تحصيل للصلاة فلا يرد علينا قوله صلى الله عليه وسلم كما يحصلها واحدة من جهل القبلة بايقاعها الى اربع جهات في قول * لا ممتنع مخالفته ورجوعها من قرار لبادية * وقيل توطن لنفسها ان لم يكن لها وطن قبل وما تقدم من ان وطن الرجل والمرأة وطن ايها محله ما اذا لم يميت ابوها وان مات اتخذها لانفسها ومن لم يعرف وطن ابيه او سيده او زوجها سوى انه راه يصلي التمام فكان يصلي فيه التمام الا انه لا يدري نفس الوطن اهو المسجد او المصلى ام دار ام غير ذلك لم نفسد صلاته ولكن لا بد ان يعلم نفس وطنه فيعرف بذلك امباله واذا صلى

تحت باد ان اجازت النكاح بعد بلوغ وامة لم تختار نفسها بعد عتق والعبد ان اشتراه باد تبعه بصلاته وتطلب متزوجة باديا بجعل ان يوطن لها في قرار فان ابى صلت تمام او قصر الامتناع مخالفته ورجوعها من قرار لبادية

يقول من قال له ان اباك يتم في هذا البلد او هذا المحل وطنه صحت * وقيل
 ان وطن الرجل والمرأة وطن آباءهما ولو امواتا * والجمع بمعنى التثنية او باعتبار
 الافراد او باعتبار الاب والجد * مالم يوطنا * فاذا وطنا لم يتبعها آباؤهما وان
 جهل انسان وطن ابيه فوطن جده ووطن ابن امه وطنها الذي اخذته واتبع
 فيه زوجها او اباها وان لم يكن لها او لم يعلم به فوطن ابيها او جدتها ان لم يوصل
 لوطن ابيها * او تتزوج المرأة والعبد على وطن سيده ان عتق * خرج من العبودية
 * مالم يوطن * وان لم يوطن سيده صلى الرباعية مرتين وقيل يوطن لنفسه
 كما مر * وذات زوج مات عنها * او حومت * او طمقت منه * ولو طلاقا بائنا
 * كذلك * وطنه وطنها * ومالم تجلب او يطلب جلبها فكايها * ماصدرية
 او ظرفية وهكذا يقدم الناسخ في هذا الشرح لفظ مصدريه لعمومه على لفظ
 ظرفية لخصوصه ومعناها راجعة الى قوله كايها وكايها خبر لحدوف والفاء زائدة
 ومن اجاز جعل ما الظرفية شرطية جازمة فالفاء رابطة عنده ان جعلها شرطية
 * ونذب * وقيل وجب * للرجل ان يبين وطنه وامياله ازوجته وبنته وعبد
 ومن تعلق اليه ولا وجه لكون تبينه مندوبا والحق وجوبه ولعله اراد انه مندوب
 قبل وقت الصلاة او قبل ان يخاطبوا بالصلاة او النذب باعتبار البت لانما
 ان اتخذ لنفسها وطنا وعلى هذا الوجه الآخر يكون الحكم للمجموع لا للجمع او
 لعله بنى على انه ان لم يتخذ لنفسه اخذوا وان له ان لا يبين لهم فيتخذوا لانفسهم
 او اراد انه مندوب قبل ان يسأله اما اذا سأله فانه وجب عليه ان يبينه لهم
 فواجب عليهم للسؤال وواجب عليه التبيين * تنمة * وعن بعض ان البائنة
 بموت او غيره والمحرم والملاعنة حكمهن حكم انفسهن والقولان في المظاهر منها
 والمولى عنها والمتلعة ومن رد ازوجته امر صلاتها كان لها نواها وان سافرها للبلد
 فوطنها ولم يعلمها لم تعد صلاتها وقيل اذا علمها وصدقته اعادت وزمها اتباعه في
 الصلاة واذا نزع وطنا قصرت وقيل حتى تخرج امياله وقيل من كان لها اب او
 لم يكن لا تتبع زوجها ولو طمبت او جلبت مالم تخرج اميال وطنها وقيل ان لم
 يكن لها اب تبته ولو لم تجلب او تطلب وسواء في الطلب كانت طالبة او مطلوبة

وقيل ان وطن الرجل والمرأة وطن آباءهما ولو امواتا مالم يوطنا او تتزوج المرأة والعبد على وطن سيده ان عتق مالم يوطن * وان لم يوطن سيده صلى الرباعية مرتين وقيل يوطن لنفسه كما مر وذات زوج مات عنها * او حومت * او طمقت منه * ولو طلاقا بائنا * كذلك * وطنه وطنها * ومالم تجلب او يطلب جلبها فكايها * ماصدرية او ظرفية وهكذا يقدم الناسخ في هذا الشرح لفظ مصدريه لعمومه على لفظ ظرفية لخصوصه ومعناها راجعة الى قوله كايها وكايها خبر لحدوف والفاء زائدة ومن اجاز جعل ما الظرفية شرطية جازمة فالفاء رابطة عنده ان جعلها شرطية * ونذب * وقيل وجب * للرجل ان يبين وطنه وامياله ازوجته وبنته وعبد ومن تعلق اليه ولا وجه لكون تبينه مندوبا والحق وجوبه ولعله اراد انه مندوب قبل وقت الصلاة او قبل ان يخاطبوا بالصلاة او النذب باعتبار البت لانما ان اتخذ لنفسها وطنا وعلى هذا الوجه الآخر يكون الحكم للمجموع لا للجمع او لعله بنى على انه ان لم يتخذ لنفسه اخذوا وان له ان لا يبين لهم فيتخذوا لانفسهم او اراد انه مندوب قبل ان يسأله اما اذا سأله فانه وجب عليه ان يبينه لهم فواجب عليهم للسؤال وواجب عليه التبيين * تنمة * وعن بعض ان البائنة بموت او غيره والمحرم والملاعنة حكمهن حكم انفسهن والقولان في المظاهر منها والمولى عنها والمتلعة ومن رد ازوجته امر صلاتها كان لها نواها وان سافرها للبلد فوطنها ولم يعلمها لم تعد صلاتها وقيل اذا علمها وصدقته اعادت وزمها اتباعه في الصلاة واذا نزع وطنا قصرت وقيل حتى تخرج امياله وقيل من كان لها اب او لم يكن لا تتبع زوجها ولو طمبت او جلبت مالم تخرج اميال وطنها وقيل ان لم يكن لها اب تبته ولو لم تجلب او تطلب وسواء في الطلب كانت طالبة او مطلوبة

فصل نذب اتخاذ بلد * ارض مبنية او غير مبنية * لا يخرج منه الا بدو
 او * كجوع * من وجوه الاضرار كلها كقطع وخراب ومقابل النذب جواز
 اتخاذه ببلد يخرج منها بدون ذلك نوي الخروج او لم ينو ولا يظهر لي هذا الا ان
 يراد انه يجوز له اتخاذ وطن دون ذلك دون ان ينوي انه سيخرج ويتركه اذا قضى
 حاجته فيه فان هذه النية واتخاذ متناقضان فلا يجوز وانها المراد ان المندوب اليه
 ماذ كره وان تكون له رغبة فيه حتى اعتقد انه لا يخرج منه الا بكمد او جوع
 وان مقابله انه يجوز له ان يتخذ وطنا على نية الاقامة فيه والانتماء مهنلا وغافلا او
 عامدا له على انه اذا ظهر له الخروج خرج منه ولو بلا عدو ونحوه وشمل ما اذا لم
 يرغب فيه وذلك جائز ولكن ليس في شيء من ذلك ان ينوي التمام والاقامة الى
 ان يقضي حاجته من علم او تجر او نحو ذلك فهذا لا يجوز * يقصده الى * مكان
 من الارض لا من سقف ونحوه كتحير وخشية وسرير * طاهر * تمكن فيه الصلاة *
 بدل من طاهر اي قدر موضعها * قدرها * اي قدر ما يمكن الصلاة فيه عرضا
 وطولا وعلوا * فاكثر * وان وطن اقل جاز كما في الديوان ووجهه ان الانتماء
 ليس مخصوصا به بل يتم في امياله ايضا ويتم في ذلك الاقل وما ينصل به ويحب
 الاميال من طرف ذلك الاقل وقيل من وطن اقل مما يصلي فيه كمن لم يوطن
 ومن مالا يجوز الصلاة فيه كعقدن في القول المشهور ومنصوب كذلك وموضع نجس
 فكمن لم يوطن وقيل كمن وطن ويتصور حصول الوطن بلا قصد لاتخاذ كحصوله
 بتزوج في بلد او ملك دار فيه * ويجاز توطين حوزة فاكثر * وطنا واحدا حوزة
 ونصف وكاربع حوزات واكثر منفصلات كل منها وطن على حدة وقيل لا يجوز
 اتخاذ حوزات متفرقات ويتخذ وطنا في كل واحدة ان شاء * ولا * وطن لمن وطن
 الدنيا * كلها فان وطنها الا بعضها منها جاز له ان كان له تردد في تلك الاقاليم فلو
 وطن احد من مكانه في الثوب الى مكة او تونس او نحو ذلك جاز اذا كان له
 تردد في ذلك لا بد منه في نيته ولا يضره فصل دار شرك في ذلك فانها ككثيف
 في قرية لتغذها وطنا فلا تدخل دار الشرك في وطنه ولا يتم فيها واذا زالت
 احكام الشرك اتم فيها ككثيف طهر فانه يصلي فيه وأشار الى ما يختار له من عموم

فصل نذب اتخاذ بلد لا يخرج منه الا بدو او كجوع يقصده الى طاهر تمكن فيه الصلاة قدوما فاكثر ويجاز توطين حوزة فاكثر ولا وطن لمن وطن الدنيا

قوله بالقصد الى مكان طاهر الخ على الارشاد الى ما هو اولى بقوله * ويوطن محلا ينزله كل وقت اراد * نزوله فيه * لا يستغني عنه * او لا يستغني عن بعضه كما اذا وطن الحوزة او اكثر والذي لا يستغني عنه * كداره او بستانه او مصلاه * وان اتخذ مسجدا صح له بكرهه وان اتخذ موضعا فالاميال منه وقيل من باب البلد واذا اتخذ حوزة او اكثر او اقل فمن طرفها او من طرف ما اتخذ ويجوز اتخاذ البئر التي لا ماء فيها لا يجوز وايجز على كراهة وكراه الوادي الذي لا ماء فيه الجالب من بعيد * لا كسقف او كجذع * وشجرة ونخلة وخشبة * او مقبرة او مزبلة * ومجزرة وسوق وطريق ومعدن وموضع لا يصلح فيه وذلك في القصد الى مكان مخصوص واما لو اتخذ موضعا مشتملا على مالا يجوز فيه وما يجوز فجاز ولا يتخذ وادبا جاريا ولا دابة ومن وطن مالا يجوز فانه لم يوطن واجيز توطين خشبة متصلة بالارض وطريق تمكن الصلاة بجانب منه وان ظهرت المجزرة او المزبلة صح توطينها واختلاف في مقبرة زالت من اصلها ومن جعل وطنه مقبرة او مجزرة او مزبلة اتخذ * اخر * وجاز توطين اربع * اي اربعة اوطان واسقط البناء لحذف المعدود او على لغة او يقدر اربع جهات * في حوزة * واحدة * كل * اي كل وطن * خارج عن اميال الآخر كشكاح * نساء * اربع كل * منهن * بحوزة * اي كلهن في حوزة واحدة ولا سيما خارج الحوزة هذا تمثيل ومجرد تنظير لا احتياج ولذلك ناسب ان يزيد قوله كل بحوزة واجاز بعض اتخاذ وطن في اميال الآخر كما في الديوان * وان وطن اكثر من اربعة فان تنابت * او كانت الثلاثة بكرة والواحد بكرة او اثنتان واثان بكرة او كانت الاربعة بكرة * صحت الاربعة الاولى * وفسد ما بعدها وان كان الثلاثة بكرة والاثنتان او اكثر بكرة او نحو هذا فسد ما عدا الثلاثة وان كان اثنتان بكرة والثلاثة بعدها بكرة فسد ما عدا الاثنين ويصح الواحد وحده ان عقد بعده على اربعة ولا يلزم من قوله الاولى ان يكون وطن ثمانية او نحوها مما ينقسم رباع لما اختاروا ان الاول لا يستلزم ثانيا وقيل يستلزم وهو المتبادر وقيل للرجل ان يتخذ اكثر من اربعة اوطان فيجوز اتخاذها بكرة وقيل لا يتخذ الا واحدا وقيل الا اثنين وقيل

ويوطن محلا ينزله كل وقت اراد لا يستغني عنه كداره او بستانه او مصلاه لا كسقف او كجذع او مقبرة او مزبلة وجاز توطين اربع في حوزة كل خارج عن اميال الآخر كشكاح اربع كل بحوزة وان وطن تنابت صحت الاربعة الاولى

الاثلاثة * وتوطن المرأة * وطنا * واحدا * كما لا تتزوج الا واحدا الا ان كان اب او زوج او سيد فاطنانه او طائفا تبعا وان مات بقيت عليها لم توطن وقيل تبقى على واحد وكذا ان طلقت على الخلف وقيل للمرأة ان تتخذ اربعة اوطان او اكثر وهو قول من اجاز للرجل ان يتخذ اكثر من اربعة اوطان وان شرطت على زوجها سكنى موضع اتمت فيه وقصر الا ان تركت شرطها وقيل تصلي بصلاته في حضر او سفر الا في محل سكنها فتمت فيه زائرة او حاضرة وان تزوج مقيم مسافرة اتمت اذا رضيته وقيل اذا وفاها عاجلها او تبعه على نفسها وان اكرهها قبله فلا سبيل له عليها كذا قيل وقيل ان شرطت مسكنا غير بلده قصرت في وطنه الا ان وطنته وان شرطت السكنى في بلدين وطنتهما لا اكثر وان خالف الحق سيف القصر والتوطين فعلت ما هو الحق عليه وترجع لوطنها من ارتد زوجها او توطن وان تاب تبعته في الوطن ان لم تتزوج وان شرطت بلدها واطمت في بلده ولم تهدم شرطها ولم توطن بلده اعادت قيل قصرا وان اتمت في بلد وطنته بلا رايه ولا شرطه ابدلت قصرا والاكثر انه لا كفارة عليها وان تزوجها في بلدة اتمت في بلدتها وان كانت بدوية وشرطت البدو اتمت فيه واذا تبعته بطل شرطها * ولا يدخل الرجل وطنه ان كان بدار او بيت للغير * لجواز اتخاذ الوطن فيما لا يملك ان لم يضربا لانه ان اذن له ووجه الدخول اليه ان يريد حساب الاميال او يريد الدخول اليه ليصلي التقصير بعد مجيئه من السفر * ان سكنت * تلك الدار مثلا * الا باذنه * الا ان كان موضعا لا يحتاج لاذن كالمسجد وبيت غير مسكون والمضلي ولكن كره في الديوان اتخاذ المسجد مضلي * فاتخاذ الوطن قصد محل يصلح فيه * نائب يصلح من نيابة الظرف وابقاء المفعول المطابق على نصبه وهو قوله * فاما فاتخاذ ليس هو نية الإقامة به * بل نية الاتمام فيه وقصده * فالمسافر يقصر مادام على نية السفر * وان قام في بلد عشرين عاما او اكثر * واذا نوى المقام * في بلد والاتمام فيه * اتم * فيقدر العطف كما ذكرت ولك ان تأول اتم بقولك نوى التمام فلا حذف وذلك لقوله * انما ان مجرد نية الإقامة به ليس هو الاتخاذ للوطن وما ذكره هذا هو الصحيح وقالت الشافعية والمالكية اذا نوى ان يلبث فيه اربعة

وتوطن المرأة واحدا ولا يدخل الرجل وطنه ان كان بدار او بيت للغير ان سكنت الا باذنه فاتخاذ الوطن قصد محل يصلح فيه فاما فاتخاذ ليس هو نية الإقامة به فالمسافر يقصر مادام على نية السفر واذا نوى المقام في بلد

ايام اتم وقال ابو حنيفة والثوري خمسة عشر وقال ابو عبيدة اذا اشترى فيه دارا
اتم واشتهر عن الشافعي انه يتم اذا نوى ان يلبث تسعة عشر وروى عنه مالم يقطع
السفر بلامدة فانه يقصر كذهبا فلو نوى الإقامة مالم يقض حاجته او ما حيت فيه
زوجته او مدة معينة فانه يقصر وقيل من له دار او منزل فهي وطنه ولو لم يعلم
بها وهو ضيف ولا يجوز ان يوطن لمدة معلومة فقط او مجهولة بل يرسل التوطين
عند جهورنا واجاز بعضنا التقييد بمدة كما اجاز المالكية والشافعية ان يوطن على
اربعة ايام او اكثر لاقل وابو حنيفة والثوري خمسة عشر والشافعي تسعة عشر
واكثر من ذلك في القولين لاقل * وان بنى باديته * ولو من خارج او بنى
له بامر * كان مقيا ولزمه ان يتم * ان كان في اميال البيت * وقيل حتى
يدخله * وبناء بيت الشعر ضرب او تاده وركز العروض وقيل اذا كان لا يسمع
صوت من فيه قصر وان بناء لراحة او استظلال قصر وان كان موضع ينزله كل
عام او كل مدة فاذا دخل امياله اتم وقيل لاحتي يبني فيه وقيل لا يقصر الا ان
جاوزه يوما وان ضربه لميت او مقيل قصر وقيل اذا بناء اتم مطلقا وقيل اذا سار
قصر ولو في الاميال * والسائح لا يبيت له ولا قرار يتم اذا نزل برحله * لاكل
او شرب او راحة او صلاة او نوم او غير ذلك ويتم في اميال ذلك وكذلك يتم اذا
نزل للمبات او المقيل ولو بلا رحل وذلك في سياحة العبادة وقيل مطلقا وصحت صلاته
وعصى بسياحته لانهي عنها الا ان تفسد الناس والباه بمعنى مع فان نزل ومضى
عبده او غيره برحله او نزل رحله ومضى هو وخلف من يحمله اليه او تركه او وضعه
عن ظهره ليقضي حاجة الانسان او لصيد او نحو ذلك لم يتم وان نزل كما يتم وربط
دابته قائمة ولم يحط عنها رحله اتم والمشهور انه لا يصح نزع الوطن للسياحة وفي
التاج ان السائح او نحوه يتم اذا نزل لطلب عيش وقيل من قطع عن نفسه
الوطن قصر حتى يتخذ وطنا وقيل ان نزع لطلبه لمدة قصر وقيل يتم السائح
ان نوى الرجوع لبلده وقيل يقصر ويتم * فائدة * من نوى الإقامة ما وجد رفقا
اتم * وكذا راع لا وطن له الا عضاه * الجملة نعت راع وجملة لا يبيت له نعت
السائح لتأويلها بمفرد معرف او لان ال للجنس او خال من ضمير سائح ويتم خبر

وان بنى باديته كان مقيا
ولزمه ان يتم وقيل حتى
يدخله والسائح لا يبيت له
ولا قرار يتم اذا نزل برحله
وكذا راع لا وطن له الا
عضاه

السائح او جملة لا يبيت له خبر اول ومن له بيت او قرار لم ينزعه ليس بسائح * يتم
اذا نزل بمناحه لمقيل او مبيت * ويتم في امياله واما الذي منزله في الحضر او في
البدو فيتم في امياله * والشاري يقصر بمنزله * وامياله اذا رجع اليه ولم يترك
الشراء واما اول فيتم حتى يخرج من امياله * ويتم اذا خرج من امياله * منزلا
* ان خرج على ان لا يرجع * وان خرج على الرجوع اتم في منزله وامياله
وقصر خارجها * وان استودع باديته او احترق * كله * او ذهب به * كله
* سبل * او سرق او غصب او اخرجه من ملكه بوجه ما * اتم حتى يخرج
من الاميال كمنازع وطنه من محل * وقيل يقصر ان * وان قصر ثم رجع في
امياله قصر * ولو وجد في فائما لانه مضروب للمودع له لا للمودع * مالم يستأنف
يناف * اخر وظاهر العبارة انه ان لم يقصر ورجع في امياله اتم وهو كذلك وقيل
اذا خرج عنها قصر فيها ولو لم يقصر خارجها وقيل يقصر ولو لم يخرج عنها * فاذا
دخل * بيت * ملكه * بوجه من الوجوه * جدد النوى له واتخذ وطنا *
واتم اذا بناء ويدل على ان ضمير دخل ليس عائدا الى البيت المودع وما بعده
ليس خارجا من ملكه فضلا عن ان يقال دخل ملكه بعد ذلك وكذا الذهاب
به السبل * البيت الذي له حصير وعريش * هل بناءه رفع العريش *
وهو العمد الذي يركز ويديرها بالحصير ويسقفها بالحصير * او جعل الحصير
القوقي * وهو الذي يسقف به ومقابل الحصير الذي يدار به على العمد * او
دورانه * وقيل يتم اذا دخله واذا قصر خارجا فلا يتم حتى يدخله وامياله او يقين
حباله او يبلغ حد ما يحكي الكاب اقوال وكذا في بيت ليس له حصير وعريش
* خلاف وقيل لا يحتاج لتجديد النوى * بل يكفي نية توطين البيوت فتوطينه
البيت توطين حقيقة البيوت كما لا يجدد اذا رجع بيته الذهاب بوجه ما وقيل
يجدد في هذا ايضا ويمتثل ان يكون هو مراد المصنف والقولان ايضا في اعارة
غيره بيتا او اكره له * وان اعاريته او اكره او رهنه او غصب منه * او سرق
او تبدل بغيره بلا عمد * زال منه وطنه وقيل حتى ينزعه * فاذا ضرب به المستمير
ومن ذكر بمده وحضره مالكه او كان في امياله اتم وكذا اذا رجع اليه من باب

يتم اذا نزل بمناحه لمقيل
او مبيت والشاري يقصر
بمنزله ويتم اذا خرج من
امياله ان خرج على ان
لا يرجع وان استودع
باديته او احترق او
ذهب به سبل اتم حتى
يخرج من الاميال كمنازع
وطنه من محل وان قصر
ثم رجع في امياله قصر
مالم يستأنف فاذا دخل
ملكه جدد النوى له
واتخذ وطنا وهل بناءه
رفع العريش او جعل
الحصير القوقي او دورانه
خلاف وقيل لا يحتاج
لتجديد النوى وان اعار
بيته او اكره او رهنه او
غصب منه زال منه وطنه
وقيل حتى ينزعه

اخرى * ولا يصح لغاصب * او سارق * توطينه وان احترق بعض بيت او
 حمله * اي البعض * سبل * او ذهب البعض بوجه ما * فالباقي منه هو الوطن *
 ما دام له اسم البيت وصلاح للبناء وان لم يصلح للبناء او تركه لضيقه فذلك نزع
 له وليس وطنا * ومن فرق خصه * بضم الخاء بيت من قصب وقيل بيت يستف
 بنحش وكذا بيت شعراو كتمان او صوف او غير ذلك اذا فرقه * لا يجاوز فيه
 الاربعة * الا ان فرقه على خمسة او اكثر ولم يعمل منها او طائنا الا ما تحت
 الخمسة ومن اجاز اتخاذه فوق اربع اجاز ان يفرقه خمسة او اكثر ويتخذ كل واحد
 وطنا ولو متقاربة لجواز اتخاذه او طان في حوزة واحدة كل واحد في اميال الاخر
 على ما في الديوان واما على كلام المصنف والشيخ فلا الا ان يكون كل خارجا
 عن اميال الآخر وذلك انه اذا اتخذ البيت او الحصن وطنا كان وطنا له فاذا
 فرقه بقي على انه وطن فاذا ضرب جزءا منه كان وطنا ولو اهمل نيته في ضربه
 ما لم ينزعه * فيتم اذا بنى كلا منها * اي اذا بنى واحدا منها ايا كان واذا بنى
 اثنين او اكثر حسب اميال السفر من المتطرف الى الجهة التي سافر اليها اذا
 كان كل واحد غير خارج عن اميال الآخر وكذا ان تعددت اوطانه وكانت
 مواضع في الارض او دور او غيراها او بعضها نوعا وبعض نوعا اخر * وجاز
 اتخاذ متعدد * خصا * واحدا * وطنا * كاشتراك اهل العمود بيتا *
 وكاشتراك اهل الحضر في دار او موضع اتخذه وطنا * فوائد * ومن وطن
 تحت جبل فصعد في الجبل ستة اميال قصر وان نزل في بئر ستة اميال او طلع
 بناء ستة اميال فلا يقصر والمسجون هل يقصر او يتم مطلقا او يتم ان طال سجنه
 اقوال كذا في التاج والحق التمام الا ان اريد انه سجن خارج امياله بل ما اراد
 الا هذا وفي الاثر لمسافر وطن واحد يتخذه وقيل وطنان وغاية اكثر المشاركة
 وقيل ثلاثة وقيل اربعة وقيل ما شاء والمراد توطين الارض وقال ابو عبد الله ان
 اتخذ باد موضعا وطنا له قصر اذا جاوز فرسخين حيث لا يسمع صوتا وان المقام
 ما حييت زوجته واذا مات رجع لبلده قصر قال جابر ان خرج قوم بتجارة فيقيمون الخمس
 والعشر من السنين ونووا متى تخلصوا رجعوا قصر وا ومن جهل فقصر في حد التمام

ولا يصح لغاصب توطينه
 وان احترق بعض بيت
 او حمله سبل فالباقي منه
 هو الوطن ومن فرق خصه
 لا يجاوز فيه الاربعة
 فيتم اذا بنى كلا منها
 وجاز اتخاذ متعدد واحد
 كاشتراك اهل العمود
 بيتا

او عكس اعاد وقيل اعاد ولزمته الكفارة وقيل نلزمه ان قصر في محل التمام ومن شك في
 الفرسخين اتم حتى يوقن ومن قصر جهلا في التمام كفر لان اتم في القصر لما قال
 من قال القصر رخصة والبديل لازم * باب * في كيفية اتخاذ الوطن * يتخذ
 باللفظ * المجرد عن النوى عند من يقول باجزاء العمل بلا نية دون ثواب لعامله
 وهو ضعيف بان تلفظ ولم يحضر المعنى في نفسه او تلفظ ولم يدبر معنى اللفظ
 اصلا او علمه هكذا ولم يدبر انه يراد به الاتمام * او بالنوى * وحده وهو حسن
 * او بها * وهو احسن * ولا ينزع الا بها وقيل * نزعه * كاتخاذ * في
 اوجهه فيجوز نزعه بالنوى ولو لم يلفظ وهو الصحيح عندي اذ لم يرو في شيء
 من العبادات التناظر بالنية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين
 الا الاحرام بحج وعمره فقد روي التلفظ بها فالتلفظ بنيات العبادات بدعة
 مستحسنة تقوي النية غير واجبة واتخاذ البدوي وطنا نزع لبدو ولو بلا نية نزع
 الا ان نوى ابقاء بيت الرحيل وطنا ووطن القرار ايضا فهل ثبت له بيت الرحيل
 قولان وكذا العبد يبيع اوهبة او نحوها والمرأة بتزوج لا يحتاجون الى نية نزع
 * ومن وطن في بلد لم يكن وطنا له كمسافر جاوز اميال وطنه الاول * ومن لا
 وطن له * فوطن في بلدة استقبلها وبينه وبين ما اتخذ اقل من فرسخين قصر
 لانه مسافر دخل اميال وطنه * وهذا على قول من قال يقصر داخل اميال وطنه
 ويقصر ولو لم يقصر خارجها وهو غير معمول به فلعله اراد انه مسافر قصر خارج
 امياله بدليل قوله في الطفل قريبا انه يتم لانه لم يقصر خارج الاميال واما الوطن
 اذا دخله اتم وقيل يتم اذا بلغ الاميال وكسافر وطن اخر قبل محاولة اميال
 الاول ومقيم وطن اخر فاذا خرج اميال الاول قصر حتى يدخل الثاني او امياله
 * والطفل اذا بلغ ووطن ولم يكن بينه وبين ما وطن فرسخان يتم وان لم يدخله
 لانه لم يقصر خارج الاميال * ولو قصر رباعية قبل الاميال وقبل البلوغ لانه
 حين قصر غير بالغ وكذا حائض طهرت في اميال وطنها الثاني * وكذا خارج
 من اميال وطنه ودخل اميال * وطنه * الاخر فحضرته الصلاة ولم يقصر
 بينهما يتم كعبد خرج من ملك رجل * او امرأة * ومن * اميال وطنه

* باب *

يتخذ باللفظ او بالنوى
 او بها ولا ينزع الا بها
 وقيل كاتخاذ ومن وطن
 في بلد لم يكن وطنا له
 كمسافر جاوز اميال وطنه
 الاول فوطن في بلدة
 استقبلها وبينه وبين ما
 اتخذ اقل من فرسخين
 قصر لانه مسافر دخل
 اميال وطنه والطفل اذا
 بلغ ووطن ولم يكن بينه
 وبين ما وطن فرسخان يتم
 وان لم يدخله لانه لم يقصر
 خارج الاميال وكذا
 خارج من اميال وطنه
 ودخل اميال الاخر فحضرته
 الصلاة ولم يقصر بينهما
 يتم كعبد خرج من ملك
 رجل واميال وطنه

ودخل ملك آخر * وامبال وطنه * ولم يقصر * بينهما * وامرأة خرجت من
امبال ابيا ودخلت امبال زوجها ولم تقصر * وكامرأة خرجت من امبال زوجها
حاملًا وطماها فولدت فتزوجت * اخر ورأت الطهر على الحفرة او بعد الحفرة بقليل
او كثير بحيث لم تغاطب بالصلاة حتى دخلت امبال الثاني او خرجت من امبال
المظاهر منها او المولي منها على * اخر الاربعة الاشهر وتزوجها الآخر بعد تمامها
ودخلت امباله قبل ان تصلي بين امبالها او طماها الاول وخرجت امباله على * اخر
المدة وتزوجت * اخر ودخلت امباله قبل ان تصلي قصرا وسواء في عدم التقصير
في ذلك انها لم يدخل عليها وقت الصلاة او دخل ولم تصل لوسعه او لم تغاطب
كلتي ولدت بعد الطلاق ولم تطهر ومكثت كثيرا بين الامبال او في امبال
الثاني ولو قصر هؤلاء بين الوطنين لداموا على التقصير حتى يدخلوا الثاني وقبل
امباله وان صلوا الاتامة في الآخر ولم يقصروا قبله ورجعوا الى الاول فلم يقصروا
ايضا بينهما قصروا وقبل اتوا وكذا من له وطنان نزع احدهما وهو في الآخر ثم
دخل امبال المزروع وحضرت الصلاة * ولا ينزع وطن حتى يوطن * اخر *
ببناءهما للمعول * ان لم يكن غيره * وان نزع وطننا قبل توطين الآخر ولم يكن
غيره فلا ضرر عليه حتى يضيق الوقت عن الصلاة وقيل حتى يخرج فله المصنف
اراد ولا ينزع مريد الصلاة * ويتم الرجل بمحل نزع منه * وطنه * مالم يقصر
خارج امباله لان نية النزع توجب التقصير بمجاورة الفرسخين مع قصر الصلاة
بالفعل * بفتح الفاء لا بالامكان والقوة * كما ان نية الاخذ توجب التمام بالاقامة *
من حيث انه لم تكن نية اخذه فكما انه لا يتم بمجرد الاخذ بل لابد من الاقامة
كذلك لا يقصر بمجرد النزع بل لابد من خروج الفرسخين والتقصير وينظر فيه
بان التقصير لم يوجب شرط نظيره في المشبه به فان النزع مقابل للاخذ ومجاورة
الفرسخين مقابلة للاقامة والنية مقابلة للنية والجواب ان خروج الامبال يتحقق
بالقصر خارجها فمالم يقصر كأنه لم يخرجها وينظر بان العلة نفس الدعوى هنا
فلا نفيد فان قوله توجب التقصير الخ هو مضمون قوله مالم يقصر خارج امباله والجواب
ان عطف التعادل هو قوله كما ان نية الاخذ الخ ولو خرج عن امبال المزروع

ودخل ملك آخر ولم
يقصر وامرأة خرجت
من امبال ابيا ودخلت
امبال زوجها ولم تقصر
ولا ينزع وطن حتى
يوطن * اخر ان لم يكن
غيره ويتم الرجل بمحل
نزع منه مالم يقصر خارج
امباله لان نية النزع
توجب التقصير بمجاورة
الفرسخين مع قصر
الصلاة بالفعل كما ان
نية الاخذ توجب التمام
بالاقامة

ثم دخلها ولو يقصر اتم فيها * وقيل يتم مالم يخرج منها * فاذا خرج منها ورجع
اليها قصر ولو لم يقصر خارجها * وقيل يقصر وان لم يجاوزها * ووجه الثاني ان
نية اخذ الوطن والمقام بغير صلاة يوجبان التمام فلتكن مجاوزة الامبال والنية بغير
الصلاة موجبتين للقصر ووجه الثالث انه انما يكون التمام بثبوت نية التوطين
فاذا انتفى الثبوت فالموضع كغيره من المواضع * وكذا * في الخلف * عبد خرج
من ملك سيد وراجعة * اي ذاهبة * لوطن زوجها * هل يمان في وطن السيد
الاول والاب مالم يخرجها الامبال ويقصر او مالم يخرجها او يقصر ولو لم يخرجها
اقوال * وصغار * مبتدا * العبيد * اي صغارهم عبيد فلاضافة للبيان او صغارهم
بعض عبيد فلاضافة للتبعية ومن اجاز اضافة صفة لموصوف فذلك عنده في نية
قولك والعبيد الصغار والصغير هو من لم يبلغ والمراد ما يعم الاناث * اذا بلغوا في
ملك من انتقلوا اليه وهو مسافر * الجملة حال من الماء * كصغيرة * خبر
لحذوف والجملة معترضة ولكاف لجرد التنظير * اجازت نكاحا لنا كعها * وهو
حضري وطنه غير وطن ابيا * بعد البلوغ كذلك * المذكور من العبيد بلغت
في امبال زوجها بعد الجلب كما بلغوا في امبال سيدهم * يقصرون * خبر المبتدا
والواو لصغار العبيد والصغيرة او لصغار فقط ويعلم حكم الصغيرة من التشبيه وكذا
الصغار بعد * ولو في امبال من انتقلوا عنه * ولا سيما خارجها قبل امبال من
انتقلوا اليه * اذ لا وطن لهم قبل البلوغ لا باستقلال ولا بتبع * واما توطينهم
وطن السيد والزوج وتنقلهم قبل البلوغ فكلما توطين لعدم الوجوب ولو اذا لم
* فليسوا كمنزاع وطنه * فهم يتمون في امبال السيد والزوج او في الوطن
حيث يتم السيد والاب وهذا ينافي قوله سابقا وكذا طفلة تحت باد الخ وقوله وامة
لم تختار الخ والجواب ان هذا قول والقول الآخر ان صغار العبيد والصغيرة هنا
يتمون في امبال من انتقلوا عنه * وان لم تجز طفلة نكاحا صلت كابيها ولو اخرجها
الزوج من امباله * اي امبال ابيا * فرجعت وبانت فيها * اي في امبال ابيا
صلت تماما فيها وكذلك ان بلغت عند الزوج وانكرته ثم دخلت امبال ابيا او
لم تخرج منها اصلا وان قصرت بعد الانكار قبل امبال ابيا قصرت في امباله

وقيل يتم مالم يخرج منها
وقيل يقصر وان لم يجاوزها
وكذا عبد خرج من
ملك سيد وراجعة لوطن
زوجها وصغار العبيد اذا
بلغوا في ملك من انتقلوا
اليه وهو مسافر كصغيرة
اجازت نكاحا لنا كعها
البلوغ كذلك يقصرون
ولو في امبال من انتقلوا
عنه اذ لا وطن لهم قبل
البلوغ لا باستقلال ولا
بتبع فليسوا كمنزاع وطنه
وان لم تجز طفلة نكاحا
صلت كابيها ولو اخرجها
الزوج من امباله فرجعت
وبانت فيها

والذي يدخل بالتغبي من باب اولي ان تبلغ في اميال ايها ولم تخرج منها بعد التزوج ولا مدخل لقوله فرجعت وبأنت فيها في التغبي وان رضى بعد الانكار صلت كالزوج ان خرجت اميال ايها والمجنونة كالطفلة في هذه المسائل وامرأة المجنون او الطفل اذا جلبت او طلبت تصلي كايه وان انكر بعد بلوغ او افاقة فوطئها وطن ايها او ما اتخذته وتصلى الاقامة حتى تخرج من الاميال والمشرک اذا اسلم في دار الشرك فليأخذ الوطن في دار التوحيد ويقصر وان لم يعرف ابن يأخذ فليصل الاقامة حتى يخرج منها * والعبد * المشترك وان بين نساء او * بين حضري وباد او طفل او مجنون مع بالغ عاقل كساداته فان خرج من امياله قصر * ومعنى خروجه منها كونه ليس في واحد منها سواء كان وطنهم واحد فخرج من امياله او كل بوطنه فخرج من واحد ولم يدخل في الآخر * وان كان في اميال احدهم اتم * وان كان في دولة الآخر * وقيل يصلي بدولة كل * فاذا كان يوم خدمة احدهم صلى صلاته التي يصلها لو كان في الموضع الذي فيه العبد وقيل يصلي القصر والتام في كل صلاة وان دخل العبد في التام وصلى ركعتين فملكه مقصر اتمها وقيل يسلم وكفناه وقيل يتم اذا دخل على التام ولو ملكه المقصر عقب الاحرام وقيل يقصر وقيل يعيد وان كان في تقصير واشتراه متم اتم ببناء وقيل يعيد والامة المتزوجة تتبع زوجها ان جعل لها سيدها عليها سيلا وان زوجها في الصلاة فعلى الخلاف المذكور * انما * ومن اشترى عبدا فصلى بصلاته زمانا ثم استحق * بان خرج لغير بائعه او بفضه وكالبيع المبة والاصداق والميراث وغير ذلك من وجوه الملك ومثال الاستحقاق ان ينصب او يسرق او يغلط فيه فيباع او يوهب او يصدق او يورث او نحو ذلك * او انفسخ * بان ظهر انه ربا او ملك مجرم مقصود اليه حال البيع او سائر الملك بعوض حرام عينه لمن يدخل ملكه ذلك العوض * او خرج حرا ولم يتأصل في عبوديته * لم يكن عبدا ثم عتق الاول اسقاط قوله ولم يتأصل في عبوديته لان المتأصل فيها وهو الذي هو في الاصل عند ثم عتق والذي هو حر لم يجر عليه الرق سواء في اعادة

والمشترك وان بين نساء او حضري وباد او طفل او مجنون مع بالغ عاقل كساداته فان خرج من امياله قصر وان كان في اميال احدهم اتم وقيل يصلي بدولة كل ومن اشترى عبدا فعلى بصلاته زمانا ثم استحق او انفسخ او خرج حرا ولم يتأصل في عبوديته

ماصلي كصلاة متملكه وكل منهما ان نوى وطن متملكه وطنا له لا يعيد واما قوله من تأصلت عبوديته ان لا يصح ان يكون محترزا لقوله ولم يتأصل في عبوديته لانه في معنى * اخر مشتأنف لا من معنى المسئلة الاولى * اعاد ماصلي عند مشتريه * مما خالف صلاة بائعه * ولكن الخارج حرا لا يعيد ان قصد بنواه وطن من كان بيده فوطئه او وافق وطن ايها * ولا يجوز له ان يتبع مشتريه اذا علم نفسه حرا وان خالف العبد صلاة سيده الثاني وصلى صلاة الاول في موضعه ثم بان له انفساخ البيع فقيل يبيع لانه لم يفعل عن علم بل وافق موافقة وقيل لا يعيد وكذا المرأة ان بقيت على ما يصلي زوجها الاول وابوها او على صلاتها قبل بلا علم ثم بان فسخ النكاح وليس ما ذكره وما ذكرته مختصا بالبيع بل كذلك المبة والوصية والاصداق والاجارة ونحو ذلك اذا خرج خلاف ذلك واذا علموا صورة البيع او النكاح او ما ذكر وجهلوا انها فسخ لم يعدروا في الاتباع في الصلاة. وكفروا ولزمهم المغلظة ورخص ان لا تلزمهم المغلظة فتلزمهم المرسلة وقيل صدقة ما ورخص ان لا يكفروا وان لم يعلموا الصورة فلا هلاك ولا كفارة ولا صدقة بل يعيدون فقط * واما من تأصلت عبوديته فعنق فبيع لشخص من بلدته الاولى او لسيده الاول فصلى التام * في البلدة * فلا يعيد لان وطنه ووطن سيده بلد العتق مالم يستأنف لنفسه * وطنا وان خرج عيب فيه بعد ما دخل وطن المشتري وصلى صلاته ورده فوطئه وطن سيده الاول ويصلي الاقامة حتى يخرج من اميال الثاني وان بلغ بعد انكار المشتري قصر حتى يدخل وطن الاول والمبيع يبيع وقف بدوم على صلاته حتى يتحقق بيعه وكذا المفقود عليها عقب وقف وقيل يتبع من له الخيار ومن اخرج عبده لقرية لتجر واذن له في توطين تبعه وقيل يوطن اذا امره وعبد المرتد او الذي ان فر للمسلمين كالحروان كان للذي وطن اتم عنده فيه اذا لا يخرج الا باذنه او يحكم بيده * وتعيد المرأة ماصلت عند زوج فسخ نكاحه كذلك * كالعبد الذي فسخ بيعه * مطلقا * ولو تولى امر وطئها بناء على انها لا يصح لها مخالقة زوجها ولو شرطت ان تفالقه * وقيل لا ان تولى امر وطئها بنفسها بقصد لتوطين وطنه ان شرطته عند العقد لا بالتبع * وكذا امرأة

اعاد ماصلي عند مشتريه ولكن الخارج حرا لا يعيد ان قصد بنواه وطن من كان بيده فوطئه او وافق وطن ايها واما من تأصلت عبوديته فعنق فبيع لشخص من بلدته الاولى او لسيده الاول فصلى التام فلا يعيد لان وطنه ووطن سيده بعد العتق مالم يستأنف لنفسه وتعيد المرأة ماصلت عند زوج فسخ نكاحه كذلك مطلقا وقيل لا ان تولى امر وطئها بنفسها بقصد لتوطين وطنه ان شرطته عند العقد لا بالتبع

الغائب ان اتاها بيان موت زوجها وتزوجت هذا وباتته حياته بعد التزوج قولان ويعيد عبيده ومن لم يعرف وطنه نزع واتخذ الآخر الا العبد والزوجة فالقصر والتام الى ان يتبين وان رجعت الى زوجها الاول وهي في اميال الزوج الآخر منهم من يقول تصلي الاقامة حتى تخرج من اميال الزوج ومنهم من يقول تصلي التقصير اذا كانت اميالها مفترقين * ثمة * لم يعتبر بغض في العمران الحرث ولو متصلا ولا تعتبر النخل والشجر الشواذ وهل يقطع الوادي العمران قولان ومن شرطت وطن اهلها وهم بداءة لا يعرف لهم وطن بطل الشرط وقيل ثابت ولو جهل وقيل من له زوجة وعبيد وصغار وخرج لبلد ونوى ان يقيم به فخرجوا اليه باذنه تبعوه والاقصروا حتى يرجعوا وان امرهم ان يقيموا في بلدهم فالزوجة والاطفال يقصرون فيه حتى يرجعوا وفيه تأمل كذا في التاج * باب * في القرآن * سن القرآن * بكسر القاف مصدر قرن * اسفر * غير محرم واجيز فيه * وغيم لا يدري به * اي بسببه او معه * وقت * ويجوز لمن خفي عنه الوقت لنيم او غيره ان يقدر الوقت بعمل صانع نكيطة وقراءة وطحن وغير ذلك فيصل بالتحريم ويجوز ان يؤخر حتى يتيقن بدخول الاولى فيصايبها ويؤخر حتى يتيقن بدخول الثانية فيصلها وقد اجاز بعضهم الاذان اذا خفي الوقت بالنيم مثلا على ان يؤخر حتى يتيقن او يجوز والمشهور المنع والقولان في المذهب * و * ل * مرض شاق او لعذر * اي لعذر في الجملة وهو كونه بحال يشق ايقاع كل صلاة بوقتها وانما قلت في الجملة لانا لو قلنا عذر به بلا سنة لكان اثباتها بالسنة تحصيلها للحاصل وكذا ان فسرنا عذرا بامر معذور فيه * خيف به فوت وان لمال * لغبر القارن او للقارن خاف الضمان او لم يخف وكالمال غيره واما تلف النفس او بعضها او منفعة منها فاعظم ودخل اتصال النجس وعدم ادراك صلاتين كل بوقتها في العذر وقد يدخلان في المرض لان اتصال النجس وانتقاض الوضوء لا يلحق كل صلاة لوقتها هما لمرض ومن ذلك اتصال الرعاف ولصاحب تعدد النجس ان يؤخر الاولى الى ان يلحقها بالوضوء في اخر وقتها ويلحق الثانية في اول وقتها ويجمع المحبوس باجتهاده ان لم يجد من يدلّه على الوقت وقيل لا يجوز

* باب *

سن القرآن لسفر وغيم لا يدري به وقت ومرض شاق او لعذر خيف به فوت وان لمال

الجمع الا لمرض او غيم لا يدري به الوقت او سفر وقيل لا يجوز الا في عرفة والمردقة والصحيح ما ذكره المصنف لكل عذر وجاء انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا عذر واجيب بان المراد اني بصورة الجمع بان صلى الاولى في اخر وقتها وقام للثانية بعد فصل بالدعاء مثلا واعلم ان القرآن بنية اداء السنة افضل وان زال سبب اتقوان بعد احرام الثانية تم وان زال قبله انتقض * لا العجز * اي كسل * وراحة * واما ان قرن في عذر من ذلك للكسل والراحة والعجز لا لاداء السنة فايست ذلك مسنونا * فالافراد افضل * ولو مع عذر اذ قصد الكسل والراحة وقيل الافراد افضل مطلقا وان اراد انه جمع لكسل وللعذر فافضل بمعنى فاضل وغيره ناقص وقد قيل لا ثواب لمن جمع بلا عذر ويتصور على الوجه الاول ان ينوي الكسل لا اداء السنة بان يصف قلبه كبعض العامة فلا يضيق ان ينوي اداءها مع ما يجد في نفسه من حب الجمع بالطبع ويتصور بان يوجد العذر ولا يدري بالعلم ان الجمع به ستة فيقصد الجمع كسلا وراحة في بعض القول في مثل هذا انه لا يكون كمن لم يوافق الحق وانما قلنا انه كمن لم يوافق فافضل بمعنى فاضل ويجوز الجمع ولو دخل بلدا واقام فيه مالم ينو وطنا وينبغي ان لا يجمع وقيل لا يجوز له وقيل لا يستحب الجمع الا في المسير وكره الجمع بلا عذر ولا غيم وفعله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر فقل له فقال فعلت لثلاث نخرج امتي وكذا فعل ابن عباس بينهما وبين المغرب والعشاء لشغل ورفع اليه صلى الله عليه وسلم في البصرة فلهل ذلك جمع صوري بان اخر الاولى فصلاها ودعا فقام للثانية في اول وقتها او كاتاهما في اول وقتها * وجاز * القرآن * وان لمال * بين ظهر وعصروين مغرب وعشاء بتأخير الاولى * عن اول وقتها * وتعييل الآخرة * فاذا عجل العشاء للمغرب وسلم قام لسنة المغرب ثم للوتر ولو لم يغيب اشفق بل ولو جمع اول المغرب قال معاذ بن جبل خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اي وبين المغرب والعشاء قال فآخر الصلاة يوما حتى خرج فصلي الظهر والعصر جميعا ثم دخل فخرج فصلي المغرب والعشاء جميعا فقل معنى قوله اخر

لا العجز وراحة فالافراد افضل وجاز وان لمال بين ظهر وعصروين مغرب وعشاء بتأخير الاولى وتعييل الآخرة

الصلاة انه اخرها الى وسط وقت الاولى او الى اخره احتمالات وكذا يحتمل
انه اخر الى اول الثانية او وسطها او اخرها وقال الشيخ في الايضاح انه اخر الى
اخر الاولى بقدر ما يصلحها او الى ما قبل ذلك بقليل اه بالمعنى والفهم واستحب ابو
عبدة للجامع ان يصلي سنة المغرب عقب المغرب قبل العشاء وروي انه صلى الله
عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يصل بينهما شيئاً وما فعل ابو عبدة لم
يوافقه عليه احد ولا ضير به * اي بالقران * اول وقت الاولى * لكنه مكروه
كما في الديوان باشارة وكما يشير اليه نفي الضير فافهم ويدل له انه صلى الله عليه
وسلم صلى الظهر والعصر في عرفات في وقت الظهر اي في الوقت الذي يصلي فيه
الظهر اذا لم يجمع اشار اليه الشيخ وليس متعيناً لجواز ان يريد الراوي بوقت الظهر
ما قبل العصر ولو وسطاً او اخرها * او اخر الآخرة * بکراهة على ما يفهم لما روي
انه صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء في المزدلفة في وقت العشاء كما يظهر
من كلام الشيخ ان المراد بوقت العشاء اخره لبطئه عن وصول المزدلفة مثلاً وليس
ذلك بمتعين لاحتمال ان يريد اول وقت العشاء او ما بعده * وجاز من الزوال
لمغيب قرن من الشمس * ناحيتها او اعلاها او اخر شعاعها وضوءها بحسب
الخلاف في اخر العصر اقوال * ومن مغيبها ثلث الليل ونصفه او طلوع الفجر *
على الخلاف في اخر العشاء ولا بد ان يتم القران قبل خروج وقت الثانية التي
هي المضرا والعشاء * بعد ان ينوي * القران * من اول * اول وقت الاولى او
بعد ان ينوي في حد الاميال واذا نوى فيه جاز له الجمع في سفره ولو لم ينو في
اول الاولى وقيل يجوز الجمع ولو لم ينو اول الوقت ولا وسطه ولا في وقت الثانية
لكنه اذا اراد الصلاة فان شاء احرم على الجمع وفي المنهاج يجوز الجمع لمن نواه ولو بعد الوقت
كوسطه واهله ما لم يدخل وقت الثانية واذا دخل وقت الثانية لم يجز له ان ينويه وقيل
يجوز له ان ينوي الجمع ولو في اخر الثانية وقيل يخص هذا بالمسافر وعصى فاعل
ذلك بعدم النية في وقت الاولى او في اوله واما قول المؤذن عند الاقامة اجمعوا
فالظاهر انه في الاصل تنبيه عن ان يصلي معهم احد بافراد وتنبيه لمن نوى الجمع
اول الوقت ليدخل معهم بالجمع لا تنبيه لمن لم ينو ان يجمع معهم لكن لو نوى

ولا ضيرة اول وقت
الاولى او اخر الآخرة
وجاز من الزوال لمغيب
قرن من الشمس ومن
مغيبها ثلث الليل او
نصفه او طلوع الفجر
بعد ان ينوي من اول

المأموم الافراد خلف الجامع لم تفسد عليه ويؤخر الثانية وان صلاها اعادها في
وقتها وقيل بالفساد ومن نوى اول الوقت ولم ينو عند الاحرام كفاء ومن جمع
فظهر له فساد الاولى بعد السلام من الثانية اعادها وان كان لا يلحق الا واحدة
اعاد الاولى وان خرج الوقت اعادها وحدها ايضاً وان شك في الاولى بعد الدخول
في الثانية وقيل بعد الخروج من الثانية اعادها وقيل الاولى وقيل لا واحدة وان
خرج الوقت اعاد الاولى وان فسدت الثانية اعادها وقيل يؤخرها لوقتها واختار
بعض الابنار في السفر بواحدة يجمعها * ومن احرم على جمع فرق ان شاء *
فيؤخر الثانية لوقتها وان صلى في وقتها فصل بشيء * لا يجوز * عكسه * وقيل
لا يفرق ان احرم على الجمع ولا يفرق الجامع بينهما الا باقامة وتوجيه وقيل لا يوجه
للتانية وقيل يقول منه سبحانه اللهم وتكفي النية الاولى وينبغي اختصارها لما
ايضاً عند الاحرام * ويبتل بكلام * ولو بالعربية او بالذکر * او اكل او شرب
لا يعمل يد او رجل * ان لم يبتل قدر عمل القراءة التي يقرأها اول الصلاة الثانية
وكذا عمل غير اليد والرجل لا يبطل القران بذلك الا ان كان قدر الصلاة الثانية
فيبطل القران واذا بطل القران صححت الاولى واخر الثانية وان فضل بينهما
بنافلة الاولى بطل الا قران واذا جمع بين الظهر والعصر فلا يتنفل بعد واجيز وان
جمع بين المغرب والعشاء والوتر او مع سنة المغرب تنفل عند مجيز النفل بعد الوتر
بلا نوم بعد الوتر واختلاف هنا من منه فقبل يتنفل وقيل لا * وان نوى مسافر
ان يفرد * اولم ينو افراداً ولا جمعا * فتوانى حتى دخل الاخيرة جاز له الجمع وعصى
بالتاخير مع عدم نية الجمع * ذكره بعض شارفتنا وهو قول من لم يشترط نية
الجمع الا عند ارادة الصلاة ويحتمل ان يريد بالجمع الجمع اللغوي وهو مطلق
ابقاءهما متصلتين اضروره انه لو افصل لفاته الثانية ويعتبر هنا حديث من ادرك
ركعة فقد ادرك الصلاة فالظاهر انه لا يجوز له الجمع ولكن يصليهما معا ويفعل
بينهما بشيء * ومسافر تواني حتى خاف الفوت ولم ينو الجمع على حد ما مر غير
المسافر من له الجمع اذا لم ينو في ذلك البحث وذلك الخلاف والمسافر للجمع في
وقت الاولى ولو دخل امياله عند من يقول يقصر * وخص في سبب كلام

ومن احرم على جمع فرق ان
شاء لا عكسه ويبتل بكلام
او اكل او شرب لا يعمل
يد او رجل وان نوى مسافر
ان يفرد فتوانى حتى دخل
الاخيرة جاز له الجمع
وعصى بالتاخير مع عدم
نية الجمع وخص في
سبب كلام

احتجج اليه وان لا امر الصلاة وفي كل او شرب قليلا وان نوى بذلك ابطال
الاقتران بطل وان شغل لا امر احتجج اليه لا بصلاة ثانية قدر
ما يتمها انتقض الاقتران فيؤخر الثانية لوقتها ورخص ان يصليها حينئذ وقبل بعد
الاولى ايضا وهكذا الخلاف كل ما انتقض قرانه وان سلم من الاولى وانتقض
وضوءه لم يبطل الاقتران وكذا ما كان لا امر الصلاة كالدخول والخروج للضرورة
واجيز للامام الجامع ان ينتظر القوم للمصر ان لا يتشاغلوا عنه طويلا واجاز ابو سبيد
الطول اذا صلى الظهر في وقت العصر وصلاتها ابن محبوب في مسجد وخرج يطلب
جماعة وصلى بهم العصر في اخر وكذا المغرب والعشاء عندهما واجيز ان يدعو بين
الاولى والثانية خفيفا وكراهة التطويل وقدره قدر ركعتين وقيل يبطل بالدعاء وان
احرم على الجمع ونسي الثانية ان يجمعها ثم تدكر في قريب جمعها واجيز الفصل بنافذة
الاولى وان تنفل بها وخرج الوقت لم تزلمه كفارة عند بعض وابدل واجيز بكراهة التكلم
بينهما قدر ركعتين ومن سلم من الاولى فنفرت دابته او كلمه احد اودعي لطعام
فاشغل بذلك بطل اقترانه وقيل لا ان لم يطل ومن بدل موضعا لثانية بعدا بلا
ضرر فسد وقيل لا ويجوز تأخير الوتر لمن جمع وان اخرها اي الصلاة نأوي
القران الى اخر الوقت فلا يفرق الا ان احرم عليه اي على التفريق بعد
نية الجمع او بعد نية الافراد او بلا نية افراد او جمع ويقطع بينهما حينئذ اي
حين اذا حرم على التفريق وان بكلام او فاصل ما والدعاء والذكر كراوى قدر
ما يفوت الوقت كما يفعل من اخرها غير نأوي للجمع فوائد اجاز بعض المسافرين
والعليل النفل وبعض منع ومن لا يدرك من الوقت الا الظهر او العصر صلى الظهر
وقبل العصر وكذا المغرب والعشاء ومن سمع بالجمع فاخر الخمس ليجمعها كلها
ابدل ولزمته الكفارات وقيل واحدة وقيل لا لانه جاهل لم يعتمد الترك وهكذا
المشاركة يعذرون الجاهل في الكفر والتكفير في مواضع من الصلاة والصوم وغيرها
من الفروع فافهم باب في صلاة الخوف من لفرض الصلاة في خوف
حضر العدو ولم يحضر او خافوا حضوره وكذا خوف سبع او سيل او نهر او من عدو
عدل متناول والخوف على الغير ممن تزلمه معونته وان مقربا او في حضر

احتجج اليه وان شغل لا
بصلاة قد رمايتها انتقض
وان اخرها الى اخر
الوقت فلا يفرق الا ان
احرم عليه ويقطع بينهما
حينئذ وان بكلام او فاصل
ما

باب

من لفرض الصلاة في
خوف وان مقربا او
في حضر

وقيل سنة له صلى الله عليه وسلم ثم نسخت وليس بشي ركعتان بالقائمة
والسورة في المغرب والعشاء والفجر وبالقائمة فقط في الظهر والعصر ولفظ ركعتان
نائب سن للامام وكل طائفة ركعة واجاز بعض ان يصلي اثنان مع الامام
ويحرس الثالث وبالعكس وان يصلي واحد مع الامام ويحرس الآخر ويصلي من
حرس بعد الامام الركعة الاخرى والخائف ان لم يصل صلاة الخوف بان صلى
في الحضر اربعا مثلا وفي السفر ركعتين صبح له ذلك وظاهر حديث ابن عباس ان
الصلاة على لسان نبيكم في الحضر اربع وفي السفر ركعتان وفي الخوف ركعة عدم
الصحة لكن معنى قوله وفي الخوف ركعة انها ركعة على الترخيص الذي لا يجب
العمل به لقوله تعالى ليس عليكم جناح واصل مثل هذا الكلام في الجواز لاني
الوجوب فلا يحمل عليه بلا دليل وقوله ان تقصروا فمهما قصرنا والقصر ترخيص
واصله الجواز لا الوجوب والظاهر عدم جواز صلاة الخوف فذا ولا صلاة بعض
بالامام وبعض فذا ولا صلاتها بامامين بان ينتظر احد الامامين مع طائفته صلاة
الامام الاول مع طائفته لان اية صلاة الخوف ليس فيها ذلك واجاز الشيخ خميس في
المنهاج ذلك كله الا الصلاة بامامين فان لم يذكروها ومنع الشيخ عزان بن الصقر صلاة
الخوف الا لامام له عسكر واجاز بعض قومنا صلاتها بامامين وعدم وجوب قممهم
نصفين ان امكن مقابلة العدو باقل من النصف وعن احمد لا يقسمون اذا كان العدو من
جهة القبلة بل يأخذون السلاح جميعا فيصلون كما امكنهم صلاة المسائفة وانما
تكون صلاة الخوف باحرام من الامام على الطائفتين فتحرما فتواجه
بالنصب على حد وليس عباءة وتقر عيني العدو طائفة بسلاحها وتصلي
اخرى معه ركعة فتأخذ اسلحتها ولا تفسد صلاتهم بس نحو حديد سلاحهم
ونحوه مما يحتاج اليه في القتال كركاب القوس من صفر فتواجه العدو والامام
ينتظر الاخرى حتى تأتي فيصلي ركعة وان صلاها باثنين ولم ينتظر الباقي او
واحدة كذلك صحت فيأخذ الباقي وان احتاجت الاولى او الثانية الى امساك
السلاح في حال الصلاة امسكته ولو تمس حديدا او نحاسا او رصاصا او ذهبية او نحو
ذلك وايس على الاولى تشهد وقال ابو اسحاق يشهدون ثم يواجهون العدو ووجهه

ركعتان للامام وكل
طائفة ركعة باحرام على
الطائفتين فتواجه العدو
طائفة وتصلي اخرى معه
ركعة فتأخذ اسلحتها
فتواجه العدو والامام
ينتظر الاخرى حتى تأتي
فصلي ركعة وليس على
الاولى تشهد

ان هذه الركعة هي اخر صلاتهم مع تحيتها * فاذا سلم سلموا معا وهذا الوجه هو الصحيح عندنا * وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وطاوس والحسن وقبل لا تخرم الطائفة الاخرة حتى تأتي لركعتها وقيل اذا صلت الاخرة استدركت هي والاولى ركعة ركعة ثم يسلم فيسلمون لكن تقابل واحدة العدو وتصلي الاخرى الركعة وبالعكس وقيل تصلي الاولى ركعتين معه وتقابل وتأتي الاولى تصلي ركعتين فيسلم بالكل وقيل في الرابعة في الحضر يصلي بواحدة ركعة فتقابل فيصلي باخرى الركعة الثانية فتقابل فيصلي بالاولى الثالثة فتقابل فيصلي بالاخيرة الرابعة فتصلي كل منهما مافاتها فيسلم بهم كما قال بعض في المغرب مطلقا انه ترجع الاولى فتصلي الثالثة ثم تستدرك الثانية الاولى والثالثة وتستدرك الاخرة الثانية فيكون كل قد صلى ثلاثا لان المغرب لما كان في الحضر والسفر سواء كان في الخوف والامن سواء والرابعة لما كانت في السفر ركعتين كانت في الخوف ركعتين او ركعة لكل طائفة فيسلم بالكل وفي الديوان قيل يصلي بطائفة ركعة من المغرب وتقابل الاخرى العدو ثم التي قابلت العدو فيصلي بهم ركعة اخرى فيسلم بالكل وهذا القول شمله كلام المصنف ثم ذكر القول الذي ذكرت قبل هذا فيسلم بالكل وقيل في الرابعة في الحضر اذا صلت كل منهما ركعة معه فلتستدرك ركعتين بعد تمام الاولين ثم يسلم بهم فالتان استدركوها هما الاخيرتان من الصلاة وقيل ان الامام ينتظر الطائفة الثانية قاعدا وقيل قائما قارئا مطبلا للقراءة ان كانت السورة قال بعض قومنا وان لم تكن سكت بعد قراءتها او ذكر او دعا ينتظرهم حتى تصلي الطائفة الاولى ركعة ثانية فرادى ثم تأتي الثانية فيصلي بهم ركعة وتذهب الاولى الى مواجهة العدو فاذا صلى بالثانية ركعة زادت وحدها ركعة فيسلم بهم فتكون الاولى قد صلت الركعة الثانية قبل ان يصلها الامام وعن الشافعي اذا قرأ الفاتحة والسورة وادركوا معه الركوع ركعوا ولا قراءة عليهم وتصل صلاة الخوف الحوف السبع واجاز اللخمي صلاة الخوف بامامين وغيره بأئمة وعن الثعالبي عن بعضهم جوازها اذا اذا * وان اشتد القتال صلوا كما امكنهم * ولو بايماء او تكبير * وجاز لخائف وان على ماله *

فاذا سلم سلموا معا وهذا الوجه هو الصحيح عندنا وان اشتد صلوا كما امكنهم وجاز لخائف وان على ماله

فكيف بدنه او بدن غيره * تقصير وظائفها بقدر الامكان ولو الى التكبير والتسليم * بعده وليس التسليم مشمولا للمبالغة بل تلويح الى انه يلزم المصلي بتكبير ان يسلم وانه من يصل بتكبير تكون تكبيرته الاولى للاحرام وتعد في عدد جملة ما يلزمه من التكبير ووجه التلويح في التكبير حديث مفتاحها التكبير وتحليلها التسليم * وكذا ان شغل * اي الزمه الشرع الاشتغال * باصلاح ما يلزمه غرمه ان فسد * مما هو في ضمانه اي مما يلزمه ان يحفظه وذلك انواع الامانات كالوديعة والعارية * او يعصي بتركه * كمال الموحد اذا قدر على نهيته * ثم ان صلى كذلك * صلاة خوف او تقصير الوظائف ولو الى التكبير * ثم امن والوقت باق فلا يعيد على الراجح اذ صلاحها بوجه جائز وهل يقطعونها * اي صلاة الخوف على اي صورة * ان حصل لهم امن فيها او يتمونها صلاة امن * وتكفيهم * او يتمونها * صلاة تمام * ثم يعيدونها * اي يتمونها صلاة خوف ثم يعيدونها اولاً يعيدونها وعلى التمام باوجه يتمها بهم الامام ولكن اذا تم العدد في حقه قام من خلفه وصلى مافاته * فيه * اي في ذلك * تردد * وقطع ابو اسحاق بالنقض قال اشبه من قومنا لو نظروا سوادا فصلوا صلاة خوف ثم تبين انه غير عدو قال محمد احب ان يعيدوا قال سحنون ان انكشف الخوف فليتم صلاته بمن معه صلاة خوف وتصل الطائفة الاخرى بامام غيره او يدخلوا معه وان دخلوا في صلاة امن فحدث الخوف فلتخرج طائفة تقابل ثم تستدرك الفاتحة * باب * في سجود السهو * سن لسهو * هذا بظاهره شامل للسهو في صلاة الميت فيسجد له بعدتان في الارض ولم نسمع بذلك ولم نره في كتاب ولم نعتقه وقد يقال لا سجود سهو لها لنقصها عن سائر الصلاة بعدم الركوع والسجود والتحيات والتعظيم والتسليم وبانه لا استدراك فيها ولا انها كالدعاء وقد عرفت انه لا ركوع فيها ولا سجود فكيف يتكلف لها سجود في الارض قبل التسليم او بعده لا يليق ذلك وقد يمكن لمن سها فيها ان يقول بعد السلام وهو قائم او قبله سبحانه ربي الاعلى واستغفرك اللهم مما كان مني بلا ايماء فسجودها بلا ايماء اغني سجود السهو في انها لا ايماء فيها ويسجد المومي للسهو في صلاة الركوع والسجود بالايماء وايضا صلاة

تقصير وظائفها بقدر الامكان ولو الى التكبير والتسليم وكذا ان شغل باصلاح ما يلزمه غرمه ان فسد او يعصي بتركه ثم ان صلى كذلك ثم امن والوقت باق فلا يعيد على الراجح اذ صلاحها بوجه جائز وهل يقطعونها ان حصل لهم امن فيها او يتمونها صلاة امن او يتمونها ثم يعيدونها فيه تردد

* باب *

من لسهو

الجنابة كالدعاء فلا سجود سهوا لها * وان تعدد * في صلاة واحدة * او كان * لفد * وجه المبالغة بالفد انه اقرب الى ان لا يازمه سجود السهو لشدة الامر عليه اذ لا عوق له بخلاف المأموم فان الامام رافع عنه بعض صلاته وقدره له في بعض فشد عليه ان يسهو مع ذلك واما الامام فانه اعلو منصبه وكونه ضامنا لصلاة الجماعة كان بعيدا عنه ان يسهو فيشدد عليه بالسجود * مسجدتان * لان السجود رتبة في الحديث على السهو وترتيبه على السهو يوجب ان السهو عليه فيندرج سائر اوصاف السهو تحت مسجدتين وهذا موافق لكون السجود من السهو متمما للصلاة ومن قال انها ندم عما كان واستغفار منه فيقول انه كما تستغفر من ذنوب استغفارا واحدا كذلك يسجد لسهوات سجودا واحدا ولا اشكل على الشيخ لانه نسب هذا التعليل الى اصحاب هذا القول واما ان سها في صلوات فلكل صلاة مسجدتان وان سها ولم يسجد لم تفسد صلاته لكن منزلته خسيصة وقيل بوجوبها وهما ارغام للشيطان وقيل لجبر الخلل وقيل للتعبد ويحتمل ان تكونا للارغام والجبر وقيل يسجد للسهو سجدة واحدة يقول فيها استغفر الله ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم حين يرفع ولا يسجد للسهو بالجماعة وقيل يجوز ان يسجد بالجماعة اذا سها الامام وسهوا معه وقيل يجوز ان سها ان يسجد بهم ولو لم سهو لجواز ان يصلي مفترض بمنفصل ويجوز السجود بالجماعة على قول ولو لم يلزم لجواز النقل بالجماعة واذ لم يكن السهو فلا يجوز السجود بعد العصر والقصر وجاز بعد غيرهما ولو لم يكن سهوا وكان الربيع يسجد ولو لم يسهو ولعله بعد غيرهما او مطلقا بناء منه على ان الغفلة عن بعض الصلاة مسوغة للسجود بعدها ولو كانت غفلة لا يسن لها السجود مثل ان لا يرد فكره في معنى الغفلة او بعضها * بعد التسليم * مطلقا على المختار وان سجدها قبل فسدت صلاته وقيل يجوز قبله وقيل ان نقص من الصلاة سهوا قبله وان زاد فبعده ويسجد للامالة حيث لم تكن لا اتركها حيث كانت لان امرها غير واجب اللهم الا ان نوى اولاً ان يميل بل ان تركها عمدا فلا بأس ولا سجود وان رفق حيث يفهم او نفهم حيث يرفق سهوا فلا بأس ولا سجود وان وقف حيث يحرم الوقف سهوا يسجد

وان تعدد او لفد مسجدتان
بعد التسليم

وان تعدد فسدت وكذا ان تعدد الاعجام في غير محله او تركه في محله فسدت ويسجد ان سها ولم يحكم بفسادها * وهل يسبح فيها كالصلاة * يقال سبحان ربي الاعلى ثلاثا ولا خير بالزيد والنقص * او * يقال سبحان ربي العظيم كالصلاة وذلك جبر للصلاة على القولين ومن قال السجود ارغام للشيطان فانه يقول يستغفر فيهما كما قال او * يستغفر * يقال استغفرك اللهم مما كان مني او يقال اللهم اغفر لي ولا يقل رب اغفر لي او غفرانك ربنا للهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود فقل مطلقا وقيل في صلاة الفرض ولكن قد روي انه صلى الله عليه وسلم قال في سجود الصلاة رب اغفر لي فيجوز ان يقال ذلك على انه عبارة غير القرآن ومعنى استغفرك اللهم مما كان مني من سهو وتقصير في هذه الصلاة هذا هو المتبادر ويدل عليه كلام الشيخ ولا مانع من ان يريد المصلي ذلك وسائر تقصيره وذنبه من غير الصلاة * ثم هل يسلم بعد ارفع منها * بدون تحية يقول السلام عليكم يمينا وشمالا على الاوجه السابقة في الصلاة اولا يلفظ بل يسلم امامه او يقال السلام على من اتبع الهدى او يقال الحمد لله والسلام على رسول الله او يقرأ بعد ارفع منها تحيات اخرى لما ثم يسلم كتسليم الصلاة ثم يقرأها ولا يسلم او يخير في التشهد وقال صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرك اثلاثا او اربعا فليصل ركعتين ثم يسجد سجدة قبل السلام فان كانت خامسة شفعا بهاتين السجدة وان كانت رابعة فالسجدة ثلثا ترغيم للشيطان * اولا * يتشهد ولا يسلم * و * لكن * يصلي على النبي عليه * الصلاة * والسلام خلاف يسجد هما امام ان وهم وحده والا سجدا معه * لا بالجماعة وقيل يجوز بها كما مر * وصحح للمأموم ان وهم وحده سجودها * نائب صحح * وقيل الامام رافع عنه الوهم * واذا وجب السجود على الامام فلا ينصرفوا حتى يسجد وقيل يجوز انصرفهم واذا ازم المأموم وقد فاته بعض الصلاة فهل يسجد هما مع الامام ان سجدا قبل السلام او بعده ثم يستدرك او ان سجدا قبل السلام او يؤخرهما حتى يستدرك اقول * وهما كالصلاة بناء ونقضا * وان سلم من واحدة زاد اخرى ويسجد بها عند بعض ما لم ينصرف او يدبر وقيل مادام في

وهل يسبح فيها كالصلاة
او يستغفر ثم هل يسلم
بعد ارفع منها ولا يصلي
على النبي عليه السلام
خلاف يسجد هما امام ان وهم
وحده والا سجدا معه
وصحح للمأموم ان وهم
وحده سجودها وقيل
الامام رافع عنه الوهم وهما
كالصلاة بناء ونقضا

مجلسه ولو ادبر أو تكلم وقيل ولو انصرف مديراً * وقيل محلها قبل السلام *
 جبراً للصلاة فلا يسبح أو يعظم فيها واجيز الاستغفار ايضاً قبله * وصحح الاول
 وقيل ان لزماً بنقص قبله وان كان * لزوماً * بزيادة فبعده وان هم في الاولى
 قارن سجدهما بعد سلامهما * لان السجود اما جبر للخلل والجبر يلي المكسور
 ولا يفصل عنه واما ارغام للشيطان واستغفار فيجب ان يكون متصلاً بالصلاة
 التي فعل فيها ما يجب به الاستغفار * وقيل حتى يفرغ منها * وان سها في المغرب
 سجد بعد سلامه وجاز بعد الركعتين بعده وقيل لا يجوز الا بعدهما وهو ظاهر
 الشيخ درويش والصحيح ان يسجد عقب سلامه ويجوز ان يؤخر الى الركعتين
 والاولى السجود عقب سلامه ويدل على ما ذكرته قوله صلى الله عليه وسلم
 لكل سهو سجدة بعد التسليم فمن ادعى ان المغرب مستثنى من هذا العموم وانه
 يجب تأخير سجود سهوه الى ما بعد ركعته فليأت ببيان فانظر الشامل فقد اطلت
 فيه الاستدلال على ما ذكرته وذلك الحديث ذكره الشيخ وذكره قومنا وعزموا
 انه ضعيف وان سها في سنة الفجر فلا يسجد بعدها وقيل ان جمع في اول وقت الاولى
 سجد بعد سلامها والا فبعد الثانية وقيل يسجد للظهر بعد السلام منها مطلقاً
 والحاصل ان السجدة الثانية اما جبر لنقص فكيف توقع الجبر في غير محل الكسر
 بالتأخير واما ارغام فكيف تؤخر الارغام وايضاً يروى انه يسجد صلى الله عليه
 وسلم عقب صلاة السهو ولم يرو انه يؤخر * وان هم فيهما * في المجموعتين
 * سجد للاولى ثم الثانية * ان اخر السجود الى الاخرة وان سجد اولاً للثانية
 بعد السلام منها ثم للاولى جاز * وكذا يرتب * بنسب * لا بوجوب ان هم في *
 صلاتين متتابعتين او * صلوات * متتابعات كقيام رمضان ويسجد لكل ثمانية
 سجدة او حتي يتم القيام كله وان صلى المغرب فسنه فالتفعل فالعشاء فالقيام فالوتر
 وسجد لما لزمه في ذلك بعد الوتر جاز وكذا ما اشبه ذلك وكالمغرب فالعشاء فسنه
 المغرب فالوتر في الاقران والاولى ان يسجد لكل تسليمية عقبها وان اخر فالاولى
 ترتيبها بنواه وان رتب بعضها دون بعض او سجد عقب كل تسليمية مثلاً جاز
 وان سجد عدد ما لزمه ولم ينو بكل سجدة صلاته ففي الاجزاء خلاف وهم في

وقيل محلها قبل السلام
 وصحح الاول وقيل ان لزماً
 بنقص قبله وان كان
 بزيادة فبعده وان هم
 في الاولى قارن سجدهما
 بعد سلامها وقيل حتى
 يفرغ منها وان هم فيهما
 سجد للاولى ثم الثانية
 وكذا يرتب لا بوجوب
 ان هم في صلوات

الشيء بالفتح بهم بالكسر وهما بالاسكان وهو المراد هنا وهم في الحساب بالكسر
 يوم بالفتح وهما بالفتح ايضاً * وان تركها سهو * واما بعد حتى انقل
 عن موضعه او اخذ في عمل كثير غير الدعاء فقبل فاته السجود وصحت صلاته
 دون ان يجبرها او يرغم الشيطان ذلك الارغام المخصوص كما فات تدارك السنة
 من تركها عمداً حتى خرج وقتها وقيل لا يفوته السجود ولا يفوت تدارك السنن
 ولو ترك ركناً عمداً * صلى ركعتين * او اكثر نفلاً * وسجدهما بعد التسليم * وان
 تذكر في وقت لا يصلي فيه اخر الى وقت يصلي فيه وصلى ركعتين او اكثر او ركعة
 على القول بجواز التنفل بركعة مع تحية وسجد بعد التسليم وله ان يسجد في وقت
 لا يصلي فيه بناء على انها غير صلاة ولا سيما ان تذكرها فيه فانه يسجد ولو قلنا
 انها صلاة الا في التوسط والغروب والطلوع حتى تزول ويكمل الغروب او الطلوع
 * وجاز * سجودها * بدونها * اي بدون الركعتين وجاز بعد كل صلاة
 مفروضة او مسنونة او نافلة وقيل ان كانتا لقرض فلا تسجدان بعد نافلة وقيل
 لا تلزمان بعد انصراف ولو الى صلاة * وتجنبان بنقص * لا ينقصها * او زيادة
 لا تنقصها كزيادة عمل وقيل عملين * بغير عمد وان عطس فقال الحمد لله رب
 العالمين لزمه السجود وان قال الله اكبر بعد عطسه سهواً فسدت وقيل لا وكذا
 ان ترك فرضاً سهواً ولم يشرع في العمل الثالث جبره السجود ويرجع اليه كقيام او
 قعود او ركوع او سجود او قراءة * وقوله * سهو * راجع للكل وقيل لا تلزمان بالقراءة
 وما ذكره تمثيل للزيادة وسواء قام ولم يبق له الا التسليم او قام لركعة اخرى وهو
 لم يسجد السجدة الثانية ولو يقرأ التحيات وسواء قعد في محل القيام او قعد قبل
 ان يسجد السجدة الثانية وسواء ركع او سجد قبل محلها او كررها وقد فعلها
 والحاصل انه فعل شيئاً او قاله قبل موضعه او فعله او قاله يظن انه لم يفعله وقد
 فعله وكذا زيادة من غير الصلاة ككسر حبة تين وذلك كله زيادة لان ما فعله
 او قاله زائد لانه قد مر له او سبأ في له موضعه فيفعله او يقوله فيه ولو قيل ان فعله
 او قوله لشيء قبل وقته نقص لصح لانه قد نقص ما بين موضعه وموضع ما اتقل
 اليه ولو كان قد عاد اليه وفعله ومن كبر قبل بدل سمع الله ان حمده او عكس او

وان تركها سهو صلى
 ركعتين وسجدهما بعد
 التسليم وجاز بدونها
 وتجنبان بنقص او زيادة
 لا تنقصها كزيادة عمل وقيل
 عملين كقيام او قعود او
 ركوع او سجود او قراءة
 سهو

سبح في محل ذلك أو كبر محل التسبيح لم تفسد ان لم يتعمد ولزمه السجود وقيل
لا وكذا من وجه بعد الاحرام او ذكر ذكر كرا ليس من الصلاة ولزمه ان سلم قبل موضعه
او تشهد قبل موضعه او زاد ركعة او جهر في السر او عكس * وكنتص سنة
كتهظيم * بان استوى في الركوع ولم يعظم سهوا وكذا كل سنة تركها سهوا
وهي واجبة واما عمدا فتفسد * او تكبير * وان ترك اكثر السنن اعاد ولو سهوا
* لا فرض * حتى جاوز الحد ثالث فانها تفسد بذلك واما التكبير الفرض وهو
تكبير الاحرام وتكبير القيام من التحيات فتفسد الصلاة بتركه ولو سهوا ولا
الفضائل فان السجود لا يلزم بتركها وسواء فيما ذكر نبي سنة او سنا حتى سلم او
تذكر قبل السلام فاتي بهن على القول بانه يرجع الى السنة ما لم يسلم وقيل ما لم
يشرع في الحد الثالث وقيل ما لم يجاوزه وقيل اذا جاوز محلها لم يرجع اليها وعلى
كل حال يسجد فاذا رجع صح ان يقال ذلك زيادة ازيادة مافعل قبل الرجوع
وبعد السهو ان اعاد مافعل او قال وصح ان يقل ذلك نقص باعتبار انتقاله عن
السنة وان لم يعد مافعل او قال فنقص حيث انتقل عنها ولو عاد اليها وان لم يعد
اليها اصلا فنقص وكذا الفرض اذا ذكره قبل الحد الثالث او قبل الرابع او قبل
السلام على الاقوال متى تنقض بمجاوزته والقول الاول الذي صدر به الباب هو
انه يلزم السجود ولو لم تفارق الارض يذاه ولم يستوفى فعود كعمود التحيات وعلى
كل سهو قل او كثر وأشار الى قول اخر بقوله * وقيل انما يجب الوهم * اي سجود
الوهم فذاك مجاز بالحذف او اراد بالوهم السجود لانه سبب للسجود وملزوم له فذاك
مجاز مرسل * ان قام حتى ثقله الاقدام * اي ترفعه وحدها * وتفترق الاوراك *
الفخذان والساقان * حيث يقعد * للتحيات او بين السجدين فالعود شامل
لذلك متعلق بتمام ذلك بان يستوي قائما لانه ما لم يستو قائما يكون الفخذ مائلا
الى الساق وما فوقه وميله الى ذلك يسمى عدم افتراق ولو لم يتلاصقا فلا يلزمه
السجود ما لم يستو قائما ويدل لذلك التفسير ما ذكره في عكسه وهو القعود الذي
هو رجوع كل عضو لمفصله فانه لا يلزمه السجود على هذا القول ما لم يستو قاعدا
ويدل لذلك ايضا قوله وقيل ان استوى على قدميه وان لم تفترق اوراكه فلو كان

وكنتص سنة كتهظيم
او تكبير لا فرض وقيل
انما يجب الوهم ان قام حتى
ثقله الاقدام وتفترق
الاوراك حيث يقعد

افتراق الاوراك زوال تلاصقها لم يتصور هذا القول الثاني اصلا لانه لم يتصور
الاستواء على القدمين بدون زوال التلاصق مع ان قوله وان لم تفترق اوراكه يدل على انه
يتصور فافهم فتبين ان المراد بقوله ثقله الاقدام وتفترق الاوراك ان يقوم على قدميه وحدها
وقد رفع يديه من الارض وزال ميل الفخذ الى الساق وذلك بتمام قيامه وان المراد بقوله
وقيل ان استوى على قدميه ولو لم تفترق اوراكه انه قام على قدميه ورفع يديه من الارض ولو لم
يستو قيامه واذا استوى قيامه في غير محله لكن ترك رأسه مائلا او معوجا لزمه السجود
* كمكسه * وهو ان يقعد حتى ترجع فاصله لمواضع حيث يقوم كما يأتي * فقط * ولا
يلزم في غير هذا من السهو الا ان شاء سجد قال في الديوان على هذا القول العمل
* وقيل * يجب * ان استوى على قدميه وان لم تفترق اوراكه والقعود * الذي
به سجود السهو يتصور على القول الثاني والثالث * باستواء ورجوع كل عضو
لمفصله * وقال الظاهرية لا يسجد للسهو الا في مواضع سجد فيها صلى الله عليه
وسلم وهي انه قام من اثنتين قبل ان يتشهد وانه سلم من اثنتين حيث لا تسليم وانه
قعد للتحيات بعد ثلاث ركعات وسلم وانه صلى خمسا والشك واذا قام بتكبير
حيث يقعد او قعد حيث يقوم كذلك فيرجع ساكنا الى الموضع الذي كان فيه
ويقوم منه للقراءة او للتحيات بالتكبير لان التكبير الذي كبر غلط او سهو فهو
زيادة لا مأمور به والقيام الذي قامه كذلك وفعلها بنية غير مأمور به فافهم وتأمل
وكذا ما شبه ذلك * وقيل ان اكل وهم ان تعدد * ولو في صلاة واحدة
* سجدتين * ويندب الترتيب روى احمد وابو داود وابن ماجة عن ثوبان اكل
سهو سجدتان بعد ما يسلم وضعفه بعض قومنا وقيل لا دليل فيه لاحتمال ان يكون
المعنى لكل سهو الصلاة اي للسهو كله من الصلاة وهو تأويل بعيد * ولا سهو *
فيه مأمور من قوله يجب * لهما * اي لسجدي السهو * ان شك اسجدها *
معا او سجد احدها دون الاخرى * ام لا على الاصح * ولكن يسجد لهما * وقيل
لها * سهو فيسجد لهما ثم يسجد للسهو عنهما ووجه السجود انه لم يتبين ان السجدين
اللازمين له هما اللتان سجدا وهما قد سجدها فنسي فتكون اللتان سجدها الآن
فعلا وهذا تصوير للكلام واعتبار لنفس الامر واما بالظاهر فاللازم الاخرتان

كمكسه فقط وقيل ان
استوى على قدميه وان لم
تفترق اوراكه والقعود
باستواء ورجوع كل
عضو لمفصله وقيل ان
يكل وهم ان تعدد
سجدين ولا سهو لهما
شك اسجدها ام لا على
الاصح وقيل لهما

اذ الاصل انه لم يأت بهما اذ لا تبرأ الذمة مما وجب الا ييقن وكذا اذا شك هل
سجد واحدة او اثنتين او كبر ام لا ونحو ذلك او كرر فيهما مالا يكرر مثل ان
يكبر مرتين او اكثر عند انخفاضه لسجدة او رفعه او يزيد مالا ينقض الصلاة سهوا
فيهما فقبل بفعل ما شك هل فعله ويسجد للسهو واذا كرر مالا يكرر او زاد مالا
ينقض سجد للسهو وقبل لا سجود لذلك ولكن يفعل ما شك هل فعل وقيل لا
يعتبر الشك بل يلغيه ومن شك احدى ركعة ام اكثر او سجد مرتين ام مرة او
ركع ام لا يني على اليقين * ويسجد للسهو وكفته الحديث اذا شك احدكم في
صلاته فلم يدرك اثلاثا ام اربعا فليصل ركعة الخ وذلك مذهب مالك والشافعي
* وقبل بينهما * على ما يتيقن * ثم يعيدها * ويسجد للسهو ولا يتهاون لانه اجراها
بنية ولولم تجزى وايضا يسجد خضوعا لله عز وجل اذا اشتغل بغيره في صلاته حتى
لا يدري ثم صلى وقبل يقطعها ويعيد وهو ضعيف لانه يتهاون بالصلاة ولانه صلى الله
عليه وسلم لم يأمر بقطعها وانما يقطع اذا لم يحصل ما يتيقن وما يشق انه زيادة * وقبل
لاشغل بشك * فيترك ما شك فيه فيجري على انه فعله مثل ان يشك في الركعة
فيقول قد صلاها فيسجد للسهو والخلاف المذكور كله في المذهب ولم ينفق اصحابنا
على الاعادة كما قيل فان شك انه لم يفعل فليس عليه ان يفعل اذا كان عنده ان
الشیطان يوسوسه واذا اعاد ثم شك اعاد ولا يعيد بعد الصلاة الثالثة عندي
لثلاث ركعات الشيطان وقيل يصلي اربعا فقط وقبل لا يشتغل في شيء جاوز محله
ويشتغل ان لم يجاوز وكذلك الخلاف اذا شك هل هو في ركعة التسليم ام لا وقبل
لذا شك هل بقيت ركعة مضى في التحيات وقام بتكبير وقبل بدونه وصلى ركعة
وقرأ التحيات وقبل لا يقرأ التحيات وسلم وسجد وقبل هذا في المغرب والوتر وقبل
في المغرب وان بان انه زاد اعاد في الوقت وقبل لا * ويصلي من شك في الوقت
اصلي ام لا ويعيدها ساء لا يدري اين كان فيها ان كان قذا * ويقطعها في حينه
اذ لا ييقن له يني عليه بان شك وهو في وقوف اهو في وقوف القراءة ام
في وقوف القيام من الركوع ام في وقوف القيام من السجود او التحيات ومثل
لا يدري اهو في الركعة الاولى ام الثانية ام الثالثة ام الرابعة ومثل ان يقعد ولا

ومن شك احدى ركعة ام
اكتر او سجد مرتين ام
مرة او ركع ام لا يني على
اليقين وقبل يتهاون يعيدها
وقيل لا شغل بشك ويصلي
من شك في الوقت اصلي
ام لا ويعيدها ساء لا يدري
اين كان فيها ان كان قذا

يدري اهو في قعود التحيات ام في قعود السجدة الاولى ولا يدري في اي ركعة هو
وان علم يني على اليقين وهو ان يقول هو في قعود بين التحيات والسجود الاول على
الخلاف السابق * ويسجد للسهو ان كان مأموما ومن عزبت * بعين مهمل وزاي
معجمة مفتوحة غابت وبعدت * نيته فيها بانهاك في شغل وتثبت * فكره
* بفضول ولم يرد نظره فيها حتى فرغ منها اختيار اعادته * للصلاة بناء على
فسادها وقيل لا يعيد لعدم فسادها ولو اعادها كان تمدادا للعرض الواحد وهو
الصحيح عندي وانما يفوته الاجر فقط * وان تذكر ورد * نيته * وصحت *
صلاته اذ لم يطل في ذلك * ورخص * ولو اطال * ما حفظ منها قدر ربع او
خمس الى عشر * وقيل ما حفظ سدسا ومعنى حفظها ورد النظر فيها ان يتفكر في
معاني ما يقول ان عرفها وان لم يعرفها فليحس نظره على ما يقول فذلك حفظ
ورد للنظر ولكن الحق انه له الاجر وتمت صلاته ولورد نظره وفكره في كلمة واحدة
لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واما قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل
ليصلي الصلاة ولا يكتب له منها نصفها ولا ثلثها ولا ربعها الى غيرها فلا ينافي
ذلك بل يدل على ان له صلاة مطلقا ولو لم يحضر قلبه في شيء منها اذا ثبت له
الصلاة فقال ليصلي الصلاة الا ان يقال اثبتا باعتبار زعم الرجل انه صلى ويدل
ايضا على انه يكتب الجزء من احد عشر او من اثني عشر وما بعد ذلك لانه اشار
الى ان الرجل لم يكتب له النصف ولا الثلث ولا الربع الى ان تقول ولا العشر
فاشار الى انه لم يكتب له الا ما بعد العشر وان قلنا المدد لا يقيد الحصر قلنا ايضا
انه لا يدل الحديث على ان ما بعد العشر لا يكتب فان انتفاء كتابة العشر لا يستلزم
انتفاء كتابة ما بعده للرجل مع ان المتبادر من الرجل حيث لم يكتب له الا ما بعد
العشر ويحتمل ان يكون الحديث كناية عن انه لا يكتب له شيء منها اصلا
فكنى بالاعداد المذكورة تقريرا له مما فاته من ثواب الاجزاء مشبرا بها الى باقي
الاجزاء * باب * في نواقض الصلاة * يوجب نقضا زيادة ونقص * فن
الزيادة بقرير الفاتحة في العرض او بعضها عمدا لا لقصد وضعف في القراءة الاولى
فذلك مفسد وقيل واما بالسهو فلا فساد وكذا الفساد في القراءة الاولى او ضعف

ومجد للسهو ان كان مأموما
ومن عزبت نيته فيها
بانهاك في شغل وتثبت
بفضول ولم يرد نظره فيها
حتى فرغ منها اختيار
اعادته وان تذكر ورد
صحت ورخص ما حفظ
منها قدر ربع او خمس الى
عشر

* باب *

يوجب نقضا زيادة ونقص

ومن الزيادة السكوت بين عمليْن أكثر من بلع زريق أو تنفس فتفسد لعدم بلا ضرورة
ولا فساد بتكرير الفاتحة في النفل أو بعضها ولو مراراً من الزيادة تحريك الاجفان في الصلاة
ونفسه عمداً بلا ضرورة * فالزيادة اقوال وافعال والافعال ظاهرة بحركة وسكون *
تسميتها فعلاً حقيقة عند بعض مجاز عند آخرين علاقته التضاد * وباطنة كاعتقاد وإرادة *
تسميتها فعلاً مجازاً وقيل حقيقة وشمل ذلك وهم المصلي بإيماء أو تكيف فلو ترك
في إيماء أو تكيفه فرضاً سهواً إلى أن شرع في العمل الثالث تفسدت وإن لم
يشرع لزمه سجود السهو بالإيماء أو بتكيفه وكذا لو نوى القعود في موضع القيام
أو العكس أو نحو ذلك عمداً والفرق بين الاعتقاد والإرادة هنا أن الاعتقاد اعتقاد
مالا يختص بالقلب كاعتقاد بغض المؤمن وإثبات بغضه في القلب والإرادة إرادة
ما يختص بالقلب أو الاعتقاد النوى مطلقاً والإرادة الزم أو الاعتقاد الجزم في
النية بالشيء والإرادة حضوره والتوجه إلى إثباته في القلب أو إلى إثباته في الخارج
وإن أثبت الولاية لمستحقها أو البراءة لمستحقها في الصلاة عمداً فسدت صلاته مثل
أن يوجهها قبل فيؤديها في الصلاة أو يمجدها * والاقوال أن كانت من جنسها
كالتكبير والتعظيم وكالحمد لله ما يتلى في القرآن فقبل * هذا عائد إلى قوله فالزيادة إلى
قوله وإرادة * من أدخل فيها ما ليس منها لا لأصلاحها أعاد * وإن كان لأصلاحها
كتنبيه الإمام وكالاتقال لأصلاحها ومثلها لا تنقل للنجية وكضرب المرأة بدها
بفخذها في تنبيه الإمام * وقيل لا * يعيدها * أن ذكره على نص الكتاب *
مثل أن ذكر الحمد لله بعد عطسه وإن قال الله أكبر أو زاد معه الحمد لله فقد رخص
بعض أيضاً في السهو * ما لم يرد به كأمراً ونهي * أو سؤال أو جواب فإذا
أراد به ذلك فسدت صلاته إلا أن أراد سهواً فلا فساد وقيل فسدت وقيل
لا تفسد الصلاة بزيادة ما أشبه ما في القرآن أو ما هو من جنس الصلاة ولو عمداً
كما روي أن أبا عبيدة قال لا بأس بالتعظيم والتسبيح والتحميد بعد تكبيرة
الأحرام يعني داخل الصلاة عقب الأحرام أو عقب القراءة أو غير ذلك أو في
القراءة وفي الديوان من جهر في الصلاة لمن استأذن أو تنحج له أعاد وإن رد
الجواب بالقرآن أعاد ومنهم من يرخص وظاهره الترخيص ولو تعمّد رد الجواب

فالزيادة اقوال وافعال
والافعال ظاهرة بحركة
وسكون وباطنة كاعتقاد
وإرادة والاقوال أن
كانت من جنسها كالتكبير
والتعظيم وكالحمد لله ما
يتلى في القرآن فقبل من
أدخل فيها ما ليس منها
لا لأصلاحها أعاد وقيل
لا أن ذكره على نص
الكتاب ما لم يرد به
كأمراً ونهي

وكذا القولان فيمن جهر في الصلاة وفيمن غنى الدعاء في الصلاة بالقرآن الذي
يقرأه وإن سأل في نفسه أو رد الجواب في نفسه أعاد الصلاة ورخص في الجواب
أن علم الموضع الذي هو فيه ورخص في السؤال والجواب في نفسه أن علم موضعه
رأى أصغى إلى كلام من ليس معه في الصلاة حتى فهمه أعاد ورخص أن علم موضعه
أه وظاهره أن معنى رد الجواب تخيل أن أحداً تكلم فاجابه وإن معنى السؤال
تخيل أنه يسأل أحداً وقال أبو نصر وغيره أن ذلك كناية عن إطالة عزوب البال
والانهماك في الوسوايس ولفظ أبي إسحاق أن اشتغل قلبه عامداً أو ناسياً حتى
تطاول فسدت * وقد تقدم * في باب القيام قريباً في مسألة التوجيه وإجاز بعضهم
زيادة التسبيح والتكبير والاستغفار ونحوها من الإدراك وقد حل الكلام في
الصلاة ثم نسخ وحديث ذي اليدين وقع قبل النسخ وقيل لا نقض برد الجواب
بما في القرآن كما في الديوان ومن قرأ التحيات الأخيرة أولم تكن إلا واحدة
وقراها وذلك مع الإمام وقد فاتته بشيء وإذا أتى به زاد أن شاء نحية أخرى إعادة
لتي قرأ مع الإمام والأولى أن لا يعيدها وإن شاء ترك فرائعها مع الإمام وقرأها
إذا أراد أن يسلم أشار إليه أبو إسحاق ولم يصرح ببعض من ذلك ومن كان يصلي
فطرق عليه الباب فجهر بالقراءة ليعلم أنه في الصلاة فسدت وكذا ما أشبه ذلك
* وإن كانت * أي الاقوال * من جنس الكلام أعاد وإن * كانت * بسهو
أو نسيان * ولم يرد أمراً ونهياً والمراد بالسهو غلط اللسان فقط وبالنسيان زوال
الشيء عن الحافظة فليس في قلبه هنا وفعل سواء * على الأصح * وهو مشهور
المذهب وقيل لا يعتد بهما ومن أكره على الكلام تكلم وأعاد وذكر ابن زياد
أنه من تكلم لا صلاح الصلاة عمداً قبل يعيد وقيل لا يعيد وإن تكلم لتعير
أصلاحها عمداً أعاد إجماعاً وإن تكلم لتعير أصلاحها سهواً ففي إعادة قولان أه ومن
تعمد الكلام لكن ظن أنه قد أتم الصلاة فإذا هي لم تتم أو تعمّد الكلام في صلاة
فرض أو سنة لتذكر أنه قد صلاها فإذا هو لم يصلها أو لظنه أنه بلا وضوء أو بلا
طهارة مكان أو ثوب فإذا الأمر بخلاف ذلك وما أشبه ذلك فبعض يقول
انتقضت وهو الصحيح وبعض يقول لا بعد ذلك عمداً فلا يقول بانتقاضها والصحيح

وقد تقدم وإن كانت من
جنس الكلام أعاد وإن
يسهو أو نسيان على
الأصح

انه عند وقال الشيخ ان ذلك غير عمد في قصة ذي اليمين وقد اطلت الكلام
عليها في شامل شامل القرع والاضل وان رأى الاعمى قارب هلاكاً فان كان
يدركه بالمشي اليه مشى واعاد ورخص ان لا يعيد والا تكلم واعاد وان كان المصلي
اخرس وأشار لا لا صلاح الصلاة اعاد وقيل ان كان لتنجية وكذا غير الاخرس
وان تلفظ بما ليس كلاماً لانه لكنه صوت غير مبين فسدت وقيل لا ان لم يعتمد
وان التقى سمعه وقطع القراءة لحرف كعدو او لمهم لم يفسد وان لم يخوف فسدت
ولو لم يقطعها كعدو وكلام وصوت هامة وقيل لا واجيز ان استمع لقراءة او وعظ
او نحوها ولم يقطع والصحيح الفساد وقيل من قطع ولو لمهم اعاد وقيل لا يفسد
الا ان قطع واصفى لغیر الصلاة قدر ثلاث تسبيحات اعاد * ولا يضر فواق *
كمراب وهو ریح يخرج من الصدر * ان عرض كتائب * بالمعزفوق الواو
وان وجد في نسخة للمصنف بالواو وحدها فبناء على جواز قلب كل همزة
واو ان ضمت اولا او وسطا او اخرها او كتبت الهمزة واوا لانها بعد ضمة
تسهل الى الواو وهو طلوع الریح وانفتاح القم له انفتاحاً قوياً بطبعها لطلب النوم
او لضحك الشيطان في جوف ابن آدم * وعطس * بسكون الطاء وهو خروج
ريح خروجا قوياً من الانف يسمع له صوت شديد منه ومن اعضاء الخيشوم
ونواحيه * وسعال * بالضم وهو حركة تدفع بها الطبيعة اذي عن الرئة والاعضاء
التي تتصل بها كما في القاموس وافهاق وهو انحباس نفسك في صدرك وحلقك
ورجوعه من انفك الى داخلك وتحريكك به تحركاً مؤلماً خصوصاً بطنك
* وجاز معاناة قطع * ذلك كما * وتعاطيه * تناوله لينتهي ويتم سريعاً ومعاناة
الشيء تكلفه معاناة قطع ذلك تكلف قطعه وهو مصدر مفرد يكتب بالتاء على
صورة هاء المفرد لانه يوقف عليها بابدائها هاء وان وجد في نسخة للمؤلف تاء
محرورة في السطر كتبه جمع المؤنث السالم فبناء على الوقف عليها بلا ابدال
اذا وقف عليها وهو مرجوح وله في القراءة ان الغرير نظائر ويجوز رد هاء تعاطيه
للقطع وما تقدم اولى لزيادة معنى والقطع * يجعل يد * بباطنها وقيل بظاهرها
وقيل الشال بظاهرها وقيل بباطنها وقيل يجعل اصابعه * على فم وغلقه لتأثره *
وتعاطيه

ولا يضر فواق ان عرض
كتائب وعطس وسعال
وجاز معاناة قطع وتعاطيه
بجعل يد على فم وغلقه
لتأثره

وبعض كره ذلك كله وقيل يسد فكيه بان يضم الاسفل للاعلى بيده وهل يجوز
الاستعمال للتأثر اولا يجوز الا قطعه قولان ومراد المصنف عدم الجواز والاولى
ان يكون رده بالشال لانه من الشيطان كما روي التأثر من الشيطان وفي
الديوان انما يستعمل الرجل في صلاته لدفع المضرة او اصلاح صلاة يده اليمنى وقيل
الشال الا في اصلاح مكان سجوده او مسح الوجه من التراب بعد ما فرغ قائماً
يستعمل اليمن فيها وقيل انما يصلح المضرة بالشال ومن قال بوجوب قطعه لم
يفسد الصلاة بعدم قطعه * وصحت مع * ذلك كما * القراءة * وغيرها من
الاقوال او اراد بالقراءة ما يشملها * ان اتم حروفها * ويجب حينئذ ان يقرأ وان
لم يقرأ مع انه لو قرأ لاتم الحروف كان كمن سكت في الصلاة بدون ذلك فتنقض
ان كان قدر عمل على الخلاف في العمل ولا يقرأ ولا يذكر الله تعالى في غير
الصلاة اذا كان على تلك الحال ان كان لا يتم الحروف * وان شغله * ذلك * عن
اتمامها قطعها او * قطع * العمل الذي هو فيه * القول الذي هو فيه غير القراءة
اذا جاءه شيء من ذلك فاذا جاءه ذلك راسماً او ساجداً او رافعاً من ذلك
قبل ان يتم الهوي او الرفع امسك مكانه ولو فرغ مما يقول في الهوي والرفع
قبل تمام الهوي والرفع ولا يقال انما يمسك ليم الحروف وهنا لا حروف لانا
نقول يجب عليه السكينة والخشوع ولو حال السكوت * سكوت * بعد الاحرام
وبعد القراءة وتلك الاحوال مشوهة وانما يكون في الصلاة على حال حسنة نعم
ان لم يمنعه ذلك خشوعاً لم يمسك عن الهوي او الرفع اذا تم ما يقول قبل حدوث
ذلك * حتى يزول ما لم يقعد * اي ما لم يقطع وسمى القطع قعوداً اطلاقاً للخاص
على العام فان القعود قطع عن القيام فقط او اراد القعود عن القيام تمثيلاً لاخصيصاً
* قدر ما يتم فيه عملاً استقبله * على الخلاف في العمل وان قعد قدر ما يتم فيه
فسدت عليه فالواجب عليه اذا بقي قليل لعذر العمل ان يجتهد عمله يتم الحروف
والا او لم يطن حتى اتم عملاً اعاد * وقيل * جازم * لم يزل عنه ان لم يخف فوات الوقت
والا * يمكن * لم يخف بان قطع حتى خاف القوت * قدرها * كما امكنه * بان يقرأ حرفاً
ماضياً منها فله ان يعتمد القطع حتى يخاف القوت فيقصرها كما امكنه بان يقرأ حرفاً

وصحبت معه القراءة ان
اتم حروفها وان شغله عن
اتمامها قطعها او العمل
الذي هو فيه حتى يزول
ما لم يقعد قدر ما يتم فيه
عملاً استقبله وقيل جاز
ما لم يزل عنه ان لم يخف
فوات الوقت والا قصرها
كما امكنه

حرفا او كلمة كلمة او نحو ذلك بحسب طائفة على اخراج الحروف وان كان يفعل بين
تكملة وان لم يطق وخاف القوت قطعها واستأنفها بتكليف القراءة وبفعل ما يفعل وقبل
بتكليف القول واتعمل * وان تثاروب * بهمز مفتوحة على صورة واو وقياس
الخط في مثل هذا ان تكتب همزة في السطر ولا تكتب الفاء كراهة اجتماع الفين
ويقال تثاروب بالواو ايضا على ضعف والتثاروب من الشيطان يصحك في جوف ابن آدم
وروي من تثاروب فليكنظم ما استطاع ولو في غير الصلاة وان قال هاهاه ضحك
الشيطان منه وانما امر بكظمه وبوضع اليد على القم لئلا يبلغ الشيطان مراده من تشويه
صورته ودخول فيه ويضحك منه * حتى تقعع * صات * الحياه * التي ثبتت
اللحية * او * سعه من خلفه * قال اخ او اوه او نفخ او تمنع فسدت *
وهو الصحيح في غير تقعع وفي سعه من خلفه * وقيل لا الا ان تعمد * شيئا
مما ذكرنا وهو الصحيح في تقعع والسمع ولا ضير بصوت الانسان والاضراس
وكيفية تعمد القمعة ان يهمل نفسه ويبالغ في فتح القم ولا يبالي ان يتقعع واما
التمنع فهو ما يعتمد بعد التثاروب مع استغناء عنه وان زاد في تثاروبه او غيره
فسدت وفي التاج ان بعضا رخص ان لا تفسد باستنشاق رائحة حتى تعرف ولا
فساد على من تجشأ ففتح فاه لتخرج منه ريح وان حرك لسانه بالقراءة في التثاروب
ولم يدينها اعاد الصلاة قلت وقيل يعيد ما قرأ فيه وان تكلم قبل بالذكر شكاية
وتوجعا فسدت وان ذكر النار فاستجار منها لم تفسد ان لم يحرك لسانه ون
تمنع لتحسين قراءته او لشيء في حلقه وقد وجدها بدون تمنع صحت صلاته
وكذا من قطعها نحو تثاروب وقد وجدها مبينة بلا قطع ومن تمنع بربده
كلما او اسماء فسدت ولو سهوا قلت ورخص المرخص ولو عمدا وكذا من تما
فتمنع وكذا من تمنع تنبيهها للامام ومن طلع من جوفه شيء لحلقه فتمنع
ويلع ريقه لئلا يطالع ومن نفس فانبه وتكلم بغير القرآن او بما يقال في الصلاة
لا في موضعه سجد سجود الوهم وان كان على وجه الرد يا فلا عليه حتى يثيق انه
تكلم والا فالاصل اليقظة * ولا يضر * الصلاة ولا الوضوء * بتبسم * لقوله صلى
الله عليه وسلم مر بي ميكائيل فضحك لي فتبسمت له ومعنى ضحك الملك تبسمه

وان تثاروب حتى تقعع
الحياه او قال اخ او اوه او
نفخ او تمنع فسدت وقيل
لا الا ان تعمد ولا يضر
تبسم

ولا حاجة الى تأويل ضحكك بالتعجب كما قيل ضحكك الملائكة تعجبهم نعم يجوز
تفسيره بالتعجب وتفسيره بالتبسم * وتنقضها والوضوء * عطف على ها وسواء
في ذلك صلاة الفرض والنفل * فقهة * فاعل تنقض وقيل ينقضها تبسم
والصحيح ما ذكره المصنف وفي الضحك بدون فقهة قولان هل ينقضها او الصلاة
فقط وكان انس يقول امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من القهقهة
حين ضحك القوم من وقوع شخص في حفرة وهم في الصلاة وقال من ضحك
فليعد الوضوء والصلاة وكان جابر بن عبد الله يقول من ضحك في الصلاة فليعد
الصلاة لا الوضوء قال وانما امر اصحابه صلى الله عليه وسلم بالوضوء لكونهم ضحكوا
خلفه وليس ذلك الحكم لغيره من الخلفاء واقول الاصل عدم الخصوصية وانما
ثبتت بدليل ولعله فسد وضوء هؤلاء الضاحكين لان ضحكهم معصية ولو خارج
الصلاة لانه عند معصية وامل الضحك فيها لعظم شأنها ناقض للوضوء مطلقا
فكيف اذا كان معصية خارجها ايضا وقال ابن بركة لا ينقض الصلاة ولا الوضوء
ومن عرض له وامسك عنه وعن الصلاة حتى ذهب عنه فلا عليه والتبسم مبادي
الضحك من غير صوت وان شئت قل انبساط الوجه حتى تظهر الانسان من
السرور بلا صوت والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الانسان من السرور مع
صوت خفي والقهقهة هذا مع صوت يسمع من بعيد * وفي البكاء وتنفس الصعداء *
بفتح فاسكان اي تنفس هو الصعداء فلاضافة للبيان او تنفس يسى الصعداء
وهو تنفس طويل * امر * اخروي * راجع للبكاء والتنفس * قولان *
وكذا التشج والالين لاخروي وينقضها البكاء والتنفس والتشج والالين لذيوي
وقيل لا ان لم يسمعه من خلفه وقيل لا تنقض ان كانت على ميت لاحزننا عليه
ولا تنقض بكاء لا صوت له ولو قطرت له دموع ولو لذيوي والخاف في قطع
القراءة او العمل لانه امر اخروي بالتفكير فيه كيف المخرج وفي الاشتغال به بلا
قطع والصحيح الفساد في القطع وكذا في الاشتغال بلا قطع ان تطاول * فائدة *
من صلى صلاتين واحدة تجزيه عند الله والاخرى لا تجزيه فان الله يأجره عليها
وقيل ان التي لا تجزيه محطوط فيها الاثم فقط وهو المتمدو كذا الزكاة والقرآن

وتنقضها والوضوء فقهة
وفي البكاء وتنفس الصعداء
لاخروي قولان

كلها قاله في السؤالات * فصل تنقضها افعال ظاهرة ان لم تكن منها وان * كانت * مباحة * في غير الصلاة او فيها على ما يأتي * لا لهم شرعا * ولا ينقضها فعل ظاهر منها ولا لهم كاصلاح صلاة وتنجية ولا ينقضها تكرير افعالها سهوا على ما يأتي ان شاء الله تعالى او تكريرها لخلل فيها ولا ينقضها فلان من غيرها لا منها ولا لهم شرعا وقيل ينقضها وقيل ينقضها ثلاثة وقيل لا ينقضها ولو اكثر وفي التاج تفسد بالعبث وقيل لا ان كان من جهل ومن رأى قملة والقاها فسدت وقيل ان ظن ان ذلك من مصالحها وفي بعض كتب المغرب من صلى بقملة معقودا عليها اعاد قلت لاعادة الا ان وجدها ميتة ولم يحتمل انها ماتت بعد الصلاة ومن وضع زمام دابته تحت رجله امساكا فلا ضير قال ابو المؤثر ولو امسكه بيده خوفا من هروبيها وان تنجس الزمام اعاد متى امكنه ومن حضرته الصلاة وقد حمل على ظهره او امسك على دابته ثقيل لا يجرد من يرفعه منه وخاف فوت الصلاة صلى كما امكنه ولو ماشيا مع الدابة وقيل يضعه ويصلي ومن المهم الشرعي الحجز بين من ارادوا القتال فيمشي المصلي اليهم فيفرقهم بلا كلام وبينهم وان كانوا لا يفترقون الا بكلام تكلم واعاد وان بطئ في التفريق بدون كلام وخاف الفوت صلى كما امكنه وان ارادوا ذلك وهو خارج الصلاة وضاق الوقت فرقم واخصرها وان دخل في التفريق قبل ضيق الوقت ولم يفترقوا حتى خاف الفوت صلى كما امكنه ولو لم يدر قبله بعد الاحرام اليها ان لم يمكنه الا ذلك وان امكنه الاستقبال في بعض الاحوال استقبل كما امكنه وان لم يكن في موضع طاهر في تفرقه ولم يجد الا ذلك صلى كما امكنه ومن المهم الشرعي ما اشار اليه بقوله * كقتل مؤذ * تمثيل لهم شرعا * كعقرب او حية او دابة ان عارضته او * عارضت * من معه فيها * في الصلاة ولو فذا * ويعيدها من دفع عن لم يكن فيها * وان وجب عليه الدفع وقيل لا ووجه الاعادة انه هو الذي يدفع عن نفسه لانه متفرغ للدفع اذ ليس في الصلاة وهذا على اطلاقه مشكل لانه ان لم يعلم بها الذي في غير الصلاة او لم يطبقها وخيف ان لا يطبقها فالدفع عنه تنجية للنفس فالاولى ان يقيد الاعادة بما اذا علم واطاق ولعله اراد ذلك او اراد بالمعية انه معه مأموم او امام فيكون

كاصلاح صلاة نفسه فلا يعيد وان لم يكن في الصلاة معه بل احدهما فذوالآخر امام او مأموم او فذا اعاد على القول بانه يصلح انفساد ويستأنف كل من اصلحه و * لا * يعيد * من قتله * اي المؤذي * ان خافه وان لم يضره * وقيل لا يعيد ولو لم يتعرض المؤذي له ولم يخفه * وقيل يعيد ان قتله مطلقا * ولو تعرض له او خافه مع وجوب القتل واذا قيل بالاعادة جاز له قطعها قبل تمامها ومن قتل نحو ذباب او بعوض على جسده في الصلاة اعاد وقيل لان لم يتعمد وان استدبر القبلة حال دفع الضر اعاد كما في الديوان وقيل لا * وجاز فعل خفيف ان كان في امرها * وتحسينها ولو كان مما يستغنى عنه كاسقاط ما اخرج به بلسانه الى احمر الشفة يسقطه بيده ولو كان لا يخاف رجوعه الى فيه لان ابقائه شوهة وكيل برأسه لجانبه الايسر والقاء لعاب فيه خوف طعام او غيره فيه مع انه لو القاه سائلا على شفته السفلى وذقنه لجاز لكن فيه شوهة وكشد عمامة انحلت وبقي طرفها او بعضها وتسوية ثوب لا كشف بعدم تسويته فكل ذلك تحسين مستغنى عنه وكذا ان اخر قدمه اليمني اذا ساوت اليسرى او تقدمت عنها مع اعتدال او ضم اصابعه من تفريق في السجود او فرقها من ضم في ركبته عند التحيات او بين السجدين او في الركوع مع انه لو ترك ذلك لم تفسد * وان ك * خطوة او * خطوتين * لصعوبة موضعه مع القدرة عليه * مالم يرفع قدما * وقيل ولو رفعها وفي التاج وفسدت قيل على من تقدم او تأخر فدر خطوة بعد احرام لا لعذر وقيل لاوله ذلك الى خمس او يمينا او شمالا وقال ابن محبوب ان تقدم مسجده او تأخر عن موقفه اعاد يعني انه صار موقفه مسجده او مسجده موقفه ولا يعيد بدون ذلك ان لم يتعمد او تعمد لهم وقيل يعيد ولو كان ذلك اذا كان لهم او بلا عمد وان لم يمكنه الا لهم لم تفسد ولو باكثر من ذلك وقال ابن احمد ان طعته صلاة واشغله فله اخراجها ويبنى واعاد ان لم تشغله * وكشد عمامة ان لم تنحل كلها وكذا ازار * فانه ان لم ينحل كله شده ولولا تظهر عورته بالغلالة * وتسوية رداء * وزفع ثوب الى الكتف او الرأس وقيل كل ما استغنى عنه بلا مشقة تلحقه ولا مشقة تشغل قلبه وفعله فانه يعيد كالمثلة المذكورة ولزمه فعل ما ان لم

لامن قتله ان خافه وان لم يضره وقيل يعيد ان قتله مطلقا وجاز فعل خفيف ان كان في امرها وان خطوتين مالم يرفع قدما وكشد عمامة ان لم تنحل كلها وكذا ازار وتسوية رداء

يفعله انتقضت صلاته كشد ازار لو انحل لظاهر عورته وكأفاه طرف ثوبه على كتفه الايسر اذا وقع منها وكان ان لم يرد انكشف عورته اذا ركع او سجد من جيبه واذا دخل الصلاة بثوب تنكشف به اذا ركع او سجد سهوا او جهلا لانكشف فله عندي ان يابس ساترا او يشد على وسطه فوق سرته فلا تنكشف وفي الديوان يشتمل بثوبه لبرد او يزيل اشتماله او يرسله فيبقى في قبض لحر وان كان موضوعا فاخذه فلبسه اعاد قلت وقيل لان كان لعله وقولان ان غطى رأسه احتشاما ومن القاه لعله ورده لحر او برد جاز ويرد كرزته في رأسه ولا يرشها ومن كان في الصلاة بثوب وقبض جفاه رجل ينزع ثوبه ليصلي به فلا يعينه ورخص ان يعينه وفي التاج من حرك خاتما بابها يدهي فيه فلا عليه عند ابي عبد الله قلت وقيل فسدت والقولان فيمن تعمد وكذا فيمن لم يتعمد وكذا فيما بعد من الاقوال وان حركها باصبع من يد اخرى ولو ابهاها فسدت واختار الشيخ خميس عدمه ان لم يشغله عن الصلاة وان تعمد او حياها فسدت وان استرخت شدا بواحدة قلت وقيل ان فعل فسدت والقولان في السهو والعمد وان اخرج ثوبه من رأسه او رفعه عليه او ارتدى او التحف او سوى ثيابه متمسكا بها فلا عليه ان كان ذلك من جهة اللباس ولا يعتاده فيها وقيل يعيد ومن استرخى ازاره حتى نظر عورته اعاد وان انحل وتماسك تركه ابو الموثر لا يرفعه حتى يخاف مقطوعه ومن لم يلوبعض عمامته على حلقه ثم ذكر فثبث طرفها ولواه ظاننا جوازه تمت وان اراد السنة اعاد عند الاكثر وقيل ان علم لزومه وفعله لمصالحها استحسن اعادتها بلا فساد * واماطة * ازالة * اذى * وان قصد اماطته فوجد غير اذى او حرك يده لعمل عبثا فذكر فامتنع او رأى شبه عقرب فحركه فاذا هو غيرها فلا بأس وقيل فيمن حرك يده عبثا سهوا فسدت صلاته ولو تذكر فترك * ومسح حصي لسجود * فان تعرض له نبت يحتاج لقطع تحول قريبا وان لم يجد يقطعه * وتسوية محله * وان مسح مرة اخرى لاحداث مانع اعاد وقيل لا وان تعمد قبل الاحرام تأخير التسوية الى السجود فسدت وقيل لان لم يسوه واحتال للسجود ومن شك في الركعة الاولى فس جيبته ليحد فيها ترابا فلا عليه ومن عد الآيات او التكبيرات

واماطة اذى ومسح حصي
لسجود وتسوية محله

باصابعه اعاد الفرض لاغيره وان كره وجاز عدها في نفسه * وتحول قريبا لوعوته * صعوبة لا يجد سهولتها بالمسح والتسوية * الى متمكن لسجود * العمل * الخفيف * من غير الصلاة واصلاحها * عندنا لا ينقض الا ان تعمد * وعند بعض قومنا لا ينقض ولو تعمد وقيل ينقض ولو لم يتعمد وهكذا كل فعل خفيف سهوا فانه مختلف فيه لقول الشيخ وان حرك لسانه في فيه الى ان قال وفيه قولان على السهو اذ لا فرق بين ما ذكره من تحريك اللسان وما بعده وبين غيره واقوله وسبب اختلافهم عندي دل العمل الخفيف مقيس على غيره في ذلك ام لا فدل على ان الخلاف يتعلق بكون العمل خفيفا مع السهو ولو لم يكن مما ذكره وكذلك ذكر المصنف القولين بعد ولم يذكر السبب اذ قال وكذلك ان غص بصره في الصلاة او احد به النظر الى ان قل الا ان فعلها بالسهو ففيها اختلاف على ما قدمنا وقيل ايضا العمل الطويل سهوا لا ينقضها ما لم يكن مقدار العمل وقد اختلفوا فيه كما يأتي * ومن ثم قالوا العمل * سهوا من غير جنس الصلاة * لا ينقض وفي الاثنى قولان وفي الثلاثة النقض * قيل اتفاقا من اصحابنا وقال غيرنا لا ينقض بالثلاثة واكثر بل لم يتفق اصحابنا فان منهم من قال لا ينقض بالثلاثة واكثر فمن ذلك من قال ان من سلم سهوا ومشى خطوات قليلة او كثيرة وسوي زداه ودعا ولو بالعجمية لذيبي وعمل غير ذلك غير اكل وشرب وكلام واستدبار ونقض وضوء فلا تفسد صلاته فتحصل ان الخلاف بين سكت سهوا او زاد اعمالا من اعمال الصلاة متى انتقض وذلك مقدار العمل على اختلافهم في العمل وادعاء الاتفاق غلط وقد خرج صلى الله عليه وسلم من الصلاة سهوا فمشى واستند وقعد وحرك يديه وتكلم فلما ظهر له بني ونسخ الكلام وبقي ذلك غير منسوخ وذلك كله في سهوا كما قال * ان فعل ذلك سهوا * وان عمدا انتقض بالواحد فصاعدا وقيل لا ينقض بعمل واحد خفيف عمدا كما قيل ان الالتفات والنظر الى السماء عمدا لا يفسداتها الا ان نظر من خلفه والصحيح الفساد بذلك وقال بعض قومنا الخفيف غير ناقض ولو متعدد مرارا من نوع او انواع * ككاسر حبة تين * او عنب * في فيه لا يعيد ان لم يتعمد * وقيل يعيد وذلك بالسهو واما لو

وتحول قريبا لوعوته الى
ممكن لسجود والخفيف
عندنا لا ينقض الا ان
تعمد ومن ثم قالوا العمل
لا ينقض وفي الاثنى
قولان وفي الثلاثة النقض
ان فصل ذلك سهوا
ككاسر حبة تين في فيه
لا يعيد ان لم يتعمد

كسرها لضرورة التقاء اسنانه عليها لقراءة او لبلع ريق او نحو ذلك مما يجمع
الاسنان فلا فساد وان بلعها ولو غير مكسورة فسدت مطلقا لان
الاكل اعظم ولو فعله واحدة وكذا الشرب وان كسرها وبلعها فسدت بناء على
فسادها بفعلين سهوا ومن قال لا تفسد بها قال بصحتها وتعد المضغ فعلا والمضغ
فعلا وهكذا والبلعة فعلا وفي التاج ان من خرج من ضرره ما كحبة تين او اكثر
ففي التقض بها ان تعمد ابتلاعها بعد كسر قولان وان من اكل او شرب سهوا في
اعادته خاف وانه لا بأس بما يجري في الريق من طعام جامدا او مائعا يعني على
قول ومن لم يفسدوها بالاكل والشرب سهوا فبعض الزينة السجود وبعض لا
* وان حرك لسانه في فيه او اخرج منه * ولو لم يجاوز الحمة من الشفتين * او
عض شفته * او لسانه * او * عض * على نواجذه * بذال معجمة جمع ناجذ
وهن اقصى الاضراس اربعة او الانياب او التي تلي الانياب او الاضراس كلها
اقوال * او غرض بصره او احده نظرا او جعل يده * اصبعها * في انفه او
عينه او في باطن من جسده * كاذنه وسرته ولو على القول بانها غير عورة وبأنها
عورة لا ينقض مسها وكباطن الركبة وكالابط وكما تحت الثوب كالبطن وكنترة
الصدر وكنترة اعلاه وانما قيد بالبطن ليصح له ان يقول بعد وفي السهو قولان
والافس الشيء عمدا بلا اصلاح ولا نتيجة ناقض كان باطنا ام لا ومس الباطن
سهوا ولو كان فيه ايضا قولان لكن القول بعدم البطلان ضعيف عندهم فكانه
غير موجود * او مس بها فرجه * واما ان مسها تحسسا لحث فلا ينقضها
ان لم يجده ولو بلا حائل كذا يقال والحق انتقاض الوضوء بمس العورة ولو احس
بالنجس فان مسها انتقض وضوءه بالمس وصلاته ولو لم يجد نجسا لقوله صلى الله
عليه وسلم ايما رجل او امرأة افضى الى عورته بيده فقد انتقض وضوءه ولم يثبت
حال الوضوء وان مسها من فوق الثوب لا لاصلاح الصلاة او ضرورة فلا تفسد كما
قال بعض المشايخ اذا خاف حدوث البول قبض عليه من فوق الثوب ومسحه
على فخذه فيظهر له البلال او عدمه * من وراء ثوب او مسك بها عضوا منه * من
اعضائه * او ردها خلفه او رفعها فوق رأسه * او كتفه او في الخاصرة او نحو ذلك

وان بلعها فسدت مطلقا
وان حرك لسانه في فيه
او اخرج منه او عض
شفته او على نواجذه او
غرض بصره او احده به
نظرا او جعل يده في
انفه او عينه او في باطن
من جسده او مس بها
فرجه من وراء ثوب او
مسك بها عضوا منه او
ردها خلفه او رفعها فوق
رأسه

* او في الهواء فسدت ان تعمد * وفي بعضها خلاف قد تقدم * وفي السهو قولان *
وان اتهم صلاته على ذلك وفي التاج لا نقض بغض البصر ولو في كل الصلاة عمدا عند
بعض وقيل لا نقض ان قل وقيل ان لم يجاوز حدا وقيل ركعة وقيل كل الصلاة اه
والفتح مثله ومن نظر الى السماء امامه انتقضت وقيل لا الا ان نظر فوقه وقيل لا مطلقا
وقيل لا ان نسي ولا ان عض على شفتيه من خارج عمدا او باها اذا جفتا وصالح
لها ويكره له مسح جبهته فيها قلت وقيل تفسد وجاز قيل ان ترضع ولها ان لم
يكن به قدر وتحمله ان شغلها صياحه عنها وفي الديوان يرد بصره ثم يحرم ويفتح
يده ثم يحرم وان احرم وقد فتح بصره او قبض يده اعاد وقيل يرد بصره ويمد
يده وصوت صلاته ويجعل بصره فيما رد سجوده اليه وقيل على وجته وان احده
بصره في شيء عمدا اعاد ورخص وان تعمد النظر قدام موضع سجوده اعاد ورخص
ان مد بصره الى ما يلي القبلة وان مد الى غير القبلة اعاد ورخص ان لم يتعمد
اه وقيل له ان يجعل بصره حيث شاء قدامه في قرب او بعد لكن لا يجد نظرا
* وان اغلق ولو اصبعين سهوا * قبل او عمد واراد بالاغلاق الضم الى باطن
الكف وهو مطرد في جميع الصلاة واراد ايضا ضم بعض الى بعض ويتصور هذا
في القيام لانه يرسل اليدين فيه كما هما لا يحدث لها شيئا وان احدث لها ضم
الاصابع دخل في كلام المصنف وان ضمها من اول لم تفسد لكن حمل الاغلاق
على الالتصاق لا يقبله قوله ولو لا صبعين * لم بصره * وقيل بضر اصبعين
بعدهما عملين وقيل تفسد بواحدة وبه صدر في الديوان * وفسدت بالثلاثة *
لانهن ثلاثة اعمال وليس اجماعا بل فيه قول لا تفسد الا باغلاق اصابع اليد
كلها كما قال وشدد في اغلاق الخ واثبت التاء في العدد بناء على تذكير الاصبع
او على جواز التاء في عدد المؤنث مطلقا او ان لم يذكر المعدود ونص الزجاجي
على وجوب تأنيث الاصبع * فاكثر ك * ما تفسد ب * العددان *
ما غلق اصبع * واحدة * بنى هنا على تأنيث الاصبع لجواز الاخذ بقولين او
لغتين او اكثر في غير الاحكام او اثبت التاء في الثلاثة لتأويل الاصبع بالضم
او على لغة من يثبت التاء في عدد المؤنث او اثبت التاء في واحدة لتأويل الاصبع

او في الهواء فسدت ان
تعمد وفي السهو قولان
وان اغلق ولو اصبعين
سهوا لم بصره وفسدت
بالثلاثة فاكثر كالمعد
وان بواحدة

مذكور بالجراحة وقيل لا تفسد بغلق ثلاث اصابع واكثر ولو عمدا وانما يعد اغلاق اصبعين فعلمين اذا اغلق واحدة ثم واحدة ومثله ما اذا اغلق واحدة وفتحها ثم اغلقها واما ان اغلق اصابع يده بمرة وكانت متصلة ملتصقة فيعد فعلا واحدا وكذا ما دون الخمسة ومن قال بفسادها باغلاقها وكانت متصلة بمرة فمن انه انقص من الصلاة اصابع يدها او جلها ان اغلق كذلك ثلاثا ممن سجد من رجله باصبع او اصبعين فقط * وشدد في اغلاق * اصابع * يدها * لا بعضها فقط في قول * ولو سهوا وقيل لا يضر ما لم يتم صلاته كذلك * فلو اغلق من اول الصلاة ولما كان في آخرها ترك ذلك لم تفسد وان اغلق في آخرها وانما باغلاق فسدت ورخص ولو اتها ورخص ولو اغلق اليدين معا الاصابع والمكفين عمدا * وكذا افعال لا تنقض سهوا * هل * تضران اتم بها ولو به * اي سهوا ولا قولان وان اغلق لا صلاح او ازالة ضرر فلا ضير وشدد بفسادها * ورخص لا امام * او غيره * سها * بالف وان وجد في نسفة له على صورة ياء فبناء على جواز امالة الف الثلاثي الذي عن واو لرجوعه ياء في البناء للمفعول وهو مذهب سيوي * فسلم وقام او مشى ان يرجع ويتمها * لنفسه * بمن خلفه * ان كان اماما ونفسه ان فذا او ما موما * ان لم يستدبر القبلة * ولو ولاها جانب * وعليه * اي على هذا القول * فلا تفسد سهوا ان لم يكن فيه نقص فريضة * ولو طال او عظم * وكذا زيادة افعال من جنسها كرافع من ركوع اراد سجودا فسها فاعاده * اي الركوع * وان اتم التعظيم فـ * هذا التعظيم الثاني * هو والركوع عملان وفسدت * لزيادة عمليين ومن قال لا تفسد بعلمين قال بصحتها وقيل لا تفسد باعمال الصلاة الزيدة ولو كانت ثلاثة واكثر بالسهو وانت خير بان بعضا اجاز التسبيح والتعظيم والتلليل والتحميد ونحو ذلك كاستنفار عمدا في غير موضع ذلك * فان ذكر قبل ان يتم رفع * ساكتا * ثم نزل للسجود * مكبرا * وكذا ان ترك الركوع رجوع ما لم يتم التسبيح * فان اتمه فالقولان ايضا وان زاد فالقولان ايضا والتعظيم كله عمل ولو عظم اكثر من عشر وكذا التسبيح وقيل التعظيم والركوع عمل واحد وقيل هما والرفع وكذا

المسجود والتسبيح عملان او عمل واحد او هما والرفع ومرادي بالسجود الخفض اليه من قيام او من استواء في الارض وقيل الركعة عمل وقيل ما استقبل * فان نوى ركوعا اولاً * ونزل للسجود سهوا * رجع * من الارض بلا تكبير * اليه * الى الركوع اذا وصل الى موضعه وقف فيه راكعا * بلا استواء لقيام وان نوى سجودا قام * باستواء بلا تكبير * ثم ركع * بتكبير * وكذا جميع فروضها ان ترك بعضها سهوا رجوع اليه واخذ من هناك * على ما لم يعمل عمليين منها * من الصلاة وان عملها فقد بلغ آخر الحد الثالث بحساب المسهور عنه ففسد * وقد مر الخلف في قدر العمل * في الفصل الذي قبل باب تنبيه الامام * وان نسي شيئا من السنن فلا يرجع اليه ان دخل في عمل آخر * وقيل يرجع بعمله وحده وقيل يعيد ما فعله وقد مر * فصل كل فعل لا ينقضها * اذا فعل * سهوا بفسادها * اذا فعل * عمدا ان لم يكن لاصلاحها * كوضع يده على فم عمدا لا لقطع تناوب ونحو ذلك * فمن دخل فيها ثم حدث اليه ما خاف منه فسادا * لها * كريح او مطر * او غل * او دخان * او حريق * او خوف سقوط بيت او غار اخذ في اصلاحها بتحول ومضي عليها واذا اتم قراءته ركع وسجد ان امكنه في ذلك * الموضع الذي اتم فيه قراءته واذا استوى قائما من السجود مشى قارئا الى الموضع الذي قصد ان منعه مانع من اتمام صلاته في هذا الموضع او امكن اتمامها فيه ولكن لا يحسن له وهكذا كل ما مضى قراءة ركع وسجد حتى تتم صلاته وذلك اذا طمع ان يصل موضعا يمكن له الصلاة فيه بلا مشقة ولا كراهة ويحسن له * والا * يمكنه في موضع اصلا او امكنه في موضع او اكثر ثم لم يمكنه قبل تمام صلاته ولم يطعم وصول موضع تمكن فيه ولو بكرهه او بلا استحسان او خاف فوت الوقت * زاد في قراءته حتى يبلغ محلا يمكنه فيه ذلك ان امن القوت * واما ركعة الفاتحة خاصة او التعظيم او التسبيح او التحجيات فيقوم ساكتا ويمشي ساكتا * والا استأنفها وقصرها كما يمكنه * وان بايها وذلك بان يحدث له ذلك * اخر الوقت مثلا ولا يصل المحل الا وخرج فليتنقضها مسرعا حتى يصل فيستأنفها بايها مثلا افاد كلامه انه له ان يعتمد التأخير في ذلك

فان نوى ركوعا اولاً رجع اليه بلا استواء لقيام وان نوى سجودا قام ثم ركع وكذا جميع فروضها ان ترك بعضها سهوا رجع اليه واخذ من هناك ما لم يعمل عمليين منها وقد مر الخلف في قدر العمل وان نسي شيئا من السنن فلا يرجع اليه ان دخل في عمل آخر * فصل *

كل فعل لا ينقضها سهوا بفسادها عمدا ان لم يكن لاصلاحها فمن دخل فيها ثم حدث اليه ما خاف منه فسادا كريح او مطر او دخان او خوف سقوط بيت او غار اخذ في اصلاحها بتحول ومضي عليها واذا اتم قراءته ركع وسجد ان امكنه في ذلك * الموضع الذي قصد ان منعه مانع من اتمام صلاته في هذا الموضع او امكن اتمامها فيه ولكن لا يحسن له وهكذا كل ما مضى قراءة ركع وسجد حتى تتم صلاته وذلك اذا طمع ان يصل موضعا يمكن له الصلاة فيه بلا مشقة ولا كراهة ويحسن له * والا * يمكنه في موضع اصلا او امكنه في موضع او اكثر ثم لم يمكنه قبل تمام صلاته ولم يطعم وصول موضع تمكن فيه ولو بكرهه او بلا استحسان او خاف فوت الوقت * زاد في قراءته حتى يبلغ محلا يمكنه فيه ذلك ان امن القوت * واما ركعة الفاتحة خاصة او التعظيم او التسبيح او التحجيات فيقوم ساكتا ويمشي ساكتا * والا استأنفها وقصرها كما يمكنه * وان بايها وذلك بان يحدث له ذلك * اخر الوقت مثلا ولا يصل المحل الا وخرج فليتنقضها مسرعا حتى يصل فيستأنفها بايها مثلا افاد كلامه انه له ان يعتمد التأخير في ذلك

وشدد في اغلاق يدها كلها ولو سهوا وقيل لا يضر ما لم يتم صلاته كذلك وكذا افعال لا تنقض سهوا تضران اتم بها ولو به ورخص لا امام منها فسلم وقام او مشى ان يرجع ويتمها بمن خلفه ان لم يستدبر القبلة وعليه فلا تفسد سهوا ان لم يكن فيه نقص فريضة وكذا زيادة افعال من جنسها كرافع من ركوع اراد سجودا فسها فاعاده فان اتم التعظيم فهو والركوع عملان وفسدت فان ذكر قبل ان يتم رفع ثم نزل للسجود وكذا ان ترك الركوع رجوع ما لم يتم التسبيح

مادام بطمع حتى يئأس او يضيق الوقت ولم يبق منه الا ما يدركها باختصار ولم يجد او كان بينه وبين ما تمكن فيه مقدار ما يصله وقد بقي من الوقت ما يختصرها فيه وانما يستأنفها اذا كان يريد ان يختصرها بايام او تكبير واما بقراءة واحدة قليلة الكلمات وتعظيمة واحدة وتسبيحة واحدة ونحو ذلك كالا سراع في القول والفعل فلا يستأنفها عندي بل يفعل ذلك من حيث يدركها كذلك قبل القوت وعندني انه لا يجوز له البقاء كذلك الى ان يكون لا يدركها الا بذلك الا ان لم يجد موصفا تجوز فيه اصلا او بفته ضيق الوقت وان وجد موصفا تجوز فيه ولو على قول او بكرة انما فيه * كان ذلك بدخول او خروج او بطلوع او نزول او بغض بصره * تارة * وفتح * اخرى * ان لم يدخل على * نحو * دخان او ريح * وان دخل عليهما واحتاج للغمض فغمض اعاد وقطعها ولا يتمها وان طمع في انتفاء ذلك او قلته فلم يكن كما طمع انما كما وجد هناك او بخروج او دخول ثم اعاد ورخص ان لا يعيد وذلك من دخلها يدافع اخشه فاته يقطعها وان طمع ان يسلم منه ثم غلبه فالقولان الفتح يتصور لان يرى نجسا خاف حدوثه في الارض او نفسه وليرى دابة تؤذي ونحو ذلك والكونه حدث عليه في عينه ما يضرها ان لم يفتحها والمغطى للطلوع والغروب والغض للدخان والريح ان كانت تضره او تاتي فيها التراب او غيره * فمن وجد مدخلا او مخرجا من مثلها اعاد ان * بقي فيه * وغض على ذلك * اراد بمثلهما الكفاية عنهما او اراد ظاهره وعليه فقوله غص عائد لما يقدر عقبه لغيرها مانعه او عمل ما يتحمله شاغلا او اراد بالغض عمل ما يتحمله مع ذلك الحادث كسد انف * ومن لم يجد * مدخلا او مخرجا * غص * تارة * وفتح * اخرى * بقدر الامكان * وان لم يجد الا الغض حتى اكملها فلا ضير * ويقعد ان امكنه * القعود * مع فتح * ولم يمكنه القيام مع فتح * ولا يغض * مع قيام * وقيل يقوم ويغض * اذا امكنه القيام ولم يمكنه الفتح في القيام ولا يقعد مع فتح حاصله قدر امكنه القيام غاضا او على القعود فاتحا فرجع القعود لاشتماله على الفتح لان الفتح وجعل العينين بين الغض والفتح من واحد لان في كل منهما الابصار وهو في الصلاة وليس فيها

كان ذلك بدخول او خروج او بطلوع او نزول او بغض بصره وفتحه ان لم يدخل على دخان او ريح فمن وجد مدخلا او مخرجا من مثلها اعاد ان غص على ذلك ومن لم يجد غص وفتح بقدر الامكان ويقعد ان امكنه مع فتح ولا يغض وقيل يقوم ويغض

الغض الا لضرورة وقيل يقوم ويغض لان الصلاة بالقيام والركوع اتم وهذا الحكم ثبت * ان حدث عليه * ذلك * ولو اتمها بغض * والفتح في ذلك كله كالغض اذا احتاج اليه بل الفتح داخل بالمبالغة اذ قال ولو اتمها بغض فان حاصله هكذا ولا سيما ان اتمها بفتح او بلا فتح ولا اغلاق ولو كانا قبل او احدهما فان الاشارة بقوله وهذا عائدة الى ما في الفصل من جواز الفتح والغض حيث جاز اوجاز احدهما * ورخص ولو دخل فيها على ذلك * وهو لا يطبقه بل يحتاج لغض او فتح او غيرهما ان يفعل ما يمكنه من غص وفتح ولا يعيد وان احتاج ذو رمد للفتح والاعلاق فقل ما يمكن وكذا الاحول وان فعلا ما لم يحتاج اليه فسدت وان نفي في الصلاة شيئا بانتهى او فيه منها او شيئا ليس فيها فتقوان وبأني ذلك وان جدد باحدهما شيئا فمغتار الديوان الاعادة * ولا يمس مغابن * جمع مغابن بفتح الميم وكسر الموحدة وهو اسم لمكان الغبن بمعنى الخفاء اغتبن شيئا اختفاه وغبن الخبر كنصر وسمع لم يعلمه * جسده * كابطه وسرته وانته وعينه * لا لاصلاحها * اي الصلاة * بعدد الا لعذر لا بد منه * لم يجد معه بدا من مباشرتها فاصل ذلك انه لا يمس المغابن للاصلاح بلا حائل الا ان لم يجد الا بلا حائل وان وجد بحائل مسها به كما يمسها لعذر مثل ان تدخل غلة او قملة في انفه او اذنه او تفضه * و * اذا احتاج لمسها لاصلاح او عذره * لا يباشرها * كما امتنع مباشرة * عورة بيد * ان امكنه الاصلاح وازالة الضر بغير المباشرة كعود ولف يدي ثوب * فان كان يصلح بنظر فهو اولى من مباشرة * فان من المغابن والعورة يده مباشرة لاصلاح او عذره وقد امكنه بغيرها كعود ونظر اعاد وقيل لا وان مسها لذلك بلا مباشرة فلا يعيد واختار في الديوان الاعادة ومن ذلك ان يحس نجسا في عورته فيمسها او يضره شيئا فيها فيزيله بمسها ولم يجد الا المس فقبل يعيد الصلاة وقيل الصلاة والوضوء لا طلاق الحديث نفص الوضوء بمسها ولم يستثن العذر وقيل لا واحدا منهما لانه لعذر وايضا قد قال من قال لا ينفص الوضوء بمسها ولو بكف في الثقبه الا ان بشهوة ورخص المرخصون ولو باشر المغابن يد لتغير اصلاح او عذر على الكراهة مثل ان يدخل اصبعه في انفه ولكن ان اخرج

وهذا ان حدث عليه ولو اتمها بغض ورخص ولو دخل فيها على ذلك ولا يمس مغابن جسده لا لاصلاحها بعدد الا لعذر لا بد منه ولا يباشرها كعورة بيد فان كان يصلح بنظر فهو اولى من مباشرة

منها شيئاً لم يخرج لا خراجه فسدت وقيل ان اخرج شعرة منه فسدت وفن العجيب
 ماشر في الكتب من انه يمس عورته اذا خاف النجس فان لم يجد مضمي على
 صلاته والواضح انتفاض وضوءه بالمس ولو لم يجد نجساً فيتوضأ ويعيد الصلاة
 من اولها وقيل ظاهر اليد لا ينقض مس العورة به وعليه فليمس به فان لم يجد
 مضمي على صلاته وعلى كل حال اذا امكنه النظر نظر دون مس وقد اختلف في
 الجملة النظر اشد ام المس او هما سواء والصحيح ان المس اشد الا ترى ان مس
 عورة الزوجة او السرية ناقض للوضوء وكذا العكس والنظر للعورة فيما بينهم لا ينقض
 الوضوء ويدفع عن نفسه مضراً لا يقبض يد عليه وامساك لشيء يعمل به
 ان امكن غيره اي غير المذكور من قبض وامساك والا فلا اعادة على المختار
 وقيل يقبض ويمسك ان احتاج الى ذلك ويعيد كما قيل ان احتاج لنزع لباس
 زائد عن الستر نزع واتم كنهله وان احتاج للباس لبس واعاد ان كان ملبس على
 غير جسده وقيل لا تفسد قبض ان كان لدفع ضرر ولو امكنه دفعه بلا قبض
 وكذا الخلاف في القبض لا صلاح الصلاة وان امسك شيئاً باصبعه ولم يلمسه اعلاه
 ليدفع بها ضرراً فلا يعيد ذكره في الديوان وذكر انه يحك جسده ان ضره شيء به
 باصبعه لا يظفره وان فعل فلا بأس وان قلع جلدة او شعرة اعاد وقيل لا ما لم يخرج
 الدم ويصاح بيمينه مارد الركبتان بدخول الركبتان مع ما فوق فوق ان
 لم يكن في عورة وان كان فيها فبشماله وان اصاح بشماله في غير العورة او
 بيمينه في العورة كره بلا فساد ما لم ينو المخالفة وفي الديوان فيصاح الصلاة ويدفع
 المضرة بيمينه وقيل بالشمال وقيل الا اصلاح مكان السجود ومسح الجبهة بعد
 الفراغ فباليمين ويصاح برجله اليمنى ما تحتها بان يصاح ما باليسرى
 وساقها بالقدم الايمن او بالساق الايمن وما بالساق الايمن او القدم الايمن بالحك
 الى الساق الايسر او القدم الايسر وينقل اليمنى والاولى ان يصلح كل قدم او
 ساقها بقدم الاخرى او ساقها ان كان قائماً وباليد ان قاعداً وبلسانه
 ما بيمينه واما الركبة نفسها فباليد او بالرجل وان استعمل يداً بمحل رجل او
 فعل عكسه مثل ان يكون لا يساً من او يلفق قدمه الى تحذه للاصلاح ففني

ويدفع عن نفسه مضراً
 لا يقبض يد عليه وامساك
 ان امكن غيره ويصاح
 بيمينه مارد الركبتان
 فوق ان لم يكن في عورة
 ورجله اليمنى ما تحتها
 ان كان قائماً وبلسانه
 ما بيمينه وان استعمل يداً
 بمحل رجل او عكسه ففني

النقض به اي بذلك الاستعمال قولان مختار الديوان عدم النقض وكذا اذا دفع
 ما برأسه بركبته ولم تنكشف عورته او بهز الرأس او بحكها نحو حائط او دفع رأسه
 ما يدفع بغيره لا يده او حك بلسانه ما بشفتيه وانما يدفع ما كان منها من
 اقم بلسانه وما خرج منه بيده او تقي شيئاً بفيه او اتقه او جده وذلك
 برميها مختار الديوان في الدفع بالرأس والحك بالاسنان والجبد بالقم او الانف
 النقض وذلك ان ينبغي برميها ما يدخلها او ما يليها في خارج او ما في اليد او
 غيرها وان ضره باضرارها اي فيها كطعام الكاف فاعل ضرر والقاء
 تفريع على كون ما فيه يصلحه بلسانه كما مر والمضرة تشمل اشتغاله بخوف ان
 ينمك عن الاسنان فيبلعه وتشمل ان توجهه سنة لدخول طعام او غيره في ثقبها
 مما لا تقبله بالطبع نزع يعود وتشمل ان تتضرر برسه في ثقبها او بينها وبين الاخرى
 وذلك بان يحدث له التوجع بذلك في الصلاة او غفل ودخل الصلاة بذلك وان
 نعد الدخول به شاغلاً فسدت ورخص ان ينزعه ولا يفسد ومكداً كل ما دخل
 به اجمالاً وتفصيلاً مما يشغل غير ما لا تصح به كنجس وحرير وذهب لرجل
 نزع بلسانه ان امكنه ولا يجاوز لسانه ما احمر من شفتيه ثم ينزعه بيده
 وقال بعض المتأخرين لا ينزعه لان نزع عمله لا يحتاج اليه قلت وجه النزع مخافة
 الرجوع الى فيه وتحسين هيئة المصلي فانه امر معتبر الا ترى انه استوى الرجلان
 للامامة قدم الاجل ويقدم ذوالحية ويرد عمامته ان انحلت لدم حسن تدليها
 تدليها غير شرعي الا ان سقطت عن الرأس كلها والا ترى انه يقدم ذواللباس
 الحسن والا ترى انه اذا سقط طرف الثوب عن كتفه يردّه والا فبالحك مود
 مما لا يفسد الصلاة لا يبد بل يمس عود او نحوه طويلاً لئلا يدخل يده فاه
 ويمشي قليلاً لعود وان لم يجد فبيده وان نزع يده وترك العود او نحوه وقد وجده
 او امكنه بلسانه فنزعه بيده او عوداً فمختار النقض وكذا ان خاف ان يشغله
 بفيه او خاف بلمه اخرجته منه بلسانه واذا لم يكن ضرراً ولا خوف جاز
 ترك النزع حذراً ان يتفلت الحلقه وان امن التفلت ونزعه فسدت ورخص
 اذا نزع من اضرارها بلسانه او عوداً او نحوه ولم يلتصق بالعود مثلاً واخرجته بلسانه

النقض به قولان وكذا
 اذا دفع ما برأسه لا يده
 او حك بلسانه ما بشفتيه
 او تقي شيئاً بفيه او اتقه
 وان ضره باضرارها كطعام
 نزع بلسانه ان امكنه والا
 يعود لا يبد وكذا ان
 خاف ان يشغله بفيه
 اخرجته منه بلسانه

او اخرجته من فيه بلسانه ولم يكن في اضراسه * حاذر ان يجاوز * لسانه * حمرة شفته * اي احمر شفته او موضع حمرة شفته وقيل يجاوز مجاوزة ما يفاق عليه النعم على الحلاف في حد النعم * واخذه بيده * باصبعه منها لا يسهده جملة الا ان لم يجد الا ذلك او بمعنى الجواز * بعد * او تركه ان لم يخف رجوعا لفيه وانما جاز نزعها ولولم يخف رجوعا لفيه لان تركه هناك مشوه ولان الملائكة تكره الطعام في فم الانسان او شفته حال الصلاة ولان من شأن الصلاة احترامها بالهيئة التي ترى انه من شأنه بزاق في فيه ومنعه مانع من بلعه لا يطلعه على شفته السفلى وما تحتها وعلى ذقنه بل يرميه شمالا كما جاء في الحديث وما ذلك الا لكونه مشوها وكذلك رد العمامة المتصلة برأسه يكون لترك الشوهة نعم ينضم اليه ابقاء ثواب الصلاة بها وقبل انه لا يأخذه من شفته الا ان عطله او خاف ان يرجع الى فيه وان فعل اعاد الصلاة * فان جاوز * وقوله * وهو زيادة في عمل * معترض ار حال لازمة والضهير للجواز مصدر جاوز او للمجاوزة لتضمنها معنى الفعل والتعدي او لقوله ان يجاوز لا اعتبار بمصدره الذي هو المجاوزة فان المصدر اذا لم يصرح به بل اتى مكانه بفعل وحرف مصدر يذكرون تقول اعجبني ان تقيم معنا لا تقول اعجبني ولو كان قولك ان تقيم في تأويل الإقامة * اعاد * على المختار عندهم في مجاوزة الحمرة وقيل لا يعيد وقيل ايضا ان جاوز حد النعم في حال الاغلاق بلسانه اعاد وقيل لا * وان شغله بزاق * اي ريق وتسميته بزاقا وهو في النعم مجاز للعلاقة الاولى والمشاركة باعتبار اخراجه والمراد انه شغله لطعام ممزوج فيه او غائب فيه يخاف بلعه او شغله لحوق القيء او كثر عليه بالطبع وكان يتضرر ببلعه * رماه شمالا * باعراض بوجهه * مقابل يسراه * لا امام يسراه انتهى صلى الله عليه وسلم عن البزق الى قدام في الصلاة ولانه يتلطخ بثوبه او بدنه وما بين رجليه مثل قدامه وقيل يرميه بين رجليه مما يلي يسراه وقيل يرميه تحتها وكذا ان لم يشغله لكن فيه طعام خاف بلعه او مائع وليحذر الوسواس فانه اذا افرغ الماء من فيه فانما تبقى فيه البرودة لا الماء ولا ضير بها وانما لا يرسله على شفته وما تحتها لان فيه شوهة تنافي شأن الصلاة ولان فيه شبه البزق الى القبلة ولا تفسد بذلك

وحاذر ان يجاوز حمرة شفته واخذه بيده بعد فان جاوز وهو زيادة في عمل اعاد وان شغله بزاق رماه شمالا مقابل يسراه

وقد نهى عنه يمينا * وقداما ولو امام يسراه ولا تفسد بذلك وقيل تفسد ان رماه امامه وان بزق على رجله لم تفسد ويجوز ان يطلق ريقه يسيل بدون ان يسيل وان بزق في ثوبه جاز وقيل لا الا في الكعبة واجيز في المسجد البزاق في الارض ان فرشت بحصباء او تراب والا ففي الثوب * وبلعه ان امكن * والا بان كان فيه طعام او يتضرر ببلعه * فكما جاز دفعه خارجا جاز دفعه * داخلا وفي نازل من رأسه او طالع من صدره ان بلعه قولان في النقض به * ويأتي كلام في ذلك في كتاب الصوم ان شاء الله وان خرج من انفه قبله منه او دخل فمه قبله او خرج ريق من فمه ورده وبلعه اعادة والنسب بالاختصار اسقاط قوله في النقض به وفي التاج ان حفر لخاطه في الحصى اعاد ان دفعه وقيل يحفر تحت يسراه ولو مرة تحت اخري بها وان حفر بيده اعاد ويجوز ان يرفع حصيرا ويرمي تحتها خارجا من انف او فم لكن ان تقدم او تأخر اعاد وقيل لا الا ان زاد على خمس خطوات ويجوز الرمي في النمل ولا يحملها فوق اخري الا ان كانت كذلك والا كره له وان كانت كذلك ففرقها اعاد عند بعض واجيز الحفر باليد الشمال والدفن ان كان جالسا او فعل ذلك قائما ويكره له ان يقعد ويرمي على نعله ولكن يكب عليها وان رمى مستقذرا بسجدة اخرجته بعد اتمام الصلاة * وكذا من بفيه جرح يسيل دما وحضرت * صلاة * فان اتسع وقتها انتظر زواله * اي الدم * والا صلى كما امكنه * وكذا ان كان بانفه او وجهه او غيرها وكذا غير الدم * وبزق الدم امامه * اراد بامامه ما يقال بجانب يسراه الى قدام الشمال كالمشوق لا محقق قدامه والا تلطخ به ثوبه وبدنه وكان في مسجد وجهه او مارد اليه وليس المراد انه يذهب الى قدام فيزق ويرجع لان فيه زيادة العمل عما ذكر وفيه التقدم في الصلاة مع وجود الفاعل وليس المراد دفعه بصوت لانه يصيبه الرشاش * وطأ طأ * بالف بعد الطاء الاخيرة على لغة من يدل كل همزة في الآخر حرفا مجانسا للحركة ما قبلها ولو متحركة وهو بوزن دحرج وانما يطأ طأ لثلا يصيبه النجس وانما لم يقل يبزق يساره لكثرة الالتفات في المسئلة لكثرة الدم فيكثر الانحراف عن القبلة * برأسه * الباء زائدة او عدا

وقد نهى عنه يمينا وبلعه ان امكن فكما جاز دفعه خارجا جاز داخلا وفي نازل من رأسه او طالع من صدره ان بلعه قولان في النقض به وكذا من بفيه جرح يسيل دما وحضرت فان اتسع وقتها انتظر زواله والاصلي كما امكنه وبزق الدم امامه وطأ طأ برأسه

بالياء تضمينا لمعنى مال للارض وصلى لثلا يصل الدم * ثوبه * وصلى كذلك حتى تتم صلاته وان امكنه ان يصلي بدون ان يطأ طأ برأسه واذا اجتمع طأ طأ والقاه ورجع مستويا فعل * وان لم يمكنه * ان يصلي قائما بذلك اصلا لكثرة اتصال السبلان فيخاف لتنجس البدن او الثوب او البقعة * صلى قاعدا ووضع منديلا * بكسر الميم وفتحها وقد تسقط الياء وتفتح الدال وتكسر الدال وهو ما يندل به اي يمسح به الذل وهو الوسخ وان وضع غيره جاز * به تراب * او غيره مما يرد الدم * على ركبتيه * او نخديه * ويوزق حذوا من ثوبه * وان قعد وطأ امامه او بين فخذه في الارض بلا منديل ولا غيره جاز * فطهارته * اي لان طهارته * اكد من القيام لان له * اي القيام * بدلا في الشرع وهو القعود * في الاختيار كالقعود للتحيات والقعود بين السجدين وكصلاة النفل في القعود * ولا بدل لطهارة الثوب * وكذا ان كان به رثاف متصل او دم في وجهه او يده ينتظر الزوال وان خاف القوت صلى كما امكن وامال وان لم يمكن صلى قاعدا ووضع كما ذكر او وضع يده في الارض جانبا او في الهواء جانبا وان كان في الرجل ابرزها وصلى قاعدا وان كان الف يرد الدم صلى قائما * وان بلغ دما * او قيئا * لا يجزئ منه لم يكلف فوق طاقته * مثل ان يسيل الى بطنه بلا بلع او ينجس اليه بالطبع او خاف عليه ان لا يبلغ الرين فيبلعه وفيه الدم وان اضطر الى اكل او شرب فعل قدر ما ينجيه الى انقطاع الدم وعمل من اجاز للمضطر ان يأكل اكثر ما ينجيه ولو بشع يجزئ هنا بل هنا اول لان الدم من داخل فيه وان باع ذلك وهو يحرم المنع انتقضت وصومه ولزمته المغلظة وقيل المرسل وقيل صدقة ما وقيل التوبة فقط وينتقض تيممه ايضا او وضوءه ان توضحا مع ذلك لان التيمم او الوضوء انما رفع له حدث الدم من حيث هو في فيه او يسيل خارجا او ادا خلا فلا يحل له بله بلا ضرورة فحكم نقض الوضوء او التيمم به باق وكذلك ينتقض عند بعض من حيث انه فعل كبيرة * وجاز النذر للشمس ان خاف طلوعها او غروبها في محل يتبين فيه * طلوعها او غروبها او توسطها وقد مرت علامات الطلوع والغروب فالغروب يتبين بزوال الحدة

للارض وصلى لثلا يصل ثوبه وان لم يمكنه صلى قاعدا ووضع منديلا به تراب على ركبتيه ويوزق حذرا من ثوبه فطهارته اكد من القيام لان له بدلا في الشرع وهو القعود ولا بدل لطهارة الثوب وان بلغ دما لا يجزئ منه لم يكلف فوق طاقته وجاز النظر للشمس ان خاف طلوعها او غروبها في محل يتبين فيه

من المشرق والطلوع بزوال السواد من المغرب ومر غير ذلك والليل باق مادام الضوء في القمر ويجوز له الاستعمال الى معرفة تلك العلامات المذكورة في باب الاوقات فاما الطلوع ففي صلاة الفجر او سنته اذا اخرها عن صلاة الفجر لعذر وفي صلاة القضاء بعد الفجر وفي النفل عند مجيز ذلك بعد صلاة الفجر واما الغروب ففي صلاة العصر والقضاء والنفل عند مجيزها بعدها واما التوسط ففي النفل والقضاء والصلاة المنسية والممنوع منها اذا دخل في ذلك وتوسط امسك وله ان ينظر هل توسطت مرة او ثلاثا او ما لم تنزل وله ان يستعمل الة ذلك كنصب معتدل والنظر الى السماء باوجهه والاقدام وغير ذلك وقيل اذا توسطت بعد احرامه فلا ينتظر بل يمضي وقيل ان صلى ركعة قبل التوسط والا وقف واذا كان يعلم انه لا يتم الصلاة قبل التوسط او الطلوع او الغروب فلا يدخل الصلاة وقيل ان كان يتم ركعة قبل ذلك دخل فليل اذا طلعت او غربت او توسطت امسك وقيل لا وانما جاز له الدخول اذا كان لا يتمها قبل ذلك كما يجوز الدخول في قضاء الصوم وفي كفارة الصوم وقد علم الانسان انه يجزي القاطع للصوم قبل اتمامه كرمضان وعيد وحيض وان لم يخف طلوعا ولا غروباً ولا توسطاً ونظر اعاد الاعلى قول من لم ييطلبها بالعمل الخفيف لغير اصلاح ونتيجة ولو عمدا * ولو خلفه * يتصور النظر خلف لمن قبلته مطلع الشمس في صلاة ما بعد طلوع الفجر بانواعها ولمن قبلته مغرب الشمس في صلاة العصر وما يصلي بعدها بان يخاف خروج الوقت فينظر هل يراها في جبل خلفه او هل طلع السواد على الخلاف في اخر العصر كما يعلم من بابه ومن امكنه العلم بالنظر الى امامه فنظر الى خلفه فسدت صلاته ومن قبلته مغربها نظر امامه هل غاب قرنها في العصر وهل احمر الافق الغربي في الفجر ومن عن شمال الكعبة او جنوبها التفت غروباً وطلوعاً بعينه فقط وان احتاج الى مزيد التفات فعل واختلف كم يلتفت المصلي لطلوع او غروب قبل مرة * يتحين ويجهت هل طلعت او غربت طاقته ثم يلتفت فان لم تطلع او تغرب استمر على القراءة والصلاة حتى يتبين الطلوع والغروب ثم يمسك حتى يوقن تمامها فيستمر على الصلاة رأى طلوعاً او غروباً امسك حتى يوقن تمامها

ولو خلفه مرة

لا ينظر آخر ولا يفسد بموافقة بعض صلاة حال الطلوع او الغروب او بامساك
بعدها او قبلها لعدم عمد في القولين بعد ولا سيما في هذا وحكم الزوال لمصل
قبله حتى خاف الاستواء حكم الطلوع والغروب وقيل ثلاثا وقيل مالم يتم
ما ينتظره اي مالم يتحقق ما ينتظره من طلوع او غروب والمراد بدا الطلوع
والغروب واستعمل التمام بمعنى تحقق البدا مجاز بعلاقة ان بدأها بعض منها وان
بدأها يؤل لتامها فان رها تطلع او تقرب امسك عنها اي عن الصلاة
في محل كان فيه حتى يتم الطلوع او الغروب او التوسط وينتظر ايضا للتمام
مرة او ثلاثا او مالم يحصل التمام اقوال ان لم يعتمد تأخير الصلاة واعاد
على المختار بعد ان يتمها وقيل يقطعها ان لم يمسك وقيل لا يعيد ان ادرك
ركعة قبل الطلوع والغروب وقيل لا يمسك قيل لا يمسك ان ركع قبلها والتوسط
في المسائل كلها كالطلوع والغروب وذلك كله ان احرم قبلها بدون ان يعلم بضيق
الوقت وان تعمد اي التأخير مضي بالا حرام ولا يرخص له كالأول
في النظر للغروب والطلوع ولومع ذلك المذكور من الطلوع والغروب
والتوسط اراد مع مشاركة ذلك لعله يدرك قبل استحكام الطلوع والغروب
والتوسط وصحت على قول ان ادرك قبل ذلك ما يكون به مدركا للصلاة كركعة
عند بعض والمصحيح الاعادة ومن مضي على صلاته وهو خائف الطلوع او الغروب
ولما سلم رها طلعت او غربت فتم احتمال انه صلى قبل الغروب والطلوع واذا خبره
امين قيل او من صدقه بالطلوع او الغروب امسك وذلك كله اذا دخل في
الصلاة ثم شك واما ان نظر ثم احرم فلا بأس عليه ان لا يعيد النظر ويجوز له
النظر ايضا ان خاف وكذا ان خاف بمحل نظر ان احس صوتا او مشيا
والا اي لم يحس ونظر اعاد ورخص وسواء خاف على نفسه او غيره او
ماله او مال لزمه حفظه وان خاف واحتاج للعود قعد ان احس والا اعاد ورخص
والذي عندي هذا الترخيص انه لا يعيد من نظر قبل ان يحس لامكان ان يصله
المكروه من غدو او سجع او حريق او غيرها قبل ان يحسه ولانه قد لا ينجو ان
لبث حتى سمع حسه ومن بانث له كتابة ولم تشغله فلا عليه وقيل يعيد ان بانث له

وقيل ثلاثا وقيل مالم يتم
ما ينتظره فان رها تطلع
او تقرب امسك عنها
في محل كان فيه حتى
يتم ان لم يعتمد تأخيرا
واعاد ان لم يمسك وان
تعمد مضي ولومع ذلك
وكذا ان خاف بمحل
نظر ان احس والا اعاد
ورخص

حروفها وان نظر نقش حساب فحسبه اعاد ولم يعتمد وقيل لا وان ضره شيء
يحسده حكه باصبعه لا بالظفر وجاز به وليحذر الادماء فان قلع جلدا او
شعرة اعاد وقيل حتى يدمي بضم الياء الاولى من ادمي كاعطى وضمها من دمي
كرمي وكلاهما متعمد اي يدمي جسده بدم فائض هذا هو الصحيح
عندي لان مجرد قلع شعرة او جلدة لا نسلم انه عمل زائد بل شيء ترتب على
ما يجوز له وهو الحك بل هو من جملة الحك وانما يكون عملا على حدة ناقضا لو
فعله بعد غرضه من الحك وهو ما يزيل عنه الضر وشغل القلب بل التحقيق عندي
انه من حك كما يجوز له وكان من ذلك خدش او رعا فساد بل بتوضا ويبي
على صلاته وكذا لو حك وقاء بحكه لانه ورد في الاثر البناء في القي والرعاف
والخدش ولم يشترط ان يكون ذلك بسبب غير المصلي ويحتمل ان يريد المصنف
بنقضها انها انتقضت لنقض الوضوء بقطع الجلد او الشعر بناء على النقض بهما واقتصر
على ذكر نقض الصلاة لتقدم ذكر نقض الوضوء في بابها فيكون من قال لعدم النقض
هنا قائلا بعدم نقض الوضوء وهو بعيد اعني هذا الاحتمال لا يهام الكلام نقض
الصلاة بها ولولم ينقض الوضوء ولا سيما الشيخ فانه علل النقض بان القلع عمل
زائد فعلم انه العلة لا نقض وهذا الاحتمال لا يتأتى في كلام الشيخ اصلا ولو تاتي
في كلام المصنف ويصرف يده من الركبتين الى فوق وبالرجل ما تحتها
وان خاف ادماء او قتلا بغير اليد فيما يصلح بغيرها اصلح بها عن نفسه ما خاف
ان يشغله عن صلاته باضرار او بنقض وضوء او غير ذلك كذبابة او
بموضة ولا يديها ونحوها بمدة فلو غرضه نحو ذبابة قدر ما يؤلمه او يشغله او يخاف
منه خروج الدم ازاله وان خرج الدم بمضها او نحوها توضا واستأنف الصلاة
لان ذلك ليس خدشا منها واما ان خرج بخدش شيء ما بخدش خدشا كفراب
وعقرب فانه يتوضا ويبي ولا يعتمد قتل ذلك وان تعمد اعاد على الصحيح
لانه تعمد للزيادة والذي عندي انه لا يفسد بقتل العمد ان كان لا يصل الى صرفه
الا بالقتل لان له الصرف ولا يصل اليه الا به وقله صلى الله عليه وسلم فيمن ير
امام المصلي اقتله فانه شيطان وقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا المؤذي في الصلاة

ان ضره شيء يحسده
حكه باصبعه فان قلع جلدا
او شعرة اعاد وقيل حتى
يدمي بفائض ويصرف
يده عن نفسه ما خاف
ان يشغله كذبابة او بموضة
ولا يعتمد قتل ذلك

وغيرها والحل والحرم * وفي اعادة قائله بسوء * اي عدم عمد مثل ان يقصد مجرد تحريقه فيؤدي الى قتله بلا قصد ومثل ان ينقل عن كونه في الصلاة فيقتله * قولان * لو قتلها على جسده او على غير جسده وقبل ان قتلها عليه اعاد وهذا كما قيل بنجاسة دم الذباب اذا قتله على جسده * ولا يتروح فيها بكروحة * بكسر الميم وفتح الواو اي الاله الريح ويجوز سقوط تاءه * الا ان خاف عرقا فجعل نجس من جسده * وقوله * ان يصل ثوبه * بدل اشتغال من عرق وكذا ان خاف ان ابتل بعرق ان ينتقل النجس الى موضع لم يكن فيه لان ذلك نافض للوضوء او التيمم وقيل لا الا ان انتقل لعضو آخر * ويحذر من مس الثوب ان يل محل النجس * في بل ضمير الثوب ومحل مفعول المس * فنجاسته * الفاء تعليلية والماء للثوب * فيها اشد من الافعال * كالتروح والمحاذرة * وجازله تنج * اي قصد ناحية خلقه وان لم يجد الا بالذهاب عن سارية مضى جانب ثم مضى خلف وصلى ولا يرجع لموضعه الاول وهو بكسر الحاء مشددة حذفت الياء بعدها تخلصا من التقاء الساكنين * عن موضعه ان قابله كاعى * السكاف فاعل قابل والمراد معارضته ولو من جانب والذي هو كالا عى قليل النظر ومن لا يحسن الى اين يذهب ان دفعه والاعرج والمريض الذي يشق عليهما الدفع ومن في موضع شديد الظلمة * اذ لا يدفع * من ذكر * كصحيح واعاد ان قصد دفعه * لا ان خاف ان يضره نحو الاعى ويعلم ان يذهب وهو الصحيح عندي في دفعه اذ لا يضره الدفع ففي نسخة للمصنف وجازله تنج ان قابله كاعى وخاف ان يضره اي ان يضر الاعى بالصرف - فيضل او يصادم حائطا مثلا وقيل لا يعيد وقيل يجوز دفعه ان لم يضره الدفع ويدفع الصحيح واجاز بعض الذهاب الى دفعه الى خمس خطوات والصحيح انه يرد ان بعد باشارة قيل او تسبيح وان جهر اعلاما له او لغيره اعاد وقيل لا وانما يرد به باسهل وجه وان ابي فباشد وان ضره لم يضمن عند بعض ولا يرد اذا مر لاق رجوعه مرور ثلث وقيل يرد واول هذا القول وبطل ادعاء الاجماع انه يذهب لرده ومراد المصنف بالجواز عدم المنع فيصدق بالوجوب وعدمه والمراد الوجوب * وان شغلت نفسه فيها

وفي اعادة قائله بسوء قولان ولا يتروح فيها بكروحة الا ان خاف عرقا فجعل نجس من جسده ان يصل ثوبه ويحذر من مس الثوب ان يل النجس فنجاسته فيها اشد من الافعال وجازله تنج عن موضعه ان قابله كاعى اذ لا يدفع كصحيح واعاد ان قصد دفعه وان شغلت نفسه فيها

حتى تحرك ذكره اعاد * ها * ان استعمل نفسه في ذلك واهمل اليه * والا * يستعمل * رد فكره لا آخرته * وفي الديوان يرد فكره الى عاقبة اموره وما يخاف من امر دنياه وآخرته * حتى يزول ولا يدخلها على ذلك ان سبق حتى يسكن ان لم يخف فوت الوقت وان خافه صلى ورد فكره ورخص مالم ينته قيامه * اي مالم يبلغ ذكره نهاية القيام فيجوز له الدخول فيها مطلقا ان لم ينته على هذه الرخصة وكذا لا فساد على هذه الرخصة اذا شغلت نفسه بعد الاحرام واستعملها ان لم ينته القيام ولكن هذا اعني عدم الفساد اذا استعمل غير معمول به لان استعمالها بالاختيار معصية والصحيح في المعصية اذا وقعت في الصلاة النقص * ولا يدخلها بثوب يقطر ماء ان اتسع الوقت * واجيز وان كان لا يقطر لكنه مبلول صلى به ولو اتسع الوقت واذا دخلها به ثم ارخى ثوبا اخر وهو على نفسه صونا للمبلول عن الارض ففي الاعادة قولان والصحيح عدم الفساد بدخولها بدن قاطر او ثوب قاطر ولو يتأخر ولا سيما ان كان لا يتلطخ كما في حصر وحصاء لانه صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك مباشرة بالتراب * وما ذكرناه حكم بالتفصيل واما الحكم * بالجملة فكل ما فيه اصلاحها يشغل به ان اشغله عنها * كالتمتع اذا خالطه بالكلام فيه كالكلام في تحريك الذكر * فائدة * قال في الديوان ان اخذ الطفل ثدي امرأة فمسه فلا بأس بصلاتها وان اعطته في اعادت * فصل ينقضها سكون * سهوا عن قراءة او عمل او غنة ولفظ مثله عن عمل ان يتم تكبير قبل وصول الارض فيمسك قبل وصولها ولا تضر مكتة الوقف * كقيام * فارغ * او قعود فارغ * من قول او ركوع او سجود فارغ او يرفع نضال سكون * قدر عمل مستقبل وان * كان السكون * من جنسها * اي من جنس الصلاة مكث بعد القراءة او قبلها بعد تكبيرة الاحرام قدر العمل ومعنى كون السكون من جنسها انه يسكت عند الوقف وبين كل عملين * ومن تعمد وان قل اعاد الصلاة * وقيل غير ذلك * المذكور من الاعادة او من اعادها بكسر الهزة واسقاط البناء لاضافته كقوله تعالى واقام الصلاة * فيه * اي السكون عمدا او سهوا ان لا يعيد الا ان قصد قدر العمل * كحرم ترك القراءة اكثر من قدر نفس

حتى تحرك ذكره اعاد ان استعمل والا رد فكره لا آخرته حتى يزول ولا يدخلها على ذلك ان سبق حتى يسكن ان لم يخف فوت الوقت وان خافه صلى ورد فكره ورخص ما لم ينته قيامه لا يدخلها بثوب يقطر ماء ان اتسع الوقت وبالجملة فكل ما فيه اصلاحها يشغل به ان

فصل

ينقضها سكون كقيام او قعود فارغ قدر عمل مستقبل وان من جنسها ومن تعمد وان قل اعاد وقيل غير ذلك فيه كحرم ترك القراءة اكثر من قدر

نفس

او بلغ ريقه فانه يسكت قدر ذلك ثم يستعيد ويقرا لا اكثر تفسد صلاته الا
لعذر على الاول الذي هو الاعداد وان قل * او قدر قراءة تجزيه لصلاته على
الثاني الذي هو عدم الاعداد الا ان كان قدر عمل وقيل قدر ركعة وقيل ما
استقبله والظاهر من كلامه انه يعتبر القدر المجزي من القراءة على الخلاف فيه ولو
احرم على اكثر او نوى بعد احرامه اكثر وكذا سائر اقوال الصلاة والواضع عندي
ان يعتبر مانوى او احرم عليه ثم ظهر ان ما ذكره احسن لان هذا السكوت امر
زائد فايض واعلم انه ايضا يعتبر امرع ما يكون من قراءة بتجويد ووقف في محل
الوقف * وكذا ان مجرد وترك التسبيح * او ركع وترك التعظيم عمدا او قعد
للتحيات وترك قراءتها وذلك قدر ما يفعل ما يجزي من ذلك وكذا السكوت بعد
اتمام القراءة او اتمام التسبيح او التعظيم او التحيات او في اثناء ذلك * عمدا * على
القولين وهو تمثيل لما ليس السكوت فيه من جنس الصلاة والمحرم المذكور تمثيل
لما السكوت فيه من جنسها ولو اعتبر مطاق السكوت من عمل الصلاة كله لجاز
ولو اختلفت مواضعه ومنه ما هو وراء الامام بعد فراغ المأموم مما يقول فعلى هذا
الاعتبار يكون الواو للعالم فقط في قوله وان كان من جنسها وعلى ما تقدم تكون
للعالم فيهم غير معنى الحال بالاولى او للعطف اي ان كان من غير جنسها او كان
من جنسها * و * تنقضها * افعال باطنة قليلة ان تعتمد تكييفها بقلبه * وان لم
يتمتع لم تفسد وقيل تفسد تعدد او لم يتمتع ان رد جوابا او سأل خلاف يأتي من
الديوان * وقيل * ليس هذا قولا في العمد فانه غلبة لنفس لا اختيار بل المعنى
انه ذكر العمد انه لا تنتقض تلك القلة * مالم يخاطب بها او يجب * بها * في
نفسه * يجعل نفسه كأنه يخاطب او يجيب احدا حاضرا فينبذ بعيد وهو الذي
في الديوان اذ فرق بين الجواب والسؤال كما يأتي قريبا ان شاء الله وهذا مراده
كما يدل عليه لفظ او قول الشيخ ابو نصر والشيخ عمر التلاني ان مرادهم الاطالة في حديث
النفس والتعبير بالجواب والخطاب عن كثرة حديث النفس تعبير باسم المألوم
عن اللازم لاستانام الجواب والخطاب لكثرة الكلام وهو كلام غير متضح ولا يؤيد ما قاله
قوله * ورخص ما حفظ محلا منها كان فيه * بان يقال المعنى ورخص ولو اطال ما حفظ

او بلغ ريق على الاول او قدر
قراءة تجزيه لصلاته على
الثاني وكذا ان مجرد وترك
التسبيح عمدا او افعال باطنة
قليلة ان تعتمد تكييفها
بقلبه وقيل مالم يخاطب
بها او يجب في نفسه
ورخص ما حفظ محلا منها
كان فيه

موضعه لانا نقول المراد انه رخص ما حفظ موضعه ولو بلغ في احوال الصلاة
بميت بمثل كأنه يخاطب احدا او يجيبه وقد يقال في قوله او يجب بمعنى الواو
يفسر كلامه بما فسر به ابو نصر والتلاني رحمهما الله وعبارة الديوان فان سأل
في نفسه في الصلاة او رد الجواب في نفسه في الصلاة فانه يعيد الصلاة ومنهم
من يرخص في الجواب ان علم الموضع الذي هو فيه في الصلاة ومنهم من يرخص
في الجواب والسؤال في نفسه في الصلاة ان علم موضعه في الصلاة اه اي رد عمدا
او سهوا في تلك الاقوال * ان لم يكن تكييفاً لمصيبة * اي احضارا لصورتها في
نفسه كيف يفعلها مثل ان يحضر ان يقول كذا مما لا يجوز قوله او يفعل كذا مما
لا يجوز فعله * او اعتقادا لها كقبض مسلم او محبة كافر * او حمد او امن
* او اياس او قنوط * وذلك كله ضروري فالمقصود تعمد الاذعان الى ذلك
* او شرك بالله او شك فيه * او نحو ذلك من معاصي انقلب فذلك نقض للصلاة
اذا لم يكن على سبيل الخاطر والوسواس * تنبيه * ان وجد في نسخة للمصنف
مالم يخاطب بها او يجيب باثبات الباء بعد الجيم فعلى لغة من يهمل لم ويرفع القل
بعدها فعليه فيرفع يخاطب ويجيب او يحزم يخاطب على لغة الجزم بها ويرفع يجب
على توهم اهمالها * وان عارضه خاطر ايمان * بان خطر له في الايمان * او وسواس
فيه * بتشكيك فيه او في بعضه او ثوابه او وجوبه * او في الصفات * صفات
الله او الملائكة والخطأ في صفات الله بالتأويل نفاق كاعتقاد الرؤية وبلا تأويل
شرك كاعتقاد الحدوث له تعالى عنه وفي صفة الملائكة شرك ان عهم لانه حينئذ
ناف لهم والافعصيان كاعتقاد ان بعضهم بأكل او بعضهم اثاث * فليثبت
ما يجب اثباته وينف ما يجب نفيه اذ * الاشتغال بالاثبات والنفي فيها * اي الصلاة
* اهم منها * اي الصلاة * وواجب وكذا سائر اعمال الديانات مما لا يسع التوقف
فيه كتجويز جائز * كالاكل في غير رمضان فانه جائز فاذا خطر له عدم جوازه
فليثبت جوازه او كايحاد الله العالم واعدامه ونحو ذلك من صفات الفعل وكالغلط
في وصف النبي صلى الله عليه وسلم والنسيان والنوم ونحو ذلك ولا يغلط في التبليغ
* ومنع ممتنع * كتحریم الزنى واستحالة النقائص عن الله سبحانه وتعالى وككذب

ان لم يكن تكييفاً لمصيبة
او اعتقادا لها كقبض
مسلم او محبة كافر او
اياس او قنوط او شرك
بالله او شك فيه وان
عارضه خاطر ايمان او
وسواس فيه او في الصفات
فلاشتغال بالاثبات
والنفي فيها اهم منها
وواجب وكذا سائر اعمال
الديانات مما لا يسع
التوقف فيه كتجويز
جائز ومنع ممتنع

رسول الله صلى الله عليه وسلم وغشه فانها محالان في حقه صلى الله عليه وسلم وكذا
عدم التبليغ * واجاب واجب * كصوم رمضان ووجود الله ووحدايته وكلامه
تعالى والحدوث على الله تارة بمعنى جوازه في حقنا بمعنى انه يمكن ان يخلقه الله وان
لا يخلقه وتارة بمعنى عدم امتناعه والا فالشيء ان قدر انه يقع فهو واجب اولايه
فمستحيل * وتحقيق حق * وفي ضمنه ابطال باطل * كاثبات النبوة والرسالة
والولاية والعداوة لاهلها * اي لاهل تلك الاشياء مثل ان يخطر بباله موسى
غير نبي او ان فلانا في البراءة مع انه في الولاية فيعكس ويثبت النبوة لموسى والولاية
لفلان في قلبه ويعتقدها ولا يحرك لسانه في مثل ذلك وان حرك اعاد وقيل
لاحتي يتلفظ ما يسمع وقيل لا ولو تلفظ اذا ذكر ذلك بالقرءان وقيل لا يمسك
ولكنه يمضي ويزيل ما شأنه الازالة ويثبت ما شأنه الاثبات لانه بارادة الاثبات
او الازالة ثبت اعتقاده الحق وابطل الباطل ويقوي به ذلك ولا سيما اهل الوساويس
فقد قيل ان لا عليهم اذا خطر عليهم خاطر ان يكفهم ما وجد من انكار في قلوبهم
وهو واضح لانه لا حاجة الى الامساك لاجل الدفع وقد انكر قلبه ما خطر
فيه مع اول خطوره فمن يكره ما يخطر من المحرمات ويعتقد تحريمها ويقارن انكار
قلبه لما خطورها فيه لم يلزمه الامساك لانه دفع ذلك بلا امساك ولا ينبغي ان
يختلف عالم مع اخر في هذا عندي لان هذا غير شاك وانما يمسك الشاك بل
من كان حاله ذلك اذا تأمل وجد نفسه غير فاعلة لشيء من المنكرات وغير
معتقدة له ولا مكيفة بل شيطان يحكي لها ذلك ويذكره لها وهي كالسامع لا غير
لا يحقها اثم ولا وجوب امساك من اجل ذلك ولا نهى عن منكر لانه لا يجب
عليها الامر والنهي للشياطين اذا لم تعينهم وذلك كله بقلبه ولا ينطق بل يقابل
الخطور بمثلها لا بزيادة نطق * ولا يضر ذلك * المذكور من نحو الاثبات كالازالة
فاعل يضر * معتقده * بكسر القاف مفعوله يعني لا ينقض صلاة معتقده * بل هو
واجب وقيل يضر * اي ينقض صلاته مع وجوب فعله * ان لم يكن اثبات توحيد
الباري ونفي الاشياء عنه * ولا ما يؤدي الى الشرك فان كان ذلك واجب
فعليه ويضي على صلاته وان خطر بباله ما يجوز التوقف فيه جاز تأخير بل يجب

واجب واجب وتحقيق
حق كاثبات النبوة
والرسالة والولاية والعداوة
لاهلها ولا يضر ذلك
معتقده بل هو واجب
وقيل يضر ان لم يكن
اثبات توحيد الباري
ونفي الاشياء عنه

تأخير اذ لم يعلم الحكم فيه وان خطر ما لا يجوز التوقف فيه ولم يعلم او يوصف الله به
ام لا مضى واذا سلم سأل عنه ويجوز له عند بعضهم ان يعتقد انه ليس كمثل شيء
ولا يلزمه سؤال او غيره * وينقضها نقص الفرائض وان سهو * لكن ان كان بعد نقصها
واقشذ او سهو حتى يجاوزه لحد ثالث * ونقص * السنن * الواجبة * بعد
لا الرغائب * جمع رغبة وهي الامر المرغوب فيه * مطلقا * سهوا او عدا
* وتوتر * الرغائب * في الاجر * يزيد بالحج بها وينقص بتركها * فان تذكر
النقص فيها فان * كان * لفرض رجع اليه ما لم يجاوز لحد ثالث * بحسب
ذلك الفرض المنقوص اي ما لم يدخل في الحد الثالث وقيل ما لم يتم الثالث والحد
العمل وقد مر الخلف فيه * وان * كان * لسنة قالها هناك * اي في الموضع
الذي تذكرها فيه دلي الهيئة التي هو فيها لا يعمل ولا يقل بل يمسك فان تذكر في
اثناء كلام قبل ان يعيد قالها في حينه واعاده وان تذكر بعد الهوي او ارفع بعد
تمام ما يقول هنالك وقبل تمام الرفع او الهوي قالها في حينه واقفا حيث هو ثم
يتم الرفع او الهوي وقيل يرجع الى هيئة تلك السنة فيقضها فيها ولا يعيد ما فعل
وقيل يعيد * ك * انسان * ناس سمع الله من حمده * فانه من السنن * وذكره *
معطوف على محذوف اي نسيه وذكره لا على ناس لانه مجرور بالكاف والجار لا
يدخل على ذكر لانه فعل * في السجود * من الركعة التي هو منها او من غيرها
* قاله فيه * وقيل يرجع الى هيئة الركوع من الارض بلا تكبير ولا يجاوزها
ويقوم منها قائلا سمع الله من حمده والجملة استئناف مجرد من حرف الاستئناف
ومعناه الطلب وان تذكر حيث لا يجوز الوقف مثل ان يتذكر عقب قوله لا اله الا الله
فيه كفر اتمه في الجهر لانه مسموع ولو للملائكة والجن ويمضي بلا اتمام الى ما تذكر
ان كان في السر ويقصد الاتمام في قلبه وان لم يتم في الجهر لم يفسد لان الله علم
بانه اعتقد معنى الاتمام * وفرائضها كطهارة الثوب والجسد والمكان والنية
والاستقبال والوقت والقيام مع القدرة * مع ارسال اليدين على ما مر فلو غلها
لعنقه بلا عذر وصلى كذلك اعاد وان غلها لغيره لم يعد وان فك
فيها اتم وقيل يستأنف ويسقط عنه ما لم يقدر عليه من ذلك كما اذا اشتد عليه

وينقضها نقص الفرائض
وان سهو والسنن بعد
لا الرغائب مطلقا وتوتر
في الاجر فان تذكر النقص
فيها فان رجع لفرض اليه ما لم
يجاوز لحد ثالث وان
لسنة قالها هناك كناس
سمع الله من حمده وذكره
في السجود قاله فيه
وفرائضها كطهارة الثوب
والجسد والمكان والنية
والاستقبال والوقت
واقتمام مع القدرة

الامر حتى لا يقدر على ان ينوي في قلبه جميع ما يجب عليه ان ينويه وكما اذا
خاف وصلى على دابة تمشي الى غير القبلة او دارت به السفينة او لم يقدر على الوقت
لنوم او نسيان فيصلي بعده او كان حيث لا يقدر على الوقت فتعين جهده فصلي
وتبين له بعد خروج الوقت انه صلى قبل الوقت * وسائر الاركان كالتكبير
للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والقعود * بين السجدين
وفي التحيات وقيل غير واجب وقيل واجب بين السجدين وقيل في التحيات
الاولى وقيل الثانية وذكر قوله وسائر الاركان كالتكبير يشير الى كل ما هو ركن
ولو على قول فتفسد على ذلك القول فدخل تجديد النية عند ارادة الاحرام ونية
الدخول في الصلاة عنده وبسمة والتوجيه والاستعاذة في قول * بنسيان واحد
منها تفسد والسنن
كالتوجيه والاستعاذة قبل
وبسمة والجرم بالقراءة
والاسرار بها والتكبير لغیر
الاحرام قبل او غير الذي
للقيام من التشهد والتعظيم
وسمع الله لمن حمده
والتسبيح والتحيات
والتسليم فلا يعيد ناس
منها شيئا ان لم يكن في
اكثر صلاته

وسائر الاركان كالتكبير
للاحرام والقراءة والركوع
والرفع منه والسجود والرفع
منه والقعود بنسيان واحد
منها تفسد والسنن
كالتوجيه والاستعاذة قبل
وبسمة والجرم بالقراءة
والاسرار بها والتكبير لغیر
الاحرام قبل او غير الذي
للقيام من التشهد والتعظيم
وسمع الله لمن حمده
والتسبيح والتحيات
والتسليم فلا يعيد ناس
منها شيئا ان لم يكن في
اكثر صلاته

تعظيم الركعة الاولى كله وتعظيم الثانية الانعظيمة او يترك تعظيم الاولى الانعظيمة
وتعظيم الثانية كله وذلك القول بان التعظيمة لا تجزي في الركعة او يعظم مرتين
في احدهما ولا يعظم في الاخرى او يعظم في الاخرى مرة على القول بان التعظيمنتين
ايضا لا تجزيان واما من قال بان الواحدة تجزي او الاثنتين فانه اذا فعل في ركعة
ما يجزي صحت صلاته لانه قد عظم في نصف صلاته اذ كانت مثناة وكذا
التسبيح في السجود انما يعد ما يجزي منه في السجدة جزوا ولو قل وان ترك سمع
الله لمن حمده في ركعة وترك بعضه في اخرى فسد لان ذلك اكثر من النصف
ولو تركه من ثلاثية في ركعتين وقاله في الاخرى او تركه في ركعة وقال اقل من
نصفه في اخرى لفسدت ولو ترك التعظيم في ثلاث ركعات او عظم فيهن مالا
يجزي وعظم في اخرى ما يجزي لفسدت ايضا ولو ترك فيها اوفي الثلاثية تحية وقرا
مالا يجزي من التحيات الاخرى لفسدت وقس على ذلك ولم يشترط الشيخ يوسف
ابن ابراهيم صاحب العدل في عدم فسادها ترك الاكثر وظاهره انها لا تفسد
بترك السنن سهوا ولو ترك الاكثر من نوع منها او نوعا منها كله * وقيل التوجيه
والاستعاذة كالبسمة * المختار انها * فرض وكذا التحيات و * اختاف اصحاب
هذا القول فبعضهم * لم يلزموا بنسيان واحد اعادة الا ان نسي كل التوجيه
والتحيات * وبعضهم الزموا بنسيانه او بعضه اعادة * وقيل التوجيه والاستعاذة *
وبسمة * والتسليم والتقرب * يعني الاتيان بالفضائل المقربة الى رضى الله
وثوابه * نوافل لا يوجب تركها * عدا * اعادة * بل نقصان فعل هذا يشاب
على صلاة لم يتقرب بها والتقرب هو ان ينوي بها رضى الله او مع التلفظ ولا يجزي
التلفظ بلا نية * والاول اصح * وظاهر كلام الشيخ فيما مضى ان الاستعاذة
نفل * والارغاب كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع * وقيل فرض
* والزيادة على * انقدر * المجزي في القراءة واطالة القيام * يعني اللبث في
الركوع والسجود باكثر التعظيم والتسبيح او زيادة غيرهما من ذكر الله جل
وعلا واللبث في التحيات الثانية بزيادات في اخرها واللبث في القيام بعد الرفع
من الركوع باكثر الذكر فيه اذا قلنا ان ذلك مرغوب فيه وانما فترت اطالة

وقيل التوجيه والاستعاذة
كالبسمة فرض وكذا
التحيات ولم يلزموا بنسيان
واحد اعادة الا ان نسي
كل التوجيه والتحيات
وقيل التوجيه والاستعاذة
والتسليم والتقرب نوافل
لا يوجب تركها اعادة
والاول اصح والارغاب
كتوجيه ابراهيم عليه
السلام والخشوع والزيادة
على المجزي في القراءة
واطالة القيام

الامر حتى لا يقدر على ان ينوي في قلبه جميع ما يجب عليه ان ينويه وكما اذا خاف وصلى على دابة تمشي الى غير القبلة او دارت به السفينة او لم يقدر على الوقت لنوم او نسيان فيصلي بعده او كان حيث لا يقدر على الوقت فتجني جهده فصلي وتبين له بعد خروج الوقت انه صلى قبل الوقت * وسائر الاركان كالتكبير للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والقعود * بين السجدين وفي التحيات وقيل غير واجب وقيل واجب بين السجدين وقيل في التحيات الاولى وقيل الثانية وذكر قوله وسائر الاركان كالتكبير يشير الى كل ما هو ركن ولو على قول فتفسد على ذلك القول فدخل تجديد النية عند ارادة الاحرام ونية الدخول في الصلاة عنده وبسمة والتوجيه والاستعاذة في قول * بنسيان واحد منها تفسد * ان لم يتذكر حتى تتم او يجاوز لحد ثالث التكبير الاحرام والطهارة والنية والاستقبال والوقت والقيام فمن تركها غير داخل في الصلاة اصلا فمراده بالفساد عدم وجود الصلاة الصحيحة سواء دخل فيها كما لا يجوز او كما يجوز ثم حدث ناقضها * والسنن كالتوجيه والاستعاذة * عند بعض والمختار فيما مضى من كلام المصنف والشيخ * قيل وبسمة * ضعفه لعمومه بسمة الفاتحة مع ان الصحيح فيها الوجوب * والجهر بالقراءة والاسرار بها والتكبير لغیر الاحرام قبل او غير الذي للقيام من التشهد * اراد بقيل ان بعضا استثنى تكبير القيام للتشهد وجعله فرضا وهو مشهور اقتصر عليه فيما مضى وضعفه هنا بقوله قيل والعطف بالواو في قوله وغير الذي للقيام وفي بعض النسخ باو على انها للتنويع او بمعنى الواو والعطف عطف توهم كانه توهم انه قال والتكبير غير تكبير الاحرام فيكون المعنى والتكبير المغاير لتكبير الاحرام قيل ولتكبير القيام الخ وان كان التكرير فان الذي لغیر الاحرام هو الذي لغیر القيام والاحرام * والتعظيم وسمع الله من حمده * وربنا ولك الحمد والزيادة بـ * والتسبيح والتحيات والتسليم * وتقدم الخلاف في ذلك * فلا يعيد ناس منها شيئا * ولو دام على نسيانه حتى يخرج من الصلاة * ان لم يكن في اكثر صلاته * وهو مافوق النصف وانما يعتبر كل نوع على حدة مثل ان يترك اكثر التكبير او اكثر التعظيم وذلك ان تكون الصلاة مثناة فيترك

وسائر الاركان كالتكبير للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والقعود فنسيان واحد منها تفسد والسنن كالتوجيه والاستعاذة قبل وبسمة والجهر بالقراءة والاسرار بها والتكبير لغیر الاحرام قبل او غير الذي للقيام من التشهد والتعظيم وسمع الله من حمده والتسبيح والتحيات والتسليم فلا يعيد ناس منها شيئا ان لم يكن في اكثر صلاته

تعظيم الركعة الاولى كله وتعظيم الثانية الاتعظيمة او يترك تعظيم الاولى الاتعظيمة وتعظيم الثانية كله وذلك القول بان التعظيمة لا تجزي في الركعة او يعظم مرتين في احدها ولا يعظم في الاخرى او يعظم في الاخرى مرة على القول بان التعظيمة ايضا لا تجزيان واما من قال بان الواحدة تجزي او الاثنان فانه اذا فعل في ركعة ما يجزي صحت صلاته لانه قد عظم في نصف صلاته اذ كانت مثناة وكذا التسبيح في السجود انما بعد ما يجزي منه في السجدة جزءا ولو قل وان ترك سمع الله لمن حمده في ركعة وترك بعضه في اخرى فسدت لان ذلك اكثر من النصف ولو تركه من ثلاثية في ركعتين وقاله في الاخرى او تركه في ركعة وقال اقل من نصفه في اخرى لفسدت ولو ترك التعظيم في ثلاث ركعات او عظم فيهن مالا يجزي وعظم في اخرى ما يجزي لفسدت ايضا ولو ترك فيها اوفي الثلاثة تحية وقرا مالا يجزي من التحيات الاخرى لفسدت وقس على ذلك ولم يشترط الشيخ يوسف ابن ابراهيم صاحب العدل في عدم فسادها ترك الاكثر وظاهره انها لا تفسد بترك السنن سهوا ولو ترك الاكثر من نوع منها او نوعا منها كله * وقيل التوجيه والاستعاذة كالبسمة * المختار انها * فرض وكذا التحيات * واختاف اصحاب هذا القول فبعضهم * لم يلزموا بنسيان واحد اعادة الا ان نسي كل التوجيه والتحيات * وبعضهم الزموا بنسيانه او بعضه اعادة * وقيل التوجيه والاستعاذة * وبسمة * والتسليم والتقرب * يعني الاتيان بالفضائل المقربة الى رضى الله وثوابه * نوافل لا يوجب تركها * عمدا * اعادة * بل نقصان فعلها يشاب على صلاة لم يتقرب بها والتقرب * وان ينوي بها رضى الله او مع التلطف ولا يجزي التلطف بلا نية * والاول اصح * وظاهر كلام الشيخ فيما مضى ان الاستعاذة نقل * والراغب * كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع * وقيل فرض * والزيادة على * انقدر * المجزي في القراءة واطالة القيام * يعني اللبث في الركوع والسجود باكثر التعظيم والتسبيح او زيادة غيرها من ذكر الله جل وعلا واللبث في التحيات الثانية بزيادات في غيرها واللبث في القيام بعد الرفع من الركوع باكثر الذكر فيه اذا قلنا ان ذلك مرغوب فيه وانما فسرت اطالة

وقيل التوجيه والاستعاذة كالبسمة فرض وكذا التحيات ولم يلزموا بنسيان واحد اعادة الا ان نسي كل التوجيه والتحيات وقيل التوجيه والاستعاذة والتسليم والتقرب نوافل لا يوجب تركها اعادة والاول اصح والراغب كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع والزيادة على المجزي في القراءة واطالة القيام

الامر حتى لا يقدر على ان ينوي في قلبه جميع ما يجب عليه ان ينويه وكما اذا خاف وصلى على دابة تمشي الى غير القبلة او دارت به السفينة او لم يقدر على الوقت لنوم او نسيان فيصلي بعده او كان حيث لا يقدر على الوقت فتعين جهده فصلى وتبين له بعد خروج الوقت انه صلى قبل الوقت * وسائر الاركان كالتكبير للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والقعود * بين السجدين وفي التحيات وقيل غير واجب وقيل واجب بين السجدين وقيل في التحيات الاولى وقيل الثانية وذكر قوله وسائر الاركان كالتكبير يشير الى كل ما هو ركن ولو على قول فتنفسد على ذلك القول فدخل تجديد النية عند ارادة الاحرام ونية الدخول في الصلاة عنده وبسملته والتوجيه والاستعاذة في قول * بنسيان واحد منها تفسد * ان لم يتذكر حتى تتم او يجاوز لحد ثالث التكبير الاحرام والطهارة والنية والاستقبال والوقت والقيام فمن تركها غير داخل في الصلاة اصلا فمراده بالفساد عدم وجود الصلاة الصحيحة سواء دخل فيها كما لا يجوز او كما يجوز ثم حدث ناقضها * والسنن كالتوجيه والاستعاذة * عند بعض والمختار فيما مضى من كلام المصنف والشيخ * قيل وبسملته * ضعفه لعمومه بسملته الفاتحة مع ان الصحيح فيها الوجوب * والجهر بالقراءة والامرار بها والتكبير لغير الاحرام قيل او غير الذي للقيام من التشهد * اراد بقيل ان بعضا استثنى تكبير القيام للتشهد وجعله فرضا وهو مشهور اقتصر عليه فيما مضى وضعفه هنا بقوله قيل والعطف بالواو في قوله وغير الذي للقيام وفي بعض النسخ باو على انها للتنويع او بمعنى الواو والعطف عطف توهم كانه توهم انه قال والتكبير غير تكبير الاحرام فيكون المعنى والتكبير المغاير لتكبير الاحرام قيل ولتكبير القيام الخ وان كان التكبير فان الذي لغير الاحرام هو الذي لغير القيام والاحرام * والتعظيم وسمع الله لمن حمده * وربنا ولك الحمد والزيادة بـ * والتسبيح والتحيات والتسليم * وتقدم الخلاف في ذلك * فلا يعيد ناس منها شيئا * ولو دام على نسيانه حتى يخرج من الصلاة * ان لم يكن في اكثر صلاته * وهو مافوق النصف وانما يعتبر كل نوع على حدة مثل ان يترك اكثر التكبير او اكثر التعظيم وذلك ان تكون الصلاة مشناة فيترك

وسائر الاركان كالتكبير للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والقعود فبنسيان واحد منها تفسد والسنن كالتوجيه والاستعاذة قبل وبسملته والجهر بالقراءة والاسرار بها والتكبير لغير الاحرام قيل او غير الذي للقيام من التشهد والتعظيم وسمع الله لمن حمده والتسبيح والتحيات والتسليم فلا يعيد ناس منها شيئا ان لم يكن في اكثر صلاته

تعظيم الركعة الاولى كله وتعظيم الثانية الانعظيمة او يترك تعظيم الاولى الانعظيمة وتعظيم الثانية كله وذلك القول بان التعظيمة لا تجزي في الركعة او يعظم مرتين في احدهما ولا يعظم في الاخرى او يعظم في الاخرى مرة على القول بان التعظيمة ايضا لا تجزيان واما من قال بان الواحدة تجزي او الاثنتين فانه اذا فعل في ركعة ما يجزي صحت صلاته لانه قد عظم في نصف صلاته اذ كانت مشناة وكذا التسبيح في السجود انما يعد ما يجزي منه في السجدة جزءا ولو قل وان ترك سمع الله لمن حمده في ركعة وترك بعضه في اخرى فسدت لان ذلك اكثر من النصف ولو تركه من ثلاثية في ركعتين وقاله في الاخرى او تركه في ركعة وقال اقل من نصفه في اخرى لفسدت ولو ترك التعظيم في ثلاث ركعات او عظم فيهن مالا يجزي وعظم في اخرى ما يجزي لفسدت ايضا ولو ترك فيها او في الثلاثية تحية وقرا مالا يجزي من التحيات الاخرى لفسدت وقس على ذلك ولم يشترط الشيخ يوسف ابن ابراهيم صاحب العدل في عدم فسادها ترك الاكثر وظاهره انها لا تفسد بترك السنن سهوا ولو ترك الاكثر من نوع منها او نوعا منها كله * وقيل التوجيه والاستعاذة كالبسملته * المختار انها * فرض وكذا التحيات * واختلاف اصحاب هذا القول فبعضهم * لم يلزموا بنسيان واحد اعادة الا ان نسي كل التوجيه والتحيات * وبعضهم الزموا بنسيانه او بعضه اعادة * وقيل التوجيه والاستعاذة * والبسملته * والتسليم والتقرب * يعني الاتيان بالفضائل المقربة الى رضى الله وثوابه * نوافل لا يوجب تركها * عمدا * اعادة * بل نقصان فعلها هذا يشاب على صلاة لم يتقرب بها والتقرب هو ان ينوي بها رضى الله او مع التلفظ ولا يجزي التلفظ بلا نية * والاول اصح * وظاهر كلام الشيخ فيما مضى ان الاستعاذة نقل * والراغب * كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع * وقيل فرض * والزيادة على * انقدر * المجزي في القراءة واطالة القيام * يعني اللبث في الركوع والسجود باكثر التعظيم والتسبيح او زيادة غيرهما من ذكر الله جل وعلا واللبث في التحيات الثانية بزيادات في اخرها واللبث في القيام بعد الرفع من الركوع باكثر الذكر فيه اذا قلنا ان ذلك مرغوب فيه وانما فسرت اطالة

وقيل التوجيه والاستعاذة كالبسملته فرض وكذا التحيات ولم يلزموا بنسيان واحد اعادة الا ان نسي كل التوجيه والتحيات وقيل التوجيه والاستعاذة والتسليم والتقرب نوافل لا يوجب تركها اعادة والاول اصح والراغب كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع والزيادة على المجزي في القراءة واطالة القيام

القيام بذلك لان اطالة القيام بالقراءة معلوم من قوله والزيادة على القدر المجزي في القراءة اذ لا غاية للزيادة الا ما لا يمكن من نحو خروج الوقت او لعله اراد انه رغب في الزيادة هكذا وانه رغب في اطالة القيام بكون الزيادة كثيرة وكون القراءة بالترتيل فيطول القيام به ولو لم يكن الا الفاتحة او هي والقدر المجزي * لفظ * وامثال ذلك لا تخفى واما المأموم فلا وجه لاطالته في الترتيل فيقوته الامام ولا الاكثر من التعظيم والتسبيح فيقوته ولا قراءة له الا الفاتحة فلا يرتلها بقدر ما يقوته الامام او يقوته سماع السورة او بعضها اذا كانت واما الامام فانه مأمور بان يصلي بصلاة اضعف القوم وكان صلى الله عليه وسلم ينهي الائمة عن التطويل بالناس ويقول اذا صلى احدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير وذا الحاجة واذا صلى لنفسه فليطل ما شاء وكان صلى الله عليه وسلم يخفف الصلاة مع اتمامها ويقول اني لا ادخل في الصلاة وانا اريد اطالتها فاسمع بكاء الصبي فاتجوز في صلاتي بما اعلم من شدة وجد امه من بكاءه وكان صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم بقوم فليقدرهم باضعفهم * فائدة * قال ابو اسحاق والقاتمة في اخرتي ظهر او عصر او عشاء واهرة مغرب غير واجبة * فصل صلاة امرأة بمندعها * يكسر الميم وفتحها وضمها وفتح الدال الحزانه والمراد الموضع الذي هو اشد ستر في بيتها وقال شيخ الاسلام زكريا الانصاري الشافعي في فتح الجليل في الخدع انه يضم الميم وكسرها بيت في بيت كان بانيه جعله خادعا لمن رام تناول ما فيه * افضل من صحن بيتها * وسطه وكذا صحن الدار * ودارها افضل من المسجد * ولو مع الامام فيه * ولا تصح في غير ذلك * ولو لم يبراجني خلفها * الا بستره من خلفها * زيادة على السترة المندوبة لها كالرجل من امامها يدها ثلاثة اذرع او اقل وان مر اجنب بالغ يدها فسدت * بكتوب او عود او حائط او بهيمة * قائمة او باي حال بحيث نفسها ان لا تذهب ابريط او غيره * او نساء * ولو حائضا او نفساء اذ لا يشترط الطهارة لستره الخلف * او محرم منها * او طفل اجنب غير مراهق وقولان في المراهق * ولا تحتاج لها * لالستره خلفها * في ليل * ولو مقمرا ولا خلف امام * ولا في سفر ابيع لها * قبل او لم يبع لها * وقيل لا تعبدان صلوات خارجا *

لفظ

فصل

صلاة امرأة بمندعها افضل من صحن بيتها ودارها افضل من المسجد ولا تصح في غير ذلك الا بستره من خلفها بكتوب او عود او حائط او بهيمة او نساء او محرم منها ولا تحتاج لما في ليل ولا في سفر ابيع لها وقيل لا تعبدان صلوات خارجا

ولم يجعل ستره من خلفها الا ان مر خلفها راكعة * حال من المضاف اليه بناء على قول الفارسي انه يجوز محي الحال منه ولو لم يصاح المضاف للعمل فيه ولا كان جزءا منه ولا كجزءه * او ساجدة بالغ * فاعل مر * عاقل صحيح النظر اجنبي * وان مربها قائمة لم يضرب وقيل يضربها وقيل لا يضرب ولو راكعة او ساجدة ولا يضربها المار الذي لم ينظر اليها والاعمى والصبي والمجنون وذو عجز ولا ان مربها في بيتها او في المسجد او في موضع الرجال فيه لكن لا ينبغي لها وان صلى في موضعها فيه فدخلت عليه اعاد وقيل لا والامة كالرجل ولا ينبغي لها قصد موضع الرجل وان اعتقت غطت وقيل استأنفت وانما ابيع لها ان تصلي بلا ستره من خلفها في السفر المباح لانه لا تجوز في السفر ستره فلو وجدت بيت شعرا او بناء كانت كاتبي في الحضر وشددوا على المسافرة في معصية ان لا تجزيها الا ستره كما شدوا على من سافر في معصية ان لا يجزيه التيمم * ولا يصلي * نفى في معنى النهي * زناه * بزي ونون مفتوحتين بلا تشديد للنون وبعد النون الف وبعد الالف همزة فاعل يصلي * وهو الحاقن ببول * اي حابس بوله في مثانته والباء زائدة في المفعول ولك ان تقول سببية باعتبار انه يقال له حاقن لاجل البول المجتمع في مثانته * ولا مدافع لاختبائه * يشندان عليه ويدفعها وهما البول والغائط الدفع اخص من الجمع للبول في المثانة والمراد بالاخشين حقيقتيهما فيشمل دفع احدهما وحده ودفعهما معا * والنحو * وهو الغائط * اشد * من البول لتعدي موضعه فان صلى كذلك اعاد وقد قيل من جاءه الغائط فيها فكأنه صر في ثوبه فان جاءه الريح دفعه ولو باستعمال كما في الديوان ولا عليه فاذا صلى الانسان وهو يدفع بولا وغائطا او احدهما فسدت دخل بهما الصلاة او حدثا فيها * وقيل لا تقصد ان اتى بها كما امر * لم ينقص منها شيئا ولم يحدث فيها كلاما ولا صوتا ولا فعلا ولو دخل بهما الصلاة ولكنه عاص لانه اقتحم النهي ورخص مالم يتحرك ولو دخل بهما ورخص مالم يخرجها ولو دخل بهما الصحيح ان دخل بواحد من ذلك وشغله فسدت وان حدثا فيها فلا تقصد عند صاحب هذا القول الا ان تكلم او صات او تحرك تحركا لغير دفعها واما ان تحرك لدفعها او قعد ليزولا او اضطجع ليزولا اذا كان

الا ان مر خلفها راكعة او ساجدة بالغ عاقل صحيح النظر اجنبي ولا يصلي زناه وهو الحاقن ببول ولا مدافع لاختبائه والنحو اشد وقيل لا تقصد ان اتى بها كما امر

لا يزولا الا بالقعود او امسك بيده على عورته من فوق الثوب ليزولا فلا فساد لان ذلك كله من اصلاح الصلاة وقد اختلفوا فيمن مسحها بلا حائل ليحس النجس فلم يجد هل تنقض هي والوضوء ام هي ام لا واحد اقول مرت والذي عندي الريح كالبول والغائط في كل ما ذكره المصنف وذكرته وقيل لا تنفس بذلك ما لم يرفع رجلا ويضعها ولا عاقص شعره لا لاجل الصلاة جمعه بضمير وقيل او بدونهما في الصلاة قال به بعضهم او قبلها لاجلها وهو ظاهر العبارة خلف قفاه او جانباً ولا عاقده امامه او جامعته بلا عقد قبل الصلاة او فيها على القولين ولو امرأة وان فعل اعاد وقيل لان فعل قبلها مطلقاً او جمعة فيها او كفه خلف او امام فيها بلا ضمير او قتل وكذلك الخلف في كف الثوب لاجلها قبل او بعد وقيل بالنهي في ذلك كله ولو لاجلها قبلها او فيها ومصر في ذلك كلام والصحيح فيمن كلما اراد السجود مسك ثوبه اورده بين نخذه الاعادة وقد سن للانسان عشر من الحصال خمس في رأسه وهي قص الشارب ويجوز حاقه وقيل بدعة مكروه واجيز تنفقه بكراهة وقيل هو عذاب المنافقين وقيل المكروه تنف بعضه ولا يازم ازالة ما فوق الشارب الا ان طال ودخل الفم بل لا يزال الا ان طال كذلك او شوه ووقر الشعر ولا يكفي جعل خيط او غيره في المفرق يفرقه من اذن لاذن او من امام الخلف او من جانب الجانب مطلقاً بحيث يكون قدر نصفه في رأي العين وان فرق من اذن لاذن مثلاً ثم من وسط التفريق الى قدام او الى الخلف جاز وفيه زيادة فرق واما ان يفرقه من اذن لاذن ثم من قدام الى خلف ولو لم يصل خلفه او قدامه كله فلا يجوز عندي لانه على هيئة الصليب والسواك ولو باصبعه ان لم يجد غيره وندب باراك وعرفه اولى منه ويستاك قبل الوضوء والتميم وقبل الصلاة وفي التاج ندب عند الجوع والوضوء وقيل عند القيام من النوم وقيل عند صلاة الفجر وكره لمحتجم ولمن به قيء او سعال او عطس او زكام يابس او حرقان وكره ابو عبيدة التسوك في المسجد ومضمضة الفم فيه قال ويخرج فاعل ذلك وقيل لا يكره التسوك فيه وسبب الخلاف هل هو عبادة كالصلاة فلا يكره او نظافة عن وسخ وازالة له تعبدانها فيكره ذلك في المسجد

ولا عاقص شعره خلف قفاه ولا عاقده امامه ولو امرأة وقد سن للانسان عشر خمس في رأسه وهي قص الشارب ووقر الشعر والسواك

قولان ذكرتهما في الشامل بالاستدلال لهما والمضمضة والاستنشاق وخمس في سائر جسده وهي تنف شعر ابطيه ويجوز حلقه وقصه وازاله بالنورة وتقليم اظفاره قطعها بالموسى او بالمقص ويبتدي بمسحة اليمنى ثم الايام ثم الوسطى ثم البنصرة ثم الخنصرة ثم وسطى اليسرى ثم المسحة ثم الخنصرة واما اللعق من الطعام فالخنصرة فالايام فالبنصرة فالسبابة فالوسطى ولا بأس بترك الترتيب بل قيل لا اثر عنه صلى الله عليه وسلم في الترتيب ولا عن الصحابة فانظر الشامل واستحداده اي ازالة شعر الفرجين وما تلاهما واجيز الى السرة بشيء حديد يحلقه او بنورة او تنف وياتي ذلك ان شاء الله واستنجاه وختانه وقيل ان لم يولد على هيئة المختون وولد نبينا صلى الله عليه وسلم وادم وشيث وادريس ونوح وسام ولوط ويوسف وموسى وسليمان وزكرياء وعيسى عليهم السلام مختونين وقيل لم يولد غيرهم مختوناً واول من اختن ابراهيم وهو ابن ثمانين سنة ويندب للمرأة ولا يسع ترك صبي حتى يبلغ الا لعذراً ولا يضمن الخاتن من مات به ان كان بحال من يختن بان قوي ولا يائتم واجرة الخاتن من مال المختون ويلزم الختان والده ووالد الاخرس والاجرة ان لم يكن لها مال ويكفي ظهور اكثر الحشفة وقيل كلها وقيل نصفها ولا يظهر البالغ لختانه من ذكره الا ما احتاج لظهوره ومن لم يجد خاتناً فالي ان يجد ويفعل افعال المختون وان اعتيد لقوم الموت بالاختتان تركوه وكانوا كالمختونين وزعم الحسن ان من اسلم كبير او خاف العتب جاز له تركه وجازت افعاله كالمختون ويكره ولده وعبد البالغ عليه ومن قام يتيم او يتيمه جاز له ختنه ويستحب قبل البلوغ ولا ضمان على الخاتن ان لم يتعمد ولا ضمان على المحتسب في ختن يتيم غير بالغ ان كان في حد الختن ولو كان له وصي او ولي وقيل يضمن ويختن الختنى من موضع الذكر وجاز لرجل ان تحتنه المرأة ان لم يجد رجلاً لاعكسه فالشارب ان دخل في فيه اعاد الصلاة ونجس مبلول مسه وقيل لا ينجس ولا ضير بطول شعر جانبي الفم وقيل يجب قصه اذا قبح وصار في ذي المشركين قولان ذكرتهما في شامل الاصل والفرع بالاستدلال ويسمى شعر جانبي الفم السبائين وقيل يزال شعر الشارب او يقص اذا مضى شهر

والمضمضة والاستنشاق وخمس في جسده وهي تنف ابطيه وتقليم اظفاره واستحداده واستنجاه وختانه فالشارب ان دخل في فيه اعاد

وقيل اربعون يوماً وقيل سبعة ايام والسبيلان كاشارب في هذه الاقوال والفرق
تفسد الصلاة بعده ومع وجوده ان جاوز ثلاث شعرات من ناحية لاخرى
وان جاوزت اثنتان من ناحية واخرى من اخرى فقولان وذلك بحسب نظره ولا يكلف
حساب شوره كله شعرة شعرة وانما يجب الفرق ان طال الشعر قدر عرض ثلاثة اصابع
فاكثر وقيل قدر عرض اربعة اصابع فاكثر وفي التاج لا يتولى تارك الفرق ولا
يتبرأ منه ان لم يقصد خلافهم وان عارض شعر لم يتم اربعة اصابع او ثلاثة من جانب
اول الفرق او اخره او وسطه لم يلزمه فرق وفرق غيره وشعر الابطى يجب
تنفقه ان خرج منه اي من الابطى بعد الصاق الذراع للجنب واستحب
بعضهم تنفقه في كل اربعين يوماً وتنفقه سهل عند من تعود في ابتداءه والعانة
يجب حلق شعرها اذا دار بأصبع يحمل على اصبع اوسط وهي الوسطى لانها دون
الابهام وفوق غيرها وقيل ان مضى عليه اربعون يوماً وقيل للنساء عشرون ولهم
اربعون واستحب ابن محبوب حلقها لكل في كل شهر ويستحب للرجال حلقها وللنساء
تنفقه وازالته بالنورة للجميع وقيل تأخيرها عن اربعين يوماً مكروه وعن ابي سعيد
خالف السنة رجل جزها او تنفقه يعني العانة واخاف عليه الاثم ومن وجد النورة
وحلقها بغيرها خالفها ايضا ويميزي شبهها ان وجد ومن عدم ذلك حلق بالموسى
وهو الامثل ثم القص والمرأة فيها كالرجل وقال ابو روح لا تفسد صلاة تاركها
سنة او اكثر ويجب على المرأة حلق الشعر ان ثبت حيث يقبها وعن ابي عبيدة
وابي الحواري لا اعلم حدا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابطى وحلق
العانة الا اذا طال فزح ذلك عن نفسك وعن ابي الحواري لاحد الا على ما يمكن
والظفر يجب تقليمه ان جاوز رأس اصبع وقد مر الموضع الذي يبدأ
منه والترتيب وعن الغزالي انه صلى الله عليه وسلم بدأ بمسبحة اليمنى الى الخصر
وختم بالابهام وابتدأ بخصر الشمال الى الابهام والرجلان كاليدين وقال الغزالي
ان لم يثبت فيها نقل بري بخصر اليمنى ويختم بخصر اليسرى كالتخيل وقيل
حلق العانة واجب على الرجل ويجوز للمرأة والمستحب لها تنفقه وقيل حلقه وكان
صلى الله عليه وسلم يدفن اظفاره وقالت اليهود يقتدي بنا فكان يثرها يمينا وشمالا

والفرق ان جاوز ثلاث
شعرات من ناحية لاخرى
ان طال قدر اربعة
اصابع فاكثر وشعر الابطى
ان خرج منه بعد الصاق
الذراع والعانة اذا دار
باصبع والظفر ان جاوز
رأس اصبع

وروي ان دفنها ودفن الشعر بدعة وان من قلمها اربعين خميسا مثالية لم يفتقر
وقيل تصح الصلاة على ذلك من دخول الشارب في الفم ومجاورة ثلاث
شعرات لجانب او اكثر منها وخروج شعر الابطى بعد الصاق ودور شعر العانة
باصبع ومجاورة الظفر رأس اصبع وكذا رخص في عدم الفرق اصلا او الاشارة
الى ترك القص والفرق والسواك والتنف والتقليم والاستحباب وهذا اولى لان
السواك لم يذكره الا اولاً ولم يذكره بعد ذكر امثل ذكر غيره نعم تصح الاشارة
لتلك الاشياء على تقدير مضاف اي مع ترك ذلك لا مع ترك استنجاء وختان
ولم يوجبه بعض قومنا فنصح عليه بدونه لكن لا يعمل به بل متروك ومضمضة
واستنشاق اتفاقاً من اصحابنا وقيل يصح وضوء من تركها ولو عمدا فانظر الشامل
وهو قول غيرنا * فوائد * من الديوان وهي انه لا يستجمر بحجر فيه تراب
ويجوز ان يستنجي بما استنجى به غيره ان بقي فيه احرف لم تستنجى او استنجى
به هو قبل ويستجمر بعود تيس بالقحط لان قطع رطباً ثم تيس ويستجمر
بمحارة اصحابها في مستراح غيره وان جاء بمحارة فاستجمر بها فيه فهل يطرحها فيه
قولان ويستجمر بالكتمان والصفوف ان لم يجد غيرها ومن مر على ساقية لا يدري
تجري ام لا فقد رخص بعض ان يستنجي فيها عسى انها تجري وان كان تنقطع
بشرب الثور او يغلقها الرجل برجله استنجى فيها واحد بعد واحد واجيز جملة ان لم
يظهر اثر النجس وبأخذ شريكه على قسمة ماها او عشيرته او وكيله او على ان
يجعلوا له خليفة والا اخذ سهمه وقيل يتيمم وزعم بعض ان الابن يعطي لآبيه
الماء ويتيمم وتعطيه الرعية لامامهم ويتيممون وقيل لا وان كان عنده ماء ان
نجس احدهما ولم يعرفه فليتيمم وقيل يغسل باحدهما ويتيمم ثم يأخذ ثوبه ويصلي
ثم بالآخر يغسل مواضع الاول ويتيمم ويأخذ ثوبه ويصلي وان كان في يده
مال ناس او ماله جازله التيمم ان لم يصل الى حفظه الا بالتيمم ويصلي ولو بايماء
او ماشياً حفظاً عن الذئب للغم قبل ولو لم يضمنه ومن اذن لرجل ان يستنجي
باناءه او في داره او يغتسل او نحو ذلك وحجر عليه قبل التمام كف وان خاف
النجس اتم واعطاه كراء ما بعد الحجر ومن كان يستنجي ويعرض له الا يزال فخافه

وقيل تصح على ذلك
لا مع ترك استنجاء وختان
ومضمضة واستنشاق اتفاقاً

يوماً قدامي وجفف وغسل ان انزل وقيل يتيمم ومن ضيق عليهم غسلوا مثنى
من اناه واحد باستار رجلان رجلان او امرأتان امرأتان ومن جاؤا للماء
مرة واحدة تقارعوا على من يتقدم اولاً فأولاً ويميزي مسح الثوب الذكر
ان نزل الماء كثيراً حتى يطهر الذكر والثوب واما الغائط فلا يكفيه الا القصد
في مخرجه ومن اغتسل تبريداً او تعلماً او تليماً لم يكفه لجنازة او غيرها خلافاً
لبعض ومن عليه جنابات اجزاء غسل واحد وقيل لا ويجعل الماء في شماله يمينه
ويضمض ويستنشق بشماله وقيل يجعله في فيه وانه يمينه ويضمض ويستنشق
يسراه وان لم ير بأصبعه الاعلى الاضراس او الاعلى اللثة او عليها في بعض النعم
وعلى الاضراس في بعض اخر كفي وشدد بعض على من فرغ ماءه فوجد الماء
بعد الجفوف ان يعيد الغسل او الوضوء وان توضأ طفلاً وبلغ اعاده وعندى
انه يجوز له لانه تصح منه العبادة كما انه ان توضأ بالغ لفعل ولو قبل الوقت اجزي
لفرض ومن مس عورته غير متعمد لم ينتقض وضوءه واجاز بعض ان يتيمم
وفي جسده نجس يابس وينزعه بعد التيمم ومن خاف القوت تيمم ولو بل وجهه
او يده وان لم يعمها البال جازله التيمم وان ادخل المتيمم يده في التراب ولو
مقلوبة كفاه ويجوز بالرماد ويستحب التيمم للقبلة ومن تيمم وهو مشرك او مجنون
فاسلم او صبحاً اعاد وان تيمم رجل لعله ثم استراح ورجعت اليه او جاءته اخرى
فقولان في اعادة التيمم وان ضيع اعاد وعلامة المصير عند بعض كون الشمس
بيضاء نقية وقيل بينه وبين الظهركتان وقيل اربع وقيل ست وقيل حلب
شاة وقيل مقدار ما يتيمم فيه بعمامة اربعون ذراعاً وقيل بين المغرب والعشاء
ركعتان وقيل اربع وقيل التيمم المذكور وقيل اذا لم تعد النجوم لكثرتها وقيل
اذا لم يفرق بين الشاة والكلب وقيل بينه وبين الذئب وقيل مقدار حلب شاة
ومن اذن او اقام تليماً اعاد على الصحيح وكذا التيمم **باب** في القضاء
وجوب قضاء صلاة اي الاتيان بها فاطلق اللفظ الذي هو لفظ قضاء الموضوع
لمعنى مخصوص وهو فعلها بعد وقتها على العام الذي هو مطلق الاتيان بها سواء كان
اداء او قضاء بمعنى القضاء الخاص وانما قلت ذلك لانهم اختلفوا فيما يصلية

باب

وجوب قضاء صلاة

الناسي والناسي هل هو قضاء او اداء ولم يتفقوا على انه قضاء **نسيت** او نيم عنها
وخرج وقتها اتفاقاً وهل يجب **القضاء** ان تركت عمداً اولاً قولان **وكفر**
على القولين ولزمته الكفارة وسموا الزام القضاء تشديداً باعتبار ان النفس بطبعها
تميل الى عدم القضاء طلباً للراحة ولو سمي ترخيصاً لصح لان فيه ادراك صلاة
وثوابها وسمي عدم الزام القضاء ترخيصاً لميل الطبع اليه ولو سمي سمي تشديداً لصح
لان فيه الحكم بانه فاتته الصلاة وفاته تداركها وفاته تدارك ثوابها والصحيح
وجوب قضاءها كما يقضي الصوم ولا نها ولو علت بوقت وزال الوقت لكن هادين
لله وقد ورد في الحديث ان دين الله احق بالوفاء والعبادة بعموم افظ هذا الحديث
ونحوه لا بخصوص سببه ومن لم يوجب له ولو على من يصلي تارة ويترك اخرى
والتشديد في هذا هو قول غيره والمعتمد عليه في الديوان انه لا قضاء عليه ووجهه
ان الاوقات بمنزلة الاشخاص فما تعلق بوقت معين بمنزلة فعل متعلق بشخص معين
فصار الوقت الذي لم يتعلق به الفعل بمنزلة الشخص الذي لم يتعلق به الفعل فكما
لا يجب القضاء في هذه الصورة على الشخص الذي لم يتعلق به الفعل فكذا في
تلك الصورة اذ الامر الوارد بالفعل في الوقت المعين لا يتناول ما عداه كما ان
الامر الوارد بتعلق الفعل بشخص معين لا يتناول غيره والجواب انه نسلم ان تعلق
الفعل بالوقت كتعلقه بالشخص لكن نقول اذا تعلق بشخص الى وقت معين
لم يفت بغوات الوقت كما انه لو تعلق به دين يقضيه في ساعة كذا او وقت كذا
او يوم كذا او شهر كذا او نحو ذلك وفات الميعات الذي وقت له لم يسقط عنه
الدين ولا تعاد صلاة السنة وقيل تعاد سنة المغرب والعشاء وهو قول ابي
نوح ومن ذلك قيام رمضان زمان قضاء رمضان **شدد** في مصل تارة تارك **تارة**
تارة اخرى ان يعيدها وفيه ترخيص **ورخص** في تاركها حتى تاب ان
لا يعيدها هذا التشديد والترخيص قول ثالث فقط وكأنه قال وقيل ان كان
يصلي ويترك يعد وان استمر على الترك لم يعد وفيه تشديد لبعض العلماء ولزمته
الكفارة على الصحيح وهذا الذي رخص له ان لا يعيدها رخص له ان لا يقضي
شيئاً مما تركه من حقوق الله سبحانه وتعالى كركاة وصوم وكفارات بانواعها

نسيت او نيم عنها وخرج
وقتاً اتفاقاً وهل يجب
ان تركت عمداً اولاً
قولان وشدد في مصل تارة
تارك اخرى ورخص في
تاركها حتى تاب ان
لا يعيدها

وحج ان ذهب ماله قبل التوبة او معها او بعدها بدون ان يكون معه حتى يأتي زمان الحج ونحو ذلك من حقوق الله تعالى تشبها بالمشارك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس بين العبد والكفر الا تركه الصلاة وقيل من ترك حقا من حقوق الله جل وعلا فانه اذا تاب فله ان يصلح فيما يستقبل ولا يقضي ولو كان يصلي ولم يترك الصلاة ويأتي ذلك في كتاب الزكاة ان شاء الله تعالى واما من يصلحها كما لا يجوز تارة ويصلحها كما يجوز تارة او بفعل حقا من حقوق الله تعالى تارة كما لا يجزيه وتارة كما يجزيه فانه لا يرخص له * ولزم * القضاء * من جن او اغني عليه في الوقت * ولو في اللحظة الاولى منه * وافاق بعده * وقيل لا الا ان ذهب من الوقت مقدار ما يصلي فيه مع ما لزمه من الوظائف ولم يصل وهو ذاكر غير ممنوع وان ذهب منه مقدار ما يتطهر لها بشروطها ووظائفها ولم يتطهر فجن او اغني عليه فلا اعادة عليه عند بعض * وفيما * اي في الجنون او الاعماء الذي * قبله * الزائل بعده * والراجع عدم اللزوم * لان الصلاة يكلف بها في وقتها وهذا دخل عليه وقتها وهو غير مكلف ولم يكن بحال تكليف حتى خرج وكذا النائم بعد الوقت حتى خرج الا ان نام قبله لئلا يصلي فانها تلزمه وان جن او اغني عليه قبل الوقت وافاق * اخره فقيل ان بقي مقدار ما يصلي بوظائف الصلاة كوضوء وكاستنجاء ان لزمه وكاغتسال ان لزمه فهي لازمة له وان بقي اقل لم تلزمه وقيل ان بقي مقدارها بدون ما لزمه من وظائفها لم تلزمه وقيل ان بقي مقدار كمة لزمته وقيل ان بقي اقل قليل لزمته وكذا الخلاف ان جن او اغني قبل مقدار ما يصلي على قول من لا يلزمه بذلك ثم افاق * اخره وان علم المجنون او المغمى عليه انه بقي من عقله ما يصلي به بتكليف او بتكبير واطاق لزمه ان يصلي في حينه بما اطاق من ذلك * والقضاء * مبتدا وهو فعل الشئ بعد وقته * كالاداء * خبر وهو فعله في وقته * ان اتفقت الصفتان * بان تكون هذه المنسية او المنوم عنها او المتبين فسادها او المتعمد تركها حضرية والمقضية حضرية او تكونا سفرتين او جمعيتين فالصفتان صفة كل من الخارج وقتها والمقضية وهما كون كل منهما حضرية او سفرية او جمعية فلو نسي حضرية فتذكرها في السفر فكانت الصفتان

ولزم من جن او اغني عليه في الوقت وافاق بعده وفيما قبله والراجع عدم اللزوم والقضاء كالاداء ان اتفقت الصفتان

غير متفتتين وكذا في العكس وكذا لو تبين في الوقت او بعده انه دخل صلاة الجمعة كما لا يجوز له فانه يعيدها او يعا * في الوجوب * وجوب كونها يصلان صلاة سفر او حضر او صلاة جمعة او غير جمعة * وان اختلفا * لم يكن القضاء كالاداء بل يختلفان بان تكون احدهما جمعية والاخرى غير جمعية او حضرية والاخرى سفرية ومن ذلك ان تلزمه صلاة المسابقة او صلاة تكبير لمرض او شدة او صلاة قعود او اضطجاع كذلك وتركها حتى خرج الوقت وزال المانع صلاحها قائما راكعا ساجدا تامة فهذا اختلاف وقولي لم يكن القضاء كالاداء هو جواب ان الشرطية حذفه المصنف واذاب عنه لازمه وهو قوله فالنائم الخ وهو ايضا مسببه او اذاب العلة كقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فاصبر لان رسلا من قبلك كذبوا فصبروا ويحتمل ان يريد بالصفتين ان يكون كل من المقضية والموداة اربعا او اثنتين ومحصل كلامه انه يعرف اتفاق الصفتين في الوجوب من كلامه لامن قاعدة او ضابط فالاولى ان يقول تارة تنفق الصفتان في الوجوب وتارة تختلفان * فالنائم والناسي ونحوهما * ممن لم يصل بغير عمد كمن صلى بثوب فاذا هو نجس وكمن توهّم انه صلى وكمن خرج انه صلى بلا طهارة * كالمغنى عليه * في وجوب الاعادة * على رأي * في المنى عليه وهو ان يعيد الصلاة كما يقتضيه الحال الذي افاق فيه من حضر او سفر وكذا المجنون في رأي وقوله على رأي عائد الى قوله كالمغنى عليه اي كالمغنى عليه في قول من قال ان المنى عليه يعيد والكاف لمجرد التنظير في مقام العطف ولو قال والمنى عليه بالمعطف لتوهم ان قوله على رأي عائد الى النائم والناسي ونحوهما والمنى عليه والخبر محذوف اي احكامهم مخالفة لاحكام غيرهم * لا ك * احكام * غيرهم * ويحتمل ان يريد الاخبار بقوله كالمغنى عليه ويريد بقوله على رأي من الزمهم الاعادة وهو الصحيح فان منهم من يقول من نام قبل الوقت وانتهى بعده لا تلزمه الاعادة كما هو رأي في المنى عليه وهو مردود بالحديث * فمن نسي سفرية او نام عنها فلم ينتبه * من نام ولم يذكر من نسي * الا في الحضر صلاحا حضرية ولو تذكر وانتهى * في الوقت * ولا سيما بعد الوقت * وصلاحا * سفرية في عكسها *

في الوجوب وان اختلفا فالنائم والناسي ونحوهما كالمغنى عليه على رأي لا كغيرهم فمن نسي سفرية او نام عنها فلم ينتبه الا في الحضر صلاحا حضرية ولو في الوقت وسفرية في عكسها

اي عكس هذه المسئلة وهو ان ينسى حضرية او ينام عنها ويتذكر او ينتبه في السفر ولو قلنا في العكس والمعكوس ان الاتيان بالنعوم عنها او المنسية بعد الوقت قضاء لانه لم يخاطب بها قبل تذكرة فضلا عن ان يقال قد خوطب بها حضرية فليعدها في السفر حضرية او العكس ثم الذي عندي ان تذكر في الوقت ثم نام او نسي حتى خرج فليقضها على حالها الذي قبل النوم او النسيان من كونها حضرية او سفرية لانه قد خوطب بها فافهم وهكذا ينبغي التفصيل لا كما اطلق بعض انه على قول القضاء يصليها بحسب وقتها الفأنت مطلقا كما يأتي لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها يزوال النوم او النسيان فذلك الوقت الذي تذكرها فيه وقتها فهل وقت تذكرها وقت وجوب ادائها ورجح او وقت قضاءها خلاف قيل وعلى الثاني يصليها بحسب وقتها الفأنت من وقت حضر او سفر مذكور في محله ومراده بمحله محل بسطة من المطولات كاصول الفقه واداد انه خلاف في حد ذاته لم تذكر معه ما يفرع عليه ويحتمل ان يشير الى مسئلته الآتية بعد والخلاف ايضا في المنعى عليه ونحوه ممن ذكر ويحتمل ان يكون قوله على رأي اشارة اليه ومن تعمد ترك سفرية حتى دخل وطنه او امياله او سور البلد او نحو ذلك على الخلاف السابق متى يصلي التمام فان خرج الوقت في حد السفر لا في الحضر قضاها سفرية والا حضرية وكذا عكسه وهو ان يتعمد ترك حضرية حتى دخل حد السفر فان خرج الوقت في الحضر قضاها حضرية والا سفرية وان صلى في حضر ثم بان فسادها في سفر بان صلاحها بلا طهارة ثوب او بدن او مكان او باخلال ركن او بمحدث ناقض ما اعادها حضرية بقي الوقت او خرج وقبل سفرية كعكسه اي عكس ما ذكر وهو ان يصليها في سفر ويتبين فسادها في حضر فيعيدها سفرية بقي الوقت او خرج وقبل حضرية والصحيح ما ذكره المصنف في العكس والمعكوس لانها التي خوطب بها وشغلته ذمته في وقتها فيصلح الحضرية في السفر سفرية لبقاء وقتها حتى دخل الحضر وغير ذلك متروك اعني انه يحتمل كلامه على ما اذا خرج الوقت

لقوله من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك وقتها قبل وقت وجوب ادائها ورجح او قضاءها خلاف في محله ومن تعمد ترك سفرية حتى دخل وطنه فان خرج الوقت في حد السفر قضاها سفرية والا حضرية وكذا عكسه وان صلى في حضر ثم بان فسادها في سفر اعادها حضرية كعكسه

ولم يبق الى الحضر او الى السفر وان صلى مسافرا خلف مقيم ثم بان فسادها بعد الوقت قضاها صلاة الامام حال على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة اي مثل صلاة الامام لان خروج الوقت وهو في نيته مصل كما امر وهو معذور تأثيرا فكانه لزمته الحضرية وان بان فسادها في الوقت قضاها قصرا وقيل ايضا صلاة الامام وهذا ان دخلها بخلل بنقصان مالا بد منه واما ان حدث عليه الخلل فيها فليعدها بصلاة الامام مطلقا بان بعد الوقت او فيه بناء على ان للاحرام تأثيرا اذ احرم كما يجوز له وقيل سفرية وكذا مقيم صلى جمعة خلفه اي خلف المقيم او المسافر ركعتين ثم ظهر فسادها بعد الوقت قضاها كما وجبت خلف الامام ركعتين سواء دخل الصلاة بخلل فسد او حدث ما يفسدها بعد ما احرم فيصلح ركعتين بالفاتحة والسورة جهرا قضاء لظاهر الجمعة ولو خرج يوم الجمعة وفي الوقت اربعا ان دخل الصلاة بخلل فسد لها وان حدث واعاد في الوقت صلاحها ركعتين كما مر وان صلى المقيم خلف المسافر غير الجمعة وبان فسادها صلاحها حضرية مطلقا لانه لم يقصر خلف المسافر بل يتم وان صلى مسافر خلف الامام الجمعة فان دخلها بخلل فسد اعاد في الوقت ركعتين بالفاتحة على نية صلاة السفر وان حدث خلال اعادها صلاة جمعة في الوقت او بعده بسورة جهرا وكذا ان دخلها بخلل ولم يتبين له حتى خرج الوقت فكان ينبغي ان يقول وكذا ان صلى جمعة برد الضمير للمصلي مطلقا او يقول وكذا ان صلى مقيم او مسافر جمعة ولا يقتصر على ذكر المقيم وفي وجوب ترتيب المقضيات فيما بينها في الخمس اقل من الخمس اذا لزمه قضاء اقل من الخمس والمراد بالمقضيات ما ترك عمدا او بنوم او نسيان او نحو ذلك الا ان غير المنسية والنوم عنها ملحق بهما الحاقا والا فلا استدلال بعد عليها ويلتحق بهما قياسا ما صلى ثم علم بفسادها بما لا يدرك بالعلم وفيما بينها او دونها وبين حاضرة ترتب الخمس او اقل فيما بينها اولا ترتب ثم هل ترتب مع حاضرة ضاق اولم يضق اولا ترتب خلاف فمن اوجب الترتيب اوجب على الذي يقضي مثلا ان يبدأ بالتالي اراد وما بعدها حتى ينتهي في المتصلة بهما من قبلها واختار

وان صلى مسافر خلف مقيم ثم بان فسادها بعد الوقت قضاها صلاة الامام وفي الوقت قصرا وهذا ان دخلها بخلل واما ان حدث عليه فيها فبصلاة الامام مطلقا وكذا مقيم صلى جمعة خلفه ركعتين ثم ظهر فسادها بعد الوقت قضاها كما وجبت خلف الامام وفي الوقت اربعا وفي وجوب ترتيب المقضيات فيما بينها في الخمس فما بينها وبين حاضرة خلاف

بعضهم ان يبدأ بالفجر ولا يغير بخلافه ومن لم يوجب الترتيب اجاز ان يقضي ظهرا مثلا او مغربا ويقتبه بالفجر او نحو ذلك وقبل يبدأ الذي يقضي بالمغرب والذي عندي انه يبدأ بالظهر لانه اول صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا اختلف قومنا فل ابن يونس من المالكية قال محمد بن ابي رمتين ويبدأ بصلاة الظهر وقيل الصبح * مثاره هل لما اوقات * وهذه الاوقات نفس ما يريد القضاء فيه من الزمان على الترتيب * كالموداة ام لا * هذه العلة قوية من الدعوى المملومة فان كونها لما اوقات نفس وجوب الترتيب وكونها لا وقت لها نفس كونها لا يجب ترتيبها قال في الديوان من ترك صلاتين او اكثر عامدا او ناسيا حتى خرج الوقت صلاحها من الاولى فالاولى كما تتابعن وان صلى كما تيسر فلا بأس ومن ترك الصلاة متعمدا او ناسيا حتى حل وقت الاخرى بدأ بالتي حل وقتها ثم يصلي الاخرى وقيل الاولى ثم الاخرة الا ان خاف الفوت اه بالمعنى وهو قول بفصيل ان الفوائت لا ترتيب بينهما والفائتة ترتب مع الحاضرة بتقديمها عن الحاضرة وقيل لا ترتيب بين الفوائت ولا ترتيب بينهما وبين الحاضرة وقيل يرب ذلك كله وجه وجوب الترتيب انه لزم الاتيان بها تبعا لوجوبها في اوقاتها وهي مرتبة فترتب كذلك كما يجب ترتيب بدل رمضان فذاك قضاء ووجه عدم وجوب الترتيب ان وقتها هو الحاضر واما وقتها الذي ترتب فيه فقد فات فذلك اداء * فلي الاول * وهو ان لما اوقاتها * فلي اوقاتها * مضيقا او موسعا * مالم يمت او مالم يخرج الوقت وقت الصلاة التالي لوقت الذكر مثلا سواء تذكر في وقت الصلاة او قبله في غير وقت صلاة مفروضة مثل ان يتذكر في وقت الضحى او بعد طلوع الشمس او حال طلوعها فيوسع وقتها مالم يخرج وقت الظهر ومثل ان يتذكر بعد خروج وقت العشاء فيوسع وقتها مالم يخرج وقت الفجر وان تذكر بعد ما صلى الفجر او بعد ما صلى العصر او غيرها فالباقي من ذلك الوقت هو وقتها وان تذكرها بعد طلوع الفجر او قبله صلاحها قبل سنة الفجر واذا تذكرها ثم نسيها صلاحها ايضا من حين ذكرها ثانيا وهكذا والنوم كالنسيان * نشأ ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم * فذلك وقتها فمن قل *

مثاره هل لما اوقات
كالموداة ام لا فلي الاول
فهل مضيقا او موسعا نشأ
ذلك من قوله فذلك
وقتها فمن قال

مراده * وقت وجوبها * اي الموسع * جعلها ديننا عليه موسعا مالم يمت * او مالم يخرج وقت الصلاة الذي تذكر فيه او تذكر قبله في غير وقت صلاة مفروضة مثل ان يتذكر في الضحى او الزوال فاخرها او اخر وقت الظهر وذلك قضاء في هذا القول ولا يكفر بتركه حتى مات ان لم يعتمد وقيل وقت اداء موسع والصحيح التسعة مطلقا لانه صلى الله عليه وسلم اخرها عن محل النوم لانه انتقل عنه قبل ان يصلحها ولم يبين لنا حدا لا اخرها فلا حد الا الموت * ومن قال وقت اداها ضيقه * وعليه * فمن تعمد تركها بعد انتباه او تذكر قدر ما يصلحها * بما تحتاج اليه * فيه هلك * وعلى تلك الاقوال يؤذن لمن اذانا واحدا ان شاء الاذان ويقم لكل واحدة ومن قال وقت قضاءها فلا اذان ولا اقامة عنده وهل وقت قضاء مضيق او موسع للموت او لخروج الوقت على حد ما مر اقوال * فالتاسي ظهرا لا آخر عصر بحيث يدرك واحدة * فقط * يصلي الاولى ثم العصر * ولو بعد خروج وقته وقيل يؤخر العصر الى وقت تجوز فيه الصلاة وهو الصحيح والقولان هما عند من قالوا وقت اداء او قضاء مضيق ووجه القول بانه يصلي الاولى انها فيه اداء وكذلك الثانية اداء الا انه اجتمعتا في ان الوقت لما اداء وزادت الاولى بالتقدم فجعل لها * وقيل * يفعل * عكسه * وهو ان يصلي العصر ثم الظهر بعد خروج الوقت وعليه اقتصر في الديوان وهذا يناسب قول من قال قضاء يجوز تقديمه وتأخيرها وواجب هنا تأخيرها في هذا القول اعتبارا لكون الوقت للآخرة فخصت به وقيل يؤخر الى وقت الصلاة مثل ان يصلي في الليل بعد صلاة المغرب او في الضحى وقيل لا يؤخره عن وقت المغرب * وهذا * الحكم ثابت * ان ذكرها * اي الاولى * قبل الدخول فيه * اي في العصر * وذكرها * بعده * اي بعد الدخول فيه * يمضي عليه * اي على العصر * ثم يصلي الظهر * وحكم المغرب مع العشاء كحكم الظهر مع العصر في تلك المسائل كلها وذلك حين ضاق الوقت وقيل باشتراك الفائتة والحاضرة في الوقت * ضاق الوقت او اتسع * ان ذكرها * ها * او انتبه في وقتها * اي وقت الحاضرة * نصلي المنسية ثم الحاضرة * ولو بعد الدخول في الحاضرة فيخرج منها للمنسية ولو ضاق الوقت

وقت وجوبها جعلها
دينا عليه موسعا مالم يمت
ومن قال وقت اداء هاضيقه
فمن تعمد تركها بعد انتباه
او تذكر قدر ما يصلحها فيه
هلك فالتاسي ظهرا لا آخر
عصر بحيث يدرك واحدة
يصلي الاولى ثم العصر
وقيل عكسه وهذا ان
ذكرها قبل الدخول فيه
وبعد يمضي عليه ثم يصلي
الظهر وقيل باشتراك
الفائتة والحاضرة في الوقت
ان ذكر او انتبه في وقتها
نصلي المنسية ثم الحاضرة

وقيل يتمها نافلة كما يقول المصنف وذلك مثل ان يتذكر العصر وهو يصلي المغرب
 * كاشتراك مودتين * كالظهر والعصر في وقت واحد * فذاكر * صلاة
 * منسية * كالفجر او الظهر او العصر على القول بوجوب الصلاة على الفور اذا
 نسيت او نيم عنها * في * صلاة * حاضرة * دخل هو فيها كالمغرب او العشاء
 * يجعلها * اي الحاضرة التي هو فيها * نافلة * ويتمها او يسلم من اثنتين وفي
 جعلها نافلة بعد الدخول على نية الفرض اشكال كما في نظائره فان الظاهر انها
 لا تصح نفلا ولا فرضا بل يخرج منها ويصلي التي تذكر او تنبه لما ولا يصليها اعني
 الحاضرة * حتى يصلي الاولى ثم * يصلي بعد ذلك * الحاضرة ان وسع الوقت
 والا اتم الحاضرة على نواه ثم * صلى * المنسية * بعد خروج الوقت والمغرب مع
 العشاء كالظهر مع العصر واما ان نسي العشاء حتى طلع الفجر فليصله فالوتر فالسنة
 فالفرض وقيل من ذكر فرضا في فرض الله وكفاه وصلى الفات بعبده ولو وسع
 الوقت واذا ضاق الوقت للظهر والعصر فليصلهما صلى الاخر بعده بعد دخول
 وقت المغرب وقبل صلاة المغرب وقيل بعدها وكذا كل صلاة تصلى قبل صلاة
 المغرب وقيل بعدها وان لم يوجد من وقت الا اقل من صلاته كركعة اخر وقت
 العصر فقبل يصلي الظهر فليثبت فيما ادرك منه حتى يتم الغروب ثم يزيد ثم العصر
 ثم المغرب وقيل ثم المغرب وقبل يصلي العصر ويلتزم فيما ادرك منه ويتمه بعد
 الغروب ثم الظهر ثم المغرب وقبل ثم المغرب ثم الظهر وفي التاج ومن قال لم
 تفرض على الصلاة انتظار لا تقضاء وقتها ثم يستتاب فان تاب والاقبل ومن فاتته
 بنوم او نسيان صنع معروفا وقيل يلزمه في النوم لافي النسيان وقيل في الفجر والعتمة
 وقيل فيها وقيل لا يلزمه الا الصلاة اهـ وقيل لا يحكم بكفر تارك صلاة ولا يقتل
 حتى يخرج اوقات صلاة الليل والنهار ان كانت من صلاة الليل وحتى يخرج وقت
 صلاة النهار كلها ان كانت من صلاة النهار وفي الديوان منهم من يقول لا يكفر
 حتى يترك صلوات النهار الى الليل وصلوات الليل الى النهار ومراهم ما ذكرت قال
 السدويكشي وعند مالك يجب ترتيب يسير القوائيم مع الحاضرة وان خرج
 وقتها وهل اليسير اربع او خمس ووجب مع ذكر ترتيب القوائيم في انفسها ولو

كاشتراك مودتين فذاكر
 منسية في حاضرة يجعلها
 نافلة حتى يصلي الاولى ثم
 الحاضرة ان وسع الوقت
 والا اتم الحاضرة على نواه
 ثم المنسية

كثرت لكن لا على سبيل الشرطية فلذا لا يعيدها ذاكرا او ناسيا يعني ان الترتيب
 واجب لكن لا تفسد ان لم يوتب قال وعند قومنا لو جهل عين منسية من الخمس صلى
 خمسا على ترتيبها ليتيقن وينوي لكل انها المنسية ولو شك احضرية ام سفرية وقد
 جهل ايضا عنها صلى خمسا حضرية وخمسا سفرية ومقتضى المذهب ان يصلي في
 الصورة الاولى خمسا حضرية ان تذكر في الحضر وسفرية ان تذكر في السفر وكذا
 في الثانية حرره نعم ان تعتمد ترك صلاة ولم يعلم اسفوية ام حضرية فانه يصلي
 خمسا حضرية وخمسا سفرية ليتيقن حرره ثم ظهر انه لا يصلي الاثنان صلوات اذ
 المغرب والصبح لا يتفاوت حضرا وسفرا اهـ وان علم عنها مرة صلاة حضر ومرة
 صلاة سفر وشك احضرية ام سفرية صلاها مرتين ان كانت ظهرا او عصرا او
 عشاء وان كانت صلاة فجر او مغرب صلاها ركعتين ان كانت فجرا او ثلاثا ان
 كانت مغربا ومن اجاز للمسافر اربعا اجاز له ان يصلي اربعا اذا شك هل صلاة
 حضر او سفر وعلم عنها ولم يلزمه ان يصليها مرتين مرة سفرية ومرة حضرية كذا
 قيل وفيه نظر لان صلاة المسافر اربعا ينوي بها الثبوت على الاصل وعدم لزوم
 الاربع بل له ان يصلي اثنتين وصلاة المقيم اربعا يعلم انه ليس له الا هي اربع لادون
 اربع ومن حضرته الصلاة وقد جعل ثقيل على ظهره او على الدابة ولا يجد من يرفع
 معه ان وضعه او وضع منها صلى كما يمكنه وقيل يضعه وكذا يصلي كما يمكنه ولو
 بالتومي ان خاف على الغنم ان يفسدها الذئب او تفسد في مال الناس ولو بالتومي
 ومن خاف على الدابة ان تهرب ان نزل عنها صلى على ظهرها كما يمكنه مستقبلا
 وان لم يمكنه احرم اليها ومشى حيث اراد وان يمكنه ان تقف وقفها وصلى مكانه
 وان خاف هروبا اذا يمكنه النزول فليصل ماسكا برسها ولو لجسا ويعيد بعد ذلك ومن
 تعتمد ترك صلاة * او تعتمد ترك مالا تصح الصلاة الا به * حتى يخرج وقتها
 ثم اراد ان يصلي الحاضرة فقبل يصليها ان خاف فوت وقتها ثم * يصلي * المتروكة
 والا صلاها اولاً ثم الحاضرة * على قول الترتيب بين المقضية والحاضرة الا انه
 ان خاف فوت الحاضرة اخر المتروكة لانها تركت عمدا ولم يأت حديث ان
 وقتها كذا كما جاء في المنسية والمنوم عنها * وقبل المتروكة * حتى يخرج وقتها

ومن تعتمد ترك صلاة
 حتى يخرج وقتها ثم اراد
 ان يصلي الحاضرة فقبل
 يصليها ان خاف فوت
 وقتها ثم المتروكة والا
 صلاها اولاً ثم الحاضرة
 وقبل المتروكة

﴿موسع وقتها لم يمّت﴾ او يمن او ينس جنونا او نسيانا متصلا بالموت وعذره
بعض في الجنون والنسيان ان تاب نصوحا ﴿اذ لا يكفر مرتين بتركها﴾ بسل
مرة هي وقتها خروجها وانما هو كمن عليه تباعة لاجل فضي فانما عليه مما قبل الاجل
ولو اعيد عليه الامر فالحطاب عليه مما قبله وعلى الاول يكفر تلك المرة ويكفر
ان لم يصلها بعد الحاضرة او قبلها على التفصيل المذكور ويفسد كلامه على القول
الاخير ان من عليه صلوات كثيرة له ان يؤخر قضاءها الى حين شاء وله ان يقضي
صلاة بصلاة ودون ذلك واكثر من ذلك وان مات غير قاض كلها فقد نوى القضاء
فقيل كفروه الاول باق عليه ان كان قد كفر بالترك وان لم يكن كفر اذ مات
وقيل كفرا ايضا كفرا اخر وقيل محي كفروه الاول بتوبته ونيتة للقضاء ولم يتجدد
له اخر وصرحت المالكية بجواز عدم اجتهاده في القضاء وان له ان يقضي ماشاء
متى شاء وشدد كثير منا ان يتفرغ للقضاء ما وجد سبيلا اليه واذا غلب بامارة له
انه لا يلحق القضاء كله ان لم يجتهد الا وقد مات لزمه ان يجتهد ويتفرغ قدر الطاقة
والامكان ﴿ومثار ذلك﴾ انه مأثور بقضاءها ﴿هل الامر على الفور﴾ اي الضيق
﴿او التراخي﴾ اي التوسع اذالم تكن قرينة خلاف والصحيح عندنا انه لا يدل
على الفور ولا التراخي وقيل مشترك بينهما او يتمحض لاحدهما بقرينة وقال
الباقلاني يقتضي الفور اما الفعل في الحال واما العزم على فعله بعد وقال الجويني
بالوقف في مدلوله لغة بين الفور والقدر المشترك وان فعل بالفور عد ممثلا واما
التراخي فلا يحتمله وقيل بالوقف لغة وفي الامثال به ان بادر لاحتمال وجوب
التراخي ومعنى ان بادر نقف في فعله ان بادر اليه ومن دخل عليه وقت الفعل وغلب
على ظنه انه لا يموت في جزء ما من الوقت واخر الفعل عن اوله فمات فجأة حقق بعض
عدم عصيانه واما ان كان وقته العمر فاخر فمات فقيل بعصي مطلقا وقيل ان اوصى
اجزا وقيل دين يقضيه الحي وان غلب على ظنه الموت في جزء من الوقت فاخر
الفعل عن اوله عصي فان فعله في الوقت فهو اداء وزعم الباقلاني انه قضاء لان
ظن الموت حصر الوقت وكذا من ظن خروج الوقت فلم يفعل ثم فعل والوقت
باق ففعله اداء وهو عاص بنيتة واختلاف هل القضاء بامر مجدد ام بالامر الاول

موسع وقتها لم يمّت اذ لا
يكفر مرتين بتركها ومثار
ذلك هل الامر على الفور
او التراخي

وقيل من ترك صلاة حتى دخل وقت صلاة فان كانت بينهما صلاة قد صلاها
كبتارك فجر حتى دخل وقت العصر بدأ بأيهما شاء فجر او عصر وقد صلى الظهر وان
لم تكن بينهما صلاة فخير ﴿وممن﴾ صلى بنجس بثوب او بدن او محل ﴿او بلا
وضوء او اغتسال او بخلل مفسد او احرم قبل الوقت﴾ ولم يعلم حتى خرج الوقت
او فسدت عن الامام واخبرهم بعد الوقت ﴿فهي بذمته﴾ موسعة ﴿ويمكن
الحلف﴾ هل تجب وقت الملم ام لا على الخلاف السابق في النائم والخلاف بوجود
قطعا كما اعلمتكم وقد صرح به الديوان قال ان صلى بثوب منجوس او في مكان
منجوس او صلى بالتيمم ناسيا ثم تذكروا في الوقت ولم يصلها حتى خرج كفروا ان
تذكروا بعد الوقت واخرها مقدار ما يصلها بغير عذر ولا نسيان فلا يعذر وقيل
يعذر حتى يخرج الوقت الذي كان فيه وان كان قبل الوقت فحتى يخرج وقت
الصلاة المستقبلة وقيل دين عليه يصلها متى شاء ﴿وان علم في الوقت﴾ بما يبطلها
﴿وتركها حتى خرج﴾ اي ترك اعادتها او شرب مسكرا قبل الوقت فلم يصح
الا بعد خروجه او نام قبل الوقت على ان لا يقوم للصلاة اذا حانت او نام بعد
دخوله على ان لا يقوم لها فخرج الوقت ﴿كفر﴾ نقافا ومن تعدد اسكارا فكل
ما فعل في سكره يعد عليه كانه فعله في صحوه يكفر به ويقاد وهكذا من احكام
العمد ﴿كنائهم اول الوقت﴾ على نية ان يقوم في الوقت للصلاة ﴿بعمد ان
انتبه بعده﴾ فانه يكفر ﴿في قول﴾ ولزمته المغلظة وقيل لا يكفر ولا كفارة
لانه نام على نية ان يقوم للصلاة وقيل لا كفر ولا كفارة ان كان عنده انه ينتبه
او ينهيه غيره قبل خروج الوقت والحلف ايضا في نومه بعد وسطا او اخر ان
كان عنده ان ينتبه او ينهيه وعنه صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تضيق وهو
شامل لما قبل الوقت وما في الوقت ولعل من شدد بما في الوقت حمل الحديث على
ما قبله او لم يصح الحديث عنده ولا ضير عليه ان نام غلبة ﴿وان دخله نسيان
في الوقت﴾ بان نسي دخوله او نسي الصلاة فنام ﴿فذكر بعده﴾ اي بعد الوقت
﴿لم يكفر وليس كالنائم عمدا ومن تعدد تركها حتى لا يتمها بوظائفها في الوقت
كفر﴾ وقيل حتى يخرج وهذا الذي لا يتمها بوظائفها ان تاب وصلاها كما يمكن

ومن صلى بنجس بثوب
او بدن او محل ولم يعلم
حتى خرج الوقت فهي
بذمته ويمكن الحلف
وان علم في الوقت وتركها
حتى خرج كفر كنائهم
اول الوقت بعمد ان
انتبه بعده في قول وان
دخله نسيان في الوقت
فذكر بعده لم يكفر وليس
كالنائم عمدا ومن تعدد
تركها حتى لا يتمها
بوظائفها في الوقت كفر

﴿وسع وقتها ما لم يميت﴾ او يمن او ينس جنونا او نسيانا متصلا بالموت وعذره
بعض في الجنون والنسيان ان تاب نصوحا ﴿اذ لا يكفر مرتين بتركها﴾ بسل
مرة هي وقتها خروجها وانما هو كمن عليه تباعة لاجل فمضى فانما عليه مما قبل الاجل
ولو اعيد عليه الامر فالخطاب عليه مما قبله وعلى الاول يكفر تلك المرة ويكفر
ان لم يصلها بعد الحاضرة او قبلها على التفصيل المذكور ويقيد كلامه على القول
الاخير ان من عليه صلوات كثيرة له ان يؤخر قضاءها الى حين شاء وله ان يقضي
صلاة بصلاة ودون ذلك واكثر من ذلك وان مات غير قاض كلها فقد نوى القضاء
فقيل كفروه الاول باق عليه ان كان قد كفر بالترك وان لم يكن كفر اذ مات
وقيل كفرا ايضا كفرا اخر وقيل محي كفروه الاول بتوابعه ونيتة للقضاء ولم يتجدد
له اخر وصرحت المالكية بجواز عدم اجتهاده في القضاء وان له ان يقضي ماشاء
متى شاء وشدد كثير منا ان يتفرغ للقضاء ما وجد سبيلا اليه واذا غلب بامارة له
انه لا يلحق القضاء كله ان لم يجتهد الا وقد مات لزمه ان يجتهد ويتفرغ قدر الطاقة
والامكان ﴿ومثار ذلك﴾ انه ما مور بقضاءها ﴿هل الامر على الفور﴾ اي الضيق
﴿او التراخي﴾ اي التوسع اذ لم تكن قرينة خلاف والصحيح عندنا انه لا يدل
على الفور ولا التراخي وقيل مشترك بينهما او يتمحض لاحدهما بقرينة وقال
الباقلاني يقضي الفور اما الفعل في الحال واما العزم على فعله بعد وقال الجويني
بالوقف في مدلوله لغة بين الفور والقدر المشترك وان فعل بالفور عد ممثلا واما
التراخي فلا يحتمله وقيل بالوقف لغة وفي الامثال به ان بادر لاحتمال وجوب
التراخي ومعنى ان بادر تقف في فعله ان بادر اليه ومن دخل عليه وقت الفعل وغلب
على ظنه انه لا يموت في جزء ما من الوقت واخر الفعل عن اوله فمات فجأة حقق بعض
عدم عصيانه واما ان كان وقته العمر فاخر فمات فقيل بعصي مطلقا وقيل ان اوصى
اجزا وقيل دين يقضيه الحي وان غلب على ظنه الموت في جزء من الوقت فاخر
الفعل عن اوله عصي فان فعله في الوقت فهو اداء وزعم الباقلاني انه قضاء لان
ظن الموت حصر الوقت وكذا من ظن خروج الوقت فلم يفعل ثم فعل والوقت
باق ففعله اداء وهو عاص بنيتة واختلاف هل القضاء بامر مجدد ام بالامر الاول

وقيل من ترك صلاة حتى دخل وقت صلاة فان كانت بينها صلاة قد صلاها
كبتارك فجر حتى دخل وقت العصر بدأ بأيهما شاء فجر او عصر وقد صلى الظهر وان
لم تكن بينها صلاة فمخير ﴿ومن﴾ صلى بنجس بثوب او بدن او محل ﴿او بلا﴾
وضوء او اغتسال او بخلل مفسد او احرم قبل الوقت ﴿ولم يعلم حتى خرج الوقت﴾
او فسدت عن الامام واخبرهم بعد الوقت ﴿فهي بذمته﴾ موسعة ﴿ويمكن﴾
الحلف هل تجب وقت العلم ام لا على الخلاف السابق في النائم والخلاف موجود
قطعا كما اعلمتكم وقد صرح به الديوان قال ان صلى بثوب منجوس او في مكان
منجوس او صلى بالتيمم ناسيا ثم تذكرك في الوقت ولم يصلها حتى خرج كفو وان
تذكر بعد الوقت واخرها مقدار ما يصلها بغير عذر ولا نسيان فلا يعذر وقيل
يعذر حتى يخرج الوقت الذي كان فيه وان كان قبل الوقت فحتى يخرج وقت
الصلاة المستقبلة وقيل دين عليه يصلها متى شاء ﴿وان علم في الوقت﴾ بما بطلها
﴿وتركها حتى خرج﴾ اي ترك اعادتها او شرب مسكرا قبل الوقت فلم يصح
الا بعد خروجه او نام قبل الوقت على ان لا يقوم للصلاة اذا حانت او نام بعد
دخوله على ان لا يقوم لها فخرج الوقت ﴿كفر﴾ نقا ومن تعد اسكارا فكل
ما فعل في سكره يعد عليه كانه فعله في صحوه يكفر به ويقاد وهكذا من احكام
العمد ﴿كنائهم اول الوقت﴾ على نية ان يقوم في الوقت للصلاة ﴿بعد ان﴾
انتبه بعده ﴿فانه يكفر﴾ في قول ﴿ولزمته الملاحظة وقيل لا يكفر ولا كفارة﴾
لانه نام على نية ان يقوم للصلاة وقيل لا كفر ولا كفارة ان كان عنده انه ينتبه
او ينهيه غيره قبل خروج الوقت والحلف ايضا في نومه بعد وسطا او اخر ان
كان عنده ان ينتبه او ينهيه وعنه صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تضييع وهو
شامل لما قبل الوقت وما في الوقت ولعل من شدد بما في الوقت حمل الحديث على
ما قبله او لم يصح الحديث عنده ولا ضير عليه ان نام غلبة ﴿وان دخله نسيان﴾
في الوقت ﴿بأن نسي دخوله او نسي الصلاة فنام﴾ فذكر بعده ﴿اي بعد الوقت﴾
﴿لم يكفر وليس كالكناهم عمدا ومن تعد تركها حتى لا يتمها بوظائفها في الوقت﴾
كفر ﴿وقيل حتى يخرج وهذا الذي لا يتمها بوظائفها ان تاب وصلها كما يمكن﴾

ومن صلى بنجس بثوب
او بدن او محل ولم يعلم
حتى خرج الوقت فهي
بذمته ويمكن الحلف
وان علم في الوقت وتركها
حتى خرج كفر كنائهم
اول الوقت بعد ان
انتبه بعده في قول وان
دخله نسيان في الوقت
فذكر بعده لم يكفر وليس
كالنائم عمدا ومن تعد
تركها حتى لا يتمها
بوظائفها في الوقت كفر

اجزته وقيل يعيدها بوظائفها وسواء في ذلك من يصلي راكعاً وساجداً ومن يصلي
مومياً او مكبراً ومن تعدد ترك مشتركين حتى لا يدرك الا احداهما كفر وقيل لا حتى
يخرج الوقت والصحيح هو الاول ومن نزع عضوه ورد في مكانه اعاد صلاته
وقيل لا ومن صلى كما لا يجوز في ظنه فوافق الجائز لم يعد واساء وقيل يعيد مثل
ان يصلي بتيمم على ان له ماء فوافق ان لا ماء له وكذا في الثوب او يصلي كمسافر
على انه مقيم فوافق انه مسافر وعكس ذلك وهكذا وفي الديوان ومن صلى في مكان
ظاهر في ظنه او ثوب كذلك في ظنه فاذا هو نجس ولا يجد موضعاً طاهر الا وثوباً طاهر اقبل
بعيد وقيل لا وكذا ان تعدد الصلاة في نجس او بنجس فاذا هو لم يجد غير ذلك فقبه
القولان ظاهر الديوان اختيار عدم الاعادة ورخص بعض فيمن اطال القراءة عمداً حتى
خرج الوقت علماً انه لا يسعه الوقت ان لا يكفر والصحيح كفره وان كان اماماً
استأنفوا وتركوه وقيل يذنون على ما صلوا ويتركونه ومن نام او نسي حتى لا يتبها
الا طلعت الشمس او غربت اخذ فيها وقيل يقعد حتى تطلع او تغرب * فان تأهل * اي
كان اهلاً * للفعل * ليدنه او للاستنجاء او لنجس ما او للوضوء او للعبادة
او للحيض او للنفاس * فتركها * اي تعدد ان لا يصليها وكذا ان تعدد ان لا
يفسها * حتى لا يتبها به * بالفعل الذي لزمه اي غسل كان * ثم حدث به
عذر * مانع من الغسل * فتيتم وصلى فليل لا يعذر * فقد كفر ولزمته مغلظة
وصمت صلاته بالتيمم ووجه تضعيف المصنف له انه اراد كفراً قبيحاً منه
والصحيح انه عمي غصياً صغيراً او لا يدري ما هو صغير ام كبير ولا كفارة
عليه وفي الديوان قال لا ينبغي له ذلك اه يعني وان تأهل لتيمم فآخرها
حتى لا يتبها الا به ثم استراح لم يكفر بالتأخير لانه يمكن ان لا يزول عذره
فيلزمه الغسل فلا يدركها به في الوقت فيؤخرها فيصلها بعده على قول او
يتبها في حينه كما ادرك على قول او يخصصها على * اخر بخلاف ما لو صلاها
قبل ذلك بتيمم فانه يصليها في الوقت بلا عجلة ولا اختصار واذا استراح
بعد فلا اعادة في الوقت ومن قال يعيد فيه فانه لا يلومه بل يأمره بالاعادة
فقط والكلام في التيمم لعدم المساء ثم وجوده كذلك في جميع المسائل

فان تأهل لغسل فتركها
حتى لا يتبها به ثم حدث
به عذر فتيتم وصلى
فليل لا يعذر

التي ذكرت والتي ذكرها وقيل في ذلك كله يغسل فان لحق والا قضاها * وكذا
مصل بتكبير او بآية * اخرها حتى لا يتم الاية ثم * استراح على هذا الحال * لا يكفر
وفي الديوان يكفر ومنهم من يرخس اه ويصليها بما امكنه او يصليها وينظر للغروب
والطلوع او يؤخرها لتامها اقوال في تلك المسائل كلها * وان بلغ طفل او افاق
مجنون او طهرت حائض او نفساء في وقت لا يدركونها فيه بوظائفها فقير مدركين
لها * فلا تلزمهم * ولا يقصرونها كغيرهم لانهم خوطبوا في وقت لا يسعها *
اي صبروا بحال من يخاطب وهو البلوغ والطهارة من الحيض والنفاس والصحو
والافهم غير مخاطبين بتلك الصلاة والخطاب يتماق بالممكن اجماعاً وبغير
الممكن عند بعضهم وقيل لم يخاطبوا بها وقيل خوطبوا ولزمهم فليقصروها كما
امكنهم او يتموها وينظروا للغروب والطلوع فيمسكوا حتى يتما او يقعدوا حتى
يتم الطلوع والغروب ثم يدخلوا فيها وقيل في الطفل يتيمم ان كان لا يدركها
بفعل نجس ووضوء * وقيل ان ادركوا منه قدر ما يسع ركعة وهم متطهرون *
فليجروا ويدخلوا فيها * فقد ادركوها فمدرك من عصر ركعة قبل الغروب
مدركه * اي مدرك العصر وينتظر تمام الغروب ثم يتم العصر ثم يصلي المغرب
وقيل لا ينتظر بل يتمها حينئذ وقيل يؤخر حتى يتم المغرب فيبتدئها والفجر كالمغرب
وقيل من ادرك الاحرام فقد ادرك الصلاة ومصر الكلام في ذلك وان ادركوا
قدر ركعة غير متطهرين لم تلزمهم الصلاة ومن حضره وقت الصلاة وطلب منه
الحق او طلب ان يعطيه انساناً من * اخر فليعطه ثم يصل ان وسع الوقت وان
خاف فوته او طلب وهو يصلي فحتى يصلي والمشارك تلزمه الصلاة اذا ادرك بعض
وقتها ولو اقل قليل بناء على انه مخاطب بفروع الشريعة وقيل هو كالطفل اذا
بلغ ومن ذكر معه بناء على انه غير مخاطب بفروعها والصحيح الاول * باب *
في صلاة السنن * سنن الوتر بوجوب * وقيل بتأكيده وهو الصحيح لقوله صلى الله
عليه وسلم الوتر واجب علي دونكم واغرب من قل نقل * وقيل * هو فرض *
لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى اي الوتر في قول ولرواية الربيع
انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه زاد الله عليكم صلاة وهي الوتر الجواب انه

وكذا مصل بتكبير او
بآية استراح على هذا
الحال وان بلغ طفل او افاق
مجنون او طهرت حائض او
نفساء في وقت لا يدركونها
فيه بوظائفها فقير مدركين
لها ولا يقصرونها كغيرهم
لانهم خوطبوا في وقت
لا يسعها وقيل ان ادركوا
منه قدر ما يسع ركعة
وهم متطهرون فقد ادركوها
فمدرك من عصر ركعة
قبل الغروب مدركة
* باب *

سن الوتر بوجوب وقيل
فرض

نسخ وجوبه بقوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب عليّ دونكم او معنى عليكم في رواية الربيع التأكيد وايضا قال بعد حجة الوداع صلوا خمسكم وسأله رجل بعدها عما يجب فذكر له منه خمس صلوات وقال ليس عليك غير الا ان تطوع ولم ينزل حكم بعد حجة الوداع * واقله * اي اقل الوتر المذكور انه واجب * عندنا ركعة يتقدمها ثنتان * هما من جملة الوتر فيدل لذلك قوله اقله فالزائد على هذا الاقل ركعة تسبقه اربع او ركعة تسبقه ست وهكذا وهو كله السوابق مع الواحدة وتر فالوتر الواجب ركعة لكن يتأكد ان يتقدمها ركعتان ومقابل قوله عندنا قول غيرنا انه ركعة يتقدمها اربع كما يأتي وتؤكد الست او الاربعة ويدل على ان الوجوب متعلق بالواحدة وان الشفع قبله غير واجب جواز الاقتصار عليها لان الواجب لا يترك لعجز بل يختصر مثلاً * وجاز بينهما * بين الشيعين اللذين احدهما ركعة والاخر ركعتان او الاصل بينهما وخذف الماطف والمطوف * تسليم * ليس مراده بجواز التسليم ان الراجح عدمه بل اراد به مقابلة القول الآتي انه لا يجوز التسليم فالمراد انه يجوز التسليم راجحاً لا مرجوحاً فان بعض اصحابنا اوجبه وبعضهم استحب * وجوز واحدة * بلا تقدم الثنتين * عند العجز * وجوز ذلك بلا عجز وقيل الوتر سبع ركعات وقيل خمس وقيل ثلاث والصحيح انه واحدة يتقدم النفل قبلها بست او اربع او اثنتين او اكثر ولاحد للاكثر والمراد بالعجز الحال التي يشق على الانسان معها الصلاة * و * لكن * لم يبله * بنا * عنه عليه الصلاة والسلام انه او تر ياكثر من ثلاث عشرة * ركعة * ونذب بسبع * وينو الشفع نفلاً مسنوناً والواحدة وتر عند قيامه من العتمة للشفع والوتر ويكفيه ولكن يستحضر نية الوتر عند التكبير له وان لم يقرأ له التوجيه جاز عند بعض مع انفصل بالتسليم ولا يحتاج لذلك من جعل الكل وترًا * وقيل هو ثلاث بلا تسليم بينهما * بين الركعتين والثالثة ولا توجيه لثالثة ولا تكبيرة احرام واجاز بعضهم ان يصلي الوتر خمسا او سبعا او اكثر بالتجيمع بين كل ركعتين وتجمة بعد الآخرة بسلام واحد بعد الآخرة وكذا في النفل المطابق او تره او شفعه وذلك عندي ضعيف لانه لا نظير له في صلاة الفرض الا انه جاء عنه صلى الله

واقله عندنا ركعة يتقدمها ثنتان وجاز بينهما تسليم وجوز واحدة عند العجز ولم يبلغ عنه عليه السلام انه او تر ياكثر من ثلاث عشرة ونذب بسبع وقيل هو ثلاث بلا تسليم بينهما

عليه وسلم انه صلى عند ام هانئ عام الفتح ثمان ركعات بربع تحيات وتسليمة واحدة * اخرها الا انه قليل ومع قلته يجوز الاقتداء به وانما يصلي كما امرت تحياتان بتسليم وثلاث ركعات او كالظهر او العشاء او الفجر بالفاتحة بلا سورة واجيز بركعة واحدة او اكثر بالفاتحة فقط لكن لا بد من قراءة الفاتحة والسورة او بعضها معا في الوتر * ووقته ما بين العشاء والفجر * واجازه بعضهم بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الفجر * فناسيه يصليه اذا ذكره * قال صلى الله عليه وسلم من نسي الوتر فليوتر اذا ذكر وهذا يعضد القول بوجوب الوتر لكن لا يقاوم ادلة عدم الوجوب فهو سنة غير واجبة تستدرك اذا ذكرت فان ذكره بعد طلوع الفجر صلاة * وقيل اذا طلع لم يلزمه * وقيل يصليه بعد طلوع الشمس وقيل في الليلة المقبلة وكذا من نام عنه فيه الخلف وان تركه عمدا حتى خرج الوقت لم يعده وقال من قل بفرضه يعيده والاولى في قراءة الثالثة آية الكرسي وامن الرسول الى آخر السورة وسورة القدر وسورة الاخلاص ان سلم او قرأ في الاولين ما فوق آية الكرسي مما يلي اول البقرة ويميز فيهما ما يميز في الصلاة ويجوز النفل بعده على الصحيح وقيل لا وقيل حتى يستيقظ وفي الديوان ان قام من مكانه فانتقل منه عن يمينه فليصل ركعتين في الاولى الفاتحة وآخر الحديد وسورة الاخلاص ومثلثة وفي الآخرة الفاتحة وآخر سورة الحشر وسورة الاخلاص مثلثة وعن الشيخ فيه يصلي بعده اربعا بقراءة سورة الضحى فيكون كقيام الليل را كما ساجدا والاولى لمن او تر ثم اراد النفل بعده ان يصلي ركعة بتجمة ويسلم بشفع بها الوتر واذا صلى ما اراد ختمه بركعة واحدة او ثلاث مثلاً لاول الليل * ومن يتأكد للفجر ركعتان * وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها اي ثوابهما في الآخرة خير من ثواب التقرب الى الله تعالى بما في الدنيا كله او خير من التمتع بما في الدنيا كلها ولو لم يكن احدهما الاخير من جميع ذلك وانما ذكر الدنيا كلها لانه لا يتم بها له كرمها فيها وتأكيده كما ذكره كما تقول احب زيدا وعلمه تريد احب علم زيد ولا يصح تقدير مضاف في قوله من الدنيا هكذا اي من متاع الدنيا لانه يتكرر مع قوله وما فيها الا ان يقال للتأكيد لكن لم احفظ من كلام العرب قام زيد وزيد

ووقته ما بين العشاء والفجر فناسيه يصليه اذا ذكره وقيل اذا طلع لم يلزمه ومن يتأكد للفجر ركعتان

على ان المراد زيد واحد والا ان يقال المتاع التمتع بنحو الاكل وما فيها ما يتمتع به
 * بالفاتحة و * سورة * الكافرين في الاولى وبها * اي بلفاتحة * وسورة *
 بالنصب على المعية او بالجر عطفا على الضمير المتصل بلا اعادة للجار لجوازه قياس
 عند قوم * الاخلاص ثلاثا في الثانية * ويكفي غير ذلك وزعم بعض قومنا انه
 لا يقرأ في ركعتي الفجر شي * وبعض قال الا الفاتحة فيها وعن الحسن البصري
 ان ركعتي الفجر واجبتان واستدل له بعض بقوله صلى الله عليه وسلم من فاتته ركعتا
 الفجر فليصلهما اذا طلعت الشمس وامره بالقضاء واجيب بانه لا يلزم من الامر
 بالقضاء الوجوب لجواز ان يأمر لمجرد نيل الاجر والصحيح انها سنة مؤكدة
 * ولم يتركها عليه * الصلاة * والسلام في حضر ولا في سفر وندب التخفيف
 فيها وصلاتها * عطف على التخفيف * في البيت ثم الذهاب للمسجد * ان تطهر
 واصبح الصبح عليه في بيته وان اصبح عليه في المسجد صلاتها فيه وفرع على
 كونها بعد الاصبح بقوله * فمن صلى ركعتين * نافلة * قبل صبح في ظنه فاذاها
 بعده اجزأتاه لركعتي الفجر * لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد طلوع الفجر
 الا ركعتي الفجر ولا دليل فيه لان هذا انما صلى الركعتين على غير سنة الفجر
 بل على نية النفل فاذا اعادها بنية سنة الفجر لم يصدق عليه انه صلى غيرها بعد
 الفجر لان الاولين لم يجزياه لعدم النية فكانه لم يأت بهما له ثواب ولو تعدد صلاة بعد
 طلوعه ونواها غير سنة الفجر للزوم ايضا ان يصلي ركعتي الفجر ومثل ذلك ان يصبح
 صائما في رمضان على غير نية رمضان فيوافق رمضان فانه لا يجزئه صوم ذلك اليوم
 وانما الحديث دليل على انه لا نفل بعد طلوع الفجر ولا قضاء الاصل الصلاة تام عنها
 او نسيها وتذكرها بعد طلوعه او بين منته وفرضها فانه يصليها في حينه مثلاً كما اذا
 تذكرها بعد صلاة الفجر سواء كانت تلك الصلاة عشاء ليلته او وترها وغيرها
 لحديث من نام عن صلاة او نسيها ثم تذكرها فذلك وقتها ومن دخل نفلاً او
 سنة غير سنة الفجر او قضاء فرض وطلع الفجر قبل تمامه فسدت عليه وقيل بثبوت
 وذلك القول الذي ذكره المصنف مناسب لقول ابي حنيفة ان الوقت المخصوص
 بعبادة لا توقع الا فيه لا يحتاج العمل المذكور فيه لنية وانظر ان صلى اربعاً اوستا

مثلاً كل ركعتين بتسليم وانفق انه صلاه بعد طلوع الفجر قلت يجعل الركعتين
 الاوليين منهن بدل سنة الفجر لانهما الاخرتان محلها ولو خطأ وما بعدها خطأ
 وتكرير * وقيله لا * وهو الواضح لعدم نية هذه السنة واعتمد عليه في الديوان
 وقيل ركعتا الفجر وقتها دخول النصف الآخر من الليل ولكن ان صلاتها قبل
 الفجر ونام او جامع قيل ولو بعده اعادها لان احدث بغير نوم او جامع واجاز
 ابو الحواري النفل بينهما وبين الفجر ما لم ينم او يوتر ومن صلاتها بعد
 طلوع الفجر في ظنه اعادها بعده وقيل لا يعيدها والصحيح الاول * ومن دخل
 مسجداً فاقيمت الصلاة قبل ان يركعها صلاتها خارجة ان امن فوت الامام * اي
 ان امن ان يركع الامام قبل الاحرام او معه فيكون لا يدرك بعض الوقوف معه او
 بعض القراءة * والا صلى الحاضرة * وهي فرض الفجر * معه وهي اولى منهما *
 لانها سنة * وقضاها بعد الطلوع * الى الزوال وقيل لا غاية له فيها بعد
 الطلوع قيل يصليهما بعد الفرض قضاء وسعى تداركهما بعد الفرض قضاء مع
 بقاء وقت يكفي السنة ثم الفرض لان محلها قبل الفرض فصلاهما بعده قضاء
 لتأخرهما عن وقتها الذي هو ما قبل الفرض * وجازت صلاتهما في المسجد ولو بعد
 الاقامة * ان كان يتمهما قبل احرام الامام وقيل مطاقاً * ويلحقه * اي يلحق
 الامام في صلاة الفرض * و * جاز لمن خاف القوت وصلى الفرض مع الامام
 ان يصلي ركعتي السنة * بعد صلاة الصبح * قضاء لان وقتها قبل الفرض
 * عند بعض * باتصال وقيل ما لم تطلع الشمس وقيل يصليهما ولو بعد العصر
 ومن فاتته والفرض قضاها بترتيب وقيل لا يجب الترتيب وبعد معطوف على بعد
 الطلوع فيكون تصريحاً بانهما قضاء ولو بقي وقت الفجر لان محلها قبل فرض
 الفجر او معطوف على بعد الاقامة فلا يكون تصريحاً بذلك وعلى كل حال ذلك
 قضاء * ومثلها * في السنة والتأكيد والقراءة وعدم تركها في حضر ولا في
 سفر والتخفيف وركعتا الفجر * كد من ركعتا المغرب * ركعتا المغرب * وقيل
 ركعتا الفجر وركعتا المغرب واجبتان وقيل سبقتان بلا تأكيد وانما تصلي ركعتا المغرب
 * بعد صلاته * اي عقب صلاة المغرب باتصال في مكان واحد وتكرره صلاتهما في

بالفاتحة والكافرين في
 الاولى وبها وسورة
 الاخلاص ثلاثا في الثانية
 ولم يتركها عليه السلام
 في حضر ولا في سفر
 وندب التخفيف فيهما
 وصلتهما في البيت ثم
 الذهاب للمسجد فمن صلى
 ركعتين قبل صبح في ظنه
 فاذاها بعده اجزأتاه
 لركعتي الفجر

وقيل لا ومن دخل مسجداً
 فاقيمت الصلاة قبل ان
 يركعها صلاتها خارجة
 ان امن فوت الامام والا
 صلى الحاضرة معه وهي
 اولى منهما وقضاها بعد
 الطلوع وجازت صلاتهما
 في المسجد ولو بعد الاقامة
 ويلحقه وبعد صلاة الصبح
 عند بعض ومثلها ركعتا
 المغرب بعد صلاته

موضع آخر والكلام بينهما وبين المغرب او بين فرض الفجر وسنته وندب اصل
ان يستجير بالله يعصم به ان ينجيه من النار بان يقول ﴿سبحاً﴾ استجير
بالله من النار بينهما بين النوعين المغرب وركعتيه وكذا بين الفجر وركعتيه
او بين الفرض والسنة المذكورين في الموضعين ويحتمل ان يريد بين السنتين وفرضهما
وحذف العاطف والمعطوف على ضعف بعد بين او بين الفرض والسنة والمراد بهما
الحقيقة الصادقة بالفرضين والسنتين وهذا كقوله تعالى ولا يؤوده حفظهما اي حفظ
الفريقين احدهما السموات وهو جمع والاخر الارض وهو مفرد لكن الارض ايضاً
سبع ارضين ﴿باب﴾ في سجود التلاوة ﴿سن﴾ وقيل فرض وقال به بعض اصحابنا
وقال ابو حنيفة وجب ولم يفرض على قاعدته وعلى الاقوال الثلاثة يسجد العبد
بلا اذن مولاه ومن قال نفلاً فلا يسجد الا باذنه وقيل يسجد ما لم يمنعه ويقبح له
المنع والمرأة ذات زوج كالعبد وكذا الاجير اذا اباح له القراءة او قرأها في
الصلاة او سمعها على الخلاف الآتي في سامعها للتلاوة تلاوة القرآن ﴿السجود﴾
بلا احرام وبلا سلام بعد ﴿الرفع﴾ منه خلافاً للشافعي في الاحرام والسلام ﴿في﴾
خاتمة الاعراف ﴿متعلق بالسجود﴾ وفي الرعد ﴿العطف على في الخاتمة واعاد﴾
الجار لثلاثتهم العطف على الاعراف والنحل والاسراء ورميم والحج ﴿وزاد﴾
بعضهم سجدة في اخره اذا قرأ ونعم النصير وقيل اذا قرأ لعلكم تفلحون
﴿والفرقان والنمل والم تنزيل رص﴾ اذا قرأ واناب وقيل اذا قرأ مثاب واسقط
الشافعي سجدة وزاد سجدة في الاشفاق والنجم والعلق والحج اذا قرأ اخرهن وقيل
اذا قرأ فاسجدوا في اخر النجم وزاد ابو حنيفة سجدة في الاشفاق فقط مع
ما ذكره المصنف ﴿وحم تنزيل من الرحمن الرحيم عند لا يسمعون﴾ وقال بعض
قومنا عند ان كنتم اياه تعبدون والصحيح انه لا تسن السجدة او تازم الا اذا قرأت
آياتها كلها وقيل اذا قرأ بعضها سجدة وقيل اذا قرأ الاكثر سجدة وسواء في هذين
القولين بعضها او الاكثر من اولها او من وسطها او من اخرها ولا يسمع القاري
حاضره ما يتحقق به السجود الا بانقائه منه وقيل من قرأ آية السجدة ولم يسجد
قبل الشيطان فمه وقيل ما بين عينيه لان جاوزها ولا يجاوزها بقراءة الا لئلا

وندى لمصل ان يستجير
بالله من النار سبحاً بينهما
﴿باب﴾
من للتلاوة السجود بلا
احرام وبلا سلام بعد في
خاتمة الاعراف وفي الرعد
والنحل والاسراء ورميم
والحج والفرقان والنمل والم
تنزيل رص وحم تنزيل
من الرحمن الرحيم عند
لا يسمعون

﴿يكبر القاري﴾ حين يهوي اليه من اي هيئة قعود قعد ﴿ثم يقول﴾ في سجوده
﴿سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ثلاثاً﴾ ولو في الاسراء وسجعت بعض اهل
المذهب يقول انه يقال في الاسراء سبح قدوس رب الملائكة والروح ثلاثاً وان
مخففة في الآية واللام لام الفرق وسبح قدوس رب اخبار المحذوف اي الله او
انت او مناديات بحرف محذوف ولو كان الاولان تكرتين مقصودتين وينوي
من يقول في السجود سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً انه من كلام من اوتي
العلم الذي ذكره الله عنهم للخروج من الخلاف في قراءة في سجود غير الصلاة وركوعه
هل يجوز او يجوز في النفل ﴿ثم يرفع﴾ رأسه مكبراً ﴿ايضاً قائللاً﴾ بعد الرفع
﴿سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره الحمد لله الذي لم يجعل﴾
﴿سجودنا الا له اللهم اعظم بها﴾ اي سجدتي ﴿اجري وضع بها وزري﴾ ذنبي وارزقني
بها شكراً وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود عليه السلام سجدته ﴿مفعول﴾
تقبلت وقيل يقول ربنا لك سجدنا واليك انبنا واليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة
للذين كفروا واغفر لنا ربنا انك انت العزيز الحكيم اللهم احطط بها وزرا واحث
بها شكراً واعظم بها اجرا وارفع بها ذكرنا يعني نفسه وقيل سجدت بوجهي للحي
الذي لا يموت الحمد لله الذي لم يجعل سجودنا الا له وفي صحيح الربيع بن
حيب اللهم اعظم لي بها اجرا وضع عني بها وزرا وارزقني شكراً وتقبلها مني كما
تقبلت من عبدك داود سجدته ﴿ويحوقل﴾ بعد الدعاء الذي ذكره المصنف
اي يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فالواو والحاء من حول وقيل الحوقلة
بتقديم الواو الضعف في الجماع وغير ذلك والحقولة بتقديم القاف فذلك لا حول ولا
قوة الخ فالقاف والواو من قوة وهذا هو الصحيح ﴿ويصلي﴾ ويسلم ﴿على﴾
النبي عليه الصلاة والسلام ﴿وانما اخبرت قوله﴾ ويحوقل الخ وفصلت بينه
وبين قوله سجدته غفلة ﴿وشرطها كالمكتوبة الطهارة﴾ بدنا وثوباً ومكاناً طهارة
وضوء وغيره الا لمن صح له الفرض بغير الطهارة المذكورة ﴿ورخص﴾ سجودها
﴿بتيمم﴾ للاستنجاء والوضوء وقيل او للنجاسة او الحيض والنفاس بعد زوالها
قبل ولو قبل زوالها ولو لصحيح ﴿واجحد ورخص في المكان التمس وبشباب﴾

يكبر القاري حين يهوي
اليه ثم يقول سبحان ربنا
ان كان وعد ربنا لمفعولاً
ثلاثاً ثم يرفع ايضاً قائللاً
سجد وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره
الحمد لله الذي لم يجعل
سجودنا الا له اللهم اعظم
بها اجري وضع بها وزري
وتقبلها مني كما تقبلت من
عبدك داود عليه السلام
سجدته ويحوقل ويصلي
على النبي عليه السلام
وشرطها كالمكتوبة الطهارة
ورخص بتيمم ولو لصحيح

نجسة ولو في سعة ودرخص ولو بلا تيمم لواحد مما ذكر والقولان على انها دعاء
لا صلاة قال في القواعد من شرطها عند الاكثر الطهارة والاستقبال قال وقيل
يقول في سجوده سبحان الله وبحمده وقيل سجد وجهي للذي فطره وشق سمعه
وبصره واذا رفع قال ربنا لك سبحاننا واليك انبنا واليك المصير الآية ربنا
احطط بها عني وزرنا واحث لي بها شكرا واكتب لي بها اجرا وارفع لي بها
ذكرا وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود سجدة ولكن قوله ربنا لك سبحاننا
ليس من الآية بل الآية ربنا عليك توكلنا الخ فليقل ذلك كله وقيل سجدت
بوجهي للهي الذي لا يموت الحمد لله الذي لم يجعل سجودي الا له وكان
بعضهم يقول اللهم اجعلها كفارة لما مضى من ذنوبي وزيادة خير فيما بقي من
عمري * ولا تسجد بوقت لا يصلي فيه * بل تقرأ كما يقرأ غيرها ولا تسجد
وان ترك قراءتها حينئذ فلا بأس بخلافه بل يرض فانه قال تسجد بعد الفجر والعصر
وقال بعض تسجد في ذلك وفي الطلوع والتوسط والغروب بناء على انها دعاء ومن
قرأ بوقت لا يسجد فيه ووصل آية السجود قراها ولا يتركها ولا يلزمه بعد ذلك
سجود * والاستقبال لها افضل * بناء على انها دعاء ويجوز غيره وقيل لا بد من
الاستقبال بناء على انها صلاة وقيل يتعين على من سجد بغيره اماما واما المأموم
فيستحب له وهو ضعيف جدا لوجود مخالفة امامه * ويسجد قار * كمقاض
بإبدال الهمزة ياء وحذف الياء والاولى ابقاء الهمزة * ومستمع * اي ما في سمعه
لسماع القرآن * ولو جماعة بامام * وكذا سماع بلا استماع يهوي الامام بتكبير
ويتبعونه ويجوز سجودها فرادى ولو قرأوها في موضع واحد وقيل لا تلزم من سمعها
بدون ان يستمع لقراءة القرآن وبه قال مالك ولا تسجد بامام الى غير القبلة وان
كان من يسجد ها من كان افضل الحاضرين ليس قدام الحاضرين ذهب الى
قدامهم او ذهبوا الى خلفه او امر من في قبلته بالسجود او فعل نحو ذلك وذلك
انه لا تسجد بامام غير قبلة ولا بامام هو خلف الحاضرين او وسطهم وحجة استحباب
سجودها على السامع او سنها له ان الشجرة تسجدت في المنام حين سمعت آية السجدة
في ص من لسان ابي سعيد وهي رؤيا سق تقبلها صلى الله عليه وسلم وعمل بها وانه

ولا تسجد بوقت لا يصلي
فيه والاستقبال لها افضل
وتسجد قار ومستمع ولو
جماعة بامام

صلى الله عليه وسلم اذا نزلت آية السجدة وسمعتها الاشجار والحيطان والجبال من
لسانه او من لسان جبريل سجدت ولما رأى ذلك امر الناس بالسجود * * *
تصح * بايماء لقاعد ومضطجع وقائم بعجز * او مانع ما يكمل * ويقعد لها ماش *
قراها او سمعها ان امكنه والا اومى تلقاء وجهه وان لا القبلة وجوز مع امكان
* وينزل راكب * قراها او سمعها * ان امكنه والا اومى تلقاء وجهه وان لا القبلة
وجوز * الايماء * كذلك * مع امكان * للنزول ولغير راكب ايضا وكان صلى
الله عليه وسلم يصلي النفل على راحلته في السفر لغير القبلة فقليل يخص ذلك
بالسفر وقاس بعض عليه الحضر وذلك بايماء فاجار بعض لذلك السجود لغير القبلة
ولو قيل انه صلاة اذا قيل انه نفل اذا قرأ آية السجدة على الدابة في الحضر او في
السفر وقيس ايضا لما شي في الحضر او السفر على الراكب ويجوز لها ولغيرها ممن
منع من السجود ان يؤخره الى وقت الامكان ومن منع منه سكنت قدر السجود
والدعاء بعده وقيل يقال في الوقت الذي لا يسجد فيه الله اكبر الله اكبر سبحان
الله عدد ما علم سبحان الله زنة ما علم سبحان الله مل ما علم سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * ولزم * السجود
* السامع * اي تأكد فلا ينافي قوله اول الباب من الخ اي سمعها بلا استماع
لان المستمع ذكره بقوله * والمستمع ان تليت عليها آية ان صحت صلاتها
مطلقا * وقيل ان كان التالي يصح سجوده وقيل ان كان يجوز امامته لها وعلى هذا
القول الاخير لا يسجد من سمعها من امرأة او خنثى او صبي او مجنون او سكران
او مشرك او جنب او بالغ اقلف وان سمعها منه وقت يعذر سجد ولو كرهت
امامته وقت يعذر وان سمعها امرأة من امرأة تسجدت وكذا من خنثى الا ان كانت
القارئة حائضا او نفساء وقيل يسجد لها سامعها من جنب واقف غير معذور لان
القائم بها وهو الجنابة وعدم الاختتان كالقائم بمن احدث يمكن له ازالته بخلاف
الحائض والنفساء فانها لا سبيل لها للطهارة وبخلاف المشرك فانه لا سبيل له للسجود
مادام على الشرك ولو مع القول بطهارة بدنه وبلاه وبخلاف الصبي فانه لا سبيل
لان يكون مكلفا وكذا المجنون والسكران ولانها لا يقرأها عن قلب والمرأة

وبايماء لقاعد ومضطجع
وقائم بعجز ويقعد لها ماش
وينزل راكب ان امكنه
والا اومى تلقاء وجهه
وان لا القبلة وجوز مع
امكان ولزم السامع
والستمع ان تليت عليها
آية ان صحت صلاتها
مطلقا

الخارجة من حيض او نفاس ولم تغتسل كالحدث وقيل كالتيمم لم تخرج واذا خرج الوقت كانت كالحديث لا كالتيمم ساكتا ومعجمها لا تنفاه اي التلاوة حتى انه لو حلف لا يقرأ او لا يتكلم فجهل بحيث او حلف ليتكلم او ليقرأ فجهل لم يبرئ منه وان قرأها جنب او حائض او نفاس او حدث او قرأت عليه سجدها كل منهم اذا اغتسل او تطهر وقيل في حينه وقيل لاشي عليهم هذا وقال بعض اصحاب مالك لا يلزم السامع والمستمع الا ان سجد القاري واوجب الشافعي السجود على من سمعها من كافر او صبي او امرأة او حدث لامن جنب او سكران وسجدها قاري او سامع مصل فرضا او نفلا بلا تكبير في الهوي والرفع وقيل به فيها حين يفرغ لانها نفل لا يدخل على صلاته وليس منها وقيل بسجدها المتنفل حين يقرأها ويهوي بلا تكبير ويرفع بلا تكبير وقيل يهوي ويرفع به وان سجد في الفرض اعاد وقال بعض قومنا وبعضنا يسجد بها اذا قرأها ولو في صلاة الفرض والصحيح عند المغاربة من الاول وفي التاج انه ان قرأها في الصلاة لم يسجد انتقضت وقيل لا واساء وان سمعها في اللازمة ولو سنة فلا يسجد حتى يفرغ وان وافق سماعها سجود الفريضة اجزأه لما ان اعتقده او سجود النافلة اختير اجزأه مطلقا وان سجد بعد التسليم فاحسن وانه ان لم يسجد الوهم يسجد قبل سجود التلاوة وان سمعها مرارا فلكل سجدة وقيل واحدة يتقدمها لما مضى ومن وقف على السجدة في اخر قراءته سجد وقام واعتدل وركع وقيل يقرأ ولو آية بد الاعتدال ثم يركع وان تركه الامام نهوه ويسجد منبهه بقراءتها وغيره بعد القرائع وان لم ينتبه اخره حتى يفرغ ومن سجد ضاحكا اعاده ووضوه وتقطع بمرور قاطع في الفرض الا ان سجدها في صلاة ولو نافلة ومن نسي سجودها في الصلاة او هم له وان لم يسجدها مأموم سمعها من امامه ففي التقض قولان ومن قرأها في الصلاة فاراد سجودها فركع ناسيا وسجد للصلاة لم تفسد وكان ذلك في الصلاة وان ترك آيتها لثلا يلزمه السجود لم تفسد صلاته وينزل الخاطب لسجودها وقيل لزم سجودها القاري فقط لا غيره ولو في المجلس وقيل تلزم من في المجلس ولو لم يسمعها

لا كالتيمم ومعجمها لا تنفاه
وان قرأها جنب او قرأت
عليه سجدها اذا اغتسل
ومصل حين يفرغ وقيل
المتنفل حين يقرأها وقيل
لزم القاري فقط

واختلف فيمن رآهم يسجدون ولم يسمعها لزوم او غيره وفي مستمع ان جلس لاستماع سائر القرءان والوعظ او الحاجة ثم تعدد الاستماع لا لاستماعها ثم استمعها قولان ورجح منها اللزوم اي التأكيد او الوجوب ومن كسر قراءتها او تكرر سماعه فهل بكل مرة لزمه او واحدة في اليوم اي النهار اول قراءتها او اخرها او وسطها او اول قراءتها او كلها قراءتها او سمعها ان تعدد المحل واحدة بكل مكان او مالم يحفظ العشر الذي هو فيه وانتقال الدابة وهو عليها كاتنقله وان قرأ القرءان في موضع واحد مرتين او اكثر من اوله الى اخره او في يوم واحد لزم ان يسجد في كل آية سجدة كلما وصلها ولو على قول من قال يسجد مرة مادام في مكانه وقول من قال يسجد في اليوم مرة اذا كرر آية سجدة وان قرأ آياتي سجود او آيات سجودات يسجد لكل واحدة سجدة على الترتيب ورجح ان تكفي سجدة واحدة خلاف باب في قيام رمضان ندب قيام رمضان ورجح فيه ويصلي من يأكل رمضان لعذر وقيل لا وذلك كمن لا يطق الصوم لمرض او ضعف او كبر وكسافر ومن صام القضاء فله ان يصلي القيام ان لم يصلي في رمضان وقيل لا ولا يصلي الذين يقضون الصوم القيام جماعة وقيل يصلونه جماعة وقد صلاه عليه الصلاة والسلام اربع تسليمات ثم زاد ابو بكر مثلها ثم عمر كذلك فمضت السنة بذلك ان يصلي اربعاً وعشرين بثلاثة أئمة ويروح كل من خلفه على اربع تسليمات وقيل تسليمتين قدر ما يأتي بالباقيات الصالحات ولا قوة الا بالله العظيم يعمدون ذلك ساكتين او فائلين ذلك وقيل قدر فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون الآية وقيل في الترويجة الاولى قدر

وفي مستمع ان جلس لا
لاستماعها قولان ورجح
منها اللزوم ومن كسر
قراءتها فهل بكل مرة لزمه
او واحدة في اليوم او كلها
قراءتها ان تعدد المحل
خلاف

باب

ندب قيام رمضان ورجح
فيه وقد صلاه عليه السلام
اربع تسليمات ثم زاد ابو
بكر مثلها ثم عمر كذلك
فمضت السنة بذلك ان
يصلي اربعاً وعشرين
بثلاثة أئمة ويروح كل
من خلفه على اربع
تسليمات قدر ما يأتي
بالباقيات الصالحات

ركعتين وفي الثانية قدر اربع وفي الثالثة قدر ست ووقف بغض في مقدار ما يقعدون
 لا بوجوب كل * فلو صلاها واحد او اثنان وترك الترويح او روح بعض وترك
 بعض او روح الواحد المصلي النكل في بعض وترك في بعض او روح اقل من
 القدر او زاد عليه او صلوا فرادى لم تفسد وتسليمات القيام اثنتا عشرة وقيل
 ست على انه يسلم عند كل اربع ركعات والتحيات اثنتا عشرة على كل حال
 وذلك اذا صلى اربعا وعشرين فتسليماته عشرو كذا تحياته ويجوز ان تكون
 تسليماته خمسا بان يسلم عند كل اربع وتحياته عشرو كذا ان صلى اقل او اكثر
 تقرأ التحيات عند كل ركعتين ويسلم عندهما ويسلم عند اربع ركعات على تحيتين
 وان روح الامام قبل محل الترويح نيهوه ولا تقض عليه بذلك * وان لم يكن
 الا امامان * او كان ثلاث * صلاه اثلاثا * بان يصلي ست عشرة ركعة والاخر
 ثانيا او يصلي الاول ثانيا والاخر ست عشرة والوجه الاول اولى لان فيه شهابا بي
 بكرولم يبق للثاني الا ثلث فصلها ولا يتصور له غيرها بخلاف ما لو صلى الاول ثانيا
 والثاني ست عشرة ولو كانا كالنبي وابي بكر فيما يظهر لبادي الرأي لان ابا بكر لم يجبي
 بست عشرة زيادة على ثمانية النبي صلى الله عليه وسلم بل عدها من الستة عشر
 * (لا انصافا) لانها اذا صلوه انصافا لم يوافق النبي صلى الله عليه وسلم ولا العيرين
 لانه لم يصله احدهما اثنتي عشرة ولم يصله احدهما اربعا واذا صلاه اثلاثا فأحدهما
 صلى كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم زاد ما زاد ابو بكر والاخر صلى ما صلى
 عمر وهو مثل ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم وان صلى الاول ثانيا فقط فقد
 صلى ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى الآخر ما صلى العمران * والعاجز * الامام
 او الفذ او المأموم * ثلثا او ضمفه * وروي عن الشافعي وأبي حنيفة القيام بعشرين
 ركعة كما روي عن عائشة عنه صلى الله عليه وسلم يقيم عشرين ركعة اربعا ربعا
 ويؤثر ثلاث وعليه فان شاء العاجز صلى عشرا وهو النصف وهكذا سائر انواع القيام
 غير قيام اربع وعشرين فانه لا ينصف لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى ثمانية وزاد
 ابو بكر ثانيا وزاد عمر ثانيا وعن مالك بست وثلاثين ركعة قيل وكان أهل عمان يصلون
 اربعين ركعة ويكفي فيه قراءة الصلاة واستحب بعض عشرة ايات في كل ركعة

لا بوجوب كل وان لم يكن
 الا امامان صلاه اثلاثا
 لا انصافا والعاجز ثلثا
 او ضمفه

واختار ابو عمرو والداني في الاولى من اول البقرة الى واسع عليهم وفي الثانية الى الفراء وفي
 الثالثة الى والله يحب المحسنين بعده يا ايها الذين امنوا ان تطيعوا وفي الرابعة الى لوجدوا فيه
 اختلافا كثيرا وفي الخامسة الى ولهم عذاب اليم بعده يريدون ان يخرجوا وفي السادسة الى
 اسرع الحاسبين وفي السابعة الى وذل عنهم ما كانوا يفترون وفي الثامنة الى واعلموا ان الله
 شديد العقاب وفي التاسعة الى ذلك الفوز العظيم بعده ومن حولكم من الاعراب وفي العاشرة
 الى و انتابا تعدنا ان كنت من الصادقين بعده قل انما يايتكم به الله وفي الحادية عشر الى ان
 ربى لطيف لما يشاء انه هو العالم الحكيم وفي الثانية عشر الى فبش مشى المتكبرين وفي الثالثة
 عشر الى فابى الظالمون الا كفورا وفي الرابعة عشر الى انك كنت بنا بصيرا وفي رواية عنه الى
 امك ما بوحى وفي الخامسة عشر الى لعلمكم تشكرون بعده ان ينال وفي السادسة عشر الى
 حكيم بعده واقواعد وفي السابعة عشر الى واني عليه لقوي امين وفي الثامنة عشر الى اولئك
 هم الخاسرون بعده ويستعملونك وفي التاسعة عشر الى كل شي رقيب وفي العشرين الى لا اله الا
 الله يستكبرون وفي الحادية والعشرين الى وما كان لهم من الله من واق وفي الثانية والعشرين
 الى ويحسبون انهم مهتدون وفي الثالثة والعشرين الى ولن تجد لسنة الله تبديلا وفي الرابعة
 والعشرين الى ميقات يوم معلوم وفي الخامسة والعشرين الى وعلى الله فليشرك كل المؤمنين وفي
 السادسة والعشرين الى اما شاكر او اما كفورا وفي السابعة والعشرين الى اخر القرآن
 نفعا الله به عدد كل جزء ١٢٠٠٠ الف حرف و ٢٤٠٠٠ الف حرف ١٠٠ حرف على
 زيادة حرفين في الجزء الاخير والقيام اثنا عشر تسليما وقيل ست تسليمات بان يسلم على كل
 اربع ويجوز ان يصلي القيام اماما من لم يصل معهم المغرب والعشاء او احدهما ومن دخل في
 نصف القيام الاخير صرح ان ينويه نصف الاول وان فات رجلا نصف القيام الاول و اخر
 نصف الاخير فهل يصلي احدهما بالآخر ما بقي له ام لا قولان وهل يصلي القيام من يأكل
 بعذر سفر او مرض او غيرها ومن صام القضاء ولم يصله في رمضان وهل يصليه من صاموا
 القضاء جماعة ام لا قولان ومن فاتته الامام بشي استدركه في الترويح لا في حال الخطبة ولا
 يؤخر ما فاتته من الركعتين الاوليين او من الخامسة والسادسة الى الترويح وينبه الامام
 اذا روي قبل محل الترويح واخره عن محله وجاز في الترويح شرب وان جف حلقه فشرب
 في تسليمة جاز ويجوز الاقتصار على تكبيرة الاحرام لكل ثمانية بعد التوجيه والنية وترك

الاستعاذة وان نظر للفجر بعد التسليم مثلاً وادبر بوجهه كله ابتداءً التوجيه واجيزنية الاربع
والعشرين اولاً والتوجيه والاستعاذة واذا قام من كل تسليم كبير الاحرام فقط وكان بعض
يصلي القيام في رجب ايضاً وينبغي التخفيف للامام وعن بعض اقل قراءة الركعة
خمس ايات وترك الروافض والشيعه القيام مخالفة لعمر رضي الله عنه
وخست حالة تاركه بلا قصد مخالفة وفي التاج ينبغي ان يكون الترويح وترا
ثلاثا وهي اولى او سبعا وتسعا وندب بعد العتمة وقبل الوتر ولا بأس كما
قال عن يحيى المأوي **بصلاته** قبل **اي** قبل العتمة **او بعد** الوتر الباء داخلة
في النية على غير قبل وبعد لانهما لا يتصرفان ولكن ادخلها عليهما تسامحا بعيدا
وجرحاها بها ولا يحذف الجور ويبقى الجار وكأنه ادخلها عليهما نيابة وامل
المراد لفظ قبل وبعد فيجوز قياسا كأنه قيل لا بأس بضمون لفظ قبل وبعد
فيمن صلاهما قبل او بعد ومضمونه هو ايقاعها قبل او بعد **مالم** يطلع الفجر
والاصل او السنة ان لا يصلي بعد الوتر وفي الديوان يصلي قبل العتمة لئلا يختار
بعض الشافعية تأخير العتمة الى ربيع الليل والقيام قبلها والتقديم قبل ذلك
كسل **ومن** فاته **كله** او بعضه او صلى كما لا يجوز وعلم نهارا او حين لا صلاة
لا بان ينوي ان يقوم فاخذ النوم والنسيان الى ان يصبح او الى ان يبقى ما لا يدرك
فيه ما يجزي او عجز عنه اضعف او مرض او عيأ غالب او مانع لا من تركه كسلا
قضاء **بعضه** او كله ان فاته كله وبعضه او بعض ان فاته بعضه **نهارا** ولو في
النهار وقبل بعد الظهر وقبل لا يقضي بعد فوته **وتصلبه** **اي** القيام **جماعة** مالم يخرج
وقته **وقيل** ولو خرج وقته وقد اجاز بعض النفل جماعة واجاز بعضهم صلاة
القضاء جماعة مطلقا ولو لم تكن بنوم او نسيان وفي التاج ان تطوعوا ليالي العشر
بجماعة او تروا فرادي **ويصلي** **الوتر** بها **بالجماعة** **في** رمضان مادام وقته
اذا صلوا القيام بجماعة واذا خرج وقته صلوه فرادي **وندب** **الوتر** **بصل** العتمة
جماعة بنصب العتمة بالوصف الماضي قبله على قول الكسائي او يقدر فعل
ينصبه او يخفض بالاضافة فلا ينوب مصل على هذا خذفت ياء خطا تبعا
للتناق **الا** من عذر **فلا** كراهة ولا يندب عكس ما ذكره حين العذر وظاهر

وندب بعد العتمة وقبل الوتر
ولا بأس به قبل او بعد
مالم يطلع الفجر ومن فاته
ليلا قضاء نهارا وتصلبه
جماعة مالم يخرج وقته والوتر
بها في رمضان مادام وقته
وندب بصل العتمة الا
من عذر

المبارة جواز صلاة الوتر بامام لم يصل العتمة بهم جماعة بلا عذر على الكراهية
وهو كذلك وخص الديوان انه انما يصلي بهم الوتر من صلى بهم العتمة الا من
عذر وان كان له عذر **فلا** يصلوا الوتر **بين** صلاها **اي** العتمة **معه**
اي مع الامام **لا** بغيره **وان** لم يجدوا من صلاها معه فليوتروا فرادي
ورخص **ان** يوتروا **بصل** معهم القيام **وان** لم يتعمم معهم **اي** وان لم
يصل العتمة معهم فذلك نحت ومن اجاز الوتر بالجماعة في غير رمضان اجاز فيه
بان لم يصل العتمة ولا القيام بالجماعة **وان** لم يتعمموا بجماعة فلا يوتروا بها **اي**
فلا يصلون الوتر بها فذلك نحت فافهم به امثاله **ولو** اقاموا بها **صواء** اقاموا
قبل العتمة او بعدها وجاز عند مجيز الوتر بها في غير رمضان **ومن** لم يتعمم مع
الامام فلا يوتر معه **ولو** اقام معه **وجوز** **ان** يوتر معه **ولو** لم يتعمم معه **ان**
اقام معه واجازه بعض **ولو** لم يتم منه بناء على جوازه بالجماعة في غير رمضان
ولا يوتر بجماعة **ان** لم يتم بها **اي** ان لم يصل القيام بها وصر ما فيه **وان**
قدم القيام على العتمة فلا يوتر بها **اي** بالجماعة **وجوز** من يوتر بها ولو في غير
رمضان **وقد** روي انه صلى الله عليه وسلم صلى الوتر بعائشة رضي الله عنها في غير
رمضان **وان** تعتموا مع الوتر خطبوا بعده **ان** اقاموا قبل ذلك وانما السند الخطبة
للكل لانها هنا الدعاء وهم شتر كرن فيه بانمايين وغيره على دعاء الامام وبالحضور
ولا يخطب **بهم** **ان** اقاموا بعده **لا** يوتر الا بعد الفراغ من الصلاة
اذ لا نفل **قوي** **يا** بعد الوتر يقبل الخطبة بعده بل هو ضعيف لما قلناه السنة
لوقوعه بعد الوتر وكفي فاصلا للخطبة عن الوتر خطبة بعده لطوله اذ هو اربع
وعشرون ركعة مثلاً والخطبة انما هي بعد الوتر **بعد** الوتر **خلاف** للشيخ اسماعيل
 واصحاب الديوان في اجازتهم النفل بعده والخطبة انما هي بعد الوتر متصلة به
مخروم بها ولا يخطب الا بعده ولو اقيم قبله او قبل العتمة فاذا اقيم بعده فقد
تبين لك انه لم يختم به مع انه خاتمة صلاة الليل على ما للشيخ اعني امر او تبين
لك انه اقيم بعده فلا يخطب بعد الوتر لانه لم يختم به ولا بعد القيام لان الخطبة
انما هي بعد الوتر هذا مراد المصنف بالتعليل وان قرئوا المغرب مع العشاء ثم اقاموا

فبين صلاها معه لا بغيره
ورخص بصل معهم اقام
وان لم يتعمم معه وان لم
يتعمموا بجماعة فلا يوتروا
بها ولو اقاموا بها ومن لم يتم
مع الامام فلا يوتر معه ولو
اقام معه وجوز ولا يوتر
بجماعة ان لم يتم بها وان
قدم القيام على العتمة فلا
يوتر بها وجوز من يوتر
بها ولو في غير رمضان وان
تعتموا مع الوتر خطبوا بعده
ولا يخطب ان اقاموا
بعده اذ لا نفل بعد الوتر

جماعة فلهي صلاة الوتر جماعة ويخطبوا وان صلوا العشاء والمغرب بافراد او قرن
ثم الوتر وجاء خبر رمضان اقاموا جماعة ولا يخطبون وجاز لمن لم يصل العتمة
اماماهم ولا مأموما ان يصلي بهم القيام ولا يصلي بهم الوتر خلافا للبعض في
اجازة ان يصلي بهم وجاز ان يصلي بهم العتمة بعد ما صلوا القيام من لم يصله اماما
لهم ولا مأموما * ومن ثم * اي لاجل ما فهمت من انه انما تكون الخطبة خاتمة
بعد صلاة لا صلاة بعدها كما انهم اذا خطبوا بعد الوتر لا يخطبون لان الخطبة
بعد القيام الذي بعده خطبة بعد صلاة ليست خاتمة وانما خاتمة صلاة الليل الوتر
وفي هذه البلاد يخطبون قبل صلاة الوتر ليلة الجمعة * كانوا يخطبون بعد فجر *
يزيدون في الدعاء ومن ذلك التمجيدات والذكر الذي نسميه بالسلام يذكر
بعد دعاء الفجر او يعظون * وعصر * كذلك ولم نره في بلدنا * وبعد ظهر الجمعة *
في زمان الكتمان محاكاة لزمان الامام لما تكن صلاة بعد صلاة الجمعة في زمانه
كننا نزيد دعاء بعد ظهر الكتمان كما قال * اذ نقل عنه عليه * الصلاة
و * السلام انه لم ينتقل بعد * ظهر * الجمعة حتى ينصرف * من المسجد وقبل
من مكانه الذي صلى فيه الجمعة * فيصلي ركعتين والمراد بالخطبة هنا * في
رمضان بعد الوتر وكذا في ليلة الجمعة وكذا ظهرها في الكتمان * الدعاء *
الرائد على المناد * لا الخطبة المهدودة للجمعة * في الظهور وفي التاج لا بأس
ان يصلي الى امام وبينهما حائل كدار وحائط ان سمعه ولا يوتر في مسجد خلف
مقيمين وقال الفضل له ان يوتر او يتعمم وهم مقيمون او يصلون الفجر ولكن انما
يصلي العتمة والوتر بعد الفجر اذا فاتاه وانه قيل الافضل للقيام اخر الليل ابو عبد
الله ان تكلم الامام بعد السلام في القيام لزمه ان يوجه لا من خلفه ان اكلموا
* والقيام كالقرض بناء * لنحو في * ورخص فيه بتعمم لصحيح واجد للماء
* وشرطا ونقضا * ومن وجد الامام في الثمانية الاولى وفاته بركعتين او اكثر
دخل معه واذا تمت الثمانية خرج عن الصف واستدرك وان استدرك في موضعه
لم يكن عندهم فسحة ثم يدرك الامام ايضا في الثماني الثانية ويستدرك ايضا فاته
منها كذلك ثم الثماني الثالثة كذلك وان روح الامام فليستدرك عند ترويجه

ومن ثم كانوا يخطبون بعد
فجر وعصر وبعد ظهر الجمعة
اذ نقل عنه عليه السلام
انه لم ينتقل بعد الجمعة
حتى ينصرف فيصلي
ركعتين والمراد بالخطبة
هنا الدعاء لا الخطبة
المهدودة للجمعة والقيام
كالقرض بناء وشرطا
ونقضا

ان كان يدرك ولا يفعل الا هذا اذا روح قدر ما يدرك وله ان يتم معه ما فاتته من
الثماني الاولى مع الامام من الثماني الثانية ويتم الثانية من اول الثالثة معه ويتم
الثالثة وحده اذا سلم الامام وقيل يستمع للخطبة فاذا تمت اتم ما بقي من الثالثة
ومن دخل الثماني الثانية مع الامام والثالثة فله ان ينوي الثانية معه هي الاولى
والثالثة هي الثانية وله ان يبقى على نية الامام وفي الديوان له ان يدخل في النصف
الاخير معه وينويه انه النصف الاول وان فات رجل نصف القيام الاول وفات
الاخر فقبل يصلي احدهما بالاخر ما بقي لهما وقبل لا وان فات الامام بالركعة الاولى
من الركعات مطلقا ودخل واذا سلم الامام استدركها مستجلا فاما ان يدركه واما
ان يفعل هكذا ايضا * ومن شرع في الركعتين * اللتين * قبل الوتر ثم بان *
قبل السلام * له انه بقي من قيامه ركعتان ردهما اليه بالنوى * ثم يصلي الركعتين
اللتين قبل الوتر ثم يوتر بواحدة * وقبل لا * وهو الصحيح لانه لم يدخل فيها
بنية القيام فيزيد ركعتين لقيامه ثم يوتر بواحدة وعلى الاول فقد ردت نافلة
لسنة كذا قيل وفيه ان الشفع بعد العتمة سنة ايضا وبعدها الوتر وكذا اذا تنفل
بركعتين قبل الفجر في ظنه وبان انها بعده صبح الاكتفاء بها عن سنة الفجر
ويردها ايضا ان بان انه يصلي بد الفجر اليها قبل السلام وفي الديوان قبل ذلك
ان اخذ في ركعتين قبل الوتر وبان له انه بقي من القيام تسليمة او تسليمتان او
اكثر فليتم الركعتين ثم ما بقي من القيام ثم الوتر يعني واحدة ولا يرد فرض لقرض
وان لم يعلم انه بقي بعض القيام حتى سلم من شفع الوتر لم يصح له رد الشفع الى
القيام وفيه قول بالجواز وهو من قال ان من تصدق بلا نية او انفذ وصية كما
لا يجوز جاز له ان يرد ذلك لنفسه ولو تلف ما خرج من يده * وانفقوا على رد
فريضة لنافلة * مثل ان يشرع في عصر فيتين انه لم يصل الظهر فلينو ما شرع فيه
نفلا ومثل ان يدخل في فرض فيتين انه قد صلاه ومثل ان يدخل فيه قبل وقته
ثم تبين له انه قبل الوقت * لا * على * عكسه * وهو رد النافلة للفريضة وعدم
الاتفاق على هذا العكس يصدق بانهم اتفقوا على عدم جوازه وبانهم لم يتفقوا على
عدم الجواز والمراد الاول وبعد فالحق انهم لم يتفقوا على رد الفريضة للنافلة بل منعه

ومن شرع في الركعتين
قبل الوتر ثم بان له انه
بقي من قيامه ركعتان
ردهما اليه بالنوى وقيل
لا وانفقوا على رد فريضة
لنافلة لا عكسه

بعض كما نص عليه في الديوان بل هو الجاري على القاعدة والجواب بانه لم يعتد بهذا الخلف ضئيف * وفي رد نافلة مثلها قولان * مثل ان يقصد نفلا مخصوصا كالنفل السابق على الفرض او المتأخر عنه فيدخل فيه او في غيره فيتبين له انه قد صلاه او انه يؤخره فيرد احدهما للآخر * ولا تجزي نافلة ردت لفريضة عن واحدة * من نافلة وفريضة * وجوزت * اي هذه النافلة المردودة لفريضة فلا تكرير مع قوله قبله * عن نافلة * اخرى غير الاولى بدليل التنكير ما هو الغالب وترد الفريضة للسنة وقيل لا ولا يجوز العكس اتفاقا وترد سنة لاخرى ولنفل ويرد نفل لسنة وقيل يمنع ذلك كله ويحتمل ان يريد المصنف بالنفل ما يشمل السنة وغيرها مما ليس بواجب ويريد بالفريضة ما يشمل السنة الواجبة وذلك احتمال اقيد * وصح رد مغرب لنفل * بقراءة السورة او بعضها مع الفاتحة في الثالثة و * باضافة ركعة * رابعة اليها بالفاتحة وغيرها * ما لم يقعد للتحيات الاخيرة * لجواز النفل بالفاتحة كما جاز في الفرض وان بدله ذلك قبل الركوع من الثالثة زاد قراءة السورة ان شاء ووجه ذلك انه ظن ان لم يصل المغرب او ظن انه صلاها بلا طهارة فتذكر انه صلاها كما يجب * وكذا الوتر * يرد للنفل باضافة ركعة اذا احرم للوتر بواحدة دون تقدم شفع او صلاه ثلاثا بلا تسليم في التحيات الاولى وان ظهر له قبل تمام القيام من التحيات الاولى رد ذلك نفلا وسلم قاعدا وقيل اذا شرخ في القيام لم يحزله التسليم بل يرد للنفل وزيد ركعتين * وجوز * الرد * فيها ولو جاوز التشهد ما لم يتم * لكن يرجع للارض بلا تكبير ويمس وجهه الارض كالسبح فيقوم بالتكبير قائما غير مسبح في الارض ولا ما كثر فيها واجيز ذلك الرد ما لم يسلم والظاهر ان بعضها اجازه ولو سلم لاجازته النية في الفاتحة وهو شاذ ومن اجاز النفل بثلاث ركعات جاز على طريقته رد المغرب والوتر للنفل بلا اضافة ركعة ومن اجاز النفل بالفاتحة اجاز رد المغرب بلا زيادة على الفاتحة في الثالثة ومن اجاز النفل بواحدة اجاز رد الثالثة في الوتر للنفل وقد سلم قبلها وان قلت كيف يرد المغرب نفلا ولا نفل قبله قلت يصله وينسى فيه يدين له انه قد صلاه وايضا قد اجاز بعض ركعتين بعد الغروب

وفي رد نافلة لمثلها قولان ولا تجزي نافلة ردت لفريضة عن واحدة وجوزت عن نافلة وصح رد مغرب لنفل باضافة ركعة ما لم يقعد للتحيات الاخيرة وكذا الوتر وجوز فيها ولو جاوز التشهد ما لم يتم

وقيل

وقبل المغرب فله رد المغرب اليها لفرض صحيح محوج لذلك مثل ان يكون قد حلف ان يصلحها ومثل ان يتيمم صهوا فيحرم بالمغرب فيرده نفلا بناء على جواز النفل بتيمم لصحيح واجد للماء وهكذا لا يرد صلاة لاخرى ولو نفلا لنفل الا لفرض صحيح محوج والله اعلم والركعتان قبل المغرب غير اللتين بعده واذا جازت اثنتان فلا مانع من ثلاث لكن الصحيح عدم الجواز فانظر كتابي الشامل * باب * في صلاة العيدين من العود وهو الرجوع قلبت واوه ياء لسكونها بعد كسر وجمع بالياء للزومها في المفرد وفرقا بينه وبين اعواد الحشب وسمي عيدا لعوده في كل عام ولا يقال هلا سميت الايام والشهور وعرفة وعاشوراء اعيادا لعودها لانما قول وجه التسمية لا يوجبها بل يسوغ ويرجع وقيل لعوده بالفرح والسرور على الناس وقيل للتناول لعوده على الانسان وهو حي وقد يقال سمي عيدا لاجل ما ذكره كله وسميت الجمعة عيدا تشبيها * سن * بتريغيب * لكل احد * للعيدين * وقيل الزم ولم يفرض وقال ابو اسحاق فرض على الكفاية * ركعتان بتوجيه واحرام وقراءة بالفاتحة وسورة * تامة * ويجزي بعضها على مامر * وتندب كونها * اي السورة * في * الركعة * الاولى مسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس وضعاها * واستحب بعض في الاولى مسبح اسم ربك وفي الثانية الفاتحة وبعضهم ق في الاولى واقتربت الساعة في الثانية وبعض في الاولى بسورة والشمس وفي الثانية بالضحى وقيل يقرأ في اولي الفطر مسبح اسم ربك وفي ثانيته الضحى وفي اولي الاضحي الشمس وفي ثانيته الضحى وهذه الاقوال روايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اي نسب بعضهم اليه انه قرأ في الاولى كذا وفي الثانية كذا وذلك كله واقع في اعياد فمن سمع شيئا عنه حكاه ومهمي شاهد صحابي منها حكاه قال الشعراني كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العيد بسبح والاعاشية وتارة بقاف واقتربت الساعة وتارة بغير ذلك * وخطبة * عطف على تريغيب او على قوله ركعتان * بعد تسليم * يذكر فيها زكاة الفطر والضحية في الاضحي يكبر قبلها سبعة او يجوز اقل واكثر وان خطب قائما جلس واحدة او جلستين وهي خطبة الجمعة في الكيفية ووجوب الانصات وحكم من النسي والمصلاة عندها

* باب *

من بتريغيب للعيدين ركعتان بتوجيه واحرام وقراءة بالفاتحة وسورة وتندب كونها في الاولى مسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس وضعاها وخطبة بعد تسليم

جوازاً ومنعاً * وتعجيل الاضحى * ايشتملوا بالذبح * وتأخير الفطر * لاخراج
زكاة البدن * من ارتفاع الشمس قدر ريع اثني عشر شبراً * لزوال * اي الى الزوال
بعدم دخول الغاية وما اتصل بها قبلها فانه لا صلاة في وقت التوسط ولعله سمي
التوسط زوالاً للمشاركة او للمجاورة او جعل غاية وقتها الزوال واما التوسط فهو من
جملة الوقت لكن لا صلاة فيه فافهم او يقدر مضاف اي لقرب الزوال وقربه التوسط
بدون دخوله وما قبل التوسط وقت لما مالا للاضحى فقط وفي بعض الكتب
مانعه كان صلى الله عليه وسلم يجعل صلاة الاضحى ويؤخر صلاة الفطر على قريب
من وقت الضحى واعتباره من ارتفاع الشمس قدر ريع * وان صح * العيد * بعده *
اي بعد الزوال او حال التوسط او قبله بقدر مالا تلحق بجماعة * اخرى * ت
صلاته * لصبح غد * او ما بعد صبحه الى التوسط وقبل يبرز اليه * متى جاء خبره ولو
بالعشي وقيل ما لم يصلوا العصر وان صح على هذا في التوسط او قبله بقدره لا تدرأه اخرى
للزوال وما بعده وان صح ليلاً اخرها لغد ولا تصلي ليلاً وان اخرها عمد او نسياناً او النوم
او مانع الى التوسط فلا يصلوها كذا في الديوان بزيادة مني قلت الذي عندي ان من نام عنها
او نسيها يصلها اذا ذكرها ولو بعد ايام فاذا ذكر وقتها لا يصلي فيه اخر لو وقت يصلي فيه وفي
التاج ان كان ليلة العيد غيم وصح نهاراً في النصف الاخير اخرها الصلاة لغد وقيل
يصلونها ما لم يصلوا العصر وقيل ولو صلوه وقيل يخرجون ولو ليلاً وقبل لا بعد الزوال
وتؤخر لغد وقيل ما لم تقب الشمس وقيل اذا صح بعد الزوال لم يصل كالجمعة اذا فات
وقتها وان صح العيد قبل التوسط بدون ان يدرك جماعة فللانسان ان يدركها اذا
* والخروج من المنزل * ولو منزل بيوت الصحراء يخرجون عن وسطهم الى وراء هن الا انه
لما كانت القرى والامصار استركان لاهلها مزيد الحظ على الخروج كما قال * وحض
عليه * اي على الخروج * اهل الامصار والقرى * بالسلاح واحسن اللباس وجميع
ما يمكنهم من الزينة حتى النساء والاطفال وابكار الحدور وقال مالك انما تخرج النساء
والابكار لصلاة الجمعة في المسجد لا لصلاة العيد ولا يخرج الى صلاة العيد بالمجانين ولو
قلنا ان الخروج لاملأ العيون المشركين والمنافقين وقيل يخرج بهم ان كانوا
لا يضرون نفساً ولا مالا ولا يقطعون صلاة ويسكنون وان لم يخرجوا وصحت والخروج

وتعجيل الاضحى وتأخير
الفطر من ارتفاع الزوال
وان صح بعده اخر لصبح
غد والخروج من المنزل
وحض عليه اهل الامصار
والقرى

انما هو تعزيز للاسلام باملأ العيون وفي التاج وقد من الخروج اليها الى الجباين
وامر به اهل الامصار الا مكة وهي فيها افضل من المساجد ولا سيما في مسجدها
الا من عذر كطار او ريح او خوف فقيها ويخرج اليها وان بر كوب لنحو سلطان
ان كان اعزله ويبنى الذهاب من طريق والرجوع من اخر كما فعل صلى الله عليه
وسلم وجاز التخلف عن الخروج لمن خاف على نفس او مال اه ولم يكن الناس
يصلون العيد في الجامع حتى كانت سنة ست وثمان مائة صلى فيه بلي بن احمد
ابن عبد الملك القهصي صلاة عيد الفطر وذلك في مضر وكان صلى الله عليه وسلم
اكثر ما يصلي العيد في الصحراء واصابهم مطر في يوم فطر فصلى بهم في المسجد
* وهل تصلي وان باثنين ثلثاً بامام * وان رجلين او رجل وامرأة وفي نظر الامام في
الخطبة الى رجلين خلفه او رجل قولان ولا ينظر الى امرأة ولكن يدعو مستقبلاً
ويغضو وقيل لا يخطب الا ان كان خلفه ثلاثة رجال * او بخمسة * والامام سادس
او بها والامام منها وكذا في قوله * او سبعة او عشرة اقوال * ومن لم يجد احداً
صلى وحده ولا يخطب وقيل يخطب وقيل يصلي ركعتين بلا تكبيرات
العيد ولا خطبة وقول ابو اسحاق لا تجب الا على جماعة فيها أربعون رجلاً مسلمون
احراراً عقلاء بلغ مقيمون او اكثر ويدومون على تلك الحال حتى يحرم بالصلاة
ويصليها منهم ثلاثة او اكثر * وهل * يتم العدد ولو بنساء او عبيد *
ام لا قولان في المذهب وقول الشافعي في قديمه لا تتم بالعيد وقال في جديده
تتم بهم وتخرج النساء والعبيد والاطفال ولو لا يتم بهم العدد ولا يصلون لحض
او نفاس ولنع السيد من الصلاة دون الخروج على قول ويقعد من لا يصلي
كالخائض والنفساء خلف المصلين وفي الديوان انه يجري الرجل بنفسه او دابته
لصلاة العيد وان صلاة الاضحى يجعلونها قبلها وفي التاج تخرج البكر والثيب
ويؤمن بالخروج لزوماً او ندباً قولان ولا خروج على حائض او نفساء ولا على عارفة
من زوجها كراهة وتستأذن البكر اباهاً وكره للاب والزواج المنع وتنب كون
الامام واحد وان منع مانع صلى كل امام ناحية لا واحد بعد واحد في محل واحد
وقيل يجوز في غير المسجد وان اذن لها واقیم تحت لحد ومن صلاها بقوم فلا يعيدها

وهل تصلي وان باثنين ثلثاً
بامام او بخمسة او سبعة
او عشرة قولان ويتم العدد
ولو بنساء او عبيد

بآخرين وقيل بالجواز ومن صلاها وحده او مع امام او اماما ووجد الناس يصلونها صلاها معهم نقلا وقيل سنة ويرد الاولى نقلا والصحيح الاول وكذا الفرض والسنن **وجاز لامام ان يصلها بهما** اي بالنوعين النساء والعبيد **فقط** ان لم يحضرها غيرها **وكذا بالاطفال** او مع النساء والعبيد ويخطب بدون ان ينظر الى النساء وانما قال ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يأمر النساء بالخروج اليها فلو لا ان لمن ان يصلين بامام لم يأمرهن ولما امرهن علنا ذلك ولو كن وحدهن اذا تعددن وامن الفتنة او امنها بوجه او كانت محرمته فيهن او كن محارمه او كان معه ذكر ولو صليا او عبدا **والا كل في عيد** الفطر قبلها وفي **عيد** النحر بعدها **ولا بأس بالعكس** وينبغي الفطر في النحر بكبد مشوية وكان صلى الله عليه وسلم يفطر قبل الذهاب لصلاة الفطر برطبات فان لم تكن فتمرات ولا حسا من الماء حسوات **وسن فيها** اي في شأن الصلاة **استياك** باراك او بشام **بفتح الباء** كسحاب وهو شجر عظيم الرائحة ورقه يسود الشعر **او نحوها وطيب واغتسال واحسن لباس** ويكره الكلام في العيد الابالذ كر او امر الصلاة اذا خرجوا اليه ما لم يصلوا ويخطبوا واذا صلوا جاز لهم الخروج بلا خطبة ولكن لا يحسن ترك الامام وحده **وتارك صلاتها** اي صلاة العيادي تارك ايجاد صلاة العيد والمراد بصلاة ايجادها الصلاة العيد **للعذر** خيس وفي الناج لو اجتمع قوم من اهل القرى او الامصار والجماعة على تركها لاثموا به ولا يتولى من دان بتركها واستمر عليه وان سبقت ولايته اقيت ولا يسوى مع متولاه الآخر ومن لم يخرج اليها وصلى ركعتين او اربعا فحسن ولا يصلي من حج عيد الاضحى وان لم يحج مكى صلاه في المسجد ولا يجوز لاحد التخلف عنها الا لعذر وان لم يمكن حضور صلاة العيد الا بقوات صلاة الجمعة فالجمعة اولى ومن عجز عنها او عن الجماعة الا بعين او اجبر لا تضره اجرتة ولا عياله لم يعذر ان تخاف وقيل يعذر صرح بهذا القول غير صاحب الناج قلت بل من لم يستمر على تركها لا تدخل عليه الولاية ان لم تقدم وكذا السنن التأكدة وان منع اهل قرية مانع من صلاة العيد لم يلزمهم الخروج اليها الى قرية اخرى وان لم يمنعوها وقام بها غيرهم كفى وان

وجاز لامام ان يصلها بهما فقط ان لم يحضرها غيرها والا كل في الفطر قبلها وفي النحر بعدها وسن فيها استياك باراك او بشام او نحوها وطيب واغتسال واحسن لباس وتارك صلاتها لا لعذر خيس

تركتها امرأة حياء لا ديانة حتى ماتت فلا تترك ولا يتم او يصلها ثلاثة مسافرون ولا يؤذن ولا يقام لصلاة غير مفرضة وفي الديوان ولا يؤذنوا الصلاة اليد ولا يقولوا الصلاة برحمتكم الله وفي الناج كل صلاة لا يؤذن لها ولا يقام ينادى لها للجماعة وبه اخذ من ادركت اذ ذلك مسلك ومخرج عن قول السدي يكشي ان النداء لها بدعة مكروهة **وهل يكبر فيها** بسمع او تسع او باحدى عشرة او بثلاث عشرة اقوال **وقال ابو مالك** العماني ان شاء كبر سبع عشرة والعمل بالاول **فالاول يكبر** صاحبه ببناء يكبر المفعول في قوله وهل يكبر ويبنى هذا للفاعل وهو المصلي ويجوز بناءه المفعول فيها **بعد الاحرام** في **الركعة الاولى** او بعد القراءة في الثانية ثلاثا والمراد بالاول القول الاول وهو تكبير سبع وان شئت فقد رافض في اي فصاحبه الاول يكبر بعد ادخال ويحتمل ان يريد بالاول القائل لان العبارة تدل له وكذا فيما يأتي فافهم **والثاني في الاولى** بعد الاحرام **اربع** او في الثانية **بعد القراءة** **خمس** او في الاولى بست وفي الثانية ثلاثا قال في الناج وهو الاصح والمشهور عندنا الاول وما في الناج طريق المشاركة **والثالث** يكبر على حدها **في الاولى** ستا وفي الثانية **خمس** او في الاولى ستا وفي الثانية سبعا وضابط ذلك انه يشفع التكبير قبل القراءة ويوتره بعدها لان الوتر موقوف في الختام كما انه ختمت صلاة النهار بالمغرب وهو وتر وختمت صلاة الليل بصلاة الوتر ولا يمين ذلك فقد روي انه صلى الله عليه وسلم يكبر في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمس قبل القراءة وكان ابو موسى وحذيفة يقولان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر بالاضحى والفطر اربع تكبيرات كشكيرة على الجنائز وكان ابو موسى يكبر بالبصرة اربعا حين كان اميرا عليها وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اذا قال له شخص علمي صلاة يقول كبر في الاولى خمس وفي الثانية اربعا وفي الاثر وقيل يكبر المصلي في الاولى ستا وفي الثانية اربعا وبعد الرفع من ركوعها ثلاثا وعن ابن المسيب وان كبر في الاولى ثمان وفي الثانية خمس اجاز والخامس في الاولى سبعا وفي الاخرى سبعا وثلاثا بعد الرفع من الركوع ومن تعمد زيادة او نقصا على هذا يعني على العدد المذكور في الاقوال **اعاد ومن عزم على قول** بان احرم عليه **فعمل بغيره** في اعادته قولان **وان احرم على ان يزيد فيها على الاقوال او ينقص عنها او يكبر ما لم يقل به بعض العلماء ورجع الى قول فقيه قولان** **وان لم يتعمد** زيدا او نقصا

وهل يكبر فيها سبع او تسع او باحدى عشرة او بثلاث عشرة اقوال فالاول يكبر بعد الاحرام في الاولى اربعا وبعد القراءة في الثانية ثلاثا والثاني في الاولى اربعا وفي الثانية خمس والثالث في الاولى ستا وفي الثانية خمس والرابع في الاولى ستا وفي الثانية سبعا ومن تعمد زيادة او نقصا على هذا اعاد ومن عزم على قول فعمل بغيره في اعادته قولان وان لم يتعمد

﴿ لا يعيد ﴾ حتى يزيد ﴿ على قول اخذ به ﴾ او ينقص ثلاث تكبيرات ﴿ وقيل ﴾ تكبيرتين وقيل لا تبطل ان تعمد زيادة ولو زاد اكثر من ثلاث وان تعمد نقصا اعاد وقيل لا حتى ينقص اكثر من نصف التكبيرات ﴿ و ﴾ التكبير ﴿ هو في الاولى قبل القراءة اجماعا وفي الثانية ﴾ قبلها وفاقا لبعض ﴿ و ﴾ خلافا ﴿ لا ﴾ خرين قال مالك والشافعي قبل القراءة في الثانية وقلنا نحن وابو حنيفة بمدها وعن احمد روايتان ﴿ ومن لم يحسنه ﴾ اي التكبير ﴿ صلى ركعتين ﴾ بلا تكبير ﴿ ونواها ﴾ للعيد ﴿ وان صلى ركعة فلا عليه قال الوضاح لا بدل عليه فيما فاته من صلاة العيد اشارة الى ذلك في التاج وان صلوا قبل الطلوع اعادوا وان اخروها للتوسط لم يقضوها بعد عدا او نسيانا وان دخلوها وظهر انه مضى يوم تركوها ﴿ وان فاته الامام بشيء ﴾ استدركه ﴿ بعد التسليم او في حينه وادركه قبل الشروع في التعظيم او قبل الرفع من السجدة الثانية من الركعة الاولى ﴾ ان علم ما كبر في الاولى ﴿ وقيل لا يستدرك ما فات منها كالجنازة ﴾ والا ﴿ فليدخل لعله انه في الثانية ﴾ استدرك بما يكبر في الثانية ﴿ اودله امين او من صدقه فذلك لا يطرد فان القول الثاني والثالث اجتمع فيهما ان تكبير الثانية خمس فلا يدري سامعه خمسا كبر في الاولى اربعا ام ستا وكذا اللبس يكون بكلام ابن المسيح الا في ان شاء الله عز وجل ﴿ وان فاتهم بها ﴾ اي بالركعتين اي يجملها وهو ان يقوته تكبيرها او اكثر او لم يدرك الا التسليم او ان يدرك بعض تكبير الثانية ولا يدري ما سبق منه فيها ويحتمل رد الضمير الى التكبير اي فاتته بتكبيرها فتناه باعتبار الركعتين او بتقدير مضاف ﴿ دخل اليه ان بان له ما كبر بامناه او بمن يثق به ﴾ ولو رجلا واحدا او امرأة او عبدا او طفلا ﴿ وصحت ﴾ عند بعض ﴿ ان دخل بلا علم ﴾ على عدد مخصوص ﴿ ان وافق ﴾ العدد ﴿ والا اعاد ﴾ وقيل يدخل اليه بلا علم اذا لم يمكنه ان يعلم ذلك ويكبر سبعا وقيل من لا يسمع ولم يدركم يكبر الامام كبر الا اكثر وقيل ماشاء سبعا او تسعا او احدى عشرة او ثلاث عشرة وقيل يوجه ويقف فاذا رأى الناس ركعوا احرم وركع فاذا اقاموا قرأ الفاتحة وسكت قدر السورة وكبر خمسا واذا قام من الركوع مستويا كبر ثلاثا واذا ساجوا ابدل ما فاتته من الفاتحة والسورة وما فاتته من التكبير قبل الفاتحة ان علمه ومن سجع تكبيرة ولم يكبرها وكبر الباقي او نسيها لم تفسد

حتى يزيد او ينقص ثلاث
تكبيرات وهو في الاولى
قبل القراءة اجماعا وفي
الثانية خلافا ومن لم يحسنه
صلى ركعتين ونواها
للعيد وان فاتته الامام بشيء
استدركه ان علم ما كبر
في الاولى والا استدرك
بما كبر في الثانية وان فاتته
بها دخل اليه ان بان له
ما كبر بامناه او بمن يثق
به وصحت ان دخل بلا
علم ان وافق والا اعاد

عند بعض وقيل يكبر الاصح ثلاث عشرة ومن فسدت عليه اعادها كامامه ولو بعد ايام وان لم يحسن التكبير اعاد بلا تكبير ويجوز ان يكبر له رجل ويتبعه ومن استدرك التكبير او مع غيره فلا يجبر به ولا يدع العيد صلاة العيد ان قدروا حيث لا حرج ولا تنكح على نساء لم يكن معهن رجل ومن فعل او قال في واجب او محرم يحل ووافق قولا او اجماعا هلك وقيل عصي وقيل اساء ويدل الاول قوله صلى الله عليه وسلم من قضى بغير علم فهو في النار ولو وافق الحق ﴿ وفي التنفل قبلها وبعدها ﴾ في المصلي عند الناس فلو صلى في داره او خلوة في المسجد اذ صلوا العيد فيه لجاز ﴿ خلاف فعدنا ﴾ يتنفل ﴿ قبلها لا بعدها ﴾ الى الزوال ﴿ وقيل ﴾ يصلون ﴿ النفل ﴾ بعد ﴿ صلاة ﴾ الفطر وقيل ﴿ ان يصلوا صلاة ﴾ ﴿ وقيل صلاة الاصحى لا بعدها وهو مختار الديوان وقيل يتنفل بعدها وقبلها وقيل لا ولا وفي التاج يصل قبلها ولا يمنع بعدها وقيل بعدها لا قبلها واستحسن بعض ان تصلي بعد الفطر اثنا عشرة ركعة وبعد الاصحى ست وقيل هي من السنة ﴿ ولتيمم ومتوضي فيها ﴾ اي في صلاة العيد كغيرها وفي بمعنى اللام ﴿ ان لم يمكنهما الا ذلك ﴾ المذكور من تيمم وتوضي لما منع ﴿ فضل مغتسل ومغتسل ﴾ خير ﴿ من جنابة او حيض او نفاس ﴾ بعد طلوع فجر العيد ﴿ افاض ماء ﴾ ولو بلا ذلك ولا تعميم والجملة نعت مغتسل او نعت لمنعوتة المحذوف او حال من احدهما او من ضمير مستتر في مغتسل ﴿ ونواها لها ﴾ اي نوى الماء لصلاة العيد اي نوى اغتساله به ﴿ بعد فراغه من ﴾ الفسل ﴿ الاول ﴾ وهو غسل الجنابة او الحيض او النفاس ﴿ ذلك ﴾ المذكور من فضل المغتسل مبتدا ﴿ ايضا ﴾ وعبر بالافاضة كناية عن غسل خفيف لتقدم غسل اخر ولو كانت هذه الافاضة مختصرة غير مائية على جميع كيفية الفسل ولا يفصل بين التكبيرات الا بتكبير امامه وكذا الامام يفصل تكبيره بتكبير المأموم وقال الشافعية يهل ويحمد ويكبر بين كل تكبيرتين كاية معتدلة ولا يجزي الاغتسال قبل الفجر ويجزي بعده والمستحب الفسل حين الغدو اليها وان اغتسل الانسان من جنابة او حيض او نفاس ولم يفيض الماء مرة اخري وينو له العيد اجزاء والاحسن ان يفيض اخرا وينويه لها وان لم

وفي التنفل قبلها وبعدها
خلاف فعدنا قبلها لا
بعدها وقيل يصلون بعد
الفطر وقبله ولتيمم
ومتوضي فيها ان لم يمكنهما
الا ذلك فضل مغتسل
ولمغتسل من جنابة او
حيض او نفاس افاض
ماء ونواها لها بعد فراغه
من الاول ذلك ايضا

يمكنه الغسل غسل يديه الى المرفقين ورجليه الى الكعبين وقيل للركبتين ووجهه
ويكون له فضل المتسل وفي الديوان وسأت عما يفعل الامام اذا سلم من صلاة
العبد قال اختلفت سيرة اهل الدعوة في ذلك منهم من يقول بخطب اذا سلم
وهو راد وجهه الى المغرب ومنهم من يخطب وهو مولي وجهه الى المشرق ومنهم
من يقابل الناس بوجهه في الخطبة ومنهم من يخطب قائما وتكون له جلسة واحدة
في خطبة وقيل جاستان ومنهم من يخطب قاعدا ومنهم من يفعل في خطبة العبد
كما يفعل في ليلة الجمعة يخطب الامام اولا ثم يخطب بعده ثلاثة ثم يختم الامام
بالقرآن ثم يسأل ربه بعد ذلك بما شاء ومنهم من كانت سيرته اذا خطب الامام
ان يجتمعوا ثم يدعوه ربه احدهم ثم يقرأ اثنان منهم عشرة من القرآن ثم يسئلون
ربه ويأمر الامام الناس بالمعروف وينهاهم عن المنكر واذا اجتمع الناس الى
مصلاتهم لصلاة العبد فانهم اذا طمعوا من يجيء اليهم فلينتظروه ويقرأوا عشرة
من القرآن وسورة فاذا فرغوا من قراءة القرآن نهضوا الى الصلاة فيقدمون الامام
ويصلي بهم حتى اذا سلم الامام خطب بهم كما هو ثم يقرأ اثنان من خلفه ما تيسر
لهم من القرآن ثم يخطب الامام بما بدا له وهذا في سيرة بعض اهل الدعوة اه
باب في صلاة العلامة **سن** لكالحسين **باسكان السين** والقمل خسف
بخسف كضرب وهو متعد وكذا كسف في ذلك كله ويستعملان لازمين فيكون
من باب قد وقيل خسوف وكسوف في المصدر اللازم وهما حقيقة في الشمس
والقمر وقيل الخسوف في القمر والكسوف في الشمس فعليه فقوله الخسفين تغايب
وقيل بعكسه ويرده وخسف القمر وهما في ذهاب الضوء وفي ذهاب بعضه وقيل
الخسوف في الجميع والكسوف في البعض وقيل الخسوف ذهاب اللون والكسوف
تغيره وفي القاموس الاحسن في الشمس كسفت وفي القمر خسف **والزواطة** تحرك
الارض اي سن لمثل الخسفين والزواطة وظهور علامة في السماء كنجم له ذنب ونجم
غير معهود وكثرة انقضاء الكواكب وكثرة الحرة كثر غير معتادة وبقاها
بقاء غير معتاد **ركعتان** ركعة **طويلة** قراءة وتَعْظِيْمًا وتَسْبِيْحًا **ركعة**
دونها لا ركعة في ركعة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا انكسفت الشمس او انخسف

باب

من لكالحسين والزواطة
ركعتان طويلة فدونها

القمر فصلوا كاحدى صلاة صليتموها ولرواية عائشة وابن عباس في بعض الطرق
عنه انها ركعتان في كل ركعة ركوع وسجدة وان ذلك اوفق بالاصول واكثر رواية
فيقدم على حديث ركعتين لا ينبغي للناس تركها ومن قام بها كفي وهي اوكد على
اهل مصر والقرية وقيل لاصلاة لذلك وقيل يجتمعون في المساجد يذكرون ويدعون
حتى يزول وان لم يجتمعوا فلاضير وان قرأوا القرآن بدل الصلاة كفي وليس كذلك
لاحاديث صلاة كسوف الشمس والقمر وفي التاج هل يصلي لانقضاء الكوكب
وشدة الرعد والبرق والريح والظلمة والضباب او يدعى خلاف اه قلت ولم يرد
النص في السنة على ركعتين لخسوف النجوم لكن يفهم من الحديث ان حكمه
حكم خسوف الشمس والقمر لان قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان
من آيات الله مع قوله فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وقوله في رواية اخرى واذا
رأيتم شيئا من ذلك فصلوا يدل على ان علة الصلاة والذكر كون خسوفها آية
من آيات الله فكل آية حدثت فلها ذلك الحكم وخسوف النجم آية وذلك
كما يخسف القمر الثريا او الزهرة بان يحول القمر بينها وبينها وذلك ان نجم
كل سماء من الدراري يخسف نجم السماء التي فوقها من الدراري ولو كان بينها
سما اخرى او سماء ان او ثلاث او اكثر وذلك اذا لم يكن معتادا فلا
يكون ذلك الحكم لخسوف القمر كل ليلة ما على سمته من النجوم واما ظهور نجم
في وسط القمر كالزهرة فلا يحكم لها بذلك وانما يحكم بذلك لكونه آية ويتصور
ذلك في اوائل ظهوره في المغرب واواخر طلوعه من المشرق وذلك انه يكون
الضوء في طرف من القمر فقط وهو الطرف الذي قابل الشمس ويكون سمت
الزهرة وسط القمر وقد شاهدت هذا في المغرب من السماء عام ثمانية
وسبعين ومائتين والف **بفد** وبجماعة في الوقت الذي تجوز فيه الصلاة
مالم تزل العلامة وقيل ولو زالت او اراد وقت الخسوف او نحوه لا بعد زواله
واما في وقت لا يصلي فيه فيدعى ويذكر الله ويقرأ القرآن وقيل صلى مالم يطلع
حاجب الشمس او تنهي للغروب او تنوسط **وهل** يجهر فيها بالقراءة **وهل**
قراءة الفاتحة والسورة جهرا زائدا على المعتاد وهو الصحيح عند الشيخ وهو

بفد وبجماعة في الوقت وهل
يجهر فيها بالقراءة

الذي يوافق الاصل الذي هو الجهر في كل ركعة فيها سورة ولما روي انه صلى الله عليه وسلم قال يجهر فيها بالقراءة واما تقدير قراءته صلى الله عليه وسلم نحو البقرة فليس لاسراره بل لبعده الراوي مع انه لم يجهر جدا بل جهر اوسط لم يسمعه الراوي او سمعه بدون تفهم نفس سورة بعينها او سمع بعضها وخفي بعضها او سمع القراءة كلها لكنها من سور مفترقة او سوراً قامة وابعاض سوراً اخرى يجي منها مقدار البقرة **او يسر** بقراءتها بان يقتصر على الحد المجزي في صلاة الجهر وهو اسماع الاذن او اسماع من اتصل بحجبه وذلك القول بالسرف قول ابي حنيفة **قولان** وليس من شرطها خطبة بعدها على الاصح **او يسر** واما خطبته صلى الله عليه وسلم يوم مات ولده فلقول الناس كسفت الشمس لموت ولده صلى الله عليه وسلم ابراهيم خطب ليزجرهم عن هذا القول والصحيح جواز صلاتها فذاو جماعة مطلقاً كما مر **وقيل** تصلى بجماعة في القمر وفرادي في الشمس **وقيل** عكسه **وقيل** لا تصلى بجماعة مطلقاً وهو مختار الديوان وما مر من انها ركعتان طويلة فدونها هو المختار **وقيل** هما ركعتان في ركعة لما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه صلاهما **اي** شرع فيهما او ارادها فالقاء بعد على اصلها او اتها فالقاء لترتيب الاخبار **فقام** طويلاً **يقراً** ثم ركع طويلاً ثم قام **بسم** الله لمن حمده **طويلاً** **يقراً** **دون** **القيام** **الاول** ثم ركع طويلاً دون الاول ثم **رفع** قائلاً سمع الله من حمده **وسجد** **سجدتين** طويلتين ثم **سجدتين** دونهما **وسلم** **وقيل** **سجد** **سجدتين** فقط بلا اطالة وهو ظاهر اطلاق حديث الشيخ اذ قال ثم **سجد** ثم **انصرف** فيحمل على **سجدتين** كسجدي الصلاة لا اقل اذ لم تعد صلاة بسجدة واحدة ورواية الوضع تدل على انها ركعتان كاملتان كالمسجودتين وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس **فقام** فاطال القيام ثم ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام **الاول** ثم ركع فاطال الركوع وهو دون الركوع **الاول** ثم **سجد** فاطال السجود ثم فعل في الركعة الاخرى ما فعل في الاولى ثم **انصرف** وقد تجلت الشمس **نظب** وفي رواية عنها خسفت الشمس في حياة

او يسر قولان وليس من شرطها خطبة بعدها على الاصح وقيل تصلى بجماعة في القمر وفرادي في الشمس وقيل عكسه وقيل هما ركعتان في ركعة لما روي عنه عليه السلام انه صلاهما فقام طويلاً **يقراً** ثم ركع طويلاً ثم قام طويلاً دون الاول ثم ركع طويلاً دون الاول ثم سجد

النبي صلى الله عليه وسلم نخرج الى المسجد فصف الناس وراءه فكبر فاقترأ صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ثم قال سمع الله لمن حمده فقام ولم يسجد وقراً قراءة طويلة وهي دون القراءة الاولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو ادنى من الركوع الاول ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم سجد ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك فامتكمل اربع ركعات في اربع سجعات وانجلى الشمس قبل ان ينصرف **ثم انصرف** وقد تجلت **تكشف** **الشمس** **وقد مر** ان العمل بجديت الركعتين كل على حدة لانها اوفق بالاصول واكثر رواية وايضا هو المتأخر فيكون ناسخاً للاول الذي هو ركعتان في ركعة وقال ابو اسحاق ركعتان طويلة فدونها والسجدة الاولى من كل منهما اطول من الثانية ومن سننها النسل ولم اره في آثارهم اه **خاتمة** في النفل **رغب** في النوافل ولا غاية لاكثرها **قال** صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر ومعنى موضوع مقصود يقصده اولوا الالباب او معني يناله كل احد ومعنى فمن شاء ان الخ التلويح كيف لاكثر منه وهو سهل او معناه انه لا حد فيه كما اشار اليه المصنف بقوله ولا غاية الخ او معناه انك مكثر سواء اكثرت ام اقلت لقوله صلى الله عليه وسلم ما جعل لذكر الله والصلاة فقليله كثير وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعده العشاء ركعتين وروي قبل الظهر اربعاً وبعده ركعتين وامروا ان يصلي قبل الظهر اربع وكذا بعده وقبل العصر وبعد المغرب وقبل العشاء وبعده وركعتان سجداً ومن دخل نافلة وافسدها او فسدت عليه لزمه ان يعيدها **وقيل** لا يعيدها كما لا يعيدها ان دخلها بما لا يجوز وفي التاج النفل بعد اذان العصر وقبل الفرض كرهه بعض وامر به بعض واوجه وبعض لا ولا وبعض قال يفعله العباد ويدعه العلماء وبعض اجازه بعد الغروب قبل الفرض وبعض كرهه ونادى التنفل للنفل بعد الفرض عن محله ابو الموثر لا يتنفل من عليه قضاء اه وهو مشهور والصحيح جواز تنفل من عليه قضاء ويثاب على ذلك ان مات وقد قضى ما عليه لان وقت القضاء موسع **وهي** **مثنى** **اي** ركعتين ركعتين

ثم انصرف وقد تجلت الشمس

خاتمة

رغب في النوافل ولا غاية لاكثرها وهي مثنى

وسلم بعد كل ركعتين ﴿مثنى﴾ تؤكد انظرا ومعنى ﴿ولو بنهار﴾ فكيف بليل
 ووجه مبالغته بالنهار انه قد يتوهم ان صلاة النهار النفل غير مثنى لشهرة حديث
 صلاة الليل مثنى وعدم شهرة حديث صلاة الليل والنهار مثنى ﴿وقيل كالقريضة
 واحدة﴾ بتسليم كما ان التوردة ركعة وهو فرض عند بعض وكرامة الخوف للمأموم
 وروي ان عمر بن الخطاب دخل المسجد فصلى فيه ركعة لتحية ﴿او ركعتان﴾
 كالقبر وكصلاة المسافر ركعتين ﴿او ثلاث﴾ كالمغرب ﴿او اربع﴾
 كالظهر ﴿بلا مجاوزة﴾ للاربع وقيل يجوز بست وثمان كما صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في مكة عام الفتح في الضحى ثمان ركعات باربع تحيات وتسليمة
 واحدة اخرهن واكثر وخمس وسبع واكثر كل ذلك بتحية عند كل ركعتين
 وتحية عند الختام وأشار الى ذلك الديوان بقوله وقيل غير ذلك ﴿بالتأخذه
 وسورة﴾ او بعضها في كل ركعة واجاز بعض النفل بالتأخذه وحدها في جميع
 الركعات او في بعضها مع السورة او بعضها في بعض الركعات على كيفية الفرض
 او على غير كيفية مثل ان ينفل بثلاث اولاهن بالتأخذه والثانية والثالثة بالتأخذه
 وغيرها او الاولى والثانية بالتأخذه والثالثة بالسورة معها او ينفل باربع الاوليان
 بسورة مع التأخذه والثالثة بالتأخذه والرابعة بها مع السورة وما اشبه ذلك مما يخالف
 الفرض وكركتين الاولى او الثانية بالتأخذه والاخرى بها مع السورة ومن قال
 لا يجوز النفل ليلا او نهارا الا بركعتين ركعتين قال ان حديث اذا صلى احدكم
 ووجد الجماعة يصلي فليصل معها لا يكون دليلا على جواز النفل ثلاثا او اربعا
 لاحتمال ان يكون ذلك تبعا للامام كما يصلي المسافر اربعا خلف الامام المقيم واما
 تنفل ابن مسعود باهله اربعا وهم يصلون فرضا فيحتمل ايضا ان يكون ذلك
 لتصح امامته بهم وايضا قد جعل للنهار وترا وهو المغرب وجعل لليل وترا هو صلاة
 الليل وقال لا وتران في ليلة فكيف ينفل في النهار بوتر او في الليل بوتر غير الوتر
 واجيب بان المراد بوتر النهار ووتر الليل وتر لفرضهما لا مطلق وتر ﴿بقيام
 وتظهر﴾ الا من عذر ﴿وجوزت بتيمم وقعود﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة
 احدكم قاعدا مثل نصف صلاته قائما فاقبث له الصلاة ولو ان ذلك في نفل وقد

مثنى ولو بنهار وقيل
 كالقريضة واحدة او
 ركعتان او ثلاث او اربع
 بلا مجاوزة بالتأخذه وسورة
 بقيام وتظهر وجوزت بتيمم
 وقعود

قدر على القيام لما ردها الى النصف في الاجر اذ لو لم يقدر على القيام لتم له الاجر
 سواء فرض او نفل ولان النفل غير واجب بالاصالة انما يجب بالنية او بها بالشروع
 فيه مآ ﴿وايماء﴾ ومع مثنى ﴿وان مع صحة﴾ ووجود ماء وعدم ضرورة ﴿وعلى
 دابة﴾ بلا ضرورة ﴿ولا يصلي عريان﴾ قائما ﴿لم يجذب ثوبا ولا من بطين﴾ او ماء
 لا يجذب غير ذلك ﴿بايماء ولا مضطجع﴾ لعله ﴿ولا عليل يتجسس ثوبه ولا ربيط
 بمكان﴾ نجس ﴿او﴾ في ﴿ثوب نجس﴾ او لم يربط في ثوب نجس لكن ثوبه
 نجس لا يجذب غيره ﴿ولا من غلت يده خلفه﴾ ويصلي من غلت جنبه ولو تخاف
 او قدامه ولا كل من به مانع ﴿غير﴾ مقبول يصلي ﴿ركعتي القبر والمغرب﴾
 وركعة الوتر ذلك مذهب بعض وهو ضعيف ﴿والمختار ان تصلي﴾ كل النوافل
 والسنن ﴿بما تؤدي به القرائن﴾ فيتنفل العريان المذكور وما بعده ويتنفل بانفاق
 من فقد الماء او عجز عن استعماله او عن القيام بطهارة ثوب ومكان بلا علة متصلة
 منجسة ﴿سوى التكيف﴾ والصحيح ان يصلي النفل بالتكيف من لا يقدر على
 غيره ﴿والتكبير﴾ فلا يتنفل من رجع اليهما وفي الديوان يجوز للمستحاضة النفل
 وقيل لا الا ما كانت تصلي قبل ذلك من النوافل التي تلي الفرض وقيل يصلي
 المضطجع النفل ولو قدر على القعود او الايماء وفيه جاهد الحديث ان صلاة القاعد
 نصف صلاة القائم وصلاة المضطجع نصف صلاة القاعد ﴿ولا تقضي فائتها﴾
 اي النوافل مثل ان يفوته النفل الذي قبل الظهر فلا يصح له قضاءه بعده وقيل
 تقضي سنة المغرب وسنة القبر وسنة العشاء ﴿وجاز جعلها لاحتياط الصلوات﴾
 المفروضة والمستنونة المؤكدة ﴿وجوز جعل السنن ايضا غير ركعتي القبر والمغرب
 للمعوضة﴾ على الفرض وقيل عليه وعلى السنن ﴿ورخص﴾ ان يحتاط على الفرض ﴿وان
 بها﴾ بركعتي القبر والمغرب ولا يحتاط بالوتر والظاهر الجواز على قول ان قيل غير فرض
 ويحتاط بالقيام على الفرض وقيل عليه وعلى السنن وقيل لا ولا ﴿وبصلاة﴾ مدركة
 مع امام وقد صليت قبله ﴿مثل ان يصلي الظهر في داره ويجد الامام يصلي في
 المسجد فيصلي معه ويتوي نफلا وقد مر وسماه رخصة لانه قد يتوهم انه لا يجوز
 الاحتياط بها اذا اختلفوا اي النفل ام هي الفرض او التي صلاها قبل وانت خير

وايماء وان مع صحة وعلى
 دابة ولا يصلي عريان لم
 يجذب ثوبا ولا من بطين بايماء
 ولا مضطجع ولا عليل
 يتجسس ثوبه ولا ربيط
 بمكان او ثوب نجس ولا
 من غلت يده خلفه غير
 ركعتي القبر والمغرب
 والمختار ان تصلي بما تؤدي
 به القرائن مؤبى
 التكيف والتكبير ولا
 تقضي فائتها وجاز جعلها
 لاحتياط الصلوات وجوز
 جعل السنن ايضا غير
 ركعتي القبر والمغرب
 للمعوضة ورخص وان بها
 ومدركة مع امام وقد
 صلت قبله

بان الوتر لا يحتاط به لوجود الخلاف فيه اهو فرض ويجوز ان يكون المراد بالترخيص
ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم التنفل لان الاعمال يقوي بعضها ويجوز ان يقدر
واحتاط بمدركة او تحتاط بمدركة * وتصلّي زوجة واجير ومقارض بلا اذن *
بالتنوين * ركعتي * مفعول تصلي * الفجر والمغرب * وصلاة الوتر بالاولى ان قلنا سنة
وان قلنا فرض فلا اشكال * والسجدة * تسميتها صلاة تغليب او مجاز من حيث
ان السجود بعض من الصلاة * والجنائز والحسنيين والزلزلة وقيام رمضان * صلاة
العديد * ركعتين * خلف المقام وهي سنن * وفي خروج الزوجة للعيد والجنائز
وغيرها بلا اذن قولان والصحيح منعها الا لضرورة الاحتياح اليها * ويصلي العيد
الركعتين * خلف المقام * وركعتي المغرب والفجر والوتر * والعديد والجنائز والسجدة *
وفي باقي السنن خلف ان لم يمنعه سبده * ورخص للاجير * فان اجره على مدة مخصوصة
او على قوته لم يجز له الاسنة الفجر وسنة المغرب وسنة العشاء * والمقارض * ان لم
يضر بصاحب المال * والزوجة ان يتنفلوا بما شاءوا بلا اذن ان لم يمنعوها * * نعمة * قال في
التاج من قام لفرض فسها فاحرم على نافلة فصلي ركعتين ثم ذكر انه في فريضة
فأتم الصلاة على نية الفريضة فقبل اذا صلى خذا على النافلة فسدت وقبل اذا صلى
الاكثر وقبل ان ذكر في اخر حد قبل ان يتعمه فرد نواه للفريضة تمت له وكذا
ان احرم بصلاة ومضي فيها ظانا انه في العصر ثم ذكر في اخرها الظهر فعاد اليه
فالخلاف السابق واجاز بعضهم النفل بالتسبيح بلا قراءة والله اعلم

الكتاب الثالث في الجنائز

جمع جنازة بالفتح والكسر وهو افضح لغتان معنى واحد وقيل بالكسر النعش والفتح
للميت وعن بعضهم لا يقال نعش الا اذا كان عليه الميت وقيل الجنائز بالفتح للنعش
وبالكسر للميت وهي مشتقة من جنز يجنز كضرب يضرب بمعنى ستر او ثقل وقيل الجنائز
بالكسر النعش مع الميت للميت حق على الاحياء * ومن حق ميت * موحد ولو مخالفا
* على حي * خاضره * تلقين الشهادة له اذا احتضر * حضره الموت او ملك الموت او
حضره الناس للوصية واجاز بعضهم تلقين الشهادة لمشارك وان لم يلقن حاضر او واحد

فليس مما ينبغي وينبغي امره بالتوبة والوصية والصدقة وان لم يأذن لهم تصدقوا
من اموالهم وينبغي لحاضره قراءة يس او الرعد او النحل او الملك او غيرهن وان
ختموا بسورة ولم يمت قراوا اخرى او اعادوها وتقطع القراءة اذا مات ويجوز
قراءتهم جماعة وقراءة طفل او امرأة او عبد باذن ومخالف لامن هجره المسلمون
وتستر المرأة نفسها ان كان الميت او حاضر اجنبيا الا ما يجوز اظهاره فيجوز
اظهاره ويقرءون على كل من له حق ولو عبدا وقيل لا يقرأ على مخالف ومتبرأ منه
وان لم يمكنهم ان يقرءوا عنده فليقرأوا من خارج البيت مثلاً ويخفف القراءة
ويرتالها وان لم يحفظوا قراوا من المصحف او غيره او يجعلوا مجلسا بالمواظظة ويقرءون
عليه ولو كان على دابة او سفينة وان امكنهم وضعه منها وضعه
وتقطع القراءة لاصلاح الفساد وان حان خروج روحه وقد بقي غير قليل لا آخر
السورة قطعوا وان حدثت راحة قطعوا ان شاءوا وان كانوا يقرءون على متعدد
مجتمع ومات بعض اشتغلوا به حتى يغمضوه ويسووه ثم يرجعوا للقراءة والظاهر
اجزاء قراءة واحد على جماعة قيسل وان لم يمكنهم دفن الميت في الحين زادوا
قراءة وينبغي للمحتضر ان يقرأ يا أيها النفس المطمئنة الخ او قل جاء الحق الخ
او يقرأ ذلك غيره واستحب بعضهم الاستقبال به * ولا يجحد * على لغة من
يعدي بلا همز ولا تضعيف * نظر في جسد ميت وان لوجهه * لان حرمة
الميت كالحى ولا يرضى الحى ان تحد نظرك فيه والميت احق بالمنع اذ لا يرد عن
نفسه ولانه يذهب نور وجه الناظر ان احد نظره في الوجه نصا واما تحديد
النظر في غير وجهه فالظاهر مطلقاً ومن كلام الشيخ انه مثل احداث النظر في
الوجه في اذهاب نور وجه الناظر ولكن النظر في الوجه اشد وربما اطاع الناظر على
شيء وستر ما يرى في الميت واجب او مندوب اذا كان سوياً فربما تدعوه نفسه
الى افشاءه وايضاً في النظر اليه عدم الاغضاء عنه فلو لم ينظر لم يكن عالماً بسوء
فيه وعدم علمه به اولى بالميت ولا بأس بتحديد النظر ليعرف من هو اذا لم يعرف
* وندب ستره * كله لئلا ينظر اليه وذلك في غير العورة واما العورة فسترها
واجب * ولا بأس بتقبيل وجه متولى ويليّه عند احتضاره عاقل يستر عورته

ولا يجحد نظر في جسد
ميت وان لوجهه وندب
ستره ولا بأس بتقبيل
وجه متولى ويليّه عند
احتضاره عاقل يستر عورته

وتصلي زوجة واجير
ومقارض بلا اذن ركعتي
الفجر والمغرب والسجدة
والجنائز والحسنيين
والزلزلة وقيام رمضان
والعديد وخاف المقام
وهي سنن ويصلي العيد
الركعتين والعديد
والجنائز والسجدة
ورخص للاجير والمقارض
والزوجة ان يتنفلوا بما شاءوا
بلا اذن ان لم يمنعوها
* الكتاب الثالث في
الجنائز *

ومن حق ميت علي حي
تلقين الشهادة له اذا
احتضر

ويحسن غمض عينيه وغلق فيه **اي** فمه **عند** خروج روحه لاقبله ولا يضر تسوية رجليه ويديه وان قبله **قال** ابو العباس ولا بأس بتسوية بدنه اذا ضعف ويحول من موضع لا خرو وينزل من الدابة فان ذلك ايسر لخروج روحه ويجعلون في فيه نحو سمن او ماء ان قدر ورجوا الحياة وان تولدت مضرة يحمه ضمونه ولا يداووه بضار كقطع وكي ان ضعف وايسوا منه والا ضمنوا ان تولدت مضرة وان تبين انهم قطعه او كروه بعد موته ضمنوا الارش واذا مات نزعوا الوسادة من تحت رأسه وما تعلق به ولا يترك المشرك والحائض والجنب عند احتضاره وليكن الحاضر على طهارة وليدع لنفسه وللميت ان تولاه وللمؤمنين وليكن المشتغل بأمرة طاهرا ولا يتركوه في موضع نجس او ثوب نجس او في قرب نجس وان طيوا ما حوله فحسن جميل **ويعتبر** خروج روحه **سكون** **عرق** متحرك **بين** كفيه وعرقوبه **اي** بين الكعب والعرقوب وبين هذا العرقوب والكعب الآخر فتحت كل كعب عرق يتحرك يتحرك عرق واحد وعرق تحت كفه مما يلي الابهام وعرق في دبره لكن هذا انما يرى ممن هو دون المراهق اذا كان لا يشتهي ويمس ايضا اذا كان كذلك على القول بان النظر والمس سواء واما غيره فيمسه احد بعد ان يلف يده في ساتر يمنع المس لا الحس ومن اجاز لاحد الزوجين غسل الآخر اجاز مس ذلك الموضع منه له **وبالسكون** بعد الحركة ويبرودة جسده وتغير لونه وانقطاع نفسه **بفتح** الفاء **ويعتبر** موت **امرأة** حامل بميزان معاني موضوع على سرتها فما **مصدرية** ظرفية والظرف متعلق بحية واجاز بعض جعلها ذات شرط وجواب جازمة وكلام المصنف محتمل لذلك ويجوز جعل ما شرطية وقعت على التحرك مفعولا مطلقا **تحركت** كفة **بكسر** الكاف وفتح الحامل **حية** ان يتقن حملها **بقولها** او يقول من صدقوه والمراد بالحامل فيما مر من ظن حملها ليصح شرط التيقن ويجوز وضع غير الكفة وان وضعوا ثقبلا فضرها ضمنوا ولا يحتاجون الى اذن من له الحمل ويضعون عليها الكفة او غيرها بقولها اني حامل او بقول غيرها او باتهامها ولا يصدق في عدم تحرك الكفة بعد تحركها الا لامينة ويجوز بكل من صدق ويكني رجل لكن لا يباشر

مالا

مالا يحل ولا ينظر مالا يحل ولا يشتغل بحل لا يتحرك ولا يعضوا عينها او فاهها ويسووا يديها او رجليها مادام الحبل يتحرك وان جهزوها ثم تحرك الولد اعادوا غسلها والصلاة بعد سكونه بالاختبار بنحو كفة ولا تدفن مادام يتحرك ولو خيف فسادها وان قيل سكن فجهرزوها ودفنوها ولم يثبت ذلك لزمتهم دية ذلك فقط وقيل تلزم القاتل لهم والميت ان دفنوه ظنا لموته او بقول الامناء انه مات ولم يمت ضمنوا دية وقيل الامناء وقيل ليس عليهم جميعا شيئا ولا يأخذوا بقول من استريب انه مات الا بيقين **ونذب** التعجيل بتجهيز من تحقق موته وبدفنه ان لم يمت بلدغ **من** حية **او** ماء **او** هدم **او** دخان **او** في جنون **او** اغماء **او** في سكر **في** انتظار **وجوبا** لا جوازا **بهؤلاء** **ان** اخبر بهم الامناء او شاهدوهم او اخبر بهم من صدقوه او رجوا صدقه ولا ينتظر بمن لسمته عقر ب كما في كتاب الاموات **من** ساعة ماتوا فيها لمثلها غدا **وان** ماتوا في ساعة من الليل فالي مثلها في الليل المستقبل وقيل ينتظر بهؤلاء بقية يومهم اي ما بقي من الليل مع النهار بعدها او ما بقي من النهار الا انه قد يبقى قليل من النهار ولعله اكتفى به لعدم اماراة الحياة وان اصابته ضربة قوية عند سقوطه في الماء فليس ينتظر به الى مثل تلك الساعة وقال الاطباء لا ينبغي دفن ساكت مات الا بعد **ليال** **ثلاث** ان لم يتحقق موته ولم ينفق اولا والا فكفيه **يدفن** بدون انتظار وكذلك قال في كتاب الاموات لا ينتظر بهؤلاء اللذيع والذريق والمديم ونحوهم ان تحقق موتهم او افاقوا ثم ماتوا وقال بقراط لا ينبغي ان يعمل بدفن من جهل حاله اميت ام مسكت حتى يمضي اثنان وسبعون ساعة ويخرج المريض الى موضع مضي فينظر في اسود عينيه فان رأى الناظر فيه خيال صورته فهو حي والا فهو ميت وهو اصح العلامات وشهر انه يعمل فمه وانفسه في مرءاة فان ظهر فيها بخار وتلطخت به فهو حي والا فميت وهي علامة ضمنية اذ ربما صعد بخار من جوف الميت ولا سيما في الصيف فان بدن الميت لا يبرد بسرعة او في الشتاء فان الشيء السفن يصعد بخارا **ولا** يترك مريد دفن مصاب بذلك قبل انتظار ولو **كان** مريد الدفن **ولي** له لدفنه **متعلق**

ونذب التعجيل بتجهيز من تحقق موته وبدفنه **ان** لم يمت بلدغ **او** ماء **او** هدم **او** دخان **في** انتظار **بهؤلاء** **ان** اخبر بهم الامناء او شاهدوهم او اخبر بهم من صدقوه ولا ينتظر بمن لسمته عقر ب كما في كتاب الاموات **من** ساعة ماتوا فيها لمثلها غدا **وان** ماتوا في ساعة من الليل فالي مثلها في الليل المستقبل وقيل ينتظر بهؤلاء بقية يومهم اي ما بقي من الليل مع النهار بعدها او ما بقي من النهار الا انه قد يبقى قليل من النهار ولعله اكتفى به لعدم اماراة الحياة وان اصابته ضربة قوية عند سقوطه في الماء فليس ينتظر به الى مثل تلك الساعة وقال الاطباء لا ينبغي دفن ساكت مات الا بعد **ليال** **ثلاث** ان لم يتحقق موته ولم ينفق اولا والا فكفيه **يدفن** بدون انتظار وكذلك قال في كتاب الاموات لا ينتظر بهؤلاء اللذيع والذريق والمديم ونحوهم ان تحقق موتهم او افاقوا ثم ماتوا وقال بقراط لا ينبغي ان يعمل بدفن من جهل حاله اميت ام مسكت حتى يمضي اثنان وسبعون ساعة ويخرج المريض الى موضع مضي فينظر في اسود عينيه فان رأى الناظر فيه خيال صورته فهو حي والا فهو ميت وهو اصح العلامات وشهر انه يعمل فمه وانفسه في مرءاة فان ظهر فيها بخار وتلطخت به فهو حي والا فميت وهي علامة ضمنية اذ ربما صعد بخار من جوف الميت ولا سيما في الصيف فان بدن الميت لا يبرد بسرعة او في الشتاء فان الشيء السفن يصعد بخارا **ولا** يترك مريد دفن مصاب بذلك قبل انتظار ولو **كان** مريد الدفن **ولي** له لدفنه **متعلق**

ويحسن غمض عينيه وغلق فيه **عند** خروج روحه لا قبله ولا يضر تسوية رجليه ويديه وان قبله **قال** ابو العباس ولا بأس بتسوية بدنه اذا ضعف ويحول من موضع لا خرو وينزل من الدابة فان ذلك ايسر لخروج روحه ويجعلون في فيه نحو سمن او ماء ان قدر ورجوا الحياة وان تولدت مضرة يحمه ضمونه ولا يداووه بضار كقطع وكي ان ضعف وايسوا منه والا ضمنوا ان تولدت مضرة وان تبين انهم قطعه او كروه بعد موته ضمنوا الارش واذا مات نزعوا الوسادة من تحت رأسه وما تعلق به ولا يترك المشرك والحائض والجنب عند احتضاره وليكن الحاضر على طهارة وليدع لنفسه وللميت ان تولاه وللمؤمنين وليكن المشتغل بأمرة طاهرا ولا يتركوه في موضع نجس او ثوب نجس او في قرب نجس وان طيوا ما حوله فحسن جميل **ويعتبر** خروج روحه **سكون** **عرق** متحرك **بين** كفيه وعرقوبه **اي** بين الكعب والعرقوب وبين هذا العرقوب والكعب الآخر فتحت كل كعب عرق يتحرك يتحرك عرق واحد وعرق تحت كفه مما يلي الابهام وعرق في دبره لكن هذا انما يرى ممن هو دون المراهق اذا كان لا يشتهي ويمس ايضا اذا كان كذلك على القول بان النظر والمس سواء واما غيره فيمسه احد بعد ان يلف يده في ساتر يمنع المس لا الحس ومن اجاز لاحد الزوجين غسل الآخر اجاز مس ذلك الموضع منه له **وبالسكون** بعد الحركة ويبرودة جسده وتغير لونه وانقطاع نفسه **بفتح** الفاء **ويعتبر** موت **امرأة** حامل بميزان معاني موضوع على سرتها فما **مصدرية** ظرفية والظرف متعلق بحية واجاز بعض جعلها ذات شرط وجواب جازمة وكلام المصنف محتمل لذلك ويجوز جعل ما شرطية وقعت على التحرك مفعولا مطلقا **تحركت** كفة **بكسر** الكاف وفتح الحامل **حية** ان يتقن حملها **بقولها** او يقول من صدقوه والمراد بالحامل فيما مر من ظن حملها ليصح شرط التيقن ويجوز وضع غير الكفة وان وضعوا ثقبلا فضرها ضمنوا ولا يحتاجون الى اذن من له الحمل ويضعون عليها الكفة او غيرها بقولها اني حامل او بقول غيرها او باتهامها ولا يصدق في عدم تحرك الكفة بعد تحركها الا لامينة ويجوز بكل من صدق ويكني رجل لكن لا يباشر

يترك * او * كان المصاب بذلك * لا تلزم حقوقه ان شهده موته * اي موت المصاب * بذلك او اخبر به امناه لا غيرهم * ومن حل قتله جاز لمن له قتله ان لا ينتظره والانتظار اولى لسان الارث وتقوله صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتلة والقتل بالدفن تمذيب واما ما لم يشاهده او اخبر به غير الامناء فلا شيء عليهم منه ويتركونه لاوليائه الا ان كان متولى وقيل يجب تصديق كل من قال انه اصاب بذلك ويصدق من قال قد انتظرنا به من ساعة لثلاث غدا وان وجدوه مدفونا بدون انتظار فلا شيء عليهم ومن اصابه ضرب قوي في الوقوع في البئر مثلا او في الهدم فانه لا ينتظر اذا ترجح موته وان وجد ميت بجنب ماء او هدم او وجد فيه اثر اللدغ او نحو ذلك فقل لم مات بذلك او ظنوا فلينتظروا به وان لم يجدوا عند الميت من بين موته بذلك جهزوه ودفنوه ولا عليهم ان تبين بعد ذلك انه مات باحد الاشياء وان انتظروا ميتا لذلك حتى فسد فلا عليهم ولو تبين بعد انه لم يت به الا ان تبين موته وقصروا بجعل عن معرفة الموت * فائدة * لا يترك الميت وحده ولو في بيت مغلق بل يقعد معه من يحفظه ولو طفلا يحفظه لامريضا لا يحفظه ويقعد الرجل عند المرأة والمرأة عند الرجل ان لم تكن ربية وان تركوه ففسد فيه شيء ضمنوه ومنهم من يرخص وان قعدوا معه وخرجوا الا واحدا ثم خرج ضمن ما فسد وليذكر القاعد عنده الله ما استطاع ولا يرقد ولا يشتغل عنه وان رأى الفساد اصلحه ورجع اليه ورخص ان يعمل شغله في حال حفظه وان لم يجدوا الحافظ الا بالاجرة فليعطوها من مال الميت ويؤخذ اولياء الميت بان يتركوا له حارسا وان حضره غير اوليائه فليؤخذ به ويكفي حرس واحد على اموات ويقيم حاضر الميت للحرس اذا اراد الصلاة ان خاف فساد بذهابه للماء وان ضيع احضار الماء اولا اعاد الصلاة ولا يجب حافظ الميت الى الحق ان خاف فساد وكذا المشتغل بالتجهيز وان امكن حمل الميت لموضع الماء والحق حمله وكذا حمله لغير ذلك وان لم يمكن دفن الميت بغدر كطر او بخوف عليهم او عليه من ظلمة اخروه لوقت الامكان وان خافوا فسادهم وضعوا على بطنه طباقا فيه ثواب او حديدا وياشروا

اولا تلزم حقوقه ان شهده موته بذلك او اخبر به امناه لا غيرهم

به الارض وان لم يفعلوا ذلك ضمنوا فسادهم وان فسد فيه الذي عملوا عليه ضمنوا وان خافوا فسادهم دفنوه كما امكن واعلم ان الانطلاق وجهه وعرق جبينه عرفا خفيفا وتبسمه ودرف عينيه امارات خير وكذا برد في قلبه وطمع في الله في نفسه ولكن يحسها المختصر كجابر بن زيد رضي الله عنه وقد تحس البرودة من فوق قلبه ويحضر الطمع والفاظ الخير في لسانه وليس ذلك يشبث ولاية ولا امارات سوء تثبت براءة او تزيل ولاية والتعيس والخط سوء وانقباض الجبين وانقباض الحاجبين الى العينين او كل الى جهة الآخر وتزيد الشفتين امارات سوء وتحتسب عيادة المريض ولو بوجع العينين لانه صلى الله عليه وسلم عاد زيد بن ارقم من رمد وروي لا عيادة في العين والدمع والضرع وليس الدخول عليهم حراما بل يدخل عليهم من طريق الزيارة لكونه متولى او رحما او جارا او صاحبيا او للمدارات او للاخبار بدواء او شفقة وانما المنوع على هذه الرواية اعتقاد ان عيادتهم مشروعة وقد تكلمت على ما ورد في ذلك من الاحاديث في الشامل * باب لزوم حاضرا ميتا * مفعول حاضر * غسلة * غسلة واحدة * بما يقتسل به الجنب وقيل ان غسل بماء كدور او طبخ فيه طعام او وقع فيه او ماء صبغ ونحو ذلك كفي ان لم يؤثر في الجسد وان غسل بماء حرام كفي وقيل لا ولزم الضمان ويجوز بماء الدلالة ويشترى الماء من اموالهم ان لم يزد في الثمن وقيل ليس عليهم شراءه وقيل يشترونه من مال الميت وان طال له ماء غسل به وهل يجزي غسل الطفل او الجنون او المشرك او الاقلف ان اتوا به كما هو اولا قولان وكذا الحائض والنفساء والجنب والحائض اولى من النفساء والنفساء اولى من الجنب ومن مات جنبا او خائضا او نفساء لم يغسله غسل الميت فقط لانه الذي يخاطب به الاحياء واما غسل الجنابة والحيض والنفساء فانما خوطب به الانسان في حياته وقيل يلزم كل ذلك فيغسل غسل الحيض او النفساء وغسل الجنابة وغسل الميت ويدل لذلك ان رجلا مات مجنبا فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الملائكة يغسلونه واغترض بانه لا حجة في فعلهم لا مكان اختصاصهم بما يفرض علينا عليهم السلام * و * غسل الميت * هو فرض كفاية

* باب *

لزوم حاضرا ميتا غسله واحدة وهو فرض كفاية

اي سنة واجبة على الكفاية وقيل غسله مندوب والصحيح الاول فمن لم يغسل
ميتا لجهله بوجوب غسله كفر ان لم يغسله غيره لان القرض الموسع يوسع فيه
ما لم يترك * وندب * غسله غسلا * ثلاثا * يغسل الى رجله ثم كذلك
يعاد ثم يعاد كذلك لانه عضو واحد ويدل لذلك قوله الاول بكذا والثانية بكذا
والثالثة بكذا * اولها بقاء فراح * بفتح القاف اي خالص ليس فيه شيء وينبغي
ان يكون بين الحرارة والبرودة وكذا ينبغي في الثانية والثالثة * وثانيتها بقاء * و
ورق * سدر * مدقوق * وثالثتها بقاء وكافور * دلب يذيب بالماء كالمخ والسكر
لكن يبطأ من شجر الهند والصين يظل خلقا كثيرا وتلقه النعمرة وخشبه ابيض
مش يوجد في اجوافه الكافور وهو انواع ولونها احمر وانما يبيض بالتصعيد
والكافور ايضا بنت طيب نوره كنور الاخوان * وقيل بوجوب * الغسلا *
* الثلاث * ولا يقال بوجوب السدر والكافور وقيل به اخذا من ظاهر حديث
ادم ورد بانه قدماء اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعلوا لهم
كافورا ولا سدر ولا ثيابا ليسا يوجدان كل وقت عند كل احد * والاول *
الذي هو وجوب الواحدة * هو الاصح * وان اوصى ان يغسل مرتين او اكثر
او ان يغسله رجل معلوم غسلوه كما امكنهم وقيل يغسلونه مرتين او ثلاثا لا اكثر
وقيل في الميت انه يغسل واحدة او ثلاثا او خمسا او سبع ولا تتجاوز السبع ولا
ضيق بالشفع والتر احسن وينبغي الاقتصار على ثلاث ان نظف بها ولا يشتغلون
به ان اوصى ان يغسل بقاء معنوم وان حي بعد غسله اعادوا وان مات جنب او
حائض او نساء فهل يغسلون غسلا واحدا او غسلتين او ماتت محببة حائض او
نساء فهل واحدة او ثلاث اقوال * والمحرم يغسل بقاء * يندب ان يكون مع
* سدر ولا يمس * بالبناء للمفعول من الامساس * طيبا ويكفن بثوبي احرامه *
قيل ان زادوا عليه ثوبا او اكثر يصح الاحرام به جاز وان احرم بثوب واحد
كفن فيه وان لم يكنه زيد عليه وان مات في ثوب لا يجوز الاحرام به كفن في
جائز الاحرام به * ولا يخمر * لا يغطي * رأسه * الا ان كان امرأة فلا
يغطي وجهها ويغطي باقيها واذا كان المحرم يغسل ايضا * فالواجب غسل كل مسلم *

وندب ثلاثا اولها بقاء فراح
وثانيتها بقاء وسدر وثالثتها
بقاء وكافور وقيل بوجوب
الثلاث والاول هو الاصح
والمحرم يغسل بقاء وسدر
ولا يمس طيبا ويكفن
بثوبي احرامه ولا يخمر
رأسه فالواجب غسل كل
مسلم

اي موحد * لا * من يستثنى في الباب الخامس ولا * شهيد معركة * بفتح
الراء وتضم موضع العراك وهو المزاخرة للقتال * بحرب * حرب المشركين او
المنافقين متعلق بشهيد يعني لا شهيد بوقوع من عال او نحو ذلك ويحتمل ان
يؤيد بالمسلم الموفي وسمي الشهيد شهيدا لانه حي اولانه يشهد الجنة في حبه
وغيره يشهد بها يوم القيامة اولانه يشهد على الامم اولانه تعالى وملائكته يشهدون
له بالجنة اولانه شهد ما اعد له من الكرامة بالقتل او الشهادة دمه له بحسن الخاتمة
اولانه لا يشهد الا ملائكة الرحمة او لشهادة الانبياء عليه بحسن الاتباع او
لذلك كله اقوال * ويغسل ان * كان جنبا او * تعداها حيا * وقيل لا وقيل
ان مات في يومه فلا يغسل والا غسل وقيل يغسل الشهيد مطلقا والمشهور الاول
ولا ينزع عنه دمه وقيل ان لم يكن القليل في الولاية غسل وقيل يتيمم للشهيد
واذا غسل الشهيد فانه يقدم غسل دمه او يغسل عند الوصول اليه الاعلى القول
بان دمه طاهر فانه لا يقصد بالازالة بل يوصل الماء في الجلد من الدم وصور غسله
في ما ذكر من الاقوال وغسله اذا مات جنبا على القول بانه يغسل من الجنابة
لحديث غسل الملائكة شهيدا مات جنبا * وينزع منه البرنوس ان لم يعمم عليه
والفرق والتعال والحفان والحاتم ويكمل * اي يلف * في ثيابه * ان كانت له
وان لم تكن له نزع وكذا المحرم وكفنا في غيرها والا ضمنوا اذا دفنوها * وقد
غسل عمر رضي الله عنه وكفن وموته بعد طعنه بثلاثة ايام * طعنه ابو لؤلؤة
لانه الله غلام المغيرة وقصته ذكرتها في غير هذا * وقيل * كما ذكرته * ان مات
جريح * بالتبوين * يومه * بالنصب وذلك في الجهاد ولو تعدى المعركة وتجاوز
الاضافة * لا يغسل ولا يتيمم له * وان لم يميت يومه غسل او يتيمم له بعد
* وكذا النفساء * لا تغسل ان ماتت يومها ولا يتيمم لها وقيل لا تغسل مطلقا
وقيل تغسل مطلقا وقيل يتيمم لها مطلقا وكذا لو ماتت بسقط وسواء كان حملها
من حلال او حرام * والقتيل المذكور شهيد الدنيا والآخرة وهو اعلى * وشهيد
الآخرة فقط * اي الذي له ثواب عظيم لكنه دون ثواب المذكور وقيل مثله
ويغسل وتنزع ثيابه * كثير كقتيل ظلما مطلقا * قتله قاتل كائنا ما كان وعلى

لا شهيد معركة بحرب
ويغسل ان تعداها حيا
وينزع منه البرنوس ان
لم يعمم عليه والفرق
والتعال والحفان والحاتم
ويكمل في ثيابه وقد غسل
عمر رضي الله عنه وكفن
وموته بعد طعنه بثلاثة
ايام وقيل ان مات جريح
يومه لا يغسل ولا يتيمم له
وكذا النفساء والقتيل
المذكور شهيد الدنيا
والآخرة وشهيد الآخرة
فقط كثير كقتيل ظلما
مطلقا

اي شيء قتل ومن مات مسجوناً ظالماً ومن وقع من نخلة او عال او وقعت عليه
صخرة * ومبطون * صاحب الاسهال وقيل من مات بمرض بطنه وقيل صاحب
القولنج وهو مرض مؤلم يسر معه خروج التفل والريح * ومطعون * من مات
بالطاعون * وكن مات بذات الجنب وهي مرض يقال له الشوصة والشريق والخار
عن دابة روى عقبة بن عامر عنه صلى الله عليه وسلم من صرع عن دابته فهو
شهيد ومضروبها والصابر للطاعون ومن مات غريباً او طالب علم ومن مات عشقاً
في الحلال قال ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من عشق فكظم وعف فمات
فهو شهيد وعن علي عنه صلى الله عليه وسلم الغيري على زوجها كالجاهد ولها اجر
شهيد والمقتول دون جاره شهيد والا مـ بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد * وغريق
وذو هدم * ان لم يفرطاً وان فرطاً هلكا وقيل عصياً * ولدغ * اكيل سبع
ونفساء ومسلول * هو من خرجت له فرجة تحدث في الرئة او زكام او سعال
طويل * وذاكر * الله * عند نومه ان * بكسر المعزة * مات * في نومه
ومن مات * على فراشه يريد * عند ارادة النوم * ان تكون كلمة الله * دينه
* هي العليا * ان تكون * كلمة الذين كفروا السفلى * وهذا شامل لكل
مسلم لان كل موف بدين الله يريد ذلك ويتمناه كذا قلت ثم ظهر لي ان المراد من
اشتغل قلبه بذلك وكثر فيه فان بعض الموفين لا يكثر لهم خطور ذلك بل يقل جداً
اولاً يخطر له او يخطر ولا يتشبث به قلبه بان اشتغل بمجد نفسه في العبادة او غفل
لا يأسه او نحو ذلك ومعنى الموت على الفراش موته غير خارج للغزو ولا مصاباً
بما ذكره عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم ان اكثر شهداء امتي لاصحاب
انقرش ورب قتيل بين الصنفين الله اعلم بنيته وعنه صلى الله عليه وسلم من مات
يوم الجمعة فله اجر شهيد رواه ابن عمر ومن شهداء الآخرة من قتل دون دينه
او دمه او اهله او مظلته او دون اخيه ارجازه والا مـ والنهي اذا ماتا للامر
والنهي والداب عن الحريم والمرايط روى سويد بن مقرن عنه صلى الله عليه وسلم
من قتل دون مظلمة فهو شهيد وعن علي عنه صلى الله عليه وسلم الغيري على
زوجها كالجاهد ولها اجر شهيد ومن يقع عليه البيت شهيد ومن يقع عنه

ومبطون ومطعون وغريق
وذو هدم ولدغ واكيل
سبع ونفساء ومسلول
وذاكر عند نومه ان مات
على فراشه يريد ان تكون
كلمة الله هي العليا وكلمة
الذين كفروا السفلى

شهيد ومن تقع عليه الصخرة فهو شهيد ومن قتل دون ماله شهيد ومن قتل دون
نفسه شهيد ومن قتل دون اخيه شهيد ومن قتل دون جاره شهيد والا مـ بالمعروف
والنهي عن المنكر شهيد * هكذا روي في حديث وفي آخر * رواه ابو عبيدة
عن جابر عن ابن عباس رضي الله عنهم * القتل دون ماله شهيد * دنيا واخرى
اي المقتول داباً عن ماله وقيل اذا كان قاتله موحداً فشهيد الآخرة وقيل
المقتول ايضاً في حرب المنافقين شهيد الآخرة فقط واختلف في قتل اللصوص وهو لا
كلهم موفون زاد لهم مرتبة الشهادة وان لم يوفوا فلا شهادة لهم * وهل يعاد غسل
ميت * ووضوءه بعد غسل النجس * ان احدث قبل ان يدخل في كفنه ما يمكن *
واذا ايسوا او منعهم مانع كذهاب الرفقة والخوف وعدم الماء ونحو ذلك تيمموا
لغسله ووضوءه * او الى * ثلاث او الى * خمس * لقوله صلى الله عليه وسلم في ابنته ام
كلثوم ان احدثت فاعدن غسلها الى خمس وقد يقال المراد اعدن الغسل لموضع النجس
واذا تم العدد تيمموا لغسله ووضوءه ومراده بالاعادة مطابق ايقاع الغسل فذلك
من اطلاق الخاص وهو الاعادة على العام كأنه قال وهل يغسل ان احدث بعد
غسله وذلك لان المنتهي خمس ولو كانت الاعادة على ظاهرها لكان المنتهي
ست غسلات هي الاولى وخمس اعادة وليس هذا مراداً * اولاً * يعاد غسله * ويتوضأ
له * بعد غسل الحدث * كـ * وضوء * الصلاة او يغسل حدثه فقط * اقوال
وان احدث بعد ادخاله في الكفن وقبل الصلاة اعدوا الغسل والوضوء او الوضوء
فقط او يغسلون النجس فقط * خلاف * ذكره ابو العباس * والمختار غسل حدثه
والتوضيـ له مع اكتفاء به * الغسل * الاول * فيما اذا احدث بعد ادخاله في الكفن
هكذا ينبغي للمصنف ان يقول ولم يقل ذلك بل قال ان المختار ذلك قبل ادخاله
في الكفن ولا يحسن هذا مع حديث اعدن غسلها الى خمس وان لحقه النجس من
غيره غسلوا النجس وتوضؤوا له وقيل يغسلون النجس وان لحقه بعد الصلاة غسلوا
النجس فقط وان احدث بعد الصلاة فليتمضوا لسبيلهم وقيل يغسلون الحدث
ذكره ابو العباس قال وهل ينقض وضوءه خروج لعابه او دموعه او مخاطه اولاً
قولان وان تسين النجس في بدنه او بقي موضع غسلوا واتموا اهـ والواضح انه

هكذا روي في حديث وفي
آخر القتل دون ماله
شهيد وهل يعاد غسل
ميت ان احدث قبل ان
يدخل في كفنه ما يمكن
او الى خمس اولاً ويتوضأ
له كالصلاة او يغسل حدثه
فقط خلاف والمختار
غسل حدثه والتوضيـ
له مع اكتفاء بالاول

كالحي في البناء والاستئناس * فصل يفصل الرجل برجال والمرأة بنساء اتفاقا وهل تغسل امرأة * منفردة مع رجال ليس فيهم زوجها من فوق ثوب * بان يصب الماء على موضع النجس من فوق الثوب ويدلك بنحو حجر او عود من فوق الثوب ويحذر انتقال النجس الى غير موضعه ويفصل ما انتقل اليه وهكذا في قوله * كمكسه * وهو ان يفرد رجل مع نساء ليست فيهن زوجته * مطلقا * سواء كان محرما لها او غير محرم * او * يصب عليها الماء صبا والظاهر ان الامر كذلك في العكس في هذا القول او * يتيمم لها * او يتيمم له في العكس * كذلك * محرما لها او غير محرم وعليه فهل يتيممون لها من فوق ثوب ويتيممون له كذلك او يباشرون وجها ويديها ويباشرون وجهه ويديه اولا يباشرون ولا يباشرون الا ان كان محرما لمن او يباشرون مطلقا ولا يباشرون الا ان كن محارم اقوال ماثرا هل يجوز مس كل ما يجوز نظره ام لا يجوز وهل شهوة الرجل الى المرأة اشد بان لا يملك نفسه اكثر مما يملك المرأة نفسها ولو كانت هي اكثر والواضح ان يطوي الرجل يديه والمرأة يديها ويتيممان وذكر ابن النظر ان مس ما يجوز النظر اليه من الاجنبية لا ينقض الوضوء بلا شهوة الا انه جاء عنه صلى الله عليه وسلم انه ماس كف اجنبية وبايعته النساء بنمس ايديهن في قدح ماء حين المباينة * و * التيمم * هو الاصح او تغسل المرأة محرما غير فرجيه * بل * يتيمم لها والمراد بفرجيه الذكر واخص المقعدتين او ما بين السرة والركبة وهو اولى * لا * يفعل * عكسه * لكن يتيمم لها او يغسلها * خلاف * وان غسلت المرأة غير محرما ولو بحضرة الرجال فلا يعيدون غسله وقد اجزاهم قاله ابو العباس والظاهر ان العكس كذلك وان تركن شيئا منه فيه وان تركوا شيئا فيها اتمته ومن خيف ان يتهرا لحمه كالمجدور هل يصب عليه الماء او يتيمم له وهو الصحيح قولان * والطفل ما لم يتجاوز * سنين * سبعا تغسله * الرجال او * النساء * وان جاوزها * لا * يغسله الا * الرجال * ان حضروا والا يتيمم له * ويكفي في عدد السنين كل من صدقوه وقبل يتيمم النساء للطفل ولو مات وقت ولادته * كطفلة * حضرها رجال فقط * فانهم يتيممون لها ولو يوم ولدت * ورخص ان يغسلوها

* فصل *

يفصل الرجل برجال والمرأة بنساء اتفاقا وهل تغسل منفردة مع رجال ليس فيهم زوجها من فوق ثوب كمكسه مطلقا او يتيمم لها كذلك وهو الاصح او تغسل المرأة محرما غير فرجيه لا عكسه خلاف والطفل ما لم يتجاوز سبعا تغسله النساء وان جاوزها فالرجال ان حضروا والا يتيمم له كطفلة حضرها رجال فقط ورخص ان يغسلوها

ان لم يتجاوز * سنين * اربعا * والا يتيمموا لها ان لم يحضر غيرهم وقيل تغسل المرأة الطفل ما لم يتكلم والرجل الطفلة ما لم تسلم وقيل تغسل العظيم او قوته بشيء وقيل ابن اربع او خمس وان باشر الرجال فرج طفلة او النساء فرج طفل في الغسل لا بشهوة خطأ لا كفر ما لم تبلغ او يبلغ وكذا ان باشروا فرج طفل وباشروا فرج طفلة والصواب ان اليد فيها ردت السرة للركبة ورخص في الطفل ان يغسلوه بلا لف ما لم يتجاوز اربعا وقيل سبعا ورخص ان يغسل الطفلة بلا لف ما لم يتجاوز اربعا * والزواج اولى بزوجه كمكسه * ويفصل احد الزوجين الآخر مباشرة ولو في العورة وتستنجي المرأة للآخرى كالذكر بلا تفتيش * حياة وموت * ظرفان اي وقت حياة وموت فيغسل احدهما الآخر وياف عند الفرج وقيل لا تغسله ولا يغسلها لا تقطع العصمة بينهما لجواز ان يتزوج من حين موتها من لا يجتمع معها كاخنها وعمتها وخانتها ولكونه يحرم على احدهما ان يتبع من الآخر اذا مات بجماع ولا مس ولا نظروا ولا الخوف من شغل رحما والتعبد بالعدة لتزوجت من حين موته واما تسميتها زوجة بعد موته فباعتبار ما مضى كما يسمى البالغ يتيما باعتبار ما مضى واما الارث فلا اتصال السابق بينهما ولو كان احد الزوجين اولى بالآخر لفسل رسول الله صلى الله عليه وسلم خديجة رضي الله عنها وليس التوارث لبقاء العصمة فلوحيث بعد موت اوحي بعد واتفقا على التزوج لم يحز الا بتجديد العقد ولم تحرم عنه محرمتها التي تزوج بعدها فان شاء بقي عليها وحدها وان شاء طلقها وانتظر العدة وتزوج التي حيت بعد موت او طلقها ثلاثا واحدة بعد اخرى وان طلقها برة تزوج التي حيت من حينه وذلك في شرعنا واما في شرع عيسى في زمانه فانه اذا حيي احد الزوجين بعد موته فله البقاء على النكاح الاول ولولا ايضا ابي بكر زوجته اسماء بنت عيسى ان تغسله لا خرت القول بان احد الزوجين لا يغسل الا خرو قال ابو حنيفة وبعض اصحابنا وبعض المخالفين تغسل زوجها ولا يغسلها ولا يغسل احدهما الا خرا بانث عنه بنحو ثلاث تطليقات وقيل لا ولو كان الطلاق رجعيا وان تنازعت زوجته على غسله او تيممه اقرع بينهما ان احسن والا قدم من تحسن استظهر ذلك السدويكشي * وهل يغسل سيد سريته وتغسله اولا وهو الاظهر قولان وقد يصحح غسله لها دون عكس *

ان لم يتجاوز اربعا والزواج اولى بزوجه كمكسه حياة وموت وهل يغسل سيد سريته وتغسله اولا وهو الاظهر قولان وقد يصحح غسله لها دون عكس

لعل ذلك لبقاء ملكه عليها ان ماتت هي وعدم بقاء ملكه عليها ان مات هو
تأمل وذلك الخلاف لنقص نكاحها لانه يصح بلا اشهاد ولا صداق ولا ولي لانها
متزوجة وليس المنع لخروجها عن ملكه بموته لانه يفصل زوجته الامة وتفسله مع
انها ليست ملكا له واما امة غير متزوجة فتفصلها النساء وان غسلها سيدها او غيره
ولف يده لم يكفر وكذا ان لم يلف الا عند السرة الى الركبة ولا كن لا ينبغي ان
يفصلها غير النساء وقد مر ان المباشرة اشد من النثر وفي * الانسان
* المشكل * الذي لم يبين ذكرا ولا انثى * اقوال * قيل تشتري له امة من
ماله وتفسله وان لم يكن له مال فمن بيت المال والظاهر انه ان لم يكن بيت المال
فمن مال المسلمين وقيل من بيت المال ولو كان له مال وهي اقوال ضعيفة لان
هذه الامة لم تدخل ملكه وليست سرية له فما شأن اختصاصها وقيل يتيمم له
الرجال فوق ثوب واجيز مباشرة * واحسنها التيمم * تيمم النساء او الرجال
* له * فوق ثوب او مباشرة وقال ابو العباس يلي النساء امر تيممه وكفنه
ويحمل له الرجال ما سوى ذلك وان بنينا على جواز كونه زوجا وزوجة فزوجته
او وزوجه اولى * باب صح غسل ميت بخمسة وباربعة وبثلاثة لا اقل وجوز *
ان يغسله اثنان او واحد * ان امكن والا تيمم له * والخالف في غمسه في ماء
وجر البد عليه فيه ويجوز حمله لموضع الماء كالوادي واليمن ويغسل في جانبه وقيل لا
* ونذب لغسله * اي مر يد غسله * التطهر وان يتيمم ان عجز * وهذا التيمم
لا ينقضه مس نجس الميت في بدن عند تناوله وينقضه سائر النواقض كتيمم الجنب
لنوم وان غسله بغير طهارة وهو غير عاجز جاز ومعنى العجز الضعف عن التطهر
لشغل او ضيق ولومع القدرة وهذا الغسل قبل غسل الميت غير الغسل بعد غسله
وذلك ليدخل في الغسل طاهرا كما ان الغسل بعد ليخرج طاهرا ويصير بطن
الميت برفق ثم يستجمر له والاولى ان يبدأ بذكره ان كان فيه بلل ثم يعصر بطنه
ويستجمر لدبره ومن اراد غسله ازال ما في رجله من نعل او خف او غيرها وما
في ذراعيه او يديه من حرز ورباط وغيرها ولا يحملون الميت في حال غسله
مستقبلا للقبلة الا ان لم يمكنهم غير ذلك ولا يطلع الرجل عند غسل الميت وان لم

وفي المشكل اقوال واحسنها
التيمم له
باب *

صح غسل ميت بخمسة
وباربعة وبثلاثة لا اقل وجوز
ان امكن والا تيمم له ونذب
لغسله التطهر وان يتيمم
ان عجز

ينزع الفاسل ما في رجله او يديه او ذراعيه جاز ولكن يحذر ما يشغله ويمسك
الستر عنه اثنان ما بين سرته لركبته * وكذا تفعل امرأتان ميتة كذا قيل والاولى
ستر جميع ما لا تكشفه لمن وينبغي ان تكون بين الميت وبين السماء سترة اخرى
وان لم يجدوا ما يسترون به الميت تيمموا له الا ان امكنهم الغسل بدون ان يروا
عورته وان غسل في ظلمة او ليل او كان الغاسلون عيا فالسترة مستحبة لا واجبة
* ويصب الماء ثالث * من فوق ثوب او من تحته بدون ان يرى عورة الميت او
يمسها * ويمسكه من خلفه رابع * ليسهل غسل ظهره وجوانبه * ويوقف * هذا
الرابع * ركبته * ليسهل غسلها ايضا وغسل الساقين ولكن يحتمل لغسل ما يلي
الارض من مقعديه وكذا يوقفها عند الاستجماء ولا يلزم من ذلك شيء وان
غسلوه بدون هذا الامساك وهذا التوقيف كما امكنهم جاز * ويغسله الخامس
على كحير * مرشوش بالماء ندبا ليلين ويسبق اليه الطهر مفرش على باب
ونحوه مما يخرج الماء من وسطه او جوانبه * يخرج الماء على حفرة * او
حجارة او بناء ويفصل * بقدر ممكن * ولو بلا حصير ولا باب ولا حفر
ونحو ذلك ولا بد من طهارة الباب والحصير ونحوهما ولا يستقبلون القبلة
بالحفرة ما امكنهم * مبتدئا بغسل يديه * بلا وجوب ان كانتا طاهرتين * ثم
يمني ميت ثم يسراه * ولا ضمير بعكس * ثم يلف يده * الى راسه فاذا كان
في غسل النجس او العورة فيده اليسرى والا فباليمنى ولا ضميران عمل الكل
باليمنى او باليسرى ولكن لا بد من اللف عند العورة من السرة الى الركبة فان
ادنقه المرض * باخباره او اخبار غيره او يعلم بادناقه * بدأ من سرته لعورته
فيغسلها * له ويغسل ايضا مقعديه ونحوه غسل نجس حوطة ثم غسل ذلك
غسل ميت او يؤخر غسل ذلك الموضع غسل ميت حتى يصله من راسه * كغسله *
في استنجائه او كغسله * فانه اذا جامع ابتداء من سرته * لا يتفطش * في ذلك
* واستدخل والا * يدنقه اولم يخبر هو او غيره بانه مدنف والاصل الطهارة
الا ان احتيط له * قصد البايين * باب البول وباب الغائط وذلك غسل للنجاسة
* ثم * يغسل * ما ردت سرته لركبته * قدما وخلفا وينويه من غسل الميت

ويمسك السترة اثنان
ما بين سرته لركبته
ويصب الماء ثالث ويمسكه
من خلفه رابع ويوقف
ركبته ويغسله الخامس
على كحير يخرج الماء
على حفرة بقدر ممكن
مبتدئا بغسل يديه ثم يمني
ميت ثم يسراه ثم يلف يده
فان ادنقه المرض بدأ من
سوته لعورته فيغسلها
كغسله لا يتفطش
واستدخل والا قصد
البايين ثم ما ردت سرته
لركبته

بناء على جواز عدم الترتيب وعدم المبالاة فانه قد فصل الوضوء بين ذلك وغسل باقي البدن ولثلا ينتقض الوضوء بمس ما بين السرة والركبة وازالة لمشقة اف اليد بعد نزع اللف عند الوصول للسرة وان اخرج غسل ما ردت السرة الى ان يصل اليه فيلف يده جاز وان اخرج الوضوء جاز ثم ينزع الخرقه ثم يتوضأ له كتنفسه وهو الاصح وقيل لا وضوء له لانه ليس الميت يصلي بخلاف الغسل فان السنة وردت به ثم يبدأ في غسله بماء وسدر وهو اشد امساكا للبدن وازالة للوسخ وهذا قول بعض في بدء غسله بماء وسدر وتقدم قبل هذا انه يبدأ غسله بماء قراح او خطمي الذي في القاموس الخطمي بكسر الخاء وتفتح وبالالف لا بالياء نبات محلل منضج ملين نافع لسر البول والحصى والنسا وقرحة الامعاء والارتعاش ونضج الجرح وتسكين الوجع ومع الخل للبق ووجع الاسنان مضغضة ونهش الحوام وحرق النار وخطب بزره بالماء او سحق اصله يحمده ولعابه يستخرج بالماء الحار ينفع المرأة العقيم والمقعد والمصنف كتبه بياه النسب ولعله نسب اليه بحذف الفه رابعة لا بقلبها واوا اي او ورق خطمي وذلك ان كان يغسله مرة والا فانه يؤخر السدر والخطمي الى الغسلة الثانية واما الخطمي بتقديم الميم فورق منسوب الى الخطم وهو كل شجرة مرة ذات شوك قال الازهري السدر سدران سدر لا ينتفع به ولا يصلح ورقه الا للغسل وله ثمرة عفصة لا تؤكل وليس الضال وسدر ينبت على الماء وثمره التبق وورقه الغسول يشبه العناب وان وجد اما والاف ليفل بالماء وحده وجاز الغسل به وحده ولو وجد من شق رأسه الايمن وما يليه من خاف وقدام ثم الايسر وما يليه كذلك ويمسح الاذنين ثم عنقه بتقديم الشق الايمن وما يليه كذلك ثم يمتاء وتاليها وهو الكتف وهو مقدم وانما الترتيب بشم مراد به تقديم العنق عليه ثم يسراه كذلك يغسل الكفين وما بين الاصابع وجملة اليدين ثم جانباه بالالف على لغة انقصر الايمن فلا يسر وتاليهما والالف في جانباه على لغة قصر المشي او بتقديم يغسل جانباه بالبناء للمفعول ثم بطنه فظهره ولو استغنى بهذا عن قوله وتاليها لكان اولى واعلمه اراد بالظاهر والصلب فقط واراد بالتالي الى خاف والمراد

ثم ينزع الخرقه ثم يتوضأ له كتنفسه وهو الاصح وقيل لا وضوء له ثم يبدأ في غسله بماء وسدر او خطمي ان وجدوا الا بالماء وحده من شق رأسه الايمن ثم الايسر ثم عنقه ثم يمتاء وتاليها ثم يسراه كذلك ثم جانباه الايمن فلا يسر وتاليهما ثم بطنه فظهره

بذلك كله ما ردت السرة الى فوق لان غسلها الى الركبة بدأ به ولو غسل بعض الظهر والبطن مع جانب والباقي مع اخر جاز وكذا ان غسل رأسه الا الوجه فغسله بعد الرأس فانه جائز ثم من يني ركبته لرجله ثم ركبته يسراه كذلك الى الرجل وان شاء اخر الوضوء عن الغسل فيغسل السرة الى الركبة عند الوصول اليها باللف وان شاء قدم الوضوء فاذا بلغها لفت يده وان شأوا اضجموه على الايسر فغسلوا الجانب الايمن كالمكس واذا نزع اللف وضعه على عورة الميت ان كان له والا فليدفعه للورثة ان كان لهم ورخص ان يضعه على سرته وان خاف ان يحس ذراعه عورة الميت فليلف يده الى اكثر من الرسغ والمكثان اولى وبهذه الصوف بعد الصوف ما يمكن ولو جلدا رقيقا والظاهر ان القطن اولى من الصوف وهي من اموالهم وقيل من مال الميت وان لم يجدوا اللف تيمموا له واذا قطع اللف او انحرف فليكشف حتى ياف وان باشر عورة بالغ عدا كفر ومن اراد غسل ميت يبعثه فليجلس من جانب الميت الايسر او يسراه فمن الايمن ويمرر غير ذلك ولا بد عند بعض ان يفضوا للميت ويستشفوا له بقدر الامكان ثم يغسلوه ثم يغممه برفق غسلا ثانيا بافاضة ماء ان غسله مرة وان ترك قليلا من عضو اجزا ولو عمدا لان ترك العضو فليغسلوه وحده وقيل منه مع ما بعده وقيل لا يعذر في ترك قليل وسواء في ذلك الوضوء والغسل وان توضأ له او غسله بغير يده جاز وقيل لا ويغسل ما بان من جسده من اعضاءه واما ما بان والتزق في حياته وما التزق به من غيره فليتمم لها وقبل يغسلان وفي غسل الميت ما في غسل الجنب من الخلف في ترتيب وموالاته وبناء واستشف مع رطبة او يسر وحذر من ازالة جلد او شعر ويضمن ما ازال منها ان عنف او فرط ولا يترك متولي لاهل الجملة ورخص ان يترك لهم ان احسنوا غسله وكذا الخلف في تركه من هو وليك لهم في الصلاة عليه وغيرها من تجهيزه اذا فوض وليه امره لمن يتولى امره او لم يحضر وليه وينزع نجس من جسده اولا وهل يصح غسله قبله اي قبل النزع كالجناية واذا وصل اليه غسل غسل تطهير ثم غسل موت كما يجوز في غسل الجنابة والحيض والنفاس والغسل

ثم من يني ركبته لرجله ثم يسراه كذلك ثم يغممه برفق وحذر من ازالة جلد او شعر ولا يترك متولي لاهل الجملة ورخص ان احسنوا غسله وينزع نجس من جسده اولا وهل يصح غسله قبله كالجناية

لثواب **اولا** * كما لا يجوز ذلك في الوضوء على الاشهر واستدل له الشيخ بقوله صلى الله عليه وسلم ان احدثت فاعدته الى خمس ولكن بمحتمل ان يريد اعسدن غسل الحدث **قولان** ثم يتوضأ له * بعد غسله اذا غسل قبل الترع كانه يشير الى انه من قال لا يتوضأ له يشترط ان يغسل نجسه قبل الشروع في الاغتسال واذا غسل ووضي ثم بان نجس اعدوا الوضوء بعد غسله وفي اعادة الغسل الخاف قبل يعاد وقبل يغسل الموضع * ووضوء الميت * ينقضه ما ينقض على حي وضوءه * ما لم يصل عليه * وانظر ان لاقت يده عورته هل ينقض ظاهر العيارة النقص سواء لاقت عورته يد نفسه ام يد الغاسل ام غيرها اما المكلف فلانه غير مكلف ولانه لا فعل له فلا ينقض الا بأمر ظاهر العلة وهو النجاسة واما غيره فانما ينقض وضوء نفسه لا وضوء الميت اذ لا فعل للميت * وهل ينقض بلعابه او مخاطه ان خرج او بدموعه * ان خرجت بناء على ان هؤلاء من الميت نجسة **اولا** * بناء على انها طاهرة **قولان** * وفي ترتيب غسله وترتيب وضوءه والموالة فيها وعكس ذلك ما مر في الوضوء * وصح وضوءه وان برجال * بني المصنف على جواز الفاعل في المعنى بالبلاء هنا وفي قوله صح غسل ميت بخمسة الخ وقوله يغسل الرجل برجال والمرأة بنساء ومنعه ابن هشام وكيفية توضي الرجال له ان يغسله أحدهم ويصب الآخر او يغسل أحدهم أعضائهم الآخر أعضاء على الترتيب او برة بلا ترتيب * وما جاز * سبب * تيمم لمحي جاز به لميت * مثل ان يتصل غائظه او بوله او دمه حتى يسوا من انقطاعه ولا يسوا باستجمارهم له بسبعة احجار او عشرين او اكثر الا ان ظهر لهم عدم الانقطاع وبعد فان لم ينقطع فان كان برده اللف او الحشو فعلوا وغسلوه واذا كان ينقطع قدر ما يطهر بالاستنجاء والوضوء والغسل استنجوا له وتوضؤوا وغسلوه قال ابو العباس ويلزم غسل الميت اولياه وان لم يشتغلوا به فكل من حضر وبني ان لا يغسل الميت محارمه من الرجال والنساء الا على الضرورة وان اوصى ان لا يغسل فان وجدوا مانع غسل فيه تيمموا والا غسلوه وينظروا الامين والا فزوجته والا فليختارواخير من وجدوا ويجوز قول من صدقوه ويتيمم له ان كان

اولا قولان ثم يتوضأ له وينقضه ما ينقض على حي ما لم يصل عليه وهل ينقض بلعابه او مخاطه ان خرج او بدموعه اولاً قولان وصح وضوءه وان برجال وما جاز به تيمم لمحي جاز به لميت

فيه جرح او قرح او كي يخاف منه الفساد او كان يفتنف شعره او جلده او غيره او فيه نجس لا يمكن نزع ولا تطهيره او تعلقت به حلة ولم يمكن نزعها قلت وتقص بالمقص وقيل يغسل وكذا القراة ويتيمم له ان اخرجني تصلب ولم يمكن غسله واثوا ان ضيعوا وان عقد يده حتى لا يستطيع فتحها تيمموا له وقيل يغسلونه قلت وقيل يغسلونه ويتيممون لها وكذلك الا يصل اليه الماء من بدنه اذا كان طاهرا وهو قليل وهكذا قيل يغسل ما يمكن غسله ويتيمم لما لم يمكن غسله ويتيمم له ان فتح فاه او عينه واختار ابو العباس غسله ولا يغسل ان كان في رجله الخناه بلا ضرر وقيل يغسل ان كان فيما ردت الكعبة واما المرأة فلا ينعها بل شد بعض فقال لا تغسل ان لم يكن في جسدها وهو باطل لا يعمل به ويتيمم له ان اتصل لعابه او دموعه او مخاطه وقيل يغسل لطهارتها وكذا القيح وان كان ينقطع ذلك قدر الغسل والصلاة غسل باتفاق ويكفي قول من صدقوه انه قد غسل او تيمم له وان لم يصدقوه ورأوا علامة اكتفوا بها ولا ينزع من الميت ما طال من ظفرو ولا ما ينزع من شعر على الصحيح ولا يشتغل بفزع الوسخ من بدنه ويخلل شعره من غير ان يحلوه وان لم يكن من الماء الا ما يصلون به او ما يصلي به من يدرك عليهم ماء الصلاة تيمموا له ان حضر وقتها وسواء في ذلك تطهير البدن او الثوب او الوضوء او الغسل وان خافوا الحصر او العطش في الطريق او عطش ادمي ما او بهيمة او خافوا غور الماء الذي يردونه تيمموا له وقيل يغسلونه بالماء ويتيممون لانفسهم واختاره ابو العباس ولعله لعدم تيقن الضر وان تيقنوه او ترجع فالحق امسك الماء لانفسهم لئلا يموتوا هم او بهائمهم عطشا وقيل ان لم يكن الا ما يغسلون به ثيابهم او الميت غسلوه او الا ما يغسلونه او كفنه لنجسه غسلوا كفنه وتيمموا له وان كان موصفا طاهرا فليغسلوا الميت لا الكفن ولا ينزلون الميت في البئر ويستعمل مال الميت في تجهيزه كله كسوته ودلوه وحطبه وسراجه وان لم يكن الا ما يستنجون له به او يتوضون تيمموا له والظاهر ان يستنجوا له ويتيمموا للغسل وان كان للميت ماء مشترك تيمموا له وقيل يكيلون سهمه وان خافوا على انفسهم او مالهم او الميت او ماله تيمموا له وان خافوا نزع الماء اشتغلوا بغسله حتى ينزع

منهم وان اذن لهم رجل ان يغسلوه بماء فشرعوا ومنعهم قبل التمام فليكنفوا وقيل لا يشتغلون بمنعه كما ان اذن لهم ان يحملوا الماء في وعاءه فجعلوا فمنعهم فلا يشتغلون به ان لم يكن ما يعملون فيه ويعملونه اجرة ما بعد المنع وكذا في جميع الادوات كسرير النمل والنمش وان احدث الميت قبل تمام الغسل فليكنفوا ويحفظوه ويعيدوا وقيل يبنون وان لم ينقطع تيمموا وقيل ان احدث بما ينقطع مضوا في غسله وقيل ان احدث بمائط وقيل او يول وان اذن سيد لم يد في غسله ومنعه قبل التمام ولم يجدوا سواه فلا يشتغل بمنعه وان لم يكن الا عبد او امة غسل الميت ولو حجر عليه سيده وان لم يكن الاماء مرهون فليتييموا له وماء القراض يغسل به صاحب المال ومن يؤخذ به وقيل لا ان كان فيه ربح ولا يغسل به العامل وماء العقيدين يغسل به احدهما ولا يضمن للآخر وقيل يضمن وان حضر مال الوارث غسل به الميت وكفن به وقيل ما يحتاجون اليه ولو منعهم الوارث وان كان وارثا اخر فلا يؤخذ من مال الوارث الا ما نابه ويعمل للعبد ما يحتاج من مال سيده وان اشترك فيه فمن مال الشركاء بالخصص وان قال احد اولياء الميت يغسل وقال الآخر لا فليظنه ثالث ويعملوا بقوله ولا يغسل الميت حتى ينظر اليه لعل فيه موجب التيمم وقيل لا ينظر الا ان اتهم ان فيه موجب وان نظر رجل فقال يغسل وغسله اخر وهو ممن لا يغسل ضمن الفاسل ما افسد واثم الناظر ان قصر او جهل واذا كان الماء لغائب او طفل او نحوهما من الورثة وزادوا على ما يكتفي في الغسل ضمن الفاسل الزائد ومن اشتغل في تجهيز ميت فمات عليه فان احتمل عليه التأخير فليشتغل بالاول حتى يفرغ منه وان ظهر نجس بعد تمام غسل الميت فقد رخص بعض ان يغسل النجس فقط ويغسل الميت بما هو القاعد فيه ولا يحمل الميت في كفنه حتى ينشف ولا يكشف بعض جسد من لم يختن طفلا او بالة او يغسل مستورا كله وكذا المرأة تغسلها النساء من فوق ثوب وقيل يتييم لمن بلغ ولم يختن بمذر ويقيم للفلاء وان لم يكن في الماء الا ما يتجو به حيوان غيرهم وليست في ايديهم غسلوه به والظاهر ان ينجوه به ويقيموا للميت وان راوا فسادا ولم يحتمل الميت التأخير تيمموا له واصلحوا القصاد ولا يعذرون بحمل غسل

الميت

الميت وان تركوه بعذر فيما يظنون وليس بعذر عند العلماء فلا يعذرون وان خافوا فسادا وهو لا يفسد في الوصف فلا عليهم وان تعمدوا تركه وكان فيه مانع الغسل ولم يعلموا به تابوا من نواهم ويطلبون له ماء كما يطلبون للوضوء ولو خارج الاميال على مامر من الخلف في الوضوء ان لم يخافوا فسادا وان لم يطلبوا فلا عليهم وان كان الماء يضره او الغاسل بحره او برده اشتغلوا بالتبريد او التسخين وان لم يحتمل التأخير تيمموا له وان تيمم الرجال لامرأة لعدم النساء فحضر قبل احرام الصلاة عليها او بعد الصلاة الباطلة فهل يغسلها اولا قولان وكذا في رجل مات مع نساء ثم حضر رجال وان قام بالميت مانع غسل فتييمه له النساء بمحضرة رجل او بالعكس فهل يباد التيمم قولان وعن بعضهم ان من يتييم في حياته يتييم له بعد موته ولو قال من هو اهل للقول انه يغسل ان احتمل لكان وجبها وان غسلوه وقد خافوا فسادا بالغسل وفيه مانع الغسل مثل ابتئاف شعره اجزأهم ان لم يفسد فيه شيء وقيل لا وان مسحوا جسده كله بالتراب ولم يقصدوا تيممه فلا يجزي وان كفنوا ميتا بلا تيمم نسيانا تيمموا له واصلحوا ما افسدوا من الكفن ان افسدوه للتيمم وان لم يصلوا للتيمم الا بفساد الميت تيمموا من فوق الكفن ويخرجونه من قبره فيتيممون له ان امكنهم اخراجه والا تيمموا له فيه وان زدوا عليه التراب تيمموا له كما هو ان لم يصلوا عليه وان صلوا عليه ولم يدفنوه فليل يتييمون له وقيل لا وتراب التيمم على الميت وقيل من مال الميت وان انقطع نجس بعد تيمم قبل الصلاة غسلوه وان انقطع بعد الصلاة فلا عليهم وقيل يغسلونه ويعيدون الصلاة فيضع مقيم له يديه * وتكفي يد او بعضها على مامر وان تيمم للميت يدي الميت لم يجز * في تراب * او نحوه على مامر * ويقول كنفه * ارفع بتييمي الاحداث واتييم بدلا من الغسل وينوي الميت وان ذكره وقيل واتييم لغسل الميت او ارفع بتييمي احداث الميت واتييم له بدلا من غسله او نحو ذلك فحسن وفي التيمم له ما في تيمم الحي من اجزاء واحد لاسفل والوضوء والاستنجاء او من تعدد على مامر * ثم يرفعهما وينفضهما برفق ويسييم لوجهه واضعا يمينه على خده * اي الميت * الايمن ويسراه على * خده * يسراه كنفه * لكن يتخالف ان

فيضع مقيم له يديه في تراب ويقول كنفه ثم يرفعهما وينفضهما برفق ويسييم لوجهه واضعا يمينه على خده الايمن ويسراه على يسراه كنفه

لم يكن من رأسه ثم يضمها فيه * اي في التراب وضعا * ثانيا ويرفعها ويجعل
بني الميت على ظاهر يسراه هو ويسمها * يحناء ثم يجعل يسرى الميت على ظاهر
يمينه هو ويسمها * يسراه وان فعل * في الوجه واليدين * ما يمكنه وان بغير
هذا اجزاه * مثل ان يمسح يدي الميت وهما على غير يديه او يسراه على يسراه
ويمناه على يمينه وتيمم وجهه عرضا او تيمم له من قدميه ويضع يمينه على الايسر
ويسراه على الخد الايمن وفي كيفية المسح مامر في باب التيمم بيدين او يد
او اصبع ونحو ذلك ويجوز وضع يدي الميت على يديه طولا او عرضا * وما لا يجزي
حيا لا يجزي ميتا * من كيفية تيمم وما يتييم به وما لا يتييم به كتراب سبعة
ونحوه على الخلاف فيه وفي نحوه على ما مر في بابه فان لم يكن تراب تيمموا له بالماء
يفسلون وجهه ويديه ولا يجزي المسح وقيل يجزي واجيز التيمم به مع وجود
التراب وان تيمموا لوجهه بالماء وليديه بالتراب اجزاهم ذلك والظاهر اجزاء
العكس ايضا واختلف في اجزاء ضربة واحدة لوجهه ويديه وفي تقديم يديه
قولان وان تيمم له بظاهر يديه فلا يجزيه ولا يتييم له حتي يجف ابوابه وان لم
ينقطع حشاه وان تركوا قليلا من وجهه او يده عمدا لم يجزهم ورخص وان تركوا
الاكثر اعادوا وان لم يتعمدوا وان لم يصل من يدي الميت الارض الا قليل فلا
يجزي. وان تيمم له بلفوفتين بغير عذر فلا يجزي وان تيمم له بنجستين بلا عذر
اعاد وقيل لان لم يحجب النجس اليدين عن الارض وان امكن الغسل لهما او كان
معه من يده طاهرتان فلا يجزي تيممه وان اف يد الميت او وجهه اعاد الا بمذر
وقيل اذا فسد يده ووجهه بمذر تيمم له لهما وان كان في الوجه قروح او جروح
يخاف منها تيمموا من فوق خرقة كتان وان لم يجدوها تيمموا فوق غيرها
ويقدم ما قبلت الارض وان بقي من الوجه العظام لا غير غسلوه بلا توضي. وقيل
يتيمم له وان بان رأسه او يده تيمموا لذلك وقيل لا تيمم ليديه ان بانوا وان
تيمم رجل لوجه ميت و آخر بعد ليديه بمهلة او تيمم الاول لهما بعد كذلك ولم
يحدث ما ينقضه كفي وان اختلط من يتيمم له ومن لا يتييم له او من يفسل ومن
لا يفسل فليفرزهم بوجوههم وقيل بما يتقنوا من العلامات وان لم يفرزوا فليتموا

ثم يضمها فيه ثانيا
ويرفعها ويجعل بني الميت
على ظاهر يسراه هو ويسمها
يسراه وان فعل ما يمكنه
وان بغير هذا اجزاه وما لا
يجزي حيا لا يجزي ميتا

للكل في الصورة الاولى ويفسلوا الكل في الثانية وكل من قال قد غسل هذا الميت
او تيمم له اوصلي عليه كفي ان صدقوه ولا يتييم للميت في ثياب منجوسة ولا في مكان
منجوس او غاريا ولا اعادة ان فعلوا وكذا من يتييمه ومن اراد التيمم فوضع يديه
في الارض فحدث ناقض من غير الميت رفعها واعاد وضعا وان منعهم من تيمم
وجهه دم لا يردده الف وضعوا عليه مالا ينقذه الدم وبوثر الحبي بالماء ان اضطر
اليه ولو دابة صاحبه او غيره ويتيمم للميت فان كان الماء ملكا للميت اعطوا قيمته
لورثته * وهل يجب غسله * ومثله الوضوء * واعادة الصلاة عليه ان وجد الماء
قبل دفنه وقد تيمم له لدمه اولا فيه تردد * وجزم زين الملاء ابو العباس
انه مضى لسبيله كما هو واضح لانه كفي تيمم وصلى ثم وجد الماء وذكر انه
يفسل ان وجد الماء قبل الصلاة وانه ان وجدوه في الصلاة فليحضوا عليها وان
انقضت بمعنى غسلوه وانه ان تيمموا له لدمه الماء فبان انه عندهم غسلوه وان
بعد الصلاة فلا يغسلوه وقيل يغسلونه ويعيدونها وان نسوا الماء انه عندهم
فذكروا بعدها اعادوها بعد غسله وقيل لا تعاد ولا يغسل وقيل ان وجد
الماء قبل ان يدخل في كفنه غسلوه وان وجدوه بعد ما دخلوه فيه وسثروه
به فلا وقيل يغسل مالم يدفن * واولى بالاثني غسلها عن محارمها زوجها * اي
من الاثنا المحارم لها * ان كان * وجعله من المحارم تشبيها للجامع جواز الانكشاف
له كما يجوز الانكشاف للنساء المحارم * والاف * لم يغسلها النساء * دل على الترتيب *
في الحرمة وذوات الحرمة هن * كل امرأة لو كانت رجلا لم يحل له * اي لماذا
الرجل المفروض * نكاحها بسبب القرابة ثم الاجنبية بعد القرابة * والرضاع كالنسب
والسيد والسرية كل واحد اولى بالآخر والله سبحانه وتعالى اعلم * باب فرض تكفين
ميت على حاضره * في ما يصلي به كقطن وصوف وجلد على ما مر في الصلاة
ولا يكفن مشرك ويجب دفنه ويكفن * في ثوب كتان * او قطن * طاهر ابيض
جديد ان تيسر * وثوب الكتان او القطن اولى ويجوز في غيرها ويجوز في غير
الابيض والجديد لكنهما اولى ولا يجوز في نجس وقد بان لك ان في متعلقة يكفن
مخدوبا من غير تعرض لوجوب ولا ندب الا ما يدل عليه قوله ان تيسر ولا يتعاق بفرض

وهل يجب غسله واعادة
الصلاة عليه ان وجد الماء
قبل دفنه وقد تيمم له
لدمه اولا فيه تردد واولى
بالاثني غسلها عن محارمها
زوجها ان كان والا فهل
على الترتيب كل امرأة
لو كانت رجلا لم يحل له
نكاحها بسبب القرابة ثم
الاجنبية بعد القرابة

* باب *

فرض تكفين ميت على
حاضره في ثوب كتان
طاهر ابيض جديد ان تيسر

او بتكفين الاعلى قول العلامة ابي العباس جزاه الله عن العلم والاسلام خيرا انه
يجب التكفين في ثياب الكتان الطاهرة الجديدة وانها المراد بالثياب البيض في
الحديث والظاهر ان المراد بالحديث التدب لا ايجاب الكتان وقيل المراد بالبيض ما لم
يسود خاقه ولا بالصنع ولو صوفا وانه لا يكفن في غيرها الا على الضرورة لكن
مفهوم قوله بعد وما لا تصح به صلاة الخ عدم الوجوب وعن ابي بكر رضي الله عنه
الاحياء احق بالمجدد والطهارة لا بد منها الا لضرورة واستحب بعضهم تحسين
الكفن ما لم يكن وكره بعض المغالاة فيه وقيل انما ينظر في كفنه الى حاله في الشرف
وما يحتمل ماله وقيل لا يجاوز فيه قيمة دينار ان وجدوه بدونه وان لم ينقطع النجس
عن الميت جعلوا له ما يردده عن الكفن وقال ابو العباس ان دام بالحائض او النفساء
دم ولم يرد الكفن فليجعلوا لها بطانة شاة سوداء من قبل رجلها مما يلي الصوف
ويجعلوا فيها شيئا من رماد وان دام غير الدم فليجعلوا لها رمادا او ترابا ولا
يخرجون رجلها من البطانة والرجل كالمرأة والبطانة من الكل لا الثالث ولا
تجزى البطانة عن الكفن ولا وشاح اذا كانت البطانة وان نجس الكفن بعد
ما صلوا او قبل فليغسل ويبعدوا الصلاة ان صلوا عليه في كفن نجس قال وان
لم يكن الا ثوب مستعمل ولم يعلموا له نجسا فالسنة غسله الا ان غسل ولم
يلبس بعد غسله وان علموا بظهارته وهو مستعمل غسلوه ولا يكفن فيما غسل
حتى يبس الا ان ام يحتمل الميت التأخير فليكفن فيه بلا غسل ان كان
طاهرا وبكفن الميت في ثوب اقمعه فيه في حياته وان لم يجدوا الا ما على بدنه
تزعوه وغسلوه وكفنوه الا ان كان جديدا ولم يتكسر ولم يتوسخ وهو طاهر
ولم يكن فيه ما يخافون به نجسه فليكفنوه فيه ولا يجهل الميت في كفنه الا بعد
الفصل او التيمم ولا يكفن معه حرزه على ما في الاثر ولكن جاء عن ابي خليل انه
امر ان يكتبوا له ما شهدوا له به من الخير ويحمله في كفنه فقلوا قد فنوه فقرأوا
الكتاب على القبر وفيه انه مرضي عندنا كما عندكم وكتبت عجوز لمر رضي الله
عنه رضاها عنه في مظلة تدعى عليها وأمر بعمل الكتاب في كفنه وهو قبل
الدين من كل ماله ان كان له ماله اي المال الا من الثالث خلافا لمن غلط

وهو قبل الدين من ماله
ان كان له

وان اوصى بكثير او بقال فمن الثالث بلا اشكال وانما الذي يكون من الكل
هو الواحد المجري فقط لا الكثير ولا الغالي ومن قال من الثالث انما قال من
الثالث اذا اوصى باكثر مما يجزي او بقال او لم يوص اصلا فما ينوبه من الثالث
يكون للكفن فان كفاه فذاك والا سترت به عورته وما يليها وستر الباقي بشجر
او غيره * والا فعلى ورشته * بحسب سهامهم * غير الا زواج والكلالة * المراد
هنا الاخوة للام والاخوات لها * ان لم يكونوا من العصبة * في صورة موت
الميت لا مطلقا الضمير عائد الى الا زواج الذكور دون الا زواج الاناث ودون
الكلالة الاناث فن الزوجات او الاخوات للام لا يكن عصبة بل قد تكون
الزوجة عصبة لزوجها مثل ان تعق زوجها وقد يكون اخوة الام عصبة من
جانب اخر مثل ان يكون اولاد عم فيعطون في الكفن وفي ذلك ما يقرب
من الاستخدام ولعله أراد بالورثة اهل القرابة استعمال للخاص في العام او أراد
من يرث باقمل ومن يرث بالامكان استعمالا للفظ في حقيقته ومجازه فيكون
المراد بالكلالة بني العم الاباعد وما احسن قول ضياء المذهب وان لم يكن له
ورثة فليؤخذ من امواله وان لم يكن الاولياء الاقارب فليؤخذ الاباعد وان لم
يكن ولي اصلا فعلى الحاضرين ولو يجمع اموالهم ولا يؤخذ الزوج بكفن زوجته
الا ان كان من عصبتها ولا تؤخذ الزوجة بكفنه ولا تؤخذ الكلالة الا ان كانوا
من العصبة كما قال المصنف * وان حضره * وان لم يرثه الزوجة او لم يرثها الا
زوجها او لم يكن وارث الا الكلالة فعليهم الكفن * والا فعلى حاضره وان لم يجد
الا بكل ماله * والواو في حضرته للورثة وهاء ماله للحاضر * فان شهد * هذا
الحاضر الذي ليس وارثا قبل التكفين وان استشهد بعده ولو قبل الدفن لم يدرك
* على اخذ قيمته * اي قيمة الكفن * من مال المالك او وارثه اخذ * بان
يعطوه قيمة كفن واحد مجز او ادنى كفن ولا يدرك ما تقاى فيه او كفنًا ثانيا
فصاعدا ان كفنه في متعدد * والا عدا * حسب * متبرعا * متصدقا * اصل
التبرع افضل على الغير * في الحكم * متعاق بعد ويجوز الاخذ فيما بينه وبين
الله ان لم ينو انه تصدق بالكفن تصدقا ولو باخذ تركته كلها ان كانت قدر الكفن

والا فعلى ورشته غير
الا زواج والكلالة ان
لم يكونوا من العصبة ان
حضره والا فعلى حاضره
وان لم يجد الا بكل ماله
فان شهد على اخذ قيمته
من مال المالك او وارثه
اخذ والا عدا متبرعا في
الحكم

من حيث لا يملكون وان لم ينو تصدقا ولا اخذا بل اهل فليس له اخذ وقيل لا يرجع به في مال الميت ولا في مال الورثة ولو أشهد وان كفن الميت في غير ماله على انه لم يكن له مال فتبين انه ترك مالا رجعوا به في ماله وقيل لا قال ابو العباس كفن المولى على اوليائه ان لم يكن له مال وان لم يكن له ولي او كان ولا مال له فلي معتقه بكسر التاء وان لم يكن اولا مال له فلي معتقه بفتح التاء ان كان وان كان له معتق ومعتق فلي معتقه بالكسر وقيل عليه وعلى معتقه بالفتح معا سواء اه بايضاح وزيادة قال وورثة من مات من الموالى بمنزلة ولا شيء على من لا يرث الولاء وان لم يخلف الميت الا ما وقف عليه او ما وقفه الى غيره او ما في الرهن او الموض سلف له الى ذلك فان لم يصح له شيء فمن ماله وكذا ان خاف ديونا لم تحمل او مالم يقوم من فساد الاموال او مالم يفرض من الديات او الصداق او المتعة ويكفونه من اموالهم ان ترك ربة تحققت ولكن لا يؤخذون بكفنه وان ترك المصاحف او المكروهات او الملاهي باعوا ما جاز بيعه وكفونه ويكفن بارش ما افسد فيه بعد موته وان غشيت مبة كفت بصداقها وان لم يقدروا فمن ماله وان سبق الى المولى احد فليؤخذ بكفنه على قول من يقول ماله لمن سبق اليه من جنسه وكذا وصيته وان خافوا هلاكا بمقاربة نحو مجذوم فلا تيمم عليهم ولا غسل وان وجدوا من يعمل له ذلك بالاجرة فليطهروا والا فعلوا ما وجدوا * وندب التكفين بوتر * لان الله وتر يحب الوتر * من واحد لسبعة * ويجوز بشفع ولا يجوز باكثر من سبعة وان كفن باكثر جاز نزع الزائد مالم يدفن والا لاولى للرجل ثلاثة واما المرأة فقليل عن اكثر العلماء يستحب لها درع وخمار ومغافتان وثوب لطيف يشد على وسطها يجمع به ثيابها ويميزي درع وخمار ومغافة ويميزي ثوب واحد ساتر ويميزي الصغير ثوب وخرقة وان لم يكن للميت مال ولا لوارثه فليبيت المال وان لم يكن بيته فلي كفة المسلمين * وندب * كونه * اي كون ما يكفن به * ثوبي صلاته بحياته * ان اتفق انها كتان ابيض جديد والا اختيار الكتان الابيض الجديد على ثوبي صلاته لحديث كفنوا فيها موتاكم ويزاد عليها ثوبا ندبا ولو من غير اثواب صلاته وان كان يصلي بثلاثة او خمسة او سبعة

وندب التكفين بوتر من واحد لسبعة وكونه ثوبي صلاته بحياته

فاولي ان يكفن بها والثلاثة افضل من ذلك وقال بعض قومنا اقل ما تكفن به المرأة ثلاثة والسنة خمسة لانه صلى الله عليه وسلم لما غسلت ام عطية بنته ام كلثوم وكان على الباب ناولها ازارا ودرعا وخمارا وملحقة ثم ادرجت في ثوب اخر والرجل ثوبان والسنة ثلاثة لانه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اثواب من موضع باليمن يقال له سمولا فانظر الشامل وقيل كفن في ثوبين صحاريين من ثياب عمان وقيل كفن في ثوبي صلاته ويجمع ذلك بانه سمي عمان واليمن واحدا اقر بها وكفن في الثوبين وزيد عليهما اخر فذكر الراوي الثوبين فقط لانه قصدهما من حيث انه صلى بهما * وقد سن ذلك ومالا تصح به صلاة * للرجل * فلا يكفن فيه * الميت * ولو * كان الميت * امرأة * ولا تكفن في حرير او ثوب فيه ذهب ولو جازا لها في الدنيا لنقصانها من حيث تحريمها على الرجال * وجوز لها حرير * قال ابو العباس والمرأة لا تكفن في الحرير ومنهم من يقول تكفن فيه اه وفي الكفن فيه مرف والظاهر جواز القدر المفقود عنه في الصلاة في المكفن بلا مس ويجوز حرير البحر قل ولا يكفن في مصبوغ الا ضرورة ولا في الحرام والريبة المحققة ولو ضرورة * ويجذر من مس مالا يمسه مصل كحرير ونجس * وفيه انه لا يكون كفنه نجسا الا ضرورة فان اضطر الى التكفين في ثوب نجس ابعد عن ان يمسه الموضع النجس بل يتدلى او يكون في اللية الثانية او بعدها * وجسد * معدن * غير فضة ولا يوضع عليه * عند الصلاة عليه * الا لضرورة ولا يدفن في معدن لا يصلي عليه * الجملة صفة كاشفة لان كل معدن لا يصلي عليه * وجاز بضرورة * ومن اجاز الصلاة في المعادن ومسها في الصلاة اجاز الدفن فيها بلا ضرورة وقيل يجوز ان يمس المرأة ما تصلي به كالذهب وتدفن في معدنه قال ابو العباس ولا يكفن فيما يعمل من نبات الارض ولا في الجلود ولو مدبوغة ولا في ثياب نجسة الا ضرورة قلت وقيل يجوز في الجلود المدبوغة وقيل في غير المدبوغة وقيل لا الا في جلد فرو قال والثوب المنجوس اولى مما عمل من نبات الارض وقيل بالعكس والنبات المعمول اولى من غير المعمول والجلود المدبوغة اولى من الثوب المنجوس ومالم يعمل من النبات وقيل بالعكس

وقد سن ذلك ومالا تصح به صلاة فلا يكفن فيه ولو امرأة وجوز لها حرير ويجذر من مس مالا يمسه مصل كحرير ونجس وجسد غير فضة ولا يوضع عليه الا لضرورة ولا يدفن في معدن لا يصلي عليه وجاز بضرورة

والمنجوس وغير المعمول اولى من غير المدبوغ والمنجوس ونبات الارض والجلود
اولى من المعادن والحديد اولى من المعادن وقيل بالعكس وان كفنوه فيما لا يجوز
او بقي اقل قليل بلا ضرورة فلا يعذرون وان نزع كفن الميت قبل الدفن اعادوا
كفنه من ماله مالم يدفن ومن ماله بعد الدفن وان كفن في ثوب له في معتقدم
فاذا هو لغيره بعد الدفن اعطوه مثله او قيمته وان تبين انه لغيره قبله فان اتفق
معهم والاجدوا له كفنا وان تبين انه حرام قبله جددوه وان كفنوه فيما لا يجزي
كنجوس على الضرورة فوجدوا ما يجزي كفنوه به مالم يدفنوه وان وجدوه بعد وضعه
في القبر وقبل الدفن ولم يمكن تحويله نشر عليه ودفن وان كفن في نجس وصلوا
عليه ثم وجدوا طاهرا اعادوا الصلاة وقيل لا وان لم يمكنهم نزع النجس كفنوه
بالطاهر فوقه وان وجدوا ماء قبل الدفن غسلوا الكفن به وان وجد ماء وطاهر
غسلوا النجس وردوه فيه وان لم يحتمل الميت التأخير كفنوه بالطاهر من فوق
وان نزعوا النجس ولم يمكن غسله غسلوه في اكفان الفقراء سواء كان للورثة او
غيرهم وقيل ان كان لطفل فليعط لخليفته وان لم يمكن نزع الا بفساده نزعوه بلا
ضمان وقيل به وان كفن في الحرير او غيره ضرورة فوجدوا غيره نزعوه كما مر
وقيل يجعل لوجه الاجر وقيل في ذلك كله يرد لصاحبه وان كان للميت فلورثته
وان لم تكن له قيمة جاز انقاء وينزع من القبر ليكفن في جائز او لطهارة ولو خيف
فساد القبر او الكفن الا ان لم يحتمل التأخير الى قبر اخر واذا كفن في منجوسين
ثم علم ولم يمكن النزع كفن بطاهر من فوقهما وضمنوهما وان ضيموا الصلاة حتى
لجس ولم يمكن النزع ضمنوه ان كان لغيرهم وان امكن غسله والميت فيه غسلوه وان
لم يجدوا ماء يغسلوه به فلا يقطعوه وان امكن قطعه بلا انكشاف ثم يغسل ويغاط
فايقعوا وكذا في غير النجس واذا كفن فيما لا يجوز ضرورة ثم وجد ما هو اولى
منه مما يكفن ضرورة كفن به بعد ان ينزع الاول ان امكن والا كفن من فوقه
ومن كفن ميتا في ثوبه ثم علم فلا ينزعه ان ولي كفنه بنفسه ولا شيء له وقيل
يعطى له قيمته من مال الميت ان لم يتهم او من مال الورثة ان لم يكن مال للميت
وان كفن في ثوب وقيل غير طاهر لم يشتغل بالقائل ان لم يكن امينا وقيل يشتغل

بكل من صدق وان قال بائمه او واهبه او مثلها غير طاهر ثم قال طاهر او
بالعكس فلا يشتغل بقوله الاخير وقيل يشتغل به ان صدقوه وان قيل لم نجس
قبل الكفن غسل ويجوز شراء الميت او غيره الكفن اذا اشرف على الموت ولا
يكفن في ثوب ادعي حتى تنقطع الخصومة ويكون له وان ادعي بعد كفنه واحتمل
التأخير تخاصموا وان لم يحتمل ولم يمكن نزع الا بفساد الميت دفنوه فيه فان
استحق اعطوا قيمته او مثله وقيل ان خيط عليه دفن فيه وتخاصموا وان انقطع
بعض الكفن ولم ينكشف فلا عليهم والاخطوه وان لم يمكن خياطته فعملوا ما يستره
وان لم يجدوا ما يستره غصوا ابصارهم عن عورته ويدفنوه ويجوز لمن له الكفن
قطعه قطعاً صغارا لا ينكشف منها الميت قبل وضعه فيه ان خاف ان ينزعه احد
ويجوز قطع ما فضل عن الميت من الكفن مالم يجعل في الكفن ومن امر بالكفن
جاز له قطعه وتسويته بنير اذن ولو كان لطفل * وان وجد كفن لا يستره كله
ستر * ت * به عورته فان عم من رأسه * او دونها مما فوق السرة * لركبته *
فقط او ما فوقها مما دون الكتف * ومن رجله لسرته * فقط * عمل بالاول *
كما فعل بحمزة رضي الله عنه وستر رجلاه بالنبات * وكذا الحي في الصلاة * وان
عم من كتفه لركبته عمل بكفنه منه اليها لا من رجله الى فوق وسواء في ذلك
كله الرجل والمرأة ولا يصلوه في تلك الوجوه بما لا يجوز الا ان لم يجدوا سواه
وان اجتمع ميتان ووجد كفن واحد وزرا به جميعا ان استويا وان كان احدهما
متولى والاخر غير متولى كفن به المتولى وان وجبت حقوق احدهما دون الآخر
كفنوا من تلزم حقوقه وان وجد ما يكفن فيه في السعة وما يكفن فيه في الضرورة
كفنوا من تجب حقوقه في الاول وغيره في الثاني وان استوت الاموات كفن
ايا شاء في اي شاء وان كفن وليه او من تلزم حقوقه في كفن الضرورة فلا يجزي
ذلك وان كفن في مالا يجوز مع وجود الجائز ودفن ثم نبش اعيد في الجائز لا
مع عدم وجود الجائز وان كفن في ثوب منصوب او نحوه ثم نبش فلا عليهم وان
لم يمكن اخراج الميت من بيت اخلق عليه واذا امكن اخراج وجعلت له حقوقه
* وان وجه كفن ميت فوجد مكفوناً ارد صاحبه * لشبهة انه انما ارسله على انه

وان وجد كفن لا يستره
كله ستر به عورته فان
عم من رأسه لركبته ومن
رجله لسرته عمل بالاول
وكذا الحي في الصلاة
وان وجه كفن ميت
فوجد مكفوناً ارد صاحبه

يوجد غير مكفون او وجد لا كفن له ولما اشبه هذا وكان محتملا ترك وجوز
تكفينه فيه ايضا * ولو يكون شفعاً وهو قول أبي العباس لان الترتبة ندب
والظاهر انه لا يكفن فيه ان كان كفن في سبعة * وقيل يجعل في اكفان الفقراء *
وان علم وجهه بان له كفناً او بانه مكفون ووجهه اليه مع ذلك فانه يكفن فيه
قولا واحدا الا ان كان ثامناً * وكذا الخلف في الرد * لصاحبه * والجمل *
في اكفان الفقراء * ان وجد مدفوناً * والظاهر انه ان وجد مكفوناً في سبعة
او تركوا كفنه به عمدا ودفنوه يجعل في الا كفان او يرد وجهه جملة في اكفان
الفقراء في تلك المسائل انه كمال اوصى به مسجد فلم تمكن عمارته وخرب وكال
لارب له بناء عل انه لا يحل للواهب بعد خروجه من يده فلم يملكه الميت ايضا
لانه فات للقبر وانما يصح القول بجعله في اكفان الفقراء اذا ارسله لوجه الله
او مهملا او جهلت حاله وامانت علم انه ارسله لوجه الاحياء هدية او جزاء
او نحو ذلك فانه لا يقال بجعله للفقراء بل يرد اليه * وان ارسل اليه على انه ميت
فوجد حياً * ولو على اخر روى * ثم مات رد لربه * اذ لا يكفن الحي
* ورخص تكفينه فيه * حملاً له على انه اراد اذا مات فكفنه فيه ان كان حياً
قال ابو العباس وقيل يجعل في اكفان الفقراء واما ان علم ان به بقية حياة او
سمع انه مريض او سمع انه اشرف على الموت فارسل اليه كفناً فوجدوه حياً
فانه يكفن فيه الا ان صح وحى فليرد لصاحبه * ومن كفن * اي اريد ان
يكفن * من بيت المال او من موقوف على الاكفان او تنازع ورثته في الزيادة
على الواحد * او كان في ورثته يتيم او مجنون او غائب او محجور عليه * ولم
يوص بما يكفن فيه كفن في واحد في الاظهر * وان كان الورثة أطفالا
او غيبا او مجانين او اشترى من مال الميت باكثر من الدينار كفن ويوجد بدونه
ضمن المشتري ما زاد وكذا ان اشتراه بعض الورثة دون بعض بذلك وقيل
لا يضمنان ان كان الميت يستحق ذلك ويحتمله ماله ولا يكفن في الاثنين فصاعدا
ان كان من الورثة غائب او مجنون او طفل وان لم يوجد الكفن الا بجملة المال
اشترى بها ولا يقطع الكفن حيث يسمع الميت لو كان حياً ولا يقطع منه شيء بهد وضعه

وجوز تكفينه فيه
ايضا وقيل يجعل في
اكفان الفقراء وكذا
الخلف في الرد والجمل ان
وجد مدفوناً وان ارسل
اليه على انه ميت فوجد
حياً ثم مات رد لربه
ورخص تكفينه فيه ومن
كفن من بيت المال او
من موقوف على الاكفان
او تنازع ورثته في
الزيادة على الواحد ولم
يوص بما يكفن فيه كفن
في واحد في الاظهر

فيه وان قطعوا بعد وضعه فيه فليدفنوا ما يظنونه للورثة وان كان في الكفن
اكثر مما يحتاجون اليه فليقطعوه قبل وضعه فيه وان لم يقطعوا ودفن كذلك
ضمنوا تلك الفضلة ان كانوا غير ورثة واما الورثة فلا يضمنون ان اتفقوا على
كفنه فيه وان كان فيهم طفل او مجنون او من لم يحضر فليضمنوا سهمه وقيل
لا تضمن تلك الفضلة في ذلك كله وان ارسل اليه كفن فليكفنه فيه ولو كانت
فيه فضلة وان ارسل اليه اكفان كفن فيها وان قطع منها شيء جعل في اكفان
الفقراء * ويجبر نازع كفن * الميت على رده * اي الميت * فيه * اي في
الكفن * ان امكن والا * يمكن بان تفتت وتلاشى او ذهب به سبل او يجر او
سبع اولم يعلم موضعه او نحو ذلك * فهل يرد لوارثه * لانه ماله ولو اعطاه غيرهم
او كان من اكفان الفقراء هو في ذلك كله للورثة ارثاً من ميتهم المتملك لذلك
بعد موته وكما يأخذون ارش الجنابة فيه * او يجعل في اكفان الفقراء * واختاره
ابو العباس لانه مال لا يعرف له رب لانه قد ملكه الميت فلا يرجع لوارثه * قولان *
واذا قلنا بجعله في اكفان الفقراء في المسائل السابقة فانه يكفن به الفقير الذي
لم يوجد ما يكفن فيه اصلاً ولو ثوبه بان يموت عارياً او بثوب غيره ولم يملك
ما يكفنه ويدفنه والذي ترك ما يستغفره الدين الذي عليه فيكفن فيه ليكون
مكفوناً مؤدى الدين فان ما ذكرت هو الاصل في اكفان الفقراء الا ان ظهر
للامام صلاح في تكفين الفقير ولو ترك بعض مال او كان من جعل اكفاناً
للفقراء يجعلها للفقراء مطلقاً والا فتعفى ذلك عائد بعضها للورثة ان ترك وصية
لا يفي بها متروكة وعائدة كلها اليهم ان لم يترك وصية وان كان الذي كفنه في
مسئلة المصنف الاخيرة غير وارثه فنزعه احد ولم يمكنه رده فهل يرد للوارث
لانه ملك ميتهم او اكفنه او في اكفان الفقراء اقوال وشمل الفقراء في كلام
المصنف في تلك المسائل كلها من انقطع عن ماله ولا يوجد من يتدين له منه
او يسلف له ولا يعمم الميت ولا يكفن في القميص ولا يكفن وقد تعاق به شيء وان لم يصلوا
الى نزع الا بفساد بعضه ولم يكن ورثة الميت فليدفنوه ولا ثم ينزعوه وان نزعوه وفسد بعضه
فلا ضمان وقيل يضمنون وان لم ينزعوه ودفنوه به ضمنوه وان كان في نزع فساد الميت تركوه

ويجبر نازع كفن ميت
على رده فيه ان امكن والا
فهل يرد لوارثه او يجعل
في اكفان الفقراء قولان

واذا كفن على شيء حل الكفن ونزعوه ولا يكفن اثنان او ثلاثة في كفن واحد الا ان اضطروا فليقسموه وان لم يمكن قسمهم حجزوا بشيء وان دقوا حتى لا يفرز اعضاء واحد من اعضاءه اخر كفنوا في واحد واذا غسل الميت ادخل الكفن من تحت جانبه الايمن ورفع جنبه قليلا ثم رفع الجانب الاخر قليلا فيجهد ان امكن والا فكلما تيسر من ادخاله من الجانب الايسر ورفع الميت ووضعته في الكفن وان فعلوا ذلك او غيره مع امكان ادخاله من جانبه الايمن جاز وان كان جانب الايمن فوق القبر عليه الكفن او لا ثم كفن غيره ولا يضر خلاف ذلك وكذا ان رفعوه ووضعوه في كفته فليرفع جانب الكفن الى الايمن منه اولا وان كفن بواحد جعل منه او من غيره وشاحا ببناء جعل للفاعل فقبه ضمير الذي يكفن الميت وان بني للمفعول فتأنيبه هو قوله منه وشاحا مفعول وهذا على جواز نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول به مطلقا وان تأخر المفعول على ان جعل بمعنى اثبت واما ان كان جعل من المتعدي لاثني فقد ناب المفعول الثاني على مذهب ابن مالك وذلك الوشاح طرف من كفته غير مقطوع لدليل قوله بعد هذا وشح من قال من ابطيه لركبته بادخاله من شماله اولا ولا ضير بادخاله من يمينه اولا وذلك للذكر والاثني ويؤخذ منه ان الاثني ينقض وضوءها بمسها السرة منها وما تحتها الى الركبة في الحياة وان وشح من سرته او وشح ذراعيه فقط بلباس اجزاء انظر لم يبتدأ في التوشيع من الجانب الايسر فان كان لانه للمرة فكان الايسر اولى ورد انه ستر والايمن اولى به وان كان لانا جعل عقدة الثوب في الجانب الايسر ورد انا نأخذ الثوب من الجانب الايمن ونعقده في الايسر ويخرق في الوشاح بقدر ما تدخل اليدين وان وشح خلف كما لقدام فهو اولى ويسهل هذا بان يثقب لرأسه في وسط ثوب فيجعل من قدام وخلف قال ابو العباس ومن قطعت ذراعا فلا يوشحوا له وكذا ان قطع بعض ذراعيه فلا توشيع عليهم وقيل يوشحونه ان بقي منهما شيء ولا يوشح من رجعت يده لرأسه ومراده انه يوشح ما وصل من ذراعيه الى سرته او مات تحتها وان امتدت يد الميت ولم يجسدا تسويتها مع بدنه ضمومها مع جسده في كفته وان لم يجسدا ذلك في سمة الكفن فليألفوا ذراعيه ويكفنوا

واذا غسل ادخل الكفن من تحت جانبه الايمن ان امكن والا فكلما تيسر وان كفن بواحد جعل منه او من غيره وشاحا من ابطيه لركبته بادخاله من شماله اولا

جسده وان لم يجسدا في كفن الا مالا يستره كله اذا وشح له ستروه كله وتركوا توشيعه وان وجدوا وشاحا مما لا يكفنوا به الا ضرورة وشحوه به اه وان لف يدها وحدها او مع ما يصل سرته من ذراعيه مع الوجود صح وان لم يوشح كان يدها وذراعاها ماصقتين بجنبه ولا بأس ولو مستاجاني المقعدتين او الفخذين * وندب * الوشاح * لكل ميت * وكون التوشيع مندوبا ربما يدل على ان يد الميت لا تنقض وضوءه بمس ما تحت السرة * ولو صغيرا او رقيقا ان لزمت حقوقه * اي حقوق الميت * والا وجب ستر عورته فقط * بالكفن * وقيل ستره كله * وقيل يجوز دفنه بلا كفن ويدفن مشرك ولا يقصد كفته * وان كفن * الميت * في اكثر من واحد وشح من * كفن * تالي بدنه * او غيره * ثم لف * بالباقي * او جعل كله وشاحا عاما له ثم زاد عليه كفن وان لم يوشح الميت حلوا كفته ووشحوه مالم يصلوا عليه الا ان كان في ذلك فساد الكفن او الميت وان لفقوا ذراعيه وشحوه ايضا وقيل لا * ولا يكفن في * كفن * واحد متعدد * ميتان او اموات على مامر * غير ولد مات مع امه بعد خروج * او قبله * وقبل تفريق بينهما * وان مات بعد خروجه او قبله وامه حية فرق بينهما ولا ينتظر موتها * فهذان * المذكوران من ولد وامه حكمهما انه * يجعل * لامه ما امكنها من سننها * ويقدر مضاف مبتدا خبره يحمل ولا يحتاج لضمير يعود الى هذا المبتدا لان الخبر نفس المبتدا في المعنى هنا اي حكم هذين ولكن ان تقدر مضاف كما مر وتقدر ان حذف وارتفع الفعل والخبر حينئذ مصدر يعمل وكذا يحصل له ما امكن من حقوقه لانه ولد حيا * ثم تضم مع ولدها في * كفن * واحد بعد لفه * منه او من غيره ويلصق الى كفتها ويستر بطرفه * وحده * ويجعل امامها ان كان ذكرا * لانه افضل ولان صلاة الرجل في حياته امام المرأة * وخلفها ان كان انثى * لعظم حق الام * ولعله ان كان * خشي * مشكلا * ولو كان لوجي امكن ان يحدث له ميمز كنبات اللحية وتكعب الثدين * جعل * امامها ايضا * لان المشكل يصلي قدام النساء وايضا فان كان ذكرا في نفس الامر استحق التقديم للذكورة او انثى فقد قدمت الانثى على الاثني وقيل يجعلون

يندب لكل ميت ولو صغيرا او رقيقا ان لزمت حقوقه والا وجب ستر عورته فقط وقبل ستره كله وان كفن في اكثر من واحد وشح من تالي بدنه ثم لف بالباقي ولا يكفن في واحد متعدد ولدمات مع امه بعد خروج وقبل تفريق بينهما فهذان يحمل لامه ما امكنها من سننها ثم تضم مع ولدها في واحد بعد لفه وحده ويجعل امامها ان كان ذكرا وخلفها ان كان انثى ولعله ان كان مشكلا جعل امامها ايضا

الولد حيث شأوا ولا يفرق بينهما بعد موت * بان ولد ميتا بل قبله فاذا لم يفرقوا
حتى مات فلا يفرقونه وقيل يفرقونه وان خرج ميتا فلا يفرق وقيل يفرق وعلى كل
قول من القولين يلف فقط * اذ لا تلزم حقوق ولد خرج ميتا * وفي جملة امام
او خلف او حيث شأوا ما من ايضا بخلاف ما اذا خرج حيا وفرق قبل موته فله
حقونه على حدة فقوله اذ تعليل لمخوف كما رأيت او لما يفهم من قوله مات بعد
خروج * ونذب تطيب ميت غير محرم * وقصد اعضاء سجوده بالطيب وتطيب
كفنه والبيت الذي كان فيه وينبغي بعود وقيل لا يطيب شيء من ذلك الا ان
كان ریح يضرهم * وما ضيع من حقونه او نسي عمل له ما لم يدفن * فيرجع من قبره ان وضع
فيه ولم يدفن فيصلي عليه او يطهر فيصلي عليه او يكر من الا ان كان رفعه يفسده عمل له بالرفع
ما يمكن كالتصلاة وان دفن به ضعه لم يرفع * ولزم بتضييعها توبة * وهلكوا
ان لم يصلوا عليه عمدا وقيل لا وفاتهم وقيل يصلون عليه ولو بعد اعوام من
حيث كانوا وينوونه ويستقبلون القبلة ولو كان خلفهم ويكفي واحد منهم
* ويخلل عليه الكفن * بخلالات كشوك النخل * ولا يخاط * الا ان لم يجدوا
الا خياطته وقيل يخاط وذلك مكان التخليل واما ان يخاط الى الكفن ما يتم به ويستتر
جائز ولو بعد ادخله ويجوز تكفينه بمقود ويجوز تكفينه بلي الخيط عليه مشبكا
او غير مشبك * ويمقد على رأسه ورجليه * واذا وضع في القبر حل العقد وترك
فيه وقيل يرد لصاحبه ويكشف عن عينه اليمنى او كليهما ويتزرع ما دور به
على الكفن * باب اذا غسل وكفن * او تيمم له وكفن * ووضع
على نعش * او نحو كباب * ستر عليه بثوب * وينبغي ان يكون ابيض * ويخرج
رأسه اولا من البيت ان كان فيه ويقدم * رأسه * في السير لمصلي او قبر ان
امكن * وان لم يمكن استداروا به حتى يلي رأسه القبر اولا وفعلوا ما يمكن في
ذلك كله مثل ان يصلي عليه احد في البيت ورجله الى بابيه ولم يمكن تدويره لضيق
البيت او يكفنه فيه واراد اخراجه وكان رجلاه الى الباب ولم يمكن تدويره وانما
قدم الرأس لانه افضل * ويرفق به * اي بالميت * فيه * اي في السير بان يسار سير
متوسط * لا * سير * نكيب اليهود * سرعته قال ابو العباس الا ان خافوا فساد

ولا يفرق بينهما بعد موت
اذ لا تلزم حقوق ولد
خرج ميتا ونذب تطيب
ميت غير محرم وما ضيع
من حقونه او نسي عمل
له ما لم يدفن ولزم بتضييعها
توبة ويخلل عليه الكفن
ولا يخاط ويمقد على
رأسه ورجليه
باب

اذا غسل وكفن ووضع
على نعش ستر عليه بثوب
ويخرج رأسه اولا من
البيت ان كان فيه ويقدم
في السير لمصلي او قبر
ان امكن ويرفق به فيه
لا نكيب اليهود

اه وقال مالك تحمّل الجنازة من حيث شاء حاملها ويسرع بها لحديث اسرعوا
بالجنازة * ولا كديب النصارى * بطئهم بموتهم اي اليهود والنصارى * اخراهم
الله * ويجوز حمله في غير نعش كحصير قال ثقة بات عندي عن ابي عزيز رحمه الله
واراد ان يرقد ففرشت له حصيرا صغيرا على الطول فقال لي فرشه على العرض
قات له صغير قال كل مالا يعملها الناس لا يعملها احد قلت له لم يرجع الى ذلك
شيء قال ان الحصير لا يفرش على الطول الا ليحمل عليه الميت اه ويجعل على نعش
العامة او نعش وجد في باب المدينة او في المسجد او المقبرة لا بنعش احد او ناس
مخصوصين الا باذن اهله وان كان نعش العامة او الاجر في دار او بيت استؤذن
في الدخول اليه ومن سبق فهو اول وان استوبا اتفقا واقتعرا وان لم يحضر حمل
احدهم فلا يأخذه وسواء المقيم والمسافر وان لم يكن الا بالكره فمن اموالهم
وقيل مال الميت ولا يحمل على حرام او رزية او ما عمل بالكره ومن كسر نعش
عامة او اجر فليصلحه وان كان لا يجبر فليدفع قيمته لاهل الصلاح من المنزل
يعملون بها اخر ورخص ان يعمل مثله واذا حملوه على جرائد او نحوها ولم
ينووا الا وصوله عليه فليستفوا به لما ارادوا واذا لم يمكن ادخال النعش في منزل
الميت واخراجه اخرج الميت من رأسه ويفرش على النعش ثوب نقي او حصير
او غير ذلك ولا يحمل على نعش ضعيف او مكال او فيه تصاوير او فيه قبة
وقيل يجوز حمل المرأة على نعش فيه قبة ومن عمل نعشا الاجر فلا يحمل فيه هو
ولا عبيده واطفاله الا ان عمله على ذلك ومنهم من يرخص وينع منه من
لا تلزم حقوقه ومن يكسره او يلفه او يصلحه مريدا اصلاحه من العامة واذا
حمل ميت على نعش لم يتبين له ضعفه لم يضمن ولا يحمل على نعش نجس وان
تبين نجسه تركوه الى نعش طاهر ان وجد او يطهروه الا ان نجس به حمله عليه
ولا يترك اليهود ان يعملوا نعشا كنعش الموحدين وان عملوا لاهل القننة
نعش فلا يحمل عليه غيرهم ويستعمل نعش العامة فيما رد اميال المنزل وكذا نعش
الاجر فيما يظهر وبردان الى موضعها ويؤخذ برده من حمله ويجوز على من يواريه
ولا بأس ان يعملوا نعشا لصغار واءخر للكبار وان حولوا من لهم لم يحولوا النعش ان لم

ولا كديب النصارى
اخراهم الله

يحملوه لانفسهم اول يعلموا من عمله اول من عمل وان رفع احد نعشا لجل ميت على
نزع الرقع بعد الحمل نزعها ان لم يكن في نزعها فساد النعش ومن عمل نعشا ولم
يحسن عمله فحمل عليه ميت فانكسر ضمن ما فسد في الميت وكذا من رفعه ولم
يحسن الرقع ويؤخذ كاسره باصلاحه ان كان ينجر وبقيته ان كان
لا ينجر ويخرج منه حق التعدي ان كسره عمدا * ونذب الذكر خلفه *
قولاك * لا اله الا الله الحي الذي لا يموت * او بغير ذلك وكان بعضهم يعلم
الناس ان يقولوا خلفه هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله * والفضل *
عندنا وعند الشافعي * لحامله في التقدم يمين النعش * ويلي التقدم يساره
ويليه التأخر يمينه والفضل الثواب الزائد * و * الفضل * لمشيعة التأخر *
عند النعش عندنا وعند ابي حنيفة * لان الجنائز متبوعة لاتابعة * وعنه صلى
الله عليه وسلم الجنائز متبوعة وليست بتابعة وليس معها من يقدمها اي من
يسبقها من كان في بيته او في موضع غير موضع الجنائز وقال الشافعي في رواية
الافضل التقدم امام الجنائز وقيل الافضل التقدم كما اذا رجعوا وعنه صلى الله
عليه وسلم الراكب خلف الجنائز والمشي حيث شاء قال ابو العباس * ومن
مرت عليه بقي على حاله * اضطجاع او اتكاء او قعود او قيام او مشي * وقال
هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله * وله عشر حسنات ولكن ظاهر
عبارته بالقاظها اذا رايتها تفهم منها انه اذا راها يذكّر الآية ويكررها حتى
ترى وقال من كفن ميتا يعني من ماله فهو كمن يكسوه مادام في قبره الى يوم
القيامة ولا يبعد ان يكون من يلقه فيه كذلك ومن غسله لم يبق له ذنب ومن
غسل مسلما كمن غسل نبيا ومن غسل ميتا غفر الله له اربعين مغفرة وله بكل
شعرة من جسده اجر وان كان اذا مرت جنازة عنه صلى الله عليه وسلم قام ثم
نسخ ولا يجوز عندي ان يقول احد ذلك وينويه اية لان الآية ليست في الموت
بل يجعل ذلك من كلام البشر او ينويه اية ويمثل بها تمثيلا واشارة بدون ان
يفسرها بالموت وقد سن ان يقول مرير دخول المسجد ويريد الخروج رب ادخاني
مدخل صدق واخرجني مخرج صدق مع ان المراد في الآية دخول مكة وخروجها

ونذب الذكر خلفه بلا اله
الا الله الحي الذي لا يموت
والفضل لحامله في التقدم
يمين النعش ولمشيعة
التأخر لان الجنائز متبوعة
لاتابعة ومن مرت عليه بقي
على حاله وقال هذا ما وعدنا
الله ورسوله وصدق الله
ورسوله

او دخول القبر وخروجه او دخول الفرائض من التبليغ وغيره والخروج منها
بالاداء * ولا يربط * لا يلبس * مشيعة قرقا * لانه زيادة في الزينة وهو لباس
الساق * ولا يركب دابة * الا لضرورة * لاتباع * من الملائكة * وحضور
من الملائكة الكرام عليهم السلام * فحضر الملائكة وتبع الموحد اذ لا يدرونه
شقيا او سعيدا وملائكة الميت يتبعونه ولو عرفوا شقوته وعن ابن عباس رضي
الله عنهما الراكب في الجنائز كالجالس في اهلته وعن عبد الله الانصاري للماشي
فيها قيراطان وللراكب فيها قيراط وروي انه صلى الله عليه وسلم ركب ذاهبا في
جنازة وارجعا والمنايع يقول منسوخ او يقول انه ركب لضرورة كمرض وماء في
طريقه ونحو ذلك * ولا بأس بذلك * بلبس قرق وركوب دابة * بعد انصراف *
لانصراف الملائكة * وكره للنساء اتباعها ان وجد حامل سواهن * ويتردن فان
لم يرجعن فلا يجب رجوع رجل فان كان منكر من اختلاطن بالرجال او نواح او
غير ذلك نهين فان لم ينتهين فليل لا يجب الرجوع وقيل ان كان من يغني عنك
فارجع * والارفعن من خلف النعش ان كان الميت * مع رجلين * ويجعله الرجلان
من قدام * وان كان الميت * مع واحد حمل * الواحد * من امام اليمين في الاظهر *
والواحدة من امام الشمال واثنان من خلف وان حملته الثلاث النسوة وحدهن او جملة
واحد من قدام وحده واثنان من خلفه جاز ويصح حمل الميت باتسنتين ايضا وبثلاثة
وباكثر من اربعة وان حمله واحد وقد رافلا ضير وذوات المحارم قبل غيرهن وان لم يكن
الا النساء حملته وحدهن قال ابو العباس ان كان الميت متولى فليحمله اهل ولايته ويشيعوه
وان ترك لغيرهم فلا ضير ويحمله بعض الناس على بعض في الطريق ابتغاء الفضل او
انقله ولا يحمله من يخاف ان يقع له او لا يقدر او مشرك او جنب او حائض او نكساة
الا على الضرورة ولمن حملوه ان يستريحوا ويضعوه لذلك والخوف والمطر ولا يترك
وحده ولا يرد الى المنزل الا لضرورة ويحمل على المناكب لا على الرؤوس او تحت
المناكب الا لضرورة ومن لاحق له كفتي وناشرة وابق لا يحمل في النعش ولا
على المنكب الا لضرورة وانما يحمل في متاعه ولا يحمل ميت في غير النعش الا لضرورة
مثل ان لم يجدوا النعش وان لم يجدوا من يحمله حمل على دابة وان لم يجدوا الا بالكره

ولا يربط مشيعة قرقا
ولا يركب دابة لاتباع
وحضور من الملائكة
الكرام عليهم السلام ولا
باس بذلك بعد انصراف
وكره للنساء اتباعها ان
وجد حامل سواهن والا
رفعن من خلف النعش
ان كان مع رجلين وان
كان مع واحد حمل من
امام اليمين في الاظهر

فمن اموالهم قلت وقيل من ماله وان خيف وقوعه لوعر او ظلمة حمل في الثوب
ولا يشقوا بميتهم مقبرة الا ان اضطروا وقيل يحفرون في وسطها ويشقونها وانظر
مامعنى هذا القول ولا يحمل النعش الى الحي ولو اشرف على الموت الا ان بعدوا
عنه وخافوا الفساد على الميت ولا يعملونه بحضرته ويؤخر الميت الى ان يعمل ان
لم يخف فسادا ويدخلون النعش الى الميت من حيث امكنهم من البيت ويحملون
اليه الميت ويقدمون رأسه وجنبه الايمن الى النعش لا رجله الا ان لم يجدوا
غير ذلك وان وضعوه عليه ولو يتيسر خروجه اجازوه فوق الباب او خرجوه
بجنبه وان لم يتيسر نزعه واخرجوا النعش وردوه عليه وان حمل على غير نعش
ووجد قبل الوصول حملوه عليه وان حمل الى القبر ميت فتبين انه لم يغسل غسل
في موضعه وان لم يمكن حمل لممكن وان خيف فسادا تيمموا له وان لم يتيسر
خروجه من البيت الا بفساده هدموا من البيت مقدار ما يخرجونه منه بلا ضمان
ان كان للميت وبه ان كان لغيره وقيل لابه وان دخله بغير اذن ضمنوا ويحمل
الصغير على الذراع ويرد رأسه الى ناحية يمين الحامل والسنة في الكبير النعش
وان اضطروا الى حمله على الذراع وحمل الصغير على النعش جاز ويتداول حمل
الصغير الى قبره للفضل ولا يحمل الطفلة بين يديه الا محرمها ولا تحمل الاعلى
النعش ان جاوزت اربع سنين وكذا النساء للطفل الكبير ورخص في الطفل
ان تحمله النساء بين ايديهن ما لم يبلغ ان لم يكن الرجال والاماء كالرجال وان لم
يجدوا من يسقي الماء الا بالكراء فمن اموالهم وقيل من مال الميت ويستعمل مال
الميت وطفله في حوائجه ولا يأخذ الفاسل الاجرة وقيل يأخذها الا ان كان من
يفصل غيره ولا يغسل الميت ولا يحمل في كفنه ولا يحمل ولا ينزل في قبر الاباذن
وليه او من لزمته حقوقه ومن حمله بغير اذن فطلب اجرة فلا يدرك وان امره
ادرك ولو لم يذكر وقيل كذلك ما شبه الحمل ويحمل على سريره ما قدروا عليه صفارا
او كبارا او ذكورا او اناثا ولا يلصقون ما استطاعوا ويحمل على النعش الى موضع
الفصل وان خيف وقوع الميت ربط عليه ولا يرفع الطويل على منكبة والقصير
على رأسه والا ضمن الطويل وقيل القصير ما فسد فيه وان امروا عبيدهم بالتجهيز

كله جاز وان طلعا عقبه او نزلوا حدودا فوقه ضمن الاولون وقيل الآخرون ومن
عثر ضمن الفساد وان حمل الميت احد من غير اوليائه او من تلزمه حقوقه فابعده
في القفص اخذ برده الى موضع يستحقه وان رده غيره فعليه اجرة وقيل لا وان
خافوا العثور بليل اتبعوه بالنار ولا يتبع بالجر لغير ذلك لئيه صلى الله عليه وسلم
ان يكون ما خرد الميت نارا تتبعه الى قبره ومن لم يوجد ما يكفن فيه واضطروا
الى دفنه بلا كفن فلا يحمل على النعش ويحمل حملا يستره وتحمل اموات
كثيرة على دابة او سريرا او سفينة ان اضطروا * وكره الكلام * وقيل حرم
عند الخروج اليها الا بالذكر * في خفض صوت * حتى يرجع من القبر وقيل
حتى يرش الماء * عليه ليتبدل التراب بل يحرم الكلام في المقبرة الا لضرورة الا
انه يكون الكراهة دون كراهة وتحريم دون تحريم * وقيل تمام الجنازة الاخذ
باكتافها * نواحيها * الاربعة وهي الغسل والتكفين والصلاة والدفن والصمت *
معطوف على الاخذ * الا عن ذكر او مهم وان لا يقعد * بالبناء للفاعل اي
لا يقعد الحاضر او بالبناء للمفعول والنائب الجار والمجرور كقولك لم ير الا
بزيد بالبناء للمفعول * حتى توضع على عواتق الرجال وكره رد السلام
فيها * كما يكره السلام وقيل غير مكروه وان كان فيهم من لم يشتغل
بالتجهيز سلم عليه المار ووجب عليه الرد * باب سن بعد غسلة وتكفينه الصلاة
عليه * سنة واجبة في القول الصحيح على الكفاية فيهلك الناس بتركها وقيل غير
واجبة فلا هلاك وقيل ان دفنوه بلا صلاة بعمد بغير مانع تابوا وصلوا عليه حيث
كانوا ولو بعدوا او طال الزمان وكذا ان نسوا ولا اثم في النسيان ولا يصلى عليه
في موضع نجس والصحيح جوازها في المسجد لصلاته صلى الله عليه وسلم فيه على
سهيل بن بيضاء والصحيح كراهتها بين القبور وان تركوا قبره او تكفينه او
غسله او تيممه كفروا ولا تجزي الصلاة عليه بلا طهارة ثوب او مكان الا ضرورة
ولا يصلى عليه بالحري ونحوه كذلك الا ضرورة وقيل كلما حضروا به صلوا به وتجزي
صلاة واحد وتصلي عليه جماعة بعد اخرى ان كان من اهل الفضل ولا تجزي
صلاة النساء عليه بحضرة الرجال ولا شيء على العبد ان حضر الاحرار والاصلي عليه

وكره الكلام عند الخروج
اليها الا بالذكر حتى يرجع
من القبر وقيل حتى يرش
الماء وقيل تمام الجنازة
الاخذ باكتافها الاربعة
وهي الغسل والتكفين
والصلاة والدفن والصمت
الا عن ذكر او مهم وان
لا يقعد حتى توضع على
عواتق الرجال وكره رد
السلام فيها
* باب *

سن بعد غسلة وتكفينه
الصلاة عليه

وان بغير اذن سيده وان صلى بحضرة الاحرار كفت صلاته ولا تجزي صلاة
الادغال والمجانين والحائض والنفساء والمشرک ولو لم يكن غيرهم وتجاوز صلاة
النساء بالجماعة عليه ان لم يكن غيرهن وتكون وسط الصف وتسبقهن قليلا وقبل
تكون بين الصف وان لم تسبقن بشي فصلاتهن جائزة وان صلوا عليه وعليه
ثوب منجوس او وضع على ثوب منجوس او نعل منجوس او مكان منجوس
فلا تجزي ورخص بعضهم قال ابو العباس وان صلوا عليه وقد باشره مالا تجوز
الصلاة به كالحديد فلا تفسد ولكنه مكروه وان لم يجدوا موضعاً طاهراً الا
ما يضمنون فيه الميت او يقف فيه من يصلي عليه فالميت اولى بالمكان الطاهر وان
حضرت صلاة الفرض فليبدؤا بصلاة الميت وان ضاق الوقت بدؤوا بالفرض
وقصروه ولو الى التكبير ان خافوا فساد الميت وان خافوا فساد الحي وفساد الميت
اشتغلوا بالحي وان خافوا فساد الميت وفساد مال في ايديهم لغيرهم اشتغلوا بالميت
وان كان الاموات في غار ولم يمكن اخراجهم وبابه مفتوح صلوا عليهم من خارج
ان لم يمكن الدخول ويجطونهم بينهم وبين القبلة وان كان قم النار مغلوقا
عليهم فليتركوهم كأنهم قبروا وان ردوا التراب على الميت فقد مضى وان بقي
بعضه غير مدفون صلوا عليه وان لم يدفن اخرجوه وصلوا عليه وان لم يمكن صلوا
عليه كما هو وان صلوا عليه وهو في تابوت فمكروه وان قال من لا تجوز صلاته
صلى عليه غيره وصدقه جاز وان قال من صلى عليه انتقضت صلاتي
اعادوها ومن لم يدر صلاة الميت فلا يصلي وقيل يصلي مع الامام ويكبر
اذا كبر وان صلوا عليه عرياناً او هم عراة اعادوا الا ضرورة وان صلوا عليه
قبل غسله او التيمم له اعادوا ومن صلى على الميت فله قيراط والقيراط
كجبل احد وقيل قيراطان ولا يوافق ثلاثة في يوم الجمعة الا مسلم عند
الله الصوم والصدقة وحضوره الجنائز * ان كان موحداً * غير قاطع
* لا قاطعاً سبيلاً * لقتل او ضرب او فحش او اخذ مال * ولا ابقاً *
بقصر المدة ويجوز مدها عاصياً لسيده فيما لا يجوز له عصيانه فيه ولو لم يهرب
من البلد ولو بقي مع سيده في داره * ولا قاعداً على فراش حرام * وهو

ان كان موحداً لا قاطعاً
سبيلاً ولا ابقاً ولا قاعداً
على فراش حرام

المرأة التي لا يجوز تزوجها من اول مرة لخلل والذي جاز اولاً ثم حدث ما افسده
وبقي عليها وامراً يجعلها الرجل كزوجته متى شاء استمتع بها والمراد بالفراش
المرأة المذكورة في الصور المذكورات كلها او النكاح او الحال ومثله امساك طفل
لأزني به وكذلك تلك المرأة في هذه الصور لاحق لها سوى الدفن * ولا مانعاً
حقاً ولا طاعناً في الدين * بأن خطأ دين الاسلام عمواً او خطأ دين الاباضية
الوهبية او قال لستم على شي * وان خطأ مذهبهم لادينهم فلا حق له ولا يقتل
وان خطأ دينهم قتل ولا حق له ودينهم هو ما تدينوا به وقطعوا عذر من خالفهم
فيه والمذهب مالا يقطع فيه عذر وهو الفروع * ولا قاتلاً ولو لنفسه عمداً *
الا ان تابوا * ولا مرجوماً بلا توبة * * يحتمل ان يكون قيدا في المرجوم وما قبله
* ولا ملقياً بنفسه في نار ليعرق * او غيرها من المهالك ويكفي عن ذلك قوله ولا
قاتلاً ولو لنفسه وان تاب صلوا عليه والمرأة كالرجل في ذلك كله فيجوز تقدير
انسان في ذلك كله فيشمل الانثى اي ان كان انساناً موحداً الخ * ولا بالغاً
اقلق لا لعذر * كبرد وحر وعدم من يختمه وعدم الآلة * ولا ناشئة * عاصية
خارجة * عن * موافقة * زوجها * في الواجب او المباح ولو خرجت عن زوجها
بنحو طلاق او بموته وقد نشزت عنه ولم تنب لم يصل عليها ولو تزوجت بعده ولم تنب
عن الثاني واقول يصلى على هؤلاء لعدم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل
بار وفاجر الا من اسر شركاً وزعم بعضهم انه لا تجوز الصلاة على اهل الكبائر
وزعم بعض انه لا يصلى على ولد الزنى وزعم بعض انه لا يصلى على الشهداء المقتولين
في المعركة قال الشيخ اسماعيل واختلفوا فيمن قتل في حد الخ والمشهور ما ذكره
المصنف من استثنائه من ذكر وقد ذكر ابو العباس والشيخ ان استثناءهم جاء
في السنة ولكن لم اطالع على حديث في ذلك ولعل الاثر الوارد في ذلك عن
الاوائل المراد به انه لا يصلى عليهم المنظور اليه وكذا الغسل والتكفين والدفن
وذلك كما كان صلى الله عليه وسلم لا يصلى على من مات بدين ويقول صلوا على
اخيكم وذلك ردع الا القدرية فلا يصلى عليهم المنظور اليه ولا غير المنظور لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا عليهم والمراد الذين يقولون باجبار الله المبدع على اعماله

ولا مانعاً حقاً ولا طاعناً
في الدين ولا قاتلاً ولو
لنفسه عمداً ولا مرجوماً
بلا توبة ولا ملقياً بنفسه في
نار ليعرق ولا بالغاً اقلق
لا لعذر ولا ناشئة عن
زوجها

﴿ وترد شهادة الاقلف ﴾ لغير عذر ﴿ ومنا كخته ﴾ وقيل يجوزها لكن لا يدخل عليها الا بعد الاختتان ﴿ ولا تؤكل ذبيحته ولا يصلي خلفه ﴾ وقيل ﴿ اي قال العلماء ﴾ خمسة لا يطعمون ولا يستقون ولا يسلم عليهم كالا يصلي عليهم ﴿ ولا يغسلون ﴾ وهم الآبق والناشزة والقائل ظلما والقاعد على الفراش الحرام ومانع الحق ﴿ قال ابو ستة وكذلك قاطع السبيل وطاعن في الدين والاقلف البالغ اه ولا تجوز شهادة هؤلاء ايضا لانهم اهل كباثر واجيزت الا الآبق فلا لانه عبد ﴾ ولا حرمة لنائحة ومرونة ﴿ فلا يصلي عليها كما روي ان الملائكة لا تصلي عليها واستظهر ابو ستة من كلام الشيخ انه يصلي عليها والمشهور انه لا يصلي على احد من ذكر كله من قوله لا قاطعا سبيلا الى قوله ومرونة ولا يغسل ولا يكفن وانما يدفن دفنا كما اتفق بلا مراعاة حق استقبال اذ لا حق لهم وقيل يكفنون ويدفنون للقبلة ولا يغسلون ولا يصلي عليهم وان كان احدهم جارا فهل يلزم له حق الجار او كان ابا او اما فهل يلزم له حق الوالدين قولان كما ذكره المصنف والشيخ في الحقوق قال الشيخ وفي الاثر ان هاجر المسلمون اياه وطعن في دين المسلمين او الحق فانه يشاور المسلمين في صلته اذا احتاج اليه فان منعه من ذلك فليكف عنه وكذلك ان كان ابوه قاتل النفس التي حرم الله ولم يتب من ذلك على هذا الحال وكذلك ان كانت امرأة عاصية لزوجها وقيل ليس عليه من صلتها حتى يتوبا ويرجما يعني ولولم يهجره المسلمون قل لانه قد استحق الهجران بمعصية الله وما كان من حق الله فالوالد وغيره فيه سواء اه وقال ايضا والعبد الآبق والمرأة العاصية ازوجها ومانع الحق وقاطع الطريق والطاعن في دين المسلمين المرتدان هؤلاء كلهم يعطيهم ويقطعون عنه حق الجار وقال بعضهم ليس عليه من حق جوارهم شيء ولا يقطعون عنه الجوار وهذا منهم يدل على تخصيص عموم حق الجار اذ لم يخص جارا من جوار غيران هؤلاء امر المسلمون بهجرانهم فلا حقوق لهم علينا ولا حرمة لان في مواصاتهم استخفافا بحق الدين والله اعلم اه وذكروا القولين في الديوان ايضا وفيه ومن هاجر المسلمون جاره فانه يعطي له مما حدث اه ﴿ ويصلي على مولود

وترد شهادة الاقلف
ومنا كخته ولا تؤكل
ذبيحته ولا يصلي خلفه
وقيل خمسة لا يطعمون
ولا يستقون ولا يسلم
عليهم كالا يصلي عليهم
وهم الآبق والناشزة
والقائل ظلما والقاعد على
الفراش الحرام ومانع الحق
ولا حرمة لنائحة ومرونة
ويصلي على مولود

عرفت حياته اجماعا ﴿ بصياح او غيره كحركة مختصة بالحجي ﴾ والا ﴿ بان ولد ميتا او لم تتبين حياته من موته ﴾ فقولان ﴿ قول لا يصلي عليه وهو مذهبنا ومذهب الشافعي واصحاب الرأي وهو الصحيح وقول يصلي عليه وبه قال قوم وهو قول ابن عمر فيما روي ان تمت خلقته وان خرج ميتا في المشيمة اخرج منها وكفن ان تمت خلقته ودفن وان لم تتم لم يجب كفنه وكذا ان خرج حيوات في المشيمة يخرج منها ويجعل له حقوقه كلها قال ابو العباس وذكر في الكتاب ان السقط اذا خرج تام الحلقة وهو ميت انه يصلي عليه وتجعل له من الاموات كلها لانه كان حيا حين بلغ اربعة اشهر ﴿ ويقصد بها ﴾ اي بالصلاة ﴿ من يصلي عليه اذا اختلط بمن لا يصلي عليه ﴾ حتى لا يميز من ذكر مع غيرهم وكالمشركين مع الموحدين قال ابو العباس واذا لم يميزوا جعلوا لهم كلهم سنن الاموات الا من تبين فليتركوه ﴿ فصل اولي الناس بالصلاة على ﴾ الحيوان الآدمي ﴿ الميت ابوه ﴾ وابو ابيه وان علا على الترتيب ﴿ ثم الزوج ثم الابن ثم الاخ ﴾ الشقيق ﴿ ثم ﴾ الابوي ثم ﴿ العم ﴾ كذلك ﴿ ثم الاقرب فالاقرب ﴾ وان استروا كاخوة اشقاء صلى واحد وان تنازعوا اقتروا وان صلى عليه بغيره ولو اجنبا فصلاته كافية ﴿ ولا يصلي عليه حتى يستأذن وليه ولو ﴾ كان الولي ﴿ امرأة وكذا دفنه ﴾ وان لم يعرف الولي كيف يصلي او يدفن او يفعل غير ذلك وكل من يعرف ﴿ وقيل يقدم القوم ﴾ في الصلاة واما في الدفن فلا بل لا بد من الولي واذا نه فيه الا ان لم يتيسر ﴿ من رضوا به للصلاة عليه كغيرها ﴾ من الصلوات قبل وكذا غير الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم افضلهم ونحوه من الاحاديث وعدم الصلاة كلها ولم يستثن صلاة الميت ولانه قد من كما مر تقديم الافضل في الامور فيقدم الافضل في صلاة الميت ولو قلنا انها دعاء وذلك معتاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فقد خص الحديث منه الصلاة على عمومها وخص منها المشرك والعبد لا يرثان وانما يرث المشرك مشركا على ما يأتي ان شاء الله مثل النسل والدفن ولو بلا اذن ولي ولو بغير رضاه ﴿ وقيل الامام او امير الجيش اولى ﴾ من الولي في صلاة

عرفت حياته اجماعا ولا
فقولان ويقصد بها من
يصلي عليه اذا اختلط بمن
لا يصلي عليه

﴿ فصل ﴾

اولي الناس بالصلاة على
الميت ابوه ثم الزوج ثم
الابن ثم الاخ ثم العم ثم
الاقرب فالاقرب ولا يصلي
عليه حتى يستأذن وليه
ولو امرأة وكذا دفنه
وقيل يقدم القوم من رضوا
به للصلاة عليه كغيرها
وقيل الامام او امير الجيش
اولي

الميت * صلاة * الجمعة * وان لم يكن فالولي وقال مالك الاولى بالصلاة
عليه وصي بذلك رجي خيره ثم الخليفة لافروعه الامع الخطبة ثم اقرب
العصبة الابن فابنه فالاب فابنه وهو الاخ فابنه فالجد فابنه وهو العم فابنه وان
سفل فالمولى الاعلى وقال الشافعي الولي اولى الاب فالجد وان علا نظرا للشفقة
فالابن فابنه فالاخ وولد الاخ الشقيق وولد العم الشقيق اولى من ولد غير
الشقيق ثم ذوا الارحام كالاخ من الام والعم منها * وان صلى عليه واحد سقط الفرض
عن الباقي ويستقبل من رجل رأسه ومن امرأة صدرها وقيل عكسه * واختاره
ابو العباس وكذلك الخلف ان اجتمعت اموات وروي ان الحسن البصري
لا يبالي اين قام من الميت فلو استقبل قدمه جاز * وان صلت عليه امرأة خالفت
ما يستقبله الرجل وقيل يقابل * بالبناء للمفعول * حيال * جهة * صدره *
اي صدر الميت ما ردت السرة وما دونها بقليل الى صدره * مطلقا * ذكرنا كان
الميت او المصلي او اثني وثلاثون عند مالك الوقوف مقابل وسط الرجل ومقابل
منكب المرأة لا صدرها وما دونه لثلاثين في السواس بشديها او فرجها ونحوها
ولثلاثين في صدره بصدور شيء منه ما يفسد الصلاة او الوضوء واما قيامه صلى الله
عليه وسلم مقابل وسطها فله صفة قال ابو العباس اذا استقبل شيء من الميت اجزا
وان لم يستقبلوا شيئا منه اعدوا وقيل لا وان لم يجعدوا موقفا فليحاذوا الميت عن
يمينه وان لم يمكن فمن شماله وان لم يجعدوا ووجدوا فوقه فعلوا وان لم يمكن الا تحت
فعلوا * وتجزي * صلاة * واحدة * ان تعدد * من مات وقال ابو العباس يصلون
عليهم واحدا واحدا ان قدروا اه وظاهر سياق السابق الاستحباب * ويقدم
الا فضل امام الموتى للقبلة * لاجل فضل القبلة ولان الافضل هو الذي يتقدم
فيصلي بغيره او يتأهل للامامة ولو بلا تقدم وهو امرأة افضل تقدم على غيرها
من النساء لانها تؤمن وقد مر ايضا ان المرأة عند بعض ائمتنا تقدمت
وعند بعض تبرز عن الصف قليلا بلا فصل * كرجل وامرأة وعبد وطفل وصالح
وغيره وقيل امام الامام * ضمن يقدم معنى بوضع فمات في امام وعاق في الام
بمعنى الى ملاحظة لاصل معناه ان لم تلاق بمحذوف حال من امام ووجه هذا

كالجمعة وان صلى عليه
واحد سقط الفرض عن
الباقي ويستقبل من رجل
رأسه ومن امرأة صدرها
وقيل عكسه وان صلت
عليه امرأة خالفت
ما يستقبله الرجل وقيل
يقابل صدره مطلقا
وتجزي واحدة ان تعدد
ويقدم الافضل امام الموتى
للقبلة كرجل وامرأة
وعبد وطفل وصالح وغيره
وقيل امام الامام

القول ان قرب الامام محل ذكر ودعاء فهو افضل كما يقرب اليه الافضل من خلفه في الصلاة
* فالصالح الحر البالغ الذي كراهه ثم الحر البالغ الذي كراهه * افضل من غيره والا صالح قبل
الصالح والموقوف فيه قبل المتبرأ منه * ثم الطفل الحر وقيل العبد البالغ * افضل من الطفل
الحر وطفل المتولى قبل طفل غيره وطفل الموقوف فيه قبل طفل المتبرأ منه وقيل طفل
المتولى قبل البالغ المتولى وقيل النساء المسلمات اولى من الرجال الموقوف فيهم والمتبرأ منهم
وقيل النساء افضل من الطفل وقيل من قبل العبد وقيل العبد البالغ افضل من الطفل الحر
لفضل التكليف وقيل الامة المتولاة قبل الحرة الموقوف فيها او المتبرأ منها وقيل
الطفل العبد المتولى افضل من الطفل الحر غير المتولى والمشكل دون الرجل
وقيل المرأة وكان بعض يتولى اطفال المنافقين والمشركين وبعض يتبرأ منهم وهو
خطأ وبعض يقف فيهم وهو المشهور واما اطفال الموقوف فيه فقبل ايضا في
الوقوف وقيل في الولاية وقد وضع نور الدين السديكي شي جدولين احدهما على
ان الحرية افضل من البلوغ والاخر بالعكس والافضل للقبلة هكذا

* امام *

* امام *

ذكر حر بالغ متولى	ذكر حر بالغ متولى
حر بالغ في الوقوف	حر بالغ في الوقوف
حر بالغ في البراءة	حر بالغ في البراءة
عبد بالغ متولى	عبد بالغ متولى
عبد بالغ في الوقوف	عبد بالغ في الوقوف
عبد بالغ في البراءة	عبد بالغ في البراءة
طفل حر متولى	طفل حر متولى
طفل حر في الوقوف	طفل حر في الوقوف
عبد بالغ متولى	عبد بالغ متولى
عبد بالغ في الوقوف	عبد بالغ في الوقوف
عبد بالغ في البراءة	عبد بالغ في البراءة
طفل عبد متولى	طفل عبد متولى
طفل عبد في الوقوف	طفل عبد في الوقوف
خنثى حر بالغ متولى	خنثى حر بالغ متولى
خنثى حر بالغ في الوقوف	خنثى حر بالغ في الوقوف

فالصالح الحر البالغ الذي كراهه
افضل ثم الحر البالغ الذي كراهه
ثم الطفل الحر وقيل العبد
البالغ

خنثى حر بالغ في البراءة	خنثى حر بالغ في البراءة
خنثى عبد بالغ متولى	خنثى عبد بالغ متولى
خنثى حر طفل في الوقوف	خنثى عبد بالغ في الوقوف
خنثى عبد بالغ متولى	خنثى عبد بالغ في البراءة
خنثى عبد بالغ في الوقوف	خنثى حر طفل متولى
خنثى عبد بالغ في البراءة	خنثى حر طفل في الوقوف
خنثى عبد طفل متولى	خنثى عبد طفل متولى
خنثى عبد طفل في الوقوف	خنثى طفل عبد في الوقوف
حرة بالغة متولاة	حرة بالغة متولاة
حرة بالغة في الوقوف	حرة بالغة في الوقوف
حرة بالغة في البراءة	حرة بالغة في البراءة
طفلة حرة في الولاية	امة بالغة متولاة
طفلة حرة في الوقوف	امة بالغة في الوقوف
امة بالغة متولاة	امة بالغة في البراءة
امة بالغة في الوقوف	طفلة حرة في الولاية
امة بالغة في البراءة	طفلة حرة في الوقوف
طفلة امة في الولاية	طفلة امة في الولاية
طفلة امة في الوقوف	طفلة امة في الوقوف

فصل قال ابو العباس يتخذ الناس مصلى لموتاهم وان صلوا عليه قبل ان يضموه في كنفه فلا بأس اذا كان في ثوب طاهر * يجعل رأسه نحو المغرب * اي الجهة التي تلي سهيلا ويصل عليه * مستلقيا * على ظهره وقفاه بحيث لو اقعده لكان مستقبلا للمشرق وهو ضعيف لانه غير مستقبل في حاله ولو اقعده لاستقبل المشرق او الشمال او يجعل رأسه نحو المغرب الموالى لسهيل * او مضطجعا على الايمن مستقبلا كدفنه * في الوجهين * وجازت * اي الصلاة عليه * وان * كان * مستلقيا ورجلاه للقبلة * بل هذا والذي قبله اولى وكذا يجوز دفنه عاها واما الوجه الاول

فيلزم منه عدم الاستقبال صلاة ودفنا ولعل قوله كدفنه عائد للوجه الثاني والوجه الثاني هو فيه مستقبل في الحال واثالث هو فيه مستقبل لو اقمه * لا عكسه * وهو جعل رأسه للقبلة مستلقيا * كاستدبارها * بان يجعل رأسه نحو المشرق مضطجعا على الايمن او نحو المغرب مضطجعا على الايسر او على وجهه وان صلوا عليه او دفن ورأسه للمشرق مضطجعا على الايسر مستقبلا جاز بكرامة وقيل لا يستقبل به الا بوجهه مضطجعا على الايمن نحو المغرب ولا يستقبل بغير ذلك الا لضرورة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم الامام العادل اذا وضع في قبره ترك على يمينه وان كان جائرا نقل عن يمينه الى يساره واه عمر بن عبد العزيز افاد الحديث ان وضعه يكون على يمينه ولا يتوهم أحد انه يوضع على يمينه غير مستقبل لانه خلاف الاصل وخلاف ما كان صلى الله عليه وسلم يعمل قال ابو العباس وان صلوا عليه منكبا على وجهه او مستلقيا ورأسه للقبلة فلا يجزيهم ومنهم من يرخص وكذا ان صلوا عليه مستديرا للقبلة وان صلوا عليه قاعدا او قائما او مرفوعا على دابة او فوق ناس فمكروه وان صلوا عليه بالتومي او بالر كوع والسجود او قعدوا فمكروه ايضا وقيل ينبغي ان اذا خالفوا السنة وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا ما ليس منه فهو رد وان لم يحضر الا المقعد والنساء فليرفعنه الى المقعد يصلي عليه وان استطاع الوصول الى الميت فليعمل * وكره بلا اعادة جعل رأسه نحو المشرق مستلقيا * وفيه انه غير مستقبل في حاله ولا في حال اقعاده * او مضطجعا على الايسر وقيل بها * اي بالاعادة * لمخالفة السنة * وهو الصحيح وينوي قبل التوجيه أداء صلاة الميت وانما سنة واجبة على الصحيح ومن قال انها غير واجبة نوى أداء السنة المؤكدة ومن قال قل نواها سنة مرغوبا فيها ويجدد ذلك في قلبه عند ارادة الاحرام وان لم ينو اولا ونوى عند الاحرام جاز وان نوى اولا ولم ينو عنده جاز واذا وجه استعاذ او اخر الاستعاذة الى ان يحرم واذا اراد الاستعاذة قبل الاحرام في صلاة الميت او غيرها وكان مأموما ينتظر احرام الامام * فانه يؤخر الاستعاذة حتى يشرع الامام في التكبير لتقرب الاستعاذة من قراءة القرءان لانها له وكذا امام ينتظر

لا عكسه كاستدبارها
وكره بلا اعادة جعل
رأسه نحو المشرق مستلقيا
او مضطجعا على الايسر
وقيل بها لمخالفة السنة

* فصل *

يجعل رأسه نحو المغرب
مستلقيا او مضطجعا على
الايمن مستقبلا كدفنه
وجازت وان مستلقيا
ورجلاه للقبلة

المؤمنين وقد سبق بالتوجيه **﴿وتوجيهها﴾** توجيه **﴿القرض﴾** سبحانه
 اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك **﴿وقيل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وتعالى الله﴾** وقيل سبحان الجليل الكبير سبحان الله العظيم
 وقيل لا إله إلا الله الكبير المتعالي وقيل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقيل يقول هذا بعد التكبير
 وقيل سبحان الله ولا إله إلا الله هو أحرامه وقيل سبحان الجليل سبحان الاجل وذلك كله بعد ان يقول اللهم اني واعترادي ان اصلي صلاة الميت طاعة لك ولرسولك عليه السلام **﴿ثم يكبر للاحرام ثم يستعبد﴾** او يقدم الاستعاذة على الاحرام كما مر في الصلاة **﴿ثم يقرأ الفاتحة سرا ثم يكبر﴾** تكبيرة **﴿ثانية ثم يقرأ الفاتحة ثم يكبر تكبيرة﴾** **﴿ثالثة ثم يحمد الله ويصلي﴾** ويسلم **﴿على النبي عليه الصلاة والسلام ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو بما فتح له﴾** ثم يكبر فيسلم كما يأتي **﴿وقد قيل لا يحد﴾** لا يجعل للدعاء حد معروف **﴿فيسن﴾** بالنصب في جواب النبي اي يتخذ سنة **﴿وقيل يقول اللهم ان فلانا عبدك﴾** بالنصب **﴿ابن عبدك بن أمك﴾** وقيل يذكر اسم ابيه واسم امه وقيل اسمها **﴿توفيته﴾** خبر لان اي امته **﴿وابقيتنا بعده اللهم لا تحرمنا﴾** بكسر الراء مضارع حرم **﴿كضرب وفتحتها مضارع حرم كعلم اي لا تمنعنا﴾** اجره **﴿اي لا تمنعنا من ثواب الصلاة عليه﴾** ولا تمنعنا بعده **﴿ثم يكبر فيسلم كما يأتي زاد الشيخ اسماعيل بعد قوله ابن أمك ونحن عبيدك بنو أمائك وزاد بعد قوله ولا تمنعنا بعده امين يارب العالمين والمراد بالفتنة فتنة الدين او ما هو أعم او يقول ان هذا عبدك﴾** وان كان الميت **﴿متولى زيد فيه﴾** اي في الدعاء **﴿اللهم ابدل له دارا خيرا من داره﴾** لان الجنة خير من الدنيا وهذا اولي من ان يراد بداره دار سكناه وبالدار داره في الجنة لان الاول اعم وليس له في الآخرة دار بل ديار الا ان اراد الجنس وذلك كقولك اجعله من اهل الجنة **﴿واهلا خيرا من اهله﴾** شامل لازواجه السعيدات فانهن في الجنة خير منهن في الدنيا وخير من الحور العين **﴿وقرار خيرا من قراره﴾** القرار موضع السكنى ويعني عنه

وتوجيهها كالفرض وقيل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وتعالى الله ثم يكبر للاحرام ثم يستعبد ثم يقرأ الفاتحة سرا ثم يكبر ثانية ثم الفاتحة ثم ثالثة ثم يحمد الله ويصلي على النبي عليه السلام ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو بما فتح له وقيل لا يحد فيسن وقيل يقول اللهم ان فلانا عبدك بن عبدك بن أمك توفيته وابقيتنا بعده اللهم لا تحرمنا اجره ولا تمنعنا بعده وان كان متولى زيد فيه اللهم ابدل له دارا خيرا من داره واهلا خيرا من أهله وقرارا خيرا من قراره

ذكر الدار ولعل المراد بأحدهما الجنة وبالأخر ملكه فيها ووسع لحده والحقه بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم **﴿واصعد﴾** بقطع الهمة مفتوحة **﴿روحه في ارواح الصالحين واجمع بيننا وبينه في دار تقي فيها الصعبة ويذهب فيها النصب﴾** التيب **﴿والغوب﴾** الكلال والعياء بأرحم الراحمين وان كان الميت اثني نطق بضميرها او على اثنين بضميرها او على جماعة بضميرها **﴿وبكبر﴾** تكبيرة **﴿رابعة ثم يسلم﴾** تسليمة **﴿خفيفة﴾** لا يسمعه الا من قرب منه **﴿يصنع بها يمينا فثم لا﴾** ويموز ما مر في باب التسليم **﴿ثم يصلي على رسوله عليه الصلاة والسلام ويترحم على طفل ان كان متولى ويقول اللهم اجعله لنا سلفا وفرطا﴾** سابقا يهي لنا الخير **﴿واجرا﴾** اي سبب اجر لصلاتنا عليه ودعائنا **﴿ولا تحرمنا اجره ولا تمنعنا بعده﴾** وقال الشيخ اسماعيل بعد قوله اجرا وذكر عندك بأرحم الراحمين اه **﴿ثم يكبر فيسلم﴾** وان قلت من اين تثبت فاتحة الكتاب في صلاة الميت قلت من كونها صلاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وقوله صلى الله عليه وسلم لا تجزي صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب ومن رواية عن ابن عباس انه صلى على جنازة وقرأ فاتحة الكتاب وقال فعلته لتعلموا انه سنة فصرح بانها سنة اي واجبة في صلاة الميت وقول الصحابي ان كذا سنة مثل الحديث الذي يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت من اين يقتصر على الفاتحة قلت من كلام ابن عباس ومن الاسرار بها وقال الشافعي تقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فقط **﴿وان كن﴾** الطفل **﴿لغيره﴾** اي لغير المتولى **﴿استغفر كما مر﴾** لنفسه وللمؤمنين ولا يجزي ذلك الا بالعربية واجيز غير الفاتحة والاحرام بغيرها ومن تولى الاطفال ولو كان اباهم مشركين او منافقين او موقوفا فيهم فانه يدعو لهم بما يدعو لطفل المتولى ويقول ما يقول فيه ولا يدعو لآبائهم ومن لم يعرف كيف يصلي كبر عليه اربعا ولو عرف الفاتحة **﴿وقيل غير ذلك من الادعية﴾** مثل قول بعضهم بعد التكبير الثالث على طفل المتولى ربي الذي يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اغفر لاحياءنا وامواتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا

واصعد روحه في ارواح الصالحين واجمع بيننا وبينه في دار تقي فيها الصعبة ويذهب فيها النصب والغوب ويكبر رابعة ثم يسلم خفيفة يصنع بها يمينا فثم لا ثم يصلي على رسوله عليه السلام ويترحم على طفل ان كان متولى ويقول اللهم اجعله لنا سلفا وفرطا واجرا ولا تحرمنا اجره ولا تمنعنا بعده ثم يكبر فيسلم وان كان لغيره استغفر كما مر وقيل غير ذلك من الادعية

وانثانا الصالحين اللهم اجعله لابويه سلفا وذكرا واضي به وجهيهما وتقل به موازينهما ولا تحرمنا اجره ولا تضلنا بعده ثم يكبر الرابعة ويسلم ولا يقول اجعله لابويه الخ الا ان كانا مثولين وكان عمر رضي الله عنه يقول على الميت هذا عبدك بن عبدك ان تغفر له تغفر له تغفر له فان توارخه توارخه بكبير اصبح مفتقرا اليك انت ارحم الراحمين ومن لم يحسن تلك الادعية والتوجيه نوى صلاة الميت واقتصر على التكبيرات وقرأ الفاتحة بين كل تكبيرتين فاجلثة ثلاث مرات وقال ابو العباس من العلماء من يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اعوذ بالله العلي العظيم من الشيطان الرجيم ثم يقرأ الفاتحة سرا ثم يكبر ويقول اللهم صل على نبيك محمد وملائكتك وانبياءك ورسلك واغفر لنا وللمؤمنين وارحمنا معهم يا ارحم الراحمين ثم يكبر ويقول اللهم ان هذا عبدك الخ ثم يكبر ويسلم وان صلى على الجماعة صلاة الواحد او عكس فلا اعادة ان لم يخص واحدا وان صلى على الذكر بصلاة الانثى اعاد وقيل لا ولا اعادة في العكس وان لم يعرف اذكرا او انثى نوى هذا الميت الحاضر * وجوز ثلاث تكبيرات * مع قراءة الفاتحة ان وضعها الوقت يقرأ الفاتحة بعد تكبيرة الاحرام ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويسلم * وان ضاق الوقت * عن الفاتحة ولم يحتمل التأخير كبر ثلاثا بلا فاتحة وان وسع اربعاً كبر اربعاً وذكر الدارمي وغيره من قومنا عن جابر بن زيد وابن سيرين وانس ان تكبيرات صلاة الميت ثلاث فقط مطلقاً ضاق الوقت ولم يضر ولا تضر قبل خامسة ان زيدت سهواً ومن لا يحسن الفاتحة * او يحسنها لكن لا يدري كيف يفعل وكيف يرتب * اجزته اربع تكبيرات وشروطها كما مكتوبة * اي المفروضة * على الصحيح * فكما ينقض المكتوبة ينقضها خلافاً ووفقاً وحزم بعضهم بانه لا تصح الصلاة عليه بجلد بل هي به كغيرها ومن خاف فوتها جازله التيمم سواء كان اماماً او مأموماً او فذا قياساً على الفرض اذا خيف فوته وقيل لا يتيمم بل يصلي غيره ممن توشأ ولا يصلي هو لا فذا ولا مأموماً ولا اماماً الا ان لم يكن الا هو فانه يتيمم ويصلي ان لم يصل عليه احد قبله وقيل يجوز لمن اتى

وجوز ثلاث تكبيرات
وان ضاق الوقت ولا تضر
قبل خامسة ان زيدت
سهواً ومن لا يحسن الفاتحة
اجزته اربع تكبيرات
وشروطها كما مكتوبة على
الصحيح

بوضوء فانتقض ان يصلي عليه ولو اماماً يتيمم لا لمن اتى بلا وضوء واجيز مطلقاً * وان صلوا عليه قبل غسل او تيمم او عرياناً او عليه ثوب نجس او هو عليه * اي على الثوب النجس * او على محل نجس * اي صلوا عليه وهم في محل نجس فلا ينافي قوله بعد ذلك او محل لا تصح فيه الى قوله بلا اعادة او غير ذلك مما لا تجوز الصلاة به كحديد يمسه وعدم طهارة ثوب مصل وعدم وضوءه او وقوفه في محل نجس * اعادوا * ويبعد الميت عن نجس وغيره مما يقطع قدر ما يبعد الحي عن ذلك على الخلاف المذكور في محله وان حال بين كفه وبين نجس تحته حائل كثوب اخر او سرير او فسحة بخلاف كالحلي وقيل تجوز بما يجوز به الدعاء وانها دعاء لا صلاة فلا اعادة والدعاء لا يشترط له شيء الا الجنبه والحيض والنفس فلا يصلي بها عليه لان اهل هذه الصفات لا يقرءون القرءان فتجزى صلاة الاقل ولولم يعذر وقيل هو ايضا لا يقرأ القرءان الا حين يعذر ولكن الصحيح انها صلاة لا دعاء بدليل اشتراط الاستقبال للقبلة ولان الاصل حمل الفاظ الحديث والسنة على المماضي الشرعية لا اللغوية ومن قال انها صلاة نقل ولم يجد ثوباً طاهراً فقل لا يصلحها والصحيح انها واجبة * ولا يصلي عليه في مقبرة * على ما مر من الصلاة فوق القبور او بين القبور متصلين بها * او محل لا تصح فيه * لتنجسه او لكونه معدناً وذلك محل للميت او نعشه وتكفي سترة قدام الميت عما يقطع الصلاة فان نواها للميت ونفسه اجزأت والاجل اخرى لنفسه * وكره * ان يصلي عليه او كره ايقاعها * في مسجد * على ما مر * لخوف حدث * لالكونه نجساً لانه اذا كان متولياً لا ينجس وقيل لا ينجس مطلقاً * بلا اعادة في الكل * وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على مهيل بن بيضاء في المسجد فانظر الشامل ويبعد المصلي على الميت بقدر ما يسجد وان بعد اقل او اكثر فلا اعادة وان طال شعر الرأس فرق قبل الصلاة ولا اعادة ان لم يفرق وقيل لا يفرق قال في الديوان ولا تصل عليه الجماعة بالتكبير من غير قراءة ومنهم من يرخص وان صلوا على غير المتولي صلاة المتولي او عكسوا فلا اعادة وقيل يصلي على المصور وان جاء وايمت اخر ووضعوه قدام الامام فاحرموا

وان صلوا عليه قبل غسل
او تيمم او عرياناً او
عليه ثوب نجس او هو عليه
او على محل نجس اعادوا
ولا يصلي عليه في مقبرة
او محل لا تصح فيه وكره
في مسجد لخوف حدث
بلا اعادة في الكل

عليه خلف الامام بعد احرامه على الاول وحده اعدوا للثاني وان جهر الامام بالقراءة فلا يعيدوا وقيل يعيدون وان قرأ سورة غير الفاتحة مرة او جهر فلا بأس اي ولم يقرأ الفاتحة وهذا بناء على ان صلاة الميت دعاء والا فلا صلاة الا بفاتحة الكتاب ويحتمل ان يريد قراها مع الفاتحة ومن اعوجت رقبته وتحول وجهه الى خلف استقبل صدره اي وكذا الدفن واذا اعتبرنا ان صلاة الميت دعاء فلا شيء على ساه فيها بما لا يفسدها لا سجود في الارض ولا في القيام بانحناء والا حوط ان يقول قبل السلام استغفر الله مما كان مني بدل سجود السهو او يسبح او يعظم بدل سجود السهو اذ لا ركوع ولا سجود فيها فسجودها سهو من جنسها بدون انحاء له كما ان سجود سهو المومي ايماء كصلاته باب وجب على الكفاية حفر قبر الميت ودفنه فيه اجماعا لكن يكفي عن الحفر ما وجد كالقبر بلا حفر ومراده بالدفن ستره بالقاء التراب عليه في قبره والاولى اتقاء التراب عليه لقول الشيخ ومن سنن الميت غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فذكر ان الدفن سنة ولان المذكور في الاحاديث هو الدفن ولان التراب الذي بعثه الله ليري قابيل كيف يستر اخاه هابيل رضي الله عنه انما حفر التراب فدفن فيه قتيله ولم يسقف عليه وذلك مشار اليه في قوله عز وجل فيمض الله غربا يبعث في الارض ليريه كيف يواري سوءة اخيه وتري الشيخ لا يذكر الا الدفن اذ قال اذا اتى بالميت الى قبره ليدفنه الخ وقال فاذا استروه بالتراب فليطلع من كان في القبر الخ بل اوجب الدفن بقوله ولا يجعلوا له ما يمنع التراب فان مراده لا يجعلوا له ما يمنع التراب من تحت ولا جانب ولا فوق ويدل للفوق قوله واما ما ارادوا به حرزه من السباع فلا بأس الخ وقال فاذا امتلأ قبره بالتراب الخ وقال وان امتلأ القبر بالتراب الخ وقال فاذا ردوا عليه التراب فليجعلوا عليه الحجارة وذلك في القبر والضرع ويجوز ايضا دفنه في الحدة ويجوز اغلاق باب اللحد عليه ونص ايضا ابو العباس رحمه الله على انه لا يجعل له ما يمنع عنه التراب ويناسب الدفن بلا حائل قوله تعالى وفيها نعيذكم بعد قوله منها خلقناكم وقد نص الشيخ في الايضاح على انه لا يجعل له ما يمنع عنه التراب ويدل له ايضا قولهم لا يعتمد دفن وجهه بالتراب بل يمال

باب

وجب على الكفاية حفر قبر الميت ودفنه فيه

عليه التراب من رجله وجوانبه حتى يدفن وجهه وكل ذلك ادلة على جواز الدفن ويدل له ايضا قولهم انه لا يعلو قبره اكثر من شبر ونحو هذا من القول في اعلاءه فلو كان يسقف مع قولهم ان ترابه يرد عليه كله لكان اعلى من ذلك ويدل له ايضا قولهم انه يرد عليه تراب القبر وان زيادته اشارة حسنة ونقصه بالعكس ومن ادعى خصوص هذا للحد فاعلم بالبيان بل هذا انما يظهر في القبر ولهذا الادلة خصوصاً لا تبين خصوصاً الآية الاولى ذكر الشيخ عامر وابو العباس قبله انه لا يمنع عنه التراب وكذا عبد الله بن عمرو بن العاصي والتراب يكون للميت كالماء وللآية كان الاصل الدفن بالمباشرة للكفن بالتراب بل يحتاج من اجاز التسقيف في قبر غير اللحد الى دليل ولا سيما اذا كانت الارض لينة تنهد بالحفر في جانبها او بالمطر او كان التسقيف بالسخر الثقيل كما تصنع اهل هذه البلاد فانه لا يجوز لانه تهدم على الميت فيتضرر ومن ضرر ميتا كمن ضر حيا في الاثم والضمان لقوله صلى الله عليه وسلم حرمة موتانا كحرمة احيانا وان تركوا دفنه بلا عذر كفروا ولا يكفر من لم يدر بموته وكذا في مثله ولا يكشف الحافر ظهره ويشتمل على عورته او يلبس مروالا ولا يثن في حال الحفر ولا يتفل في القبر ولا في يده ولا ينزع يد ما يحفر به ماداموا في المقبرة ولا ينفضون ايديهم على القبر ولا يقبلون النعش ولا يحفر قبره وهو حي ولو اسوا منه وقد يقال بالجواز غيبة عنه ولا يحفر احد لنفسه قبراً وان كثرت الاموات ولم يستطيعوا الحفر لكل واحد جعلوهم في خندق او حفرة يحفرونها ثلاثة ثلاثة او خمسة خمسة او سبعة سبعة وقيل يدفنونهم كما وجدوا ولا يخلطوا النساء والرجال وان خلطوهم في ذلك فليجعلوا حاجزا ان وجدوه وان جعلوا بعضا على بعض ضمنوا ما فسد ويستقبلون بهم ويسوون عليهم التراب قبراً واحداً وقيل يعلمونهم على عددهم ومن لا يجعل له سنن الاموات يجعل في الحفرة كيف ارادوا ولو لغير القبلة ويحذر افساده وتلف اعضاء رجل وتدفن في موضع واحد وان كانت لرجال فليدفن اعضاء كل على حدة ولا يدفن الميت في التابوت وان لم يحضر الا من يغسل او يحفر بداً بما شاء وان خاف الفساد بداً بالحفر واذا خيف الفساد وجبت اعانة الاولياء قال ابو العباس وان لم يمكن دفن الميت على الامن دفن

مستلقيا ورأسه للمغرب وان لم يمكن فعلى الايسر ورأسه للمشرق وان لم يمكن الا
 ان يكب او تستدير به القبلة فلتستدير وان لم يمكن الا دفنه قائما او قاعدا فقايدا
 ولا يدفن حتى يعرفه رجلان او امرأتان ولو ممن لا تجوز شهادتهم ويحملون عليه
 حارسا واجرته عليهم ويدفنونه ويتركون وجهه ولو امرأة وقيل يدفن ولا
 ينتظر عرفانه كما لا ينتظر من تغير وجهه او زال او يقن انه عبد ولا يجزي التابوت
 عن الكفن وان دفن كما لا يجوز مثل ان يدفن قائما او قاعدا فقد مضى لسبيله الا
 ان دفن مكبا او مستديرا فقال ابو العباس الله اعلم وظاهر قولهم انه يحمل له ما
 ضيع او نسي من حقوقه ما لم يدفن انه ايضا قد مضى لسبيله * بقياس طوله *
 بخيط او غيره * بلا نقص او زيادة لم يحتاج لها * وان وقعت دفن الزائد بعد وضعه
 او قبله وقيل تزداد اربعة اصابع * ويعمق * اي يحفر لاسفل * لركبة او لحقو *
 موضع الحزام * او للمكب * وان حفر اكثر من الركبة زيد الى الحقو وان حفر
 اكثر من الحقو زيد الى المنكب والظاهر ان دفن الحفرة بعد ان حفرت فوق الحد
 حتى يكون قدر الركبة او الحقو او المنكب يجزي وظاهر ابي العباس انه لا يجزي الا
 ان لم يمكن الحفر وان دفن في اقل من الركبة او اكثر منها دون الحقو او اكثر من
 الحقو دون المنكب فقد مضى * بلا مجاوزة عنه * وان جووز ودفن فقد مضى وان
 حفر دون الركبة ودفن جاز ان ستر وان خيف عليه جعل عليه ما يمنعه والمراد
 بالركبة والحقو والمنكب ركبة الحافر وحقوه ومنكبه فان قصرت ركبته او حقوه
 مثلا فركبة اوسط الناس او حقوه ويجوز اطولهم وروي انه صلى الله عليه وسلم
 نهى ان يحفر القبر فوق ثلاثة اذرع وهذا دليل على ان لا يجاوز المنكب وروي
 ان عمر اوصى ان يعمق قبره قامة وبسطة بالباه الموحدة اي قدر مد اليد الى فوق
 وفي بعض نسخ القواعد قامة وسطة واما عرض القبر فيقدر الميت وقيل ثلاثة
 اشبار * والحد * يفتح اللام وضما وهو شق في جانب القبر على الطول واجب
 على العرض * اولى من الضريح * وهو شق في وسط القبر قال ابو العباس ولا
 يحفر الحد للميت حتى يتواري ولكن حتى يستوي منكبه مع حافة الحد ويستحب
 ان يكون في عمق القبر ويحفر الضريح حتى يستوي مع الميت وبقي عليه قبر ثالث

بقياس طوله بلا نقص او
 زيادة لم يحتاج لها ويعمق
 لركبة او لحقو او للمكب
 بلا مجاوزة عنه والحد اولى
 من الضريح

والقبر المهود في بلادنا غير ضريح ولا لحد ولعل المصنف اراد ما يشمله * ويرد
 ترابه * اي تراب القبر * عند الحفر خلفه * وهو ما يلي الجوف * ان امكن
 لاقدامه * هو ما يلي القبلة او المشرق الا ضرورة واما تراب الضريح فالظاهر انه
 يوضع خلف الضريح في القبر او خارج القبر واما اللحد فالظاهر انه يوضع ترابه
 خلف القبر فوق فقد يقال الهاء في قوله ترابه عائدة الى ما ذكرنا الى القبر بالمعنى
 العام الشامل للحد والضريح فيكون في هذا الاخير استخدام وفي القواعد وليكن
 اللحد في ناحية القبلة ويوضع ترابه خلفه او حيث امكن اه وفي هاء ترابه مامر
 * والمقبرة من * قبور * ثلاثة فاكثرت * وقيل من قبرين فصاعدا وتسمى
 مقبرة وجبانة وقيل الجبانة مقبرة قومنا وليس كذلك فان تسمية المقبرة جبانة لغة
 عربية قديمة فيجعل حريم المقبرة لثلاثة قبور فصاعدا لا اقل ويدفن اليهم
 لا الى اقل الا باذن * واقاعد * اي الاصل الثابت * في ارضها الاباحة * فاذا
 وجد ثلاثة قبور دفن اليها وكذا قبران على القول الثاني ولا يدفن الى واحد * وان لم
 تعرف الخاصة * معدودين احياء هم الواقفون لها ولو كانوا في عدد العامة لكثرتهم
 ككافة فصاعدا وجرى العرف في بلادنا ان تدفن في مقبرة زوجها ولو لم تكن من
 قوم خصت بهم * ويحتاج لاذن * منها * ان عرفت * لها * ويكفي اذن ثلاثة
 اشخاص ولو اثنان وقال ابو العباس انما يحفر القبر في المقبرة المعروفة للعامة ولا يدفن
 في مقبرة اهل الفتنة والبغي او الشرك وتجنب مقبرة المخالفين ما وجد سبيل ولا
 يجاوزون مقبرة الى غيرها ولا يرفع الميت من بلد لاخر وتستحب العجلة في
 تجهيز الميت ومن جعل ارضا للمقبرة فلا يدفن فيها ولا اطفاله وعبيده ورخص
 وتدفن فيها ورثته ولا يدفن في ارض ليس فيها قبور الا بقول امينين وقيل
 يكفي امين وقيل كل من صدق وقيل لا يكفي ولو اامينان ان عرفا لاحد ومن
 اشترى ارضا فجعلها للمقبرة نخرج الانفساخ فلا يدفن فيها احد بعد ويدفن ان
 خرج عيب وقد دفن فيها اموات ومن جعل ارضا مقبرة خاصة فلا يدفن هو فيها
 ويبدأ الدفن من اقصى الارض لثلاث يشقوا المقبرة وان دفنوا في الطرف الذي
 يليهم جاز ويحفرون في اطرافها وان كان في طرفها طريق او عمارة فلا يجاوزها

ويرد ترابه عند الحفر
 خلفه ان امكن لاقدامه
 والمقبرة من ثلاثة فاكثرت
 والقاعد في ارضها الاباحة
 ان لم تعرف الخاصة ويحتاج
 لاذن ان عرفت

سبقت تلك العماره المقبرة او لم تسبقها او لم تعلم السابقة وتجاوز ان علمت ارضا
للمقبرة وان علمت الارض للمقبرة وقد سبقت الطريق دفن فيها وان وجدت ثلاثة
او اثنين وقد خرج واحد من حريم الآخر وكان في القسحة ما يمر فلا يدفن اليها
وان دفن ميت كما لا يجوز واستأصل السيل قبره ففي الدفن في الحبل قولان وان
استأصل قبر احد من اهل الفتنة او سقط لم ينفع فيه الروح فلا يدفن في ذلك
الحبل ومنهم من يرخص ويحفر في حريم القبر ولا يحتسبون الافساد الميت وان حفر
قبر وانهدم كنس واذا حفر قبر لميت فلا يدفن فيه سواء الا ان فات بمعنى او
دفن ولا يدفن مشرك في مقبرة الموحدين وتدفن الكتابية الحامل من موحدين
مقبري الموحدين والمشركين ولا تجعل لها سنن الاموات ونزوجة الولد للقبلة ولو
لم يخرج وقيل ان خرج فرق وجعل له سننه وان كان ولد يسقط عضوا فجمع
امه اعضاءه ودفنتها في موضع واحد وقيل كلما سقط بعض دفنته حيث شئت
ولا تقصد المقبرة بالسقط ويدفن حيث لا ضرر ولو تحت اساس حائط وان دفن
ميت في ارض كما لا يجوز فليل يؤخذ دافنه بنزعه وقيل بعوض قبره وحريمه وان
دفنه على غلط او بما يضر ضمن عوض القبر والحريم وقيل عوض القبر وقيل
القيمة وان لم يتبين من يؤخذ بنزعه حتى ذهب استنفع بمحله ولا يدفن السقط
تحت اساس بيت العارية او الكراء ورخص ولا يشغل في حال الحفر او الدفن
او غيرها من حوائج الميت بمسئلة او موعظة الا ما احتاج اليه تجهيز الميت ولتكن
السكينة والوقار وذكر ما سلف من الذنوب في القلب والاستغفار ولا يترك القبر
وحده حتى يدفن فيه وان ترك ووجد مدفونا استؤنف - اخر ومن جعل سهمه
في ارض المقبرة كانت كلها مقبرة وضمن سهم شريكه وقيل تقسم وتأخذ العامة
الشريك بالقسمة ولا يأخذهم وسواء كان الشريك عاقلا بالغاً حاضراً او طفلاً
او مجنوناً او غائباً وينبغي جعل المقبرة موضعاً واسماً قريباً سهل الحفر لا ينهدم
لاطين فيه ولا ماء ولا ضرر ولا في طريق المنزل ولا تترك تدرس ويحجر على
من يدخلها ويشقها بمواشيه او يرعاها فيها فان كسر الحجر اخرج الحق منه ويجعل
لما حد ومن جعل ارضا لها ولم تصلح لها باعواها واشتروا ارضا تصلح وقيل ان

جعلها لمن يدفن فيها فلا تباع ومن اراد دفن فيها كذلك وان جعل مدة انتفع
بها الورثة الى المدة بلا ابطال شيء منها وان عمروها بما يبطل شيئاً منها اخذوا
بنزعه ومن جعلها للمقبرة في حياته منع من عمارتها وما يفسدها وان قال هي للمقبرة
اذا تمت مدة كذا انتفع بها واذا جاءت المدة نزع ما فيها وان اوصى بها فلا يمنع
مما يبطلها وان اوصى ان يجعلها الورثة للمقبرة فلا يجبرون على جعلها خلافا لبعض
وان اذن للناس في الدفن في ارضه دفنوا حتى يمنهم او يموت ولا يمنوه مما اراد
فيها وان اذن ان يدفنوا فيها في الحياة وبعد موته صح وقيل لا يدفنون بعده
واذا جعلت ارض للمقبرة وفيها عماره للغير ترك حريمها وان كان فيها دار او بيت
او طريق او نبات دفنوا فيها ومنعوا من عمارتها ولا يدرك عليه نزع القرض وان
كانت فيها غروس ثبتت مع طرفها وان ماتت فلا يغرس في مكانها ولا يحدث
فيه شيئاً وان جعل ارضا للمقبرة على ان يمنها من الناس متى شاء فلا يجد المنع
وان جعلها للمقبرة ثم جعلها للاجر او عكس فهي لما جعلها له اولا وان جعلها لما
مما فصفان وان عرف ارضا لاحد ثم رأى فيها قبورا دفن اليها ان لم يسترب
ان لم تكن ايتيم او مجنون او غائب او اجر ويدفن من لا تجب حقوقه الى اهل
الفتنة والبنغي ويجوز دفن من لا تجب حقوقه كاهل الفتنة في المقبرة وقيل لا يجوز
الحفر في ارض عرفت فيها القبور وان درست ولم تتبين وان وجد اثر قبر كف
وان دفن ميت فتبين انه دفن في قبر مضى لسبيله وان علم قبل الدفن نزع وقيل
ان دفن منه قليل نزع وان علم قبل الدفن وفي نزع فساد فلا ينزع وان لم يوضع
فيه فليست نفوا له ولو خيف فساد وقيل يدفن فيه ان خيف واذا انهدم ما بين
القبرين سد ودفن في الثاني وان اوصى موحد بارض تجعل مقبرة لليهود او
غيرهم من اهل الكتاب فهي للورثة وقيل مقبرة للموحدين وان دفنت اليهود
يهودا في ارض رجل تمديية نزعوهم ولو بفساد او اعطوه القيمة او العوض وان
جعل مخالف ارضا لمن يدفن فيها جاز لمن اراد الدفن ان يدفن فيها مالم
يمنع واما ان جعل ذمي ارضا للمقبرة ولم يخص احد فلا يدفن فيها الموحدون
الا ان جعلها لهم ولا يدفن الى قبور فيها علامة المشركين ولا الى

قبور الاولين واذا كان الماء يجتمع في موضع فلا يعتمد بالدفن وكذا ان كان فيه ماء او طمورة او بئر او غار الا ضرورة وقبل يدفن في ذلك وعليه ان لم يخف هدم وان هدم فلا بأس وان تعمدا والدفن في تلك المواضع نزعوا ان لم يردوا التراب وان تعمدا والدفن في الماء او الطين ضمنوا ما فسد في الميت او الكفن وينزع ما لم يدفن وقيل ولو دفن ان لم يكن فساد وان انهدم قبر نزع الميت ان كان يفسده الدفن وقيل يترك وان خيف فساد في نزع فلا ينزع ومن حفر قبرا لغير قلة فلا اجرة له وان علموا بعد الدفن فله عناه وقيل ما استأجروه به ومن حفر زيادة في قبر فلا يعط شيئا على الزيادة وان حفر باجرة فمنع مريد الدفن مانع وقد جازله الدفن فيه فله الاجرة وان حفر رجلا من قبر الميت فمنع احدهما الاخر فلا يجوز وان حفره على ان يدفنا فيه من شاء افكل من دفنا جاز وان اختلفا فمين يدفناه فلا الا باتفاق وان كان في احد الاموات فساد فهو اولى * ومن وجد فيها محفورا دفن فيه * الميت * ان لم يعلم نزع ميت منه * الا ان كان الميت لاحرمة له كسقط ومشرى وطاعن قال ابو العباس ولم يدر من حفره قلت الا ان كان من لاحرمة له كمدفون غصبا فاذا نزع دفن غيره فيه * وان * حفر * لميت * ودفن فيه هو ميت * اعطى حافره عناه * وان لم يعرفه اعطى الفقراء عناه سواء حفره باجرة او بغيرها وسواء كانت اجرة على قدر عناه او اقل او اكثر وقال ابو العباس وان علم انه حفره رجل لحاجته فلا يقربه وان دفن فيه على ذلك الحال فاستمسك الى عناه ادركه عليه ومن وجد قبرا محفورا في المقبرة لم يدفن فيه احد ودفن كذلك فلا بأس على من يكنسه ويدفن فيه وان استمسك به من حفره اولا فلا يدرك عناه * وان لم تكن لقوم مقبرة قصدوا موصعا لا يضر احدا فيدفنون فيه ميتهم لافي عمارة * كجنان * وطرق ومزارع * ونحو ذلك * وان لم يمكن حمله من محل مات فيه دفنوه فيه * وضمنوا لصاحبه قال ابو العباس وقيل لا ضمان وان لم يمكن لهم اخراجه من مسجد مات فيه انتظروا وان خافوا فساد غسلوه ودفنوه فيه كالركن الذي بين الشمال واليمين وان لم يمكن فبين الصبا والشمال لا في المحراب وان لم يمكن اخراجه من بيت دفن في موضع يخف ضرره ولو ابى صاحبه وان كان

ومن وجد فيها محفورا دفن فيه ان لم يعلم نزع ميت منه وان لميت اعطى حافره عناه وان لم تكن لقوم مقبرة قصدوا موصعا لا يضر احدا فيدفنون فيه ميتهم لافي عمارة وطرق ومزارع وان لم يمكن حمله من محل مات فيه دفنوه فيه

لرجال وقد تبين ما لكل واحد فلا يحول من موضعه وان مات في ارض رجال ودفنه واحد في سهمه على ان يدرك فلا يدرك الا باتفاق ولا يدفن في المصلى او المسجد الا ان لم يمكن حمله منه * ف * الحاصل انه * ان وجد ملكهم او مباح فلا بد منه * اي لا بد من المباح او الملك من حيث الدفن * والا ف * ليدفنه كما وجدوا * لا تكليف بمالا يطاق * واما تكليف الشقي الوفاء فليس من تكليف مالا يطاق فان الله سبحانه قد خاف في قوة يصل بها الوفاء وجاء الامتناع منه * وان لم يجدوا قبرا الا بشراء اشتروه من اموالهم لا من مال الهالك * لانهم ما موروث بدفنه ومالا يمثل الا امر الا به فهو واجب مثل المأمور به وذلك كما يمنع اهل مكة الدفن الا بشراء القبر فان اعطى عنه غير وارثه لم يدرك على الوارث وقيل يدرك عليه ان اشهد وهو اصح ولولا الاثر ان الكفن من مال الميت لكان ايضا على من حضره لان كنفه واجب ولا يمثل الا بما يكفن فيه فكان ما يكفن فيه واجبا ولو كان غنيا والحاضر اجنبي قال ابو العباس وذكري في الكتاب انهم يشترونه من مال الهالك اه وهو اصح وكذا الخلف في غير الكفن من مؤن التجهيز كلها فاذا فعل الحاضر من مال نفسه شيئا من ذلك ادرك على الورثة على التفصيل السابق في الكفن وذكري الشيخ في كتاب الوصايا ان البقرة من تركمة الميت من الكل قبل الدين ولعل هذا اذا اوصى بها وان لم يوص فلي الوارث كما ذكر هنا فلا منافاة او ما هنا قول وما في الوصايا قول وحكما * وان مات بجمل يمتنع الحفر فيه وحمله منه ردوا عليه التراب فيه ان وجد والا ف * ليردوا * الحجارة او ما يمكنهم ستره به * ولا يدفن بالاعواد الا ان لم يجدوا الحجارة ولا يدفن في طين او ماء الا ضرورة وان حفره او وجدوا ميتا ردوا عليه التراب وان وجدوا الصفا قبل التمام استأنفوا ان امكنهم والا دفنوه كما وجدوا ان لم يمكن ازالها او نقبها * ويكفن ميت * في سفينة * في البحر ويربط اليه ما ينزله في الماء * والذي بقي في حفظي انه يربط في وسطه ويخرج رأسه اولا من السفينة وما يربط اليه من الملم وقيل من ماله وان ربطوا له القلة جعلوا فيها ماء ويلقونه قبل ما يربط اليه ويلقونه كما يوضع في قبره وان تقدمت اليه دابة حين ارادوا ازاله حولوه لموضع اخر

فان وجدوا ملكهم او مباح فلا بد منه والا فلا تكليف بمالا يطاق وان لم يجدوا قبرا الا بشراء اشتروه من اموالهم لا من مال الهالك وان مات بجمل يمتنع الحفر فيه وحمله منه ردوا عليه التراب فيه ان وجد والا فالحجارة او ما يمكنهم ستره به ويكفن ميت في البحر ويربط اليه ما ينزله في الماء

وان دارت اليهم القوه وقد يقال الى ثلاث مرات فيلقوه في الثالثة * والبحر
 * هو كالتقبر عند الضرورة ان خيف فساده والا اخر لخروجهم من البحر ان قرب
 او كان لا يفسد ومثل الخروج الارساء حيث يمدون الانتقال به للبر بل كلام
 المصنف شامل له وان وجدوا الخروج الى البر لكن ان اظهروه حبس اياما او
 يوما او يومين او اقل القوه في البحر وان وجدوا الخروج به الى البر بالاجرة لم
 يلزمهم ان يواجروا على ذلك بل يلقوه في البحر ولا يدفن في سبحة الا ضرورة
 وان دفن لم يخرج * وان حفر قبر فوجد فيه ماء او طين * لعلمها بالهلاك كما
 قوم نوح صار لهم نارا * او دابة مؤذية استوفت الى ثلاثة فان وجد في الكل
 او تعذر الاستئناف قيل لما وجد فيه * من دابة مؤذية او طين او ماء * دعنا
 تفعل ما امرنا به وافعل انت ما امرت به ايضا ثم يدفن فيه * اي في المحفور
 الثالث * كذلك * اي مع ما وجد فيه بلا ازالة ولا تقتل الدابة في الاول ولا
 في الثاني ولا في الثالث وان لم يجدوا في الثاني او في الثالث لم يرجعوا الى قتل
 ما وجد في حفر قبله وكان لابي زيد البصغوري رحمه الله زوج سوء مسرفة اذا
 قال لها احمر الفجر قالت حمر الله عينيك بالسهم دعني ارقد فقالت له ليلة احملني
 الآن الى املي فحملها على حمار وماتت في الطريق ووجدوا ثعبانا طوق عنقها
 فحفرها لها قبرا فاذا ثعبان فثانيا كذلك فثالثا كذلك فقل له ابو زيد امرنا
 وامرت فدعا تفعل ما امرنا ثم افعل ما امرت فتفني حتى وضعوها فنزل على صدرها
 فردوا عليها التراب ولا يقتل في القبر ماله روح ولا يدفن في البيت الاعلى
 ضرورة وما قلت من انه يقال ذلك للدابة المؤذية هو نص ابي العباس وظاهر
 العبارة انه يقال لما ولأء ولا طين اذا لا يبعد ان يكون الماء او الطين قبضاضا
 للميت قال الله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا ونص ابو العباس انه ان امكن
 نزع الدابة المؤذية نزعوها * فصل اذا اتى * بهمة فتاء بدون واو من الاتيان
 * بميت لقبر * يدفن فيه وقد صلى عليه في غير ذلك الموضع مما يلي المقبرة
 او في البلد او غير ذلك ثم اتى به الى قريب القبر واريد وضعه في الارض
 لبيح القبر او يسوى او يشاهب من يدخله فيه * فان * اتى * من جهة

وهو كالتقبر عند الضرورة
 ان خيف فساده والا اخر
 لخروجهم من البحر ان قرب
 وان حفر قبر فوجد فيه ماء
 او طين او دابة مؤذية
 استوفت الى ثلاثة فان
 وجد في الكل او تعذر
 الاستئناف قيل لما وجد فيه
 دعنا تفعل ما امرنا به وافعل
 انت ما امرت به ايضا ثم
 يدفن فيه كذلك

فصل

اذا اتى بميت لقبر فن من
 جهة

مشرقه وضع امامه * وهو ما يلي القبلة * وان * اتى * من خلفه * وهو مما
 يلي الجوف او الشمال اذا وضع على يمينه * ادير به من رجله ثم يوضع امامه وان *
 اتى * من قبلته وضع كذلك * في قبلته ولكن يوضع رأسه لرأس القبر واما ان
 اتى به الى المقبرة ولم يصل عليه فانه يبعد عن القبر كالحي المصلي على ما مر فيصلي
 عليه ثم يوثرى به الى القبر على الصفة التي ذكر المصنف وليست هذه الصفة
 في المجيء به ووضعه للصلاة عليه وسواء في ذلك التقبر على ان يوضع فيه مستلقيا
 او على يمينه لكن قبلته اذا استلقي تكون جهة رجله فيوضع رأسه مما يلي موضع
 الرجلين من القبر ورجلاه الى القبلة على هيئة القبر ولا بأس بغير ذلك ولما
 يحذر ان تقبر رجلاه في موضع رأسه * وهذا ان امكنهم لثلاثا تسبق رجلاه بتكيس *
 في القبر فتكونان في موضع الرأس من القبر وان نكسوا في وضعه فاذا ارادوا
 وضعه في القبر تركوا التكيس * والا وضعوه في حريم قبر اخر لا عليه *
 او وضعوه حيث شاءوا وان وضعوه في حريم قبر اخر او حيث شاءوا او في
 حريم قبره بدون التفصيل المذكور فلا ضمير * وان وضعوه في حريم قبره *
 او حريم قبره اخر او في غير ذلك * وحدث به مالا يمكنهم معه حمله منه دفنوه
 فيه * الميت * ينزله في القبر اثنان او ثلاثة * ولا ضمير بان ينزله اقل او اكثر
 * من اولياءه يعطيه لهم من * بفتح الميم * فوق * بالنصب * القبر وينزل *
 بالبناء المفعول * رجلاه اولاً جنبه فرأسه * وان وضع الرأس او الجنب قبل الرجلين
 جاز * وبابه * اي القبر * من نحو رجله * فبعد ما يضعونه امام القبر يردونه الى
 جهة رجله بلا تدوير ولا قلب ويدخلون رأسه من الموضع الذي تكون فيه رجلاه
 في القبر وقيل يؤخذ من قبل القبلة معترضا وخير بعضهم ان يؤخذ من اي جهة
 شاءوا فاذا وضع فيه حل ماعقد على رأسه ورجليه وترك الخيط مكانه * وان اخرج اعطي
 للورثة او لمن كان له وقيل للفقراء في عقد الكفن في رأس القبر ورجليه وان بقي موضع
 الرجلين او الرأس من الكفن لم يستر بالتراب التي الخيط في ذلك ودفن * وكشف عن
 عينه اليمنى واولى بالانثى انزالا محرمها * وقيل زوجها وهو الراجح ويحتمل ان يريد بالحرم
 ما يشمل الزوج فيقدم الزوج وذلك ان المحرم ضد الزوج وهو من لا يحمل له زوجها ولان قد براد

مشرقه وضع امامه وان من
 خلفه ادير به من رجله
 ثم يوضع امامه وان من
 قبلته وضع كذلك وهذا
 ان امكنهم لثلاثا تسبق
 رجلاه بتكيس والا
 وضعوه في حريم قبره اخر
 لا عليه وان وضعوه في حريم
 قبره وحدث به مالا
 يمكنهم معه حمله منه دفنوه
 فيه وينزله في القبر اثنان
 او ثلاثة من اولياءه يعطيه
 لهم من فوق القبر وينزل
 رجلاه اولاً جنبه فرأسه
 وبابه من نحو رجله فاذا
 وضع فيه حل ماعقد على
 رأسه ورجليه وترك الخيط
 مكانه وكشف عن عينه
 اليمنى واولى بالانثى انزالا
 محرمها

للمغرب الموالى لسهيل وليقبر على وضعه الاموات وليناجيه من قبل وجهه من
 ياتيه قال الشيخ اسمعيل ويضع الميت على جنبه الايمن مستقبلا للقبلة وقد
 يده اليمنى مع جسده * فان فضل التراب * من التراب الذي اخرج من قبره
 * عنه رد عليه كله * ولو كان يزيد ارتفاعه على شبر او ذراع وان لم يفضل لم
 يرفع الا قدر شبر او ذراع * ويجعل عليه * اي على القبر او على الميت فوق
 التراب * حجارة لتحرزه من كسب ويحذر مامسته نار * من الحجارة هذا مانص
 عليه الشيخ لكن مامسه النار من التراب والخزف كذلك ووضع الخزف على
 القبر من بقية افعال الجاهلية لامستد له في سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل قد
 نهى صلى الله عليه وسلم ان يتبع الميت بنار وقال لا تجعلوا اخرا زاد ميتكم النار
 او نحو هذا فانظر الشامل فجمعناه منع مامسته النار وكذا الحجارة السود لا تحسن
 على القبر وفي التاج والمنهاج كره وضع الاجر عليها والخزف وكل مامسته النار ولا
 يجوز كسر الآنية عليه ولو امر به الميت لاضاعة بلا نفع اه وهذا شامل لكسرها
 على قبره وكسرها في البلد وحملها اليه وان تكمرت من قبل فالمنع في جنب ما هو
 خزف انه مسته نار واذا فهمت ماورد في الاثر صرح لك ان تحمل كلام المصنف
 على مامسته النار من حجر وغيره نخزف كانه قال ويحذر مامسته النار من حجارة
 او غيرها ولو اقتصر الشيخ على الحجارة ولو كان مراد المصنف مامسته النار من
 حجارة فقط لقال ويجعل عليه حجارة لم تمسها نار تمنعه من كسب او قال ويجعل
 عليه حجارة تمنعه من كسب ان لم تمسها نار لانه في معرض الاختصار فلا يحسن
 له تجديد عبارة مستقلة مع امكان سواها ومع انها توهم خلاف المقصود وان
 كانت آنية الطين قبل احراقها بالنار لا تشبه بالحرقه جاز وضعها على القبر لانها
 لم تمسها نار فليست خزفا وليست فخارا وان كانت تشبه فلا لانه يجنب ما يوقع
 في الشبهة وقد اجاز ابو العباس اللبن لرد السباع لكن يحمل كلامه على ما لم تمس
 نار قال ابو العباس ويجعلون عليه ما يرد السباع ونحوها كالبناء عليه ووضع
 اللبن او الشوك او الجرائد ويحذرون ما يفسد فيه ويرشون القبر بالماء ان شاءوا
 وان نقص تراب القبر فلا يزيدوا عليه الا ما لا بد منه وان لم يجدوا من الحجارة

فان فضل التراب عنه
 رد عليه كله ويجعل
 عليه حجارة لتحرزه من
 كسب ويحذر مامسته
 نار

الاما على القبور ترعوا حجارة قبر وليه ان تقادم وقيل لا ويجعلون القطران على
 القبر لمنع السباع وروث البقر والحيل او ما يمنع السبع ويدبرون عليه بالحفر وان
 ذهب تراب القبر زادوا اخر وان بقي بعضه رد عليه ولا يزداد من غيره ولو لم
 يمتل القبر وقيل يزداد حتى يمتلي وان نجس ترابه دفنوه بطاهر من غيره وان نجس
 قليل منه نزع النجس وان لم يجدوا ابن يضعون تراب القبر الا على قبر وضوءه
 وليتركو عليه بعضه حوطة ان ينزعوا منه ويصلى على الميت وينظر تمام الحفر
 بعد ويدور الحائط على ارض المقبرة ولو قبل ان يقبر فيها لثلاث تدرس ويعلمونها
 ولو مقبرة مشركين وان دفن الميت احد اوليائه او العبد احد ماله في ارضه
 على ان يدرك على الباقي فلا يدرك شيئا ويلى المشرك امور الجنائز على الضرورة
 الا الصلاة والغسل والتميم وان لم يفرز المشركون من الموحدين غسل الكل
 وكفن وقصد بالصلاة الموحدون ودفن الكل في مقبرة المسلمين ويدرك على
 اولياء المشركين عوض قبورهم وما كفنوا فيه وعناء الحافر وان وجدوا اعضاء
 ولم يتموها انها لاموات ضموها في كفن واحد وان كفنوا راسا ووجدوا بعد
 ذلك جسده ضموها في واحد ولا ينزعون كفن الرأس وان وصلوا الى القبر وضعوا
 الميت وقعدوا الا من كان عند القبر فلا يقعد حتى يستر بالتراب فان شاء قعد
 وان سمع صوت او تحرك منه بعد الدفن نبش وحل الكفن وان لم يحضر الجنائز
 الا النساء فلا يتبعهن من النساء الا ما لا بد منه وان حفر قبر فخرجت منه عين
 ماء دفنت ان كانت تضر المقبرة ومن قتل انسانا كما يجوز وخاف فليدفنه مع
 سلاحه وماله الا ما انفصل عنه وقيل يدفنه بدون ذلك ويجوز ترك العبد للعبد
 ان كانوا يمسنون ودفن السقط كلفه على امه وان لم تقدر فعلى القابلة ومن حضر
 من النساء ويضمنه ان تركته حتى فسد ولا شيء على الرجال الا ان علموا ان
 النساء ضيعته او خافوا تضيعه وقد قيل لا يجزي في غسل الميت وتكفينه كل
 من قال فعلنا له ذلك الا الامناء وقيل يكفي من صدق ومن دعي للتكفين فليس
 عليه السؤال عن الغسل الا ان تبين انه لم يغسل وان قالوا خفنا فسادا وهو
 لا يعلم ذلك كفنه ومن قال قد جهزنا الميت ودفناه وهو كاذب فترك حتى فسد

ضمن وان خافوا حملوا معهم الميت ان لم يضعوه في قبره ولا يلزم المشي الى ميت خارج الاميال او في الاميال ان كانوا لا يصلون اليه الا وقد فسد وان لم يتيمموا لميت لم يذر وزال العذر بعد الوضع في القبر وقبل الدفن اخرجوه وتيمموا له ونهى صلى الله عليه وسلم عن بنیان القبور وتخصيصها وان بنوها فانهدمت فلا يبنوها ومن افسد فيها انفق ذلك على الفقراء ويجوز رد البنيان بعد هدمه للحرز وان خافوا نبش قبر سووه على الارض وجلبوا اليه الدواب ويحذر ما يفسد الميت وان دفنوا ميتا وخرج عضو دفتوه الى ثلاث وان كفن الميت على مال حصل ونزع المال مالم يدفن وان احتيج لقطع الكفن قطع وضمن القاطع وان لم يدفن بعضه نزعوا المال ايضا وان عمه الدفن فلا الا ان علم موضع المال فيقصد وان لم يصلوا الى شيء من ذلك ضمنه كل من ناول الميت وقيل الدافن وان دفنه الریح في قبره ضمنه الواضع له في قبره وعن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم يقام على رأس الميت بعد الدفن فيقال يا فلان بن فلان فيسمع ولا يجيب فيقال يا فلان بن فلانة فيستوي قاعدا فيقال يا فلان بن فلانة فيستوي قاعدا ويقول ارشدني رحمك الله ولكن لا تسمعون فيقال اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربنا وبالاسلام ديننا وبمحمد رسولا وبالقرآن اماما فانه يتأخر منكرو نكير ويقول كل واحد للآخر انطلق بنا ما بقينا عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله حجيجهما دونه وان لم يعرف امه قال ابن حواء واختار ابن الصلاح هذا التلقين قبل ان يهال عليه التراب يعني زيادة خير او تقدما للابناس والا فالحديث جاء فيما بعد الدفن وفي الروضة يقال يا عبد الله ابن امة الله وفي المذهب يا فلان بن فلان ولا يلحق طفل او مجنون ووجه ان يعاقب قبول توبته على هذا التلقين وقد تاب وانه جاء عذاب الميت السعيد في قبره بعقاب او نحوه مما دون عذاب الشقي تمحيصا من ذنب لم يعاقب عليه في الدنيا اهمله ولم يصر عليه او تخفيفا من هول الحشر وزيادة تنظيف وكم جاء تشديد الموت غفرا لذنوب اهملها ولم يصر عليها لكن لم يتب منها فانه ولو كانت يجزي عموم التوبة من الذنوب لكن ينبغي التخصيص

ما امكن او ذلك كله لتوبته توبة ضعيفة فيجبر ضعفها بما ذكر وايضا فرق بين المصر والمتادي فقد يسهل للمتادي المعتقد ان يتوب وايضا قد يكون التلقين للسعيد ايناسا له واستعجالا للجواب بالحق ولو كان يجب به ولو لم يلحق وان كان شقيا لم ينفعه التلقين او يحد دون سماعه والله اعلم **باب** تجهيز الميت كله فرض كفاية **ولزم ذلك التجهيز** الولي او المدعو للاعانة **والانسان** عليه ان يجب ان دعي **دعاه** الولي او غيره للتجهيز **ولا ينصرف** المدعو **قبل الفراغ** من التجهيز كله **الا باذن** ممن دعاه او من الاولياء **وسادات العبيد** كالاولياء ان حضروا مع ميتهم **وهو الميت** وان لم يحضروا ولا سيد فلا ينصرف من دعي الا باذن من حضر ومن جاء بلا دعاه انصرف قبل الفراغ ولو بلا اذن الا ان احتيج اليه والضمير ان للسادات والاولياء او للاولياء وحكم السادات حكم الاولياء والسادات جمع سادة والسادة جمع سيد **والا** يحضر للميت سيده ولا وليه **فجهيزه** على من اصطحب معه ان كان مسافرا او حضره مطلقا **ولو في الحضر** او السفر بلا اصطحاب **او على اهل منزل مات فيه** او في امياله او بمعنى الواو او هي على اصلها تنويها لحوال الميت اي الا ان يحضره وليه او سيده او من اصطحب معه او غيره او اهل منزل مات فيه قال ابو العباس ويعظون المحتضر ما امكنهم ولا يؤيسوه من الحياة ولا يخوفوه بالموت ولا يترك من يبكي عليه واختار انه ان مات في حارة فلي اهلها حقوقه وكذا ان مات في زنقة او سوق او مسجد وقيل اذا حضر اولياء الميت او ساداته وقدروا على اقامة امره وضعوه فلا بأس على غيرهم وان كان العبد للنساء والرجال فما احتيج اليه من المال فعلى قدر الانصاء وغير ذلك فعلى الرجال وان كان للنساء فالمال منهن وغيره على اولياء هن وان لم يكونوا فعلى الاحرار وان لم يكونوا فالعبيد ويجبر الولي الاقرب فالاقرب او من لزمه التجهيز والجار قبل غيره وان خيف الفساد فالجبر بالسوط او غيره بلا حد وان اختلف الاولياء في موضع الدفن فالقول قول من دعا للمقبرة ان لم يكن مانع او في العمق فالقول قول من دعا الى ما يكفي ويجوز فقط دون الركة وان اختلف في الكفن فالقول قول من قال بما يجزي فقط

باب

ولزم ذلك الولي او المدعو للاعانة وعليه ان يجب ان دعي ولا ينصرف قبل الفراغ الا باذن وسادات العبيد كالاولياء ان حضروا مع ميتهم والا فعلى من اصطحب معه ان كان مسافرا او حضره مطلقا او على اهل منزل مات فيه

وان استوى الثوبان فليجبرهم الحاكم ان يكفونه هكذا والقول قول من دعا الى
التجهيز الا ان بقي شيء من حقوقه واحتمل التأخير وان تنازعوا على التجهيز
كل برئده وحده فليجبروا على تجهيزه هكذا فان منع بعضهم بعضاً فليحجر عليه وان ارادوا
فليصل عليه كل واحد ويكفنه وكل من يجوز قوله على الاولياء في الموت يكون
حجة اذا قال تركته ميتاً وان كان من تلزمه حقوقه معه خارج الاميال فلا شيء
على الاولياء لادخالها والمولى قيل كالولي وقيل كغيره من الناس ومن اقربولي اخذ
به ان مات ولو لم يصدق وكذا بعد او صاحب ولو رجع من اقراره بعد الموت
الا ان تبين خلافه ومن ادعى عليه فلا يمين عليه ومن مر على ميت او بعضه
لزمه ان يفعل له ماله من حق ان قدر وقيل لا الا ان كان وليه او عبده او متولاه
ورخص بعضهم ان تترك الاموات ان لم يتميز فيهم من تجب حقوقه بمن لا تجب
وان كثرت بدوا بالولي فالمتولى فالعبد الذي لهم وقيل العبد قبل المتولى وقيل
يبدؤون بمن شاءوا كما ان استوا وقيل الذكر قبل الانثى ويؤخذ صاحب
المقط بالحرقه ومن في يده العبد بما يحتاج اليه الا ان كان غاصباً ومن اخذ
بالكفن فتبين انه لم يلزمه رجع به في مال الميت لا على الولي ولو لم يترك الميت
شيئاً ويرجع على من اخذه به ان لم يكن للميت مال او لم يصل اليه ولا يمنع اليهود
مما يفعلونه في ميتهم بديانة وان مات احد الخليطين اخذ اولياءها به او قبيلتهم
ان لم يكونوا وان حضر اولياء او قبيلتهم دون الآخرين فهم كغيرهم وقيل يؤخذون
لحضورهم ويؤخذ المشترك بالمشترك وان حضر احدهما اخذ به وكذا قبيلتهما
والقول قول من قال من الاولياء مثلاً تعطي الاجرة لمن يجهز ولا تجهز بانفسنا
ومن شاء عمل بنفسه سهمه والقول قول من قال تجب حقوقه وقول من قال انه
لم يتب ورخص ان قال احد تاب وصدق وقول من قال ولد ميتاً الا ان قالت
القابلة او الام ولد حياً والاصل في السقط الموت اذا وجد وان ادعت امرأة ان
الولد لزوجها فلا اخذ به وقيل لا ان لم يصدقها ومن وجد عنده ميت اخذ به
الا ان ادعى انه قتله لبقية عليه وصدوقه وقيل لا يؤخذ المشترك كون با كفان عدد
موتاهم الذين لم يتميزوا من موتى الموحدين ولا بارضهم وغيرها وضمن فساد الميت

من مات هو في ارضه ومنعهم من الدفن فيها وكذا كل من عطل الدفن وان لم
يكن الكفن الا عند واحد فامتنع من بيعه حتى فسد فلا ضمان ان لم يكن ولياً
وبش ما فعل ومن كفن ميتاً ولم يشترط اخذ كفنه اذا جاء اولياءه فجاءوا وقد
صلى عليه فلا يأخذ وقيل ولولم يصلوا عليه وقيل يأخذه مالم يدفن وان لم يعلم الميت
اذ كراواتي نظروا كما وجسدوا وان لم يعلم فلتمسسه النساء فوق الثوب في العورة
وان حضر الرجال فلا ضمان على النساء ان ضيع وقيل يضمن وما افسد بنو
آدم او السباع فيه ضمنه من اطاق الدفع وقيل يضمن ما افسد السباع ويلزم
الضمان النساء والمشركون والاقلف البالغ ان حضروا معهن او وحدثهم وقيل
الاقلف قبل النساء ويلزم الحائض والنفساء ويلزم المقيمين دون المسافرين الا ان
ضيعوه فيلزم المسافرين ويؤخذ بتجهيز المرأة اولياءها وان لم يكونوا فزوجها وقيل
هو وغيره سواء ومن نبش فعليه دفنه والا ضمنوا وقيل لا وان لم يجعلوا له حقوقه
ونبش جعلوها والا هلكوا ايضاً وان نبش من لاحق له نذب ستره ولا حق لمسوخ
ولا مواراة عليهم له ومن دعي الى فعل مخصوص جاز له الانصراف بلا اذن وان
دعي الى التجهيز هكذا فلا الاباذن ويجوز اذن من لم يدعه اولاً الا باذن وان
دعي لشيء فجاء وقد تم انصرف بغير اذن وكذا ان وجد من يفعله ولم يمكن
ان يعينه وقيل لا حتى يفرغوا وسواء في الداعي ولي او غيره ولا تضيق الاجابة
على من لم يتعلق به ذلك واذا دعي وهو مشغول باخر حتى يفرغ وان دفع
لمتعدد احاب الداعي السابق الا ان كان الاخر وليه وان دعي بمره وقد استوى
الموتى اجاب من شاء وان دعي وقد احتضروا عليه فلا تجب عليه الاجابة ويقصد
من متعدد من لا يقبل التأخر ولا تجب عليه الاجابة لخارج الاميال ولا المحتضر
ولا لمن لا تجب حقوقه وقيل يجب لستر والدفن وان احتاج للركوب ولم يكن له
ما يركبه فلا تجب عليه الاجابة وان دعي وهو مشغول بتجهيز او غيره فهل تجب
عليه الاجابة بعد الفراغ قولان ولا يشتغل العبد بمنع السيدان دعي ولم
يستغنوا عنه وان اجاب المدعو لما لا يجب فله الرجوع مالم يصل اليه وان
دعي فشرع في التجهيز فمنعه ولو الولي وفي تركه فساد لم يشتغل بالمنع وان

اجاب فوجد من لم يدع اليه فله الانصراف بغير اذن وان لم يكن اشريك في العبد
مال اخذ الاخر بمنايه من الكفن وغيره وان كفنه على ان يدرك ادرك وكذا ان
كفنه غير الشريك ويحل المكفن ويوشح الميت ما لم يصل عليه وقبل ما لم يدفن
وتلزم حقوقه ما غطي جلده * ولحمه * عظامه ولم تفترق اجزائه فان انسلخ *
جلده * او افترت * اعضائه * سقط غسله وكفنه والصلاة عليه * والظاهر
انه يصلي عليه لحديث اذا امرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم فان امكن نيمه
تيمم له * ولزم دفنه وان وجدت جثته دون رأسه فهل تلزم بها * حقوقه * نظرا
للكثرة او * يلزم * لقه ومواراته فقط * لعدم الرأس * قولان ولزم الكل ان
وجد الرأس وحده * قولان واحدا * وقيل * فيه خلاف * ك * الامر
* الاول * وهو ان يجذوا الجثة دون الرأس وهو مشهور ويحتمل ان يريد بالاول
القول الثاني في مسألة الجثة فانه اول بالنسبة لقوله بعد ولزم الكل وظاهر ابي العباس
انه ان وجد مع الرأس بعض فله الحقوق كلها قولان واحدا والاكثر من الرأس
كالرأس وفي النصف قولان والظاهر ان من يعتبر الكثرة لا يلزم الحقوق للرأس
وما اتصل بها ان كانا اقل من النصف وان كانا نصفاً لزم * و * ذلك تكلم
بتبعض واما * بالجملة * فمن لا تلزم حقوقه كسقط ومشارك ونحوهما من تقدم
وكظم وجلد وشعر ولحم * وعضو * لزم لقه * كله * ودفنه * وقيل لف
العورة ان كانت ودفنه وقيل الدفن فقط وقيل لا يلزم الدفن ايضاً لان هو مشترك
اوطاعن او اقل او فاطع او ناشرة او ابق او مرتد او باع والباء متعلقة ببنتها
محذوف مقرون بامامي واما التكلم بالجملة وعمل المصدر المحذوف في الظروف
جائز او الباء زائدة في المبتدأ على ضعف وعلى كل حال فالخبر نفس المبتدأ
في المعنى او قريب منه والفاء على زيادة الباء لتبادر العموم * والاصح عدم
وجوب لف عظم ولحم وجلد وشعر * من ميت اوحى وذلك في شعر وجلد نزعاً
حينئذ واما مامات فلا يلف بل لا يجب دفن شعر الا ان كان الميت او شعر عورة
او امرأة * ولا يجعل لمن ذكر مقبرة * وان بان رأس الميت عن بدنه او يده
تيمموا لذلك ان لم يجذوا ماء وقيل لا يتيمم ليديه ولا يتيمم للبدن بل الرأس ولا يد

وتلزم حقوقه ما غطي
جلده عظامه ولم تفترق
اجزائه فان انسلخ او
افترت سقط غسله وكفنه
والصلاة عليه ولزم دفنه
وان وجدت جثته دون
رأسه فهل تلزم بها نظرا
للكثرة او لقه ومواراته
فقط قولان ولزم الكل ان
وجد الرأس وحده وقيل
كالاول وبالجملة فمن لا تلزم
حقوقه كسقط ومشارك
ونحوهما من تقدم وكظم
وجلد وشعر ولحم لقه
ودفنه والاصح عدم
وجوب لف عظم ولحم
وجلد وشعر ولا يجعل لمن
ذكر مقبرة

والقاطع والباقي والمحدود ان تاب جعلت حقوقه له ان رضيت توبتهم وقيل ان
اظهروها جعلت لحم * ومن لزم حقوقه فجعلت له ثم نزع من قبره فلم يعد *
بضم الياء وفتح العين واسكن الدال من الاعادة * له دفن او ترك من لا تلزم حقوقه
بلا دفن ضمن * بضم فكسر * فاسد من ذلك * يضمه تاركه بلا دفن وتاركوا
اعادة دفنه سواء افسد فيه انسان اوسبع او غيرهما لكن اذا افسد انسان وضمن
فلا شيء على التارك والا ضمن التارك وغرم من افسد له ولا يدرك عليه في
الحكم ان يغرم له وانما يدرك عليهما الضمان اولياء الميت الذين يرثونه لكن ان
كان حربياً وورثته حربيين فالضمان لبيت المال وكذا المرتد وكذا من لم يعرفه
وارث ومن له وارث او سيد فلا ضمان له * وقيل لا * ضمان على تارك من لاحق له ولا
على تارك اعادة الدفن بل على من افسد ولزم ان يكفن ان اخرج من القبر ونزع
كفنه والصحيح الاول لان حرمة الميت كحرمة الحي * ومن مات منفردا بقصص
ازم عليه ان يأتيه ويعمل له سنن الاموات ولو بعد * بضم العين * ان كان يصله
قبل فساد * والواضح انه يلزمهم الذهاب اليه ليدفنوه ويصلوا عليه لحديث اذا
امرتمكم بشي فأتوا منه ما استطعتم وقد يجاب بأنه اراد بالفساد تلاشي البتة
حتى لا يدرك منه شي لكن يبعد هذا التأويل * و * كان * لا يمنعه خوف *
فان منعه لم يلزمه وعندني انه يلزمه ان لم يخف ولو كان يصله بعد فساد اذا كان
يلحق منه شيأً باقياً ليدفنه * ومن مات خارجاً من اميال قوم منفردا لم تلزمهم
حقوقه ان لم يكن فيهم وليه * وان كان قاطناً فيهم او متخذاً وطناً فيهم لزمهم
منه ان احتاج اليهم * تتمة * وينبغي ان يجعل لاولياء الميت ولاصحاب
المصيبة قريبتهم او غيره طعاماً ان لم يشتغلوا بمصيبة وفي ذلك اجر واما طعام
النبي المجهول من مال اليتيم فلا يؤكل واما من مال البالغ برضاهم بلا مداراة فائز
* خاتمة * لاصحابنا عند انصراف من قبر سنن منهم من يدبر مع القبر خطة *
حفظاً له باذن الله عز وجل * برجله النبي * يجرها في الارض * ورجليه
* كليهما * اليسري على أثر النبي فيجمل بها خطة واحدة ومنهم من يدور بلا
خطة * مبتدأ من رأسه ماراً عن يمينه قاراه في جنبه من اول يس الى لا يصرون

* خاتمة *

لاصحابنا عند انصراف
من قبر سنن منهم من يدبر
مع القبر خطة برجله
النبي او بكليهما مبتدأ من
رأسه ماراً عن يمينه قاراه
في جنبه من اول يس الى
لا يصرون

بعد الاستعاذة * حتى ينتهي لمبداء ثم ينصرف * عن القبر ولا يلتفت اليه
 * يفعل ذلك افضل القوم * ولو صلى عليه غيره ويجوز ان يفعل ذلك اثنان
 او اكثر * ومنهم من لا يشتغل بذلك ولا ينفضون ايديهم على القبر * لانه صورة
 للالهة * ولا ينزع يد فاس * لصورة التطير * ولا يقلب نعش * من جهة الاستطارة
 تطيرا * ويمزي مسلم * اي موحد ولو غير متولى * في ميتة مطلقا * ولو كان
 الميت من اهل الفتنة والبغي والقطع ان لم يكن وليه الذي اريدت تعزيتة من
 اهل تلك الفتنة واهل ذلك البغي والقطع * وان مضى زمان * كثير وقيل
 غير المسلم يعزى مادون ثمانية ايام وانما يعزى الولي بعد الفراع في البعد
 عن القبر لا قبله وظاهر المصنف انه يعزى غير المسلم ولو مضى زمان كثير
 ايضا وقيل يعزى في الثلاثة الايام وقيل سبعة والتعزية التصبير وان كان
 القبر في وسط المقبرة فلا يعزى حتى يخرج من المقبرة والظاهر جواز التعزية
 في المسجد وقال ابو العباس ما رايناهم يفعلون ذلك ويمزي في مجلس
 الذكر بقطعه ولا تعزية في السقط * ولا يعزى اهل فتنة وبغي وقطع
 فيمن مات منهم ويعزى عليهم قريبهم وان غير مسلم * من اهل الولاية
 او الوقوف او البراءة ولو مشركا فانه يعزى بما يليق * لامن اهل فعلهم
 وتعزية المسلم الدعاء له بالصبر ويحسن العزاء * اي بحسن الصبر بان يقول له
 مثلا رزقك الله صبرا جميلا والعزاء الصبر * والخلف * في الدنيا والآخرة
 * والثواب في الآخرة * قال ابو العباس ويقول من اراد ان يعزى المتولى احسن
 الله عزاءنا وعزاءك ويعظم اجره ويربط على قلبك ويأجرك فيما ابتلاك * و
 تعزية * غيره بخلف في الدنيا وغير ذلك * بان يقول مثلا اصبر فان ذلك شبل
 كل ذي روح قال ابو العباس يقول اصبر على مصيبتك لئلا تخسر حظك ويعظه
 بما وجد وتعزية الرجل على امراته بالخلف * ويحجب المعزى * المعزى * بما
 يليق من الجواب * فان كان متولى اجابه بخير الدنيا والآخرة والا فخير الدنيا
 قال ابو العباس يقال لغير المتولى لا فقدت احبابك * والله الموافق للصواب * صلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * جامعة * اذا اريد غسل الميت اقعد او

حتى ينتهي لمبداء ثم
 ينصرف يفعل ذلك
 افضل القوم ومنهم من لا
 يشتغل بذلك ولا
 ينفضون ايديهم على القبر
 ولا ينزع يد فاس ولا يقلب
 نعش ويمزي مسلم في
 ميتة مطلقا وان مضى
 زمان ولا يعزى اهل فتنة
 وبغي وقطع فيمن مات
 منهم ويمزي عليهم قريبهم
 وان غير مسلم لامن اهل
 فعلهم وتعزية المسلم
 الدعاء له بالصبر ويحسن
 العزاء والخلف والثواب
 في الآخرة وغيره بخلف
 في الدنيا وغير ذلك ويحجب
 المعزى بما يليق من
 الجواب والله الموافق
 للصواب

يقرب من القعود فيعصر بطنه باليد مع الرفق ويجوز ان ترى ركبته وسرته وهذا
 قول من يقول انهن غير عورات واذا كان جنباً ذكر اوائتي غسل غسليتين وان شئت
 فسنا ثلاث للجنبابة وثلاث للموت وان كانت حائضة فكذاك تغسل غسليتين او
 سنا كذلك وان كانت حائضة وجنباً او نفساء وجنباً فثلاثا كذلك او تسعا وان
 كانت جنباً وحائضة ونفساء فاربعاً او اثني عشرة ويحذر ما يضر الميت من
 ذلك والواجب لكل واحد من هؤلاء واحدة ويستحب ثلاث وقيل يغسل
 الميت غسلة واحدة ولو كان جنباً او حائضاً او جنباً وحائضاً ونفساء ويمضمض
 الميت وينشق في غسله ووضوءه وهو الصحيح وقيل لا ولا يقصد وجهه بالصب
 بل من جانب ولا بأس بالصب على اللحية وتذلك وقيل لا يتوضأ للميت كما قيل
 ان اغتسال الحي يحزى عن الوضوء ولا وضوء على من غسل الميت ولم يمس نجسا
 وكان بعض يتوضأ من ذلك وكذا من توضأ للميت وذكر نافع ان عبد الله بن عمر
 حنط عبد الرحمن بن سعد بن زيد ولم يتوضأ من مسه وصلى عليه في المسجد وفي
 الاثر قال اصحابنا الميت نجس حتى يغسل وقال بعض مخالفهم هو طاهر وغسله
 تعبد او تنظيف قال صلى الله عليه وسلم المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فنقول
 حلول الموت فيه لا ينقل حكمه عما كان عليه من الطهارة ولم يوجب جابر بن زيد
 على غاسل الميت نقض طهارة وقال ان المسلم اطهر من ان يغسل من طوره قال
 ابن عباس وابن عمر وعائشة والحسن وابراهيم النخعي والشافعي واحمد بن
 حنبل واسحاق بن راهويه واصحاب الرأي لا غسل على غاسل الميت وقال
 علي بن ابي طالب وابو هريرة وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين والزهري
 عليه الغسل وعن ابراهيم النخعي واحمد واسحاق بن راهويه ان علي غاسله الوضوء
 قال ابو سعيد بتوضأ غاسله ان لم يمس نجسا ولا فرضا وقيل ان كان متولى فلا
 ينتقض وضوءه والا انتقض قال ابو سعيد لا نقض بميت موافق او مخالف الا بمس
 عززته نجس فان الحكم في اهل التوحيد الطهارة وعن ابن عباس رحمه الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا كانت المرأة حاملا فلا ينمز بطنها ويفسل الميت بالاشنان
 ان اريدت التقية قال ابو مالك في الميت الجنب يغسل غسليتين عند اصحابنا

وقال الاكثر غسلا واحدا وبه قال ابو سعيد وعطاء وقال الحسن غسليتين
ويبدأ بالجنازة وعن سعيد بن المسيب مامات ميت الا اجنب ويغسل غسلة
واحدة وفي الاثر مس الجنب لا ينقض الوضوء حيا ولا ميتا وعنه صلى الله عليه
وسلم يجب الاغتسال على من غسل الميت ولم يتلق العلماء هذا الخبر بالقبول وقد
قال اكثر اصحابنا من مس الميت انتقض وضوءه ورووا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من مس الميت انتقض وضوءه واذا مات الانسان فهو ميتة ومن نثر
لحمه بالضرب او غيره ضم وكفن بلا غسل ويغسل الخضاب ان حال عن الماء
واجاز بعض العلماء ان يخضب الميت ان لم يكن محرما وان غسل الميت بما نجس
وضاق الوقت دفنوه والاحوط ان يتيمم له اذا كانوا لا يدركون غسله واذا دفن بلا
غسل ولا صلاة صلوا عليه كذلك وذكر بعض انه اذا سد اللحد فلا صلاة عليه وفي
الاثر اذا دفن اخرج وغسل عند الاكثر وبه قال مالك والثوري والشافعي ما لم
يتغير ومن ستر على ميت ما رأى ستر الله عليه في الدنيا والآخرة قال عبد الرحمن
ابن عمر عن ابيه لما اخذوا في غسل النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم ايليس من
كوة ما تصنعون به انه طاهر حيا وميتا فاجابه علي تفعل به ما يفعله هو بامته
وايضا اوصى بان يغسل ولما مات ادم غسلته الملائكة ثلاثا اولاهن بماء والثانية
بماء وسدر والثالثة بماء وكفنوه بثلاثة اثواب وكبروا اربعا وقالوا هذه سنة
ذريتك بعدك يا ادم ولا يبادر غسل الميت خوف السكينة او الريح العارضة
ويعتبر بسلان الانف واقتراق الزندين وبخروج المني فقل من مات الا امنى
وبسكون الدرق الذي بين الكعب والعرقوب وعرق في الدبر وبان لا يرى خيال
في عينيه ويفك شعر الميت باليد في رفق ويرسل ولا يضفر ولا يقص شعر الميت
او ظفره ولو فحش ولا يحز وقيل لا يسرح قلت يقص من شعره وشاربه وابطه
ما طال ولا بد وبه قال قومنا وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وكره
اصحابنا وعائشة ذلك وان خرج منه شيء اعيد غسله الى ثلاث او الى خمس او
الى سبع او لا يعاد بل يغسل ما نجس فقط اقوال وان تحرك اعيد غسله قال انس
ابن مالك ماتت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوها ثلاثا فان حدث

شيء بعد ذلك فزيدوا غسليتين وان حدث فزيدوا غسليتين يعني الوتر والآخرة
بماء وسدر وفي الاثر لا يزاد على عشر وقيل يعاد ما لم يكن وقيل يكفي الغسل الاول
والوضوء الاول ولو لم يدخل في اكفائه واختار بعض الوضوء له لانه صلى الله
عليه وسلم لم يفرق بين الحي والميت واختار بعض عدم اعادة الوضوء وقيل لا يعاد
الغسل الا من قاطر او سائل وقيل الا بما جاء من الفرج وقيل لا مطلقا قال بعض
اذا نوى بعض الحاضرين لغسل الميت او للذبح وغسل غيره او ذبح اجزى ويقول
المستنجي له اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والموتى له يقول عند كل
عضو عفوك الله وفي لزوم الغسل للعبد والامة والمرأة الحرة قولان الصحيح الوجوب
بما يمكن كما يجب على الثلاثة تنجية المضطر ولو كان العبد والامة لا يقدران على
شيء كما قال الله عز وجل ولا خلاف ان المرأة تغسل المرأة الميتة كانت الميتة
حرة او امة واذا لم يغسل الميت او لم يصل عليه او لم يدفن او لم يكفن كفر من
علم بذلك من اهل الموضع او البلد او غير ذلك ولا يكفر من علم بذلك لكن
لا يدركه لما منع كعدو وبعد ولا يكفر مطلق من سمع به بل من علم انه لم يغسل
او لم يصل عليه او لم يدفن وان حضره من لو اشتغل بغسله او كفنه او الحفر له
او حمله او دفنه لقائه القوت ولا مال له فله كراهه من مال الميت وذلك كاداء
الشهادة وتحملها ويغسل الميت وبين السماء وبين صدره حائل ولا تغسل كناية
في بطنها جنين لمسلم ولا تدفن في مقابر اهل الاسلام من اجله ولا كرامة لما
لبقاءها على الشرك وان خرج حيا فهو وخده كسائر الموحدين والجمهور على انه من
حمل من المعركة ومات قبل ان يحمل له الدواء يغسل وقيل لا يغسل ومن تعذر
غسله لا تسلاخ جلده مثلا يتيمم له وقيل تبل خرقة ويمس بها وهكذا حتى يفرغ
والزوج احق بغسل زوجته من النساء وهي احق بغسله من الرجال وقيل النساء
احق بها منه والاكثر على الاول والصحيح في الاجنبية ان يتيمم للاجنب
وبالعكس وزعم بعض انه عسى ان يغسل احدهما الآخر الا العورة الكبرى والحرم
اولى بهذا لكن الصحيح في المحرم لها ان يغسل ما يجوز ان يمسه منها وبالعكس
وقيل يصب الماء على الاجنبية وبالعكس من فوق الثوب اذا لم يوجد الا ذلك

فاما ان يصل الماء الفرج فينتشر النجس اولا يصله فيبقى غير مفسول فلعلمه يتيم
له ويفسل الطفل المرأة الاجنبية اذا لم يكن بمجد الاشتباه ولا تستحي منه المرأة
وذكروا ان ذكره كالاصبع وتغسله كذلك ولو بمباشرة والاكثر ان الرجل اولى
بالمرأة من الذمية وقيل يعلمونها وتفسل يديها فتغسل المسئلة والخنثى اولى بالخنثى
من الرجال او النساء كالرجل مع النساء والمرأة مع الرجال الا ان كان محرما للمرأة
او للرجل فهو اولى بان يفسل محرمه او محرمته او تغسله او يغسلها او يصب عليه
الماء من فوق او يصب هو كذلك او يتيمم له او يتيمم هو لغيره ومن منع تفاسل
الزوجين اعتبر امتناع تلذذهما بالمس او النظر بعد الموت واذا كان الامر كذلك
فلم اجاز بعض ان تغسله لان يغسلها قلت لعلمه لسرعة الرجل الى قضاء حاجته
اكثر من اسراعها وهل ابو المرأة اولى بها او زوجها اولى بها واجاز بعضهم غسل
احد الزوجين الآخر مباشرة ولو في الفرج واجاز النظر وان قطع الانسان انصافا
ام اثلاثا او غير ذلك غسل ما وجد وامكن وان لم يعرف الميت اموحدا ام مشرك
فقد قيل انه يغسل ما لم يعرف انه مشرك وقيل لا يغسل ما لم يعرف انه موحد
وقيل ينذر للاغلب في ذلك الموضع وقد شهر ان الاصل التوحيد في موضعه وان
مات مشرك وموحد ولا يميزان تركا وقيل يغسلان ليوافق غسل الموحد ولائم
بغسل المشرك اذا لم يقصد ان يغسله لشركه بل ليوافق غسل الموحد والتي في
عدة الرجعة كالزوجة لزوجها في قول والمجدور والمجذوم وسائر من لا يقوى على
غسله يصب عليه الماء او يعمم بخرقه مبلولة او يتيمم له وان مات المحرم فلا يجعل له
من الطيب ولا يجعل له من الكفن الا يجوز له حال الاحرام ومن خيف من
عدوى مرضه او نته فعلوا ما قدروا عليه له بلا مضرة له او لهم ولو بسد انوفهم
ولو ان يدفعوه بخشب الى حفرة او يلقوا عليه من التراب والحجارة ما يستر به في
موضعه وقيل يغطي رأس المحرم وعنه صلى الله عليه وسلم يغسل المحرم بماء وسدر
وسقط محرم من دابته ومات فقال صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في
ثوبه ولا تمسوه طيبا ولا تخمروا وجهه فانه يبعث مليكا وفي اثره يجوز ان يلبسه
غير ثوبه اي مما يجوز للمحرم وعن عائشة في محرم مات اغسلوه وكفنوه وحنطوه

كسائر موتاكم فان احرامه ذهب بموته ولعلمها لم يصلها هذا الحديث السابق ومات
ابن ابيد الله بن عمر فلم يحنطه ولم يغط رأسه ووجهه ويغط رأس المحرمة لا
وجهها واحق الرجال بالمرأة زوجها ثم ابنها ثم ابوها ثم اخوها قال الربيع لا تغسل
الكافرة المؤمنة ويجمع شعر المرأة في موخرها بين كتفها ومات امرأة فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرق شعرها ولا تحل الضفائر قبل اجمع المسلمين على
ان المرأة تغسل زوجها الاماروي عن حذيفة انه قال لا تغسله كما لا يغسلها والاب
اولى بالصلاة على المرأة والزوج اولى من الابن واعترض قول حذيفة بان الله
عز وجل ساءم ازواجنا بعد موتهم واجيب باعتبار ما مضى والسرية وسيدها كالزوجة
وزوجها ولا يخرق بطن المرأة الى جنين في بطنها حي وفي الاثر ان قيل لزمته
دية الجناية وتاب وذلك ان الجنين لا يدري حاله في البطن ولا حاله لو خرج
وبالقياس انه تلزمه دية المرأة لانها حية اذا حيي جنينها ولا يغسل الشهيد الا ان
كان جنبا وتزنع من الشهيد الكمة والحنان وان كانت عمامة فوق الكمة تركنا
ويغسل شهداء غير المعركة كما غسل عمروان حمل من المعركة ومات ففي غسله
قولان وقال محمد بن المسيب والشعبي وسفيان الثوري لا يغسل قتيل اللصوص
ولا كل من قتل ظلما ولا يواد على الشهيد ثوب ولا ينزع منه الاما ذكر ويفعل
بالصبي والمرأة اذا قتلا ما يفعل بالشهيد عند الشافعي والصحيح انها يغسلان ولو
ماتا في المعركة وقيل ان قتل المراهق في المعركة فشهد وقال بعض العلماء في الشهيد
الجنب انه لا يغسل والصحيح ان يغسل لانه صلى الله عليه وسلم رأى الملائكة
يغسلون شهيدا فسأل اهل فقال قتل جنبا وسواء في قتيل المعركة ان يقتله اهل
الشرك او اهل التفاق وذكر ابو اسحق انه ان تكلم الشهيد بعد الحرب او عاش
لم يغسل وروى ان جابر بن زيد غسل زوجة له وغسلته زوجته امينة وغسلت اسماء
بنت عيمس زوجها ابا بكر الصديق ويغسل الرجل زوجته الصبية ولو ماتت قبل
ان تبلغ وترضى كما يجامها واجاز بعض اصحابنا غسل المرأة الصبي الذي لا يستر
عورته بلا لف وغسل الرجل الصبية بلف في العورة وخصه بمحرمها ومنع بعض
مطلقا وفي بيان الشرع يشتري من مال الميت ماء لفسله ولتطين قبره ولحنطه وكل

ما يحتاج اليه ويجب على القادر اخراج الفريق واقامة الحقوق له ولا يكفي غرقه
عن غسله وان كان الميت في السفينة لا يفسد ان اخرا الى الخروج الى البر اخر
والا التي في البحر مستقبلا بعد حقوقه ويجعل في وسطه او في رجله ورأسه
ما ينزله وقال الشافعي ان امكن جعلوه بين لوحين والقوه لعل الموج يخرج به الى
الساحل فيدفنه من وجده ان كان حيث يرجى ذلك واستحسنه ابو سعيد ويدفن
المشرك الى غير القبلة على اي حال مضجعا او على صورة قاعد او غير ذلك ويمر
على الارض بلا حمل على الاعناق ولا تكفين وقيل يستبرأ تيسر من ثوب والذمية
التي في بطنها جنين من مسلم تدفن في مقبرة اهل ملتها او غيرهم من المشركين
وقيل مقبرة المسلمين وهو مروى عن عمر ومكحول وقيل في موضع ليس مقبرة
لهم ولا للمشركين وان اوصى بكفن عال ففي الاثر انه ينفذ لانه من رأس المال
قات ان كانت عليه ديون اقتصر على المعجزى والباقي للغريم وان اكل السبع
الميت واخرجه من كفنه او وجد كفنه ولا يدرى اين هو او تلاثى ولم يبق
منه ما يجمع فهو ميراث لورثته اجماعا ولا يلحد للمشرك واذا جعل للميت
سراويل اخرجت رجلاه من موضع واحد ولا تشد عليه التكة وكفن المرأة
من مالماعندا وعند الجمهور وقيل على زوجها كما يكسوها في حياتها ولو كان لها
مال وقال مالك عليه ان لم يكن لها مال وقيل كفننها على ورثتها كالميراث ويقطع
من الكفن ما يحتاج اليه الميت من ربط كفنه او غير ذلك وقيل غير ذلك
وسراويل الميت يحمل فوق قميصه وعنه صلى الله عليه وسلم حسنوا اكفان موتاكم
فانهم يتزاوون فيها ويمشون فيها واختلف هل يلبس الميت العمامة والافضل ان
يكفن في ثياب صلاته ويجعل الحنوط في القم ثم المتخرين ثم العيينين ثم الاذنين
ثم الوجه ثم الايمن ثم الذبر وفي راحتيه لابين اصابع اليد والرجل وقيل يجعل
واوصى علي بن ابي طالب ان يجعل في حنوطه مسك وقال هو افضل حنوط
النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اجاز محمد بن سيرين ومالك والشافعي واحمد
واسحق وكرهه الحسن وعطاء ومجاهد ويجوز ان يطيب وجهه ولحيته
ورأسه وان بعد القبر جاز حمل الميت على الدابة واذا مرت جنازة على

الناس بقوا على ما هم عليه من قعود او غيره وقيل يقومون ولعلمها وردا عنه
صلى الله عليه وسلم كما روي ان الحسن قام والحسين قعد او بالعكس فقال القائم
والله انك لتعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم وقال القاعد والله انك لتعلم انه
قعد والسرير من مال الميت ولا ينع جنازة مشرك الا ابنة ويجعل السرير من الجانب
الايمن على الكتف الايسر ومن الجانب الايسر على الكتف الايمن ولا يعكس
بالدخول بين جانبي السرير ولا يسرع بالجنازة جدا ولا يدب بها والمشي خلفها
لا قدامها الا لداع كما مشى الصديق وعمر امامها الضيق الطريق وقالوا منك علمنا
ان فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل الفريضة على النافلة وذلك
مبعوث ومن وجد اخذ السرير من جوانبه الاربعة كما روي انه صلى الله
عليه وسلم اذا شهد جنازة اخذ جانبها الايمن على ايسره ثم مؤخره كذلك ثم
جانبها الايسر على ايمنه ثم مؤخره كذلك ومن اخذ عنه عبد فلا ضمان عليه الا
ان قال تعال خذ ومن حمل جنازة فله عشرة آلاف حسنة او مرتين فعشرون
الف حسنة او ثلاثا وثلاثون الفا او اربعة اربعون الفا وعن ابي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من تبع جنازة فله اربعة قناريط والقناريط كأحد وعن
ابي هريرة من عزى اولياءها فله قناريط وان رفعها فقناريط وان صلى عليها فقناريط
وان بقي حتى تم دفنها فاربعة ولما سمع ابن عمر ذلك قال كم قناريط فانتا والجنازة
الصالحة تقول قدموني وغيرها تقول يا ولتاه اين تذهبون بي يسمعها
كل شيء الا الانسان ولو سمع اصمق والذهاب بالجنازة فوق المشي ودون
الرمل وعن الحسن وسفيان اذا ازدهوا على الجنازة فلا تقربهم فان الشيطان
مهمم ويصبك الاثم قال ابو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت
الجنازة عن عواتق الرجال فاجلسوا قال ابو المؤثر يتقدم على الجنازة ويتأخر الا
الراكب فلا يتقدم واول من فعل التعش على المرأة عمر بن الخطاب ستر لا زواج
النبي صلى الله عليه وسلم فاتبع الناس حتى قال بعض الغائبين لا يجوز ترك ذلك
الا لضرورة وتبخر الجنازة من جوانبها ثلاث مرات يدار به عليها وتنع الجنازة
ليلا بلا نار الا لامرداع ولا يحمل ميت من بلد لبلد اخر وعن مالك جواز

ذلك كما حمل سعيد بن أبي وقاص من العقيق إلى المدينة ومن حمل قوائم
السريار الأربع حط عنه أربعون كبيرة رواه انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
ويكره الكلام خلف الجنازة ما لم يصل عليها أو ما لم يدخل القبر أو ما لم يدفن أو
حتى يرش القبر أقوال إلا لما لا بد منه وقيل يجوز ذكر الموت والآخرة وقيل
يجوز ذكر العلم والاحسن الاشتغال بذكر الله وينصرف الناس بعد الرش
بلا اذن وقيل باذن الولي وقيل بلا اذن إلا من دعاه الولي ويجعل النمش على
الضبية إذا خرجت عن الرضاع أو إذا سترت عورتها أو إذا استحييت والمشهور
منع النساء عن اتباع الجنازة وقال الزبيعي فيما قيل رأين النساء يتبعن الجنازة
والفقهاء حاضرون ولا ينهاه عن روي انهن لم يزلن يتبعن على عهد جابر بن
زيد والمشهور المنع وأنه صلى الله عليه وسلم قال ارجعن مأزورات غير مأجورات
ويجوز حمل النساء على منائر الرجال والرجال على منائر النساء وعن ابن عباس
الراكب في الجنازة كالقاعد في أهله وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه
بخلع النعال بين القبور ويكره الكلام عند القبر وكره الصحابة رفع الصوت
عند الجنازة وعند الذكرو عند القتال ويجوز تطيين القبر لئلا يندرس لا البناء عليه
ويدفن في قبر واحد لضرورة اثنان فصاعدا كالصلاة على متعدد ويقدم الحر ولو
صبيًا على العبد ولو بالغا والذكور على الانثى ولو كان عبداً أو صبيًا إلى جهة الإمام أو إلى
جهة القبلة وعليه أبو عبيدة وعلي والشعبي والنخعي والثوري والشافعي وأحمد
قولان وقيل البلغ الأحرار فالصغار الأحرار فالعبيد البلغ فالعبيد الأطفال
فالحرث بالبائعات فالحرث بالطقات فالأماء بالبائعات فالأماء بالطقات قل موسى
ابن علي التقديم إلى جهة الإمام وكذا قال ابن محبوب ويقدم من كل صنف ذو
الفضل ولو بآبائه إن كان طفلاً ويقدم ذو السن ويقدم ذو الولاية في صنفه وصلاة
الميت في الطهارة كسائر الصلوات وقيل تجوز بلا طهارة ثوب أو بدت وإنها
دعاء وقيل يجاء إليها بطهارة فأن اختلفت الطهارة صلى كما وجد وبعد التكبيرتين
الأوليين فاتحة الكتاب وبعد الثالثة حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والاستغفار لك وللمؤمنين ثم تستأنف الدعاء للميت ثم تكبر

وتسلم هذه صلاة الربيع وبشير وكان خلف بن زياد يحمد ويهمل ويسبح بعد
الفتحة من التكبيرة الأولى وفي الثانية كذلك مع الصلاة والسلام وبعد الثالثة
بخض الميت ويصلي ويسلم بعد الرابعة وتوجيهها كالصلاة أو الباقيات الصالحات
أو نحو ذلك وتقديم التسبيح أفضل وقبل للتوجيه لصلاة الميت وللمأموم الدعاء
وتصلي القريضة والعيد قبل الصلاة على الميت إن لم يكن ضر مخوف وقبل يقدم
صلاة الميت على صلاة العيد لأنها فرض وصلاة العيد مؤكدة وعن محمد بن
عجوب يبدأ بالجنازة قبل القريضة وقال جابر بأبيها شاء وإذا ضاق الأمر أما
إن يتغير وأما إن يموت وقت القريضة فالقريضة ويصلي على الميت ولو في قبره
لضرورة وإن صلى على الميت بالكوع والسجود لم يجز والصلاة على الميت فرض
وقيل سنة كفاية وعنه صلى الله عليه وسلم من صلى على الميت في المسجد فلا صلاة
له وعليه إلا كثر وزعم بعض أنها جائزة ولعل المراد أنها تجزي مع إتمام النهي
ولا يصلي على الميت بين القبور وقبل بالجواز وبأنه لا يقطعها ما يقطع الصلاة
من مرور أو استقبال نفس أو غيره ويدخل اللاحق على الإمام في صلاة الميت
ولا يستدرك مافات وقيل يستدرك وإن ضاق الوقت وخيف فساد صلى عليه
قل ولو في توسط أو طلوع أو غروب للضرورة قلت لا يصلي عليه بل يدفن قبل يصلي
عليه بعدد وجه الأول أنها دعاء والدعاء لا يمنع منه في تلك الأوقات وإن دعا رجل
ليصلي على الميت فأبى وليه فلا يصل وإن صلى اجزى وكذا من صلى بلا اذن
مطلقاً ويصلي على مجانين أهل التوحيد وبلغهم ونهى صلى الله عليه وسلم أن يدفن
الميت ليلاً وروي أنه صلى الله عليه وسلم دفن رجلاً ليلاً فأنهى نزيه أو دفنه
ليلاً لضرورة والضرورة مستثناة من العموم ولا تدفن الموتي في تلك الأوقات
الثلاثة إلا عند ضرورة جاء الحديث بذلك ولا يفرش الميت في قبره وقيل يفرش
كما روي أنه فرش في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة واستحب بعض العلماء ذلك
لمن وسع عليه وبكشفت في القبر عن عينه اليمنى فقط وقبل عن خده الأيمن
ويصق بالتراب ويترك كذلك ولا فائلاً عن وجهه كله وقيل يرخي عن وجهه
كله فلا يكشف بعض منه وعن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أحسنوا الكفن

ولا تؤذوا موتاكم بالمعويل ولا بالتركية ولا بتأخير الوصية وعجلوا قضاء دينه
وعقوا القبر ووسعوه واغزلوا عن جيران السوء ولا تخصصوا القبور ولا تبنيوها
ولا تمسوا عليها ولا تتخذوا عليها المساجد ولا يصل احدكم والقبر امامه وينبغي
ان يوسط في التعقيب جمعاً بين عدم ظهور رائحته وحفظاً له عن الظهور وعن
عمرانه اوصى ابو موسى الاشعري ان يعمق له قامة وبسطة ويكره ان يزداد على القبر غير ترابه
واوصى ابو موني الاشعري ان يعمق له وعنه صلى الله عليه وسلم عمقوا قبوركم
ثلاثاً ترجع عليكم وعنه صلى الله عليه وسلم لا يعمق القبر فوق ثلاثة اذرع
وعن عمر بن عبد العزيز ينفرد الى السرة وكذا النخعي وقيل الى الركبة ونهى
صلى الله عليه وسلم عن العتيرة وقال لا عتيرة في الاسلام وهي ان يذبح على القبر
كما تفعل الجاهلية وهي ميتة لا تحل ويرفع القبر قدر ما يعرف انه قبر فلا يوطأ
ويقال شبر وقيل ذراع ويسطح عند الشافعي وقال ابو حنيفة يسمن وعن علي
سمنت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعت عليه ثلاثة احجار ويحمل
الثوب على القبر حتى يخفى الميت في التراب مطلقاً وقيل على المرأة فقط وقيل
يجوز عليه ويؤكدها وعن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
زواة القبور والتخذ عليها السرج والمساجد اي ثم اباح لمن زيارتها والحدادى
من الشق وروي ان الحد لنا والشق لغيرنا يعني اذا امكن كما قال ابو سعيد وقال
الشق ان تحفر حفرة ويدفن فيها رخص فيها صلى الله عليه وسلم للضرورة وكره
الحسن الدفن ليلاً وذكروا انه دفن ابو بكر وعائشة وفاطمة وعثمان ليلاً واجاز
ذلك عقبة بن عامر وسعيد بن المسيب وعطاء وسفيان والشافعي واحمد
واسحق وروي ان امرأة تسمى مسكينة قال صلى الله عليه وسلم
لا هلبا اذا ماتت فاخبروني لاحضر دفنها فماتت ليلاً فدفنوها في الليل
ولم يطموه شفقة ان يوقظوه من نومه فلامهم على عدم اعتدائهم لا على
دفنها ليلاً واختار ابو سعيد الدفن ليلاً اذا لم تكن ضرورة لانه استبر ونسبه
لاصحابنا قلت مشهور اصحابنا اختيار النهار الا ان خيف فساد الميت
وهو انسب بما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من الدفن ليلاً واذا جمع في القبر قدم

اكثرهم قرءانا الى جهة القبلة كما جاء في الحديث وجاز جمع المرأة والرجل
في قبر واحد وكرهه الحسن واجازه عطاء وبجاهد ومالك والا وزاعي واجازه
الشافعي واحمد للضرورة وبه قال ابو سعيد وفي اثر اصحابنا نزل عظام الميت
ناحية ويقبر فيه اخر وحكوا عن ناصر بن جاعد انه اجاز التجصيص والبناء على
اهل الشرف والعلم ليعرفوا للزيارة * قلت لا يجوز ذلك لعدم الحديث في النهي
والمرجوم والمرجومة في حفرتيهما لا يخرجان منها كذا روي عن الربيع لكن قال
بمفرهما الى النحر ولم يقل الرجل الى السرة والمرأة الى الكتف ونهى صلى الله
عليه وسلم ان يكتب على القبر شيء فقال ناصر بن ابي نهبان نهي تنزيه وفي الاثر
يكتب في اللوح اسم الشهيد واجازوا توسيد الحجر للميت في قبره قال ابو محمد
رحمه الله ثمار شجر القبور ومنافع الشجر للفقراء قال حاتم الاصم اربعة لا يعرف
قدرهن الا اربعة الشباب لا يعرف قدره الا الشيخ والعافية لا يعرف قدرها
الا اهل البلاء والصحة لا يعرف قدرها الا المريض والحياة لا يعرف

قدرها الا الميت اللهم ببركة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

احيناً في طاعتك ولا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه

وسلم

قد تم باعانة الملك الجليل طبع الجزء الاول من شرح كتاب
النيل وشفاء العليل ويليها الجزء الثاني اوله الكتاب الرابع في الزكاة



شرح النيل